

مناقب الهمام الاجل والخبر الاكل فريد سره
وأوانه والمقدم على أقرانه في زمانه القلابة
شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي * وبلغها
بمئدة في بيان مصطلحاته الواقعية في
تجربته وما عليه الاعتماد في
مسلكه وما أخذ به نفعا
الله به والمسلمين
أجمعين آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)*

الشيخ الامام العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي نسبة الى محلة أبي الهيثم من أقاليم مصر السعدية نسبة الى بني سعد الموجودين الآن في مصر الانصارى باعتبار المشهور في بني سعد المذكورين أنهم من الانصار وروى بخطه في سبب شهرته بان حجرأ جده لما كان ملازماً للصمت في جميع أحواله * لا ينطق الا لضرورة مما جرى اوكان امام زمانه * وواحد عصره وأوانه * يتصد بالفتاوى الدينية من كل فج عميق * وتأتيه المشكلات متفلة فتعود بفتح مبين ووجه طليق * شعر

أكرم به من عالم عم نفعه * وأصبح أبهى الناس مرتفع الذكـ
مصنفاته جديرة بأن تكتب بماء العيون وأن يبذل في تحصيلها المال والاهل والذنون * ولقد أجاد من قال

امام اذا عدا الا كبرخلته * اذا حقق التحقيق واسطة العقد

يشار اليه بالاصابع هية * ويذكر في أهل العلى أول العدة

ولدرضى الله عنه كما شوه بخطه محلة أبي الهيثم بعد انتقال أهله عن بلد هم الاصلية سلمت وأواخر سنة تسع وتسعمائة ومات أبوه وهو صغير فكنى له شيخاً له الامامان الكاملان الشمس ابن أبي الجمال وتليده الشمس الشناوى ثم ان الشناوى نقله الى الجامع الازهر أول سنة أربع وعشرين وتسعمائة وجمعه بعلمه لحفظ المنهاج وقرأ على جماعة أعلام في الحديث كالامام الزبي عبدالحق السبكي واجتمع شيخ الاسلام القاضي زكريا وحذته بالسلسل بالاولية وأجاز به وبأسا مرونه * ولم يتجمع به قط الا وقال له أسأل الله أن يهتلك في الدين * وقرأ في الفقه على جماعة صكانا ناصر الطيلواى وناج العارفين أبي الحسن البكرى وفي تهية العلوم على جماعة محققين كالناصر المصطفى والسنبورى وابن الطعان والشهاب النطوى والسيد الخطاى والشمس المناهلى والدخلى وابن الصانع والعبادى وغيرهم حتى أجازوه وأخر سنة تسع وعشرين وتسعمائة بالافتاء والتدريس والتأليف من غير سؤال منه لذلك * ثم حج سنة ثلاث وثلاثين وخطره له أن يؤلف فتاوى حتى رأى الخارث المحاسنى وهو بأمره بالتأليف ورأى امرأة في غاية الجمال كشفت له عن أسنن بطنها وقالت كتب شرحاً ومتناً فكتب سطر بالاحمر وسطر بالاسود فقبل له في تعبيرة مستظهر مؤلفاً ثلث فاستبشر وشرع في شرحه الكبير على الارشادورأى القاضي زكريا بعد وفاته وقد نزح عمامته وألبسه اياها قال فعلت أن الله يحقني به ثم عاد الى مصر واختصر الروض وشرحه شرحاً مستوفى في ما فى الجواهر والاسنى وأكثر شرح المنهاج ثم حج سنة سبع وجمادى سنة ثمان * وألحق في هذا الشرح كثيراً من العباب والتجريد فغفبه بعض علماء بني الصديقين أخى الحلال الدوانى ثم سافر شيخنا الامام الى مصر فأرسل البعض المذكور دراهم لتخصيل الشرح المذكور بمصر فسمع بعض الحساد له بذلك فاغتم فرصة وسرقة وأثله ولم تعلم لذلك كيفية * وسمي وهو يقول في حقه حله الله وعنا عنه * ثم شرع في تجديد المتن بإساره بالشرح حتى وصل صلاة المسافر وتركه ثم رجع لمكة ونوى الاستيطان بها وأتم شرحه على الارشاد وشرع في شرح العباب وعوضه الله تلك المصيبة كما تقضى رؤيتها عن الاطناب في وصفها وقد أجاد بعض تلامذته حيث قال في شرح الارشاد الصغير المسمى بفتح الجواد

أباقارى الارشاد ان رمت حله * وفهم معانيه وخفى رموزه

فبادر الى فتح الجواد الذى اعنى * بكشف خباياه وفتح كنوزه

ومن مؤلفاته المشهورة تحفة المحتاج بشرح المنهاج المشتمل على ما في أكثر شروح المنهاج مع اجاباته لم يسبق اليها وتوجيهات عبارات المتتبعين الوقوف عليها وقد حصل له البشارة بقبوله وذلك انه أرسله الى تريم بلدة بحضور موت العيين ففي ليلة اليوم الذي وصلهم الشرح فيه رأى جماعة منهم علماء صالحون كالسيد العالم العارف محمد بن حسن بن علي باعلوي الحسيني أن الشيخ دخل بلدهم تريم وكان الناس يهرعون اليه وهو يدرس في جامعهم وهم فرحون بذلك فأصبح الشرح المذكور عندهم فكتبوا بذلك اليه فسر به ووقف تلك النسخة عليهم ومن مؤلفاته قرة العين بأن التبرع لا يبطله الدين وذيله كشف الغين ألغى ما تناقروا فيه وبين الشيخ عبد الرحمن بن عبد الكريم بن زياد في المسئلة لأجلها وقرة العين له وبغية المسترشدين لابن زياد المذكور لكن نصر الشيخ أئمة أعلام من علماء العيين والقاهرة والبلد الحرام وصرحوا بأن قوله هو الصواب الحق الواضح بلا ريب وانظم حينئذ الشيخ الامام عز الدين عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز الرضوي قصيدة بمدحه ما هو في هذه .

جوزت عن دلة المختار من مضر * خير المجازاة في الاولى وفي الآخر
يا عالم العصر يا خير الزمان ومن * به ازدهى عصرنا هذا على العصر
منك المعارف فاضت عذبة ولكم * عذبا لا لا معنا فاض من بحر
شيدت أركان دين الله أنت اذا * أولى بتحريره من سائر البشر
حفظته شهاب منسك متقيد * برمي الشياطين دون الخطب بالشر
في مصر في الشام في هند وفي عين * سارت فتاويك سير الشمس والنير
فن يساويك في علم وفي ورع * ومن سوا الغبي فأصر النظر
لك التصانيف في الآفاق نشرها * رواها وسواها غير منتشر
على فوائدها الطلاب قد عكفت * لما حلت وحوت صفوا بلا كدر
حلت لديهم فصارت عند ما اتفوا * بها أعز من الامعاء والبصر
منها استفدنا علوما عنك قد صدرت * يا حسن موقعها في الورد والدر
وأنت مرجعنا في كل مشقة * عنها الجواب اذا رضاه لم تخدر
قتررت في قرة العين المنعم ما * قرت به العين من ألقاها الدر
كشفت عن أوجه الحق النقاب وقد * سقرت في غرة ترو وفي طرر
لقد قضت علما مصر بعينه * ووافقك على ما فيه من عبر
وقرصوك بمدح طسوقك بما * أبدوه من در فيه ومن شاعر
فكنت أولهم فتاوا وآخرهم * لنا عليك بمنظوم ومنتشر
فجعل الله ذوال الأجلال بلدنا * بئر علمك في الأصول والبصير
ودمت في رفعة دهرها وفي دعة * وحصة منتهاها منتهى العسر
ولشيخ عبد القادر بن أحمد الفاكهي قصيدة بمدحه ما هو في هذه
لازات فينا شهاب الدين نجم هدى * ترمي الشياطين عن فهم وهن فكر
قرت بك العين اذ قترت بهجتها * في قرة العين ما يغني عن الخبر

ومن مؤلفاته رضي الله عنه كف الرعاع عن محرمات الله والسمعاء ورؤى بخطه على ظهر مسوطة ماصورة قال بعض الصوفية نأخذ من التعبير بالرعاع أن العارفين لا يحكم لنا عليهم وان سمعوا كتب تحته وهو أخذ مقبول لأن من تحلى بحقيقة المعرفة يكون مجتهدا فلا يعترض عليه لأنه لم يسمع بشبهة

تدعوهم لمذموم أصلاً قطعاً بخلاف غيره * ومن مؤلفاته رضى الله عنه كشف الغين عن أحكام الطاعون وأنه لا يدخل البلد * ألفه مستهل رجب سنة ثنتين وسبعين وتسعمائة لما سئل أن يدخل الطاعون مكة وسبب ذلك أنه جاءت سفينة من قرب صر فيها جماعة مطعونون فلما وصلت جدة طعن كثير من الغنيين بها ثم وصل إليها حتى لاخذ تركه أخيه الميت في السفينة بالطعن فطعن ومات فذهب أخوه لاخذ تركه أخوه فطعن ومات أيضاً ومن مؤلفاته منظومة في أصول الدين ومنظومة البحر ومية لكتبتها لم تتم ولم ير له نظم سواهما غير تقرير ليهض تلامذته على نظمته نقابة السيوطى والاثلاثة أبيات في معنى حديث الراحمون يرحمهم الرحمن الأول منها

ارحم هديت جميع الخلق المثلما * رحمت يرحمك الرحمن فاعتمدا
والآخران هما

ارحم عباد الله يرحمك الذى * عم الخلاق جوده ونواله
قال راحمون لهم نصيب واقر * من رحمة الرحمن جل جلاله

وفناؤه في خمسة مجلدات أخضعها جلد الجامع المشتمل على عديدته ونفاثس فريده ووجد بخطه ما صورته ككيدت في أربع سنين بالجامع الأزهر ما لا يطيق الغريب مكابدة في عشرين سنة حتى رأى شيخه ابن أبي الحناغل قائماً بين يدي السيد أحمد البدوي يضرب شخصين كانا أكثر الطلبة ابتداء له فرفا كل عروق ووقع له وقائع مع معاصريه تعلم من ديباجات بعض مؤلفاته ثم أفضى به الحال معهم إلى الأندلس المطابق بحيث شد عند فقواه

إذا قالت حذام فصدقوها البيت

واعترف بكلمه وتقدمه المحققون الاعلام مع ما يشاهدونه من أخلاقه الحسنة وتواضعه الصل *
لا سيما لآل النبي مع الدأب في التصنيف والأقراء والأقضاء ليلاً ونهاراً * وكان ابتداء امرئه الذي انتقل فيه في شهر رجب قبل التسعينين يوماً وصي يوم السبت الحادى والعشرين من شهر المذكور * وتوفي ضحوة يوم الاثنين الثالث والعشرين منه سنة أربع وسبعين وتسعمائة وحصل للتاس من الأسف عليه ما لا يوصف * وازدحموا على جنازته يتبركون بكون يحملها حتى كاد يبط بعضهم بعضاً ورؤى في أثناء الطريق من نعالهم التي تقطعت حال الازدحام وتركوها شئ كثير * ودفن في المعلاة بالقرب من مصلب ابن الزبير * وجعل عليه تابوت من خشب * ورثاه الشيخ عبد القادر المهاكسى عمر ثنتين كبرى وصغرى * فن الكبرى قوله

فيا لك شيخاً لا يضاهى عصامة * وقد كان يخرأ استقى غيبته السحاب

به أقلت شمس العلوم بمكة * وإعجاباً شمس يعيد طيه السرب

وقد جردل العلم قبل عمامته * على جملة العلما أديشرق السحاب

وسنها قوله

وإعجاباً للطبيب وهو مطيب * بطيب تصانيف تسير بها النجب

تصانيف لم زاد في الحكم عتدا * على السبع والسبعين حررها الحسب

وكيف وطلاب العلوم بها غدت * شغافى كعيس ساقى الشوق والخصب

فن لدروس العلم بعد اندراسه * وتقر برانجيات تضمها الصكيب

ومن لقناوى في الأقاليم سيرها * تحت لها نجيب ويحملها جلب

ومن لعباب العلم بعد مغاسمه * على درر في الشرح يسعى لها العرب

ومن لحديث المصطفى بعد شرحه * أحاديث مشكاة لها فرسها نصبو

فيكبه أبحار الحطم وزهرم * ويكبه بيت الله يحمله الركب
ويقلده القرى لأرشاد غيبه * ومنهاج محيي الدين يوحشه الندب
ولو جاز أن يقي ككريم مخلده * لكان رسول الله والسادة الصهب
فيامعشر الأخوان عصبة شجنا * نأسوا فان البعده سهله القرب
ومن الصغرى قوله

الله أكبر شتن الموت غارته * وخط خطى عسا لانه الذبل
وسل صارمه الهندي من غمد * وجال فنا مجال الفارس البطل
وأرسل السهم في الأحشاء منجدرا * الى القلوب فأدناها الى الأجل
وصال بالتقع في حضر الجياد على * فريد أهل التقى والعلم والعمل
فهتر ككنا مشيدا لا نظيره * بأرض مكة في الفتوى بلايدل
وصير الناس فوزي لاشهاب لهم * هذا يقول من المقفى على ولي
بموت رب الهدي والعلم أحسن * سارت قناويه سير الشمس في الجبل
وحل تصنيقه في النفع مثل ضيا * شمس الظهيرة في داج من السبل
يانعم شرح عباب فاض ككثره * لاواردين كفيض البحر لا الوشل
ونعم شرح منهاج به شغفت * نفس الأفاضل في حل ومرتعلى
رؤى له بعدم منه مات دلت على عظيم منزلته وعلو درجته منهاروى عن بعض تلامذته قال رأيت
جالسا في المسجد الحرام يدرس كعادته ونحن حوله فاستشعرت أنه قد مات فكيف يدرس وهو ميت
فرفع رأسه الى قائل هذه عادتنا ما ننساكم * وراه بعض جماعته فسأله عن حاله فقال نحن في عدين وكفى
باحتائه الجمه وتوليداته أفكاره المهمة كرامات وخوارق عادات وقد صرح الامام البلقيني
بأنها أعظم من كرامات الصوفي لانها تدوم ويتعدد نفعها بخلاف تلك التي تنهى ملخصا من ترجمته لتلميذه
الشيخ أبي بكر بن محمد بن عبد الله باعمر و رحمه الله تعالى والحمد لله رب العالمين

(تمت المناقب ويلها مصطلحات التخمه المسماة تذكرة الأخوان)*

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي أجرى الصلح بين الحكماء وعلمنا من الهدى ما لم نعلم * والصلوة والسلام على سيد الامم
وعلى آله وأصحابه براهين الاستقامة في الحل والحرم (وبعد) فيقول العبد القاني * محمد بن ابراهيم
العالم الرباني العلوي القلهاني * لما أراد الله سبحانه وتعالى ابراهيم في علمه المكنون من أن تبرك
بصرف بعض أوقاته الى خدمة علم الشريعة الذي جاء في فضله وفضل متعاطيه آيات وأخبار وآثار
كثيرة وفقنا الله تعالى بحسن توقيفه وهدانا بارشاده بالبشائر الصادقة الى تحصيله فينبينا أنا نائم
اذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم راكبا مجتازا فسلمت عليه فرد الحجاب وقال أودعت عندك
شريعتي وأمتك علمها وكرره ثلاثا فلما انتهت أشعلت باشتياق تام الى مطالعة كتب المتأخرين
فوجدتها مستصعبة المسالك لعدم تقاني في الاخذ عن المشايخ الموثوق بهم مع كون التسع الموجودة
في ديارنا سقيمة غير مستقيمة فساقرنا باستخارة من الله تعالى في مهاب الدبور والقبول طوايعا وادي
الغربة الصعبة والذل حتى وصلنا الى دمشق الشام فلما أرحنا المطاييع سيرها وارتخاها حضرنا
الى مجلس وحيد الزمان شيخنا الشيخ عبد الكريم الداغستاني الشامي فاستغلنا بشارته الى
قراءة تحفة الشيخ ابن حجر فلما وفقنا الله تعالى للاتمام رجعنا الى قومننا فقلت ركاب النظر الى تتبع
كلام المتأخرين سيما تحفة المحتاج حتى أشفد الراجح من المرحوم فوجدت في قصورا في احتواء
اصطلاحاتهم التي هي ميزان التقيد ومع هذا تراكم على أسئلة واشكالات استبظها الخيال من بعض
المتقال حسب ما يقتضيه الحال وقد كنت أشاور مع النفس في طريق دفع ما عليها الى أن هداني الله
تعالى بالجواررة في جوار سيد الكونين ورسول القلتين صلى الله عليه وسلم فلما تشرفت بلثم عتبة
الكرسي عرج سعي هذا كره شيخنا مفتي الاسلام الشيخ محمد المنسي فلما اجتمعت معه عرضت على
حضرته بعض الأسئلة والاشكالات فأجبنى فيه بالجواب الشافي فلما آل البحث الى الاصطلاحات
أشار الى جملة بعض رسائله كالنوايد المدنية وعقود الدرر في بيان مصطلح تحفة ابن حجر فلما جاوزنا
النظر في مطالعته أجلسنا عن القرب الصدا ووجدنا تلقاء مطايع الهدى فتسبى الفؤاد
من الحافية وما بقي من الاصطلاحات علنا خافية فلما رأينا دوام النفع أن نبح ضاعة وما نصل حله
الا بالاضبط والاستسناخ حداني هذا لأن أكتب بعضا منها وأضم اليه بيان الكتب المعتمدة
المعولة عليها في العمل والافتاء والتضاء عند تعارض كلامهم وبيان العمل لنفسه والافتاء لغيره يعني
ارشاده بالمسائل الضعيفة من مذهب مقلده ومذهب الغير من سائر المجتهدين بتقليد صحيح وبيان
شروط التقليد التي اعتمد عليها المتأخرون مقدما من فضائل علم الفقه وأهله والحث على تحصيله
بتعليم أو تعلم ومختصا بشرائط تنضح حكم القاضي لكونها متعلقة بساقتها وبتقل كل مسئلة ونعزوها
الى قائلها حتى يكون كالدعوى بالسند ويعرف انه ليس لي كبير دخل في هذا الجمع الا الجمع وتسميته
بتذكرة الاخوان وأسأل الله تعالى أن يجعله وسيلة لنا ولهم الى غرف الجنان فالحمد لله المستعان وعليه
التكلا * مقدمة * قال الخطيب الشيخ محمد الشيرازي في معنى المحتاج اعلم انه قد تظاهرت الآيات
والاخبار والآثار وتواترت الدلائل الصريحة على فضيلة العلم والحث على تحصيله والاجتهاد
في اقتباسه وتعلبه قال الله تعالى قل هل يستوى الذين يعملون والذين لا يعملون وقال الله تعالى وقل رب
زدني علما وقال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء وقال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم
والذين أتوا العلم درجات والآيات في ذلك كثيرة معلومة وقال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا
ينقهه في الدين وقال صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنين رجل آتاه الله تعالى المال فسلطه على

الشارح أو الشارح المحقق فرادهم به الشيخ أحمد الجلال المحلى واذ قالوا الامام فرادهم به الشيخ عبد الملك امام الحرمين واذ قالوا القاضى فرادهم به القاضى حسين واذ قال الشيخ محمد الرملى أفتى به الوالد شلا فراده أبوه الشهاب أحمد الرملى ويعبر عنه الخطيب بشيخى والشيخ ابن حجر يعبر بالبعض كما يعبر به عن غيره واذ قالوا شارح بالتنكير فرادهم به واحد من شراح المناهج وغيره واذ قالوا كما قال بعضهم أو كما اقتضاه كلامهم أو نحو ذلك يذكركم فانه يصير حون باعتماد وثارة يصير حون بضعفه فالامر حينئذ واضح وان أطلقوا ذلك فهو أيضا معتمد ومثله في ذلك النقص بل لكن الاستدراكية وقد يجمعون بين كما ولكن فالتقول عن الشيخ ابن حجر ترجيح ما بهد كما واذ قالوا على ما اقتضاه كلامهم أو على ما قاله فلان بذكر على أو قالوا وهذا كلام فلان فانه صيغة تبرى كما صير حوا به ثم ثارة بجره وهذه قليل وثارة بضعفونه وهو كثير فيكون مقابله هو المعتمد أى ان كان وثارة يظنون ذلك فخرى غير واحد من المشايخ على انه ضعيف والمعتمد مقابله أيضا أى ان كان كالمسبق انتهى وقال الشيخ محمد باقشير تتبع كلام الشيخ ابن حجر فاذا قال على المعتمد فهو الاظهر من القولين أو الاقوال واذ قال على الأوجه مثلاً فهو الاصح من الوجهين أو الأوجه انتهى وقال السيد عمر في الحاشية واذ قالوا الذى يظهر مثلاً أى بذكر الظهور فهو بحث لهم انتهى وقال الشيخ ابن حجر في رسالته في الوصية بالسهم البحث ما يفهم فهما واختار من الكلام العام للاصحاب المنقول عن صاحب المذهب بقل عام انتهى وقال السيد عمر في فتاواه البحث هو الذى استنبطه الباحث من نصوص الامام وقواعده الكليات قال شيخنا وعلى كلا التعريفين لا يكون البحث خارجا عن مذهب الامام وقول بعضهم في بعض مسائل الابحاث لم نرفعه نقلا ربه نقلنا خاصا فقد قال امام الحرمين لا تكاد توجد مشكلة من مسائل الابحاث خارجة عن المذهب من كل الوجوه انتهى قال السيد عمر في الحاشية في الطهارة كثيرا ما يقولون في ابحاث المتأخرين وهو محتمل فان ضبطوا بفتح الميم الثانى فهو مشعر بالترجيح لانه بمعنى قريب وان ضبطوا بكسر فلا يشعر به لانه بمعنى ذوا حمال أى قابل للعمل والتأويل فان لم يضبطوا بشئ منهما فلا بد أن تراجع كتب المتأخرين عنهم حتى تكشف حقيقة الحال انتهى وأقول والذى يظهر ان هذا اذا لم يقع بعد أسباب التوجيه كلفظ كل مثلاً اذا وقع بعدها فتعين النفع كما اذا وقع بعد أسباب التضعيف فتعين الكسر انتهى قال شيخنا الاختيار هو الذى استنبطه المختار عن الأدلة الاصولية بالاجتهاد أى على القول بأنه يتجرى وهو الاصح من غير نقل له من صاحب المذهب فحينئذ يكون خارجا عن المذهب ولا يعول عليه وأما المختار الذى وقع للنووى في الروضة فهو بمعنى الاصح في المذهب لا بمعناه المصطلح انتهى

(الباب الثانى في بيان الكتب المعتمدة)*

قال الشيخ ابن حجر وغيره من المتأخرين قد أجمع المحققون على ان الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتد بشئ منها الا بعد كمال البحث والتحرير حتى يغلب على الظن انما راجع في مذهب السابقين ثم قالوا هذا في حكم لم تعرض له الشبان أو أحدهما فان تعرضا له فالذى أطبق عليه المحققون ان المعتمد ما اتفقا عليه فان اختلفا ولم يوجد لهما مرجح أى أو وجدوا ولكن على السواء فالمعتمد ما لا تنووى وان وجد لاحدهما دون الآخر فالمعتمد والترجيح انتهى وأما اذا اختلف كلام المتأخرين منهم فقد قال شيخنا في الفوائد عن شيخه الشيخ سعيد سنبل قد ذهب علماء مصر إلى أنكرهم الى اعتماد ما قاله الشيخ محمد الرملى خصوصا في نهايته لأنها قرئت على المؤلف الى آخرها

في أربعمائة من العلماء فتقدوها وصحوها فبلغ صحتها إلى حد التواتر* وذهب علماء حضرموت وأكبر المير والنجار إلى أن المعتقد ما قاله الشيخ أحمد بن حجر في كنه بل في تخفته لما فهم من احاطة نصوص الامام مع مزيد تتبع المؤلف فيها ولقراءة المحققين لها عليه الذين لا يحصون كثرة ثم قال هذا ما كان في السالف عند أهل الحجاز ثم وردت علماء مصر إلى الحرمين وقرروا في دروسهم معتقد الشيخ الرملي أن الحق فسا قوله فيما حتى صار من له احاطة بقوله ما يقر بهما من غير ترجيح وقال علماء الزمزمة تدبوا كلامهما فوجدوا ما فهم ما عمدة مذهب الشافعي رضي الله عنه ثم قال وعندى لا يجوز الفتوى بما يتخالفها بل بما يتخالف التحفة والنهاية الا اذا لم يتعرض له فيفتى بكلام شيخ الاسلام ثم بكلام الخطيب ثم بكلام حاشية الزنادي ثم بكلام حاشية ابن قاسم ثم بكلام عميرة ثم بكلام حاشية الشبرايملى ثم بكلام حاشية الحلبي ثم بكلام حاشية الشوبري ثم بكلام حاشية الغنائى لم يتخالفوا أصل المذهب كقول بعضهم لو نقلت خصرة من أرض عرفات إلى غيرها يصح الوقوف عليها انتهى قال شيخنا وأقول والذي يتعين اعتماده ان هؤلاء الائمة المذكورين من أرباب الشروح والخواشي كلهم امام في المذهب يستمد بعضهم من بعض يجوز العمل والافتاء والقضاء بقول كل منهم وان خالف من سواه ما لم يكن سهوا أو غلطا أو ضعيفا ظاهرا للضعف لان الشيخ ابن حجر نفسه قال في مسئلة الدور زلات العلماء لا يجوز تقليدهم فيها انتهى* قال السيد عمر في فتاواه من اختلف عليه كلام المتأخرين من الرافعي والنووي فليعتد بهم شاء نقلته عن ثقات المتأخرين والحاصل ان ما تقرر من التخيير لا محيد عنه في عصرنا هذا بالنسبة إلى أمثالنا من القاصرين عن رتبة الترجيح لانا اذا اجتئنا عن العلم بين الحمين لعسر علينا الوقوف فكيف بين المتين فهذه هو الاحوط الاورع الذي درج عليه السلف الصالحون المشهود لهم بأنهم خيرا اقرروا انتهى

(الباب الثالث في جواز التقليد)*

(مقدمة)* قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلف أمتي رحمة الشيخ ابن حجر في الخبرات الحسان بعد ما نقل هذا الحديث وصححه قال فعليكم أن تعتقدوا أن اختلاف أئمة المسلمين أهل السنة والجماعة في الفروع نعمة كبيرة ورحمة واسعة وله سنن لطيفة أدركها العالمون وعمى عنه المعترضون الغافلون وعليكم أن تحذروا من التعرض لمذهب أحد من الائمة المجتهدين بالطعن والنقص فان حلوهم مسمومة وعادة الله تعالى في مستصحبهم معلومة فمن تعرض إلى واحد منهم أو إلى مذهبه لم يقرى ما انتهى* قال السيد عمر في فتاويه وابن الجبال في فتح المجيد التقليد هو الاخذ والعمل بقول المجتهدين من غير معرفة دليله فتنى استشعر العامل ان عمله موافق لقول امام فقد قلده ولا يحتاج إلى التلفظ بالتقليد انتهى قال الشيخ ابن حجر وغيره يجوز تقليد كل من الائمة الاربعة وكذا من عداهم من الائمة المجتهدين في العمل لنفسه انتهى قال شيخنا في الفوائد وكذا يجوز الاخذ والعمل لنفسه بالاقوال والطرق والوجوه الضعيفة الاجبال الصحيح فان الغالب فيه انه فاسد ويجوز الافتاء بها للغير بمعنى الارشاد انتهى وبه قال الشيخ ابن حجر في الفتاوى هذا في التقليد قبل العمل وأما التقليد بعد العمل فتد قال الشيخ ابن حجر في التحفة ومن أدى عبادة اختلف في صحتها من غير تقليد للثقات بالصحة لزمه اعادتها اذا علم بفسادها حال تلبسه لكونه عابثا فخرج من مس فرجه مثلا فسيه أو جهل بالتحرير وقد عذر به فله تقليد أبي حنيفة رضي الله عنه في اسقاط القضاء ان كان مذهبه صحة صلاة من وافق مذهبه وان لم يقلده انتهى وقال السيد عمر في الحاشية نقلا عن فتاوى ابن الزيدان العامي

اذوافق فعله مذهب امام يصح تقليده صح فعله وان لم يقلده توسعة على عباد الله تعالى وان قالوا
ان قواهم ان القروع الاجتهادية لا يعاقب علمها مقيد بصورة العجز عن التعلم انتهى * فائدة * قال
شيخنا في الفوائد وابن الجبال في فتح المجيد اعلم ان الاصح من كلام المتأخرين كالشيخ ابن حجر وغيره
انه يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب من المذاهب المدونة ولو بمجرد التشهي سواء اقبل دوا ما
أو في بعض الحادثة وان أفتى أو حكم أو جعل بخلافه ما لم يلزم منه التلقين * فصل * قال شيخنا في الفوائد
وابن الجبال في فتح المجيد اعلم ان القولين أو الوجهين أو الطريقتين اذا كانا لواحد ولم يرجح أحدهما
فلم يقلد أن يعمل لنفسه بأيهما شاء اذ لم يكن أهلا للترجيح فان كان أهلا له فلا يجوز له العمل الا بالتسبع
والترجيح فان رجح أحدهما فالفتوى والحكم بالراجح مطلقا والمرجوح منهما اذ رجحه بعض أهل
الترجيح يجوز تقليده للعمل فقط سواء كان المقلد أهلا للنظر والترجيح أم لا وان لم يرجح فيمتنع تقليده
على الأهل لا على غيره واذا كان الوجهان والطريقتان لاثنين ولم يرجح أحدهما ثالث يجوز تقليد كل
منهما في الاقتضاء والقضاء أيضا اذ لم يكن المقلد أهلا ويجوز لعمل نفسه فقط اذا كان التقليد
من المتأهل لتضمن ذلك ترجيح كل منهما من قائله الأهل وان رجح أحدهما ثالث فالفتوى بالراجح
لتنقيته بالترجيح سواء كان المفتي أهلا أم لا والمرجوح منهما يجوز تقليده لعمل النفس فقط ولومن
التأهل لتضمن المذكور وهذا هو الحق الصريح الذي لا محيد عنه لانه المنقول والمعتمد عند جمهور
التأخرين وما وقع في خطبة التحفة من ان المرجوح والضعيف لا يجوز العمل به محمول على مامر
من امتناع تقليده على الأهل أو على انه بالنسبة لمن أراد العمل بالراجح كما صرح به في فتاويه نقلا عن أهل
التحقيق والارشاد * فصل * قال شيخنا في الفوائد اعلم ان مقاله امامنا الشافعي ينقسم الى قديم وجديد
فحيث وافق القديم الجديد فالظاهر ونسبنا اليه حقيقة لـ كان طاهر كلام الاصحاب حيث
قالوا في مسائل كثيرة لم يزل رأى الشافعي فيها قديما وجديدا على ذلك وان تعرض للسئلة في الجديد
دون القديم فهو الراجح وان تعرض في القديم دون الجديد فهو ايضا راجح وحين خالف الجديد القديم
فالعمل والاقتضاء والقضاء على الجديد والقديم ان صرح الشافعي برجوعه عنه فهو لا ينسب اليه
ولا يجوز العمل به قطعا من حيث كـ كونه قولاه وان لم يصرح برجوعه قال الامام في باب العقالة
والقوراني في المعتمد والرافعي في الشرح الكبير والنووي في شرح مسلم والصيدلاني في بعض كلامه
ان المجتهد اذا قال قولاً ثم رجع عنه بكفقا به فلا قول لا يبقى قولاه ولا ينسب اليه الا بما جازا فلا يجوز
العمل به والحاشية السابقة وظاهر كلام الشيخ أبي حامد والدينجي وابن الصباغ وابن عبد السلام
 وغيرهم ان الاول يبقى قولاه وينسب اليه فيجوز العمل به لكن النووي نسبهم الى الغلط وكـذا
الاستوى في المهمات

(الباب الرابع في بيان شروط التقليد)*

قال الشيخ ابن حجر وغيره ان التقليد شروط طاسة (الاول) أن يكون مذهب المقلد بمدونة لا يتمكن
فيه تعاقب الانظار ويتحصل له العلم اليقيني بـ تكون المسئلة المقلد بها من هذه المذاهب (الثاني)
حفظ المقلد شروطه في تلك المسئلة (الثالث) أن لا يكون التقليد فيما تـ فيه قضاء القاضي (الرابع)
أن لا يتسع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالاسهل لتخيل رقة التكليف من عنقه قال الشيخ ابن حجر
ومن ثم كان الوجه انه يفسق به وقال الشيخ محمد الرملي الوجه انه لا يفسق وان أثم به انتهى وهذا
ليس شرط الصحة التقليد كما صرح به المتأخرون بل هو شرط لدرء الاتم كـ نهى الصلاة في الأرض

المقصود (الخامس) أن لا يهل بقول في مسئلة ثم بضده في عينها كأن أخذ بشفعة الجوار تقليداً لا في
 خيفة ثم باعها ثم اشتراها فاستحق واحد مثله بشفعة الجوار فأراد أن يقلد الشافعي ليدفعها فإنه
 لا يجوز (السادس) أن لا يلفق بين قولين تتولد منهما حقيقة واحدة مركبة لا يقول كل من
 الامامين بها كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في صلاة واحدة كما قاله
 الشيخ ابن حجر وقال ابن الزيات في فتاويه ناقلاً عن البلقيني ان التركيب القادح في التقليد انما
 يوجد اذا كان في قضية واحدة كما اذا قلنا قلداً بأخيفة في مس الفرج والشافعي في القصد
 فصلاته حينئذ باطله لاتفاق الامامين على بطلان طهارته اما اذا كان التركيب من حيث القضيتين
 كطهارة الحدث وطهارة الخبث فالذي ظهر ان ذلك غير قادح لان الامامين لم يتفقا على بطلان
 طهارته لا يقال لاتفاق على بطلان الصلاة لاتنا قول انما نشأ من تركيب القضيتين وهذا غير قادح
 كما فهمناه من كلام الامام صاحب وقد صرح به البلقيني في فتاويه انتهى وزاد بعضهم شرطاً سابعاً
 وهو انه يلزم المقلد اعتقاد ايجابية أو مساواة مقلده للغير قال الشيخ ابن حجر بعد مناقضته عنه لكن
 المشهور الذي رجحه الشيخان جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل وزاد بعضهم شرطاً ثامناً وهو انه
 لا بد في صحة التقليد أن يكون صاحب المذهب حياً وقت التقليد قال ابن الجلال في فتح المجيد وهذا
 مردود لان الشيخين اتفقا على جواز تقليد الميت وقالوا وهو الصحيح * خاتمة * في شروط نقض حكم
 القاضي قال النووي في كونها مخالفاً لنص الكتاب أو السنة سواء كانت متواترة أو آحاداً أو مخالفاً
 للاجماع أو للقياس الأولي أو المساوي انتهى هذا بالنسبة الى المجتهد المطلق قال الشيخ ابن حجر في التحفة
 وغيره انقلنا من القرافي ومنها كون حكم المتجر أي المجتهد المذهبي مخالفاً لنص امامه أو لقواعده
 الكلية قال النووي في أصل الروضة واعتمده المتأخرون عنه فان نص الامام بالنسبة الى المتجر
 كنص الشارع بالنسبة للمجتهد المطلق انتهى كلام التحفة وغيره وقالوا ومنها كون حكم المتجر أي
 مجتهد القياس مخالفاً لما سارجه مذهب امامه انتهى قال الشيخ ابن حجر ومنها كون حكم غير المتجر مخالفاً
 لعقيد مذهب امامه لانه لم يرق عن رتبة المقلد العام ومتى نقض قاض حكم غيره سئل عن مستنده وقولهم
 لا يسئل القاضي عن مستنده محله اذ لم يكن حكمه نقضاً أو لم يكن فاسقاً أو جاهلاً انتهى قال
 الشيخ ابن حجر في نور البصائر ذكر الائمة لبعض ما ينقض فيه قضاء القاضي ائمة منها في خيار المجلس
 وفي اثبات العرايا وفي القود في المقتل واثبات قتل مسلم يبيع أم الولد وصحة نكاح الشغار
 ونكاح المتعة ونكاح زوجة المفقود بعد أربع سنين مع عدة وصحة تحريم الرضاع بعد الحولين انتهى
 وقال في كف الزاع ومما ينقض باجاء عن عطاء بن رباح من اباحة اعادة الجوارى للوطء وما جاء عن ابن
 المسيب من تحليل البائنة بالعتد وما جاء عن الاعمش من جواز الاكل في رمضان بعد الفجر وقبل
 طلوع الشمس وغير ذلك من مذاهب المجتهدين الشاذة التي كاد الاجماع أن يعقدها على خلافها فهذه
 كلها لا يجوز تقليد اربابها انتهى * هذا آخر ما جمعناه من الكتب المعتمدة ومن تفرقات المشايخ
 المتبعة نفعنا الله تعالى به ولهم وسحسناً في زمرة آمين والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
 على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

٢ خطبة الكتاب ٢ بحث البسمة ٣ بحث الحمد

٩ بحث النهي عن التكسب بكسبته صلى الله عليه وسلم هل هو خاص بحياته أو بعد مماته

١٣ بحث بيان أهل باحد القولين أو الأقوال للسافعي وإبطال ما زاد

١٥ بحث نسب الإمام وذكر بعض مناقبه ١٦ بيان معنى المسئلة

١٦ بيان الفرق بين معنى الحديث لغة واصطلاحاً ١٨ كتاب أحكام الطهارة

١٩ بحث الماء وأقسامه ٢٢ بحث القلتين

٢٤ * (تبيه) * في حكم صب الماء من الأنسوب

٢٥ حكم المتة التي لا دم لها سائل إذا وقعت في المائع

٢٦ حكم النجاسة التي لا يدرى كمها الطرف

٢٦ حكم الماء الجاري ٢٧ بيان القلتين بالمساحة والوزن

٢٨ مطلب حكم دخان النجاسة

٢٨ مسئلة الاشتباه

٢٨ مسئلة ما طن طهارة بالاجتهاد هل يجوز لغيره استعماله أولاً

٣٢ * (تبيه) * صرحوا في نحو كس الدرهم الحر يرحله

٣٣ مسئلة اتخاذ الضبة فضة أو ذهباً ٣٣ باب أسباب الحدث

٣٤ بحث الدم الخارج من الباسور إذا كان داخل الدبر

٣٤ مسئلة منى الغير إذا خرج منه

٣٤ مطلب حكم المثقوب والفرج المسدود خلقه أو عروضا

٣٥ بحث زوال العقل

٣٥ مسئلة مهمة لا يكسب بالخيل في الفرق

٣٦ بحث ما يتجدد من غبار يمكن فصله

٣٦ بحث لو ألقى موضع عضوه عضو حيوان

٣٦ * (تبيه) * لو أخبره غير عدد التواتر ونحو ناقض الخ

٣٧ بحث النقض بطن الكف

٣٧ * (تبيه) * في عدم النقض بمس أحد فرج الخنثى

٣٩ بحث حكم القيام للمصنف

٤٠ العمل باليقين عند الشك في الطهر والحدث

٤٠ فصل في آداب قاضي الحاجة

٤٠ بحث البداءة باليقين عند الدخول في شريف وأشرف

٤٠ بحث نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم

٤١ بحث حكم البول والتغوط قائماً

٤١ بحث ليس أن يعيب قاضي الحاجة ثم خصه عن الناس

٤٢ بحث ليس لقاضي الحاجة رفع ثوبه شيئاً فثبثاً

- ٤٢ مبحث لو تعارض الستر والابعاد الخ
٤٢ مبحث قضاء الحاجة في مسبل أو موقوف
٤٢ * (تبيه) في حكم البول والتغوط في الحجر
٤٢ لو عطس فأضى الحاجة جدي قبله فقط
٤٣ مبحث يسئ لمستحي بحجر عدم الانتقال من مكان لآخر
٤٣ حكم القيام قبل الاستنجاء
٤٣ حكم التبرع على محترم
٤٤ حكم ما طهر من فرج المرأة عند جلوسها على قدميها
٤٤ حكم مطابقة نحو ثوراة على غير عالم شجر
٤٤ حكم الاستنجاء بالماء المكتوب
٤٦ باب الوضوء
٤٧ فروض الوضوء
٤٧ مبحث أنه إذا قامت قرينة في العام حكم بها على مجموع الأفراد
٤٨ مبحث ما يكفي في التيمم
٤٩ مبحث ما يندب له وضوء
٤٩ مبحث قرن التيمم بأول مغسول من الوجه
٤٩ * (تبيه) الأوجه فيمن سقط غسل وجهه الخ
٤٩ مبحث تنزيق التيمم على الأعضاء
٥٠ ما يتعلق بموضع التيمم والتخفيف
٥٠ حكم شعور الوجه
٥١ * (تبيه) ذكر وفي الغسل أنه يعني عن باطن عقد الشعر الخ
٥١ حكم ما في محل الفرض من نحو شق الخ
٥٢ مبحث ما يني من مرقه بعد القطع
٥٣ سنن الوضوء ٥٤ بيان السواك ومراتبه
٥٤ فصل الصلاة بسواك على غيرها ٥٥ نذب السواك للصائم
٥٦ * (تبيه) شكره إزالة الخلوف بعد الزوال
٥٧ حكمة المضمضة والاستنشاق في المشروعية
٥٨ مطلب لو كان معه ماء لا يكفيه
٥٩ فضل المطالة للفترة والتجديد
٦٠ الدعاء بعد فراغ الوضوء
٦٠ * (فرع) صلى الخمس مثلاً كلابوضوء الخ
٦١ باب مسح الخفين
٦١ بيان مدة المسح للخفين والمسافر
٦٢ مبحث شروط مسح الخفين

- ٦٢ * (تنبيه) * أخذ ابن العماد الخ
٦٣ مسألة الجرموق
٦٣ بيان ما يكفي في المسح
٦٤ باب الغسل
٦٥ * (تنبيه) * قضية قولهم أنه لو قطع بعض الخشفة الخ
٦٦ مجتأ أو صاف المني
٦٧ مجتأ أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم حل المكث بالمسجد مع الجنابة
٦٧ حكم أذكار القرآن ومواعظه للجنب
٦٧ حكم نحو التوراة وما نسخ حكمه والحديث القدسي للجنب
٦٧ كيفية نية الغسل ٦٨ بيان أكل الغسل
٧٠ ما يطلب من المرأة عقب غسلها من الحيض
٧٠ بيان قدر ماء الوضوء والغسل ٧٠ سنن الغسل
٧١ ما يطلب من يديه نجاسة ٧١ باب النجاسة
٧٣ مسألة لوقاة بجمعة أو رات حباص لبا الخ
٧٤ * (تنبيه) * في حكم لبن الفرس
٧٤ حكم الجزء المنفصل من الحي
٧٥ مجتأ شعر الحيوان المأكول
٧٥ حكم العلقه والضعفة ورطوبة الفرج
٧٦ حكم الحجر إذا تخللت
٧٦ * (تنبيه) * بكثرة السؤال عن زيف يجعل معه طبيب متوغل الخ
٧٦ * (تنبيه) * اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقة كائنات إلى الذهب
٧٧ * (تنبيه) * كذا ما يستل عن علم الكيمياء
٧٧ مجتأ الدباغ
٧٨ مجتأ ما نجس بملافة نحو كلب
٧٨ مجتأ ما نجس ببول صبي لم يطعم غير لبن
٧٩ مجتأ ما نجس بغيرهما
٨٠ مسألة الغسالة
٨١ مسألة المانع للتنجس ٨١ باب التيمم
٨٣ لو طعن أو تيقن عدم الماء آخر الوقت
٨٣ لو علم ذل التوبة من مترحين على نحو بثر الخ
٨٣ مسألة لو وجد ماء لا يكفيه فلا يظهر وجوب استعماله
٨٤ حكم شرب الماء ونحو اتها بتمنه
٨٤ مسألة لو أضل الماء في رحله الخ
٨٥ حكم شربه للماء التمس ومعه طاهر

- ٨٦ في بيان حكم الترتيب للجنب
٨٧ مسألة الجبيرة
٨٨ مسألة لو برئ أعاد المحدث غسل عليه
٨٨ حكم الصلاة إذا سقطت الجبيرة وهو فيها
٨٨ فصل في أركان التيمم الخ
٨٩ شروط التيمم
٨٩ مسألة لو تيمم بأذنه جاز
٨٩ أركان التيمم
٩١ * (تنبيه) * يشترط لعمدة التيمم تقدم طهر جميع البدن
٩١ مندوبات التيمم
٩٣ مسألة من تيمم لتقدماء فوجده الخ
٩٣ * (فرع) * فيما لو مر تيمم نائم بماء الخ
٩٣ لو تيمم ميت لفقد انشاء وصلى عليه الخ
٩٥ مسألة من نسي إحدى الخمس كراهة له أن يتيمم
٩٧ حكم من لم يجد ماء ولا ترابا
٩٨ حكم من تيمم لبرد
٩٩ باب الحيض
٩٩ حكم ما يحرم بالحيض
١٠٠ وجوب قضاء الصوم بخلاف الصلاة
١٠١ * (تنبيه) * ذكروا أن الجماع في الحيض يورث علة الخ
١٠١ أحكام الاستحاضة
١٠٣ فصل في المستحاضات
١٠٣ أقسام المتحيرة
١٠٧ أحكام الناس
١٠٧ كتاب الصلاة
١١٠ * (تنبيه) * لو عدم وقت العشاء الخ
١١١ * (تنبيه) * في تحقيق هذا وكونه مستظملا كلام طويل لأهل الهيئة الخ
١١٢ فالتدتن في حكمه أن المكتوبات سبع عشرة ركعة
١١٣ * (فرع) * صبح أن أيام الدجال كسنة الخ
١١٤ * (تنبيه) * تجب الصلاة بأول الوقت وجوبا موسعا الخ
١١٦ * (فرع) * صلى في الوقت الخ
١٢٣ * (تنبيه) * صرح في أصل الروضة والجموع في العشي يبلغ آخر وقت العصر الخ
١٣٤ باب صفة الصلاة
١٤٣ * (تنبيه) * وقع في عباراتهم في فروع الخ

- ١٤٤ * (فرع) * شل قبل ركوعه في أصل قراءة النافخة الخ
- ١٤٥ * (تنبيه) * ما ذكر من أن حروفها بدون تشديداتها وقراءتها ملك بلا ألف مائة واحد وأربعون الخ
- ١٤٩ * (فرع) * تسن سكتة يسيرة الخ
- ١٥٥ * (تنبيه) * لم أر لأحد من أئمتنا تحديد الركبة
- ١٥٥ * (تنبيه) * اليدان من الأعلى كعلم من حد الأسفل
- ١٥٧ * (فرع) * وقع هنا التناهي ومن تبعه الخ
- ١٥٩ * (تنبيه) * علم مما قررت أن الرفع قائل بجواز وأن محمداً رسولاً
- ١٦٠ * (فرع) * ظن مصلحاً فرض أنه في نفل الخ
- ١٦٤ * (تنبيه) * قد نفي في سلبه السكر اهتاه ما نقل الخ
- ١٦٥ * (تنبيه) * كثرة الاختلاف بين المتأخرين فيمن زاد على الوارد الخ
- ١٦٦ باب شروط الصلاة
- ١٦٧ * (تنبيه) * عبر شيخنا بقوله والخش رقا وحرية
- ١٧٤ فصل في مبطلات الصلاة
- ١٧٤ * (تنبيه) * كان الكلام جائزاً في الصلاة الخ
- ١٨١ * (تنبيه) * هل العبرة هنا في حرمة المرور الخ
- ١٨٤ باب سجود السهو
- ١٨٧ * (تنبيه) * ظاهر كلامهم هنا أنه حيث لم يجلس الإمام للاستراحة الخ
- ١٩٣ * (تنبيه) * قضية كلامهم أن سجود السهو الخ
- ١٩٣ * (فرع) * سجود الإمام بعد فراغ المأموم الخ
- ١٩٥ باب سجود التلاوة والشكر
- ١٩٧ * (تنبيه) * متضمن قولهم لجميع آية السجدة الخ
- ٢٠١ باب صلاة النفل
- ٢٠٨ * (فرع) * ما عيّد من زيادة الوقود عند ختمها جائز الخ
- ٢٠٨ * (تنبيه) * علم مما مرّ وغيره أن الأفضل عيد النحر الخ
- ٢١٠ كتاب صلاة الجماعة
- ٢١٢ * (تنبيه) * تذكره إقامة جماعة بمسجد غير مطروق له إمام راتب الخ
- ٢٢٠ فصل في صفات الأئمة
- ٢٢٢ * (تنبيه) * لزوم المنارقة هنا بشكل عليه مأمراً أن إمامه لو نحن الخ
- ٢٣١ * (تنبيه) * فرع أبوزرعة على اعتبار المحاذاة أنه لو قصر الخ
- ٢٣٣ فصل في بعض شروط القدوة
- ٢٤٣ * (تنبيه) * في المجموع في روايات قليلة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته خلف أبي بكر الخ
- ٢٤٥ باب صلاة المسافر

- ٢٤٨ فصل في شروط القصر
 ٢٥١ * (تنبيه) * كلامهم المذكور في اقتدائه بمن علمه مقيما فبان حديثه الخ
 ٢٥٦ باب صلاة الجمعة
 ٢٥٧ * (تنبيه) * ظاهر كلامهم أنه لو كان أربعون من نحو المرضى بحمل تلزمهم إقامة الجمعة فيه الخ
 ٢٧٠ * (فرع) * كنية الجنائز آخر جمعة من رمضان بدعة منكورة الخ
 ٢٧٢ فائدة ورد أن من قرأ عقب سلامة من الجمعة الخ
 ٢٧٢ فصل في آدابها
 ٢٧٦ فصل فيما تترك به الجمعة
 ٢٧٨ * (تنبيه) * في أن الجمعة لا تصح خلف من لا تلزمه إلا أن زاد على الأربعين
 ٢٨٠ باب صلاة الخوف
 ٢٨٥ فصل في اللباس
 ٢٨٩ فائدة مهمة
 ٢٩٢ باب صلاة العيدين
 ٢٩٦ فصل يندب التكبير
 ٢٩٦ فائدة ورد في حديث في سند دمر وكان أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في عيد الفطر من حين يخرج الخ
 ٢٩٧ باب صلاة الكسوف
 ٣٠٠ باب صلاة الاستسقاء
 ٣٠٣ * (تنبيه) * شمل الصبيان غير المميزين الخ
 ٣٠٦ باب في حكم تارك الصلاة
 ٣٠٧ كتاب الجنائز
 ٣١٣ فصل في تكفين الميت
 ٣١٧ * (فرع) * ينبغي أن لا يعتزل نفسه كفنا إلا أن سلم عن الشهادة الخ
 ٣١٨ فصل في الصلاة عليه
 ٣١٨ * (تنبيه) * هل شرعت صلاة الجنائز بجمعة ولم تشرع إلا بالمدنية
 ٣٢٨ * (تنبيه) * هل للنجاسة الحاصلة من أثر الشهادة حكم دمه أو يفرق
 ٣٢٨ فصل في الدفن وما يتبعه
 ٣٣٣ * (فرع) * لا يعذب ميت بشئ من ذلك الخ
 ٣٤٤ كتاب الزكاة
 ٣٤٤ باب زكاة الحيوان
 ٣٤٥ * (فرع) * ملك ست ابل ثلاثة أحوال ولم يتركها الخ
 ٣٤٩ فصل في بيان كيفية الأخراج
 ٣٥٥ باب زكاة النبات
 ٣٥٩ * (تنبيه) * يقع كثيرا أن البر يختلط بالشعير الخ

- ٣٦٥ باب زكاة النقد
- ٣٦٩ * (تنبيه) * يؤخذ من تعبدهم بالتحلية المأزاة لفرق بينهما وبين التزوية الخ
- ٣٦٩ باب زكاة المعدن
- ٣٧٢ * (تنبيه) * لا يمكن ذم من أخذ معدن وركاز من دارنا
- ٣٧٢ فصل في زكاة التجارة
- ٣٧٣ * (تنبيه) * لا زكاة على صير في
- ٣٧٦ باب زكاة النطر
- ٣٨٣ باب من تلزمه الزكاة
- ٣٨٧ فصل في أداء الزكاة
- ٣٩٠ فصل في التحجيل وتوابعه
- ٣٩٥ * (تنبيه) * لا يترحم على تعلق الشركة تعدي التعلقين وتناج حدث الخ
- ٣٩٦ كتاب الصيام
- ٣٩٨ * (تنبيه) * قضية قوله لزم الخ أنه بمجرد رؤيته ببلد يلزم كل قرية منه الصوم الخ
- ٣٩٩ * (تنبيه) * أثبت مخالف الهلال مع اختلاف المطالع لزمنا العمل بمقتضى إثباته الخ
- ٣٩٩ فصل في الية وتوابعها
- ٤٠٣ فصل في بيان المنظرات
- ٤٠٧ فصل في شروط الصوم
- ٤٠٩ * (تنبيه) * أجمعوا على أن الصوم يقتضي ويتم تمام الغروب الخ
- ٤٠٩ * (فرع) * يحرم على الأعلية صلى الله عليه وسلم الوصال بين صومين شرعيين عمدا الخ
- ٤١١ فصل في شروط وجوب الصوم
- ٤١٣ فصل في بيان فدية الصوم الواجب
- ٤١٦ فصل في بيان كفارة جماع رمضان
- ٤١٨ باب صوم التطوع
- ٤٢١ كمال الاعتكاف
- ٤٢٥ فصل في الاعتكاف
- ٤٢٧ * (فرع) * سقوا بين ادامة الاعتكاف وعبادة المريض
- ٤٢٧ كتاب الحج
- ٤٣٥ * (تنبيه) * استطاع ثم اقتدر لزمه الكسب للحج
- ٤٣٧ باب الواقيت
- ٤٣٨ * (تنبيه) * علم عاتق ترأ أن الخاف في التمتع لودخل مكة الخ
- ٤٤٢ باب الأحرار
- ٤٤٣ فصل المحرم بنوى وجوب الخ
- ٤٤٦ باب دخوله أى الحرم
- ٤٤٩ فصل في واجبات الطواف

- ٤٥١ * (تنبيه) * الظاهر في وضع الحجر الموضوع الآن أنه على الوضع القديم الحج
 ٤٥٦ * (فرع) * من سنن الطواف السكينة والوقار
 ٤٥٧ فصل في واجبات السعي
 ٤٥٩ فصل في الوقوف بعرفة
 ٤٦٠ * (تنبيه) * من وجوب صوم الاستسقاء بأمر الامام أو منصوبه
 ٤٦٣ فصل في المبيت بمزدلفة
 ٤٦٥ * (تنبيه) * هذه الجمرة ليست من منى بل ولا عتيمها
 ٤٦٨ * (تنبيه) * وقع بموسم سنة ثمان وخمسين ضحى يوم التحرقة عظيمة الحج
 ٤٦٩ * (فرع) * يستكمل من تلوي أمر الحج خطبة الحج
 ٤٧٣ فصل في أركان التمكن
 ٤٧٧ باب محرمات الاحرام
 ٤٧٧ * (تنبيه) * سائر امان السور بمعنى البقية أو من سور البلد الحج
 ٤٨٠ * (تنبيه) * قد يشكل وجوب الفدية في الحلق بالترفة
 ٤٨١ * (تنبيه) * كل محظور أبيع للحاجة فيه الفدية
 ٤٨٥ * (تنبيه) * جز ما هنا بان في الوطواط القيمة
 ٤٨٧ * (فرع) * يعزم أيضا اخراج من تراب الحرم الموجود فيه الحج
 ٤٨٩ * (فرع) * يتأكد على قاصد الحج أو العمرة أن يحب معه هديا
 ٤٨٩ باب الاحصار
 ٤٩٣ * (تنبيه) * هل يلزمه الاحرام بالنقصاء من مكان الاحرام بالاداء

الجزء الاول من كتاب تحفة المحتاج بشرح المنهاج
تأليف الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة
خاتمة المحققين شهاب الدين أحمد بن حجر
الهيتمي الشافعي زيل مكة المشرقة
تعمده الله برحمته ونفع
المسلمين ببركته
آمين

وبهامشه حاشية العلامة البحر الفهامة المحقق السيد عمر البصري المكي الشافعي وهي
ما وجدت بخطه على هامش نسخة مما تكلم فيه على عبارته التحفة وبين موافقها بالنهاية
وقد جردها الامام الهمام مولانا الشيخ محمد بن طاهر الكردي نفعنا الله بهم أجمعين

الله

الجزء الاول من تحفة المحتاج شرح المنهاج

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل لكل أمة شرعة ومنهاجا * وخص هذه الأمة بأوضحها أحكاما ومنهاجا * وهداهم إلى ما أثرهم به على من سواهم من تهديد الأصول والفروع وتحرير المتون والشروح ليستخرج منها العويعات استنتاجا * وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الذي ميزه الله على خواص رسله بمعجزة وخصائص ومعراجا * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين فطموا أعداء الدين القويم عن أن يلحقوا بشئ من مقاصده أو مبادئه شبهة أو أعوجاجا * صلاة وسلاما دائما يدوام جوده الذي لا يزال هطلا شجاعا * (وبعد) فانه طامنا يخشى أن أتبرك بخدمة شئ من كتب الفقه للنقط الرباني والعالم الصمداني ولي الله بلا نزاع * وبحر المذهب بلاد فاع * أبي زكريا يحيى النواوي قدس الله روحه ونور ضريحه إلى ان عزمنا في سنة ثمان وخمسين وأربع مائة على خدمة منهاجه الواضح طاهره * الكثيرة كنوزه وذخائره * ملخصا معتمد شروجه المتداوله * ومجيبا عما فيها من الأبرادان المتطاولة * طامنا يسطر الكلام على الدليل * وما فيه من الخلاف والتعليل * وعلى عز واتقالات والأبحاث لا ريبها * لتعطل الهمم عن التحقيقات فكيف بالطنابها * ومشييرا إلى المقابل برذقياسه أو علمه * وإلى ما تمخذه أصله لقلته * فشرعت في ذلك مستعينا بالله ومتوكلا عليه * وماذا أكف الضراعة والافتقار إليه * أن يسبغ على واسع جوده وكرمه * وأن لا يعاملني فيه بما قصرت في خدمه * لاسميا في أمنه وحرمة * أنه الجواد الكريم الرؤوف الرحيم * (وسمته تحفة المحتاج شرح المنهاج) قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم) أي أولف أو أفتخ تألني والباء للمصاحبة ويصح كونها للاستعانة نظرا إلى أن ذلك الأمر البسود ويا جمه تعالى لا يتم شرعا بدونه وأصل اسمهم من السمور وهو الارتفاع حذف عجزه

وعوض عنه همزة الوصل فوزه اقرب وقيل اقل من السماء وقيل اعل من الوسم وطولت الباء لتسكون
عوضا عن حذفها وهوان أريده اللفظ غير المسمى اجزاء أو الذات عنه كالأول أطلق لأن من قواعدهم
ان كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله أو الصفة كان تارة غيرا كالخلاق وتارة عينا كالله وتارة لا ولا
كالعالم ولم يقل بالله حذرا من إيهام القسم وليعم جميع أسمائه تعالى (الله) هو علم على الذات الواجب
الوجود المستحق لجميع الكالات لذاته ولم يسم به غيره تعالى ولو تعنا في الكفر بخلاف الرحمن على نزاع
فيه وأصله المحذوف همزة وعوض عنها أل وهو اسم جنس لكل معبود ثم استعمل في المعبود بحق فقط
فوصف ولم يوصف به وعليه تفهيم الجلالة بالنظر لاصله كلي وبالنظر اليه جزئي ومن ثم كان من الاعلام
الخاصة من حيث أنه لم يسم به غيره تعالى ومن الغالبة من حيث أن أصله الاله بالنظر لاستعماله في العبود
بحق فقط وكان قول لا اله الا الله كلمة توحيد أي لا معبود بحق الا ذلك الواحد الحق * ومن زعم انه اسم
لفهوم الواجب الوجود لذاته أو المستحق للعبودية وكل منهما كلي "انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزئي فقد سها وزعمه أن لا اله الا الله لا تفيد توحيداً كاملاً في شرح الارشاد * من أله بكسر عنه اذا تغير
لتغير الخلق في معرفته أو بفحها اذا عبد أو من لاه اذا ارتفع أو اذا احتجب وهذا الكونه نظرا لأصله قبل
العلمية لا ينافي علمته وهو عري ووروده في غير العربية من توافق اللغات كما ان الحق وفاقا للشافعي
والاكثرين أن كل ما قيل في القرآن من غير الاعلام انه مغرب ليس كذلك بل عربي توافق فيه اللغات
ولا يدع أن يخفى على مثل ابن عباس كونه عربيا كما خفي عليه معنى فاطر وفاق وقد قال الشافعي رضي الله
عنه لا يحيط باللغة الانبيى ومشتق عند الاكثرين وقول أبي حيان في نهريه ليس مشتقا عند الاكثرين
لعله أراد من النجاة وأعرف المعارف وان كل علما (الرحمن) هو صفة في الأصل بمعنى كثير الرحمة جدا
ثم غلب على البالغ في الرحمة والانعام بحيث لم يسم به غيره تعالى وغلبة عليه المقتضية لغيره بالاهنا
لا تمنع اعتبار وصفته فيجوز كونه نعتا باعتبارها لوقوعه صفة ولا كونه بازاء المعنى ومجمله غير تابع للعلم
بحذف موصوفه ويجوز صفة وعدمه تعارض سببهما (الرحيم) أي ذي الرحمة الكثيرة فالرحمن أبلغ
منه شهادة الاستعمال ولا يعارضه الحديث الصحيح بأرحمن الدنيا والآخرة ورحمهما والقياس لان زيادة
البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وجعل كالتعدي لادل على جلال الرحمة الذي هو المقصود الاعظم لا يغفل
عما دل عليه من دقايقها فلا يسأل ولا يعطى ومن حيزا تدل لان الاول صار كالعلم كما تقرر وكلاهما
صفة مشبهة من رحم ~~ب~~ كسر عينه بعد نقله لرحم بضمها أو تميز ليدل على تميزه والرحمة ميل نفسي إلى اريد بها
لاستجانتها في حق تعالى غايتها من الانعام أو ارادته وكذا كل صفة استحالة معناها في حق تعالى (المجد)
الذي هو لغة الوصف بالجمل وعرفا فعل نبي عن تعظيم المسمى لانعامه وهذا هو السكر لغة واما اصطلاحا
فهو صرف العبد بجميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فهو أخص مطلقا من الثلاثة قبله أي ماهنه
ان جعلت ال للجنس وهو الاصل أو جميع أفرادها ان جعلت للاستغراق وهو أبلغ علوا أو مستحق (الله)
أي لذاته وان اتهم فلا فرد منه غيره تعالى بالحقيقة والجملة خبرية انقضاء انشائية معنى اذا قصد بها الشاء
على الله تعالى مضمونها المدح كور من اتصافه تعالى بصفات ذاته وافعاله الجميلة ومملكه واستحقاقه لجميع
المدح من الخلق قيل ويرادفه المدح ورجع واغرض وقيل بينهما فرق وفي تحقيقه اقوال وجمع بين
الابتداء من الحقيقي بالسملة والاضافي بالجملة افتداء بالكتاب العزيز وعلما بالخبر الصحيح ~~كل~~ أمر ذي
بال أي حال يتم به أي وليس يعجز عنه ولا مكروه وقد تغير جان بدى البال لان الظاهران المرادوه شرعا
لا عرفا ولا ذك محض ولا جعل الشارع له ابتداء بغير التسمية كالصلاة بالتكبير لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي رواية
بحمد الله فهو أجد من بحيم فجمحة وفي رواية تقطع وفي أخرى أن ترى قليل البركة وقيل مقطوعا

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(قوله) وهوان أريده اللفظ الخ أي
كل فرد من أفراد الاسم كزيد فان
أريد لفظه كقولنا زيد ثلاثي فهو
غير المسمى أو الذات كقولنا زيد
طويل أو أسود فهو عين المسمى وكذا
اذا الملق بأن لم يرد به لفظ ولادات
ولكن ينبغي ان يحمل حمله على
الذات ما اذا صلت لا تصاف
بالمحمول كقولنا زيد موجود وليس
المراد بالاسم في قول الشارح وهو
اللفظ الاسم كما هو ظاهر وحينئذ
فلا ورود لما أورده الفاضل المحشي
بقوله قد يقال فلنأمل (قوله) لتعبر
الخلق في معرفته هذا لا يلائم كونه في
الأصل يطلق على كل معبود بحق أو
غيره الا ان يقال باعتبار البعض
وهو سبحانه وتعالى (قوله) من توافق
اللغات قد يقال أو استعمل على انه
دخل كما استعملت العرب كثيرا
من اللغات الانجليزية مع التصرف
تارة وبه اخرى (قوله) الى ما خلق
لاجله في حواشي شرح المطالع
للدواني هنا كلام طويل من جملة
لانسلم أن من صرف الجميع فيما
خلق لاجله في وقت من الاوقات
دون وقت أنه ليس شاكرافي ذلك
الوقت الذي يتحقق فيه صرف الجميع
بل هو شاكرافي وقت آخر فان عموم
لم يكن شاكرافي وقت آخر فان
الاقوات لا تعبر في التعريف الخ
انتهى. (قوله) فهو اخص مطلقا
الخ يحمل تأمل لان الاصغاء الى قراءة
القرآن يصدق عليه الشكر العرفي
ولا يصدق عليه الحمد القوي فلنأمل

وفي رواية يسب الله الرحمن الرحيم وفي أخرى يذكر الله وهي مبنية للراد وعدم التعارض بفرض ارادة
الابتداء الحقيقي فهما وفي أخرى سندها ضعيف لا يبدأ به بحمد الله والصلاة على فهو أئبر موقوف
من كل بركة ثم لما كان عادة البلغاء تحسين ما يكسب الكلام وتساوطلا ولا سيما الابتداء تبي بما فيه
براعة الاستهلال اشارة الى أن تيسر هذا الكتاب له الذي هو نعمة أى تلمعة انما هو من محض بر الله
وتوفيقه له وجوده عليه ولطفه به فقال (البر) أى المحسن كما يدل عليه اشتقاقه من البر بساتر مواده لانها
ترجع الى الاحسان كبر في عيئه أى صدق لان الصدق احسان في ذاته و يلزمه الاحسان للغير وأبر الله
حجه أى قبله لان القبول احسان وزيادة وأبر فلان على أصحابه أى علامه لانه غالبا ينشأ عن الاحسان
لهم فتفسره باللطيف أو العالى فى صفاته أو خالق البر أو الصادق فيما وعدا ولباءه بعد الأ أن يراد بعض
ما صدقات أو غايات ذلك البر (الحواد) بالتخفيف أى كثير الجود أى العطا واعترض بأنه ليس فيه توقيف
أى وأسماءه تعالى توقيفيه على الاصح فلا يجوز اختراع اسم أو وصفه تعالى الا بقرآن أو خبر صحيح
وان لم يتواتر كصححه المصنف فى الجميل بل صوبه خلا للجمع لان هذا من العلمات التى يكفى فيها الظن
لا الاعتقادات مصرح به لا بأصله الذى اشتق منه حسب أى وبشرط أن لا يكون ذكره لمقابلة
كما هو ظاهر نحو أم نحن الزارعون والله خير لما كرم وقول الحليمي يستحب لمن أتى بذر فى ارض أن
يقول الله الزارع والنبت والمبلغ انما يأتي فى الثلاثة على المرجوح أنه لا يشترط فيما صح معناه توقيف
فان قلت الجميل ذكر للمقابلة أيضا لفظ الحديث ان الله جميل يحب الجمال فجعل المصنف له من التوقيف
يلغى اعتبار قيد المقابلة قلت المقابلة انما يصار اليها عند استحالة المعنى الموضوع له اللفظ فى حقه تعالى
وليس الجمال كذلك لانه معنى ابداع الشئ على آتق وجه وأحسنه وسبأى فى الرذة زيادة على ذلك
وأجيب عنه بأن فيه مرسلات اعتضد بمسند بل روى أحمد والترمذى وابن ماجه حديثا طويلا فيه ذلك
بأنى جواد ما جحد ولا فرق بين المنكر والمعرف لان تعريف المنكر لا يغير معناه كما يأتي فى الله الأكبر
وبالاجماع انطقى المستلزم لتلقى ذلك المرسل بالقبول ولا شعارا العاطف بالتغير الحقيقي أو المنزل
مترتبة حذف هنا كتوله تعالى الملك المتدوس مسلمات مؤمنات التائبون العابدون الآيات وأتى به
فى نحو هو الأول والآخريات وأبكرها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الذى) تكثر برة
وسعة جوده فلذا أخر عن ذلك (جلت) عظمت ولا استقرار هذه الصلة فى النفوس واذعائها
لها عدل لذلك من الجليله نعمة عن الاحصاء وان كان صحيحا فاندفع ما قبل انه انما أتى بالموصول هنا لتاعدة
هى انه يتوصل بالذى لوصفه تعالى بما ثبت له ولم يرد به توقيف وكان قائله فهم ان هذا لا يؤدى الا بوصف له
تعالى وقد علمت تأديته بوصف النعم بما ذكر وهو لا يحتاج لتوقيف (نعم) فيه ايها ان سبب عدم
حصرها جمعها المتأفى وان تعدوا نعمة الله أى تريدوا عدا أو تشرعوا فى عذكل فرد فرد من أفراد نعمه
كما يعلم من أن مدلول العام كالفرد المضاف هنا كلية لا تحصرها أى لا تحصرها واقعين انه جمع نعمة بمعنى
انعام وجمعه لا ايها فيه أى جلت انعاماته أى باعتبار كل أثر من آثارها عن ان تحذف فتنيل القليل
أيضا ومع هذا التعبير بنعمة موافقة للفظ الآية أولى ومن ثم أصح فى نسخة وكل نعمة وان سلم حصرها
هو باعتبار ذاتها لا متعلقاتها مع دوامها معاشا ومعادا وهى أى حقيقة كل ملاءمة تحمد عاقته ومن
ثم قالوا لا نعمة لله على كافر وانما ملاذه استدراج فان قلت هذا الاوافق تفسير النعمة لثمة من أنها مطلق
الملائمة وهو الموافق للاستعمال فى أكثر النصوص فاحكمته قلت شأن المصطلحات العرفية مخالفتها
للقائى اللغوية وكونها أخص منها كالحمد والصلاة عرفا وبأى فى تفسير العبد موضوع ذلك وفائدتها هنا
بيان لمعروفين بالحقيقة لا بالصورة التى اكتفى بها أهل اللغة والرزق أعظم منها لانه ما يتبعه ولو حراما

(قوله) الحقيقي فى نسخة
المصنف الحسى

خلافاً للمعتزلة (عن الاحصاء) بكسر اؤه وبالمدى الضبط وهو الحضر وفير بالعد وهو الفعل فهو غير
العدد في (بالاعداد) اي بكل فرد فرد منها لا بقيد القلة التي اوهمتها العبارة كما دل عليه الجمع المحلى
بال بقرينة انقام أى عظمت عن ان تنحصر أو تعد بعدد كما دلت عليه الآية ومعنى وأحصى كل شئ
عدداً علمه من جهة العدد ومن أسمائه تعالى المحصى أى العالم والقوى أو العاذاً أقوال نعم في الاخير
ايهام ان علمه بكل شئ متوقف على عده وليس كذلك (المان) من المنه وهى النعمة مطلقاً أو بقيد
كونها ثقيلة مبتدأه من غير مقابل بوجه افنعمه تعالى من محض فضله اذ لا يجب لاحد عليه شئ خلافاً
لزعيم المعتزلة وجوب الاصح عليه تعالى الله عن ذلك (بالطيف) وهو ما يقع به صلاح العبد آخرة
ويساويه التوفيق الذى هو خلق قدرة الطاعة في العبد ماصداً لامفهوماً ولغزته لم يذكر في القرآن
الامر فى هو وليس منه الا احساناً وتوفيقاً يوفق الله بينهما لانهم من الوفاق الذى هو ضد الخلاف
وقد يطلق التوفيق على اخص من ذلك ومن ثم قال المتكلمون اللطف ما يحتمل المكلف على الطاعة ثم
ان حمل على فعل المطلوب سمي توفيقاً أو تركه التقيج سمي عصية وصرح أهل السنة في بحث خلق الافعال
بأن الله تعالى اطفأ لوفضه بالـ فار لا نموا اختياراً غير انه لم يفعله وهو في فعله متفضل وفي تركه عادل
(والارشاد) أى الدلالة على سبل الخير أو الايصال اليها (الهادى) أى الدال أو الموصل (الى سبيل)
أى طريق (الرشاد) وهو كالرشد ضد الضلال ومن أعظم طرقه وأفضلها التفتحه فلذا أعقبه بقوله (الموفق)
أى المقدر وهو جرى على من يميز غير التوفيقية اذ الموهوبهم بقصا (للتفتحه) أى التفهم وأخذ الفتحة
تدريجاً وهو أعنى الفتحة لغة التفهم من فقه بكسر عينه فان صار الفقه حجة له قيل فقهه بضمها واصطلاحاً
العلم بالاحكام الشرعية العملية الناشئة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المكلف من حيث تعاور تلك
الاحكام عليه واستمداده من الأدلة المجمعة عليها الكتاب والسنة والاجماع والقياس والمخالف فيها
كالاستصحاب ومسائله كل مطلوب خبرى يبرهن عليه في العلم وفادته امتثال الاوامر واجتناب
النواهي وغايته انتظام أمر المعاش والمعاد مع القوز بكل خير دينوى وأخروى (فى الدين) وهو عرفاً
وضع الهى سائق لتوى العقول باختبارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات وقد يفسر بما شرع من
الاحكام وتساويه الملة ماصداً كالشرعية لانها من حيث انها يدان أى يخضع لها تسمى ديناً ومن حيث
انها يجمع عليها وتسمى احكامها تسمى ملة ومن حيث انها تقصد لا تقاذاً تسمى من مهلكاتها تسمى شريعة
(من) مفعول أول للموفق المتعدي للثاني باللام (الطيف به) أى ارادله الخير وسهله عليه لكونه من عليه
بفهم تام ومعلم ناصح وشدة الاعناء بالطلب ودوامه (واختاره) أى اتقاه لطفه وتوفيقه (من العباد)
يصح أن يكون ثانياً فال فيه للعهد والمعهودان عبادى ليس لك عليهم سلطان وشاهد ذلك الحديث
الصحيح من برادته به خبراً أى عظم ما يفقهه فى الدين وفي رواية ويلهمه رشده ومفعولاً ثانياً لا اختار قال
فيه للعبد والعبد لغة الانسان واصطلاحاً المكلف ولوملكاً وأجنبياً (أحمده) أى أصفه بجميع صفاته
اذ كل منها جميل ورعاية جميعها أبلغ في التعظيم ومع هذا التحقيق ان الحمد الأول أبلغ وأفضل ومن ثم قدم
بل أخذ اليلقنى من اشارة آثر ان الحمد لله رب العالمين بالابتداء به انه أبلغ صيغ الحمد وجمع بينهما تأسيساً
بتحديث ان الحمد لله تحمده ولجميع بين ما يدل على دوامه واستمراره وهو الأول وعلى تجدد وحده
وهو الثاني (أبلغ حمد) أى أنها من حيث الاجمال لا التفصيل العجز الخلق عنه حتى الرسل حتى أمكهم
ينبأ صلى الله عليه وسلم حيث قال لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (وأتمك) أى أتمه
وربأنه اثناب فقط الذى بعده وبأن التمام غير الكمال كالمسمى اليه اليوم اكملت لكم دينكم
وأتممت عليكم نعمتى فالتمام لازالة نقص الاصل والاكمال لازالة نقص العوارض مع تمام النص ونس

ثم قال تعالى تلك عشرة كاملة لان التمام في العدد قد علم وانما بقي احتمال نقص بعض صفاته ويرد بان هذا
انما يتصور في الماهيات الحسية لا الاعتبارية كماهية الحمد وبان الالكال في الآية للدين والالتمام للنتيجة
التي من جللتها ذلك الالكال والنصر العام على كل منافع ومعاند فلم يتعاروا على شيء واحد فانتجها انهما
فيه بمعنى واحد وبان التمام يشعر بسبق نقص بخلاف الكمال ويرد بقدر تسليمه بنحو ما قبله (وأزكاه)
أغماه (وأشمله) أعجمه (وأشهد) أعلم أني في الخبر الصحيح كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الخدماء أي القليلة
البركة (أن لا اله) أي لا معبود بحق (الاله) وفي نسخة زيادة وحده لا شريك له وحيد فوحده تأكيد
لتوحيد الذات وما بعده تأكيد لتوحيد الافعال رداعلى نحو المعتزلة (الواحد) في ذاته فلا تعدد له
بوجه وصفاته فلا نظيره بوجه وافعاله فلا شريك له بوجه ولما نظر الى حقايقها وما يليق بها محجة الاسلام
الغزالي رحمه الله تعالى قال ليس في الامكان أبدع مما كان أي كل كائن الى الابد متى دخل في حيز كان لا يدع
منه من حيث ان العلم آفته والارادة خصته والقدرة أبرزته ولا نقص في هذه الثلاثة فكان بروزه
على أبدع وجه وأكمله ولم يتجاوز بالنسبة لبارئه مترك في خلق الرحمن من تفاوت بل لذاته باعتبار
الاحكام فاعتراضه باستدزام ذلك عجز المحدث لهذا العالم عن إيجاد أبدع منه أو يتخله أو وجوب فعل
الاصح عليه أوله موجب بالذات هو عين الحق والجهل على انه لو أمكن أبدع منه بأن تتعلق القدرة
بعدمه حال وجوده لزم اجتماع الضدين وهو محال لا تتعلق به القدرة فلم يناف ذلك صلاح القدرة
نظرين على البدلية بأن تتعلق بكل منهما بدلا عن الآخر ثم الاعتراض انما يتوهم حيث لم تجعل ماصدرية
كما هو ظاهر (التعظيم) أي السائر للثوب من شاء من عباد المؤمنين فلا يؤخذ منهم بها ولما كان من
شان الواحد اظهر أثره على اقباله لئلا تنزع اقلوب من توالى ما وليتم له ما ينهض من التطبيق المعنوي
لاشارة الاوّل لتمام الخوف والثاني لضده * تنبيه * ففرقوا بين الواحد والاحد وأصله واحد بان أحد يخص
بأولى العلم ويأتي لان أريد به الواحد أو الأول كفي الآية وصفها بالله دون واحد ووحيد وبأن نفيه
نفي للماهية بخلاف نفي الواحد اذ لا ينفى الاثنان فأكثر وأنه يستعمل لقولنا أيضا نحو است كآحد من
النساء والمفرد والجمع نحو من أحد عنه حاجز وبأن له جمعا من لفظه وهو الاحدون والاحاد وقول
أي عيب تبادفهما وليس كذلك الغالب استعمال أحد بعد الثاني اختبار له (وأشهد أن محمدا) علم منقول
من اسم مفعول المضاف حى به بينا صلى الله عليه وسلم أنه لم يزل قبل أو ان ظهوره بالهام من الله
لجده عند المطلب اشارة الى كثرة خصاله المحمودة وقور جاء أن يحمده أهل السماء والارض لاسيما
ان صح منقل عن حده انه رأى سلسلة خضاء خرجت منه أضواءها العالم فأولت بولد يخرج منه يكون
كذلك (عبده) قدم لان وصف العبودية أشرف الاوصاف ومن ثم ذكر في الختم مناماته أسرى عبده
زل انصرفان على عبده فأوحى الى عبده (و رسوله) لكافة الثقلين الانس والجن اجماعا معلوما من
الدين بانصر ورؤية كثر منكره وكذا الملائكة كمرجعه جمع محققون كالسبي ومن تبعه ورتوا على
من خاف ذلك وصريح آية ليكون تعالى نذير اذا العالم ماسوى الله وخبر مسلم وأرسلت الى الخلق كافة
يؤيد ذلك بل قال البارزى انه أرسل حتى للجمادات بعد جعلها مدر كة وفائدة الارسل للمعصوم وغير
المكلف طلب اذ اعلمها شرفه ودخولها ما تحت دعوته واتباعه نشر بقاله على سائر المرسلين والرسول من
النشر كرحا كمل معاصر به غير الانبياء عقلا وفطنة وقوة رأى وخلقها بالفتح وعقده موسى ازيلت بدعوته
عند الارسل كفى الآية معصومون من صغيرة سهوا قبل البود على الاسع سليم من ذناء ذاب وخنأ ثم وان
علنا ومن منكر كمي وبرص وخدام ولا يرد علينا نحو بلا ايوب وعمى نحو يعقوب ساء على انه حقيق لطروقه
هذا الانبياء وان الكلام فيما قارنه والفرق ان هذا منفر بخلافه فيمن استقرت نبوته ومن قلته مروءة كأكمل

(قوله) بان احداثه على الحكاية على
اول احواله (قوله) ومن منكر كمي
في تفسيره عند قوله وانما انزلنا
نعيينا من البيضاء منصفه ومنع
بعض المعتزلة استثناء الاعمى قياسا
على انقضاء الشهادة والفرق بين
انتهى قال الشيخ زكريا في حاشيته
لان انقضاء الشهادة يعتبر فيها
غالب رؤية النفس والمشهد عليه
فهذا انصر من البيضاء وأقره
شيخ الاسلام في عدم اعتبارها
انجي

(قوله) خلافاً لابن عبد السلام الخ فيه ان تعليقه فيه اشعار بأنه لم يرد بالتوبة المعنى المتعارف وهو الالتجاء الى شخص يتسرع خاص به وبالرسالة الالتجاء اليه لتسريع له أو لغيره أو بنحو ما ذكر (٧) من الفرق بينهما على التفاسير المشهورة اذ من البين ان التوبة بكل هذه المعاني لها تعاقب

بالخلق أيضاً باعتبار أن متعلتها فعمل مكلف كما أن الرسالة كذلك وان اختلفت كيفية التعلق ولكل منهما تعلق بالحق أيضاً باعتبار صدورهما عنه وهذا البان لا ينبغي مثله على غير مثله فكيف به وقد شرف بالتلقب بسطان العلماء من سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم فيعوز أن يكون مراده بالتوبة باطنها الذي هو حقيقة الولاية وهو الالتجاء بما يتعلق بالذات والصفات وما يلحقه مما يتعلق بأسرار الموجودات ومعرفتها على ما هي عليه واحوال النشأة الدنيوية والاخرية والبرزخية وبالرسالة ظاهر التوبة الذي هو الالتجاء بالتسريع الخاص والعام اذا الاول متعلق بالحق تعالى والثاني متعلق بالخلق أى تكميلهم ليتبينوا لافاضة شئنا من انعكاس انوار باطن التوبة المشار اليه أما توجيهه كون الثاني متعلقاً بالخلق فظاهر وكذا توجيهه تعلق الاول بالحق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات وأما بالنسبة لما ذكرهما فلان الوقوف على حقائق الموجودات والصفات واختلاف النشآت واسرار الموجودات من أقوى الاسباب الباعثة على تأكيد التصديق بكل الذات واتصافها بسنن الصنات وهذا حقيقة ما قاله بعض كمل العارفين من أن ولاية النبي أكمل من نبوته (قوله) واسترواح ابن الهمام في شرح الهمة للشارح رحمه الله عند قول

نظر بق ومن دناءة صنعة الحكامة أوحى اليه بشرع وامر بتبليغه وان لم يكن له كتاب ولا نسخ كبوشع فان لم يؤمر فبني حسب وهو أفضل من النبي اجبا على التوبة بالرسالة التي هي على الاصح خلافاً لابن عبد السلام أفضل من التوبة فيه وزعم تعلّقها بالخلق رده ان الرسالة فيها ذلك مع التعلق بالخلق فهو زيادة كمال فيها وصح خبران عدد الانبياء مائة ألف واربعة وعشرون ألفاً وخبران عدد الرسل ثلثمائة وخمسة عشر وأما الحديث المشتمل على عدمها ففي سندله ضعيف وفي آخره مختلط لكنه انجبر بعبده فصار حسناً لغيره وهو جهة وما يقويه تكرر رواية أحمد له في مسنده وقد قررنا ان ما فيه من الضعيف في مرتبة الحسن وبما ذكرنا من يرجح تقارب النبي والرسول بتبين غلط من زعم اتحادهما في اشتراط التبليغ واسترواح ابن الهمام مع تحقيقه في نسبت ذلك الغلط للمحققين وقد صرح قبل بان الخبران مع بعدهما المذكورين وجب ظناً اعتقاده على ان الذي في كلامه محقق انما الاصلين وغيرهما خلاف ذلك الاتحاد وأي تحقيق خلاف هو لا ثم رأيت تليده الكمال ابن أبي شريف أشار للرد عليه ببعض ما ذكرته ووقع في بعض كتب التواريخ والتفسير ما ينافي ما ذكرنا من الشروط وهو يقول لا أسئل له فوجب اعتقاد خلافه (المصطفى) أى المستخلص من الصفوة (المختار) من العالمين لده عاظم الى ربهم فهو أفضلهم بنص كتنه خير أمه أخرجه للناس اذ كمال الامة تابع لكمال نبيها فهداهم اقتده اذ لا يكون عملاً له الا ان حوى جميع كالاتهم أناسيد ولد آدم ولا خرف آدم ومن دونة تحت لوائه ونبيه عن التفضيل بين الانبياء وعن تفضيله عليهم محله لقوله تعالى فضلنا بعضهم على بعض فيما يؤدى لخصومة أو تقيص بعضهم أو هو توافع أو قبل علمه بأنه الأفضل (صلى الله وسلم عليه) من الصلاة وهي من الله الرحمة المبرورة بالتعظيم وخص الانبياء بلفظها فلا تستعمل في غيرهم الاتجا تمييز المراد منهم الرفيعة وأحق بهم الملائكة لمشاركتهم لهم في العصمة وان كان الانبياء أفضل من جميعهم ومن عداهم من الصلحاء أفضل من غير خواصهم والسلام وهو التسليم من الآفات المنافية لغايات الكمال وجمع بينهما لثقله عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن الأخرى لفظاً لا خطاً خلافاً لمن عجم قبل والافراد انما يتحققان اختلف المجلس والكتاب أى بناء على التعميم وكان ينبغي وعلى آله لانها مستحبة عليهم بالذات وصحبه لانهم ملحقون بهم بقياس أولى لانهم أفضل من آل لأحبة لهم والنظر لما فهم من البضعة الكريمة انما يقتضى الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضى اكرمية العلوم والمعارف (وزاده فضلاً وشرفاً) الظاهر ترادفهما فالجمع للاطلاق ويحتمل الفرق بأن الاول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنة والثاني لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة ثم رأيت من فرق بأن الاول ندد النقص والثاني علواً للمجد وهو أميل الى الترادف (لديه) أى عنده وسؤال الزيادة لا يشعر سبق نقص لان الكمال يقبل زيادة الترقى في غايات الكمال فاندفع زعم جمع امتناع الدعاء له صلى الله عليه وسلم عقب غزو خيبر القرآن اللهم اجعل ثواب ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على ان جميع أعمال أمته يتضاعف لظهورها لانه السبب فيها انما فاضاغة لا تحصى فهي زيادة في شرفه وان لم يسأل له ذلك فسؤاله تصرح بالعلوم (أما بعد) بالناس على انضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فان لم ينشئ مؤنث وان شئ لفظه نصبت على الظرفية أو جرت من وهي للانتقال من اسلوب الى آخر وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه فهي سنة قبل وأقول من قالها اود صلى الله عليه وسلم ورحم وديانته لم يثبت عنه تكلم بغير لفته وفصل الخطاب الذي أوتيه هو فصل الخصومة أو غيرها بكلام مستوعب لجميع المعبرات من غير اخلال منها بشئ وفي خبره ضعيف ان يعقوب قالها وترازم النقاء في حيزها غالباً التضمن لها معنى الشرط مع مزيداً كيد ومن ثم أفاضل يذهب ما يفقه زيد اذهب من انه لا محالة اذهب وان منه عزية ومن ثم كان الاصل هنا كما أشار اليه سيويه في تفسيره مهما يكن من شئ بعد ما ذكر (فان الاشتغال)

التي كبرت في الخ ما فهم منه موافقة ما نقل عن المحققين ثم قال هل الى المحقق ابن الهمام نقل ان المحققين يمتثلون ترادفهما وان كنت رددته في شرح المهاج

اففعال من الشغل يفتح أوله وضحه (بالعلم) المعهود شرعا وهو التفسير والحديث والفقه وآلاتها واختصاصه
بالثلاثة الأول عرف خاص بنحو الوصية (من أفضل الطاعات) ففرض عنه أفضل الفروض العينية
لتفرعها عليه وافضله معرفة الله تعالى لان العلم يشرف بشرف معلومه وهي واجبة اجماعا وكذا النظر
المؤدى اليها ووجوبها بالشرع عند أكثر الاشاعرة اذ لا حكم قبل الشرع وعند بعض مناو المعتزلة بالعقل
وبسط ذلك بطول قبل وكل منهما يلزمه دور لا شئد عنه انتهى وليس كذلك وفرض الكفاية منه أفضل
فروض الكتابيات ونفله أفضل من بقية النوافل وكون معرفة الله تعالى أفضل مطابقة بقية العلوم على
ما تقر من التفصيل لا ينافي عند ذلك من الافضل اذ بعض الافضل قد يكون أفضل بقية افراده وقد لا يزعم
خروج المعرفة أو ايرادها غير صحيح وحينئذ فأولى معطوف على أفضل كما يأتي ويصح عطفه على من أفضل
لما تقر ان كونه أفضل لا ينافي أنه من الافضل * ويؤيده ما صح عن أنس كان صلى الله عليه وسلم من
أحسن الناس خلقا فأني هتاج مع أنه صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا اجماعا فتعجب ان كون الشئ
من الافضل لا ينافي كونه أفضل بنص كلام أنس هذا الذي هو أقوى حجة في مثل ذلك وقالت عائشة
رضي الله عنها كسبح عنها أيضا فإذا انتهك من محارم الله تعالى شئ كان من أشدهم في ذلك غضبا فأتت
مع أنه أشدهم وزعم بعض من لا تحقق عنده ان من هتاج زائدة بخلافه في كلام أنس * فان قلت اذا تقرر
ان الاشتغال بالعلم أفضل الطاعات فما فائدة من الموهمة خلاف ذلك كما هو التبادر منها قلت فالفائدة الإشارة
الى التفصيل الذي ذكرته وهوان كلام من العلوم الثلاثة أفضل بقية افراد نوعه ومنذول بالنسبة لنوع
آخر أعلى منه لا ترى ان فرض الكفاية منه وان كان أفضل بقية فروض الكفايات والنوافل وعليه
حمل قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الاشتغال بالعلم أى الذى هو فرض كفاية أفضل من صلاة النافلة
هو مفضل بالنسبة لفروض العينية غير العلم ونفله أفضل النوافل كما هو ظاهر كلام الشافعي اذ حله
المذكور بعيد لان فرض الكفاية من النعم وغيره أفضل من نفل الصلاة فلا خصوصية للعلم حينئذ ولا بدع
أن يخص قوله أفضل عبادة الدين الصلاة بغير ذلك ومفضل بالنسبة لفروض الكفاية والعين من غير
النعم فيصح حذف من هذا الاعتبار لثلا بوجه أنه أفضل من غيره وان اختلف الجنس فقام له ثم فصله
الوارف من الآيات والأخبار ما يحمل من له أدنى نظر الى كمال استفراغ الوسع في تحصيله مع الإخلاص
فيه انما هو لمن عمل بما علم حتى يتحقق فيه وراثته الانبياء وحيارفة فضيلة الصالحين القائمين بما تحتم عليهم
من حقوق الله تعالى وحقوق خلقه ويظهر حصول أدنى مراتب ذلك بالاتصاف بوصف العبد الآتى
في باب الشهادات (و) من (أولى ما أنشئت) أثره لانه لا يقال الا فيما صرف في خير وماعاده ولو في مكروه
يقال فيه شيع وخسر وغرم وبناء للجهول للعلم بشاعله ولكون عنه غير منظور اليه انحصارها ولعلم
(فيه) تعلما وتعلما (شأنس الأوقات) من انصافه الا اعم الى الاخص أو الانصفة الى الموصوف أو هي
بانية ومنه شأنس نسيبة لا نبيس كما فادده قوله الآتى من التفاضل المستحادات اذ فاعل انما تكون جمعا
لتعنية انصافها للأوقات التي هي جمع مذ كرتا ويلها بالساعات شبه شغل الأوقات بالعلوم بصرف المال
في الخير المكتنى عنه بالاتفاق ووصفها بالانفاضة التفضية لطراف التقدير وعزة النظر إشارة الى أن فاعلها
بلا خير لا يمكن تعويضه ومن ثم قيل الوقت سيف ان لم تقطعه قطعك (وقد) للتحقيق هنا (أكثر احتياجا)
الذين نظمنا واياهم سلك اتباع الشافعي رضي الله عنه تشبيها بالجمعين في العشرة بجماع الموافقة وشدة
الارتباط وهو جمع محب الذى هو اسم جمع لصاحب لان افعالا لا تكون جمعا فاعل (رحمهم الله)
تعالى بلغ من اللهم ارحمهم لاشعاره بتحقيق الوقوع تناو لا وفيه اقتداء بعن أنس الله عليهم بقوله عرفا فلا
والذين جاؤا من بعدهم الآية فان قلت لم يعبر بما في الآية قلت إشارة الى حصول التمسد بكل دعاء أخرى

على أن في إثبات لفظ الرحمة تأسيما بقوله صلى الله عليه وسلم رحم الله أخى موسى (من) الظاهر أنها زائدة
 لوجه المعنى بدونها وقيل من يعنى في كذا ذوى الصلاة من يوم الجمعة وفيه تعسف والفرق ظاهر وقيل
 للمجازرة كفى زيد أفضل من عمرو أى جاوزه في الفضل كما أنهم هنا جاوزوا الأكتاف في (التصنيف) وهو
 جعل الشيء أصنافا مقبزة وأخص منه التأليف لاستدعائه زيادة هي أيقاع الالف بين الأنواع المقبزة وكتب
 الأصحاب من ذلك فالصنيف هنا يعنى التأليف وهو في العلوم الواجبة لا المنسوبة كالعرض خلا ما لمن
 عده من جملة فروض الصنفية من البدع الواجبة التي حدثت بعد عصر النجاة واختلوا في أول من
 اخترعه فقيل عبد الملك بن جريج شيخ الشافعي وقيل غيره وكلمة العلم مستحبة وقيل واجبة وهو وجه في
 الأزمعة المتأخرة والأضاع العلم واذا وجبت كلمة الوثائق لحفظ الحقوق فالعلم أولى (من) قيل بيانه وفيه
 أن لم يجعل المصدر يعنى اسم المفعول نظر لأن التصنيف غير المبسوط والمختصر فالوجه أنه لا اشتغال
 بإعادة الجار والاصل وقد أكثر أصحابنا المصنفات (المبسوطات) هي ما أكثر انتفاها ومعناها (والمختصرات)
 هي ما قل لفظها وأكثر معناها قيل والاختصار لكونه حذف طول الكلام وهو الأطناب غير الاختصار لانه
 حذف تكريره مع اتحاد المعنى ويشهد له فذودعاء عريض وفيه تحكيم واستدلال بما لا يدل اذ ليس في الآية
 حذف ذلك اعرض فضلا عن تسمية فالحق ترادفهما كما في الصحاح (واتقن) احكم كل (مختصر) من
 المختصرات فتمت تفصيل مبسوغ للابتداء بالنكرة وهذا مبني على مذهب سيبويه أنه يستثنى من قاعدة اذا
 اجتمعت معرفة ونكرة تعين كون المعرفة المبتدأ عند الجمهور وقال سيبويه محلها في نكرة غير اسم استفهام
 نحو كم مائة وغيره ففعل التفصيل نحو خير من زيد في هذين يتعين عنده ان المبتدأ النكرة وقال ابن هشام
 يجوز كل من اوجهين تعارض دليل الجمهور وسبويه يوزع السبيل في شرح المفتاح ان كون النكرة
 المبتدأ اى في غير صورت سيبويه كثير في كلام النحاة ولا بد على الجمهور لانه من باب القلب المجوز للحكم
 على كل منهما مما لا يخفى عليه فهو لا يخاف قول ابن هشام الا من حيث الموضع فهو عند ابن هشام
 تعارض الدليلين وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب فان قلت خص الرضى ومن تبعه كون افعال المبتدأ عند
 سيبويه بما اذا وقع جزء الجملة وقعت صفة لنكرة كمررت رجلا أفضل منه ابوه قلت هذا الاسترواح فهو هو
 من هذا المثال وغفلوا عن كون سيبويه مثل بخير من زيد كإتيته في كتابه وهذا يطل ما شترطوه ولما
 كان المحققون كبن هشام وغيره مستحضرين لكلامه مثلوا بعباله هذا وأعرضوا عن ذلك الاشتراط الذي
 زعمه هؤلاء وقد سمعنا من محققى مشايخنا أن نقل هؤلاء مقدم على نقل العجم لاسترواحهم فيه كثيرا
 وتعويلهم على التشديد بالمعقول أكثر من المقول فان قلت المناسب للسباق التصود منه مدح المحرر وصلة
 لمذح كآبه كون المحرر هو المحكوم عليه بالانقيسة فلم عكسه قلت لان تخريجه على أنه من اسلوب الحكميم
 الابلغ اقتضى ذلك التقدير اذا أكثر وامن المختصرات فلا حاجة للمحرر ولا لكاتب فأجاب بانها مع كثرتها
 متشابهة في الانقيسة وأنتها هو المحرر فاحتج اليه لهذه الانقيسة المحصورة فده دون غيره وحينئذ تعين ذلك
 الاعراب لهذا الغرض العارض لان غرض الابلغية يحوج لذلك كما يعرف من اساليب البلغاء (المحرر)
 المذهب الذي ولا مانع من كون الوصف في الأصل يجعل علم جنس أو شخص أو الغلبة وقد يجتمعان بأن يسمى
 به أشياء ثم يغلب على بعضها وتسميته مختصرا أقله انظره لا لكونه ملخصا من كتاب بعبه * بعبه * التحقيق
 ان اسماء الكتب من حيز علم الجنس لا اسمه وان صغ اعتبره ولا علم الشخص خلا لما نزع وان الف فيه
 بما يحتاج رده الى بسط ليس هذا محله وان اسماء العلوم من حيز علم الشخص (للامان) هو من يتدى به في
 الدين (ابن القاسم) امام الدين عبد الكريم قيل وهذه التسمية لا توافق ما صححه من حرمتها مطا قبل
 ما اختاره من تخصيص الشيخ برمته صلى الله عليه وسلم أو ما صححه الرافي من حرمتها فمن اسمه محمد فقط

لهذه الانقيسة قد يقال لا حاجة
 في تفصيل هذا المعنى الى الاتيان
 بصورة الحصر لان مدلول أفعال
 التفصيل الزيادة على كل ما عداه
 مما يشارك في أصل المعنى فلا يتصور
 معه مشاركون ولا يبلغ والله أعلم

انتهى ويرد بأن من الواضح ان محل الخلاف انما هو وضعها أولا وأما اذا وضعت لانسان واشتهر بها
فلا يحرم ذلك لان النهي لا يشمله والحاجة كما اغتفروا التلقيب بنحو الامشع لذلك ثم رأيت بعضهم
أشار الى ذلك ويرد الاخيرين القاعدة المقررة في الاصول ان العبرة بهوم اللفظ في لا تسكنوا يصحفتي
لا بخصوص السبب نعم صح خبر من سمي باسمي فلا يكتنى بكنيتي ومن اكتنى بكنيتي فلا يكتنى باسمي
وهو صريح في الاخبار لا أن يجاب بأن الاول اصح فقدم لذلك ثم رأيت بعضهم أشار لذلك (الرافعي) نسبة
لرافع بن خديج النخعي رضي الله عنه كما حكى عن خط الرافعي نفسه وقول المصنف لرافع ان بلدة من بلاد
قزوين اعتزوه (رحمه الله) نظير ما مر (ذي) اى صاحب وآثرها لاقتضاءها تعظيم المضاف اليها
والموصوف بها بخلافه ومن ثم قال تعالى في معرض مدح يونس ذا النون والنهي عن اتباعه كصاحب
الحوت اذا النون لكونه جعل فاتحة سورة الخم واشرف من لفظ الحوت وباقى في الجمعية صحة اضافتها للعرفه
بما فيه (التحقيقات) في العلم جمع تحقيقه وهي المزة من التحقيق وهو اثبات المسئلة بدليلها واعلمها
مع ردة توادحها وحقيقة الشيء وما هيته ما به الشيء وهو الحيوان الناطق للانسان وقد يفرق ان اعتبارا
وكون الحيوان الناطق ماهية حقيسية جعلية خارجية هو الصواب بناء على ان الماهية تجعل الجاعل
كما هو مذهب المتكلمين وعلى أنها بشرط شيء موجودة خارجا كما هو المشهور عندهم والتدقيق اثبات
الدليل بدليل آخر فان قلت جمع السلامة للثلة بانفاق النخاة ومدلول جوع الثلة العشرة فادونها
ولا مدح في ذلك قلت أل في مثل هذا تنفيد العموم اذا اصح ان الجمع المعرف بالالف واللام والاضافة
لعموم ما لا يتحقق عهد ولا منافاة بين هذا وما ذكر عن النخاة اما لان كلامهم في جمع السلامة المنكر وكلام
الاصوليين في العرف كما قاله امام الحرمين وتوضيحه ان مفيد العموم كأل لما دخل على الجمع فان قلنا
بما عليه اكثر العلماء من الاصوليين وغيرهم ان أفرادها التي معها واحدان فقد ذهب اعتبار الجمعية من
أصلها المستلزم بنظر الى كون آحاده عشرة فأقل وان قلنا بما عليه جمع من المحققين ان أفراده جوع
فلا تنافي بين استغراق كل جمع جمع وكون تلك الجوع لكل جمع منها عدد معين واما لانه لا مانع من
أن يكون أصل وضع جمع السلامة للثلة وغلب استعماله في العموم لعرف أو شرع فنظر النخاة لأصل
الوضع والاصوليون لغلبة الاستعمال فيه * توفي سنة ثلاث أو أربع وعشرين وستمائة عن سيف
وسنتين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب أنشأت له لفتق ما يسرجه وقت التصديق وولد المصنف
بعد وفاته بخمسة سنين نوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن نحو ست
وأربعين سنة وذكر تلميذه الامام ابن القطر ان بعض الصالحين رأى انه قطب وان الشيخ كاشفه
بذلك واستكتمه وكشف لبعض الصالحين عنه بعد موته أنه وقع له حظ وافر من تجل الله عليه برضاه
وعطفه فقال الله عود بعنه على كتبه فعادهم الذنوب بها شرا فزغ بالشافعية وغيرهم كما هو شاهد
(وهو) أى المجرور ومدحه بما يأتي مدح الكتاب لا شتمه عليه مع ما تيز به و ليس مدح الأئمة لكتبتهم فخر ابل
هو حث على تعزى الاولى والاكمل مبالغة في النصح للمسلمين (كثير القوائد) التي ابتدعها مؤلفه ولم يعثر
علما من قبله جمع فائدة وهي ما يرغب في استفادته من القوائد لانهما تغلب به فقره عليه استفادة ومنه
إفادة وعرفت بكل نافع ديني أو دنيوي من فاد أتى بفتح (عمدة في تحقيق المذهب) أى بيان الراخ وابطاح
المنية منه وأسأله مكان المذهب ثم استعير لما يذهب اليه من الاحكام تشبها بالمعقول بالمحسوس ثم غلب
على الراخ ومنه فقههم المذهب في المسئلة كذا (معتمد) ترقى لانه أبان من عمدة فهو بمن عنه لولا غرض
الالطاف في المدح (للقن) أى المحيبي في الحوادث بما يستطه أو برحمته ولحدوث جوابه وقوته شبه
بالنفي في الشك يفتى بفتى كعلم يعلم ثم استعير له لفظ الفتوى بالفتح أو التثنية بالضم (وغيره) وهو المستفيد

٣ قوله ثم رأيت بعضهم أشار لذلك
هذه العبارة ساقطة من بعض
النسخ اه

نقله) رد الاخيرين القاعدة المقررة
رد القاعدة المذكورة للجمع الامام
الرافعي محل امل لعدم منافاة بينها
كما هو ظاهر قوله بأن الاول
اصح فيه أنه لا يعقل الى ترجيح
الجمع هذه امكان الجمع وهو هنا
مشتبعل النطق على التثنية وفيه
اعمالها معا وانه أعلم

لنفسه أولا فادع غيره (من) بياينة (أولى) أصحاب (الربانيات) بفتح الغين جمع رغبة بـ ~~بكونها~~ وهي
 الانهما على الخير طلبا لحيازة معاليه * تنبيه * ما أفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة
 ما فيها لمؤلفيها مجمع عليه وان لم يتصل بسند الناقل بمؤلفيها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز الا ان وثق
 بصحتها أو تعددت تعدد يغلب على الظن بصحتها أو رأى لفظها منتظما وهو خبر فطن بذكر السقط
 والخريف فان اتنى ذلك قال وجدت ~~كذا~~ وانجوه ومن جواز اعتماد المفتي ما رآه في كتاب معتقد
 فيه تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو ان الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتد بشئ منها
 الا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن انه المذهب ولا يقترب بتابع كتب متعددة على حكم
 واحد فان هذه ~~الشيعة~~ شريعة تنتهي الى واحد الا ترى ان أصحاب القفال او الشيخ ابي حامد مع كثرتهم
 لا يفرعون ويوصلون الاعلى طريقته غالبا وان خالفت سائر الاصحاب فتعين سبب كنههم هذا كله
 في حكم لم يتعرض له الشيخان او احدهما والا فالذي اطبق عليه محققو التأخرين ولم تزل مشايخنا
 يوصون به وبقولهم عن مشايخهم وهم عن قبلهم وهكذا أن العتقاد متفقا عليه اى ما لم يجمع متعقبو
 كلامه ما على انه سهو وأنى به الا ترى انهم ~~كادوا~~ يتجمعون عليه في ايجابها النفقة بفرض القاضي
 ومع ذلك بالمت في الرد عليهم كـ بعض المحققين في شرح الارشاد فان اختلفوا فالمنصف فان وجد للرافعي
 ترجيح دونه فهو وقدين سبب ايتارهما وان خالفا الاكثرين في خطبة شرح العباب بما لا يستقنى عن
 مراجعته ومن أن هذا الكتاب مقدم على شئمة كنهه ليس على اطلاقه ايضا بل الغالب تقديم ما هو
 متبع فيه كالتحقيق فالمجموع فالشيخ ثم ما هو مختصر فيه كالروضة فالمنهاج ونحو قفا واه فشرح مسلم
 فتصحح التنبيه ونكته من اوائل تأليفه فهي مؤخره عما ذكر وهذا أقرب والا فالواجب في الحقيقة عند
 تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتدى التأخرين واتباع ما رجحوه منها (وقد التزم) استئناف
 احوال فتدحيئذ واجبة الذكرا والتقدير عند البصريين لتقرب المأخوذ من الحال واعتزله السيد
 الجرجاني ومن تبعه بما رددته عليهم في شرح الهجرية فانظروا فانه مهم (مصنفه رحمه الله) بحسب ما يظهر
 من قوله في خطبة ناص على ماعليه المعظم بقول السبكي ان هذا لا ينضم التزاما مراده انه لا يصرح به
 (ان نص) فيما فيه خلاف اى غالبا (على ما صححه) فيه (معظم الاصحاب) لان الخطأ الى القليل اقرب منه
 الى الكثير وهذا حيث لا دليل به ضد ماعليه الا قولون والاتباع ومن ثم وقع لهما اعنى الشيخين ترجيح
 ماعليه الاقل ولو واحدا في مقابلة الاصحاب واعتزلهما التأخرون بما رددته عليهم في خطبة شرح
 العباب واشرت اليه فيما مر آتفا وبما قررت به يندفع الاعتراض على الرافعي بانه قد يحزم بمبحث اللامام
 او غيره والحواب عنه بانه انما يفعل ذلك فيما فيه تقييد لما أطلقوه وردة بان هذا لا يطرد في كلامه على ان
 الذى في المجموع وغيره أن ما دخل في الحلاق الاصحاب منزل منزلة تصريحهم به فلفعل الرافعي فهم فيما
 انشده واحد انه ما اوفق لا لاطلاقهم منزلة منزلة تصريحهم به (ووفى) بالتحقيق والتشديد اى الرافعي ويصح
 على بعد عوده للمحرر (بما التزمه) حسما طهره لاوله عليه في ذلك الوقت فلا ينا في استندرا كنهه عليه
 فيما أتى (وهو) اى ما التزمه (من اهم) المطلوبات (او) اى بل هو (اهم) وجره مقصد للمعنى (المطلوبات)
 لمن يريد معرفة الراجح من المذهب ويصح كون اوله ترديدا بها ماعلى السامع وتشيطاله الى البحث عن ذلك
 ولتنويع اشارة الى ان معرفة الراجح مذهبها من الاهم بالنسبة لمن يريد الا حاطة بالمدار لذهوى الاهم لمن
 يريد مجرد الاقناء او العمل ومدركا بالعكس بل في الحقيقة هي الاهم مطلقا وان قل نالوها ومن ثم خالف
 الشافعي واصحابه في مسائل كثيرة اكثر العلماء (لـ) جواب عما يقال اذا كان بهذه الكمالات فلم
 اخصرته واعتزله بآداء عذرين ثانيهما يعلم من قوله منها التنبيه الى آخره واولهما هو انه وقع (في حجة)

(قوله) ونحو قفا واه منذ أخبره وما
 عطف عليه قوله من اوائل (قوله)
 حسبا الخ لا يحتاج اليه مع
 ما قدره سابقا اعنى قوله غالبة تأمله

(قوله) نالوها في نسخة قائلوها

بالتروك والطرخ (بوضح) منه لاف الناس له وسلامته من الابهام (و) مع ذلك يكون بلفظ (اخصر منه عبارات) بدل مما قبله باعادة الجار جمع عبارة وعبرة بفتح أوله وهي ما يعبر به عما في الضمير اي يعبر به عنه (جليات) في أداء المراد لخلوها عن الغرابة والابهام واشتمالها على حسن السبيل ورمائه المعنى أى غالباً أو بحسب ظنه فلا ينافي الاعتراض عليه في بعضها وادخال الباء في حيز الابدال على المأخوذ وفي حيز بدل والتبدل والاستبدال على المتروك هو الفصح وخفي هذا التفصيل على من اعترض المتبانية وبدلتهاهم بجنيتهم جنتين ومن يتبدل الكثر بالاجمان فقد ضل وقد تدخل في حيز بدل ونحوه على المأخوذ كما في قوله * وبذل طاهي الخسئ بسعدى * على أن الشئ قد يتعاور عليه الاخذ والتروك باعتبارين فتعاور عليه أبداً ومقابلته رعاية لهما (ومنها بيان القولين) أو الاقوال للشافعي رضي الله عنه قيل ذكر المجتهد لها لا فائدة ابطال ما زاد للعلم بكل انتهى ولا ينحصر في ذلك بل من فوائده بيان المدرك وان من ربح أحدهما من مجتهدى المذهب لا يعتد خارجا عنه وان الخلاف لم ينحصر فيها حتى يمنع الزائد بمجموعة ما هو مقرر في الاصول انهم اذا اجمعوا على قولين لم يحرز احداث ثالث الا ان كان مر كاهنهما بأن يكون منفصلاً وكل من شقيه قال به أحدهما ثم اراجح منهما ما تأخر ان علم والاخصص على ربحانه والا فافزع عليه وحده والا فاقال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد والا فأسأله في محمل أو جواب والا فوافق مذهب مجتهد لتقريبه فان خلا عن ذلك كاه فهو لتكافؤ نظر به وهو يدل على سعة العلم ودقة الورع حذر من ورطة هجوم على ترجيح من غير انصاف دليل وزعم ان صدور قولين معاً في مسألة واحدة كقوله لا يجوز اجماعاً غلط أفردته وان الاجماع على جواز وقوعه من العجائز فن بعدهم بتأليف حسن قال الامام ووقع ذلك للشافعي رضي الله عنه في ثمانية عشر موضعاً ونقل القرافي الاجماع على تخيير المقلدين قولي امامه اى على جهة البدل لا الجمع اذ لم يظور ترجيح أحدهما وكأنه أراد اجماع أئمة مذهبه كيف ومقتضى مذهبا كما قاله السبكي منع ذلك في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا واتصرله القرافي كما يجوز لمن اذا اجتهد به الى تساوي جهتين أن يصلى الى ايها شاء اجماعاً وقول الامام مجتمع ان كانا في حكمين متضادين كالحجاب وتحریم بخلاف نحو خصال الكفارة وأجرى السبكي ذلك ونعوه في العمل بخلاف المذاهب الاربعه أى بما علمت نسبته لمن يجوز تقليده وجميع شروطه عنده وحمل على ذلك قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الأئمة الاربعه أى في قضاء أو افتاء ومحمل ذلك وغيره من سائر صور التقليد ما لم يتبع الرخص بحيث تحمل رتبة التكليف من عقده والأثم به بل قيل فسق وهو وجهه قيل ومحمل نهيه ان يتبعها من المذاهب المدونة والافسق قطعاً ولا ينافي ذلك قول ابن الحاجب كالأمدى من عمل في مسألة بقول امام لا يجوز له العمل فيها بقول غيره اتفاقاً لتعين حمله على ما ذابقي من آثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حكمة لا يقول بها كل من الامامين كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاويه ذكر نحو ذلك مع زيادة بسط فيه ونعوه عليه جمع فقالوا انما يتبع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة نفسها الامثلة أى خلافاً للعلل المحلى كأن أفتى بمنونة زوجته في نحو تعليق فتسبح اختها ثم أفتى بأن لا ينونة فتأمر أن يرجع للاولى ويعرض عن الثانية من غير ابانتها وكان أخذ بشفعة الجوار تقليداً لا بحقيقة ثم استحققت عليه فأراد تقليد الشافعي في تركها فامتنع فيها لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغرب عن أخذ نظاهر مامر (والوجهين) أو الواجهة للاصحاب خر جوهها على قواعد أو نصوصه وقد يشذون عنها كما زنى وأبى ثورة فتسب لهما ولا تعد جوهها في المذهب (والطريقين) أو الطرق وهي اختلافهم في حكاية المذهب فيحكى بعضهم نصين وبعضهم نصوصاً وبعضهم بعضها أو مفايرها حقيقة كأوجه بدل

(قوله) ونقل القرافي الى قوله فاعلم ذلك فانه مهم في النهاية مع تعبير يسير في اللفظ (قوله) فأراد أن يرجع للاولى الخ كون هذه الصورة يلزم فيها ترك قول لا يقول به كل منهما محمل تأمل نعم لونه يدل ببقائه معهما كان واختار والله أعلم

أقوال أو عكسه أو باعتبار كتحصيل في متابلة الإطلاق وعكسه فلهذا كثرت الطرق في كثير من المسائل (والنص) أي المنصوص للشافعي رضي الله عنه من نص الشيء رفعه وأظهره لأنه لما نسب إليه من غير معارض كان ظاهره امر فروع الرتبة على غيره (ومراتب الخلاف) قوة وضعها حيث ذكر (في جميع الحالات) غالباً لما يأتي والمحترز قد بين وقد لا ولا نافية حزمه بمسائل فيها خلاف لأنه لم يلتزم ذكر كل خلاف فيما ذكر به لأنه حيث ذكر خلافين مرتبة أو فيها نص من غير ذكر له لأن قضية سياقه الآتي أنه اعتاد كرتنا بقابله وجه أو تخريج وإنه لا يذ كر كل نص كذلك بل اعتاد كره لا يكون إلا كذلك فتأمل له (غيب) بالضم ويجوز الفتح والكسر مع إبدال يائه واواً أو ألفاً وهي دالة على المكان حقيقة أو مجازاً كما في الله أعلم حيث يجعل رسالته بتضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الطرف أي الله أنفذ علماً حيث يجعل أي هو نافذ العلم في هذا الموضوع فأن دفع ما قيل بتعين أنها مفعول به على السعة لأن أفضل التفضيل لا ينضبه لأطرف لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان ولأن المعنى أنه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لاشياء في المكان قيل وكما هنا وهو عجيب إذا التفتد في كل مكان من هذا الكتاب (أقول) فيه وزعم الاخفش أنه تارد للزمان (الاطهر والمشهور في) متعلق بالاطهر والمشهور لكونه كالوصف له أي فاحدهما كائن من جملة (القولين) أو الاقوال فان قوى الخلاف لقوة مدرك غير الراجح منه بظهور دليله وعدم شذوذه وتكافؤ دليلهما في اصل الظهور وبتماز الراجح بأن عليه المذهب أو يكون دليله أوضح وقد لا يقع تميز (قلت الاظهر) لاشعاره بظهور مقابله (والا) يقول مدركه (فالمشهور) هو الذي أعبر به لاشعاره بخفاء مقابله ويقع للؤلؤ تناقض بين كسبه في الترجيح بنشأ عن تغير اجتهاده فليعتبر بتغير ذلك من يريد تحقيق الاشياء على وجهها (وحيث أقول الاصح أو الصحيح فن الوجهين أو الواجه) ثم ان كانت من واحد فالترجيح بما ترفى في الاقوال أو من أكثر فهو ترجيح مجتهد آخر (فان قوى الخلاف) بظهور ما مر في الاقوال (قلت الاصح) لاشعاره بصحة مقابله وكان المراد ببحثه مع الحكم عليه بالضعف ومع استحالة اجتماع حكمين متضادين على موضوع واحد في آن واحد ان مدركه له حظ من النظر بحيث يحتاج في رده الى غرض على المعاني الدقيقة والادلة الخفية بخلاف مقابل الصحيح الآتي فإنه ليس كذلك بل يرد المناظر ويستحسنه من أول وهلة فكان ذلك صحيحاً بالاعتبار المذكور وان كان ضعيفاً بالحقيقة لا يجوز العمل به فلم يجتمع حكمان كما ذكرنا قبل ذلك وأعرض عما وقع هناماً من اشكالات وأجوبة لا ترضى وقد يقع للمصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالاطهر وفي بعضها يعبر عن ذلك بالاصح فان عرف أن الخلاف أقوال أو أوجه فواضع والارجح الدال على أنه اقوال لان مع قائله زيادة علم بقله عن الشافعي رضي الله عنه بخلاف نافية عنه (والا) يقول (فالصحيح) هو الذي أعبر به لاشعاره باتسقاء اعتبارات الحق عن مقابله وانه فاسد ولم يعبر بنظيره في الاقوال بل اثبت لنظيره الخفاء وان القصور في فهمه انما هو من خسب تأدياً مع الامام الشافعي كما قال وفرقاً بين مقام المجتهد المطلق والمقيد فان قلت اطباقهم هنا على أن التعبير بالصحيح قاض بفاسد مقابله يقتضي أن كل ما عر فيه به لا يستلخر وج من خلافه لان شرط الخروج منه عدم فساد كسرها وبه وقد صرحوا في مسائل عبر وافها بالصحيح بسن الخروج من الخلاف فيها قلت يحتاج بان الفساد قد يكون من حيث الاستدلال الذي استدلل به لا مطلقاً فهو فساد اعتباري وبفرض أنه حقيق قد يكون بالنسبة لقواعد نادون قواعد غيرنا أو لما ظهر للمصنف مثلاً والذي طهر لغرضه قوته فتبدل الخروج منه (وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق) كأن يعكس بعض القطع أي أنه لانص سواء وبعض قولاً أو وجهاً أو أكثر وبعض ذلك أو بعضه أو غيره مطلقاً أو باعتبار كدراً ثم الارجح المعبر عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع أو موافقته من طريق الخلاف أو مخالفتها لكن

(قوله) في جميع الحالات أي حالات الخلاف من كونه أقوالاً أو وجوهاً فلا تنافي بين قول الشارح غالباً وقول المصنف جميعاً كقولنا ظاهر للتدبر ولعل هذا ما أشار إليه الشافعي في قوله فتأمل فقهه دقيقة (قوله) وقد لا يقع تميز أي بحسب ما يظهر لنا والا فالترجيح بحكم جت ثم رأيت الفاضل المحشي قال من نصه قد يقال لا بد من تمييز عند المرح والالم بتصور ترجيح انتهى

قيل الغالب أنه الموافق والاستقراء الناقص المفيد للظن يؤيده ورجا وقع للمجموع كالعزيز استعمال
الطريقين موضع الوجهين وعكسه (وحيث أقول النص فهو نص) الامام القرشي المطلبى الملتقى مع النبي
صلى الله عليه وسلم في جده الرابع عبد مناف * محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف (الشافعي) نسبة لشافع المذكور وشافع هذا أسلم
هو وأبوه السائب صاحب راية قر يش يوم بدر (رضي الله تعالى عنه) امام الأئمة علماء وعملوا ورعوا وهذا
ومعرفة وذكاء وحفظا ونسباً فانه برغ في كل محاذ كروفاق فيه أكثر من سبقه لاسيما مشايخه كمالك
وسفيان بن عيينة ومشايخهم واجتمع لهم من تلك الأنواع وكثرة الاتباع في أكثر أقطار الارض وتقدم
مذهبه وأهله فيها لاسيما في الحرمين والارض المقدسة وهذه الثلاثة وأهلها أفضل الارض وأهلها
ما يجتمع لغيره وهذا هو حكمة تخصيصه في الحديث المعمول به في مثل ذلك وزعم وضعه حسدا أو غلط
فاحش وهو قوله صلى الله عليه وسلم عالم قر يش بعلاء طباق الارض علما قال أحمد وغيره من أئمة
الحديث والفقه نراه الشافعي أي لانه لم يجتمع قرشي من الشهرة كذا بـ كـ ما جتمع له في نزل الحديث
الاعليه وكشف أصحابه بوقائع وقعت بعد موته كما أخبر ورأى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أعطاه
ميزانا فأولت له بأن مذهبه أعدل المذاهب وأوقفها للسنة الغراء التي هي أعدل الملل وأوقفها للحكمة
العلية والعلمية * ولد بغزة على الاصح سنة خمسين ومائة ثم اجبر بالافقاء وهو ابن نحو خمس عشرة سنة ثم
رحل لما لثاقام عنده مدة ثم لبغداد ولقب ناصر السنة لما ناطرأ كبارها وظهر علمهم كمحمد بن الحسن
وكان أبو يوسف اذا أضيئاً ثم بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فأقام بها
كهنالاهلها الى أن تقب * ومن الخوارق التي لم يقع نظيرها لغيره استباطه وتخبره لذهبه
الجديد على سبعة المفرطة في نحو أربع سنين وتوفي سنة أربع ومائتين بها واربعة بعد أربعة أشهر من
لبغداد فظهر من قبره لما فتح روائح طيبة عطلت الحاضرين عن احساسهم قبره وقد أكثر الناس
التصانف في ترجمته حتى بلغت نحو أربعين مصنفاد كرت خلاصتها في شرح المشكاة وليتبه لكثير مما في
رحلته للرازي كالبيهقي فان فهم ما موضوعات كثيرة (ويكون هنا الوجه) مقابل له (ضعيف) لا يعتمد
وان كان في مدركه قوة لا اعتبار السابق (أو قول) له بناء على ان المخرج ينسب اليه وفيه خلاف الاصح
لانه لم يعرض عليه لربما أبدى فارقا لا مقيدا كما أفاده قوله (مخرج) من نصه في نظير المسئلة على حكم
مخالف بأن يقل بعض أصحابه نص كل الى الاخرى فيجتمتع في كل منصوص ومخرج ثم الرابع اما المخرج
واما المنصوص واما تقرير النصين والفرق وهو الغلب ومنه النص في مضغمة قال القوابل لو قيمت
لتصورت على انقضاء العدة بها لان مدارها على يقين براءة الرحم وقد وجد وعدم حصول أمية الولد
بها لان مدارها على وجود اسم الولد ولم يوجد (وحيث أقول الجديد) وهو ما قاله الشافعي رضي الله عنه
بمصر ومنه المختصر والبوطي والام خلافا لمن شذ وقيل ما قاله بعد خروجه من بغداد الى مصر (فالقديم)
وهو ما قاله قبل دخولها (خلافه) ومنه كتاب الحج (أو) أقول (القديم أو في قول قديم) لا نافية عدم وقوع
هذه في كلامه لانه لم يذكر أنه قال لابل ان صدرت فهي كسابها (فالجديد خلافه) والعمل عليه الا في نحو
عشرين وغير بعضهم ينف وثلاثين مسألة يأتي بيان كثير منها وأنه لنحو صحة الحديث به عملا بما تواتر عن
وصية الشافعي أنه اذا صح الحديث من غير معارض فهو مذهبه ولو نص فيه على ما يخص عليه في الجديد
وجب اعتماده لانه لم يثبت رجوعه عن هذا بخصوصه (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح
أو الاصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه) ولا تركه لبيان قوة الخلاف وضعفه فهم ما لعدم
ظهوره أولا غراء الطالب على تأمله والبحث عنه ليقوى نظره في المدارك والمآخذ ووصف الوجه

(قوله) في مثل ذلك يعني في المناقب
(قوله) واما المنصوص ليشأ وجه
المغايرة بينه وبين ما يليه

بالضعف دون القول تأدبا (ومنها مسائل) جمع مسئلة وهى ما يبرهن على اثبات بحجوله لموضوعه فى العلم ومن شأن ذلك أن يطلب ويسأل عنه فلذا يسمى مطلوباً ومسئلة (نفسه) لهم ونفعها ومس الحاجة إليها ووصف الجمع بالمفرد عارضة لمفرد سائغ (أعتمدها إليه) أى المختصر فى مظانها الثلاثة بها غالباً (ينبغي) أى يطلب ومن ثم كان الأغلب فيها استعمالها فى المندوب تارة والوجوب أخرى وقد تستعمل الجواز أو الترجيح ولا ينبغي قد تكون للتحريم أو الكراهة (أن لا يخفى الكتاب) المذكور وهو المختصر وما ضم إليه وقد سماه فى ظهر خطه بخطه المهاج وهو كالمهجع والنهج بفتح فسكوفا الطريق الواضح من نهج كذا أو خفه وقد يستعمل بمعنى سلك فقط (منها) لنفساستها ووصفها بالنافسة والضم أفاده كلامه السابق لكن أعادهما هنا بزيادة ينبغي ومعموله أظهرها اسبغ زيادتها مع خاؤها عن التسكيت بخلاف سابقها (وأقول) غالباً فلا يرد عليه نحو قوله فى فصل الخلا ولا يتكلم وإن كان زيادة مسئلة برأها وسيعلم من قوله وفى الحاق قيد الخ أن له زيادات من غير تميز ومن الاستقراء أنه يقول ذلك أيضاً فى استدراك التصحيح عليه (فى أولها قلت وفى آخرها والله أعلم) أى من كل عالم وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قبل مطلقاً وقيل للاعلام بختم الدرس ويرد بأنه لا إيهام فيه بل فيه غاية التوضيح المطلوب بل فى حديث البخارى فى باب العلم فى قصة موسى مع الخضر صلى الله على نبينا وعليهما وسلم ما يدل له وهو قوله فيه فكتب الله على موسى أى حيث سئل عن أعلم الناس فقال أنا أذكر لم يرد العلم إليه أذره إليه صادق بأن يقول الله أعلم بل القرآن دال له وهو الله أعلم حيث يجعل رسالته وقد قال على كرم الله وجهه وأورد على كبدى اذ سألت عما لا أعلم أن أقول الله أعلم ولا يافيه ما فى البخارى أن عمر سأل العجالة رضى الله عنهم عن سورة النصر فقالوا الله أعلم فغضب وقال فلو أن أعلم أولنا أعلم وفى رواية أنه قال لمن قاله مرة فديتقنا ان كلاً ما تعلم ان الله يعلم لعين جملة على أنه فمين جعل الجواب به ذريعة إلى عدم اخباره مما سئل عنه وهو يعلم وقد ذكرنا لآئمة فى الله أكبر وأعلم وخوفاً ما يصرح بحسن ما فعله المصنف فعليه به وبما يؤيده أيضاً قولهم يسئل من سما لا يعلم أن يقول الله ورسوله أعلم ومنع نحو ما أحلهم نظراً لتقدير الخاة فى التعجب شئ صيره كذا امر ودوبان فيه غاية الاجلال ونحو قول الله أعلم بما لئواله غيب السموات والأرض أنصر بدو وأسمع أى ما أنصره وأسمعه كقوله ان عطية وغيره يقول قتادة لا أحد أنصر من الله ولا أسمع وتقدير الخاة المذكور غير لازم ولا مطرد لان كل مقام بما يناسبه كشيء وصفه بذلك ما نفسه أو من شاء من خلقه (وما وجدته) أيها الناظر فى هذا المختصر (من زيادة نظفة) أى كلمة كظاھر وكثير فى قوله فى التيمم فى عضو ظاهر بجر حدهم كثير (وتخوها) كالمهزة فى أحق ما يقول العبد فانها جزء كلمة لا كلمة (على ما فى الحرز فاعلمها فلا بد منها) أى لا غنى ولا عوض عنها الطالب العلم لتوقف صحة الحكم أو المعنى وأظهوره عليها (وكذا ما وجدته) فيه (من الذاكر) جمع ذكر وهو لغة كل مذكور وشراً قول سمي لثاء أو دعاء وقد يستعمل شرعاً أيضاً لكل قول يثاب قائله (مخالفنا ما فى الحرز وغيره من كتب الفقه فاعتمدها فى حقيقته) أى ذكرته واثبتته وأصله لغة صرت منه على يقين كحقيقته (من كتب الحديث) وهو لغة ضد التديم واصطلاحاً علم يعرف به أحوال ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا وصفة (العمدة) فى نقله لا اعتناء أهلها بالنقله والفقهاء اعتمدها غالباً معناه دون غير العمدة ففقيهه حث على إثباته لان كل أحد يؤثر العمدة على غيره (وقد أقدّم بعض مسائل الفصل لمناسبة) أى لوقوع النسبة بين الشيئين حتى يكون بينهما وجه مناسب (أو اختصار) قيل أحدهما كافٍ لاستلزامه الآخر تيسى ويرد تيمع الاستلزام أذ قد توجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد الا مع عدمه وقد يوجد اختصار من حيث اللفظ دون المناسبة من حيث المعنى وذلك كما وقع له أول الجراح فانه اخبر ببحث المكره عن بحث السبب

(قوله) ووصف الجمع الخ لاجته الى
هذا التكلف فقد ذكر الاشعري في
شرح الالفية ان الافصح في وصف
جمع الكثرة اذا كان لثلاث لا يعقل
الافراد (قوله) والوجوب اخرى
ويحمل على أحدهما بالقرينة
نهاية (قوله) اذ رده اليه الخ في كون
هذا القدر كافيا في الاستدلال
تأمل والله أعلم (قوله) ومما يؤيده
أي حسن ما فعله المصنف لا رد قول
ذلك البعض والله أعلم (قوله)
وبنحو ذلك الخ ان كان الرد مأخوذا
من الآية فهي محل تأمل لا نزاع
في صحة المعنى وإنما هو في الإطلاق
خصوص الصيغة وان كان من
لفظه المنسرف لا يصلح الاستدلال
به مع أن ارادته بعيدة عن السياق

الموجب لاقول لجميع أقسام المسئلة بمحل واحد (ورجى) لتقليل كما جرى عليه عرف الفقهاء وان قيل
 انها للتكثير أكثر وقد قبل بها في رعايولة الذين كفروا ولو كانوا مسلمين (قدمت فصلا) وهو لغة الحاجز
 بين الشئين وهو في الكتب كذلك لفصله بين أجناس المسائل وأنواعها (للمناسبة) كفصل كذارات
 محرمات الاحرام على الاحصار (وأرجو) من الرجاء ضد اليأس فهو تجويز وتوقع محبوب على قرب
 واستعماله في غيره كإي المالك لا ترجو لله وقار أي لا تخافون عظمتها مجاز يحتاج لقراءة (ان) عبر بها
 مع أن المناسب لار جاء اذا اشارة الى أنه مع رجائه ملاحظ لقسام الخوف المقتضى للتردد في التمام اللازم
 للرجو (تم هذا المختصر) الحاضر ذهنا وان تقدم على وضع الخطبة كما هو مذهب في أول شرحي للارشاد
 وتقدمها يدل عليه صنعه في مواضع وقد تم ولله الحمد (أن يكون في معنى الشرح) من شرح كشف و بين
 (المحرر) لقيامه بأكثر وظائف الشراح من ابدال الغريب والموهوم وذكريه في المسئلة و بيان أصل
 الخلاف ومراعاة وضمن زيادات نفيسة اليه ولم يبق الا ذكر نحو الدليل والتعليل فلذا لم يقبل شرحا ثم عمل
 ذلك بقوله (فاني لأحذف) بانجام الدال أسقط (منه شيئا) بحسب ما هزمت عليه (من الاحكام) التي
 في نسختي ولم يكن فيما ذكرته ما يفهم ما حذفه فلا يراد عليه شيء مما اعترض عليه بخلافه من أصله والحكم
 الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشئ لغة عند أكثر أئمتنا ما يصح
 أن يعلم ويحذر عنه وعليه أكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالضواى حقيقة
 في الموجود مجاز في المعدوم ولم تختلف الاشاعة والمعتزلة في اطلاقه على الوجود وانما النزاع بينهما
 في شئيه المعلوم بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الاشاعة لا وعند المعتزلة نعم قال المصنف
 وغيره ووافقونا على أن الحال لا يسمى شيئا ومحل بسط ذلك كتب الكلام (أصلا) هي عرفا للمباغة
 في النبي مصدرا وأحالا مؤكدة للأحذف أى مستصلا أى قاطعا للحذف من أصله من قولهم
 استأصله قطعه من أصله (ولا) أحذف منه شيئا بالمعنى السابق (من الخلاف ولو كان واهيا) اى ضعفا
 جدا مجاز عن السافظ (مع) أى آتى بجميع ذلك معجوبا بما (أشرت اليه من النفائس) المتقدمة
 (وقد) للتحقيق (شرعت) بعد شروعي في ذلك المختصر كما أفاده السياق أومع شروعي فيه عرفا
 ولا نافية ذلك السياق والتعبير بالتمام لاحتمال أنه باعتبار ما في الذهن (في جمع جز) أى كتاب صغير
 الحجم تشبيها بمعنى الجزء لغة وهو بعض الشئ (الطيف) حجمه جدا (على صورة الشرح) صفة ثانية للجزء
 (لذا فاق) جمع دقيقة وهي ما خفي ادراكه الا بعد مزيد تأمل (هذا المختصر) من حيث اختصاره لعبارة
 المحرر لالكل دقائق الكتاب كما أشار اليه لفظ المختصر وصرح به قوله (ومقصودى به التنبيه على
 الحكمة) أى السبب والتحقيق أنها في نحو ومن يؤت الحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط
 الكمال ومتمماته (في اعدول عن عبارة المحرر وفي الحاق) الزائد على المحرر بلا تعيين من (قيد) للمسئلة
 (أو حرف) في الكلام كالمهزة في أحق (أو شرط للمسئلة) وهو بالسكون لغة تعلق أمر مستقبل بمثله
 واصطلاحا ما يأتي أول شروط الصلاة واختلفوا هل الشرط يراد القيد ويرجح أن ما ألهم الشئ واحد
 ويرد بان من أقسام القيد ما جى بديلان الواقع كما مر وهو تقيض الشرط (ونحو) مبتدا (ذلك) وهو
 التنبيه على المقاصد وما قد يخفى ومثله بيان شمول عبارة لم تالم تشمله عبارة أصله ويصح جرحه وهو ظاهر
 (وأكثر ذلك) المذكور (من الضرورات) وهي ما لا مندوحة عنه وتفسيرها بما يحتاج اليه قاصر فن
 ثم فسرها بقوله (التي لا بد منها) لمزيد الكمال بعرفة الاشياء على وجهها قال الشراح واحترز بذلك
 عما ليس بضروري بل حسن كزيادة لفظ الطلاق في قوله فان انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق
 مع أنه لم يذكر في المحرمات ومع ذكر أصله في الطلاق ووجه حسنة التنبيه على ما لعله يخفى في محل احتج

(قوله) كظاها يقتضى ان المزيد
 على المحرر نقطة ظاهرا فقط
 وعبارة المحلى والمعنى كزيادة كثير
 وفي عضو ظاهر في قوله في التميم
 الا ان يكون بحرح دم كثير والشئ
 الفاحش في عضو ظاهر وهي
 تقتضى أن المزيد قوله في عضو
 ظاهر لا ظاهر فقط وهو الذى
 يطابقه ما رأته في نسخة من المحرر
 فاحل النسخة التى وقف عليها
 الشارح مخالفة للنسخ المشهورة
 وعبارة الشيخ عميرة في حاشية
 المحلى قول الشيخ كثير راجع للفظه
 وقوله في عضو ظاهر راجع نحو
 اللفظة انتهى وبه يعلم أن الأولى
 ابقاء اللفظة على ظاهرها فيشمل
 همزة أحتى ولا ضرورة الى تفسيرها
 بالكلمة (قوله) من ابدال الغريب
 الخفى كون ابدال المذكور من
 وظيفة الشارح نظرا لا ان يراد
 من لازمه وجود التنبيه على وجود
 ما يستحق أن يبدل والله أعلم (قوله)
 التى في نسختي الخ لاحاله بعد قوله
 بحسب نعم هو توجيه مستعمل فلو ذكره
 بأول مكان أنسب

(قوله) اما بان الخ هذه الثلاثة متفرعة على المعنى القوي فان أراد بقوله فهو التفرع على الاصطلاح فلا يصح لانه ليس في واحد من الثلاثة بل هو اسم من جملة الاسماء التي هي في الاصل مصادر وان اراد التفرع عليهما فلا يحسن ووجهه ظاهر مما مر والله اعلم (قوله) غالب قد يقال حيث فرض الكلام في اجتماعها فلا حاجة لتقيده غالباً قلنا قل (قوله) بانها رافع حدث قد يقال في صحة حمل التعريف على التعريف نظراً سواء اريد بالوضوء مثلاً المعنى المصدري أو الحاصل بالمصدر الالهم الآن يقول الرفع بالرفع فليقلنا قال ابن الرفعة التحقيق قول القاضي حين انهار رفع الحدث وازالة النجس لان الشرع لم يرد باستعمالها الا فيهما والطلاق حمله الشرع على الوضوء المجتزأ والاغسال المسنونة طهارة من مجاز التشبيه لشيئهما بالرفع مع افتقارهما الى الية فالحل فيهم على التيميم طهارة مجاز أيضاً كما هو التراب وضوء ابن شبة (قوله) انها فيهما الخ تأمل ما فيه من المناقاة سبق من انهاء المعنى الثاني مجاز والله اعلم (قوله) القوى النطقية المراد بالنطقية القوى الدائرة وجه كون العبادات مكملتها ان المتكلمين بها متوجه الى عالم القدس معرض عن عالم الشهوات والمداومة على هذا الامر سبب لصفاء النفس ومزيد استعدادها للاستغاضة من المبدأ الغياص بافانته ما هو سبب للسعادة الابدية من معرفته ومعرفة صفاته وافعاله سبحانه وتعالى على حسب الطاقة البشرية وقول الشارح والغضبية ومكملتها التحرز عن الجنائيات الاولى ومكملتها معرفة أحكام الجنائيات ليعلم الجنائيات المحمودة شرعاً كالجهاذ ونحوه فيستعملها فيها والمذمومة شرعاً كالجناية على مسلم فلما فريد عنها فليقلنا

اليه فيه وفي صحته نظر لان المشار اليه بقوله ذلك ليس فيه زيادة مسألة مستقلة وهذا الذي أخرجه به مسألة مستقلة نظير ولا يتكلم السابقة فلا يصح اخراجه به فوجهه انه انما احتراز بذلك عن الخاف الحرف فانه بعض المشار اليه وهو غير ضروري لكن بقيد كونه لا يتوقف صحة المعنى عليه نعم ان كانت الاشارة لجميع ما مر من التفاسير أو المراد بالحرف مطلق الكلمة ولو بالمعنى القوي اتجه ما قالوه كما أنه متجه على جرحه (وعلى الله) لا غيره (الكريم) بالنوال قبل السؤال أو مطلقاً ومن ثم فسر بانه الذي عم عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم وتفسيره بالعقود والعلو بعيد (اعتقادي) بان يقدر في على اتصافه كأقدر في على الشروع فيه فانه لا يرد من اعتمد عليه وفي هذا كالذي سبق ايدان سبق وضع الخطبة (والله) لا الى غيره (تفويضي) من فوض امره اليه اذ ارد رضاء فعله واعتقاد الكالة (واستعادي) في ذلك وغيره فانه لا ينبغي من استند اليه والاعتماد والاستناد يصح ان يدعى ترادفهما وان الاعتماد أخص ولما تم جراؤه باجابه سؤاله قدر وقوع مطلوبه فقال (وأسأله التفع به) أي تأليفه بنية سالحة (لي) في الآخرة اذ لا معقول الا على نفعها (ولسائر المسلمين) أي باقهم أو جميعهم من السؤر وأصور البلدان يلهمهم الاعتناء به ولو مجرد كناية وتقل ووقف ونفعهم يستلزم نفعه لانه السبب فيه (ورضوانه) عن وعن أحبابي بالتشديد والهمز أي من يحبوني وأحبهم وان لم يأت منهم لانه ينبغي ان يحب في الله كل من اتصف بكمال سابقا ولاحقاً (وجميع المؤمنين) فيه تكرير للدعاء للبعض الذي هو منهم والاسلام والايمان طال فيما بينهما من التسبب الكلام والحق أنهما متحدان ماصداً فالاول يوجد شرعاً ومن غير مسلم ولا عكسه ومن آمن بقلبه وترك التلطف بلسانه مع قدرته عليه نقل المصنف الإجماع على تحلده في التار لكمن اعترض بأن كثيرين بل المحققين على خلافه مختلفان مفهوم ما ذم مفهوم الاسلام الاستسلام والانقياد ومفهوم الايمان التصديق الجازم بكل ما علم بحججه صلى الله عليه وسلم به بالضرورة اجمالاً في الاجمالي وتفصيلاً في التفصيلي هذا

(كتاب) أحكام (الطهارة)*

المشتملة على وسائل أربعة ومقاصد كذلك وأفردها بترجم دون تلك الالنجاسة طول مباحثها فرفقا بين المقصود بالذات وغيره والكتاب كالكتاب والكتابة لغة اضم والجمع واصطلاحاً اسم الجملة مختصة من العلم فهو اما بان على مصدرية أو بمعنى اسم المفعول أو الفاعل أو الانساقه اما بمعنى اللام أو بانية ويعبر عن تلك الجملة بالباب والفصل فان جعلت كان الاول للمشتملة على الاخيرين والثاني للمشتملة على الثالث وهو للمشتملة على مسائل غالباً في الكل والطهارة بالغت مصدر طهر يفتح هاءه أفضع من فهمها يطهر بضمها فنهما وأما طهر بمعنى اغتسل فقلت الهاء لغة الخلو من النجس ولو معنوا كالغيب وشرعاً لها وضعان حقيقي وهو زوال المنع الناشئ عن الحدث والنجس ومجازي من الحلاق اسم المسبب على السبب وهو الفعل الموضوع لا فائدة ذلك أو بعض آثاره كالتميم وهذا الوضع عرفها المصنف بانها رافع حدث أو ازالة نجس أو ماقى معناهما كاتيم وطهر السلس او على صورتها كالغسله الثانية والطهر المندوب وفيه أعنى التعبير بالمعنى والصورة اشارة لقول ابن الرفعة انما في هذين من مجاز التشبيه الا ان يجب عنه تمتعه وانبات أنهما حقيقة عرفية كاصحوا به في التيميم وبدوا بالطهارة طهرا لخاصكم وغيره مفتاح الصلاة الطهور ثم بما بعدها على الوضع البديع الآتي لا من الاول الخبر المشهور في الاسلام على خمس وأسقطوا الكلام على الشهادتين لانه أفرديا يعلموا وثروا به تقديم المصوم على الحج لانه فوري ومتكرر وأفراد من يلزمه أكثر والثاني أن الغرض من البعثة انظام أمر المعاش والمعاد بكل القوى التطبيقية ومكملتها العبادات والشهوية ومكملتها اغذاء ونحوه للعاملات ووطئاً ونحوه

المنكحات والغضبية ومكملها التحريم عن الجنائيات وقدمت الاولى لشرفها ثم الثانية لشدة الحاجة اليها
ثم الثالثة لانها دونها في الحاجة ثم الرابعة لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها وانما اختتمها الاكثر بالعقوبات لاولا
وبدا من مقدمات الطهارة بالماء لانه الاصل في آلتها وافتتح هذا الكتاب بآية لتعويذكم عنها على جميع
المسائل كما هو كونه دليله لان من شأنه التأخر عن المدلول على أنه اذا كان قاعدة كلية ينطبق عليها اكثر
المسائل كما هو مقدم ولم يراع ذلك في غيره وان راعاه أصله كالشافعي رضي الله عنه اختصارا (قال الله تعالى
وأترننا) أي انزلنا مستترا بآية العقول ناشئا عن عظمته (من السماء) أي الجرم المعهود ان يريد الابتداء
أو السحاب ان يريد الانتهاء (ماء) فيه عموم من حيث انه لا ممتان وهذا استفيد منه أنه طاهر اذا لا ممتان
بالجنس فمن ثم كان (طهورا) معناه مطهر لغيره والالزام التأكيد والتأسيس خير منه ويدل لذلك أيضا
ليظهر كونه الاصل في فعل وان جاء مصدرا ولما لغة بأن يدل على زيادة في معنى فاعل مع مساواة له
تعديا كضرب أول وما كصبور وللآلة كسحر وما يستحربه وهذا الاشتراك مع كون الاصل ما ذكر
الذوق الاستدلال به لطهورة المستعمل نظرا الى افادته بالمبالغة على أن فيما قلناه ~~تكرارا~~ أيضا لرفع
احداث أجزاء العضو الواحد يجبر عليه أما المضموم فيختص بالمصدر وقيل بأن معنى المطهر لغيره أيضا
واختصاص الطهارة بالماء الذي أشارت اليه الآية ولا يردشربا بطهورا لانه قد وصف بأعلى صفات الدنيا
تعبدي وأولافيه من الرقة واللطف التي لا توجد في غيره ومن ثم قيل لا لون له وهذا الاختصاص ينفع
منعهم القياس عليه بالمقهور لانه لقب (بشروط لرفع الحدث) اجماعا واعتراض وهو هنا أمر اعتباري
فإنما بالاعضاء يمنع صحة نحو الصلاة حيث لا مخصص أو المنع المترتب على ذلك وكون التيميم رفع هذا لا يرد
لا يرفع خاص بالنسبة لقرض واحد وكلامنا في الرفع العام وهذا خاص بالماء وهو أما أصغر ورافعه الوضوء
وأما أكبر ورافعه الغسل وقد يقسم هذا انظروا الى تفاوت ما يحرم به الى متوسط وهو ماءا الحوض
والنفاس وأكبر وهو ماءا اذا ما يحرم بهما أكثر (و) رفع (التجسس) وهو شرعاً مستقدر يمنع صحة نحو
الصلاة حيث لا مخصص أو معنى يوصف به المحل الملاقي لعين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لانه
الذي لا يرفع الا الماء ولان المصنف استعمل فيه الرفع كالتيميم وهو لا يصح فيه حقيقة الاعلى هذا المعنى
أما على الاول فوصفه به من مجاز مجاورة للحدث وكان عدوله عن تعبير أصله بالازالة رعاية للاول لانه
حقيقة وما راعاه هو مجاز وهو أبلغ من الحقيقة باتفاق الباقين على أن ذلك الموهوم اذ يله غير الماء
وتخصيصهما لانهما الاصل والافاظهر المسنون وطهر السلس الذي لا يرفع فيه كالتيميم والمجذوبة لتحل
للسلم والميت كذلك كما يعلم من كلامه فيما يأتي (ماء مطلق) أي استعماله بمعنى مروره عليه فلا يجوز
كاعتباره أصله وافاده مضموم الاشتراط من جهة ان تعاطى الشيء على خلاف ما أوجبه الشارع حرام ولا
يصح كإصرح به كل من في الحل لكن يخفأ وان سلمنا أنه يستعمل فيها لان الاكثر استعماله في الحرمة
فقط ومن الاشتراط لكن يظهر في كل من العبارتين مرة خلافاً لمن أطلق ترجيح هذه ولمن أطلق
ترجيح تلك فتمت أفعاله رفع أو أزالته شيء من تلك الاربعة الاله لا مخصصه تعالى بالتيميم عند فقدته وأمر رسوله صلى
الله عليه وسلم بصب الذنوب من الماء على يولي ذى الخويصرة التميمي لما بال في المسجد وهو انما يصرف
للمطلق لانه التبادر الى الذهن ولتم القياس عليه كما مر وخرج تلك الاربعة نحو ازالة طيب عن بدن
محرم لان القصد زوال عنه وهو لا يتوقف على ماء (وهو ما وقع عليه) عند أهل اللسان بالنسبة للعالم بحاله
(اسم ماء بلا قيد) لازم وان رشح من بخار الطهور المغلى أو تغير بما لا يضر بما يأتي أو جمع من بدى وزعم
أنه نفس دابة لا دليل عليه أو كان زالا وهو ما يخرج من خوف صورته حتى في نحو التيميم كالحيوان وليست
بحيوان فان تحقق كان نجسا لانه في وخرج بالماء من حيث تعلق الاشتراط به التراب ولو في المغلف فان

(قول المصنف) من السماء هل المراد
بالسما في الآية الجرم المعهود
أو السحاب قولان حكاهما المصنف
في دقائق الروضة انتهى مغنى
والظاهر أن محصل كلام الشارح
جمع بين القولين بحسب الظاهر
وابطال الثاني ورد الى الاول بحسب
الحقيقة نعم لو عسر بالانزال الاول
والثاني بدل الابتداء والانتهاء كان
أولى (قوله) وهو هنا أسرار احتز به
عما سيأتي في أسباب الحدث فان له
ثم معنى آخر سيأتي بيانه ان شاء الله
تعالى (قوله) لانه الذي الخ قد يقال
المراد رفعه والازالة الشرعيان أي
المعتبران شرعا وهما لا يكونان
الابناء حتى في المستقدر المذكور
(قوله) رعاية للاول علم اعتبار أصله
والاهو مستقدر الخ وقوله لانه أي
تعبير الخ علة لعدوله والله أعلم (قوله)
على أن ذلك أي تعبير أصله بالازالة
المقتضى لجل التجسس على المعنى
الاولى وبوهم انحصار ازالته في الماء
وليس كذلك كما سبق هذا وأنت خبير
بأن هذا الإيهام مشترك لالزام إيهام
على ما ذكر من الابغية المقتضية
للعُدول نعم ان حل التجسس في كلام
المصنف على الثاني سلم من الإيهام
وأعله نكتة للعدول والله أعلم (قوله)
من في الحل أي الموجود في عبارة
المحرر وفيه أن الذي في عبارة المحرر
لا يجوز وهو الذي يستعمل في نفي
الحل ونفي الجواز فتعبيره بنفي الحل
فيه ما فيه (قوله) ومن الاشتراط أي
الموجود في عبارة المتن (قوله) أو ازالة
فيه ميل الى ترجيح حل رفع التجسس
في كلام المصنف على ازالته وفيه

من الإيهام ما مر والله أعلم (قوله) فان تحقق الخ فان شئت فقل بنجس كاهو الواضع لكن الظاهر انه لا يصح انتظاره به لشيء في طهور يشبهه بل
في كونه ماءا والاصل يرجع اليه

(قوله) مقيدة شرعا أي بقيد لازم فلا يسوغ بالنظر إلى الاستعمال الشرعي أن يطلق علما ماء بلا قيد (قول المصنف) فالمتغير بخلاف الخ قال ابن قاسم في حاشية شرح المنهج محله بالنسبة لتغير الخاطا ما بالنسبة إليه كحوسدر وأوجين (٢٠) أراد أن يظهره فصب عليه فتغير كثيرا قبل وصوله إلى جميع

أجزائه فإنه يطهرها وإن كان تغيره كثيرا للضرورة لأنه لا يصل إلى جميعها إلا بعد تغيره هكذا أحفظ من تقرير شيخنا الطبيب لاوى وهو ظاهر انتهى (قوله) ثم نقست أى واختلط والافهر مجاور ومثله ما لو كان نقسته قبل طرحه كما علم بالأولى (قوله) ولم يدق أودق وخاط (قوله) وإن كان من القطر الخاطا ويعلم مما تقر أن الماء المتغير كثيرا بالقطران الذي يدهن به القربان تحتنا تغيره به وأنه مختلط بفير طهور وإن شكك أو كان من مجاور فطهور سواء في ذلك الریح وغيره خلافا للزركشى نهاية (قوله) ولوضع الخ قال في النهاية في شرح قوله فالمتغير بمقتضى وقد يشمل الملاحقة مسألة ابن أبي الصيف وهي ما لو طرح ماء متغير مجا في مقعره وعمره على ماء غير متغير فغيره سلبه الطهورية وقد أفتى به الوالد رحمه الله ولا يغزبه فيقال لما أتى بغيره بهما انفرادا لا اجتماعا انتهى وكتب أيضا بتردد النظر فيما لو أخرج شيء ما في انقرا والمجر من الخاطا لم يأت في غير لم يحدث تغيرا غير ما كان لأنه من جنسه قول بفرض الماء خليا عن الاوصاف التي كان عليها قبل الطرح و ظاهره لغيره أولا محل تأمل ونظر وهل الأقرب الأول ثم رأيت قول الشارح الآتي في شرح فان غيره فحسب يؤيد ما ذكر (قوله) ألا ترى أنه لو وقع بماء قد يتناولان كلا من الواقعين يمكن نسبة التغير اليهما فحصل الشك بخلافه فيما سبق فإن التغير بما في الماء بلار يبال

الطهر هو الماء بشرط من جهة ونحو أدوية الدباغ لأنها محسلة وحجز الاستبراء لأنه من شخص وبقوله بلا قيد مع قولنا عند إلى آخره القيد لازم ولو تحولام العهد تغيرا الماء من الماء وكان تغيره بالتقديرى والمستعمل على الأصح وكقيل وقع فيه تحس لأن العالم بها لا يذكرها إلا المقيدة على أنها مقيدة شرعا بخلاف المتغير بما لا يضر والتقدير لازم نحو ماء البئر وإذا تقر أن المطلق ما ذكر المعلوم منه مدرك الآية أن ما صدق الطهور والمطلق واحد (قوله) الماء الكثير والقليل (المتغير) بمخاطا طاهر (مستغنى) بفتح النون وكسرها بعيد مشكك (عنه) رزعفران ومنى وثرساق وطحلب طرح بعدد ق وورق طرح ثم نقست و ملح جبلى وقطران أو كذا فور مخاطا فكل منهما نوعان (تغيرا بتغير اسم الماء) الأكثرية ولو قد ربا كان وقع في الماء ما لو افقه كاستعمل لكن في قليل كإياى وكاء ورد لا يرجع لانه بقدر وسطا كرجع لادن ولون عصير وطعم ماء رمان فان غير مع ذلك ضرر والا فلا لما كان لوافقته لا بغیرا غير غير كالحصاة (غير طهور) وإن كان التغير بما على عضو المتطهر كما أنه غير مطلق فلو حلف لا يشرب ماء فغيره لم يثبت (ولا يضر) في الطهورية (تغيرا بتغير الاسم) لقولته ولو احتمل أن يشرب ماء كثيرا وقليل ما لم يتحقق الكثرة ويشك في زوالها (ولا متغير) قيل الأحسن حذف الميم ليناسب ما قبله ويرد بان التغير المشهور بانجماد المقصود من العبارتين أفود والبلع (بمكث) بثلاث ميم (وطين وطحلب) يعنى لانه وضعم ما تاب من الماء أو ألقى فيه لم يدق وورق وقع بنفسه وان نقست وخاط (وما في مقرة) ومنه كما هو ظاهر القرب التي يدهن بهاها بالقطران وهي جديدة لا صلاح ما لو وضع فيها بعد من الماء وإن كان من القطران الخاطا (ومجره) ولو مصنوعا من نحو نورة وان طحلت وكبرت وإن فحس التغير بذلك كله تعدر صون الماء عنه ولو وضع من هذا المتغير على غيره ما غيره لم يضر على الوجه لأنه طهور فهو كالتغير بالمخ المائى وتكون التغير هنا انما هو بما في الماء لا بد أنه لا ينظر إليه لأنه أمر مشكوك فيه بل يحتمل أن سببه لما أفاقه الماء المنتب هو في أجزاءه قبله الماء الثانى وانث فيه ولو نزل بنفسه لم يقبله فلم يكن تغيره به لكثافته ومع الشك لا تسلب الطهورية بالحقيقة الأثرى أنه لو وقع بماء مجاور ومخاطا وشكك في التغير منهما لم يضر فكذلك هنا (وكذا) لا يضر في الطهورية (متغير بمجاور) ظاهر على أى حال كان (كعود ودهن) وإن طيبا وكجب وكان وإن اغلبا ما لم يعلم انفصال عين فيه مخاطا تسلب الاسم وهذا التفصيل يجمع بين إطلاقا متباعدة في ماء ملات السكن لأن له حالات متباينة في التغير أولا وأخرا كما هو مشاهد من الذي ينبغي قياسا في انفصال عين فيه أنه لو تبدل له اسم آخر بحيث ترك مع اسمه الأول السلب لأن هذا التجدد قرينة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه (أو يتراب) ظهور بناء على أنه مخاطا والافلا فرق كما هو واضح خلافا لمن وهم فيه ومثله في جميع ما يأتي الملح المائى لا الجبلى إلا أن كان بمز أو مقتر (طرح) لا تطهير مغلظ والالم يضر جرما كغير الطروح ولم يضر طينا لا يحرى بطبعه والاثر جرما (في الأظهر) إذا تغير بالمجاور ومنه الجور ولو احتملا إذا ما شك في أنه مخاطا أو مجاور له حكم المجاور ثم رأيت جماعة زعموا أنه مجاور حتى من قال أنه يضر لكنه بناء على الضعيف من التفرقة في المجاور بين الریح وغيره ولا يأتى كونه مجاورا أن الأصح في دخان الشيء أنه من نفس جرمة لأنه لا مانع أن ينصل جرم مجاور من جرم مخاطا إذا المشاهدة قاضية في الدخان بأنه مجاور يطفو على الماء ولا يختلط به مجتزئ قروح وإن فحس فهو كغيره بخفة على الشط وبالتراب المجزئ كدورة لا تمنع الاسم فعليه هو مجاور والمتغير به مطلق وهو الشهر وأما التسهيل على العباد فهو غير مطلق قال جمع وهو الأقدو يؤيده أن المتن مصرح به لأنه أعاد الباء في تراب ولم يجعله من أمثلة المجاور فدل على أنه مخاطا وإن التغير به مقتر مع ذلك نظر المرافعة من الطهورية وبأسهل هذا اختلافا في حد الخاطا أهو لا يمكن فصله فخرج التراب أو مالا يتغير في رأى العين فدخل أو اعتبر العرف

بالماء إذا أثره بصراته في التغير ومن ثم لو فرض أن الماء في حد ذاته صفة تشاكل صفة ما هو معه كلوحة طعم أو صفة لون أو نبت أو حبه ويح وشك في تغير الثاني هل هو من الماء أو من مصاحبه أي منها لا يتجه القول بعدم سلب طهوريته للشك والله أعلم

أوجه أشهرها الاول وقضية جزمهم باخراج التراب عليه أن المراد لا يمكن فصله حالا ولا مالا ورجح
 شيخنا في بعض كتبه تعالى الشيخة القاباني ولا في زرعة ما دللت عليه عبارة المتن وصرح به جمع متقدمون
 أن التراب مختلطون ذلك يدل على أن الأرجح من التعاريف الثلاثة الثاني وأنه المعتمد وقد يقال مالا يمكن
 فصله حالا ولا مالا لا يتميز في رأى العين فيتحذر أن يكون مادلا عليه بيان العرف فلا خلاف في الحقيقة
 (ويكره) تزيينا وقيل تخريعا شاعرا لأطبا غلب فينا التاركا أمثالا شديد حرو بردلهمها الاسباغ
 أو لغيره فقلت نافي هذا حديث واسباغ الوضوء على المسكاره قلت لا نافية لان ذلك في اسباغ على
 مكرهه لا بعيد الشدة وهذا مع قيدها الذي من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها (الشمس)
 ولو غطى لكن كراهة المكشوف أشد يعني ما أثرت فيه الشمس بحيث قويت على أن تفصل بحدتها منه
 زهومة ماء كان أو ماء أو وكل شرطه للظولات وهي أن يكون بقطر حار وقت الحر في الماء منطبق وهو
 ما يتد تحت المطرقة ولو بالقوة كبركة في جبل حديد غير يتدومغشى به يمتنع انفصال الزهومة بخلاف يتد
 غشى أو اختلط بما تنولهي منه ولو غير غالب خلا للزركشي وادعاء أنها لا تنولد إلا من غالب أو مختص
 بالنار ممنوع ويؤيده قوله وان ردت في شرح العباب تنولها من الصدا بل هو شرط فيها عده سواء
 التقط وغيره كما شتمه عبارة وهي تختص المسكاره بكل اناء منطبق مصدى وان يستعمل وهو حار
 ولو في ثوب لبسه رطبا في ظاهره أو باطن بدن حتى كابرص يخشى زيادة برصه وغير آدمي يخشى برصه وذلك
 الخبر الصحيح دعي ما يربط الى مالا يربط واستعماله مريب لانه يخشى منه البرص كما صرح عن عمر رضي الله
 عنه واعتده بعض محققى الأطباء لقمص تلك الزهومة على مسام البدن فتجس الدم ومحل هذا وما قبله
 حيث لم يظن بقول عدل أو معرقه نفسه ضرره له بخصوصه والاحرم فيلزمه التيمم ان لم يجد غيره أولم
 يتعين والابان لم يجد غيره وقد ضاق الوقت وجب استعماله وشرأوه ولا كراهة كسكن بالنار ولو نجس
 مغلف لا يماند ذهب الزهومة لتقربها خلا في الطعام المائع لا خلتا طها باجرائه ويكره ماء وتراب
 كل أرض غضب عليها الأبرار لئلا ينافق بارض ثمود ولا يكره الظاهر بما عزم من ولكن الاولى عدم ازالة
 النجس به وجزم بعضهم بحرمة ضعيف بل شاذ وهو أفضل من ماء الكوثر خلا فالمن نازع فيه ويكره الظاهر
 بفضل المرأة لخلاف فيه قيل بل ورد النهي عنه وعن التطهر من الاناء النحاس (والمستعمل في فرض
 الطهارة) أى مالا بدمنه في صحتها كالغسله الاولى ولومن طهر صبي لم يميز لطواف أو سلس أو حنفي لم يميز
 أو صلاة قبل أو كناية انقطع دمه التحل لخليل مسلم أى يعتد توقف الحل عليه كماءه وظاهر لان
 الاكفاء بنيتها انما هو للتخفيف عليه أو مجنونه أو متمتع غسلها حليلها المسلم من ذلك التحل له غير طهور
 اما المستعمل في الخبث فواضح واما المستعمل في الحدث فكذلك لانه حصل باستعماله زال المنع من نحو
 الصلاة فينتقل اليه كان الغسله لنا أثرت في المحل تأثرت وان لم يجب غسل النجس المعنوع عنه وممر أنه
 غير مطلق أيضا (قيل و) المستعمل في (نفلها) ومنه ماء غسل به الرجل بعد مسح الخف لانه لم يزل مانعا
 بخلاف ما غسل به الوجه مع بقاء التيمم لرفع الحدث عنه (غير طهور) أيضا لان المدار على تأدى العبادة
 ولمندوبة وورد بانه لا مانع ينتقل اليه حتى يتأثر به فكان باقيا على طهوريته وما قررته المتيقن يدفع
 الاعتراض عليه بان المتبادر منه ان هذا الوجه يشترط اجتماع الفرض مع النقل والحق انه لو قال
 أو كان أو وضع ثم قولنا ان المستعمل في فرض غير طهور وانما هو (في الاصح) (الجديد) لا القديم
 لان المنع لا يتأثر بانقاله للماء ويوجب بانه انتقال اعتباري (فان جمع) المستعمل على الجديد فبلغ (قلتين
 فظهور) وان قيل بعد سقوطه (في الاصح) بناء على الاصح أيضا ان استعمال القليل انفعه وقيل
 ازال قوته من أصلها كخلاء صبيغ به لا يؤثر بعد وكالنجس اذا بلغها بالابتغى وأولى وزعم بقاء وصف

(قوله) وقد يقال مالا يمكن الخ
 قد منع حتمه وسنده الخبر فانه
 لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع غيره
 في رأى العين وبسليم صحة
 فالاعتقاد موقوف على صدق كناية
 العكس وليس كذلك لما افاده
 آ تناق في التراب (قوله) زهومة تنور
 في البدن لا بمجرد انتقال من حالة
 لاخرى بسببها وان نقله في البحر عن
 الاصحاب بما يخرم الخطيب رحمه
 الله بكلام البحر غير متعرض لغيره
 (قوله) زيادة برصه أو شدة تمكنه
 نهاية يعنى فيما لو عجم البرص بحيث
 لم يبق للزيادة مجال والله أعلم
 (قوله) أولم يتعين الانسب ولم
 بالواو والله أعلم (قوله) مالا بدمنه
 في صحتها قد يقال ان كان
 الضمير راجعا للطهارة شملت اركان
 الوضوء الجيد دسلا أو صلاة فلم
 يتقدم لها ذكر وأيضا فلا وجه
 للتخصيص والاحسن ان يقال أى
 مالا بدمنه في صحة أو حل ما طلبت
 له والله أعلم (قوله) لا القديم الخ اعلم
 ان صبيغ الشارع رحمه الله قاض
 بان القديم جارح في طهارة
 الخبث فليجوز رشم رأيت الحق
 المحلى صرح بذلك في باب النجاسة
 انتهى وظاهر كلامهم التسليم لقول
 الضعيف في نفاء وصف الاستعمال
 دون وصف النجاسة وهو محل تأمل
 وله على سبيل التنزل

الاستعمال لا يؤثر لان وصفه لا يضر مع الكثرة الا ترى ان المستعمل اذا نزل في ماء قليل قدر مخالفا وسطا
كأمر أو كثير لم يقدّر لانه بوصوله اليه صار ظهورا فعمل ان الاستعمال لا يثبت الا مع قلة الماء أى وبعد فصله
ولو حكما كان جاوز منكب المتونى أو ركبته وان عاد لحله أو انتقل من يد لأخرى نعم لا يضر في المحدث
خرق الهواء مثلا للماء من الكف الى الساعد ولا في الخنب ان فصله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه
التقاف وهو جريان الماء اليه على الاتصال ولو ادخل يده للغسل عن الحدث أولا بقصد بعدة الخنب
وثلبت وجه المحدث مالم يقصد الاقتصار على الاولى والا فبعدها بلانية اغتراف ولا قصد أخذ الماء
لفرض آخر صار مستعملا بالنسبة لغير يده فله ان يغسل بما فيها باقى ساعدها وواضح مما ذكر ان من يصب
عليه تحصل له سنة التلبث مالم يقصد الاقتصار على الاولى لرفع حدث يده بالثانية حينئذ مالم يصرّفه
عنه ولو انهمس محدث ثم نوى أو جنب في ماء قليل ان رفع حدثه وما دام لم يخرج له ان يرفع ما يطرأ عليه فيه من
اصغروا أكبر بالانفاس لا بالاعتراف ولو يده وان نوى اغترافا كشمه كلامهم (ولا تجس قلنا الماء)
ولو احتمالا كان شل في ماء أبلغهما أم لا وان تبقت قلته قبل (بملاقاة نجس) للنجس الصحيح اذا بلغ الماء
قلتين لم يجعل الخبث أى لم يقبله كما صرح به رواية نجس وهي صحيحة أيضا وخرج بقلتنا الماء
الصريح في انهما كلاهما من محض الماء مالم يقع في ماء ينقص عن قلتيه مانع بواقعه فباعدهما ولم يغيره
فرضا ولو قدر مخالفا فانه نجس بمجرد الملاقاة ولا يدفع الاستعمال عن نفسه وانما نزل ذلك المانع منزلة الماء
في جواز الطهر بالسهل لانه اخف اذ هو رفع وذلك دفع وهو أقوى غالبا الا ترى ان الماء القليل الوارد
يرفع الحدث والخبث ولا يدفعهما ولو رد عليه ومن ثم اختلفوا في مستعمل كثرته اهل ترفع كثرته
استعماله اولا وانفقوا في كثرة ابداء على انه دفع الاستعمال عن نفسه وخرج بغالب اخو الطلاق فانه
يرفع الشك ولا يدفعه حل ارتجاع الملقحة وعكسه الاحرام وعدة الشبهة فهو أقوى تأنيها فعمل
ان الشيء قد يدفع فقط كهيئ وقد دفع فقط كالطلاق والماء هنا وان الرفع ازاله وجود الدفع منع التأثير
بما يصلح له لولا ذلك الدافع ومن ذلك قولهم يسن بس دعا برفع بلا واق ان يجعل ظهر كفيه للسماء ويدفعه
ان يقع به بعد عكسه ولو كان القلتان في محلين منهما اتصال واحد هما نجس نجس الآخر ناسق
ما بينهما والا طهر النجس كما يأتى (فان غيره) أى النجس الماء القلتين ولو بسيرا أو تقديرا كان وقع فيه
مواقفه فغيره بالفرض والتقدير ثم ان واقفه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفا شذوها كون الحزور يرفع
المسك وطعم الخلل أو في صفة قدرناه مخالفا فاقطع (فنجس) اجماعا ولو يوصف واحد في الاولى أو بعضه
فلكل حكمه فان كثر غير المتغير بقى على طهارته والا فلا والمقادير الطاهر بالوسط لانه اخف ولو وقع
في متغير بما لا يضر قدر زواله فان غير حينئذ ضرر والا فلا (فان زال تغيره بنفسه) بان لم يضم اليه شئ
كان طال مكثه (أو جماء) انضم اليه ولو متجسبا أو أخذ منه والباقى كثير بان كان الاناء مختلما به
فزال اختناقه ودخله الريح وقصره أو تجاور وقع فيه أى أو تجاور طهره وكما هو ظاهر مما يأتى في نحو
زعفران لا طعم له ولا ربح (طهر) لزوال سبب النجس وانما تعد طهارة الجلالة بزوال المتغير من
غير علف طاهر لان الظاهر ان سبب نجاستها عند القائل بهارءة لعلها هى لا تزول الا بالعلف الطاهر
وانما يقدّر وانما الواقع بعذر زوال المتغير مخالفا لشدان المخالفة كانت موجودة بالفعل ثم زالت لقوة
الماء علمنا ان يمكن لفرض المخالفة حينئذ وجه خلافها ابداء ولو عاد المتغير بصرى وان لم يتجمل انه
بتروح نجس آخر كشمه اطلاقهم ودل عليه أيضا قولهم لان بقيت عن النجاسة وهل يقال بهذا
في زوال خوريج متنجس بالقلل ثم عاد أو بقلل بن عوده فورا أو متراخيا أو بن غسله بماء فقط أو مع نحو
صاهين اندرة العود هنا جدا أو يفرق بين البابين للنظر فيه مجال وقضية ماسا ذكره ان سبب عدم

(قوله) ولو ما لأى بعد اضافة المستعمل اليه بان
صار كغيره وعبارته موهمة لا اعتبار الكثرة
انداقتا (قوله) مالم يقصد الخ شامل لقصد
الاقتصار على التشبيه وليس مرادا فلو قال
مالم يقصد الاقتصار على مادونه والا فبعدها لمكان
أولى والله أعلم (قوله) باقى ساعدها وعبارته
الروض باقى يدها لا غير اقول اعل محل هذا
التقسيد في المحدث اما الخنب فلا والله أعلم (قوله)
لرفع حدث يده علة لصار مستعملا (قوله) ما يطرأ
عليه قبل أن يخرج رأسه فيما يظهر به وهو
محل تأمل (قوله) وخرج بغالب اقبل ان
الطلاق من الغالب لانه قوى على الرفع ولم يقو
على الدفع (قوله) بما يصلح له قد يقال الاول
(قوله) أو في صفة أى أو سقتين قدر مخالفا فعمل
كما هو ظاهر والله أعلم (قوله) ولو يوصف واحد
أى ولو حصل التغير بفرضه فقط بعد فرض
الآخرين فلم يتغير والله أعلم (قوله) بما لا
مالو واقفه في الصفات الثلاث (قوله) بما لا
يضر صادق بالتغير بطول المكث وهل الحكم
فيه كذلك أولا محل تأمل والله أعلم (قوله) أو أخذ
منه قد يقال الاسناد الى السبب اقرب
أولى منه الى البعد فاسناده الى طول المكث
وهو بربح الراجح اقل فيدخل في الشق الاول ولعل
هذا ما طمخ نظر الشارح المحقق حيث اقتصر على
تقدير الماء المنضم اليه (قوله) وانما يقدّر وانما
الواقع أى النجس الواقع حيث يكون التغير
الباقى ناشئا عن نجاستها طمخ نظر الماء واستمرت
فيه (قوله) وقضية ماسا ذكره أى في شرح قول المتن
والتغير المؤثر طمخ أولون أو ربح الآتى

التأثير هنا ضعفه من الوالد ثم عوده وحينئذ ذلك مثله لوجود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ مما يأتي في محرمات
 الاحرام في نحو فاغية أو كذا أو طيب بوب جف ان ريحه ان ظهر برش الماء استحب له اسم الطيب
 والافلان ظهوره هنا اذا كان ناشئا عن نحو ماء أثر الألف يفرق بان تأثير الماء في الازالة أقوى من تأثير
 الجفاف فيها فترجم أدنى قرية بخلافه هنا وكلام المتن يشمل التغيير التقديري أيضا بان تنص عليه مدة
 لو كان ذلك في الحسنى زال وان يصب عليه من الماء قدر لوصب على ماء متغير حسا زال تغيره ويعلم ذلك
 بان يكون الى جانبه غير فيه ماء متغير فالزبل ينبغي أن يكون مقدرا (أو) زال أي ظاهر فلا ينافي التعليل
 المدة وذلك لان النجاسة مقدرة فالزبل ينبغي أن يكون مقدرا (أو) زال أي ظاهر فلا ينافي التعليل
 بالشك الآتي فلا اعتراض على المصنف بالعطف المتضمن لتقدير الزوال الذي ذكره ثم رأيت بعض
 الشراح اجاب بذلك والرافعي أول كلام الوجز بذلك تغير ريحه (بسك) لونه بسبب (زعفران) وطعمه
 بخل مثلا (فلا) للشك في ان التغيير زال حقيقة أو استرو يؤخذ منه ان زوال الريح والطعم بخور زعفران
 لا طعم له ولا ريح والطعم واللون بخور مسك واللون والريح بخور لالون له ولا ريح يقتضي عود الطهارة
 وهو محتمل وفاقا لجمع من الشراح لانه لا يشك في الاستمرار حينئذ ولا يشك هذا بايجاب نحو صابون توقفت
 عليه ازالة نجس مع احتمال ستره ريحه بريحه لان من شأن ذلك انه ضرب لا سائر بخلاف هذا
 (وكذا) بنحو (تراب وحص) أي جيس زال تغيره باحدهما فيو جدر ريح النجس أو طعمه أو لونه لا يطهر
 الماء (في الاطهر) للشك أيضا ودعوى انها لا يغلبان على أوصاف الماء ردها انها بكدرانه والكدورة
 من أسباب الستر ولا ينافي هذا ما قبله في خور زعفران لا طعم له لان الظاهر ان لهما الاوصاف الثلاثة
 فان لم توجد اعتبر الوصف المناسب لما فهم ما فقط ووصفا الماء ولا تغير طهر جزما كالتراب (و) الماء
 (دونهما) أي القلتين ولم يبال بكون اضافتها الى الضمير ضعيفة في العربية لانها شائعة على الالسة
 مع رعاية الاختصار الذي هو بصدده فزعم ان دونهما متد في كلامه وهي لا تصرف على الاصح ليس
 في محله على ان تصرفها فري في في ومنا دون ذلك بالرفع فلا بدع فيه هنا بالاولي والكلام في دون الظرفية
 التي هي تقيض فوقها بمعنى غير متصرفه وفي الكشف معنى دون ادنى مكان من الشيء وتستعمل
 لتفاوت حال كزيد دون عمرو أي شرفا ثم اتع فيه فاستعمل لخوا وزحدا الى حد كوا ليا من دون المؤمنين أي
 لا يتجاوز ولا لاية المؤمنين الى ولاية الكافرين (بنجس) حيث لم يكن واردا والافنية تفصيل يأتي ومنه
 فوار اصاب النجس اعلاه وموضوع على نجس يترسخ منه ماء فلا نجس ما فيه الا ان فرض عود الترخع اليه
 (باللإفاه) أي بوصول النجس الغير المعفو عنه له لمفهوم حديث القلتين السابق المخصص لعموم خبر الماء
 ظهور لا ينجسه شيء واختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك ان الماء لا ينجس مطلقا الا بالتغير وكأنهم
 نظروا للتسهيل على الناس والافادليل صريح في التفصيل كما ترى وانما نجس المانع مطلقا لانه ضعيف
 لا يشق حفظه بخلاف الماء فيها وحيث كان النجس الملاقى ماء اشترط ان لا يبلغ قلتين كما علم من قوله
 (فان بلغهما بعماء) ولو متنجسا أو متغيرا أو مستعملا أو لمحا مائيا أو لجا أو بردا أو تسكير الماء يشمل
 الأنواع الثلاثة الاول لا ينافيه حدهم المطلق بأنه ما يسمى ماء لان هذا احدا بالنظر للعرف الشرعي ولهذا
 لو حلف لا يشرب ماء اخض بالطلق وما في المتن تعبير بالنظر لطلق العرف وهو شامل للطلق وغيره
 (ولا تغير) به (فظهر) لكثرة حينئذ ومن يلوغها به ما لو كان النجس أو الظاهر بحضرة أو حوض آخر
 وفتح بينهما حاجزا واسع بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الآخر تحركا غفيا لم يزل كدورة أحدهما
 ومضى زمن يزول فيه تغير لو كان أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كذا كرم على نجس ماء وقد مكث
 فيه بحيث لو كان ما فيه متغير زال تغيره لتقويه به حينئذ بخلاف ما لو قد شرط من ذلك وينبغي

(قوله) ويعلم ذلك أي الوجه الاول
 لشار اليه بقوله بأن بعض الخ (قوله)
 بنحو مسك لعل وجه عدم تقييد
 المسك كاخويه خفة لظهور لونه
 او طعمه سيما مقله ما يليق منه عادة والله
 أعلم (قوله) في الاستمرار الانسب
 في الزوال (قوله) ولا يشك هذا
 أي الحكم بعدم عود الطهارة مع
 زوال التغيير بنحو زعفران الخ (قوله)
 تحركا غفيا يظهر ان تحركا منعدول
 مطلقا لا يتحرك لا يتحرك والله أعلم
 (قوله) كما يعلم ذلك محل تأمل (قوله)
 خلافا للغزالي أعلم ان شيخ الاسلام
 وصاحب النهاية والغنى نقل كلام
 الغزالي واقرره

في احواض تلاصقت الاكثفاء بجزء الملائق الذي يبلغه القلتين دون غيره (فلو كثر ثوب باراد ماء ظهور) عليه أكثر من النجس كما فهمه المتأخرين لكن بالنسبة للضعيف المشترك لكونه أكثر كي يعلم ذلك مما ذهب اليه أكثر المفسرين في ولائتين تستكثر وان كان التحقيق نظرا لتمام انه نهى عن البذل لطلب الجزاء مطلقا (في يبلغهما يظهر) لقلته وبه يعلم ان قولهم ان الوارد القليل لا ينجس مطلقا لنجاسة وقولهم ان الاناء يظهر حال ابادار ماء على جوانبه أي ولو بعد ان مكث الماء فيه مدة قبل الادارة على ما خرج به غير واحد اخذنا من كلامهم أي لا يراى فيه نجاسة مطلقا في بصر تأخير الادارة عنها لمجملها في وار د على حكمية أو عينية زال جميع أوصافها بخلاف ما لو ورد على عينيه بقي بعض أوصافها كقطعة دم أو ماء متنجس ولم يبلغها ثم رأيت الاسوي وغيره صرحوا بذلك في الجواهر وغيره ان لو صب ماء بانه فيه نجس مانع ولم يغبر به يظهر بالادارة ضعيف (وقيل) هو (ظاهر لا ظهور) كقول غسل ويرد مفهوم حديث القلتين السابق ويحاج عن قياسه بان الثوب زالت نجاسته بما ورد عليه دون الماء واستفيد من كلامه ان الضعيف بشرط كونه واردا وطهورا أو أكثر أي وان لا يكون فيه نجس عيني لا هنا اسم بمعنى غير لفق بعض شروط عطفها ومنه ان لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر ظهر اعراها فيما بعد الكونه على صورة الحرف * تنبيه * قيل يؤخذ من كلامهم انه لو صب ماء من انبوب اناء به ماء قليل على سرجين مثلا وصار كالقوار التي أو له باناء أو آخره متصل بالنجس نجس حتى مافي الاناء قليل ماء اتصل به نجس وفيه نظر حكما وأخذ ابل الذي يتجه تشبهه بالجاري المنقطع فيجب بل هذا لكونه أقوى تدافعا بانصابه من العلوى السفلى أولى منه تحكمه انه لا ينجس الا المماس للنجس دون ما قبله وهذا واضح وانما الذي يترد فيه النظر نظير ذلك في المائع يلحق بالماء فيما ذكر فلا ينجس منه أيضا الا المتصل بالنجس لا لكونه الجاري له تأثير فيه بل لكونه فافيه من الانصاب الاقوى مما في الجاري منع تسمية غير المماس متصلا بالنجس أو يفرق بان المائع يستوى فيه الجاري وغيره اعتبارا بالتواصل الحسى فيه لضعفه بخلاف الماء كل محتمل لكن كلام الامام الآتي في المسيع قبل قبضه طاهر في الأول فانه نقل عنهم في زيت أفرغ من اناء في اناء آخر به فأرتمته ما وجهه بما يفيد ان مافي هواء الظرف الشافي المصبوب فيه الصادق باتصاله بما في اناءه والفأرة قبل هذا هو المتبادر من صب مائع في اناء آخر لا ينجس منه الا ملاقهما وجهه ما قدمته من انه لم يوجد فيه حقيقة الاتصال العرفي ثم رأيت الزركشي صرح في قواعده بان الجزية من المائع الجاري اذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء ومع ذلك الذي يجه انه لا فرق هنا لما تقرر من الانصاب هنا الاقوى مما في الجاري الى آخره ثم رأيت في شرح المذهب صرح نقلا عن الاصحاب بما ذكرته ان الاتصال هنا في ماء أو مائع وغيره بعبارة بعد ان تقرر ان المصلى لو جرح فخرج دمه يتدفق ولو البشرة قليلا لم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن في ذلك قالوا وان المنفصل عن البشرة لا يضاف اليها وان كان بعض الدم متصلا ببعضه ولهذا لو صب الماء من ابريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الابريق وان كان بعضه متصلا ببعض أي حسلا حكما انتهت وبها يعلم بطلان ما قيل يؤخذ من كلامهم الى آخره وحكمة ما ذكرته بل لكونه فافيه من الانصاب الى آخره وبانه انهم جزموا بان المنفصل عن الشيء لا يضاف اليه وان تواصل بعضه ببعض حتى اتصل اوله مما في الابريق وآخره بالنجس فالخروج من الابريق منع انضافه الخارج منه فافيه ماء كان أو ما عاقل يتأثر فافيه بالخارج المتصل بالنجاسة وان اتصل بمافيه أيضا لما تقرر ان هذا الاتصال لا عبرة به مع كون العرف قطع انضافته اليه كما ذكره والاداء يف عن ذلك الدم فيما اذا اتصل بدم كثير في الارض فلا يؤخذ منهم مسألة الدم على مسألة الماء علم انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع في عدم

انساقه في الماء الى الخارج عنه فتأكل ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثيرون فقلدوا ذلك القائل انه يؤخذ من كلامهم النجاسة (ويستثنى) مما ينجس قليل الماء الحق به كثير غيره وقليله بملاقاة له فالخلاف الآتي في الماء أيضا خلافا لما زعم ان المتن يوجب تخصيصه بالمائع نظرا الى انه قسم له عند الفقهاء وغذله عن المستثنى منه (مستلادم لها) أى نجسها (سائل) عند شق عضومها في حياتها كذاب ويعوض وقل وبراعيث وخنافس وبق وعقرب ووزغ وبنات وردان وزنبور وسام أبرص لاحية وسحفاة وسفدع ولوشان في مئى أسيل دمه أولا لم يعرج فيما يظهر خلافا للفرز الى كمالته في شرح الارشاد وغيره بل له حكم ما لا يسيل دمه * تنبيه * يجوز في المجموع في سائل الرفع والنصب ووجههما طاهر والفتح واعتراض الفاصل بما بسطت رده في شرح العباب فراجع فانه مهم (فلاتنجس) رطباً (مانعا) كان أو غيره كسب وآن المائع لمواقفته للشراب الآتي في الخبر لا للتخصيص به فلا اعتراض عليه بملاقاة له اذ لم تغيره (على الشهور) للخبر الصحيح اذ وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه كله ثم ليزعه فان في أحد جناحيه داء في الآخر شفاء و في رواية صحيحة وانه يتقي بجناحه الذي فيه الداء في أخرى أحد جناحي الذباب سم والآخر شفاء فاذا وقع في الطعام فادخله أى اغمسوه فيه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء ونحوه يؤدي الى موته لاسيما في الحار فلو نجس لم يأمر به وقيس بالذباب غيره من كل ما ليس فيه دم متعفن وان لم يعم وتوقعه لان عدم الدم المتعفن يقتضي خفة النجاسة بل طهارتها عند جماعة كالغفال فكانت الاناطة أولى ومع ذلك لابد من رعاية ذلك اذ لو طرح فيه ميت من ذلك نجس اذا حاجة حيث وان كان الطارح غير مكلف لكن من نجسه أو الطارح ماء أو مانعا هي فيه على ما اقتضاه اطلاقهم الآن يقال يعتقر في الشيء تابعا لما لا يعتقر فيه مقصودا أو يؤيده ما مر في وضع المتغير بما لا يضر على غيره فغيره ولا ينافي في الأول عدم تأثير اخراجها وان تعددت بنحو اصبع واحد مع ان فيه ملاقاتها قصد الوضوح الفرق فانه هنا محتاج بل مضطر لاخراجها وبالله طاهر فلا موجب للتنجيس وشمع النجاسة وقعت بفعل لا ضرورة اليه فارتد يؤيد ذلك قول الزركشي ينبغي أن يستثنى من ضرر المظروح ما يحتاج اليه كوضع لحم مدود في قدر الزامنج فقد صرح الدارمي بانه لا ينجس على الاصع انتهى ويؤخذ منه رد ما توهم انه لا يضر الطارح بلا قصد مطلقا اذ لو أرادوا هذا المصع ذلك الاستثناء فتأمل ولا ينافي ذلك قول غير واحد لو طرح فيه قصدا ضرر جملانا القصد قيد الجزم لا لاصل الحكم كقوله واضح نعم لو اخرجها باصبعه مثلافقطت منه بغير اختياره لم يضر وكذا الوصفى ماء هي فيه من خرقه على مائع آخر اذا طرح هنبا أصلا ولا أثر ل طرح نخوال يح كاهو ظاهر لانه ليس من جنس المكافين ولا ل طرح الحلي مطلقا أو البنية التي نشو هامة كاهو ظاهر كلامهما أى من نجسه وفرض كلامهما في جى طرح فيما نشو هامة ثم مات فيه بدليل كلام التهذيب ممنوع اذ طرحها حية لا يضر مطلقا وبعبارة المجموع قال أصحابنا فان اخرج هذا الحيوان مما مات فيه والى في مانع غيره أو رد اليه فهل ينجس فيه القولان في الحيوان الاجنبي أى الذى وقع بنفسه وهذا متفق عليه في الظرفين انه لا يضر انتهى فتأمل ليدفع به ما لكثيرين هنا * تنبيه * ما ذكرته من التفصيل في المظروحة هو ما عليه جمع من محققى المتأخرين وجرى أكثرهم على ان المظروحة تضر مطلقا وجمع منهم البلقيني وغيره ودل عليه كلام تنقيح المصنف انه لا يضر الطرح مطلقا وينت ما في ذلك في شرح العباب * تنبيه آخر * يظهر من الخبر السابق نذب نجس الذباب لدفع ضرره وظاهر ان ذلك لا ينافي في غيره بل لو قيل بمنعه فان فيه تعذبا بلا حاجة لم يعد ثم رأيت الدميرى صرح بالنذب وتبعه قال لان الكل يسمى ذبابا لعل الا لخل حرمة قتله انتهى والوجه ما ذكرته وتلك التسمية ساذجة على انه لم يعول عليها في القاموس وعبارة والذباب معروف والخل وعبر في الروضة بالاطهر

فامقلوه فيه لنظافه من تنه الحديث
الأول أى ما اقتضاه اطلاقهم
ويؤيد ذلك قول الزركشي الخ يجوز
أن يكون كلام الزركشي مقرونا
فيما طرح مع العلم به لكن الحاجة
والكلام المعبر عنه بقول غير واحد
مقرونا فيما لو طرح مصاحبه
مع الغفلة عن وجوده فيه أى
فيستغفر مطلقا فلا تافى بين هذين
فلا يتم قوله ويؤخذ الخ والله أعلم
(قوله) من محققى المتأخرين منهم
شيخ الاسلام وتبعه على ذلك
الشهاب الرملى وولده والشمس
الشمسى

وما هنا أولى اذ لا قوة للخلاف مع هذا الخبر (وكذا) يستثنى (في قول نجس) غير مغلط وليس بفعله على
 الراجح (لا يدركه) لقلته ولو اوحى بالان شك أيذكره أو لا فيما يظهر عملا بالاصل (طرف) أي نصر
 معتدل مع فرض مخالفة لون الواقع عليه فلا نجس وان تعددت محاله ولو اجتمع لكثرة على خلاف
 يأتي في نظيره في شروط الصلاة طباً للشفقة أيضاً أي نظراً لما من شأنه ومن ثم مثله بنقطة خبر (قلت ذا
 القول أظهر) من القول الآخر الذي لا يستثنى هذا (والله اعلم) ويستثنى صوراً أخرى استوعبها مع بيان
 ما فيها في شرح العباب منها ما على رجل الذباب وان روى ويسير عرفاً من شعر أو ريش نعم المركوب يعني عن
 كثير شعره ومن دخان أو بخار تصعد بنار والا كبخار كرف وريح دبر رطب فظاهر وبخت القبول
 نجاسة جيع رقيق أصابه كثير لوطيته مردود بأنه جامد فلا يتنجس إلا بمسسه فقط ولا يطهره الماء
 ومن غبار سرجين وما على منفذ غير آدمي مما خرج منه وورث مائه منه وخرق طبر وما على فوفوم
 كل مجتر كإفاله الحب الطبري عن ابن الصباغ في البعير واعتمده وفم صبي قال جمع وكذا ما تلقبه الفيران
 من الروث في حياض الاخيلة اذا غم الابتلاء به ويؤيده بحث الفزاري العفون عن بعفارة في مانع عم بها
 الابتلاء وشروط ذلك كله ان لا يغير وان يكون من غير مغلط وان لا يكون بفعله فيما تصور فربه ذلك
 * نبيه * علم من كلامهم في هذه المستثنيات انها لا تنجس ملاقتها وفي شروط الصلاة ان العفوات
 ثم نجس لكن لا تبطل بها الصلاة مثلاً وحينئذ يشكل الفرق فان الضرورة والحاجة الموجبة للعفو
 موجودة في الكل الا أن يقال على بعد أن أصل الضرورة هنا كدوقيد وذلك عدم تأثير الخمر في نجاسة
 طرفها اذا تخطت واختلافهم في قليل شعر الجلد اذا ادبغ هل يطهره كالذي قبله أو يعني عنه فقط
 أي لانه اخف ضرورة منه ولو نجس آدمي أو حيوان طاهر وان بدر اختلاطه بالناس ثم غاب وامكن عادة
 طهره حتى من مغلط والنزاع في الهرة بان ما أخذها بلسانها قليل لا يطهر فها رده انها تكرر الاخذ به
 عند شربها فينجذب الى جوانب فيها ويطهر جميعه لم نجس مامسه وان حكمنا به بقاء نجاسته عملاً بالاصل
 لضعفه باحتمال طهره مع أصل طهارة المسوس ويؤخذ منه انه لو أصابه من أحد المشبهين شيء لم ينجسه
 للشك وهو واضح قبل الاجتهاد اما بعده فانه اذا طهر له به نجس فاصابه شيء منه فانه ينجسه كطاهرهم
 هل يعطف الحكم على مامسه قبل ظهور نجاسته بالا جهاد بعد التعريض مع بقاء ذات ما في الاناء على حالها
 اولاً وآخراً والاختلاف انما هو في خارج عنها وهو الشك قبل الاجتهاد والظن بعده أولاً لانه لا معارض
 للشك فيما مضى بخلافه الآن عارضه ما هو مقدم على الاصل وهو الاجتهاد لتصريحهم بالظن في طرح الشك
 للاصل بعد الاجتهاد كل محتمل والاول اقرب وادعاء قصر معارضة ما ذكر على ما بعد الاجتهاد ممنوع بل
 تعطف المعارضة فيما مضى أيضاً ثم رأيت في شرح العباب رجحت الثاني وعلته بما حاصله ان النجاسة
 لا تثبت بالنسبة لما هو محقق الطهارة بقلبة الظن وان ترتب على اجتهاد ولا يعارضه امتناع التطهر
 بما غلب على الظن نجاسته بالاجتهاد لانه ان استعمل في حدث تعذر جزمه بالية أو في خبث فهو محقق
 فلا يزال بمسكول فيه ولا نه لوجل التطهر به حل التطهر بمظنون الطهارة بالاول فيلزم استعمال يقين
 النجاسة نعم يعلم من قول الزركشي قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيما اذا تغير اجتهاده انه لو رده موارد
 الاول الحكم بتنجيسه هنا ان محل قولنا لا أثر لظنه نجاسة ما أصابه الرشاش بالنسبة لعدم تنجيسه لمسسه
 حيث لم يستعمل ما ظن طهارته والالزامه بالنسبة لصحة صلاته غسل ذلك للتلاصق بيقين النجاسة (والجاري)
 وهو ما يدفع في مخدراً ومستوفان كان امامه ارتفاع فهو كالصك وجريه مع ذلك متباين لا يعتد به
 (كراك) في تنصيصه السابق من نجس قليله بالملاقاة وكثيره بالتغير لان خبرا القلتين عام (وفي القديم
 لا ينجس) قليله (بالتغير) لقوته وعلى الجذب الجريات وان اتصلت حساهى منفصلة حكمها بكل جربة

(قوله) جيع رقيق جيزان
 يعني من مراده جيع طاهره
 (قوله) عطفون الطهارة أي
 وان حل به أيضاً ساغ استعمالها
 معاً فيلزم استعمال يقين النجاسة
 (قوله) فهو كالراكب في كونه
 متصلاً واحداً فتكون جريته
 متواصلة حساً وحكم فلا تنجس
 اذا بلغ جميعها قلتين فاكثراً
 بالتغير

وهي الدفعة بين حافتي النهر أي ما يرتفع منه عند توجهه تحقيفاً أو تقديرًا طالبة لما أمامها هاربه ومحاورها
فان كانت دون قلتين بان لم يبلغها مساحة ابعادهما الثلاثة نجست بمجرّد الملافة والا فالتغير ثم ان جرت
النجاسة في جربة بجريها ظهر محلها بما بعدها والافكل مامر عليها من الجربات القليلة نجس حتى يقف
الماء ومن ثم يقال لشاءة فوق ألف قلة وهو نجس من غير تغير (والقلتان) بالمساحة في المربع ذراع
وربع طولاً ومثله عرضاً ومثله عمقاً بذراع الآدمي وهو شبران تقريباً ومجموع ذلك مائة وخمسة وعشرون
رباعاً على اشكال حسابي فيه بينة مع جوابه في شرح العباب وهي الميزان فلكل ربع ذراع أربعة أرباط
لكن على مرجح المصنف في رطل بغداد وعلى مرجح الرافعي لم يتغير ضوالة ويوجه بأنه لا يظهر هنا بينهما
تفاوت اذ هو خمسة دراهم وأربعة اسباع درهم ومثل ذلك لا يظهره تفاوت في المساحة ففي غير المربع
يسمح ويتحسب ما يبلغه ابعاده فان بلغ ذلك قلة لثان والا فلا وقد حددوا الدور بانه ذراع من سائر الجوانب
بذراع الآدمي وهو شبران تقريباً وذراعاً عمقاً بذراع النجار وهو ذراع ورّبع وقيل ذراع ونصف * تنبيه *
الظاهر ان مرادهم بذراع النجار ذراع العمل المعروف وحينئذ فتحدده بما ذكرناه في قول السهمودي
في تاريخه الكبير ذراع العمل ذراع وثلاث من ذراع الحديد المستعمل بمصر وذلك اثنا وثلاثون قيراطاً
وذراع اليد الذي حرّاه احد وعشرون قيراطاً انتهى به يتأيد الثاني اذا التفاوت حينئذ بين ذراع ونصف
باليد وذراع العمل نصف قيراط ولم يستثنه لقلته وبالوزن (خمس مائة رطل) بفتح الراء وكسرها وهو أنصع
(بغدادى) بالبحامها وماهاهما واحكام واحدة واهمال الاخرى وبإبدال الاخرية قولنا الخبر الشافعي
والترمذى والبيهقي اذ يبلغ الماء قلتين لقل العمل نجس وهي بفتح أولها قرية بقرب المدينة النبوية
على مشرفها أفضل الصلاة والسلام وقد قدر الشافعي رضى الله عنه القلة منها أخذاً من تقدير شيخ
شيخه ابن جريج الرائي لها بقريتين ونصف بقرب الحجاز والواحدة منها لا تزيد على مائة رطل
بغدادى وحينئذ فالتصاريح دقيقة العبد لمن لم يعمل بخبر القلتين محتجاً بانه مبهم لم يبين عجب اذ لا وجه
للتأنيذ في شيء مما ذكرنا من ضعف زيادة من قلال هجر لانه اذا اكتفى بالضعيف في الفضائل والمناقب
فاليان كذلك بل أبو حنيفة رضى الله عنه يحتج به مطلقاً او اعتماد الشافعي لها فهو يدل على انه المألهذا
أو لم يثبت عنده (تقريباً) لان تقدير الشافعي أمر تقريبي فلا يضر نقص رطلين فأقل على المعتقد
وخلافه ثبت ما فيه في غير هذا المحل (في الاصح) وقيل هما ألف وقيل ستمائة لاختلاف قرب
العرب فاخذنا بالأسوى ويرد بان المدار على الغالب وهو مامر وقيل تحديد فيض نقص أي شيء كان ورد
بانه افراط وتفسير التقريب ثم والتحديد هنا يعلم ان التحديد ثم غير التحديد هنا (والغير المؤثر بظاهر
أو نجس طعم أولون أو ربح) وحمل طعم وما بعده باعتبار ما شتمل عليه صحيح أي تغير طعم الى آخره فاندفع
ما قيل ان هذا حمل غير مفيد لا يقال سلمنا افادته وهو لا يتقيد بالمؤثر لان غير المؤثر تغير طعم الى آخره أيضاً
لا نقول ليس المراد حمل كل على حدته حتى يرد ذلك بل حمل ما افاده مجموع المتعاطفات من انحصار المؤثر
في احدها فلا يشترط اجتماعها ولا يؤثر غيرها كحرارة أو برودة أو مانعة خلو وخرج بالمؤثر بظاهر
التغير اليسير به بالمؤثر بنجس التغير بحقيقة بالسط وما لو وجد فيه وصف لا يكون الانجاسة فلا يتحكم
بنجاسته فيما يظهر ترجحه في الشائبة خلافاً للبغوى ومن تبعه لاحتمال ان تغيره تروح ولا ينافيه ما لو
وقع فيه نجس لم يغيره حالاً بل بعد مدة فانه يسأل أهل الخبرة ولو واحداً فيما يظهر فان حزم بانه منه فينجس
والا فلا التحقق الوقوع هنا لا ثم ومما يصح بما ذكرته مامر في عود التغير ولا نجاسة بل ذاته أولى من
هذا التحقق النجاسة وتأثيرها أولاً لكن لما زالت ضعف تأثيرها لم يؤثر عودها فاذا لم يؤثر عود التحقق
قبل فاولى ما لم يتحقق أصلاً فان قلت يمكن حمل كلام البغوى على ما اذا علم ان الانجاسة ثم يتحمل

(قوله) وأربعة اسباع درهم
كذا في نسخة المصنف رحمه الله
ويظهر انها خمسة اسباع والله
أعلم (قوله) تنبيه الظاهر ان
مرادهم الخ الظاهر خلافه لان
ما افاده بيان تكسير القلتين مباينة
كثيرة فليأتل (قوله) فاليان
كذلك محل تأمل (قوله) فلا يضر
نقص رطلين وهو المراد بقول
الرافعي لا يضر نقص قدر لا يظهر
بنته تفاوت الخ وهو محل تأمل
(قوله) لمن اعتبره أي بانه يوجد
المستهمين فقط قادر لا يظهر على
ظاهرهم وهو أحد هما فلا يدين
زيادة فيه التعيين واجاب غير
الشارح بان المهم غير مقدور على
استعماله

تروحه بها قلت يمكن ويؤيده قولهم لوراي في فراشه أو ثوبه منبلا لا يحتمل انه من غيره لزمه الغسل وقولهم لوراي المتوضئ على رأس ذكوه بل لا يحتمل انه من غيره لزمه الوضوء وقولهم شرعت المضضة والاستنشاقي يعرف طعم الماء ويرى وجهه ويؤخذ بمحاذ كروه في التي وعلى رأس الذكوه لو وقع في ماء كثير نجس وطاهر فتغير ان احتمل انه من أحدهما فقط ومنه أن يكون النجس لو فرض وحده لغرفه حكمه وان شئت فان ترسبا في الوقوع وناخر التغير عنهما استنداه الى الثاني أخذنا من مسألة الطهارة وان وقعا معا وأمرنا ولم يعلم ذلك لم يؤثر لأن الأصل طهارة الماء هذا ما يظهر في هذه المسألة ووقع في الخادم وغيره ما يخالفه فاحذره ولو خلطهما قبل الوقوع نجس لأن التغير بالنجس كالتنجس ومن ثم قال في المجموع ان دخان النجاسة والتنجس حكمهما واحد أي خلافاً لفرق لمدر كنجس هذه نعم ان خالط النجس ماء واحتمل للعرض بان وقع هذا المختلط فيما يوافقه فرضنا التغير بالنجس وحده لأن الماء يمكن طهره أو ما نعرفه من الكل لأن عين الجميع صارت نجسة لا يمكن طهرها كما هو ظاهر (ولو اشتبه) على من فيه اهلية الاجتهاد في ذلك المشبهة بالنسبة للصلاة ولوصيائنا كما هو ظاهر (ماء) أو تراب وذكره لأن الكلام فيه والافيعلم بمحاسيد كذا في شروط الصلاة ان الثياب والاطعمة وغيرها سواء اختلط ماله بماله أم بعال غيره يجوز الاجتهاد فيها وظاهره ان لا يعتد فيها بالنسبة لخواص الملك باجتهاد غير المكلف (طاهر) أي ظهوره ليوافق قوله وتطهر الى آخره (نجس) أي ينجس أو يستعمل (اجتهد) وان قل عدد الطاهر كواحد في مائة بان يبحث عن اماره فظنهما يقتضي الاقدام أو الاحكام وجوباً مضيقاً بضييق الوقت وموسعاً بوسعته ان لم يجد غير المشتبهين لم يبلغا بالخلط فلتين فان شاق الوقت عن الاجتهاد نيم بعد تلفهما وجوزا ان وجد طاهر أو ظهوراً يبين وزعم بعض الشراح وجوبه هنا أيضاً مستدلان بأن كلا من خصال التحير يصدق عليه انه واجب ليس في محله لأن ما هنا ليس كذلك اذ خصال التحير انحصرت بالنص وهي مقصودة لذاتها والاجتهاد وسيلة للعلم بالطاهر فان لم يجد غير المشتبهين تعينت كسائر طرق التحصيل وان وجد غيرهما لم تنجز الوسيلة في هذا بل لا يصدق عليه حد الوسيلة حينئذ فلم يجب أصلاً قائله (وتطهر بما ظن) بالاجتهاد مع ظهور اماره (طهارة) منها فلا يجوز الاحتكام من غير اجتهاد ولا اعتماد ما وقع في نفسه من غير اماره فان فعل لم يصح طهره وان بان ما استعمله هو الطاهر وكما لو اجتهد وتطهر بما ظن طهارته ثم بان خلافه لم يقر ان العبرة في العبادات بما في نفس الامر ووطن المكلف وسيأتي انهم اعرضوا في هذا الباب عن أصل طهارة الماء فيؤخذ منه ان ما ظن طهارته باجتهاده لا يجوز تغير استعماله الا ان اجتهد فيه بشرطه ووطن ذلك أيضاً وظاهره ان الاجتهاد تطهر بنحو حليته المخنونة أو غير غير له لظواف به أيضاً (وقيل ان قدر على طاهر) أي ظهوراً خري غير المشتبهين كما فاده كلامه خلافاً لمن اعترضه (يقين فلا) يجوز له الاجتهاد في الاناءين كالمقبلة ودرابنها في جهة واحدة فظلمها من غيرها عاب بخلاف الماء ونحوه ومن ثم لو قدر على ظهور يبين كما تازل من السماء جازله تركه والتطهر بالمظنون وقد كان بعض المحجبة يسع من بعض مع قدرته على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك المقضي لشذوذهذا الوجه لا يعد ديب رعايته ثم رأته مصرحاً به (والاعني كبصير) فيما مر فيه فلا بد عليه ان له التقليد أي ولولا عني أقوى منه ادراكا كما هو ظاهر اذا تغير بخلاف البصير (في الاظهر) لقدرة على ادراك النجس بنحو ليس وشم وذوق وحرمة ذوق النجاسة مختصة بغير المشتبه وانما جازله في المواقيت التقليد ابتداء لان ادراكه اعبر منه هنا فان فقد تلك الحواس لم يتجهد جزموا بيمين فيما اذا تغير وقتهم من بقائه ولولا اختلاف بصيرين عليه لم يترج أحدهما عنده ويظهر ضبط قد المقلدان يمد مشقة في الذهاب اليه كشقة

(قوله) كما هو ظاهر عبارة النهاية فيما يظهر (قوله) بخلاف البصير فليس له التقليد (قوله) لقدرة على ادراك النجس قضية التعليل بما ذكرناه لو قد هذه الحواس لا يتجهد قال الاذرى وينبغي الجزم به وهو حسن معنى ونحوه في النهاية (قوله) ويظهر ضبط فقد المقلد الخ ينبغي أن يقال ان توهمه بجد الغوث سعى اليه وان يتبين عدمه فيه ما فلا سعى أخذاً بما يأتي في التيمم وهذا أشبه به من الجملة لانها من المقاصد وهما من الوسائل والله أعلم ثم رأيت الشيخ رحمه الله بحث في باب النجاسة فيما لو فقدت خصوصاً من مما يتوقف عليه ازالة النجاسة انه يطلبه بجد الغوث أو وجد القرب أي على التوصل وهذا يؤيد ما بحثته هنا بل ما ذكرته ان نسب بالتيمم من ذلك اذا الفرض في مسئلتنا ان فقدته يجعل على العدول الى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلاً عن ازالة النجاسة وان تناسبا في أن كلا منهما شرط لجهة الصلاة (قوله) نعم تعليقه غير صحيح أقول بل هو صحيح فان الإشارة بهذا الى المصوب فيه وهو النجس بقائله ان كان النجس قظاهراً والظاهر ضد سب فيه من الآخر النجس وخينئذ فيسقط عن الاعتبار ولم يبق الا اناء واحد مشكوك فيه فانفج صحت كلام هذين الامامين الجليلين والله أعلم

الذهب للجمعة فان كان يجعل يلزمه قصده لها واقيمت فيه لزمه قصده لسؤاله هنا والافلا (أو) اشتبه
 (ماء وبول) لنحو انقطاع ربحه (لم يتجهد) فيهما (على الصحيح) لان البول لا اصل له في التطهير يراد
 بالاجتهاد اليه ولا نظرا لاصله لاستحالة الى حقيقة أخرى مغايرة للماء اسما وطبعاً بخلاف الماء المتنجس
 فاندفع تفسير الزركشي له بما كان رده للطهارة بوجه وهو في الماء يمكن بمكثاته دون البول انتهى على ان فيه
 غفلة عن قولهم لو كان مع جمع ماء كثير لا يصح فيهم الابول يستهلك فيه ولا يغيره لاستهلاكه بكمه لزمهم
 خلطه به قبل له الاجتهاد هنا الشرب ما ينظر طهارته وهو غفلة عما يأتي في نحو خمر وخل ولين آنان ولين
 ما كحول (بل) هنا وفيما يأتي انتقالية لا انطائية كما هو الاكثر فيها ومن ثم قال جمع محققون لم يقع الثاني
 في القرآن لانه في الاثبات انما يكون من باب الغلط فزعم ابن هشام ان هذا وهم غير صحيح (نيططان)
 عطف على جملة لم يتجهد أو يصبان أو يصب من أحدهما في الآخر واخترنا ان له صب من الطاهر
 فهو باق على طهارته ليس أولى من ضده فلم ينظر اليه على ان المدار على ان لا يكون معه ظهور يمين
 وبذلك الصب لا يبق معه ظهور يمين فلا اشكال أصلاً وهذا أغنى جعلهم من التلف سبب شيء من
 أحدهما في الآخر بما يدق قول القولي كالرافعي يشترط لجواز الاجتهاد ان لا يقع من أحد المشتبهين شيء
 في الآخر لتنجس هذا يمين فزال التعدد المشروط كما يأتي انتهى نعم تعليقه غير صحيح وانما الحق تعطله
 بما ذكرته فان قلت بشكل عليه ما في زوائد الروضة وجرى عليه القولي أيضاً انه لو عتفر من دين
 فمما ماء قليل أو مانع في اناء فرأى فيه فأرة اجتهاد وان اتخذت المرفوعة مع انهما حينئذ ما تخسان ان كانت
 في الاول أو الثاني ان كانت فيه فهو نجس بقينا فزال التعدد المشروط قلت يفرق بان الاجتهاد هنا الحل
 تناول ولو في المانع القليلين فكفي فيه لضعفه بعدم توقفه على البية التعدد بصورة ليتناول الاول أو وتركه
 ثم رأيت الفتى استشكل الاجتهاد في مسألة الروضة بان الثاني متيقن النجاسة وشرط الاجتهاد
 ان لا يتيقن نجاسة أحدهما بعينه ثم اجاب عنه بقوله ولعل ذلك اذا جهل الثاني بعد ذلك أي حينئذ
 يتجهد ليطهر له الثاني من الاول ورأيت في شرح العباب بسطت الكلام في ذلك فراجعاه فانه مهم ومنه
 الجواب عن الاشكال المستلزم لتناقص القولي بان الاجتهاد هنا انما هو وليان محل الفأرة وكل من الاعاين
 يتحمل انه محلهما فالمجتهد فيه باق على تعدده بخلافه ثم وبه بالخلط على بقية أنواع التلف فلا اعتراض
 عليه (ثم شيم) بعد نحو الخلط فلا يصح قبله هنا وفيما اذا تخير المجتهد أو اختلف اجتهاده أو غير ذلك
 كان تخيراً لا محي ولم يجد من قبله أو وجدته وتخييراً واختلف عليه انسان ولا مرجح لان معهما طاهرا
 يمين له قدرة على اعدامه وبه فارقت التيمم بحضرة ماء منعه منه نحو سبع (أو) اشتبه عليه ماء (وماء ورد)
 لا ينقطع ربحه (نوشاً) وجواب ان لم يجد غيرهما وجواز ان وجدته خلافاً لمن منع حينئذ (بكل) منهما
 (مرة) وان زادت قيمة ماء الورد الذي يملكه على من مثل ماء الطهارة لان النظر لذلك انما هو عند
 التحصيل لا الحصول مع ضعف ماله بالاشتباه المانع لا يراد عقد البيع عليه ولا يتجهد فيها لما مر انه
 لا اصل لغیر الماء في التطهير قيل ويلزمه وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط
 ليتأتى له الجزم بالية حينئذ لتقارنها غسل جزء من وجهه بالماء بقينا انتهى وهو وجهه معنى وظاهر
 كلامهم انه مندوب لا واجب للشبهة وفيما اذا اشتبه ظهور بمسحجل لا يتوشأ بكل منهما كما يصرح به
 كلام الجمهور لعدم جزمه بالية مع قدرته على الاجتهاد الا ان فعل تلك الكيفية كما حرمته بما فيه
 في شرح الارشاد الصغير (وقيل له الاجتهاد) فيهما كالماءين ويرد ما تقرر من الفرق نعم له الاجتهاد
 للشرب ليشرب ما يظنه الماء أو ماء الورد وان لم يتوقف أصل شربه على اجتهاد ثم اذا ظهر له بالاجتهاد الماء
 جازله التطهير به على قالة الماوردي لانه يغفر في الشيء بما لا يغفر فيه مقصودا وتظهير منع الاجتهاد

(قوله) ومن نوشاً بكل مرة ويغفر
 في عدم الجزم بالية وان أمكنه
 الجزم بهما بان يأخذ غرة من كل
 منهما الخ فطاهر كلامهم ان ذلك
 جائز عند قدرته على ظهور يمين
 وان كان مقتضى العلة كما قال
 في المجموع الامتناع كذا في المغنى
 ونحوه في النهاية وهو مشكل بما
 سبباً في كلام الشارح فيما اذا
 اشتبه ظهور بمسحجل من عدم
 جواز التطهير بكل منهما الخ فانه هنا
 قادر على الطهور يمين وثماناً
 بغيره الاجتهاد تحصيل ظهور
 بالظن ومع ذلك لم يغفر له ثم هذه
 الكيفية لعدم الجزم بالية مع
 قدرته على الاجتهاد فتأمل

للوطن ابتداء وجوازه بعد الاجتهاد للملك (واذا استعمل ما ظنه) الطاهر من الماء من الاجتهاد أى كله
أو بعضه (اراق) ندبا (الآخر) ان لم يتحجه وقيد بالاستعمال بفرض انه لم يرد باستعمال ارا دلانه لا يتحقق
الاعراض عن الآخر الا به غالبا فلا ينافي ان المعتمد بالاراقه قبله للالا يغلط ويتشوش ظنه (فان تركه)
بالاراقه فان لم يبق من الاول بقية لم يجز الاجتهاد لان شرطه على الاصح عند المصنف أن يكون في متعدد
حقيقية فلا يتخوف في كين ثوب مثلا مادام متصلين به وزعم انه اذا تلف أحدهما ينبغي استعمال الباقي
بلا اجتهاد كالشكوك في نجاسته نظرا للاصل مردود بان باب الاجتهاد ترك فيه الاصل بالمثل أى أصل
الطهارة وأصل عدم وقوع النجس في كل اناء بخصوصه كترك الاصل في طهارة رويت بتول في ماء كثير
ثم رأى عقب البول متغيرا عملا بالظاهر لقوته باستناده لعين مع ضعف احتمال خلافة وان بقي من الاول
بقية وان قلت لوجوب استعمال الناقص لزمه عند ارادة الوضوء اعادة الاجتهاد فان وافق الاول فواضع
(و) ان (تغير ظنه) فيه (لم يعمل بالثاني) من ظنه (على النص) لثلاثة نقص الاجتهاد بالاجتهاد
ان غسل جميع ما اصابه الاول أو يصلي يمين النجاسة ان لم يغسله والتمخرج الاول قياسا على
القبلة بعد لان أحدهما من الفساد لا يأتى في العمل بالثاني فيها لاحتمال الجهة الثانية للصواب
كالاولى فلم يلزم عليه نقص اجتهاد أصلا وأجذا البقيني مما ذكره لو غسلين الاجتهادين جميع
ما اصابه بجاء غيرهما عمل بالثاني اذا يلزم عليه ما ذكره وحينئذ هو نظير مسئلة القبلة وظاهر كلامهم
الاعراض عن الظن الثاني وما يرتب عليه وحينئذ فلو تغير اجتهاده وضوء الاول باق صلى به ولا نظر
لظنه نجاسة أعضائه الآن لما علمت من الغاء هذا الظن لما يلزم عليه من الفساد المذكور (بل تيمم)
بعد نحو الخلط لاقبله كالممر (بلا اعادة) حيث لم يغلب وجوده في محل التيمم (في الاصح) لانه ليس معه
ظاهر يبين ولا نظر الى ان معه طاهر بالظن لانه لا عبرة بهذا الظن لما يلزم عليه من الفساد كما تقرر
* (تنبيه) * ما قررت به المتن من فرض قوله وتغير ظنه فيما اذا بقي من الاول بقية انما هو لياتى على
طريقته انه لا يجوز الاجتهاد الا في متعدد ومن التقييد بنحو الخلط انما هو ليصح قوله بلا اعادة لما علم
من قوله بل يخلطان ثم تيمم ان شرط صحة التيمم تلفهما أو تلف أحدهما واما اشتراط ان لا يغلب وجود
الماء فعلم من كلامه في التيمم فعمل انه لا اعتراض عليه بوجهه وانه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافعي
أيضا من جواز الاجتهاد مع عدم التعدد وانه لا يحتاج علمها في عدم الاعادة الى تقييد بنحو خلط لانه
ليس معه الا اثناء واحد فلا ظهور معه يبين هذا كله مع قطع النظر عن قوله في الاصح في النظر اليه بتعين
تخريج على رأى الرافعي فقط لانه لا يظهر مقابل الاصح مع نحو الخلط المشترك على رأى المصنف بل
مع وجود واحد فقط لانه طاهر بالظن وزعم بعضهم تخالفهما في الاعادة فهي على طريقة الرافعي لا تجب
وعلى طريقة المصنف تجب لان معه ظهورا يبين غفلة عن وجوب تعيد ما أطلقه هنا بما قدمه من
ان الخلط أى وضوءه شرط لصحة التيمم وهذا الذى سلكته في تقرير عبارته من التفصيل أولى مما وقع
للمسكين عليه من اطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرايين وبعضهم حصره على رأى الرافعي وعلم
مما مر في الماء والبول ان شرط الاجتهاد أيضا ان يتأدى باصل حل المطلوب فلا يجتهد عند اشتباهه حل
بخمر أولين اثنان بلين ما كول أو مذكاة بميتة ومما سيدكره في موانع النكاح ان شرطه أيضا أن يكون
للعامة فيه مجال ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية ثم ومما قدمته في الخبر انه يشترط
لعمل به ظهور العلامة فلا يجوز له الاقدام على أحدهما بمجرد الحدس والتخمين كالممر وانما كان هذا
شرطا للتميز بخلاف ما قبله لان تلك اذا وجدت اجتهد ثم ان ظهر له شئ عمله والافلا فادل عليه ظاهرا
الروضة بالغز الى من ان الاخير شرط للاجتهاد أيضا غير مراد وعن بعض الاصحاب اشتراط كونهما

(قوله) * (تنبيه) * المحقر في النهاية
أيضا عبارة المتن بنحو ذلك ثم قال
كالشارح فيما سبقت في هذا الذى
سلكته الخ (قوله) مع نحو الخلط قد
يقال من صور الخلط أن يصب من
المنظون طهرته نائسا في الآخر
أو عكسه فيبقى معه طاهر بالظن
كما لو حل على طريقة الرافعي فيكون
لكلام مجمل على طريقة المصنف
في الجملة والله أعلم (قوله) وبعضهم
محصره الخ هذا هو الذى استقر
عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث
قال آتباع النظر اليه بتعين تخريجه
الخ فواجبه الاولوية مع العينية
والله اعلم

لواحد والا تطهر كل بانائه كما في ان كان ذا غرنا فمضى طالق وعكسه الآخر ولم يعلم فان زوجه كل تخل له ورد بان الوطء يستدعي ملك الواطئ للحلل والوضوء يصح بغصوب وأوضع منه انه لا مجال للاجتهاد في الانضاع فأبقينا كلا على أصل الحل اذ لانه ثم تتأثر بالشك وهناله مجال من حيث انه يصح من كل النظر في الظاهر منها فوجب لتأثر البنية بالشك في حق كل منهما (ولو أخبر بنجسه) أي الماء وهو مثال أو استعماله ولو على الأبهام أو بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك أو بعده وفارق الأبهام ثم التعيين هنا بان التجسس على الأبهام يوجب اجتنابهما والطهارة على الأبهام لا تجوز استعمال واحد منهما وان استويا في إفادة الأبهام في كل جواز الاجتهاد فمهما (مقبول الرواية) وهو المكف العدل ولو امر أو قناع من نفسه أو عدل آخر فلا يصح كفي اخبار كافر وفاسق ومميز الا ان بلغوا عدد التواتر وأخبر كل عن فعله فيقبل قوله عما أمر تطهره طهرته لا طهره (وبين السبب) في نجسه أو استعماله أو طهره كولو غ هذا الكلب في هذا وقت كذا ولم يعارضه مثله ككان في ذلك الوقت يحل كذا والا كان استويا بقية أو كثرة أو كان أحدهما أو ثوق والآخر أكثر سقطا وبقي أسهل طهارته (أو كان فقها) أي عارفا بأحكام الطهارة والنجاسة أو الاستعمال والطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفا نظير ما يأتي في نحو الوقف والوصية وتخصيصه بالجهاد اصطلاح خاص (موافقا) لاعتقاد المخبر في ذلك أو عارفا به وان لم يعتقده فيما يظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بانه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل انه يخبره باعتقاده نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا الاحتمال بعيد من يعرف المذهبين فلا يعمل عليه على انه غير مطرد (اعتقده) وجوابا وان لم يبين بخلاف عامي ومخالف لم يبن سببا لاستثناء الثقة بقولهما وانما قبلت الشهادة على الرد مع الاطلاق على ما يأتي تعليلها على المرتد لا مكان ان يبرهن عن نفسه ووجب التفصيل في الشهادة بالجرح ولو من النجاسة الموافق على ما فيه لان الحكم يلزمه الاحتياط ومنه ان لا يعمل على اجمال غيره مطلقا على ما يأتي وأما الشهادات (ويحل استعمال كل اناء طاهر) من حيث كونه طاهرا وان حرم من جهة أخرى كالدأمي غير حرى وممرتد وكغصوب بخلاف النجس فيحرم الا في ماء كثير أو جاف والائناء جاف نعم ذكره وظاهر ان المراد بالنجس هنا ما يعي المتنجس ولا ينافي الحرمه هنا ما يأتي من كراهة البول في الماء القليل لانه لا تضمن نجاسة ثم أصلا والكلام هنا في استعمال متضمن للتضعف بالنجاسة في بدن وكذا ثوب بناء على حرمه التضعف ما فيه وهو ما صححه المصنف في بعض كتبه ويؤيد ذلك تصريحهم بحل استعمال النجس في نحو عجن طين (الا) منقطع ان نظرا الى التأويل السابق (ذهبوا وفضة) أي اناء ولو بايا ومرودا وخلالا كله أو بعضه من أحدهما أو منهما (فيحرم) استعماله في اكل أو غيره وان لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسنله فيما يصلح له كما مثله اطلاقهم ولو على امرأة أكلت به طفلا لغير حاجة الجلاء للنهي عن ذلك مع التوعد عليه عما قد يؤخذ منه ان ذلك كبيرة وتجوز زهيم الاستنجاء بالنقد محل في قطعة تهيأ لها حينئذ لاتعد اناء ولم تطيب لانه لا احترام لها واتخاذ الرأس من النقد للأل محله أيضا ان لم يسم اثناء بان كان صفيحة لا تصلح عرفا شئ مما تصلح له الآية ومع ذلك يحرم نحو وبيع شئ عليه لالا منه مثلا كاهو طاهر لانه استعماله فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على الاطلاق نظير الخلال والمروءة العلة العين بشرط ظهور الخلاء أي التفاح والتعاظم ومن ثم قالوا لو صدق اناء الذهب أي بحيث ستر الصدأ جميع طاهره واطنه حل استعماله لفوات الخلاء وبه يعلم ان تعشمة الذهب الساترة لجميعه كاصدأ بل أولى وان لم يحصل منها شئ خلا فالجمع وظاهر ان المدار على استعمال العرف في أخذها من قولهم يحرم الاحتواء على عجرة النقد وشم رائحتها من قرب بحيث يعد متطيبا بالامن بعدو يحرم تجيير نحو البيت بها انتهى

(قوله) أو الاستعمال الاول
أو الطهورية والاستعمال (قوله)
في نحو الوقت لوقال في نحو الجماعة
والجنازة لكان انسب
فماثل (قوله) منقطع لان المستثنى
منه الا اناء الطاهر من حيث كونه
طاهرا والمستثنى الذهب والفضة
من حيث ذاتهما لان حيث
كونهما طاهرين والله أعلم (قوله)
أو بعضه يحتمل أن يكون على تفصيل
النجاسة وان بقي على الحلاقة لانه
انفس منه والله أعلم (قوله) واتخاذ
الى قوله كاهو طاهر في النهاية
بالغنى

فلا يحرم الملاقة بالقم أو غيره من المطر النازل من ميزاب الكعبة وإن مسه القم على نزاع فيه لأنه لا يعد استعماله عرفاً وليس من الآتية سلسلة الأناء وحلقته ولا غطاء الكوز أى وهو غير رأسه السابق صورة وصفيحة فيها سورت للكيزان ومحل حيث لم يكن شئ من ذلك على هيئة أناء والا حتى الاشتنان حرم ومن الجبل المبينة لاستعماله صب ما فيه ولو في نحو يد لا يستعمل بها ثم يستعمله منها نعم هي لا تمتنع حرمة الوضع في الأناء ولا حرمة اتخاذها فقطن له * تنبيه * صرحوا في نحو كيس الدراهم الحريز بحله وعلوه بأنه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل أن يقال نظير هذا هنا ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء الكوز بأنه منفصل عن الأناء لا يستعمل ويحتمل الفرق بأن ما هنا أغلظ ولعله الأقرب ومحل تعليلهم المذكور حيث لم يكن على هيئة أناء كما علم مما تقرر * تنبيه آخر * محل النظر لكونه يسمى أناء بالنسبة للفضة أما الذهب فيحرم منه نحو السلسلة مطلقاً نظير ما يأتي في الضبة لغلظه (وكذا) يحرم (اتخاذ) أى اقتناؤه خلافاً لمن وهم فيه (في الأصح) لأنه لا يجوز لاستعماله غالباً كآلة اللهو قال الزركشى كالشبابية وضرارة الرعاة وككابل يمتح له أى حالاً وقد وادى الفواسق الخمس وصور تشتت على غير عتقهم وسقف عمود بقدر يحصل منه شئ انتهى وما ذكره في القرد غير صحيح لتصريحهم بحله ويعملون الانتفاع به وما دى إلى معصية له حكمها وانما جاز اتخاذ نحو شباب الحريز بالنسبة للرجل على خلاف ما اتفق به ابن عبد السلام الذى استوجبه بعضهم لأن النفس ميلاً ذاتياً لذلك أكثر فكان اتخاذ مظنة استعماله بخلاف غيره (ويحل) الأناء (الموّه) أى المظلى من أحدهما بنحو خناس مطلقاً كما مر أو من غيرهما بأحدهما أى استعماله حيث لم يتحصل بقبامنه شئ وعبارة الأنوار مقول ووافقها قول الزركشى يظهر في الوزن بالنار * تنبيه * ذكر بعض الخبراء المرجوع إليه في ذلك أن لهم ماء يسمى بالحاذونه يخرج الطلاء ويحصله وإن قل بخلاف النار من غير ماء فإن القليل لا يقاومها فيضج بخلاف الكثير والظاهر أن مراد الأئمة هذا دون الأول لندرة كالعارفين بنعم زعم بعضهم أن ما خلط بالزئبق لا يتحصل منه شئ بها وإن كثرت بقلبه فيظهر اعتبار تجرده عن الزئبق وانها حينئذ تحصل منه شيئاً أولاً (في الأصح) لاتقاء العين حينئذ فإن حصل حرم لوجودها والكلام في استدامته كما فهمه قوله الموّه أمافعل التوبة فمرام في نحو سقف وأناء وغيرهما مطلقاً خلافاً لمن فرق لأنه اشاعة مال بلا فائدة فلا جرة لصانعه كالأناء ولا ريش على مزيه أو ككاسره والكعبة وغيرها سواء في ذلك نعم بحث حله في آلة الحرب تمسكاً بآلة الحرب بوجه بعد تسليمه بأنه لحاجة كما يأتي * تنبيه * يؤخذ من أطباقهم هنا على نفي الجرة شدوذ قول الماوردى والرويانى بحل ما يؤخذ صنعتة محرمة كالنجيم لأنه عن طيب نفس ويرد ما علاله أن كسب الزانية كذلك والخبر الصحيح أن كسب الكاهن حبيث وإن بذل المال في مقابلة ذلك سفه فأكاه من أكل أموال الناس بالباطل ومن ثم شنع الأئمة في الردع لهما وليس من التوبة لصق قطع نقد في جوانب الأناء المعبر عنه في الزكاة بالتولية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي أشبه شئ بالضبة لزينة فبأى فيها تفصيلها فيما يظهر ثم رأيت بعضهم عرف الضبة في عرف الفقهاء بأنها ما يلقى بالأناء وإن لم ينكسر ولكنه أخذ من جعلهم سمر الدراهم في الأناء كالضبة وهو صريح فيما ذكره وهذا يعرف أن تخليته آلة الحرب جائزة وإن كثرت كالضبة لحاجة وإن تعددت وإن أطلقهم تحريم تخليته غيرها يتعين حمله على قطع يحصل من مجموعها قدر ضمة ككبرة لزينة فتأمل (و) محل الأناء (النفيس) في ذائه (كياقوت) ومرجان وعقيق وبلور أى استعماله (في الأطهر) كالختم من نحو مسك وغيره لأنه لا يعرفه إلا الخواص فلا تنكسر به قلوب النصارى بخلاف النقد ومحل الخلاف في غير فرض الحاتم فيحل منه جزأ وكل ما فيه تحريمه خلاف

(قوله) وإن مسه القم على نزاع فيه قد يقال يؤيد المتنازع في ذلك ممر آتفاقي مستعمل رأس الأناء بنحو وضع شئ قد ذكره وندبر (قوله) لاتقاء العين على القسم الثانى وعلة أن قول عدم ظهور الخيلاء (قوله) وليس من التوبة إلى قوله فتأمله موجود في النهاية بالمعنى (قوله) كان له حكم المأزنية أى يفصل فيه بين الصغير والكبير هنا ولو حل قوله لو كان بعضها الزينة وبعضها للحاجة حرم على ما إذا كان بعض الزينة كبيراً يقيناً سواء للإبهام والتعيين بخلاف ما إذا كان صغيراً أو مشكوكاً فيه سواء للإبهام والتعيين فهما أيضاً السكبان أوجه والله أعلم

قوى كاهنا ينبغي كراهته (وما) أى والائناء الذى (ضرب بذهب أوفضة ضبة كبيرة) عرفا (لزنة) ولوفى بعضها بأن يكون بعضهم الزينة وبعضها الحاجة كما فى أصله المقتضى انه لا فرق فيما للزينة بين صغره وكبره وكان وجهه انهما انهم ولم يتميز بها الحاجة غلب وصار المجموع كأنه للزينة وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة كان له حكم مال الزينة وهو متجه (حرم) هو يعنى استعماله للزينة مع الكبر أى المحقق فاشك فى كبره الاصل باجته (أو صغيرة بقدر الحاجة) وهى هنا غرض الاصلاح لا العجز عن غيره لانه يبيع أصل الائناء (فلا) يحرم بل ولا يكره للحاجة مع الصغر (أو صغيرة للزينة أو كبيرة للحاجة جاز) مع الكراهة فهما (فى الاصح) لوجود الصغر الواقع فى محل المساحة وللحاجة وضبة نصبت بذهب كضرب المصدر بفعله توسعا لانها اسم عين وعليه فباء بذهب يعنى من وهو حال من ضبة النكرة سوغه تقدمه عليها أو بترغ الخافض وهو مع شذوذ موهوم نعم الوجه ان الضبة الموهومة بتقدير تحصل كالمحضة منه (وضبة موضع الاستعمال) بنحو شرب أو اكل (كغيره) مما ذكر فى الحل والحزمة (فى الاصح) ولا أثر لمباشرتها بالاستعمال مع وجود المسوغ ولو تعددت ضبات صغيرات لزينة فقتضى كلامهم حلها وتعيين حله على ما ذالم يحصل من مجموع اقدر ضبة كبيرة والا فينبغى تحريمها فها من الخيلاء به فارق ما يأتى فيما لو تعدد الدم المعفونه ولو اجتمع لكثرة على أحد الوجهين فيه وحاصله ان أصل المشقة المقتضية للعفو موجود وبه يطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقتضى العرمة الخيلاء وهو موجود مع التفريق الذى هو فى قوة الاجتماع فان قلت الذى اعتمدته فى شرح العباب انه لا تحل الزيادة على طرازين أو رقتين لزينة فهلا كان ما هنا كذلك بجماع ان الكل للزينة وان الاصل فى الفضة والحري التحريم بل الفضة أعظم فكان ما هنا أولى فاذا امتنع الزائد على ثنتين ثم فهنا أولى قلت يفرق بان صغر ضبة الزينة وكبرها حاله على محض العرف وهو عند التعدد مضطرب فنظروا الى ان ذلك التعدد هل يساوى الكبيرة فيحرم أو لا فيحل واما ثم فورد تقديره بربع اصابع وكان قضيته انه لا يجوز أكثر من رقتة لكن وجدنا الطرازين يحل مع تعددها لحقنا به الترتيع فالحاصل ان هناك أصلا واردا فاعتبرنا ولا كذلك هنا فاعتبرنا قياس التعدد المضطرب فيه العرف على الصغيرة للزينة لانه لا يضطرب فيها (قلت المذهب تحريم) ائناء (ضبة الذهب مطلقا) لان الخيلاء فيه اشد كضبة الفضة اذا عمت الائناء ومنه ما اعتد فى مرآة العيون كاهو ظاهر وأخذ من العلة انه لو تعدد غير ائناء ما تعين الفضة وهو محتمل (والله أعلم) والاصل فى الضبة ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذى كان يشرب فيه سلسله انس رضى الله عنه بنضه لا تصداعه أى شعبه يخط فضة لا تشقاقه وهو وان احتمل ان ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خوفا عليه دلالة باقية لان اقدام انس وغيره عليه مع مباغتتهم فى البعد عن تغيير شئ من آثاره مؤذن بانهم علوا منه الاذن فى ذلك ونهى عائشة عن المضرب بفرض صحته محتمل وأصلها ما يصلح به خمل الائناء ثم اطلقت على ما هو للزينة توسعا

(باب أسباب الحدث)*

المراد عند الاطلاق غالبها وهو الاصغر ومرة لمعنيان ويطلق أيضا على الاسباب الآتية فان أريد أحد الاولين فالإضافة بمعنى الالام أو الثالث فهى بيانية وعبر بالاسباب ليسل عما أورد على التعيير بالنواقض من اقتضائه انما تبطل الطهر الماضى وليس كذلك وانما يتمس بها ولا يضرب تعبيره بالنقض فى قوله فخرج المعتاد نقض لانه قد بان المراد به بالموجب من اقتضائه انها توجب وحدها وليس كذلك بل هو هى مع ارادة فعل نحو الصلاة ولتقدم السبب طبعها المناسب له تقدمه وضعا كان تقدمها هنا على الوضوء اطهر من عكسه الذى فى الروضة وان وجهه بانها لو لم يحدثنا أى له حكم الحدث احتاج ان يعرف

(قوله) لا العجز عن غيرها قوله
ان العجز عن غير آتية التقدير
بينهما هل هو على الطلاقة أو مقيد
بما اذا انظر اليه بحيث لا يثنى
الوصول الى المستعمل الا باستعمالها
محل تامل (قوله) موهوم اذ يصير
التقدير وانما بذهب بضبة كبيرة
بذهب أو متلisse بذهب الخ
فيقتضى ان الضبة الكبيرة الموهومة
بذهب أوفضة تحرم مطلقا وليس
كذلك (قوله) كالمحضة منه أى
فيحصل فيها بين الكبيرة للزينة
وغيرها هذا ولو قيل ينظر حينئذ
للتخلص هل يبلغ مقدار كبيرة
فيحرم أو لا فلا يمكن بعد اقتضائه
(قوله) وبفرض صحته محتمل أى
قابل للحمل والتأويل فيحصل على
الكبيرة لزينة والله أعلم
(باب أسباب الحدث)
(قوله) وبان الخ محل تامل والله أعلم
ثم رأيت المحشى اشترط ذلك (قوله)
وانتقدم السبب الخ لا ينافيه ان
المتكسرات أسباب للحدث
للاوضوء لان الحدث جزء سببه
فهى سبب بعد الوضوء على انه
لا بعد فى أن يكون سبب الحدث
جزء سبب الوضوء فتأمل والله أعلم
(قوله) أى له حكم الحدث لم يظهر
الضرورة الداعية الى اخراجه
من حقيقته ولما هره والله أعلم

أولا الوضوء ثم ناقضه ولذا المالم يولد جنبا أتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه (هي أربعة) لا غير
والحصر فيها تعبدى وإن كان كل منها معقول المعنى فمن لم ينس علم ما نوع آخر وان قيس على خبرنا بها
ولم ينقض ما عداها لأنه لم يثبت فيه شيء ككل لحم جزو على ما قالوه ونزعا بأن فيه حديثين صحيحين
ليس عنهما جواب شاف وأجيب باننا أجمعنا على عدم العمل بما لأن القائل ينقضه بخصه بغير شحمة
وسنانه ويرد بانها لا يسميان لحما كيانا في الأيمان فأخذنا ظاهر النص وخروج خرق في قوله ومن أمر
حسن أو في حجة وقهقهة مهمل وانقضاء مدة المسح وانجابه لغسل الرجلين حكم من أحكامه لا لكونه
يسمى حدثا أو البلوغ بالسنة والردة وانما أطلت التيمم لضعفه ونحو شفاء السلس لا يرد لأن حدثه لم يرتفع
(أحدها خروج شيء) ولو عودا أو رأس دودة وان عادت ولا يضر ادخاله وانما امتعت الصلاة لحله
متصلا بنجس اذما في الباطن لا يحكم بنجاسته إلا ان اتصل به شيء من الظاهر (من قبله) أى المتوضى
الحى الواقع ولو رجع من ذكره أو قبلها وان تعددا نعم لما تحقق زيادته أو احتلت حكم منفعت تحت
المعدة أو بالآراء عليه ولم يحتمل كونه من خارج خلافا لمن وهم فيه أو وصل نحو من ذم الما يجب غسله
في الجنابة وان لم يخرج إلى الظاهر أو خرج رطوبه فربها اذا كانت من وراء ما يجب غسله بقينا
والأفلا انما المشكل فلا بد من خروجه من فرجه (أو دبره) كالمخرج من الباسور وهو داخل
الدبر لا خارجه وكالباسور نفسه اذا كان ناسدا داخل الدبر فخرج أو زاد خروجه وكالمعدة المزحور
اذا خرجت فلو توسأ حال خروجها ثم ادخلها لم ينقض وان أسكاه عليها بقطة حتى دخلت ولو انفصل على
تلك القطة شيء منها لخروجه حال خروجهما وبحت بعضهم النقض بما خرج منها لا بخروجهما لأنها باطن
الدبر فان ردها بغير باطن كفها فان قلنا لا يفطر ردها أى وهو الاصح كما يأتى فحتمل وان قلنا لا يفطر نشئت
ضعيف بل لا وجه له وذلك للنص على الغائط والبول والمذى والريح وقيس بها كل خارج (الآلى) أى
من المتوضى وحده الخارج منه أولا فلا نقض به حتى يصح غسله وان لم يتوضأ تقاضا على ما قيل وينوى
بوضوءه لسنة الغسل لا رفع الحدث وزعم ان التيمم حينئذ يصل به فروض انظر البقاء وضوءه غلط لأن
الجنابة وحدها توجب التيمم لكل فرض وذلك لأنه أوجب أعظم الامرين بخصوص كونه جنبا
فلا يوجب أدونهما بعموم كونه خارجا وانما نقض الحوض والنفس لان حكمهما أعظم ولو خرج منه
منى غيره أو نفسه بعد استنجاله نقض كضعفه من امر أدعى الاوجه لاختلاطها بمنى الرجل وزعم
ابن المعتاد النقض بخروج جنبا مطلقا لا اختلاطه ببله فرجهما ريان ذلك الاختلاط غير محقق دائما
فساوت الرجل (ولو) خلق منسدا فرجين بان لم يخرج منهما شيء نقض خارجه من أى محل كان
ولو اقم أو أحدهما نقض المناسب له أولهما وصرح الماوردى بأنه لا يثبت للاستلزام أحكامه حينئذ وفيه
نظر لبقاء صورته سواء كان انسدادا بالتخام ام لا خلافا لشكنا فلينقض منه ويجب الغسل والحد
بالبلاجه والايلاج فيه وغير ذلك ثم رأيت صاحب البيان صحح الاتقاض بمسه وعمله بأنه يقع عليه اسم
الذكر وهو صريح فيما ذكره فعمله انه لا يثبت لنفثه حينئذ الا بالنقض خلافا لما قد يوهمه كلام الماوردى
الذكر أو غير منسده وانما طرأ له ان (انسد مخرجه) المعتاد أى صار بحيث لا يخرج منه شيء (وانفتح)
مخرج (تحت معدته) وهى بفتح فكسر فى الفصح وفتح أو كسر فسكون وبكسر اوليه هئاسره
وحقيقته ما مستقر الطعام من المتخفف تحت الصدر الى السرة (فخرج المعتاد) خروجه (نقض)
اذ لا بد للإنسان من مخرج يخرج منه حشده (وكذا نادر كدود) ومنه الدم وكذا الريح هنا وان كان
مطلقة معنذا (فى الاظهر) كالمعتاد (أو) انفتح (فوقها) أى المعدة وأفها وأرحها ذابها (وهو) أى
الأنثى (منسد) انسدادا طارئا (أو) انفتح (تحتها وهو منفعت فلا) ينقض خارجه المعتاد والنادر

(قوله) والحصر فيها تعبدى الخ
التقول بالحصر مع انها معقولة المعنى
لا تخلو عن شيء نعم لو ثبت عن
الشارع ما يؤذن بالحصر فيها ولم يعقل
لها معنى لكان متبها وانى به فقاتل
فالأولى فى الاستناد الى الحصر
ما يأتى من قوله لم يثبت الخ كالمخرج
منه كبرين والله أعلم (قوله)
لا يسميان لحما قول وتسلم انهما
يسميان فالخصيص ليس ترك العمل
به (قوله) لا لكونه يسمى حدثا هذا
محمل تأمل فاولى ما ذكره غيره
من الكلام فى موجب الوضوء
اتمام (قوله) لان حدثه لم يرتفع فيه
نظرا بالنظر لتجزيه رحمه الله تعالى
فى الحدث الواقع فى الترجمة بأن
يكون بمعنى المنع وهو يرتفع بظهوره
ويعود بشفائه كبقية الأسباب
والله أعلم (قوله) خلافا لشكنا
اقول يحتمل أن يكون مراد شيخ
الاسلام يكون مع ذهاب الصورة
بالكمية فيجاء كلام الشارح
ويحتمل أن يبقى على عمومته وهو
الأقرب ومجرد بقاء الصورة لا نظر
اليه وانما لنقض كل من قبل الحش
لأنه ادعى أو بصورته والله أعلم
(قوله) وكذا الريح الخ هذا ما نقله
فى أصل الروضة ثم استدل عليه
فى زيادتها فقال والمذهب ان
الريح من المعتاد وقال الأزرعى انه
النجس

(في الاظهر) لانه من فوقها وفيها ومحاذيها بالقياس شبهة ومن تحتها غنى وحيث نقض المتفح لم يثبت له من أحكام الاصل غير ذلك وفي المجموع لو نام ~~ممكنه~~ من الارض أى مثلاً لم ينتقض وضوءه * تنبيهه *
 ظاهر المتن هنا مشكل لانه جعل انسداد الاصل مقبهاً ففصل بين انسداده وانقضاؤه وقد يجاب
 بان قوله أو فوقها معطوف على تحت لا يقيد ما قبله ونحو ذلك قد يقع في كلامهم (الثاني زوال العقل) أى
 التمييز ينجون أو انغماء أو نحو سكر ولو عمداً فمعهده اجماعاً أو نوم الخبر الصحيح في نام فليتوضأ وقد ثبت
 خلاصته للعلما في تعريف العقل وتوابعه في شرح العباب وهو أفضل من العلم لانه مبني على ما سمعناه واسه ولا أن
 العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين ومن عكس اراد من حيث استلزامه له وانه
 تعالى يوصفه بالاعقل (الام) متصل كما عرف من تفسير العقل بما ذكر (نوم) قاعد (ممكن مقعده)
 أى اليه من مقعده ولو دابة سارت وان استند لما زال عنه سقط أو احتجى وليس بين بعض مقعده ومقره
 تخاف للامن من خروج شئ حينئذ وعليه حملنا خبر مسلم ان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا ينامون
 ثم يصلون ولا يتوضئون وفي رواية لادنا من داود بن داود حتى تخفق رؤسهم الارض ويؤخذ من قولهم
 للامن الى آخره انه لو أخبرنا بما غير ممكن معصوم كالخضر بناء على الاصح انه ينام ثم يخرج منه شئ
 لم ينتقض وضوءه واعتد به بعضهم وقد تنازعه قاعدة ان ما يبط بالظن لا فرق بين وجوده وعدمه كالشبهة
 في السفر وعلى هذا يتجه عند المتن ازال نفسه في غير النائم الممكن سبيل الحدث واماعلى الاول فوجه عده
 انه سبب لخروج شئ من الدبر غالباً فكانه قال الاول الخروج نفسه والثاني سببه وخروج القاعد الممكن
 غيره كالنائم على قفاه وان استمغر وأصق مقعده بقره وبالنوم النعاس واولئ نشأة السكر لبقاء نوع
 من التمييز معهم ما دمن علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه ولا ينتقض وضوءه شاك
 هل نام أو نعى أو هل كان ممكناً ولا أو هل زالت أليته قبل البقطة أو بعدها وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر
 نوم لا أثر له بخلافه مع الشك فيه لانها امر محتمل لا حد طرفيه ولا وضوء فمنا كسائر الانبياء صلى الله عليهم
 وسلم بالنوم لبقاء بقية قلوبهم فتدرك الخارج وعدم ادراكه لطولع الشمس في قصة الوادي لان رؤيتها
 من وظائف البصر أو صرف القلب عنه لتسريع المستفادة منه في هذه القصة من الاحكام ما لا يحصى
 كثرة (الثالث التقاء بشر في الرجل) أى الذكرا والواضع المشتمى طبعاً بقينا لذوى الطباع السليمة
 ولو بصياً ومسوحاً (والمرأة) أى الانثى الواضحة المشتهة طبعاً بقينا لذوى الطباع السليمة وان كان
 أحدهما مكرهاً أو متأسراً لكان لا ينتقض وضوء الميت قال بعضهم أوجبوا وانما يتجه ان يجوزنا نكاحهم
 وذلك لقوله تعالى اولاستم النساء أى لستم كما قرئ في السبع وبه يدفع تفسيره بجماعتهم على انه
 خلاف الظاهر وخبر كان صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصل ولا يتوضأ ضعيف من طريقه
 الواردة منها وعمره رجل عائنة وهو يصل يتحمل انه بحائل ووقائع الاحوال الفعلية يقطعها ذلك
 والمسلم الجالس باليد وتوضأ لانه مظنة لاتذات المحرك للشهوة التي لا تليق بحال المتطهر وقيس به المسلم
 بغيرها ولو زانداً شل سهاً بغير شهوة واختص المس الاقرب بيطس الكسوف لان المظنة ثم متحصرة فيه
 والبشرة ظاهر الجلد وألحق بها نحو لحم الاسنان واللسان وهو متجه خلافاً لابن عجيل أى لا باطن
 العين فيما يظهر لانه ليس مظنة لذات اللس بل بخلاف ما ذكرناه مظنة لذلك الاترى ان نحو لسان الحليمة
 يلتصقه بلسه كما صرح عنه صلى الله عليه وسلم في لسان عائشة رضي الله عنها ولا كذلك باطن العين وبه
 يرد قول جمع بقضه توهمان لانه نظره تستلزم لذاته وليس كذلك دليل السن والشعر والفرق بينهما
 مما يطرأ أو يزول لا يحيد لانه لم يلاحظوا في عدم تقصهما الا انه يلتزم بنظرهما دون مسهما وهذا موجود
 في باطن العين * فائدة مهمة * لا يكتب في الخيال في الفرق قاله الامام وعقبه بما بين ان المراد به ما يقدح

(قوله) وهو افضل من العلم
 ان اراد بالافضل الاشراف فهو محتمل
 أو الاكثر ثواباً فيحصل تأمل ان
 اراد بالافضل الغيرية اذ لا يصنع له فيها
 (قوله) وقد تنازعه الخ مما يؤيد
 الاول ويضعف المنازعة فيه
 تعليلهم لاستثناء نوم الانبياء
 صلوات الله وسلامه عليهم ببقية
 قلوبهم فتدرك الخارج فتأمل
 (قوله) لا باطن العين خرم صاحب
 المعنى والنهاية بالنتقض بمس باطن
 العين وقال ابن زياد في الفتاوى
 والاقرب الى كلام الاصحاب
 المنتقض وراثته بخط العلامة أبي
 بكر الرزاد منسوبة الى الجيوني
 انتهى

(قوله) شكل عظم ظهر نقل
ابن زياد في التماوى عن شيخه
المرجند صاحب العباب انه افق
بعض العظم الموضح ثم قال والحاقة
بالسن أقرب الى كلامهم والمعنى
يسمعه ولهذا افق شيخنا شيخ
المذهب والاسلام الشهاب
الطندراوى بعدم النقض مع
اطلاعه على فتاوى شيخنا المرجند
على ان فتاوى شيخنا المرجند
انتقلا من اللبس الى السر يعرف
ذلك تساميل كلامه (قوله) لانه
مع ذلك في حكم المنفصل محل تامل
لانهم اذا الحقوا الوسخ المتحد
الذى تعذر فصله بالأصل فلان
يلحقوا ما ذكر بالاولى فتأمل (قوله)
ان قرب الاحتمال أى احتمال
الخشونة والله أعلم (قوله) *نتيه*
ظاهر كلامهم اعلم ان الظاهر
الجارى على القواعد الفقهية
انتقاض وضوء من اخباره خرج
منه صوت لان خبر العدل معمول به
في أكثر أبواب الفقه وقد صرح
الإصباح برضي الله عنهم بختامة
انما اذا اوج فيه وهو لا يعلم ذلك
غالب الأبيال أخباره وفي فتاوى ابن
الصالح ما هو كالصريح فيما ذكر
لكن في فتاوى العلامة جمال الدين
التمياط لو أخبرته الموسوسة وكانت
ثقة انه لم يسمع شئ من الأئمة قبول
خبرها لانه لا يفيد الا الظن وهو
لا يقع اليقين انتهى قلت ولا يخلو
من نظر لانه ظن استند الى اخبار
عدل معمول به فقام ذلك مقام العلم
كلا يخفى فالذى تميل اليه في الفتوى
مقريه ما ولا التمس

على عدد دون ما يغلب على الظن انه أقرب من الجمع وغيره بان كل فرق مؤثر مالم يغلب على الظن
ان الجماعة اظهر أى هندوى السليقة السليمة والا فغيرها يصح ثبوته الزلل من ذلك ومن ثم قال بعض
الائمة الفقه فرق وجمع (الاحمر) بنسب أو رضاع أو مصاهرة ولو احتمالا كان اختلطت محرمه بغير
محصور فلا يقض لسه ولو شهوة (في الاظهر) لانه ليس مظنة للشهوة فاستنبط من النص معنى
خصمه ولا يلحق به نحو محسوسية لان تحريمها العارض يزول وجعلها كالرجل في حل اقرارها وتلكها
بالنقطة انما هو لقيام المانع بها المخرج عن مشابهة ذلك لاعارة الجوارى للوطء فاندفع ما لبعضهم هنا
وعلم من الانتفاء انه لا نقض باللبس من وراء حائل وان رق ومنه ما يتعد من عبار يمكن فصله أى من غير
خشية من بيع تيم فيما يظهر أخذنا بما يأتى في الوشم لوجوب ازالته لانه من نحو عرق حتى صار كالجزء من
الجلد وانه لا فرق بين اللامس والممسوس لكن فيه خلاف صرح بهما لاجله فقال (الممسوس كلامه)
في انتقاض وضوءه (في الاظهر) لا اشتراكهما في مظنة الذلة كالشركيين في الجماع وانما لم ينتقض
وضوء المسوس فرجه لانه لم يوجد منه مس لظنة الذلة أصلا بخلافهنا (ولا تنتقض صغيرة) وصغير
لا يشتميان كحمر (وشعر وسن) وينبغي ان يلحق به كل عظم يظهر بل أولى لان في نظر السن لذة أى لذة
تختلف نظر هذا وقول الانوار المراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر مراده ما سرحوها هنا
من انها طاهر الجلد وما ألحق به كحمر وقول جمع بقضه برده ان هذا لا يلتزم به ولا ينظره كما تقرر
(وظفر) يضم فكون أو ضم وبكسر فكون أو كسر والخامسة اظفر (في الاصح) لا تنفاه لذة اللبس
عنها ولا نظر لانه لا يظن انها ولا جزء منفصل أى وان التصق بعد تجرارة الدم لوجوب فصله كما يأتى
في الجراح بل وان لم يجب فصله لخشية محذور تيم منه فيما يظهر لانه مع ذلك في حكم المنفصل وانما لم يجب
الفصل لعارض يدل على انه لو زالت الخشية وجب نعم لوفرض عود الحياة فيه بان غمنا وسرى اليه الدم
احتمل ان يلحق بالتصل الاصل وله وجه وجيه واحتمل انه لا فرق وهو الاقرب الى اطلاقهم انه بالفصل
الاول صار اجنبيا فلم ينظر لعود حياة ولا غيره ومن ثم لو اتقى موضع عضو حيوان لم يلحق بالتصل
وان غمنا جزما كما هو ظاهر فعلمنا ان عود الحياة وصف طردى لا تأثير له الا ان كان فوق النصف خلافا
لمن قال ينتقض النصف أيضا ولمن قال لا ينتقض الا النصف الذى فيه الفرج ويجب استحسان بعضهم
لهذا مع وضوح فساد لان الفرج لا يدخل له هنا ولا مشك في نحو او ثبوته أو خوضه ان قرب الاحتمال
عادة فيما يظهر من كلام غير واحد ويسن الوضوء من كل ما قيل فيه انه ناقض كلبس الامر * (نتيه) *
ظاهر كلامهم في هذا الباب انه لو أخبره غير عدد التواتر بنحو ناقض منه اوله لم يعقده وقياس ما مر
في اخبار عدل الرواية بنجاسة الماء قبوله هنا الا ان يفرق بان ما دبر الامر فيه على فعل الانسان كالعدد
في الصلاة والطواف لا قبل فيه الخبر والحدث من هذا اختلاف النجاسة ثم رأيت الامام فرق بين قطعهم
فحين غاب على طهنة الحدث بعد تيقن الطهارة بان له الاخذ بها وحكايتهم الخلاف فيما غلبت نجاسته
بان الاسباب التي تظهر بها النجاسة كثيرة جدا بخلافها في الحدث فانها قليلة ولا أثر لنادر فكان
التمسك بنجاسته تعالى القين أقوى انتهى وفيه تأنيب لما ذكرته ورأيتنى في شرح العباب قلت مانصه وظاهر
انه لو أخبره عدل بمسها له أو بوضو وجع منه في حال ثوبه متمسكا بوجه عليه الاخذ بقوله ولا يقال
الاصل بقاء الطهارة فلا يرفع بانظن اخبر العدل انما يفيد فقط لا نأقول هذا طلق اقله الشارع مقام
العلم في نجس المياه كحمر وفي غيرها كما يأتى انتهى وهذا هو الذى يتجه ويفرق بين ما هنا والعدد
في ذل لانه لا يلزم منه الحسبان اذ قد توجد الاربع أو السبع ولا يحسب له منها الواحدة ترك خوركن
أو وجود ما راف فلم يفيد الاخبار به التقصود فالغنى ولو بلغ حد التواتر على ما اقتضاه اطلاقهم كما يأتى بما فيه

وهنا الاخبار مفيدة للقصور اذا احتمل يسقطه فوجب قبوله على ان الحدث قد يكون من غير فعله
 (الرابع من) الواضع والخنثى جزأ ولو سهواً ومكرها من (قبل الادعى) الواضع الفرج والناقض منه
 ملحق شفره المحيطين بالنفوذ احاطة الشفتين بالفم دون ما بعد ذلك والذكر حتى قلته المتصلة
 ولو بعضاً منهما منفصلان بقي اسمه كدبره وقروبي اسمه وقول الزركشي لا يتقيد بقدر الحشفة منه موهم
 ومشتبه به وكذا زائد على او كان على سنن الاصلى يجزئ من (بطن الكف) الاصلية والمشتبه بها وكذا
 الزائدة من كف أو اصبع ان عملت أو سامت الاصلية بان كانت الكف على معصمها والاصبع على
 كفها وسامتاها ما وبحث ان العبرة في العمل والمسامية بوقت المس دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر وذلك
 للخبر الصحيح خلافاً لمن نازع فيه اذا افضى أحدكم يده الى فرجه وليس بينهما سترو ولا حجاب فليتوضأ
 وعفوه له لا شتمه على اداة الشرط خص عوم الخبر الصحيح أيضاً من مس ذكره فليتوضأ اذا انفضأ لغة
 المس بطن الكف وهو بطن الراحتين وبطن الاصابع والمنحرف اليها عند انطباقهما مع يسير تعامل
 ومس فرج غيره أخف لثمة حرمة أى غالباً اذ نحو يد المكروه والناسى كغيرهما بل رواته من مس
 ذكره اشمله لعموم التكرار الواقعة في حيز الشرط والخبر الناص على عدم النقض قال البغوي كالخطابي
 منسوخ وفيه وان جرى عليه ابن حبان وغيره نظر ظاهر ينه في شرح المشكاة مع بيان ان الاخذ بخبر
 النقض ارجح فعين لانه الاحوط بل والاصح عند كثيرين من الحفاظ * تنبيه * لا ينافي ما تقرر من
 نقض كل من يدن أو ذكرين أو فرجين ان اشبهه أو زاد وسامت عدم النقض باحد فرجي الخنثى ويوجه
 بان كلاهما لا يصدق عليه وحده انه فرج رجل أو انثى فلم يؤثر الشبهه الصوري فيه بخلاف كل من تلك
 فانه يصدق عليه أنه يد رجل أو انثى وذ كر رجل وفرج انثى فائتبه ذلك (وكذا في الجديد حلقة) يسكون
 التلام على الاشهر (دبره) كقبلة لان كلا ينقض خارجه ويسمى فرجا وهي ملتقى المتنفذ فلا ينقض
 باطن صفحة واثنان وعانة وشعر نبت فوق ذكر أو فرج وخبر من مس ذكره أو رفقه أى يضم الرأى بالقاء
 والمجمعة أصل نخذه فليتوضأ موضوع وانما ساهو من قول عروة وحينئذ ليس الموضوع من ذلك خروجاً
 من الخلاف (لا فرج بهيمة) ومنها هنا الطير فلا يد عليه وذلك لعدم حرمتها واشتمائها طبعاً ومن ثم حل
 نظره وانتفى الخلاف فيه * تنبيه * ظاهر كلامهم بل مريحه أن القديم يقول بنقض دبر البهيمة لا دبر
 الادعى وهو مشكل جداً الآن يفرق بان دبرها مساو لفرجها من كل وجه فشمه اسم الفرج بخلاف
 دبره ليس مساوياً لفرجه لاختلاف أحكامهما في فروع كثيرة فلم يشمله اسم الفرج على القديم الناطق
 للوقوف على مجزئ الظاهر ثم رأيت الرافعي لحظ ذلك الاشكال فخص الخلاف بقبلها وقطع في دبرها
 بعدم النقض قال لان دبر الادعى لا ينقض في القديم فدبرها أولى انتهى وقد علمت ان لكلامهم وجهاً
 (وينقض فرج الميت والصغير) لصدق الاسم عليهما (ومحل الجلب) أى القطع لانه أصل الذكر
 أو الفرج ولو بقي ادنى شاخص منه نقض قطعاً (والذكر) والفرج (الاشل وباليد الشلاء في الاصم)
 لشمول الاسم قبل ادخال الباء هنا متعين لان الاضافة في مس قبل للمفعول ومتى كانت اليد مضموسة
 لذ كر لا ينتقض الموضوع كما افاده قولهم بطن الكف الصريح في بقاء الآلة المقضى كونها آلة المس انتهى
 وما ذكره في الاضافة صحيح وقوله ومنى الى آخره فاسد كرمحه تعين الباء لانه لا جعل اليد آلة انما هو
 باعتبار الغالب وليس الوايد لك الاهام اتكالا على ما مهدوه من انها مظنة للذة الصريح في انه
 لا فرق بين كونها ماسة للذ كر أو مضموسة له (ولا تنقض رؤس الاصابع وما بينهما) وحرفها وحرف الكف
 خبر الانضاء السابق مع انها ليست مظنة للذة (ويحرم) على غير فاقد الطهورين ونحو السلس
 (بالحدث) الذى هو أحد الاسباب أو المانع السابق ويصح ارادة المنع لكن شكاف اذ ينحل المعنى الى انه

(قوله) ومشتبه به بان كان له ذكران
 عاملين أو غير عاملين فقوله وكذا
 زائد على زائد

(قوله) فيكون الثمن سببا الخ يحتمل أن يكون مراده ان يلاحظ سببيته لجميع ما يأتي في سببها لثمن نفسه لكن مع تغير الاجمال والتفصيل والالتم بصح أو لكل واحد بانفراد في سببه الكل لبعضه والله أعلم (قوله) اتصل به الخ فان كان منتصلا حرم أيضا كما قلناه الزكشي عن عصاره المحقق للغزالي وقال ابن العماد انه الأصح ما لم تقطع نسبته عنه كذا في الهياه وفي الغني بعد ما مر وهذا هو المعتد والله أعلم (٣٨) (قوله) ويؤخذ منه انه لو جلد الخ اقول لو قيل ان

كان الحنف أقل بالانسبة لأمه بحيث لا يسب
الجلد إليه أصلاً كواحد من عشرة مثلاً حل مسه
وحمله أو عكسه حرم أو أستوى فكذا ذلك تغليبا
لحرمة القرآن لكان له وجه وجهه وقد يؤخذ
منه تغليب الشارح رحمه الله ما يؤيده فماتل والله
أعلم (قوله) وحمل ومس قال في المفتي محل الخلاف
في المس كتحفهم عبارة ما المجل فحرم قطعاً
انتهى وكذا في ابن مشبه أيضاً فتبين أن الأولى
ترك الشارح تقدير الجمل لثلاثهم والله أعلم (قوله)
كجوه ظاهر كذا في النهاية أيضاً (قوله) وحده
بخلاف ما إذا اعدله وبغيره أي فيحل للمس والجمل
أقول هو في المس ظاهر وأما في الجملة فالظاهر
جر بان التفصيل الآتي في حمله أم الاستعبل هو
من جزيئاته والله أعلم (قوله) وظاهر كلامهم
إلى قوله قريب في النهاية بالحرف (قوله) بل
ينبغي الخ إلهه غيره وهو محمل تأمل والى لبق
بالتعظيم المحو هنا عدم التفصيل وإبقاء
الكلام على الطلاقة والله أعلم (قوله) تبرعاً
الظاهر أن الراد بالتبرع الكتاب لاغير بغيره
لاغير مقابل كجوه التبدل منه فماتل والله أعلم
(قوله) وظاهر عطف الخ ظاهر أن هذا الاسم
معناه إذا المحقق ما يقصد للدوام الأما ذكره قوله
انما يسمى الخ فماتل والله أعلم (قوله) وإن لم يقصد
شئ الخ لو قيل بالحرمة حينئذ مطلقاً لكان وجهها
نظراً إلى الأصل فيه قصد الدراسة فإن
عارضه شئ يخرج عنه عمل بمقتضاه والابقى
على أصله والله أعلم (قوله) نظراً لتبرئة فيها
يظهر لو كان الكلام مفرضاً في عدم العلم بقصد
الكتاب أو الأمر لكان للنظر للقارئ وجهه
ليستدل بها على القصد وليس كذلك بل هو
مفروض في عدم القصد وعليه فالذى يظهر
والله أعلم ما ذكرته لأن تأني من الحرمة مطلقاً
نظراً لأن الأصل في كتابة اللفظ قصد
الدراسة للدوام كالحنف ولألدوام كالواحد
فإن عارضه ما يخرج عنه كقصد التبرك فقط
عمله والابقى على أصله والله أعلم (قوله) هي

يحرم بسبب المانع من نحو الصلاة والصلاة وذلك المنع هو الغريم فيه ^{ففيه} كون الشيء سببا لنفسه أو نفعه
(الصلاة) أجماعا ومثلها صلاة الجنائز وسجدة تلاوة أو شكر وخبطة جمعة (والطواف) فريضة ونفلا
للحديث الصحيح على نزاع في رفعه صحح المصنف منه عدمه الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه
المنطق (وحمل المصنف) بثبوت مجبه مخرج به ما سخط ثلاثه وبقيته الكتب المنزلة (ومس ورقة)
ولو البياض الخبر الصحيح لا ينس القرآن إلا طاهر والحمل أبلغ من المس (وكذا جلده) المتصل به يحرم
مسه (على الصحيح) لأنه كالجزء منه ويؤخذ منه أنه لو جلده مع المصنف غير حرم من الجلد الجامع لهما
من سائر جهاته لأن وجوده غير دعه لا ينسبة الجلد إليه وبسليم أنه منسوب إليها فاعتقبت المصنف
متعين نظير ما يأتي في تفسيره وقرآن استويا فان قلت وجوده غير دعه فيه يمنع اعاده له قلت الأعداد
انما هو قيد في غيره مما يأتي ليصح قياسه عليه واما هو فكالجزء كالحقير فلا يشترط فيه اعاده ولو لم
عاجز عن طهر ولو تماخى له أو توسد ان خاف عليه نحو غرق أو حرق أو كفر أو تنكس ولم يجد أسنا
يودعه إياه ان خاف ضياعه جاز الحمل لا التوسد لأنه أرفع ويحرم توسد كبا علم يحترم لم يتخش نخوسرته
(و) حمل ومس (خريطة وصندوق) بفتح أوله وضحه ومثله كرسى وضع عليه كحلو طاهر (فهما مصنف)
وقد اعد الأى وحده كحلو طاهر لهما حينئذ يجلبه بخلاف ما إذا اتفق كونه فهما أو أعدداهما
فحمل لهما ومسهما وظاهر كلامهم أنه لا فرق فيما عداه بين كونه على جمعه وأن لا وان لم يعد مثله
له عادة وهو قريب (و) حمل ومس (ما كتب لدرس قرآن) ولو بعض آية (كواحدة في الأصح) لأنه
كالمصنف وظاهر قولهم بعض آية ان نحو الحرف كلف وفيه بعد بل ينبغي في ذلك البعض كونه جملة مقيدة
وقولهم كتب لدرس أن العبرة في قصد الدراسة والتبرك بحال النكبة دون ما بعدهما
وبالكتاب لنفسه أو لغيره تبرعا أو لأفامره أو مستأجرا وظاهر عطف هذا على المصنف ان ما يسمى
مصحفا عر فالعبرة فيه بقصد دراسة والتبرك وأن هذا انما يعتبر فيما لا يسماه فان قصد به دراسة حرم
أو تبرك لم يحرم وان لم يقصد به شيء ظاهرا لقرينة فيما يظن وان أفهم قوله لدرس أنه لا يحرم إلا القسم الأول
(والأصح حمل جملة في) هي بمعنى مع كعبه به غير فلا يشترط كون المتاع طرفا له (امتعة) بل متاع ومثله
حمل حامله بقصده لأن المصنف تابع حينئذ أى بالنسبة لا بقصد فلا فرق بين كعبه جرم المتاع وصغره
كشملة الملاحهم أو مطلقا على اقتضاه كلام الرافعي وجرى عليه شحنا وغيره لكن قضية ما في المجموع
عن المارودي الحرمه وهي قياس ما يأتي في استواء التفسير والقرآن في بطلان الصلاة اذا أطلق
فلم يقصد تفهيمه ولا قراءة و يؤيده تعليمه الحرف في الأولى بأنه لم يحل بالتعظيم إذ حمله هنا يحل به لعدم
قصد يصرفه عنه فان قصد المصنف حرم وان قصدهما مقضية عبارة سليم بل صريحها الحرمه خلافا
للأدري وجرى عليها غير واحد من المتأخرين وهو القياس وجرى آخرون أخذوا من العزيز على الحل
والمس هنا كالحمل فإذا وضع يده فاصاب بعضها المصنف وبعضها غيره فأتى فيها التفصيل المذكور ولو ربط
متاع مع مصنف فهل يأتي هنا ذلك التفصيل كما شمله كلامهم أولا لأنه لم يطره مع علمه بذلك لا يتصور قصد
حمله وحده كل محتمل فان قلت تصور كون أحدهما هو المقصود بالحمل والآخرا بعتا ولو مع الربط قلت
انما يأتي في هذا ان فعلنا في قصدهما بناء على الحرمه فيه بين كون أحدهما تابعا أو آخر متبوعا وفيه
بعدم كلامهم بل الظاهر منه أنه عند قصدهما لا فرق (و) حمله ومسه في نحو ثوب كتب عليه (وتفسير)
أكثر منه مع النكراهة وكذا في حمله مع متاع بخلاف في حرمته أيضا لا أقل وأمسها وغير القرآن عنه
أما لانه المقصود حينئذ وفارق استواء الحرمه مع غيره تعظيم القرآن وهل العبرة هنا في الكثرة والقلة
بالحرث اللغوطة أو المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويتركب منه وبين ما يأتي في بدل الفاتحة

مان

بمعنى معانيها مستعملة في الظرفية الحقيقية والمجازية بناء على جوازها وعلى عموم المحاز

بان المدار ثم على القراءة وهي اختارت بط اللفظ دون الرسم وهما على المحمول وهو انما يرتبط بالحر و
المكتوبة لتعدي كل وينظر الاكثر ليكون غيره تابعه وعلى الثاني فيظهر انه يعتبر في القرآن رسمه
بالنسبة لخط الحذف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعين اعتباره به
وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه لما لم يرد فيه شيء وجب الرجوع فيه للقواعد المقررة عند أهله
ولولش في كون التفسير أكثر أمساو باحل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل
نظير ذلك في الضمة والحرير وحري بعضهم في الحرير على الحرمة فقياسها هنا كذلك بل أولى ويجري ذلك
فيما لو شل أقصده الدراسة أو التبرك ويفرق بين هذا وأقدمته فيما لم يقصده شيء بأنه لما لم يوجد
ثم مقتضى حل ولا حرمة تعين النظر للقرينة الدالة على انه من جنس ما يقصده تبرك أو دراسة وهنا وجد
احتمالان تعارضان فظهر بالمقوى أحدهما وهو أصل عدم الحرمة والمانع على الأول والاحتياط على
الثاني فتأمل وبما قدرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفا على الضمير المجزور ثم اعتراضه بأنه ضعيف
على ان التحقيق انه لا ضعف فيه (و) حمله ومسه في (ذناير) عليها سورة الاخلاص أو غيرها لان
القرآن لما لم يقصد هنا ما وضع له من الدراسة والحفظ لم تجز عليه أحكامه ولذا حل اكل طعام وهم
جدار نقش عليهما وفي معنى مع فيما لا ظهور للنظرية فيه كما قدمت الإشارة اليه (لا) حل (قلب ورقة)
أو ورقة منه (يعود) مثلاً من جانب إلى آخر ولو قلنا كما شمله إطلاقه (في الأصح) لا يقال به فصار
كأنه حمله (و) الأصح (ان الصبي) المميز اذا لم يجز تحكيين غيره مطلقاً لانه قد ينتهكه (المحدث) حدثاً
أصغراً أو كبراً ويحتمل منع الجنب القرآن وأنه يحرم على وليه تمكينه منه انما يتأني على بحث منع الجنب
هنا من المس وليس كذلك على أنه كذا حرمة على المحدث بخلاف القراءة فلا يقاس (لا يمنع) من
مسه وحله عند حاجة تعلمه ودرسه وسبيلتهما حكمه للمصنف والاتباع به للعلم ليعلم منه فيما يظهر
وذلك المشقة دوام ظهره ثم رأيت ابن العباد قال يجوز تمكينه من حله للدراسة والتبرك ونقله على آخر
وان هذا هو صريح كلامهم باعتبار اجماع شأنه أن يحتاج اليه انتهى وفي عمومهم نظر كخصيص
الأسنوي ومن تبعه بالحل للدراسة فالأوجه ما ذكرته (قلت الأصح حل قلب ورقة) مطلقاً (يعود)
أو نحوه (وبه قطع العراقيون والله أعلم) لانه ليس بحمل ولا في معناه ومن ثم لو انفصلت الورقة على العود
حرم اتفاقاً كما هو ظاهر لانه حل كالأولف كنه على يده وقلب به ورقة منه وان لم تفصل ويحرم منه
ككل اسم معظم بتمتجس بغير معفو عنه وخبر بعضهم بأنه لا فرق تعظيماً له ووطء شيء نقش به ويفرق
بينه وبين كراهة لبس ما كتب عليه المستلزم لجلوسه عليه المساوي لو طئه بآنا لوسلنا هذا الاستلزام
والمساواة أمكننا ان نقول ووطءه فيه اهانة له قصد اولاً كذلك لبسه ونقتصر في الشيء تابعاً لا يغتفر فيه
مقصوداً ووضع تخودهم في مكتوبه وجعله وقاية ولولما فيه قرآن فيما يظهر ثم رأيت بعضهم بحث حل
هذا وليس كإزارهم وتزريقه عينا لانه از راءه وترك رفعه عن الأرض وينبغي ان لا يجعله في شق لانه قد
يسقط فيتمن وبلغ ما كتب عليه بخلاف أكله والصورته قبل ملاقاته للعدة ولا تقصر ملاقاته للريق
لانه مادام بعدة غير مستقدز ومن ثم جازمه من الحليلة كما يأتي في الاطعمة قال الزركشي ومد الرجل
للحذف والمحدث كتبه بالامس ويسن القيام له كالعالم بل أولى وصح انه صلى الله عليه وسلم قام للتوراة
وكان له لعله بعدم تبدلها وبكره حرق ما كتب عليه الا تعرض لخصوصية ومنه تحريق عثمان رضي الله
عنه للأصاحف والغسل أولى منه على الأوجه بل كلام الشيخين في السير صريح في حرمة الحرق الآن
يحمل على أنه من حيث كونه اذاعة لئلا فان قلت مران خوف الحرق موجب للعمل مع المحدث
وللتوسد وهذا مقتضى حرمة الحرق مطلقاً قلت ذلك مفروض في مصحف وهذا في مكتوب لغير دراسة

(قوله) وحمله ومسه متقضاء
ان من الحروف القرآنية على
انفرادها سائح حيث يكون
التفسير أكثر (قوله) فيما لا ظهور
الح الذي تقدم ان في معنى مع مطلقاً
فتأمل مع ما هنا (قوله) إطلاقه يعني
المجوز (قوله) منع الجنب أي منع
الصبي الجنب قراءة القرآن (قوله)
وكانه أعلم بعدم تبدلها قد يقال
لا حاجة اليه للعلم بان فيها غير مبدل
قطعا ووجود مبدل معه يفرض
تسليمه لا يمنع حرمة فيما يظهر
ويؤخذ منه بالاولى بنبذ القيام
للتفسير مطبقاً أي قل أو أكثر نظراً
لوجود القرآن في ضمنه بل لو قيل
ببندب الكتاب مشتمل على نحواية
لم يكن بعيداً ولم يرتفلا في جميع
ذلك والله أعلم ثم رأيت ما نقلوه
عن المتولي واقره من انه يكره
للمحدث من نحو التوراة اذا طعن
ان به غير مبدل وهذا يؤيد
ما ذكرته أولاً فتدبر والله أعلم ثم رأيت
ابن شهاب نقل عن القاضى حسين
جواز الاستنجاء بأوراقهما معاً لا
لأنه لا يراه لحرمة لهما لانهما مبدلان
ثم عقبه بقوله وفيه نظر لانه لم يبدل
جميع ما فيهما فتمنهما كلام الله وهو
محترم انتهى وهو يؤيد ما ذكرته
أولاً فتدبر

اولها وبه نحو بلا عما يتصور معه قصد نحو الصيانة واما النظر لاشاعة المال فامر عام لا يختص بهذا
على أنها تخوز لغرض مقصود ولا بكرة شرب محبوه وان تحت ابن عبد السلام حرمة (ومن يقن طهرا
أوحدا وشك) أى تردد باستواء أو رجحان (في ضده) أطرأ عليه ام لا (عمل يقينه) باعتبار الاستصحاب
فلا ينافي اجتماع الشك معه وذلك لنهي صلى الله عليه وسلم الشاك في الحدث عن أن يخرج من المسجد
الا ان يسمع صوتا أو يتحدريحوا وفي وجه يجب الوضوء وحديثنا لقياس به لكنه يشك عليه النهي
في الحديث الا أن يقال المراد منه النهي عن أخذ شاك يؤدي الى وسوسة وتشكك غالب وزعم الراجح
ومن تبعه انه يعمل بنظر الطاهر بعد يقين الحدث مؤول أو وهم ورفع يقين الطاهر بنحو النوم ويقين الحدث
بالماء المظنون طهره لا يردان على اقسا عدة لانها مما جعل فيه الطين كاليقين وكذا ما ذكره بقولهم
(فلو يقنهما) بان وجدانه بعد الشمس مثلا (وجهل السابق) منهما (قصد ما قبلهما) بأخذه بتقصيه
المطوى اختصارا (في الاصح) فان كان قبلهما محذورا فالآن متطهر مطلقا تقينه الطاهر وشك في تأخر
الحدث عنه والاصل عدم تأخره أو متطهرانا احتل وقوع تجديده منه فهو الآن محدث ليقين رفع الحدث
لا حدث طهر به مع الشك في تأخر الطاهر الآخر عنه والاصل عدم تأخره وقربة احتمال التجديد تؤيده وان لم
يحتل فهو متطهر لان الظاهر تأخر طهره الثاني عن حدثه ولو علم قبلهما طهرا ووجدنا وجول أسبقهما
نظر لما قبل قبلهما وهكذا ثم أخذنا الضد في الاوتار وبالمثل في الاشفاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد
وعدمه كما ينشأ عنه في شرح العباب فان لم يعلم ما قبلهما لزمه الوضوء بكل حال حيث احتمل وقوع تجديده
منه لتعارض الاحتمالين بلامرجح بخلاف من لم يحتل وقوع تجديده منه فإنه يأخذ بالطاهر بكل حال فلا أثر
لتذكره وعدمه* (فصل)* في اداب قاضي الحاجة ثم الاستنباء (تقدم) ندبا (داخل الخلاء) ولو للحاجة
أخرى وكذلك في أكثر الآداب الآتية وعبر به كالحارج للعباب والمراد الواصل لمحل قضاء الحاجة
ولو بصحراء والتعيين فيها لغير المعذب بالقصد لصيرورته به مستقدرا كخلاء الجديد وفيما له دليله طويل
يقدمها عند بابيه ووسيلة لمحل جلوسه وأصل الخلاء بالمحل الخالي ثم خص بما تقضي فيه الحاجة قيل
وهو اسم شيطان فيه حديث يدل له (يساره) أو بدلها ككل مستقدر من نحو سوق ومحل قدر ومعصية
كالصاعقة فحرم دخولها على ما أطلقه خبر واحد لكن قيد المصنف في فتاويه بما اذا علم ان فيها أى
حال دخوله كما هو ظاهر معصية كراولم تكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ ان محل حرمة دخول
كل محل به معصية كالزينة لم يحتج لدخوله أى بان يتوقف قضاء ما تثار بفقدته تآثر الموقع عرفا على دخول
محلها وذلك لانها ليست مقدر (و) يقدم (الخارج يمينه) كالداخل للمسجد لانها لغير المستقدر ومن ثم كان
الأوجه فيما لا تكرر منه فيه ولا استفاد انه يفعل باليمين وفي شريف وأشرف كالسجدة وبقية المسجد تنجس
مرعاة الاشرف وشرفين كمسجد بلصق مسجد مثله تنجس الخبير وبه يعلم تخير الخطيب عند صعوده
للنبي وشريف ومستقدرا بالنسبة اليه كبيت بلصق مسجد وقدر واقدار منه كخلاء بلصق سوق تنجس مراعاة
الشريف في الاولى والا قدر في الثانية (ولا يحتمل) داخله أى الواصل لمحل قضاء الحاجة (ذكر الله)
أى مكتوب ذكره ككل معظم من قرآن واسم نبى وملاك مختص أو مشترك وقصده العظم أوقامت
قربة قوية على انه المراد به يظهر أن العبرة بقصد كاته لنفسه والا فالكتاب له نظير ما مر في كره محل
ما كتب فيه شئ مما ذكره الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يترج خاتمه اذا دخل الخلاء وكان نقشه محمد
رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شئ ولو دخل به ولو عمدا غيبه
ندبا ونحوه وضع كفه عليه ويحجب على من يساره خاتم عليه معظم نزع عند استنجاء بنجسه ومال الازدي
وشيرة الى الوجه المحرم لا دخال المصحف الخلاء بلا ضرورة وهو قوى المدرك (ويعتمد) ندبا في حال قضاء

(قوله) بنحو النوم والحدث فيه
مظنون

* (فصل في اداب قاضي الحاجة)*

(قوله) وفي شريف وأشرف الخ
الذي ينجس في جميع هذه المسائل
ان المدخول اليه متى كان شريفا
قدم النبي مطلقا وان كان خديسا
قدم اليسرى مطلقا أى سواء
تساوا في الشرف أو الخسة أو تفاوتوا
نظرا لكون الشرف مقتضيا
للتكريم وخلافه لخلافه قساقط
ان كنت من أهله (قوله) ويظهر
ان العبرة بالخ الذي يظهر ليوافق
ما مر ان العبرة بالكتاب نفسه ان
كتب لنفسه أو لغيره بغير اذنه
والا فالكتاب له والله أعلم

حاجته (جالس يساره) لانها الانسب بذلك بخلاف عينه فيضع اصابعها بالارض وينصب باقها لان ذلك
 أسهل لخروج الخارج اما القائم فان امن مع اعتماد اليسرى تجسها اعتمدها والاعتمدها وعلى هذا
 يحمل اطلاق بعض الشراح الاول وبعضهم الثاني وقد بحث الاذرى حرمة البول أو التعوط قائما
 بلاعذر ان علم التلويت ولا ماء أو ضاق الوقت أو اتسع وحرمتها التضعف بالنجاسة عبثا أى وهو الاصح
 وبه يقيد اطلاقهم كراهة القيام بلاعذر وواضح انه لو لم يأمن التجسس بالاعتماد اليمين وحدها
 اعتمدها (ولا يستقبل القبلة) أى الكعبة وخروجها قبلية بيت المقدس فيكرهه فيها نظير ما يحرم هنا
 (ولا يستديرها) أى ما مع سائر ارتفاعه ثلثا ذراع فأكثر وقد دنا منه ثلاثة أذرع فأقل بذراع الادعى المعتدل
 فان فعل بخلاف الاولى هذا في غير الاعداد ما هو فذلك فيه مباح والتزعه عنه حيث سهل أفضل (ويحرم ان)
 أى الاستقبال والاستديار بعين الفرج الخارج منه البول أو العائط ولو مع عدمه بالصدر بعين القبلة
 لاجهتها على الوجه ولو اشبهت عليه لزمه الاجتهاد وبأنى هنا جميع ما يأتي قيل صفة الصلاة فيما يظهر
 (بالخبراء) يعنى بغير العدو حيث لا ستر كذا ذكر ومنه ارجاء له وان لم يكن له عرض لان القصد تعظيم
 جهة القبلة لا الاستراة والى الاشتراط له عرض يسترا العورة لا يقال تعظيمها انما يحصل بتجسس عورته
 عنها لانه منع ذلك محل الاستنجاء والجماع واخراج الریح الها واصل هذا التفصيل غيبه صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك منع فعله للاستديار في المعتد وقد سمع عن قوم كراهة الاستقبال في المعتد فمما يتحول
 مقعده لاقبلية مباغاة في الرد عليهم ولو لم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستديار تخير بينهما
 على ما يقتضيه قول القفال لو هبت ريح عن عين القبلة ويسارها وخشى الرشاش جازا فقام قوله
 جازا ولم يقل تعين الاستديار وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبيل فيما لو وجدك في أحد سوأته الاق
 في شروط الصلاة بان المحظ ثمن الدبر مستترا باليمين بخلاف القبيل وهنا أن في كل خروج نجاسة بازاء
 القبلة اذا استنار في الدبر وخرجت فاختلغا فثما هنا فان قلت يرد على ذلك كراهة استقبال
 القمر دون استديارهما قلت هذا تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما فلا يرد وان كان الاصح ما ذكر
 وعليه فيفرق بانهما علويان فلا تنأت فيهما غالبا بحقيقة الاستديار فلم يكره بخلاف القبلة فانه يتأتى فيها
 كل منهما ففتحير محل الكراهة هنا حيث لا ستر كالقبلة بل أولى ومنه السحاب كحوضا ظاهر وشمل
 كلامهم محاذاة القمر نارا وهو محتمل ويحتمل التقيد بالليل لانه محل سلطانه وعليه فباب الصبح
 يلحق بالليل نظير ما يأتي في السكوف ثم رأيت عن النقيمة اسماعيل الحضرمي التقيد بالليل واجاب
 عما يحتج به للاطلاق من رعاية مامعه من الملائكة بانه يلزم عليه كراهة ذلك في حق وجهه نظر المامعه
 من الحفظة (ويعذر) ندبا عن الناس في انحرأ بحيث لا يسمع لخارج صوت ولا يشم له ريح ويظهر
 ان البنيان كذلك ان سهل فيه ذلك ثم رأيت الاذرى تقول عن الحلبي ان غير انحرأ مما يعد مثلهما لكن
 تقيد بهما بعد بعد بل الوجه الاعداد مطلقا ان سهل كما ذكرته فان لم يعد من لهم الاعداد عنه
 كذلك ويسن ان يغيب شخصه عن الناس للاتباع بل صح انه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضي
 حاجته بالمسح محل على نحو مبلين منها والظاهر ان هذه المباغاة في البعد كانت لغرض كاشف الناس
 ثم حينئذ (ويستتر) بالستر السابق لكن مع عرض يمنع رؤية عورته ومحل في الجالس كادل عليه
 تعليل بعضهم له بانه يستتر من سرته الى قدميه فأفهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة
 على ما مر حتى يستتر من سرته الى ركبته ومن عرضه حتى يستتر عورته وهذا ان لم يكن يسهل تسقيفه
 عادة والا كفى وان بعد عنه الساتر وفارق ما مر في القبلة بان القصد ثم تعظيمها كما مر وهو لا يحصل مع
 ذلك وهنا عدم رؤية عورته غالبا وهو يحصل مع ذلك فزعم اتحادهما ليس في محله ومحل ذلك كله حيث

(قوله) والتزعه عنه الخ أى
 والاستقبال والاستديار به حينئذ
 خلاف الافضل المساوى لخلاف
 الاولى ومعلوم ان محل قولهم في غير
 المعتد الساتر فان فعل بخلاف الاولى
 حيث سهل الاجتناب لا مطلقا
 فتساويا وكلامهم مصرح بخلافه
 فتأمله حتى تأمله هذا ولم أر من
 تعرض لاعداد الخلاء على وجه يلزم
 معه استقبال من به أو استدياره
 فيحتمل أن يقال ان كان ثم ستر
 بشرطه بخلاف الاولى والافهم
 ويحتمل أن يكون خلاف الاولى
 مطلقا والله أعلم (قوله) ان في كل
 خروج الخ قد يقال يلزم في
 الاستقبال محاذاة القبلة بالنجاسة
 وبالعورة وفي الاستديار لا يلزم
 الاول فترجح والله أعلم (قوله)
 يغيب شخصه حيث امكن كذا
 في النهاية ولو قال حيث سهل كان
 امكن والله أعلم (قوله) يمنع رؤية
 عورته الخ يؤخذ منه انه لا بد في
 الساتر أن يكون محيطا به من سائر
 الجوانب ليحصل ستر العورة
 فتخالف القبلة في هذا أيضا والله
 أعلم

لم يكن ثم من ينظر لعورته غير حليته وعلمه والازمه الستري المتقول المعتمد يسترفع ثوبه شيئا فشيئا
مباينة في السترة ان رفعه دفعة قبل ذنوه كره الاخشية نحو تجسس ولا يخرج على كشف العورة في الخلوة
لانه يساح لادنى فرض وهذا منه وان بعد الاحجار أو الماء قبل جلوسه ولو تعارض الستر والاعاد
أو الاستقبال أو الاستدبار قدم الستري الأولى كما بحث وفي غيرها ان وجب فيما يظهر (ولا يبول)
ولا يتغوط (في ماء) مملوك له أو مباح غير مسبل ولا موقوف (راكد) قل أو كثر للغير الصحيح انه صلى الله
عليه وسلم نهى عن ذلك فان فعل كره ما لم يستبحر بحيث لا تعافه نفس البتة اما الجارية فلا يكره في كثيره
لقوته وبحث المصنف حرمة في القليل لان فيه اتلافا له عليه وعلى غيره جوابه وان واقفه الاستدبار
في بعض تفصيل اعتمده ما قررته ان الكلام في مملوك له أو مباح وطهره بمسك بالمكثرة نعم ان دخل
الوقت وتعين لطهره حرم كاتلافه ويحرم في مسبل وموقوف مطلقا وما هو واقف فيه ان قل لحرمة تجسس
البدن ويكره في الماء البليل مطلقا كالاغتسال لما قيل انه مأوى الجن وعجيب استنتاج الكراهة
من هذه العلة التي لا اصل لها بل لو فرض ان لها أصلا كانت التسمية دافعة لشهرهم فلتحمل الكراهة
هنا على الارشادية وقد يجاب بالترام انها شرعية ويوجه بنظر ما مر في كراهة الشمس انه مريب
وفي الحديث مع ما يربط الى ما لا يربط ودفع التسمية لذلك انما يظن في غير عتاه كفرهم فان قلت الماء
العذب ربوي لانه مطعوم فليجرم البول فيه مطلقا كاطعام قلت هذا ما تخيله بعض الشراح وهو فاسد
لان الطعام يتنجس ولا يمكن تطهير ما نعه والماء له قوة ودفع النجاسة عن نفسه فلم يخلق هنا بالطعومات
(و) لا يبول ولا يتغوط (في بحر) لجهة النهي عنه وهو الثقب أى الخرق المستدير النازل في الارض
والحق به السرب بفتح أوليه أى الشق المستطيل فان فعل كره خشية ان يتأذى أو يؤذى حيوانا فيه ومنه
يؤخذ ان الكلام في غير المحدث وان لا يكره الاعداد هنا بالقصد * (تنبيه) * وقع لشكنا وغيره انهم يقولوا
عن المجموع انه باحث الحرمة هنا لجهة النهي وانه قيد الكراهة بغير المعدول من ذلك في عدة نسخ فيه هنا
فان كان فيه محمل آخر أو في بعض نسخهم والا فالكلام مهم مؤول بان يقتضى بحثه في الملاعن الحرمة لجهة
النهي فيها ان هذا امثله افسد به اليه تسامحا نعم نقل ذلك الادريجي وغيره عن المصنف ولم ينسبه
لكتاب من كتبه قيل ونهى عن البول في السالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل (و) لا يبول ولا يتغوط
ما تعافى محمل صلب (و) لافى (مهبرج) أى جهة هبوبها الغالب في ذلك الزمن فيذكره ذلك
وان لم تكن هابة بالفاعل لئلا يعود عليه رشاش الخارج وكما نفع جامد يخشى عود رتجه والتأذى به
ولا يبول ولا يتغوط في مستحم لانه منفذ لانه يجلب الوسواس (و) لافى (متحدث) وهو محل اجتماع
الناس في الشمس شتاء والظل صيفا والمراد هنا كل محل يقصد لغرض كعبشة أو مقيل فيكره ذلك
ان اجتمعوا الجائزوا الا فلا (وطريق) فيكره وقيل يحرم التغوط وعليه جماعة وذلك لجهة النهي عن
التخلى فيها مما علة لانه يجلب اللعن كثيرا (و) لا يبول ولا يتغوط (تحت) شجرة (ثمرة) أى من شأنها
ذلك فيذكره ما لم يظهر المحل أو يعلم بجي ما يظهره قبل وجودها خشية تلويشها فاعتاف ومنه يؤخذ
ان الكلام في ثمة ما كوله الآن يقال ان غيرها يعاف استعماله وان طهره وفي عمومها نظر ظاهر
والكراهة في الغائط أخف من حيث انه يرى فيجيب أو يطهره وفي البول أخف من حيث اقدام
اناس غالبا على اكل ما طهره من خلاف الغائط وعلى هذا يحمل الاختلاف في ذلك (ولا يتكلم) أى
يكره له الا لصحة تكلم حال خروج بول أو غائط ولو بغير ذكر أو رسول للنهي عن التحدث على الغائط
ولو عطف حمد بقلبه قل كجماع فان تكلم ولم يسمع نفسه فلا كراهة أو خشى وقوعه محذور بغيره
لولا الكلام وجب امام عدم خروج شيء فيكرهه بذكر أو قرآن فقط واختير التحريم في القرآن (ولا يستنجي

(قوله) بحيث لا تعافى الخ لاشبهة
ان محل البول تعافى النفس كيف
ما كان الماء سمياعه والله
أعلم (قوله) وموقوف مطلقا أى
راكدا أو جارا قبله أو كثيرا
(قوله) دافعة لشهرهم الخ محتمل ان
يقال لعل الوجه في ذلك تأديته الى
تنجيسهم لعدم رؤيتنا لهم
لا الخوف من شهرهم والله أعلم على
انه ينبغي ان ينظر هل التسمية تدفع
شهرهم المحسوس كالايداء في البدن
كما تدفع العقول كالوسوسة فقد
حكى تعرضهم بالايداء الحسية الكثير
من الكمل مع ان ظاهر حالهم
مواظبة الذكر (قوله) فيكرهه بذكر
أو قرآن في شارح الحصن الحصين
لمؤلفه منصفه قالت عائشة كان صلى
الله عليه وسلم يذكر الله على كل
اجابته ولم تستثن حالاً من حالاته
وهذا يدل على انه كان لا يغفل عن
ذكر الله تعالى لانه صلى الله عليه
وسلم كان مشغولا بالله تعالى في كل
أوقاته ذاكراه واماً في حالة التخلى
فلم يكن أحد يشاهده لكن شرع
لامته قبل التخلى وبعده ما يدل على
الاعتناء بالذكر وكذلك سن الذكر
عند الجماع فالدكر عند نفس قضاء
الحاجة وعند الجماع لا يكره
بالقلب بالاجماع واما الدكر
باللسان حينئذ فليس مما شرع لنا
ولا يذنبنا اليه صلى الله عليه وسلم
ولا ينقل عن أحد من الصحابة بل
يكفى في هذه الحالة الحياء والمراقبة
وذكره الله تعالى في اخراج هذا
العدو المؤذى الذي لو لم يخرج لقتل
صاحبه وهذا من أعظم الذك
ولو لم يقل باللسان انتهى

بما في مجلسه) بغير عمد أوبه ان صد منه هو اعمق فبكره خشية تجسه ويسن المستنج بحجر عدم
الانتقال بل يلزمه حيث لا ماء يكفيه لطهارة الخبث والحدث وقد دخل الوقت لان قيامه عنده اجزاء الحجر
الآن باعد ما بين فخذه بحيث لا تماس بالطنانصفحة (ويستبرئ) ندبا وقيل وجوبا واتصل به جمع ان ظن
عوده لولا الاستبراء (من البول) وكذا الغائط ان خشى عود شي منه عند انقطاعه فيما يظهر بنحو
تجمع وتبرز ورجبه بلطف للانضغفة قال بعضهم ودق الارض بنحو حجر ومسح البطن اخذ من امر
غسل الميت به انتهى ومسح ذكر وانثى مجامع العروق يده وغير ذلك مما اعتاده مخرج الفضلة للثلا يعود
شي فينجسه ولا يبالغ فيه لانه يورث الوسواس والضرر و يظهر انه لو احتاج في نحو المني لسلك الذكر
المتنجس ليد جازان عسر عليه تحصيل حائل بقيه النجاسة وبكره لغير سلس حشود كره وبكره القيام
قبل الاستنجاء أي ان استبرأ من جلوس للانساف مامر ويحرم التبرز على محترم كعظم وقبر وفي موضع
نسك ضيق كالجمرة والمشعر وقرب من بني قال الازرعي وبين قبور ينسك لاختلاط ترابها اجزاء الميت
وبكره بقرب قبر محترم وتشد الكراهة في قبر ولي أو شهيد ويسن اتخاذ الماء للبول فيه لئلا ينجس
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ان يقع البول في الماء لان الملازمة أي الذين للرحمة والزياره
لا تدخل بينها وفيه ككباب ولوم على وجوبه ونهى ان يقول الانسان اهرق الماء ولكن ليقبل
بلت (ويقول) ندبا (عند حوله) أي وشرو له محل قضاء حاجته أو لبابه وان بعد محل الجلوس عنه ولو لحاجة
أخرى فان اغفل ذلك حتى دخل قاله بقلبه (باسم الله) أي اتحصن ولا يزيد الرحمن الرحيم وانما قدم التعوذ
عليها عند القراءة لانها من جملتها وعن ابن كعب انه ان قصد بسم الله القرآن حرم وهو مبني على حرمة
قراءة القرآن في الخلاء وهو ضعيف (اللهم اني أعوذ) أي اعصم (بث من الخبث) بضم الباء واسكانها
جمع خبث وهم ذكران الشياطين (والخبائث) جمع خبيثه وهن انائم للاتباع (و) يقول (عند
خروجه) منه أو مفارقة له (غفرانك) أي اغفر أو أسألك وحكمة هذا الاعتراف بغاية العجز عن
شكر هذه النعمة المنظوية على جلائل من النعم لا تحصى ومن ثم قيل يكتررها (الحمد لله الذي اذهب عني
الاذى) بضمه وتسهيل خروجه (وعافاني) منه للاتباع أيضا ومن الاداب أيضا ان يتعل ويستتر رأسه
ولا يطيل قعوده بلا ضرورة ولا يبعث ولا يظفر للسماء أو فرجه أو خارجة بلا حاجة (ويجب) لا فورا
بل عند ارادة خصوص صلاة أو شيق وقت وحيد ولو تعين الماء وعلم ان ثم لا يفيض بصره عن غورته لم يعذر
بخلاف نظيره في الجمعة لانهم توسعوا فيها باعذار هذا أشد من كثير منها بخلاف اخراج الصلاة عن وقتها
(الاستنجاء) للأحاديث الآمرة به مع التوسع في بعضها على تركه من الخبث وهو القطع فكان المستنجي
يقطع به الاذى عن نفسه مقدما وجوبا على طهر سلس ومتيم وندبا في غيره (بماء) على الاصل ويكتفي فيه
غلبة ظن زوال النجاسة ولا يسن حينئذ يده وزعم وجوبه ردة في شرح العباب وهو من يده دليل على
نجاسة يده فقط الا ان شهما من الملاقى للحمل فانه دليل على نجاستهما كما هو ظاهر الكلام في رجم لم يعسر
ازاتها كما يعلم مما يأتي ولو توقفت في الحمل على نحو ان أو صابون فقتضية الحلقهم ثم الوجوب هنا وفيه
من العسر لا يخفى وينبغي الاستبراء ثلاثين أثرا في نضاعيف شرح المقدمة فليسته لذلك (أو حجر)
ونحوه للاتباع ومركب ما من زمم وحجر الحرم كغيره (وجعهما) في بول أو غائط بان يقدم الحجر (أفضل)
من الاقتصار على أحدهما ليجنب من النجاسة لازالة عينها بالحجر ومن ثم حصل أصل السنة هنا
بالخمس خلافا لما نازعهه ولن نقل عن نص كلام الأصحاب انه يأثم به وان قيل محله انه فعله هشا وبدون
الثلاث مع الانتفاء فهما والاقتصار على الماء أفضل منه على الحجر لانه يزلهما بل يتعين في ثبتي مشكل
دون ثبته التي يحلها على الاوجه لاصالتها حينئذ وفي ثبته منفحة وبول الاقل اذا وصل للبلدة وبول

(قول المتن) باسم الله هذه تسكتب
بالالف معنى (قوله) ولا يزيد الرحمن
الرحيم أي لا يستحب له ذلك معنى
(قوله) ولا يطيل قعوده في الاسنى
وبكره طول المكث في المحل الماروى
عن لقمان انه يورث وجعا في الكبد
انتهى وقال في المعنى ان ذلك فان
قيل شرط الكراهة وجوده في
مخصوص ولم يوجد قالت ان هذا
ليس بلازم بل حيث وجد انتهى
وجدت الكراهة لانها حيث
وجدت وجداء كثرة وجودها
في كلام النشوء بلائى مخصوص
انتهى (قوله) ولا يسن حينئذ شتم
يده ينبغي أن يفرق بينه وبين ندب
النظر الى الحجر قبل التماسه كما نقلوه
عن الحب الطبري واقروه (قوله)
الا ان شهما من الملاقى للحمل ينبغي
أن يعمد بما اذ لم يعلم طريان ماء على
الحمل بعد انفصال البدنه بحيث
يغلب على الظن طهارته به

ثب أو بكر وصل لدخل الذكرك أيضا لا في دم حيض أو نفاس لم ينتشر عن محله فلها بعد الانقطاع ولو ثب
 الاستنجاء به فيما إذا أرادت أن تميم لقتل الماء ولا إعادة عليها ويوجه ما ذكر في البول الواصل لدخل
 الذكرك بأنه يلزم من انتقاله لدخله أن يشاره عن محله إلى ما لا يحزى فيه الحجر فليس السبب بعدم وصول الحجر
 لدخله خلافاً لهم وهم فيه لأن نحو الخرقه تصل له واعلم أن الواجب عليها غسل ما ظهر بتجسسها على قدمها
 ونازع فيه الاستنوى بأن المتجسس هو الوجه الموجب لغسل باطن فرجها لأنه صار ظاهراً بالثبابة قال كعجب
 غسل باطن القدم من النجاسة دون الجنابة انتهى ولما رده باطن الفرج الذي لا يظهر بالجلوس على
 القدمين لا يشبه القدم لأنه يظهر ولا يغسل بأصل الماء إليه فن ثم فصل فيه بين الجنابة والنجاسة وأما
 باطن الفرج المذكور فلا يظهر أصلاً وغسل بأصل الماء إليه فلم يجب غسله في جنابة ولا نجاسة (وفي
 معنى الحجر) الوارد بناء على أن الأصح عندنا في الأصول أن القياس يجوز في الرخص خلافاً لا في حصة
 وقوله أن ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع كيف وحقيقة الحجر مغارة لما الحق به (كل جامد طاهر قاع غير
 محترم) فلا يحزى نحو ماء ورد ومجنس وانما جاز الدبغ به كالتجسس لأنه عوض عن الذكوة وهي تجوز
 بالمدينة النجسة وقصب الملس وتراب أو قمم رخو بان يلصق منه شيء محل وتبين الماء إلا في الملس لم يحل
 والنص باجزاء التراب الحديث فيه أي ضعيف محمول على متعجب قيل أو على مريد بتشيف الرطوبة ثم غسله
 بالماء ورد بان هذا لا يسمى استنجاء ولا محترم بل ويعصى به وإن لم يتغير غيره فيتميمه وبعد كطعوم لنا
 ولو قشر ما كولا كالبطج بخلاف قشر مزيل لا يؤكل لكنه يكرهه إن كان المطعوم داخله وفي خبر ضعيف
 الأمر بما وملح في غسل دم الحيض وألحق الخطأ في الملح العسل والخل والتدليك بنحو الخلالة وغسل اليد
 بنحو المطبخ انتهى وكن أن الزركشي أخذ منه قوله الظاهر أن منع استعمال المطعوم لا يتعدى الاستنجاء
 إلى سائر النجاسات فيجوز استعمال الملح مع الماء في غسل الدم انتهى وقد علمت أن الأخذ غير صحيح لضعف
 الخبر والذي يتجه أن النجس أن توفى زواله على نحو ملح مما اعتدلتها به جاز الحاجة والأقلا ويفرق
 بين الاستنجاء وغيره بان المطعوم في غيره صحبه ماء نجف أمهاته بخلافه في الاستنجاء وما ذكر في الخلالة
 واضح لأنها غير مطعومة وفيما بعدها يوجه بأنه حيث انتفت النجاسة اتبقي جميع الامتثال فليكره نظير
 ما مر أيضاً ولحق كعظمه وإن أحرق أو نأى ولها ثم والغالب نحن ونكحوا كنافرة وجزءه المتصل وكذا
 نحو يد آدمي محترم وإن اتصلت ويفرق بين نحو الفأرة ونحو الحمار في بانه قادر على عصمة نفسه فكان
 أخس وكما كتب عليه اسم معظم أو منسوخ لم يعلم تبدليه ويحرم على غير عالم متجسس ما لعة نحو تورا علم
 تبدلها أو شق فيه وبشرق بين الحاق المشكوك فيه بالتبدل هنا لا فيما قبله بالاحتياط فيهما أو علم
 محترم كمنطق وطب خليا عن محذور كالموجودين اليوم لأن تعلمهما فرض كفاية لعدم نفعهما أمام كتب
 ليس كذلك فيجوز الاستنجاء به وهو صريح في أن الحروف ليست محترمة لذواتها فافتاء السبكي ومن
 تبعه جرمه دوس بسط كتب عليها وقف مثلاً ضعيف بل شاذ كما اعترف هو به وحرمة جعل ورقة كتب
 فيها اسم معظم كأغدا نحو نقد انما هو رعاية للاسم العظيم كما هو واضح ومجيب الاستدلال به وجاز بالماء
 الغلب مع أنه مطعوم لدفعه النجس عن نفسه كما مر (وجلد) بالرفع والجرح لانه قسم للجماد المذكور
 وإن كان في الحقيقة قسماً منه باعتبار ما فيه من التفصيل والخلاف فالدفع زعم أنه لا يصح كل منهما (دبغ)
 في الاظهر لا لتأله عن طبع اللحم إلى طبع الثياب والحق جلد الحوت الكبير به ينبغي حمله على
 ما إذا تحجر بحيث يار لا يلين وإن وقع في الماء (دون غيره في الاظهر) لأنه أمان نجس أو ما كولا نعم
 أن استنحي شعره الطاهر جزءاً ويحرم بجلده علم أن اتصل ومصحف وإن انفصل وانما حل مسله لأنه
 نجس (وشرط) انخلاء الاقتصار على (الحجر) وما في معناه أو المراد بالحجر ما بهما (إن) لا يكون به

(قوله) الذي لا يظهر بالجلوس أقول
 لا يلزم من عدم ظهوره في هذه
 الحالة عدم ظهوره مطلقاً فلو
 فرض ظهوره في حالة من الحالات
 كان نظير القدم نعم أن ثبت أنه لا يظهر
 مطلقاً فالنظر متقدح والله أعلم
 (قوله) ورد بان هذا لا يسمى
 استنجاء علمنا أنه لا يسماه استنجاء
 لا يلزم منه عدم صحته تأويله به والله
 أعلم (قوله) ما مر آتياً في قشر
 المطعوم وهو فيه (قوله) إلى طبع
 الثياب وهو أن كان ما كولا
 حيث كان من مذكي لكن أكله
 غير مقصود لانه لا يعتاد كذا
 في النهاية وخبر الشارح في دفع
 الجواد بجرمه أكل المدبوغ مطلقاً
 أي سواء كان من مذكي أم لا

رطوبة كالحل ولومن عرف على ما اعتمد الاذرى وفيه نظر والذي يتجه أنه لا يؤثر ويؤيده ما يأتي وأن
 (لا يتجف النجس) الخارج أو بعضه والاتعين الماء في الجفاف وكذا غيره ان اتصل به وان بال أو تقوط
 ما تعاننا ولم يبل غير ما صابه الأول كما اقتضاه الملاحقهم لتعين الماء بالجفاف فلا يرتفع بما حدث ~~لـ~~ يمكن
 قال جميع متقدمون باجرائه حينئذ وكأنه لسكون الطارى من جنس الأول فصارا كشي واحد وبه يعلم
 رد بحث بعضهم فبين بال ثم أمتى انه يجزئه الحجر ولو غسل ذكره ثم بال قبل الجفاف لم ينجس غير تماس البول
 كما يعلم من قوله في شروط الصلاة والافتحار المنتصف (و) ان (لا ينقل) الخارج الملوث مما استقر فيه عند
 خروجه اذ لا ضرورة لهذا الانتقال فصار كنجسه بأجنبي (و) ان (لا يطرأ) على المحل المتنجس بالخارج
 (أجنبي) نجس مطلقاً أو طاهر جاف اختلط بالخارج للامر في التراب أو رطب ولو ماء غير تطهيره لا عرف
 الان سال وجاوز الصفحة أو الحشفة اذا لم يتلأ به حينئذ خلافاً لمن زعمه (ولوندر) الخارج كدم
 (أو) انشر فوق العادة) الغالبة وقيل فوق عادة نفسه (ولم يجاوز) غائط (صفحة) وهي ما ينضم من
 الالين عند القيام (و) بول (حشفته) وهي ما فوق محل الختان وبأى في فاقدها أو مقطوعها نظير ما يأتي
 في الغسل كما هو ظاهر (جاز الحجر في الظاهر) الحاقه بالمعتاد لان جنسه مما يشق فان جاوز تعين الماء في
 الجاوز والمتصل به مطلقاً وكذا ان لم يجاوز وانفصل عما اتصل بالمحل فيعين في المنفصل فقط ويظهر أخذنا
 مما يأتي في الصوم من العوض عن خروج متعدة المبسور وردها بيده ان من انشئ هنا بما جاوز الصفحة
 أو الحشفة دأماً في عنه فيجزئه الحجر للضرورة ويظهر في شعر يماطن الصفحة ما مثله ولا ينظر لندب
 ازالته فلا ضرورة لتلوته لان تكليف ازالته كما ظهر منه شئ مشق مضاد للترخيص في هذا المحل (ويجب)
 لاجزاء الحجر أيضاً (ثلاث سمحات) للنهي الصحيح عن الاستنجاء باقل من ثلاثة احجار (ولو) بطرفي
 حجر بان لم يتلوث في الثانية فتجوز هي والثالثة بطرف واحد لانه انما خفف النجاسة فلم يؤثر فيه
 الاستعمال بخلاف الماء ~~لـ~~ كون التراب بدله اعطى حكمه أو (باطراف حجر) ثلاثة لان القصد
 عدد السمحات مع الانقائه وبه فارق هذه في الحجار واحدة لان القصد عدد الرميات (فان لم ينق) المحل
 بالثلاث بان بقي أثر بزيه ما فوق صفار الخرف اذ بقاء ما لا يزيله الا هي معفو عنه (وجب الانقاء) برابع
 وهكذا ثم ان أتى بوتر فواضع (و) الا (سن الايتار) للامره ولم يس هنا تثليث كما في ازالة النجاسة
 لانهم غلبوا جانب التخفيف في هذا الباب (وكل حجر لكل محله) يتحمل عطفه على ثلاث فيفيد
 وجوب تجميع كل مسحة من الثلاث لكل جزء من المحل وهو المنقول المعتمد الذي لا محذور عنه كما بينته في شرحي
 الارشاد والعباب وعلى الايتار فيفيد ندب ذلك لكن من حيث الكيفية بان يبدأ بأولها من مقدم صفحته
 اليمنى ويديره الى محل ابتدائه وبالثاني من مقدم اليسرى ويديره كذلك ويمر الثالث على مسرته وصفحته
 جميعاً ويديره قليلاً قليلاً ولا يشترط الوضع أولاً على محل طاهر ولا يضرب النقل المضطر اليه الحاصل من عدم
 الادارة (وقيل بوزن) أى الاحجار (لجانبه) أى المحل (الوسط) فيمسمع بحجر الصفحة اليمنى أى
 أولاً وهذا امر اذن عبر بوجدها ثم يعيم وبيان اليسرى أى أولاً كذلك وبالثال الوسط أى أولاً كذلك
 فالخلاف في الفضل ولا ينافي ما سبق من وجوب التعميم لانه ليس من محل الخلاف كما صرح به تصريحاً
 لا يقبل تأويله بل لا يلزمهم على وجوب الثاني والثالث وان أتى بالأول وعلاوه بان ما حينئذ للاستظهار
 كثنائي الاقراء والنها في العدة فتأمل وانما محله كيفية استعمال الثلاثة فيه مع قول كل قائل
 بالتعميم وكيفية الاستنجاء بالحجر في الذكر قال الشيخان أن يحسمه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على
 موضع واحد من تعين الماء هو المعتمد ولو مسحه صعوداً أو نزولاً ولا والاولى للمستحى بالماء ان يقدم
 القبل وبالحجر أن يقدم الدبر لانه أسرع جفافاً (ويسن) الاستنجاء في التصريح به الطهر شاهد لعطف

(قوله) ولم يبل الخ يتأمل

كل على ثلاث (يساره) للنهي الصحيح عنه باليمين فيكره كسبهما والاستعانة بهما في الاستنجاء لغير حاجة وقيل يحرم وعليه جمع منا وكثير ومن غيرنا (ولا استنجاء) واجب (للدود وغير بلاوث في الاظهر) اذ لا معنى له كالريح ومقابلته بوجبه اكتفاء بمظنة التلوين وان تحقق عدمه وبه فارق الريح عنده وبهذا يظهر قوته ومن ثمنا كذا الاستنجاء منه خر وجامن الخلاف ويكره من الريح الان خارجا والمحل رطب فلا يكره وقيل يحرم وقيل يكره ويبحث وجوبه شاذ ولوشك بعد الاستنجاء هل غسل ذكره أو هل مسح شئين أو ثلاثا لم يلزمه اعادته كالمسح بعد الوضوء أو سلام الصلاة في ترك فرض ذكره البغوى وقوله لكن لا يصلى صلاة اخرى حتى يستنجي لتردده حال شروعه في كمال طهارته ضعيف وانما ذلك حيث ترد في أصل الطهارة على أن الذي يتجه في الأولى وجوب الاستنجاء في الذكر وليس قياس ما ذكره لأن بعض الوضوء والصلاة داخل ففهما وقد يتحقق الاثنان بهما بخلافه هنا فان كلام من الذكر والدبر مستقل بنفسه فيقنه مطابق الاستنجاء لا يقتضي دخول غسل الذكر فيه

(باب الوضوء)*

هو اسم مصدر وهو التوضي والافضع ضم واو انه اريد به الفعل الذي هو استعمال الماء في الاعضاء الآتية مع اليه وهو البوب له وفتحها ان اريد به الماء الذي يتوضأ به من الوضوء وهي النظارة لازالة الطلحة الذنوب وفرض مع الصلاة لبلة الاسراء وهو من الشرائع القديمة كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا اتمام الكيفية المخصوصة أو الغرة والتحصيل وموجبه الحدوث مع ارادة نحو الصلاة ويختص حلوله بالاعضاء الاربعة حرمة مس المصحف بغيرها لا انتفاء الطهارة الكاملة بالمسح للمس وهو معقول المعنى وانما اكتفي بجمع جزء من الرأس لانه مستور غالبا فكفاه ادى طهارة لان بشره المقصود يحصل بذلك وشروطه كالغسل ماء مطلق وطن أنه مطلق أي عند الاشتباه وعدم نحو حيض في غير نحو غسل الحج وان لا يكون على العضو ما يغير الماء تغيرا شارا أو جرم كثيف يمنع وصوله للبشرة لا نحو خضاب ودهن مانع وقول التقال تراكم الوسخ على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النقض بلمسه يتعين فرضه فيما اذا صار جزء من البدن لا يمكن فصله عنه كما مر ولا يضر الخلط الخضاب بالنوشادر لان الأصل فيه الطهارة وقد أخبرني بعض الخبراء أنه يعتقد من الهباب من غير ايقاد عليه بالنجاسة فغاية انه نوعان وعند الشك لانجاسة على أن الأول منه ما ماذته طاهرة وهي التين ونحوه ولا يضر الوضوء عليه بالنجاسة وتخلل ان رأس انا منه منعقد من دخانها مع الهباب لان هذا غير محقق لاحتمال انه منعقد من الهباب وحده وأن دخانها سبب لذلك العقد وان لم يكن من عنه وبهذا يعلم استرواح من جرم نجاسة النوشادر حيث وجد ولا يضر في الخضاب تنقيطه للجلد وترتبه اقشرة عليه لان تلك القشرة من عين الجلد لا من جرم الخضاب كما هو واضح وجرى الماء عليه وازالة النجاسة على تفصيل يأتي وتحقق المقضي ان بان الحال والاطهر الاحتياط بان يتقن الطهر وشك في الحدوث فتوضأ من غير ناقض صحيح اذ لم يكن الحال ولا يكف النقض قبله لما فيه من نوع مشقة لكن الأولى فعله خروجا من الخلاف وانما صح وضوء الشاك في طهره بعد يتقن حدثه مع تردده وان بان الحال لان الأصل بقاء الحدوث بل لو نوى في هذه ان كان محدثا والافتح يدصح وان تذكر واسلام وتيمم الا في نحو غسل كذا جمع بينها التحل لخليلها السلم وتغسله لخليلته الخبونية أو المتسعة مع التمسك منه بخلاف ما اذا ذكرها لا يحتاج لية للضرورة وتجب اعادته بعد زوال الصكرا والخنون أو الامتناع زوال الضرورة وعدم الصارف بأن لا يأتي بناف للتمسك كزدة أو قول ان شاء الله لانه التبرك أو قطع لا يؤم طويل بل مع التمكن فلا يحتاج لتجديدها ان كان الناء بفعله كما يأتي فان قلت لم ألحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك قلت يفرق بان الجزم المعتبر

(باب الوضوء)*
(قوله) أي عند الاشتباه والافلو
شك في تجس الماء المتقن الطهارة
جاز الطهر به مع انه مشكوك
في طهره ولك أن تقول انما جاز
التطهر به لترج طرف الطهارة
واعضاؤه باليقين السابق فيمكن
انقاء كلامهم على عموم نظر الماء
ذكر والله أعلم (قوله) وجرى الماء
عليه يعني الغرض الخارجة عن
كلامه في الشر وط الخارجة عن
حقيقة الوضوء وما فيه وسيلان
داخل في حقيقة الغسل لانه سيلان
الماء على العضو وغسل الاعضاء
المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء
وبما هي قدر (قوله) والافتحيد
صحيح فخذ منه أن ما مر من أن
تحقق المقضي ان بان الحال شرط
محله في غير التجديد والله أعلم (قوله)
أو المتسعة ليس على ما ينبغي لانه
ليس من المستثنيات وانما ذكره
استطراد المناسبة مسألة الخبونية
في كون اليه من الحليل فلا تغفل
(قوله) بخلاف ما اذا ذكرها على
الغسل فيبشره بغيرها مكره
ومتسقى كلامه الا عند الغسل
المكروه وان غلب على ظنه عدم
بشره في النفس منه شيء (قوله)
للضرورة على المستثنيات بقوله الا في
الح لا لقوله لا يحتاج لنية وان
أوهمة العبارة

(قوله) ينتفي به كذا في النهاية أيضا وفيه نظر واضح فان الية أمر قلبي فكيف ينتفي الجزم بها بلفظ اغظ ينادر منه معنى منافاه من غير قصد لذلك الغنى والله أعلم ويحتمل أن يفرق بان الحاق (v) الاطلاق بالتعليق هنا والتبرك ثم هو الاحوط في البابين ثم ينتفي أن يكون ما ذكره تارن التلاطف

النية ينتفي به لا نصرافه لمدلوله لم يصرف عنه نية التبرك واما في الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيرا ما يستعمل للتبرك احتج لما يخبر عنه من هذا الاستعمال وهونية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ ومعرفة كيفته والافان طن الكل فرضا أو شركا ولم يصدق فرض معين النقلة صح أو نفلا فلا وبأن هذا في الصلاة ونحوها وهذه الخمسة الأخيرة شروط في الحقيقة لانه وزيد وجوب غسل زائد شبهه باصلي وجزء يتحقق به استيعاب العضو وفيه نظر لان هذين من جملة الأركان كما صرح به قولهم ما لا يبي الا واجب الابه واجب وزيد السلس بدخول الوقت ودخوله وتقدم نحو استنجاء وتحفظ احتيج اليه والوالاء بينهما وبينها وبين الوضوء وبين افعاله وبينه وبين الصلاة وسياقي بعض ذلك (فرضه) أي اركانه (سنة) فقط في حق السليم وغيره وما تميز به من وجوب زائد على ما شر وط كما تقرر لا أركان أربعة بنص القرآن وانسان بالسنة ولكونه مفردا مضافا الى معرفة وهو على الصحيح حيث لا عهد للمعوم الصالح للجمعية من حيث مدلول لفظه اذ هو حينئذ المعنى الذي استغرقه لفظه الصالح له من غير حصر وان كان مدلوله في التركيب من حيث الحكم عليه كناية على الاصح أي محصوم فاقبه على كل فرد فرد مطابقة لانه في قوة قضاياء عدد أفرادها وأصريح فيها بناء على ظاهر كلام النخاعة وليست العبرة في مطابقة المبدأ للغير بالاصطلاحهم أن مدلوله كل أي محكوم وفيه على مجموع الافراد من حيث هو مجموع أجزائه بالجمع ثم رأيت بعض الأصوليين وضع ما شئت اليه بقولي الصالح للجمعية فقال قد يكون معنى المعوم همول المجموع المحكوم عليه لسلك فرد وان كان الحكم على المجموع لا على الافراد ومثاله قوله تعالى الا اثم امساك فان الحكم بانها اثم على مجموع الدواب والطيور دون أفرادها والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم في العام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظري الى كون افراد العام الجمع أو نحوه أحادا أو جوعا فيكون المحصوم عليه كلالا كناية وهو ما مر ولا كما وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي أي من غير نظري الى الافراد وذك بعض الأصوليين ان العام دلالتين دلالة على المعنى المشترك وهي التي الحكم فيها على الكل من غير نظري الى خصوص الافراد وهي قطعية ودلالة على كل فرد فرد من الافراد بالخصوص وهي ظنية انتهى وفيه تأييد لما مر وان كان فيه نظر ونحوها فلهما عليه محققهم أي ان أراد الدلالة الحقيقية المطابقة (أحدها) نية رفع حدث أي رفع حكمه كحرمة نحو الصلاة لان القصد من الوضوء رفع ذلك فاذا نواه فقد تعرض للقصد فاحدث هنا الاسباب لان تلك الحرمة مترتبة عليها وبصح أن رادها المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك وأنونى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطا لا عمدا لتلاعبه وبه يرد استحكال تصور راد التلاعب والعبث كثيرا من موضع من ضعفاء العقول أو نفي بعض احداثه أو نفي رفعه في صلاة واحدة دون غيرها لانه لا يتجزى فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولا يعارض بضده لان المرتفع حكم الاسباب لانفسها وهو واحد تعددت أسبابه وهي لا يجب التعرض لها فلغاذ كرها ولو نوى رفعه وان لا يرفعه أو رفعه في صلاة وان لا يرفع لم يصح لتناقض وكذا لو نوى ان يصل به بمحل نجس قيل تعبير أصله برفع الحدث أولى لان ال فيه ليعهد أي الذي عليه أو للشمول الداخلي فيه ما عليه بخلاف التكبير لانه تدخل فيه نية ما لم يكن عليه انتهى ويرد بان فيه ايهام اشتراط التعريف في النية وهو انما هو أوهمه التكبير على أن التعريف بوجههم أيضا انه لا تصح نية غير ما عليه مطلقا سوى التكبير في هذا فالحق أن كلا احسن من وجهه وان التكبير اخف ايهاما (أو) نية الطهارة عن الحدث أو نية (استباحة منقرا طاهر) أي وضوء كما وأما اليه التعبير بالاستباحة ودل عليه قوله أو ما يندب له الوضوء كقراءة

النية القلبية فان تأخر فلا يضرب مطلقا مضى الية على الصحة ثم رأيت كلام الشارح في مباحثيات عند قول المصنف أو ما يندب له وضوء الخ يزيد ما ذكره فراجعهم والله أعلم ثم رأيت الشيخين في نية الصلاة تقررهما للمسئلة المشبهة مع قصد التعليق وقصد التبرك فقط (قوله) أو نفلا أي أو طن السلك نفلا وينبغي ان يراد في العبارة أو شركا وقصد به نية النية كما هو ظاهر والله أعلم (قوله) وزيد وجوب الخ جزم في المعنى بكونهما شرطين ونقله في النهاية ثم ردها بينهما بالأركان شبه (قوله) كما صرح به قولهم الخ في كونه مصرا بالركنة نظر (قوله) وبشؤون الصلاة قد يقال كون الموالاة بينهما شرطا لنية الوضوء محل تأمل نعم بالاخلال بها يطل الوضوء كحدث طارئ والله أعلم (قوله) ولكونه مفردا مضافا الخ أقول يمكن توجيه عبارة المتن بأن الاضافة للجنس وان كان الاصل فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا بشرط أو العهد الخارجي والمراد بالقصد الخصوص المعهود الاركان بقرينة السياق وتعداها فيما بعد والله أعلم (قوله) قد تقوم قرينة كفي رجال البلد يتعملون الخثرة (قوله) وفيه تأييد لما مر لفظه ووجهه التأييد لما ذكره ثم يؤخذ منه بفرض صحة توجيهه لمما نحن فيه فتفتن (قوله) أو نفي بعض احداثه فيه أن حكم حدث الس وحدث المجلس أمر واحد لوحظ به وان قد نوى رفعه وعدم رفعه والحالة هذه وهو تلاعب والله أعلم (قوله) دون غير ما فيه أن محصله رفع حرمة تلك الصلاة ونفي دفع حرمة غيرها بل هو محل نظر مع عدم النفي لعدم شمولها لغيرها والله أعلم (قوله) بمحل نجس أو يصل في نية نفلا مثلان في أوقات الكراهة كما استوجبه العلامة ابن زياد في فتاويه أخذ له الماعلا لانه بنته الصلاة بمحل نجس فان فيه تلاعبا بالعبادة وهو مأخوذ به والله أعلم (قوله) كقراءة فانها تنقل الى الفصل مع الحدث لا كقراءة لو كان المراد الاعمال معية استباحة والله أعلم

فلا وذلك كطواف وان كان عصر مثلاً أو عيد ولو في رجب لان نسبة ما يتوقف عليه وان لم يمكنه فعله متضمنة لنية رفع الحدث وطأه أنه لو قال نويت استباحة مفترق لوضوء أجزاءه وان لم يخطر له شيء من مفرداته وكون نية حينئذ تصديق بنية واحد منهم بما يقتضيه لا يضر لانه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث (أو) نية (اداء فرض الوضوء) وتدخل المسنونات في هذا ونحوه تبعاً كتنظيره في نية فرض الظهر مثلاً على انه ليس المراد بالفرض هنا حقيقةه والام يصح وضوء الصبي اذا وادى بل فعل طهارة الحدث الشرطية ونحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً ولا يرد عليه صحة نية الصبي فرض الظهر مثلاً بل وجوبها عند الاكثرين لان المراد بالفرض ثم صورته كما في المعادة أو اداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء والطهارة كالوضوء في الثلاثة الاولى فان قلت خروج الخبث باداء الطهارة واضح لانه لا يستعمل فيه واما اختصاص فرض الطهارة ومثله الطهارة الواجبة كما في الانوار بالحدث فشكل اداء طهارة الخبث كذلك قلت الربط بالفرض والوجوب انما يتبادر منه تلك لانه لا نهى فدل على الخبث للعفو عنه ومن ثم اخص تلك الطهارة للصلاة على أن يطهروا بها أعضاءها ولا يضر شمولها للوضوء المجدد كما لا يضر شمول نية الوضوء له وطهر الخبث الغير المعفو عنه واجبه لذاته بدليل الاثم بالتصريح به ومن ثم وجب الفور في ازالته حينئذ ولم يجب فيه نية لعدم تمحضه للعبادة فان قلت هي تشمل الغسل أيضاً قلت لا يضر لما يأتي أنه يمكن عن الوضوء فليس بأجنبي ومن ثم كفت في الغسل أيضاً لاستلزامها رفع الحدث الكافي فيه أيضاً فهي مثله في الاكتفاء بها في البابين لا الرابعة لانها تشمل الطهر عن الحدث والخبث من غير ميم قال الرافعي وعدم وجوب التعرض للفرضية يشعر بأن اعتبار النية هنا ليس للقرينة بل للتمييز لان الصحیح اعتبار التعرض للفرضية في نية العبادات وبه ان سلم والا فبأنى أن نية رمضان لا يشترط فيها التعرض للفرضية بنار ع في عمومها يتضح مما مر أن الصكائية تنوى وعلم منه أيضاً ان نية فرض الوضوء كافية ولو قبل الوقت للغاذا ذكر الفرضية والاصل في وجوب النية الحديث المتفق عليه انما الاعمال أى انما صحته الا كمالها لانه خلاف الاصل بالنيات جمع نية وهي شرعاً قصد الشيء مقرباً بفعله والا فهو عزم ومحلها القلب فلا عبرة بما في اللسان نعم يسر التلغظ بها في سائر الابواب خروجاً من خلاف موجبها والقصد بها تغيير العبادة عن العادة وتغيير مراتب العبادات (ومن دام حديثه كاستحاضة) وسلس (كفاه نية الاستباحة) وغيرها مما مر من لم يدم حديثه ولو ما صح الخف (دون) نية (الرفع) للحدث أو الطهارة عنه (على الصحیح فهما) أى في أجزاء نية نحو الاستباحة وحدها وعدم أجزاء نية نحو الرفع وحدها لان حدثه لا يرتفع وقيل لا بد من جمعهما ان تكون الاولى للاحق والمقارن والثانية للسابق وعلى الاصح بسن الجمع بينهما خروجاً من هذا الخلاف وقيل يكفي نية الرفع لتضمنها الاستباحة ويرد بمنع علمته على انه لو سلم كان لازم ما بهدا وهو لا يكفي به في البات وحده ~~فكذلك~~ في نية ما يستبيحه حكم التيمم وبقى أجزاء نية رفع الحدث ان اراد به رفعه بالنسبة لفرض فقط فكذلك انا وبه بنى فزعهم أن تفسير رفع الحدث برفع حكمه فيما مر يلزمه صحة نية السلس له بهذا المعنى ووجه اندفاعه ان رفع حكمه عام وهو مختص بالسليم وخاص وهو الجائر للسلس ويجدد الوضوء لا تحصل له سنة التجديد الانية مما مر حتى نية الرفع أو الاستباحة على ما قلنا من العباد وهو قريب ان اراد صورتهما كما أن معيد الصلاة ينوى بها الفرض وزعم ان ذلك في المعادة خارج عن القواعد ممنوع كيف والشيء لا يسمى بتجديداً ومعاد الا ان أعيد نصفته الاولى ويؤخذ منه أن الاطلاق هنا كافي كونه فلا تشترط ارادة الصورة بل ان لا يرد الحقيقة اكفاء بانصرافها للمدلولها الشرعي هنا من الصورة بقرينة التجديد هنا كالاعادة ثم (ومن نوى تبرداً) أو تنظفاً (مع نية معتبرة) مما مر (بجاز) له ذلك أى لم يضره في نية المعتبرة (في الصحیح) لحصوله وان لم ينو فلا يضر بل فيه لكن من حيث

(قوله) على انه الخ يوهم أنه على تقدير أن يكون المراد بفرض الوضوء الطهارة الشرطية الخ لا يكون دخول المسنونات بها وهو محل تأمل فظاهر ان الشرط لنحو صحة الصلاة أركانها لا غير والله أعلم (قوله) ولا يضر شمولها أى شمول نية الطهارة للصلاة (قوله) بمحضها أى بمحض نية الطهارة للصلاة طهارة الحدث (قوله) ومن ثم وجب الخ ولم يجب الخ تبرع على ان الوجوب لذاته (قوله) لا الرابعة هي نية الطهارة فقط قال في المعنى وكذا لو نوى فرض الطهارة لم يكف ولو نوى اداء فرض الطهارة صح كما مر به جمع منهم سلم في التقرب وكذا لو نوى الطهارة أو غيرها ما يتوقف على الوضوء وفيه بحث اذ يقال ان هذا كاطلاق الطهارة فتردها بين الاصغر والاكبر وازالة النجس وجب بان الطهارة لما اضيفت الى الصلاة شملت رفع الحدث والخبث فهي متضمنة لدفع الحدث ففقت بخلص فرض الطهارة يصدق بازالة النجاسة فقط فلم يكف دون الاول انتهى لا يخفى ما في هذا الفرق فلنأمل (قوله) ولو قبل الوقت أى حيث اراد بالفرض ما يأنى في تركه اما لو اراد به ما لا بد منه في صحة الصلاة فلا إشكال فيه أصلاً اثنى به قبل الوقت أو بعده واما الاول فلا يخفى الا في وقته وهو الحدث مع ارادته ما يتوقف عليه والله أعلم

العبادة بخلافه من حيث الثواب ومن ثم اختلفوا في حصوله والوجه كما بينته بادلته الواضحة في حاشية
 الايضاح وغيرها ان قصد العبادة يثاب عليه بقدره وان انضم له غيره معاً ادا الربا ونحوه مساوياً أو راجحاً
 وخرج جمع طرقها بعد ائمة المعتبرة فيسقطها ما لم يكن ذا كمالها لأنها حينئذ تعد قاطعة لها فيجب إعادة
 ما غسله للتبريد بنية رفع الحدث كافي للمجموع وغيره (أو) نوى استباحة (ما يندب له وضوء كقراءة)
 لقراء أن أوجدها أو علم شرعي أو آلهة وكدرس أو كتابة لشيء من ذلك وكدخل مسجد وزيارة قبر وبعد
 تلفظ بمصيبة وألحق به فعلها وغضب وحمل ميت ومسه لخنو أربص أو هودي ونحو قصد وقص ظفر
 وكل ما نيل انه ناقض وغير ذلك مما استوعبه في شرح العباب (فلا) يجوز له ذلك أي لا يصح فيه في رفع
 الحدث (في الاصح) لانه جائز معه فلا يتضمن قصده قصد رفع الحدث نعم ان نوى الوضوء للقراءة لم يبطل
 الا ان قصد التعليق بها أو لا خلاف ما لو لم يقصده الا بعد ذكره الوضوء مثلاً لئلا يبيطها
 ما وقع بعد أو القراءة ان كفت والا فالصلاة صح على ما مال اليه في البحر كمال نوى زكاة ماله الغائب ان بقي
 والا فالخاسر واعترض بان الوضوء عبادة بدنية وهي أضيق لعدم قبولها بالنسبة بخلاف المالية وقد
 يجب بان كونها وسبيلة أنصغها فلم يعد الحاقها بالمالية أم لا يندب له وضوء كعبادة وزيارة نحو والده
 وقادم وتشيع جنازة وخروج لسفر وعقد نكاح وصوم ونحوه فلا تسكن يته جزماً (ويجب قرنها)
 أي النية (باول) مغسول من (الوجه) ومنه ما يجب غسله من نحو اللحية قال بعضهم ومن مجاوره من
 نحو الرأس وظاهر كلامهم بخلافه وظهر أن ما يجب غسله من الانف الآتي ليس كالمجاور لأن هذا
 يدل عن جزء من الوجه فاعطى حكمه بخلاف ذلك وذلك ليعتد بها بعده فلو قرنها بالنسبة كني ووجب
 إعادة غسل ما سبقها لوقوعه لغيره لئلا يخلو عن النية المقومة له * تنبيه * الوجه فمن سقط غسل وجهه فقط
 لعله ولا جبرة وجوب قرنها باول مغسول من اليد فان سقطت أيضاً فالرأس فالرجل ولا يصح تنقي نية
 التيمم لاستقلاله كالاتسكي نية الوضوء في محلهما عن التيمم لنحو اليد كالمظهر (وقيل يكفي) قرنها
 (بسنه قبله) لانها من جملة ومحلها لم يدم لغسل شيء من الوجه والا كفت قطعاً لقراءتها بالواجب
 حينئذ نعم ان نوى غير الوجه كالضمضة عند انغسال حرة الشفة كان ذلك صارفاً عن وقوع الغسل عن
 الفرض لاعتداده بالنية لان قصد المضمضة مع وجود انغسال جزء من الوجه لا يصلح صارفاً لانه
 من مصادقات النوى بما بل للانغسال عن الوجه لتوارد هما على محل واحد مع تنافهما فانفص هذا الذي
 ذكرته انه لا منافاة بين اجزاء النية وعدم الاعتداد بالمغسول عن الوجه لاختلاف المحظوظ ما فتامله
 لتعلم به اندفاع ما أطال به جمع هنا (وله تفريقها) أي نية رفع الحدث والظاهرة عنه لا غيرهما لعدم
 تهوره فيه (على اعضائه) أي الوضوء كان نوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه أو عنه لا عن غيره
 وهكذا (في الاصح) كما يجوز تفريق افعال الوضوء في كل من هاتين الصورتين يحتاج لتجديد النية
 عند كل عضو تشمله نية ما قبله ولو ابطله أو نحو الصلاة في الانشاء ثب على ماضى ان كان لعذر
 والا فلا وظاهر أن خلاف التفريق يأتي في الغسل وقد يشكل ما هنا بالطواف فانه لا يجوز تفريق النية فيه
 مع جواز تفريقه كالوضوء وقول الزكشي يجوز ان تقرب بطوفة واحدة ضعيف وقد يجب بانهم اختلفوا
 الطواف في هذه الصلاة لانه أكثر شهاها من غيرها (الثاني غسل وجهه) يعني انغساله ولو بغسل
 غيره بلاذنه أو بسقوطه في نحو نهران كان ذا كرامة النية فيها وكذا في سائر الاعضاء بخلاف ما وقع منها
 بفعله كعقره للظرو ومشييه في الماء لا يشترط فيه ذلك اقامته لمقامها قال تعالى فاغسلوا وجوهكم
 وخرج بالغسل هنا وفي سائر ما يجب غسله من الماء بلا جريان فلا يكفي اتفاقاً بخلاف غمس العضو
 في الماء فانه يسمى غسلًا (وهو) طولاً ظاهر (ما بين منابت) شعر (رأسه غالباً) تحت (منتهى)

(قوله) الا ان قصد التعليق الخ ينبغي
 ان يلحق الاطلاق بالتعليق نظير
 ما مر نعم تعقل التعليق فيما نحن فيه
 لا يخلو عن خفاء الا ان يراد به مجرد
 الارتباط بينهما وكونه لا حلها والله
 أعلم (قوله) يعني انغساله لئلا
 يكون المراد مصدر المبنى للمفعول
 والحاصل بالمصدر وهو ظاهر بل
 لكان تقول يجوز ان يغسله على
 طاهره وفعل الغير المستند لادنه أو
 المقترن بنية فعله حكماً والله أعلم

أى طرف المقبل من (الحيه) بفتح اللام على المشهور فهو من الوجه دون ما تحته والشعر النابت على ما تحته وتأويل الزاقي له بان المنتهى قدر اديه ما يليه من جهة الخلل لا آخره يدفع الاعتراض على المتنبهانه بقضى خروج منها هما من البنية وهما العظامان اللذان عليهما الاسنان السفلى وتسمى المنتهى بما ذكره يشمل طرف المقبل مما تحت العذارى الى الذقن التى هى من منهاهما أى مجتمعهما ومن ثم عبر غيره بمجتمعى العينين والذقن (و) عرضا ظاهر (ما بين اذنيه) حتى ما ظهر بالقطع من جرم نحو أنف قطع لوقوع المواجهة المأخوذ منها الوجه بذلك بخلاف باطن عين بل لا يسر بل قال بعضهم بكرة للضرر وانف وفم وان ظهر بقطع جفن وأنف وشفة وانما جعل ظاهرا اذا تيسر لفظ أمر التجاسة واختلفت فتساوى المتأخرين فى الغلة أو أنف من نقد التهم وخشى من ازالته محذور تيمم الذى يظهر وجوب غسل ما فى محل الالتصاق من الانف لا غير لانه ليس بدلا الا عن هذا اذا انف المقطاع لا يجب ان يغسل مما ظهر بالقطع الا ما باره القطع فقط وكله من الاثمة لانه بدل عن جميع ما ظهر بالقطع وليس هذا كالجيرة حتى يجمع باقيه بدلا عما أخذ من محل القطع لانها رخصة وبصدد الزوال وبأى ذلك فى عظم وصل ولم يكتسب ومع ذلك لا يقضى لسه كهو ظاهر لا بخلاف المدركين واذا تقرر أن الوجه ما ذكر (فيه) الجبينان وهما جانبى الجمجمة والياض الذى بين الاذن والعذار وهو الشعر النابت على العظم النابت بقرب الاذن و (موضع الغم) وهو ما يثبت عليه الشعر من الجهة لا موضع الصلع وهو ما تحسب عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احتزرت وبقولهم غالبا قال الامام وغيره وهو مستدرج لان محل الاول ليس من منابت الرأس والثانى ليس من منابت الوجه قبل الاحسن قول أصله الرأس لان منابت شعر رأسه شئ موجود لا غالب فيه ولا تادراتهى وليس فى محله لان الموجود كذلك هو الشعر وما محل بنه الغالب وغيره فلا يفرق الحال فيه بين التعبير بالرأس ورأسه كقوله واضح (وكذا التحذير) بالحمام المذال أى موضعه من الوجه (فى الاصح) لمخاذاه يا ض الوجه اذهو ما بين اثناء العذار والنزعة يعتاد تحته ليقع الوجه (لا) الصدغان وهما المتصلان بالعذار من فوق وتدا الاذنين الا انه لا يمكن غسل الوجه الا بغسل بعض كل منهما كما يعلم مما بأتى ولا (النزعان) بفتح الزاى أفصح من اسكانها (وهما يسانان يكتفان للناسية) أى يحيطان بمألفاس من الوجه بل من الرأس لانها فى تدويره (قلت صحيح الجمهور أن موضع التحذير من الرأس) لاتصال شعره شعره (والله اعلم) وليس غسل كل ما قبل انه من الوجه كالصلع والنزعتين والتحذير (ويجب غسل) مخاذه من سائر جوانبه مما لا يتحقق غسل جميعه الا بغسله لانه لا يتم الواجب المطلق الا به واجب ويجب غسل شعر المحاذى وان كثف كما يجب غسل (كل هذب) بالهملة (وحاجب وعذار) بالهمزة وهو ما رسمه الخط عنه الى اللحية عارض وحكمه حكمهما (وشارب وخدو عنقفة شعرا وشرا) تحته وان كثف لندرة الكثافة فيها فالحقن بالغالب وميزهذين مع ان تلك اسماء للشعور الا الخليلين ان المراد هنا هي ومحلها وقيل لرجع شعرا للخدوشرا لغيره وفيه قلافة بل ايهام أن واجب الخد غسل شعره فقط وغيره غسل بشرته فقط (وقيل لا يجب باطن عنقفة كثيفة) بالثمة أى غلته شعرا ولا بشر الا بياض الوجه لا يحيط بها فى عليه بالحليقة فى أحكامها الآتية (واللحية) بكسر اللام أفصح من فتحها وهى الشعر النابت على الذقن التى هى مجتمع العينين ومثلها العارض واطلقها ابن سيدة على ذلك وشعر الخدين (ان خفت كهذب) فيجب غسل داخلها واطناتها أيضا (والا) تخف بان كثف بان لم تر البشره من خلالها فى مجلس التغاطب عرفا قيل يلزم عليه أن الشارب مثلا لا يكون الا كثيفا يعتذر روية البشره من خلاله غالبا ان لم يكن داخعا مع تصريحهم فيه بأنه ما تندر فيه الكثافة فالأولى الضبط بان الكثيف ما لا يصل الماء لبناطنه

(قوله) بان المنتهى أى لفظ المنتهى (قوله) قدر اديه ما يليه أى على المتبادر من المنتهى وهو الآخر (قوله) وان ظهر الخ * فرع * قالوا يجب غسل ما ظهر بقطع شفة أو أنف والسرء ما ظهر من محل القطع لا ما كان مستترا بالمقطع فلا يجب غسل ما ظهر بقطع الشفة من لحم الانسان وكذا لا يجب غسل ما ظهر بقطع الأنف مما كان تحته وان صار بارزا من كشافا قلنا افاقت به شيخنا ابن حجر وعلمه بانه ما كان يجب غسله قبل القطع والاصل عدم الوجوب وبقاء الامر على ما كان سم على المتبحر اقول ينبغي ان يتأمل هذا الاقتفاء فى شرح المذهب علم الاصح من وجوب غسل ما ظهر بالقطع من انف وشفة بقوله كلوا كسط جلدة وجهه أو يده ثم حكى مقابل الاصح بقوله والثانى لا لانه كان يمكنه غلته قبل القطع ولم يكن واجبا فبقى على ما كان انتهى وبه يظهر ان الاقتفاء المذكور انما يخرج على مقابل الاصح فليست اقل (قوله) كقوله واضح فى دعوى الوضوح خفاء لان المذنب تابع للثابت فحيث تعين وتخصص كان المذنب كذلك فلا غالب فيه ولا تادرتع قد يقال فى دفع أصل الاعتراض انضمير عائد الى المطلق أو الشخص المطلق لا بخصوص المتضمنى نفسه فحصل فيه عموم قبل التعميم والله اعلم (قوله) ان المراد هنا أى الشعور المذكورة وكذا يقال فى الخد أيضا المراد هو والحال فيه فالأولى ذكره وان كان تركه للعلم به بالاقايدة

الاجتهاد بخلاف الخفيف انتهى ويرد بان هذا الضبط فيه ايها لمعدم انضباط المشقة فالحق ما قالوه ولا يريد ما ذكر في الشارب لان مرادهم ان جنس تلك الشعور الخفة فيه غالبية بخلاف جنس العبة والعارض نعم لما حكى الرافي الاول قال وقيل الخفيف ما يصل الماء الى منتهى بلامبالغة وقد يرجح بان الشارب من الخفيف والغالب منعه الرؤية انتهى ويتجانب بان كون الشارب من الخفيف انما هو بالنسبة للحكم اذ كثيفه تخفيفه حكما واما بالنسبة للعدو فالوجه فيه هو الاول ولا يرد عليه الشارب لما تقرر (فليغسل) الذي كرا الحق (طاهرها) ولا يكف غسل باطنها وهو البشرة وداخلها وهو ما استمر من شعرها لعسر اصال الماء اليها اذ كثافتها غير نادرة ولما خرج منها عن حد الوجه بان كان لومذخر بالمذعن جهة نزوله اخذ انما يأتي في شعر الرأس لانه لا تنقطع نسبته عن بشرة الوجه لئلا ياتي فيه الخلاف الآتي الاحتياط ويؤيده قياس الضعف الآتي على ذؤابة الرأس ويحتمل ضبطه بان يخرج عن تدويره بان طال على خلاف الغالب حكمها لوقوع المواجعة به كهي وبه يفرق بين وجوب هذا وعدم اجزاء مع ذلك لانه لا يسمى رأسا فيجب غسل باطن الخفيف أيضا وظاهر الكشف فقط كالسلعة المتدلية عن حد الوجه وكذا اخرج بقية شعور الوجه ومحاذيه مساحته فيه دون اصوله لوقوع الخلاف في وجوب غسله من أصله كما قال (وفي قول لا يجب غسل) ظاهر كثيف ولا ظاهر وباطن خفيف (خارج عن الوجه) من العبة وغيرها لخروجه عن محل الفرض كذؤابة الرأس وانما وجب التعميم مطلقا اتفاقا في غسل الجنابة لعدم المشقة فيه لقلة وقوعه بالنسبة للوؤء واما الحية الخنثى فيجب غسل باطنها حتى من الخارج مطلقا للشك في مقتضى المساحة فيها وهو الذكور كورة تعيين العمل بالاصل من غسل الباطن فان دفع البعض عنهم هذا وكذا المرأة للندرة العبة لها فضلا عن كثافتها ولانه يسر لها تنقيها واحقاقها لانها مثلية في حقها وهل خارج بقية شعورهما كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لانهما بازالته لانه مشوة أوهما كغيرهما فيه كل محتمل والاول اقرب ثم رأيت في كلام شيخنا ما يصرح به ولو خف بعضها فان تميز فلكل حكمه والواجب غسل باطن الكل احتياطا وتضعيف المجموع الذي نقله شيخنا عنه لهذا بانه خلاف ما قاله الاحتياط وما علل به الماوردي لادالة فيه لم أره في عدة نسخ منه فلذا اجزمت به ومن له وجهان يلزمه غسلهما وان فرض أن أحدهما زائد لوقوع المواجعة بهما أو رأسان كفي مسح بعض أحدهما لان الواجب مسح جزء من رأسه وعلا وكل كذلك ويندب ان يبدأ باعلوا وجهه وان أخذ الماء بيديه جميعا للاتباع وكان صلى الله عليه وسلم يبلغ راحته اذا غسل وجهه ما أقبل من اذنه * تنبيه * ذكر وافي الغسل انه ينبغي عن باطن عقد الشعر أي اذا انقلب نفسه وألحق بها من ابلى بقو طبعه لصق باصول شعره حتى يمنع وصول الماء اليها ولم يمكنه ازالته لكن صرح شيخنا بخلافه وانه يتميم وحمله على ممكن الازالة غير صحيح لانه لا يصح التيمم حينئذ والذي يتجه العفو للضرورة فان أمكنه تحلق محله فالذي يقيه أيضا وجوبه ما لم يحصل له به مثلة لا تحتمل عادة (الثالث غسل يديه) من كفيه وذراعيه واليد مؤنثة (مع رقبته) بكسر ثم رفع أفصح من عكسه ودل على دخولهما الاتباع والاجتماع بل والآية أيضا يجعل الى غاية الترتل المقترن بناء على أن اليد حقيقة الى المنسكب كاهوا الاشهر لغة ويجب غسل جميع ما في محل الفرض من نحو شق وغوره الذي لم يستتر ومحل شك كمنه في الباطن حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الوجه اذ لا حكم ما في الباطن ولا يرد التصاق العضو بعد ابائه بالكيفية بحرارة الدم لان ما بان صار ظاهرا وسلعة وان خرجت عنه وظفروا ن طال ولا يتساع بشئ مما تحته على الاصح وشعروا ن كثف وطال ويدوان زادت وخرجت عن المحاذاة وما تحاذيه فقط من نحو يدانية خارجة بعد قطع الاصلية تستعجب تلك المحاذاة على الوجه وبه يعلم أن ما جاوز اصابع الاصلية لا يجب غسله وبه صرح جمع

(قوله) باطن الخفيف الاول داخل الخفيف بناء على ما سبق من أن المراد بالباطن البشرة ولا بشرة هنا لان الكلام في الخارج فراده هنا بالباطن الداخل المتقدم والله أعلم (قوله) وهل خارج بقية الخ ينبغي أن يكون محله فيما يطلب ازالته كالشارب والعنقصة لا غيره كالخاجب والهدب والله أعلم (قوله) فلذا اجزمت لانه يتعمل الحاقه في الثابت فيها ويحتمل استناطه من التروك فيها لفصل الشك في نسبته اليه والله أعلم

متأخرون وقول بعضهم يجب غسل الجميع وقولهم المحاذي جرى على الغالب ضعيف وجملة متبدلية اليه ولو اشبهت الأصلية بالزائدة وجب غسلها احتياها ولو تخافت جملة التيمم بالزراع عنه لزمه غسل ماتعته الندرته والالم يلزمه بل لم يجزله فتقها نعم انزال التمام الزمه غسل ما ظهر من تحتها لزال الضر ورقوبه فارق خلق اللحية (فان قطع بعضه) أى المذكور من اليدين (وجب) غسل (ما بقى) منه لان الميسور لا يسقط بالمعسور (أو) قطع (من مرفقيه) بان فلت عظم الزراع من عظم العضد وبقي العظمان السميان برأس العضد (فرأس عظم العضد) يجب غسله (على المشهور) لانه من المرفق اذ هو مجموع العظام الثلاث (أو) قطع من (فوقه ذنب) غسل (باقى عضده) مخافه على التحجيل الآتى (الرابع مسمى مسح) يدا وغيرها (لشرة رأسه) وان قل حتى الياس المحاذي لاعلا الدائر حول الاذن كما يشته في شرح الارشاد الصغير وحتى عظمه اذا ظهر دون باطن مأثومة كقالبه بعضهم وكاله لخط أن الاول يسمى رأسا بخلاف الثاني (أو) مسمى مسح لبعض (شعر) أو شعرة واحدة (في حده) أى الرأس بان لا يخرج بالذعن من جهة زوله واسترساله فان خرج منها ولم يخرج من غيرها مسح غير الخارج وانما اجزا تقصيره في النسك مطلقا لانه ثم مقصود لانه ثم اتابع للبشرة والخارج غير تابع لهما ولو وضع يده المتلة على خرقه على الرأس فوصل اليه البلل اجزا قيل المتجه تفصيل الجرموق انتهى ويرد بما مر انه حيث حصل الغسل بفعله بعد التيمم بشرط تذكراه عند المسح مثله وبفرق بينه وبين الجرموق بان ثم صار فاهو مماثلة غير المسح عليه فاحتج بقصد تميز ولا كذلك هنا وذلك للآية مع فعله صلى الله عليه وسلم فانه اقتصر على مسح الناصية وهي ما بين النزعين وهو دون الربع بل دون نصفه وليس الاذان منه وخبر الاذان من الرأس ضعيف وانما وجب تعميم الوجه في التيمم لانه بدل فأعطى حكم مبدله ولا رد مسح الخف لجوازه مع القدرة على الاصل فمن تحقق فيه البدلية (والاصح جواز غسله) بلا كراهة لانه محصل لقصد المسح من وصول البلل للرأس وزيادة وهذا امر اذن عبر بانه مع زيادة فلا يقال المسح ضد الغسل فكيف يحصله مع زيادة * تنبيه * علواها عدم كراهة الغسل بانه الاصل وفرقوا بين وجوب التعميم في المسح في التيمم لانه بانه ثم بدل وهنا أصل فتج أن كلاً من الغسل والمسح أصل وحينئذ فقياسه ان الغسل أحد مصادقات الواجب التحريف فكيف يقولون باباحته وانه غير مطلوب وقد ذكرت الجواب عنه في شرح الارشاد الصغير وقد يجاب ايضا بان في الغسل حثيتين حصول البلل المقصود من المسح والزيادة على ذلك فهو من الحثية الاولى اصلية وواجب ومن الحثية الثانية لا ولا بل مباح فلا تنافي * تنبيه آخر * قد يقال يعارض ما ذكر من اجزاء نحو الغسل القاعدة الاصلية انه لا يجوز ان يستتبط من النص معنى يعود عليه بالابطال ويحاج بان هذا ليس من تلك بل من قاعدة انه يستتبط من النص معنى يعمه وهو هنا بناء على انه معقول المعنى الرخصة في هذا العضو لستره غالباً كما مر وحينئذ فيلزم من الاكتفاء فيه بالاقل الاكتفاء فيه بالاكمل حملا للمسح على وصول البلل الصادق بحقيقة المسح وحقيقة الغسل فتأمل به هذا يعلم ورود السؤال على القائمين بالتعبد الآن يكونون قائمين بعين المسح (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود المذكور به (الخامس غسل رجله مع كعبه) من كل رجل أول ومسح خفيه ما بشر وطه قال تعالى وأرجلكم الى الكعبين بنصبه وهو واضح ونجيه على الجوار خلافاً لمن زعم امتناعه وفصل بين المعطوفين للاشارة الى وجوب الترتيب أو عطفاً على الرؤس حملا على مسح الحفين أو على الغسل الخفيف اذا العرب تسميه مسحاً وحكمته انها مظنة للاسراف فاشير ليركبه ذلك والحامل على ذلك الاجماع على تعين غسلهما حيث لا خف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يعقده ودل على دخول الكعبين هنا ما مر في المرفقين وهما

(قوله) ولو وضع يده المتلة الخ أفاد في شرح ان هذا الفرع منقول عن المجموع وان الباحث تفصيل الجرموق صاحب العباب (قوله) ويرد بما مر الخ يقال ما اشار اليه بما مر حيث لم يكن ثم ما قبل انصرف اليه والا اشترطت اليه الا ترى انه لو عرفت له نسبة التمرد في اثناء الوضوء فلا بد من استحضار اليه معناه كراو الالم يعتقد بذلك التعلل والحاصل أن قياسه على الجرموق واضح (قوله) وقد ذكرت الجواب عنه في شرح الارشاد الصغير قال فيه أو بلة أو غسله بلا كراهة لانه الاصل والعدول الى المسح انما هو لتخفيف فان قلت كيف هذا مسح انه مر أن المسح أصح قلت الاصاله ثم انما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لا ينافي اصاله الغسل أو هي ثم بالنسبة لما بعد التخفيف وهذا بالنسبة لما قبل فتأمل كذا في فتح الجواهر وما ذكره اخبراهو الاظهر الا قرب نكلادهم

العظماء الناسان من الجاهلين عند مفصل الساق والقدم ولو فقد الكعب أو المرقق اعتبر قدره أى من غالب أمثاله فيما يظهر بخلاف ما إذا وجد في غير محله المعتاد كأن لاصق المرقق المتكسر والكعب الركة فإنه يعتبر وكذا في الحشفة كما اقتضاه اخلاقهم وقال جمع متأخرون يعتبر قدره من غالب الناس والنصوص وكلامهم محمولان على الغالب ويجب هنا جميع ما مر نظيره في البدن بما علم وما زادها وهنا وثم ازالة ما ينحوشق أو جرح من نخوشق أو دواء ما لم يصل لغور اللحم الغير الظاهر أو يلتحم فلا وجوب أو بضره فيقيم (السادس ترتيبه ~~هـ~~ كذا) من تقديم غسل الوجه فاليدن فالرأس فالرجلين لغسله صلى الله عليه وسلم المبين للوضوء المأمور به ولقوله في حجة الوداع ابدوا بآبائكم الله والعبرة بعموم اللفظ ولأن الفصل بين المتجانسين لا بد له من فائدة هي وجوب الترتيب لانه بقرينة الأمر في الخبر فلو غسل أربعة أعضائه معاً لم يحسب الا الوجه ولا يسقط كبقية الفروض والشروط لتساين أو اكره لانها من باب خطاب الوضع (فلو اغسل محدث) في ماء قليل أو كثير نية مما مر حتى نية الوضوء على الوجه أو نية نحو الجنب أو أداء الغسل غلطاً لا يعمد اخلافاً للتركش (فلا يصح ان أمكن تقدير) وقوع (ترتيب) في الخارج (بان غطس ومكث) بقدر زمن الترتيب (صح) له الوضوء (والا) يمكث بان خرج حالاً (فلا) يصح (قلت الاصح الصحة بلام مكث والله أعلم) لأن الغسل فيما إذا اتى نية صالحته ~~يكنى~~ لا كبر فالأولى الأصغر ولا نظراً لكون الترتيب حينئذ ظاهراً غير مرتب لأن الترتيب لا يتعلق بخصوص الترتيب ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة وان لم تحس قيل هذا خلاف الفرض اذ هو انه لا يمكن تقدير ترتيبه ويرد جمع ما علم به كيف والتقدير من الأمور الوهمية لا الحسية وشتان ما بينهما وقول الرازي ان نية الوضوء بغسله أى أو رفع الحدث الأصغر لا تختص به اذ يمكنه الترتيب حقيقة معني على طريقة الرافعي خلافاً لمن زعم بناء على الطريقين لما يأتي وببحث ابن الصلاح عدم الاجزاء عند ذلك أى وان أمكن لانه لم يبق الغسل مقام الوضوء ضعيف وما علم به ممنوع اذ لا ضرورة بل ولا حاجة لهذه الاقامة بل العلة الصحيحة هي امكان تقدير الترتيب فكتمت به ما تضمن ذلك من جميع ما ذكر حتى قصد بغسله الوضوء ومن ثم كان الوجه انه لا يؤثر تساين لعة أو لعل في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كشمع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا ومن قيد كالاسنوى ومن تبعه بما يمكنه انما أراد التفريق على العلة الأولى الضعيفة خلافاً لمن زعم تفرقه على العاتين وما فهمه المتن من ان الغمس لا بد منه وان الخلاف انما هو في المكث هو كذلك لأن تقدير الترتيب لا يأتي الا عند عموم الماء لأعضاء الوضوء معاً في حالة واحدة وما ذكرته من ان الغمس في القليل أى مع تأخر النية عن الغمس يرفع الحدث عن جميع أعضاء الوضوء وان لم يمسك نظر ذلك التقدير هو المنقول المعتمد خلافاً لمن زعم رفعه عن الوجه فقط الا ان يحمل على تقدم النية على غمسه وسبب علم بما يأتي في الغسل انه لو غسل جنبه بالاعضاء الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها لأن الأصغر اندرج فكانه لم يوجد وانما سبقت نية رفعه خروجا من خلاف من لم يقل باندرجه فلا تنافي خلافاً لمن وهم فيه أو الارجلية مثلاً ثم أحدث كفاه غسلها من الأكبر بعد بنية أعضاء الوضوء أو قبلها أو في أثناءها والموجود في الآخرين وضوء خال عن غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة اذ لم يجب فيه غسلهما الا عن الترتيب لوجوبه فيما عداهما (وسننه) أى الوضوء (السؤال) هذا الحصر اضافي باعتبار المذكور هنا فلا اعتراض وهو مصدر سأل فاه يسوكه وهو لعة المذكور وآلته وشرا استعمال نحو عود في الاسنان وما حولها وأقله مرة الا ان كان لتغيره فلا بد من ازالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء بهافية أيضاً لانها تتخفف وذلك للخبر الصحيح لولان أشق على امتي لا مرهمهم بالسؤال عند كل وضوء أى أمر ايجاب ومحله بين غسل المكثفين والمضمضة لأن أول سننه التسمية

(قوله) وقول الرازي الى قوله ممنوع في النهاية باللفظ (قوله) لما يأتي أى في بيان العلة الصحيحة (قوله) وما علم به ممنوع هذا المنع بالنسبة الى المقدمة المطوية وهي والاقامة شرط في اجزاء ما ذكر يرشد الى ذلك سند المنع (قوله) بعد بنية الخ فيه منافاة وردة لدقيقة التي أشار اليها في الغسل ونظير اليد ثم عدا الرجلين هنا (قوله) باعتبار المذكور هنا أى في هذا الكتاب من افعال الوضوء لا مطلقاً (قوله) الانسان وما حولها هل التعميم شرط في تحصيل أصل السنه أو تحصيل بسؤال البعض محل تأمل ولعل الثاني أقرب والله أعلم (قوله) ويحتمل الاكتفاء بهما لعل هذا الاحتمال أقرب والله أعلم (قوله) لا مرهمهم بالسؤال وفي رواية لفرضت عليهم السؤال كذا في الاسنان فقامت قرينة على التفسير المشار اليه والله أعلم (قوله) لأن أول سننه التسمية تطبق هذه العلة على معاولها يحتاج لتأمل

كما يأتي ويسن في السواك حيث نذب لا بقصد كونه في الوضوء وان أوهمته العبارة استكالا على ما هو واضح كونه (عرضا) أى في عرض الاسنان ظاهرها وباطنها لا طولا بل بكرة خببر من رسل فيه وخشبية ادماء اللثة وافساد عمور الاسنان ومع ذلك يحصل به أصل السنة نعم اللسان يستاك فيه طولاً لخببر فيه في أبى داود وشرط السواك أن يكون بمنزلة وهو الخشن فيجزي (بكل خشن) ولو نحو سعد وأسنان لحصول المقصود به من النظافة وازالة التغبرن بكرة بمبرد وعود ريحان يؤذى ويحرم بنى سم ومع ذلك يحصل به أصل السنة لأن الكراهة أو الحرمة لا مخرج والعود أفضل من غيره وأوله ذو الرمح الطيب وأوله الأراك للاتباع مع ما فيه من طيب طعم وريح وتشعيرة لطيفة تنقي ما بين الاسنان ثم بعده النخل لأنه آخر سواك استاك به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أيضاً أنه كان أرا كاللكن الأول أصح أو كل راو قال بحسب علمه ثم الزيتون لخببر الطبراني نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة تطيب الفم وتذهب بالجفأ أى وهو داء في الاسنان وهو سواكى وسواك الانماء قبلى واليابس المندى بالماء أولى من الرطب ومن المندى بماء الورد أى من جنسه ويحتمل مطلنا وذلك لأن في الماء من الجلاء ما ليس في غيره ويظهر ان اليابس المندى بغير الماء أولى من الرطب لأنه أبلغ في الازالة (الاصح) المتصلة فلا يحصل بها أصل سنة السواك وان كانت خشنة (في الاصح) قالوا لا يسمى سواكاً ولما كان فيه ما فيه اختار المصنف وغيره حصولها ما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة واصبعه المنفصلة فتجزي وان قلنا يجب دفنها فوراً وبحث الاسنوى اجزاءها وان قلنا نجاساتها كسكل خشن نجس ويلزمه غسل الفم فوراً والعصيانة واعتراض بان قياس عدم اجزاء الاستنجاء بالمحترم والنجس عدمه هنا وجوابه ان الزرخصة وهي لا تساط بمصيبة والمقصود منه الاباحة وهي لا تحصل بنجس بخلاف هذا ليس رخصة اذ لا يصدق عليه حد هابل هو عز بقا المقصود منه مجرد النظافة فلا يؤثر فيه ذلك ولا يتأق فيه خلافاً لبعضهم خبر لسواك مطهرة للفم لان معناه انه آلة تنقيه وتزيل تغيره فهى طهارة لغوية لا شرعية كما هو واضح ولا يجب عنا بل الواجب على من أكل نجاسة له دسومة ازالها ولو بغير سواك (و يسن) أى يتأكد (للصلاة) فرضها ونقلها وان سلم من كل ركعتين وقرب الفصل ولو لفاقد الطهورين وان لم يتغير فمه والقياس انه لو تركه أو لها سن له تداركه اثناء ما يفعل قليل كما سن له دفعه بالماء بين يديه بشرطه وارسال شعراً وثوب كف ولوم منصل آخره وسجدة التلاوة أو الشكر وان تسول للقراءة على الأوجه ويفرق بينه وبين تدخل بعض الاغسال المستنوية بان منها على التدخل لمشتها ومن ثم كفتنية أحدها عن باقها ولا كذلك هنا لما تقر رانه يسن لكل ركعتين وان قرب الفصل لانه يسن للصلاة وان تسول لوضوئها ولم يفصل بينهما ويفعله القارئ بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر اذ لا يدخل وقتها في حقه أيضاً لانه فن قال يقدمه عليه لتصل هي به لعله لرعاية الافضل ولصلاة الجنابة وللطواف وذلك لخبر الحميدى باسناد جيد ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك وليس فيه دليل على أفضليته على الجماعة التي هي بسبع وعشرين درجة لانه لم يتحد الجزاء في الحديثين لان درجة من هذه قد تعدل كثيراً من تلك السبعين ركعة وأيضاً خبر الجماعة أصح بل في المجموع ان خبر السواك ضعيف من سائر طرقه وأن الحاكمتسائل على عادته في تنجيحه فضلا عن قوله انه على شرط مسلم وقول ابن دقيق العيد المراد بالدرجة الصلاة لخببر مسلم صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفرد منازع فيه بأنه ليس متفقا عليه كما صرح جوابه أى لا مكان الاخذ بقضيته مضموماً للدرجة التي في غيره فتكون صلاة الجماعة خمسين صلاة وخمسين وعشرين درجة وهذا هو الايقين باب الثواب المبني على سعة النفل والمنافع من حصره بحمل الدرجة على الصلاة ويمنعه أيضاً أن رواية الصلاة خمس وعشرون

(قوله) افساد عمور وهو ما بينهما من اللعم واحده عمر (قوله) أو قال بحسب علمه هذا أولى أو متعين اذ لا معدل الى الترجيح مع امكان الجمع (قوله) من جنسه هذا هو الظاهر لان ترتيب الاجناس مأخوذ من الاتباع فعلاً أو قولاً (قوله) ولا يجب عنا قد يقال لو فرض توقفز والها عليه عنا فظاهر انه يجب

ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف يتأتى الحمل مع ذلك وحينئذ فلا اشكال بوجهه وبسليم ان الدرجة الصلاة فلا شأن للجماعة فوائده أخرى زائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطأ اليها وتوفر الخشوع والحفظ من الشيطان المتقضي لمزيد الكمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك يزيد على زيادة السؤال بكثير فلا تعارض وأما الحمل الذي ذكره شيخنا في شرح الروض فلا يتخلو عن تكلف ومخالفة لظاهر الحديث فيحتاج لإدليل لا يمكن الجمع بغيره مما يوافق ظاهرهما كما علمت وجاء بسند حسن عن ابن عمر أن الجماعة في مسجد العشرة بخمس عشرة صلاة في مسجد الجماعة بخمس وعشرين ومثل هذا لا دخل للرأى فيه فهو في حكم المرفوع وبه يندفع أيضا تفسير الدرجة بالصلاة لأن الحديث الدرجة متفقة على الخمس والعشرين وأحاديث الصلاة مختلفة فدل على ان الدرجة غير الصلاة لأنها لم تختلف بالمحال والصلاة اختلفت بها وحينئذ فتكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة وهو ما بازاء الدور باثنين وأربعين صلاة في مسجد الجماعة وهو الجامع الاكثر جماعة غالباً باثنين وخمسين صلاة وهذا يتأيد ما قدمته أن تضعيف الجماعة يزيد على تضعيف السؤال بكثير ولو عرف من عاذته أذماء السؤال لقمة استأكل بلطف والتركة ويغفلها ولا يغريها ولو بالسجدان أمن وصول مستقذرا ليه وكرهه بعض الأئمة فيه أطالوا في ردّها (وتغير الهم) ربحاً أولوا بنحو نوم أو أكل كرهه أو طول سكوت أو كثرة كلام للغير الصحيح السؤال مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل من التطهير أو واسم للآلة للقم مرصاة للرب ويتأكد في مواضع أخرى كقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو آتاه وكذا كالتسمية أوّل الوضوء وللدخول مسجد ولو خالسا ومنزل ولو لغيره ثم يحتمل تنبيهه بغير الخالي ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكتهم أفضل فروعا وكلم وعوا بكراهة دخوله خالسا لمن أكل كرهه بخلاف غيره ويحتمل التسوية والاول أقرب ولارادة أكل أو نوم ولا ستبقا منه وبعد تزرو في السحر وعند الاحتضار وللصائم قبل أو ان الخلوفا * تنبيه * نذبه لئلا الشامل للتسمية مع نذبه لكل أمر ذي بال الشامل للسؤال يلزم دور طاهر لا يختص عنه الاجتماع نذب التسمية له ويوجه بانه حصل هنا مانع منها هو عدم التأهل لكل النطق بها ويسن أن يكون باثنين مطلقا لأنها لا تناسرا القدر مع شرف القم وشرف المقصود بالسؤال وان يبدأ بجانب القم الايمن وينبغي أن ينوي بالسؤال السنة كالنسل بالجماع ويؤخذ منه ان ينبغي بمعنى يتحتم حتى لو فعل ما لم تشمل نسبة ماسن فيه بلاية السنة لم يثبت عليه وان يعود الصبي ليلألفه وان يجعل خنصره وابهامه تحتها والأصابع الثلاثة الباقية فوقه وان يبلغ ريقه أول استيا كذا لا يعذر وأن لا يمسه وان يضعه فوق اذنه اليسرى لغيره واقدره بالصعابة رضى الله عنهم فان كان الارض نصبه ولا يعرضه وان يغسله قبل وضعه كما اذا أراد الاستيلاء به ثانيا وقد حصل به نخور يمح ولا يكره ادخاله ماء وضوءه أي الا ان كان عليه ما قدره كما هو ظاهر وان لا يزيد في طوله على شبر وان لا يستأكل بطرفه الآخر قبل لأن الذي يستقر فيه وهو السؤال الغير بلا ان ولا علم رضا حرام والاختلاف الاولى اللاتبرك كما فعلته عائشة رضى الله عنها وتناكد التخليل اثر الطعام قبل بل هو أفضل للاختلاف في وجوبه ويرد بانه موجود في السؤال أيضا مع كثرة فوائده التي تزيد على السبعين ولا يبلغ ما خرج به بالخلل بخلاف لسانه لأن الخارج به يغلب فيه عدم التغير (ولا يكره) في حالة من الحالات بل هو سنة مطلقا ولو لم لا اسنان له لما مره من مرصاة للرب (الالصائم بعد الزوال) لأن خلوفه وهو نضم أوله ويفتح في لغة شاذة بغيره أعليب عند الله من ربح المسليوم القيامة كما صرح الحديث وذكر يوم القيامة لأنه محل الجزاء والافاطية عند الله موجودة في الدنيا أيضا كما دل عليه حديث آخر وافطية تدل على طلب ابقائه ودل على تخصيصه بما بعد الزوال ما في خبر رواه جماعة وحسنه بعضهم

(قوله) ربحاً أولوا أي أوطعنا
فما يظهر أيضا أن ضررها
متعد بخلافه والله أعلم ولم يقره
صاحب المغنى التغير بوصف ولعله
جنوح منه الى التعيم الذي أشرت
اليه والله أعلم (قوله) بمعنى اسم
الفاعل قد يقال أوابق على المصدرية
رعاية للابغية والله أعلم (قوله)
والاول أقرب بل التسوية أقرب
أخذنا بالطلاق الاصحاب ولا داعي
للتخصيص (قوله) ويوجه بانه حصل
هنا الخلو ثم زرم منها لا تسن مطلقا
حيث لم يمتد بها سؤال (قوله) لانه
محل الجزاء الخ أو محل ظهورها
بإعطاء صاحبها أنواع الكرامة
ولعل هذا الظاهر عما ذكره الشارح
والله أعلم

وهو خلاف المشهور عنه وعجابه

أن من خصوصيات هذه الامة أنهم يمسون ويخوفونهم الطيب عند الله من ريح المسك والمساء لما بعد الزوال ويمتد لغة الى نصف الليل ومنه الى الزوال صباح وحكمة اختصاصه بذلك ان التغيير بعده يتعوض عن الصوم لخلاو المعدة بخلافه قبله وانما حرم ازالة الدم الشهيد لانما تقويت فضيلة على الغير ومن ثم لو سؤلك الصائم غيره بغير اذنه حرم عليه لذلك ولو تعوض التغيير من الصوم قبل الزوال بان لم يعط منظر انبساطه تغييرا لكره من اول النهار ولو اكل بعد الزوال ناسيا مقرا أو ناسيا وانه كره اضا على الوجة لانه لا يمنع تغير الصوم فنية ازالته ولو وضعا وأيضا فقد وجد مقتض هو التغير وما منع هو الخوف والمانع مقدم الآن يقال ان ذلك التغيير اذهب تغير الصوم لاضحلاله فيه وذهابها بالكمية فمن السوال ذلك كما عليه جمع وتزول الكراهة بالغروب * تنبيه * هل تكره ازالة الخلوف بعد الزوال بغير السوال كما صبه الحاشنة المتصلة لان السوال لم يكره لانه بل لازالته كما تقتضي فكان ملحظ الكراهة زواله وهو اعم من أن يكون بسوال أو بغيره ولا كدال عليه ظاهر تقيدهم ازالته بالسوال والالفاظ هنا وفي الصوم يكره للصائم ازالة الخلوف بسوال أو غيره لكل محتمل والاقرب للمدرك الاول ولكلامهم الثاني قتامة (والسمية اوله) أي الوضوء لا الاتباع وغيره لا وضوء لم يمس وأخذ منه أحد وجوها وردة أصحابنا بضعفه أحمله على الكمال لما يأتي في الموضوعة واقها باسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فان تركها ولو عمدا (في اتسائه) يأتي به تداركها فائلا بسم الله اوله وآخره لا بعد فراغه وكذا في الأكل ونحوه كما صرح به كلام الروضة وغيرها بخلاف نحو الجماع لتكره الكراهة الكلام عنده وهي هنا سنة عين وفي نحو الأكل سنة كناية لما يأتي في رابع أركان الصلوة فيتردد النظر في الجماع هل يكنى تسمية أحد ههما والظاهر نعم (وغسل كفيه) الى كوعيه (وان يتقن طهرهما) ويسن غسلهما معا للاتباع قيل ظاهر تقديم السوال انه اول سنة ثم بعده التسمية ثم غسل اليدين ثم الموضوعة ثم الاستنشاق وبه صرح جمع المتقدمون قال الأذري وهو المنقول واليه يشير الحديث والنص انتهى وليس كمال بل المنقول عن الشافعي وكثير من اصحاب ان اوله التسمية وجزءه المصنف في مجموعه وغيره فسوى معها عند غسل اليدين اذ هو المبدأ في المتن بان يقرن التسمية عند اول غسلها كقرنها بالتحرم الصلاة وحديث فيحتمل انه يتلفظ بالية بعد السلة وعليه جرت في شرح الارشاد لتشمله بركة التسمية ويتحمل انه يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل التحريم ثم يأتي باليسمة مقارنة لآلية القلبية كما يأتي في تكبير التحريم كذلك فالدفع ما قيل قرنها بها محتمل لانه يسن التلفظ بالية ولا يعقل التلفظ معها بالسمية ومن صرح بأنه يسوى عند غسل اليدين الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ فالمراد بتقديم التسمية على غسلها الذي عبر به بغير واحد تقديمها على الفراغ منه وعلى هذا المعتمد يكون الاستسقاء بين غسلها والموضوعة كما استظهره ابن الصلاح كلاما ووجه بعضهم بأن المانع حينئذ يكون عقبه كما يجمع في الاستسقاء بين الماء والجرو يلزم الاول خلا السوال عن شمبول بركة التسمية أو مقارنته له دون غسل اليدين وهو خلاف ما صرحوا به كعلت واعتبر قرن التسمية بما ذكرنا لب عليه اذ ما تقدمت بها الاثواب فيه وانما اشيب نأوى الصوم فحصة من اول النهار لانه لا يتجزأ ويتجزئ هنا في محامر وكذا الوضوء بكل السنة كما هو ظاهر لانه لا تعرض للقصود (فان لم يتقن طهرهما) بان ترده فيه وصدقه يتقن نجاستهما غير مردلوضوحه (كردهما) أو غسلا احداهما (في الاناء) الذي فيه مائع أو ماء دون التلطين (قبل غسلها) ثلاثا انتهى المستفيض عن غير يده في الاناء قبل غسلها ثلاثا لعل لانه لا يدرى أن يأت يده الدال على ان سبب النهي هوهم النجاسة لنوم أو غيره وانما تزل الكراهة بجمرة مع يتقن الطهر بها لان الشارع اذا غي حكمه باعية فانما يخرج عن عهده باستيفاء ما فادفع استشكل

الوضوء انتهى وفي النهاية نخوه باختصار (قوله) ويحتمل انه يتلفظ بها الخ فديقال يقدر في هذا الثاني خلوا لتلفظ بالهاء عن هذا
ثمول بركة التسمية له والله أعلم (قول المصنف) غمسه ماى غمس كل منها يجعل الاضافة للاستغراق فيشمل ما زاده الشيخ رحمه الله والله أعلم

هذا بأنه لا كراهة عند تبين الطهارة البدء ومن ثم بحث الأذرعى ان محل هذا اذا كان مستند اليقين
 غسلهما ثلاثا فلو غسلهما في ماضى من نجس متيقن أو متوهم دون ثلاث بقيت الكراهة وهذه
 الثلاث هي الثلاث أوّل الوضوء كنهها في حالة التردد بين تقديمها على الغسل فيما مر (و) بعد غسل
 الكفين تسن (المضمضة و) بعد المضمضة كما افهمه قوله الآتى ثم يستنشق يسن (الاستنشاق) للاستنشق
 ولم يجبا للحدث الصحيح لانتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه ويجمع رأسه
 ويغسل رجله وخبر تفضيوا واستنشقوا ضعيفا وحدهم ما معرفة أو صاف الماء (والأظهر
 أن فصلهما أفضل) من جمعهما لخبر فيه (ثم على هذا (الاصح) ان الأفضل انه يتمضمض بغرفة ثلاثا
 ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) حتى لا يستقل عن عضو الا بعد كل طهره ومقابلته ثلاث لكل متواليه أو متفرقة
 لانه انظف وافادت ثم امر من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لاستحباب لا اختلاف المحل كسائر
 الاعضاء فتي قدم شيئا على محله كأن اتصبر على الاستنشاق لغاوا اعتدجا وقع بعده في محله من غسل
 الكفين فالمضمضة فلا استنشاق لان اللإغى كالعدوم كحصر حوايه في العفون الدية ابتداء فله العفو بعده
 عن القود عليها لان عفوه الأول ما وقع في غير محله كان بمنزلة العدوم فجاز له العفون القود عليها
 فان قلت قياس ما يأتي بالبعد وقبل دعاء الافتتاح اعتد بالبعد وفات دعاء الافتتاح الاعتداد
 بالاستنشاق فيما ذكر وفوات ما قبله قلت يفرق بان قصد بدعاء الافتتاح ان يقع الافتتاح به ولا يتقدمه
 غيره وبالبداية بالبعد وفات ذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالبعد وفات تلبه القراءة وقد وجد ذلك
 فاعتد به لوقوعه في محله وما نحن فيه ليس كذلك لان كل عضو من الاعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات
 تطهيره وبالعرض وقوعه في محله وبالبداية بالاستنشاق فأت هذا الثاني وقوع لغاوا حينئذ فكأنه
 لم يفعل شيئا فسن له غسل اليدين فالمضمضة فلا استنشاق ليوجد المقصود ان التطهير ووقوع كل في محله
 اذ لم يوجد مانع من ذلك فتأمله و يأتي في تقديم الذين على محلهما ما يؤيد ذلك وقد تمت لشرح منافع الفهم
 لانه محل قوام البدن أكلوا ونحوه والروح ذكرها ونحوه واقطعها ووصول الماء للشم والنفث
 واكلهما ان يسالغ في ذلك كما قال (وبالغ فيها غير) برفعه فاعلا ونصبه استثناء أو حالا
 من ضمير المتوضى الدال عليه السياق (الصائم) للامر بذلك في الخبر الصحيح بان يبلغ الماء الى أقصى
 الخلق ووجهي الاستئذان والثبات ويسن امر ار الاصبغ اليسرى عليها وجمع الماء ويصعد الماء
 بنفسه الى خيشومه مع ادخال خنصر يسراه وازالما فيه من اذى ولا يستقصي فيه فانه يصير سعوطا
 لا استنشاقا أي كمالا والا فقد حصل به أقله كما علم مما مر في بيان أقله اما الصائم فلا يسالغ كذلك خشية
 السبق الى الخلق أو الدماغ فينظر ومن ثم كرهت له وانما حرمت القبلة المحركة للشهوة لان أصلها غير
 مندوب مع ان قلبها يهديه عن كثيرها والاززال المتولد منها لا حيلة في دفعه وهنا يمكنه مع الماء (قلت
 الاظهر تفضيل الجمع) بينهما الصحة احاديثه على الفصل لعدم صحة حديثه والا فضل على الجمع كونه (ثلاث
 غرفات يتمضمض من كل ثم يستنشق) من كل (والله أعلم) لورود التصريح به في رواية البخاري وقيل
 يجمع بينهما بغرفة واحدة وعليه قيل يتمضمض ثلاثا ولا يستنشق ثلاثا ولا وقيل يتمضمض
 ثم يستنشق ثم ثالثة كذلك ثم ثالثة كذلك والكل محزى وانما الخلاف في الافضل (وتليث الغسل)
 ولوللسلس على الأوجه خلافا للتركشي لما يأتي انه يغتفر له التأخير لندوب يتعلق بالصلاة وذلك للاجماع
 على طلبه ويحصل بتجر يك البد ثلاثا ولو في ماء قليل وان لم ينو الاعتراف على المعتمد لما انه لا يصير
 مستعجلا بالنسبة لها الا بالنصل كبند جنب النفس او ياتي في ماء قليل ويأتي في تليث الغسل ما يوضع ذلك
 فيبحث انه لو رد ماء الاولي قبل انفصاله عن نجوا اليد عليها لا تحسب ثالثة فيه نظر وان أمكن توجيهه

(قوله) دون ثلاث بقيت الكراهة
 وشمل ذلك ان غسلهما من نجاسة
 مغلفة فيذكره غسلهما قبل
 غسلهما مرتين أيضا كما افاده
 تأييده العلامة عبد الرؤف فيما
 علقه على حواشي نسخة من شرح
 الروض وتقبلته من خطه وهو
 وجهه غير انه مبني على ندب التليث
 فيها وسمي أتى ما فيه ان شاء الله تعالى
 (قوله) لا تحسب ثالثة فيه نظر
 تأمل هل يذنبه وبين ما يأتي له في مسح
 الرأس شبه تناقض أم لا والله أعلم

بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بد من ماء جديد وقد يحرم بأن ضاق الوقت بحيث لو ثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقول شارح أن تركه حينئذ سنة صوابه واجب وأحتاج لما نه لعطش يحترم وأولمة طهره ولو ثلث لم يتم لو كان مع ماء لا يكفيه حرم استعماله في شيء من السنن أيضاً وقد يندب ترك ما نه خوف فوت نحو جماعة لم يرج غيرها (والمسح) الألف والجبرة والعامة للحديث الحسن بل الصحيح كما أشار إليه المصنف أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ثلاثاً والذلك والتخليل ويظهر أنه مخير بين تأخير ثلاثة كل من هذين عن ثلاثة الغسل وجعل كل واحدة منهما عيب كل من هذه وإن الأولى أولى والسؤال وسائر الأدل كل بالجملة والذي كرهه للتابع في أكثر ذلك ويكره النقص عن الثلاث كالزيادة عليها أي بنية الوضوء كما يحسنه جمع وتغمر من ماء موقوف على التطهر وإنما لم يعط المندوب موقوف للاكتفاء لأنه يتسامح في الماء لتفاهته ما لا يتسامح في غيره وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولاً ولا يحصل لمن تم وضوءه ثم أعاده مرتين خلافاً للجمع متقدمين لأنه لم يقل مع تباعد غسل الأعضاء وفارق ما مر في القم والتف ولو اقتصر على مسح بعض رأسه وثلاثة حصلت له سنة التثليث كما شمله المتن وغيره وقولهم لا يجب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينه وبين حساب الغرة والتجمل قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لذاته ولم يتوقف على سبق غيره ولهذا تكرر غسل الأول فتوقف على وجود الأولى إذ لا يحصل التكرير إلا حينئذ (وبأخذ الشاك) في استيعاب أو عدد (بالبقيين) وجوباً في الواجب وندياً في المندوب ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وإن لم يتيقنه كما بينته في شرح الإرشاد ولا نظراً لاحتمال الوقوع في رابعة وهي بدعة لأنها لا تكون بدعة الاعمال المحقق (ومسح كل رأسه) للتساع أذهوا كثر ما ورد في صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم وخروجاً من خلافه وجوبه والأفضل في كفيته أن يضع يديه على مقدم رأسه ملصقا مسجته بالأخرى وإهايمه بصدغيه ويذهب بهما لتفاهته ثم إن انقلاب شعره ودهم ما لم يده لصل الماء لجمعه ومن ثم كان مرة وفارقاً نظيرهما في السعي لأن القصد ثم قطع المسافة والالتحوض فنه أو طوله فلا لصيرة الماء مستعمل أي لا اختلاط بله ببلل يده المنفصل عنه حكماً بالنسبة للثانية ولضعف البلب أثره أدنى اختلاط فلا ينافيه ما مر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره ويقع أقل مجزئ هنا وفي سائر نظائره كزيادة نحو قيام الفرض على الواجب الأبعراض كالتعذر تخييره فزاد الباقي فزاد على المعتمد تناقص فيه بينه بما فيه في شرح العباب وعلى وقوع الكل فرضاً فغنى عدهم له من السنن أنه باعتبار فعل الاستيعاب فإذا فعله وقع واجباً (ثم) مسح جميع (أذنيه) طاهرهما وباطنهما باطن أغلتي سبائته وإهايمه بماء غير ماء الرأس ومسح صماخهما بطرفي سبائته بما أعاد أيضاً للتابع في ذلك كله نعم ماء الثانية والثالثة من ماء الرأس يحصل أصل سنة مسحهما لأنه طهور وإفادت ثم الغاء تقدمهما على مسح الرأس فيسنن فعلهما بعده (فإن عسر رفع العمامة) أو نحو القلنسوة أو الخمار أو لم يرد ذلك نعم فليوجه تعييدها من سببه توقف الخروج من الخلاف عليه (كل المسح عليها) وإن لم يضعهما على طهر لأنه صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته وعلى عمامته وأفهم قوله كل أنه لا يكتفي بالمسح عليها استقلالاً والخبر المختصر عليه فيه اختصاراً بدليل الخبر الأول وينبغي أن لا يقتصر على أقل من الربع خروجاً من خلافه وجوبه وإن قيل لا وجه له وأفهم قولهم أن التكميل بالمسح عليها رخصة أن شرطه أن لا يتعدى بلبسها من حيث اللبس كأن لبسها محرم من غير عذر كما تمتع عليه المسح على خف كذلك (وتخليل) ما يجب غسل طاهره فقط من نحو العارض (والحية الكثة) من الذكر والأفضل كونه باصابع يمينه ومن أسفل وغرفة مستقلة وعرك عارضيه للإبلاغ ومر سن تلبسه وواضح أنه لا يكمل إلا بتعدد غرفاته ثلاثاً وخارجاً

(قوله) والاستظهار الاحياط يتحقق بالاستظهار الى جميع اجزاء وصول الماء الى جميع اجزاء المغسول وثوقه على ماء جديد محل تأمل (قوله) والمسخ الالتف والجبية والعمامة قال الزركشي والظاهر الحاق الجبية والعمامة بالخف كذا نقله صاحب الاسنى والغنى واقرأه وقال في النهاية ثلث فيهما خلافا للزركشي ويفرق بينهما الخف بخلافهما انتهى وقع في حاشية شرح المنهج لابن قاسم تردد في ثلث التية ولم يستظهر شيئا والذي يظهر عدم دبه لعدم تصور تعددها حقيقة واما قولهم ين استعجابها ذكر افقه تتوزر والمستعجب تصورهما الاحصائها لانه قصد ايجاد النعل وهو لا يقبل التعدد (قوله) ويظهر انه الخ واضع قوله وان الاولى محل تأمل والذي يظهر عكسه لان كلامهما ليس مقصودا بالذات بل لتكميل الغسل وحيثا فالاتباع الايمان بكل غسلة مع مكملاتها ثم الانتقال منها لاخرى والله اعلم (قوله) لصورة الماء مستعملات له مع قوله آتفا فبحث انه لورد الخ (قوله) فاذا فعله وقع واجبا قد يقال ان كان الواجب مطلق مسح الرأس كلا أو بعضا فواضح أو مسح البعض محل تأمل (قوله) توقف الخروج الخ أى لا بد التكميل فلا ينفع في الخروج من الخلاف الامع العسر وهو المراد به عند المخالف ظاهره أو التعذر ويعد استناب وجوب التعميم مطلق العسر لم أر في ذلك شيئا

من خلاف من قال ان ماء النفل مستعمل ويقاس به غيره في ذلك ويحلها المحرم بذابرق أى وجوب ان نطق
انه يحصل منه انفصال شئ والافندبا (و) تخليل (اصابعه) اليدين بالتشبيك والرجلين باى كفيته كان
والافضل بتخصر يسرى يديه ومن اسفل ومبتدئا بتخصر عنى رجله مختصا بتخصر يسراها للامر بتخليل
اليدين والرجلين في حديث حسن وورده صلى الله عليه وسلم كان بذلك اصابع رجله بتخصره ويجب
في ملتفة لا يصل لاساطها الا به كتحريكها كذا وكذلك ويجزم قفق ملتحة ويسن ان يبدأ باطراف اصابع
يديه ورجليه وان صب عليه غيره على المعتد بجرج الماء يديه ولا يكتفى بجرج يانه بطبعه لانه قد ينقطع
فلا يعم وقولهم ولا يكتفى بتخليل عطفه على يديه فيكون ذلك سنة أيضا واستثناه لكون محلله ان لم ينظر
عموم الماء للعضو والا كفى وان جرى بطبعه كاهو ظاهر (وتقديم اليمنى) لتحو الاقطع مطلقا أى ان توضع
بنفسه كاهو ظاهر وبغيره في اليدين بعد الوجه والرجلين بخلاف البقية تظهر معا وذلك لانه صلى الله عليه
وسلم كان يحب التيمم في تطهره وشأنه كله أى مما هو من باب التكريم ويلحق به ما لا تكرر فيه ولا اهانة
كالمس ويكره تركه (واطالة غرته) بان يغسل مع الوجه مقدم رأسه واذنيه وصمغتي عنقه (و) اطالة
(تجبله) بان يغسل مع اليدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض الساقين وان سقط في الكل غسل
الفرس لغرض وغاياته استيعاب العضد والساق وذلك لخبر العجميين ان امتى يدعون يوم القيامة غزرا
مجبلين من آثار الوضوء في استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل زاد مسلم وتجيبله أى يدعون يرض
الوجه والايدي والارجل فافرة والتجبل اسمان للرجل والاطالتهما يحصل اقلها باذن زيادة وكماها
باسنعال مامر ومن فسرهما بغسل مازاد على الواجب فقد أبعده وخالف مدلولهما لغة لغرض موجب
(والموالاة) بين افعال وضوء السليم بحيث لا يحصل زمن يحذف فيه المغدول قبل الشروع فيما بعده مع
اعتدال الهواء والمحل والزمن والبدن ويقدر المسح مغسولا للاتباع ومرو وجوبها في طهر السلس
واذا ثبت فالعبرة بالاخيرة ومتى كان الساء بعد زوال الولا بفعله لم يشترط استحضاره لانية صك مامر
(وأوجها القديم) مطلقا حديث لا عز لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى وفي ظهر قدميه لمعة مثل
الدرهم لم يصبا الماء فامره ان يعيد الوضوء واجابوا عنه بان الخبر ضعيف مرسل وبانه صرح عن ابن عمر
رضي الله عنهما التفرق بعد الحظاف بحضرة الصحابة ولم ينكر واعليه (وترك الاستعانة) بالصب
عليه لغير عز لانه تارة لا يلبق بتجمعه فهي خلاف السنة وان لم يظلمها والسين اما للغالب أو لالتأكد
أما هي في غسل الاعضاء فمكر وهه ويجب طلمها ولو باجرة مثل فاضلة عما يأتى في الفطرة وقبولها على
من تعينت طر يقا لظهره فان فقد هاتيم وصلوى واعاد وهي في احضار نحو الماء مباحة (و) ترك النفض
لانه كالتبري من العبادة فهو خلاف السنة كفى التحقيق وشرعى مسلم والوسيط وصح في الروضة
والجمهور باحتوائه والرافعى كراهته لغيره ورده بانه ضعيف (وكذا) كان حكمهما مع ان الخلاف بقوة فيما
قبله أيضا تمزق ما قبله نسخة حديث الحاكم الآتى به فلا اعتراض عليه (التنشيف) وهو أخذ الماء بنحو
خرقة فلا يساهم في عبارته خلافا لمن زعمه يسن تركه في طهر الحلى (في الاصح) لانه يزيل أثر العبادة فهو
خلاف السنة لانه صلى الله عليه وسلم رعد بلا حتى به اليه لاجل ذلك عقب الغسل من الجنابة ما لم يتحبه
لنحو رد أو خشيعة التصاق نجس به أو لتيمم عقبه فلا يسن تركه بل يتأكد فعله واختار في شرح مسلم باحتوائه
مطلقا وخبرنا صلى الله عليه وسلم كان له منديل يمسح به وجهه من الوضوء وفي رواية خرقة يتشعبها
صححه الحاكم وضعفه الترمذى وعلى كل ينبغي حمله على انه لحاجة والاولى عدمه بنحو طرف ثوبه وفعله
صلى الله عليه وسلم ذلك مرة ليان الجواز ويقف هنا وفي الغسل حامل المنشقة من يمينه والصاب عن
يساره وكانت ام عياش توضع صلى الله عليه وسلم وهي قائمة وهو قاعد (ويقول بعده) أى عقب الوضوء

(قوله) ويجزم قفق ملتحة لانه
تعذيب بلا ضرورة أى ان خاف
مخذورتيم فيما يظهر أخذ من
العلقة يانه وفيه نظير بل الذى يظهر
ويؤخذ من الطلاق التعذيب
في العلة عدم اشتراط ما ذكر والله
أعلم (قوله) لتحو الاقطع من معلول
يدخلون يدونها (قوله) ان توضع
بنفسه ولم يكن بالغس فيما يظهر
وكتب أيضا وجهه انه ما سن له
التامن لتعذر المعية المطلوبة أصالة
في نحو الخلدن ولا تعذر الا حينئذ
والله أعلم (قوله) مع اعتدال الهواء
والمحل والزمن فديقال اشتراط
اعتدال الهواء يغنى عن اشتراط
اعتدال المحل والزمن اما المحل
فلاستلزام خروجه عن الاعتدال
خروج الهواء عنه لتأثره واما
الزمن فوصفه بالاعتدال وعدمه
تجوز باعتبار اعتدال الهواء
الموجود فيه وعدمه والله أعلم
ثم رأيت الشارح المحلى اقتصر على
الهواء والمزاج وكذا وقع في أصل
الروضة الاقتصار عليهما (قوله)
تمزق ما قبله الخ لو كان المقابل يذب
التنشيف لثم ما قاله لكن الفهوم
من صنيع الشراح انه لم يقل به أحد
منا والمقابل الاباحة وأن فعله
وتركه سواء وعليه فحديث الحاكم
يردها لا يؤيدها وبمسلم ما ذكر
فحديث النقص المؤيد للمقابل ما قبله
مخرج في العجميين فأتى بتنزيله
حديث الحاكم مع ما ذكر والله أعلم

بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر نظير سنة الوضوء الآتية ثم رأيت بعضهم قالوا يقول فور اقبل
 أن يتكلم انتهى ولعله بيان للأكل (اشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده
 ورسوله) لتكفل ذلك بفتح أبواب الجنة الثمانية لقائله يدخل من أيها شاء كما يحج (اللهم اجعلني من
 التوابين واجعلني من المتطهرين) رواه الترمذي (سبحانك) مصدر جعل على التسبيح وهو براءة الله
 من الشؤء أي اعتقاد تنزيهه عما لا يليق بحاله منصوب على أنه بدل من اللفظ بفعله الذي لم يستعمل
 فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدرا ليسج بل سجع مشتق منه اشتقاق حاشيت من
 حاشا ولوليت من لولا وأقفت من أف (اللهم وبحمدك) واوه زائدة فالكل جملة واحدة أو عاطفة أي
 وبحمدك سبحتك (اشهد أن لا اله الا أنت استغفرك واتوب اليك) لأن ذلك يكتب لقائله فلا يتطرق
 اليه ابطال كما يحج حتى يرى ثوبه العظيم ويسن ان يأتي بجميع هذا اثلاثا كما مر مستقبل القبله بصدره
 رافعا يديه ونصره ولو نحو عاى كبايسن امرار الموصى على الرأس الذي لا يشعر به تنها للسماء وان يقول
 عقبه وصلى الله وسلم على محمد وآل محمد وقرأ أنا أنزلناه أي ثلاثا كما هو القياس ثم رأيت بعض الأئمة
 صرح بذلك * تنبيه * معنى استغفرك اطلب منك المغفرة أي ستر ما صدر مني من نقص بمحوه فحسى
 لا تستدعى سبق ذنب خلا فالمن زعمه وظاهر كلامهم ذنب واتوب اليك ولوليت متلبس بالتوبة واستشكل
 بأنه كذب ويحاج بأنه خبر بمعنى الانشاء أي أسألك ان تتوب على أو هو باق على خبرته والمعنى انه بصورة
 التائب الخاضع الدليل وباقي وجهته وجهى وخشع لك سمعى ما وافق بعض ذلك (وحذفت دعاء
 الاضواء) المذكور في المحرر وغيره وهو مشهور (اذلا أصله) يعتد به ووروده من طرق لا نظار اليه
 لانها كلها لا تخلو من كذاب أو متهم بالوضع كما قاله بعض الحفاظ فحسى ساقطة بالمرة ومن شرط العمل
 بالحديث الضعيف كما قاله السبكي وغيره ان لا يشتد ضعفه فاقض مقالته المصنف وان دفع ما طال به الشراح
 عليه وبقي للوضوء سنن كثيرة استوفيتها بحسب الامكان في شرح العباب ومن المشهور منها استقبال
 القبلة في جميعه والدلائل يتاكد كمالها لالة لقوة الخلاف ففهما وتجنب رشاشه وجعل ما نصب منه عن
 يساره وما يغتر منه عن يمنه وترك تكلم بلا عذر ولا يكره ولو من عار لا نه صلى الله عليه وسلم كتم ألهاني
 يوم فخم مكة وهو يغسل ولطم الوجه بالماء واعترض حديث فيه ويحاج بأنه لسان الجواز واسراف ولو على
 شط وأن يكون ماؤه نحو مد كما يأتي وتعهده ما يخاف اغفاله كوقية وعقبه وخاتم يصل الماء لاحتنه وغسل
 رجله يساره وشربه من فضل وضوئه ورش ازاره به ان توههم حصول مقدره فيما يظهر وعليه يحمل
 رشه صلى الله عليه وسلم لازاره به قبل وان لا نصب ماء انائه حتى يطف مخافة للجحوس وينت ما فيه
 في الفتاوى وكان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أفضل ما حتى يسيله على موضع سجوده فينبغي ذنب ذلك
 لمن احتاج لتنظيف محل سجوده تلك الفضلة خلافا لما يوهه كلام بعضهم من بده مطلعا وصلاة ركعتين
 بعده أي بحيث ينسبان له عرفا كما يأتي بما فيه قبيل الجماعة ويحصلان بغيرهما كشحية المسجد وفي مسع
 الرقية خلاف والراجح عدم بده واعتراض بان حديثه يعمل به في الفضائل ويرد بما مر أنما كما يشير اليه قول
 المصنف ان خبرهما موضوع في تقدير سلامته من الوضع هو شديد الضعف فلا يعمل به ويؤثر الشك قبل
 الفراغ من الوضوء لا بعده ولو في السنة على الاوجه استسحبا بالاصل الطهر فلا نظر لكونه يدخل الصلاة
 بطهر مشكوك فيه وقياس ما يأتي في الشك بعدا لالتقاء وقبل الركوع انه لو شك بعد عضو في أصل
 غسله لزمه اعادته أو بعضه لم يلزمه فلحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه * فرع *
 صلى الخس مثلا كلا بوضوء مستقل ثم علم ترك مسع الرأس مثلا من احدا هن لزمه اعادته الخس ثم ان كل
 وضوء العشاء يفرض ان الترتل منه وأعادته به اجزأه لان الترتل ان كان من غيره فواضح وأمنه فقد كله

(قوله) كبايسن امرار الموصى الخ
 قد يقال لا حاجة اليه في التعليل
 لأن المقصود من رفع البصر اليها
 ليس النظر اليها اذ هو لا يطلب
 حينئذ من حيث ذاته لكونه شاغلا
 عن الدعاء بل المقصود تعظيمها
 بتوجيهها بالوجه كما قبل السماء قبله
 الدعاء والله أعلم (قوله) وصلى الله
 وسلم الخ قد يقال ينبغي أن يزيد
 في الصلاة التعرض لسيادته صلى
 الله عليه وسلم وللانحساب والله
 أعلم (قوله) أي ثلاثا ما راجع للصلاة
 والقراءة أو للثانية فالأولى مثلها
 في ذلك كما هو ظاهر وشيول العموم
 السابق في التثنية (قوله) من
 نقص أي ذنبا كان أو غيره (قوله)
 وصلاة ركعتين بعده نقل عن
 السيد السهمودي أنه أفتى بامتداد
 وقتهما مادام الوضوء باقيا لأن قصد
 جماعتهما تعطيل الوضوء عن اداء
 صلاة به وصحة التقيية عبد الله
 ابن عمر مخرومة وهو وجه من حيث
 المعنى

* (باب مسح الخف) * (قوله) لا تفي كل مسح الخف في حال غلبة ما يقتضيه هذا الولاية بينهما وأما تأخير المسح عن التيمم الذي هو المطلوب فلا نعم بزيادة واتيمم طهارة كاملة والله أعلم (قوله) مبيحا يومهم (٦١) ان مسح الخف مبيح لرافع اللحد وهو خلاف ما صرحوا به أول كتاب

الطهارة فراجع (قوله) أى من أصله لا تفاصيل أحكامه اذهى لم تثبت الا بالأحاد بخلاف القدر المشترك بين الجميع من طلب أصل المسح وكونه مشروعا فانه ثابت بالتواتر والله أعلم (قوله) لما تقرر لعله كونه

بدا لهن غسل الرجلين والمراد بما تقرر الاحاديث الصحيحة الخ لكن قد يخدش هذا انه لم يصرح بالاحاديث فلم يعلم ان مورد هما الوضوء والله أعلم (قوله) فوت نحو جماعة أى ولم يرج غيرها أخذنا مما صرح في سنن الوضوء والله أعلم (قوله) أو أرهقه أى غشيه والمراد شارب ان يغشاه بقرينة السياق (قوله) قدر الماضي هل المقتر قدر الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلا لو كان المسح في منتصف طول ليلة في السنة فهل يمسح الى منتصف الليلة الرابعة منه فقط أو الى ان يمتد منها مقدار نصف الليلة الاولى كل محتمل والاوّل اخوط والثاني أقرب الى كلامهم ولعل الله يفتحنا بالاطلاع على نقل يحلوه عن بصيرت ادرك الجهول (قوله) ولو نحو مجنون لعل محله فيما اذا طرأ الجنون في انشاء حدث آخر كقبول أو نوم أو مس أو بعده في انشاء المدة والا فالحديث بالجنون فلا تاتي قوله الا في فعل الاول ان افاق الخ فليناقش فان المتبادر من قوله ولو نحو مجنون انه مفروض في حدث طرأ الجنون فلا يتناقض وهذا غير متصور

وان أعادهن به بلا تسكميل فلا خلاف لمن وهم فيه لا متنازع الصلاة به لاحتمال ان الترك منه فنتية غير جازمة ومن ثم فوعقل وأعادهن به لم يبق عليه الا العشاء كما لو توضأ عن حدث وأعادهن ثم علم الترك من هذا ايضا لان الترك الاول ان كان من العشاء فليس عليه غيرها أو من غيرها فوضوء العشاء كامل وقد أعادهن به مع الجزم بالنية في صورتين

* (باب مسح الخف) *

المراد به الخف الشرجي وكلاهما مجمل هنا مابين في غيره فلا بد من لبس خف على صحبة ليمسحها وحدها وان كانت الاخرى قليلة لوجوب التيمم عنها فكانت كالصحبة بخلاف ما لو لم يكن له الرجل فان بقي من فرض الاخرى بقية وان قلت تعين لبس خفها ليس عليه علم ما وان لم يبق منه شيء مسح على الاخرى وحدها وذكروه هنا التمام مناسبتة بالوضوء لانه بدل عن غسل الرجلين فيه بل ذكره جمع في خامس فروضه لبيان ان الواجب الغسل أو المسح وأخره جمع عن التيمم لان في كل مسح مبيحا واحديه صحبة كثيرة بل متواترة ومن ثم قال بعض الخفنية أحشى أن يكون انكاره أى من أصله كفرا (يجوز في الوضوء) ولو وضوء سلس لما تقرر لاني غسل واجب أو مندوب ولا في ازالة نجس بل لابد من الغسل اذا لم تنقثه وأدفع يجوز أن الغسل أفضل منه نعم ان تركه رغبة عن السنة أى لا يثارة الغسل عليه لان حيث كونه أفضل منه سواء وجد في نفسه كراهته لما فيه من عدم الظافة مثلا لم لا يعلم ان الرغبة عنه اعم وأن من جمع بينهما اراد الاضاح أو شكافي جواز أى لتخيل نفسه القاصرة شهية فيه أو خاف من الغسل فوت نحو جماعة أو أرهقه حدث وهو متوضئ ومعه ما يكفيه لولبسه ومسح لان غسل كان أفضل بل يكره تركه ومثله في الاولين سائر الرخص وقد يجب لنحو خوف فوت عرفة أو انقاذ سير وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجبا وتبين حله على مجرد خوف من غير ظن لكن سياق انه يجب البدار الى انقاذ سير رجى ولو على بعد وانه اذا عارضه اخراج الفرض عن وقته قدم انقاذ أو لا يكون له لاسبه بشرطه وقد نص في الوقت وعنده من الماملا يكفيه لو غسل ويكفيه لو مسح وقد يحرم كان لبسه محرم بعد انما اذ لاسبه بشرطه كانت المدة فيه (للقيم) وكل من سفره لا يبيع التضرع (يوما وليلة وللسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليها) المتصلة بها سبق اليوم الاول ليلته بان احدث وقت الغروب أو لا بان احدث وقت الفجر ولو احدث انشاء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وكذا في اليوم واللييلة للنص على ذلك في الاحاديث الصحيحة وابتداء المدة انما يحسب (من) انتهاء (الحدث) كقبول أو نوم أو مس ولو نحو مجنون كما اقتضاء الملاحقهم ويوجه بان المعتبر في نحو الشرط خطاب الوضع كما يأتي في شروط الصلاة وحينئذ فالجذون وغيره سواء في ذلك فبحث البلقيني استثناء لانه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك فعلى الاول ان افاق وقد بين من المدة التي حسبت عليه من الحدث شيء استوفاه والا فلا على ان علته تلحق الصبي المميز بالجنون فيما ذكره ولا اظن احدا يقول به فلو عرف به ليس متأهلا للصلاة لسلم من ذلك (بعد لبس) لدخول وقت المسح به فلو احدث فتوضأ وغسل رجله فيه ثم احدث فابتدأها من الحدث الاول ويسن للاسبه قبل الحدث تجديد الوضوء ومسح عليه واعتقوله هذا قبل الحدث لان وضوء تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة الا من الحدث ولا يمسح سلس احدث غير حدثه الدائم ومتيمم لغير فقد الماء كعرض وبرد الا لما يحل له لوبي طهره الذي لبس عليه الخف فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له ولان وائل أو بعد مسح للناوئل فقط لان مسحه مترتب على طهره المفيد لذلك لا غير فان اراد الفرض وجب النزح وكال طهر لانه محدث بالنسبة للفرض الثاني فكأنه لبس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث واستشكل جواز لبسه ليمسح عليه مع بطلان طهره بتحمل اللبس بينه وبين الصلاة وليس في محله لانه يغتفره الفصل بما بين

(قوله) اللزوال قد يقال لو اغتسلت لفرض ولبست الخف فحدثت حدثاً أصغر قبل فعل الفرض فهل لها أن تسجل له ولا (قوله) فإن مسح بعد الحدث الخ خرج بالمسح ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يسجد فيه فإنه انقضت (٦١) مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلاً

من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافرين وابتدائها من الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر في كلامهم وهو واضح نهت عليه تعلمه ولا يذهب الوهم الى خلافه كذا في حاشية المحلى للشيخ عمه ونقله عنه ابن قاسم في حاشية شرح المنهج وأقره فليثاقل مأخذه من كلامهم والافه ووجه من حيث المعنى وأهل مأخذه من تقدير المدة شيء محذور فاذماضت تعين الاستئناف ومن هذا قول التحفة في الجنون فعلى الأول ان افاق الخ (قوله) نعم ان اقام الخ أى حاجة الى هذا الاستدراك مع ان المتن يقتضيه ولو أخذ خفيه ومثله ما لو مسح احد رجله وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد توبته فيما ينظر مغنى أى فيقه صرح على يوم وليلة وله وجه وجهه فان مسح الأولى مانع من استيفاء الثلاثة ومسح الاخرى مقدس والله أعلم (قوله) بان العبرة ثم يجوز الفعل الخ قد يقال في التوجيه ان مقتضى الشروع في المدة في الحضر ان يستوفي مدته فقط وان مسح بالسفر عملاً بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الأصل عند ابتداء المسح في السفر نظر البكون المقصود لم يقع الا فيه ففي ما عداه على الأصل والله أعلم (قوله) بخلاف سائرهما محل نظر بالنسبة لكونه غير مختد ستر اسفل البدن اذ العورة منه كما هو واضح لا يقال المراد بالاسفل القدم وبالأعلى ما علاه لاننا نقول نخدمه مع ما فيه من الغرابة وقوله الآتي في السراويل وان

صلاحي الجمع وهو يسع اللبس وان تكرر ولوشى السلس والتيمم وجب الاستئناف وغسل الرجلين وصورة المسح في التيمم المحض الغريق الماء ان يتكف الغسل وتكف حرام على الاوجه لان الفرض انه مضى وفي المخيرة تردد وجهه انها لا تسجل للزوال قبل لاها تغسل لكل فرض فهي بالنسبة لغیره من أقسام السلس اما تيمم فقد الماء فلا مسح شيئاً اذا وجد به بلطمان طهره برؤيته وان قال (فان مسح) بعد الحدث ولو احدث خفيه (حضر ثم سافر وعكس) أى مسح سفره ثم أقام (لم يستوف مدته سفر) تغليبا للحضر نعم ان اقام في الثاني بعد مضى أكثر من يوم وليلة اجزا ما مضى وخرج بالمسح الحدث ومضى وقت الصلاة حضرا فلا عبرة بما بل يستوفي مدة المسافر وفارق هذا اعتبار الحدث في ابتداء المدة بان العبرة ثم يجوز الفعل وهو بالحدث وفي المسح باللبس به لانه اول العبادات بدليل ان من سافر وقت الصلاة فمصرها دون من سافر بعد احرامه بها فدخل وقت المسح كدخول وقت الصلاة وابتدأه كابتدائها (وشرطه) يجوز المسح عليه (ان يلبس بعد كل طهر) لكل بدنه من الحدثين ولو طهر سلس ومتيمم جميعا محضاً أو مضى وما للغسل كما علم مسامحة قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اذا طهر فلبس خفيه فلو غسل رجلا وأدخلها ثم الاخرى وأدخلها لم يجز المسح حتى ينزع الاولى لا دخلها قبل كمال الطهر ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها محل القدم أو وهما في مفرهما ثم نزعها معاً الى ساق الخف ثم أعادها اليه جاز المسح بخلاف ما لو لبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها موضع القدم وانما لم يبطل المسح باز التمساعن مفرهما الى ساق الخف بقيد الآتي ولم يظهر منهما شيء مما لا يصل فمهما (سائر) هو وما بعده أحوال ذكرت شرطاً نظراً لقاعدة ان الحال مقيدة لصاحبها وانما اذا كانت من نوع المأمورية أو من فعل المأمور تروا لهما الامر كج مفراد داخل مكة محرم بخلاف اضرب هذا جالساً فان قلت هذه الاحوال هنا من أى القسمين قالت يصح كونهما من الاول باعتبار ان المأمورية أى المأذون فيه لبس الخف والسراويل بعده من نوعه أى مما له به تعلق ومن الثاني باعتبار انها تحصل بفعل المكف أو تشاعنه (محل فرضه) ولو يجوز جاج شفاف لان القصد هنا منع نفوذ الماء به فارق ستر العورة وهو قدمه بكمبته من سائر جوانبه غير الاعلى عكس سائر العورة لانه يلبس من اسفل ويختد ستر اسفل البدن بخلاف سائرهما في ما لو سكون السراويل من جنسه ألحق به وان تخلفا فيه ولا يصح تخريف البطانة والظاهرة لا على التخاذل ولا اتصال البطانة به اجزا السراويل بخلاف جورب تحتها (طاهراً) لا نجساً ولا متنجساً بما لا يفي عنه مطلقاً أو بما يفي عنه وقد اختلط به ماء المسح لا تنفائاً بالحاجة الصلاة به وهي المقصود الأصلي منه ومن ثم لم يجز له أيضاً خموس المحض على المنقول المعتمد في المجموع وغيره ومن أوههم كلامه خلاف ذلك تبين حله على نجس حدث بعد المسح نعم يعفى عن محل خرزه بشعر نجس ولو من خنزير وطبع الجموم البلوى به فيطهر طاهره بغسله سبعاً بالتراب ويصل فيه الفرض والنفل ان شاء لكن الاحوط تركه ونظر العفو عنه أيضاً في غير الخفاف مما لا يتيسر خرزه لانه (يمكن تباع المشي فيه) بل انزل للوائح المحتاج اليها غالباً في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة للمقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر ويحجه اعتبار هذا في السلس وان كان يجدد اللبس لكل فرض لانه لو تركه ومسح للزوال استوفى في المدة كمالها فقد رقت خفه بها ويحتمل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح له فعلم انه لا بد من قوته وان أقعد لابس (لتردد مسافر لحاجته) المعتادة ثلاثة أيام والامتنع المسح عليه كواسع رأس أو شريك لا تسع بالمشي عن قرب ورفيق لم يجلد قدمه * نبيه * أخذ ابن العماد من قولهم هنا سافر بعدد كرمهم له وللقم ان المراد التردد لخواجه سفر يوم وليلة للمقيم وسفر ثلاثة أيام لغیره والذي يحجه ان تعبيرهم بالمسافر هنا للغالب وان المراد في المقيم ترده الحاجة اقامته المعتادة غالباً كما مر وما تقدّر يسفره وحواله له واعتبار تردها لها

(قوله) اجزا الستريها أى مطلقا فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينه وبين الجوارب فان فيه التفصيل الآتى في شرح ولا جرموقان
في الاظهر ويحتمل أن يكون المراد بقوله ولا اتصال البطانة به الخ (٦٢) انه اذا تحقرت البطانة أو الظهارة اجزا وان كان الباقي لا يمكن اتباع

المشي عليه بخلاف الجوارب وعليه
فالمراد بقول من قيد هذه بقوله
الباقي صفيق أى متين انه يمنع
ظهور محل الوضوء ويستره (قوله)
جاز مسح الاعلى الخ وهل يبنى على
المدة السابقة أو يستأنف مدة
لم أر فيه شيئا لكن الثاني أقرب
وتفصيلهم المذكور قد يرشد اليه
والله أعلم (قوله) فهو كسح العامة
قد يقال ينبغي اذا أدخل يده
في الخف ومسح الجبيرة وأراد المسح
عن المغسول الباقي انه يجزئ
لان المسوح قد تادى واجبه
والمغسول يجزئ المسح عنه والله
أعلم ثم من الواضح أن أصل المسئلة
مفروض فيما اذا وجب مسح
الجبيرة بان أخذت شيئا من الصبيح
(قوله) بان يضع يسه تحت عقبه
كذا عبر في الاسنى والمغنى أيضا
وعبارة النهاية يضع اليسرى على
اسفل العقب والشكل لا يتخلو عن
شيء بعد تصريحهم بسن مسح العقب
أيضا اذا علمت ذلك فيجتمعا أن
يقال يضع اليسرى على العقب
والتفصيل المذكور مؤول أى مبنى
على خلاف الاظهر من عدم
ومن بناء على الاظهر فقد غفل عن
البناء المذكور ويحتمل أن يقال
بمسحه منفردا بعد الاتيان بهذه
الكيفية أو قبلها ولعل الأول
أقرب والله أعلم (قوله) لا يفسده
ومقتضى ذلك انه لا كراهة اذا كان
من نخور جاج وأمكن المشي فيه
كذا في المغنى ونحوه في النهاية
بالمعنى الانفراد وهو كذلك وقال
الشارح في فتح الجواد ولومن نحو
حشب على الأقرب أى فيكره

فلا دليل عليه ولا حاجة اليه مع ما قرره قائله (قيل و) يشترط أيضا أن يكون (حلالا) فلا يكفي حرير
لرجل ونحوه مغسوب ونقل أن الرخصة لا تناف معصية والاصح ان ذلك لا يشترط كالتميم بمغسوب لان
المعصية ليست لذات اللبس بل لخارج ومن ثم لم يجز مسح خف المحرم لان معصيته به من حيث اللبس
لا غير فهو كمنع الاستجمار بالمحترم لان المانع في ذاته وانما منعت المعصية بالسفر الترخص لانه مبيح
والمغسوب هنا ليس بمجايل مستوفى به (ولا يجزئ منسوج لا يمنع ماء) يصب على رجله أى نفوذه
وان كان قويا يمكن تباع المشي عليه (في الاصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف ان تصرف اليها النصوص
وليس كمتحرق البطانة والظهارة لا تتخذ لان هذا مع عدم منعه لنفوذ الماء الى الرجل يسمى خفافه
تكف يصل الماء من محل خروجه بخلاف ذلك جلدة شذها على رجله واحكمه بالربط بجامع ان كلا
لا يسمى خفا وفي وجهه الاعتبار ماء المسح لا الغسل وهو ضعيف تقلا ومدركا وان جرى عليه جمع لان ادنى
شيء يمنع ماء المسح اما منسوج يمنع ماء الغسل فيجزي كلبدوخزق مطبقة (ولا جرموقان) يضم الجيم وهما
عند الله خف فوق خف مطلقا والمراد هنا خفان صالخان وقد مسح على اعلاههما فلا يجزئ
(في الاظهر) لان الرخصة انما وردت في خف تع الحاحية اليه وهذا انتم الحاحية اليه أى غالبا فلا
نظر لعمومها اليه في بعض الاقاليم الباردة مع انه يمكنه ادخال يده مثلا ومسح بعض الاسفل ولو وصل البلل
اليه من موضع خرفان قصده أو الأعلى أو اطلق كفى أو الأعلى وحده فلا وجود الضارف بقصده
مالا يصح مسحه وحده فان لم يصلح الاسفل فكلاهما فيمسح الاعلى أو الأعلى مسح الاسفل فان مسح
الأعلى فوصل بالله للاسفل تأتت تلك الصور الاربع أو لم يصلح واحد منهما فلا اجزاء وذو الطاقين ان خطا
ببعضهما بحيث تعذر فصل احدهما فكأنهما فكل واحد أو الف كالجرموقين ولو تحرق الاسفل وهو بطهر
الغسل أو المسح جاز مسح الاعلى لانه صار أصلا أو وهو على حدث فلا كاللبس على حدث ولا يجزئ مسح
خف فوق جبيرة لانه ملبوس فوق مسحوه فهو كسح العامة (ويجوز مشقوق قدم شد) بالجرى بحيث
لا يظهر شيء من محل الفرض * تبيسه * عبر شارح بقوله شد قبل المسح وقضيته انه لو لبس المشقوق ولم يشده
الا بعد الحدث انه يجزئ المسح عليه وفيه نظر بل لا وجه له لانه بالحدث شرع في المدة وحينئذ فكيف
تتسبب المدة على ما لم توجد فيه شروط الاجزاء فالوجه ان كل ما طرأ أو زال مما يمنع المسح ان كان قبل الحدث
لم ينظر اليه أو بعده نظرا اليه (في الاصح) لحصول السترو الارتفاق به في الازالة والاعادة بسهولة وبه
فارق جلدة الادم السابقة واستشكل بانه لا يسمى خفا بل زربولا ويرد مع ذلك وتسميته زربولا انما هو
اصطلاح لبعض النواحي فلا ينظر اليه ويسلم فيه هذا في معنى الخف من كل وجه بخلاف نخوتك الجلدة
اما اذا لم يشد كذلك فلا يكفي وان لم يظهر شيء من الرجل لانه يظهر بالمشي (ويسن مسح) ظاهر (اعلاه)
الساير لظهور التقدم (واسفله) وعقبه وحرقه (خطوطا) بان يضع يسه تحت عقبه ويغنيه على ظهر
اصابعه ثم يمر اليمنى لساقيه واليسرى لاطراف اصابعه من تحت مفرج بين اصابع يده بخبرين في ذلك
أحدهما صحيح وفرض شععهما الضعيف يجعل به في الفضائل فاندفع ما قيل كان الاولى أن يقول
والا كل بدل بسن لانه لم يثبت في ذلك سنة على ان الفرق بين العبارتين يحجب واستيعابه بخلاف الاولى
ويكره تكرار مسحه (ويكنى مسعى مسح) كفى الرأس ومن ثم اجزا مسح بعض شعره تبعاله على الاوجه
وان بحث جمع انه لا يجزئ قطعا وله وجه وبه وغسله وكرهنا لان لا يفسده ويجزئ مسح شيء منه
(يحاذى الفرض) الاباطن ما يحاذي الفرض اتفاقا (الا) ظاهر ما يحاذى (اسفل الرجل وعقبها)
وهو مؤخر القدم (فلا) يكفي مسح ذلك (على المذهب) لانه لم يرد الاقتصار علمها وثبت على الاعلى
والرخص يتعين فيها الاتباع (قلت حرفه كاسفله) لما ذكر (والله أعلم ولا مسح اشك في بقاء المدة)

غسله (قوله) والرخص الخ تأمل الجمع بينهما وبين ما مر له في الاستجماء بالجر من ان مذهبنا جواز التماس في الرخص خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى

(قوله) في اثناء المدة يفهم ان الاحتاب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس وفي ايضاغ الناشئ ولو عبر يعني الحاوئ عند الاشارة الى اثناء المدة بقوله من اتقاض الوضوء (٦٤) بدل قوله من الحدث لكان أولى ليجتزعا ما قاله الاذري بختافين

لبس الخفين على طهارة كاملة ثم أحدث جنابة مجزئة فان له ان يغتسل من غير نزح الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لامن الجنابة المجزئة وان كانت حدثا انتهى وقد تقدم عن النهاية في ابتداء المدة تشييد الحدث بالصغر وهو مخرج للاصغر فليست جميعه ولجبر (قوله) بتزيل الظهور بالقوة فيما لو انفع الشرح ولم يظهر من الرجل شئ فانه لو مشى لظهر فظاهر بالقوة *

(باب الغسل) * (قوله) وهو لغة الخ فيه اجمال فانه لا يعلم منه ان هذا التفسير بآي المعاني والحاصل ان حمله على الجميع متنع اما الغسل بالكسر وبالضم بمعنى الماء فواضح وكذا الغسل بالفتح والضم الذي هو مصدر غسل اذ هو اسالة الماء الخ لاسيانه وكذا اسم المصدر لانه بمعنى الاعتسال فليست (قوله) صادق عليه في صدق الاول نظرو صرح في المعنى بعدم صدقه

عليه والله اعلم (قوله) قال القوابل الخ متنعى ذلك ان القوابل لو قلن انه لا يصير آدميا لكنه مختلف من المتى انه لا يجب الغسل ولا يتخلو عن اشكال لان علة انجاب الولادة للغسل كون المولود مناه متنعيا فليراجع وقد يقال بان المراد ان يقول القوابل انهما متولدتان من المتى وان قسدا تاجحت لا يتحمل قوله الاذري منهما ليخرج مالم يوجد صورة علقه أو مضغعة علم عدم تولدها من المتى أو شئ فيه والله اعلم (قوله) ولوعلى الخ نافية ما صرح به

كان شئ في زمن حدثه أو أن مسحه في الحضرة أو السفر لان المسح رخصة بشرط طهارة المدة فاذا شئت فيها رجع لاصل الغسل وظاهر كلامه ان الشئ انما يمنع فعل المسح مادام وجودا حتى لو زال جاز فعله فلو شئت مسافريه في ثاني يوم ثم زال قبل الثالث مسحه واعاد فعله في الثاني مع التردد الموجب لامتناعه وفي المجموع لو شئت أصلي بالمسح ثلاث صلوات أو أربعا أخذ في وقت المسح بالاكثرو في اداء الصلاة بالاقل احتياطا للعبادة فيما قيل هذا مناف لقولهم لو شئت بعد خروج وقت صلاة في فعلها لم يزمه قضاؤها انتهى وهو اشتباها لما ساذكره اوائل الصلاة انه ان شئت في فعلها لم يزمه القضاء أو في كونها عليه لم يزمه مع الفرق بينهما (فان اجنب) أو حاض أو نفس لاسه في اثناء المدة (وجب) عليه ان اراد المسح (تجديد لبس) بان يزرعه ويتطهر ثم لبس ولا يجوز له لمس بقية المدة الغسل في الخف لان نحو الجنابة قاطع للمدة لا مرنع منها الهال على عدم اجزاء غيره ولا نه لا تنكر تنكر رالحل الا الصغير وانما لم يؤثر في مسح الجبيرة لان الحاجة فيها أشد والنزع اشق ولو تنكفا فسلهما فيه بقيت المدة للأمر بالنزع في الجنابة دون الخبث وليس هو في معناها (ومن نزع) خفيه أو أحدهما ولو لم يمسح لم يكتفه غسله في الخف أو انفع بعض الشرح أو ظهر بعض الرجل أو اللقافة عليها أي ولم يستره حالا والا احتل العفو عنه نظير ما يأتي في كشف الريح لستر العورة واحتل الفرق بان هذا نادرنا بخلافه ثم وهو الذي يتجه لانهم احتياطا وانما بتزيل الظهور بالقوة وعلى خلاف العادة منزلة الظهور بان فعل ولم يحتاطوا بنظر ذلك ثم سره انما رخصة والشئ في شرطها يوجب الرجوع للاصل ولا كذلك لستر العورة أو أطال ساق الخف على خلاف العادة فخرجت الرجل الى حد لو كان معناه الظاهر شئ منها أو انتهت المدة ولو احتمالا بطل مسحه فيلزمه استثناف مدة أخرى ثم ان وجدوا حد ما ذكر (وهو بظهر المسح) وان غسل بعده رجليه لانه لم يغسلهما باعتقاد الفرض لسقوطه بالمسح (غسل قدميه) فقط لبطان طهرهما دون غيرهما بذلك لان الأصل الغسل والمسح يدل عنه فاذا قدر على الأصل تعين كتحميم رأى الماء (وفي قول يتروضا) لان الوضوء عبادة يطلها الحدث فيطل كاهها بطلان بعضها كالصلاة ويحجب بان الصلاة تجب فيها الموالاة بخلاف الوضوء ثم رأيت شارحا جاب بنحوه وخرج بظهر المسح طهر الغسل بان توضع لبس الخف ثم نزع قبل الحدث أو أحدث ولكن توضع وغسل رجليه في الخف فلا يلزمه شئ

(باب الغسل) *

بفتح الغين مصدر غسل واسم مصدر لا غتسل وبضمها مشترك بينهما وبين الماء الذي يغتسل به وبكسرها اسم لما يغسل به من سدر ونحوه وانفع في المصدر واسمه اشهر من الضم وافصح لغة وقيل عكسه والضم اشهر في كلام الفقهاء وهو لغة سيلان الماء على الشئ وشرعاسيلانه على جميع البدن بالية ولا يجب فوراً وان عصي بسببه بخلاف نجس عصي به لا تقطاع العصية ثم ودوامها هنا (موجه موت) لمسلم غير شهيد كما يعلم محاسن كره في الجنائز ولا يرد عليه السقوط اذا بلغ أربعة أشهر ولم تظهر فيه اماراة الحياة فانه يجب غسله لان حد الموت وهو مفارقة الحياة أو عدمها عما من شأنه الحياة أو عرض يضادها صادق عليه (وحيض ونفاس) اجماعا لكن مع انقطاعهما وارادة نحو صلاة فالواجب مركب هنا وفيما يأتي (وكذا ولادة بلابل) ولولعلقة ومضغعة قال القوابل انها أصل آدمي (في الأصح) لان ذلك متى منعقد ومن ثم صم الغسل عقبها وانما لم يجب بخروج بعض الولد على ما بحثه بعضهم لانه لا يتحقق خروج منها الاجزاء كوجه ولوعلى باتقاء اسم الولادة لكان الطهر اذ الذي دلت عليه الاخبار ان كل جزء مخلوق من منهما (وجنابة) اجماعا وتحصل لآدمي حتى فاعل أو مفعول به (بدخول حشفة) من واضع أصلي أو مشتبیه به متصل أو معطوع لخبر العجيين اذا التفتان فندوجب الغسل أي تتحاذيا لاتماسا لان

في شارح الارشاد انه لا دليل على هذه التلاحظة الا ان يقال المراد لكان أطهر مما علوا به وان لم يكن في حد ذاته ظاهرا ولا مضمنا له

(قوله) وان جاوز قدرها الخ قد يقال المخط هنا تعاضد الختانين لا خصوص الحشفة لكن لما كان لا يحصل غالبا الا باذنا لها عبر بها بخلاف
الوضوء فان المأمور به فيه انما هو غسل اليد الى المرفق والرجل الى الكعب (٦٥) بحيث كان موجودا بالفعل تعين تعلق الحكم به بحيث

فقد قدر بقدره من المعتدل والله أعلم ويحجب بان التعاضد مع ذلك لا يتصور الا باذنا لها (قوله) فيما يظهر فهم ما الاقرب ما اقتضاه غيره ان العبرة بقدر حشفة معتدلة أى بالساحة وما رتب عليه من المحذور من انه يلزم عليه عدم الغسل بدخول جميع ذكره في الخ لا بعد فيه لان المدارك كانت آتفا على التقاء الختانين لاعلى ادخال الحشفة فينبغي أن يكون الموجب من ذكر الهيمه مقدار ما يكون في حكم التقاء الختانين والله أعلم اقبى به ابن زياد تعالى لكل ابن الرداد أخذنا من كلام البلقيني بان ادخال قدر الحشفة من المثني يؤثر مطلقا لكن يبقى النظر في انه هل ينظر لمساقفة الحشفة بعد التي وان أذى الى اشتراط ادخال ضعفها لان المدارك على المحاذاة ولا تحصل الاحتذاء أو يكفى في مساحتها قبله وان لم تحصل المحاذاة حينئذ محمل تأمل والله أعلم (قوله) وان بعض الحشفة الخ الحلقه هنا والا قرب بقيد مجاملة آتفا من كونه مختلا بالذات نقص فلقه يسيرة لا تختل بالذات يعدل البعد ان يكون مرادا لهم والله أعلم (قوله) وان الذكر المشقوق لوجعل الحكم في المشقوق معلقا بالسمية لكان أقرب الى الحدث وانسب بكلامهم في التوافض فلو كان أحد الشقين يسماه دون الآخر اجنب بالحشفة أى ما بقى منها أو قدرها منه أى طولها وان لم يسم واحد منهما به لم يجب باذخال أحدهما ولو كله

ختانها فوق ختانه وانما يتحاذيان بتغيب الحشفة لا بعضها وان جاوز قدرها العادة على ما مر في الوضوء فلم يجب به غسل نعم يسر خروجا من خلاف موجب وان شذ (أو قدرها) من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو المنفصل فهم ما كما صرح به جمع متأخرون في الأول وعبارة التحقيق لا تنافي ذلك خلافا لمن ظنه وقد صرحوا بان ايلاج المقطوع على الوجهين في تقض الوضوء بمسه والاصح نقضه ويجري ذلك في سائر الاحكام في الأول يعتبر قدر الزاهية من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة كما يقتضيه الخلاقم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة غالب أمثال ذلك الذكر وعليه يحمل قول البلقيني يعتبر الغالب في غيره انتهى وكذا في ذكر الهيمه يعتبر قدر تكون نسبته اليه كسبته معتدلة ذكر الآدمي المعتدل اليه فيما يظهر فهمها ولم يعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكره في الخ ليسا وذلك المعتدل وهو بعيد ولونه وأدخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر والا أثر على الوجه * تنبيه * قضية الخلاقم من انما لا أثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما قدرها من باقى الذكر وان قدر الزاهية مثلها انما لو قطع بعضها لا يقدّر بقدره من باقية فلا يؤثر ايلاج الباقي منها ولومع بقية الذكر وفيه بعد لانه اذا قدر منه قدر كلها الذاهب فالولى بعضها الا أن يجب بان الموجب بتغيب كلها أو قدره فلا يعض من بعضها الموجود وقدر المفقود وقضية اطلاقهم البعض انه لا فرق بين قطعه من طولها أو عرضها وهو قريب ان اختلت اللذة بقطع بعض الطول أيضا ويلزم مما تقر من عدم الفرق وانه لا يقدّر قدر البعض الذاهب انما لو شقت نصفين أو شق الذكر كذلك لا غسل بتغيب احد الشقين وفي ذلك اضطراب للمتأخرين ولعل منشأ ما أشرت اليه من اطلاقهم والمدرك المعارض له والذي يتجه مدركا أن بعض الحشفة بقدره من باقى الذكر قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة المشقوق لا شئ فيه وان الذكر المشقوق ان أدخل منه قدر الذاهب منها أثر والا فلا بعد في تأثير قدر الذاهب وان كان موجودا في الشق الآخر لان الشق صيرهما كذكرين مستقلين وزعم ان كلاهما لا يسمى ذكرًا ممنوعا بطلاقة لتصرحهم بان ما قطعت حشفته وبقي قدرها منه يسماه ولو بعد قطعه فكذا كل من الشقين الباقي منه قدر ما قدره من الحشفة لا بعد في تسميتهما ذكرين حينئذ فتأمله ثم رأيت عبارة المجموع وهي ولا يتعلق ببعض الحشفة وخدمته من الاحكام فتأمله وحده قد فهم انه لا بد ان يضم لذلك البعض قدر الذاهب من الباقي فيؤيد ما قدرته (فرجا) وانما أى ما لا يجب غسله منه قبلًا أو دبرًا ولو لمسكه ومبت وجبة ان تحقق كحشفة على الوجه فيما وان كان ناسيا أو مكرها أو الذكرك عليه خرقه كثيفة بل ولو كان في قصبة كما اقبى به بعضهم وان نزع فيه بان الوجه انه لا يترتب على ذلك حكم أصلا لان القصبة في معنى الخرقه اذا زادت كثافتها الشامل لها قولهم وان كثفت فلتقط الاحكام بها كهمى أما الخنثى الموجع أو الموجع فيه فلا غسل عليه الا ان تحقق كان اوج رجل في فرجه وهو في فرج امرأة أو دبر فيجب المشكل فيقال لانه جامع أو جتمع والذكر الزائد ان تقض منه وجب الغسل بايلاجه والا فلا (وتخرج منى) تشديد الباء وقد تنحرف من منى صب الى ظاهر الحشفة وفرج البكر أو الى ما يظهر عند جلوس الثيب على قدمها أى منى الشخص نفسه أو مرة أو منى الرجل من امرأة وطئت في قبلها أو استدخلته وقد فضت شهوته بايلاج الجماع أو الاستدخال لانه حينئذ يغلب على الطن اختلاط منها بالخارج فهو اعتبار اللحظة كالنوم بخلاف ما اذا لم تقضه الا منى لها حينئذ تختلط بالخارج (من طريقه العناد) اجبا على ولولمريض كما صرحوا به في سلس المني (وغيره) ان استحكم بان لم يخرج لمريض وكان من فرج زائد كما حد فرج الخنثى أو من منفعت تحت صلب رجل بان يخرج من تحت آخر فقرات ظهره أو رائب امرأه وهى عظام الصدر وقد انسد الاصل والا فلا ان يخلق منسد الاصل ولو غير

ولعل كلام النهاية المتعول في أول هذه الصفحة محمول عليه والله أعلم (قوله) كالنوم يؤخذ منه نظير ما مر ثم انه لو أخرها بعدم خروج شئ من منها معصوم انما تأخذ بخبره وهو واضح والله أعلم

مستحكم فيما يظهر قياسا على ما مر في المنفق تحت المدة (ويعرف) التي وان خرج دماغا بظما بجماسة واحدة من خواصه الثلاث التي لا توجد في غيره (بتدقيقه) وهو خروجه بدفعات وان لم يلتذبه ولا كان له ربح (أولادة) بالمعجزة قوية (بخروجه) وان لم يتدفق لقلته مع فتور الذكركه غالبا (أوربح محبين) أو طلع نخل كباصله ولعله سقط من نسخه أو اكتفى بأحد النظيرين حال كونه التي (رطباو) ربح (ياض يرض) حال كون التي (جافا) وان لم يتدفق ولا التذبح وركه كان خرج باقى منه بعد الغسل (فان فقدت الصفات) يعنى الخواص المذكورة (فلا غسل) لانه ليس بمنى بخلاف ما لو فقد النخ أو البياض ووجد أحد تلك الثلاثة نعم لو شك في شئ أمنى هو أم مذى بخبر ولو بالتشهي فان شاء جعله منيا وغتسل أو مذى وغسله وتوضأ لأنه اذا أتى بأحدهما صار شا كافي الآخر ولا يحجب مع الشك وانما لم من نسي صلاة من صلاتين فعلمها يتقن لزومه ما له فلا يبرأ منهما الا بيقين ومن معه انما يختلط تركية الاكثر اهولة العلم بالسبب نعم يقوى ورود قولهم لو شك هل عليها عدة طلاق أو وفاة لزومها الاكثر أو شك هل زكاته بقرة أو شاة أو دراهم لزومه الكل الا ان يفرق بان مبنى العدة على الاحتياط والاستظهار لبراءة الرحم ما أمكن ومن ثم وجب فيها التكرار مع الاكتفاء في أصل مقصودها بدونه وبان ما ذكر في الزكاة انما يتجه في ملك الكل وشك في اخراج بعض أنواعه وحينئذ هو كمن نسي صلاة من صلاتين فيبادر فيه ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الوجه وحينئذ فيجتمعه انه يعمل بقضية ما رجع اليه في الماضي أيضا وهو الاحوط ويحتمل أنه لا يعمل بها الا في المستقبل لانه التزم قضية الأول بفعله عوجبه فلم يؤثر الرجوع فيه فيه * تنبيه * هل غير الخارج منه ذلك مثله في التخيير المذكور وعليه فهل يلزم كذا الجرى على قضية ما اختاره حتى لو اختار صاحبه انه مذى والآخر انه منى لم يقتضيه لانه حجب بحسب ما اختاره لم أر في ذلك شيئا والذي يتقدم ان الثاني لا يلزمه غسل ما صابه منه للشك وأنه لا يقتضى في الصورة الاخيرة وتخيير أيضا خشي بالاجرة في دبر ذكر ولا مانع من التنقض أو في دبر خشي أو لجزد في قبله كما بينته في شرح العباب مع رد ما وقع للزكري من وهم فيه وكذلك تخيير المولج فيه أيضا ولو رأى منيا محتقنا في نحو ثوبه لزومه الغسل وإعادة كل صلاة يتقنها بعده ما لم يحتمل أى عادة فيما يظهر حدوته من غيره (والمرأة كرجل) فيما مر من حصول جنابتها بالابلاج وخروج التي ومن ان منها يعرف بأحدى الخواص الثلاث على المعتد نعم الغالب في منها الرقة والصفرة وظاهر المتن حصر الموجب فيها ذكر وهو كذلك وتخير المستحاضة ليس هو الموجب بل احتمال انتطاع الحيض كإتيان وتنجس جميع البدن انما يوجب إزالة النجاسة ولو بكشط الجلد (ويحرم بها) أى الجنابة وان تجردت عن الحدث الأصغر وأتى ما يحرم بالحيض في بابه (ما حرم بالحدث) ومر في بابه (والعكس) وهل ضابطه هنا كما في الاعتكاف أو يكتفى هنا بما في طمأنينة لانه أغلظ كل محتمل والثاني أقرب أو التردد من مسلم (في) أرض أو جدار أو هوا (المسجد) ولو بالاشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد فيما يظهر لأن الغالب فيها هو كذلك انه مسجد ثم رأيت السبكي صرح بذلك فقال اذا رأى مسجدا أى صورة مسجد يصلى فيه أى من غير منازع ولا علنا له واقفا فليس لاحد ان يمنع منه لان استمراره على حكم المساجد دليل على وقته كدلالة اليد على الملك فدلالة يد المسلمين على هذه الصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجدا قال وانما نهت على ذلك لئلا يتغير بعض الطلبة والجهلة فينازع في شئ من ذلك اذا قام له هو في اتهمى ويؤخذ منه ان حريم زمرم تجري عليه أحكام المسجد وكون حريم البئر لا يصح وقفه مسجدا انما ينظر اليه ان علم انها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل يحتمل انها محفورة فيه وعنده اجماعهم على صحة وقف ما لحاط بها مسجد او الاوقف المر للبئر كوقف حريمها اذا حلق فيها العموم المسلمين والمسجد ما وقف بعضه وان قل

(قوله) الا ان يفرق بان مبنى العلة الخ قد يفرق أيضا بان حكم العدين اعم من حكم الاخرى في الانسان باحدهما خروج عن عهده الآخر يمين بخلاف ما نحن فيه لا يحصل الخروج عن عهدتهما بيقين الا بالاثبات بمقتضاها معا فلا يفتى باحدهما عن الآخر اذ بينهما عموم من وجه والحاصل ان تحصيل اليقين ثم بالاثبات بالاغظ ولا كذلك هنا فلا جامع والله أعلم (قوله) والثاني أقرب اقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قولهم انما جاز العيور لانه لا قرينة فيه وفي المسك قربة الاعتكاف انتهى فيه اشعار بان المدار في المسك على بعد ارادة الاعتكاف

(قوله) خلاف الاولى كذا في النهاية أيضا وهو صحيحه في المجموع والذي جزم به في الروضة وأصلها الكراهة قال في المغني وينبغي اعتمادها حيث وجد
طريقا غيره فقد قيل ان العبور يحرم في هذه الحالة والا لخلاف الاولى (قوله) جاز له دخوله مطلقا أي سواء كان معه أم لا ولم يكن والذي يظهر ان
دخوله واغتساله من البركة بالكيفية المذكورة واجب (٦٧) لا جائزا أما إذا لم يكن معه ماء فواضع وأما إذا كان معه ماء فلا نه لولا يفعل ذلك المكث في المسجد لئله

ولا يغتفر الا لضرورة ولا ضرورة كذا كره ولا ضرورة والحال
ما ذكره الله أعلم (قوله) وخبره ضعيف قد يقال
حاصل ما ذكرنا من كراهات منقبلة كرم الله وجهه وقد
سبق من الشارح رحمه الله ان الحديث الضعيف
يجعل به في المناقب ما ثبت الحكم ان كان واقعا
فسيما عنه صلى الله عليه وسلم لا بحديث الترمذي
على انه مجرد أصل الرخصة ليعلم انه لا أصل
لثبوت هذه الخصوصية له صلى الله عليه وسلم
ولاستند الحديث الترمذي هذا فان سقط
الاحتجاج به لم يبق مستند ويرجع الامر الى
نقله عنه صلى الله عليه وسلم كما قال به القفال وامام
الحرمين والذي جزم به الشارح من شونهما هو
ما حكاه في أصل الرخصة عن صاحب التلخيص
واشار الامام النووي في الزوائد الى ترجحه وان
أردت الوقوف على حلية الحال فعليه ان يارونة
(قوله) لتوقف الحيثية منه ما وقع السؤال عنه
وهو فاقد الطهرين اذا تعذر عليه قراءة
القرآن الامن المحقق ولم يمكنه الا مع حمله
يجوز له أولا (قوله) ولم يكن معاداة متناه
العائد اذا رجع الى اصلاحه تمتع منه وفي النفس
منه شيء لا سيما اذا غلب الفتن فتمتنع وبعبارة
شارح المنهج ان رجوعه الى اصلاحه ولم يتردد له
العائد (قوله) تمتع منهما اختلف المتأخرون
في الترجيح والاثرب حمل المنع على عدم حاجتهما
الشرعية وعدمه على وجود حاجتهما الشرعية نهاية
اقول لوجع يجعل المنع على خشية التلوث
والجواز على الامن منه لم يكن بعدا فليتأمل
(قوله) وفي آله واكمله الاعم لا يخفى ما فيه
اذما ذكر من الأقل والاكثر لا يجوز ان يغسل
الميت بهذا ولعل الاقرب ان يقال في وجبه
صنع المتي ان مراده بالغسل في الترجمة المطلق
وكذا في وجبه واماني آله واكمله فالمراد غسل
الحي بقربة ذكرها بالنسبة الى الميت في بابها
وان أنصت من نفسك طهرلك التناوت من
ما ذكرنا وما افاده الشارح قدس الله سره (قوله)
ويدخل فيها نحو الخ فيه ان حكم الجنابة اخص
من حكم الحيض فكيف يستلزم رفعه وما

مسجد اشاعوا وسيعلم بما يأتي أنه لا عبرة في منى وعرفة بغير مسجد الخيف وغرة أي الأصل
منهما لا ما بينهما (العبوره) أي المرور به ولو على هيئته وان حل على الوجه لأن سير حمله منسوب
اليه في الطواف ونحوه ولو عن له الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر بخلاف ما اذا قدمه قبل وصوله
لانه تردد وهو أعنى المرور به بغير عرض خلاف الاولى وذلك للخبر الحسن اني لا اهل المسجد لحائض
ولا جنب مع قوله تعالى ولا جنبنا العابر سبيل والاصل في الاستثناء الاتصال الموجب لتقدير مواضع
قبل الصلاة نعم ان احتلم فيه وعسر عليه الخروج منه جاز له المكث فيه للضرورة ولزومه التيمم ويحرم بترانه
وهو الدخول في وقفه ولو قد الماء الا فيه ومعه اناء تيمم ودخل للمكث ليعتدل به خارجه فان قد اناء جاز له
الاعتسال فيه واغتسله زمته للضرورة بل لو كان الماء في ثوبه كذفيه جاز له دخوله مطلقا ليعتدل بها
وهو ما فيها لعدم المكث ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم حل المكث له بجنبه وليس على رضى الله عنه
مثله في ذلك وخبره ضعيف وان قال الترمذي حسن غريب قاله في المجموع وخرج المسجد نحو الراب
والدرسة ومجلى العيد (والقرآن) من مسلم أيضا ولوصيا كاهن ولو حرامته أي قرأته باللفظ بحيث
يسمع نفسه ان اعتدل به ولا يعارض بتمنه وبشارة الاخرس وتحريل لسانه كما ثبت ذلك مع ما فيه في
شرح العباب لا بالقلب الحديث الحسن لا يقرأ الخب ولا الحائض شيئا من القرآن وقرأ بكسر الهمزة
نهي وبضها خبر معناه نعم لم يقرأه فقد الظهور من قراءة الفاشحة في صلاته لتوقف حتمها عليها وانما يحرم
ما ذكرنا قصد القراءة وحدها أو مع غيرها (وتحل) لجنب وحائض ونساء (اذ كره) وهو ما غلظه وقصده
وأحكامه (لا يقصد قرآن) سواء أ قصد الله كرو حده أم اطلق لانه أي عند وجود قرينة تقتضي صرفه عن
موضوعه كالجنابة هنا لا يكون قرآنا لا بالقصد وذبح جمع منقادون الى ان ما لا يوجد نظمه الا في القرآن
كالاخلاص يحرم مطلقا وهو محتمه مدركون ثم اخبرنا جميع الحرمة في حالة الاطلاق مطلقا لكن
تسوية المصنفين اذ كرهه وغيرها مما ذكره صريح في جواز كله بلا قصد واعقده غير واحد ولو أحدث
جنب تيمم بحضور أو سفر حل له المكث والقراءة لبقاء تيممه بالنسبة اليهما وخرج بالقرآن نحو التوراة
وما نسخت تلاوته والحديث القدسي وبالمسلم الكافر فلا تمتع من القراءة ان رجوعه الى اصلاحه ولم يكن معاداة
ولان المكث لانه لا يعتقد حرمتها وانما تمتع من مس المحقق لان حرمة اذ كتمت الذميمة الحائض
أو النساء تمتع منهما بخلاف كفي المجموع عبه يعلم شذوذ منسما على مقابله في موضع آخر وذلك لغلظ
حديثهما وليس له ولو غير جنب دخول مسجد الحاجة مع اذن مسلم مكلف أو جلوس قاض للمكث به
ويظهر ان جلوس مفت به لا قضاء كذا (قوله) أي الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لسبب محاسن له
الغسل اذا غسل المندوب كافر وض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كماله نعم
يتفارقان في الية كما يعلم بما يأتي في الجمعة وبما يقرر يعلم ان في عبارته شبه استخدام لانه اراد بالغسل
في الترجمة الاعم من الواجب والمندوب والاضيق في وجبه الواجب وفي آله واكمله الاعم اذا الواجب
من حيث وصفه بالوجوب لا اقل ولا اكمل (تفرق جنابة) ويدخل فيها نحو حيض عليها كعكسه أي
رفع حكمه على ما مر سابقا في الوضوء (أو استباحة مشقة اليه) كاقراءة بخلاف نحو عبور المسجد
(أو أداء فرض الغسل) أو فرض أو واجب الغسل أو أداء الغسل وكذا الغسل للصلاة فيما يظهر
كالتطهارة للصلاة السابقة في الوضوء أو رفع الحديث لان رفعه يتضمن رفع الماهية من أصلها وتوهم
اذا أطلق انصرف للصلاة غالبا مراده اخلافة في عبارة الفقهاء أو التطهارة عنه أو الواجبة أو الصلاة
لا الغسل أو التطهارة فقط لانه قد يكون عادة وفارق في الوضوء أو رفع جنابة عليها نحو حيض وعكسه
غلطا كنية الاصغر غلطا وعليه الاكبر في رفع حدثه عن أعضاء الوضوء فقط غير رأسه لانه لم ينو

حكم العكس فواضع والله أعلم نعم لو أراد بالحدث الامر الاعتباري لارتفع الاشكال بالكيفية والله أعلم (قوله) وكذا الغسل قال في النهاية والغسل لها فاما
يظهر (قوله) وعكسه واضح وامامنا به فقيه نظير ما مر فلا تغفل (قوله) كنية الاصغر فيه نظير ما مر آتيا فاما

الاسمحه اذغسله غير مطلوب بخلاف باطن شعر لا يجب غسله لانه ليس فكأنه نواه ومنه يؤخذ ارتفاع
جناحه محل الغرة والتجمل الا ان يفرق بان غسل الوجه هو الاصل ولا كذلك محل الغرة والتجمل ويصح
رفع الخيش بنية انتفاش وعكسه مالم يقصد المعنى الشرعى كما هو ظاهر كنية الاداء بالقضاء وعكسه الآتى
والسلس هنا كما هو مقتضى علمه بنية رفع الحدث ونحوه ومرفى شروط الوضوء شرط لانيه وانها كالبقية
تأتى هنا ويجب في اليه ان تكون نية (مقرونة) بصبه لكونه صفة اصدر محذوف مجهول لنية الملقوط به
ويصح رفعه كما نقل عن خطه (باقول فرض) ليعتد بما بعده وهو هنا اول مغسول ولو من اسفل البدن
اذ لا يجب هنا ترتيب ويسن تقديمهما مع السنن المتقدمة كالسواك لثبات عليها كالوضوء وبأى
في عزوهم سامر ثم يقول كلسواك اندفع الفرق بان ما تقدم هنا من جملة الغسل الواجب فليكن مقبولة
جزوا وحينئذ لا يحتاج لقوله فرض بخلاف ما تقدم ثم ليس من الوضوء الواجب فاحتاج الى الاستصحاب
لغسل شيء من الوجه انتهى على ان الذي يظهر ان قصده بالما تقدم كغسل اليد قبل ادخالها الى الماء عند
شكه في طهرها السنة صار له عن الاعتداده عن الغسل فوجب اعادته دون اليه على قياس ما مر
في غسل بعض الشفة بقصد المضغفة فاستويا من كل وجه (وتعظيم) ظاهر وباطن (شعره) ولولحية
كثيفة ما عدا الثابت في نحو عين وانف وان طال وذلك للغير الحسن وان قال المصنف في موضع انه
ضعيف بل قال القرطبي انه صحيح عن علي كرم الله وجهه يرفع من ترك موضع شعرة من جناسه لم يغسله
فعله كذا وكذا من النار قال من ثم عادت شعرة رأسى فيجب نقض شعرة لا يصل لباطنها بالانقض
بخلاف ما اعتد بنفسه وان كثرت ولو تنف شعرة لم يغسلها وجب غسل محلها مطلقا (وبشره) حتى الاظفار
وما تحتها وما ظهر من صماخ وفرج عند جلوسها على قدمها وشقوق وما تحت قلقة وما ظهر مما بشره
القطع من نحو انف جدد وسائر ما عطف البدن ومحل التواتر نعم يحرم فتح الملتحم وذلك لحلول الحدث
لكل البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل ومراعاة بصر تغير الماء تغيرا شرا ولو عا على العضو خلافا
لجمع (ولا تجب مضغفة واستنشاق) وان انكشف باطن القدم والاف بقطع سائرهما وكذا باطن العين
وهو ما يستتر عند انطباق الحفنتين وان انكشف بقطعهما كفى الوضوء وكان وجهه بغيره هذا هنادون
الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنهما لان لسا قولنا بوجوب كليهما كالوضوء ومن ثم سن
رعايته بالانسان هما مستقران في الوضوء وكذا ترك واحد من الثلاث وسن اعادته ما تركهما وتاكد
اعادة الاولين وفارق ما ذكر في باطن العين وجوب تطهيره من الخبث لانه الخش وأخذ منه ان مقعدة
المسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحلها ان لم يرد ادخالها والالم يجب هذا
أيضا **تنبيه** قد يستشكل عددهم باطن القدم باطنها هنا وما يظهر من فرج الثيب ظاهرا بل قد يقال هذا
أولى بكونه باطنا ثم رأيت الامام صرح بهذه الاولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كباطن
القدم بل أولى انتهى وقد يجاب أخذ من تشبيه الاصحاب لباطن القدم بباطن العين الذي وافق الخضم
فيه على انه باطن ومن تشبيه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين الاصابع بان حائل القدم لا تعده له حالة
مستقرة بعتاد واليه فيها بالكنية ويبقى داخله ظاهرا كله بخلاف باطن الفرج فان حائله يبعد فيه ذلك
بالجلوس على القدم من المعتاد المؤلف دائما فاشبه ما بين الاصابع فانه يظهر بغير بقايا المعتاد فاستويا
في ان لكل حالة بطون وهو التقاء الشفرين والاصابع وحالة ظهور وهو انزاج كل منهما فكما اتفقوا
فيما بين الاصابع على انه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ووراء ما ذكرناه مذاهب اخرى في باطن القدم
منها انه ظاهر في الوضوء والغسل وبه قال احمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل يتسل من السنة بما
أجاب عنه في المجموع (واكله) أى الغسل (ازالة القدر) بالمجبة الطاهر كنى والتجسس كنى قال المصنف

(قوله) مالم يقصد المعنى الشرعى
أى فلا يصح ينبغي أن يكون محله
ما اذا تم تلاعبه والاف هو أولى
بالاجزاء مما مر لا اتحاد حكمها
على أنه في صورة الحمد اذا اخطأ رفع
الحكم لان حكمها متحد لا تناوت
فيه (قوله) ليعتد بما بعده قد يوهوم
انه لا يعتد بما قاربها وليس كذلك
(قوله) من جملة الغسل ذكر
في المعنى من السنن المتقدمة التي
لا تكون داخلة في الغسل مالم
تقتض من نحو اريق بحيث
لا يمس الماء جرة شفة وهو واضح
(قوله) منها انه ملحق في نسخة
المصنف بغير خطه من غير تصحيح
وله من تصرفات بعض الناطرين
فيه يرشد الى ذلك سقوطها في قوله
ظاهر في الغسل فقط باتفاق النسخ
والله أعلم فالأولى حذفها فيما
أثبتها فهم ما نتم قد بوجه
الاقتصار عليها في الاقول بانها حكم
بها على كلا المذهبين بعد رعاية
الربط بينهما واحاصله منها هذان
المذهبان ولعل الحامل على الحافها
ان ثبت تطابق الاجمال
والتفصيل والله اعلم

وينبغي أن يتفطن من يغتسل من نحو امرئ قد دققت وهي أنه إذا طهر محل النجس بالماء غسله أو بارغ الحنافة
لأنه ان غفل عنه بعد بطل غسله والافتقار يحتاج للمس فينتفض وضوءه أو إلى كفة في لف خرقة على يده
انتهى وهذا دققة أخرى وهي أنه إذا نوى كذا كرمس بعد التيمم ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل
بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر لتعدرا الاندراج
حينئذ (ثم الوضوء) كاملا للاتباع ويسن له استسجها به إلى الفراغ حتى لو أحدث سن له عادته وزعم
الحاملي ومن تبعه اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف كما علم مما قدمته (وفي قول يؤخر غسل قدميه)
للاتباع أيضا والخلاف في الأفضل ورجح الأول لأن في لفظ رواه كان المشعرة بالتكرار بل قيل الثاني
انما يدل على الجواز لا غير وعلى كل تحصل سنة الوضوء بتقديم كله وبعضه وتأخيريه وتوسطه أثناء
الغسل ثم ان تجردت جنابته عن الأصغر نوى به سنة الغسل أي أو الوضوء كما هو ظاهر وإن نوى بنية مجزئة
مما مر في الوضوء خروجا من خلاف موجبه القائل بعدم الاندراج وهذه التيمم بضمهم سنة لا جزءا
الغسل عنها كما تنكبي نية الوضوء عن خصوص نية المضضة نعم لو أحدث بعد ارتفاع جنابة أعضاء وضوءه
لزمه الوضوء مرة ثانية بالنية لزال اندراج الموجب لسقوط التيمم والترتيب أو بعضها لزمه غسل مائة
حدثه في محله بالنية كما علم مما مر آتيا (ثم) بعد الوضوء (تعهد معاظفه) وهي ما فيه التواري وانعطاف
كالأذن وطبق البطن والسرّة بان يوصل الماء إليها حتى يتقش أنه اصاب جميعها وانما لم يجب ذلك حيث
ظن وصوله إليها لأن التعميم الواجب يكفي فيه بغلبة الظن ويتأكد ذلك في الأذن بان يأخذ كفاه من ماء
ثم يميل أذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله إليها ثم يمسح على الصائم كالأمن به من المفطر (ثم)
بعد تعهدها (بفيض) الماء (على رأسه) قبل الأفاضة عليه الأولى له إذا كانا شعري نخور رأسه أو لحيته
أنه (يخلله) بان يدخل أصابعه العشر مبلولة أصول شعره للاتباع ويسن تخليل سائر شعوره لأن ذلك أقرب
إلى الثقة بعموم الماء لها والمحرم كغيره لكن يخبر الرق خشية الانتفاف (ثم) بعد الفراغ من الرأس
تخليل الأفاضة بفيض الماء على (شقه الأيمن) مقدمه ثم مؤخره (ثم) بعد فراغه منه جميعه بفيضه على
شقه (الأيسر) كذلك وفارق ما يأتي في غسل الميت بان ما هنا فيه يستلزم تكرار قلبه وفيه مستترة
بخلافه هنا وما ذكر من هذا الترتيب هو ما ادمن عبر بعد ذلك بسن ترتيب الغسل خلافا لما هو
بعض عبارات * تنبيه * وقع في الرضوخ وغيرهما ما يصحح بانه يقدم غسل أعضاء وضوءه على الأفاضة على
رأسه لشرفها ونزع فيه الزركشي ثم أوله بما تنبؤ عنه عبارتها وقد توجه على بعدها بان شرف أعضاء
الوضوء اقضى تكرير طهارتها بالوضوء أولا ثم بغسلها بعد ثم بغسلها في ضمن الأفاضة على الرأس
ثم البدن (وبذلك) ما اتصل ليد منه بدنه خروجا من خلاف من أوجه دليلنا أن الآية والخبر ليس فيهما
تعرض لمع ان اسم الغسل شرعا واقع لا يفتقر إليه ويؤخذ من العلة أن ما لم أصل له يده يتوصل إلى
ذلك يد غيره مثلا إذ الخالف يوجب ذلك (ويثبت) بالشروط السابقة في الوضوء تخليل رأسه
ثم غسله للاتباع ثم تخليل شعوره وجهه ثم غسله ثم تخليل شعور بقية البدن ثم غسله قياسا عليه وهذا
الترتيب ظاهر وإن لم أر من صرح به وتثليث البقية ما بان يغسل شقه الأيمن ثم الأيسر ثم هكذا ثانيا
ثم ثالثة أو إلى ثلاثة الأيمن ثم ثلاثة الأيسر وكذلك قياس كيفية التثليث في الوضوء تعين الثانية للسنة
واقضاء كلام الشارح لكن من المعلوم الفرق بين ما هنا وثم فان كلام الغسل ثم كالبدين مقترن بمفصل
عن الآخرة عينت فيه تلك الكيفية لذلك خلاف ما هنا فان كون البدن فيه كالعضو الواحد منع قياسه
على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب حكمه بغيره وهو حصول السنة بكل من الكيفيتين فتأمل وكذا
يسن تثليث الدلك والتسمية والذكر وسائر السنن هنا نظير ما هنا ومن ثم جرى هنا أكثر سنن

(قوله) بعد رفع حدث الوجه الخ
مناف لما سبق في الوضوء قيل
السنن فليتام ثم رأيت المحشي قال
قوله بعد رفع حدث الوجه في الأول
وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة
لقوله في باب الوضوء قيل السنن أي
واغتسل جنب الأرجل مثل شام
أحدث الحنفية يدل على نفي الترتيب
انتهى وقول المحشي وفي محله في
الثاني يشير إلى ما يأتي من قول
الشارح نعم لو أحدث بعد ارتفاع
جنابته الخ (قوله) لزمه غسل مائة
لو قال غسله لكان انحصار ظاهر
لما قد يهمل هذا ان المراد بما تأخر
حدثه غير البعض السابق وليس
كذلك والله أعلم ثم قوله في محله مبني
على ما تقدم له في الدققة وقد علمت
ما فيه وقول الاسني والأغسل منها
بنية الوضوء الخ ظاهر في عدم
اعتبار الترتيب وقد تقدم في الوضوء
قيل السنن انه المنقول الذي افتى
به شيخ الاسلام (قوله) وهو حصول
السنة الخ طاهره تساوي الكيفيتين
ومتضمنى ما فرق به مع قولهم في
الوضوء لا يعتبر تعدد قبل تمام
العضو يعين الأولى فلا أقل من
ترجيحها وصريحه شيخنا في النهاية
ويجيب عن مقتضى المذكور بان
جعلها كالعضو لا يقتضى مساواته
له من كل وجه ومن ثم سن هنا
الترتيب لا ثم

الوضوء كسجدة مقترنة بالية واستصحابها وتركه نفث وتشف واستعانة وتكلم لغبر عذر وكالذ كر عقبه والاستقبال والموااة تنقصها السابق ثم وسيد كراهي التيم وغير ذلك ويكفي في ركد وان قل تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم يتقل قدميه الى محل آخر على الاوجه من اضطراب فيه بن الاسنوى والمتعدين لكلامه لان كل حركة توجب محاسنة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها ولم ينظر لهذه الغيرية المتضمنة للانفصال المقتضى للاستعمال لان المدار في الانفصال المقتضى على انفصال البدن عنه عرفا وما هنا ليس كذلك وكان الفرق انه يغتفر في حصول سنة التثليث ما لا يغتفر في حصول الاستعمال لانه افساد للماء فلا يكفي فيه الامور الاعتبارية وقدره في ادخله بلا نسبة اغتراف ان له ان يحركها ثلاثا ويحصل له سنة التثليث (وتتبع) المرأة ولو بكر أو عجزوا خلية غير المحدة والمحرم (الحض) ولو احتملا لا يكفي التحيرة على الاوجه أنفاس ونجسه بخروج الدم لا يمنع تطيبه المقصود منه (أثره) أي عقب انقطاع دمه والغسل منه (مسكا) بان تجعله في فطنة وتدخلها فرجها الواجب غسله لغيره وان اصابه الدم خلا للحمامل والمتولى نعم النجاسة التي تنقض خارجها حكم الفرج على الاوجه وذلك لامره صلى الله عليه وسلم بما ذكره من ثمانية كدوكرة كدانه يطيب المحل ثم يمسح للعروق حيث كان قابله (والا) ترده وان وحده سهولة (فغوه) من طيب واولاه أكثر حرارة كسقط أو أظفار ومن ثم جاع عن عائشة رضي الله عنها استعمال الاس فان لوى بالملح فان لم تزد الطيب فالطين لحصول أصل الطيب بذلك بل لو جعلت ماء غير ماء الفربل ذلك كفي في دفع كراهة ترك الاتباع وفي حصول أصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب الاولوية كما علم مما تقر به يدفع ما قيل اجزاء غير المسلمع وجوده فيه استنباط معنى يعود على النص بالاطال ووجه اندفاعه انه يكفي في حكمة النص عليه كونه أفضل من غيره اما المحدة فتقتصر على قابل قسط أو أظفار ولا يضرب ما فهم من التطيب لانه يسير جدا فسمح لها فيه للحاجة قال الاذرى والمحرم كالمحدة وأولى بالبع أي قصر زمن الاحرام غالباً ومن ثم ربح غيره الفرق بينهما وسيأتي في الساعة انه يكره لها التطيب فلما انقطع قيل الفجر فثوت وأرادت الغل بعده لم يسر لها التطيب فيما يظهر (ولا يسر تجديده) أي الغسل لانه لم يغسل ولما فيه من المشقة وكذا التيم (بخلاف الوضوء) يسر تجديده ولو لماسح الخف كما هو وان كل التيم لغيره خرج وكون الاتيان ببعض الطهارة غير مشروعة انما هو مع امكان فعل بعضها الآخر وذلك لان التجديد كان يجب لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بقي أصل لم ينع وفي خبر صحيحه بعضهم من توضأ على طهر كتب عشر حسنات ومحل نذب تجديده اذا صلى بالاول صلاة أو ولو ركعة لا سجدة وطوافا والا كره ككالغسله الرابعة نعم بجه انه لو قصد به عبادة مستقلة حرم لثلاثة واذ لم يعارضه ما هو أهم منه والارزم التسلسل (وبس ان لا ينقص) بفتح اوله متعديا فضعف الفاعل للتطهر وقاصر اما هو الفاعل وهو ما نقل عن خطه (ماء الوضوء عن مد) وهو زطل وثلاث (و) ماء (الغسل عن صاع) وهو خمسة ارطال وثلاث تقريبا فهما للاتباع ومحله فيمن يده قريب من اعتدال بدنه صلى الله عليه وسلم وغومته والازيد ونقص لا ثقبه وقضية عبارتهما من نذب عدم النقص لن بدنه كذلك انه لا يسر له ترك زيادة لاسرف فيها والوجه ما أخذه ابن الرفعة من كلامهم والخبر انه نذب له الا قد صار علم ما أي الحاجة كسكن كمال الانسان بجميع المطالبات وزعم غيره ان كلامهم يشعر بنذب زيادة لاسرف فيها لان شد وبات ما لا يتأتى الا بها فلما تمزوع (ولا حدله) أي لما فيها فلو تضرع عما ذكر وأصبح كفي وفي خبر حسن انه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثين مرة ويسر ان لا يغسل الحناء أو غيرها وان لا يتوضأ لحدث أو غيره على الاوجه في ركد لم يستحجر كادع من عين غير جاز لانه قد ينزله وأن يؤخر من أجنب بخروج التي غسله عن بوله لئلا يخرج

(قوله) وان لم يتقل قدميه قبل قال اذ لم يتقلها يفوت تثليث باليهما (قوله) يغتفر في حصول سنة الخ بوههم ان ذلك لا يغتفر بالنسبة للاستعمال فقد سبق انه لو اغتفر في ماء قبل ونوى رفع حده ثم أحدث ثانيا كان له رفع حده الثاني به وهو شامل لما اذا تحرك فيه من محل الى آخر كما يقتضيه فعلهم أيضا والله أعلم اقول بين بعد التاتل ان صنعهم حمد الله لانهم فيه ولا نظر (قوله) وتجنبه بخروج الدم متعلق بسجدة التحيرة فالاولى تقديمه على قوله أنفاس (قوله) أثره بفتح الهزرة والثلاثة ويجوز اسكانها مع كسر الهزرة كذا في الغنى واقتصر المحلى على الاول (قوله) استعمال الآس أي الامر باستعماله كما يستفاد مما نقله عن ابن شبة وان أوهم كلام الشارح خلافة الهمم الا أن يكون مستند رواية أخرى والله أعلم (قوله) معنى يعود على النص بالاطال وهذا نظير قول الحنفية ان الغلة في وجوب الشاة في الزكاة دفع حاجة الفقير وهي تندفع بوجوب قيمتها وردوا ذلك بانه يلزم منه بطلان حكم الاصل وهو وجوب الشاة على التعيين وهو لا يجوز كذا في ابن شبة وبه يعلم ما في جواب الشارح فانه لو تم ناصح ردهم على الحنفية بما ذكره لجاز استنادهم لما ذكره بل لا تتحقق هذه القاعدة في صورة من الصور والله أعلم (قوله) اذا صلى بالاول صلاة مسكوا عن صلاة الحنابلة هنا وينبغي أن يكون الامر منبأ على ما بقي اول الصلاة

محل هن صلاة اول

(قوله) وفيه ما فيه فديتوقف في التظهير فيه حينئذ وكثيرا ما يقع للشارح وغيره ان يذكر خبرا ثم يرتب عليه الذم مع انه ليس مصرحا في كلام الاصحاب (قوله) فرجه واضح ان محله حيث كان به مقدر (٧١) ولو طاهر اكلت والافلا حاجة اليه كالأول في حال ولم ينزل (قوله) فلا ينقض

به اقوال وهذا مما يلغى به فيقال لنا وضوء شرعي لا ينتقض بالحدث (قوله) ولا حالت منه الخ قد يقال يعني عن هذا قوله زالت بغيره فلما نزل (قوله) لا بعد تسبعا أي بعد غمام الساعة يحكم بارتفاع الحدث لا قبله لانه يحتاج بعد الساعة الى تطهير عن الحدث (قوله) لانه مقصود الخ لثان تقول فيه نوع منافاة لقوله الاتي أو أحد فثني الخ لان ما هنا يشيران الغسل المقصود مندوب وما يأتي بخلافه والعجب حيث قال الشارح هنا بخلاف التيمم وفيما يأتي كافي التيمم لا يقال انما ذهبوا الى الاستتباع فيما يأتي للنجاسة التامة لاننا نقول استتباع القوى الاضعف أولى بالجواز وان كان غير محاسن كما يشهد به كثير من النظائر كاندراج التيمم في سنة الظهر وفرضها والحاصل ان الاغسل المندوبة ان كانت مقصودة بالذات فينبغي ان لا يجري فيها الاستتباع مطلقا والا فاستتباع القوى للاضعف أولى من استتباع المساوي لمساويه (قوله) فلم يبق له حكم الغسل عن الاكبر فقط لانه وعن الاصغر (باب النجاسة) (قوله) وقد يجب بان الخ قد يقال الاولى توجيه هذا الصنيع بان فيه الاشارة الى انها شرط للتميم وليست شرطا للوضوء والغسل باتفاقهم والامام ع تطهير ما عدا محلها فمما قبل ازالها وليس كذلك واما اختلاف في الاكتفاء بالغسل فامر آخر ليس المحظ فيه لاري ذلك فتأمل وأنتصف

معه فضله منه فسطل غسله قال بعض الحفاظ وان يخط من يغسل في فلاة ولم يجد ما يستبرئه خطا كالدارة ثم يسمى الله ويغتسل فيها وان لا يغسل نصف النهار ولا عند العتمة وان لا يدخل الماء الا بجمرة فان اراد القاه فبعد ان يستبرأ عورة انتهى وكذا اعتمد في غير الاخبار على ما ذكره كافي في ذنب ذلك وان لم يذكره وفيه ما فيه وان لا يزال ذوحدا كبيرا قبله شيئا من يذنه ولو تخو دم قال الغزالي لان أجزاءه تعود اليه في الآخرة بوصف النجاسة ويقال ان كل شعرة تطالبه بجنباتها وان يغسل كحائض أو نساء انقطع دمهافرجه ويتوضأ من وجد الماء والائتم ويحصل أصل السنة يغسل الفرج ان اراد خروج جماع أو نوم أو اكل أو شرب والا كرهه وينبغي ان يلحق بهذا الاربعة ارادة الذكرا خدام من تيممه صلى الله عليه وسلم لرد سلام من سلم عليه جنبا والقصد به في غير الاول تخفيف الحدث فينتقض به وفيه زيادة التشا ليعود فلا ينتقض به وهو كوضوء التخييد والوضوء الخوا القراءة فلا يذنيه من نية مقبلة ويجوز الغسل عاريا قال جميع لا للوضوء عقبه ويرتبان محله اذ لم يحتج له والا تخوف رشاش يلحق ثوبه جاز ما يأتي من حل التعري في الخلوة لادنى غرض وافق بعضهم بجمرة جماع من تجسذ كره قبل غسله أي ان وجد الماء وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصر بجمعه محل وطء المسخاضة مع جريان دمها وغبر من يعلم من عاذته ان الماء يفتره عن جماع يحتاج اليه (ومن به) أي يذنه (نجس) عني أو حكمي (يغسله) ثم يغسل ولا تسكني له ما غسلة واحدة (وكذا في الوضوء) لانها واجبان مختلفا للجنس فلا يتداخلان (قلت الاصح تسكنيه) حتى في الميت وللعلم بهذا ما هنا ساكت عن استدراك ما يأتي ثم كما يستعمله (والله أعلم) لحصول الغرض منها جبرور الماء على المحل أما في الحكمية فواضح وأما في العينية فالقصر انما زالت بجمرة وان الماء واردم تغير ولا زاد وزنه ولا حالت بينه وبين العضوف ان اتقى شرط من ذلك فالحدث باق كالتنجس فعمل ان الغلظة لا يظهر محلها عن الحدث الا بعد تسبعا مع التعفير (ومن اغتسل لجنابه) أو حيض أو نفاس (و) نحو (جمعة) أو عيد بنيتها (حاصل) أي غسلها وان كان الاكل افراد كل يغسل وانما لم يصح الظهر وسنته وخطة الجمعة والكسوف نية لان مبنى الطهارة على التداخل بخلاف الصلاة وما في معناها كالخطبة (أو لا حده ما حصل فقط) عملا بما نواه وانما لم يدرج المسنون في الواجب لانه مقصود ومن ثم تيمم للمحز عنه بخلاف التيمم ومن ثم حصلت بغيرها وان لم تنوع على ما يأتي لان القصد اشغال البقعة وأفهم المتن عدم صحة الواجب بنية النفل وكذا عكسه لكن يظهر ان محله ان تعمد والا فينبغي حصول السنة بذلك لعذره وانه لو اغتسل لاحدا واجبين أو واحد فثني فاكثرتي فقط حصل الآخرو وكذلك لما مر ان مبنى الطهارة على التداخل وظاهر ان المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كافي التيمم (قلت ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه) أو وجد ما عا (كفي الغسل) وان لم ينومعه الوضوء ولا ترتب أعضاءه (على المذهب والله أعلم) لاندراج الاصغر في الاكبر ولا نظرا لاختلاف الجنس مع حصول المقصود وأفهم قوله كفي ان الاصغر اضمحل ولم يبق له حكم وهو كذلك

(باب النجاسة) *

وازالها قيل كان ينبغي تأخيرها عن التيمم لانه يدل عما قبلها لا عنها أو تنقذها عقب المياه وقد يجب بان لهذا الصنيع وجها أيضا وهو ان ازالها لما كانت شرطا للوضوء والغسل على ما مر وكان لا بد في بعضها من تراب التيمم كانت آخذة طرفا مما قبلها وما بعدها فتوسط بينهما اشارة لذلك (هي) لغا المستقدر وشرعا بالحد مستقدر بجميع جمعة الصلاة حيث لا امر خص وحدت بغير ذلك وقد بسط الكلام عليه في شرح العباب بما لا يتغنى عن مرابعه لكثرة فوائده وعزاه أكثرها وبالعدوس ليهك ان رفع الحدث موقوف على ازالها بل انهما واجبان مختلفا للجنس فلا بد من ادخاله وعلى الترتل فالمصنف

(قوله) فدخلت العطرة محل تأمل الان كان المراد الصالح ولوم ضمنية لغیره (قوله) وكثير العنبر هذا التصريح مشعر بجرمة القليل بما قبله لكن بخلافه قوله الآتي في الاشربة وخرج بالشراب محرم من الجادات فلا حدفها وان حرمت واسكرت (٧٤) على ما مر اول التجاسة بل التعزير لا شفاء الشدة المطربة عنها ككثير

البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة بهذا كثرى دال على حل القليل الذي لم يصل الى الحد الاسكار كما صرح به غيره (قوله) ولا يردي على المتن جامد الخرج الحشيش الوالدرجه الله عن السكسك هل هو نجس لانه مسكر كالبوطة وهل يكون حفافه كالخخل في الخمر فيظهر أو يكون كالخمر المنعقدة فلا يظهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكر السكسك فاهرا لانه ليس بمائع انتهى أي حال اسكاره ولو كان ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك اذ لو نظر الى جمودها قبل اسكارها لو رد على ذلك الزبيب والتمر ونحوهما من الجادات وهذا ظاهر جرحي كذا في النهاية ونقل في المعنى الاقناء المنسوب لوالد المؤلف عنه ثم قال ويؤخذ منه ان البوطة طاهرة وهو كذلك انتهى قوله ويؤخذ الخ الا ان يجلي لنته علما وحالا لكونه مجزئ عن أحوال العامة حمل مقالته المذكورة على تقدير تصور البوطة على انها في حال اسكارها من مقولة الجامد الذي لا ينسب بطبعه والجهل بتحقيقها على ما هو عليه ليس ينقص بل قد يعيد كالا فلا عبرة بتنسج من شنع عليه بما هو يرى منه لا يلبق بجلا لنته وشان المؤمن الناس المحامل الحسنة لعموم الخلق فكيف بخصوصهم (قوله) مع صلاحته أي صلاحته لها فلا ينافي ما ذكره في اوائل البيع من ان بعض الحشرات له منافع لكنها نافهة (قوله) لان في أحد أصله لعل الانسب ترك في (قوله) لكن لو قيل الخ هل هذا الاستدراك مقصور على التسري أو جاريه وفي النكاح محل تأمل والا قرب معنى ارجاعه اليهما معا لاسيما وقد تبعد رعليه الثاني لان القدرة على صدق الزوجة قد يكون أسمر من قيمة الامو ايضا فاذرة الاول أوسع لان العبد المكتوب يحل له التزوج ولا يحل له التسري باذن سيده فلي تأمل (قوله) قيل لا عكسه قول هو واضح فواجه حكاية بوجه القريض وانما التردد في قتل الفن المسلم به لغيره عليه بشرف الطرفين والعصا برعي فيه المماثلة

لسمو لم تعرفها به واشارة الى ان الاصل في الاعيان الطاهرة لانها خلقت لنافع العباد وانما تحصل أو تكمل بالطهارة والى ان ما عدا ما ذكره ونحوه طاهر (كل مسكر) أي صالح للاسكار فدخلت القطرة من المسكر واريد به هنا مطلق المغطي للقل لان الشدة المطربة والام يتجح لقولهم (مائع) كعمر بسائر أنواعها وهي المتخذة من العنب وينبذ وهو المتخذ من غيره لانه تعالى سماها حار جسا وهو شرعا النجس ولا يلزم منه نجاسة ما عداها في الآية لان الرجس اما مجاز فيه والمجيز بين الحقيقة والمجاز جائز على امتناعه وهو ما عليه الأكثر من عموم المجاز أو حقيقة لانه يطلق أيضا على مطلق المستنذر واستعمال المشترك في معناه جائز استغناء بالقرينة كفي الآية فاندفع ما لابن عبد السلام هنا وفي الحديث كل مسكر خمر وخرج بالمائع نحو البنج والحشيش والافيون وجوزة الطيب وكثير العنبر والزعفران فهذه كلها مسكرة لكنها جامدة فكانت طاهرة والمراد بالاسكار هنا الذي وقع في عبارة المصنف وغيره في نحو الحشيش مجزئ تغيب العقل فلا منافاة بينه وبين تعبير غيره بأنها مخدرة خلافا لمن وهم فيه وما ذكرته في الجوزة من انها مسكرة بالمعنى المذكور وانها حرام صرح به ائمة المذاهب الثلاثة واقتضاه كلام الحنفية ولا يردي على المتن جامد الخمر ودرديه ولا ذائب نحو حشيش لم تصرف فيه شدة مطربة نظرا لاصلهما (وكلب) بالاسكار من ولوغه سماعا مع التنصير والاصل عدم التعبد الال دليل بعينه ولا دليل على ذلك (وخنزير) لانه أسوأ أحوالها من الايجوز الانتفاع به في حالة الاختيار بحال مع صلاحته فلا يردي نحو الحشرات ولانه مذبوب الى قتله من غير ضرر (وفرعوما) أي فرع كل منهما مع الآخر ومع غيره ولو آدم ما تغلب النجس اذ الفرع ينبع اخس ابويه في التجاسة بخبرهم بالنجاسة والمناسكة واشرفهما في الدين واحباب البذل وعقد الجارية والاب في النسب والام في الحرية والرفق واخفهما في نحو الزكاة والاخفية وقضية ما تقر من الحكم بتبعيته لخص ابوه بأن الآدمي المتولد بين آدمي أو آدمية ومغفل له حكم المغلف في سائر أحكامه وهو واضح في التجاسة بنحوها وببحث طهارتها نظرا لصورته بعيد من كلامهم بخلافه في التكليف لان مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عنه للعفو عنها بالنسبة اليه بل والى غيره نظير ما يأتي في الوشم ولو بخلط اذا تعذرت ازالته فيدخل التمسك ويمس الناس ولومع الرطوبة ويؤهم لانه لا تلزمه إعادة ومال الاستوى الى عدم حل مناسكته وخبره بغيره لان في أحد أصله ما لا يحل رجلا كان أو امرأة ولولم هو مشبه وان استوى في الدين وقضية ما يأتي في النكاح من ان شرط حل التسري حل المناسكة انه لا يحل له وطء امته بالملك أيضا لكن لو قيل باستثناء هذا اذا تحقق الغنت لم يعدو يقتل بالخمر المسلم قيل لا عكسه لنقصه وقياسه فطمه عن مراتب الولايات ونحوها كالفن بل أولى نعم فيه دية ان كان حرا لانها تعتبر بأشرف الابوين كما مر قال بعضهم وبعد ان يلحق بنسبه نسب الواطئ حتى يرثه انتهى والوجه عدم اللغو لان شرطه حل الوطء أو اقترانه بشبه الواطئ وهما متفقان هنا ثم يتردد النظر في الواطئ محزون لأن قال المحل الموطوء هنا غير قابل للوطء فتعذر الالحاق بالواطئ هنا مطلقا فاعلم انه لا قرب له الا من جهة امته ان كانت آدمية والذي يقتضيه ان له ان يزوج امته لانه بالملك لا عبقته لما تقر رانه بعيد عن الولايات قال بعضهم ولو وطئ آدمي بجمه فولد لها آدمي ملكا لكان انتهى وهو مقس (وميتة غير الآدمي والسمك والجراد) ليجتمع مع عدم اضرارها فلم يكن اللجاسة وزعم اضرارها ممنوع وهي مازالت حياته بغير ذكاة شرعية فخرج موت الجنين بدكاة امه والصيد بالنضطة أو قبل امكان ذكاته والناذ بالسم لان هذا ذكاته شرعا واستثنى منها الآدمي لتسكيره بالنص وهو في الكافر من حيث ذاته فلا ينافي اهداره لوصف عرضي قام به والخبر الصحيح لا يجسوا مونا كم فان المسلم لا يجس حيا ولا ميتا وذو كالمسلم الغالب ومعنى نجاسة المشركين في الآية

(قوله) وان لم يتغير يظهر ان محله في المائع بقرينة ما يأتي في الحب والغبر المبلوع وعليه فما الفرق لا يقال ان ملاقة النجاسة لبعض المائع نجسه بخلاف غيره لانا نقول غاية ما يلزم نجسه لا صيرورته (٧٣) نجسا والله أعلم ثم رأيت تفلعا عن الاسنوي انه بحث ان الماء الذي

لم يتغير ينبغي أن يكون متنجسا
فيظهر بالكثرة لا نجسا وهو وجهه
(قوله) وهي ما في المراتة ان كان
الغبر راجعا الى الصفراء فقط
وافق مصرح الاطباء فان السوداء
في المحال لا في المراتة لكن يكون
في بيانه نوع قصور وان كان راجعا
الى المرة كان منافيا للمقرر عند
الاطباء فليتأمل (قوله) كصا
الكلي اقول مقتضى الحلاقة انه
نجس وان لم يعلم تولده من البول
وهو وجهه من قيد ذلك لانها وان
لم تكن متولدة من البول لكنها
متولدة من رطوبة كانت في معدن
النجاسة فهي نجسة كاصرت جوابه
في البلغم الخارج من المعدة فتأمل
(قوله) والمثانة قال في النهاية اما
الحصاة التي تخرج مع البول
أو بعده أحيانا وتسبب العامة
الحصية فاقى فيها الواو الدرجه الله
بانه ان أخبر طبيب عدل بانها
منعقدة من البول فنجسة والا
فنجسة انتهى ونحوه في المغني
وقوله من البول أي مثلا فاشتر
النجاسات مثله والله أعلم قول
النهاية اما الحصاة الخراجعت فتاوى
والده رحمه الله فرائده انما قيد
نجاستها بانعقادها من البول
حيث أخبر به أهل الخبرة لأن
صاحب السؤال صورته بذلك ونقل
ان الأطباء يقولون بذلك مع انه
ليس كذلك وبالجملة فتكلامه في
الفتاوى مشعر بان المداري
الحكم نجاسته على اخبار من
يقبل خبره من أهل الخبرة بتولدها
من نجس (قوله) لانه جزء متجدد
منفصل من حي فهو كيتسه

نجاسة اعتقادهم أو المراد اجتماعهم كالتجسس والخلاف في غير مية الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
قيل ومثلهم الشهداء والعلماء للاجتماع والجراد للاجتماع أيضا على ما قاله غير واحد ولغير الحسن أحلت
لنا ميتتان ودمان العلم والجراد والكبد والطحال لكن الصحيح كما في المجموع ان القاتل أحلت لنا
الى آخره ابن حجر رضي الله عنهما لكنه في حكم المرفوع ورواية رفع ذلك ضعيفة جدا ومن ثم قال أحمد
انها منسكرة وخبر الجراد أكثر جد والله لا آكله ولا احرمه صريح في حله خلافا لمن وهم فيه وانما
لم يأكله لعذر كالكبد على انه جاء عند ابن نعيم انهم غزوا سبع غزوات بأكله وبأكله معهم
ورواية بأكله صحت في البخاري وغيره (ودم) اجما عا حتى ما بقي على العظام ومن صرح بطهارته
أراد أنه يعني عنه واستثنى منه الكبد والطحال والمسلأ أي ولومن ميتتان نجسدوا واعتقدوا انهو نجس
تبعالها والعلمة والمضغة ومنى أولبن خراجا بلون الدم ودم بضة لم تنسد (وفج) لانه دم مستحيل وصديد
وهو ماء رقيق يخالطه دم وكذا ماء قرح أو فظ أن تغير ككاسيد كره (وقئ) وان لم يتغير ولا استقر
في المعدة لانه فضلة وبلغ المعدة بخلافه من رأس أو صدر كالكسائل من دم النائم لم يعلم انه من المعدة نعم
من اتى به عن غيره في الثوب وغيره وان كثر كدم البراغيث كما هو ظاهر وارجع من الطعام قيل
وصوله للمعدة متنجس على ما قاله الفخار وأطلق غيره طهارته وكلام المجموع في مواضع يؤيدها وما اصرح
بها ما نقله الزركشي وغيره عن ابن عدلان واقرب ومن محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي
بعضه بارزا ان وصل طرفه للمعدة لا اتصال بمحله وهو طرفه البارز بالنجاسة حيث لا يخالف ما ذالم يصل
اليها لانه الآن ليس حاملا لمصل نجس ويظهر على الاول ان ما جاوز مخرج الحاء المهمل من ذلك لانه
باطن وجرة وهي ما يخرجها الحيوان كخبره ومرة سوداء أو صفراء وهي ما في المراتة لاستحالةهما للفساد
(وروث) بالثلاثة وهو اما خاص بما من الأدمى كالعذرة أو بما من غير الأدمى أو بما من ذى الحافر
أو اوعم وهو ما في الدقائق فعلى غيره أريد به الاعم توسعا (وبول) ولومن طائر وسمل وجراد وما لا ينس له
سائلة لانه صلى الله عليه وسلم سبي الروث ركسا وهو شرع النجس وأمر صاب الماء على البول وحكاية
جمع ما لكية قولنا للشافعي بطهارته بول الطفل غلط واختار جمع متقدمون ومتأخرون طهارة فضلاته
صلى الله عليه وسلم والشافعية ولو فاقات أو راثت بجمية حبا صلبا بحيث لو زرع نبت فهو متنجس يغسل
ويؤكل والغسل يخرج من قيل من دم النحل فهو مستثنى من القي وقيل من دبرها فهو مستثنى من الروث
وقيل من ثقبين تحت جناحيها فلا استثناء بالانظر الى انه حينئذ كالن وهو من غير الماء كقول نجس
وليس العنبر ونا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر فأتحق منه انه مبلوع متنجس لانه متجدد غليظ
لا يستحيل وجلد المراتة طاهرة دون ما فيها كالكرش ومنه الحرزة المعروفة فيها لانعقادها من
النجاسة كصا الكلي أو المثانة وجلد الأنفحة من ماء كقول طاهرة تؤكل وكذا ما فهم أن أخذت من
مذبح لم يأكل غير اللبن وان جاوز سنتين كإقتضاء الطلاقهم والفرق بينهما وبين الطفل الآتي غير خفي
وعن العدة والحاوي الجزم بنجاسة نسج العنكبوت ويؤيده قول القرطبي والقزويني انه من لعبا مع
قولهم انها تتغذى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كقوله السبكي والأدري أي لأن نجاسته
تتوقف على تحقق كونه من لعبا وانها لا تتغذى بالذباب وان ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها
واني الواحد من هذه الثلاثة واتى بعضهم فيما يخرج من جلد نحو حية أو عقرب في حياتها طهارته
كما عرق وفيه نظير لبعده تشبهه بالعرق بل الأقرب انه نجس لانه جزء متجدد منفصل من حي فهو
كيتسه وفي المجموع عن الشيخ نصر العفوف عن بول بقرا لادياسة على الحب وعن الجوني تشديد التمسك على
البحث عنه وظهره (ومذى) للامري يغسل الذكر منه وهو بمجمعة ويجوز اهما لها سائلة وقد تكسر

الذي يظهر في المنفصل المذكور والله أعلم انه ان تحقق كونه جزءا من الجلد فنجس لما ذكره الشيخ أو كونه يترشح كالعرق
ثم يتجدد فظاهر وكذا ان شئت فيما يظهر نظر الماذ ذكره اول الباب من ان الاصل في الاشياء الطهارة والله أعلم

مع تخفيف الباء وتشديد هاء ماء أصفر رقيق غالباً يخرج غالباً عند شهوة ضعيفة (وودى) اجماها وهو
بجملة ويجوز اجماها سائكة ماء أبيض كدر تخين غالباً يخرج غالباً ما عقب البول حيث استسكت
الطبيعة أو عند حمل شيء ثقيل (وكذا منى غير الآدمي في الأصح) كسائر المنجذبات أمامنى الآدمي
ولو خصياً وممسوحاً وخشياً إذا تحقق كونه منياً فظاهر لما صرح عن عائشة رضي الله تعالى عنها كنت احكه
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى وصح الاستدلال به لأن المخافى يرى في فضله صلى الله
عليه وسلم ما هو مذهبنها أنها كغيرها على أنه كان من جماع فيلزم اختلاط منى المرأة به لأنه لا يختم
كالأنبياء صلى الله عليهم وسلم وتجوز احتلامه الذى افهمه قول عائشة في اصباحه صائماً جنباً من جماع
غير احتلام محمول على ان المتع احتلام من فعل برؤية لأن هذا هو الذى يكون من الشيطان بخلافه
لا عن رؤية شيء لأنه قد ينشأ عن نحو مرض أو امتلاء أو عية المني وبفرض صحة هذا فهو نادر فلا نظر
لاحتماله وزعم خروجه من مخرج البول غير محقق بل قال أهل التشريح ان في الذكر ثلاث مجارى
مجرى للمني ومجرى للبول والودى ومجرى للذي بين الاقوين وبفرضه فاللحاق باطناً لا يؤثر بخلافها طاهراً
ومن ثم يتجسس من مستنج غير الماء للملاقاة طاهراً ولا ينافي في الاول ما صرح في الطعام الخارج لأن
الملاقاة هنا ضرورية في باطنين بخلافها ثم ومن ثم لم يحقوبه بلغم نحو الصدر كما مر وما تقرر عمن ان ما في
الباطن نجس لكنه في الحى لا يدار عليه حكم الجنس الا ان اتصل بالظاهر أو اتصل ببعض الظاهر
كعوده وفي قواعد الزركشي اسباب في ذلك وهذا خلاصة المعتمد من بل قولنا نجس لكنه الى آخره
يجمع به بين اقولين بأنه ليس في الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله وطباً وفركه باسبا السكن غسله أفضل
(قلت الأصح طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرغ أحدهما والله أعلم) لأنه أصل حيوان طاهر
فأشبهه منى الآدمي ومثله بيض مالا يؤكل لحمه فهو طاهر مطلقاً لا يكله ما لم يعلم ضرره وبيض الميتة
ان تصلب طاهر والافحس (وابن مالا يؤكل غير الآدمي) لأنه فضلة وليس أصل حيوان طاهر وبه
فارق منه اما لبن المأكول كالفرس فظاهر اجماها الامن ذكر أو جلالة فهو نجس على قول
والاصح خلافه * تنبيه * لم أر من تعرض له صرح بعض الحنفية في لبن المكة وهي الفرس أو البرذونة
المختدة للنسل بأنه مسكر فيه شدة مطربة جداً فان ثبت ذلك في لبن بعينه فلنا نجاسته دون غيره لأن
الظاهر ان ذلك يختلف باختلاف الطباع واما الحكم على الجنس كله لوجوده في أفراد منه فبعيد نعم
قياس ما مر في الميتة التي لا نفس لها سائلة أنه لو ثبت ذلك في أكثر أفراد الجنس حكمناه على كله
ثم رأيت في بعض كتبهم المعتمدة ان الخلاف فيه ليس من حيث اسكاره لأنه حينئذ كبر النجس عندهم
وهو مباح أى القليل منه بل من حيث ان اللبن يسبغ اللحم والوخيفة له فيه رواية أنه لا يجل والاصح حله
عنده وان الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقاً بل في المختدة منه أى وهو انه يحمض فاذا حمض كان اسكاره
على قدر حمضه وقد يتخذ منه عرق ليشتد السكر منه وهذا الاشك في نجاسته لصدق حد السكر عليه
ولا فرق بين أكل الحبل وعدمه كحمار ارجل فرسا وشاة ولدت كلها كما شمله كلامهم وقول الزركشي
انه نجس قطعاً ممنوع واما لبن الآدمي ولو ذكر أو صغيرة وميتاً فطاهر أيضاً الاذليل بذكر أمته ان يكون
منشؤه نجساً والزاد لبن مأكول مجرى كافي الحاوى ريحه كالمسك وبياضه بياض اللبن فهو طاهر
او عرق سنوبرى كما هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا ويعنى عن قليل شعرة كالثلاث كذا الملقوه
ولم يبينوا المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء المأخوذ منه والذي يتجه الاول ان كان جامداً
لأن العبرة فيه بعمل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم ينع عنه والاعنى بخلاف المنافع مان جميعه
كالشيء الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه والا فلا ولا نظر للأخذ (والجزء المنفصل من الحى كميته)

(قوله) فيعلم اختلاط منى المرأة به
في النذر وم نظر لاحتمال كونه من
نحو النظر (قوله) في باطنين أى
في أمرين باطنين وهما المني
والبول (قوله) لكن غسله أى
الباس (قوله) المختدة للنسل
اشتمل ما فائدة هذا التمييز (قوله)
ولا فرق أى في طهارة لبن
المأكول بين الحى (قوله) ولم يبينوا
الى قوله ولا نظر للأخوذة في النهاية
باللفظ الا والذي يتجه فان
عبارة او الوجه (قوله) بخلاف
المنافع ماذكره في المنافع وانع واما
ما ذكره في الجوامد فمسل تأمل
اذا العبرة فيه كما فادرحمه الله يعمل
النجاسة وحينئذ فان أخذت ما لاقاه
كثير الشعر فنحس وان كان الشعر
في مأخوذة قله لا بل أو معدوماً وان
أخذت ما لم يلاقه كثيره فطاهر وان
كان الشعر في مأخوذة كثيراً لكن
يجب ان يكون كل جزء من المأخوذ
لا يلاقيه وحينئذ فيخرج الشعر
الموجود أو ما عدا قليله ثم تطيب
به قبين أنه لا اعتبار في الكثرة
بالمأخوذ مطلقاً والله أعلم

طهارة ونجاسة فيد الآدمي طاهرة خلافا لكثيرين وألية الخروف نجسة للغير الحسن أو الصبي ماقطع من حي فهو ميت نعم فأرة المسك المنفصلة في الحياة ولو احتمل على الأوجه أو بعد ذكاته طاهرة والالتنجيس المسك بهار طوبته قبل انعقاده قبل ومنه نوع من غير ما كول هو اطييه وهو المسمى بالتركي فتعين اجتناب ما علم فيه ذلك لنجاسته (الاشعر المأ كول فطاهر) اجماعا وكذا الصوف والوبر والريش سواء أتف أم جزم تناسل وخرج بشعر المأ كول عضواً بين وعليه شعر فانه نجس فكذا شعره وكذا الحمة عليها ريشة ولا أثر لها باصلها من الجمرة حيث لا لحم به ولا لشعر خرج مع أصله بخلافه مع قطعة جلده هي منبته وان قلت أخذنا بما تقرر في الحمة عليها ريشة خلافا لما يوهمه كلام بعضهم ولو شئت في شعره أو نحوه أهو من مأ كول أم غيره أهو انفصل من حي أو ميت فهو طاهر لان الأصل طهارة نحو الشعر وقياسه ان العظم كذلك به وصرح في الجواهر (وليست العلقه) وهي دم غليظ استحبال عن المني سمي بذلك لعاقبه بكل مالمسه (والمضغة) وهي قطعة لحم بقدر ما يعضغ استحبات عن العلقه (ورطوبة الفرج) أي القبل وهي ماء أبيض مترددين المذي والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فانه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبله والقطع في ذلك ذكره الامام واعترض بان المنقول جريان الخلاف في الكل (ينجس) من الحيوان الطاهر وقول الشارح من الآدمي ليس لاخراجها من غيره بل لسان ان مقابل الاصع فيها من غيره أقوى منه فيها من الآدمي كما يعلم من تقريره (في الاصع) اما الوليان فأولى من المني لانها أقرب منه الى الحيوانة واما قول الاسنوي شرطهما على طريقة الرافعي أن يكونا من الآدمي لنجاسته مني غيره عنده وهما أولى منه بالنجاسة ويدل له جزم الرافعي بطهارة مني الآدمي وحكاية مخالفاً قويا في نجاسته ما منه انتهى فردود بانها أقرب الى الحيوانية منه وهو أقرب الى الدموية منها وفيه نظر لان اتصاله التي لم يعارضها فيه ما يابطلها واصلها عارضها عند مقابل الاصع القائل بنجاستهما ما أبطلها وهو ان العلقه دم كالخض والمضغة قطعة لحم فهي كمنة الآدمي النجسة على قول للشافعي فهذا اتضح جزم الرافعي بطهارة المني وحكاية الخلاف القوي في نجاستهما لكلام ذلك لا يخرج على طريقة الرافعي بما قاله الاسنوي من تقيدهما بكونهما من الآدمي بل ذلك محتمل لما ذكر ولا خلاف طهارتهما من الحيوان الطاهر نظرا الى أقر بينهما من الحيوانية ولا يعارضه جزم الرافعي بطهارته وحكاية الخلاف في نجاستهما لانه تابع في ذلك للاصحاب النساطرين لما ذكره ان اتصاله المني لم يعارضها شيء بخلاف اتصالها واما الأخيرة ولا فرق بين انفصالها وعدمه على المعتقد فلا نسا كالعرق وتولدها من محل النجاسة غير متيقن خلافاً لمن زعمه فلا ينظر اليه وبفرسه فضرورة وصول ذكر الحامع والبض والولد لحملها أو جبت طهارتها حتى لا يتنجس ذكره بها كالبيض والولد ومن ثم قال في التجموع في موضع لا يجب غسل المولود اجماعاً وان قلنا بنجاسة الرطوبة ويحث البلقيني ان رطوبة ثقبه بول المرأة نجسة قطعاً ان كان أصلها من الخارج وكذا ان شئت لان الأصل في مثل هذا النجاسة الا ما يتحقق استثنائه وكذا رطوبة فرج الحيوان الطاهر فانه مخرج البول وكذا رطوبة الدبر قال وقضية كلام البغوي الجزم بطهارة رطوبة باطن الذكراً ويصرح به جمع ولا شك ان فيه مخرجي المني والبول يحتجبان في ثقبه فان كان الببل من مجرى المني فطاهر أو من مجرى البول أو شك فنجس انتهى وما ذكره طاهر الا في مسألة فرج الحيوان لما صر فيه والا في مسألة الشك فالذي يتجه فيه في الجميع الطهارة ودعواه الاصل السابق بمنوعة لان تلك الرطوبة مشابهة للعرق كما علم مما مر فلا تحكم بنجاستها الا ان علم اختلاطها بنجس (ولا يظهر بنجس العين) بغسل لانه انما شرع لازالة ما طرأ على العين

(قوله) وبفرسه فضرورة محل تأمل لان غاية ما تقتضيه الضرورة العنوة لمصلحة الاحتراز مع كثرة الاحتجاج لا الطهارة (قوله) فلا تحكم بنجاستها الا ان علم اختلاطها بنجس يؤخذ منه انه اذا علم ملاقاته بدون اختلاط فطاهر ووجهه ما مر ان الملاقاته في باطنه لا تنصرت ب

ولا استحالة الى نحو ملح لان حقيقة الاستحالة هنا ان يبقى الشيء بحاله وانما تغيرت صفاته فقط لكن يستثنى من هذا شيان لانهما في الحقيقة للنص علم ما هجوم الاحتياج بل الاضطرار اليهما ومن ثم قال (الاخر) ولو غير محترمة وأراد بها مطلق المسكر ولو من نحو زبيب وتمر وحب لتصريحه كالاصحاب في بابي الربا والسلم بحل تلك المستلزم لظهورها على ان أهل الاثر ومالك واحد على وصفه بذلك كما هو قول الشافعي (تخلت) بنفسها من غير صاحبة عن اجنبية لها لان علة التجاسة والتحرير الاسكار وقد زال وحل اتخاذ الخل اجماعا وهو مسبوق بالتحرير قبل الا في ثلاث صور فلو لم تطهر لتعذر اتخاذها ولا يرد على اطلاقه خلافا لمن زعمه تخلل ما وقع فيه خمر أعظم نجس ثم نزع قبل تخلله لان مانع الطهارة هنا نجسه لا كونه خمرًا * تنبيه * المستثنى انما هو الخمر بقيد التخلل لا مطلقا كما هو واضح فاندفع ما قيل في عبارته تساهل لان الطهر للخل لا للخمر ويتفرع على سبق الخل بالتحرير الخشب في أنت طابق ان تخمر هذا العصور فتخلل ولم يعلم تخمره نظرا للغالب والمطرود (وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه) فقطهر (في الاصح) اذ لا عين (فان تخلل بطرح شيء) كالح أو وقع فيها بلا طرح وبقي الى تخلله وان لم يكن له أثر في التخلل أو نزع وقد انفصل منه شيء أو كان نجسا وان نزع فوراً كما مر نعم يستثنى نحو حبات الغناقيد مما بعسر النقي منه كما يصريح به كلام المجموع وجرى عليه جمع متقدمون ومتأخرون خلافاً لآخرين وان أولوا كلام المجموع ونوا كلام غيره على ضعف اذ لا ملحق لهم الى ذلك وكذا ما احتج اليه لعصر يابس أو استعصاء عصر رطب لانه من ضرورته (فلا) تطهر ويحرم بعد ذلك لخبرهم انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر اتخذت خلافا لقال لا وعلة نجس المطروح بالافاق فينجس الخل وقبل لانه استعمل الى مقصوده بفعل محرم فعوقب بقبض قصده كما لو قتل مؤثرا وعلى هذا لا تطهر بالقتل السابق وهو مقابل الاصح ثم يطهر بطهرها طهرها وما ارتفعت اليه لكن بغير فعله تبعاله وفي معنى تخلل الخمر انقلاب دم الطيبة مسكوكا ونحوه لادم البضة فخر حاله بانقلابه اليه يبين انه طاهر لانه اصل حيوان كالتي وعند عدم انقلابه ان كانت عن كبس ذكر فكذلك لصلاحيته لمجيء الفرخ منه والافلا وبه يجمع بين تناقض المصنف فيه * تنبيه * يكثر السؤال عن زبيب يجعل معه طيب متزوج ويتبع ثم يصفي فتصير رائحته كرائحة الخمر والذي يتجه فيه ان ذلك الطيب ان كان اقل من الزبيب نجس والافلا ولا عبرة بالرائحة أخذ من قولهم لو ألقى على عصير خل دونه أي وزنا كما هو ظاهر نجس لانه اقله الخل فيه بتخمير والافلا لان الاصل والظاهر عدم التخمير ويؤخذ منه انهم نظروا في هذا اللفظة حتى لو قال خبر ان شاهدا من حين الخلط في الاولى الى التخلل ولم يشهد ولا قذف بالزبد لم يلتفت لقولهما وكذا القول في الاخيرتين شاهداه اشهد وقذف بالزبد ويحتمل الفرق بان الاشتداد قد يتحقق فلم يطر لقولهما في الاولى بخلاف ما بعد هالانما أخبرا بشاهدة الاشتداد فلم يمكن الغاء قولهما الا ان قلنا ان ما نبط بالظنة لانظر لتخلفه في بعض افراده وان العلامة لا يلزم من وجودها وجود ما هي علامة عليه كما صرحوا به في حديثه اطلاقهم التجاسة والحرمة في الاولى وعدمهما في الاخيرتين وظاهر ان الخل في كلامهم مثال فيخلق به كل ما في معناه مما لا يقبل التخمير وينجم من وجوده ان غلب أو سادى * تنبيه آخر * اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقة التجاس الى الذهب فقيل نعم لانقلاب العصابة انما حقيقة بدليل فاذا هي حية تسمى والابل لا تحجز ولا مان في القدرة من توجه الامر الى كوني الى ذلك وتخصيص الارادة له وقبل لان قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق به والحق الاول بمعنى انه تعالى يخلق بدل النحاس ذهبا على ما هو رأي المحققين أو بان يسلب عن اجزاء النحاس الوصف الذي صار به نحاسا ويخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهبا على ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجواهر

(قوله) * تنبيه * المستثنى الخ قد يقال بل المستثنى الخمر من حيث هي لان معنى ولا يطهر الخ لا يصير طاهرا ولا يقبل الطهارة أو التطهر وحيداً فالذي يصير طاهرا ويقبل الطهارة انما هو الخمر لا الخل اذ هو بالنسبة اليه من تحصيل الحاصل (قوله) بفعل محرم قد يقال ما وجه ذلك من الحرمة في بيان حكمة النهي والحال انها لم تثبت الا به بخلاف منع ميراث القتات فان منع القتل معلوم قبل ذلك بغير الدليل الدال على منع الارث ولعل هذا وجه ضعف هذه العلة المترتب عليه ضعف المبني عليها والله اعلم

(قوله) ولا استعدادا لداعي الى نفي الاستعداد مع ان الصوفية يعتبرونه وليستون به فليثاقل (قوله) وان قلنا بالثاني الخ اطلاق منعه على القول بالثاني محل تأمل على ان في النفس شيئا من اطلاق تحريم العلم مجرد الحالى عن العمل وان فرض حرمة العمل لاشتماله على نحو غش لاسيما بالنسبة الى من يعلم من نفسه ان علم ذلك (vv) لا يجزى الى عمله وكان المحلظ فيه بفرض تسليمه حسم الباب (قوله) وظهره محل

ضرب مغشوش قد يناقش فيه بان المتبادر لما ثلثة من حيث الصورة لان حيث المادة والله أعلم (قوله) لانه الغالب والمراد بالديبغ الحاصل بالمصدر (قوله) لانتقاله لصيغ الزباب هذا التعليل يقتضى حرمة جلد المذكاة اذ ادبغ (قوله) وهى من دباغ الجوس كونها من دباغهم لادخلها لاولى اسقاطها لاهام ذكره (قوله) الا ان شوهى فى شئ بعينه يشكك عليه ما ذكره فى مسئلة قطعة اللحم وعبارة الروض وشرحه فيها مانصه وان وجد قطعة لحم فى اثناء وأخرقة بيلد لاجوس فيه فطاهرة أو وجد مرمة مكشوفة أو فى اثناء أو فى خرقه واجوس بين المسلمين فنجسة نعم ان كان المسلمون أغلب كبلاد الاسلام فطاهرة لانه يغلب الظن على انها نجسة مسلم ذكره الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والمحاملى وغيرهم انتهى وفرق شيخنا شيخنا الخطيب بين هذه المسئلة والشعر المشكوك فى انتافه من ما كقول بان الاصل فى الشعر الطهارة وفى اللحم عدم التزكية انتهى ومن المعلوم ان الجلد كاللحم لان طهارة كل منهما وحل تناوله متوقف على التزكية فعند الشك فيها الاصل عدمه فحين ما فى كلام الشارح رحمه الله فى رد هذا الاختارو فى مسئلة السحاب الآتية والله أعلم (قوله) كالجين الشامى فى جعل الجن نظير تأمل لان أصله وهو اللين طاهر والشك فى نجسها والاصل عدمه وان فرض

واستوائها فى قبول الصفات والحال انما هو انقلابه ذهابا مع كونه نحاسا لا امتناع كون الشئ فى الزمن الواحد نحاسا وذهبا ومن ثم اتفق ائمة التفسير على ما مر فى العصا باحد هذين الاعتبارين المذكورين وثانتهما يتجه قول ائمتنا فى كتاب مثلا وقع فى ملحمة فاستحال ملحها انه باق على نجاسته بل وعلى الاول أيضا لانه غير متيقن فعملوا بالاصل * تنبيه آخر * كثيرا ما يسأل عن علم الكيمياء وتعلوه هل يحل اولا ولم لا جدد كلاما فى ذلك وظهر انه ينبى على هذا الخلاف فعلى الاول من علم العلم الموصل لذلك القلب علما بقضايا جازله عمله وتعليمه اذ لا يحذور فيه حيث تدور حجة وما تخيل انه من هتلك سر القدر وهو لا يجوز فاشأوه كما فى تفسير البضاوى فى بلغة المأزى البلى فربما يجمع ان هذا منه لان ما وضعه علم يتوصل اليه به لا يسعى العمل به هناك لذلك وانما الذى منه فعل الخضر صلى الله عليه وسلم فى قتل الغلام وفى بعض حواشى البضاوى المعتمدة هذا منه مزعوف وهو يؤيد ما ذكره من ان الهلك انما هو فى نحو فعمل الخضر صلى الله عليه وسلم يحاكي كشفه الله لاختصاصه موهبة الهمة من غير تعلم ولا استعداد وان بالثاني أولم يعلم الانسان ذلك العلم البقيني وكان ذلك وسيلة لغش فالوجه الحرمة وكذا تظهر نحو نحاس حتى يقبل صيغا أو خلط لانه غش صرف نعم ان باعه لمن يعلم بحقيقته جاز ما لم يظن انه يغش به غيره كبيع العنب لعاصر الخمر وتختل ان الصبغ الذى لا يكشف ملحق بقلب الاعيان فاسد لقولهم ضابط الغش أن يكون فيه وصف لو اطلع عليه لم يرغب فيه بذلك الثمن أى ولا تصغر من المشتري لما يأتى فى زجاجة طها جوهرة هنا لا تصغير اذ يعزى الاطلاع على حقيقة ذلك المصبوغ فان قلت صرحوا بكرة ضرب مثل سكة الامام وظهره حل ضرب مغشوش غشه بقدر غش مضروب الامام قلت هذا الظاهر متجه اذ لا يحذور حينئذ حيث كان يساو به غشا وليونه بحيث لا يتفاوت بينهما (و) الا جلد نجس بالوت خرج به جلد المغط (فيظهر بدنه) وادباغها وآثر الاول لانه الغالب (ظاهرة) وهو ما لا فاه الدباغ (وكذا باطنه) وهو ما لا فاه من أحد الوجهين أو بما بينهما (على الشهور) للاخبار الصحيحة فيه كخبر اذ ادبغ الاهداب فقد طهر ودعوى ان الدباغ لا يصل لباطنه متنوعة بل يصله بواسطة الرطوبة فيجوز بيعه والصلاة فيه واستعماله فى الرطب نعم يحرم أكله ولو من مأكول لانتقاله لطبع الثياب ولا يظهر شعره اذ لا يثار بالدباغ لكن يعنى عن قليله عرفا فيطهر حقيقة تبعا كذا الخمر واختار كثير من طهارة جميعه لان الصحابة قسموا الفراء وهى من دباغ الجوس وذبجهم ولم ينكره أحد بل نقل جمع ان الشافعى رجح عن تجبى شعر الميتة وصوفها ويجاب بان الرجوع لم يصح والاختار لم يتضح لانه واقعة حال فعلية محتملة ذبح الجوس من حيث الجنس وهو لا يؤثر الا ان شوهى فى شئ بعينه فعلى مدعى اثباته ومن ثم علم ضعف ما مال اليه غير واحد وان الف فيه بعضهم من منع الصلاة فى فراء السحاب لانه لا يذبح ذبحا صححها بل الصواب حلها لان ذلك لم يعلم فى شئ بعينه مطلقا فهو من باب ما غلب تجبى يرجع لاصله وكذا يقال فى نظائر ذلك كالجين الشامى المشتهر عمله بانفعة الخنزير وقد جاءه صلى الله عليه وسلم حنة من عندهم فاكل منها ولم يسأل عن ذلك (والدبغ نزع فضوله) أى هو حقيقة أو المقصود منه والاندباغ انتزاعها وهو ما يعنه من نخولهم ودم (بحريف) وهو ما يلذع اللسان بحرافته كقرط وشب بالموحدة وشب بالثلثة وذرقت طير للبحر الحسن بطهرها أى الميتة الماء والقرط وشب لانهما منه ان يكون بحيث لو وقع فى الماء بعد اليه التثنية وهو مراد من غير الفساد وهو اعم ليشمل خشونة تصليه وسرعة بلائه لكن فى اطلاق ذلك نظر والذى يتجه ان ما عدا التثنية ان قال خبر ان انه لفساد الدبغ ضرر والا فلا لانجاء ما اتفق على اتقان دبغه يثار بالماء فلا ينبغي النظر لطلق التثنية بل لتأثيره على فساد الدبغ (لا تمس وتراب) ولمع وان جف وطاب ريحه لا نهلم نزل لعود عفوته ببقعه فى الماء

غالب (قوله) وهو مراد من عبارى قوله على فساد الدبغ فى النهاية باللفظ الا الذى يتجه فيها الاوجه (قوله) ولمع وان جف وطاب ريحه فلو لمع مثلا وقع فى الماء فلم يعد اليه ذنب ولا غيره مما مر ينبغي ان يظهر فيما يظهر لحصول المقصود والله أعلم

(ولا يجب الماء) وفي نسخة ماء (في اثنائه) أي الدبغ (في الأصح) لانه حاله لازالة والمقصود يحصل برطب غيره وذكر الماء في الخبر السابق شرط لحصول الطهارة الكاملة لالاصها بدليل حذفه من الحديث الاول (والمدبوغ كشوب نجس) أي متنجس للملاقاة للديباغ النجس أو الذي تنجس به قبل طهر عنه فوجب غسله بماء طهور مع الترتيب والتسبيح ان اصابه مغلظ وان سبغ وترتب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة (وماتنجس) ولومن صيد ما عدا التراب اذا معنى لترتبه (بملاقاة) المفاعلة هنا غير مرادة كعاقبت اللص (شيء) غير داخل ماء كثير كما اقتضاه كلام المجموع لكن ظاهر كلام التحقيق انه لا يفرق ويوجه بان الكثير يجزئه لا يظهر المغلظ فلا يعتنه ابتداء وكن أن هذا هو وجه اعتياد الاذرعى وغيره للثاني ولم ينظر والتصریح الامام وغيره بالاول لانه مبني على قول الامام ومن تبعه بطهارة الاناء تبعاً في الصورة الآتية قرياً مع بيان ضعفه ولو وصل شيء من مغلظ وراء ما يجب غسله من الفرج فهل ينجسه فينجس ما وصل اليه كذا كراجماع أو لا لان الباطن لا ينجسه ما لاقاه كل محتمل فعلى الثاني يستثنى هذا من المتن (من) نخوبدن أو عرق (كلب) وان تعدوا ومتنجس به (غسل سبعاً) فيه رد على من أورد عليه نجس ماء كثير بنحو قوله فانه يظهر زوال التغير على ان القليل كذلك ويطهر بالكثرة فهو الذي يرد يدعى الرأى اما طرفه فلا يظهر الا بما يأتي فانه بعد تنجسه بمغلظ لم يعد طهره بغير التسبيح بخلاف الماء عهد فيه الطهر زوال التغير والمكثرة فلا تبعه خلافاً لمن زعمها (احداهن بالتراب) الطهور للحديث الصحيح طهور اناء أحدكم اذا ول فيه الكلب أن يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب واذا وجب ذلك في ولو غمه مع ان فيه طيب ما فيه لكثرة لهمة فغيره أولى وفي رواية اخراهن وفي اخرى الثامنة أي لصاحبة التراب لها بدليل رواية السابعة وفي اخرى احداهن وهي مبينة لأن النص على الاولى لبيان الافضل والاخرى لبيان الجواز وبفرض عدم ثبوتها فاقاعدة ان القيود اذا سافت سقطت وبقي أصل الحكم وأو في رواية اولاهن أو اخراهن ثلث من الراوى كما بينه البهقي ومزيل العين غسلة واحدة وان تعدد وفارق ما مر في الاستنجاء بالخبر بثائه على التخفيف وبحث انه لا يعتد بالترتيب قبل ازالة العين وهو متجه المعنى وبكفي مرور سبع جريات وتحرى به سبعاً ويطهر ان الذهاب مرة والعود اخرى ويفرق بينه وبين ما يأتي في تنقيب اليد في الحلق في الصلاة بان المدار ثم على العرف في الراكد من غير تراب في نحو التيل ايام زادته فلم ان الواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته لجميع اجزاء النجس سواء أمرجه ما قبل ثم صهما عليه وهو الاولى خروجا من الخلاف أم سبق وضع الماء أو التراب وان كان المحل رطباً لانه واركد الماء وقولهم لا يكفي ذره عليه ولا مسحه أو دلوكه المراد بجزئه (والاظهر تعين التراب) لانه ما موره للتطهير اذا قصد منه الجمع بين نوعي الطهور فمعه غيره من نحو اشنان أو صابون مقامه كالتميم وبه فارق عدم تعين نحو القرق في الديباغ (و) الاظهر (ان الخنزير ككلب) لما مر انه أسوأ حالاً منه ومثله المتولد منه أو من كلب مع طاهر آخر (ولا يجب في تراب نجس) ولا مستعمل في الأصح لانه لم يحصل الجمع بين نوعي الطهور ومن ثم اشترط في التراب هنا ما يأتي في التيميم نعم المختلط برمل خشن أو ناعم ونحو دقيق قليل لا يؤثر في التغير بكفي هنا كما هو ظاهر لحصول المقصود به هنا لاثم والطين تراب تيميم بالقوة فيكفي (ولا) تراب (ممزوج بمائع) وهو هنا ما عدا الماء الطهور (في الأصح) للنص على غسله بالماء سبعاً مع مصاحبة التراب لاحداهن ومحل عدم الاجزاء فيما اذا غسله بالماء سبعاً الذي أطلقه في التنقيب ان غير المائع الماء أو كوان وضع الممزوج بمائع بعد جفاف المحل بحيث لا يمتزج بالماء وفي تحقيق محل الخلاف الذي في المتن بسط ليس هذا المحل (وماتنجس بيول صبي) ذكر تحقيق (لم يطعم) بفتح اوله أي يذق للتغذي (غير لبن) ولم يحاوزه

(قوله) فعلى الثاني يستثنى هذا من المتن قد يقال بل وعلى الاول لا بد من الاستثناء لانا وان قلنا بالتنجس لا نقول بوجوب تطهير الملقى للمغلظ بل الملقى للملقى والله أعلم بل قد يقال لا يتم الاستثناء الا على الاول لان الموضوع ماء نجس وعلى الثاني ما نحن فيه من افراد الموضوع نعم لو كان الحكم مطلقاً لم لا في فهو نجس لا حرج اليه على الثاني ومما يقتضيه ان لا حاجة بل لوجه لقوله انما غير داخل ماء كثير الخ فقاتل (قوله) امطرفه فلا يظهر لم بين حكم طرف الماء الكثير المتغير فليراجع ثم طهر ان قوله ما الخ في مطلق الطرف (قوله) وهو متجه المعنى لعل وجهه جيلولة العين بين التراب واجزاء المحل المطلوب تطهيره أي فلو فرض ان الماء الممزوج ازالها انتج الاجزاء (قوله) ويطهر الذهاب مرة الى قوله على العرف في النهاية باللفظ (قوله) امزجها قبل الخ ينبغي ان لا يلغاب المزج الى حيث لا يسميان الا طناً لما مر من ان الماء حينئذ يسلب طهوريته فلا تغفل

(قوله) نضح ولا بد مع النضح من ازالة أوصافه كقيمة النجاسات وسكتوا عنها لأن الغالب سهولة زوالها خلافاً للزركشي من ان ابقاء اللون والريح لا يضر كذا في المعنى وفي النهاية قضية الإطلاق والحديث ان النضح يكفي وان بقيت الأوصاف وهو المناسب للرخصة والوجه كما قال الشارح خلافاً ويدل لذلك قول الاستنوي (٧٩) المتجه ان هذه النجاسة كغيرها انتهت قولها وهو المناسب للرخصة

قال في الامداد وهو ظاهر (قوله)

مع قوله المراد به الانشاء لا يخفى ان الاستدلال لا يتوقف عليه فوجه

الحمل عليه الذي هو خلاف الظاهر

(قوله) أو لأصلاح صادق بما اذا

كان المتناول غذاء يتداوى به وبما

اذا استعمله مدة مديدة ولو

استقرت الحولين والاول واضح

ويؤيده اعتقارهم التخليل بمر

نضوه والثاني محل تأمل من حيث

المعنى والله أعلم (قوله) وجب تقع

ظاهرة وان لم يتبق فيه قوة الانبات

وكان الفرق بينه وبين ما مر ان

المدار ثم على الاستحالة في الباطن

ووصوله لتلك الحالة قرينة عليها

والله أعلم (قوله) حتى يظن وصوله

لجميع ما وصل اليه الاول اقول

ظاهره لا بد من ظن الوصول على

وجه السيلان حتى توجد حقيقة

الغسل ويختل الاكتفاء بمطلق

الوصول للضرورة مع تعذر اوتعسر

حقيقة الغسل والله أعلم (قوله)

فان في رد اجزاء بعضها حتى تصير

كالتراب مثقفة قد يقال هذه ضرورة

وغاية ما تقتضيه العفول الطهارة

(قوله) أى يضطر فيه قد يقال

أو تعبه بالوى وان لم يضطر اليه

(قوله) عين فيه الخ فغيره عائد

على ما تحبس بغيره ما فلا ضرورة

لقوله بعد ذلك من غيره ما بل هو

تكرار (قوله) ثم عاد الذي تلخص

من كلامه ثم ان العود لا يضر

(قوله) وفي الاستنجاء حواز

الاستنعانة الخ الذي استوجبه

ثم جواز الاستنعانة بنحو المالح مما

اعتداهما به وكون الغسل كذلك

محل تأمل (قوله) وافقي ابن كبن

سنتين (نضح) بان يعمه الماء وان لم يسلم كما فعله صلى الله عليه وسلم مع قوله المراد به الانشاء في الخبر الصحيح يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ومثلها الخنثى وفارت الذكر بان الاستلاء بحمله أكثر اما اذا أكل غير لبن للتغذى كسمن أو جاوز سنتين فتعين الغسل ولا يضر تناول شيء للتخفيف أو لأصلاح ولا لبن آدمي أو غيره ولو نجس على الوجه لأن المستحبل في الباطن حكم المستحال اليه ومن ثم لو أكل أو شرب مغظلاً لم يمسح قبله ودرهمه لا غير واجزاء الحجر والنض يوجب السب مع التراب محمول على ما اذا نزل المغظ بعينه غير مستحبل خلافاً لما في فتاوى الباقيين (وما تحبس بغيرهما) أى المغظ والمخفف (ان لم يكن) أى يوجد فيه (عين) بان كان الذي نجسه حكمية وهي التي لا تحبس بمصر ولا شم ولا ذوق والعينية تقضي ذلك (كفي جرى الماء) على ذلك المحل بنفسه وبغيره مرة أو ليلتين ثم ما يزال ومن ذلك سكن سقيت نجساً وجب تقع في بول ولحم طبع به فيظهر باطنها أيضاً يصب الماء على ظهرها ويفرق بينها وبين نحو آخر تقع في نجس فان الظاهر انه لا بد من تقع فيه حتى يظن وصوله لجميع ما وصل اليه الاول بان الاول يشبه تشرب المسام وهو لا يؤثر كالنوزل صائم في ماء فاحس به في جوفه وأيضاً فباطن تلك يشبه الاجواف وهي لا تطهره عليها كالحصص عليه بخلاف نحو الجوف وما راق نحو السكين لنا نحن بما نغرس نجس ثم حرق فانه لا يظهر بالطنه بالغسل الا اذا دق وصارت راباً أو تقع حتى وصل الماء لباطنه يتسرب رده الى التراب وتأثيره فيه بخلاف تلك فان في رد اجزاء بعضها حتى تصير كالتراب مثقفة نامة وضياح مال وبعضها لا يؤثر فيه النقع وان طال نعم نص الشافعي رضي الله عنه على العفو عما عجن من الخنزير بنجس أى يضطر اليه فيه واعتمده كثير من الحقوا به الأجر المجنون به (وان كانت) عين فيه من غيرهما بل أو من احدهما على الوجه في الحقيقة والاكتفاء بالنضح فمأخوذ وهو الغالب من زوال أوصافها به (وجب) بعد زوال عنها (ازالة) أوصافها من (الطمع) وان عسر لان بقاءه دليل على بقاء العين والوجه جواز ذوق المحل اذا غلب على طنه زوال طعمه للحاجة (ولا يضر) في الحكم بظهور المحل حقيقة (بشأ لون أو ريح) يدرك بشم المحل أو بالهواء وظاهره بعد ظن الطهر لا يجب شم ولا نظر نعم ينبغي ستمه هنا فعمله انه لو زال شم أو بصره خلقة أو لعارض شم لم يلزمه سؤال غيره ان يشم أو ينظر له (عسر زواله) ولومن مغظاً بان لم يتوقف ازالته على شيء أو توقفت على نحو سابون ولم يتحده فيما يظهر للثقة فان وجدته أى بمن مثله فاضلا عما يعتبر في التيم فيما يظهر أيضاً يجامع ان كلا فيه تحصيل واجب خو طبع به ومن ثم اتخذه أيضاً ان يأتي هنا التخصيل الآتي فيما اذا وجد بعد العفو أو القرب نعم لا يجب قبول هبة هذا لان فهمامة بخلاف الماء أو توقفت على نحو حوت وفرض لزمه وتوقفت الطهارة عليه ويظهر ان المدار في التوقف على ظن المظهر وعليه يظهر أيضاً ان محله ان كان له خبرة وحينئذ لا يلزمه الرجوع لقول غيره والا سأل خبراً او يظهر أيضاً انه لو عرف من مغر شتم لم يطرده فيه لا لخلاف اللصوق بالمحل بالاعراض من نحو هواء ومزاج كما هو مشاهد وأفهم المتان الصبوغ بالنجس متى تبقت فيه عين النجاسة بان ثقل أو كانت تنفصل مع الماء اشتراط زوالها أو لو نها أو ربحها فقط وعسر عني عنه ومز اوائل الطهارة ما لو زال الريح ثم عاد وفي الاستنجاء جواز الاستنعانة بنحو الغسل والمالح (وفي الريح) العصر الزوال (قول) انه يضر وفي اللون وجه أيضاً (قلت فان قياماً) عمل واحد (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوة لا لهما على بقاء العين وبذرة العجز عنهما بخلاف ما لو بقيا محلين أو محال من نحو ثوب واحد ولا ساق فيه الخلاف فيما لو شربت دماً في ثوب كل منها قليل ولو اجتمعت لكثرت لان ما هنا طاهر محله حقيقة وتلك نجسة معقوبها شرط القلة فاذا كثرت ولو بالنظر لمجموعها عند المتولى ولم يضر عند الامام واستفيد من المتان الارض اذا لم تشرب ما نجست به لا بد من ازالته عنه بل صب الماء القليل

هو محمد بن سعيد بن علي بن محمد بن كبن بفتح الكاف وكسر الموحدة ثم نون ابن علي الطبري القرشي العدني ولد سنة ٧٧٢ وتوفي سنة ٨٤٣ باخرمة

عليها كالألو كان في اناء وهو المعتد ومر في شرح قوله فان كثر باراد طهور الى آخره ما يؤيده واقفاء بعضهم
بخلاف ذلك توهمان من بعض العبارات غير صحيح وبعضهم بان صب الماء على عين بول يظهره اذ المزد بها
وزن الغسالة يحمل كأشار اليه التقيد على آثار العين دون جرمها وقول الماوردي اذا صب عليها ماء
فغمرها أي بحيث استهلك فيه طهر المحل والماء لا يتخلف فيه أحجاما بطبيعة ضعيفة لأن مراده
العراقيون وهم قائلون بالضعيف المار في قول المتن فلو كثر باراد طهور الى آخره ولو كانت النجاسة
جامدة فقتلت واختلطت بالتراب لم يظهر كالمختلط بخصوصه بزيادة الماء عليه مطعنا بل لا بد من ازالة
جميع التراب المختلط بها (ويشترط في طهر المحل (ورود الماء) القليل على المحل النجس والانتحس لما مر
فلا يظهر غيره لاستحاطته وفارق الوارد غيره بشؤنه لكونه عاملا ومن ثم لم يفرق الحال بين المنصب من
أنوب والصاعد من قوارة مثلا فلو تنجس فيه كفي أخذ الماء بيده اليه وان لم يظهر عليه ويحب غسل كل
ما في حد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في اناء متنجس وادارته بجوانبه ولا يجوز له الاشلاع شيء قبل
تطهره وافي ابن كين في مطرنازل وسط اناء متنجس كله بنجاسته فلا يظهره ويتبين حمله على نقط قليلة
لم يتجاوز كل محلها الا انها غير واردة حينئذ اذ هو كالتقيررا العامل بان ازال النجاسة عن محل نزوله فاستقر
هنا وأول الظاهرة في طهارة نحو الاناء بالادارة وان لم تكن عقب الصب مفروضا في واردة له قوة قهرت
النجاسة بخلاف تلك النقط ولوعلى ثوب متنجس فان كلامها الم تنجس وتنجسها لم تكن واردة فعلها باق
على نجاسته لانها ما عتلم تكن للنقطة النازلة بالبعض قوة على تطهيره (لا العصر) ولو فيماله خل
كالسباط (في الاصح) اطهارة الغسالة بشرطها الآتي والبلل الباقي فيه بعضها ومحل الخلاف ان صب
عليه في اجانة مثلا فان صب عليه وهو بيده لم يتنجس لعصر قطعا كالتجاسة المخففة والحكمة (والاظهر
طهارة غسالة) لنجاسته عنى عنها كدم أولا والفرقة بينهما غير صحيحة لأن محلها قبل الغسل ويؤيد ذلك
ما مر ان ماء المعفونة مستعمل (تفصل) عن المحل وهي قليلة (بلا تغير) ولا زيادة وزن بعد اعتبار
ما يأخذ الثوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر ويظهر الاكتفاء فيها بالنظ (وقد طهر المحل)
بان لم يبق فيه طعم ولا لون أو ربح سهل الزوال ونجاستها ان تغرأ حاد أو صافها أو زاد وزن الماء أو لم يظهر
المحل لأن البلل الباقي به بعض المنفصل فزمن من طهارته طهارته ومن نجاسته نجاسته والا وجد
التحكم فلم انها قبل الانفصال عن المحل حيث لم تغير هي طاهرة قطعاً وان حكمها حكم المحل بعد
الغسل فلو تطاير شيء من أول غسالات المغلظ قبل الترتيب غسل ما صاب سستا احداه بتراب أو من
السابعة لم يجب شيء وان غسالة المندوب كالغسالة الثانية والثالثة بعد طهر المحل في المتوسطة والمغلظة
وكذا المخففة فيما يظهر خلافا لبعضهم وسقوط وجوب الغسل فيها للترخيص لا يقتضى سقوط نذب
التثليث فيها الا ترى ان الغسل لما سقط عن الرأس في الوضوء لذلك لم يسقط تثليثه واذا نذب في المتوسطة
كما مر ثم قالو المسقنة طهورا به تعين في نحو الدم اذا أريد غسله بالصب عليه في حفنة مثلا والماء
قليل ازالة عنه والانتحس الماء بعد استقراره معها فيها وما لجمع متأخرون الى المساحة مع زيادة
الوزن لانه عند عدم الزيادة النجاسة في الماء والمحل أو احدهما ولكن أسقط الشارع اعناره
فلم يفرق الحال بين الزيادة وعدمها ويرد بانها حيث لم توجد فالماء قهر النجاسة وأعدمها فكأنها لم توجد
ولا كذلك مع وجودها ومر ما يعلم منه انه متى عسرت ازالة النجاسة عن المحل نظر للغسالة فقط فان لم
ينقطع اللون أو الريح مع الامعان ويظهر ضبطه بان يحصل بالزيادة عليه مشقة لا تتحمل عادة بالنسبة
للطهر في الغسل مع خصوصاً أو فرض ارتفع التكليف واستثنى من ان لها حكم المحل تغيره بالمغلظة
أو زيادة وزنها فيجب التسبيح بالتراب من رشاشها ان المحل يظهر بمباقي من السبع وفيه نظر

(قوله) ويظهر الاكتفاء فيهما
يحتل عوده لعدم التغير وعدم
الزيادة ولما أخذ المعطى والثاني
أقرب (قوله) بعض المنفصل
في التعبير تسامح فان الباقي
والمنفصل بعضان من كل واحد
(قوله) يتعين الى قوله ولا كذلك
مع وجودها في النهاية بالنظر (قوله)
تغيره بالمغلظة في أصله بخطه رحمه
الله تغيره

(قوله) وافتي بعضهم الى قوله أو الحواشي في النهاية باللفظ (قوله) لما فيه من اضاءة المال الظاهر فيها (قوله) محل وجوب الى قوله للتحل في النهاية بعضه باللفظ وبعضه بالمعنى

(باب التيمم)

(قوله) لانه عدم للماء قد يقال المعنى عديم شرعا فلا دلالة والله أعلم (قول المصنف) وان توهمه قد يقال بعد تفسير توهم بجوز الخ لا مانع من ارجاع الضمير الى المضاف الذي هو الفقد فنامل (قوله) * تنبيه * ظاهر قولهم الخ محل تأمل وقياس ماصر في الوضوء الا اكتشاف بغلبة الظن وهو به أنسب من عدد

الركعات بل سيأتي في كلام آخر الباب الاكتفاء بغلبة ظن تيمم التراب لاعضاء التيمم لانها من المقاصد دونها فيغتفر فيها ما لا يغتفر فيها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل نصريحهم هنا بان استنباط الواحد كافي مصرح بالاكتفاء بالظن اذ خبره لا يفيد غيره مطلقا عند الأكثر الا ان احتج بقرائ عند بعض الحققة ولكن تحققه نادر جدا فاستأمله وأنصف والله أعلم (قوله) التسوية الخ كذا قيد به في الغنى أيضا وعبارته التسوية بين اليه انتهى ولم يقيّد صاحب النهاية بذلك (قوله) ان تقاحش كبرها أي فان تقاحش كبرها استوعب التسوية اليه عادة كما هو ظاهر ثم حد الغوث على التفصيل الآتي ثم حد القرب ان وجد شرطه فيما يظهر فهمها

وكلامهم بآياه وكاسوح في الاكتفاء في التحل بما بقي من السبع مع ان الباقي به فيه عين النجاسة فكذا غسالتهم على ان لا تأخذ بممار ان خرب العين مرة انه متى زلت الغسالة متغيرة أو زائدة الوزن لا تحسب من السبع وانما يتبدأ أحسابها بعد زوال التغير وعدم الزيادة وافتي بعضهم في مصحف تجسب بغير معنونه بوجوب غسله وان ادنى الى تلغفه ولو كان ليميم ويتعين فرضه على ما فيه فيما اذا امتست النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما اذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي (ولو تجسب مانع) غير الماء وهو المتراد منه على قرب أي عرفا كما هو ظاهر ما عدا محل المأخوذ منه وشده الجامد (تعذر تطهيره) لتقطعه فلا ييم الماء أجزاء ومن ثم كان الرتب مثله وان كان على صورة الجامد ومن ثم بشرط في تجسبه توسط طوبى وذلك لانه يتقطع بقطعا مختلفا كل وقت فتعد ملاقات الماء لجميع ما تجسب منه ولهذا لم يتخلل بين تجسبه وغسله بقطعة كان كالجاء مدفطر يغسل طاهره (وقيل يظهر الدهن) ان تجسب بغير دهن (يغسله) ويرده الحدب الصحيح في الفارة تموت في السمن ان كان جامدا فالتقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه وفي رواية قاربوه اذ لو أمكن طهره شرعا لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بارتقائه لما فيه من اضاءة المال نعم محل وجوب ارتقائه حيث لم يرد استعماله في نحو وقودا واسقاء دابة أو عمل نحو صابون به وبأن يئيل العيد حكم الأبقاد به في المسجد وغيره والحيلة في تطهير العسل المتجسب اسقاؤه للتحل وسياق قبيل السير فرع نفيس يتعلق به

(باب التيمم)

هو لغة القصد وشرعا اتصال التراب للوجه واليدين بشرائط تأتي وهو رخصة مطلقا وصحته بالتراب المغصوب لكونه آلة الرخصة لا المحوز لها والمتع انما هو كون سبها المحوز لها معصية ومن خصوصياتنا وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والاصل فيه الكذب والسنة والاجماع (تيمم المحدث) اجماعا (والجنب) للغير الصحيح فيه والحائض والنفساء والمأمر بغسل أو وضوء مسنون وكذا الميت وخص الأولين لانهم ما محل النص وأغلب من البقية (الاسباب) ويكفي فيها الظن كما قاله الرافعي * تنبيه * جعله هذه أسبا بانظر فيه للظاهر انما المبيحة فلا ينافي ان المبيع في الحقيقة انما هو سبب واحد هو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا وتلك اسباب لهذا العجز قيل لو قال لاحد اسباب كان أولى ويرد بوضوح المراد جدا فلا أولوية (احدها فقد الماء) حسا كأن حال يذنه ومنه سبع فالمراد بالحس ما تعذر استعماله حسا ويؤيده قولهم في ركب بحر خاف من الاستقاء منه لا اعادة عليه لانه عدم للماء ويترب على كون الفقد هنا حسا بصحة تيمم العاصي بسفره حينئذ لانه لما عجز عن استعمال الماء حسا لم يكن لتوقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما اذا كان مانعه شرعا كعطش أو مرض وعبارة الجموع لا تيمم للعطش عاصي بسفره قبل التوبة اتفاقا وكذا لو كان به قروح وخاف من استعمال الماء الهلاك لانه قادر على التوبة ووجد للماء انتهت قال الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا (فان يقن) المراد باليقن هنا حقيقة خلافاً لهم فيه بدليل ما أتى في معنى التوهم (الساافر) أو الحاضر وذ كرا الأول للغالب (فقد تيمم بلا طلب) لانه حينئذ عث (وان توهمه) أي جوز ولو على ندور وجود الماء وعود الضمير للمضاف اليه سائق على حد فانه رجس كما هو التحق في الآية بل متعين هنا بقرينة السياق فلا اعتراض (طلبه) وجوباً في الوقت ولو بنسبة الثقة وان انابه قبل الوقت لم يشرط طلبه قبله ولو واحد اعن ركب للآية اذ لا يقال لمن لم يطلب لم يجد ولانه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع امكان الطهر بالماء ولا يكفي طلب من لم يأمله ولا طلب فاسق الا ان غلب على ظنه صدقه وانما لم يجب طلب المال للجم والركاة لا بشرط لاجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب الى بدله فلم يوجب طلب الرقبة

(قوله) ويكفي النداء الخ يظهر انه لا بد أن يغلب على ظنه سماع جميعهم لندائه حتى لو لم يتوقف على التكرار أو الانتقال من محل إلى آخر تعين عبارة النداء بمنداءهم جميعهم والمغنى بقاءهم وفهموا شعار جاد ذكر (قوله) وفيه وقفة لأن الخ بسلطه في الاكتفاء بهذا القدر نظراً سيما ومن يسرى ذهنه إلى الدولات الالتزامية اخص الخواص (قوله) من الجهات الأربع كذا في الغنى والنهاية أيضاً وفي الأسنى عينا أو شالا (٨٢) وأما ما وخلفا انتهى والظاهر ان المراد بجميع ما ذكرتهم

الجهات المحيطة به إلا معنى التخصيص والله أعلم قول المصنف) قدر نظره أي في المستوى والشارح الصغير بغلوقة سهم أي غابرة متناهية فهي في المغنى موافق لما مشى عليه الشارح بخلاف ما فيها نفع الله للجميع (قوله) ان كان مستوى نظري في قوله تعين التردد في النهاية مع تغيير يسير في اللفظ (قوله) ونظروا إليه قال في التردد وهذا امر ادمن عبر بالتردد وتبعه في ذلك الشارح في فتح الجواد والخطيب في المغنى وقال في الأسنى فان كان هذا مراد من عبر بالتردد فذاك والا فبينهما اختلاف انتهى يظهر ان المراد بالتردد في هذا الحد على الأول أو الصعود على جبل والنظر حواله على الثاني حيث توجهه في هذا الحد من حيث هو لا في محل معين منه والا فالواجب حينئذ السعي اليه فقط بشرطه لانه والحالة هذه متعين عدمه فيها عداً فالحاصل ان توجهه في منزله فقط أو رفته فقط طلبه منه لا غير بطريقه السابق أو محل معين من حد الغوث يسعي اليه فقط أو في غير معين فهو في محل الخلاف المذكور والله أعلم ويحتمل وهو الأقرب ان يجري الخلاف في العين المذكور فينظر اليه ان كان مستوياً ثم يسعي اليه أو يصعد بحيث يراه على الخلاف (قوله) فقد اشار الى نقل الاجماع الخ يحتمل أن يكون المشار اليه بذلك في قوله وليس ذلك أي اتيان الماء في الموضع البعيد فالاجماع فيه ولا يلزم منه وقوعه في القيس وان كان أولى لاحتمال الفارق والله أعلم (قوله) فلا اعتراض عليه أي فالمراد بالنظر المعتدل وبعدي ان قدر النظر المعتدل مساو لحد الغوث (قوله) ارتفع الطلب منه كذا في أصل المصنف رحمه الله وينبغي ان تأمل في ارتباطه بسابقه (قوله) ماء يجعل الخ وظاهره انه لا بد أن يكون معنا والا فلو تبين وجود الماء في محل لأعلى التعيين لكنه في حد القرب قطعاً فلا وجه للطلب إلا سبيل اليه إلا بالتردد وليس في كلام أحد من الاحصاء ما يشعر بانحياز التردد في حد القرب وانما ذلك في حد الغوث كما مر فيه والله أعلم ثم رأيت

اشهاب ابن قاسم قال ظاهره الاقسام ان العلم المذكور مقصور على جهة معينة والالزام الخرج الشديد فتأمل انتهى (قوله) خلافاً للرافعي وكل منهما من نقله قوله عن مقتضى كلام الاحصاء بحسب ما فهمه من زائد النوروى نقله عن ظاهر نص الامور غيره وقال السبكي الخ لائق أسنى ونحوه في النهاية وزاد ويمكن حل الزوم في ما اذا كان في محل لا يسهل فعل الصلاة فيه بالتميم وعدمه على خلافه انتهى وهذا يحل الخلاف فتأمل

قوله) وزعم ان هذا الى قوله
بالعش في النهاية باللفظ مع تغيير
يسر (قوله) أو شئ فيه كما علم
بالأولى محل تأمل بالنسبة للحكاية
الخلاف لأن القائل بالتججيل مع
الظن بقوله به مع الشك بالأولى
واما القائل بالتأخير فليس كذلك
ومن ثم قال الرافعي وريما وقوفي
كلام بعضهم طرد القولين في هذه
الحالة ولا وثوق به يمكن رده
المصنف يتقوله عن جمع معتبرين
التصريح بذلك الا ترى ان التججيل
مع الوهم وتيقن العدم مقطوع
به ولو تم كلام الشارح لاقتضى
جريان الخلاف فيها وكافه ارام الرد
على ابن شهية حيث قال ان كلام
المصنف هنا قد فهمم القطع
بالتججيل في صورة الشك أى وقد
صرح في الروضة بخلافه وقد علمت
ان ما ذكره لا يصلح للرد عليه والله
أعلم (قوله) بخلاف الاعادة
للجماعة فهم ما فهموا ووردت ولم يأت
ببطلانها في الصلاة الأولى (قوله)
ولو على بعد وقوله الآتي ولم يرجه
اصلا قد يقتضيان نذب الاعادة
في صورة الوهم وهو محل تأمل وان
كان له وجه في الجملة (قوله) كتيقن
الماء وظنه أى فندب التأخير عند
التيقن ويجرى القولان عند الظن
وقد فهم منه نظير ما سبق ان محل
الخلاف في مسألة الظن ما اذا أراد
الاقتصار على واحدة فان أتى بها
أول الوقت خالية عما ذكر ثم أتى بها
معه ففي النهاية في احراز الفضيلة
وهو اوضح بالنسبة للجماعة وكذا
بالنسبة للأخرين فيما يظهر أخذنا
من الوجه الذي ذكره الشارح

من معه ماء التطهر به وان علم خروج الوقت لانه واجد ومحل ذلك فيمن لا يلزمه القضاء لو تيمم والا لزمه
قصده وان خرج الوقت لانه لا بد له من القضاء ولم يخف (ضرر نفس) أو عضو أو وضع له أو لغيره
(أومال) كذلك فوق ما يجب بذله في الماء ثمتا أو أجرة فان خاف شيئا من ذلك تيمم للشبهة بخلاف مال
يجب بذله لانه ذاهب منه ان قصد الماء وان ترك فلهزمه قصد لعدم العذر حينئذ وبخلاف اختصاص
لانه لا خطر له في جنب تيقن الماء مع قدرة تحصيله اذا تيقن من انما لا خير منه وان كثرو زعم ان هذا
لا يأتي في نحو الكلب الا ان حل قتلته والا فلا طلب لانه يلزمه سقيه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس
بتحصيل ويضيعه غلط فاحش لان الخشية على الاختصاص هنا انما هي خشية أخذ الغيرة لو قصد
الماء وتركه لا خشية ذهاب روحه بالعش وخوف انقطاع عن الرفقة حيث توخش به عذر هنا لا في
الجمعة لانه هنا يأتي بالبدل والجمعة لا يبدل لها (فان كان) الماء (فوق ذلك) الذي هو حدث القرب
ويسمى حدث البعد (تيمم) وان علم وصوله في الوقت للشبهة التامة في قصده (ولو تيقنه) أى وجود الماء
(آخر الوقت) بأن يبقى منه وقت يسع الصلاة كلها وطهر هافيه ولو في منزله الذي هو فيه على الراجح
خلاف لما وردى (فانتظاره أفضل) لفضل الصلاة بالوضوء عليها بالتيمم (أو ظنه) آخره أو شئ فيه كما علم
بالأولى (فتججيل التيمم أفضل في الظاهر) لان فضيلته محققة فلا تقوت لظنون ومن ثم لو ترتب على
التأخير تقويت فضيلة محققة نحو جماعة سن التقديم قطعا ومحل الخلاف ما اذا اقتصر على صلاة
واحدة فان صلى بالتيمم أول الوقت والوضوء آخره فهو النهاية في احراز الفضيلة ويجب ان يستشكل
اس الرفعة له بان الفرض الأولى ولم تشملها فضيلة الوضوء بان الثانية لما كانت عين الأولى كانت
جارية لتقصها ولو يلزم على ما قاله ان اعادة الفرض جماعة لا تدب لان الفرض الأولى ولم تشملها فضيلة
الجماعة فكما أعرضوا عن هذا ثم لما ذكرته فكذلك اذهنا وقولهم الصلاة بالتيمم لاتعادلانه لم يؤثر مع
الانتيان بالبدل بخلاف الاعادة للجماعة فهم ما محلهم لا يرجو الماء بعد وكان وجه الفرق ان تعاطى
الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يتخلو عن نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة الى مقابل الاظهر
ان التأخير أفضل مطلقا غير ندب الاعادة بالماء بخلاف من لم يرجه أصلا فلا محجوج للاعادة في حقه
واما محل الزكشي الاعادة على متيقن الماء آخر الوقت لان ايقاعه الصلاة مع ذلك فيه خلل فهو غلط
لان كلامهم انما هو في مسألة الظن كالتقرير ما لو ظن أن يمتنع عدمه آخره فالتقديم أفضل جزما وتيقن
الستر والجماعة والقيام آخره وظنها كتيقن الماء وظنه نعم يسن تأخير لم يخش عرقا فظان جماعة
انشاء الوقت ويظهر ان الآخرين كذلك ولو علم ذو النوبة من متراجمين على نحو بر أو مترعورة أو محمل
صلاة انها لا تنتهي اليه الا بعد الوقت صلى فيه بلا اعادة ان يكن من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة
وجود الماء فيه كما يعلم مما يأتي وذلك لانه عاجز حالا وجنس عذره غير نادر والقدرة بعد الوقت لا تعتبر
بخلاف من عنده ماء لو اعترفه أو غسل به خبثا خرج الوقت فانه لا يصلح لعدم محجزه حالا (ولو وجد)
محدث أو جنب (ماء) ومنه مرد أو تيمم قدر على اذاته أو ترابا (لا يكتفه) فالأظهر وجوب استعماله
للخير الصالح اذا أمر تكبى بامر فاقوامه ما استطعم وانما يجب شراء بعض الرقبة في الكفارة لانه ليس
رقبة وبعض الماء ماء ولو لم يجد ترابا وجب استعماله جزما ولا يكف مسح الرأس بنحو تيمم لا يذوب ولم يجد
من الماء ما يطهر الوجه واليدين لعدم تصور استعماله قبل التيمم المذكور في قوله (ويكون) استعماله
وجوبه على المحدث والجنب (قبل التيمم) لان التيمم لعدم الماء فلا يصح مع وجوده نعم الترتيب في المحدث
واجب وفي الجنب الذي عليه أصغر أيضا لا مندوب فيقدم اعضاء وضوئه ثم رأسه ثم شقه الايمن
ثم الايسر وانما يجب ذلك لعموم الجنبات لجميع يده فلا مرجح يقتضى الوجوب ومن ثم لو فعل ما ذكر من

سابقا مع ما فهمه كلامه هنا والله أعلم ثم رأيت في الروض مصرحا به في مسألة الجماعة (قوله) ويظهر الخ يظهر ان الماء كذلك

(قوله) وجب صرفه الى الجنبه هل الحكم كذلك وان كان الماء كافيا لرفع الاصغر دون بقية الجنبه أو محمله في غيره أخذنا من مسئلة المأمور بصرف الماء لاولي محل تأمل ولعل الاول أقرب والفرق واضح (قوله) نعم ينبغي أخذ الخ الاخذ بما ذكر محل تأمل لان النجاسة لها دخل في القضاء وعدمه بالنسبة للحدث فلما اقدمت عليه حيث لا قضاء مع التيمم وخير بينهما حيث يجب معه القضاء بخلاف الجنبه بالنسبة (٨٤) للحدث الاصغر اذا لفرق بينهما من حيث القضاء وعدمه بل ان تم افاذه سابقا من وجوب الصرف لها ففعل وجهه انها أعظم منه والله أعلم (قوله) لاء ماء طهره سفرنا طهران التعبير لالغالب وان المدا على فقد الماء بمحل يغلب فيه فقد أو يستوى فيه الامران (قوله) وعلم من وجوب شراء ذلك الخ محل تأمل اذ غاية ما يعبر منه حرمة البيع لا بطلانه كالمظهر والاول لا يستلزم الثاني والله أعلم (قوله) وقضاء تلك الصلاة ينبغي ان يكون محله اذا لم يعلم تلفه في الوقت عند المنقل اليه أخذنا من المسئلة الآتية ثم رأيت كلام الرض مصرحا به (قوله) يغلب فيه عدم الماء الاول لا يغلب فيه وجود الماء (قوله) يعصى ان أئلفه لا حاجة اليه بعد ذكر العتب في صدر الكلام (قوله) وبجبه في القسم الخ كذا في النهاية أيضا انه غير يظهر (قوله) وان لم يكن معه الخ كذا في التيمم بعد سابقه يصدق بحجوان لغير ليس معه وليس مرادا فالاولى ان يقال له وان لم يكن معه أولغيره اذا كان معه أو في رفته واطلع على حاجته (قوله) وقد ضان الوقت أى عن طلب الماء كافي شرض يعنى عنه قوله ان تعين طريقا (قوله) لم يصح جمعه الخ هل المراد ادمام مقدور اعليه نظير ما مر أو بالنسبة لتلك الصلاة التي وقعت الهية مثلا في وقتها محل تأمل وعلى كل فهل من يجب عليه السواك كذلك أو يفرق بينهما محل نظر كذلك (قوله) صح ولا اعاده مقتضاه ان الحكم كذلك في سورتي العدم والامتناع حتى بالنسبة لتلك الصلاة التي وقع نحو الهية في وقتها ومقتضى ما تقدم انه يجب قضاؤها في صورة الامتناع فراجع وليكرر (قوله) ومن ثم لو نسي بترأشه الخ فيجوز أن يكون المراد بالاقرب في مسئلتي النسيان وعدم النسيان ما يعبر بزمانه ويكثر رده اليه لنحو قضاء حاجته ويحتمل في مسئلة النسيان خمسة ان المراد به حد الاقرب لانه اذا اتيها به وجب قضاها كالأربعين الماء بوجه فسيانها كسابقه به في كونه بعد بتمت صراوات كان التعصير في الثاني أظهر والله أعلم

(قول المصنف) ولو أضر رجله في رحال ينبغي أن يعيد أخذها مما مر بأن يكونا منسوبين إلى منزله فلو كثرت واحدا لم يعيده في المنسوبين إليه فالتذييل يظهر أنه يقتضي في حد الغوث من محله وبأن في فيه نظير الخلاف السابق من التردد وعدمه وما حدا أقرب فلا ينظر إليه هنا فيما يظهر لأنه لا يعلم له خلافا معاني حتى (٨٥) بقصده به وتكليفه التردد في جميع المسافة لا يخفى ما فيه من المشقة مع أنهم لم يقولوا

بالتردد أصلا في حد القرب والله أعلم (قوله) وختم بهما إلى قوله انهما هنا أنسب في النهاية مع تغيير يسير في اللفظ (قوله) وان الاضلال يغتفر نارة الخ غاية ما يفيد كلامه أثبات المناسبة لا الانسية كالأخفى على المصنف (قوله) نعم لو اتبنا كذا في أصل المصنف خطه (قوله) ولا نحو بل كعل قد مر ان الاحتياج للعطش مشروط بأن يخشى منه مرضا أو نحوه فان فرض ان الاحتياج لنحو بل الكعل كذلك والأفلا ولعل ما ذكرته يمكن ان يجمع به بين الكلامين اذ يبعد القول بأنه كالعطش وان لم يوجد فيه شرط وكذا القول بأنه لا يدخر لما ذكر مطلقا وان خشي منه نحو مرض والله أعلم وبعبارة أصل الروضة الحاجة للعطش ونحوه فدخل نحو بل الكعل في قوله ونحوه لكن بالبعد المعتبر في العطش كما هو ظاهر ثم رأيت في حاشية السبطين على المحلى ما نصه لا يطبخ وبل كعل وقتب به ان ان خاف من خلافه مخدورا بما يأتي وعليه يجعل ما قفي به العراقي من وجوب التيمم حينئذ انتهى (قوله) من حيث ذلك أي نحو المرض السابق ذكره في السبب الثاني (قوله) أو يظن حدوثه بعد احتياج إلى التناول أو يؤخذ منه ان الحرم لو خشي من التجرد طرق مرض كان له اللبس ابتداء وهو متجه معنى وسيأتي في هامش التحفة في الحج نقل ذلك عن فتاوى السيوطي هل يتبدي بكونه له وقع أخذها

(ولو أضر رجله) الذي فيه الماء والثمن أو آلة الاستقاء (في رحال) لغیره فصل بالتيمم ثم وجده فان لم يعن في الطلب قضى قطعاً وان أعين فيه (فلا) قضاء لأن من شأن نحو الرقعة والغالب فيه أنه أوسع من نحوه فلم ينسب هنا لتقصير البتة وختم بهما من أنهما بآخر الباب المجوهر فيه عن القضاء أنسب كما يظهر ببادئ الرأي تذييل هذا البحث لمناسبتها له وافادتهما مسائل حسنة في الطلب وهي انه لا يفيد مع وجود التقصير وان النسيان ليس عذرا مقتضيا سقوطه وان الاضلال يغتفر نارة ولا يغتفر أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه في ذكرها هنا وانقص انهما هنا أنسب (الثاني) من أسباب التيمم فقد اشترعى لامر حيث نحو المرض كان وجده أكثر من غث مثله أو هو مسبل للشرب أو وقد احتاج إليه لعطش كما قال (ان احتاج إليه) أي الماء (لعطش) حيوان (محترم) بجموعه ومعناه السابقين بان يخشى منه مرضا أو نحوه بما يأتي لأن نحو الراح لا بد لها ومن ثم حرم عليه التطهر بماء وان قل ماؤه محترما محتاجا إليه في القافلة وان كبرت وخرجت عن الضبط وكثير يجهلون فتوهمون ان التطهر بالماء غير مندوب وهو خطأ فجميع كانه عليه المصنف في مناسكه ولا يكلف الطهر به ثم جعده لشرب غير دابة لاستقذاره عرفا ولم يزمه ذلك ان خشي عطشها وكفاها مستعمله ويظهر انه يخفى بالاستعمال كل متغير بمستقدر عرفا بخلاف متغير بنحو ما ورد ولا يجوز له شرب نجس مادام معه طاهر على المعتدل يشرب الطاهر ويقيم ودعوى ان الطاهر مستحق للطهارة فصار كانه معدوم ردها ان النجس لا يجوز شربه الا للضرورة ولا ضرورة مع وجود الطاهر وليس تعبته للطهارة أولى من تعبته للشرب بل الامر بالعكس لانه لا بد له بخلافها فحينئذ ما ذكر ولو احتاج لشرب الدابة لزمه سقمها بالنجس ويظهر الحاق غير من الدابة في المستقدر الطاهر لا في النجس ويجوز لعطشان بل يستأن صبرا يبارع عطشان آخر لا محتاجا لطهارة لاحتياج تطهر وان كان حديثه أغلظ كما اقتضاه اطلاقهم لان الاول حق للنفس والثاني حتى لله تعالى نعم لو اتساوا ماء للتطهر ولم يجز زوجه جاز تقديم الغير لان انتهاء المحتاج الى ماء مباح من غير احراره لا يوجب مملكته (ولو) لم يتنجس اليه لذلك حال بل أي مستقبلا وان ظن وجوده لما تقررت ان الروح لا بد له فاحتيط لها برعايات الامور المستقبلية ايضا نعم لو احتاج ماء الى ماء أي ولو امكنه ولا يقال الحق لغیره كما هو ظاهر ما لا وغم من محتاجه حال لزمه بذلك لتحقيق حاجته ومن علم أن يظن حاجة غيره له ما لا لزمه التزود له ان قدر واذ تزود لمال ففضلت فضله فان سار واعلى العادة ولم يمت منهم أحد فاقضاء أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما يظهر والا فلا ولا يجوز ادخار ماء ولا استعماله لطبخ شيسر الا كنفاء غيره ولا نحو بل كعل يسهل أكله بأيسر على الأوجه فيهما (الثالث) من الأسباب فقد اشترعى من حيث ذلك بأن يكون له أن أو يظن حدوثه بعد (مرض يخاف معه) ليس بشرط بل لأن الغالب خوف ما يأتي مع وجود المرض دون فقد المراد ان يخاف (من استعماله) أي الماء مطلقا أو المجزوء عن تسخينه مرضا أو زيادته وله وقع لا نحو صداع أو تالم خفيف أو (على منفعة عضو) بضم أوله وكسره ان تذهب كتنقص ضوء أو مسمع فأخوف على ذهاب أصل العضو أو الروح أولى نعم متى غلب نحو المرض توقفت صحة تيممه على التوبة لتعبته وكذا يظن الباء وفتحها فبها أي طول مدته وان لم يزد اذ لم وكذا زادته وان لم تطل المدة (أو انشأ الفاحش) من نحو استخفاف أو غث أو ثغرة تبقى أو لحمه تزيد وأصله الاثر المستكره (في عضو ظاهر) وهو ما يدور في الهمة غالبا كوجه واليدين وقيل ما لا بعد كشفه هنك الجروء ويرجع للأول ان أريد النظر لغالب ذوى المروآت وظاهر تقيده نحو العضو هنا بالمحترم ليخرج نحو يد تنجم قطعها لسرقة أو محاربة بخلاف واجبة القطع لقول لا احتمال العفو (في الاظهر) لقوله تعالى

٢٢ نحو ل (قوله) متدعة عضوان تذهب أي كلا أو بعضا بشرية المثال لكن مبرأ وبفرق بان ضرر هذا يدوم والفصل بين العود مطلقا وبسرعة وعدمه محل تأمل

(قوله) واجب عنه بما يقتضي الى قوله ذاك عقل وهذا جودى في النهاية بعضه باللفظ وبعضه بالمعنى (قوله) وليس في محله فيه نظر يعلم
 ينقل كلام الراد وهو ان شبهة وعبارته واجب بأن حصول الشين بالاستعمال غير محقق (٨٦) وإذا كان غير محقق لم يسقط به الوجوب وهذا

كما ذكره الاجتباب كلهم انه يجوز استعمال الشمس اذا لم يجده غيره وان كان يخشى منه البرص لأن حصوله مظنون وفيه نظر لأن ما ذكره من عدم التحقق جار في الشين الظاهر أيضا وقد جوزوا ترك الغسل والعدول الى التيمم عند خوفه على الظاهر انتهت فتاقل (قوله) أو وجود من يخبره بجميع التيمم بان هذا المرض الذي يكسبه للتيمم ويظهر ان الحق بذلك ما لو تكلف وتوسأ (قوله) وقد يجوز عن تسخينه ولو قدر عليه لكن ادى الاستعمال به الى خروج الوقت فهل يشتغل به أو يتيمم ويصلي محل تأمل وقضية قولهم ان من يتقنه في آخر الوقت يجد القرب يجب عليه قصده قطعاً حيث لا يسقط تيممه القضاء الاول (قوله) فان تعذر ذلك ففي اندوره ظاهراً انه يقضى ولو مع الاتيان بالمس الآتي في كلامه المصرح به هنا في النهاية وقد توجه بان الواجب الحقيقي الغسل ولم يوجد وأما اجتناب المس فلانه آتيان ببعض الواجب لانه يقوم مقام الواجب من كل وجه فليأتى (قول المصنف) ولا ترتيب بينهما للجنب الاولى لم يرد الغسل ولو مندوباً (قوله) ففي جرح برأسه يغسل بجمعه ثم يتيمم محل تأمل اذ لا ترتيب بين اجزاء الرأس وانه أعلم (قول المصنف) فان كان محدثاً مثله مريد التجديد بناء على ما تقدم من ندبه لمن لا يتم وضوءه الا بالتيمم

وان كنت مرضى الآية وضع انه صلى الله عليه وسلم قال لما بلغه ان شخصاً احتلم به جرح برأسه فامر بالغسل فأتى فقلقه فقلقه الله ألم يكن شفاء الى السؤال والحق ما ذكر بالمرض لانه في معناه وخرج بالفاضل نحو قليل سواد أو أثر جدرى وبالظاهر الباطن ولو في أمة حسنة انقص به تيممها واستشككه ابن عبد السلام بانهم لم يكفوه فليس اذنا على ثمن المثل وأوجب عنه بما يقتضي عدم تحقق ذلك وانه لو تحقق نقصه جاز التيمم وردبانه يلزم ذلك في الظاهر أيضاً ولم يقولوا به وليس في محله لأن الاستسكال فيه أيضاً بما يقتضي استعمال الماء وان تحقق نقص ذلك كما يقتل بترك الصلاة وردبانه تركه يؤدي الى تقويت حق الله تعالى بالكمية ولا كذلك هنا لأن الماء لا يمكن توجيهه ما أطلقوه بان الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فانها لو الامر بالغالب فيها ولم يعولوا على خلافه وبقرف منه وبين يدل زائد على الشين بان هذا يعذبنا في المعاملة وهي ان يكونها العقل أى مرتبطة بكلمة لا يسمع أهلها بالغين فيها كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يشع فيها بالسافه ويتصدق بالكثير فهيله فقال ذاك عقل وهذا جودى ثم ان عرف ذلك ولو بالخبرية اعتمد معرفته والا فاجاب عارف عدل رواية فان اتفوا وتوهم شيئاً مما تيمم على الوجه ولمنه الاعادة لكن لا يفعلها الا بعد البرء أو وجود من يخبره بجميع التيمم ونزع ابن الهادي في حواز التيمم بحافيه نظر والفرق بين هذا ونظرهم الى توهمه سم طعام احضر اليه حتى يعدل عنه للتيقن الصلاة هنا لمت ذمته يمين فلا يبرأ منها الا بيمينين يردبانا لا يتول بعد منها حتى يرد ذلك بل بفعلها ثم باعادتها وهذا غاية الاحتياط لها مع الخروج عما قد يكون سبب التلف نحو النفس (وسدة البرد) التي يخشى منها محذور مما ذكر وقد جرح عن تسخينه أو تدفيع اعضائه (تكوف) نحو (مرض) في اباحة التيمم لما صرح ابن عمر وابن العاص رضي الله عنه تيمم بخوف الهلاك من شدة البرد فاقه صلى الله عليه وسلم على ذلك (واذا امتنع استعماله) أى الماء (في) كل البدن وجب تيمم واحد لا غيراً وفي محل من البدن (عضو) أو غير دليعة أو يؤخذ من تعبيره ما تمتع حرمه استعمال الماء مع خشية محذور مما هو وهو متجه ويدل له قولهم السابق فان خشى ضرر نحو الشمس حرم عليه استعماله نعم الشين في الظاهر لا يقتضي حرمه الا في وقت نقص قيمته ولم يأذن مالكة كما هو ظاهر (ان لم يكن عليه ساتر وجب) عليه قطعاً عندنا (التيمم) الشرعى خلافاً لمن اكتفى بمر التراب عليه وذلك لا يتخلو محل العلة عن طهارة (وكذا) يجب (غسل الصحيح) الذي يمكن غسله (على المذهب) لرواية صحيحة في قصة عمر والسابقة انه غسل معاطفه وتوسأ وضوءه للصلاة ثم صلى قال البيهقي معناه انه غسل ما أمكنه وتوسأ وتيمم للباقي وبتلف من خشى سبلان الماء لمحل العلة توضع خرقة مبلولة بقره ليغسل بقطرها ما حواله من غير أن يسيل اليه شيء ويلزم العاجز استئجار من يفعل ذلك باجرة مثله ان وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فان تعذر ذلك قضى اندوره ولا يجب مسح محل العلة بالماء كما فهمه كلامه ويجب بالتراب ان كان يجعل التيمم مالم يخش منه شيء مما مر (ولا ترتيب بينهما) أى التيمم وغسل الصحيح (للجنب) والحائض والنفساء أى لا يجب ذلك لأن الاصل لا يجب فيه ذلك فاولى بدله وانما وجب تدعيم الغسل اذا وجد ماء لا يكفيه لان التيمم هنا للعلة وهي مستمرة وتم اقتصد الماء فوجب استعماله أولاً ليو جد النقد عند التيمم والاولى تدعيم التيمم ليزيل الماء اثر التراب وبحث الاسنوى يذب تقدم ما يندب تدعيمه في الغسل في جرح برأسه يغسل بجمعه ثم يتيمم ثم يغسل باقى بدنه * تنبيه * ما فاداه المتن ان الخب اذا أحدث لا يلزمه الترتيب وان كانت علة في اعضاء وضوء يجهل ما لو كانت علة في يده مثلاً فقيم عن الجنابة ثم أحدث فتوسأ واعاد التيمم عن الاكبر لارادته فرضاً ثانياً فيدرج فيه تيمم الاصغر وان كان قبل الوضوء وهو متجه نظرياً مما

في جنب بقي رحله فأحدث له غسلها قبل بقية أعضائه وضوئه وأما إليه كلام شارح انه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الاصغر وقت غسل العليل فهو مناف لكلامهم انه حيث اجتمع الاصغر والاكبر اضجع النظر الى الاصغر مطلقا (فان كان محدثا) حدثنا أصغر (فالاصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية لترتيب الوضوء فلا ينقل عن عضو عليل حتى يمسكه له غسلًا وبدلا فان كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى وتأخير عنه لان العضو الواحد لا ترتيب فيه (فان جرح عضواه فميمان) يلزمه لما تقر من اشتراط التيمم وقت غسل العليل أو أربعة أعضائه ولم يتم الجراحة الرأس فثلاث تيممات لان الرأس يكفي مسح صحيحه فان عمته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضا فميم واحد عن الوضوء لسقوط الترتيب أو ماعدا الرأس فميم واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما مقتضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لوبق بعضهما ثم مسح ثم واحد عن الرجلين ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان (وان كان) على العليل ساتر (كبيرة) وهي نحو الواح تشد لتنجار نحو الكسرة أو صوق بفتح أوله أو طلاء أو عصا به فصد (لا) عبارة أنه لا قيل وهي أولى لانهام تلك انما يمكن نزعها لا يسمى ساترا انتهى ويرد بان من الواضح ان هذا قيد للحكم لا لتسميتها ساترا فم يتحقق الواو (يمكن نزعها) عنه لخوف محدور مما مر (غسل الصحيح) وبه تطف بغسل ما أخذته الجبيرة من الصحيح بحسب الامكان وما تعذر غسله مما تحتها وأمكنه من الماء بلا فاضة لزمه وان لم توجد فيه حقيقة الغسل لانه أقرب اليها من المسح فتعين وحرف منه بمسحه ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما ومن ثم لم يجب المسح هنا وفارق المس بأنه أقرب للغسل كما تقر (وتيمم) لرواية سندها جيد عند غير البهقي في المحتمل السابق انما يكفيه ان تيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم مسح عليها وغسل سائر جسده (كما سبق) في مراعاة الحديث لترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو والعليل اما اذا أمكن نزعها بلا خوف محدور مما مر فيجب ويظهر ان محله ان أمكن غسل الجرح أو أخذت بعض الصحيح أو كانت محل التيمم وأمكن مسح العليل بالتراب والافلا فائدة لوجوب النزع وسبأ في آخر الباب بقية من أحكامها ومنها انه يجب عليه وضعا على ظهر (ويجب مع ذلك) السابق (مسح كل جبيرة) أو نحوها وقت غسل عليه (بماء) اما أصل المسح فالحجر الشحوج السابق واما تعميمه فلانه مسح ايح للجبز عن الاصل كالسح في التيمم وبه فارق الخف ومن ثم لم تناف ولونفذ اليها نحو الجرح وعمها عني عن مخالطة ماء مسحها له أخذها ما بقي في شروط الصلاة انه يعني عن اختلاط المعفو عنه باجنبي يحتاج الى محاسنته له (وقيل) يكفي مسح (بعضها) كالحف وهو يدل عما أخذته من الصحيح ومن ثم لم تأخذ منه شيئا أو أخذت شيئا وغسله لم يجب مسحها وكان قياسه انه لا يجب مسح الزائدة على ما أخذته من الصحيح لما تقر ان مسحها انما هو يدل عما أخذته منه لانه محل الجرح لا تبدل التيمم لا غير فوجوب مسحها كما مشكل الا ان يجب بان تحذف ذلك الماشق اعرضوا عنه وأوجبوا الكل احتياطًا وخرج بالماء مسحها بالتراب اذا كانت بعضو التيمم فلا يجب لانه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل نعم يسن كستر الجرح حتى يمسح عليه خروجا من الخلاف (فاذا تيمم) من ذكر وقد صلى فرضا بعد تيممه وغسل صحيحه كما مر (لفرض ثان) لما يأتي انه لا يؤدي بالتيمم الا فرض (ولم يحدث) يعني ولم يبطل تيممه (لم يعد الجنب غسلًا) لشيء من بدنه لبقاء طهره كما يأتي (ويعد الحديث) غسل (ما بعد عليه) لبطان طهر العليل يلزمه بطلان ما بعده عملا بقضية الترتيب الواجب على الحديث دون الجنب واردة ما يأتي ان طهارته باقية بدليل انه يتنقل به (وقيل يستأنان) أي الجنب والحديث لتركب طهرهما من أصل وبدل فاذا بطل البدل بطل الاصل كنزع الخف بناء على الضعيف ان فيه

(قوله) وله تقديمه على غسل صحيح الوجه الجمرانه يسن البداءة على الوجه ولو كان المانع بأسنله تأتي نظير بحث الاستنوي (قوله) أو أخذت بعض الصحيح أي ولم يمت غسله مع وجودها كما هو ظاهر

(قوله) ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله الخ مفهومه انه اذا ظهر بطل تيممه وهذا مناف لما يصرح به بعد فنامل (قوله) ومجمله الخ في النهاية (قوله) او ما اذا ارتد في بطلان تيممه لتردده في حصول البرء (قوله) يقيم بكل ما صدق عليه اسم الاولى ما أطلق واسقاط اسم (قوله) اراد به ما يشمل الطهور ان اراد ان المراد بالطاهر معناه الحقيقي كما هو المتبادر من كلامه فلم يس في قوله بدليل الخ دلالة كبطاهر بالتأمل وان كان ارادته لا تختص بالقرينة لانه الاصل وان اراد ان المراد به الاخص وهو الطهور بمجازا كما افاده الشارح المحقق الخ يدل له قوله الآتي ومرار التراب لا يكون الا طهورا في ما ذكره لانه عليه غير ان التلاق حينئذ التغيير بقوله اراد به الطهور لا ما يشمل الطهور وعبارة الشارح المحقق والطاهر هناعني الطهور انتهى (قوله) ولو وقعت ذرة نجاسة الى قوله احدهما في النهاية ايضا لانه نقله عن ابى الطيب والمشهور ان القاضي اذا اطلق فالخمين شسبح البغوى والقاسميان فهو وابو الطيب الطبري فينبغي ان يتأمل في هذا المحل والله اعلم (قوله) وعلم عدم لصوقه واغلب على ظنهم فيما يظهر وينبغي ان يقال ولو علم لصوق الخشن وتردده فيه لا يجزى لعدم حصول التيمم الآتي المحتاج فيه الى غلبة الظن كما صرح به الشارح فيما يأتي وفي العباب وهو قياس الوضوء كما مر فيه وهو ظاهر والله اعلم

الوضوء (وقيل الحديث ككتب) فلا يحتاج الى اعادة غسل ما به عليه لبقاء طهره للعليل بدليل صحة تنفله كما تقرروا وانما وجبت اعادة تيممه المتحد والمتمتع لضعفه عن اداء فرض ثان به فان قلت قياس سقوط الترتيب في هذه الطهارة الثانية لما تقرروا من بقاء طهره الاول بدليل التنفل به ان لا يجب اعادة التيمم المتعدد في الاولى بل يكفي تيمم واحد لا تعدده فيها انما كان لضرورة الترتيب وقد سقط في الثانية فتعدده فيها الذي جزم به في شرح الروض جزم المذهب انما يناسب معتمد الرافعي قلت هذا القياس له وجه وانما يمكن الجواب عنه بان الاصل فيما وجب في الاولى ان يجب في الثانية سقط الماء لبقاء طهره فبقى التيمم المتعدد بحال لان العلة في استحبابه تقصه عن اداء فرض ثان به وقد مر في الوضوء المتعدد انه في نحو النية كالاصل عملا يقتضي التحديد انه حكاية الاول بصفته وهذا مقرب لما هنا فوجب تعدد التيمم هنا انما هو لتوجه حكاية الاول فلم ينظر ليكون التيمم الواحد كيدي في قتالته (قلت هذا الثالث أصح والله أعلم) ووجهه واضح كعلمته مما تقرروا من خلافه انما اذا أحدث أو بطل تيممه فانه يعد جميع ما مر ولو بدأ أعاد الحديث غسل عليه وما بعده وما صلاجه جاهلا به أو توهمه فزال اللصوق ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يطل تيممه وانما يطل توهم الماء لانه يوجب طهارة والبحث عنه ولا كذلك توهم البرء ولو سقطت جبرية في صلاته بطلت كترخ الخف ومجمله ما اذا بان شيء مما يجب غسله اذا يمكن بقاؤها مع وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده في الحديث الأصغر أو ما اذا ارتد في بطلان تيممه وطال التردد أو مضى معه ركعتان علم البرء بطل تيممه أيضا والا فلا وما تقرروا من ان لمحظ بطلان الصلاة غير ملحظ بطلان التيمم اندفع قول بعضهم لا أثر لظهور شيء من الصحيح في بطلان التيمم لانه عن العليل ووجه اندفاعه انما لم نجعل هذا الظهور سببا لبطلان التيمم بل لبطلان الصلاة ومحظهما مختلف كما تقرروا * (فصل) * في أركان التيمم وكيفيته وسننه ومبطلانه وما يستباح به مع قضاء أو عدمه وتوابعها (يتيمم بـ) ما صدق عليه اسم (تراب) لانه الصعيد في الآية كما قاله ابن عباس وغيره وما يمنع تأويله بغيره قوله تعالى فاستسوا بوجوهكم وأيديكم منه وزعم ان من فيه للانداس فاسف لا يعول عليه ومع جعلت الارض كلها لنا مسجدا وترابها وفي رواية صحيحة وترابها وهما مترادفان كما قاله أهل اللغة خلافاً لهم فيه لنا طهورا والاسم القب في حيز الاستئمان لمفهوم كما هو مبين في مجمله (ظاهر) أراد به ما يشمل الطهور بدليل قوله الآتي ولا يستعمل وذلك لتفسير ابن عباس وغيره للطيب في الآية بالطاهر فلا يجوز نجس كان جعل في بول ثم نجف أو اختلط به نحو روث متنت ومنه تراب القبرة المتبوسة لا ختم لها بعدرة الموتى وصديدهم المتجمد ومن ثم لم يطره المطر قال القاضي ولو وقعت ذرة نجاسة في صبرة تراب كبيرة تحرى وتيمم وهو مبني على الضعيف السابق انه لا يستلزم التعدد في التحرى فعلى الاصح لا يحرى الا ان كان النجس لا يتجزى ثم جعل التراب قسمين نظيره ممر في فصل العامين عن الفهيص بعد تجسس احدهما ولا يضركم اخذه من ظهر كلب لم يعلم التصاقه به مع رطوبة (حتى ما يداوى به) كالارض بكسر اوله وما يؤكل سفها كالمدروطين مصر المسمى بالطفل كما صرح به جمع وما أخرجه الارض منه وان اختلط بلعابها كمجروح جائف وان تغير به لونه وطعمه وريحه ويشترط ان يكون له غبار ولم يذكره لانه الغالب فيه (و) من ثم صرح (برمل) خشن (فيه غبار) ولومنه بان سحق وصار له كما يشته في شرح الارشاد وغيره اما الناعم فلا لانه للصوق بالعضو يمنع وصول الغبار اليه ومن ثم لو علم عدم لصوقه لم يؤثر فأناطهم ذلك بالخشن والناعم للغالب ولا ينافي ما تقرروا إعادة الباء المقيدة لمغايرة الرمل لتراب لانه بالنظر لصورته الرمل قبل السحق نعم التيمم حقيقة انما هو بالغبار الذي صار ترابا بالرمل في العبارة نوع قلب وهو مما يوثقه النقصان لا غرض لا يبعد

فقد بعضهم اهلنا لا يمدون كتنورة وسخاقة خرف ومثله طين شوي وصار رمادا لانه ليس بتراب بخلاف ما أصابته نارفاسو ولم يصبر رمادا (ومختلط بدمق ونحوه) كخص وزعفران وان قل الخليط جدا بحيث لا يدرك لانه لغومته يمنع وصول التراب للعضو (وقيل ان قل الخليط جاز) نظير ما مر في الماء ورد ما يقرر ان قليل الخليط هنا يمنع ولو احتملا وصول المطهر للعضو لكننا قد خلاه ثم للطاق الماء (و) صر أن التراب لا بد ان يكون طهورا خفيفا (لا) يصح التيمم (بمستعمل) في حدث وكذا ثبت فيما يظهر بأن استعماله في مغلط (على الصحيح) كالماء بل أو لى وكون التراب لا يرفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال بخلاف الماء يرد بان السبب في الاستعمال ليس هو خصوص رفع الحدث كما مر بل زوال المنع من نحو الصلاة بدليل ان ماء السلس مستعمل معه لا يرفع حدثا فاستويا (وهو) أى المستعمل (مانق بعضه) أى التيمم بعد مسحه (وكذا ما تاتر) بالمثلثة منه بعد مسحه وان لم يعرض عنه فلو أخذ من الهواء عقب انفضاله عما مسه لم يجزواها م قول الرافعي وانما ثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالكية وأعرض عنه الآخر غير مراه لانه لا غايته أنه كالماء وهو يضر فيه ذلك فالوى التراب نعم بغير فان في أنه لا يضر هنا رفع اليد بها من التراب ثم عودها اليه لانه لما احتاج لهذا سألوه منزلة الاتصال بخلافه ثم (في الاصح) كالتنقا طر من الماء وقايل في توجيهه مقابل الاصح أن التراب كثيف اذا علق بالخل منع غيره أن يعلق به بخلاف الماء رفته بردان ذلك بضرر تسليمه انما يقتضى علق بعض المحاسن لأكله فبعض المحاسن مشتر وقد اشبهه فزع الكل لعدم التميز ومن ثم لو تمز الملاقع عن غيره وتحقق أن المتأثر هو ذلك الغير لم يكن مستعملا كاهو واضح ثم رأيت الجمهور صرح بذلك فانه قسم المتأثر الى ما أصاب العضو ثم سائر عنه وصح انه مستعمل والى ما لم يمسسه التربة وانما لا في ما لم يمسسه وقال المشهور انه غير مستعمل كالباقي الارض انتهى نعم لا يضر هنا رفع اليد عن العضو ثم عودها اليه لمصلحة بقية للاحتياج اليه هنا لا في الماء كما تقرر وعلم من ذلك جواز تيمم كثير من تراب يسير مرات كثيرة حيث لم يتأثر اليه شيء مما ذكر (ويشترط قصده) أى التراب لقوله تعالى فتمسوا صعيدا طيبا أى اقصدوا بالنقل بالعضو وأليه (فلو سفته) أى التراب (ريح عليه) أى على وجهه أو يده (فرده) على العضو (ويؤى لم يجز) بضم أوله لاتقاء التصديباتقاء النقل المحققة وان قصد بوقوفه في مهمل التيمم لانه في الحقيقة لم يقصد التراب وانما أنا لما قصد الريح ومن ثم لو أخذ من العضو ورده اليه أو سفته على اليد لم يمسح بها وجهه مثلا أو أخذ من الهواء ومسحه مع اليه المقترنة بالاختلاف غير الثانية ورفع اليد للمسح فيها كفى لوجود النقل المقترن بالية حينئذ وظاهر انه لو كثف التراب في الهواء فغلت وجهه فيه أجزأ أيضا كالومعه بالارض (ولو تيمم) بلاذنه لم يجز كالمسفة مريح أو (بأذنه) بان نقل المأذون التراب للعضو ومسحه به ونوى الآذنين معبرة مقترنة بنقل المأذون ومستدامة الى مسح بعض الوجه (جاز) ولو بلا عن اقامة لفعل مأذونه مقام فعله ومن ثم اشترط كون المأذون ميزا ولا يبطل نقل المأذون بحدث الآذن لانه غير مباشر للعبادة فهو كجماع المستأجر في زمن احرام الاجير كاقالة القاضى ومن تبعه والمعمد ماجحه الشيخان أنه يبطل لانه المباشر للنية قبل والعبادة لان مأذونه انما تاب عنه في مجرد أخذ التراب ومسحه عضوه ومن ثم يضر كسفه لانه في اليه المقومة للعبادة والحصول لها وبفارق التمسح عليه المذكور ويؤيده قولهم لا يضر بحدث المأذون لان النساوى غيره وبفارق بطلان محضه عن الغير بجماعه لانه النساوى (وقيل يشترط عذر) للآذن لانه لم يقصد التراب ويرده ان قصد مأذونه كقصده (وأركله) خمسة زوايا الى روضه التراب وقصده وقال الرافعي الاحسن استقامها لانهم لم يعدوا الماء ركفي الوضوء فكذلك التراب ولا يلزم من النقل القصده وأجيب عن الاول بان اشتراط طهورة الماء لا يختص بالوضوء بل يشارك فيه الغسل وازالة النجس فلم يحسن عده

(قوله) لانه مع لغومته يؤخذ منه ما مر في الرمل الناعم لانه لو عدم منعه لم يضر (قوله) ولو احتملا اطلاقه يقتضى أن الامر كذلك ولو كان مرجوحا جدا وهو محل تأمل لتصريحهم بالاكتفاء بغلبة طن التيمم (قوله) وايام قول الرافعي الخ قال في النهاية وقول الرافعي وانما ثبت للتأثر حكم الاستعمال اذا انفصل بالكية وأعرض التيمم عنه معناه انه انفصل عن اليد الماسحة والمسوحة جميعا وعبارته وان قلنا ان المتأثر مستعمل فاعلم انما ثبت له حكم الاستعمال اذا انفصل بالكية وأعرض عنه التيمم لان في اتصال التراب الى الاعضاء عسرا لا سيما مع رعاية الاقتصاد على ضررين فيعذر في رفع اليد وردها كما يعذر في التقاذف الذي يغلب في الماء ولا يحكم باستعمال المتقاذف وما فهمه الاسنوى من كلامه ويرتب عليه انه لو أخذ من الهواء قبل اعراضه عنه وتيمم به جاز عن منع انتهى أقول رأيت في تعليقه منسوبة للطنداني من متأخري المصرين ان محصل كلام الرافعي انه يشترط في الحكم على المتأثر بالاستعمال شرطان الانفصال بالكية عن الماسحة والمسوحة جميعا واعراض التيمم عنه وفزع الاسنوى على الثاني انه لو أخذ من الهواء وتيمم به جاز قال وبه يعلم اندفاع ماره على الاسنوى ان الرافعي انما ذكره فيما اذا رفع يده وأعادها وكل به مسح العضو انتهى كلامه وهو كلام موجه وفي فتاوى علامة الزمن ومفتي اليمن عبد الرحمن بن زياد رحمه الله الذي تميل اليه اعتمادا قاله الرافعي وجري عليه الشيخ زكريا في شرح الروض والسهو دي في حاشيته وشيخنا العلامة المزني في عابه والعلامة السكمل الرداد

ركا للوضوء بخلاف التراب فإنه مختص بمحل التيمم ويرد جماع اختصاص التراب أيضا لوجوبه في المغلظة
فساوى الماء إلا أن بشرق بأن المطهر ثم هو الماء لكن بشرط من جهة فاختص استناله بالتطهير بهذا
فحسن عدم ركابه بخلاف الماء ثم وعن الثاني بانفس كالتصديق بالنقل بدليل ما مر فبن وقف بجهب
يرجع قصد التراب ورد بان المدعى أنه يلزم من النقل القصد أى لوجوب قرن السنة بكأني لا عكسه فلا
يرد ما ذكر في الوقوف بجهب الريح لان الذى فيه انه يلزم من التصديق النقل نعم قال السبكي افراد القصد
بالحكم عليه بالركبة أولى من عكسه المذكور في المتن لان التصديق مدلول التيمم المأمور به في الآية
والنقل لازم له ويتجانب بمنع لزوم النقل له كما تقرر وبسليمه فافى المتن هو الاولى لانه ذكر ألا للمزوم رعاية
للفظ الآية ثم اللازم لانه المنظر وهو الطريق لذلك المزوم (نقل التراب) أى تحويله من نحو الارض
أو الهواء الى العضو الممسوح بنفس ذلك العضو كأن مغل وجهه ويديه بالارض ولا بد من الترتيب
حقيقة اذ لا يمكن تقديره هنا أو غيره من مآذونه كما مر أو من نفسه كأن أخذ ما سفته الريح من الهواء أو
من الوجه كما يأتى ثم رده اليه وكان سفت على يده أو كفه ولو قبل الوقت فصح به بعده لان النقل به للوجه انما
وجد بعد الوقت وأفهم عند النقل ركا بطلانه بالحدث قبل مسح الوجه مالم يتجدد الية قبل وصول التراب
لوجوب لوجوه النقل حينئذ (فلو قبل من وجهه) اليه أو (الى يدان) حدث عليه بعد زوال ترابه بالركبة
تراب آخر فأخذه ومسح به يده (أو عكس) أى نقل من يد الى وجهه وكذا منها اليها (كفى في الاصح
لوجود حقيقة النقل ولو أخذ ليمسح به وجهه فقد كره مسحه جاز أن يمسه به يده أو يديه طالما أنه مسح
وجهه فبان أنه لم يمسحه جاز مسحه به لأن قصد عين المتقول اليه لا يشترط على المعتمد (و) ثانيا (نية
استباحة الصلاة) ونحوهما بما يقتضيه للظهور وسماى تفصيل ما يستباحه ولو تيمم شيئا طالما أن حدثه أصغر
فبان أكبر أو عكسه مع بخلاف ما لو تعمد نظير ما مر في نية الغسل أو المتوضئ غير ما عليه واتحاد النية
والاستباحة في الحدثين هنا لا يقتضى الجمع مع التعمد خلافا لما وقع لابن الرفعة (لا) نية (رفع الحدث)
أو الطهارة عنه لانه لا يرفعها ولا يبطل غيرها كروية الماء لانه صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاص
صليت باحسانك وأنت جنب فمما جنته ما فادع لعدم رفعه نعم لو نوى بالحدث المنع من الصلاة
ورفعه رفعاً خاصاً بالنية لفرض ونوافل جاز كما هو ظاهر لانه نوى الواقع * تيمم * قوله صلى الله عليه
وسلم لعمر وصليت الى آخره مرر في تقريره على امامته وحينئذ فان قيل بلزوم الاعادة أشكل بان من
تزمه لا تصح امامته أو بعدم لزومها اشكل بأن التيمم للبرد تلزمه الاعادة وقد يجاب بأنه انما يفيد صحة
صلاته وأما صحة صلاتهم خلفه فهي واقعة حال محتملة لأنهم لم يعملوا بوجوب الاعادة حالة الاقضاء فجاز
اقتداؤهم لذلك وحينئذ فلا اشكال أصلاً (ولو نوى) التيمم لم يكف جزم أو (فرض التيمم) أو فرض
الطهارة (لم يكف في الاصح) لانه طهارة ضرورة غير مقصودة في نفسه فلم يصلح أن يجعل مقصودا بخلاف
الوضوء ومن ثم لا ينس تجديده فان قلت كيف لا يصح هذا مع انه انما نوى الواقع قلت ممنوع باطلا لانه
وان نواه من وجهه نوى خلافه من وجهه آخر لان تركه نية الاستباحة وعده لى نية التيمم أو نية فرضه
ظاهر في انه عادة متصودة في نفسه من غير تشديد بالضرورة وهذا خلاف الواقع ومن ثم لم يمكن في تيمم
نحو غسل الجمعة استباحة جاز لنية تيمم الجمعة وسنة تيممها لا انحصار الامر فيها أو أخذ ما قرره انه
لو نوى فرضه الا بدلى لا الاصل صلى مع ويوجه به الآن نوى الواقع من كل وجه فلم يمكن للابطال وجهه
(ويجب قرنها) أى الية (بالنقل) السابق أى باوله لانه أول الأركان (وكذا) يجب (استدامتها) ذكرنا
(الى مسح شئ من الوجه على العجى) حتى لو عزيت قبل مسح شئ منه بطلت لانه المقصود وما قبله وسيلة
واركان ركاه فممن كلامهم بطلانه بعزوها فيما بين النقل المعتمد به والمسح وهو كذلك وان نقل جمع عن

في كوكبه والعلامة تقي الدين الفتى
في مهمات المهمات وغيرها وان المتأثر
قريب من المتقاذف في الماء وقد قالوا
يطهرونه والتراب أوسع بابا من حيث
الحكم باستعماله قلنا وجهه ان المستعمل
طهور لانه لا يرفع الحدث انتهى (قوله)
ومن ثم لو تيمم بالمسح عن غيره الخ قد
يقال القياس انه لو شئت في المتأثر هل
لاصق أولان لا يحكم باستعماله لان الأصل
الطهور يرد وشئت فيما يسلبه هو الأصل عدمه
كما لو شئت في تراب يظهر كلب هل لاصق مع
الطوبة أو لا بل هذا أولى والله أعلم ويؤيده
ما مر في جنين النجاسة في ماء قليل وشئت
في السبق والمعية أنا نحكم بظهورهما
معاً لانا لا نسلب الطهورية بالشئ (قوله)
مع النية المتقدمة بالأخذ قد يهجم هذا انها
للمتقدمين بالأخذ واقررت بالرفع انه
لا يجزئ وليس كذلك بل يعلم من كلامه
في شرح وكذا استدماها الوجودها من
أول الرفع ليس بشرط بل الشرط ان
توجد قبل انتهائه وصول اليد للوجه
والله أعلم (قوله) وظاهره أنه لو كشف
في النهاية كذلك (قوله) متقدمة بنقل
المأذون مقتضى ما سماى انها اذا وجدت
قبل مسح الوجه أخر (قوله) ولا يبطل
نقل المأذون الخ نقل في النهاية ولو يعمه غيره
باذنه فأحدث أحدهما بعد أخذ التراب
وقبل المسح لم يضر كما ذكره الثاني حسين
في فتاوى وهو المعتمد أما الأذن لانه غير
ناقل وأما المأذون لانه غير تيمم وكذا
لا يضر حدثهما في الحالة المذكورة أيضا
انتهى وقال في المعنى هذا هو المعتمد وان
قال الرافعي ينبغي أن يبطل يحدث الامر
كفى تعليق القاضي حسين انتهى ان كان
مأذولا في حدث الأذن محله فيما اذا وجد

أن خلف الطبري الحق والاعتقاد هو وليس من محل الخلاف كقولها ما إذا عزبت قبل وصول يده
لوجه ثم قرأها قبلها إلى ما علم مما مر أنه حيث نزل قبل وصول يده لوجه فزوى ورفعها إليه
أمره عليها كفي (فانزوى) بيمينه (فرضا ونفلا) أي استباحتهما (أيضا) عملا بنية وأفهم
تذكيره الفرض عدم اشتراط توحيد فلو نوى فرضين أو أكثر استباح واحدا منهما أو من غيرهما
وتعيينه في الإطلاق يصل إلى أي فرض شاء وفي تعيينه كان يتم لنزورة أو لثالثة فصحى يصل إلى غيره كالظهر
بعد دخول وقتة لأنه يصح ما قصد من غير لانه من جنسه نعم لو عين فأخطأ لم يصح بخلاف الوضوء لانه
يرفع الحدث وإذا ارتفع استباح ما شاء والتيمم مع وبالخطأ صادفت بنية استباحة ما لا يستباح (أو)
نوى (فرضا) فقط (قله النقل على المذهب) لانه تابع أولوى بالاستباحة وسعيل ان صلاحه الجازة
في حكم النقل وان عيبت عليه وظاهر ان الطواف كالصلاة ففرضه يبيع فرضها ونفله يبيع نفلها (أو)
نوى (نفلا) فقط (أو) نوى (الصلاة) وأطلق (تنقل) أي جازله النقل (لا الفرض على المذهب)
لان الفرض أصل فلا يتبع غيره وأخذ بالاحوط في الثانية وكون المفرد المحلى بالعموم انما يفيد فيما
مداره على الانفاط واليات ليست كذلك على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بذلك لو فرض
ان للالفاظ فيها دخلا فندفع ما لا نسوى وغيره نافية ما عدا الصلاة كسجدة تلاوة أو من مصحف أو
قراءة أو مكث بمسجد أو استباحة طوء يتبع جميع ما عداها لا شيئا منها لانه أعلى ونية الادون لا يتبع
الا على نية خطبة الجمعة كنية صلاة الجنازة فيستتبعها ما عدا الفرض العيني فالجواب أن نية
الفرض يتبع الجميع ونية النقل أو الصلاة أو صلاة الجنازة أو خطبة الجمعة يتبع ما عدا الفرض العيني
ونية شيء ما عدا الصلاة لا يتبعها ويتبع جميع ما عداها (و) ثالثا ورابعها وخامسها سواء كان عن
حدث أكبر أم أصغر (مسح) جميع (وجهه) السابق يانه في الوضوء الاما يأتي التراب أي اتصاله
اليه ولو خسر قومه ظاهرا خيته المسترسل والتسبل من أنفه على شفته وينبغي التفطن لهذا ونحوه فانه
كثيرا ما يغفل عنه (ثم) مسح جميع (بيده مع مرفقيه) للآية مع خبر الحاكم وصححه التيمم ضربتان
ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين لكن صوب غيره ووقفه على ابن عمر رضي الله عنهما ومن ثم
اختار المؤلف وغيره القديم أن يكتفي مسحهما إلى الكوعين لخديث الصحاح الظاهر فيه ولكن البدلية
المقتضية لا عطاء البدل حكم المبدل منه قدر ترجح الاول على انه واقعة حال فعلية محتملة فقدم مقتضى
البدلية لانه لم يتحقق له معارض ومن ثم وجب الترتيب هنا كقولنا وانما يجب في الغسل لانه ما وجب
فيه تيمم البدن صار كعضو واحد ومن ثم يجب وان تعلل لان تيمم البدن بالتراب لا يجب مطلقا فلم
يشبه الغسل ويكفي غلبة ظن تيمم العضو بالتراب وقد يعترض وجوب الترتيب بان في حديث البخاري
المذكور ما يصرح بعدم لولا تأويل الواو بتم نظر البدلية المذكورة (ولا يجب بل ولا يس) (أيضاه)
أي التراب (منبت الشعر الخفيف في وجهه) وأيدل ما فيه من المشتقة به فارق الوضوء ولا ترتيب بالفتح
واجب بل مندوب (في نقله) أي التراب إلى العضوين (في الاصح فلو ضرب بيديه) التراب معا (وسمع
بيمينه) أو يساره (وجهه ويساره) أو يمينه (يمينه) أو يساره (جاز) لان الفرض الاصل المسح
والنقل وسيلة اليه فلي بشرط فيه ترتيب * تيمم * بشرط لجهة التيمم تقدم طهر جميع البدن من نجس
غيره معفو عنه اذا كان معه من الماء ما يكفي لازالة الخبث القادر هو على ازالته سواء المسافر والحاضر
وان لزمته الاعادة بكل تقدير وتقدم الاجهاذ في القبلة لاسترا العورة لانه أخف ولهذا الخبث الاعادة مع
العرى تخلها مع الخبث وعدم القبلة (ويندب) لتيمم جميع ما مر في الوضوء مما يتصور جرائه هنا
فن ذلك (التسمية) أولا حتى جنب ونحوه والذكر آخره السابق ثم غود كرا لوجهه واليدين بناء على يده

قبل التيمم أو بعدها وحدها قبل مسح
الوجه فواضع والاختلاف جذا وما ذكره
من التفصيل فلو أخذ جميع بين الكلامين
والله أعلم ثم رأيت في حاشية ابن قاسم على
المنهج التصريح بالنقل عن م ر لانه
في هذه الصورة لم ينو الا عند مسح الوجه
أجزأ بخلاف ما لو كان الناقل هو المباشر
للتيمم وأحدث بعد النقل لا بد من تجديد
النية قبل لمساسة الوجه انتهى وهو مشكل
لانه تصرح بالاعتداد بالنقل مع خلو
عن النية ومقارنتها له فلتأمل والحاصل
انه نوى عند ابتداء المساة قبل اتعمال
التراب إلى الوجه فواضع أنه يكفي به
لوجود النقل المتفرق بالنية المعتد بها وان
نوى بعد انتقال التراب إلى الوجه فينبغي
أن لا يعتد به لعدم اقتران النقل بالنية
فلا يعتد به (قوله) بان انظر ثم هو الماء
فد يقال يافيه ما مره آتفا ان تراب
المغلظة مستعمل اذ لم يكن له دخل
في التطهير لما تأخر فندبره (قوله) لانه المطرد
هذا لا يناسب التسليم فندبره (قول
المصنف) نية استباحة الصلاة ونحوها
يتردد النظر في نية استباحة مفقورة إلى
التيمم من غير تعيين هل يكفي نظير مما مر
لشارح في الوضوء أولا وعلى الاول يأتي
فيه من حيث العموم وعدم ارادته
ما سبق لنا قرىبا (قوله) مع التيمم تصور
صورة التيمم المحكوم بطلانها خلافا
لان الرفعة لا تلغى خفاء لا سيما اذا
كان حدثه أصغر (قوله) نعم لو نوى
بالحدث المتع الحقال الكل أن يشرى
فان قيل الحدث الذي نوى رفعه هو
المتع والمتع يقع بالتيمم قلنا الحدث منع
متعلنه كل صلاة فريضة كانت أو نافلة

والاستقبال والسؤال ومجمله بين التسمية واول المضرب كما انه ثمين غسل اليد والمضمضة والغرة والتجمل وأن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه وتخليل أصابعه كما يأتي (ومسح وجهه ويديه بضميرتين) لور ودهما مع الاكتفاء بضميرته حصل بها التعميم وقيل يسن ثلاث ضربات لكل عضو بضميرته (قلت الأصح المنصوص وجوب ضميرتين وأن أمكن بضميرته تخبرقه وتخوها) كأن يضرب بخبرقة كبيرة ثم يمسح بعضها وجهه وببعضها يديه (والله أعلم) لخبر الحاتم المار آتفا بما فيه قيل وبشكل على وجوهها جواز التعلل ويردبانه لا اشكال في ذلك لأن المراد بالضرب النقل ولولا العضو الممسوح كما مر لا حقيقة الضرب والتعلل يشترط فيه الترتيب كما مر فإذا مغلض وجهه ثم يديه فقد حصل له نقلتان ثقلة للوجه ونقلة للدين وأثروا التعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث والغالب اذ يكفي وضع اليد على تراب ناعم يدهونه كان قوله فيه ضربة للوجه وضربة للدين الغالب أيضا اذ لو مسح بعض ضربة الوجه وببعضها مع أخرى الدين كفي وتجب الزيادة على ضميرتين ان لم يحصل الاستيعاب بهما والا كرهت على ما في المجموع عن المحامي والروائي * تنبيه الصورة المذكورة بعد قوله وان أمكن بضميرته تخبرقه هل الضربة الثانية الواجبة فيها يمسح بها الدين جميعهما أو بعض احدهما مأمورا أو معينا لأنه لو مسح بالي والوجه وببعض الدين جاز للنظر في ذلك مجال والذي يتجه ان الذي يجب مسحها هو آخر جزء مسح من اليد لان هذا هو الذي تتعين الضربة الثانية له فيقع بالاولى لغوا بخلاف ما قبله (ويقدم) ندبا (يمنه) على يساره (و) يقدم ندبا أيضا (أعلى وجهه) على باقيه كالوضوء فمهما وأسقط من أصله نذب الكيفية المشهورة في مسح الدين لعدم ثبوت شيء فيها ومن ثم نقل عن الأكثرين انها لا تندب لكنه مشي في الروضة على نذبها وانما سن فيها مسح احدى الراحتين بالآخرى ولم يجب التأدي فرضهما بضميرهما بعد مسح الوجه وجاز مسح الذراعين بترابهما لعدم انفصاله والحاجة لتعذر مسح الذراع بكنها فهو كغسل الماء من محل الى آخرهما يغلب فيه التقاذف ويعذر في رفع اليد وردها كما مر كرد متقاذف يغلب في الماء (وتخفيف الغبار) من كفيه ان كتب بالفض أو النسخ حتى لا يبق الا قدر الحاجة للاتباع ولئلا يشبه خلته ومن ثم لا يسن تكرار المسح ويسن أن لا يمسح التراب من أعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة (وموا لا التيمم) بتقدير التراب ماء (كلوضوء) فتسن وقبل يجب لانه بدله (قلت وكذا الغسل) تسن موالاته كلوضوء ورجامن الخلاف (ويندب تقريق أصابعه أولا) أي أول كل ضربة لانه أبلغ في إثارة الغبار لا اختلاف موقع الاصابع فيه بل تعميم الوجه بضميرته واحد وكذا البدن ووصول الغبار بين الاصابع من التفرج في الاولى لا يمنع اجزاءه في الثانية اذا مسح به لما مر أن ترتيب النقل غير شرط لحصول التراب الثاني من التفرج في الثانية ان لم يزد الاول قوة لا ينقصه على أن الحاصل من ذلك غالب الغبار يسير على المحل وهو لا يمنع الاجزاء بتراب التيمم ومن ثم لو غشي غبار لم يكف بنفضه للتيمم لان منع وصول ترابه للعضو وعليه يحتمل اطلاق التهذيب وجوب النفض وظاهر أنه لا يضر وصول الغبار من الاولى وان كثرتا تقرر أن ترتيب النقل غير شرط فالواصل من الاولى يصلح للتيمم به اذا مسح به ويفارق مسألة التهذيب بانه لا نقل فيها ومن ثم لو أخذ التراب فيها يديه ونوى ثم مسح به أجزاؤه أكثر كما علم مما مر فيها لو سقته رجع على وجهه ولا ينافي نذب التفرق في الثانية نقل ابن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها لانه محمول على ما اذا لم يرد التخليل والاول على ما اذا اراده فالواجب فيها اما التفرق واما التخليل فهو مع التفرق سنة (ويجب نزع خاتمه) عند المسح (في) الضربة (الثانية والله أعلم) ولا يكفي نزع بكة لتوقف وصول التراب لمخلة على نزعها لكن ما فاته وان انسح خلافا لما يوهمه تعبيره ورواهنا لان انتقاله للغبار بالخبر يك ثم عوده للعضو يصير مستعملا وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم عوده للحاجة الى هذا دون ذلك وليس في الاولى

وكل طواف فرنسا كان أو نقلا وغير ذلك مما ذكره لانه الذي يترتب على أحد الأسباب وهذا النوع العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم انما يرتفع به مع خاص المتعلق وهو المنع من التوافل فقط أو من فريضة واحدة وبما يستباح معها والخاص غير العام ويؤخذ من هذا انه لو نوى رفع الحدث الخاص صح وهو كذلك كما افاده الالدرجته الله تعالى ونحوه انتمى أقول ولأن قول المنع العام وان كان لا يرتفع بالتيمم لكن الخاص داخل في العام فقد استباح ماله استباحة وزيادة فلفظ تلك الزيادة لا يتناول هو متلاعب حينئذ لانا نقول بمنع من الحكم عليه بالتلاعب ما سر حوايه من انه لو نوى استباحة فروض متعددة صح منه فتأمل (قوله) لفرض ونوافل بوجهه أنه لا بد من توجيه الفرض وقوله الآتي فلو نوى فرضين الخ يتعاقفه (قوله) فان قلت كيف الخ الى قوله فيمكن للأبطال وجهه في النهاية بالمعنى من غير استقاط مئى (قوله) انما يفيد فيما مداره الخ بوجهه أنه لو نوى يتلبه استباحة كل صلاة استباح الفرض وهو الذي يتجه ولعله مراد الاستوى اذ يجعل مقامه أن يؤيد الحكم على مجرد التلطف وآحاد المبتدئين لا يفي عليهم ان لا يدخل له في الشية وجودا وعدما (قوله) والا كرهت على ما في المجموع على المراد بالكرهاته خلاف الاولى على طريقة المتقدمين لان ذلك يخالف تعددت نعم ان ثبت نهى خاص لم تعدد والله أعلم

(قوله) ثم ينتقل هذا المختلط الى الجزء الذي هو الاول ان اراد انتقاله اليه استداع من غير توسط انتقال الى الخاتم فأبى محذوفه اذ التراب كالماء مادام مترددا على العضو لا يتحكم عليه * (٩٣) * بالاستعمال بل أولى لانه يغتفر فيه ما يغتفر في الماء كما هو ان اراد بعد انتقاله الى الخاتم فهو

ظاهر بناء على ما قرر من الفرق بين الخاتم والبدعي ما فيه غير ان هذا الترض غير لازم والله أعلم ثم رأيت المحشى قال قوله وبحر يك الخاتم الخ هذا انما يشيد ان سبب استعماله انتقاله عما اصابه الى الجزء الذي يليه لا الى الخاتم ثم عوده كما هو المعترض عليه في دفع الاعتراض ثم اذا اراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لخبر يك الخاتم ومع انفصاله بالعضو فلا يصح قوله فلا يظهر انتهى (قوله) بان كان قبيل الرأى أى قبل تمامها بقرينة ما يأتي يشمل صورة المعية (قوله) وكذا لو توهمه ينبغي ان تنقد مسئلتا العلم والتوهم بما اذا كان فيها ما يجعل يجب طلبه منه أخذ من تعليله وان لم أر من صرح به حتى لو قال ان يحصل كذا وهو فوق الترسب ماء حيا أو هو فوق حدث العوث ما ينسبنا يظهر أنه لا يبطل تيم سامع في الحائلي والله أعلم (قوله) وهو يعلم عينه أى يستخسر في ذهنه عند سماع لفظ الماء ماذا كبر فيما يظهر (قوله) لا لو لم يعلم صادق بما اذا علم الغيبة والعلم بالنسبة لكن مع العلم بعدم تمكن الوديع منه وهو محل تأمل فينبغي أن يكون حكمه كسابقه والله أعلم (قوله) سارأخذته متوهم الحل المتوهم اما المارجح أو الواقعي في الوهم أى الذهن فيشمل الرابع وعلى كل فالتعين بالمسكول أولى وان أمكن حل التوهم على الثاني والثالث على مطلق التردد الشامل للطرفين والوسط والله أعلم (قوله) ويؤخذ منه ان كل مامنع وجوب الطلب الخ محله كما هو واضح فيما اذا كان لو وجدنا مع الحاجة الى الطلب اما لو كان حاضرا عنده فيبطل تيممه مطلقا أخذنا مما تقدم ثم رأيت المحشى قال قوله محله الخ قد يشال لا يحتاج اليه بل هو متوهم لان المراد لو وجدنا

ليسمع وجهه بجميع يديه لا لتابع فان قلت قوله لان انتقاله الى آخره غير كاف لانه ان وصل الخاتم قبل من العضو فلا استعمال أو بعده فقد طهر العضو عنه فبطل هو كلف لحالة أخرى أغفلها حصرنا وهي أن التراب لا بد أن يصيب جزءا مما تحت الخاتم الذي تجاف عنه وهذا التراب محتمل التكاثر الذي من شأنه أنه طينته فوق أخرى ومعلوم أن السفلى مستعملة لأنها المعاسة دون التي فوقها وبحر يك الخاتم ينتقل هذا المختلط الى الجزء الذي يلي الاول محله يصبه تراب فلا يظهر هو هكذا كل جزء فرشته اصابه التراب دون ما يليه فاتفق أن انما منع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتسقط له نعم ان فرض تنقن عموم التراب لجميع ما تحت الخاتم من غير تخرير بكونه فلا اشكال في الاجزاء حينئذ (ومن تيم) لمرض لم يبطل تيمه الا بالبرء وقد يشله المتبجح لانه قد شال للشرعى وكذا وجد بان يزول مانعه ولم يقتصر بما منع آخر أو (لنفقد ماء فوجده) أو غنمه مع امكان شرائه وان قل (ان لم يكن في صلاة) بان كان قبل الرأى من تكبيرة الاحرام (بطل) تيمه وان شاق الوقت عن الوضوء اجماعا وكذا الوضوء هو وان زال توهمه سريعا كان رأى ركبا أو تخيل سرا بقاء أو سمع من يقول عندي ماء فلان أو تنجس أو مستعمل أو ماء ورد لانه لم يأت بالمانع الا بعد توهمه الماء بمجرد ما عمل للنفقة بخلاف أو دعى فلان ماء وهو يعلم غيبته وعدم رضاه بأخذه اما لو لم يعلم ذلك فيبطل لانه يلزمه البحث عنه ولانه اذا شاك في الرضا صار أخذ متوهم الحل وانما يبطل فيما اذا رآه مثلاً أو توهمه (ان لم يقتصر) وجوده أو توهمه (بمانع كعطش) وسبغ وتعدر استقاء لانه حينئذ كالعدم ويؤخذ منه ان كل مانع وجوب الطلب كذلك ومنه أن يخشى من لا يلزمه الا عاده خروج الوقت لو طلبه فقوله هنا وان شاق الوقت محله فحين يلزمه طلبه وان خاف خروج الوقت وهو من يلزمه الا عاده وهذا معلوم مما تقدم في الطلب فوجب حل الاطلاق معناه عليه كما تقرر وانما لم يبطل توهم ستره أو برء لعدم وجوب طلبهما لقلبة الضميمة وعدم حصوله بالطلب * فرع * ذكر شراح هنا كلاما عن الحنفية فيما لو مر تيمم تأتمم كعكسا ثم استيقظ وعلم بعد بعده عنه ولم يبين حكم ذلك عندنا والذي يظهر من كلامهم فيما اذا أدرج في رحله ما لم يقصر في طلبه أو كان يشر به بترخية الا ان رأى رأى واطى متيممة الماء دونها عدم بطلان تيمه (أو) ان وجدته بلامانع أيضا ولا عبرة بتوهمه هنا (في صلاة) بان كان بعد تمام الرأى من تكبيرة الاحرام (لا يسط) أى قضاؤها (به) لكونه يجعل الغالب فيه وجود الماء (بطلت) الصلاة لبطولان تيمه كما علم من سياق كلامه اذا بحث في مطلبه لا بمطلها فلا اعتراض عليه (على المشهور) وان شاق الوقت على ما تقرر لعدم الفائدة في بقائها لوجوب اعادةها (وان استطعها) لكونه يجعل الغالب فيه فقد الماء واستوى في الامران (فلا) تبطل الصلاة بل يتها ويكمل الثانية لان تيمه لا يبطل بالانتهاء وان تلف الماء وهي منها بقاء فعلها لا يسجد سهو وتذكره بعدها وان قرب الفصل لفصله عنها بالسلام صورة وان بان بالعود لوجاز أنه لم يخرج به ووجه عدم بطلانها برؤيته هنا انه تلبس بالمقصود كوجود المكفر الرقية بعد شروعه في الصوم وليس كصل يخف تخرق فيها لا متاع افتتاحها مع تخرقه من تصديره بعدم تعهده ولا كاعى قلدي القبلة فابصر فيها انما على أمر ضعيف هو التعليل على أن البدل هنا لم ينقض بخلاف التيمم ولا كعتدة بالاشهر حانت فيها لتدبرها على الاصل قبل فراغ البدل ولا كاستحاضة شفتت فيها لتجدد شافع ان نوى قاصر بعد رؤيته اقامة أو انما باطلت لان انشاءه بهذه البقية زيادة لم يستجها كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرؤى باطل فاندفع بالتصوير فهم بما بالتصوير مالا لا استوى هنا اما لو أقام أو نوى ذلك قبل رؤيته الماء أو معها فلا يبطل والشفاء في الصلاة كروية الماء فيها تفصيله المذكور فان وضع الجبيرة على طهر لم تبطل والا بطلت ولو لم يميت لفسد الماء وصل على عليه ولو بالوضوء ثم وجده ولو بعد صلاة وجب غسله والصلاة عليه

حصوله وحيث حصل بطل التيمم وان ٢٤ تل شاق الوقت ولم يلزمه الا عاده فلتأمل الآن بالتمم أن المراد بل وجدنا أن عم حصوله وكونه بحيث يجب طلبه انتهى (قوله) فرع ذكره ناشرا الخ في النهاية أيضا لانه عبر بالاقرب بدل الذي يظهر

في الحضرة لان ذلك خاتمة أمره فاحيط له وقياسه أن من صلى عليه بالتيمم ثم رأى الماء قبل دفنه لم يمه
اعادتها ان كان حاضرا أما المسافر فلا يلزمه شيء من ذلك اذا وحده فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرفعة
وأقروه الاتفاق بل أشار لنقل الاجماع على أن صلاة الجنائز كالخمس في وجود الماء قبل احرامها أو
بعده وردوا بفرقة الاسنوي بينهما أخذوا من كلام البيهقي والحاصل انها كغيرها من الخمس وان
تيمم الميت كتيمم الحي وأما قول ابن خيران ليس لحاضرا ان يتيمم ويصلي على الميت في ردي حيث لم يكن
ثم غيره وان أمكن توجيهه بأن صلاته لا تغني عن الاعادة وليس هنا وقت مضيق تكون بعده قضاء
حتى يفعلها لحرمة بان وقتها الواجب فعلها فيه اصاله قبل الدفن فتعين فعلها قبله لحرمة ثم بعده اذا
رؤى الماء لاسقاط الفرض على ان عبارته أولت بانها في حاضرا رأى أو مسافرا واجد للماء خاف لو توضأ
فانتهى صلاة الجنائز فلهذا لا يتيمم عند اخلافا لا بي حنيفة اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم
لنفعها لانه لا ضرورة به اليه ولا فرق في عدم بطلان الصلاة السابقة برؤية الماء بين الفرض والنفل
(وقيل يبطل النفل) لانه لا حرمة له كالنفل وادخله النفل فيما يسقط بالتيمم تارة وتارة لا يقتضي
ان يحو المقيم كاي لزمه قضاء الفرض يسر له قضاء النفل الذي يشرع قضاؤه وان يجوز له فعل النفل
بالتيمم وان لم يشرع قضاؤه وبه يصرح قوله بعد وان المتنفل الى آخره (والاصح ان قطعها) أي الصلاة
التي تسقط بالتيمم الشاملة للنافلة كما يصرح به كلامه فعمل غير واحد من الشراح لها على الفرض انما
هو لان من جملة مقابل الاصح وجها بحرمة القطع وهو لا يأتي في النفل (لنوضأ أفضل) من اتمامها
بالتيمم وان كان في جماعة تقوت بالقطع او نوى اعادتها بالماء بعد فراغها كما مثله كلامهم خروجها
من خلاف من أوجبته وقدم على من حرمة لانه أقوى ولا يجوز له قلها انفلاو يسلم من ركعتين لانه
كما اقتضت صلاة بعد رؤية الماء ومرة باطل وبه فارق يذهب عن خشية فوت الجماعة كما يأتي نعم ان
ضاق وقتها بان كان لو توضأ وقع جزء منها خارجا حرمة قطعها لتفويت بعضها مع قدره فعل جميعها فيه بلا
ضرورة (و) الاصح (أن المتنفل) الذي لم ينو عددا بل أطلق ثم رأى الماء قبل ركعتين (لا يجاوز
ركعتين) بل يسلم منهما لانه الاحب المعهود في النوافل فان رآه بعد فعلهما أقصر على الركعة التي
رآه فيها وحمل شارح هذا العبارة قال لصدقها على انه لم يجاوز ركعتين بعد رؤية الماء فأوهم انه فعل
ركعتين بعد رؤيته مطاوعا وليس كذلك (الامن نوى عددا) قبل رؤية الماء وان زاد على ما نواه عند
الاحرام كما هو ظاهر ومثله الركعة عند الفتها فلا اعتراض عليه باصطلاح الحساب غير سديد على
أن بعضهم وافق الفقهاء (فتيمم) عملانية ولا يزيد عليه لما مر أن الزيادة كافتتاح صلاة أخرى ولو
رآه أثناء قراءة تيمم لها بطل ونوى قدر معلوم لعدم ارتباط بعضها ببعض وبه يعلم أنه لو رآه أثناء
طواف بطل أيضا لان صحة بعضه لا ترتبط ببعض أو رأته نحو حائض أثناء طوء تيمم له وجب النزاع
بخلاف ما لو رآه هولبعاء تيممها لانه لا يبطل الا برؤية تهادون رؤيته خلافا لمن وهم فيه (ولا يصلي تيمم)
ولو من صبي وجنب تجردت حناته عن الحدث الا الصغير خلافا لمن غلطوا فيه وبشكل على الصبي
تجوزهم جمع المعادة مع الاصلية تيمم واحدا لا أن يفرق بأن صلاة الصبي صالحة للوقوع عن الفرض
لولا فيها ولا كذلك المعادة وان استوفى وجوب تيمم الفرض فمهما كان أي صورة والقيام
وغيرهما وانما لم يصل تيممه لفرض بلغ بعده وقبل الدخول في الفرض فرضا كما صححه في التحقيق
احتماله اذ صلاته في الحقيقة نفل فلم يقع تيممه الا للنفل (غير فرض) واحد عني كما صرح عن ابن عمر
قال اليه في لم يعرف له مخالفا من الصحابة بل روى الدارقطني عن ابن عباس من السنة أن لا يصلي
تيمم واحد الا صلاة واحدة ثم تحدث للثانية تيمما وقول الصحابي من السنة في حكم المرفوع ولانه طهارة

(قوله) ولا كذلك المعادة وقد يفرق بان
في جمع الصبي بين صلاتين جمع بين فرضين
في الجملة أي بالنسبة الى المكلف المحقق
به الصبي احتمالا بخلاف المعادة مع
الاصلية فليس معا فرضين بالنسبة الى
أحد قدره والله أعلم

(قوله) ولأن الوضوء الخ الأنسب بقوله في الطهارة (قوله) وخرج يصلي تمكين الحليل مرارا يتيم لا يخفى أن في هذه الصورة الغاها وهي أن يقال لنا يتيم لا يتقص بخروج يتقص بخروجه * (٩٥) * الوضوء (قوله) كالخطبة والجمعة مطلقات أي سواء يتيم الخطبة أو للجمعة فكأن

التصدد الإشارة لرد ما في الأسنى (قوله) لكن قياسه هذا على ما يأتي الخ محمل تأمل اذ لم يصرح بان الجامع ما ذكر حتى يراد عليه ما أشار اليه بل مراده أن الفرض في كلتا المسألتين واحد بالذات وماعده فوجوبه بالتبع اما لحرمة الوقت أو ليتوصل به الى تيقن البراءة وعبارته فان قلت فكيف جعها يتيم مع أن كلا منهما فرض قلت هذا كالنسبة من خمس يجوز جمعها يتيم وان كانت فروضان الفرض بالذات واحدة انتهت (قوله) خلافا لقول شارح هوابن شهية قال في المعنى قوله ممنوع (قوله) كان التعلق بالنفل فقط لاشبه ان تعلقا بهن بالتيم تعلقا معنو بالاشتراك أن يكون التعلق الاصطلاحي به أيضا بل يجوز أن يكون بنفسه لمقدر ولو سلم ما ذكر فهو صحيح للعبارة لا دفع للايهام المقصود لترجيح العبارة الأخرى السالمة منه والله أعلم ثم رأيت المحشي قال قوله كان التعلق الخ هذا كله لا يدفع الايهام ثم ان أراد تعين التعلق بالفعل مطلقة فتدفع أو أنه الاصل ان ساعدا المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الايهام خصوصا مع امكان التنارع أيضا انتهى (قوله) وهذه طريقة ابن القاص وظاهر كلام ابن القاص في التحخيص تعين طريقته ومنع طريقة ابن الحداد قال الاسنوي وغيره وهو يتخرج على الوجه الذاهب الى أن القضاء على النور مطاوعا فان طريقة ابن القاص تحيل الى البراءة كذا أواده ابن شهية ويؤخذ من قوله قال الاسنوي الخ انه حيث كذا القضاء على النور لا يكون الفوات بغير عذر تعين الاخذ بطريقة ابن القاص وهو وجيه معنى لما فيه من المبادرة الى البراءة

ضعيفة ولأن الوضوء كان يجب لكل فرض فتفسير يوم الخندق بقي التيم على الأصل من وجوب الطهر لكل فرض وخرج يصلي تمكين الحليل مرارا يتيم وجمعها بين ذلك وصلاة فرض بأن نوته في تيمها كما مر فانه جائز للثمة وعلم من كلامه في غير هذا المحل ان الطواف بمنزلة الصلاة فلا يجمع بين فرضين منه ولا بين فرضه وفرض الصلاة كالخطبة والجمعة مطلقات لانه لما جرى قول انها بمنزلة ركعتين ألحقت بالفرض العيني وانما لم تستنج الجمعة بنيتها نظرا لكونها فرض كفاية فالحاصل أن لها شهيا متأسلا بالعيني روى كإروعي ككونها فرض كفاية احتياطا فها هو أو يؤيده ما مر في الصبي فانه روى في صلواته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النفل فلم يصل الفرض ولو بلغ وانما لم يجب تيم لكل من الخطبتين لانها بمنزلة شيء واحد ولو صلى يتيم فرضا تجب اعادته كأن ربط خشبة ثم قلت جازله اعادته به وان كان فعل الأولى فرضا لان الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظر هذا وصلاة الثانية يتيم الأولى نظر الفرضيتها أولا وهذا غاية ما يوجه به كلامهم هنا ثم رأيت في كلام شيخنا ما وافقه لكن قياسه هذا على ما يأتي في النسبية من خمس لا يتيم لان ما عدا الفرض ثم وسيلة له ولا كذلك هنا لان الأولى وجبت لحرمة الوقت والثانية للخروج من عهدة الفرض فلا وسيلة أصلا ومع ذلك كله فهذا يشكل على ما مر في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطا بل هذا أولى فدامه (وتنفل ماشاء) لان النفل لا يتحصر بخفف فيه (والنذر) أي المنذور من نحو صلاة وطواف (كفرض) أسلى (في الأظهر) لان الأصل انه يسلك به مسلك واجب الشرع نعم ان نذر اتمام كل نفل شرع فيه جازله أوائل مع فرضه لان ابداءه نفل والقراءة المنذورة كذلك ان عنها نعم ان قطعها بنسبة الاعراض ثم أراد اتمامها احتمال وجوب التيم لانه بالاعراض عن البقعة صيرها كالنفل المستقل ومثله ما لو نذر سورتين في وقتين فيكتمل وجوب التيم لكل لانها لا يسيمان الآن فرضا واحدا (والاصح صحة) فروض كفاية تنحو (جناز) وان تعينت (مع فرض) عيني لشبهها اصالته بالنفل في جواز الترك وتعينها بانفراد المكلف عارض وانما لم يجز فيها الجلوس والركوب لانه يجوز ركعها الا اعظم وهو القيام ومما أن نية النفل تنحى خلاف لقول شارح هنا لا يتيحها لانه من غير حنفها فهي رتبة متوسطة بين الفرض والنفل انتهى ويلزمه أن نية النفل لا يتبع نحو من المحقق لانه من غير جنسه وهو خلاف ما مر جوابه (و) الاصح (أن من نسي احدا من الخمس) ولم يعلم عنها الزم فعل الخمس فور اوجوب ان كان الفوات بغير عذر والافتداء وكنسيان احدها من مالو صلاهن خمس وضوات ثم علم ترك النعمة من احدها من ليقنه حنثا ان عليه احدا من وقد جهل عنها فيلزمه فعلهن اذ لا تيقن براءة ذمته الا بذلك فان أراد فعلهن بالتيم (كفادتهن لهن) لان الفرض واحد وجوب ماعداه من الخمس اغاها بطريق الوسيلة لتحقيق براءة الذمة قال السبكي والاحسن كفاه لهن تيم لايهام ذلك لانهما يكفيه تيم اذ انوى به الخمس وليس مراد ابل المراد أنه يتيم تنهما واحدا للنسبية ويصل به الخمس انتهى وايهام ذلك يدفعه ما هو معلوم أنه اذا وجد فعل وما فيه حنثه كان التعلق بالفعل فقط ويعضده بل بعينه السابق فانه انما هو في نية فرض واستباحته مع غيره تعالى ولو ذكر النسبية بعد فعل الخمس لم تلزمه اعادتها كإرجاعه المصنف وسبقه اليه صاحب البحر ويفرق بينه وبين ما لو نذر حذافا فوضأه ثم تيقنه بانه ثم كتمه اليقين بخلافه هنا (وان نسي) صلاتين منهن وعلم كونهما (مختلفتين) كظهور عصر من يوم أو يومين (صلى كل صلاة) من الخمس (يتيم) وهذه طريقة ابن القاص (وان شاء يتيم مرتين) عدد المنسي (وصلى) بكل تيم عدد غير المنسي مع زيادة واحد وترك ما بدأ به قبله فيصلي في هذه الصورة (بالاول أربعاً) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء

الواجبة فور ان غير نذر وره الى ارتكاب خلافها لكن قول شارح وعلم مما مر الخ يشعر بخلافه فلي تأمل والله أعلم

وعلم محامراً أنه ان كان الفوات بغير عذر وجب كونها ولاء أو بعذر كالنسيان هناسن كونها (ولاء) لما فيه من المبادرة ببراءة الذمة (وبالثاني أربعا) كذلك (ليس منها الزبد أبها) كالصبح والعصر والمغرب والعشاء فيبرأيقين لانه صلى ماعدا الصبح والظهر يتيمين فان كانت المنسبتان فحين تأدت كل تيميم وان كانتا ينكأدت الظهر بالتيميم الاول والصبح بالثاني وان كانتا احدى أولئك مع احدى هاتين فكذلك وهذه طريقة ابن الخداد وهي المستحسنة عندهم ولهم فيها عبارات وضوابط أخر اما اذا لم يترك ما يدأبه كأن صلى بالثاني الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأ احتمال أن المنسبتين العشاء واحدة غير الصبح فبالاول تصح غير العشاء فبقى العشاء عليه (أو) نسي (متمماتين) لا يعلم عنهما ولا يكونان الامن يومين أو شلت في اتفاقهما (صلى الخمس مرتين يتيمين) لان الفرض في كل مرة واحد فيقع بذلك التيميم وماعداه وسيلة كالمرة ولو يتقن ترك واحد من طواف واحد الخمس طواف وصلى الخمس تيميم لان الفرض في الحقيقة واحد وجوب فعل الكل وسيلة نظير ما مر (ولا تيميم لفرض قبل) ظن دخول (وقت فعله) لانه طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت وانما جاز أوله لجوز فضيلته ومبادرة لبراءة ذمته ولا يصح أيضا النقل قبله ولو احتمل الا ان حدداه بعده قبل المسح كالمرة أمافية فصح له ولو قبل بعض شروطه كخطبة جمعة لغير الخطيب لما مر فيه أنه لا بد منه من تيميم مطلقا وكسركا فاده قول الروضة وأصلها قبل وقته وصرح به الاسنوى وغيره ولا ينافيه زيادة الملق وأصله فعله لان الوقت قبل فعل هذه الشروط يسمى وقت الفعل فلا اعتراض عليها خلافا لمن ظننه وانما لم يصح أى عند وجود الماء لا مطلقا خلافا لمن وهم فيه ففي الجموع اذا قلنا لا يجزئ الحجر في نادر كالذى أو أن رطوبة الفرج لا يعفى عنها تيميم ويقضى وبأى في المثنى من من يجرحه دم لا يعفى عنه تيميم ويقضى قبل طهر جمع البدن مما لا يعفى عنه للتيميم مع ضعف التيميم لا لكونه زواله شرطا للحقة الصلاة والا لما صح قبل زواله عن الثوب والمكان والحق به الاجتهاد في القبلة لما مر من وجوب الاعادة فيهما ويدخل وقت فعل الثانية في جمع التقديم بفعل الاولى فيقيم لها بعدها لا قبلها نعم ان دخل وقتها قبل فعلها اطلت تيميمه لانه انما صح لها تجاوقد زالت التبعية بانحلال رابطة الجمع وبه فارق ما مر من استحبابه الظهر بالتيميم انما تيمم حتى لانه لم استباحها استباح غيرها تبعا وهنما يستتبع ما نوى على الصفة المتويزة بقلم يستتبع غيره وقضيته بطلان تيممه بطلان الجمع بطول الفصل وان لم يدخل الوقت فتوابعه بطل بدخوله مثال لا قيد ولو اراد الجمع تأخرا صح التيميم لظهور وقتها نظرا لاصالته لها لا للعصر لانه ليس وقتها لها ولا لتبوعها الا بها الآن غير تابعة لظهور وقت الثانية تذكرها فلو تيمم شاكفها ثم بان لم تصح والمنذورة المتعلقة بوقت معين لا يصح لها قبله وصلاة الخنازة لا يصح لها قبل الغسل أو بدله بل بعده ولو قبل التكفين لكن يكره (وكذا النقل المؤقت) رابا كان أو غيره لا يقيم له قبل دخول وقته (في الاصح) لما مر في الفرض وسأيت بيان وقت صلاة الرواتب والعيد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن ارادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع أكثرهم وظاهر أنه يلحق بها في ذلك صلاة الكسوف فيدخل الوقت لمن ارادها وحده بمجرد التغبر ومع الناس باجتماع معظمهم واعتراض التوقف على الاجتماع بانه يلزم عليه أن من اراد صلاة الخنازة أو العيدي فاجتماعه لا يقيم لها الا بعد الاجتماع ولا قائل به ويحجب الفرق بان صلاة الخنازة مؤقته معلوم وهو من فراغ الغسل الى الدفن والعيد وقتها محدد والطرفين كالكتابة فيلزم توقفا على اجتماع وان اراده بخلاف الاستسقاء والكسوفين اذ انما يتلو قتهما معلومة فنظر فها الى ما عزم عليه وظن بعضهم أن لا مخلص من ذلك الا عاض فاجاب بان الفرض في تيميم للتقدير يدفعها بالصبر اذ ان علم أن لا ما عيها تيميم بعد الخروج

(قوله) والحق يدالاجتهاد في القبلة تقدم أن الوجه عند شيخ الاسلام والخطيب والشيخ الرولى عدم اشتراطه تقدم الاجتهاد في القبلة (قوله) قبل الغسل أريد به وهل المراد الغسلة الواجبة وان أريد غسله ثلاثا أو تمام الثلاث قال بعض المتأخرين انما طاهر الثاني لكن قول المجازي في مختصره وقت الخنازة تمام الغسل الواجب بجائزته وهو تمام الغسل ولو من شخص بعد تيميمه الخنازة جازله أن يصل عليه بذلك التيميم لما تقدم بها يدقواها لما تقدمت صلاة الخنازة في تيميم الثانية والله أعلم (قوله) اذ انما يتلو قتهما معلومة ان أريد من كل وجه لوقتهما معلومة كذلك اذا الدفن لا يتحدد فليست الخنازة كذلك اذا لم يطلوا وان أريد بوقت على انها لا تنهى به مطلقا وان الحاصل في الجملة فالخنازة كذلك والحاصل أن الفرق بينهما وبين الخنازة محل توقف وأما بينهما وبين العيدي فواضع والله أعلم

(قوله) أى وقت شاء عبارة المغنى متى شاء الا في وقت الكراهة قال الزركشي ينبغي أن يكون هذا فيما اذا تيمم في وقتها ليصل فيه فلو تيمم فيه ليصل مطلقا أو في غيره فلا ينبغي منعه وهو مرادهم * (٩٧) * بلاشك ولو أخذ منه ما قاله شيخنا أنه لو تيمم في غير وقتها ليصل به فيه لم يصح انتهى ونحوه

في النهاية أقول ما بحثه الزركشي محمل تأمل وإن تابعه كثير من المتأخرين لانه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وإن نوى فعلها بعده ولو تيمم ما ذكره لصح التيمم لا يظهر قبل دخول وقتها بله فعلها في وقتها أو مع اللاحق وهو باطل قطعاً فإطلاقهم تيممه وأما ما بحثه شيخ الاسلام فهو منته مع قطع النظر عن كلام الزركشي لانه متلاعب في الية ويؤيده ما نقلناه في أول باب الموضوع عن فتاوى العلامة ابن زباد فراحه هذا ما ظهر ببدائى النظر والله أعلم ثم رأيت ابن قاسم في حاشية المنهاج أنه لهذا أو لأجل بأنه وجه في الجملة بدليل جوازها في نحو من مطلقاً وفي وقت الاستواء في يوم الجمعة مطلقاً انتهى وأب خبير بما في هذا من التكلف مع عدم الضرورة الداعية اليه فلي تأمل (قوله) نحو حجب متعلق بمسئتي القراءات والنكث (قوله) وأستوى الأمران في المغنى ولو استوى الأمران فالظاهر كالحث بعض المتأخرين أن لا قضاء ولو تيمم في موضع يغلب فيه وجود الماء وصلّى في آخره يندر فيه أو عكسه هل العبارة بموضع الصلاة أو التيمم لم أر من مرّ بذلك وقد أقنأتني شيخنا بالأول واستدل على ذلك بعبارات كتب من كلام الشيخين فاستفدنا منها مسألة نفسها انتهى ونحوه في النهاية إلا أنه قال في الأولى المتجه وزاد في الثانية أن تعبيرهم بمسئتي التيمم جرى على الغالب من عدم مكان التيمم والصلاة (قوله) أوجرح الحق يقال أن فرض تيممه في هذه الحالة قبل التوبة فغير صحيح كما سيأتي فضلاً عن حينئذ التيمم وكلامنا في المنهم أو بعده فلا وجه للقضاء من حيث المعصية لا تقطاعها وقد يجاب بأن مراد الأول أو الثاني بوجود التيمم سورة والله أعلم

الها لا قبله لئلا يحدث توهم يطل تيممه وان توهم أن بها ماء أخر إلى الاجتماع ويرد بان فيه مخالفة لأطلاقهم اعتبار الاجتماع وبأنه قد يعلم أن لا ماء بها فيحدث ما هوهم حدوث ماء بها فؤخر لا اجتماع فلا وجه لما ذكره من التفصيل والتجديد دخول المسجد وخرج بالمؤقت النوافل المطلقة فيتيمم لها أى وقت شاء مع ما عدا وقت الكراهة إن تيمم قبله أو فيه ليصل فيه والاصح فإن قلت هي مؤقتة أيضاً بمنتهى ما ذكر قلت المراد بالمؤقت ما له وقت محدود الطرفين والمطلقة ليست كذلك لأن ما عدا وقت الكراهة يزيد وينقص لما يأتي فيه ان منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يزيد وقد ينقص (ومن لم يجد ماء ولا تراباً) لكونه بصحراً وفيها شجر أو رمل فقط أو يجلس فيه تراب يذوقه لا آخر معه يخففه بها (لزمه في الجدة أن يصلّي الفرض) المكتوب الاداء ولو لم يجتمع لكنه لا يحسب من الاربعين لنقصه وذلك لحرمته الوقت كالعاجز عن السترة والاستقبال وازالة التماسه وهي صلاة صحيحة يحث بها من حلف لا يصلّي ويحرم الخروج منها ويطلبها الحدث ونحوه كربة ماء أو تراب ولو لم يحل لا يسقط القضاء ويحبّه جوازها أول الوقت خلافاً للبحث الأذرى أنه يجب تأخيرها إلى ضيقه مادام يرجو ماء أو تراباً وعن القفال أنه أفتى بفعله لصلاة الجنائز ويوجه بوجوب تدعيمها على الدفن وإن لم تقف به ففعلت وفاء بحكمة الميت كحرمة الوقت في غيرها لكن الذي قبله الزركشي عن قضية كلام القفال أنه لا يصلّيها أى لانها في مرتبة النفل كما مر ثم رأيت أنه عليه بقوله كفى حق الميت اذا تعذر غسله وتيممه فانه لا يصلّي عليه ولا نهى في حكم النفل وهو ممنوع منه انتهى وبعده غيره فقال قول القفال يصلّي فيه نظر وإن تعينت عليه وسبقتها لذلك الأذرى فقال لا يجوز إقامته على فعلها قطعاً لان وقتها متبع ولا تنفوت بالدفن ولا ينافي ذلك أن التيمم في الحضر يصلّي عليها أنه يباح له النفل المحقة هي به ووقع للأذرى أنه ناقض نفسه فقال في باب الجنائز من لا يسقط بتيممه الفرض وفاق الطهورين أن تعينت على أحدهما صلى قبل الدفن ثم أعادها اذا وجد الطهر الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فليجمع بهين من قال بالمتنع ومن قال بالجواز وأما قوله الثاني وإن تعينت عليه ففيه نظر ظاهر وكفا قد هما من عليه حيث خشى من إزالته مبعث تيمم أو حجب عليه وخرج بالفرض المذكور ما عداه فلا يجوز له نفل ولا قضاء فائتة مطلقاً ولا نحو من معصوف وكذا نحو قراءة غير الفاتحة في الصلاة ومكث بمسجد نحو حجب وتكبير زوج بعد انقطاع نحو حجب لعدم الضرورة (ويبعد) وجوبه بالان عذره نادراً لا يدوم ولا بد له من هذا ان وجد ماء وكذا تراباً جعل يسقط القضاء والالتجيز لإعادة هنا كغيره لانه لا فائدة فيها وليس هنا حرمة وقت تراعى واختار المصنف القول بأن كل صلاة وجبت في الوقت مع خلل لا تجب أعادتها لان القضاء إنما يجب بأمر جديد ولم يثبت في ذلك شيء قبل مراده بالإعادة القضاء كما بأصله لا مصلح الأصوليين أن ما وقته أعادة وما تخرج به قضاء انتهى وليس يصح بل مراده بما يشبه الأمرين فيلزمه فعلها في الوقت ان وجد ماء وفيه الانفراج (ويقتضى التيمم لفقد الماء) لندرة فقدده في الأفاقة وعدم دوامه ويباح له التيمم اذا كان جنباً أو نحوه القراءات مطلقاً كما أقضاه كلام الشيخين وغيرهما وقال جمع أنه كفا قد الطهورين ويسن قضاء ماصلا من النوافل أى التي تقضى والجمعة بفعالها ويقضى الظهر (الامسافر) التيمم فلا يقضى وإن قصر سفره لعموم التعدي فيه والتعدي بهما للغالب والضابط أنه متى جعل الغالب وقت التيمم فيه أى وفيما حواله إلى حد القرب من سائر الجوانب فيما يظهر أخذاً بما مر أنه يلزمه السعي لذلك عند تيقن الماء فيه فلا تعتبر الغلبة فيما وراء ذلك وجود الماء أعادوا بالأب أن غلب فقدده وأستوى الأمران فلا ولا يعتبر محل الصلاة على الأوجه (الا العاصي بسفره) كما سبق وناشره فانه يقضى سواء تيمم لفقد ماء أو جرح أو مرض (في الاصح) لان سقوط الفرض بالتيمم فيه رخصة أيضاً فلا تنسأ بمجعية ولانه لما لزمه فعله

(قول المصنف) دم كثير زاد المصنف لفظه كثير وقال في الدقائق لا يثبتها قال الشارح أى في مراد الرافعي العفو عن القليل في محله وما ساقى له في شروط الصلاة من تشميم يهدم الأجنبي فلا يعني عنه في الأصح شمول بقية التشبيه على المتعلق من محله ويرجع المصنف هنا إلى العفو عن القليل والكثير قال شيخنا انما لم يرفع عن الكثير هنا لان التيمم طهارة ضرورية فلم يغفر فيه الدم الكثير * (٩٨) * كمالا يغفر فيه تأخير جواز الاستنجاء

عنه بخلاف الطهر بالماء ويمكن أيضا حل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفعله فلا يخالف ما في شروط الصلاة على أن بعضهم جعل الأصح عدم العفو أخذًا مما صححه في المجموع والتحقق ثم من عدم العفو خلافًا لما صححه في المنهاج والروضة انتهى وما حله عليه الشارح أوجه معني وفي النهاية أوجه حمل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفعله فلا يخالف في شروط الصلاة أو على ماذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء وابطال التراب للعضو وحمله على ما وافق رأيه الآتي في باب أولى من حله على غير ذلك ومن حل الشارح له على أنه جار على مراد الرافعي ثم التفريع في أصل المسألة طاهرًا إذا قلنا بوجوب التيمم أما إذا قلنا بأن من على يده نجاسة لا يصح تيممه على الأصح فصلاها بالتيمم في هذه الحالة باطلة والقضاء حينئذ بانقضاء الوقت فلا يقال لأجله لاستثنائه لأن من صلى بنجاسة غير مدفوعة عنها يلزمه القضاء وإن لم يكن متعمداً لا نقول فيه فائدة هي التفصيل في مفهوم الكثير نعم يمكن حمله على ما إذا طهرت النجاسة بعد التيمم انتهى والله أعلم (قوله) أو على ماذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل فيه أنه لا وجه للتقيد بالكثير حينئذ فإن القضاء لا يزمع الحائل وأعضاء التيمم مطلقاً قل أو أكثر والله أعلم (قوله) ومحله أن لم يكن بعض التيمم الظاهر أنه متى كان بعض التيمم وجب القضاء وإن حشي من مسح الجرح بارتباب محدورا أخذاً من التعليل المذكور وإن كان المتع لا يجب حينئذ كالتيمم إذا فائدة فيه والله أعلم (قوله) وهي التنصیل المذكور الخ هذا التفصيل عبارة المصنف بأفادته والكلام فيها (قول المصنف) فإن تعذر

خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام يؤخذ منه أن الواجب ليس رخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الأصلي وعزيمة من حيث وجوبه وتحتّمه انتهى وبه يجمع بين من عبر في أصك المية للظطر بأنه رخصة ومن عبر بأنه عزيمة وأمرؤد الامام في موضع أن الوجوب هل يتعامم الرخصة فيحمل على أن مراده هل يتعامم الرخصة المحضة هذا ولأن قول الذي يتجه ما مر به كلامهم أن الوجوب يتعامم الرخصة المحضة وأنه لا ينافي تغييرها إلى سهولة لأن الوجوب فيها ما كان موافقاً للغرض النفس من حيث أنه أخف عليها من الحكم الأصلي غالباً لم يكن منافياً لما فيها من التسهيل ويصير فيه ان قد الماء حسا لحيلولة نحو مسح لما مر أول الباب لا شرعا لنحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب قدرته على زوال مانعه بالتوب ولو عصى بالأقامة لم يجعل لا يغلب فيه وجود الماء ويتم لفعله لم يلزمه القضاء لأنه ليس محللاً لرخصة طريق الصلابة حتى يفتقر الحال فيه بين العاصي وغيره بخلاف السفر فالدفع للسبكي هنا (ومن تيمم لبرد) بخضر أسفر (قضى في الظاهر) لندرة قدس ما يستحسن به الماء أو يندثر به أعضائه وانما لم يأمر صلى الله عليه وسلم عمر بالاعادة في حديثه السابق ما لعله بأنه يعلمها أولان القضاء على التراخي وتأخير السان لوقت الحاجة جائز (أو) تيمم (للمرض) في غير سفر معصية لما مر فيه (يتمع الماء مطلقاً) أى في كل أعضاء الطهارة (أو) ينعفه (في عضو) منها (ولاسائر) عليه (فلا) قضاء عليه لعموم عذره (الأن يكون تجرحه) وأغيره (دم) كثير (لا يعني عنه لكونه بفعله تصدداً أو جاوز محله أو عاد إليه كما يعلم بما يأتي في شروط الصلاة فإذا تعذر غسله حينئذ أعاد للندرة العجز عن إزالته بما عار أو نحوه أما البسير فلا يضر إلا أن كان يجعل التيمم ومنع وصول التراب لمحله لنقص البدل والمبدل حينئذ قيل لأجله لهذا الاستثناء لأن من صلى بنجاسة لا يعني عنها يلزمه القضاء وإن لم يكن متعمداً انتهى ويتجرب بأن فيه فائدة هي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير (وإن كان) بالأعضاء أو بعضها (سائر) كخبره ولم يكن يهدم لا يعني عنه هنا أيضاً وذكره في الأول تمثيل لا تقيد (لم ينص في الظاهر أن وضعه على طهر) (لشبهه بالخف بل أولى للضرورة) ومحله أن لم يكن بعض التيمم والألزمه القضاء قطعاً على ما في الروضة لنقص البدل والمبدل لكن كلامه في المجموع يقتضي ضعفه (فإن وضعه على حدث وجب نزعه) أن لم ينقص منه محدور تيمم لأنه مسح على سائر فاشترط وضعه على طهر كخلف (فإن تعذر) نزعه ومسحه وصلى (قضى على المشهور) لفوات شرط الوضع وما أوجهه منعه من أنه لا يجب نزعه الموضوع على طهر غير مراد بل هو كالوضوء على حدث لاستوائهما في وجوب مسحهما ثم مر أن مسحه انما هو عوض عما أخذه من الصحيح وأنه لو لم يأخذ شيئاً منه لم يجب مسحه وحينئذ فيجوز حمل قولهم بوجوب النزعه فيهما أو تنصليهما بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما إذا أخذت شيئاً منه والالم يجب نزعه ولا قضاء لأنه حينئذ كعدم السائر * تنبيه * المراد بالظاهر الواجب وضعها عليه ليستقط القضاء الظاهر الكامل كخلف ذكره الامام وصاحب الاستقصاء وعبارة المجموع صريحة فيه وهي يجب عليه الطهارة لوضع الجبيرة على عضوه وهو مراد الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله ولا يضعها إلا على وضوء انتهت وقضية التشبيه بالخف أمور الأول أنه لا بد من كمال طهارة الوضوء أن وضعها على شيء من أعضائه وكلام ابن الأستاذ يرجح في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة التيمم لفقد الماء لا يكتبه كالألبس الخلف في هذه الحالة وهو ظاهر أيضاً الثالث أنه لو وضعها على غير أعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين أيضاً وفيه بعد ومن ثم لم ير أنه الزركشي بل يرجح الاكتفاء بطهارة محلها فالوضع الحدث على غير أعضاء الوضوء ولا نجاسة ثم أجنب مسح ولا قضاء لأنه على طهارة الغسل وهي لا تنتقض إلا بالنجاسة فهي الآن كاملة

قضى على المشهور فألحق بقصص من مجموع كلامهم أن السائر أن كان بأعضاء التيمم وجب القضاء والافان لم يأخذ شيئاً من (باب) الصبح أو أخذوا ما كان غسله بدون نزعه في حكمه حكم عدم السائر وإن أخذوا لم يمكن غسله وجب نزعه وغسل الصبح والتيمم من الجرح فإن تعذر النزعه

(باب الحيض)

والاستحاضة والنفاس ولما كانا كالتابعين له لاصالته أما الاستحاضة فواضع وأما النفاس فلأن أكثر أحكامه بظريق القياس عليه وغلبة أحكامه أفرد به الترجمة وهو لغة السيلان وشرعاً عدم جبلة يخرج في وقت مخصوص والنفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم والاستحاضة ما عداهما على الأصح والقول بأن بني إسرائيل أول من وقع الحيض فهم يطله حديث الصميمين هذا شيء كتبه الله على نبات آدم (أقل سنه) الذي يمكن أن يحكم على مآثره المرافقة بكونه حيضاً (تسع سنين) قرية أي استكمالها إلا أن رأته قبل تمامها بدون ستة عشر يوماً بليلتها فزعم إياها هذا أن التسع كلها طرف للحيض ولا قائل به ليس في محله لأنه إنما يؤهم ذلك لو كانت التسع طرفاً وهي هنا خبر كاهو حلي وشتان ما بينهما ولا حداً آخر سنده ولا ينافيه تعدد سن اليأس باثنين وستين سنة لأنه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر النقص عنه كما يأتي ثم واما انزالها كما يمكن حيضها بخلاف إمكان انزال الصبي لا بد فيه من تمام التسعة والفرق حرارة طبع النساء كذا قيل والوجه أنه لا فرق ثم رأيت صريحاً في المجموع حيث جعل الأصح فهمها استكمال التسع أي التفرج بالتعبير بما مر وزاد في الصبي وجهاً تسع ونصف وجهاً عشرين وأشار إلى أن الامام فرق بأنها أسرع بلوغاً منه أي لأنها آخر طبعاً منه (وأقله) زمناً (يوم وليلة) أي قدرهما متصلًا وهو أربع وعشرون ساعة وإن لم تتلفق إلا من أربعة عشر يوماً مثلاً بناء على قول السحب الآتي آخر الباب وسيأتي ثم ما يعلم منه أن المراد بالاتصال أن يكون نحو القطنة بحيث لو أدخل تلوث وإن لم يخرج الدم إلى ما يجب غسله في الاستنجاء (وأكثره) زمناً (خمسة عشر) يوماً (بليالها) وإن لم تحصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك باستقراء الشافعي رضي الله تعالى عنه بل صرح النص بالخبر (وأقل) زمن (مهرين) زمناً (الحيضتين خمسة عشر يوماً) بليالها لأنه أقل ما ثبت وجوده أما بين حيض ونفاس فيكون أقل من ذلك تقدم الحيض وتأخر بلورات الحامل يوماً وليلة مما قيل الطلق كان حيضاً ولورات النفاس ستين ثم انقطع ولو لحظت ثم رأيت الدم مكان حيضاً بخلاف انقطاعه في الستين فإن العائد لا يكون حيضاً إلا إذا عاد بعد خمسة عشر (ولاحداً أكثره) اجتماعاً فإن المرأة قد لا تنحيز أصلاً وغالبه بقية الشهر بعد غاب الحيض السابق ولو لم يرد عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما مر لم تتبع لأن بحث الأولين أتم وحمل دهما على الفساد أولى من خرق العادة المستقرة وقد يشكل عليه خرقهم لها برؤية امرأة ما بعد سن اليأس حيث حكموا عليه بأنه حيض وأبطلوا به تخديهم له بما مر وقد يجب بامرآتنا أن ذلك التخييد بالنسبة للنقص عنه لا غير وبأن الاستقراء وإن كان ناقصاً فيما لا يمكنه هنا أتمد ليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما يأتي من الخلاف القوي في سنه وفي أن المراد نساء عشرين أو كل النساء وعليه المراد في سائر الأزمنة أو زمنها فهذا كله مؤذن بضعف الاستقراء فلم يلتزموا فيه ما التزموه في الحيض فتأمل فانه مهم للظهور التفاضل في كلامهم ببادي الرأي (ويحرمه) أي الحيض (محرم بالجنابة) لأنه أغلظ (و) زيادة هي الطهارة بنية التعبد لغير نحو التسك والعيد لا يقال هذا لا يختص بالحيض بل يوجد في جنبه بعد خروجه منه وقبل انقطاعه إذا الظاهر حرمة غسله حينئذ بنية التعبد وحينئذ فلا زيادة لأن هذه الصورة داخلية في قوله ما حرم بالجنابة لا تأتول هذه الحرمة ليست خصوصاً التي للجنابة الطهر بنية التعبد من سلسه وانما هي العموم كونه ما عدا من صحتها في غير السلس بخلاف الحيض فإن الحرمة لذلك لا تنص وصحة طهره مع وجوده مطبقاً فتأملوه (عبور المسجد ان خافت) ولو يجرد الاحتمال كما شمله كلامهم وعليه يفرق بينه وبين اشتراط الظن في حرمة بيع نحو العنب المتخذ خبراً بأن المسجد يحتاج له لاسماع وجوده وقربة التلويث

(باب الحيض)
(قوله) أي التفرج بالاعتبار التفرج فيها بما مر له وجه في الجملة وأما فيه ففعل تأمل (قوله) لأنها آخر طبعاً منه هذا خلاف ما أطبق عليه الأطباء أنها أبرد طبعاً من الرجل وحينئذ فاعل الأولى أن يوجه كلام الامام بأنها أبلغ شهوة وأتم فلذا يسرع توليد طبعها التي على الوجهين المذكورين (قوله) فإن العائد لا يكون حيضاً الملاق العود صادق بما إذا انقطع في الستين وعاد بعدها فنقصى كلامه أن لا يكون حيضاً إلا إذا عاد بعد خمسة عشر والظاهر أنه غير مرادله وبعبارة الغرر نعم إن رأيت نساءاً ثم نساء دون خمسة عشر ثم يوماً بعد أكثر النفاس كان حيضاً فليتا لم يمتحل الحكم على المرتى بعد خمسة عشر بكونه حيضاً ما إذا بلغ أقله والافهم فساد كما سرح به في الروضة وهو ظاهر ثم رأيت المحشي قال قوله فإن العائد الخ ينبغي أن المراد العائد في الستين احتراز عن العائد بعدها كما أفهمه كلام شارح الروض وسأله

هنا (تلوينه) بمثابة بعد التحية بالدم صيانة له عن الخبث فان امته كره لغلط حديثها وبه فارت الجنب
ويجوز ذلك في كل ذي خبث يخشى تلويته به كذي جرح أو فعل به خبث رطب فان أمن لم يكره فيها
يظهر وبهذا يظهر الفرق ويندفع ما قيل لا يحتاج لهذا لانه ليس من خصوصيات الحائض لا يقال
يجوز ذلك أيضا في كل مكان مستحق للغسل ما هو واضح أنه يحرم تجنيسه كالاستجمار بحدار الغبر لانا
نقول انما يصح ذلك عند التحق أو غلبة الظن لا مطلقا بخلاف المسجد لعظم حرمة فظهر الفرق بينه
وبين غيره وعلم بما ذكره حرمة البول فيه في اناء وادخال نجس فيه بلا سرورة وان أمن التلوين نعم يجوز
اخراج دم نخوف صدومل واستحاضة في اناء أو قمامة أو تراب من غيره فيه وان سهل اخراج ذلك خارجا
خلا فالبعضهم ويبحث حل دخول مستبرئ يده على ذكره لمنع ما يخرج منه سواء السلس وغيره
(والصوم) ولا يصح اجماعا فيها وهو تعدي والاصح انه لم يجب أصلا وتظهر فائدة الخلاف في الامان
والتعليق وفيما اذا قضت فلا يحتاج لنية القضاء بناء على انه ما سبق فعله منتقض في الوقت وهذا أولى
بما ذكره الاسنوي وغيره فليأمل (ويجب قضاؤه) اجماعا وتسميته قضاء مع انه لم يسبق لفعله مقتض
في الوقت كما تقرر انما هي بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت (بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها
اجماعا للشبهة بل بكره كما قاله جميع المتقدمون أو يحرم كما قاله البضاوي وأقره ابن المصنف وهو
الوجه ثم رأيت الشارح المحقق خرمه في شرحه لجمع الجوامع ولا تعتمد ما علمها لان الكراهة
والحرمة ههنا من حيث كونها صلاة لا لامر خارج نظير ما يأتي في الاوقات المكرهة ونعم ركعتا الطواف
يسن اهما قضاؤه ما على ما في شرح مسلم عن الاحتساب ونص عليه ليكنه سبب في مجموع خلافه ما
لا يدخل وقته ما لا يفرغه فلم يكن الوجوب أى على القول به في زمن الحيض فال فرض طرقة عقب
فراغه أمكن ذلك ان سلم ثبوتهما حينئذ انتهى وتسليم ذلك طاهر ان مضى عقب الفراغ وقبل الطرقة
ما يسعهما ولكنه ليس قضاء لما وقع طلبه في الحيض (و) يحرم (ما بين سرتها وركبتها) اجماعا
في الوطء ولونبائيل بل من استحله كفر أى زمن الدم ولنفهوم الخبر الصحيح لك ما فوق الازار كايه عنهما
وعما فوقهما مطلقا وعما بينهما ما يحتاج في غير الوطء (وقيل لا يحرم غير الوطء) خبر مسلم اصنعوا
كل شيء الا النكاح ورجعوا الاول مع ان هذا أشع منه لتعارضهما وعنده يترجم ما فيه احتياط وفي الخبر
من حرم حول الحي يوشك أن يقع فيه وبه ينعف اختيار المصنف للثاني وان وجهه بان الحديث الاول
في مفهومه عموم للوطء وغيره وخصوص بما تختب الازار والثاني منطوقه فيه عموم لما تختب الازار
وفوقه وخصوص بما عدا الوطء فيكون خصوص كل شيء على عموم الآخر لانا لنسلم ان هذا من باب
التخصيص بل من باب ان ذكر بعض أفراد العام لا يخصه وحينئذ يتحقق التعارض ويتعين الاحتياط
كما تقرر فقامله وعبارته تختص أن المحرم الاستمتاع وهو عبارة أسهل والروضة وغيرهما وانه المباشرة
وهي عبارة المجموع والتحقيق وغيرهما فعلى الاول يحرم النظر بشهوة ولا لمس بغيرها وعلى الثاني
عكسه وهو الاوجه وببحث الاسنوي يحرم مباشرتها بخلافها فيما بينهما ما رده بأنه استمتاع بما عدا
ما بين سرتها وركبتها وهو جائز لا فرق بين استمتاعه فيما عداها بما بينهما أو سواها بذنه أو بلسانه
لكنها تمنع ولا عكس وقد يقال ان كانت هي المستمتعة اتفق ما قاله لانه كما حرم عليه استمتاعه بما بين
سرتها وركبتها خوف الوطء المحرم يحرم استمتاعه بما بين سرتها وركبتها لذلك وخشية التلوث بالدم
ليس علة ولا جزء علة لوجود الحرمة مع تيقن عدمه وان كان هو المستمتع استباحه الخ لانه مستمتع بما عدا
ما بينهما وما سدا في الطلاق حرمة في حيض مسوسة ليست بحال تجعل تعدي بضعه فلا اعتراض
عليه في ذكره في قوله (فاذا انقطع) دم الحيض لزمان امكانه ومثله التماس (للمنعيل قبل الغسل)

(قوله) بل كره كراهة جميع المتقدمون
الوجه كما قاله الشارح الكراهة بل قال
بعض المتأخرين انه انما يشهور المعروف
ولا يؤثر فيه شيء عائشة السائل عن ذلك
والتعليق بان محل القضاء فيما أمر بفعله
منتقض لانه للحيض والمعنى عليه وعلى
الكراهة قيل تنعقد اولاً الوجه نعم اذا
لا يلزم من عدم طلب العبادة عدم انعقاد
ولانه يلزم على القول بعدم الانعقاد
استواء القول بالحرمة والكراهة لانه
حيث قيل بعدمه كانت عبادة فاسدة
وتعاطيا حرام فبعضهم الخلاف بينهما
دال على تغير حكمه ما ياتي قولها ولانه يلزم
ان قد يقال ان ذكره طارفاً لا لا احتساب
من الخلاف في أن النهي في الاوقات
انكروهة للحرمة أو الكراهة مع
الاتفاق على عدم الانعقاد على كل في
هو جوابه هنا في وجوبها هنا ثم رأيت
ذكرتم انما نظموها لاجلة الاقدام
بكرامة التزينة من حيث ذاتها لا تنافي
حرمة الاقدام عليها من حيث عدم
الانعقاد به انه لا بعد في اجماع الاقدام
على ما لا يعتد اذا كانت الكراهة فيه
للتزينة ولم يقصد بذلك التلاعب انتهى
ومنه يؤخذ ذكره هنا ثم رأيت
الحشي مال الى ذكره من الازار على
تعليق النهاية (قوله) خيمه في شرحه
لجمع الجوامع أشار الحشي الى التوقف
في هذا التثني وذكر عبارات عن الشرح
الذكرور محلها في الاداء في الحيض
وذكر ما يشعر بأنه لم يوقت في الشرح
الذكرور على تعرض لمسألة القضاء في
انصلا فليأمل ما أفاده ولا يرجع

أو التيميم (غير) الطهرنية التعبد والعلاء لفائدة الطهورين بل تجب (الصوم) لأن سبب تحريمه خصوص الحيز والاحرم على الجنب (والطلاق) لزوال مقتضى التحريم وهو تطويل العدة وما بقي لا يزول إلا بالغسل أو بدله لبقاء المقتضى من الحدث المغلظ في غير الاستنجاء وأما فيه فبقوله تعالى حتى يطهرن فسرئ في السبع بالتشديد وهو واضح الدلالة بالتخفيف وهو يفرض أنه يعني المشدد كما قاله ابن عباس وجماعة واضح أيضاً والأفتوا له عقبه فإذا طهرن * تنبيه * ذكروا أن الجماع في الحيز يورث علة مؤلمة جداً للجماع وحذام الولد وحكي الغزالي امتداده هذا الثاني للغسل ويرتفع قبل الطهر أيضاً سقوط قضاء الصلاة كذا عبر الرافي بالقضاء وسكان وجهه أن من شأن القضاء سبق مقتضاه فانضم التعريف به بالسقوط تارة وعدمه أخرى ولا كذلك الأداء فاختصار عبارته بحذف القضاء واستعمال السقوط فيها ينفوت التنبية على هذه التسمية الدقيقة ولا يرد ارتفاع حدة تكاح المستبراء بالانقطاع لأنه لم يحرم بالحيز بل حرمة موجودة قبله فليس مما نحن فيه (والاستحاضة) كأن يحاوز الدم خمسة عشر ويستمتر (حدث دائم كسلس) يفتح الالام أي دوام بول أو نحوه فإنه حدث دائم أيضاً فهو وتشبيهه ليان حكمها الاجمالي لا تمثيل لها فلذا فرغ عليه قوله (فلا تنزع الصوم والصلاة) وغيرهما مما يحرم بالحيز كالوطء ولو حال جريان الدم والتضعف بالنجاسة للعاجزة سيما كذلك الحكم الاجمالي وقوله (فتغسل المستحاضة فريحتها) سيما الحكمها التفصيلي وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس وجوباً إن لم يرد الاستبراء بالخروج الدم محل لا يبرئ فيه المحر قبل الوضوء أو التيميم (و) عقب الاستبراء تشوّه وجوباً ينقض دفعا للنجس أو تخفيفاً له ثم إن قطع به لم يلزمها عصب والازمها عقب ذلك أنها (تعصبه) بفتح فسكون يعصاه على كيفية التجميم المشهورة نعم إن تأدت بالحشو والعصب وآلها اجتماع الدم لم يلزمها وإن كانت صائمة تركت الحشونها وأقتصرت على العصب بحافضة على الصوم لا الصلاة ~~عكس~~ مآلوه فيمن اتلع خطا لأن الاستحاضة علة فريضة الظاهر دوماً ما قلور وعبت الصلاة ربما تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم بوجه يعلم رد قول الزكشي ينبغي معهما من صوم النفل لأنهما ان حشت افطرت والاضيعت فرض الصلاة من غير اضطراب لذلك ووجه رده ان التوسعة لها في طرق الفضائل يدل ما يأتي من جواز التأخير لمصلحة الصلاة وصلاة النفل ولو بعد الوقت كما في الروضة وإن خالفه في أكثر كتبه اقتضت ان تسامح بذلك ولا يضر خروج دم بعد العصب إلا ان كان لتقصير في التدويح وجوب العصب على سلس المتى أيضاً لتقليل الحدث كالنجس قال الحلال البلقيني ولو انفتح في مقعده دمل فخرج منه غائط لم يعف عن شيء منه وقال والده بعد قول الاسنوي انما يعني عن بول السلس بعد الطهارة ما ذكره غير صحيح بل يعني عن قليلة أي الخارج بعد احكام ما وجب من حشو وعصب في التوب والبدن كما في التنبيه قبل الطهارة وبعدها وتبيدهم بها انما هو لبيان ان ما يخرج بعدها لا ينتهها وتبعه في الخادم بل قال ابن الرفعة سلس البول ودم الاستحاضة يعني حتى عن كثيرهما ~~السكر~~ غلظه الشاقي اى بالنسبة لكثير البول (و) عقب العصب (تتوضأ) وجوباً فلا يجوز لها تأخير الوضوء عنه كما لا يجوز لها تأخير الحشوع عن الاستنجاء والعصب عن الحشو ولا يجوز لها ان تتوضأ (وقت الصلاة) لا قبله لانها طهارة ضرورة كالتميم ومن ثم كانت كالتميم في تعيين نه الاستباحة كقدمه في الوضوء وفي انما لا تجمع بين فرضين عيين كسند كرهه في انها ان يوت فرضاً ونهلاً أياً والأفتوا به وغيره ما لم يكن اعلى منه مما مر في التيميم تفصيله (وتبادر) بالوضوء لوجوب الموالاة عليها فيه كما مر ولها تلبسته وبقيته سفنه لما يأتي (بها) أي الصلاة عقبه تفصيلاً للحدث ما أمكن وقال جميع يغتفر الفصل بجا بين صلاتي الجمع (فلأخرت لمصلحة الصلاة كستر)

لعورة (وانتظار جماعة) مشروعة لها واجابة مؤذن واقامة وأذان لسلس وذهاب الى المسجد الاعظم
ان شرع لها (لم يضر) لندب التأخير لذلك فلا تعديه مقصورة واستشكل بان احتجاب الخبث شرط
ومراعاته أحق ويجاب بان ذلك انما يتوجه لو كانت المبادرة ترتبه بالخبث وانما لم يراع تخفيفه
لما امر ان الاستحاضة علمه منته والظاهر دوامها فوسع لها في التوافل وان أدى الى عدم احتجاب
بعض الخبث ومن ثم لو اعتادت الانقطاع في جزء من الوقت بقدر ما يبع الوضوء والصلاة ووثقت بذلك
لزمها تخريفه فاذا وجد الانقطاع فيه لزمها المبادرة بالفرض فقط ولم يجز لها التأخير لاستنفاد رحت
ذلك فقط وفي وجوب التأخير له وجهان بناء على ما هما الشيطان على ما مر في التيمم ورجح الزركشي
ما جزم به في الشامل من وجوب التأخير كالمكان ببدنه نجاسة ورجح الماء آخر الوقت فانه يجب التأخير
لازالتها فكذا هنا انتهى وفيه وقفة لان ذا النجاسة ثم يتسليم ماذ كرهه لا عذر له في التجمل مع انه يلزمه
التضاء لوصلي بالنجاسة وهذا له عذر لما مر ان الاستحاضة علمه منته والظاهر دوامها (والا)
يكن التأخير لصحة الصلاة (فيضّر على الصحيح) لما مر من تكرار الحدث المستغنية عنه (ويجب
الوضوء لكل فرض) ولو منذ رواه تنفل ما شاءت كلتيم بجامع دوام الحدث فيهما وصح قوله صلى الله عليه
وسلم استحاضة تؤضي لكل صلاة (وكذا) يجب لكل فرض (تجديد) غسل الفرج والحشو
و (العصاة في الاصح) كتجديد الوضوء ولو ظهر الدم على العصاة او زالت عن محلها زال الوضوء وجب
التجديد قطعاً لكثره الخبث مع امكان بل سهولة تقليله (ولو انقطع الدم بعد) نحو (الوضوء) ولو في الصلاة
اوفيه (ولم تعد انقطاعا وعوده) وجب الوضوء لاحتمال الشفاء والاصل ان لا يعود (أو) انقطع
فيه أو بعده وقد (اعتادت) الانقطاع ولو على يدور على ما قصاه كلام معظم لكن بحث الرافعي
انه كالعدم (ووسع) في الصورتين (زمن الانقطاع) المعتاد (وضوء او الصلاة) أي أقل
ما يمكن من واجههما فيما يظهر ترجحه من تردد لا ذري باعتبار حالها والصلاة التي تريد على
الوجه الذي أفهمته عبارة الروضة خلافاً لاسنوي (وجب الوضوء) واعادة ما صلته به لا مكان
أداء العبادة بلا مقارنة حدث وتبين بطلان الظاهر اعتباراً بما في نفس الامر أو لمعاد الدم قبل امكان
ما ذكره سواء اعتادت عودته أم لا أو ظنت قرب عودته بعادة او اخبار ثقة قبل امكان ذلك أيضاً فان
وضوءها باق بخاله فتصلي به نعم ان امتد الزمن على خلاف العبادة بحيث يسع ما ذكر بان بطلان وضوءها
وما صلته به وبما تقرر علم ان خبر العارف الثقة بعوده قريباً او بعيداً كالعادة ولو شفيت حقيقة
لم يلزمه تجديد شيء الا ان خرج حدث عند الشرع في الوضوء أو بعده * (فصل) * في أحكام
المستحاضات اذا (رأت) المرأة الدم (لسن الحيض) السابق أي فيه وهو ما بعد التسع (أقله)
فاكثر (ولم يعبر) أي يجاوز الدم لا بقيد كونه أقله لاستحاطته فلم يتجمل للاحتراز عنه على انه يصح ان يرد
بالاقل هنا ما عدا الاكثر وحينئذ لا يرد على العبارة شيء لا يقال دون الاكثر بقيد كونه دونه لا يمكن
مجاوزه لذلك أكثر أيضاً فساوى الاقل لانا نقول بل يمكن والفرق ان الاقل بقيد كونه يوماً وليله لا يتوهم
فيه مجاوزة حتى تنفي بخلاف الدون لشموله لما عدا آخر لحظة من الخمسة عشر فهو لا تصاله به قد تروهم
مجاوزه فاحتجج لفيه ونظيره قول المتن فان بلغهما أي الماء دون الثلثين كما هو صريح السياق ففيه
هذا التأويل وان كان الظاهر رجوع الضمير للماء لا بقيد كونه دون (اكثره) ولم يكن بقى علمها بقية
ظهور كدوم معلوم من حكمه على الظاهر بأنه لا يمكن ان يكون دون خمسة عشر فاندفع ايراد هذا عليه
(فكلمه حمض) على أي صفة كان واحتمال تغير العادة يمكن فلورأت خمسة اسود ثم احمر حكمنا
على الاحمر أيضاً بأنه حمض ثم ان انقطع قبل خمسة عشر استمر الحكمم والا فالحض الاسود فقط

* (فصل رأت) * (قوله) أي يجاوز
الدم لتمام قوله أي يجاوز الخ ليعلم ما فيه
وكذا قوله على انه يصح الخ والحاصل
ان كلامهما مع ما فيه من مزيد التكلف
وارتكاب التعسف غير تام كما يشهد به
التأمل الصحيح فلا عدول عن تقديره فأكثر
كما فعله بعض الشارح المحقق والله أعلم
نعم ان أراد الشارح بقوله أي يجاوز الخ
تتميم التوجيه المشار اليه بتقديره فأكثر
لان هذا توجيه مستقل فالاول تام والله
أعلم ومع ذلك فالأقتصار على توجيهه
المحقق أفضل (قوله) لا بقيد كونه أقله هذا
الضمير قد يفهم ان الاقل والاكثر
وصفات للدم والمفهوم من ضميم الشارح
المحقق انهما وصفان لزمانه كدوا يتبادر

(قوله) فغير مميزة الخ لا يخفى ما في هذا الصنيع من إيهام أن المعتادة في هذا الحال مميزة فالانصب في يوم وليلة بدل فغير مميزة (قوله) علمت بغادتها قد شال هذا الإطلاق محل تأمل لاقتضائه أنه لو كان * (١٠٣) * عادتها أكثر من الثلاثة علمت بها فيستلزم أن يحكم على النقاء الذي لم يتخوش بدمه من بانه

حيضاً ثم قوله كما قاله الخ أن كان الدم المعتاد بها عشرين فالنظير صحيح وإن لم يقيد بذلك كما هو ظاهر إطلاقه فحل تأمل والله أعلم (قوله) كن بعث كذا في أصله رحمه الله والذي في الأسنى وغيره بعث الها فليراجع (قوله) ممنوع لا يخفى ما في هذا المنع إذا الدم مأخوذ في تعريف الحيض ثم رأيت المحشى قال قوله ممنوع مكبرة (قوله) أى أول ما تبدأ الدم كذا فسر الشارح المحقق أيضاً وهو يحتاج إلى التأمل ولو اقتصر على أى امرأة تبدأ الدم لكان في فيما يظهر والله أعلم ثم رأيت صاحب المغني فسر ما بقوله هو التي تبدأ الدم (قوله) لا يقيد الخ لا يحتاج اليهود كذا زيادة مطلق إذا مميزة قيد لا مقيد حتى يزاد مطلقه مع قطع النظر عن القيد نعم لو قال تفسير للميزة لا للمبتدأة لكان حسناً والله أعلم (قوله) ولأن قال في الروضة تقر بعالي هذا الشرط فلو رأيت يوماً أسوداً وبومين أحمر وهكذا أبداً لفحمة الضعيف في الشهر تزيد على خمسة عشر لكن لا بعد هذا تمييزاً لعدم اتصاله وقديراً خدمته أن التقيد بشرط الولاء إخراج ما ذكرناه بضر النقاء المتخلل بين أجزاء الضعيف وهذا مما ينبغي أن يقطع به (قوله) لجعل الخ ليتأمل التطبيق بينه وبين مدلوله (قوله) وكذا لورأت الخ تأمل الجمع بينهما وبين ما سبق في قوله وكلمة سواداً ثم خمسة صفرة ثم حمرة مستمرة فالعشرة الأولى حيض ثم رأيت المحشى قال قوله أوسعمة أسود ثم سبعة أحمر ثم ثلاثة أسود لم أر هذا المثال في التحقيق نعم فيه إذا رأت سواداً ثم حمرة ثم سواداً كل سبعة أحمر حيضها السواد

أما إذا بقي عليها بقية طهر كان رأت ثلاثة دما ثم اثني عشر نفاً ثم ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم فساد وخرج بانقطع ما لو استمر فإن كانت مبتدأة فغير مميزة أو معتادة علمت بغادتها كما قاله وفيما لورأت خمسها المعهودة أو أول الشهر ثم نفاً أربعين عشر ثم عاد الدم واستمر فيوم ولييلة من أول المعتاد طهر ثم تخيض خمسة أيام منه ويستمر دورها عشرين ويوم بعد رطوبة الدم لزمن إمكان الحيض يجب التزام أحكامه ثم أن انقطع قبل يوم ولييلة بأن لا شئ تقضى صلاة ذلك الزمن والابان أنه حيض وكنذا في الانقطاع بان كانت لو أخذت القطنه خرجت بيضاء نقيه فليزنها حينئذ التزام أحكام الطهر ثم إن عاد قبل خمسة عشر كفت وإن انقطع فقلت وهكذا حتى تمضي خمسة عشر فيزيد كل إلى مردها الآتي فإن لم يجاوزها بان أن كل من الدم والنقاء المحتوش حيض وفي الشهر الثاني وما بعده لا تفعل للانقطاع شيئاً مما مر لأن الظاهر أنها فيه كالأول وهذا ما صححه الرافعي وهو وجهه لكن الذي صححه في التحقيق والروضة وهو المنقول كما في المجموع أن الثاني وما بعده كالأول (والصفرة والكدره حيض في الأصح) لشمول الأولى في الآتي لهما وصح عن عائشة رضي الله عنها أن النساء كن يعشن بالدرجة فيها الكبرف فيه الصفرة فتقول لا تجلن حتى ترين قصة النساء ولا يعارضه قول أم عطية كما لا بعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئاً لأن الأول أصح وعائشة أفتى والزمل صلى الله عليه وسلم من غيرها على أن قولها بعد الطهر محتمل لاحتبائه بعد دخول زمنه أو بعد انقضاءه والمبين أولى منه وما اقتضاها من جر بان الخلاف في المبتدأة والمعتادة في أيام العادة وغيرها هو المعتد خلافاً لما وقع في الروضة وغيرها قيل سبأه يومهم أنهم مادم والعروف أنهم ما أن لا دما ن انتهى وإيهامه لذلك ممنوع على أن أنى الدموية عنهما من أصلها ليس بصحيح (فان غيره) أى الدم أكثره فاما أن تكون مبتدأة أو معتادة وكل منهما اما مميزة أو غير مميزة والمعتادة ما إذا كره للقدر والوقت وأتتسب لهما وألا حدهما فالأقسام سبعة (فان كانت مبتدأة) أى أول ما تبدأ الدم (مميزة بان) تفسير يطلق الميزة لا بقيد كونها مبتدأة (تري قويا وضعيفا فالضعيف استخاضة) وإن طال (والقوى حيض ان لم ينقص) القوى (عن أقله) أى الحيض (ولا عبر أكثره) ليكن جعله حيضاً (ولا ينقص الضعيف عن أقل الطهر) وهو خمسة عشر يوماً ولا لجعل طهر اربعين الحيضتين فلو اختلف شرط مما ذكر كانت فائدة شرط تمييزاً ما في حكمها كان رأيت يوماً أسوداً وبوماً أحمر وهكذا لعدم اتصال الضعيف بخلاف ما لو رأيت يوماً ولييلة أسوداً ثم أحمر مستمر أسبوعاً كثيرة فإن الضعيف كله طهر لأن أكثر الطهر لا حد له وإنما يفترق لقيد الثالث كما قاله المتولى إن استمر الدم بخلاف ما لو رأيت عشرة سواداً ثم عشرة حمرة متلا وانقطع فأنها تجل بتمييزها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر وكذا لو رأيت خمسة أسوداً ثم خمسة أصفر ثم ستة أحمر أو سبعة أسوداً ثم سبعة أحمر ثم ثلاثة أسود فتجل بتمييزها فحيضها الأسود الأول على المعتد الذي صححه في التحقيق وجرى عليه أكثر المتأخرين ومجمله أن انقطع لما تقرعن المتولى والرافعي فائدة شرط تمييز ولورأت يوماً ولييلة أسوداً فحرفان انقطع قبل خمسة عشر فالكل حيض وإن جاوزت علمت بتمييزها فحيضها الأسود وتقضى أيام الأجر وفي الشهر الثاني بمجرد انقلاب الأجر تلتزم أحكام الطهر وتعرف القوى والضعف باللون فأقواء الأسود منه ما فيه خطوط سواد فالأحمر فالأشقر فالأصفر فالأكدر وبالتالي والريح الكريه وماله ثلاث صفات كالسودتخين منتهى أقوى بماله صفتان كالسودتخين أومنت وماله صفتان أقوى بماله صفة فان تعادلا كالسودتخين وأسودتخين وكأحمرتخين أومنت وأسودتخين فالحيض السابق

مع الحمرة وقياها في هذا المثال أن حيضها السواد مع الحمرة انتهى كلام المحشى وما أشار إلى استشكله في الصورة الثانية جار في الأولى إذا فرق بينهما (قوله) ومجمله أن انقطع الخ أن كان قيداً في الثانية فقط فقد يقال الأولى أيضاً محتاجة إلى التقيد وأنها قد يقال قوله فائدة نرسه بين محل تأمل بالنسبة إلى الأولى والله أعلم (قوله) ومنه ما فيه خطوط الخ مثل الأسود في ذلك غيره فيما يظهر ثم رأيت في المغني قال والمراد بالضعيف الضعيف المحض فالو في فيه خطوط مما قبله فهو ملحق به بالشرط الآتية انتهى

(قوله) ولورأت بعد القوي ضعيفين الخ قال في المغني وان اجتمع قوي وضعيف وان ضعف بالقوي مع ما يناسبه منها في القوة حيض بشروط ثلاثة ان يتقدم القوي وان تنصل به الضعيف وان يصلحها مع اللحيض بأن لا يزيد مجموعهما على أكثره * (١٠٤) * كخمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم أطبقت

والضعف فالاولان حيض كما رجحه الرافعي في الشرح الصغير والمصنف في تحفته ومجموعه لانهما قويا بالنسبة لما بعدهما فان لم يصلحها كخمس سوادا وستة حمرة ثم أطبقت الصفرة صلحا لكن تقدم الضعف كخمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم أطبقت الصفرة وتأخر لكن لم تنصل الضعف بالقوي كخمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم أطبقت الصفرة في الثالثة هو الصفر حبه الروابي وشرح الحاوي الصغير وصححه المصنف في تحفته لضعفه في المجموع كأصل الروضة جعلها كنوسط الحمرة بين سوادين وقال في تلك لو رأت سوادا ثم حمرة ثم سوادا اكل واحد سبعة أيام في بعضها السواد الاول مع الحمرة وقرق شيخي بينهما بان الضعف في القيس عليها توسط بين فو بين فالحقناه بأسبقهما ولا كذلك بالنسبة انتهى ونحوه في النهاية الا أنه نقل فرقا آخر فقال وأجاب الوالد رحمه الله بأن الحمرة انما جعلت حياضا لعل السواد لقرها منه لكونها تلبه في القوة بخلاف الصفرة مع السواد انتهى وعلم من ذلك صحة ما في التحقيق والمجموع وبقري بينهما واما جعل الذي ذكره غير مسلم انتهى رحمه الله تعالى ويرد على الفرق المحكي في النهاية ان قضيته انها لو رأت سوادا ثم صفرة لالحق الصفرة بالسواد عند مكان الجمع انه واضح أنه ليس كذلك (قوله) فيه مامر وفيه مامر (قوله) يقتضي أنها لا يطلق الحامض لكن لا يتم التقريب وانما يتم لو كان يقتضي أنها تسمى غير حمرة ولايس كذلك نعم المطلق الروضة فيه دلالة على المطلوب غير أنه لا يحسن تقريره على ما قبله فتأمل والله أعلم (قوله) وشمل كلامهم الى قوله فلم يتخللوا غيرهم في النهاية باللفظ الا يسيرا فبالغنى

وشمل قوله والقوي حيض ما لو تأخر كخمسة حمرة ثم خمسة أو أحد عشر سوادا ثم أطبقت الحمرة ولورأت متداخلة خمسة عشر حمرة ثم مثلها السواد تركت الصلاة والصوم جميع الشهر لانه لما اسود في الثانية تبين أن ما قبله استحاضة ثم ان استقر الاسود كانت غير حمرة فحيضها يوم وليلة من أول كل شهر وقضت الصلاة ولا يتصور مستحاضة تؤمر بترك الصلاة والصوم أحد أو ثلاثين يوما لانه وليس قياس هذا ما لو رأت أكثر خمسة عشر ثم لصفر ثم أشقر ثم أحمر ثم اسود كذلك ثم اسود تخنا او متنا ثم تخنا متنا كذلك حتى تترك ذلك ثلاثة أشهر ونصفا خلاف الجمع لانا انما نربنا الحيض فيما مر على الخمسة عشر الثانية لتسخنها للاولى لقوتها من غير معارض مع ان الدور لم يتم وهما لما تم الدور ثم استقر الدم لم ينظر للقوة لانه عارضها تمام الدور المقتضى للعصم عليه حيث مضى ولم يجد فيه تمييزا بان يوما وليلة منه حيض وبقية طهر فوجب في الدور الثاني ان يكون كذلك عملا بالاحوط المبني عليه امرها اتا العادة فيصورت تركها لذلك خمسة واربعين يوما بان تكون عادتها خمسة عشر اول كل شهر فترى اول شهر خمسة عشر حمرة ثم يطبق السواد فتترك الخمسة عشر الاولى للعادة ثم الثانية للقوة رجاء استقرار التميز ثم الثالثة لانه لما استقر السواد بان ان مردها العادة ولورأت بعد القوي ضعيفين وأمكن ضم أولهما كخمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم صفرة مستمرة وكخمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم حمرة مستمرة فالعشرة الاولى حيض فان كانت الحمرة في الاولى أحد عشر تعذر ضمها للسواد وتعين ضمها للصفرة (او) كانت (متداخلة حمرة بان) فيه مامر (رأته اصفه) واحدة (او) حمرة بأن رأته بأكثر لكن (فقدت شرط تميز) فقدت معطوف على لا حمرة لا على رأته فالدفع ما قبله انه يقتضي ان فائدة شرط تميز تسمى غير حمرة وليس كذلك بل تسمى حمرة غير معتد بتمييزها على ان قولهم الآتي وحيث الى آخره يقتضي انها لا يطلق عليها اسم الحمرة ولا قيد ومن ثم اطلق عليها في الروضة انها غير حمرة فلا اعتراض عليه وان عطف فقدت على رأته (فالاظهر ان حيضها يوم وليلة) ان (طهرها تسع وعشرون) تسع سقوط الصلاة عنها في الاقل وما بعده مشكوك فيه واليقين لا يترك الاجتهاد أو أمارة ظاهرة كالتيين والعادة لتكهنها في الدور الاول نصرا الى خمسة عشر لعل ينقطع ثم بعدها ان استقر الدم على صفته أو تغير لا دون اغتسل وصلت وان تغير لا أهلى صبرت ايضا كما مر وفي الدور الثاني وما بعده تغتسل وتصل بمجر دمضى يوم وليلة وتقتضي ما زاد على يوم وليلة في الدور الاول وعبر بسبع وعشرين لابقية الشهر لان شهر المستحاضة الذي هو دورها لا يكون الا ثلاثين هذا كله ان عرفت وقت ابتداء الدم والافخيرة كما يأتي وحيث اطلقت المسمرة فالمراد الجامعة للشروط السابقة (او) كانت (معتادة) غير حمرة (بأن سبق لها حيض وطهر) وهي تعلمها (فقد الهما قدر او وقتا) وان زاد الدور على تسعين يوما كان لم تحض من كل سنة الاخسة ايام فهي الحيض وبقي السنة طهر للحدث العجم بأمر مستحاضة بالركن لذلك نعم يلزمها في أول دور ان تملك عند مجاوزة العادة عما يجرم بالحيض لعل ينقطع قبل أكثره فيكون الكل حياضا وفي الدور الثاني وما بعده تغتسل بمجر مجاوزة العادة وشمل كلامهم هنا الآية اذا حاضت وجاوز دمه خمسة عشر فقد عادتها قبل اليأس لما يأتي في العدد انها تبيض رؤى الدم وتبين كونها غير آيسة فلم كونها مستحاضة بمجاوزة دمه الا اكثر وقول الفتى وكثيرين من معاصريه انه دم فساد غلظة عما ذكره في العدد ان أرادوا الحكم على جميعه بذلك والافو وتحكم بخلاف تصرفهم ههنا دم الحيض المجاوز استحاضة وقد يجب انهم بأنه يطلق على الاستحاضة انها دم فساد فلم يتخللوا غيرهم (وتثبت العادة) المرودة هي اليأس كما ذكر (عبرة في الاصح) لان الحديث المذكور دل على اعتبار الشهر الذي ولية شهر الاستحاضة من غير تفصيل بين أن يتخالف ما قبله أو يوافقه فلو كانت عادتها المستمرة خمسة من

كل شهر صارت ستة في شهر ثم استحيضت ردت للستهة هذا في عادة متفقة والافان انتظمت لم تثبت
 الاجترين كان حاض في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم ثلاثة ثم سبعة ثم استحيضت
 في السابع قدر ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة لان تعاقب الاقدار المختلفة قد صار عادة لها فان لم تستكرز بأن
 استحيضت في الرابع ردت للستهة ان علمتها ولو نسبت ترتيب تلك المقادير أو لم تنتظم أولم تستكرز بالدور
 ونسبت آخر الثوب فهما احتاطت فقيض من كل شهر ثلاثة ثم هي كحاض في نحو الوطء وطاهر
 في العبادة الى آخر السبعة لكنها تغسل آخر الحصة والسبعة ثم تكون كطاهر الى آخر الشهر أو معنادة
 مميزة قدمت التميز كما قال (ويحكم للعتادة المميزة) حيث خالفت العادة التميز كان كانت خمسة من أول
 كل شهر فاستحيضت فرأت خمسة حارة ثم خمسة سوادا ثم خمسة مطبقة (بالتيميز لا العادة) فيكون حوضها
 السواد فقط (في الاصح) لان التيميز علامة حاضرة وفي الدم الذي هو محل النزاع والعادة متقضية
 وفي صاحبه ومحل الخلاف حيث لم يتخلل بينهما أقل الطهر والا كان كانت عادتها خمسة أول الشهر
 فرأت عشر بن أحمر ثم خمسة أسود كان كل منهما حاضيا قطعاً (أو) كانت (متخيرة بأن) هي اثنان على بابها
 لان المراد هنا التيميز المطلقة وهي محصورة فيماد كرميكون قوله الآتي الذي هو تصريحه هو المحصر
 وان حفظت المفيد لقسمين آخرين كل منهما يسمى متخيرة مفيدة راجعا لاطلاق المتخيرة لا بقيد التفسير
 المذكور وهذا أحسن أو بمعنى كان ليفيد بالنطوق أنها ثلاثة أقسام أيضا هذا أحدها والآخران
 أقادها مما مقابله وهو وان حفظت الى آخره فتعين شارح هذا وادعاه انه الا صوب ممنوع (نسبت)
 أوجهلت وقت انتهاء الدور أو (عادتها قدرا ووقتا) ولا تميز لها وان قالت دوري ثلاثون ونسبى أيضا
 محيرة بكسر اليا لا هنا حيرت الفقه ما في أمرها ومن ثم يختلف أصحابنا ويخطئ بعضهم بعضا في باب
 كاهنا (في قول كبتدأة) غير مميزة فيكون حوضها وما ولية على الظاهر من أول الهلال لانه الغالب
 على ما فيه وظهرها بقية الشهر لما في الاحتياط الآتي من الحرج الشديد المرفوع عن الامة (والمشهور
 وجوب الاحتياط) الآتي لان كل زمن يميز عليها يحمل للحيض والطهر والانتقطاع وادامة حكم الحيض
 عليها باطل اجماعا والطهر ينافيه الدم والتعويض تحكم فاقضت الضرورة الاحتياط الا في عدة فرقة
 الحياة فانها ثلاثة أشهر على التفصيل الآتي في العدد نظرا للغالب ان كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر
 ولان انتظار سن اليأس فيه ضرر لا يطاق ما لم تعلم قدر دورها قبل ثلاثة أدوار فان شكت في قدر دورها
 وقالت اعلم أنه لا يزيد على ستة فدورها ستة واذ انقضى وجوب الاحتياط (فيحرم) على حليلها (الوطء)
 ومباشرة ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليها ~~مكة~~ لا محتمل الحيض لا طلاقها لان عدة تحريمه من
 تطول بل العدة لا تأتي هنا لما تقر في عدتها وعلى زوجها مؤنوا ولا خيار له لان وطئها متوقع (ومس
 المحصف) والمكث بالمسجد الا الصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نفلا (والقراءة في غير الصلاة) وان
 خشيت النسب ان لا مكان دفعه باحرامها على القلب والنظر في المحصف اما في الصلاة فجازة مطاقا
 وفارقت فاقد الطهور بن بان جنازة محقة (وتصلي) وجوبا (القراءة) ولو مندورة وكذا صلاة الجنازة
 كما يحسنه الاسنوي (أبدا) لاحتمال الطهر (وكذا النقل) الراتب وغيره (في الاصح) نذالانه من
 مهمات الدين فلا وجه لحرامها اياه ولو بعد خروج وقت الفرض كما يحسنه في الروضة وان صح في كتب
 خلافة لان اباحة النوافل المطلقة لها تدل على انهم وسعوا لها في شأن النوافل وسكت أي هنا والافتد
 صرح به في فصل القدوة عن وجوب تضام مع أنه المعتمد عندهما الطول تفر به لكن انصركين ون
 لعدم وجوبه وانه الذي عليه النص والجمهور (وتغسل لكل فرض) في وقته كإباضه وكأنه اكتفى بقوله
 وتموضأ وقت الصلاة وذلك لاحتمال الانتطاع كل وقت ومن ثم لو ذكرت وقته كعند الغروب اغتسلت

(قول المصنف) والقراءة في غير الصلاة
 هل القراءة المنسذورة كذلك أو محمله
 في غيرها لم أر في ذلك شيئا ولعل الثاني
 أوجه والله أعلم

عنده كل يوم فقط أو كانت ذات تقطع لم تكثر مدة النقاء لانه لم يطر بعده دم ولا زمها اذ لم تنفس ان
ترتيب بين أعضاء الموضوع على الاوجه لاحتمال انه واجهها ولا يلزمها بته على الاوجه أيضا لان جهلها
بالحال يصيرها كالغاط وهو يحزنه الموضوع بنية نحو الحيض ولا تجب المبادرة بها عقبه لانه لا يمكن تكرار
الانتطاع بينه وبينه بخلاف الحدث واحتمال وقوعه في الحيض والانتطاع بعده لا حيلة في دفعه لكن
ينبغي ندبها لانها تقل الاحتمال لانه في الزمن الطويل أظهر منه في اليسير فان أخرت جددت الموضوع
حيث يلزم المستحاضة المؤخرة (وتصور رمضان) لاحتمال أنها طاهر جميعه (ثم) تصور (شهر) آخر
(كاملين) حال من رمضان وشهر أو تسكيره غير مؤثر لتخصيصه بما قدرته وهي مؤكدة لرمضان لثلاث
يؤهم اطلاقه على بعضه بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الآن فالكمال الى آخره ومؤسسة لشهرها فإدائها ان
المراد به ثلاثون يوما متواليه (فيحصل) لها بفرض ان رمضان ثلاثون يوما (من كل) منها (أربعة عشر)
يوما لاحتمال ان حيضها الاكثر وانها طرأ أثناء يوم وانقطع أثناء السادس عشر فيطيل منه ستة عشر يوما
فان نقص رمضان حصل لها منه ثلاثة عشر وبقى عليها ستة عشر فاذا صامت شهرها كاملا بقي عليها يومان
هنا أيضا فالكمال في رمضان قيد لفرض حصول الاربعة عشر لا بقاء اليومين كما هو واضح فلا اعتراض
على المتن كما لا يعترض عليه بأنه لا يبقى علمائنا اذا علمت ان الانتطاع كان ليل أو نومه أيضا (ثم) اذا
بقي عليها يومان (تصور من ثمانية عشر) يوما ستة أيام (ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها) فيحصل اليومان
الباقيان (لان الحيض ان طرأ أثناء أول صومها حصل الاخير ان أثنائه فالأول والثامن عشر أو ثلثه
فالأولان أو أثناء السادس عشر حصل الثاني والثالث أو السابع عشر فالنالت والسادس عشر
أو الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر ولا تعين هذه الكيفية كما هو مبسوط في المطولات بل
بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بالكيفيات تبلغ ألف صورة وصورة واحدة في جميع مسائل الصوم بأنواعه
لا في هذه الصورة تخصوصها لبداهة فساد (ويمكن قضاء يوم) علمها بنذر مثلا (تصور يوم ثم) صوم
(الثالث) من الأول (والسابع عشر) منه وقوع يوم من الثلاثة في الظهر بكل تنذير كما علم عامرا ولا
تعين هذا أيضا (وان حفظت) أى التحيرة لا بقيد التفسير كما مر (شيئا) من عاداتها ونسبت شيئا
كأن لو قط أو ألتد فقط (فلا يقين) من ظهر أو حيض (حكمه) وهذه تحير هانسي فلذا جعلها
عقب التحيرة المطلقة فزعم ان سابقه يقتضي أنها متحيرة مطلقة ليس في محله (وهي في) الزمن (المحتمل)
الحيض والظهر (كحائض في الوطء) ومس المجتهد والقراءة في غير الصلاة (وطاها في العادة)
الحاجة لانه كما علم من الامثلة السابقة احتياطا كالتحيرة المطلقة (وان احتمل انقطاع واجب الغسل
لكل فرض) احتياطا أيضا والافالوضوء لكل فرض في حفظ القدر فقط كأن قالت كان حيض ستة
أيام من العشر الأول من كل شهر الخامس والسادس حيض يقينا وما بعد العاشر ظهر يقينا ومن السابع
لعاشر يحتمل الانتطاع فتغسل لكل فرض ومن الاول للخماس يحتمل الطرء فلا غسل قالوا ولا تخرج
هذه أى الحافطة لقدر فقط عن التحير المطلق لا يحفظ قدر الدور وابتدائه وقدتر الحيض كهذا
المثال بخلاف قولها حيض خمسة وأضلتها في دورى ولا أعرف سوى هذا أو دورى ثلاثون ولا أعرف
ابتداء وهي متحيرة مطلقة لان كل زمن يمر عليها محتمل الثلاثة الحيض والظهر والانتطاع وفي حنظ
الوقت فقط كأن قالت اعلم أنى أحيض في الشهر مرة أو كون في سادسه حائضا السادس حيض يقينا
والعشر الاخير ظهر يقينا ومنه للعشرين يحتمل الانتطاع دون الطرء ومن الاول للسادس يحتمل الطرء
فقط (والاظهر ان دم الحامل) الصالح لكونه حيا ولو بين توأمين حيض للغيرا حتى دم الحيض
اسود يعرف ولاه لا يمنع الرضاع لو وجدوا نذر فكذا الحمل وانما حكم الشارع ببراءة الرحم به نظرا

(قوله) ولا يلزمها بنية على الاوجه لا يخفى
ان الاحوط الاتيان بنية الموضوع أيضا
شرطها والله أعلم (قوله) لا يمكن تكرار
الانتطاع الخ مسلم لكن الموجب هنا
احتماله ولا يمنع من تكراره فالخاسل
ان احتمال الانتطاع هنا ككروج الحدث
في المستحاضة وفي المبادرة بالصلاة
عقب طهاره كل منها ما قيل للمقتضى
وان لم يدفعه بالكلية فالقول بوجودها
ثم لا هنا لا يتخلو عن خفاء أو في عدمها
بيدائى الرأى التسوية فيها (قوله)
(قوله) جددت الموضوع أى وجوبها
والعشر الاخير طهر يقينا فيه نظر
بالتسوية لا قولها الا ان يمرض أنها في جميع
السادس حائض

(قول المتن) وان انقضاء بين الدم وان انقضاء
بين دماء أقل الحيض فأكثر حيض
قال ابن الفركاح ان نسخة المصنف بين الدم
فأصلحه بعضهم بهذا لان الرابع انما
ينسحب اذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض
انتهى قال الولي العراقي وهذه النسخة
التي شرح عليها السبكي وقال ابن النقيب
ولقد رأيت نسخة المصنف التي بخطه
وقد أصلحت كما قال بغير خطه كذا في المغني
ونحوه في النهاية لأن ما نقله فيه عن ابن
الفركاح عزاه فيها للبرهان الفزاوي
وهو المراد بابن الفركاح لتفرق كان
في ساق أبيه ثم ما شرط عليه تعالى للشارح
الحق من حمل الأقل على الأقل اصطلاحا
لا يستغنى عن تقدير فأكثر لكنه يشمل
صورة غير مرادة وهو كون الدماء واصله
الى حد الأقل اصطلاحا اذ لا يتصور
تخلل انقضاء بينهما محكوم عليه بأنه حيض
فلحمل الأقل على معناه لغة وهو ما عدا
الأكثر فيستغنى عن تقدير فأكثر الموضع
في ايامه ليس جارا ولا اصل عدم التقدير
والله أعلم (قوله) كذا نقله ابن الرفعة عن
البنديجي نقل في النهاية كلام ابن الرفعة
وأقر من غير تعقب وتعقبه في المغني
بنحو ما هنا فقال وربما يقال قد يستعمل
فيما اذا بقي من وقت الضرورة ما يسع
تكبيره الاحرام فنفست أقل النفاس
وفيه فانه لا يجب قضاء تلك الصلاة انتهى
وقد يجاب من قبل ابن الرفعة بأن المراد
ان أقل الحيض يستعمل باسقاط الصلاة
بخلاف أقل النفاس ولا ترد الصورة
المنكورة اذ المسقط فيها للصلاة انما هو
اجتماع مع الجنون السابق حتى لو فرض
انقضاء الجنون فلا استطاعة وبكفي هذا
التقدير اذ الفرض البات خصصة الحيض
ليست بالنفاس

لغالب وكون الحمل يسد مخرج الحيض انما هو أغلبي أيضا نعم الدم الخارج مع الطلق أو الولد ليس
حيضا ولا نفاسا واذ ثبت أنه حيض جرت عليه أحكامه الا حرمه الطلاق فيه ان انقضت العدة بالحمل
لكونه منسوبا للطلق والاحرام لا تنقضاء العدة بالحيض حينئذ (و) الاطهر ان (النقاء بين الدم) الذي
يمكن كونه حيضا بأن لم يزد النقاء مع الدم على خمسة عشر واحتوش بدمين في خمسة عشر ولم ينقص
مجموع الدم عن أقل الحيض كما تفيد آله العهدية في الدم فاصلاح نسخة المصنف التي بخطه كذلك الى
أقل الحيض ليس في محله (حيض) بخلاف الحكم الحيض عليه لانه لما نقص عن أقل الطهر أشبه الفترة
بين دفعات الدم والفرق بينهما ان النقاء شرطه ان يخرج القطنة بيضاء نقية والفترة تخرج معها ما يؤتى
ومن ثم اتفقوا على أنها حيض ومحل الخلاف في نحو الصلاة والصوم والوطء دون انقضاء العدة فانه
لا يحصل به اجماع ودون الطلاق فانه لا يحل فيه (وأقل النفاس) وهو الدم الخارج بعد فراغ جميع
الرحم وان وضعت علقه أو موضعه فيها صورة خفية أخذ ما يمر في الغسل اذ لا تسمى ولادة الا حينئذ
كما صرحوا به فلا تخالف بين ما ذكرناه وفي العدد خلاف لمن ظنه واطلاقهم أنها لا تنقض علقه
محمول على الأغلب انه لا صورة فيها خفية من النفس وهو الدم اذ به قوام الحياة أو لخروجه عقب نفس
واذ لم يتصل بالولادة فاندأه من رؤية الدم على تناقص للمصنف فيه وعليه فمن النقاء لا نفاس فيه
فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من الستين كما قاله البلقيني (لحظة) هو كقول غيره محبة
بمعنى قول الروضة لا حدا له أي لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل نفاس لكن اللحظة أنسب بذكر
الغالب والاكثر لان الكل من (وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما بالاستبراء كمرات
(ويعمر به ما حرم بالحيض) حتى الطلاق اجماعا لانه دم حيض يجمع قبل نفخ الروح وبعد النفخ يكون
غذاء الولد ولا يؤثر في حقوقه في ذلك تحالفهما في غير هذا النفاس لا يتعلق به عدة ولا استبراء ولا
بلوغ لحصولها قبله بالولادة أو الانزال الناشئ عنه العلوق وأقله لا يمكن أن يسقط صلاة لتعذر استغراقه
لوقتها بخلاف أقل الحيض كذا نقله ابن الرفعة عن البنديجي ولزمه بانه يتصور اسقاطه لها بان
تكون مجزئة من أول الوقت الى أن تبقى لحظة فتفس حينئذ بقارئة النفاس لهذه اللحظة أسقطت
احجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاء ثم رأيت بعض الشراح أشار لذلك (وعبره ستين) يوما
(كعبوره) أي الحيض (أكثره) فبأن هنا أقسام السخاضة بأحكامها فان اعتادت نفاسا وحيضا
فنفاها العادة وبعد قدرها الى متى قدر طهرها المعتاد من الحيض طهر ثم بعده حيضا كعادتها
أو نفاسا فقط فهي مبتدأة في الحيض فطهرها بعد نفاسها المعتاد تسعة وعشرون يوما ثم تحيض أقله
وتطهر تسعة وعشرين يوما وهذا ومثلها فيما ذكره مبتدأة فيهما وان تكررت ولادتها بلا دم
ونفاس المبتدأة حجة أو حياء فقط ردت في الحيض لعادتها فيه كاطهره وفي النفاس لحجة كالتدبير
فيه لتمييزها ما لم ترد على ستين ولا شرط للضعيف هنا ولونسبت عادة نفاسها احتاطت أيد اسواء المبتدأة
في الحيض والناسية لعادتها فيه واما قول ابن الرفعة لا يتصور التحير في النفاس اذ المذهب ان من عادتها
أن لا تراه أصلا اذ رأت الدم وجاوز الستين تكون كالمبتدأة وحينئذ ابتداء نفاسها معلوم به يبقى التحير
ففيه نظر اذ ما ذكره لا يدل على انقضاء مطلق التحير عن النفاس لما تقتضيه في الناسية ومن ثم قال الحلال
البلقيني النفاس الناسية ان نسبت قدر عادة نفاسها وعلت وقت ولادتها وجاوز الدم تحتاط أبدأ ان
كانت مبتدأة لان ابتداء حيضها غير معلوم وان نسبت القدر والوقت بأن تقول ولا بد من جنونة واستمررت
الدم وأما مبتدأة في الحيض احتاطت أبدأ أيضا

(قوله) غالباً قد يقال ليس له نشاط حتى تعلم به الجامعة والمناجعة الآن يقال ليس المراد أنه من جهة التعريف بل الإشارة إلى أن المعروف هو الغالب وهو ما عدا المذكورين نعم لا يلائم هذا التوجيه قوله الآتي مع حذف غالباً وقوله بل * (١٠٨) لا يرد أن الخ تحمل أيضاً لانها ما كانتا

ما صدق الحقيقة الشرعية كما هو ظاهر
فإن تعذر بف غير صادق عليها فلا يكون
جامعاً (قوله) فأخرج العلم بظهور المراد
منه ثم رأيت الفاضل الحنفي أشار نحو
ما ذكرته فليراجع (قوله) ليست الصلاة بل
قال ابن العماد إنها ما خرجت بأقوال
وأفعال فانهم يفعل واحد مفتتح بالتكبير
مختتم بالتسليم (قوله) كصلاة الخنازة
قال في المفتي قد دخل صلاة الخنازة
بخلاف سجدتي التلاوة والشكر انتهى
فالظاهر أن قول الشارح كصلاة
الخنازة مثال للآتي ثم رأيت كلامه في فتح
الحوادث مصرحاً بأنها لا تسمى صلاة فتنبه
هذا على ظاهره نعم الأنسب حينئذ عطفها
على سابقها لما في هذا من الأيام (قوله)
أي عقب زوالها من قضاءه أن وقت الزوال
ليس من الظهر وعليه فيما إذا حدد هذا
الوقت الغير المعتبر من جانب المنتهى
فليراجع (قوله) ونوزع فيه ونظيره
يجري في وقت النكراهة كذا في النهاية
أقول ويرد بظن مارتبه في وقت الحرمة
والله أعلم (قوله) واختيار ليس وقتنا
مستقلاً فوجه عده على أن في صدق
وقت الاختيار عليه محمل تأمل اذ هو
يختار عدم التأخير عنه مع تأنيه فيما
يظهر من كلامهم (قوله) وهي من وقت
العصر مناف لما قدمه من أن الأحكام
لا تنطبق إلا بما يظهر لنا اذ مقتضاه أن
الزيادة قبل الظهور ليست من العصر
وقوله فلو فرض مقارنته بغيره ما باعتبار
ما يظهر أن أراد به أن الحرم قارن الزيادة
الغير الظاهرة باعتبار ما يظهر لنا أي
باعتبار ما ظنه بان اتصال بقام الحرم
ظهوره أو ظهرت في أثناءه فهو مطابق
للمفرع عليه غير أن فيه المناقاة المذكورة
وإن أراد أن الحرم قارن الزيادة الظاهرة
لنا فغير مطابق للمفرع عليه وإن سلم من

هي شرعاً أقوال وأفعال مخصوصة مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم غالباً فلا ترد صلاة الاخرس وصلاة
المريض التي يجريها على قلبه بل لا يرد أن مع حذف غالباً لأن وضع الصلاة ذلك لما خرج عنه لعارض
لا يرد عليه سميت بذلك لاشتغالها على الصلاة لغو هي الدعاء وخرج بقولي مخصوصة مستحداً التلاوة
والشكر فانها ما ليست صلاة كصلاة الخنازة (المكتوبات) أي المفروضات العينية (خمس) معلومة
من الدين بالضرورة في كل يوم وليلة ولا ترد للجمعة لانها من جملة الخمس في يومها كما سيعلم من كلامه
ولم يجمع هذه الخمس لغرضين صلى الله عليه وسلم وورد أن الصبح لآدم والظهر له اودو العصر لسليمان
والمغرب ليعقوب والعشاء لموسى ولا يافيه قول جبريل في خبره الآتي بعد صلاة الخمس هذا وقت
الانتهاء قبل لا احتمال أن المراد أنه وقته على الأجمال وإن اخص كل بمن ذكرهم بوقت وفرضت
ليلة الأسراء ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفية ما كان جبريل لما علمه صلى الله عليه وسلم
بصلاته به عند باب الكعبة مما يلي الحفرة ثم أتى الحجر بالكسرة الخمس في أوقاتها مرتين في يومين ابتدأ
بالظهر إشارة له إلى أن دينه سيظهر على الأبدان ظهورها على بقية الصلوات فن ثم تأتى أتمت بذلك
وبآية أقم الصلاة للوكة الشمس في البداية بها فقاتلوا (الظهر) سميت بذلك لانها أول صلاة ظهرت
كأنتمز ولغواها وقت الظهيرة أي الحر (وأول وقت زوال الشمس) أي عقب وقت زوالها أي ميلها
عن وسط السماء المسمى بلوغها إلى بحالة الاستواء باعتبار ما يظهر لنا لنفس الامر فلو ظهر أثناء
الحرم لم يصح وان كان بعده في نفس الامر وكذا في نحو الفجر ويعلم بزيادة الظل على ظل الاستواء
أن كان والافجدوثة (وأخره مصرط ظل الشيء) هو لغة السترو منه أنا في ظل فلان واصطلاحاً أمر
وجودي خلقه الله لنفع البدن وغيره بدل عليه الشمس كافي الآية لكن في البداية يدل وظل تمدد
ولا شمس ثم فليس هو هدمها خلافاً لنوهمه (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود
عنده في غالب البلاد وقد تقدم في بعضها كمكة في بعض الأيام واختلوا في قدره فيها فقبل يوم واحد
هو أطول أيام السنة وقبل جميع أيام الصيف وقبل ستة وخمسين يوماً قبل ستة وعشرون قبل انتهاء
الطول ومثلها عقبه وقبل يومان يوم قبل الأطول بستة وعشرين يوماً يوم بعده بستة وعشرين وما عدا
الآخر والأول غلط والذي بينه أئمة النفاة هو الآخر وقول أصحابنا أن صنعاً كمكة في ذلك لا يوافق
ما حرره أئمة النفاة لأن عرض مكة أحد وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيج ابن الشاهرخ
عشرة درجة تقريباً فلا ينعدم الظل فيها إلا قبل الأطول بنحو خمسين يوماً وبعده بنحوها أيضاً وقد
بسط الكلام على ذلك وما يتعلق به وبوجه في شرح العباب وإها وقت فضيلة أول الوقت وجواز إلى
ما يسع كاه ثم حرمة ونوزع فيه بان الحرم التأخير إليه لا يقع فيه ويرد بان هذا لا يمنع تسميته وقت حرمة
بذلك الاعتبار وضرورة وسيأتي وهذه الأربعة تجري في البقية وعذر وهو وقت العصر لمن يجمع
واختار وهو وقت الجواز (وهو) أي مصرط ظل الشيء مثله سوى ظل الاستواء أي عقبه هو (أول
وقت العصر) لكن لا يكاد يتحقق ظهور ذلك إلا بدني زيادة وهي من وقت العصر فلو فرض مقارنته
تخبره لها باعتبار ما يظهر لنا صغ نظير ما لوه في عرض الشرائع أن فعل الظهر لا يسن تأخير عنه
والتأخير في خبر جبريل أصبر إلى مثله ليس للاشتراط بل لأن الزوال لا يقين بأقل من قدره عاده فان
فرض تبينه بأقل منه عمل به وذلك لما في حديث جبريل بل وسنده صحيح وصلى في العصر حين كان ظله أي
الشيء مثله ولا يافيه قوله وصلى في الظهر حين كان ظله مثله لأن معناه فرغ منها حينئذ كما شرع
في العصر في اليوم الأول حينئذ فلا اشتراط في الوقتين لعدم مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس سالم
يحضر العصر (ويبقى) وقته (حتى تغرب) الشمس للغبر الصحيح وقت العصر ما لم تغرب الشمس سميت

بذلك

المناقاة المذكورة ثم في النظر في الزيادة المذكورة اذ لم تجعل من العصر هي من الظهر الظاهر أن ما كان يصح
في قولهم الاعتبار في الأوقات بما يظهر لنا وأنه لا فاصلة بين صلاتي الا الصبح والظهر

بدلًا لمعاصرتها الغروب كذا قيل لتناقص ضوء الشمس منها حتى يفتي تشبهها بتناقص الغسالة
من الثوب بالعصر حتى تفتي لكان أوضح (والاختيار ان لا تؤخر) بالفوقية (عن) وقت (مصر الظل)
للشيء (مثلين) سوى ظل الاستواء ان صكان لأن جبريل صلاها به في ثاني يومه حينئذ ولها غير الاوقات
الاربعة السابقة وقت اختيار وهو هذا وقت عذر وهو وقت الظهر لمن يجتمع ووقت كراهة بعد
الاصفر ارفأ وقتها سبعة وزيدان على ضعيف وهو صلاتها فيه بعد افسادها فانها قضاء عند جمع ومع
ضعفه ولا يختص بالعصر وهي الصلاة الوسطى للحجة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات
وتلها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة وانما فضلوا جماعة الصبح والعشاء
لأنها فيهما أشق * فخرج * عادت بعد الغروب عاد الوقت كذا ذكره ابن العماد وقضية كلام الزركشي
خلافه وأنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد فترغرو بها عنده وخرج الوقت وان كانت موجودة انتهى
وما ذكره آخرًا بعد وكذا أولًا فالوجه كلام ابن العماد ولا يضرك كون عودها معجزة له صلى الله عليه
وسلم كما صرح حديثها في وقعة الخندق خلاف ما نزع ضعفه أو وضعه وكذا صرح أنها حست له عن الغروب
ساعة من نهار ليلة الاسراء لان المعجزة في نفس العود واما بناء الوقت بعودها فتحكم الشرع ومن ثلها
عادت صلى على العصر أدل بعودها لم يكن الا لذلك لاشتغالها حتى غربت بنومه صلى الله عليه وسلم
في حجره قال ابن العماد ويحتاج لمعرفة وقت العصر اذا طلعت من مغربها انتهى وأقول جاء في حديث
مرفوع أنها اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها
وبه يعلم انه يدخل وقت الظهر يرجعها لانه بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله
والمغرب يغرب بها وفي هذا الحديث ان ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك
لا يعرف الا بعد مضى لانهما على الناس فينبذ قياس ما يأتي في التنبيه الآتي انه يلزمه قضاء الخمس
لان الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجهما الخمس (والمغرب) يدخل وقته (بالمغرب) أي
غيبوبة جميع قرص الشمس وان بقي الشعاع ويعرف في العمران والصحارى التي بها جبال بزوال
الشعاع من أعلى الحيطان والجبال من غرب بعد (ويبقى) وقتها (حتى يغيب الشفق الاحمر في القديم)
للا حديث الصحيحة الصريحة فيه والاحرصه كاشفة اذا الشفق حيث اطلق انما يصرف للاحمر
وخرج به الاصفر والابيض ولم يغيب أو لم يكن يحمل اعتبر حينئذ غيبته بأقرب محل إليه ولها غير
الاربعة السابقة وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجتمع ووقت اختيار وهو وقت الفضيلة لنقل
الترمذي عن العلماء من الصحابة بن بعدهم كراهة تأخيرها عن أول الوقت ويؤخذ منه اذن هؤلاء
القائلون بالجدي كراهة هذا التأخير حتى على الجدي وحينئذ فلا يتصور علمها ان اهلها وقت جواز بلا
كراهة وكأنه لان في وقتها من الخلاف ما ليس في غيره فان قلت يأتي في ضبطه وقت الفضيلة ما بينهم منه
انه يقرب من وقت الجواز هنا على الجدي قلت ادعاء قر به منه ممنوع اذ المعتبر في وقت الجواز على الجدي
زمن ما يجب ويندب تقدير وقوعه وان نذر وهذا يقرب من نصف وقتها على القديم وفي وقت الفضيلة
علمها ما يحتاج به بالفعل وهو ينقص عن ذلك بكثير فيتصور حتى على الجدي وقت فضيلة أول الوقت
وما فضل عنه كراهة فتأمل (وفي الحديث ينقض عضي قدر) زمن (وضوء) وغسل وتيمم وطلب خفيف
وازاله خبث يعم البدن والثوب والمحل ويقدر مغظًا (وسترعورة) واجتهاد في القبلية (وأذان)
ولو في حق امرأته الى الوجه لانه ندب لها اجابته (واقامة) وألحق بها سائر سنن الصلاة المتقدمة
عليها كاستسجيم ونقص ومشى لمحل الجماعة وأكل جائع حتى يشبع (وخمس ركعات) بل سبع لندب
تبيين قبلها أيضا لان جبريل صلاها في اليومين في وقت واحد وجوابه ان المبين فيه انما هو أوقات

(قوله) جاء في حديث الى قوله وواجهها
الخمس في النهاية مع تغيير يسير في اللفظ
(قوله) قضاء الخمس عليه فيسن المبدأة
بالصبح فيما يظهر ثم بما بعده على
الترتيب فان القرض يقتضي ترتيبها
كذلك وسماي ان الترتيب في قضاء
الفوائت مندوب والله أعلم (قوله)
ما يحتاجه بالفعل ذكر فيما سمي
في محب التحميل ما قبلنا فيه فراجع
والله أعلم ويحجب بعدم التناهي كما يظهر
بالتأمل لان ما فعله قبل الوقت الآتي
ذكره ثم قد احتاج اليه بالفعل في الجملة
ولو كان قد فعله قبل بخلاف ما لم يحتج اليه
وان كان قد احتاج اليه

الاختيار وقد تقرر ان وقت اختيارها هو وقت فضيلتها على أنه متقدم بحكمة وهذه الاحاديث متأخرة
بالمدينة فقد تمت لاسيما وهي أكثر رواة وأصح اسنادا واستثبتت هذه الامور لتوقف بعضها على
دخوله وعدم وجوب تقديم باقيها والعبرة في جميعها بالوسط المعتدل من فعل كل انسان واستشعر كل
الجديد بانما فهم على جمع التقديم فيه ومن شرطه وقوع الثانية في وقت الاولى وأوجب بأن الوقت
السابق يسعها ماسيما ان قدمت تلك الامور على الوقت (ولو شرع في الوقت) على الجديد وقد بقي منه
ما يسعها والالم بتجزئته كذا أطلقوه وبه يندفع بحث بعضهم ان من أدرك ركعة لزومه المبادر بها بشايع
ملكه منتهيا في الوقت أو دون ركعة لم يلزمه ذلك (ومد) في صلاته المغرب وهي مثال ادساثر الخمس الا
الجمعة كذلك بقراءة أو ذكر بل أو سكوت كما هو ظاهر (حتى) خرج وقتها على الجديد جاز قبل بلا
خلاف فلا كراهة ولا خلاف الاولى أو حتى (غاب الشفق جاز) له ذلك المأمن غير كراهة لكنه خلاف
الاولى (على الصحيح) وان لم يوقع منها ركعة على المعتدل ما صح أنه صلى الله عليه وسلم قرأها الاعراف في
الركعتين كتبهما وأن الصديق رضي الله تعالى عنه طول في الصبح فقبل له كادت الشمس ان تطلع فقال
لو طاعت لم تخدنا غافلين ونظهور شذوذ المقابل قطع في غير هذا الكتاب بالجواز نعم يحرم المذان
ضاق وقت الثانية عنها ويظهر ان مثله ما لو كان عليه فائتة فوريه وسيأتي آخر سجود السهو بوسط يتعلق
بذلك فراجع (قلت القديم أظهر والله أعلم) بل هو جديد لان الشافعي رضي الله عنه علق القول به
في الاملاء على صحة الحديث وقد صحت فيه احاديث من غير معارض (والعشاء) يدخل وقتها وهي بكسر
العين والمدة اسم لا قول الظلام وسجعت به الصلاة لتساعها حينئذ (بمغيب الشفق) الاحمر لاسم
وينبغي ان يدب تأخيرها لزال الاصفر والايض خروجها من خلاف من أوجب ذلك ومران من لاشفق
الهم يعتبر بأقرب بلد الهم ويظهر ان محله ما لم يؤد اعتبار ذلك الى طلوع فجره ولا بيان كان ما بين الغروب
ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هو لا في هذه الصورة لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت
العشاء حينئذ وانما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند أولئك الى ليلهم فان كان السدس مثلا
جعلنا ليل هو لاء سدس وقت المغرب وبقته وقت العشاء وان قصر جدا ثم رأيت بعضهم ذكروا صورتنا
هذه اعتبارا بغيوبه الشفق بالاقرب وان أدى الى طلوع فجره هو لا يدخل به وقت الصبح عندهم بل
يعتبرون أيضا بفجر اقرب البلاد الهم وهو بعيد جدا اذ مع وجود فجر لهم حسي كيف يمكن الغاؤه
ويعتبر فخر الاقرب الهم والاعتبار بالغير انما يكون كما يصرح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك الاعتبار
دون ما اذا وجد فدار الامر عليه لا غير ولا ينافي هذا اطلاق أبي حامد الاتي تعين حمله على اعتبار
ما قرره من النسبة (ويبقى) وقتها (الى الفجر) الصادق خبر مسلم ليس في النوم تقر يط انما التفريط
على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت اخرى خرجت الصبح اجما عافيني على مقتضاها في غيرها
(والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث الليل) اتباعا لفعل جبريل (وفي قول نصفه) لحديث صحيح فيه ومن
ثم كان عليه الاكثر وله غير هذا والاربعة السابقة وقت كراهة وهو ما بين الفجرين كما قاله الشيخ أبو
حامد وهو الوجه من قول الروائي بالاتحاد مع وقت الجواز وان حكاها في شرح الروض ولم يتعقبه ووقت
عذره وهو وقت المغرب لمن يجمع تقديمه * تنبيه * لو عدم وقت العشاء كان طلع الفجر كما غرت وجب
قضاؤها على الوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين ولو لم تغب الا بقدر ما بين العشاءين فاطلق الشيخ
أبو حامد انه يعتبر حالهم بأقرب بلد يلهم وفرع عليه الزركشي وابن العماد انهم بقدر انهم في الصوم ليلهم
بأقرب بلاد الهم ثم يسكون الى الغروب بأقرب بلد الهم وما قاله انما يظهر ان لم تستمعه غيوبها
أكل ما قيمه الصائم لتعذر العمل بما عندهم فاضطررنا الى ذلك التقدير بخلاف ما اذا وسع ذلك

(قوله) وهو الوجه من قول الروائي قال
في الاسنى والجواز أي وقته مع الكراهة
كما صرح به الروائي يمتد الى الفجر الصادق
أول ابن زياد الكراهة في كلام الروائي
بخلاف الاولى فيطابق كلام غيره بان
التأخير عن وقت الاخبار خلاف
الاولى نعم انقضى كلامه في الكراهة
حتى بين الفجرين فليراجع فانه نقله عن
السكوكب عن الجمهور

وليس هذا حينئذ كأيام الدجال لوجود الليل هنا وان قصر ولو لم يسع ذلك الا قدر المغرب أو الصائم قد أمأكله وقضى المغرب فيما يظهر (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق) لان جبريل صلاها أول يوم حين حرم الفطر على الصائم وانما يحرم بالصادق اجماعا ولا نظر لمن شذف لم يحرمه الا بطول الشمس ومن ثم ردوا نقل عن اجلاء مسلمة وتابعين بأنه مخالف للاجماع وان استدل به بقوله تعالى فحجوا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة الدال على أنه لا آية للنهار الا الشمس المؤيد بأنه بوج الليل في النهار الدال على أنه لا فاصل بينهما لان كل ذلك سفساف ومن ثم استبعد غير واحد صحة ذلك عن أحد يعتد به (وهو) بياض شعاع الشمس عند قربها من الافق الشرقي (المنشور ضوء معترضا بالافق) أي نواحي السماء بخلاف الكاذب وهو ما يبدو مستطيلا واعلاه أضواء من باقيه ثم تعقبه ظلمة * تنبيه * في تحقيق هذا او كونه مستطيلا كلام طويل لاهل الهيئة مبني على الحدس المبني على قواعد الحكماء الباطنية شرعا من منع الخرق والالتزام أو التي لم يشهد بها حتى على انه لا يفي ببيان سبب انعدامه بالكلية حتى تعقبه ظلمة كما صرح به الأئمة وقدروها بساعة والظاهر ان مرادهم مطلق الزمن لانها تطول تارة وتقصر أخرى وزعم بعض أهل الهيئة عدم انعدامها وانما يتناقص حتى ينجم في الفجر الصادق ولعله باعتبار التقدير لا الحس وفي خبر مسلم لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطير أي يتشرد ذلك العمود أي في نواحي الافق وقد يؤخذ من تسمية الفجر الأول عارضا للثاني شيان أحدهما انه يعرض للشعاع الناشئ عنه الفجر الثاني انخباس قرب ظهوره كما يشعر به التنفس في قوله تعالى والصبح اذا تنفس وعند ذلك الانخباس يتنفس منه شيء من شبه كوة والمشاهد في المنخس اذا خرج بعضه دفعه ان يكون أوله أكثر من آخره وهذا الكون كلام الصادق قد يدل عليه ولا بناء عن سبب طوله وانضاء أعلاه واختلاف زمنه وانعدامه بالكلية الموافق للحس أولى مما ذكره أهل الهيئة القاصرون كل ذلك تأسيهما أنه صلى الله عليه وسلم أشار بالعارض الى ان المقصود بالذات هو الصادق وان الكاذب انما قصد بطريق العرض ليتنبه الناس به القرب ذلك فيتميموا ليدركوا فضيلة أول الوقت لا لشغلاهم باليوم الذي لولا هذه العلامة لتعهم ادر الأول الوقت فالخاصل أنه نور يبرزه الله من ذلك الشعاع أو يخلقه حينئذ علامة على قرب الصبح ومخالفه في الشكل ليحصل التمييز وتضع العلامة العارضة من العلم عليه المقصود فتأمل ذلك فإنه غريب مهم وفي حديث عند أحمد ليس الفجر الا بياض المستطيل في الافق ولكن الفجر الاحمر المعترض وفيه شاهد لما ذكرته آخر ما يؤيد ما أثبت اليه من الكوة ما أخرجه غير واحد عن ابن عباس ان للشمس ثلثمائة وستين كوة تطلع كل يوم من كوة فلا بدع أنها عند قربها من تلك الكوة تنفس شعاعها ثم تنفس كما مر ثم رأيت لأقرا في المالكي وغيره كالا صبحي من أمتنا فيه كلاما يوضحه وبين صحة ما ذكرته من الكوات ويوافق استسكاله لكونه يظهر ثم يغيب وحاصله وان كان فيه طول لمس الحاجة اليه انه بياض يطلع قبل الفجر الصادق ثم يذهب عند أكثر الاضار دون الرائد المتحد التوى النظر وكران بشير المالكي انه من نور الشمس اذا قربت من الافق فاذا اطهر أنست به الابصار فيظهر لها انه غاب وليس كذلك ونقل الا صبحي ابراهيم أن بعضهم ذكر أنه يذهب بعد طلوعه ويعود مكانه ليلا وهذا البعض كثير ومن أمتنا كما مر وان أباجعفر البصري بعد ان عرفه بأنه عند بقاء نحو ساعتين يطلع مستطيلا الى تخور بع السماء كأنه عمود ويرى عالم اذا كان الجو تقيما شتاء وأبين ما يكتون اذا كان الجو كدر اصيفا أعلاه دقيق وأسفله واسع أي ولا ينافي هذا ما قدمته ان أعلاه أضواء لأن ذلك عند أول الطلوع وهذا عند مضيده من الصادق وتخته سواد ثم بياض

(قوله) ويعود مكانه ليلا يتأمل وجه نصيبه

ثم يظهر ضوء يعنى ذلك كله ثم يعترض ورده بان رصده نحو خمسين سنة في رغباب وانما يتخدر الملتقى مع المعترض في السواد ويصير ان جرا واحد اوزعم غيبته ثم عوده وهم اوراقه تختلف باختلاف الفصول فظنه يذهب وبعض الموقنين يقول هو المجرة اذا كان الفجر بالسعود يلزمه انه لا يوجد الا نحو شهرين في السنة قال القرافي وقال آخرون هو شعاع الشمس يخرج من طاق جبل قاف ثم اطله بان جبل قاف لا وجود له وبرهن عليه بما رده ما جاء عن ابن عباس من طريق خرجها الحنفاط وجماعة منهم عن الترمذي تخريج الصحيح وقول النجاشي ذلك ونحوه مما لا محال للرأى فيه حكمه حكم المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم منها ان وراء أرضنا بحر محيطا ثم جبلا يقال له قاف ثم أرضنا ثم بحرا ثم جبلا وهو ~~هـ~~ حتى عذسبعام من كل وأخرج بعض اولئك عن عبد الله ابن ربيعة انه جبل من زمرد متجيب بالذبا عليه كغما السماء وعن مجاهد مثله وكما ان ذلك قوله لا وجود له لا يدفع قوله ولا يجوز اعتقاد ما لا دليل عليه لانه ان أراد بالدليل مطلق الامارة فهذا اعليه أدلة أو الامارة القطعية فهذا ما يكفي فيه الظن كما هو حجة ثم نقل اعنى القرافي عن أهل الهيئة انه يظهر ثم يخفى دائما ثم استسكه ثم احوال في جوابه بما لا يتضح الا لمن أقن على الهندسة والمناظرة وأولى منها انه يختلف باختلاف النظر لا يختلف باختلاف الفصول والكميات العارضة لمحله فتعديق في بعض ذلك حتى لا يكاد يرى أصلا وحينئذ فهذا عذر من عبر بأنه يغيب وتغيبه ظلمة (وسبق حتى تطلع الشمس) فغير مسلم بذلك ويكفي طلوع بعضه باختلاف الغروب الحاقا لما يظهر بما ظهر لتوته (والاخبار أن لا تؤثر عن الاسفار) وهو الانشاء بحيث يميز الناظر القريب منه لان جبريل صلاها ثاني يوم كذلك ولها غير هذا والاقوات الاربع السابقة وقت كراهة من الجمرة الى أن يفي ما بينها * تنبيه * المراد بوقت الفضيلة ما يرد فيه الثواب من حيث الوقت ووقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثيثة ووقت الجواز ما لا ثواب فيه منها ووقت الكراهة ما فيه ملام منها ووقت الحرمة ما فيه اثم منها وحينئذ فلا ينافي هذا ما بأن ان الصلاة غير ذات السبب في الوقت المكروه أو المخترى هو ما لا تتعقد لان الكراهة ثم من حيث ايقاعها فيه وهما من حيث التأخير اليه لا الايقاع والنافي في أمر الشارع بايقاعها في جميع أجزاء الوقت فان قلت ظاهر ما ذكر في وقت الفضيلة والاختيار غيرهما وقد صرحوا بالاتحادهما في وقت المغرب كما مر وفي قولهم في نحو العدم وقت اختيارهما من مصير المثل الى مصير المثلين وفضيلتهما أول الوقت قلت الاختيار له اطلاقا ان اطلاق برادف وقت الفضيلة واطلاق نفيانها وهو الاكثر المتبادر فلا تنافي وبما يصرح بالثاني قولهم في كل من العصر والصبح له وقت فضيلة أول الوقت ثم اختيار الى مصير المثلين أو الاسفار فصرحوا بتجانسهما هنا جريا على الاطلاق الثاني * فاندان * احداهما قيل الحكمة في كون المصنفات سبع عشرة ركعة ان زمن البتظة من اليوم والليلة سبع عشرة ساعة غالبا اشاعشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فعمل لكل ساعة ركعة لتجرب ما يقع فيها من التقصيرات ثلثهما اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبد عند أكثر العلماء وأبدي غيرهم له حكيم من أسسها ثم كثر الانسان بها نشأة اولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتقاء عها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيخوخته كغروبها وكهولته كغروبها وفيه نقص فزاد عليه وفناء جسمه كانهما أثرها وهو الشفق الاحمر فوجبت العشاء حينئذ كبريائك كان كلفة في البطن وتمنيته للعروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة طلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبت الصبح حينئذ لذلك أيضا وكان حكمه كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين أربعين أرباعا توفر النشاط عندهما بما عاناه الاسباب وكان حكمه خصوصهما تركب الانسان من عناصر أربع وفيه اخلاط أربعة

(قوله) أو المخترى هو ما يتأهل المراد به (قوله) في نحو العصر الخ قد يقال هذا صريح في التقادير كما هو ظاهر فاني يجعله من الصريح في الاتحاد ويمكن أن يجاب عنه بأن مراده بالتغاير التباين بقرينة ما سبق في التفاسير للاوقات (قوله) الاطلاق يرادف وقت الفضيلة أى فيكون الاطلاق في صورتين المذكورتين من الاول وهو اخلاطه على وقت الفضيلة وفيه وقتة بالنسبة بصورة الثانية وقد يجاب أيضا بما ذكر بأن الذي فيها اطلاق مشترك على معنيين كان منه أو على حقيقة ومجاز وان كان منهما قول المصنف وانتم قبلها وسياق كلامهم مشعر بان المسئلة مصورة بما بعد دخول الوقت قل الاستوى ينبغي أن يكره أيضا قبله وان كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق يعنى خوف استمراره الى خروج الوقت كذا في شرح ابن مهيبة قال الخطيب اثره والظاهر عدم الكراهة قبل دخول الوقت لانه لم يتخاطب بها ولا يتجر عليه اذا غلب على ظنه استعراق الوقت ناذ كراته

فجعل لكل من ذلك في حال النشاط ركعة لتصله وتعدله وهذا أولى وأظهر من قول القفال انما يزد
عليها لان مجموع آحادها عشرة ولا شيء من العدد يخرج أصله عنها والمغرب ثلاثا أنها وتر النهار
كما في الحديث فتعده عليه بركة الوترية ان الله وتر يحب الوتر ولم تكن واحدة لأنها تسمى البتراء من
الوتر وهو المقطع وألحقت العشاء بالعصر من لينخير تنقص الليل عن النهار اذ فيه رمضان وفي النهار ثلاثة
لكون النفس على الحركة فيه أقوى * فرع * صبح أول أيام الدجال كسنة وثانيها كسهر وثالثها
كجمعة والامر في اليوم الأول وقس به الاخير ان بالتقدير بأن تحرر قدر أوقات الصلاة وتصلى وكذا
الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كحلول الآجال ويجري ذلك فيما لو مضت الشمس
طالعة عند قوم مدة * تنبيه * ذكر أحكامنا ان المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فتسدد كون
الزوال ببلد بلوعها بآخر وعصر بآخر ومغرب بآخر وعشاء بآخر وما ذكره ان سبب ذلك اختلاف
ارتفاع الارض لوافق كلام علماء الهيمية والبقات لان ذلك انما ينشأ على كرية الارض والفلان دون
ارتفاع الارض وانخفاضها لانه ليس له كبير ظهور في الحس اذ أعظم جبل ارتفاعا على الارض
فرسخان وثلاث فرسخ ونسبته الى كرة الارض تقريبا كنسبة سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها
ذراع فلم ينشأ ذلك الاختلاف الا من اختلاف أوضاع الشمس بالنسبة الى كرة الارض فبان من درجة
من تلك تكون فيها الشمس في وقت من الاوقات الا وهي طالعة بالنسبة الى بقعة غاربة بالنسبة الى
أخرى متوسطة بالنسبة الى أخرى في وقت عصر بالنسبة الى أخرى وعشاء وصبح كذلك (قلت بكره
تسمية المغرب عشاء) تسمية (العشاء عتمة) لأنها الصبح عنهم ما وورود تسمية الثاني لبيان الجواز
(و) بكره (النوم قبلها) أي قبل طلوعها بعد دخول وقتها ولو وقت المغرب لمن يجتمع لانه صلى الله عليه
وسلم كان بكره وما بعده واه الشيخان ولا نرى ما استمر فومه حتى فات الوقت ويجري ذلك في سائر
أوقات الصلوات ومحل جواز النوم ان غلبه بحيث صار لا يتميز له ولم يعمم كنهه فدفعه أو غلب على ظنه انه
يستيقظ وقد بقي من الوقت ما يسعها وظهرها أو الحرم ولو قبل دخول الوقت على ما قاله كثيرون ويؤيده
ما يأتي من وجوب السعي للجمعة على بعيد الدار قبل وقتها الآن يجب بأنها مضافة لليوم بخلاف غيرها
ومن ثم قال أبو زرعة المنقول خلاف ما قاله أولئك (والحديث بعدها) أي بعد دخول وقتها وفعالها
فيه أو قدره ان جمعها تشديدا قبل ذلك على الواجبه لانه رعا فوته صلاة الليل أو أول وقت الصبح
أو جميعه وليختتم عمله بأفضل الاعمال وقضية الاول كراهته قبلها أيضا لكن فرق الاسنوي بأن اباحة
الكلام قبلها تنتهي بالامر بايقاعها في وقت الخيار واما بعدها فلا ضابط له فكان خوف الفوات
فيه أكثر وهو أوجه من قول غيره هو قبلها أولى بالكراهة لئلا يفتقر به فضيلة أول الوقت ويرد بما
يعلم بما يأتي ان مطلق الحديث قبلها لا يستلزم تقويت ذلك فصح تهديدهم بعدها واما ما قبلها فان فوت
وقت الاختيار كره أي كان خلاف الاولى والا فلا (الا) لمتنظر الجماعة ليعيدها معهم ولو بعد وقت
الاختيار ولما سافر فخر أحمد لا يمر بعد العشاء الاصل أو مسافر والاعذار أو (في خبر) كعلم شرعي
أو آله أو قرأه أو ذكرها أو ذكر الصالحين أو اناس ضيف أو زوجة عند زفافها أو الملائمة بها
وتحذ ذلك (والله أعلم) لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحثهم عائته ليله عن بني اسرائيل ولانه خير
ناخذ فلا يترك المفسدة متوهمة (ويسن تعجيل الصلاة لا قول الوقت) اذا تبين دخوله للاحاديث
الحججه ان الصلاة أول وقتها أفضل الاعمال ويحصل باشتغاله بأسبابها عقب دخوله ولا يكف العجلة
على خلاف العادة وبقدره مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير وأكل لقم وفور خشوعه وتقديم
سنة رتبة قبل لو قدمها أعنى الاسباب قبل الوقت وآخر بقدرها من أوله حصل سنة التجهيل على

(قوله) وانما ظهر عدم الكراهة الخ
ينبغي أن يكون محله اذ لم يغلب على الظن
الاستغراق والا فينبغي أن يكره للخلاف
الفتوى حينئذ في الحرمة والله أعلم
(قوله) والاحرم ولو قبل الاستيقاظ
أي وان لم يغلب على ظنه الاستيقاظ
بأن غلب عليه الاستمرار أو شك وقد
تشكل مسألة الشك بالنسبة الى التعميم
الآتي في قوله ولو قبل دخول وقت
(قوله) وأما ما قبلها فان فوت وقت
الاختيار الخ هلا قال وقت الفضيلة وان
كانت مخالفة الاولى فيما اذا أخر عن
وقت الاختيار والله أعلم ثم رأيت
الحديث قال قوله فان فوت وقت الاختيار
هلا قال أو وقت الفضيلة انتهى (قوله)
بل لو قدمها الخ فيه ما مررت الاشارة
اليه في وقت المغرب

(قوله) ويستثنى من نذب التعجيل مسائل الخجل في الغر من صور نذب التأخير صلاة مسافر سائر وقت الأولى وهو محل تأمل لماسيأتي ان الجمع مطلقا خلاف الأولى خروجا من خلاف مانعه فليتأمل (قوله) لمن أراد الاقتصار على صلاة واحدة بخلاف ما لو أراد التعدد فانه أفضل من الاقتصار بغيره وان محله اذا كان الكمال في الثانية مما يقتضى مشروعية الاعادة كالجماعة والا فتأخير أولى ولا يتأتى التعدد كالصلاة في المسجد (قوله) ويندب للامام الحصر الخ سيما قبله قيل فصل الاستقبال ما لفظه ويسن تأخيرها قدر ما يجمع الناس في المغرب أى الخلاف القوي في نفي سبق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخيرها من أوله انتهى فليتأمل الجمع بين اطلاقه هنا وتقييده ثم (قوله) الا ان عزم الخ على الأصح في شرح المهذب والتحقيق وصحح السبكي انه لا يجب ابن شبهة وكذا صحح عدم الوجوب في جمع الجوامع وبالغ في منع الموانع فقال ان الاحتباب اثبات حكم غير دليل شرعى (قوله) ثم رأيت بعضهم هو ابن شبهة (قوله) فان قلت مرة في النوم قد يقال الذي مرجحوا به عند غلبة ظن الاستيقاظ وهي لا تنافي في عدم توهم عدم الاستيقاظ فلو أيدل التوهم بالشك لكان حسنا لتمامه مع كفايته في الابرار على ما هنا فليتأمل (قول المصنف) ببلد حار يح السبكي عدم اختصاصه ببلد حار وقال شدة الحر كقصة ولو في ابرد البلاد شبهة (قول المصنف) من بعد ناطب البعد ما يكثر قاصده بالشمس شبهة

ما في النخار ويستثنى من نذب التعجيل مسائل كثيرة ذكرتها في شرح العباب وغيره وضابطها ان كل ما رجحت مصلحة فعله ولو أخرقته تقدم على الصلاة وان كل كمال الجماعة اقترن بالتأخير وخلى عنه التقديم يكون التأخير لمن أراد الاقتصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتي في الابرار معه أفضل ويندب للامام الحصر على أول الوقت لكن بعد مضى قدر اجتماع الناس وفعلهم لا سببا ما عاده وبعد يصلى بمن حضر وان قل لان الاصح ان الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فان انتظر كرهه ومن ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم عن وقت عادته أقاموا الصلاة فمقدم أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع أنه لم يطل تأخره بل أدرك لصلاتهما واقتدى بهما وصوب فعلهما نعم يأتي في تأخر الراتب تفصيل لانافيه هذا العلم منه صلى الله عليه وسلم بالحصر على أول الوقت وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كما في محرم خاف فوت الحج لوصلى العشاء وتكون رأى نحو غير بقى أو أسير لو أنه زده أو ضائل على محترم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضا للصلاة على ميت خيف انفجاره * تنبيه * يجب الصلاة بأول الوقت وجوبه ما وسعنا أن لا يبقى الا ما يسعها كالماء بشر وطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله الا ان عزم على فعلها اناءه وكذا اكل واجب موسع قبل انما يجب ذلك حيث لم ينس التأخير لا كالأبرار وفيه نظر ثم رأيت بعضهم رده بأنه يلزم من دمج التأخير الشامل للتدبؤ والجارز نية والا عصى وكانت قضاء وكان وجه الرتبة ان نذب التأخير لم يناف وجوب التبة وان اختلاف ملحظ البابين والاولى في وجهه ان نذب التأخير عارض فلا يرفع حكم الواجب الاصل وهو توقف جواز التأخير على العزم واذا أخرها بالتبؤ لم يظن موتة فيه فات لم بعض لانه لم يقصر ~~بكون~~ الوقت لمحمد وادوم يخرجها عنه وبه فارق ما يأتي في الحج ومثله فائتة بعد زمان وقها العمر أيضا فان قلت مرة في النوم انه لم يوهم الفوت معه حرم فهل قياسه هذا حتى تضيق توهم الفوت قلت نعم الا ان يفرق بأن من شأن النوم التقويت فلم يميز الامع ظن الادراك بخلافه هنا (وفي قول تأخير) فعل (العشاء أفضل) ما لم يجاوز وقت الاختيار لا حادث فيه ومن ثم اختاره المصنف وغيره لكن قد عيها هو الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون (و) مر أن محل نذب التعجيل لم يعارضه مصلحة واحدة فلذلك (يسن الابرار بالظهر) أى ادخالها وقت البرد تأخيرها دون اذناها عن أول وقتها الى أن يبقى للبعيطان ظل يمشي فيه فاصد الجماعة ولا يجاوز نصف الوقت (في شدة الحر) خبر البخارى اذا اشتد الحر فابردوا بالظهر فان شدة الحر من فجحهم أى غلبها وانتشار لها وخرج بالظهر الجماعة لان تأخيرها معرض لقواتها لكون الجماعة شرطافهم وامافى الصحيحين مما يخالف ذلك حمل على بيان الجواز (والاصح اختصاصه) أى سن الابرار (ببلد حار) أى شدة الحر كالحجاز وبعض العراق واليمن (وجماعة مسجد) أو محل آخر غيره (بصلونه) كالم أو بعضهم بمسحة في طريقهم اليه شديدة بحيث تسلب خشوعهم كان يأتيه (من بعد) في الشمس لشدة التعجيل حينئذ بخلاف وقت بارد أو معتدل وان كان ببلد حار وبلد باردة أو معتدلة وان وقع فيها شدة حرأى لانه عارض لوضعها فلم يعتبر ويؤخذ منه ان البلد لو خالفت قطرها في أصل وضعه بأن كان شأن الحرارة دائما وشأن البرودة كذلك كالطائف بالنسبة لظن الحجاز أو عكسها لم يعتبر التطرف هنا بل تلك البلد التي هو فيها وهذا يجمع بين من عبر ببلد ومن عبر بقطر فالاول في بلد خالفت وضع التطرف والثاني في بلد لم تخالفه كذلك لكن قد يعرض لها محالته وعلى هذا يحمل قول الزركشي اشتراط شدة الحر محالته لتعديل الراوى الا أن يريد قوله في شدة الحر أى من حيث الجلبة لا بالنسبة الى أفراد البساع والاشخاص انتهى فالحاصل أنه لا بد من كونه وقت الحر وان تخلف بالنسبة لبيعة أو شخص وبلد حار وضعها ومن يصلى

(قوله) نعم نحو امام محل الجماعة المحل هذا الاستدلال بعد قوله السابق أو بعضهم ثم قوله والذي بوجه الخ يظهر انه يتأتى فيمن يكون في معناه من المؤمنين بالمسجد بل يظهر انه يتأتى في كل * (١١٥) * من حضر قبل استيلاء الجماعة فليست اقل والله اعلم (قوله) بأن فرغ من السجدة

بنيته منفرداً أو جماعة وجمع على بآتونه لامتسقة أو حضر وولم يأتهم غيرهم أو يأتهم من غير مشقة عليه نحو قرب منزله أو وجود ظل يعيش فيه فلا ينسب إليه الإبراد لهؤلاء لعدم المشقة نعم نحو أمام محل الجماعة المقام به ينسب له تبعاً لهم للاتباع والذي يتجه إلى الأفضل له فعلها أو لا تبعاً معهم لأن سن الإبراد في حقه بطريق التسع كما تقرر فشم ذلك قولهم ينسب إلى الجماعة أثناء الوقت فعلها أو لا تبعاً معهم وعدم نقل الأعادة عنه صلى الله عليه وسلم لا يستلزم عدم بدنها وافرقت بعضهم بين ما هنا وقولهم ينسب إلى آخره بما لا يصح فأحذره وكذا ينسب الإبراد لمن يقصد المسجد للصلاة فيه منفرداً كما يحسنه الاستنوي وغيره وفي كلام الرافعي إشعار به (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجه (فالأصح أنه ان وقع في الوقت منها) (ركعة) كاملة بأن فرغ من السجدة الثانية (فجميع أداؤه) يقع فيه مناركة كذلك (فقضاء) كلها سواء أخر لعذر أم لا لخبر الشيخين من أدر لأركعتهم من الصلاة فقد أدرك الصلاة أى مؤداة والفرق اشتمال الركعة على معظم أفعال الصلاة إذا غالب ما بعدهما ~~تكرر~~ رها لجعل ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها ولما كان في هذه السجعة ما فيها كل التحقّق عند الأصوليين أن ما في الوقت أداء مطلقاً وما بعده قضاء مطلقاً والحديث كثير ي ظاهر في ردّها وإلا خلاف في الأتم على الأقوال كلها كما يعلم من كلام المجموع أن من قال بخلاف ذلك لا يعتد به ونواب القضاء دون نواب الأداء خلافاً لمن زعم استواءهما على أنه تسعين فرسه في قضاء ما أخره لعذر وإلا فلا وجه له وممن أن أفسد صلاته في الوقت ثم أعادها فيه كانت أداء لقضاء خلافاً للشيخين (ومن جهل الوقت) نحو غيم (اجتهد) جواز أن تقدر على اليقين ووجوب أن لم يقدر ولو أعمى نظيره ما مر في الأواني نعم أن أخرجه بقية عن مشاهدة أو سمع أدان عدل عارف بالوقت في صحولته قبوله ولم يحجّج ذلك بالحاجة للاجتهاد حينئذ بخلاف ما لو أمكنه الخروج لرؤية نحو الشمس لأن فيه مشقة عليه في الجملة وانما حرم على القادر على العلم بالقبلة لتقليد ولو لم يخرج عن علم لعدم المشتقة فانه إذا علم عن القبلة مرة واحدة اكتفى بها ما لم يتقل عن ذلك المحل والأوقات متكررة فيفسر العلم كل وقت وللحجج العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره وإذا أخبر بقية عن اجتهد لم يخرج لقادر تقليده إلا أعمى البصر أو البصيرة فانه تخيير بين تقليده والاجتهاد نظر المجزأة في الجملة (بورق) كشرأة ودرس (ونحوه) كصنعته أو ممن غيره وصياح ذلك مجزّب وكثرة المؤندين يوم الغيم بحيث يغلب على الظن أنهم لم يكثر تمهّل فيخطئون وكذا ثقة عارف بالأوقات يومه إذا يتقاعده عن ذلك المجزّب وعلم من كلامه حرمة الصلاة وعدم انعقادها مع الشك في دخول الوقت وإن بان أنها في الوقت لأنه لا بد من ظن دخوله بأمره ووقع في حديث عند أبي داود ما ظاهره يخالف ذلك في المسافر ولا حجة فيه لأنه واقع حال محتملة أنه لا يلتزم في المبادرة وغيرها بل عند التأمل لا دلالة فيه أصلاً على قول أنس كما إذا كثر رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فقلنا زالت الشمس أو لم تزل صلى الظهر لأن الذي فيه أنهم انما شكروا قبل صلاتهم لا استحالة شكهم معها وبفرسه هو ما عرفت لا ترى أنه يجوز اعتماد خبر العدل وإن شك فيه الغاء للشك وكفاً بوصف العدل الثقة عليه صلى الله عليه وسلم أولى بذلك وهذا ينفع اندفاع قول المحب الطبري لا يبعد تخصيص المسافر بما فيه من جواز الظاهر عند الشك في الزوال أى مثلاً كما خص بالقصر ونحوه (فإن) اجتهد وصلى بعد خروجه الوقت (تيقن

ولا علمهم بالأوقات والثاني واضح فان توافقت اجتهاداتهم وإن لم يتفقوا عارفين يغلب على الظن دخوله وأما الأول فمحل تأمل حيث لم يبلغوا عدد الثورات ولم يقع في القلب صدقهم ثم محمل ما ذكره فيما يظهر في مستقيل أئمتلو كانوا متابعين أو أحدهم كما هو مشاهد في مؤذي الحرمين فالحكم متعلق بمتبوعهم فيما يظهر فان كان ثقة عارفاً بالأوقات جاز على مرجح الامام النووي فليمتأمل (قوله) عارف بالأوقات قد يقال مانرا دمع عرفتها (قوله) الاذيتما عدل الحق يقال هو لا يقلد اليك بل يجتهد مع سماعه فان غلب على ظنه به دخول وقت ما ظنه فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارفي في يوم الغيم كما هو متفق صنيع الشارح رحمه الله فواضح وان كان يشك في مجر داستماعه من غير اجتهاد كما يصرح به كلام غيره فقياسه على الذي محل تأمل يعرف بما تقرر فليقرر وكذا اصنعيه يقتضي ان كثرة المؤذي من مستند الاجتهاد كما هو في العطف عليه مع أن المصريح في كلام غيره ان اتابعهم تتلذذ لهم فليمتأمل

صلاته أي إحرانها بها (قبل الوقت) ولو بخبر عدل رواية عن علم الاجتهاد (قضى في الاظهر) لفوات شرطها وهو الوقت فان تبين في الوقت أعاد قطعاً قبل لوقال أعاد كان أولى انتهى وهو وهم لما علت أن محل الخلاف انما هو في تبين ذلك بعد الوقت (والا) يتيقن قبله ولو بان لم يبين الحال (فلا) قضاء عليه لعدم تبين المفسد * فرع * صلى في الوقت ثم وصل قبله ليلد بخلاف مطلقها مطلقه لزمه أعادتها نظيراً ما أتى في الصوم كذا بحث ولك أن تقول ان أراد بما أتى الموافقة معهم في الاخر صوماً وفطراً فليس نظير مسئلتنا لا اختلاف يوم الرؤية يوم الموافقة وانما الذي يتوهم انه نظيرها أن يرى ببلده فيصوم ثم يسافر ويصل أثناء يومه لبلده لم ير أهله وحكم هذه لم أره صريحاً بل كلامهم محتمل اذ قضية تعليلهم بأنه بالانتقال لهم صار مثلهم الفطر وقضية تخصيص الشراح قول الحاروي والارشاد فطراً بمن سافر من بلد غير الرؤية الى بلدها انه يستمر صائماً وبوجه بأنه استند هنا الى حقيقة الرؤية فلم يعارضها في ذلك اليوم الا ما هو أضعف منها وهو استحباب المتقل اليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صائماً فانتقل في ذلك اليوم لبلده عداً فإنه يفطر لانه عارض الاستحباب ما هو أقوى منه وهو الرؤية وعلى الاحتمال الاول يفرق بأن الصلاة خفف فيها من حيث الوقت ما لم يخفف في رمضان لانه لا يقبل غيره بخلافها فاحتيط له أكثر ومن ثم لوجع تقديمها ثم دخل المصنف في وقت الظهر لم يلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم رجح مقتضى هذا فقال الأقرب عدم لزوم إعادة كصلى ثم بلغ في الوقت (ويبادر بالقائ) الذي عليه وجوب ان فات غير عذر والا كنوم لم يعتبه ونسيان كذلك بأن لم يشأ عن قصيره بخلاف ما اذا نشأ عنه كعب شرط نزع أو كحل بالوجوب وعذر فيه ببعده عن المسلمين أو اكره على الترك أو التلبس بالمنا في فندباً فيجلب البراءة ذمته (وبسن ترتيبه وتقدمه) ان فات بعذر (على الحاضرة التي لا يخاف فوتها) وان خشي فوت جماعتها على المحدثين وجام من خلاف من أوجب ذلك ولا تنازع ولم يجب لان كل واحدة عبادة مستقلة وكقضاء رمضان والترتيب في المؤديات انما هو لضرورة الوقت وفعله صلى الله عليه وسلم المجرد للندب وقدم على الجماعة مع كونه سنة وهي فرض كفاية لاتفاق موحيه على أنه شرط للصحة وقول أكثر موحييها عياناً أنها ليست شرطاً للصحة فكانت رعاية الخلاف فيه آكد وهذا يستدفع ما لا نسوى وغيره هنا اما اذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فيلزمه البداية بها الحرمه خروج بعضها عن الوقت مع امكان فعل كلها فيه ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وان فقد الترتيب لانه سنة والبدار واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز كقولنا هيرلن عليه فائتة بغير عذر ان يصرف زمانا لغير قضاها كالتطوع الا يضطر اليه نحو نوم أو مؤنة من يلزمه مؤنة أو لفعل واجب آخر مضيق يحشى فوته ولو تد كرفائته وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقاً أو شرع في فائتة لها ناسعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولو شك في قدر فوائت عليه لزمه أن يأتي بكل ما لم يتدن فعله أو بعد الوقت في فعل مؤداته لزمه قضاؤها أو في كونها عليه فلا يفرق بأن شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استحبابه مع شرط اللزوم والاصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والاصل عدمه وسياً أن لا تجوز إعادة الفرض في غير جماعة الا ان شك في شرط له أو جرى في محته خلاف ووقع في بعض روايات حديث الصبح التي ناموا عنها ما يقتضي على ما زعمه شارح نذب فعلها انما في مثل وقتها من اليوم الثاني قال وهي مسئلة عزيزة لم أر من صرح بها انتهى وليس كما قال لما علت ان قواعداً تقتضي حرمة ذلك ولا حجة في تلك الرواية لان لفظها صلوا الغد لوقتها أي لا نظنوا ان وقتها تغير بصلاتها في غير بل ومو على ما كنتم عليه من صلاحها في وقتها ويؤيده الرواية الاخرى أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم قالوا يا رسول الله لا تقضها

(قوله) ومن ثم لوجع تقديمها الخ
كان منبياً على الفسق فتحتاج الى التأمل (قول المصنف) ويبادر بالقائ
من أفسد الصلاة في وقتها لا أنها لا تصير قضاء بخلاف للتولي ومن بعده لكن يجب
فأعادتها فوراً كما صرح به صاحب
العباب كذا في الغني ويظهر ان محله
اذا كان بغير عذر والله أعلم ثم رأيت
ابن قاسم في حاشية المنهج (قوله) ان
يجب أعادتها فوراً انتهى في الاول
فان بعذر قيد فيها ومثله في الاول
لو فاتت كلها بغير عذر فما يظهر ويظهر
فيما فات بعذر انه اذا تدكره ولم يرد فعله
حالا فانه يجب عليه العزم على فعله
في المستقبل لانه حينئذ من الواجب
الموسع ولا يستغنى عما سبق في أول
الوقت لان ذلك بالنسبة الى الوقت والله أعلم

لوقتها من الغد قال نها كرمكم عن الربا وبقوله منكم فهذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الرواية بل
 في حرمة فعل الفائنة ثانيا من غير موجب (وتكره الصلاة عند الاستواء) وإن ضاق وقته لأنه يسع
 المحترم للنهي الصحيح عنه (الأيوم الجمعة) ولولم ينحصرها لحدث فيه لكن فيه مقال الآن يكون
 قد اعتضد (وبعد) أداء فعل (الصبح حتى) طلوع الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا ومن
 طلوعها حتى (ترفع الشمس كرم) طوله نحو سبعة أذرع في رأي العين والافسافة طوله سواء أصل
 الصبح أم لا (و) بعد أداء فعل (العصر) ولولم يجمع تقديم (حتى) تصغر الشمس بخلافه قبل فعلها
 يجوز النقل مطلقا ومن الأصفر ارجح (تغرب) لمن صلى العصر ومن لم يصلها فالكرهية تتعلق بالفعل
 في وقتين وبالزمان في ثلاثة أوقات كما تقرر وهي التحريم وقيل للتنزيه وعلمها لا تنعقد لأنها ذات كونها
 صلاة والاحرم كل عبادة وهي تنافي الانعقاد إذا لا تنافيا لها مطلق الأمر والكان مطلوباً بمنها عنه
 من جهة واحدة وهو محال كما هو مقرر في الأصول وأصل ذلك ما صرح من طرق متعددة أنه صلى الله
 عليه وسلم نهى عن الصلاة في تلك الأوقات مع التقيد بالريح أو الريح في رواية أبي نعيم في مسخره
 على مسلم لكنه مشكل بما يأتي في العرايا أنهم عند السك في الخمسة أو الدون أخذوا بالاكثرو وهو
 الخمسة احتياطا فقياسه هنا امتداد الحرمة للترجيح لذلك وقد يجاب بأن الأصل جواز الصلاة إلا
 ما تحقق منعه وحرمة الربا لا ما تحقق حله فأثر السك هنا الأخذ بالرائد ونحو الأخذ بالقل عملا بكل من
 الأصلين فتأمله ومع الإشارة إلى حكمته النهي بأنها تطلع وتغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها
 الكفار ومعنى كونها بين قرنيه وفاق الجع محققين وإن نازع فيه آخرون وأطال ابن عبد السلام
 في الانتصار إلى أنه بعد محض وإن ما أبدى له من الحكم العكسية كلها غير متفحة بل متكلفة وقد
 نينا عن التكلف أنه يلحق ناصيته بها حتى يكون سجود عابدها سجودا له (الاسب) لم يتجره متقدم
 على الفعل أو مقارن له (كفائنة) ولولا أنه اتخذها وردا لصلاته صلى الله عليه وسلم سنة الظهر
 بعد العصر لما شغل عنها والمختص به إذا مته بعد لا أصل فعلها * تنبيه * علل غير واحد اختصاص
 هذه الامة به صلى الله عليه وسلم بأنه كان إذا عمل عملا داوم عليه ويرده ما يأتي في معنى الراتب
 المؤكد وغيره وما جاء في رواية أنه صلى الله عليه وسلم في نومهم عن الصبح قضى سنتها ولم يدوم عليها
 وبسليمه فعنى داوم عليه أنه كان لا يتركه إلا ما هو أهم أوليان الجواز وما ذكره المتكلمون
 في الخصائص من أنها داومة في هذه الصورة ولم يتعرضوا لها مساوها ووجه الخصوصية حرمة
 المداومة فعلها على أمته وإباحته له على ما صرح به كلام المجموع وأنها على ما نقله الزركشي وعليها
 قتر كصلى الله عليه وسلم للمداومة لا اشكال فيه بوجه فتأمله (وكسوف) لأنها معرضة للفوات (وتحمة)
 لم يدخل المسجد بقصد هاقط (ومجدة شكر) وتلاوة كتابه وكان أياها لا الهنا محل النص لان
 كعب بن مالك رضي الله عنه فعلها بعد الصبح لما نزلت بوجبه ومجله ان لم يقرأ قبل الوقت أو فيه بقصد
 السجود فقط فيه والام تعتقد أي ان استمر قصد تحريه إلى دخول الوقت فيما يظهر وكذا يقال في كل تحتر
 لأن قصد الشيء قبل وقته المنقطع قبله لا وجه للنظر اليه ويؤيده ما يأتي في رد قول جمع المكروه تأخيرها
 اليه إلى آخره ورعته طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على الوجه واعادة مع جماعة ولو اماما خلافا
 للبلقيني ومن تبعه نعم بلزمة نية الامامة كما يأتي وصلاة استسقاء وسنة وضوء وكذا عابد وضحي بناء
 على دخول وقتها بالطول وقد نقل ابن المنذر الاجماع على فعل الفائنة وصلاة الجنابة بعد الصبح
 والعصر وبقاسهما في معناه ما عدا كراهما لا سبب لها كصلاة التسبيح وذات السبب المتأخر
 كركعتي الاستسقاء وركعتي الاحرام ونوزع فيه بان سببها ارادته لا فعله وبردع ذلك بل هو السبب

(قوله) بل في حرمة فعل الفائنة أي باعتبار
 ما اقتضاه من تشبهه بالرب المحترم (قوله)
 لأنه يسع المحترم (قوله) وما ذكره
 أن يقال ببقائه (قوله) وما ذكره
 التسكعون الخ كذا في أصله رحمه الله
 والظاهر أنه معطوف على ما يأتي وحينئذ
 فهو عاربه ما مرفا لا نسب تعديه على
 قوله وتسليمه الخ فليأتمل

(قوله) فأولى هذه المعادة قد يقال فيما سبق صرح بلفظ مشعر بانقضاء التصديق الموجب للحكم عليه بالكفر كسائر ألفاظ الردنعم هو قياسه لو قيل
لأنه يتخير به الوقت المنتهى عنه فقال أول مرارعة الخ (قوله) بخلاف تأخير * (١١٨) * الصلاة على ميت قال في النهاية لو لم ينس

تأخيرها لا يباعها في وقت الكراهة حتى لا يتعقد ما جرت به العادة من تأخير الخنازة ليصل عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله انتهى أقول فيه تأجيل لأخبار الحثيثة التي أشار إليها الشارح رحمه الله بقوله فيما سبق في وقت المكروه من حيث الخ (قوله) من الحلاق المجموع في الثالثة الظاهر أن مراده بالثالثة بمرئمة السياق صلاة الاستسقاء وحينئذ فهو في الترتيب السابق ثالثة لأنثاء فلجزم (قوله) أي وهو الغيث لعل الأولى طلب الغيث فليتأمل قول المصنف) والاف في حرم مكة عن أبي ذر قال وقد صعد على درجة الكعبة من عرفى فقد عرفنى ومن لم يعرفنى فأناجدوب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس إلا بمكة إلا بمكة لا بمكة رواه أحمد وورز في المشكاة ونقل السبوطى في الجامع تخريجهم عن أحمد وابن خزيمة وأبي نعيم في الحلية والبارقطنى والطبرانى في الأوسط والبيهقى في السنن كلهم عن أبي ذر رضى الله عنه * (فصل) * فمن تلزمه الصلاة (قول المصنف) إنما تجب الصلاة * فرع * لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة أذتركها وصورة ان يشبه صغيرا مسلم وكافرا ثم يبلغا ويستمر الاشتباه فلم يؤمر المسلم لعدم العلم بعينه مر ابن قاسم في حاشية المنهج فان عمل قربة تصح بلانية كصدقة وصلة

الاصلى والارادة من ضروريات وقوعه انما اذا تحرى ايقاع صلاة غير صالحة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروها أخذ من قول الزركشى الصواب الحزم بالمنع اذا علم المنتهى وقصه تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم مطلقا ولو فائتة يجب تصدقها فوراً لانه معاند للشرع وعبر الزركشى وغيره بما رغبوا للشرع بالكلية وهو مشكل تنكفيرهم من قبله قص أطفاله فقال لا أفعله رغبة عن السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة التذكير فأولى هذه المعادة والمرامحة ويحجب تعين محل هذا على أن المراد أنه يشبه المرامحة والمعادة لانه موجود فيه حقيقةهما وقول جمع المكروه تأخيرها اليه لا يباعها فيه مردود بأن المنتهى عنه بالذات الا بقاءه لا التأخير وكذا اذا دخل المسجد بقصد التيمم فقط بخلاف تأخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والعصر لكثرة المصلين عليه بعدهما * تنبيه * فيه تحقيق لكثير مما سبق ورداً وهام وقعت فيه اعلم أن العبدان المراد بالتأخير وتقييمه بالنسبة للصلاة لا للوقت المكروه فصلاة الخنازة والثالثة ونحو صلاة الاستسقاء والكسوف والندى وسنة الطواف والتجبة والوضوء أسبابها من طهر الميت وتذكار القائنة والتميط والكسوف والندى والطواف ودخول المسجد والوضوء متقدمة على الأول وعلى الثاني ان تقدمت على الوقت فتقدمه والا فثابتة وهذا التفصيل أولى من الحلاق المجموع في الثالثة ان سبها متقدم وغيره انه مقارن وقيل تحرم لان سبها متأخر أي وهو الغيث ويرد بأن التخط هو الحامل عليها لطلب الغيث فالقول هو السبب الاصلى فكانت اناطة الحكم به أولى قبل وقوعه في المجموع حرمتها وهو سبق فلم انتهى وليس في محله بل الذى فيه حلها وانزع الغزالي في جواز سنة الوضوء بأنه لا يكون سببا للصلاة بل هي سببه فاستحالت تنبيهها بأن يضيفها اليه ويرد بأن معنى كونه سببا لانه سبب لتدب صلاة مخصوصة عقبه لا لمطلق الصلاة وكونها سببه ان مشروعيته لاجل الصلاة من حيث هي صلاة ووافع فرقان ما بين المقامين فبطلت الاستحالة التي ذكرها والمعادة لتتم أو انفراد لا يكون سببا لانتقال استعماله لتوجد سببها قبل الوقت وكذا العبد والخبي بقاء على دخول وقتها بالطولوع ويأتى في التيمم حال الخطبة وفيه شرع في صلاة قبل الخطبة فصعد الخطيب المنبر انه يلزمه الاقتصار على ركعتين فيحتمل القياس ويحتمل الفرق بأن ذاك أغلط لاستواء ذات السبب وغيرهما ثم لا هنا والذى يتجه التماس في الاولى يجامع ان كلام يؤذن له الا في ركعتين فالزيادة علمها كائناً صلاة أخرى مطلقاً ولم لأسبب لها هنا لا في الثانية فاذا نوى أكثر من ركعتين من الفضل المطلق ثم دخل وقت التكرار وقصرت تأخير بعضها اليه يلزمه الاقتصار على ركعتين بدخوله لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الانتهاء (والا) صلاة (في) بقعة من بقاع (حرم مكة) المسجد وغيره محارم صيده (على الصحيح) للحدث الصحيح يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طواف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار ولزيادة فضلها ثم فلا يحرم من استسكناها المقية ولا ان الطواف صلاة بالنص وانفقوا على جوارها فاصلا قتلها قال الحسامى والاولى عدم الفعل خروجا من خلاف من حرمة انتهى لا يقال هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرف لا نقول ليس قوله وصلى صريحا في ارادة ما يشبه سنة الطواف وغيره وان كان ظاهرا فيه نعم في رويته صحيحة لا تمنعوا أحدا صلى من غير ذكر الطواف وبها يضعف الخلاف * (فصل) * فمن تلزمه الصلاة أداء وقضاء وتوابعهما (انما تجب الصلاة) السابقة وهي الخمس (على كل مسلم) ولو فيما مضى فدخل المرتد (بالغ عاقل) ذكر أو أنثى

وعتق وضياقة ومات كافر لم يثب في الآخرة وتوسع ذنبه وان اسلم فقتضى السنة انه يثاب وهو المرضى ومنعه بعض السلف او تحقيق التنوى وتوسع ذنبه لعل المراد مثلا والقصد يجازى عنها في الدنيا (قوله) السابقة قد يقال بقاؤها على طلاقها أقل تكافوا وأفيد شمول صلاة الخنازة (قوله) فدخل المرتد يلزم علمه استعمال المجاز بلا قرينة مع ان حكمه معلوم ولك أن تقول يصلح ما سيأتى قرينة المجاز والله أعلم ثم رأيت ابن قاسم في حاشية شرح المنهج عبر بما عبر به الشارح قال هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة ولم يقرض لسان القرينة مع ان عبارة المنهج فيها ما يصلح قرينة قال بعد ذلك فلا قضاء على كافر اصلى فعلم زيادة ان مراده فيما مر السليم في الجملة ولو في وقت تأكل المرتد

(قوله) أى الجمع عليها لم يظهر وجه التشديد فيه فينبغي أن يكون مثله المختلف فيه إذا فرق طرف الإيجاب في المأمور وطرف التحريم في المنهى حكم الله بحسب نفس الأمر فالخاصل أنه يعاقب * (١١٩) *

أوخفى (ظاهر) لا كافر على بالنسبة لظهورها في الدنيا الذي لا يابط بشئ وغيره بطالب
بالإسلام أو بدل الجزية بل للعقاب عليها كسائر الترويع أى الجمع عليها كما هو ظاهر في الآخرة لتمكنه
منها بالإسلام ولنص لم تلتزم المصلين الذين لا يؤتون الزكاة ولا صلي ويجنون ومعنى علمه وسكران
بلا تعد لعدم نكاحهم ووجوبها على متعد وجنونه عند من غيره وجوب انعقاد سبب لوجوب
القضاء عليه ولا حائض ونفساء وان استجلبنا ذلك بدواء لانهما مكافئان بتركها قيل ان حمل عدم
الوجوب على اضداد من ذكره على عدم الثبوت لترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر أو على الأول
ورد أيضاً وعلى الثاني ورد غيره من ذكره انتهى وليس بسديد لان الوجوب حيث أطلق انما ينصرف
للدولة الشرعية وهو هنا كذلك شيواً واستغناء ما فيه ان في الكافر تفصيلاً والقاعدة ان المفهوم اذا
كان فيه تفصيل لا يرد بطلان إرادته على ان قوله ورد غيره هو وصوابه ورد الصبي (ولا قضاء على الكافر)
اذا أسلم ترغيبه في الاسلام ولقول تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (المرتد)
بالجور كذا اقتصر عليه غير واحد ولعله لا يقتصر بنسب المصنف عليه أو لكونه الافصح فيلزمه قضاء
ما فات زمن الردة حتى زمن جنونه أو ما غناه أو سكره فيها ولو بلا تعد تغليظا عليه بخلاف زمن حيضها
ونفساءها ووقع في المجموع ما خالفه وهو سبق قل لان اسقاطها عنها عزيمة فلو أثر فيها الردة وعنه رخصة
فأثرت فيها اذ ليس المرتد من أهلها ونظر فيه الامام به لم يعص بالجنون فقارنه الردة كقارنه المعصية
في السفر فانه وجوبه ما تقرر ان الردة الموجبة للقضاء مقارنه للجنون فلم يؤثر فيها تغليظا عليه بخلاف
السفر فانه لم يقتصر به مانع لاقصر أصلاً فان قلت لم وجب القضاء مع الجنون المقارن لها تغليظاً ومنع
الجنون صحة اقراره في نظر التغليظ عليه لاجلها وأوجب السكر الاول ولم يمنع الثاني تغليظاً فيها
مع انها أخف منه قلت لانها ليس فيها جناية الا على حقوق الله تعالى فاقضت التغليظ فيها بحسب وهو
فيه جناية على الحقين فاقضى التغليظ عليه فيها فقام له (ولا) قضاء على (الصبي) الذكروا لا اثبتا
فانه من صباه بعد بلوغه لعدم تكليفه (ويؤمر) مع التهديد فلا يصح في مجرد الامر أى يجب على
كل من أوبه وان علاو يظهر ان الوجوب عليهما على الكفاية فيسقط بفعله أحدهما حصول
المقصود به ثم الوصي أو القيم وكذا انخو ملقط ومالك قن ومستعير ووديع وأقرب الايام فالامام
فصلها المسلمين فمن لا أصل له تعليمه ما يضطر الى معرفته من الامور الضرورية التي يكفر جاحدها
ويشترك فيها العام والخاص ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث بمكة ودفن بالمدينة كذا اقتصر وا
عليهما وكان وجهه ان انكار أحدهما كفر لكن لا ينصر الامر فيهما وحينئذ فلا بد أن يذكره من
أوصافه صلى الله عليه وسلم اظاهرة المتواترة ما عجزه ولو بوجه ثم ذكرك واما مجرد الحكم بهما قبل تنزيه
بوجه فغيره فيجب بان السورة والرسالة وان محمداً الذي هو من قرش واسم أبيه كذا وأما كذا
وبعث بكذا ودفن بكذا الخي والله ورسوله الى الخلق كافة وتعين أيضاً ذكر كونه لتصریحهم بأن زعم
كونه أسود وكفر والمعاد للثلاث زعم انه أسود فكيفكر ما لم يعذر لان الشرط في صحة الاسلام خطور كونه
أبيض وكذا يقال في جميع ما انكاره كفر فقام له ثم أمره (بها) أى الصلاة ولو قضاء وبجميع شرطها

أوجع عليها أو اختلف فيها اذ لا شبهة له
تخلف الخطي ومقلديه والله سبحانه
وتعالى أعلم ثم رأيت عبارة تحقيق
النووي مخاطب بالترغيع كصلاة
وزكاة وصوم وحب وغزو وتحريم خمر
وزناور بالانتهى وفي الاقتصار على هذه
الامثلة اشعار بالتقييد لاسيما ان
جعلت للتقييد (قوله) أو على الثاني
لا يخفى ان الثاني عدم الطلب في الدنيا
وايه شامل للجميع فليتأمل (قوله) ورد
غيره وقول الشارح صوابه الصبي (قوله)
كغيره عنها عزيمة ليتأمل صدق العزيمة
أو الرخصة حينئذ (قوله) وجوابه ما تقرر
الخ فيه شبه المصادر وقد يتغير تسليم انها
موجبة للقضاء في زمن الجنون فانه تقديم
المنقضي على المانع فليتأمل قوله أيضاً
وجوابه الخ فيه شبه مصادره قالوا لى
أن يقتصر على ان ما فاده الامام هو
القياس لكن خرجنا عنه لغلظ الردة
فكان وجودها مانعاً من التخفيف وان
لم تكن المعصية في السبب المبيح والله
أعلم (قوله) بخلاف السفر الوجه فممن لم
تبلغ الدعوة ثم بلغته وجوب قضاء ما فات
قبل بلوغها وممن خلق أمي أصم أخرس
بأنه غير مكاف ولو ردت حواسه لم يجب
قضاء ما فات قبل الردان قاسم وما ذكره
أخيراً واضح وأولاً محل تأمل (قوله) فلا
يكفي مجرد الامر فينبغي أن يكون محله اذا
علم عدم جدواه والله أعلم ثم رأيت
الحشي قال التهديد حيث احتج اليه
اتهمى وهل يكفي الامر مرة واحدة

أو يعده لكل صلاة أو عند ظن عدم الامتثال بالاول محل تأمل ولعل الثالث أقرب والله أعلم (قوله) وكذا انخو ملقط يقتضى أن كلامي ذكر
في مرتبة الوصي والتم وهو محل تأمل ويدفع بعدم التوارد على واخذو يقتضى ان كلامي الا بون مقدم على مالك القن وهو أيضاً محل تأمل (قوله)
فصلها المسلمين قد يقال ان كان المراد بالصالح من فيه أهلية التعليم والامر فواضع وان كان المتبادر به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما فيه وبالجملة فكان
الصالح اسقاط الصلحاء والله أعلم ثم رأيت غيره لم يتعرض لهذا التقييد (قوله) ويشترك فيها العام والخاص قد يقال محل ذلك اذا علم من حال الصغير
انه متماثل لفهم هذه الامور والافتقار التمييز بالعي الذي قررته لا يتحصل معه هذا التأمل غالباً والله أعلم (قوله) للثلاث زعم الخ قد يقال ما لم يعلم فذلك
الامور غير معلومة فضلاً عن كونها معلومة بالضرورة فاني يكفر بزعم انشادها المؤدى الى جحد ما قلنا ان لم قد يوجه أصل إيجاب تعليمها بالخصوص
انها آكد الشرائع مع كونها محصورة والله أعلم

(قوله) عن المحرمات ينبغي والكروهات الظاهرة (قوله) لندرنه قد يقال * (١٢٠) * الندرة لا تخرجه عن كونه من جملة افراد

المميز الذي هو مناط الامر في الحديث
وأيضاً فمأخر التمييز إلى أربعة عشر نادر
مع انه يجب أمر من طرأ تمييزه فيها
كما اقتضاه كلامه فليتمأمل وفي جمع
الجموع وشرحه والصحيح دخول الندرة
وغير المقصودة تحته مثال الندرة
الفيل في حديث لا سبغ الا في خف
أو حافر أو نصل فانه ذو خف والمسابقة
عليه نادرة والاصح جوازها ثم رأيت
في شرح الروض مانعه وقضية كلامه
يعني ابن المقرئ كاصل ان السبع
لا بد منها في وجوب الامر وان وجد التمييز
قبلها وقد صرح في المجموع بما يدل
عليه وقال في الكتابة انه المشهور وحكي
معه وجهها انه يكفي التمييز وحده كفي
التمييز بين الابوين وبه جزم في الاقليد
اتهمى فبين ان ما في الاقليد هو الموافق
لحديثه ولذلك صور في الاصول (قوله)
تركها أي المبرح وغيره واحتمال
كفره انما يمنع الوجوب فقط محل تأمل
لانه على تقدير الكفر غير متعد فاني
يندب الامر في صلاة مشكوك
في انعقادها وعدم الندب هو متضمن
الطلاق قول الاذرعي فلا يؤمر بها
فليتمأمل والله أعلم (قوله) غالباً توجهه
ان السكر له أمد ينهي به وينتفي عنده
بخلاف الردة فانها لا تنتهي ولا هي تنفي
الا بالاسلام ولم يوجد (قوله) وظاهر
ما تقرر الى قوله بخلاف الجنون في النهاية
أيضاً (قوله) بخلاف الجنون لاشبهه ان
منه ما هو مرض (قوله) يتميز الخ قد يقال
أو الجنون كذلك والحاصل ان الذي
يظهر والله أعلم ان يحكم كلامهم
المدكور على مجرد التصور لا قصد
الاحتراز أي فيتموثر وطرو الجنون على
آخر والله أعلم

وبسائر الشرائع الظاهرة ولو ستة كسوال ويلزمه أيضاً نه عن المحرمات (السبع) أي عتب تمامها ان
ميز والاف عند التمييز بأن يأكل ويشرب ويستحي وحده وواقع خبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم سئل
متى يؤمر بالصلاة فقال اذا عرف عينه من شماله أي ما ضره مما ينفعه وانما يجب أمره قبل
السبع لندرية (ويضرب) ضرباً غير مبرح وجواب عن ذكر (علها) أي على تركها ولو قضاء أو ترك شرط
من شرطها أو شيء من الشرائع الظاهرة ولو لم يندل المبرح تركهما وفاقا لابن عبد السلام وخلافاً
لقول البلقيني بفعل غير المبرح كالحد والفرق ظاهر وسيد كرا الصوم في بابه (لعشر) أي عقب تمامها
لا قبله على المعتمد للحديث الصحيح مروا بالصلاة اذا بلغ سبع سنين واذا بلغ عشرين فاضر بوجه
عليها وفي رواية مروا اولادكم وحكمه ذلك التبرين عليها ليعتادها اذا بلغ آخر الضرب للعشر لانه عقوبة
والعشر زمن احتمال البلوغ بالاختلاص مع كونه حينئذ يقوى ويحتمل غالباً نعم بحث الاذرعي في فن
صغير لا يعرف اسلامه انه لا يؤمر بها أي وجوب الاحتمال كذره ولا ينهي عنها لعدم تحقق كذره
والا وجهه ندب أمره لئلا يفقد بعد البلوغ واحتمال كفره انما يمنع الوجوب فقط ولا ينتهي وجوب
ذلك على من ذكر الا يلوغره رشيد أو أجرة تعليمه ذلك كمرآن وآداب في ماله ثم على أيه وان علامته
وان علت ومعنى وجوبها في ماله كونه ونفقة بوجهه وبدل متلفه من ثمنها في ذمته وجوب اخراجها من
ماله على وليه فان بقيت الى كماله وان تلف المال لزمه اخراجها وهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك
* تنبيه * ذكر السمعاني في روضة صغيرة ذات أبوين ان وجوب ما امر عليها فالزوج وقضية وجوب
ضربها وبه ولو في الكبيرة صرح جمال الاسلام ابن البرقي بتقديم الزاوي نسبة لبرز السكتان وهو
ظاهر لانه أمر بمعروف وسكن ان لم يخش نشوزاً أو أمارته وهذا أولى من اطلاق الزكشي الذنب وقول
غيره في الوجوب نظراً والجواز محتمل وأول ما يلزم المكاف الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الاكثرين
وعند غيرهم النظر المؤدى اليها وجوبهما قطعي وشرعي لا يقتل على الاصح ويلزم من كونه شرعياً
توقفه على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يتضح ما صرح به السمعاني من أنها أول الواجبات مطلقة
لا يقال هذا أيضاً شوقف على ذلك الخاء الدور لا نقول هذا توقف بوجهه وذلك توقف بالكمال فلا دور
وان قلنا الواجب المعرفة بوجهه تلا أن الحثية بذلك الوجه مختلفة لا اعتبار ومرة أول الكتاب اشارة
لذلك (ولا) قضاء (على) شخص (ذي) حيض (أو) نفاس ولو في ردة كمرأة طهرت يحرم عليه كمرأة أول
الحيض (أو) ذي (جنون أو غماء) أو سكر بلا تعدد اذا أفاق الا في زمن الردة كمرأة (بخلاف) ذي
(السكر) أو الجنون أو الانغماء المتعدي به اذا أفاق منه فانه يلزمه القضاء وان طعن متناول السكر انه
لقلته لا يسكره لتعديده وكذا يجب القضاء على من أغشى عليه أو سكر بعد ثمن أو أغشى عليه أو سكر
بلا تعدد مدة ما تعدي به ان عرف والاخ لا ينهي اليه السكر غالباً والانغماء بجمعة الاطباء لا مابعده
بخلاف مدة جنون المريد كمرأة لان من جن في ردة مرتين في جنونه حكماً ومن جن مثلاً في سكره ليس
بسكران في دوام جنونه قطعاً وظاهر ما تقرر ان الانغماء يقبل طرأ وانغماء آخر عليه دون الجنون وانه
يمكن تمييز انتهاء الأول بعد طرأ الثاني عليه وفي تصور ذلك بعد الأول ان يقال ان الانغماء مرض وللأطباء
دخل في تمايز أنواعه ومدها بخلاف الجنون وقد يعكر عليه ما فهمه كلامهم أيضاً من دخول سكر على
سكر لا أن يقال ان السكر يتميز بخارجاً بالشدّة والضعف فالتمييزين أنواعه يمكن وندب القضاء
لنحو مجنون لا يلزمه ثم وقت الضرورة السابق انه يجري في سائر الصلوات هو وقت زوال مانع الوجوب
(و) حكمه انه (لوزالت هذه الاسباب) الكفر الاسلبي والصلوات والحيض والجنون (و) قد بقي
(من) آخر (الوقت تسكينة) أي قدرها (وجبت الصلاة) أي صلاة الوقت ان بقي سليمان مناسيع أخف

يمكن منها كركعتين للمسافر القاصر ومن شرطها على الأوجه خلاف لمن نازع في بعضها ومن
مؤداه زمنيته تغلبا للاحتياج كالمواقيت مسافر بجملة من صلاته يلزمه الاتمام وكان قياسه
الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا أسقطوا اعتباره لعسر تصوّره اذ المدار على ادراك
قدر جزء محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبيرة هنا دون المقيس عليه لان المدار فيه على
مجرد الارتباط وسيعلم مما يأتي أن محل عدم الوجوب بادر الدون تكبيرة اذ لم يتجمع مع ما بعدها والالزمت
معها انخلي من الموانع قدرهما (وفي قول بشرط ركعة) بأخف ما يمكن لخبر من أدرك ركعة السابق
وجوابه ان الحديث محتمل والقياس المذكور واضح فتعين الأخذ به وانما لم تدرك الجمعة بدون ركعة
لانه ادراك السقاط وهذا ادراك الاحتياج فاحتيط فیهما (والظاهر) على الأول (وجوب الظهر) مع
العصر (بأدراك التكبيرة آخر) وقت (العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بأدراك التكبيرة (آخر)
وقت (العشاء) لاتحاد الوقتين في العذر في الضرورة أولى ويشترط بقاء سلامته هنا أيضاً بقدر ما مر
ومالزمه فلو بلغ ثمن مثل قبل ما يبع ذلك فلا زوم وان زال الجنون فوراً على ما اقتضاه اطلاقهم نعم ان
أدرك ركعة آخر العصر مثلاً فعاد المانع بعدم ما يبع المغرب وجبت فقط لتقدمها الكوناً صاحبة الوقت
وما فضل لا يصحفي للعصر هذا ان لم يشرع فيها قبل الغروب ولا تعينت لعدم تمكنه من المغرب ونوزع
فيه بما لا يحدى ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت
العصر فقط كالمغرب قدر أربع ركعات للتقيم أو ركعتين للمسافر فتعين العصر لانها المتبوعة
لا الظهر لانها تابعة وبأني ظهر ذلك في ادراك التكبيرة آخر وقت العشاء ثم خلا من الموانع قدر تسع
ركعات للتقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع أو ست لزوم التقيم الصبح والعشاء فقط
أو خمس فأقل لم يلزم سوى الصبح ولو أدرك ثلاثاً من وقت العشاء لم تجب هي وكذا المغرب على الأوجه
نظراً لتعاضد بعضها والعشاء وخص ما ذكر لان الصبح والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحدة منها
بأدراك جزء مما بعدها اذ لا جمع وللمتقيني في قنائه هنا ما ينبغي مراجعته مع التأمل قبل لو حذف آخر
لا فاد وجوب الظهر بأدراك غير الآخر أيضاً انتهى وليس يصحح لان ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظهر لان
أدرك بعد قدر صاحبة الوقت قدرها كما يأتي فتعين في كلامه التقييد بالآخر وان استوفى أنه لا بد من
ادراك ما يبع في الكل لا فتراهما في ان ادراك ما يبع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه يكون من غير
الوقت (ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالنسب ولا يتصور بالاحتمال لتوقفه على خروج المني وان تحقق وصوله
لقصة الذكر (أنتمها) وجوباً (واجزائه على الصحيح) لانه اذاها صحبة بشرطها فلم يؤثر تغير حاله
بالمكالم فيها كقن عتق أثناء الجمعة وكون أولها تنفلاً لا يمنع وقوعها واجباً كالحج التطوع وكما لو نذر
اتمام ما هو فيه من صوم تطوع نعم تسن الاعادة هنا وفيما يأتي خروجاً من الخلاف (أو بلغ) بعدها
في الوقت حتى العصر مثلاً في جمع التقديم بسن أو غيره (فلا اعادة) واجبة (على الصحيح) لما ذكر
وفارق ما لو حج ثم بلغ بانه غير مأثور بالنسب فضلاً عن ضربه على تركه بانه لما وجب مرة في العمر امتاز
بتعين وقوعه حال المكالم بخلافها فيها ومحل هذا ما قبله قلنا ان نسبة الفرضية لا تلزمه أو لو اها اتم
اذا قلنا بل زومها ولم ينوها فلم يوصل شيئاً هنا وليس في صلاة ثم قبل زومه ولو زال عذر الجمعة بعد عتد
الظهر لم يؤثر الا اذا انقض الختني بالذكورة وأما كتته الجمعة لتبين كونه من أهلها وقت عتدها (ولو)
طرأ مانع كان (حاضت) أو نفست (أو حن) أو أغشى عليه (أول الوقت) واستغفقه (وجبت
تلك الصلاة (ان) كان قد (أدرك) من الوقت قبل طرو موانعه فالقول في كلامه نسي بدليل ما عساه به
فلا اعتراض عليه (قدر الفرض) الذي يلزمه بأخف ممكن مع ادراك الزمن طهر يمتنع تقديمه كتميم

(قوله) بادر الدون تكبيرة يعني
في مسألة طرو المانع في العصر وقد
أدرك من وقت الظهر دون تكبيرة
وحديثه فقد يقال ان كانت الباء في كلامه
للسببية فيحمل تأمل لانها لم تجب ثم بادران
دون التكبيرة بل بالتبعية للعصر
وان كانت الباء للامعة فلا يصلح ذلك
تقييداً لما هنا ثم الأولى أن يقول عند
عدم ادراك التكبيرة ليحمل من لم يدرك
دونها أيضاً (قوله) زمن لظهر يمتنع
الظهر أيضاً (قوله) زمن لظهر يمتنع
تقديمه ومن الطهر الممتنع تقديمه فيما
يظهر لظهر من زال مانعه وليس صلياً
أول الوقت فيعتبر متى زمن يسعه
وكان وجه اقتصاره على الطهر مع قوله
بالتعميم المار عدم الاحتياج اليه هنا
أن لا يأتي في غيره من الشروط اشتناع
تقديمه على الوقت ثم رأيت ابن شامة قال
ما لفظه قال الاسوي أول تيميل هاتين
يعني التيميم ودائم الحديث قد يوهم
اختصاص ذلك بمن فيه مانع من رفع
الحديث لكن الحيض والنفس والاعباء
وتخوها لا يمكن معها فعل الطهارة فيجب
الحاقها بما حتى اذا ظهرت الحائض
مثلاً في آخر الوقت ثم تجب بعد ادراك
مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم
الوجوب انتهى وهذا اشارة الى
ما جئتمه أولاً فالجملته على ذلك

وطهر سلس بخلاف غيره لانه كان ~~عنه~~ تقديمه وقد عهد التكيف بالمقدمة قبل دخول الوقت كالسبي الى الجمعة قبل وقتها على بعد الدار وبه يعلم انه لا فرق هنا بين الصبي والكافر وغيرهما وادعاء ان الصبي غير مكف به وان التخفيف على الكافر اقتضى اعتبار قدر الطهر في حقه بعد الوقت مطلقا يرد في الاول انهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الامكان قبل الوقت مطلقا وفي الثاني انه مكف كالسليم فكما اعتبروا الامكان في المسلم فكذا فيه والتخفيف عليه التماسا يكون في امره يقتضي بجميع آثاره قبل الاسلام وما هنا ليس كذلك فتأمل به ويجب معها ما قبلها ان جمعت معها وأدرك قدرها أيضا دون ما بعدها مطلقا لان وقت الاولى لا يصلح للثانية الا في الجمع ووقت الثانية يصلح للاولى مطلقا وكلا قول ما لو طرأ المانع اثناءه كما علم مما تقرر اما اذا زال اثناءه فالحكم كذلك لكن لا يتأتى استثناء طهر لا يمكن تقديمه في غير الصبي والكافر (والا) يدر ذلك (فلا) يجب لاستثناء التمسك واشترطوا هنا قدر الفرض وفي الآخر قدر التحريم لان ما هنا لا يزال فيه ~~عنه~~ البناء بعد الوقت ولا كذلك هنا فاشترط تمسكه * تنبيه * صرح في أصل الروضة والمجموع في الصبي يبلغ آخر وقت العصر مثلا تسكبيرة لانه لا بد في لزوم العصر له من أن يدرك من زمن المغرب قدرها وقدر الطهارة وفي أصل الروضة فيما اذا بلغ أول وقت الظهر مثلا لانه لا بد من ادراك قدرها أول الوقت دون الطهارة لانه كان يمكنه تقديمها على الوقت وهذا شكل جيد لانهم في ادراك الآخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي ادراك الاول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس أولى بل محتسما لانه قبل الوقت لم توجه اليه خطاب من ولية بطهارة ومع ذلك اعتبرت قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جن بعد ان أدرك من أول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاءه وفي الوقت توجه اليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم يعتبروا قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا خلوها من الموانع وقت المغرب بقدرها كالفرض حتى لو جن قبل ذلك لم يلزمه قضاء العصر وحينئذ قد يؤخذ من هذا ترجيح ما أشارت اليه الروضة اعترافا على أصلها انه ينبغي استواء الآخر والاوّل في عدم اعتبار القدرة على التقديم لانه لا يجب والى هذا مال جماعة لكن أكثر المتأخرين على اعتماد ما في أصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التسهيل لما حوّه في الفرق بأمرين أحدهما انه في الآخر لم يدرك قدر العصر المتبوع للطهارة في الوقت وانما قدر عليه بعده لزم اعتباره بعده أيضا اعطاء للتابع حكم متبوعه وحذر من تغير التتابع باعتباره في الوقت مع كون متبوعه لم يعتبر الا بعده وفي الاول لما أدرك قدر الفرض الذي هو المتبوع أول الوقت استغنى به عن تقدير امكان تابعه المكن التقديم أول الوقت أيضا فالحاصل ان المتبوع في ادراك الآخر استتبع تابعه في كونه بقدر بعد الوقت مثله لئلا يتميزا لتتابع وفي ادراك الاول اكتفى بوقوع المتبوع كاه في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطا للفرض بلزومه بما ذكرناهما انه في ادراك الآخر تعارض عليه أمران يماس ما قرر وهما العصر وهي تقتضي اعتبار الطهارة من وقت المغرب والمغرب وهي تقتضي اعتبار طهارتهما من وقت العصر لما تقرر في ادراك اول الوقت فعملوا هنا بذلك فهم فاعتبروا طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا ~~عنه~~ من الطهارتين في وقت العصر لان فيه اجماعا عليه بالزامه بالفرضين الاداء والقضاء وان زالت السلامة قبل تمسكه من الطهارتين فخرجوا عن ذلك الاجحاف ولا يلزمه بالعصر الا ان أدرك قدر طهرها من وقت المغرب واقتضى الاحتياط لصاحبة الوقت وهي المغرب الاكتفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها واما الادراك الاول في تعارض فيه شيان بالنظر لصاحبة الوقت فاحتيط لها بالزامه بما عجزت تمسكه من طهرها قبل الوقت * (فصل) * في الاذان والاقامة والاصل فيها

(قوله) في الصبي يبلغ الخ وقتها عدم رآه لا يشترط فيه اذا زال صباه في آخر الوقت وفي اوله خلوها من الموانع قدر امكان طهارته يمكن تقديمها وهي طهارة ابن قاسم وفي شرح الروض ما يؤيده ابن قاسم في حاشية شرح المنهج ثم قال المحشي ان ذكر كور والوجه فافلحنا بخلافه انتهى والى الاول وان عجز خلافه عبارة (قوله) ترجيح ما أشارت اليه الروضة علة الروضة بعد ذلك ما تقدم عن أصلها قلت ان الروضة بعد ذلك ما تقدم عن أصلها علة الروضة في اشتراط زمن الطهارة ذكر في التمهيد في تقديمها وجهين وهما لمن عجز عنه تقديمها وجهين وهما كالحلاف في أول الوقت فلا فرق فانه وان أمكن التقديم فلا يجب والله أعلم انتهى * (فصل) * في الاذان

الاجماع المسيوق برؤية عبد الله بن زيد المشهورة ليلية تشاوروا فيما يجمع الناس ورواه عمرهما أيضا
 قبل وبضعة عشر صحابيا وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمي ثلاث الرؤية وحيا وصح قوله انهار رؤيا حق
 ان شاء الله وفي حديث عند الزبيري م قال انه صلى الله عليه وسلم ار به ليلية الاسراء ثم آخر ليلية حتى
 وجدت تلك المرائي وكان حكمته ترتبه دون سائر الاحكام عليها انه تميز اختصاره بأنه جامع لسائر أصول
 الشريعة وكالاتها فاحتاج لما يؤذن بهذا التميز ولا شأن أن تقدم تلك الرؤيا مع شهادته صلى الله عليه
 وسلم بأنها حق ومقارنة الوحي لها أو سبقه عليها لرواية أبي داود وغيره انه قال لعمر لما أخبره برؤيته
 سبقها الوحي رفع لشأوه وتعظيم لقدره (الاذان) بالمجتمعة وهو لغة الاعلام وشرعا ذكر مخصوص شرع
 أسالة للاعلام بالصلاة المكتوبة (والاقامة) وهي لغة مصدر اقام وشرعا الذكر الا في ليلته يقيم الى
 الصلاة كل منهما مشروع اجبا عا ثم الاصح ان كلا منهما (سنة) على الكفاية كابتداء السلام اذ لم يثبت
 ما يصرح بوجودهما (وقيل) انهما (فرض كفاية) لكل من الخمس للخبر المتفق عليه اذا حضرت
 الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ولا يجمعان من الشعار الظاهرة كالجماعة وهو قوي ومن ثم اختاره جمع
 فيقال بل أهل بلد تركوهما أو أحدهما بحيث لم يظهر الشعار في بلد صغيرة يكفي يجعل وكبيره لا بد من
 محال نظير ما يأتي في الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمعه كل أهلها أو أصغوا اليه وعلى الأول
 لا يقال لكن لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل أهل البلد من ظهور الشعار كما ذكره فعمله انه لا ينافيه
 ما يأتي أن أذان الجماعة يكفي سماع واحد له لا ينافي لاداء أصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه
 عن جميع أهل البلد من ثم لو أذن واحد في طرف كبيرة حصلت السنة لاهله دون غيرهم وهذا يعلم
 انه لا فرق فيما ذكر بين أذان الجماعة وغيرها وان كانت لا تقام الا بجمع واحد من البلد لان القصد من
 الاذان غير من اقامتها كما هو واضح من قولنا فعمله انه لا ينافيه ما يأتي الى آخره (وانما يشرعان
 للمكتوبة) دون المنذورة وصلاة الخنازة والنفل وان شرعت له الجماعة فلا يندب بل يكرهان
 لعدم ورودهما فيها نعم قد يسب الاذان لغرض الصلاة كما في أذن المولود والمهجوم والمصرع والغضبان
 ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند مز دحم الجيش وعند الخريق قيل وعند انزال الميت لتبره
 قياسا على أول خروجه للدنيا لكن رددته في شرح العباب وعند تعول الغيلان أي تترد الجحظ طبر صريح
 فيه وهو والاقامة خلف المسافر (ويقال في العبد ونحوه) من كل نفل شرعت فيه الجماعة وصلى
 جماعة ككسوف واستسقاء وتراويح لاجنزة لان المشيعين حاضرون غالبا (الصلاة) ينصبه
 اغراء ورفعه مبتدأ أو خبرا (جامعة) ينصبه حالاً ورفعه خبر المذكور والمخدوف أو مبتدأ مخدوف
 خبره لتخصيصه بما قبله وذلك لثبوته في الصحيحين في كسوف الشمس وقيس به ما في معناه مما ذكر
 أو الصلاة الصلاة أو هلموا الى الصلاة أو الصلاة وحكم الله والأول أفضل (والجديديته) أي الاذان
 للمنفرد) بعمر أو أصغرا وان بلغه أذان غيره على التعمد للخبر الآتي (ويرفع) المؤذن ولو منفردا
 (صوته) بالاذان ما استطاع عند الخبر الصحيح اذا كنت في غمك أو باديته فأذنت للصلاة فأرفع صوتك
 بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة (الاجسجد) أو غيره
 (وقعت فيه جماعة) أو صلاوا فرادى وانصرفوا فلا يندب فيه الرفع بل يندب عدمه لثلاويهم دخول
 وقت صلاة أخرى أو سبقكم في وقت الاولى لا سيما في الغيم فيحضرون مرة ثانية وفيه مشقة
 شديدة بالندف ما قيل لاحاجة لاشتراط وقوع الجماعة لادهاهم على أهل البلد أيضا وذلك لان ابراهم
 أخف مشقة اذ يفرض توهمهم لا يحصل منهم الحضور الا مرة * تنبيه * انما يتبع التقييد بالانصراف
 فيما اذا اتخذ محل الجماعة بخلاف ما اذا تعدد لان الرفع في أحدها يضر المنصرفين من البقية يعود كل

(قوله) والضابط الى قوله عن جميع أهل
 البلد في النهاية أيضا (قوله) وتراويح
 يأتي به في أولها فقط أو في كل ركعتين
 محل تأمل ولعل انه قول أقرب وان كان
 عمل الناس على الثاني والله أعلم ثم رأيت
 في حاشية ابن قاسم على التحفة نقلا عن
 م ر انه يؤتى به لكل ركعتين فليراجع
 مأخذه (قوله) للخبر الصحيح اذا كنت
 في غمك الخ ظاهر خبره به القطع برفع
 جميع ألقاطه مع ان لفظ البخاري
 كما في شرح الروض وغيره عن عبد الله
 ابن عبد الرحمن أن أبي معصعة ان أبا
 سعيد الخدري قال له اني أرا ألتخب الغنم
 والبادية فاذا كنت الخ ثم قال أبو سعيد
 في آخره سمعته من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فظاهره سماع جميع ما ذكره
 فيكون مر فوعا لكتبه بتوقف على
 مساعدة الواقع له من كون أبي سعيد
 كان كذلك ويعتدل ان المجموع آخر
 الحديث وتم الحجة لان الحكم المرفوع
 اذ مثله لا يقال من قبل الرأي خلافا لمن
 أسار الى أنه حينئذ موقوف فلا يحتج به
 فليست تأمل

لما صلى به أو لغيره فيمنحه حينئذ يندب عدم الرفع وإن لم ينصرفوا وقضية المنذب الاذان مع الرفع للجماعة
الثانية وإن ركعت ونوزع فيه بأنه ينبغي كراهته لانه وسيلة ويريد أن كراهتها لا يخرج لا يقضي كراهة
وسيلتها كما هو ظاهر (ويقيم القائمة) قطعاً (ولا يؤذن) لها (في الجديد) لزوال الوقت ولما صح
انه صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن لها (قلت القديم) انه يؤذن لها ففعلت
جماعة أو فرادى خلافاً لما يوهمه كلام شارح ولا ينافيه القديم السابق للاختلاف عنه بل قيل ان
ذا الجدي لا قديم وهو (أظهر والله أعلم) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم لم يأتها الصبح بالوادي
سار قبل ان يزل وأذن بلال فصرى ركعتين ثم الصبح وذلك بعد الخندق فالاذان على الاول حق للوقت
وعلى الثاني حق للقرض وفي الاملاء حق للجماعة (فان كان) عليه (فوائت) وأراد قضاءها
متوالية (لم يؤذن لغير الاولى) أو متفرقة فان طال فصل بين كل عرفاً أذن لكل ولو جمع تأخيراً أذن
للاولى فقط سواء كانت صاحبة الوقت أم غيرها وكذا اقتد بما لم يدخل وقت الثانية قبل فعلها فيؤذن
لها الزوال السبعة ولو والى بين فائتة ومؤداة أذن لاؤلاهما لأن يقدم القائمة ثم بعد الاذان لها
يدخل وقت المؤداة فيؤذن لها أيضاً (وتندب للجماعة النساء) والخنايا وكل على انفراد أيضاً
(الاقامة) على المشهور لانها لاستنهاض الحاضرين فلا رفع فيها يخشى منه محذور وما يأتي (لا الاذان
على المشهور) لم يافيه من الرفع الذي قد يخشى منه اقتتان والتشبيه بالرجال ومن ثم حرم علمه ما رفع
صوته به ان كان ثم أجنبى يسمع وانما لم يحرم غناها وسماها لاجنبى حيث لا فائدة من تشبيهها منه
ليس فيه حمل الناس على مؤذنة بخلاف تمكينها من الاذان لانه يسر الاسعاء للمؤذن والنظر اليه
وكل منهما اليها مقف ولا نه لا تشبه فيه اذ هو من وضع النساء بخلاف الاذان فانه مختص بالذكور فحرم
عليها التشبيه بهم فيه وقضية هذا عدم التقيد بما عاى أجنبى الا أن يقال لا يحصل التشبه الا حينئذ
وبؤيده ما يأتي في اذانها للنساء الظاهر في أنه لا فرق في عدم كراهته بين قصدها للاذان وعدمه فان قلت
ينافيه ما يأتي من حرمة قبل الوقت بقصده بتجامع عدم مشروعية كل قلت يفرق بأن ذا الفية منابذة
صريحة للشرع بخلاف هذا اذ الذي اقتضاه الدليل فيه عدم مذبه لا غير ولا رفع صوته بالتلبية لأن كل
أحد مشغول بتلبية نفسه مع أنه لا يسر الاسعاء لها ولا نظر الملبى ولو أذنت للنساء بقدر ما يسعن لم يكره
وكان ذكراً لله تعالى وكذا الخنثى (والاذان منى) معدول عن اثنين اثنين أى معظمه اذ التكبير أوله
أربع والتشهد آخره واحد (والاقامة فرادى الالفاظ الاقامة) للحديث المتفق عليه أمر بلال أى
أمره صلى الله عليه وسلم كما في رواية النسائي ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة أى لانها
المصرحة بالمقصود والالفاظ التكبير فانه يثنى أولها وآخرها واعتذر عنه بأنه على نصف لفظه في الاذان
فصحاؤه فردي قال ولهذا شرع جميع كل تكبيرتين في الاذان بنفس واحد أى مع وقته لطيفة على الاولى
للاطلاع فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح بخلاف بقية ألفاظه فانه يأتي بكل كلمة في نفس وفي الاقامة
يجمع كل كيتين بصوت (ويسن ادراجها) أى اسرارها (وترتيله) أى التأتى فيه الامر بهما
ولانه للعاينين فالترتيل فيه أبلغ وهى للحاضرين فالادراج فيها أشبه ومن ثم سن أن تكون أخفض
صوتاً منه (والترجيع فيه) لثبوته في خبر مسلم وهو ذكراً للشهادتين مرتين سراجاً يسمع من يقر به
عرفاً قبل الجهر بهما التذير بهما ويخلص فهمهما اذ هما التصديتان المحتيتان وليتذكر خفاءهما أول
الاسلام ثم ظهورهما الذى أنعم الله به على الأمة انعاماً لا غاية وراءه سمى بذلك لانه رجوع للرفع بعد
تركه أول الشهادتين بعد ذكرهما فيصغى تسمية كل به لكن الاشهر الذى في أكثر كتب المصنفات للاول
(والثوب) بالثلثة (في) كل من أذانى مؤداة وأذان فائتة (الصبح) وهو الصلاة خير من النوم

(قوله) وان لم ينصرفوا أى جماعة المسجد
الذى وقع فيه الرفع (قوله) وقضية المنذب
الاذان مع الرفع الحائس للجمع بينه
وبين جعل فاعل يرفع مطلق المؤذن
السائل لاذ كرتدبر ثم رأيت عبارة
أصل الروضة منصفه واذا أقام واجماعة
ذكر روضة أو غير سكر روضة فتولان أحدهما
لا يسر لهما وأظهرهما يسر ولا يرفع
فيه الصوت لخوف اللبس انتهى فهذا
تصريح بالتطوع بعدم ندب الرفع فاني
تزوج بخلافته (قوله) لااولى فقط
أطلق ذلك ولو قيل ان محله اذا والى بينهما
كالشوائت لكن متجهها ثم رأيت عبارة
المهذب ظاهرة أو صريحة في ذلك والحمد
لله على ذلك

مرتين بعد الحيلتين للحدث الصحيح فيه من ثاب اذا رجع لانه بمعنى ما قبله فكان به راجعا الى الدعاء بالصلاة ويكره في غير الصحيح كحي على خير العمل مطلقا فان جعله بدل الحيلتين لم يضع آذانه وفي خبر الطبراني بر رواية من ضعفه ابن معين أن بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حي على خير العمل فأمره صلى الله عليه وسلم ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويترك حي على خير العمل وبه يعلم انه لا متبث فيعلم ان يجعلونها بدل الحيلتين بل هو صريح في الرد عليهم (وان يؤذن) ويقم (قائما) وعلى حال احتيج اليه (للقبلة) لانه المأثور سلفا وخلفا وخبر الصحيحين يابلل قم فنادى بذكره اذان غير مستقبل وكانهم انما لم يأخذوا بما في خبر الطبراني وأبي الشيخ أن بلالا كان يترك الاستقبال في بعضه غير الحيلتين لخالفته للمأثور المذكور والذي هو في حكم الاجماع المؤيد بالخبر المرسل استقبل وأذن على أن الخبر ضعيف لان في سنده من ضعفه ابن معين ومعارض رواية راويه المذكور أيضا ان بلالا كان يخبر عن القبلة عن يمنة في مرقى حي على الصلاة وعن يساره في مرقى حي على الفلاح ويستقبل القبلة في كل أفاط الاذان الباقية وحينئذ كان لا يترك هذا الموافق لما هو والموجب لحجية المرسل والمثبت للاستقبال فيماعد الحيلتين وهو مقدم على الثاني أولى وغير قائم قدر نعم لابس باذان مسافرا كما أومأ شيئا وان بعد محل اتها به عن محل ابتداءه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر والالتفات بعينه لا يصدره عن مرقى حي على الصلاة ثم يسار امره في مرقى حي على الفلاح وخصا بذلك لانهما خطاب أدنى كسلام الصلاة ومن ثم ينبغي أن يكون الالتفات هنا بخذه لا بخديه نظير ما يأتي ثم ذكره في الخطبة لانها وعظ الحاضر فلا يلتفت اعراض عنهم محل بأدب الوعظ من كل وجه وانما جذب في الإقامة لان القصص منها مجرد الاعلام لا غير فهي من جنس الاذان فألحقته واختلف في التوثيق فقال ابن محمّل لا وغيره نعم لانه في المعنى دعاء كالحيلتين ويستعمل سببا فيه في صماخى أذنيه فيه دونها والفرق أنه أجمع للصوت المطلوب رفعه فيه أكثر وانه يستدل به الاصم والبعيد وقصبتهما أنه لا يستعمل يؤذن لنفسه بخفض الصوت وهو ما علم سائر الحاقهم لها في الالتفات لاهنا (ويشترط) في كل منه ومن الإقامة سماع النفس لمن يؤذن وحده والافاسماع واحد وعدم بناء غيره على ما أتى به لانه يقع في اللبس والحلج (ترتبه وموالاته) للاتباع ولان تركهما يؤهم اللعب وتخل بالاعلام ولا يضرب سير كلام وسكوت ونوم وانما وجوبه وانكره (وفي قول لا يضرب كلام وسكوت طويلا) كسائر الاذكار والكلام في طويلا لم يفسح والاضربا (وشترط المؤذن) والمقيم (الاسلام والتمييز) فلا يصحان من كافر وغير ميم كسكران لعدم تأهلهم للعبادة ويحكم باسلام غير العيسوي بنطقه بالشهادتين فيعيد له لوقوع أوله في الكفر ويشترط لصحة نصب نحو الامام له تكليفه وأما مته ومعرفة بالوقت أو مرصدا لعلامه به لان ذلك ولاية فاشترط كونه من أهلها (و) شترط المؤذن (الذكورة) فلا يصح اذان امرأة وتختي لرجال وخناثا ولو محارم كاملتها لهم وأذانها للنساء جائز كما هو (ويكره) كل منهما (للحدث) غير التيميم لخبر الترمذي لا يؤذن الامتوضي نعم ان أحدث اثناء مسن له اتسامه (و) كراهته (للعبث) غير التيميم (أشد) لان حدثه أغلظ (والإقامة) مع أحد الحدثين (أغلظ) منه مع ذلك الحدث لتسببه لوقوع الناس فيه بانصرافه للطهارة وبحث الاسنوي مساواة اذان الحنب للإقامة المحدث (ويست) للاذان (صيت) أى على الصوت لزيادة الاعلام وللعبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لرائي الاذان في النوم ألقه على بلال فانه أدى صوتا منك أى أبعده مدى صوت وقيل أحسن ويست (حسن الصوت) وان كان يلقيه لعدم احسانه له لانه أبعث على الاجابة و(عدل) ليقبل خبره بالوقت وليؤمن نظره الى العورات وحر وعالم بالمواقيت

(قوله) ولا يضرب سير كلام الى قوله
وانكره ان كان فاعله ما تقدم به الفصل
كما هو الظاهر فحوا لا غناء الذي تسبب
فيه والردة ليست كذلك قال ابن قاسم
قوله وجنون وردة وانكره أى اليسير من
ذلك كما هو ظاهر العبارة واعلم محل
كراهته في النوم والتأليه اذا اختارها
والمراد في الأخير كراهة التحريم أو
الكراهية من حيث الفصل وان حرم
في نفسه فليأخذ (قوله) أو مرصدا أى
وجود مرصدا عرف يعلمه بالاقوات

ومن ذر بمؤذنه صلى الله عليه وسلم فذر به مؤذني أصحابه فذر به صحابى ويطهر تقدم ذر به صلى الله عليه وسلم على ذر بمؤذني الصحابة وعلى ذر به صحابى ليس منهم ويكره أذان فاسق وقصبي وأعمى لانهم مظنة الخطأ والتلطيط والتغنى فيه ما لم يتغير به العنى والاحرام بل كبر منه كفر فليسته لذلك ولا يجوز ولا يصح نصب راتب مجزأ فاسق مطلقا وكذا أعمى الا ان ضم اليه من يعرفه الوقت (والامامة أفضل منه فى الاصح) لمواظبة صلى الله عليه وسلم وخلفائه الواشدين عليها ولان الصحابة احتجوا بتقديم الصديق للامامة على أحقيه بالخلافة ولم يقولوا بذلك فى بلال وغيره (قلت الأصح أنه) مع الإقامة الا وحده كما عتده خلفا لمن نازع فيه (أفضل والله أعلم) لقوله تعالى ومن أحسن قولا ممن دعى الى الله فآلثت عاتته هم المؤذنون ولا نافية قول ابن عباس هو النبي صلى الله عليه وسلم لانه الاحسن مطلقا وهم الاحسن بعده ولا كون الآية ميكية لانه لا مانع من أن المسكى يشير الى فضل ما يشير ع بعد والمصاع أنه صلى الله عليه وسلم دعا له بالمغفرة وللأمام بالارشاد والمغفرة أعلى ومن ثم قال الماوردى دعا للأمام بالارشاد خوف زيفه وللؤذن بالمغفرة العلم به سلامة حاله وانه جعله أمينا والأمام ضامنا والأمين خير من الضامن وأنه قال المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب وبابس وأخذ ابن حبان من خبر من دل على خير فله مثل أجر فاعله ان المؤذن يكون له مثل أجر من صلى بأذنه وانما لم يواطى الله عليه وسلم وخلفاؤه عليه لا حجاج مرعاة الأوقات فيه الى فراغ وكذا لو اشغولين بأمر الاقعة ومن ثم قال محمد رضى الله عنه لمولا الخليل أى الخلافة لا ذنت واعترض بأن الاشتغال بذلك انما يمنع الادامة لا الفعل بل بعض الاحيان لا سيما أوقات الفراغ كما اعتراض الجواب بأنه لو أذن لقال انى رسول الله وهو لا يجزئ أو ان محمد رسول الله ولا جزا لقيه بأنه فى غاية الجزالة ككل إقامة ظاهر مقام مضمرة نسكته على أنه صرح أنه أذن مرة فى السفر كما يقال ذلك ونقل عنه فى تشهد الصلاة أنه كان بأبى بأحدهما تارة وبالأخرى أخرى على ما بأتى ثم قال الحسن الجواب بأن عدم فعله للاذن لا دلالة لقيه لاحد القولين لاحتماله وقد تفضل سنة الكسبية على فرضها كإهداء السلام على جوابه وقيل ان علم من نفسه القيام بتحقيق الامانة فهو أفضل والافه وقضيته بل صريحه أن كلام الوجهين الأولين قابل بأفضلية ما رآه على الاطلاق (وشرطه) عدم الصارف وكذا الإقامة فلو قصد تعليم غيره لم يعتد به لانه على الاصح من ثم ينبغي فيها ما فترع على الاصح انه لو كبر تكبيرتين بقصد ثم أدا صر فلهما للاقامة لم يضر فانه منه فبني عليه ما وفى الشرع نظر و (الوقت) لانه انما يراد للاعلام به فلا يجوز ولا يصح قبله جمعا كما صرح به بعضهم للالباس ومنه يؤخذ أنه حيث أمن لم يحرم لانه ذكرتم ان نوى به الاذان انجحت حرمة لانه تلبس بعبادة فاسدة ويستقر ما بقى الوقت وقول ابن الرفعة الى وقت الاختيار لعله للافضل النص على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة يحمل على أن ذلك بالنسبة للصلى (الا الصبح) للغير الصبح فيه وحكمته ان الفجر يدخل وفى الناس الجنب والنائم فياز بل نذب تقديمه ليهتمؤوا اذ الرفضية أول الوقت ولا تقدم الإقامة على وقتها بحال وهو ارادة الدخول فى الصلاة حيث لاجماعه والافاذن الامام ولو بالاشارة فان قدمت عليه اغديتها وقيل لا ويشترط أن لا يطول الفصل أى عرفا بينهما كما فى المجموع وفيه أيضا ينسب بعد الإقامة لكل أحد والامام كالأمر بنسوية الصفوف بنحو استتوار وحكم الله وان يلفظ بذلك عينا ثم شيئا فان كبر المسجد أمر الامام من بأمر التسوية فيطوف عليهم أو ينادي فهم ويسن لكل من حضرا بأمر بذلك من رأى منه خلا فى تسوية الصف والاولى خلا فاذن حجة ترك الكلام بعد الإقامة وقيل الاحرام الحاجة انتهى ملخصا يدعي ان الكلام للحاجة لا يؤثر فى طول الفصل وان الطول انما يحصل بالسكرات أو الكلام غير

(قوله) ولا يافيه قول ابن عباس الخ
محمّد تأمل اللفظ المروي عن ابن عباس
رضي الله عنهم ما المصيبة تقتضي الحصر
عليه وسلم وهذه الصيغة تقتضي أن يكون
فيه ومقتضى ما ذكره الشارح أن يكون
المراد الأعم من النبي صلى الله عليه وسلم
ومن المؤذن فلنأمل وفيه ان هذا الترتيب
الذي ادعاه ما أخذناه (قوله) ولا كون
الآية محكية أي والأذان انما شرع
بالمدينة (قوله) لانه لا مانع لكن الظاهر
والاصل خلافه وهذا القدر كاف في ترجيح
التفسير المروي عن ابن عباس رضي الله
عنهما (قوله) وهو لا يجزئ لا يخفى ما في
هذا من الفساد لانه لو فرض صدوره
منه فأي يتوهم عدم الأجزاء والأجزاء
وعده انما يؤخذ من أقواله وأفعاله
وصلى الله عليه وسلم وزاده فضلا وشرفا
لديه (قوله) وفي التفریع نظر قد
يقال التفریع واضح نظرا للاستراط
عدم الصارف والأفرع أي الا يكن
فهم راتب أو كانوا كلهم راتبين وتازعوا
في البداءة أفرع الخ

المدوب لالحاجة وقد قال الأذري يظهر أن الجماعة إذا كثرت كثرة مفرطة وامتدت الصفوف الى
الطرفات ان ينتظر فراغ من يسوى صفوفهم أو تستتي هذه الصورة لان في وقوف الامام عن التكبير
ومن معه قيا مالى تسويتها بأمر طائف ونحوه تطويلا كثيرا واشرا را بالجماعة وكلام الائمة محمول
على الغالب انتهى وفي شرحي للعباب والذي يتجه ما حثه أولا وهو ما اقتضاه اطلاقهم انتظار الامام
تسويتها وان فرض ان في ذلك ابطاء ~~لكن~~ ان لم يحش بأن لا يمضي زمن ينقطع نسبة الاقامة عن
الصلاة من كل وجه لان ذلك من مصلحتها فلم يضرب ابطاء لاجله فان حش بأن مضى ذلك أعادها وظاهر
أن الكلام في غير الجمعة لو جوب الموالاتيها ونحوها لا واجب ما لا يحتاج لغيره ومن ثم ينبغي أن يضبط
الطول المضربها بقدر ركعتين بأخف يمكن أخذ من نظيره في جمع التقديم ولا يضبط الطول هنا
بذلك لما تقر من الشريكين الواجب والمدوب (فن نصف الليل) كالذبح من مزدلفة ولان العرب
تقول حينئذ انعم صباحا ونعجج الرافي انه في الشاء حين يبق سبع وفي الصبح حين يبق نصف سبع لخبر
فيه رده المصنف بأن الحديث باطل واختبر تحديده بالسحر وهو السدس الاخير وأذان الجمعة الأول
ليس كالصبح في ذلك خلافا في الروق لانه لا مجال للقياس في ذلك على أنه نوزع في نسبة الر وق للشيخ
أبي حامد (ويست مؤذن للمسجد) وكل محل للجماعة (يؤذن واحد قبل الفجر) من نصف الليل
ويستجى أن الفضل كونه من السحر لما تقر (وأخر بعده) للاتباع وحكمته تميز من يؤذن قبل من
يؤذن بعده والزيادة عليهما لاتسق الحاجة ولا يقال يست عدمها والقول بسن عدم الزيادة على أربعة
مردود بأن الضابط الحاجة والمصلحة ثم اتسع الوقت ترتبوا ويدأ الراتب منهم والا فصرع للانداء
فان ضاق تفرقوا ان اتسع المسجد والاجتماع ما لم يؤدلا لاختلاط الأصوات والافواحد فلم يوجد الا
واحد أذن المرتين خلافا للغزالي ومن تبعه فان اقتصر فالأولى بعده فاني المثل للفضل ولو أذن الراتب
وغيره أقام الراتب أو غيره فقط أقام فان تعدد فالأول (ويست لسماعه) كالأقامة بأن يفسر اللفظ والا
لم يعتد بسماعه نظير ما يأتي في السورة للأموم ولوجبا وحائضا (مثل قوله) بأن يأتي بكل كلمة عقب
فراغه منها ~~كذا~~ اقتصر واعليه لكن بحث الاسنوي الاعتداد بابتدائه مع ابتدائه فراغا معاً لا
وتبعته في موضع جمع لكني خالفته في شرح العباب فبينت أنه لا تنكفي المقارنة كما يدل عليه كلام
المجموع ثم رأيت ابن العماد قال رداعليه الموافق للفتول أنها لا تنكفي للتعقيب في الخبر وكما لو قال
الامام في أفعال الصلاة بل أولى لان ما هنا جواب وهو يستدعي التأخر ومراعاة من هذا القياس ان
المقارنة ثم مكروهه فلم تنع هذا الاعتداد وان لم تنع ثم لانها ثم خارجة وهذا ذاتة كما أشار اليه تعليقه
للاولوية وحاصله ان ما هنا جواب وذاته تقضي التأخر فخلافتها ذاتية وما هنا كأمير بتابعة لتعظيم
الامام ومخالفة مضادة لذلك فهي خارجة وذلك لخبر الطبراني بسند رجاله ثقات الواحدة اختلف فيه
وأخر قال الحافظ الهيثمي لا أعرفه ان المرأة إذا أاجت الاذان أو الأقامة كان لها بكل حرف ألف أثبت
درجة ولارجل نصف ذلك وللخبر المتفق عليه اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وأخذوا من
قوله مثل ما يقول ولم قل مثل ما سمعوا انه يجيب في الترجيع وان لم يسمعه ويؤخذ من ترتيبه القول على
النداء الصادق بالكل والبعض أن قولهم عقب ~~ككل~~ كلمة للفضل فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان
ثم أجاب قبل فاصل طويل عرفا كفي في أصل سنة الاجابة كما هو ظاهر وهذا الذي قرنته في الخبر يعلم
وهم من استدلل به لقالة الاسنوي ويقطع للاجابة نحو القراءة والدعاء والذكر وتكرار من في صلاة الا
الحيلة أو التشويب أو سدقت فانه يبطئها ان علم وتهدو للجامع وقاضى حاجة بل يجبان بعد الفراغ
كصل أن قرب الفصل واختبار السبكي ان الحب والحائض لا يجبان لخبر كرهت أن اذ والله اعلم على

(قوله) فان تعدد فالأول ظاهر اذا ترتبوا
فان أذنا معا مجتمعين أو متفرقين في نواحي
المسجد فينبغي أن يأتي الاقراع والله أعلم
(قوله) فان تعدد أي غير الراتب ومثله
كما هو ظاهر ما لو تعدد المؤذن ليشمل
جعل فاعل تعدد مطلق المؤذن ليشمل
ما ذكر لصدقه حينئذ بما لو أذن راتب
وغيره وكان أذان غير الراتب أولا فان
المقيم هو الراتب حينئذ أيضا والله أعلم
(قول المصنف) ويست لسماعه ومستمعه
كما فهم بالاولى كذا في الغنى وهو محل
تأمل اذهودا لخل في التطوف (قوله)
لان ما هنا جواب كونه جوابا محتملا
فتأمل ويجب مؤذنين مرتين الخ ومما
عمت به السلوى ما لو أذن مؤذنون
واختلطت أصواتهم على السامع وصار
بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم
لا يستحب اجابة هؤلاء والذي أفتى به
الشيخ عز الدين أنه يستحب اجابتهم كذا
في النهاية وينبغي أن يكون محله اذا سمع
ولو بعضهم من واحد منهم والله أعلم

طهر وظهر كان يدكر الله على كل أحيائه الا الجنابة وهما صحبته وواقفه ولده التاج في الجنب لا يمكن طهره حالا لا الخائض لتعذر طهرهما مع طول أمد حدثها أو يجيب مؤذنين مرتين سمعهم ولو بعد صلاته والاول آكد قال غير واحد الاذاني الفجر والجمعة فانهما سواء ولو سمع البعض أجاب فيما لا يسمعه (الافى جميعه) وهما محي على الصلاة وحى على الفلاح (فيقول) عقب كل (لا حول) أى تحول عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة ومنها ماد عوتى اليه (الابالله) بخدمة ما أتى به في الاذان أربع وفي الإقامة ثنتان لما في الخبر الصحيح من قال ذلك خلاصا من قلبه دخل الجنة (قلت) والافى التشويبية ول صدقت وبررت) بكسر الراء وحكى فتحها (والله أعلم) لانه مناسب وقول ابن الرفعة خير فيه رد بأنه لا أصل له وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول في كل من كتبت الإقامة أقامها الله وأدامها مادامت السموات والارض وجعلني من صالحى أهلها الخبر أن داوده وبخت الاسنوى انه في قوله في الليلة الممطرة وأنحو المظلة عقب الجبلتين الاصلوا في رحاكم بحبيبه بلا حول ولا قوة الا بالله وقوله ذلك ستة تخفيفا عنهم (و) يسن (لكل) من المؤذن والمقيم وسامعها (أن يصلى) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه) من الاذان والاقامة للاصر بالصلاة عقب الاذان في خبر مسلم وقيل بذلك غيره (ثم) يسن له أن يقول عقبهما (اللهم رب هذه الدعوة التامة) هي الاذان سمى بذلك لكمالها وسلامته من تطرق نقص اليه ولا شتمه له على جميع شرائع الاسلام وقواعده مقاصدها بالنص وغيرها بالاشارة (والصلاة القائمة) أى التى ستقوم (أت محمد الوسيلى) هى أعلى درجة في الجنة لا تكون الا له صلى الله عليه وسلم وحكمة طهها له مع تحقق وقوعها له بالوعد الصادق اظهار الافتقار والتواضع مع هود عائدة جلية للسائل أشار اليها بقوله صلى الله عليه وسلم ثم سلوا الله الى الوسيلة فمن سأل الله الى الوسيلة حلت له شفاعتى أى وجبت كما في رواية يوم القيامة أى بالوعد الصادق وإثبات الحقيقة فلا يجب لاحد على الله شئ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (والفضيلة) عطف تفسيرا وأعم وحذف من أسله وغيره والدرجة الرفيعة وختمه بأرحم الراحمين لانه لأصل لهما (وابعه مقام محمودا) وفي رواية صحيحة أيضا المقام المحمود (الذى) بدل من المنكر أو عطف بيان أو نعت للمعرف ويجوز القطع للرفع أو النصب (وعنده) بقولك عسى أن يعثلك ربك مقام محمودا وهو هنا اتفاقا مقام الشناعة العظمى في فصل القضاء يحمد فيه الأولون والآخرون لانه المتصدى له بسجوده أربع سجود أى كسجود الصلاة كالمظهر تها تحت العرش حتى أجيب لما فرعوا اليه بعد فرعهم لأدم ثم لاولى العزم فوح فابراهيم فوسى فعيسى واعتذر كل صلى الله عليهم وسلم واختلفوا فيه في الآيد والاشهر كنهنا وقول مجاهد هو ان يجلس معه على العرش أطال الواحدى في رده لغة اذ البعث لا يطبق حقيقة على القعود بل هو ضده سيما وقد آكد بما على أنه يهوبهم ما تعالى الله عنه علوا كبيرا وانما سن هذا الدعاء لخبر البخارى من قال ذلك حين يسمع النداء حلت له شفاعتى يوم القيامة ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة لانه لا يرد كما في حديث حسن ويكره للمؤذن وغيره الخروج من محل الجماعة بعده وقبل الصلاة الا لعذر ويسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس الا في المغرب أى للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخيرها عن أوله كما مر * (فصل) * في بيان استقبال الكعبة أو بدلها وما يتبع ذلك (استقبال) عين (القبلة) أى الكعبة وليس منها الحجر والشاذر وان لان شوبتهما منها ظنى وهو لا يكتفى به في القبلة وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل أمر اصطلاحى أى وهو سمت البيت وهو أوه الى السماء والارض السابعة والمعتبر مسامتها عرفا لا حقيقة وكونها بالصدر في القيام والقعود ومعظم البدن في الركوع والسجود ولا عبرة

(قوله) أى تحول عن المعصية لا يبعد أن يقال هنا أيضا ومنها الا خلال بجمادى والى بنظر ما أتى (قوله) لخبر فيه وادعى الدمرى أنه غير معروف ويجاب بأن من حفظ حجة على من لا يحفظ فلو كان المؤذن يبنى الإقامة فهل يبنى السامع يجنب أن يقال نعم ويحتمل أنه يجزى فيه خلاف من أن الاعتبار بعقيدة الاول والمأموم وخبر ابن كج في الخبر يدل الاول نهاية وخبر في العباب بالاول أيضا وعبارته ولو شئ خفي الإقامة أجيب متى انتهى (قوله) فلا يجب لاحد على الله شئ قد يقال الوجوب فيما ذكره الله تعالى قد قبلوا حتى الى ما ذكره من التوويل قدر قبول الخبي الى ما ذكره من التوويل لكنه خلاف الظاهر ولا ضرورة تدعو اليه (قوله) وحذف الى الهما في النهاية أيضا قل في المعنى وزاد في التنبيه بعد والفضيلة والدرجة الرفيعة وبعد عنه بأرحم الراحمين انتهى (قوله) أو نعت للمعرف قد يهوبهم اقتصاره في المعرفة على ما ذكره من تأني البلية فيه وليس كذلك كما هو واضح وقوله ويجوز الخمس على * (فصل) *

بالوجه الافىما باتى فى محبث القيام فى الصلاة ولا ينجو اليديك ما يعلم بما باتى (شرط لصلاة القادر) على ذلك لكن يقنا بجماعة أو مس أو بار تسام أمانة فى ذهنه تفيد ما يفيد أحد هذين فى حق من لا حائل بينه وبينها أو ظنا فحين بينه وبينها عائل محترم أو عجز عن ازالته كما باتى لقوله تعالى قول وجهك لشرط المسجد الحرام أى عين الكعبة بدليل أنه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين فى وجه الكعبة وقال هذه القبلة فالحصر فهاذ فالحل الآية على الجهة وخبر ما بين المشرق والمغرب قبله فتمحول على أهل المدينة ومن سامتهم وقول شرع من أحبا بنا من اجتهد فخطأ إلى الحرم جاز لحديث البيت قبله لأهل المسجد والمسجد لأهل الحرم والحرم لأهل مشارق الأرض ومغاربها مردود بأن ما ذكره ~~حكما~~ ما وجدنا لا يعرف وصحة صلاة الصف المستطيل من المشرق إلى المغرب محمول على انحراف فيه أو على أن الخطئ فيه غير معين لأن صغير الحرم كلما زاد بعده اتسعت مسامحته ~~كما~~ التار الموقدة من بعد وغرض المرأة فاندفع ما قيل يلزم أن من صلى بإمام بينه وبينه قدر سمعت الكعبة أن تصح صلاته وإن أراد بالصدر جميع عرض البدن كما بينته فى شرح الارشاد فلا استقبال طرفها فخرج شئ من العرض بخلاف غيره كطرف اليد خلا للقولوى عن محاذاته لم تصح بخلاف استقبال الركن لأنه مستقبل بجميع العرض لجموع الجهتين ومن ثم لو كان اماما منع التقدم عليه فى كل منهما أمّا العاجز عن الاستقبال لعموض أوربط قال شارح أو خوف من نزوله عن دابته على تخوف نفسه أو ماله أو انقطاعا عن رفقته إن استوحش به فبصلى على حسب حاله وبعد مع صحة صلاته لندرة عذره ولو تعارض هو والقيام قدمه لأنه آكد لا يسقط فى النقل الاعتذر بخلاف القيام (الافى) صلاة (شدة الخوف) وما لحق به مما باتى فى بابه فليس التوجه شرطا فيها فلا كانت أو فرضا للضرورة ولو آمن راكزا ولما شرط لنا أنه بعد نزوله أن لا يستدبر القبلة * (تنبيه) * ما ذكره ذلك الشارح مشكلا بأنه يلزم عليه أن استثناء غلبة الخوف منقطع وفيه نظر بل الوجه أنه متصل وأن كلاما من الخائف من نزوله ومن شدة الخوف قادر حيا لكنه ليس بأمن فأبجى له ترك الاستقبال وجوب الاعادة على الاول دون الثانى انما هو لما علم من كلامهم فى التيمم من الفرق بينهما (و) الافى (نقل السفر) المباح الذى تقصر فيه الصلاة لو كان طويلا (فلمسافر) لم تصد مع بقية الشروط الأطول السفر (النفل) ولو نحو عيد وكسوف صوب مقصده كما باتى (راكبا) للاتاع رواه البخارى واعانة للناس على الجمع بين فصلتى معاشهم ومعادهم اذ وجوب الاستقبال فيه مع كثرة الحاجة اليه يستدعى ترك الورد أو المعاش (وماشيا) كالراكب ويشترط ترك فعل كثير كعدو أو أعداء ونحوه يترك لغير حاجة وترك تعمد وطئ نخس مطلقا وان عم الطريق فان نسبه ضرر بغير معذرة لا يابس ودابة لجامها يده كذلك كالأول نخس فها لا نه باسما كحامل لحماس أو حماس مماس النجاسة وهو مبطل بخلاف مس المماس بلا حل كما باتى فى شروط الصلاة ولا يكاف ماش التحفظ عن النجس لأنه يتخلل به خشوعه وودام سيره فلو بلغ الحظ المنقطع به السير أو طرف محل الإقامة أو فاهاما كئنا يجعل صالحا لهازل وأتمها بار كئنا للقبلة ما لم يمسكناه ذلك عليها ويجب استقبال ركب السفينة الملاح وهو من لدخل فى تسيرها فانه يتنفل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال الافى التحترم ان سهل ولا اتمام الاركان وان سهل لا يقطعه عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) للعموم الحاجة مع المساحة فى النقل محل القعود فيه مطلقا وغيره نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع منها النداء بشرطه الآتية فى الجمعة ويفرق بين هذا وحرمه سفر المرأة والمدن بشرطهما فانه يكفى فيه وجود مسمى السفر بأن الجوز هنا الحاجة وهى تستدعى اشتراط ذلك وتم تقويت حق الغير وهو لا يتقيد بذلك (فان أمكن) أى سهل

(قول المصنف) الافى شدة الخوف ومن الخوف الجوز لترك الاستقبال أن يكون فى أرض مفضوعة ويخاف فوت الوقت فله أن يحرم ويوجه الخروج ويصلى بالإيماء نهاية وقوله فله مؤذن بعدم وجوب ذلك عليه وهو محل تأمل (قوله) الا الملاح والحق صاحب مجمع البحرين المبنى بجلاهما مسير المرقد ولم أره لغيره كذا فى النهاية وهو وجهه والطلاق قسم الماشى والراكب صادق بمن ذكره فلا غرابة فيه ولعل وجه الغرابة من جهة أن الحاقه بالملاح يقتضى عدم لزوم اتمام الاركان وان سهل وعدم لزوم الاستقبال الافى التحترم ان سهل وهذا الاقتضاء متجه اذ لا فارق بينهما من حيث المعنى فليتأمل

(استقبال الراكب في مرقد) كحفة (واتمام ركوعه وسجوده) وحدهما أو مع غيرهما (لزمه)
 الاستقبال والالتزام بقدر عليه من الكل أو البعض كراكب السفينة إذا لامشقة (والا) يمكنه ذلك
 كله (فالأصح أنه سهل الاستقبال) المذكور وهو استقبال الراكب نحو وقوفها وسهولة
 انحرافه عليها أو تحريفها أو سيرها وزمامها بيده وهي ذلول (وجب) لتيسره (والا) يسهل لنحو
 جوحها أو سيرها وهي مقطورة ولم يسهل انحرافه عليها ولا تحريفها (فلا) يجب لعسره (ويختص)
 وجوب الاستقبال حيث سهل (بالتحريم) فلا يجب فيما بعده وإن سهل لأنه تابع له نعم العمد في الواقعة
 أي طوبى لأعلى ما عبر به شارح عليه يظهر أن المراد به ما يقطع تواصل السير عرفا إنما ماداست واقفة
 لا يصلي عليها إلا إلى القبلة ~~لكن~~ لا يلزمه اتمام الأركان ثم إن سار بسير الرقعة ثم جهة مقصده
 أو لأغرض استمع حتى يتم على ما فيه مما بينه في شرح الإرشاد لأنه بالوقوف لزمه فرض التوجه وظاهر
 صنيع المتن أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وتمام الأركان كلها أو بعضها إلا أن قدر عليها معا وال
 لم يجب اتمام مطلقا ولا الاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك والكلام في غير
 الواقعة لأمورها (وقيل يشترط) الاستقبال (في السلام أيضا) كالتحريم لأنه طرفها الثاني ويرد
 بأنه يحتاج للانعقاد لا يحتاج للخروج ومن ثم وجب اقتران التبة بالاول دون الثاني (ويحرم
 انحرافه عن) استقبال صوب مقصده عامدا على الاختيار المطلقا لجواز قطع النفل والتطريفه ليس
 في محله بل مع مضيه في الصلاة لتلبسه بعبادة فاسدة لبطالها بذلك الانحراف لأن جهة مقصده صارت
 في حقه بمنزلة القبلة فعلم أنه لا يلزمه سلوك (طريقه) بل أن لا يعدل عن جهة المقصد كما أطلقوه
 وقضيه أنه في منعرجات الطريق بحيث يبقى المقصد خلف ظهره مثلا ينحرف لاستقبال جهة المقصد
 أو القبلة ~~لكن~~ منه مشق ثم رأيتهم أطلقوا أنه لا يضر سلوك منعطفات الطريق وظاهره الإطلاق
 ومن ثم عدل غير واحد إلى التعبير بصوب الطريق ليفهم ذلك (إلا إلى التبة) وإن كانت خلف
 ظهره على المنقول العمد خلافا لما بحثه جميع لأنها الأصل فاعتقله الرجوع إليها وان تضمن استقبال
 غير المقصد ولو قصد غير مقصده انحراف إليه فوراً لأنه صار قبلته بمجرد قصدته أما إذا انحراف ناسيا أو
 جاهلا أو لعلبه الدابة فلا بطلان إن عاد عن قرب كالأخراف المصلى على الأرض ناسيا والأبطل فيحرم
 استمراره ولو أحرّف فها بطلت مطلقا لندرتة (ويومي) إن شاء (ركوعه وسجوده) حال كونه
 (أخفص) من ركوعه وجوبا أن ~~يكن~~ ليتم ركوعه ولا يلزمه وضع الجهة على نحو السراج ولا بدل
 وسعة في الانحناء للمشقة (والأظهر أن الماشي يتم ركوعه وسجوده) لسهولة ذلك عليه وبحسب الأذرع
 أي يومي في نحو النج والوحد (ويستقبل فيها وفي أحراره) وجلوته بين السجدين وجوبا لما ذكر
 (ولا يمشي إلا في قيامه) ومنه الاعتدال لسهولة مشي القائم فسقط عنه التوجه فيه ليشي فيه بقدر
 ذكره ولا يجوز بين السجدين أقصره مع أحداث قيام فيه وهو مجتمع ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجبو
 جازله فيه (وتشهده) ولو الأول وسلامه لطوله (ولو صلى) شخص قادر على الزول (فرضا)
 ولو نذر أو كذا صلاة حنazole على المعتقدو يفرق بين هذا والحاقها بالنفل في التيمم بأن المعنى السابق المجوز
 للنفل على الدابة من كثرة مع تكرار الاحتياج للسفر غير موجود فيها بقيت على أصلها من عدم الحاقها
 بالنفل وهذا أولى من الفرق بأن الجلوس يجوز صورتها لأنه منقطع باستناع فعلها على السائرة على المعتقد
 مع بقاء القيام (على دابة واستقبل) القبلة (وأتم ركوعه وسجوده) وسائر أركانه لكونه بنحو
 محفة (وهي واقفة جاز) وإن لم ~~تكن~~ معقولة كالأصلي على سيرا وغير مستقبل أول يتم كل
 الأركان (أو سائرة) وإن لم تمس إلا ثلاث خطوات فقط متوالية (فلا) يجوز للأعذر كأمير لنسبة سيرها

(قوله) قال حتى لو كان الخ قال في النهاية وسبق المتولى الى هذا القاضي أبو الطيب واعتمد الاذرعى انتهى ونقل الزياى ما ذكر عن صاحب النهاية وزاد نقل عنه وهو المعتمد (قوله) في نحو * (١٣١) *

اليه بدليل صحة الطواف علما فلم يكن مستقرا في نفسه وفارقت السفينة بأنها تشبه البيت للاقامة فيها شهر زادوها والسرير الذى يحمله رجال بأن سيره منسوب اليهم وسير الدابة منسوب اليه وبأنها لا تراعى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلاف فهمه قاله المتولى قال حتى لو كان لها من يلزم لجسمها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو مصرح في صحة الفرض في نحو محقة سائرة لان من يده زمام الدابة براعى القبلة قال شارح وهي مسئلة تقنية يحتاج اليها أى لو خلت عن نزاع ومخالفة لاطلاقهم اما لما جاز عن النزول عنها كان خشى منه مشقة لا تتحمل عادة أو فوت الرفقة وانما يحصل له الايجاز والوحشة على ما اقتضاه اطلاقهم فصلى عليها على حسب حاله قال القاضي ولا اعاده عليه وعليه فيفريق بين هذا بعد تعين فرضه فيما لو استقبل أو أتم الأركان عليها وامر أن يقا بأن ترك القبلة أخطر كحمله وأطلقا لإعادة ويجعل على ما إذا لم يستقبل أو لم يتم الأركان وكان شخشا أشار لذلك بفرضه أنه صلى لمقصده ولو خاف الماشي ذلك لو أتم ركوعه وسجوده أو مأ بها وأعاد (ومن صلى) فرسا أو نغلا (في) داخل (الكعبة) من كعبه برعته والكعبة كل بيت مربع كذا في القاموس وفي كلامهم أن ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم بنى الكعبة مربعة ولا ينافيه اختلاف بعد ما بين أركانها لانه قليل لا ينافي الترييع وهذا أعنى أن سبب تسميتها كعبة ترييعها أو وضع من جعل سببها ارتفاعها كماسمى كعب الرجل بذلك لارتفاعه وأصوب من جعله استدانتها لأن الأرياقائه بالاستدانة الترييع مجازا أو يكون أخذ الاستدانة في الكعب سببا لتسميته لكنه يخالف لكلام أئمة اللغة (واستقبل جدارها أبوابها) حال كونه (مردودا) وان لم ترتفع عتبة ان سامت بعض الباب كاهوطا (أو) حال كونه (مفتوحا) لكن (مع ارتفاع عتبة ثلثي ذراع) بذراع الأدى تقريبا (أو) صلى (على سطحها) أو في عرسها ولو نهضت والعباد بالله تعالى (مستقبلا من بناها) أو بالحق به كعصا مسمرة أو بأنة وشجرة قائمة وتراب منها مجتمع (ما سبق جاز) لتوجهه الى جزء من البيت وان بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع وأخرج بعض يدنه عن هواء الشاخص لانه متوجه بعضه جزأ وبأنة موهوا لكن تعافلا ينافيه ما يأتي وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحينئذ فيشكل بما يأتي في الاصول والتمار أنها لا تكون مثلها الا ان عرش عليها مشلا ويحجب بأن الثبوت يختلف عرفا المراد به هنا وثم الأثرى أنه ثم في الويد يجرد الغرز وهنا زيادة الثبوت فان قلت هذا مقول الاشكال قلت لان اللفظ هنا ثبوت يصيره كالجزء في الشرف وبالماسة فهذا ذلك زيادة لانها ليست أجنبية بخلاف الويد الغرور وثم ثبوت يصيره كالجزء المتفع به بالقوة أو بالفعل والوئد كذلك بخلاف اليابسة التي ليس عليها نحو تعريض ونقل بعضهم اشتراط وقف نحو العصا الثابتة وقليد يده ما قررت من الفرق لكن ظاهر كلامهم خلافه ويوجه بأنه يعدونها باعتبار الظاهر وان استحق الأزالة من وجه آخر وصح أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيها النفل ورواية لم يصل فيها أى مرة أخرى كصاحب الثبوت مقدم على النافي وإذا ثبت جواز النفل فيها جاز الفرض أيضا لألا يفرق بين الاستقبال فيها في الحضر ومن ثم لم يراعوا خلاف المانع فيها لكنه ظاهر في النفل لصرح بالخالفه فيه دون الفرض لان القياس المذكور قابل للمنع بأن النفل اغتفر فيه حضرا أيضا ما لم يغتفر في الفرض لأن يجب بان الأصل استواء الفرض والنفل في الشروط الا اذا ورد دليل بالفرق ولم يرد هنا وأيضا فعلة المنع لم تنفع وما لم تنفع العلة فيه لا بد من نص صريح فيه اذا لا مورا التعبدية لا تثبت الا بالنصوص الصريحة فكان الخلاف فيه ضعيف المدرك جدا وما نضعف

اليه بدليل صحة الطواف علما فلم يكن مستقرا في نفسه وفارقت السفينة بأنها تشبه البيت للاقامة فيها شهر زادوها والسرير الذى يحمله رجال بأن سيره منسوب اليهم وسير الدابة منسوب اليه وبأنها لا تراعى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلاف فهمه قاله المتولى قال حتى لو كان لها من يلزم لجسمها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو مصرح في صحة الفرض في نحو محقة سائرة لان من يده زمام الدابة براعى القبلة قال شارح وهي مسئلة تقنية يحتاج اليها أى لو خلت عن نزاع ومخالفة لاطلاقهم اما لما جاز عن النزول عنها كان خشى منه مشقة لا تتحمل عادة أو فوت الرفقة وانما يحصل له الايجاز والوحشة على ما اقتضاه اطلاقهم فصلى عليها على حسب حاله قال القاضي ولا اعاده عليه وعليه فيفريق بين هذا بعد تعين فرضه فيما لو استقبل أو أتم الأركان عليها وامر أن يقا بأن ترك القبلة أخطر كحمله وأطلقا لإعادة ويجعل على ما إذا لم يستقبل أو لم يتم الأركان وكان شخشا أشار لذلك بفرضه أنه صلى لمقصده ولو خاف الماشي ذلك لو أتم ركوعه وسجوده أو مأ بها وأعاد (ومن صلى) فرسا أو نغلا (في) داخل (الكعبة) من كعبه برعته والكعبة كل بيت مربع كذا في القاموس وفي كلامهم أن ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم بنى الكعبة مربعة ولا ينافيه اختلاف بعد ما بين أركانها لانه قليل لا ينافي الترييع وهذا أعنى أن سبب تسميتها كعبة ترييعها أو وضع من جعل سببها ارتفاعها كماسمى كعب الرجل بذلك لارتفاعه وأصوب من جعله استدانتها لأن الأرياقائه بالاستدانة الترييع مجازا أو يكون أخذ الاستدانة في الكعب سببا لتسميته لكنه يخالف لكلام أئمة اللغة (واستقبل جدارها أبوابها) حال كونه (مردودا) وان لم ترتفع عتبة ان سامت بعض الباب كاهوطا (أو) حال كونه (مفتوحا) لكن (مع ارتفاع عتبة ثلثي ذراع) بذراع الأدى تقريبا (أو) صلى (على سطحها) أو في عرسها ولو نهضت والعباد بالله تعالى (مستقبلا من بناها) أو بالحق به كعصا مسمرة أو بأنة وشجرة قائمة وتراب منها مجتمع (ما سبق جاز) لتوجهه الى جزء من البيت وان بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع وأخرج بعض يدنه عن هواء الشاخص لانه متوجه بعضه جزأ وبأنة موهوا لكن تعافلا ينافيه ما يأتي وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحينئذ فيشكل بما يأتي في الاصول والتمار أنها لا تكون مثلها الا ان عرش عليها مشلا ويحجب بأن الثبوت يختلف عرفا المراد به هنا وثم الأثرى أنه ثم في الويد يجرد الغرز وهنا زيادة الثبوت فان قلت هذا مقول الاشكال قلت لان اللفظ هنا ثبوت يصيره كالجزء في الشرف وبالماسة فهذا ذلك زيادة لانها ليست أجنبية بخلاف الويد الغرور وثم ثبوت يصيره كالجزء المتفع به بالقوة أو بالفعل والوئد كذلك بخلاف اليابسة التي ليس عليها نحو تعريض ونقل بعضهم اشتراط وقف نحو العصا الثابتة وقليد يده ما قررت من الفرق لكن ظاهر كلامهم خلافه ويوجه بأنه يعدونها باعتبار الظاهر وان استحق الأزالة من وجه آخر وصح أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيها النفل ورواية لم يصل فيها أى مرة أخرى كصاحب الثبوت مقدم على النافي وإذا ثبت جواز النفل فيها جاز الفرض أيضا لألا يفرق بين الاستقبال فيها في الحضر ومن ثم لم يراعوا خلاف المانع فيها لكنه ظاهر في النفل لصرح بالخالفه فيه دون الفرض لان القياس المذكور قابل للمنع بأن النفل اغتفر فيه حضرا أيضا ما لم يغتفر في الفرض لأن يجب بان الأصل استواء الفرض والنفل في الشروط الا اذا ورد دليل بالفرق ولم يرد هنا وأيضا فعلة المنع لم تنفع وما لم تنفع العلة فيه لا بد من نص صريح فيه اذا لا مورا التعبدية لا تثبت الا بالنصوص الصريحة فكان الخلاف فيه ضعيف المدرك جدا وما نضعف

بان من لم يستقبله مصل فيها أو عليها لا الهياوم وهو معلوم من كلامهم نعم ما أفاده في صلاة الجنائزة بعد أخذهم من كلامهم الثاني أن جزؤه بدوله ولو أنزل الخ يؤذن بأنه منقول المذهب وحينئذ فيأتي ما يجتهد من التقيد ويؤيد الاطلاق الذى في صدر كلامه فليست تأمل ثم رأيت في حاشية ابن قاسم على شرح المنهج لو أنزل الشاخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وفاقا لم ر وليس كروال الرابطة في الانباء لان أمر الاستقبال فوق الرابطة انتهى

(قوله) أو أمكنه وثم حائل الخ لأحاجة اليه بل لأوجه له بعد تقيد الامكان في جانب الاثبات بما مر فتد كرويدر (قوله) مالم يكن فيه مشقة ينبغي ان تضبط المشقة بأن تكون نظير المشقة في الصعود من المحل الذي به حائل محترم * (١٣٢) * الى أعلاه الذي يحصل فيه المعايضة فانهم

علوا عدم الوجوب بالمشقة والله أعلم (قوله) أو رأيت اللحم الخ ظاهر صنيعه أنه يجب عليه الأخذ بقوله في هذه المسئلة وسئلة القطب التي تلها مطلقا وهو محل تأمل فالذي يظهر في الأولى أن حكمه ما حكم الحرام المعتقد فله الصلاة الى تلك الجهة وله الاجتهاد بمئة ويسرة وفي الثانية أن محل ما ذكر فيها حيث لم يكن عالما بامارة أخرى غير أشعف من القطب اذ هو مجتهد حينئذ غاية الامر أنه يقبل اخباره فيما تروق عليه الاجتهاد وهو الامارة وهذا مافي نظم هذه في سلك مسائل هذا القسم فالاولى تأخيرها الى القسم الثالث والتمه على انه يعتمد قول المخبر في الامارة كما هو يعتمد في أصل القبلة فليتاأمل ثم رأيت في حاشية شرح المنهج لابن قاسم التنبه على أن قول المخبر المذكور لا يزيد على الحرام أي فيجوز الاجتهاد معه بمئة ويسرة (قوله) ومثله محاذيه بقاؤه على اطلاقه مشكل فلتقيد بمحاذ لا يتحقق خروجه عن سمت القبلة بذلك المحل بل قد يقال انه مشكل مطلقا اذ لا مانع أن يكون موقعه صلى الله عليه وسلم محاذ الطرف البيت بحيث يكون الواقف عن يمينه أو يساره صلى الله عليه وسلم خارجا عن محاذاة البيت فليتاأمل وليحترز نعم ان حمل المحاذي على المسامت من امامه وخلفه فلا إشكال (قوله) وأقواها القطب لعله باعتبار الامارات الظاهرة المحسوسة المدركة للعوام أيضا بخلاف الامارات المقررة هند أرباب الهيئة فانه أنضبط وأقرب الى الصواب منه بكثير فليتاأمل (قوله) ذا كبرالرفع كذا في أصله رحمه الله فليحترز (قوله) ولو مندورة وقول الشارح من الجنس توطئة لتول المصنف تخضر

مدركه كذلك لا راعى بل النقل داخلها أفضل منه ببقية المسجد بخلاف البيت فانه فيه أفضل حتى من الكعبة كما شهله الحديث بل نقل الاجماع على انه فيه أفضل منه في غيره حتى المسجد الحرام وكذلك الفرض أفضل في الكعبة الا اذا راجعها خارجا لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمحلها اما اذا لم يستقبل ما ذكر فلا يصح له صلى الله عليه وسلم فيه الاية وانما جاز استقبال هواثا لمن هو خارجا هدمت أو وجدت لانه يسمى عرفا مستقبلا لها بخلاف من فيها لانه في هواثا فلا يسمى عرفا مستقبلا له فاندفع ما شنع به بعض الخذمية غفلة عن رعاية العرف المناط به ضابط الاستقبال انصافا (ومن أمكنه علم القبلة) بأن كان بالمسجد الحرام أو خارجه ولا حائل أو وثم حائل أخذه لغير حاجة أو أحدثه غيره تعدا أو أمكنته ازالته فيما يظهر (حرم عليه التقليد) وهو الأخذ بقول الغير الناشئ عن الاجتهاد وأراد هنا الأخذ بقول الغير ولو عن علم وبقول بين هذا وكفا الصحابة رضوان الله عليهم بالأخبار عنه صلى الله عليه وسلم مع امكان اليقين بالسمع منه ولا يخذ بقول الغير في الميا هو نحوها بأن المدار في القبلة لكونها أمرا حسيا على اليقين بخلاف الاحكام ونحوها (والاجتهاد) كجهت وجد النص فعلم أن من بالمسجد وهو أعمى أو في ظلمة لا يعتمد الا المس الذي يحصل له به اليقين أو اخبار عدد التواتر وكذا قرينة قطعية بأن كان قدر رأى خلافيه من جعل ظهره له مثلا يكون مستقبلا أو أخبره بذلك عدد التواتر (والا) يمكنه علم عنها أو أمكنه وثم حائل ولو حادنا بفعله لحاجة لكن ان لم يكن تعدى باحدثه أو وزال تعديه فيما يظهر فهما (أخذ) وجوابي الأولى وكذا في الثانية ان لم تكف المعايضة ولا يجوز له الاجتهاد (بقول ثقة) في الرواية بصير ولو أمته لا كافر قطعوا ولا فاسق وغير مكاف على الأصح وتجب سؤاله ان سهل بان لم تكن فيه مشقة عرفا كما هو ظاهر (تخبر عن علم) كقوله هذه الكعبة أو رأيت اللحم يصلون لهذه الجهة أو القطب مثلا هنا وهو علم بدلائله وكحرام ولو بشرية تشأها قرون من المسلمين بشرط أن يسلم من الطعن لا ككثير من قرى أرياف مصر وغيرها وبجادة يكثر طار قوها من المسلمين نعم يجوز الاجتهاد في الحرام المذكور بأقسامه بمئة ويسرة لا مكان الخطأ فهما مع ذلك ولا يجب خلافا للسبكي لان الظاهر أنه على الصواب وبه يعلم أن المراد باعلم هنا ما شمل الظن لاجهة لاستحاطته فيها وجعل بعضهم اخبار صاحب المنزل عن القبلة من ذلك حتى يجب الأخذ به ويحرم الاجتهاد وتعين حمله على ما اذا لم يعلم أن سبب اخباره اجتهاده والالم يجوز لقادر على الاجتهاد الأخذ بخبره كما هو ظاهر وما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى اليه ومثله محاذيه كما هو واضح يتبع الاجتهاد فيه ولو بمئة ويسرة لانه لا يقر على خطأ وليس مثله ما نصبه الصحابة رضي الله عنهم كقبلة البصرة والكوفة (فان فقد) الثقة المخبر عن علم ومن في معناه (وأمكنه الاجتهاد) لعله بأدلة القبلة (حرم) عليه (التقليد) لان المجتهد لا يقلد المجتهد بل يتجهد وجوبا بالأدلة وأضعفها الريح وأقواها القطب الشمالي بتأنيث القاف وهو مشهور وتختلف دلالاته باختلاف الاقاليم فبصر يصح له المصلى خلف أدنه اليسرى وبالعراف وما وراء النهر خلف أدنه اليمى وبالمين قبالة مما يلي جانبه اليسرى وبالشام وراءه وقيل بخبر بدمشق ومافراه الى الشرق قليلا (وان تخبر) المجتهد فلم يظهر له شئ لخواغم أو تعارض أدلة (لم تقل في الاظهر) وان ضاق الوقت لانه مجتهد والتحير عارض يزول عن قرب (وصلى كيف كان) لحرمة الوقت وكذا الوضاق الوقت عن الاجتهاد (وقضى) اذا ظهرت له القبلة بعد الوقت لانه نادر ويؤذى ان ظهرت له فيه (ويجب) حيث لم يكن ذا كبر الدليل الاول (تجديد الاجتهاد) وسؤال المجتهد حيث جوز تأجيله (لكل صلاة) أى فرض عيني مؤداة أو فائنة ولو مندورة ومعادة مع جماعة (تخضر) أى تخضر فعلا بان يدخل وقته فلا اعتراض عليه (على

(قوله) فالاجتهاد الثاني الخ يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال هو ان الثاني اما أن يوافق الأول فيقوى أو يخالفه ولا يكون الا لا قوياً أو بوجوب الخبر وهو أيضاً مفيد لانه على خلاف الأول بسبب * (١٣٣) * عدم الاطلاع على المعارض له فليستأمل (قوله) صيرت له ملكة الخ يظهر

أنه حيث علم القواعد بالادلة الدالة على صحتها واستلزامها كان الحكم كذلك وان لم يحصل له ملكة فتأمل (قول المصنف) عارفاً بجهله ولغيره كذا في النهاية فليستأمل وقوله ولغيره فديوجه على بعد أن الام لام العاقبة أو ان الواو بمعنى أو فتسكون للاشارة الى أن المجتهد يجوز له أن يجتهد لتصيل القبله لغيره وان لم يكن له بها غرض كأن صلى قال بن قاسم على المنهج لو كان في السفر عارف واحد فنبغي وفاقا الشيخنا الطبري جواز السفر من غير تعلم بدارتته وقيل قال هو متجه عند صغير الركب بحيث يسهل مراجعته فنبغي اناطة الحكم بقدر الحاجة ثم رأته في فتح الجواد قال بحيث تسهل مراجعة الله منهم قبل خروج الوقت فيما يظهر انتهى (قوله) يقولون عليهم فان اختلفوا قول الاعلم أو لى أو لا وتساويان لعلى الاول أقرب ثم رأته في الامداد استظهر التساوي لتعارض المعنيين ونقل عن الجوزي تقديم الاو (قوله) دون دقائقها سادق بما اذا تمكن من تعلمها دون الظواهر وعدم وجوبها حينئذ محمل تأمل (قوله) العارفون تعبيرهم بالجمع يوهم عدم الاكتفاء بدليل واحد ونظير ان ليس مراد (قوله) وأن نحو الحار الخ محمله في غير محار يه صلى الله عليه وسلم فيما اذا تبين ان الحار يخالف لمصلي اليه جهة لا جهة أو بسره فيما يقتضيه ان له الاجتهاد فمهما في الحار المذكور والله أعلم (قوله) اخباره عن عيان كالتقط قد يقال لا فائدة في هذا الا بالنسبة للعارف بكيفية الاستدلال بالتقط وحينئذ فهذا المجتهد هو لا بالتقط وان تخير كيف يجامع قوله الآتي وان كان مثله أرجح والله أعلم لا يقال يمكن عارفاً ما قبل ذلك لا تأتول المتأمل لتعلم كالعارف في امتناع

الحكيم) وان لم يفارق محله سعياً في اصابه الحق ما أمكن لان الظن الاول لا ثقة بمقامه فالاجتهاد الثاني ان وافق فهو زيادة والافق غالباً انما يكون لا قوياً والاخذ بالاقوى واجب (ومن يحجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة) وهي كثيرة فيما تصانف متعددة (كأعمى) بصراً أو بصيرة (قلد) وجوباً (ثقة) في الرواية كامة لا غير مكاف ولا فاسق وكافر الا ان علمه قواعد صيرت له ملكة تعلم القبله بحيث يمكنه أن يبرهن علمها وان نسي تلك القواعد كما هو ظاهر وكلام الماوردي المخالف لذلك ضعيف (عارفاً) بالادلة كالعامي في الاحكام بقوله مجتهد فيها فان صلى بالتقليد قضى وان اصاب وان اختلف عليه مجتهد ان اخذ بقول علمها وأوثق بما نذر وقال جمع وجوباً (وان قدر) على تعلم الادلة (فالاصح وجوب التعلم) عينا لظواهرها دون دقائقها ان كان يحضر أو أراد سفره يسأل فيه العارفون وليس بين قري متنازعة بما يحار ببعده كما هو ظاهر لكثرة الاشياء حينئذ مع بذرة من يرجع اليه بخلاف من يحضر وسفر كثير عارفه أو دين قري كذلك بأن يسأل عاده رؤيته عارف أو محراب معتمد قبل ضيق الوقت فان التعلم حينئذ فرض كفاية فيصلي بالتقليد ولا يقضى وانما وجب تعلم بقية الشروط عناماً لئلا يلهي به نقل أنه صلى الله عليه وسلم والسلف بعده ألزموا احاد الناصر بذلك مطمئناً بخلاف بقية الشروط * تنبيه * الحاق الحاضر بالسفر وما ذكرناه وتفرقتهم بينهما انما هي باعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحاضر دون السفر واذ الزمه التعلم عينا عصى بتركه (فيحرم التقليد) وان ضاق الوقت عن تعلمها فيصلي على حسب حاله ويقضى (ومن صلى بالاجتهاد) منه أو من مقلده (فتقن) هو أو مقلده (الخطأ) معناه ولو غلبته أو بسره مشاهدة الكعبة أو نحو الحار السابق أو بأخبار ثقة عن أحد هذين القولين بأنه انما يتيقن بقرب مكة ممنوع (قضى) ان بان له بعد الوقت والاعاد فيه وجوباً فمهما (في الاظهر) كالحاكم يبعد النص بخلاف حكمه وسواء أتقن الصواب أم لا لكنه انما يفعل المضي اذا تبين الصواب أو ظنه انما اذا لم يتيقن الخطأ فلا قضاء جزم وان ظنه باجتهاد لان الاجتهاد لا يقض بالاجتهاد وعلى الاظهر (فلو يتقنه فمها) ولو غلبته أو بسره وان كان بأخبار ثقة عن علم كائناً (وجب استئناها) لعدم الاعتماد بما مضى وخروج يتيقن الخطأ فنه ففيه تفصيل مذكور في قوله (وان تغير اجتهاده) ثانياً فمها الى أربع بأن ظوره الصواب في جهة أخرى أو أخبره عن اجتهاده با علم عنده من مقلده (عمل بالثاني) وجوباً لانه الصواب في ظنه لكن يشترط مقارنة ظهوره وظهوره والخطأ وان اطلعت لمضي جزءها الى غير قبلة محسوس بما تلوكن اجتهاده الثاني أضعف فكل عدم وكذا المساوي على المعتمد خلا للمجموع وغيره واطلاق الجمهور وجوب التحول محمول على ما اذا كان الثاني أو وضع وخارج بالاعلم عنده الا دون المثل والمشكل وفيه وانما لم يجب الاخذ بقول الفضل ابتداء كما مر لانه انما التزم جهة بدخوله في الصلاة فلما يتحول عنها الى أخرى الأبارج بخلافه قبله أفصح بطلانها فان قلت غاية التزام الجهة أنه بسره علمها لانه يتحول لغيرها ولو أرجح فكان المناسب تخييره هنا كالاتي المراد بالتزام الجهة أنه بدخوله في الصلاة لجهة التزم ترجيح أحد الظنين بالجري عليه بالفعل فاذا أخبره من هو مظنة لكون الصواب معه لزمه الرجوع اليه وقبله لم ياتم شيئاً فبقى على تخييره وبأخباره عن اجتهاده اخباره عن عيان كالتقط فيجب قطعها وان كان مثله أرجح وبقوليه فمها ما لو تغير قبلها فان تبين الخطأ اعتمد الصواب وان ظنه وظن صواب جهة أخرى اعتمد أو وضع الدليلين عنده وبقوله بينه وبين ما مر في الاعلم بأن الظن المستند لفعل النفس اقوى من المستند للغير فان تساوى واختير زاد البعوى ثم يعيد لتردده حالة الشروع والوالتغير بعدها فلا أثر له ان تبين الخطأ كما مر (ولا قضاء) لمافعله أو لا لان الاجتهاد لا يقض بالاجتهاد

فرضه فيما اذا أخبره بالتقط وبدلته ولم يكن ٣٤ ل عارفاً ما قبل ذلك لا تأتول المتأمل لتعلم كالعارف في امتناع التقليد نعم ان فرض طرق التأهل له في أثناء الصلاة لم يعد وان كان نادر الوقوع

(باب صفة الصلاة)*

(قوله) قلت فيقول الخ البطلان ممن لانه لم يقبل الخ الحكم مطلقا بل قيده بقوله في نحو الخ وهو لا يشمل مسئلة الشك نظرو وجهه عن مقتضى الاستقلال بمعنى مفسقود فيها وبتقدير عدم وقوع ذلك التبدل في كلام القائل ما ذكره بل هو زيادة من الشارح فيمكن حمل كلامه عليه فأين البطلان ابن قاسم وقد يقال لو بقي الكلام على المطالبة بالاطلاق أيضا لأن مسئلة الشك أعطى غير المستقل حكما حكم المستقل حكما لمعنى اقتضاه (قوله) فلا أصل الخ قد يقال ومحمل تأمل لانه حيث فرض تبعيتها للاعتدال فهو أصل لها وقد تمين الاتيان به والاصل مضيه على الصحة أى بأن يرقى مع جميع متعلقاته فتأمل وتدبر في أن حروف الناختة بعض حديق للقرأة المستقلة وانظما بنية مغايرة للاعتدال وان كانت تابعة لأدوار العود الى القيام بعد الركوع وهى استقرار الاعضاء فلا يلزم من استتباع ذلك لنا بعبء استتباع هذا فتأمل والله أعلم (قوله) واما جعله الخ قد يقال ان كان اعتباره لتسكون تابعة له في الوجود الخارجى فلا وجود لها فيه استقلال ولا تبعاء وفى الوجود الذهنى فمقتضاها لا توقف على تعدله (قوله) ويتعاب بأنه الخ قد يقال غاية ما يستلزم هذا أن تكون مقارنة الاول للصلاة في الوجود وهو لا ينافي خروجها عن حقيقة الصلاة لا أنها قصد فعل الصلاة وقصد فعل الشئ خارج عن حقيقة ذلك الشئ بدية (قوله) وفائدة الخلاف الخ قال ابن شعبة رخصه في المعنى ونشله شحنا في النهاية ثم قال الاوجه عدم صحتها مظاننا انتهى

(باب صفة الصلاة)*

والخطا غير معين وأراد بالتصا ما يشمل الاعادة (حتى لو صلى أربع ركعات) بنية واحدة (لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرات بأن ظهر له الصواب في كل مقل بالخطا وكان الثاني أقوى من الاول (فلا قضاء) لان كل واحدة مؤداة باجتهاد ولم يتعين فيها الخطا وقيل بقضى لاستتال صلاته على الخطا قطعاً فليس هنا نقض اجتهاد باجتهاد واختاره جمع لظهور مدر كوا لتعليل انما يتضح في أربع صلوات

أى كيفيتها المشتملة على فرض داخل في ماهيتها ويسمى ركنا خارج عنها ويسمى شرطا وهو ما قارن كل معتبر سواه ومقارنة الظهر للستر مثلاما وجوده حالة الصلاة فلا ترد خلافا لمن رخصه وبأى له تعريف آخر لكن ذال باعتبار رسمه الاظهر وهذا باعتبار خاصته المتصودة منه وهى متارته لسائر معتبراتها فكأنه المقوم لها ومضى في الاستقبال أنه في نحو القيام بالصدر ونحو السجود بعظم البدن وعلى سبعة وهى اتمتع بالسجود وتسمى بعضا لانها ما تأكدت بالخبر أشبهت البعض الحقيقي وهو الاول أولا تخبره وتسمى هتة وقد شبهت الصلاة بالانسان فالركن كراسه والشرط كحياته والبعض كعضوه والهتة كشعره (أركانها ثلاثة عشر) بناء على أن الطمأ بنية في محالها الاربع صفة تابعة للركن ويؤيده ما يأتى في بحث التقدم والتأخر على الامام وفي الروضة تسعة عشر بناء على أنها ركن مستقل أى بالنسبة للعدلا الحكم في نحو التقدم المذكور فالخلف لفظى كذا أطبقوا عليه وليس كذلك بل هو معنوى اذ من الواضح أنه لو شئت في السجود في طمأ بنية الاعتدال مثلا فان جعلناها تابعة لم يؤثر شك كالموشك في بعض حروف الناختة بعد فراغها أو مقصودة لزمه العود للاعتدال فورا كالموشك في أصل قراءة الناختة بعد الركوع فانه يعود اليها كما يأتى فان قلت المقر في كلامهم هو الثاني قلت فيقول قول من قال ان الاستقلال انما هو بالنسبة للعدلا الحكم فان قلت فواجه الجمع بين جعلها مستقلة في مسئلتنا وتابعة في التقدم والتأخر قلت بوجه ذلك بأن قاعدة البناء على التيقن في الصلاة توجب التسوية بين التابع والمقصود بخلاف التقدم والتأخر فانها موطان بالامور الحسية التى يظهر بها فحش المحالفة والطمأ بنية ليست كذلك فتأمل وبصرفي عنها وبين بعض حروف الناختة بأنه ثم تمين أصل القراءة والاصل مضى على الصحة وهنا شك في أصل الطمأ بنية فلا أصل يستند اليه وقد صار شرط للاعتدال بالركن والولاء بآتي سانه والخلاف فيه في الثالث عشر قبل وقياس عد الفاعل ركنا في نحو الصوم والبيع تكون الجملة أربعة أو ثمانية عشر انتهى وقد يجب بأن جعل الفاعل ركنا في البيع خلاف التحقيق فلم ينظروا اليه هنا فان قلت قياس عدده شرطاً ثم عدده شرطاً هنا ولم يقولوا به قلت الشرط ثم غيره هنا كالمصراع وتابعه ركنا في الصوم فهو لان ماهيته لا وجود لها في الخارج وانما تتعقل تتعقل الفاعل فجعل ركنا لتكون تابعة لخلاف الصلاة توجد خارجا لم يتخلف للنظر لفاعلا أحدها (النية) لما حرق في الموضوع وقيل انها شرط لانها قصد الفعل وهو خارج عنه ويجب بأنه بتمام التكبير يبين دخوله فيها من أوله قبل وفائدة الخلاف أنه لو اتممتها مع مقارنته فمفسد تكبث فزال قبل تمامه لم تصح على الركبة بخلاف الشرطية وفيه نظر لانه ان أريد باقائها ما يسبق تكبيرة الاحرام فهو غير ركن ولا شرط أو ما يقارنها نرى علمها بالمقارنة لبعض التكبيرة (فان صلى فرضا) أى أراد صلاته (وجوب قصد فعله) من حيث كونه صلاة لا بغيره عن بقية الأفعال فلا يكفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن خصوص الفعل لانه المطلوب وهى هنا ماعدا الية والزم التسلسل بل ومعها لجواز تعلتها بنفسها أيضا كالمع يتعلق بغيره مع نفسه ونظيره الشاة من أربع فانها تركى نفسها وغيرها على أن ذلك أن تمنع ورود أصل السؤال بأن كل ركن غيرها لا يحتاج لية له بخصوصه

(قوله) وتعلقها بالمجموع الخ لاشبهة أن تعلق الشيء بالمجموع من حيث هو مجموع لا يستلزم التعلق بكل فرد غير أن هذا لا يعدي فيما نحن فيه لأن المجموع عبارة عن الأجزاء المتألف منها مع * (١٣٥) * الهيئة الاجتماعية فالتية أن كانت خارجة عن الأجزاء المتألف منها وعن

الهيئة المذكورة ثبت المتعنى وهو كون التية شرطاً وأن كانت داخلية استلزم اعتبارها مرتين وهو ظاهر الفساد ولو سلم صحة فليس منافياً للمدعى المشار إليه إذا الكلام في الأولى وهذا التفسير فيه تسليم بشرطتها فالخ قوله بحجة الإسلام أنها بالشروط أشبهه وكان وجه قوله أشبهه وعدم خزمه بشرطتها مخالفاً لبقية الشروط في كون مقارنتها لجميع الأفعال حكمية لاحتمالية كاهو واضح فليشأن وليحترز والله أعلم (قوله) لتمييز عن غيره قال في النهاية ويظهر كما يشبه بعضهم أنه يكفي في الصلح صلاة العدة وصلاة الفجر لصدقهما عليها وفي اجزائية صلاة يؤوب في أذانها ونسبت فيها أبداً عن نية الصلح تردّدوا لوجه الأجزاء ويظهر أن نية صلاة يستلزم الإبراد لها عند توفر شرطه مغنيتها عن نية الظاهر ولم أرفيه شيئاً انتهى قولها وفي اجزائية الخ تنقل في المعنى التردد المذكور عن العباب ثم قال وينبغي الاكتفاء انتهى قولها ويظهر الخ استحججه نعم بتقيده بقوله عنه الخ محل تأمل لأنه أمانة أن يكون المراد به ملاحظته عند التوبة ولا معنى له لأن السن مغن عنه إذا لا يكون الاعتد توفرها مع عدم توقف تمييزها عن غيرها عن ذكره واثماً أن يكون المراد به تقييد الحكم أي أنها يكفي في هذه التوبة

فهى كذلك وتعلقها بالمجموع من حيث هو مجموع لا يقتضى تعلقها بكل فرد فرد من أجزائه (و) وجب (تعيينه) من ظهر أو غيره لتمييز عن غيره فلا يكفي نية فرض الوقت قبل الاصول فعلها وتعيينها لانه يلزم من إعادة الضمير على فرض الغاء قوله والأصح وجوب نية الفرضية لانه بمنزلة انتهى وليس بسديد اذ ضمير تعيينه يرجع للفعل كاهو واضح وضمير فعله يرجع له من حيث كونه صلاة كإقراره وتوفر نية قوله والأصح إلى آخره فلم يلزم ما ذكر أصلاً على أنه لو رجع ضمير فعله للفرض لم يلزم ذلك أيضاً إذا يلزم من قصد المضاف للفرض الذي هو الفعل قصد الفرض بخصوصه وبسليمه فالتية لا يصح كتمنى فيها بالاوزار * تنبيه * لا ينافي اعتبار التعيين هنا ما يأتى أنه قد سوى التصريح وبتم والجمعة ويصلى الظهر لأن ما هنا باعتبار الذات وصلاته غير ما لو أنه باعتبار عارض اقتضاه (والأصح وجوب نية الفرضية) في مكتوبة ونذر وصلاة جنازة كأصلى فرض الظهر مثلاً أو الظاهر فرضاً والأولى أولى الخلاف في اجزاء الثانية نظراً إلى أن الظاهر اسم للزمان وذلك لتمييز عن النقل ومعاده على ما يأتى فيها التحاكي الأصلية ومعه يؤخذ اعتماداً في الرخصة وأصلها من وجوب نية الفرضية على الصبي التحاكي الفرض أصالة يؤيده وجوب القيام عليه ولونظروا لكونها نفلاً في حقه لم يوجد مقتضيات الاستوى وغيره تصويب المجموع وغيره عدم وجوبها عليه لذلك يرتد بما ذكرته فإن قلت لم يختلف المرحون في وجوب نية الفرضية في المعادة وصلاة الصبي ولم يختلفوا في وجوب القيام فيها قلت لأن قصد المحاكاة وهى بالقيام جسمي ظاهر وبالسنة قلبي خفي والمحاكاة إنما تظهر بالأول فوجب دون الثاني فلم تجب على قول (دون الإضافة إلى الله تعالى) فلا تجب أى استحضارها في الذهن لأنها لا تكون أى باعتبار الواقع إلا أنه فأنه ما قيل في تصوير هذا الشكل لأن فعل الفرضية لا يكون إلا لله فلا ينافى ذلك قصد الفرضية عن نية الإضافة إلى الله تعالى انتهى فدعوى عدم الانفكاك المذكور ليست في محلها لكنها تستلزم خروجاً من خلاف من أوجبها ليحقق معنى الإخلاص ويستلزم أيضاً الاستقبال وعدد الركعات كذلك (و) الأصح (أنه) لا تجب نية الأداء ولا القضاء بل تستلزم أن كان عليه فائتة عماثلة للوادة أو المقضية خلافاً لما اعتدّه الأذرى بل تنصرف للوادة والسابقة من المقضيات ويفرق بين هذا وما بأتى في نحو سنة الظاهر والعباد بأنه لا يميز ثم الإضافة للتويع من حيث كونها قبله أو بعده أو الوقت كعبدة الخرونها التميز حاصل يذكّر فرض الظاهر مثلاً ويكون الوقوع للسابق فلم يحتج له كإداء القضاء وما يوضع ذلك أن الأول من وضع المشترك والثاني من وضع العلم وشئان ما بينهما فئاته وإنه (يصح الأداء بنية القضاء وعكسه) أن عذر بنحو غم أو قصد المعنى اللغوي إذا كل يطلق على الآخر لعمدة ولا لم يصح لتلاعبه وأخذ البارزى من هذا أن من مكث بمكث عشرين سنة يصلى الصلح لظنه دخول وقته ثم بان خطأ ولم يلزمه الإقضاء واحدة لأن صلاة كل يوم تقع مما قبله إذا لا تشترط نية القضاء ولا يعارضه

عند توفر الشروط ولا وجه له أيضاً إذا الغرض التمييز وهو حاصل بما ذكره مطلقاً فليشأن (قوله) اذ ضمير تعيينه يرجع للفعل لا يصح إرجاعه إلا لضرب من التأويل إذا التعيين في متعلق الفعل مع ما فيه من التثبيت فالأولى إرجاعه للفرض فتأمل (قوله) على أنه لو رجع ضمير فعله للفرض لم يلزم الخ أى قطع النظر عن الحيثية السابقة وغيرها كحيثية الفرضية حتى يصح قوله لم يلزم الخ (قوله) فالتية لا يكفي فيها بالاوزار مما يقتضى منه العجب إذا ما نحن فيه ليس من مقولة التية بل ذكر مسئلة متعلّقة بالتية وشئان ما بينهما كون الدلالة الإلزامية لا يكفي بها فيما نحن فيه غير بعمى بناء على التسليم المذكور يمكن الاعتذار عن المصنف رحمه الله بأن في ذكره ثانياً تصريحاً بما علم التزاماً وهو مستحسن مع ما فيه هنا من تسكينة زائدة وهى الإشارة إلى الخلاف المذكور فتأمل حق تأمله والله أعلم (قوله) عن النقل ومعاده قد يقال أن كان المراد به معاد المعادة فقد حصل التميز بالتعيين أو هي فلا تحصل بالفرضية التميز بناء على اشتراطها فيها والله أعلم (قوله) بأنه لا يميز ثم أن أريد به عدم التمييز عن غير المماثل فهو نوع أو عنه فسلم وقوله الآتى وهما الخ مجموع فليشأن (قوله) وما يوضع ذلك لا يخفى ما فيه من الخفاء فليشأن

النص على ان من صلى الظهر بالاجتهاد فبانت قبل الوقت لم تقع عنه فائتة عليه لان محل هذا فيمن أدى
 بتصد أنما التي دخل وقتها أو الأول فيمن أدى بقصد التي عليه من غير أن يقصد التي دخل وقتها (والنفل
 ذو الوقت) كالزواتب (أو السبب) كالكسوف (كالفرض فيما سبق) من اشتراط قصد فعل
 الصلاة وتعيينها بما اشتهر به كالترابح والضحى والوتر سواء الواحدة أو الاذاعلها أو بالإضافة كعيد
 الفطر وخسوف القمر وسنة الظهر القبيلة وان قدمها أو البعيدة وكذا كل ما له رتبة قبلية وبعدية
 ولا تنظر الى أن البعيدة لم يدخل وقتها كما لا تنظر لذلك في العيد اذا اذخعي أو الفطر المحترز عنه لم يدخل
 وقته وأيضا فالقراءن الحسالية لا تخصص الثبات كما مر في الموضوع نعم ما تدرج في غيرها لا يجب تعيينها
 بالنسبة لسقوط طامها بل لحيازتها بها كتحية مسجد وسنة احرام واستحارة وضوء وطواف
 (وفي) اشتراط (نية الفلية وجهان) قيل تجب كالقرض وقيل لا (قلت الصحيح) لا تشتراط نية الفلية
 والله أعلم) لان النية لازمة له بخلاف الفرضية للظهر مثلا اذ قد تكون معادة ويسن هنا أيضا
 نية الاداء والقضاء بالإضافة الى الله تعالى والاستقبال وعدد الركعات ويطل الخطأ فيه عمدا
 لأسوأ وكذا الخطأ في اليوم في القضاء على ما قاله البغوي والمتولى لكن قضية كلام الشيخين في التيميم
 خلافه دون الاداء لان معرفته بالوقت المتعين للفعل تلغى خطأ فيه (ويكفي في النقل المطلق) وهو
 ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (نية فعل الصلاة) لانه أدنى درجاتها فاذا قصد فعلها وجب حصوله (والنية
 بالقلب) اجبا عنها وفي سائر ما تشرع فيها لانها القصد وهو لا يكون الا به فلا يكفي مع غفلة نطق ولا
 يضرا اذا خاف ما في القلب (ويندب النطق) بالنبوي (فيل التكبير) ليساعد اللسان القلب
 وخروجها من خلاف من أوجبه وان شذو قيا ساعلى ما يأتي في الحج المنذوق به التشيع بأنه لم يقل * تنبيه *
 قيل له صل ولتدنا ر فضلى بقصد أو قصد دفع غريم صم ولا يناله ونقل الفخر الرازي اجماع
 المتكلمين مع أن أكثرهم من أتمت على أن من عبد أو صلى لأجل خوف العتاب وطلب الثواب لم تصح
 عبادته محمول على من محض عبادته لذلك وحده لكن النظر حينئذ في بقاء اسلامه ومعايد على أن
 هذا امر اد المتكلمين أنه محظوظهم لما فانه لا يستحقاقه تعالى العبادات من الخلق لذاته اتم من محضها بأن
 عمل له تعالى مع الطمع في ذلك وطلبه فتصح عبادته جزما وان كان الأفضل تجريد العبادات عن ذلك وهذا
 محمل قوله تعالى يدعون ربهم خوفا وطمعا عباء على تفسير يدعون بعبادته والتمير داشرط قبول الدعاء
 أن يكون كذلك (الثاني تكبيرة الاحرام) للحدث الصحيح تخريجها التكبير وتخليها التسليم مع قوله لا اله الا
 صلوة في الخبر المتفق عليه اذا اقت الى الصلاة فكبر سميت بذلك لتحررها ما كان حلالا قبلها وجعلت
 فاتحة لصلاة يستحضر المصل معنى ما دل على عظمته من تبا الخدمته حتى تتم له الهية والخشوع ومن
 ثم زيد في تكبيرها ليدوم له استحباب ذلك في جميع صلواته اذ لا روح ولا كمال لها بدونهما والواجب
 فيها ككل قولى اسماع نفسه ان مع سمعه ولا لفظ أو نحوه (وبتبع على القادر) علما لفظ (الله
 أكبر) لا اتباع مع خبر البخاري صلوا كراية توفى أصلى أى علمتموني أن الاقوال لا ترى فلا يكتفى الله كبير
 ولا الرحمن أكبر ويسن جزم الرأى واجبا به غلط وحديث التكبير جزم لأصل له وبفرض حتمه
 المراد به عدم مثله كما حلوا عليه الخبر الصحيح السلام جزم على أن الجزم المتقابل للرفع اصطلاح حادث
 فكيف نتعمل عليه الا لفاظ الشرعية وعدم تكبيرها وتضر زيادة وواسا لانه لا يصير جمع لاه
 أو متحرر ككاتبين المتكلمين كمتحرر كدقباها واما مع والاسلام عليكم على ما في فتاوى القنابل لتتدم
 ما يمكن العطف عليه ثم لا هنا وكذا كل ما غير المعنى كتشديد الباء وزيادة ألف بعد هاء ان علم معناه
 كفر ولا تضر وقفة يسيرة بين كتيبه وهى سكينة النفس وبحيث لا ذرعى أنه لا يضر ما زاد عليها الخوعى

(قوله) * تنبيه * خلاصة هذا
 التنبيه في النهاية

(قوله) ولو كبر مرات الخ ولو اقتدى بامام فكبر ثم كبر فهل يجوز له الاقتداء به حلالا على انه قطع التهنؤى الخروج من الاولى أم يتبع لان الاصل عدم قطعه للنية الاولى فيحمل أن يصحكون على * (١٣٧) * الخلاف فيما لو تنحج في أثناء صلاة فانه يحمله على السهو ولا يقطع للصلاة

ويحسن أن لا يصل همزة الجلالة نحو مأموم ولو كبر مرات ناوبا لا افتتاح بكل دخل فيها بالوتر وخرج بالشفع لانه لم يدخل بالاولى خرج بالثانية لانه الافتتاح بها متضمنة لقطع الاولى وهكذا فان لم يتوذلك ولا تخلل مبطل كأعادة نطق التهنؤى فبعد الاولى ذكر لا يؤثر ونظير ذلك ان حلفت بطلاقك فأنت طالق فاذا كررت طلقك بالثانية وانخلت بها المين الاولى وبالرابعة وانخلت بها الثالثة والسادسة وانخلت بها الخامسة وهكذا (ولا تنصرف زيادة لا تجمع الاسم) أي اسم التكبير بان كانت بعده مطلقا أو بين جزأيه وقلت وهي من أوصافه تعالى بخلاف هو بارحم (كله) أكبر من كل شيء وكله (الاكبر) لانها مفيدة للبا لباغية في التعظيم فاذا حصرها بالصكبراء والعظمة بسائر أنواعهما فيه تعالى ومع ذلك هي خلاف الاولى لخلاف في اطلاقها وقديس كل هذا بالطلان في الله هو أكبر من أن هو كأل في الوضع وافتاده الحصر لأن يفرق بأن هو كلمة مستقلة غير تابعة بخلاف أل (وكذا الله الخليل) أوعز وجل (أكبر في الاصح) لانها زيادة يسيرة بخلاف الطويلة كالله لا اله الا هو أكبر كافي التحديق وبه يدفع التثني لغير الضار به اذ مع زيادة الذي وللضار به اذ مع زيادة الملك القدوس (لا أكبر الله) فانه لا يكفي (على الصحيح) لانه لا يسمى تكبيرا وبه فارق اجزاء عليكم السلام الآتي (ومن عجز) بفتح الجيم أقصع من كسر هاء عن النطق بالتكبير بالعربية ولم يحكمه التعلم في الوقت (ترجم) عنه وجوباً بأي لغة شاء ولا يعدل لذكر آخر (ووجب التعلم ان قدر) عليه ولو بسفر لكن ان وجد المؤمن المستبرق في الحج فيما يظهر وان أمكن الفرق بأن ههنا فوري لانه لا ضابط يظهر هنا اما قالوه ثم نعم لو قيل هنا يجب المشي على من قدر عليه وان طال كن لزمه الحج فور لم يعد وذلك لان ما لا يتم الواجب الا به وواجب وانما لم يلزمه السفر لتحصيل ماء الطهر لانه لا بدوم نفعه بخلاف التعلم ومن ثم لو قدر عليه آخر الوقت لم تجز الصلاة بالترجمة أو له خلافها بالتيم كمر ويجب قضاء ما صلاه بالترجمة ان ترك التعلم مع امكانه ووقته من الاسلام فمين طر عليه وفي غيره من التميز على الاوجه ويجزى ذلك في كل واجب قولي وعلى آخر من يحسن تحريك لسانه على مخارج الحروف كما يحسن الاذرعى ومن تبعه فحرك لسانه وشقيقه ولها انه قدر امكانه لان الميسور لا يسقط بالمعسور فان عجز عن ذلك فواه بقلبه نظير ما يأتي فمين عجز عن كل الاركان امامن لا يحسن ذلك فلا يلزمه تحريكه لانه عبث وفارق الاول بأنه كالحق انقطع صوته فانه يتكلم بالقوة وان لم يسمع صوته بخلاف هذا فانه كما جازع من الفاتحة وبدلها فينف بقدرها ولا يلزمه تحريك لسانه من هذا ما يصح به كلام الجمهور أن التحريك ليس بدلا عن القراءة فان قلت اكتفى في الجنب بتحريك لسانه على رأى ولم يدرك شفة ولا الهاء وبالاشارة على رأى وكل منهما ينافي ما تقر قلت يفرق بأن المداير ههنا على أن الميسور لا يسقط بالمعسور كما تقر وتعم على القراءة وهي في كل من الناطق والاخرس بحسبه (ويحسن) للامام الجهر تكبيره بخبره واستناله وكذا مبلغ احتج اليه لكن ان نوا بالذكرا والاسماع والابطلت وغير المبلغ بكونه ذلك لا يذاته غير وللصلى مطا (رفع يديه) أى كفيه (في تكبيره) الذي للتحريم اجماعا بل قال ابن خزيمة وغيره بوجوب ذلك (حذو) بانعام الذال (منكبه) بحيث تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه واهما مضممتى أذنيه وراحتاه منكبه لالاتباع الوارد من طرق صحيحة متعددة لكنها

ومقتضاها البقاء في مسئلتها وهو الاوجه نهاية وقد يقال ان كان اقتداء المأموم به بين التكبيرتين فصحيح لان صلاته انعدت صحيحة وشك في طرق مبطل للامام والاصل عدمه لجواز أن يكون قصده بالتكبير الثانية الذكرا أو أتى بها سهوا وتكون المسئلة حتمية نظير مسألة التخنخ وان كان اقتداءه بعد التكبيرتين فباطل لانه اقتدى بمن يشك في صحة صلاته فلا يكون جازما بالنية هذا ما ظهر على والله أعلم (قوله) فان لم يتوذلك أو نوى ذلك وتخلل نحو إعادة التهنؤى فانه لا يؤثر أيضا كما هو ظاهر اذ بالتلفظ بالمبطل بطل الاول فلم تكن نية الافتتاح مع التكبير الثاني مثلاً متضمنة لقطع الاول ثم رأيت في النهاية ما يؤيد ذلك (قوله) وهي من أوصافه تعالى يخرج لام التعريف (قوله) كالله الاكبر مقتضى صنعه ان هذا يشمل الزيادة المتوسطة من أوصافه تعالى فليشأمل ما فيه (قوله) مع ان هو كأل في الوضع يحتمل ان المراد به كون كل منهما مؤلفا من جزأين (قوله) بخلاف أل مقتضى كلام النحاة ان أل مستقلة ولا ينافيه الاتصال الخطي فليشأمل (قوله) بأى لغة شاء وقيل تتعين السريانية أو العبرانية لان الله تعالى أنزل بها كنه فان عجز فانما لارساء لانها أقرب اللغات الى العربية فان عجز فاشاء انتهى أقول فينبغي ندب هذا الترتيب رعاية للخلاف والله أعلم (قوله) ولو قدر عليه آخر الوقت الخ انظاره أن المراد ما اذا علمها

أوطنها قبل أن لا يبقى من الوقت ٢٥ تحت ل مالمع الصلاة وأما توهمها فالنظر اليه بعيد فليشأمل وفي الندب حينئذ تنظر (قوله) ان ترك التعلم الخ ظاهره أنه يقضى ما صلاه بعذر والامكان فليجوز وعليه فليطلب الفرق بين ماصر في التيمم قد كروندبر والله أعلم (قوله) من التميز على الاوجه أى خلافا للنهاية قد يقال ان كان مراد القائل بوجوب التعلم من التميز لوجوب على الولي فظاهرا على الصبي فانظاهر خلافا (قوله) يكره له ذلك الخ يؤخذ من التعليق أن محلها حيث كان ثم غير تأذى والادهر بخلاف الاولى فيما يظهر نعم ينبغي في الاولى حيث علم وأغلب على ظنه حصول تأذى من ذكر سيما ان كان اذاء لا يحتمل عادة أن يحرم أخذ من مسائل ذكر وهما في كتاب الحج فليراجع

(قوله) المقارنة العرفية ينبغي ان تحر والمقارنة العرفية فان القائلين بها ما ان يشترطوا مقارنته الاول فقط ف يرجع الى القول السابق او مقارنته
 أى جزء من التكبير فيقتضى جواز دخول بعض الصلاة عن الية وهذا بعيد أيضا * (١٣٨) * أو يؤثر بها ف يرجع الى القول بالتوزيع

فالحج رذل ذلك وليراجع فاني فحست عنها
 كثيرا فلم أر من أبدل اجمالها بالتفصيل
 وأتى فيها بما روى الغليل ثم رأيت في
 شرح العباب للشارح بعد ان قرر المختار
 المذكور ما نصه وعليه فهل يجوز سبق
 أو لم على استحضار تمام الية أولا رتبة
 من استحضارها كلها مع انطى بأوله
 وان لم يستمر قضية اعتبار المقارنة العرفية
 الاول ثم رأيت في الجواهر ما يؤيد وهو
 ان العرايين جروا على المختار وعبروا
 عنه أنه يخبر بين مقارنته الية للهزمة
 وبسطها على جميع التكبير قال وكلام
 الغزالي يوهم أنه يخبر بين التقديم على
 التكبير والبسط وليس كذلك انتهى
 (قوله) خاف تخو دور ان رأس هل يضبط
 جميع التيم أو عشته لا تختمل عادة تحمل
 تأمل ولعل الثاني أقرب لانه خفف فيه
 بالنسبة لغيره (قوله) ان قام هل يقال اذا
 علم أو غلب على نفسه ذلك يجب عليه
 القعود في قيامه من المفردة بحمل
 نظر وبأى نظيره في الآتية وهي أولى
 بالوجوب (قوله) الامع الجلوس في بعضها
 صادق بما اذا قام في ركع وقعد في أخرى
 وما اذا جمع بين القيام والقعود في كل
 ركعة وحيد ف هل يخبر بين تقديم أيهما
 شاء أو يتعين تقديم القيام في الصورة
 الثانية ثم قعد فعد ان ركوع هل ركع
 من قعود أو يرتفع الى حد الركعة ثم
 يعدل ثم يركع للركوع أو يتصب قائما
 ثم يركع للركوع وبأى نظير هذا التردد
 في مسئلة الصورة الآتية والأقرب الى
 كلامهم عدم لزوم ذلك بل ركع من قعود
 (قوله) تحقيقا في الاولى الخ فلو سئل
 في كون قيامه أقرب الى أقل الركوع
 فالنبي يظهر أن شال ان كان بعد
 الاتصاف لم يصير أو بعد النهوض ضرغلا
 بالاستصحاب في المسئلتين فالتأصيل

مختلفة الظواهر فجمع الشافعي بينهما ذكر وبسن كسفهما ونشر أصابعه وتقر بها وسطا
 (والاصح) أن الأفضل في وقت الرفع أن يكون (رفعه مع ابتدائه) أى التكبير لا اتباع كما في الصحيحين
 ولا يذب في الانتهاء كما في الروضة لكن شريح في تحقيقه وتنقيحه ومجموعه يذب انتهى بما معنا أيضا
 واعتقده الاسنوى وغيره وبسن ارسا لهما الى ما تحت صدره (ويجب قرن الية بالتكبير) كاه
 لا تؤزيعا لجزائها على أجزاء بل لا بد أن يستحضر كل معتبر فيها مما مر وغيره كالقصر للتأمر وكونه
 اماما أو موما في الجمعة والقوة لما موم في غيرها أراد الأفضل مع ابتدائه ثم يستمر مستحجبا لذلك كله
 الى الراء وقيل يجب تقدم ذلك على أوله يسير (وقيل) وصححه الرافعي في الطلاق (يكفي) قرنها (بأوله)
 لان استحجبا دوا لا يجب كراور ديان الاعتقاد بخاط له وفي المجموع والتفصيل المختار ما اختاره
 الامام والغزالي أنه يكفي فيها المقارنة العرفية عند الغوام بحيث يعد مستحضر للصلاة قال الامام
 وغيره والاول بعد التصور أو مستحمله انتهى لا يقال استحضار الجمل ممكن في أدنى لحظة كما مر به
 الامام نفسه لا تأقول ذلك من حيث الاجال وما نحن فيه من حيث التفصيل ولذلك نقول السبكي
 وغيره هذا الاختيار وقال ابن الرفعة انه الحق وغيره انه قول الجمهور وان ركشني انه حسن بالغ
 لا يجزه غيره والاذرعى انه صحيح والسبكي من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم وفي نحو الجليل من الله
 الجليل أكبر يجب مقارنته الية له أيضا كما صرح به قولهم ثم يستمر الى آخره وهو متجه وان فزع فيه
 بأن الاعتقاد لا يتوقف عليه ويرد بانه اذا زاد دصار من جملة ما توقف عليه والانه أجزأ الية بعد
 عزوها وهو بعيد (الثالث) من الأركان (القيام في فرض النادر) عليه ولو في فرض صبي ومعداة
 لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن الحصين وكانت به بواسير يصل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع
 فعلى جنب رواه البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فقلبا لا يكف الله نفسه الا وسعها وخرج بافرض
 النفل وسماي وبالقادر غيره كما كب فسفة خاف تخو دور ان رأس ان قام وركب غزا أو كهم خاف
 ان قام رؤيا لعبد وفساد التدبير لكن يجب الاعادة هنا لثرتة ومن ثم لو كان خوفهم من قصد العدو
 لهم لم يجب وفاقا للتحقيق وخلافا للمجموع لانه ليس بنادر كما هو واضح والتعليل بأن العذر هنا أعظم فيه
 نظر اذا الاعظمية لا تدخل لها في الاعادة وعدمها كما يعلم من مجتها وكسلس لا يستل حذنه
 الا بالقعود ولم يض أمكنه بلا مشقة قيام لو انشرد لان صلى في جماعة الامع الجلوس في بعضها الصلاة
 معهم مع الجلوس في بعضها وان كان الأفضل انفراد الية في قيامها كما هو مقيم وكأن وجهه ان عذره
 اقتضى مساحته بتحصيل الفضائل فاندفع قول جمع لا يجوز له ذلك لان القيام أكد من الجماعة
 ومن ثم لو كان اذا قرأ الفاتحة فقط لم بقعد أو والسورة قعد فيها جازله فرائها مع القعود وان كان
 الأفضل تركها أو آخرها القيام عن سابقه مع تقدمه عليها لانها كان حتى في النفل ولانه قبلها ما شرط
 وركنته انما هي معها وبعدهما وبسن أن يفرق بين قدميه بشرخا لاقول الانوار بأربع أصابع
 فقد مر حوايا الشبر في نشر بقسمها في السجود (وشرطه) الاعتماد على قدميه أو أحدهما كما يعلم
 مما يأتي (نصب فقصاره) وهو فاصل الظهر لان اسم القيام لا يوجد الا معه ولا يصير استناده
 لما لو زال لسط الا ان كان بحيث يمكنه رفع رجله لانه الآن غير قائم لمعلق نفسه ومن ثم لو أمسك
 واحد من سكه أو علق بحبل في الهواء بحيث لم يصير له اعتماد على شيء من قدميه لم تصح صلاته وان سنا
 الارض ولا يصير قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم لانه لا ياتي اسم القيام وانما لم يجز
 نظيره في السجود لانه نافي وضع القدمين المأمور به ثم (فان وقف منحنيا) امامه أو خلفه بأن يصير
 الى أقل الركوع أقرب تحقيقا في الاولى وتقدير في الثانية ولا يصير في كره هذه هنا كون البطلان

(قول المصنف) بحيث لا يسمى قائماً ما قد يقال لم يعتبر كونه أقرب إلى أقل الركوع تقديراً كما اعتبر في المنحني إلى خلف وقد يفرق على بعد بان ذلك لما كان أقرب إليه منها أمكن تقديره فيه بخلافهما فلم يبق إلا النظر لكونه لا يسمى قائماً قائله (قوله) بأن يصير إلى أقل ركوع التاعاد أقرب هذا في المنحني لتدأماً أو خلف كما هو ظاهر المائل * (١٣٩) * فقياس ما مر فيه أنه يصير بحيث لا يسمى قائماً وهذا يظهر ما في ضنيع الشارح بتقدير

(قوله) أن يصرف ما بعد الركوع إلى الخ يؤخذ من اقتضائه على الركوع والاعتدال أنه لا يعتبر لحظة للانتقال من القيام إلى الركوع وأخرى للانتقال من الركوع إلى الاعتدال وقد يوجه بأن الانتقال مقصود لغيره فلما لم يحصل ذلك الغير لأوجه لا اعتبار والله أعلم (قوله) من يقدر عليهم ما لو قد دخل يتردد النظر فيما لو قدر على القيام وعلى الركوع والسجود من قعود هل يجب عليه لا فيه أي أنابا الواجبين أو لا لما فيه من التلويح على نظره ولعل الأول أقرب والله أعلم ثم رأيت المحشي أشار إلى ذلك واستظهر لزوم ما ذكر ثم قال فلتأمل فإن ذلك قد نافي به قوله وعلمه الخ لكن لا يتجه إلا ما ذكرناه انتهى (قول المصنف) ولو عجز عن القيام في النهاية وهل تطل صلاة من يصلي قاعداً بالاختفاء في غير موضع الركوع إلى حد ركوعه أم لا قال أبو شيكيل لا تطل إن كان جاهلاً ولا بطلت إذا وقع المطر وهو في بيت لا تتعده قائمه وليس هناك مكان غيره فهل يكون ذلك عذراً في أن يصلي فيه مكتوبة تجب الامكان ولو قعوداً أم لا إذا انشاق الوقت كما فهم من الروضة في مسألة المقام أم يلزمه أن يخرج منه ويصلي قائماً في موضع يصيبه المطر فان قيل بالترخص فهل يلزمه إعادة أم لا قال أبو شيكيل إن كانت المسئلة التي تحصل في المطر دون المسئلة التي تحصل على المرض صلي قائماً ولم يجز له أن يصلي قاعداً أو مشهاً أو أشتق منها جاز له أن يصلي في البيت المذكور قاعداً نعم لم الأفضل له التقديم أو التأخير إن كان الوقت متسعاً فيه ما في التيمم في أول الوقت إذا كان يوجد الماء آخره ولا يصح أن اتقدم أفضل ولا إعادة عليه لأن المطر من الاعذار العامة

فيها لعدم الاستقبال أيضاً لا الآن خارج بمقدمه من القبلة وذلك لأنه يجوز اجتماع سببي إبطال على شيء واحد على أنه قد ينحصر الإبطال في زوال القيام بأن يكون في السجدة وهي مستقوفة فأن دفع ما لا يستوي هنا (أو مثلاً) ليمته أو يساره (بحيث لا يسمى قائماً) عرفاً (لم يصح) لتركه الواجب بلا عذر وبقياس بذلك ما لو زال اسم القعود الواجب بأن يصير إلى أقل ركوع التاعاد أقرب فيما يظهر ولو عجز عن النهوض لزمه ولو بأجرة مثل لطلبها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر وقول ابن الرفعة لو قدر أن يقوم بعكاز أو اعتماد على شيء لم يلزمه ضعف كما أشار إليه الأذري وأصحح على ما قاله الغزالي على ملازمة ذلك ليستمره القيام فلا ساق في الأولى لأن محلها فيما إذا عجز عن النهوض إلا بالعين لكنه إذا قام مستقل انتهى والأوجه أنه لا فرق حيث أطاف أو أسل القيام أو دواءه بالعين لزمه (فإن لم يطق انصافاً وصار كراكم) لكبر أو غيره (فالحجج أنه يقف كذلك) وجوباً بالقرينة من الانتصاب (وزيد) وجوباً (اختفاءه ركوعه إن قدر) على الزيادة تمييزاً بين الواجبين وقول الامام والقزالي يلزمه القعود لأنه لا يسمى قائماً بده تحيجهما أنه لو عجز عن القيام على قدميه وأمكنه النهوض على ركبته لزمه مع أنه لا يسمى قائماً وإن أمكن الفرق بأن ذلك انتقل إلى الركوع الثاني للقيام بكل وجه بخلاف هذا فإن لم يقدر لزمه كما هو ظاهر إذا فرغ من قدر القيام أن يصرف ما بعده للركوع بطمأنينة ثم لا الاعتدال بطمأنينة ويخص قوله لا يجب قصد الركن بخصوصه بغير هذا ونحوه لتعذر وجود صورة الركن الأتالية (ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) منه لعله يظهر تمتع الاختفاء (قام) وجوباً ولو لمعين وإن كان مثلاً على جنب بل وإن كان أقرب إلى حد الركوع فيما يظهر (وقع لهما بقدر امكانه) فحسبني أمكنه صلبه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه لأن المسور لا يقط بالمعسور ولو أمكنه الركوع فقط كثره عنه وعن السجود فان قدر على زيادة على أكله لزمه جعلها للسجود تمييزاً بينهما وخروج بشيئ منه من يقدر عليهم ما لو قد فصل قاعداً وتجهلاً قائماً وبوجهي هما على ما جزم به بعضهم وعليه بأن اعتناء الشارع بأتمامهما فوق اعتناؤه بالقيام لقطعه في صلاة النفل دونهما وكذلك في صلاة الفرض فيما لو كان لوقر أو سورة أو صلى مع الجماعة فقد بقيت تخصيصاً بفضل السورة والجماعة ولا نؤمى بذلك لأجل ذلك كما مر (ولو عجز عن القيام) بأن لحقه به مشقة ظاهرة أو شديدة عبارتان المراد منهما واحد وهو أن تكون بحيث لا تختم عادة وإن نجح التيمم أخذاً من تمثيل المجموع لهما بأن تكون كدوران رأس ركب الفضة واشتراط ما اخته وجهه ضعيف كما صرحوا به كالاكتفاء بمجرد اذهاب الخشوع (قعد) اجتماعاً (كيف شاء) كما اقتضاه إطلاق الخبر السابق ولا يتقص نوابه لعذر ولو غرض مختصاً بالمشقة لم تجز له القراءة في نهوضه لأنه دون القيام الصائر إليه وقول الفتى ومن تبعه تجزئه لأنه أعلى من القعود الذي هو فرضه يرد بأنه إنما يكون فرضه مادام فيه (واقتراشه) ولو أمراً في محل قيامه في فرض أو نفل (أفضل من) توره وكذلك من (تربعة في الاطهر) لأنه المعهود في غير محل القيام معاً التشديد الأخير ولأنه الذي تعقبه الحركة وتربعه صلى الله عليه وسلم إيان الجواز أفضل بمعنى فاضل وينبغي أن يلو تعارض التربع والتورك قدّم التربع لجريان الخلاف القوي في أفضلته على الاقتراش ولم يجز ذلك في التورك (ويكره) الجلوس ما ذكره جلوه (الاقتفاء) في جزء من أجزاء الصلاة للهني السجج عنه وفسره الجمهور (بأن يجلس على وركيه) وهما أسهل فذبه وهو الإلاليان كما قاله شيخنا ويلزمه اتحاد الورك والالية وليس كذلك في القاموس الأخذ ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ وتوركاً اعتمد على وركه وتوركاً فلان الصبي جعله على وركه معتمداً عليها وتوركاً في الصلاة وضع الورك على الرجل اليمنى وهذا منى عنه

ولذلك يجوز الجمع به ولا يجب إعادة وقال ابن العرف لا رخصة في ذلك بل القيام شرط فعليه فعل الصلاة قائماً أو الأول أو جعه قول النهاية والأول أوجه ظاهر بالنسبة لعدم إعادة فعل تأمل لأن المطر وإن كان عاماً إلا أن العذر هناك مركب من وجدان المطر وعدم كمن تستقيم فيه القامة ولا يبعد أن يكون ذلك نادراً اللهم الآن يعرض في ناحية مخصوصة بك ترك ذلك عندهم والله أعلم (قوله) وهو ما فوق الفخذ فيه شبهة دور فليست أصل

أو وضع الالين أو احدهما على الأرض والالية الجيزة أو ما ركب الجيز من شحم ولحم والجيزة الجيز وهو مؤخر الشيء هذا حاصل ما فيه في محاله وهو صريح في تغاير الورك والالية والفخذ لكنه لم يبين الخلد الفاصل للورك عن الآخرين وبينه ما سأذكره في الجراح أن الورك هو المتصل بجمل القعود من الالية وهو محووف له اتصال بالجوف الأعظم بخلاف الفخذ يصدق على ذلك الجوف أن أعلاه يوضع عليه الصبي وأسفله يوضع على الأرض فذكر القاموس لهذين مشير لما ذكرته فتأمله وما ذكره من كراهته وضعه على اليمنى واضح (ناصبار كتيه) زاد أبو عبيدة مع وضع يديه بالأرض ولعل هذا شرط لتسميته إلقاء لفظة لا شرعاً وحكمة كراهته ما فيه من التشبه بالكلاب والقردة كما في رواية وقيل أن يضع يديه بالأرض ويقعد على أطراف أصابعه وقيل أن يفرش رجله أي أصابعهما بأن يلمس بطونها بالأرض ويضع اليه على عقبه قال في الروضة وهذا غلط خبر مسلم الأفعاسنة نينا صلي الله عليه وسلم وفسره العلماء بهذا وقد نص في البويطي والاملاء على يديه في الجلوس بين السجدين أي وإن كان الاقتراح أفضل منه وألحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجلسة الاستراحة (ثم ينبغي) وجوب الصلي فرضاً قاعداً (لركوعه) أن قدر (بحيث تحاذي جهته ما قدم ركبتيه) من مصلاه هذا أقل ركوعه (والأكل أن تحاذي) جهته (موضع سجوده) وركوع القاعدي في النقل كذلك وذلك قياساً على أقل ركوع القائم أو أكله إذا الأول يحاذي فيه ما أمام قدميه والثاني يحاذي فيه قرب محل سجوده فن قال أنهم على وزان ركوع القائم أراد بالنسبة لهذا الأمر التقريبي لا التحديدي (فان عجز عن القعود) بالمعنى السابق (صلى جنبه) للغير السابق مستقبل القبلة بوجهه ومقدم يديه وجوبا كذا قالوه وفي وجوب استقبالها بالوجه هنا دون القيام والقعود نظر وقياهما عدم وجوبه إذا فارق بينهما لا مكان الاستقبال بالمقدم وبه وتسميته مع ذلك مستقبلاً في الكل بمقدم يديه وبهذا يفرق بينه وبين ما يأتي في رفع المستلق رأسه ليستقبل بوجهه بناء على ما أفهمه اقتصار شيخنا في شرح الروض تبعاً لغيره عليه لأنه تعالى لم يمكنه بمقدم يديه لم يجب بغيره لكنه في شرح منهجه عبر هنا بالوجه ومقدم البدن أيضاً والظاهر أنه لا تخالف فيحمل الأول على ما إذا لم يمكنه الرفع أو لا يستقبل بوجهه فقط والثاني على ما إذا أمكنه أن يستقبل بمقدم يديه أيضاً حينئذ يسقط الاستقبال بالوجه لأنه لا ضرورة إليه حينئذ ويسن كونه على جنبه (اليمين) كليت في اللحد ويكره كونه على اليسار أن أمكنه على اليمين (فان عجز) عن الجنب بالمعنى السابق ولو بمعرقه نفسه أو بقول طبيب ثقة ولو عدل رواية فيما يظهر له أن صليت مستلقياً أمكن مداواة عنتك مثلاً (فتلقيا) يصل على ظهره وإخصاه إلى القبلة لخبر النسائي السابق ويجب أن يضع تحت رأسه نحو خذعة ليستقبل بوجهه القبلة لا السماء إلا أن يكون داخل الكعبة وهي مسقوفة أو بأعلاها ما يصح استقباله وفي داخلها له أن يصلي منكباً على وجهه ولومع قدرته على الاستلقاء فيما يظهر لا ستواء الكيفيتين في حقه حينئذ وإن كان الاستلقاء أولى ويظهر أن قولهم وإخصاه أو رجلاه للقبلة كالتخصر لسان الأفضل فلا يضرا إخراجهما عنها لأنه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره مما لم يعد الاستقبال به نعم إن فرض تعذره بالوجه لم يعد إيجابه بالرجل حينئذ تنحصر مباله ببعض البدن ما أمكنه ثم أن طاق الركوع والسجود أتى بهما والأو أمأهم ما برأسه ويقرب جهته من الأرض ما أمكنه ويجعل السجود أخفض وظاهر أنه يمكن أدنى زيادة على الإغما بالركوع وأن قدر على أكثر من ذلك خلافاً لما توهمه بعض عبارات فان عجز أو مأباً حقاؤه ولا يجب هنا على الأوجه إغما أخفض للسجود بخلافه فيما مر فظهر التمييز بينهما في الإغما بالأسودن الطرفان عجز كان ذكره على ترك كل ما ذكر في الوقت

أجرى الأفعال على قلبه كالأقوال إذا اعتقل لسانه وجوباً في الواجبة ونادى في المندوبة ولا إعادة ولا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتاً ما إذا أكرهه على التلبس بفعل مناف للصلاة فلا يلزمه شيء مادام الأكره وانما لزوم المصلوب الإيماء لأنه لم يمنع من الصلاة وهذا منع منها مع زيادة التلبس بفعل المناف وتلزمه الإعادة لندرته عند رده ويحصل هنا بما بقي في الطلاق كذا أطلقه بعضهم وقياس مأمور من سقوط نحو القيام بالمشقة السابقة أن ما هنا أوسع فيحصل بأدون مما هنا (ولنا قدر التنقل) ولو نحو عذر (قاعد) أجمعاً وأكثره التوافل (وكذا مضطجاً) والأفضل كونه على اليمين (في الأصح) لحديث البخاري صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة النائم أي المضطجع على النصف من صلاة القاعد ومجمله في القادر وفي غيرنا صلى الله عليه وسلم أذن من خصائصه أن تطوعه غير قائم كهو قائم لأنه مأمون الكسل ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود ما مستلحقاً فلا يصح مع إمكان الانضمام وان تم ركوعه وسجوده لعدم وروده أي والنائم إنما يتبادر منه المضطجع وترد غير واحد في عشرين ركعة من قعود هل تساوي عشر من قيام والذي يتجه أن العشر من أفضل من حيث كثرة القراءة والتسابع ومجالها والعشر أفضل من حيث زيادة القيام لأنه أفضل أركان الصلاة للحديث الصحيح أفضل الصلاة طول القنوت ولأن ذكره وهو القراءة أفضل من ذكر غيره وكون المصلي أقرب ما يكون من ربه إذا كان ساجداً إنما هو بالنسبة لاستجابة الدعاء فلا يتأثر في فضلية القيام والحاصل أن تطويله أفضل من تكرير غيره كالسجود وان الكلام فيما إذا استوى الزمان فالزمن المصروف أطول القيام أفضل من الزمن المصروف لتكرير السجود فان قلت ما الأفضل من قبلنا الزيادة قلنا هذا الخبر يقتضي مزية القيام وخبر ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم منهم استواءهما وكون المنطوق أقوى من المفهوم يرجح الأولى لاسما والخبر الثاني طعن في سند روايته نسخة وفي المجموع وطالة القيام أفضل من تكرير الركعات وللتنقل قراءة الفاتحة في هويته وان وصل لحدا الركعة فيما يظهر لأن هذا أقرب للقيام من الجلوس ومن ثم لم يلزم العاجز كما مر نعم ينبغي أنه لا يحسب ركوعه إلا بزيادة إخنائه بعد فراغ قرائته لا يلزم اتحاد ركبي القيام والركوع ويحتمل أنه لا يشترط ذلك بل يكفي زيادة طبعاً بنية بقصد ولا بعد في ذلك الاتحاد ألا ترى أن المصلي قاعداً فلا يتجدد محل تشهد الأول وقيامه وتبين أن ذكرهما وكون ما هنا سنة وركاها هنا الركائس له كبير تأثير في الفرق ثم رأيت بعضهم بحث الأول وأخذ من قولهم ان الاتيان بالتحرّم في حال الركوع أي صورته مناف للفرص لا للتنقل فإذا جاز تحريمه في الركوع فقرأته كذلك لكن ينبغي تنقيده بما ذكرته وبعضهم أفتى في قاعد اخفى عن القعود بحيث لا يسمى قاعداً أنه يصح ويزيد إخناء للركوع بحيث لا يبلغ مسجده وهو مرجح فيما قيد به مأمور واعتراضه بقولهم ان المضطجع يرتفع للركوع كقاعداً يربأ أنه لا يمكن هنا الركوع مما هو فيه فلزمه الارتفاع إلى المرتبة التي قبله ثم الركوع فيها بخلافه في مسئلتنا وبعضهم جوز لسر يد سجدة التلاوة في التنقل قراءة الفاتحة في هويته إلى وصوله للسجود (الرابع) من الأركان (القراءة) للفاتحة في القيام أو بدله لما يأتي (ويست) وقبل يجب (بعد التحريم) بفرض أو نقل ما عدا صلاة الحنازة ولو على غائب أو تبر على الوجه (دعاء الافتتاح) الامن أدرك الامام في غير القيام ما لم يسلم قبل أن يجلس أو في الاعتدال والامن خاف فوت بعض الفاتحة لو أتى به والا ان ضاق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه لو أتى به والتعوذ مثله في هذه الثلاثة والا ان شرع في التعوذ والقراءة ولو سواها ورد فيه ادعية كثيرة مشهورة وأفضلها وجهت وجهي أي ذاتي وكني عنها بالوجه إشارة إلى أن المصلي ينبغي أن يكون كله وجهاً مقبلاً بكتيبته على الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة

(قوله) الامن أدرك الامام في غير القيام ما لم يسلم وعليه فلو تعوذ ثم هوى ثم يسلم الامن قبل أن يجلس فعاد فهل يأتي به لان التعوذ المذكور غير مشروط له أولاً لوجود ضرورة التعوذ لمجئاً تأمل ولعل الأول أقرب والله أعلم (قوله) قبل أن يجلس ظاهره ولو بعد هويته للجلوس فليحترز (قوله) وينبغي محاولة الصدق كان المراد الصدق في الطلب وعدمه والاختفية الصدق والكذب المعروفين لا تنافي هنا إذ مورد ههما الخبر وما نحن فيه من حيز الإنشاء والدعاء

(قوله) على ارادة الشخص نحو المسلم غنى عن التأويل بل بارادة الشخص بناء على التغليب المشهور في نحو ذلك والله أعلم (قوله) و به رد في هذا القول بما أفاده تأميل (قوله) تأكيد الخ قديقال بل هو تخصيص بعد التعميم لا يقال * (١٤٣) * فيه تأكيد الشخص لا تأويل في التفصيل

زيادة على الاجمال والاشارة الى الاخلاص في العمل وعدم الرياء (قوله) ومحمي قبر ألسنة تحياى بفتح الياء وفالون بالاسكان ووزن بالوجهين وقرأ نافع محياى بفتح الياء وماعاده بسكونها (قوله) لانه أول المسلمين مطلقا عبارة انغنى والاسنى لانه أول مسلمي هذه الامة انتهى وما أفاده نظاها رفقته أنسب وان كان ما أفاده الشارح أعذب والى التحقيق أقرب (قوله) رضوا بالظنوب قد يقال شرط الرضا يغنى عن شرط الحصر فتراجع الشرط الى أربعة (قوله) خارجها سبعة عين ينبغي أن يكون محل هذا حيث اجتمع جماعة على التراءة فانه الذى تروهم فيه الاكفاء يعوذ واحد والاولى قرأ امرئين بكل قراءة مستقلة فأتى تروهم الاكفاء يعوذ غير السابق لتراءة نفسه (قوله) وهو لها أى والتعوذ لتراءة فلا فتتاح الصلاة به يعلم ما فى التعيمار الاخير من الايهام (قوله) أى غير براءة مقتضى صنيعه هنا وقوله الا أن وحرمت أنها أنها لا تخبر فى أنها شأها فتراجع وفى شرح الشاطبية للجعبى بعد شرحه فى الاجزاء خبر من تلا ما نصه فلا يفهم من عبارته عدم البسلة فى اجزاء براءة الا أن يقدرا استثناء كالسابق وفيه فى شرح (وهما متصلها وأودأت براءة) انبث ما نصه وفهم من تخصيص أول براءة الى ابتدائها وصلها بالترلان قوله وفى الاجزاء الخ باق على عموميه فندرج فيه اجزاء ترويه قال البخارى فى جمال التراءة فان كان يتلا فسلم والا فرد عليه لانه تدرى بع غير أصل ومصادم لتعليقه ومصادم تعليقه قول الشاطبي لتروى بها بالسبب (قوله) خلاف ما اذا سكنت الا فلا بد صادق بالقليل وعبرة

الصدق عند التلظف بذلك حذر من المكذب فى مثل هذا المقام الذى فطر السموات والارض اى ابدءها على غير مثال سبق خفيضا أى مائلا عن كل الاديان والظرائق الى دين الحق وطريقه وتأتى به وبما بعده المرأة أيضا على ارادة الشخص ويؤيده أمره صلى الله عليه وسلم لفاطمة بأن صلاى الى آخره عند شهود أختيها وبه رد قول الاسنوى القياس المشوكات المسلمات وقول غيره القياس خفية مسلمة وهو حال من وجهى قيل لا من ضمير وجهت لثلا يلزم تأنيته ويرد بانه اذا فرض أن المراد الشخص لم يلزم ذلك مسلما وما أمان المشرىك تأكيده لا تقي بالمقام ان صلاى خصت لانها أفضل أعمال البدن ولان الكلام فيها ونسكى أى عبادى ومحمي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأمان المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم تارة يقول هذا وتارة يقول ما فى الآية لانه أول المسلمين مطلقا ولا يجوز لغيره ذكره الا ان قصد لفظ الآية لا يلزم زيادة الامام على هذا الا ان أم فى مسجد غير مطروق محصور بن رضوا بالتظنوب بل ولم يطرأ غيرهم وان قل حضوره ولا تعلق بعينهم حتى كجاء وراقا ومترجات (ثم) بعده ان أتى بسنن (التعوذ) فثم لتدبر تربية اذا أرادهما لا لتنى سنية التعوذ لو أراد الاقتصار عليه وذلك للآية المحمول فيها عند أكثر العلما امر على التدب وقرأت على أردت قرأته أى اذا أردتها أفضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومن ثم كان هذا هو أفضل صيغه وسيأتى فى العيد أن تكبيرة بعد الافتتاح وقبل التعوذ وبختم عدمه بين يأتى بذكر بدل الفاتحة مردود بأن الوجه خلافه لأن النائب حكم المذنب عنه وبوت بالشروع فى القراءة ولو سها (ويسرها) نذا حتى فى جهره كسائر الاذكار وقضية كلامهم أنه خارجها يجهر به للفاتحة وغيرها وعليه أئمة القراء ومجمله كاجتماع أن كان ثم من يسمعه نصبت لثلا يفهم من القروء شئ قيل وهذا يفرق بينه وبين داخلها ورد عليه الامام فى الجهر يفاهه يسر مع أن المؤمن من أمور وبالنصاته فالاولى التعليل بالاتباع والوجه أنه خارجها سبعة عين وبفرق بينها وبين التسمية لآكلين بأن القصد ثم حفظ الطعوم من الشيطان وهو حاصل بالتسمية الواحد وهما حفظ القارئ فطلب من كل تخصوصه وبه يظهر أن التسمية فى الوضوء سبعة عين (وتعوذ كل ركعة على المذهب) لان فى كل قراءة جديدة وهو لا لا افتتاحا وحما ومن ثم سن فى قراءة القيام لثانى من كل من ركعتي صلاة الكسوف وانما لم يعد لمجدة لتلاوة لقرب الفصل وأخذ منه لا يعيد البسلة أيضا وان كانت السنية لم ابتدأ من أسماء سورة أى غير براءة كما قاله الجعبرى ورد قول البخارى لا فرق أن يسئل وكسجود التلاوة كل ما يتعلق بالقراءة بخلاف ما اذا سكنت اعراضا وتكلم بأجبتى وان قل والخ يبدل إعادة السؤال (والاولى أكد) مما بعده لالاتفاق على نية فيها (وتعين الفاتحة كل) قيام من قيامات الكسوف الاربعة وكل (ركعة) كجاء عن ياف وعشرين محاسبا والخبر المتفق عليه لاصلا قلن لم يقرأ بفاتحة الكتاب الظاهر فى نفي الحقيقة لا كالمال والخبر الصحيح كما قاله أئمة حفاظ لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأتم التران ونفى الاجزاء وان لم يفسد على الخلاف الشهير فى الاصول لكن مجمله فيما لم تنف فيه العبادة لثنى بعضها وبفرض عدم هذا فالدليل على استعماله فى الواجب الخبر الصحيح أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال لئسى صلاتنا اذا استقبلت القبلة فكبر ثم قرأ بأتم التران ثم اضع ذلك فى كل ركعة وضع أيضا أنه صلى الله عليه وسلم كان قرؤها فى كل ركعة ومخير خبر صلوا كما راى توفى أصلى وضع أنه انتهى المؤمن به عن القراءة خوفا لا بأتم التران حيث قال لعلمك تدرؤن خلفي قلنا نعم قال لا تدعوا الا ابتاسخة الكتاب فانه لاصلا قلن لم يقرأ بها (الركعة مسبوق) فلا تعين فيها لانها وان وجبت عليه يتحملها الامام عنه بشرطه كما بأتى فلا اعتراض على عبارته خلافا لمن ظنه زاعما أن ظاهرها

عدم وجودها عليه الكلية وذلك لان المتبادر من تعين الشيء عدم قبوله لتحمل الغيرة ومن عدم تعينه قبوله لذلك وقد يتصور ذلك في كل الصلاة لسبقه في الاولى وتخلفه عن الامام بخوضه أو نسيان أو بطلان حركة فلم يبق في كل ما بعدها الا والامام راصع (والسبعة) آية كاملة (منها) عملا ويكتفي فيه الظن لاسيما ان قرب من اليقين لاجماع الصحابة على ثبوتها في المحقق بخطه مع تحريمهم في تجزيده عما ليس بقرآن بل حتى عن نقطه وشككه واشتات نحو اسماء السور والاعشار فيه من يدع الحجاج على أنه جعلها بغير خطه ولقوة هذا قال بعض الائمة انها منها يقينا ويؤيده قواها عند جماعة من قراء السبع وصح من طرق أنه صلى الله عليه وسلم عدّها آية منها وأنه قال اذا قرأتم الحمد فاقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم انها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها وفيه أمر حرر دعى من كره تسميتها أم القرآن ولا يكفرنا في السبعة اجماعا ككتبها خلافاً لهم فهم بما لما تنسّر ان الاصح أن ثبوتها حتى لا يقيني ولا تكفير بظني ثبوتها ولا نفيها بل ولا يقيني لم يحجبها قواها وان اجمع عليه كالكاف لان ثبت الاصل السدس مع بنت الصلب والاصح أنها آية صكامة من أول كل سورة كما صرح به خبر مسلم في اننا عطينا ولا قائل بالفرق ما عدا ابراءة لانها نزلت بالسيف باعتبار أكثر تصادها ومن ثم حرمت أولها كما هو ظاهر (وتشديداتها) منها وهي أربع عشرة فتخفيف شديد كأن قرأ الرحمن بفتح الادغام ولا نظير لكون الالماطهرت خلفت الشدة فلم يحذف شيئاً لان ظهورها حالها فلم يمكن قيامه مقامها يبطل قراءته لانه حرفان أولهما ساكن لا عكسه ولو علم معنى ابدال المحقق وتعمده كقولنا ضوء الشمس والاصح لسموه (و) تجزى عاية جميع حروفها فحينئذ (لو ابدل) حاء الحمد لله هاء أو نطق بقاف العرب المترددة بينها وبين الكاف والمراد بالعرب المنسوبة اليهم أخلطهم الذين لا يعتد بهم ولذا نسبها بعض الائمة لأهل العرب وصعيد مصر بطلت الان تعذر عليه التعلم قبل خروج الوقت واقضاء كلام جمع بل صريحه الصحة في قاف العرب وان تدرضعف لما في المجموع أنه اذا نطق بسين مترددة بينها وبين الصاد بطلت ان قدر والا فلا ويجزى ذلك في سائر أنواع الابدال وان لم يتغير المعنى كالعلمون فحينئذ لو ابدل (ضادا) منها أى أبقى بدلها (نظاء) وزعم أن الباء مع الابدال انما تدخل على المترول ومردود كما مر في تحريكه في الخطبة (لم تضع) قراءته لتلك الكلمة (في الاصح) لتغييره النظم والمعنى اذ نزل تبعية غاب وظل يفسر كذا بمعنى فعله نارا ولا نظير لعسر التميز وقرب الخرج لان الكلام كما تنسّر فيمن يصح كنهه النطق بها ومن ثم صرحوا بأن الخلاف في قادر لم يتعدوا عاخر ما كنهه التعلم فتركوا ما عاجز عنه فيحذفه قطعاً وقادر عليه متعمده فلا يجوز نه قطعاً بل بطل صلاته ان علم ولو أبقى بطل الذين هم له بطلت قبل على الخلاف وقيل قطعاً فرغم عدم البطلان فيها مطلقاً لانه لا يغير المعنى ضعيف * منه * وقع في عباراتهم في فروع هنا ما يوجب التنافي والتحقيق أنه لا ايهام وأنهم انما أطلقوا في بعضها اتكالاً على ما فهم من كلامهم في نظيره وقد ثبت ذلك في شرح العباب بما حاصله أنه متى خفف القادر مشدداً أو لحن أو ابدل حرفاً آخر ولم يكن الابدال قراءة شاذة كأننا أنطقنا أو تركنا الترتيب في الفاتحة أو السورة فان غير المعنى بأن بطل أصله أو استحالة الى معنى آخر ومنه كسر كاف ابدالاً لانهما علم وتعمد بطل صلاته والاقراءه لتلك الكلمة فلا يبنى عليها الا ان قصر الفصل ويسجد لسموه فيما اذا تغير المعنى بما سهاه مثلاً لان ما اطل عمده يسجد لسموه وأجروا هذا التفصيل في القراءة الشاذة اذا غيرت المعنى وأطلقوا البطلان بها اذا اشتكت على زيادة حرف أو نقصه وتعين حمله كما أشار اليه بعضهم على أنه من عطف الخاص على العام فيخص ذلك بما اذا تغير المعنى بازاءة أو النقص ويؤيده حذف الحذف لهما في فتاويه

(قوله) فتخفيف مشدداً الخ وخرج بتخفيف المشدّد عكسه فيجوز وان أساء ذكره الماوردى والرويانى أسنى ومعنى ونهاية وهل المراد مجرد التشديد أو ولومع زيادة حرف محل تأمل والله أعلم (قوله) المترددة بينها الخ ونطق بالالف مترددة بينها وبين الكاف كما نطق بها العرب صمع مع الكراهة خرم به الرويانى وغيره قال في المجموع وفيه تطرر كذا فى الاسنى والمغنى والنهاية وعبارتهما وان قال فى المجموع الخ وزاد اثباتي اتصريح بنقله عن ابن الرفعة والشيخ مصر (قوله) بطلت صلاته هذا واضح فى الفاتحة اذا لم يعده وفيها وفى غيرها اذا صار كلاماً أحجبنا انما اذا لم يخرج بالتغيير عن كونه ذكر أو دعاء ولم يصد به القراءة لانه ان قصدنا قتلها بغير فيما يظهر فبطل فعل تأمل ولعل الاقرب حينئذ عدم البطلان

وتبينه واقصر على تغيير المعنى وأنه لو نطق بحرف أجنبي لم تبطل مطلقاً وتصرح بهم بذلك التفصيل
في تخفيف المشدّد مع أن فيه نقص حرف ولا يقال هذا ليس فيه الانقص هيّة لأن زيادة الحرف في الشاذ
تشمل ذلك فاندفع الاختلاف ظاهر كلامهم من البطلان في الزيادة والنقص مطلقاً وتحرم القراءة بشاذ
مطلقاً قبل إجماعاً واعتراض وهو ما وراء السبعة وقبل العشرة وانصهر له كثير من وتلفظ قدر اثنين
كنصب آدم وكلمات أو فهم ما في المجموع يسر لمن قرأ بقراءة من السبع أن يتهم بالاجاز بشرط
أن لا يكون ما قرأه بالثانية مرتباً بالاولى أي لا يستلزامه هيّة لم يقرأ بها أحد ثم إن غير المعنى أن بطل وال
فلا (ويجب ترتيبها) بأن يأتي بها على نظمها المعروف للاتباع ولأنه مناط الاعجاز ومن ثم وجب
ولو خارج الصلاة فلو بد أنصفها الثاني مثلاً لم يعتد به مطلقاً ثم إن سها بتأخير الأول ولم يطل فصل
نحو عليه وان تعذر تأخيرها وقصد به التسكيل خلافاً لما أوهمه كلام الزركشي أنه إذا لم يقصد شيئاً كذلك
أو طال فصل أي ينفرد به وأراد أن تكمله بأن تعذر السكوت لما يأتي أنه سها لا يضر ولو لمع طوله إلا
أن يفرق كما يأتي استأنفه لأن قصد التسكيل به صار وبه يذرع ما طال به الاستنوى وغيره
في حسابه مطلقاً و يفرق بين هذا وتظيره في نحو الوضوء والاذان والطواف والسعي فإنه يعتد بما أتى به
ثانياً في محله مطلقاً بأن هذا الكونه مناط الاعجاز ويحرم خارج الصلاة أيضاً احتياطاً له أكثر ولتوزن
حرفاً مثلاً متعمداً استأنف قراءة تلك الكلمة إن لم يغير المعنى والألف الصلاة أو غير متعمداً لم يعتد بها بعده
حتى يأتي به قبل طول الفصل كما علم بمحاضر (و) تجب (موالاتها) بأن لا يفصل بين شيء منها وما بعده
بأكثر من سكتة التنفس أو التي للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي (فان) فصل بأكثر من
ذلك سها أو أتت كالأية وان طال كما يأتي لم يضر كالأية منها في محلها ولو لم يضر عذر كما قاله جمع
مقدمون خلافاً للاستنوى ومن تبعه أو عاد إلى ما قرأه قبل واستقر على الوجه قال البغوي ولو شئت
أنشاءها في السجدة فأكلها مع الشك ثم ذكر أنه أتى بها لزمه إعادة ما قرأه على الشك لا استئناها لأنه
لم يدخل فيها غيرها وقال ابن سريج يجب استئناها وهو الوجه ليقصده بما قرأه مع الشك فنصار كأنه
أجنبي وان (تخلل ذكر) أجنبي لا يتعلق بالصلاة كالحمد للعاسر والفتح على غير الامام بالقصد
والتميد الآتين والتسبيح نحو داخل (قطع الموالاته) وان قل لا شعاره بالاعراض ومن ثم لو كان سها
أو جهل لم يقطعها وان طال كما حترته في شرح العباب وقال جمع يقطعها كما يقطع الترتيب فيما مر
ورده فرقم بين نسيانه ونسيان الموالاته بأنها أسهل منه لأنه مناط الاعجاز بخلافها (فان تعلق بالصلاة
كثامته لقراءة امامه وفتح عليه) إذا سكت بقصد القراءة ولو لمع الفتح والابتطال صلته على المعتمد
وكجووده معه ثلاثه وكسؤال رحمة أو استعاذه من عذاب عند قراءة امامه آتيهما (فلا) يقطعها
(في الأصح) للذب ذلك له لكن يسر له الاستئناف خروجاً من الخلاف بخلاف ففتح عليه قبل سكوت
لعدمه به حينئذ (ويقطع) الموالاته (السكوت) العبد (الطويل) عرفاً وهو ما يشعر مثله بقطع
القراءة بخلافه لعذر كسها أو جهل أو عياء وفارق ما مر في الترتيب بأنه لا يكونه مناط الاعجاز
الاعتناء به أكثر (وكذا يسير) وضبطه المتولى بنحو سكتة تنفس واستراحة (قصد به قطع القراءة
في الأصح) لتأثير الفعل مع البتة كنقل الوديع الوديعه نية الخطيئة فإنه مضمّن وإن لم يضمن بأحدهما
وحده وانما بطلت الصلاة بنية قطعها فقط لانها ركن يجب اداמתها بحكم القراءة لا بتقدير لنية خاصة
فلم تؤثر بنية قطعها قال الاستنوى وقصيته أن نية القطع لا تؤثر في الركوع وغيره من الأركان * فرع *
شئت قبل ركوعه في أصل قراءة الفاتحة لزمه قراءتها وفي بعضها فلا وقياسه أنه لو شئت في جلوس التشهد
مثلاً في السجدة الثانية فإن كان في أصل الاتيان بها أو بطمأنينتها على ما لزمه فعلها أو في بعض اجزائها

(قوله) وان طال وانبع في الهي اما
سكتة التنفس المعبر بها غير ما فعل
الا قرب فيها اعتبار الغالب بهذا ان
جعل قولهم أو التي يعطوف على التنفس
كأنه والتاثير فان جعلناه معطوفاً على
أكثر فيكون كالسكتة من الأكثر من
سكتة التنفس فلا اشكال بوجه والله أعلم

كوضع اليد فلا يكن طاهرا اطلاقهم في الشك في غير الفاتحة لزوم الاتيان به مطلقا ووجه بان حروفها كثيرة فموسم بالشك في بعضها بخلاف غيرها ويرد فرفهم بين الشك فيها وفي بعضها بان الاصل في الاول عدم الفعل والظاهر في الثاني مضى تاما وهذا يأتي في غيرها (فان جهل الفاتحة) كلها بان عجز عنها في الوقت نحو ضيقة أو بلادة أو عدم معلم أو مصحف ولو عاربه أو بأجرة مثل وجدها فأنه عما يعتبر في الفطرة (فسميع آيات) يأتي بها ان أحسنها لان هذا العدد مرقى فيها خص قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني فراعناها أي لم يشغل على شأه دعاء وتسبب ثمانية لتحصيل السورة ولا يجوز له أن يترجم عنها لقوله تعالى انا أنزلناه قرآنا عربيا والعجبي ليس كذلك ومن ثم كان التحقيق كما مر امتناع وقوع المعرب فيه وما فيه مما يوجب ذلك ليس منه بل من توافق اللغات فيه ولتعدد لفظ القرآن وبه فارق وجوب الترجمة عن تكثير الأحرار وغيرها مما ليس بقرآن (متوالية) على ترتيب المصحف فالتعريف به يفيد وجوب ترتيبها بخلاف عكسه فلا اعتراض عليه خلافاً لزمه (فان عجز) عنها كذلك (فمفرقة قلت الأصح المنصوص) في الام (جواز المتفرقة) وان لم تقدم معنى منظوماً كنظر الحروف المقطعة أوائل السور كما اقتضاه اطلاقهم وان نازع فيه غير واحد لكن يتجه في هذا أنه لا بد أن ينوي به القراءة لانه حينئذ لا ينصرف للقرآن مجرداً لتلفظه (مع حفظه متوالية والله أعلم) كما في قضاء رمضان ولحصول المقصود ولو أحسن آية أو أكثر من الفاتحة أتى به في محله وببديل الباقي من القرآن فان كان الاول قدمه على البديل أو الآخر قدم البديل عليه أو بينهما قدم من البديل بقدر ما لم يحسنه قبله ثم يأتي بما يحسنه ثم يبديل الباقي فان لم يحسن بديلاً كرر ما حفظه منها بقدرها أو من غيرها أتى به ثم يبديل الباقي من الذكران أحسنه والا كرر بقدرها أيضاً ولا عبرة ببعض الآيات بخلاف ذكره ابن الرفعة لكن نوزع فيه (فان عجز) عن القرآن (تأتي بذكر) متنوع الى سبعة أنواع ليقوم كل نوع مكان آية ولما في صحيح ابن جبران وان ضعف أن رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني لا أستطيع أن أعلم القرآن فقلت ما يعجز عن من القرآن وفي لفظ الدارقطني ما يعجزني في صلاتي قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله أشار فيه الى السبعة بعد خمسة منها واوله لم يذكره الاخرين لان الظاهر حفظه للجملة وثني من الدعاء ولما كان الحمد لله بعض آية وهو لا يتعين قراءته على ما مر لم يجب تعميمه للجملة أو قدرها ان لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزئ الدعاء المتعلق بالآخرة أي سبعة أنواع منه وان حفظ ذكرها غيره فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدينا أجزاء (ولا يجوز نقص حروف البديل) من قرآن أو ذكر (عن) حروف (الفاتحة) وهي بالسبعة والتشديدات مائة وخمسة وخمسون حرفاً بقرائة مكث ولو بالادغام خلافاً لبعضهم لان غايته أنه يجعل المدغم مشدداً وهو حرفان من الفاتحة والبديل * تنبيه * ما ذكر من ان حروفها بدون تشديداتها وبقرائة مكث بلا ألف مائة وأحد وأربعون هو ما جرى عليه الاستوى وغيره وهو مبنى على أن ما حذف رسمياً لا يحجب في العدول بانه أن الحروف الملقوظ بها ولو في حالة كالتفات الوصل مائة وتسعة وأربعون وقد اتفق أئمة الرسم على حذف ست ألفات ألف اسم وألف بعد لام الحلالة مرتين وبعد ميم الرحمن مرتين وبعد عين العالمين فالباقي ما ذكره الاستوى وخالفه شيخنا في شرح الهجعة الصغرى فقال عدد كرائها مائة وأحد وأربعون هذا ما ذكره الاستوى وغيره وتسعة منهم في الاصل والحق أهم مائة وخمسة وثلاثون بالابتداء ألفات الوصل انتهى وكأنه نظر الى أن ألف صراط في الموضعين والالف بعد ضاد الضالين محذوفة رسمياً لكن هذا قول ضعيف والاربع كما قاله الشاطبي صاحب المرسوم بثبوتها في الاقوين والمشهور بل اقتضى كلام بعضهم أنه متفق عليه بثبوت المائتين وحينئذ لا تجزئ

(قوله) بخلاف عكسه أي التعيين بالترتبة
فانه لا يفيد وجوب الموالاة ولا تجزئ في
ما في هذه العبارة من الاتيان بالاحسن
(قوله) وببديل الباقي من القرآن مخرج
لذكر أي فلا يأتي به بذكرها وقوله
الآتي فان لم يحسن بديلاً شاملاً للذكر فلا
يذكرها الا عند العجز عنه فليأت بديل
واحد من (قول المصنف) أتى بذكر
ومتتبع ما تقدم في القرآن وما سبغني
في الوقوف أنه أتى بذكرها أيضاً بديل السورة
ولم أر من ذكره فليراجع

(قوله) لان لام الرحمن قد يقال الحق الذي لا يحصى عنه بناء على ما قرره من اعتبار اللفظ دون الرسم أن لا يعد دخولا م الرحمن والله أعلم (قوله) المتع حسابه مرتين ما تضمنه كلامه من حصر الامتناع فيما ذكره منوع ومناقب * (١٤٦) * لتصريحهم بأن المشد مدو بدو مرتين

وما ذكره بقوله وكما الخ ليس فيه تأنيد لما ادعاه فلتأمل حق تأمله (قوله) ولو معها يؤخذ من قرينة التثنية أن المراد منع التثنية بين البدلية وسنة متصودة فلا يراد عليه أنه لا يضر في عدم الصارف قدما التثنية كدنة التثنية مع نية معتبرة في الوضوء وقصد الصلاة ودفع الغريم وما يأتي له في الاعتدال أن المضمر رفع الرأس بقصد الترفع وحده وتعود ذلك لان جميع ما ذكر ليس فيه تثنية بل بين مقصودين شرعا بفعل واحد حتى لو فرض في مسئلتنا قد دخلا الدعاء مع البدلية لم يضر (قوله) رب اغفر لي ينسغي بنية للعبث المذكور وعليه ينبغي أن يفضل بينهما وبين آخر الفاتحة كمر من التمييز والله أعلم (قوله) ولو فور استجبه كأن وجهه أنه ما كان تمة للفتحة لا بفعل الافي محليها نعم ظاهر كلامه أنه بقوت بالشروع في الاختباء وان لم يخرج عن حد القيام وهو محل تأمل لان الأصل لوبيق منه شيء جازله لا تسان به حيث قد أو لى تابعه فلتأمل وقد يقال لا يحصل الشروع حقيقة الا بالوصول لآخله والله أعلم (قوله) ويجوز الا ماله هل أمالة محقة أو بين بين انظارها الأول لانها المرادة عند الإطلاق غالبا (قوله) وتشددها ظاهره أنها في التشديد مع القصر باقية على أصلها وهو ما صرح به شيخ الاسلام في الاسنى والقرور ومقتضى كلام الشارح في فتح الجواد أنها أيضا بمعنى قاصدين فلينظر (قوله) وفيها التشديد وهو محل بل قبل شاذ مكررا لكن لا يخل به الصلاة لتصد الدعاء كافي المجموع كذا في المغنى وانها تزداد فيها خلافا لا انوار انتهى فلعنل ما ذكره الشارح جمع بين كلامي المجموع والانوار (قول المصنف) مع تأمين أمالة محمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاتحة

ما ذكره الاسنوي وقول شيخنا بالابتداء الى آخره لا يختص بالحق الذي ذكره بل يأتي على كلام الاسنوي أيضا نظرا للتبوتها في الرسم هذا واعتبار الرسم فيما نحن فيه لا وجه له لان كلامنا في قراءة أحرف بدل أحرف يحجز عنها وذلك انما ساط بالمقووط دون المرسوم لانهم يرون ما لا تلاحظ به وعكسه لحكم ذكره وعلى أنها غير مطردة ولذا قالوا خطأ لان قياس علم ما خط المحقق الامام وخط العروضين فاصطلاح أهل الرسم لا يوافق اللفظ المنوطة به القراءة فوجه فالحق الذي لا يحصى عنه اعتبار اللفظ وعليه فهل تعتبر الفاتح الوصل نظرا الى أنه قد يتلفظ بها في حالة الابتداء أو لا لانها مخدوطة من اللفظ غالبا كل محتمل والأول أوجه فيجب مائة وسبعة وأربعون حرفا غير الشدات الاربعة عشر فالجملة مائة وأحد وستون حرفا فان قلت يلزم على فرض الشدات كذلك عند الحرف الواحد مرتين لان لام الرحمن مثلا حسبت وحدها والراء حسبت وحدها ثم حسبتا واحدا في الشدة قلت المتع حسابه مرتين من جهة واحدة وما هنا ليس كذلك لانها محسبتا أولا ونظرا لاصل الفلك وثانيا نظرا لعارض الاغام وكما حسبت الفاتح الوصل نظر البعض الحالات فكذا هذه فتأمل ذلك فانه مهم (في الاصح) كالاجوز النقص عن آياتها وانما أجزأه يوم قصير عن طويل لعسر رعاية المأثلة في الأيام واستشكل قطعهم بوجوب السبع في البدل دون عدد الحروف مع انها المقصودة بالثواب ويجب أن بخصوص كونها سعا وقت المنة به كالمزج بخلاف خصوص عدد حروفها فكانت عنايتهم بذلك أقوى واناطة الثواب بها لا تختص بالفاتحة لخف أمرها وشرط أن لا يقصد بالبدل كغير البدلية ولومعها فلو افتتح أو تعوذ بقصد السنة والبدل لم يكف (فان لم يحسن شيئا) من قرآن ولا غيره وعجز عن التعلم وترجمة الذكر والدعاء تظير مامر (وقف) وجوبا (قدر الفاتحة) في ظنه أي بالنسبة لزم من قراءتها المتعددة من غالب أمثاله تظير مامر فيمن خلق بلا تخوم فرق أو حشنة وذلك لان القراءة والوقوف بقدرها كانا واجبين فإذا تعذر أحدهما بقي الآخر ولبزعه التعود بقدر التشهد الآخر وسن له الوقوف بقدر السورة والقنوت والقعود بقدر التشهد الأول (ويستحب عقب الفاتحة) لقارها ولو خارج الصلاة لكنه فيها أكد ومثلها بدلها ان تضمن دعاء (أمين) مع سكتة لطيفة بينهم ما تعين الها عن القرآن وحسن زيادة قرب العالمين وذلك للخبر المتفق عليه اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين يقولوا آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة أي في الزمن وقبل الاخلاص والمراد الملائكة المؤمنون على ادعية المصلين والخاشعون لصلواتهم غفر له ما تقدم من ذنبه وفي حديث البيهقي وغيره ان اليهود لم يحسدوا على شيء ما حذوا ناعلى القبلة والجمعة وقولنا خلف الامام آمين * تنبيه * أنهم قوله عقب فوت التأمين بالتلفظ بغيره ولو سهوا كما في المجموع عن الاحتجاب وان قل نعم ينبغي استثناء نحو رب اغفر لي الخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب الضالين رب اغفر لي آمين وأفهم أيضا فوته بالسكوت أي بعد السكوت المسنون وينبغي أن محله ان طال نظير مامر في الموالاة وما عجز ربه يعلم الرعدة من قال لا يفوت الا بالشروع في السورة أو الركون نعم ما فهمه من فوته بالشروع في الركوع ولو فور استجبه والافصح الاشهر ان يأتي بها (خفية الميم بالمد) وهي اسم فعل بمعنى استجب مبني على الفتح ويسكن عند الوقوف (ويجوز) الامالة (والنصر) مع تخفيفها وتشديدها لانه لا يخل بالمعنى وفيها التشديد مع المد أيضا ومعناها قاصدين فان أتى بها وأراد قاصدين اليك وأنت أكرم من أن تخيب قاصد الم تبطل صلاته لتضمنه الدعاء أو مجرد قاصدين بطلت وكذا ان لم يرد شيئا كما هو ظاهر (و) الافضل للأوموم في الجهر بانه (يؤمن مع تأمين أماله) لا قبله ولا بعدا ليوافق تأمين الملائكة كما دل عليه الخبر السابق وبه يعلم أن المراد بأن في رواية إذا آمن الامام فأمنوا أراد أن يؤمن ولان التأمين اقراءة امامه وقد فرغت لالتأمينه ومن

بلا فصل وهو كذلك كذا في الهية وقد يقال ما الفرق بينه وبين ما يأتي من أنه لو أخره عن الوقت المشروع يأتي به ولا ينتظر يظهر ثم أن أصل مدب المقار يتحصل بتأثيره جزء جزء وأكملها مقارئة الجميع للجميع (قوله) أراد أن يؤمن الانسب تأويله بشرع وتأمله ان كنت من أهله

ثم اتجه أنه لا يسن للمأموم إلا أن يسمع قراءة امامه ويؤيده ما يأتي أن المأموم لا يؤمن لدعاء قنوت امامه إلا أن يسمعه وليس لنا ما سنن فيه تتحرى مقارنة الامام سوى هذا فان لم تتفق له موافقته آمن عقبه ولو أخره عن الزمن المنون آمن قبله ولم ينتظره اعتبارا بالمشروع وقد يشكك عليه ما يأتي في جهر الامام أو سراره من أن العبرة فيهما بما فعله لا بالمشروع إلا أن يجاب بأن السبب للتأمين وهو انقضاء قراءة الامام وجد فلم يتوقف على شيء آخر والسبب في قراءة المأموم للسورة متوقف على فعل الامام فاعتبر وقضية كلامهم أنه لا يسن لغير المأموم أن يسمع قيل لكن في البخاري إذا آمن القارئ فأمنوا وعوممه يقتضي الندب في مسئلتنا وفيه نظر انتهى (ويجهر به) ندب في الجهرية الامام والمنفرد قطعاً والمأموم (في الأظهر) وان تركه امامه لرؤية البخاري عن عطاء أن ابن الزبير رضي الله عنهما كان يؤمن هو ومن وراءه بالمسجد الحرام حتى أن للسجد للعة وهي بالفتح كالتشديد اختلاط الاصوات وصح عن عطاء أنه أدرك مائتي شخص بالمسجد الحرام إذا قال الامام ولا الضالين رفعوا أصواتهم بأعين أئمة السرية فيسرون فيها جميعهم كالقراءة (ويسن) في سرية وجهرية لا امام ومنفرد كما موم لم يسمع (سورة بعد الفاتحة) في غير صلاة فاذا الطهور من الجنب لحرمها عليه وصلاة الخنزة لكرهاها فيها وذلك للأخبار الكثيرة الصحيحة في ذلك وتجب الحديث الصحيح أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضاً منها ويحصل أصل استنباطه بل ببعضه ان أفاد على الوجه والافضل ثلاث وسورة كاملة أفضل من بعض طويلة وإن طال من حيث الاتباع الذي قد يربو ثوابه على زيادة الحروف نظير صلاة ظهر يوم النحر بمبنى دون مسجد مكة في حق من نزل اليه لطواف الافاضة اذا اتبع ثم يربو على زيادة المضاعفة فأنه ما لكثيرين هنا من البعض في التراجع أفضل كما أتت به من الصلاح وعمله بأن السنة القيام في جميعها بالقرآن ومثلها نحو سنة الصبح لورود البعض فيها أيضاً وأفهم قوله بعد الفاتحة أنه لو قدمها عليها لم تحسب كالمكرر الفاتحة الا اذا لم يحفظ غيرها على الوجه (الا في الركعة الثالثة) من المغرب وغيرها (والارابعة) من الرباعية وما بعد أول تشهد من النوافل (في الأظهر) لتبوت من فعله صلى الله عليه وسلم ومقابلته ثبت في مسلم من فعله صلى الله عليه وسلم أيضاً وقاعدة تقديم المنت على النافي تؤيده فلذا صححه أكثر العراقيين واختاره السبكي وعليه يكون أن أقصر من الأولين لندب تقصير الثانية عن الأولى كما صرح به الخبر ولان النشاط في الأول وما يليه أكثر وبه توجه مخالفتهم لثلاث القاعدة وحلهم قراءتها فيها على بيان الجواز لان المعروف المستمر من أحواله صلى الله عليه وسلم رعاية النشاط أكثر من غيره (قلت فان سبق بهما) أي بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه كما يأتي بيانه أو بالأولين الدال عليهما سابقاً من صلاة امامه بأن لم يذكرهما معها معاً وانما أدركه في الثالثة والرابعة منها أو من صلاة نفسه بأن أدركهما معها لكنه لم يتمكن من قراءة السورة ففهما (قرأها ففهما) أي في الثالثة والرابعة بالنسبة للمأموم حين نذرهما في الحالة الأولى أو الثانية أو بالتسوية للامام أو الأولى والثانية بالنسبة للمأموم وهو وخلف الامام في الحالة الثانية ففهما ان تمكن نحو بقاء قراءة الامام ما لم تسقط عنه لكونه مسبوقاً ففهما أدركه لان الامام اذا احتمل عنه الفاتحة فالسورة أولى (والله أعلم) لثلاث لصلاته من السورة فلا عذر وانما قضى السورة دون الجهر لان السنة آخر الصلاة ترك الجهر وليس السنة آخرها ترك السورة بل لا يسن فعلها وبين العبارتين فرق واضح * تنبيه * ما قربت به المتن من أن الضمير الأول والثاني للأولين أو الثالثة والرابعة باعتبارين هو التحقير الذي يجمع به بين كلام الشارحين وغيرهم المتناقض في ذلك وأكثرهم على عود الأولين والأولين والثاني للأخيرين وزعم بعضهم أن عودهما معا الأول والأول وحده للأخيرين تمتع لانه لا يعقل سبقه معاً ادراكاً

(قوله) إلا أن يسمع قراءة امامه الظاهر أنه لا بد من سماعه بجمعه الحروف لا بجزء صوت ولو سمع بعضها فهل يؤمن مطاقاً أولاً يؤمن مطاقاً أو يتأهل ان يسمع ما قبله أم لا أم لا يؤمن لا يتأهل (قوله) أو هي وما بعدها أم لا يؤمن لا يتأهل (قوله) والمأموم في الأظهر قال في المجموع ومحل الخلاف إذا آمن الامام والاستحب لمأموم الجهر قطعاً ليس معه الامام فيأتي به معنى قبول الشارح وان تركه يوهم جريان الخلاف فيه أيضاً ثم رأيت ابن شهاب قال بعد ذكر كلام المجموع وقضية كلام الروضة والكفاية ان ذلك طريقة مسجوعة وان المذهب اجراء الخلاف وان لم يجهر الامام انتهى فليعمل كلام الشارح مبني عليه (قوله) أقصر من الأولين ينبغي عليه أيضاً ان تكون الرابعة أيضاً أقصر من الثالثة ثم رأيت مصرحاً في المغنى والنهاية

(قوله) واختير ان آذى غيره والقياس
انه علب على طئه الابداء حرم والا
كره (قوله) فيقرأ في سرية جهر الامام
فهي لا عكسه الذي يظهر انما اذا جهر
في السرية فظهر بان الخلاف وجهه وأما
اذا أسر في الجهرية فلا وجهه لقول
بعدم القراءة الاعلى الضعيف المقابل
للاصح في السرية القائل بأن لا يقرأ فيها
أخذ العموم النهي وقطعا للنظر عن المعنى
الذي لا جله ورد النهي عن القراءة
فلتأمل (قوله) وحكمته طول وقت
الصبح اعلم أن الحكمة المذكورة تامة
في الصبح وفي الثلاثة الاخيرة واما
في المغرب فعمل تأمل بل مقتضى ما ذكره
فهي ان تكون كالثلاثة لانها وجدت فيها
مقتضى للتخفيف ومقتضى للتطويل
وهو قصر الفعل فاستحب المتوسط كان
تلك وجدت فيها مقتضى للتخفيف وهو طول
الفعل ومقتضى للتطويل وهو طول
الوقت (قوله) النشاط فيه أكثر
وطول فعله بالنسبة اليها المقتضى
للتخفيف (قوله) أو قرأ هل أتى في الاولى
الخ لا يزال قرأها أيضا لان الاتيان
بكل في محلها مطلوب أيضا وفيما ذكره
تدارك أصل الاتيان بهما وقد يقال بأن
ما ذكره بان لاصل سنة الاتيان بهما واما
الكمل ففي ما ذكره لا يقال يلزم عليه
تطويل الثانية لاننا نقول لا يمنع منه
لاستندرا الفضيلة الاتري أنه لو تكرر
السجدة في الاولى قرأها في الثانية
وهو أبلغ في التطويل وأنه لو تعارض
التطويل والترتيب قدم الترتيب
كسبائي والله أعلم (قوله) قطعها ينبغي
أن يكون في أثناء كلام مرتب بها
يظهر والله أعلم

الاولتين لا بالنسبة لصلاة نفسه ولا بالنسبة لصلاة الامام رده ما قررت به من الاعتبارين المذكورين
وفي المجموع عن التصريح متى أمكن المسبوق قراءة السورة في أوليه نحو بطء قراءة الامام قرأها
المأموم معها ولا يعيد بها في آخره أي وان لم يقرأها معه ويوجه بأنه لما تمكن فترك عدم قصره فلم يشرع
له تدارك قال عنها ومتى لم يمكنه ذلك قرأها في آخره وظل هذا القول ناسخا رابعة وأمكسته السورة
في أوليه تركها في الباقي أي لتقصيره كما علم عاقبته وان تعذر في ثابته دون ثابته قرأها فيها ولا
يقرأها في رابعته أي بخلاف ما اذا لم يتمكن في ثابته فقرأها في رابعته كما أفهمه كلامه انتهى بل الاولى
عودهما معا للاخيرين لانها الملقوطة بالاقرب الذي يمنع تشتت الضمير ولا اشكال عليه لانه اذا أدرك
ثابته الامام ورابعته ولم يتمكن فهما من السورة صار الذي أدركه من الامام اولي نفسه والذي فاته معه
ثابته نفسه ورابعته وحينئذ يصدق على هذه الصورة أنه سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه وان يقرأ
في الثالثة والرابعة حين تداركها وظاهر هذا سلكه الشارح الحق وقترأ بعض الشارحين
عليه علم رده ما قررت في ثابته وخرج بقصر ما صلاة المغرب فان سبق بالاولتين باعتبار السابق ويمكن من
قراءة سورتيهما في الثالثة قرأهما فيها أحدا من قولهم لئلا يتخلل عنهما صلاته أو الاولى قرأها في الثانية
والثالثة كما علم مما مر وبأن في التمكن مع التفويت هناما قرأتا من عدم التدارك (ولا سورة
للمأموم) الذي يسمع الامام في جهرية (يلتصق) لخصته من عن القراءة خلفه ما عدا الفاتحة ومن
ثم كرهت له وقيل تحريم واختير ان آذى غيره (فان بعد) بأن لم يسمعها أو سمع صوتا لا يميز حروفه وان
قرب منه لم يسمع به (أو كانت سرية قرأ في الاصح) لفقد السماع الذي هو سبب النهي وقضية المتأ اعتبار
المشروع فقرأ في سرية جهر الامام فيها لا عكسه وصححه في الشرح الصغير لكن الذي في الروضة
اقضاء والمجموع تصريح باعتبار فعل الامام (ويست) للصلى الحاضرة ولو امامه لكن بالشروط
السابقة في دعاء الافتتاح وان نازع في اعتبارها هنا الاذرعى (للصبح والظهر طوال) يضم الطاء
وكسرها (النفصل) نعم يست كافي في الروضة وأصلها وغيرهما انتص الظهر عن الصبح بأن يقرأ فيها
قريب طواله لما يأتي ولان النشاط فيها أكثر (ولالعصر والعشاء أو سألها والمغرب قصاره) الخبر
الصحيح الدال على ذلك وحكمته طول وقت الصبح مع قصرها فخير بالتطويل وقصر وقت المغرب على
الخلاف فيه وفعلها خير من التخفيف والثالثة الباقية طوية وقفا وفعلها خير من المتوسط في غير الظهر
وبما مر فيه وفارقهما بأنه لقربهما من الصبح النشاط فيه أكثر منه من غيرها وراخى عنه لثقله للنشاط فيه
بالنسبة لها فهو مرتبة متوسطة بين الصبح وبين العصر والعشاء وطواله من الحرات الى هم فأوسا طه
الى الغنى وقصاره الى الآخر على ما شتهر (و) يست (الصبح الجمعة) اذا اتسع الوقت (المتزبل)
السجدة (وفي الثانية هل أتى) بكلماتها المتوالية مع دوامه من فعله صلى الله عليه وسلم وبه يضح اندفاع
ما قيل الاولى تركها في بعض الجمع حذر من اعتقاد العاتية وجوبها وحديث أنه قرأ في جمعة بسجدة
غير المتزبل منظر في سندوه يلزم من ذلك الحذر ترك أكثر السنن المشهورة ولا فائز به فان ترك الم
في الاولى أتى بهما في الثانية أو قرأ هل أتى في الاولى قرأ في الثانية لئلا يتخلل صلاة عنهما وكذا
في كل صلاة من في أوليه اسورتان يعتبان وظاهر ان يست لمن شرع في غير السورة المعينة ولو سهوا
قطعها وقراءة المعينة اذا ضاق الوقت عنهما فيأتى بسورتين قصيرتين على الوجه وقول الفقهاء في ومن
تبعه بعضهم ممن تفرد به كإشارته الى الذي وأما المسافر فيسئل له في صحته في الجمعة في غيرها
الكافرون ثم الاخلاص الحديث فيه وان كان ضعيقا وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح
السفر بالعودتين وعياه فيه المسافر مخير بين ما في الحديثين بل تضيعة كون الحديث الثاني أقوى

سندوا بآثارهم التخفيف للمسافر في سائر قراءته أن المعوذتين أولى ويسن الجهر بالقراءة لغیر المأموم
في الصلوات الجهر به العلوهم أكثرهما من كلامه كعق الطواف ليلا ووقت صبح وكالعبد ولو قضا
وقولهم العبرة في الجهر وضده في التضيعة بوقت القضاء محله في غير هالان الجهر لما سن فيها في محفل
الاسرار استحب نعم المرأة لا تجهر إلا أن لم يسمعها أجنبي ومثلها الخنثى وليكن جهرهم مادون جهر
الرجل ولا يجهر مصل ولا غيره إن شئت على نحو نائم أو مدخل فيكره كإي المجموع وقتاوي المصنف
وبه رد على ابن العماد نقله عنهما الحرمة أن كان مستمعوا القراءة أكثر من المصلين نظرا لزيادة المصلحة
ثم نظريه وبحث النعم من الجهر بحضرة المصل مطلقا لأن المسجد وقف على المصلين أي أصالة دون
الوعاظ والقراء ونوافل الليل المطلقة يتوسط فيها بين الجهر والاسرار بأن يقرأ أهكذا مرة وهكذا
أخرى أو يدعي أن بينهما واسطة بأن يرفع عن سماع نفسه إلى حد لا يسمعه غيره * فرع * تسن سكتة
يسيرة وضبطت بقدر سبحان الله بين التخرم ودعاء الاقتراح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين البسملة
وبين آخر الفاتحة وآمين وبين آمين والسورة أن قرأها وبين آخرها وتكبير الركوع فأن لم يقرأ سورة
فبين آمين والركوع ويسن للإمام أن يسكت في الجهر به بقدر قراءة المأموم الفاتحة أن علم أنه يقرأها
في سكتته كما هو ظاهر وإن يشتغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة وهي أولى وحديثه فيظهر أنه يراعى
الترتيب والموالة بينها وبين ما يقرأه بعدها لأن السنة القراءة على ترتيب المخفف وموالاته وفارق
حرمة تنكيس الآتي بأنه مع كون ترتيبها كما هي عليه من فعله صلى الله عليه وسلم اتفاقا بل بعض أنواع
الاجتزاء بخلافه في السور ونقل الباقي إلى الإجماع على حرمة قراءة آية من كل سورة لكن ظاهر
قول الحلبي خلط سورة تسورة خلاف الأدب واليه في الأولى بالتأري أن يقرأ على التأليف المنقول
برده عن صرح بكبراهته أبو عبيدو بحرمته ابن سيرين ولو تعارض الترتيب وتطوّل الأولى كان قرأ
الإخلاص فهل يقرأ الفلق نظر الترتيب أو السكون نظر التطويل الأولى كل محفل والأول أقرب وكذا
يسن لمأموم فرع من الفاتحة في الثالثة والرابعة أو من التشهد الأول قبل الإمام أن يشتغل بدعاء فيها
أو قراءة في الأولى وهي أولى ولو لم يسمع قراءة الإمام سن له وكذا في الأولى السرية أن يسكت بقدر قراءة
الإمام الفاتحة أنظر إداركها قبل ركوعه وحديثه يشتغل بالدعاء لا غير لكرهه تقديم السورة
على الفاتحة قال في المجموع ويسن وصل البسملة بالجملة للأمام وغيره وأن لا ينف على أئمتهم عليهم لأنه
ليس بوقف ولا منتهى آية عندنا انتهى فان وقف على هذا الم حسن له إعادة من أول الآية وما ذكره
في الأول عجيب فقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراءة آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم
ثم يقرأ الحمد لله رب العالمين ثم يقرأ الرحمن الرحيم ثم يقرأ ومن ثم قال المبهي والحلبي وغيرهما بسن
الوقف على رؤس الآي وإن تعلقت بما بعدها لا لا باع (الخامس الركوع) للكتاب والسنة والإجماع
الامة وهو لغة الإخفاء وشرعا إخفاء خاص (وأقوله) للقائم (أن ينجي) إخفاء خالصا لا مشوبا
بإختناس والإبطن (قد يرفع راحتيه) أي كفيه (ركبتيه) لو أراد وضعهما عليهما مع
اعتدال خلقته وسلامته يدور ركبتيه لا يهدون ذلك لا يسمى ركوعا فلا نظرا لبلوغ راحتي طويّل اليدين
ولا أصابع معتدلهما وإن نظريه الاستنوي ولا عدم بلوغ راحتي القصير ويجب أن يكون متبلسا
(بطمأنينة) للامر بها في الخبر المتفق عليه وضابطها أن تسكن وتستقر أعضاؤه (بحيث ينفلخ
رفعه) منه (عن هويه) بفتح أوله ويجوز رفعه إليه ولا يصح عن ذلك زيادة الهوى (و) يلزمه
أنه (لا يقصده) أي الهوى (غيره) أي الركوع لأنه يقصده نفسه لا نية الصلاة منسجبة عليه
(فلوهوى ثلاثا) أو قتل نحوحية (فجعله) عند بلوغه حد الركوع (ركوعا لم يكف) بل يلزمه

(قوله) وآثارهم التخفيف الخ واستثنى
الشيخ أبو محمد في مختصره والعزالي
في الخلاصة والاحياء صلاة الصبح
في السفر فالسنة فيها أن يقرأ في الأولى
الكافرون وفي الثانية الإخلاص معنى
ونهاية ومقتضاه أنه بالنسبة لماعداها
كغيره ومقتضى قول الشارح وآثارهم
المسافر بالتخفيف في سائر قراءته خلافا
فليجرح (قوله) والأول أقرب إلى أصل
الشارح بخطه والأول أقرب وقوله
والأول أقرب ونظير غير ذلك وهو أن
يقرأ بعض الفلق ويسلم بذلك من
الكرهية التي في تطويل الثانية على
الأولى وعدم الترتيب إذ غاية الإختصار
على بعض الفلق أنه مفضل وهو أهون
من الكراهية انتهى عبد الرؤف وبه
صرح في النهاية (قوله) أنظر إداركها
قبل ركوعه الخ يؤخذ منه أنه لا ينظر
حينئذ لفوات السورة (قوله) لم يسن له
الإعادة الخ كان وجهه الخرج من
خلاف ابن كح المأثر في الموالة فتذكر
(قوله) بلوغ راحتيه هل يكفي بلوغ
بعض الراحة بعض الركبة أو لا يحصل
تأمل ولعل الثاني أقرب (قوله) مع اعتدال
خلقته وظاهر أن المراد باعتدال الخلقة
اعتدال اليدين والركبتين بأن يكون
كل منهما متناسبا لأصل خلقته بأن
لا تطول يده أو تقصر بالنسبة لمقتضيه
خلقته بحسب العادة وأن لا تقرب
ركبته من وركبه أو من قدميه كذلك
وأما اعتدال أصل الخلقة بأن لا يكون
طويلا جدا ولا قصيرا فليس له دخل
فيما نحن فيه ولا يتعلق به حكم كماله
ظاهر والله أعلم ثم رأته كذلك في عبارة
الشيخين ومن بعدهما كإشار الحنفى
فتعين عطف ما بعده من عطف التفسير
(قوله) بلوغ راحتي القصير الأولى قصير اليدين لا القصير كما يعلم مما تقدمناه

أن ينصب ثم يركع لصرفه هو به غير الواجب فلم يقم عنه وكذا سائر الأركان ومن ثم لو شرب مصلح فرض في صلاة أخرى سهواً أو قرأ ثم نسي ركعة بحسبها ما قرأه أن كانت تلك نافلة لأنه قرأ معتقداً النافلة كذا أطلقه غير واحد وليس صحيح لما يأتي في الثاني عشر وفي سجود السهو واختلاف التصور بهنا وثم لا نظر إليه لا اتحاد المدرك فهم ما بل ذلك أولى كما هو ظاهر ولو شك وهو ساجد هل ركع لزمه الانتصاب فوراً ثم الركوع ولا يجوز له القيام راكعاً وانما لم يحسب هو به عن الركوع كافي الروضة والمجموع فيما لو نسي ركعة السجود أنه لم يركع ومنزعة الركعة كذا استوى فيه مردودة لأنه صرف هو به المستحق للركوع إلى أن جني عنه في الجملة اذ لا يلزم من السجود من قيام وجود هوى الركوع وبه يفرق بين هذا والو شك غير مأموم بعد تمام ركوعه في الفاتحة فعاد للقيام ثم نسي ركعة أو قرأ فحسب له انتصابه عن الاعتدال ومالوا من السجود نظراً أن جلوسه للاستراحة أو الشهادتين أو الشهادتين في الأخيرين واحد وانما طعن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه في مسألة الركوع فإنه بقصده الانتقال للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع معه لما تقرّر ان الانتقال إلى السجود لا يستلزمه وبه يعلم أن لو شك قائماً في ركوعه فركع ثم بان أنه هوى من اعتدله لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه لأن هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد أحديهما كما تقرّر قائل ذلك كما أنه مهم وبه يتضح أن قول الزكشي لو هوى امامه فظنه يسجد للتلاوة فتابعه فبان أنه ركع بحسبه واغترله ذلك للمتابعة الواجبة عليه انما يأتي على نزاعه في مسألة الروضة انما على ما فيها فواضح أنه لا يحسب له لأنه قصد أحديهما كما تقرّرته وظن المتابعة الواجبة لا يفيد كطعن وجوب السجود في مسألة الروضة فلا بد أن يقوم ثم يركع وكذا قول غيره لو هوى معاً طناً أنه هوى للسجود الركعة فبان أن هو به للركوع آخره هو به عن الركوع لوجود المتابعة الواجبة في محلها بخلاف مسألة الركعة لا تأتي الا على مقابل ما في الروضة أيضاً كما علم مما قرره وإشارته لفرق بين صورته وصورة الركعة مما يتعجب منه بل هما على حد سواء (وأكله) مع ما مر (تسوية ظهره وعقته) بأن يمد يدهما حتى يصيرا كالصفحة الواحدة لا لا تباع (ونصب ساقيه) وغذيه إلى الحق ولا يثنى ركبتيه لفوات استواء الظاهره (وأخذ ركبتيه بيديه) ويفرق بينهما كافي السجود (وتفريق أصابعه) للاتباع فهم ما تفريقاً وسطاً (القبلة) لأنها أشرف الجهات بأن لا يعرف شيئاً منها عن جهتها عمدة أو يسرة (و) من جملة الأكل أيضاً أنه (يكبر في ابتداء هوى) يعني قبله (ويرفع يديه) كما صرح عنه صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة ونقله البخاري عن سبعة عشر صحابياً وغيره عن أضعاف ذلك بل يصح عن واحد منهم عدم الرفع ومن ثم أوجه بعض أصحابنا (ك) رفعهما في (أحرامه) بأن يدها وهوا فاقم يدها معكشوفتان وأصابعهما مشورة مفترقة وسطاً مع ابتداء التكبير فاذا حاذى كفاه منكبته انحنى ماذا التكبير إلى استقراره في الركوع ثلاثاً يتخلو جزء من صلاته عن ذكره كذا في سائر الانتقالات حتى في جلسة الاستراحة فبعد على الألف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لانتفاء غاية هذا المذم من ابتداء رفع رأسه إلى تمام قيامه (و) من جملة أيضاً أنه (يقول) بعد استقراره فيه (سبحان ربّي العظيم) ويحسب منه (ثلاثاً) للاتباع ومع أنه لما نزل فسبح باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبع اسم ربك الأعلى قال اجعلوها في سجودكم وحكمت أنه ورد أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً لخص بالاعلى أي عن الجهات والمسافات الثلاث وهو بالاقرب لذلك وقيل لأن الأعلى أفعّل تفضيل وهو أبلغ من العظيم والسجود أبلغ في التواضع فجعل الأبلغ

(قوله) اذ لا يلزم الخ لا يخفى ما في التطبيق بينه وبين معاله فلو جعل علة مستقلة لأصل المطلب كان أنسب ثم هو يتنصّل أنه لو تحقق وجود هوى الركوع بخلاف الحكم ومتنصّل الخ لاقه السابق بخلافه فليحذر رفعه من الركوع انتصابه الخ قد يقال الرفع من الركوع إلى القيام حينئذ انحنى بالنسبة للرفع عن الاعتدال اذا عاين الأول طارئ لا دائم وبالع لا أصل بخلاف الهوى للسجود فهما في المسألة السابقة فليأتل (قوله) فلما نزلت الخ كان نكسها التعبير هنا بإنشاء الأشعار بتأخير زول هذه عن تلك وهل التعقيب صواباً أم لا من سبق ونكسها تأييد الفعل هنا دون ما سبق المتقن والأشعار تجوز إلا من سبق والله أعلم

(قول المصنف) سمعي وبصري كان الحكمة والله أعلم * (١٥١) * في الاقتصار على السمع والبصرون بقية الخواص الظاهرة وقوع العبث بهما غالبا

وفي تعميم الاعضاء الظاهرة وقوعه بتجميعها عادة وفي الاعراض عن القوى الباطنة بالكيفية كونها من الامور الدقيقة التي تصان افهام العوام عنها والله أعلم (قوله) وليصدق قديقال المصنود منه الانشاء وهو لا يوصف بصدق ولا كذب فليأمل (قوله) فاقم صلبك في الاستدلال بهذا الحديث على طلب الطمأنينة نظر ظاهر فليأمل وكذلك بالحديث الذي يليه لا تجزئ الخ (قوله) نعم لو قيل عبر فيه الخ قديقال أن العدول مشعر بمشأله وأما خصوصه فمن أن يفهم وقد تجاب بأن الاشعار بالاولى كاف وأما الخصوص فبوط بالرجوع الى العلم أو بامعان النظر مع مراعاة الاصول وهذا من مقاصد المصنفين تحصيل الاذهان المحصلين والله أعلم (قوله) يفتح الزاى وكسرهما قديقال يصح كسرهما ويعتبر قديالحيثية نعم انفتح أولى لسلامته عن السكاف ولذا اقتصصر عليه المحلى لانه متعين فليأمل (قوله) لاجل الفرع وحده يقتضى أنه لورفع له وللاركان لا يضر وهو كذلك كما اذا دخل في الصلاة بتصددها وتصدد رفع الغريم كالوئوى بوضوء رفع الحديث والتبريد ونحوه (قوله) ويسن رفع يدي مع ابتداء رفع رأسه مستبدا رفعهما مع ابتداء رفع رأسه ويسن ان ياتى بالاتباع رواه الشيخان فألا في رفعهما الى الاعتدال سمع الله لمن حمده كذا في المغني والنهاية وقد يؤخذ من هذا الصنيع أنه يستكون ابتداء الثلاثة رفع اليدين والراس والسمع معا وانها أوها معا ولمن حرره فليأمل (قوله) أى قبله منه أطبقوا على تفسير سمع الخ بمجاز كرمع ان في بقائه على ظاهره واستشعار معناه ما يحتمل التكلم به على مزيد التوجه في الاتيان بالحمد الذي يعقبه بقوله ربنا الخ

لابلغ وأقله فيهما واحدة وأكله احدى عشرة ودونه تسع فسيب خمس فثلاث فهي أدنى كماله كما في رواية (ولازيد الامام) عليها الا بالشرط المارة في الاقتراح (وزيد المنفرد) نذبا ومثله مأوم طول امامه (اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وعظمي وعصبي) وشعري وبشري (وما استملتني قدحى) بالافراد والاقبال قدمى لله رب العالمين لورود ذلك كله وليصدق حينئذ ثلاثا يكون كاذبا إلا أن يريد أنه بصورة الخاشع وانما وجب القيام والجلوس الاخير ذكره ليتبين عن صورتهما العادية بخلاف الركوع والسجود اذ لا ضرورة لهما عادة يميزان عنها وألحق بهما الاعتدال والجلوس بين السجدين لان اكتناهما بما قبلهما وما بعدهما يخرجهما عن العادة على انهما وسيلتان لمقصودان ويسن فيه كالسجود سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وتصكره القراءة في غير القيام لله تعالى (السادس الاعتدال قائما) أو قاعدا مثالا كما كان قبل ركوعه للعبث الصحيح ثم ارفع حتى تعتدل قائما ويجب أن يكون فيه (مطمئنا) للخبر الصحيح ثم ارفع حتى تطمئن قائما وفي رواية صحيحة أيضا فاذا ارفعت رأسك من الركوع فأقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي أخرى صحيحة أيضا لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود ويجب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيهما ولو في النذل كما في التحفة وغيره فاقضاء بعض كنهه عدم وجوب ذلك فضلا عن طمأنينته ما غير مراد أو ضعيف خلافا لجزم الانوار ومن تبعه بذلك الاقضاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما تقرر وتعبيره بطمأنينة ثم وعظمته هنا تفنن كقوله في السجود ويجب أن يطمئن وفي الجلوس بين السجدين مطمئنا نعم لو قيل عبر فيه كالاتدال بطمئنا دون الاخرين اشارة لخالقتهما اليهما في الخلاف المذكور لم يعد (ولا يقصد) بالقيام اليه (غيره فلو رفع) رأسه (فرعا من شئ لم يكف) نظير ما مر في الركوع فليعد اليه ثم يقوم وخرج بفزع ما لو شذرا كعيا في الفاتحة فقام ليقرأها فتدكر أنه قرأها فانه يجزئه هذا القيام عن الاعتدال كما مر * تنبيه * ضبط شارح فزعا بفتح الزاى وكسرهما أى لاجل الفرع أو حالته وفيه نظر بل يتعين الفتح فان المصنوع لاجل الفرع وحده لا لرفع المقارن للفرع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل (ويسن رفع يديه) حذو منكبيه كما في التحريم لعمدة الخبر به (مع ابتداء رفع رأسه فألا سمع الله لمن حمده) أى تقبله منه ويكفى من حمد الله سمعه ويسن للامام والمبلغ الجهرية لانه ذكر الانتقال والبطاق أكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر برنا لك الحمد جهل وخبر اذ قال الامام سمع الله لمن حمده فقولا ربنا لك الحمد معناه قولوا ذلك مع ما علمتموه منى من سمع الله لمن حمده لانه صلى الله عليه وسلم كان يتخير بهذا ويسر برنا لك الحمد وقاعدة التأسي بحملهم على الاتيان بسمع الله لمن حمده وعدم علمهم برنا لك الحمد بحملهم على عدم الاتيان به فأمرهم به فقط لانه المحتاج للتنبيه عليه (فاذا انتصب) قائما أرسل يديه وما قبل يجعلهما تحت صدره كالقيام بآتي قريبارده و (قال ربنا) أو اللهم ربنا (لك) أو ولك (الحمد) أولك الحمد ربنا وألحمد لربنا وأفضلها ربنا لك الحمد عند الشيخين لانه أكثر الروايات وأوربنا ولك الحمد كما في الام ووجه بقصته حملتين حمدا كبيرا طيبا مباركا فيه كما في التحقيق وضع أنه صلى الله عليه وسلم رأى بضعا وثلاثين ملكا يستبقون الى هذه أيهم يكتبها أولا (ملء) بالرفع صفة والنصب حال أى مائلا بتقدير تحسبه (السموات وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد) أى بعدهما كان كرسى والعرش وغيرهما مما لا يحيط به العلم علام الغيوب ويسن هذا حتى للامام مطلقا خلافا للمجموع انه انما يسن لربنا لك الحمد فقط (وزيد المنفرد) وامام من مر (أهل) أى يا أهل ويجوز الرفع بتقدير أنت (الثناء) أى المدح (والجحد) أى العظمة والكرم

(قوله) أي عندك الخ ويحتمل كاذره ابن هشام في المعنى أنها بدلية فيصير المعنى لا ينفع صاحب الحظ بذلك أي بدل طاعتك حظه وأن يضمن ينفع معنى
 يتبع كلقوله في المعنى عن بعضهم والمعنى عليه لا ينفعه حظه مانعاً له منك (قوله) * (١٥٢) * فالخبر ما قال العبد أي والمبتدأ أحق

وسوغ الابتداء به ما لوحظ فيه من التفخيم والتعظيم وعليه يتعين أن تكون ماموصوفة لا موصولة للثلاث لمزم الاخبار عن المعرفة بانكره وهو لا يجوز وأن تخصصت ويحتمل أن يكون أحق خبراً مقدماً والمبتدأ ما الخ وعليه يحتمل ما كلاً المعنيين والله أعلم (قوله) لم يجزئه ويسجد للسهر يظهر أن هذا السجود لعدم الايمان به في محله لا لالتسان به في غير محله حتى لو أعاده في محله فلا سجود والله أعلم (قوله) يحمل ما قبل على أصل السنة لا يتعين الحمل المذكور بل يحتمل الجمع باختلاف الاحوال مع عدم التفرقة وبه يعلم أن في كون ما أفاده قاضياً حديث أنس محل تأمل لجواز رايته لكل واحد من الحالتين اللتين كانتا تقع منه صلى الله عليه وسلم اشعار بأن كلا منهما كاف في تحصيل سنة القنوت وإذا جاز اقتصار شيخ القراءة على أحد الوجهين المرويين له عند روايته للرواية عنه وعلى الوجه الآخر الأخير نظر الماهو متر رعبه من ثبوت ككل من الوجهين وجواز التلاوة به فلم لا يجوز للحجائي رواية إحدى الحالتين لبعض الأخرى لا خظر العله من سيرة فعله صلى الله عليه وسلم يجوز الحالتين وتأدية السنة بكل منهما قلنا تأمل ثم رأيت في شرح الأربعين ذكر اختلاف الرواة عن ابن عمر في تقديم الحج على الصوم وعكسه في حديث بنى الإسلام ثم قال قال المصنف يعني الامام النووي وأظهر والله أعلم أن ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مرتين مرة تقديم الحج ومرة تقديم الصوم ورواه أيضا على الوجهين في وقتين انتهى وبه يتضح ما تشر (قوله) وأنس تعارض عنده كذا في أصله بخطه وهو من عطف الجملة (قوله) أو التقدير واجعلني الخ

(أحق) مبتدأ (ما قال العبد وكلنا لك عبيد) اعتراض والخبر (لا مانعاً لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد) بفتح الجيم أي صاحب الغناء أو المال أو الحظ أو النسب (منك الجد) أي عندك جده وإنما الذي ينفعه عندك رضاك ورحتك لا غير وفي رواية حق بلا همزة كذا بلا واو فالخبر ما قال العبد وكلنا لك عبيد من ما (ويست) بعد ذكر الاعتدال وهو إلى من شيء بعد خلافاً لمن قال الأولى أن لا يزيد على ربنا لك الحدولن قال الأولى أن يأتي بذلك المذكور كله (القنوت في اعتدال ثمانية الصبح) الخبر الصحيح عن أنس مازال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقف في الفجر حتى يفرق الدنيا ونقل البيهقي العمل بمقتضاه عن الخلفاء الأربعة وصح من أكثر الطرق أنه صلى الله عليه وسلم فعله للنازلة بعد الركوع فسننا عليه هذا وجاء بسند حسن أن أبابكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا يفعلونه بعد الركوع فلوقفت شافعي قبله لم يجزه ويسجد للسهر فان قلت قياس كلام أنسنا الجمع بين الروايات المتعارضة هنا يحتمل ما قبل على أصل السنة وما بعد على كمالها وكذلك يقال في تطاير ذلك لاسيما في هذا الباب قلنا إنما خرجوا عن ذلك لأنهم رأوا خبراً الثانية وقادحاً في الأولى هو أن أبابكر صرح ببعد وأنس تعارض عنه حديث راوية محمد وعاصم في القبل والبعد فتسا قفا وبقى حديث أبي هريرة الناص على البعدية بلا معارض فأخذوا به (وهو اللهم اهديني هديت إلى آخره) أي وعافني فمين عافيت وتولتي فمين توليت أي معهم لأن درج في سلكهم أو التقدير واجعلني مندرجاً فمين هديت وكذا في الآتين بعده فهو أبلغ عما لوحظ وبارك لي فيما أعطيت وقي شر ما قضيت المتقاضى ولا يقضى عليك أنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت رواه جمع هكذا بسند صحيح في قنوت الوتر كافي المجموع وقال البيهقي صح أن تعلم هذا الدعاء وقنوت صلاة الصبح وقنوت الوتر وسأني في رواية زيادة قاء في المثلث ووافي أنه زاد العلماء فيه بعد واليت ولا يعزم من عاديت وإنكاره مردود بورده في رواية البيهقي ويقول تعالى فان الله عدو للكافرين وبعد تعاليت فلن الحمد على ما قضيت أسست غفرنا وأتوب اليك ولا بأس بهذه الزيادة بل قال جمع أنها مستحقة لرواها في رواية البيهقي ويست للفرد واما من مر أن يضم لذلك قنوت عمر الآتي في الوتر وتقدير هذا عليه لأنه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم ومن ثم لو أراد أحدهما فقط اقتصر على هذا ولا تتعين كلمته فيجزي عنها آية تضمنت دعاء أو شبهه كاختر البقرة بخلاف نحو سورة تبت ولا بد من فصد بهما لكرهه القراءة في غير القيام فاحتج لتصديق ذلك حتى يخرج عنها (والإمام) يستل أن يقف (بلفظ الجمع) لجهة الخبر بذلك ولا يأتي في المنفرد فتعين محله على الامام اللهمني عن تخصيصه نفسه بالدعاء وإن فعله فقد خانهم سنده حسن وقضيت أن سائر الادعية كذلك ويتعين جملة على المار دغنه صلى الله عليه وسلم وهو امام بلفظ الافراد وهو كثر من قال بعض الحفاظ ان ادعيته كلها بلفظ الافراد ومن ثم جرى بعضهم على اختصاص الجمع بالقنوت وفرق بأن الكل مأمورون بالدعاء الا فيه فان المأمور يؤمن فقط والذي يتجه ويحتمل به كلامهم واخبر أنه حيث اخترع دعوة كرهه الافراد وهذا هو محمل النهي وحيث أتى بما توارى تبع لفظه (والصحيح سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم آخره) لجهة في قنوت الوتر الذي علمه النبي صلى الله عليه وسلم للحسين بن علي رضي الله عنهما مع زيادة قاء في المثلث ووافي انه بلفظ وصلى الله على النبي وقيس به قنوت الصبح وخرج بآخره أوله فلا يست فيه خلافاً بين زعمه ولا نظر لكونها تسن أول الدعاء لان هذا مستثنى رعاية للوارد فيه ويست أيضاً السلام وذكر الآل ويظهر أن يقاس بهم من الصحب قبولهم يستفاد من الصلاة عليهم من سنها على الآل لأنها اذا سفت عليهم وفهم من ليسوا صحابة فعلي الصحابة أولى ثم رأيت شارحاً حاصر حديثاً فان قلت ينافيه اطبا قهم على عدم ذكرها في صلاة التشهد قلت يفرق بأنهم

ثم اقتصر وأعلى الوارد وهما لم يقتصر وأعلى به زادوا ذكر الآل بحثاً فقصنا بهم الاحتجاب لما علمت وكان
الترك أن مقابلة الآل بآل إبراهيم في أكثر الروايات ثم تقتضي عدم التعرض لغيرهم وهما لا مقتضى
لذلك فإن قلت لما يستدرك الآل في التشهد الأول وما للفرق بينهما من القنوت قلت يفرق بأن هذا
محل دعاء فناسب ختمه بالدعاء لهم بخلاف ذلك ولو قرأ المصلّي أو سمع آية فيها اسمه صلى الله عليه وسلم
لم تستحب الصلاة عليه كما أفتي به المصنف ويستأن أن لا يطول القنوت فإن طوله فسيأتي قريباً
(و) الصحيح سنن (رفع يديه) في جميع القنوت والصلاة والسلام بعده للاتباع وسنده صحيح أو حسن
وفارق في دعاء الافتتاح والتشهد بأن ليدبه وطبيعة ثم لا هنا ومنه يعلم رد ما قيل السنة في الاعتدال
جعل يديه تحت صدره كالقيام وبحث أنه في حال رفعهما ينظر لهما لتعذرهما حينئذ إلى موضع السجود
ومحله أن انصههما لأن فرقهما فإن قلت ما السنة من هذين قلت كل سنة كدال عليه كلامهم في الحج
ويستدل به ككل داع رفع يديه للسماء أن دعاء بتصيل شيء ونظرهما أن دعاء برفعه (و) الصحيح أنه
(لا يسمع وجهه) أي الأولى تركه إذ لم يرد والخبر فيه وأعلى أنه غير مقيد بالقنوت أماناً لجهها فغير
مندوب على ما في المجموع ومندوب على ما جزم به في التحقيق (و) الصحيح (أن الإمام يجهر به) للاتباع
المبطل لقيامه على بقية أدعية الصلاة وسواء المؤداة المقضية ما من فرد وما موم سن له فيسن أن به
(و) الصحيح (أنه) إذا جهر به الإمام (يؤمن المأموم) جهراً (للدعاء) للاتباع ومنه الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم على المعتد وقول شارح بإشارته أن كانت دعاء للنبر الصحيح رغم أنف من
ذكرت عنده فلم يصل على ربه بأن التأمين في معنى الصلاة عليه مع أنه لا يليق بالمأموم لأنه تابع للذاعى
فناسبه التأمين على دعائه قياساً على بقية القنوت ولا شاهد في الخبر لأنه في غير المصلّي (و يقول الثناء)
سرا وهو الأولى وأولاً انك تقضى إلى آخره أو يصحكت مستعلاً امامه أو يقول أشهد لا تخو صدقت
وبررت لبطان الصلاة بخلاف الغزالي وإن جزم بما قاله جمع وزعم أن نذب المشاركة هنا اقتضى
المساحة وإن هذا لا يقاس بأجابه المؤذن بذلك لسكرانها في الصلاة لا يصح الأصوح في خبر أنه يقول هذا
خفيت لم يصح ذلك بل لم يرد أبطل على الأصل في الخطاب هذا كله إن سمع (فان لم يسمع) لاسرار
الإمام به أو لنحو بعد أو سمع صوتاً لا يفهمه (قفت) سرّاً كبقية الأذكار (و يشرع القنوت)
أي يستأن قال بعضهم وليس المراد به هنا ما مر في الصحيح لأنه لم يرد في النازلة وإنما الوارد الدعاء برفعها
فهو المراد هنا قال ولا يجمع بينهما وبين الدعاء برفعها الثلاث بطول الاعتدال وهو مبطل انتهى وظاهر المتن
وغيره خلاف ذلك بل هو صريح المعرفة إذا أعيدت بلفظها كانت عين الأولى غالباً وقوله وهو مبطل
خلاف المنقول فقد قال القاضي لو طول القنوت المشروع زائد على العادة كرهه وفي البطلان احتمالان
وقطع المتولى وغيره بعدمه لأن محل العمل الذكر والدعاء به مع ما يأتي في القنوت لغير النازلة في فرض
أن نزل يعلم أن تطويل اعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعاء غير مبطل مطلقاً لأنه لم ينعهد في هذا
المحل ورود التطويل في الجملة استثنى من البطلان تطويل القصير زائداً على قدر المشروع وفيه بقدر
الفاخرة إذا تقرر هذا فالذي يجبه أنه يأتي بقنوت الصحيح ثم يجتم بسؤال رفع تلك النازلة فإن كانت جدياً
دعاً لبعض ما ورد في أدعية الاستسقاء (في سائر) أي باقي من السور وهو البقية (المكتوبات)
للنازلة العامة أو الخاصة التي في معنى العامة لعود ضررها على المسلمين على الأوجه كوابع وطاعون
وقط وجراد وكذا مطر مضر بعد ران أو زرع وفا للجمع وخلافه من خصه بالثاني لأنه لم يرد في الأول إلا
الدعاء وذلك لأن رفعه وباء المدة لم يرد فيه إلا الدعاء مع ذلك جعله من النازلة وخوف عذوقه كسر عالم
أو شجاع للاحداد الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قنت شهر يدعو على قاتلي أصحابه القرا بغير معونة

يشاركه وإن قيل أنه دعاء لم يبعد في
الخبر رغم أنف رجل ذكرته عنده فلم
يصل على انتهى ولذا قال بعض مشايخي
الأولى أن يؤتمن على امامه بقوله بعده
والأولى أوجه انتهى وما نقله عن بعض
مشايخه وجهه جدياً وقد خطر ببالى
قبل الإطلاع عليه فلما رأته سررت به
وحمدت الله تعالى على هذه الموافقة
والله أعلم (قوله) أو يقول أشهد هل
يكررها الكل مضمون أولاً زوال بكرها
أو يأتي به مرة (قوله) بل هو صريح
تأمل الجميع بقوله صريح وقوله كانت
عين الأولى غالباً (قوله) فالذي يجبه أنه
يأتي بقنوت الصحيح الخ سكنوا عن لفظ
قنوت النازلة وهو مشعر بأنه كلف قنوت
الصحيح وقال الحافظ ابن حجر في كتابه
بذل الماعون الذي يظهر أنهم وكأوا
الامر في ذلك إلى المصلّي فيدعوى كل نازلة
بما تناسبها كذا في حاشية السنباطي
على المحلى وفي فتاوى ابن زباد يقتضى
موافقة ما نقل عن الحافظ ابن حجر من
الاقتصار على رفع النازلة (قول المصنف)
في سائر أي باقي الخ هذا التفسير يقتضى
أنه لا يشرع في الصحيح للنازلة وهو محصل
تأمل فالأولى أن تفسر بجميعه وكون
القنوت مطلوباً فيها بالاصالة لا بما في
ما ذكره في بقية الأمرين معا ويريد
عليه الدعاء بما يخص تلك النازلة هذا
ما ظهر لي بآدئ الرأي ولم أرفقه شيئاً
فلستأتم وليراجع والله أعلم ويؤيد
التعميم قنت شهر امتناعاً في الخمس يدعو
الخ (قوله) يدعو على قاتلي أصحابه الخ قال
في النهاية يؤخذ منه استحباب التعرض
للدعاء في تلك النازلة في هذا القنوت
انتهى ويؤخذ منه موافقة الشارح
فيما أفاده بقوله والذي يجبه أنه يأتي
بقنوت الصحيح الخ فقامت له

لقد تتردهم لا لتدارك المقتولين لتعذرهم وقيل غير خوف العدو عليه ومحله اعتدال الاخيرة ويجهز به
 الامام في السرية أيضا (لا) القنوت فبين (مطلقا) أي لئلا زلة وغيرها فلا يستغفرها بل يكره
 (على المشهور) لعدم وروده لغير النازلة وفارقت الصبح غيرها بشرها مع اختصاصها بالتأذين قبل
 الوقت والتوسيب و يكونها أقصر هن فكانت بالزيادة أليق ما غير المكتوبات فالجنازة يكره فيها
 مطلقا لأنها على التخفيف والمنذورة والتأذينة التي تسنن فيها الجماعة وغيرهما لا يستغفر فيها ثم ان قنوت
 فيها لئلا زلة لم يكره والا كره وقول جمع مجرم وبطل في النازلة ضعف وكذا قول بعضهم بطل ان أحوال
 لا طلاقهم كراهة القنوت في الفرائض وغيرها لغير النازلة المقضى أنه لا فرق بين طوله وقصره وفي الآم
 ما يصح بذلك ومن ثم لما ساقه بعضهم قال وفيه رد على الرعي وغيره في قوله ان أطال القنوت
 في التأذينة بطلت قطعاً (السابع السجود) مرتين في كل ركعة للكتاب والسنة واجماع الامة
 وكره ردون غير لانه أبلغ في التواضع ولا نه لما ترقى فقام ثم ركع ثم سجد وأتى بنهاية الخدمة أذن له
 في الجلوس فسجدنا شكريا على استخلاصه إياه ولان الشارع لما أمر بالدعاء فيه وأخبر بأنه حقيق
 بالاجابة سجدنا شكريا على اجابته تعالى لما طلبه كما هو المعتاد فحين سأل ملكا شيئا فأجابته بذلك
 القفال وجعل المصنف السجدين ركعا واحدا وهو صحيح في البيان والموافق لما يأتي في بحث التفتيم
 والتأخير أنهم ما ركنا وهو ما صححه في البسيط (وأوله مباشرة بعض جهته) وهي ما كسفه الجينيان
 وهما المتخدران عن جانبها (مصلحة) للحدث الصحيح اذا سجدت فكس جهته لمن الارض ولا تنقر
 نقر مع حديث أنهم شكوا اليه صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباههم فلم يزل شكواهم فلو لا
 وجوب كشفها لأمروهم بسترها وحكمته ان القصد من السجود مباشرة أشرف الاعضاء وهو الوجهة
 لمواطيء الاقدام ليم الخضوع والتواضع الموجب للاقرية السابقة في خبر أقرب ما يكون العبد من ربه
 اذا كان ساجدا ولذا احتاج لمقدمة تحصل له كمال ذلك وهي الركوع فلو سجد على جبينه أو أنفه
 أو بعض عمامته لم يكف أو على شعر بجمته أو ببعضها وان طال كما اقتضاه اطلاقهم وبقرب بينه
 وبين ما مر في المسح بأنه ثم يجعل أصلا خاطط له يكون منسوب بالجملة قطعاً وهما باق على بجمته لئلا
 اذا السجود عليهما فلم يشترط فيه ذلك كفي كعصاة عمتها الخوارج يخشى من ازالتهما مع تيميم ولا إعادة
 الا ان كان تحتها نجس لا يعفى عنه (فان سجد على) محمول له (متصل به جازان لم يتحرك لتجركته)
 كطرف عمامته لانه في حكم المنفصل عنه فعد مصلى له حينئذ ولذا فرغ هذا على ما قبله بخلاف ما اذا
 تحرك بها بالفعل لا بالقوة في جزء من صلاته فيما يظهر ثم رأيت شيخنا أفتى به لانه حينئذ كيدته وانما
 لم يفصلوا كذلك في ملاقاته نجس لنا فاته للتعظيم الذي وجب احتساب النجس لاجله وهنا العبرة بكون
 الشيء مستقرا كما أفاده خبره من جهته ولا استقرار مع التحرك ثم ان علم امتناع السجود عليه
 ونعمده بطلت صلاته والا أهاده نعم يحزني على نحو عود أو منديل سده لا نحو كنفه كسري
 يتحرك تحركه لانه غير محمول قبل يستثنى سجوده على نحو ورقة التصفيت بجمته وارتفعت
 معه فان صلاته صحيحة مع ما سجد على ما يحرك تحركه انتهى وليس يعجز لانه عند ابتداء
 السجود عليها غير متحركة بركته وارتفاعها معه انما يؤثر فيما بعد (ولا يجب
 وضع يديه) أي بطنهما (وركبتيه) بضم أوله (وقدميه) أي أطراف بطون أصابعهما
 في سجوده (في الاظهر) لان الجهة هي المقصودة بالوضع كما مر ولا نه لوجوب وضع غيرها لوجوب
 الاعياع عند التجز (قلت الاظهر وجوبه) على صلاة أي حال كونها مطمئنة في آن واحد
 مع الجهة فيما يظهر (والله أعلم) للخبر المتفق عليه أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ذكرا لجهة

(قوله) فالجنازة يكره فيها مطلقا أي
 سواء كان لئلا زلة أو لم يكن لها وهذا
 ما استظهره في الاسنى وتبعه في الغنى
 والنهائية والا فالتقول عن نص الام
 التفتيم نظير ما يأتي في كلامه في المنذورة
 والتأذينة التي يستغفر فيها الجماعة (قوله)
 أنهم ما ركنا وقد يتبادر هذا أقصد لجماعهم
 الجلسة الفاصلة بينهم ما ركنا مستلذا لانا
 من توابع السجود والله أعلم (قوله) وهما
 المتخدران تأمل ما فيه من الدور الصريح
 (قوله) كما أفاده خبره من الخ لا يخفى
 ما فيه من الخفاء (قوله) قبل يستثنى
 سجوده على نحو ورقة الخ فان التصفيت
 بجمته وارتفعت معه وسجد عليها ناسيا
 نسي وان ناسيا ثم سجد لم يضر كذا في الغنى
 والنهائية فاقضى كلامهما كالشارح
 ان التصاقها لا يؤثر بالنسبة للسجدة
 الاولى بالخلافة وقد يقال ينبغي أن يكون
 محله اذا حصل الاتصاف وهو حينئذ
 كالجزء فليأتمل وليجزر والله أعلم

وهذه الستة نعم لا يجب وضع كلها بل يكفي جزء من كل من بطني كفيه أو أصابعهما ومن ركبته ومن بطني
 أصابع رجليه كالجهة دون ما عدا ذلك كالخرف وأطراف الأصابع وظهورها ويسن كشفها إلا الركبتين
 فيكره ولا يجب التحامل عليها بل يسن كما تنص به عبارة التحقيق والمجموع والروضة بخلاف الجهة
 لأنها المقصود الأعظم كما يجب كشفها والأصابع أو تقر بها من الأرض عند تعذر وضعها دون البقية
 ولا يجب وضع الأنف بل يسن لقوة الخلاف فيه ومن ثم اختير وجوبه لتصریح الحديث به * تنبيه * لم أر
 لاحد من أئمتنا تحديد الركبة وعزفها في القاموس بأنها موصل ما بين أسافل أطراف الفخذ وأعلى
 الساق انتهى وصريح ما يأتي في الثامن وما بعده أنها من أول المخدر عن آخر الفخذ إلى أول أعلى
 الساق وعليه فكأنهم اعتمدوا في ذلك العرف لبعيد تبديد الأحكام بجدها اللغوي لقلته جدا إلا أن
 يقال أرادوا بالموصل ما قرئناه وهو قريب ثم رأيت الصحاح قال والركبة معرفة فبين أن المداير فيها على
 العرف والكلام في الشرع وهو يدل على أن القاموس ان لم تحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حدها
 بذلك عليه وكثير ما يقع له الخرج عن اللغة إلى غيرها كما يأتي أول والتعزير (ويجب أن يطمئن)
 فيه للامر بذلك في خبر المسي صلاته (و) أن (ينال مسجده) بفتح جيمه وكسر هاء أي يحمل سجوده
 (ثقل) فاعل (رأسه) بأن يتحامل عليه بحيث لو كان تحته تخوفظن لاندكس وظهور أثره على يده
 لو كانت تحته ظهير اذا وجدت السابق وتخصيص هذا بالجهة ظاهر فيما مر أنه لا يجب تسكين غيرها
 (و) يجب (أن لا يهوى لغيره) نظير ما مر في الركوع (فلوسط) من الاعتدال (لوجهه)
 أي عليه وهو الم يجب له لأنه لا بد من نية أو فعل أي اختياري ولم يوجد واحد منهما (وجب العود
 إلى الاعتدال) مع الظمانية ان سقط قبلها ليهوى منه فان قلت ما وجه هذا التفرع مع أن ما قبله
 يفهم عدم وجوب العود لأنه مع السقوط فهو انصدق عليه أنه لم يهوى لغيره قلت توجه بأن الهوى للغير
 المفهوم من المتن أنه لا يعتد به صادق بمسئلة السقوط لأنه يصدق عليها أنه وقع هو بدلغير وهو الإلحاء
 وخرج بسقوطه من الاعتدال ما لوسط من الهوى بأن هوى لم يسجد فسقط فانه لا يضر لأنه لم يصرفه
 عن مقصوده نعم ان سقط على جهته بقصد الاعتماد عليها أو لجنبه فانقلب نية الاستقامة فقط ولم يقصد
 صرفه عن السجود والابطال لم يجزئه السجود فيها للصارف فبعده لكن بعد أدنى رفعة في الأولى
 كاهر ظاهر والجلوس في الثانية ولا يسم والابطال ان علم وتعدا ما اذا انقلب نية السجود أولا نية
 شيء أو نية نية الاستقامة فيجزئه (وأن ترتفع أسافل) أي عجزته وما حولها (على أعاليه)
 ان ارتفع موضع الجهة والأفهي مرتفعة كذا قيل وفيه نظر لأنه قد يستوى ولا ترتفع لاختناس
 أو نحوه (في الأصح) للاتباع وسنده صحيح نعم من به علة لا يمكنه معها ارتفاع أسافل يسجد امكانه
 إلا أن يمكنه وضع نحو وسادة ويحصل التسكين فيجب ولا ينافي هذا قولهم لم يجز إلا أن يسجد بقدوم
 رأسه أو صدغه وكان به أقرب للأرض وجب لأنه ليسوره انتهى لأنه هنا قدر على زيادة القرب و
 المقدور عليه وضع الوسادة لا القرب فلم يلزمه الامع حصول التسكين لوجود حقيقة السجود حينئذ
 نعم قد يؤخذ من قولهم المذكور أنه لو لم يمكنه زيادة الاختناء الا بوضع الوسادة لزمه وضعها وهو محتمل
 * تنبيه * البدان من الأعلى كما علم من حد الأسافل وحينئذ فيجب رفعها على اليمين أيضا
 (وأكله) أنه (يكبر) ندبا (لهوى) للاتباع (بلا رفع) ليدبر رواه البخاري (وضع ركبته)
 وقدميه (ثم يديه) كما صح عنه صلى الله عليه وسلم (ثم جهته وأنفه) للاتباع أيضا ويسن وضعهما
 معا وكشف الأنف (ويقول سبحان ربّي الأعلى) وبجمده (ثلاثا) كما مر بما فيه في الركوع
 (وزيد) عليه (المفرد) وامام من مر (اللهم لك) قدم للاختصاص (سجدت بلك آمنت

(قوله) ويسن كشفها الخ وفي قول يجب
 كشف اليمين ووجه السجود وهو ظاهر
 حديث خباب كذا قال ابن شهاب وقد
 يقال يؤخذ منه أن كشفها بالنسبة
 للنية والله أعلم ثم رأيت النقل عن شرح
 العباب للشارح بحث كراهة السجود
 نظرا للعلل المذكورة فليجتر (قوله)
 وقع هو بدلغير يتقدم له في شرح قول
 المصنف في الركوع (قوله) بأن هوى لم يسجد
 هذا فراجع المسئلة مصورة بما اذا قصد
 قد يهوى أن المسئلة مصورة بما اذا قصد
 بهوى السجود وكلام الروض وغيره
 مطابق فيصديق بصورة الإلحاق فليجتر
 (قوله) على جهته بقصد الاعتماد عليها
 وقوله لا في نية الاستقامة فقط ظاهر
 أو صريح في أنه في الأولى لو قصد الاعتماد
 والسجود معاصر وحينئذ فالفرق بين
 المسائلتين مشكل فليأمل وقد يقال قوله
 فقط قيد في المسائلتين (قوله) ولم يقصد
 صرفه الخ الظاهر أنه قيد في مسئلة الجهة
 والجنب وإن كان الوجود في كلام غيره
 تصويره في الثانية فقط ادلنا في بينهم
 (قوله) والابطال أي وان قصد صرفه
 عن السجود (قوله) وقدميه قد يهوى ان
 وضعهما مع وضع الركبتين ويظهر أنه
 متقدم

ولك أسلمت سجد وجهي) أي كل بدني وعبر عنه بالوجه نظير ما قدمته في الافتتاح (الذي خلقه)
 أي أوجده من العدم (وصوره) على هذه الصورة البديعة العجيبة (وشق سمعه وبصره) أي
 منفذهما بجوهر وقوته (تبارك الله أحسن الخالقين) أي في الصورة وأما الخلق الحقيقي فليس
 إلاه تعالى (ويضع يده حذو) أي مقابل (منكبه) وبعبارة أنها يوضع يده على موضعهما
 في رفعهما انتهت وفي حديث التصريح بذلك (وينشر أصابعه مضومة للقبلة ويفرق ركبتيه) وقدميه
 قدر شبر موحها أصابعهما للقبلة وتببر زهما من ذيله مكشوفتين حيث لا خف (ويرفع بطنه عن فخذه
 ومرفقيه عن جنبه في) متعلق بيفرق وما بعده (ركوعه وسجوده) للاتباع المعلوم من أحاديث
 متعددة في كل ذلك الاتفرق الركبتين ورفع البطن عن الفخذين في الركوع قياسا على السجود
 (ونضم المرأة) بذابعضها إلى بعض وتلتصق بطنها بفخذها في جميع الصلاة لأنه أسرتها ولحديث
 فيه لكنه منقطع (و) مثلها في ذلك (الخنثي) أحياها وكذا الذكر العاري ولو تخلصوا على
 ما حشه الأذرى (الثامن الجلوس بين سجديته مطمئنا) ولو في النفل كما في الخبر الصحيح فيه ثم أرفع
 حتى تطمئن جالسا (ويجب أن لا يقصد برفعه غيره) فلورفع لتوشوكة أصابعه أعاده (ويجب
 أن لا يطو له ولا الاعتدال) لأنها ماسرة للأفضل لذلك اتفقا قصرين فان طوّل أحداهما فوق
 ذكره الم شروع فيه قدر الافتتاح في الاعتدال وأقل التشهد في الجلوس عا مدا علما بطلت صلاته
 (وأكله) أنه (يكبر) بل أرفع يديه مع رفع رأسه للاتباع (ويجلس مقترشا) للاتباع (واضعها
 يديه) على فخذه بدافلا يضر ادامة وضعهما على الأرض إلى السجدة الثانية اتفاقا خلافا لمن وهم
 فيه (قريبا من ركبتيه) بحيث تسامت أولهما رأس الأصابع ولا يضر أي في أصل السنة انعطاف
 رؤسها على الركبة ونوزع فيه بأنه يخل توجهها للقبلة ويجاب بمقع إخلاه بذلك من أصله وانما يخل
 بكلمة فلذا لم يضر في أصل السنة كما ذكرته (وينشر أصابعه) مضومة للقبلة كما في السجود (فأثلا
 رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني) للاتباع في الكل وسنده صحيح زاد
 في الأحياء وأعاف عني (ثم يسجد) السجدة (الثانية كالاولى) في الأكل والاكمل (والشهور
 سن جلسة خفيفة) ولو في نفل وان كان قويا (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعيدها
 تشهد باعتبار ارادته وان خالف الم شروع كما في به البغوي وذلك للاتباع رواه البخاري وكونه لم ترد
 في أكثر الأحاديث لاجته فيه لعدم بدنها وورود ما يخالف ذلك غريب وتسمى جلسة الاستراحة وهي
 فاصلة ليست من الأولى ولا من الثانية وأفهم قوله خفيفة أنه لا يجوز تطويلها كالجلوس بين السجدين
 بضابطه السابق وهو كذلك على المنقول المعتقد كالهيئة في شرحي العباب والارشاد وقوله يقوم عنها
 أنها لاتسن لتساعد (التاسع والعاشر والحادي عشر التشهد) سمي به من باب الحلاق الجزء وهو
 الشهادتان على الكل (وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بعده كما يأتي وقعودها
 وسياقي أن قعود التسليم الأولى ركن أيضا للتشهد وقعوده ان عقبها ماسلام ركان) للخبر الصحيح
 المصريح بالأمر به بقوله قولوا التحيات لله إلى آخره وبأنه فرض بعد أن لم يكن وإذا ثبت وجوبه وجب
 قعوده باتفاق من أوجبه (والا) يعقبها سلام (فتنتان) خبرهما بالسجود في خبر الصحيحين
 والركن لا يجزئيه (وكيف تعد) في التشهدين وغيرهما كجلسة الاستراحة وبين السجدين ولتأبغة
 الامام (جاز) اجماعا (ويستفي) التشهد (الأول الاقتراح فيجلس على كعب يسراه) بعد
 أن يبعثها بحيث يلي ظهرها الأرض (وينصب يناه) أي قدمه التي (يضع أطراف) بطون
 (أصابعه) منها على الأرض متوجهة للقبلة (وفي) التشهد (الآخر) بالمعنى الآتي (التورك)

(قول المصنف) سجد وجهي أي كل بدني
 والمراد هنا بالوجه العضو
 ولو قيل لكان وجهها ويلزم منه سجود
 المنصوص لكان أشرف (قوله) وتلتصق
 ما عداها بالاولى اذ هو أشرف كما هو ظاهر
 بطنها أي فيما يتألف فيه الإصااق كما هو ظاهر
 (قوله) ويجب تجنب إخلاها بذلك لا يجزئ
 ما في هذا المنع اذ المراد استقبال رؤوس
 الأصابع كما هو ظاهر وهو يوجب عبادا
 والاولى أن يجاب بأن إخلاها بأصل
 الاستقبال لا ينافي في عدم إخلاها بأكمل
 سنة وضع البدن على الركبتين اذ كل
 منها سنة مستقلة غير مترتبة بالأخرى
 والله أعلم (قوله) انه لا يجوز تطويلها
 وظاهر أن تطويلها يحصل بتدريز من
 يسع أقل التشهد فقط اذ لا ذكر هنا
 حتى يعتبر والله أعلم ويحتمل بناء
 الكلام على ظاهره لتدريجهم بين كونها
 بقدر الجلوس بين السجدين وتكرره
 الزادة على ذلك لاحتمال أن يكون
 مراده من يتدرا الجلوس بين السجدين
 على الوجه الأكمل وان لم يشرع الذكر
 فيما نحن فيه ولعل الحكمة في عدم
 مشروعية الذكر فيها كون التصدي بها
 الاستراحة فحذف على المصلي بعد أمره
 بتجريد شيء من الأعضاء أو يقال
 مشروعية هذا التكبير أستط للذكر
 (قوله) وإذا ثبت وجوبه بالتحريم لهذا
 الدليل من أي الأقسام هو

وهو كالاتراش في كفيته المذكورة (لكن يخرج يسراه من جهة عينه ويلصق بكوركه بالارض) للاتباع واه البخارى وخواف بينهما ليتذكره أى ركعة هو فيها ويعلم المسبوق أى تشهد هو فيه ولما كان الاول هو هيئة المستوفى من قسنا فيما عدا الاخير لانه يعقبه حركة وهى عنه أسهل والثانى هيئة المستوفى من قسنا فيما عدا الاخير لانه يعقبه شئ (والإصح) أنه (يقترن المسبوق) في تشهد امامه الاخير (والسأهى) في تشهد الاخير قبل سجود السهو لانه ليس آخر صلاته ومجمله ان نوى السأهى السجود أو أطلق على الاوجه والاسن له التورك (ويضع فيها) أى التشهدين (يسراه على طرف ركبته) اليسرى بحيث تسامت رؤسها أول الركبة (منشورة الاصابع) للاتباع واه مسلم (بلاضم) بل يترجها تفرجها وسطا (قلت الأصح الضم والله أعلم) لأن تفرجها يزيل بعضها كالأبها من التسلية (ويقبض من يمينه) بعد وضعها على فخذه الايمن عند الركبة (الخصر والنصر) كسر أولهما وثالثهما (وكذا الوسطى في الاظهر) للاتباع واه مسلم وقيل يحلق بين الوسطى والأبها بالتحلق بين رأسها وقيل بوضع أظفاله الوسطى بين عقدتى الأبها والخلاف في الأفضل وقدم الاول لانه أصح ورواه أئمة (ويرسل المسجدة) في كل تشهد للاتباع وهى بكسر الباء التى تلى الأبها سميت بذلك لأنها يشار بها للتوحيد وتسمى أيضا السبابة لأنها يشار بها عند المحامدة والسب (ويرفعها) مع أمانتها قليلا ثلاثا تخرج عن سمت القبلة (عند) همزة (قوله الله) للاتباع ولا يضعها إلى آخر التشهد فاصد بذلك الإشارة لكون المعبود واحد في ذاته وصفاته وأفعاله ليجمع في توحيد بن اعتقاده وقوله وفعله وخصته بذلك لاتصالها بباطن القلب فكان سبب لحضوره وتكره الإشارة بسبابة اليسار وان قطعت يمينه لفوات سنة وضعها السابق ومنه يؤخذ أنه لا يسن رفع غيرها لسبابة لتوقدت لفوات سنة قبضها السابق ويظهر فيما لو وضع اليمين على غير الركبة أن يشير بسبابتها حينئذ لما هو واضح أن كل من الوضع على الفخذ والرفع وغيرهما مما ذكره سنة مستقلة (ولا يخرجها) عند رفعها للاتباع وصح تخريكها فحمل للجمع بينهما على ان المراد به الرفع لاسيما وفي الترخيل قول بأنه حرام مبطل للصلاة فمن ثقلنا بكراهته (والأظهر ضم الأبها لها) أى المسجدة (كعاقدة ثلاثة وخمسين) عند مقتضى الحساب بأن يجعل رأس الأبها عند أسفلها على طرف راحته للاتباع واه مسلم وقيل بأن يجعلها مقبوضة تحت المسجدة وقيل يرسل الأبها أيضا مع طول المسجدة وقيل يضعها على أصبعه الوسطى كعاقدة ثلاثة وعشرين والخلاف في الأفضل ورجحت الاولى لانظر يامى (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) مع قعودها (فرض في التشهد) يعنى بعده فلا يجزئ قبله خلافا لجمع (الاخير) يعنى الواقع آخر الصلاة وان لم يسبقه تشهد آخر كتشهد صبح وجمعة ومقصورة وذلك للاخبار الصحيحة الدالة على ذلك بل بعضها مصرح به كإسقاطه في عدة كتب لاسيما شرح العباب والدر المنصور في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود مع الرد الواضح على من زعم شدوذ الشافعى بإيجابها (والأظهر سننها في الاول) لأنها ركن في الاخير فنست كاتشهد (ولاتسن) الصلاة (على الآلى) التشهد (الاول على الصحيح) لسنانه على التخفيف ولأن فيها نقل ركن قولى على قول وهو مبطل على قول واختير مقابله للحديث فيه وآله مر أول الكتاب وقيل كل مسلم أى في مقام الدعاء ونحوه واختاره في شرح مسلم * فرع * وقع هنا للتأني ومن تبعه أنه لو شك أثناء الصلاة في مبطل اطهارته أترك الشك في البه والعهد أنه لا يؤثر كيباقى في سجود السهو (وتسن) الصلاة على الآلى (في) التشهد (الاخير وقيل تجب) للامر بها أيضا بل قيل تجب على ابراهيم لذلك أيضا (وأكل التشهد مشهور) وفيه أحاديث

(قوله) ليعلم المسبوق أى تشهد هو فيه أى هل هو التشهد الاخير أو غيره وأما أفراد الغير فلا تبارك لأن هتفتها واحدة فلو قال ولتذكره المسبوق أنه مسبوق أى عند سلام امامه لكان حسنا والله أعلم (قوله) لأن تفرجها يزيل بعضها كالأبها عن التسلية الخ وهذا جرى على الغالب والاقرب على داخل البيت فانه يضم وكذا ينسب لان يجلس مع الان للاتباع وكذا لو جلس مع الان للاتباع أو الاستلقاء عند جواز ذلك ولم أر من تعرض لهذا كذا في المغنى وفي النهاية أيضا إلا أنه قال في الاخير فيما يظهر (قوله) للتوحيد قد يقال لا يظهر من مجرد وجه المناسبة فينبغي أن يراعى عليه الجرد له التزبيد اذ المراد التوحيد الكامل الشامل لتوحيد الذات والصفات والافعال (قول المصنف) ويرفعه عند قوله الله وظاهر كلامهم ان ابتداء الرفع لا يتقيد بحرف دون حرف نعم قد يؤخذ من عبارة المتن أن انتهاء مع الهاء وفيه معنى دقيق يدقوه من مثل من رحيق التحقيق والله أعلم

(قوله) لأن كل ملأ الخ كذا قاله غير واحد وقد يقال فيه إيهام التخصيص في الاختصاص فلعل نكتة الجمع التخصيص على التعدد سيما وفهمه بطريق الزوم للشمول المدلول للام مما يخفى على إيهام العوام والله أعلم * (١٥٨) * (قوله) كاه الله قديوم شربها هنا أيضا ولم تره

لغيره فعله زاده حل المعنى لا للز واية والله أعلم (قوله) بطريق الاستحقاق الذاتي كأن وجه الأشعار بهن العدول عن التعبير عنه تعالى باسم الصفة الى التعبير عنه باسم الذات (قوله) الصلوات أى كل الصلوات كما حكاه ابن شيهية وظاهر أنه أبلغ من الأول فواجهه ترجمه فليأتمل (قوله) الصالحات لثناء على الله تعالى ما وجه قوله الثناء الخ بعد تعسير الصلوات بما مر (قوله) أى جمع صالح تأمل ما في هذا التفسير (قوله) رمؤنى الانس والجن الخ قد يقال ما وجه التخصيص من ان الذى له حق يكون الاخلال به تخطا بالانصاف بالصلاح بل والحيوانات كذلك فليأتمل (قوله) والا بطلت صلاته ان تعده والا لم يعد بما أتى به كذلك فيعيد أى ويسجد لله هو فيما يظهر لان تعده مبطل والله أعلم (قوله) بل صحته وجه الترقى أن الحسن كفى فيما قبله نعم في إطلاق الورود إيهام أن مطلقه كفى فيما نحن فيه وليس كذلك (قوله) ورد بأنه الخ أحيب كما في النهاية والمعنى بأن المثبت مقدم على النافي وهو وجيه اذ شأن المصنف أجل من ان يسند الاسقاط لغير ر واية والله أعلم وبعبارة شرح المنهج وأقله مارواه الشافعى والترمذى وقال فيه حسن صحيح الخيات لله الخ انتهت وهى

صحيحة بأنناط مختلفة اختار الشافعى منها شهد ابن عباس لتأخره وقوله انه صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم آياته كما يعلمهم السورة من القرآن ولزيادة المبركات فيه فهو أوفق بقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وهو التحيات أى كل ما يحيى به من الثناء والمدح بالملك والعظمة وجعلت لأن كل ملأ من ملوك الدنيا كان له تحية مخصوصة فجعل ذلك كاه الله تعالى بطريق الاستحقاق الذاتي دون غيره المبركات أى الناميات الصلوات أى الخمس وقبل أعم الطنات أى الصالحات لثناء على الله تعالى وحكمة ترك العاطف هنا مرت أول الكتاب لله السلام أى السلامة من الآفات عليك خوطب اشارة الى أنه الواسطة العظمى الذى لا يمكن دخول حضرة القرب الا بدلالته وحضوره والى أنه أكبر الخلفاء عن الله فكان خطابه بخطابه أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أى جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق عبادهم من الملائكة ومؤمنى الأنس والجن أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ولا يست أوله بسم الله والله قبل والخبر فيه ضعيف واعترض ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يتغير معناه والا بطلت صلاته ان تعده وصرح في التبعة بوجوب موالاة وسكتوا عليه وفيه ما فيه (وأقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) لورود اسقاط المبركات بل صحته قال في المجموع ولورود اسقاط الصلوات قال غيره والطنات ورد بأنه لم ير داسقا طهما كما صرح به الرافعى وعلاه بأنهما تابعا للتحيات واستفد من المتن أن الأفضل تعرف السلام وأنه لا يجوز ابدال لنظ من هذا الاقل ولو جرد دفعه كالنبي بالرسول وعكسه ومحمد بأحمد وغيره وكذا في سلام التحلل ويفرق بينهما وبين ما أتى في محمد في الصلاة عليه بأن ألفاظها الواردة كثر اختلاف الروايات فيها فدل على عدم التعبد بنظ محمد فيها لا بقال قياسه أن لفظ الصلاة عليه لا يتعين لا نأقول انما يتعين لما فهمنا من الخصوصية التى لا توجد في مرادها ومن ثم اختلفت بها الانبياء صلى الله عليهم وسلم وقضية كلام الأنوار أنه راعى هنا التشديد وعدم ابدال وغيرهما نظير ما مر في الفاتحة نعم ان فيه لبعا ان الهمز والتشديد فيجوز كل منهما لا تر كهما معا لان فيه اسقاط حرف بخلاف حذف تنوين سلام فانه مجرد لحن غير مغير للمعنى ويؤخذ مما تقرر في التشديد أنه لو أظهر التنوين المدغم في اللام في أن لا اله الا الله لكان له أثر كشدته منه نظير ما مر في الرحمن باظهار آل فرعون عدم ابطاله لانه لحن لا يغير المعنى ممنوع لان محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف والتشديد بمنزلة الحرف كما صرح جوابه نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد خفاءه ووقع لأن كين أن فتحة لام رسول الله من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل ان لم يكنه التعلم والأبطل انتهى وليس في محله لانه ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمة ولومع العلم والتعمد فضلا عن البطلان نعم ان نوى العالم الوصفية ولم يصر خبرا أبطل لفساد المعنى حينئذ (وقيل يتخذ

صريحة في ورود الاسقاط في رواية الشافعى والترمذى فليحتر رافعى راجعت تفسير الربيع التنبى فلم أجده فيه وبركاته مع انه ملزم للترمذى وراجعت ترتيب الجامع الكبير للعافظ السيوطى للشيخ المتقى فلم أجده فيه أيضا (قوله) واستفد الى قوله وقضية كلام الأنوار في النهاية الاقوله وكذا سلام التحلل (قوله) بخلاف حذف تنوين سلام الخ يقتضى أنه ليس فيه حذف حرف وليس كذلك اذ المدار على اللفظ لا الرسم كما سبق تخريفي كلامه رحمه الله تعالى والتنوين حرف باعتبار بل كلمة تخذفه أبلغ من حذف حرف من التنوين لان ذلك لا يخل بالمعنى بخلاف هذا اذ مدلول التنوين الذى هو التخييم أو التعظيم في هذا المحل يفوت بخذفه والله أعلم (قوله) لابن كين محمد بن سعيد بن عيسى بن محمد بن كين شفع الكاف وكسر الواو حدة المشددة ثم نون ابن على الطبرى القرشى العدنى ولد سنة ٧٧٢ ومات سنة ٨٤٢ باخرمة قول ابن كين ومن جاهل حرام محجب اللهم الا أن يرض في جاهل غير معذور لمخالطة العلماء اذهذا من الفروع الدقيقة التى لا يفتنى فيها العذر الا بها وقوله ان لم يكنه التعلم يقتضى الحرمة على جاهل لم يكنه التعلم وهو أعجب وعلى القه ليهما فهل يؤمر بالترك ويأتى بالبدل أو بالانسان يتأتمل محمل تأمل (قوله) ولم يصر خبرا الخ الحلاق الخير وتعليل عدم التقدير بالفسادية تنضى عدم البطلان مع التقدير ولو كان المقدرين لفظ الرسول فليأتمل ولحتر

وبركاته) لاغناء السلام عنه (و) قيل يحذف (الصالحين) لاغناء اضافة العباد الى الله عنه
 ورد بجملة الخبر به مع ان المقام مقام اطنا فلا ينظر لما ذكر (ويقول) جوازاً (وأن محمد رسول
 قلت الأصح) انه لا يجوز له أن يقول ذلك ولا يجب عليه إعادة لفظ أشهد فيقول (وأن محمد
 رسول الله ثبت) ذلك (في صحيح مسلم والله أعلم) لكن بلفظ وأن محمد عبده ورسوله
 فالمراد اسقاط لفظه أشهد والحاصل أنه يكفي وأشهد أن محمد عبده ورسوله رواه الشيخان
 وأشهد أن محمد رسول الله وأن محمد عبده ورسوله رواه ما مسلم ويكفي أيضاً وأن محمد رسول الله
 وإن لم يرد لأنه ورد اسقاط لفظ أشهد والاضافة للظاهر تقوم مقام زيادة عبداً وأن محمد
 رسول الله خلافاً في أصل الروضة أيضاً على ما يأتي لأنه لم يرد ليس فيه ما يقوم مقام زيادة العبد
 وزعم الأذري أن الصواب اجزاؤه لثبوته في خبر ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله برّد أن هنا مقام
 مقام المحذوف وهو لفظ عبداً ولا كذلك في ذلك ولا ينافيه أن التعبد غالب على ألفاظ التشهد ومن
 ثم يجوز ابدال اللفظ من ألفاظه السابقة بمردفه كما مر لأن تعابيراً الصيغ الواردة هنا اقتضى أن يقاس
 بها ما في معناها لا غير فلا يقاس وأن محمد رسول الله على الثابت وهو وأن محمد عبده ورسوله ويتردد
 النظر في وأشهد أن محمد رسول الله وظاهر المتن وغيره اجزاؤه وقع في الراجح أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يقول في تشهده وأشهد أني رسول الله وردوه بأن الأصح خلافه نعم ان أراد تشهد الاذان مع لأنه صلى الله
 عليه وسلم أذن مرة في سفر فقال ذلك * تنبيه * علم بما قرره ان الراجح في المحذور وأصل الروضة على
 ما تنضميه عبارة قائل بجواز وأن محمد رسول الله فلذا استدل عليه المصنف بما أفهم منعه ووقع
 للشارح خلاف هذا التقرير وهو صحيح في نفسه لكن يلزم عليه أن قوله قلت الى آخره زيادة محضة
 وكان سببه أنه ثبت عنده ان الراجح لا يقول بجواز ذلك وهو المنقول عن الشرحين والمحذور (وأقل
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الواجبة (و) أقل الصلاة على (آله) الواجبة على قول
 والمستنونة على الأصح (اللهم صل على محمد وآله) حصول اسمها بذلك ويكفي الصلاة على محمد بن نبي
 بها الدعاء فيما يظهر وصلى الله على محمد وآله ورسوله أو النبي دون أحمد ونحو الحاشي ويشارك ما يأتي
 في الخطبة بأن الصلاة يعتاط لها أكثر فضيحت عن أدنى إياهم ولا يجوز عليه هنا ولا ثم (والزيادة)
 على ذلك (الى) قوله (حميد) أي حامداً لافعال خلقه بأناتهم عليها أو محموداً بقوالهم وأفعالهم
 (حميد) أي ما جدد وهو السكامل شرفاً وكرماً (سنة في) التشهد (الخير) ولولا لام لا ممر بها
 في الأحاديث الصحيحة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه
 وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد
 وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وفي روايات
 زيادات أخر بينها ما يتعلق بهذه الألفاظ وما قاله العلماء في هذا التشبيه وأنه لا دلالة فيه بوجهه على
 أفضلية ابراهيم على نبينا صلى الله عليه وسلم في الدرر الساني آتفاً ونازع الأذري في نذب هذا الامام
 غير من مرطوطه لم تبحث امتناعه لو خرج به وقت الجمعة ونظر في غيرها والوجه كما علم مما قدمته في المذ
 أنه متى شرع فيها وقد بقي وقت يسعها جازاً لا تمان بذلك وان خرج الوقت والام يحجز (وكذا الدعاء
 بعده) أي بعد ما ذكر كنهه سئل ولولا لام لا ممر بها في الأحاديث الصحيحة بل بكرة تركه الخلاف في وجوب
 بعضه الآتي وأما التشهد الاول فيكرهه لنا أنه على التخفيف الا ان فرغه قبل امامه فيدع وجيئاً
 كما مر ويحكيه كل تشهد غير محسوب للأموم بل اذا دخل في الاول لان المراد به غير الاخير نظير ما مر
 في الآخر وقضية المتن وغيره أنه لا فرق بين الدعاء الاخرى والديني وقال جمع انه الاول مستعمل بالثاني

(قوله) الواجبة الاولى اسقاطه لايها
 ان أقل المسنونة وهي صلاة التشهد
 الاول ليست كذلك (قوله) وصلى الله
 على محمد مقتضى ضيقه ان صلى الله على
 محمد يكفي وان لم يقصده الدعاء وقد
 يستشكل بساقته فان كلامهما لفظه
 لفظ الخبر ويستعمل في الانشاء مجازاً
 وقد يجاب بأن الثانية مستعملة في لسان
 الشارع صلى الله عليه وسلم في ذلك كما مر
 في الثبوت من رواية الحسن رضي الله
 عنه فهي موضوعة شرعاً لذلك كما صرحوا
 في جملة الحمد لله فليأتل والله أعلم ثم رأيت
 المحشي قال قوله ان نوى هلاً ذكره فيما
 يأتي (قوله) بأقوالهم وأفعالهم هلاً زاد
 واعتقاداتهم فانها أكل الثلاثة ومجاءه

(قوله) وانما المستحيل الخ ما فاده رحمه الله تعالى لا يستوي في نقله ذلك عن النيسابوري أحد أصحاب ابن شريح ناقله عن الاصحاح محل تأمل ومنافة لظاهر مغفرة الله عز وجل لحبيبه صلى الله عليه وسلم ما تقدم من * (١٦٠) * ذنبه وما تأخر وللحاديث الواردة في الاعمال

لما تأخر وأى استحالة في تعلق القدرة الازلية بالنظر الى العلم الازلي بمغفرة ذنوب من اختصه برحمته من عباده وهو المعبر عنه في اصطلاح اعارفين بالمعني به واذا اقررنا مكانه فأى محذور في طلبه (قوله) وما أسرفت كان وجه التعبير عن الاستغفال بما لا يعنى من العصية فما دونها الى الله والهو والغفلة بما ذكره وتنبهه صرف أوقات العشر فيها صرف المال في غير محله المسمى بالاسراف وهذا معنى دقيق لم أر من نبه عليه فليأتل والحبرر (قوله) وما أنت أعلم به منى كان التسمية في ذكر منى مع أنه سبحانه وتعالى أعلم به من كل أحد هو ان الشخص أدرى بحال نفسه من غيره فليعلم علمه سبحانه وتعالى من الغير بالاولى وهذا أبلغ من التصريح لانه لا يستدل على المقصود والله أعلم (قوله) وأنت المؤخر أى الموجد بالحقبة لما تقدم وتأخر من بحسب الصورة وقوله لا اله الا أنت عقبه كالأستدلال عليه فقه أنه حتى تأتبه والله أعلم (قوله) فان نوى بعمومها الخ يؤخذ منه ان الاطلاق لا يضر وهو واضح اذ ليس في اللفظ ما يؤذن بعموم الاحوال (قوله) ما يغير المعنى يقتضى ان نقص ما لا يغير المعنى لا يضر ويصريح به كلامه الآتى في السلم وقد يستشكل بما مر في الفاشحة والشهد ان النقص يضر وان لم يغير المعنى فليأتل (قوله) نظير ما مر في التمسك بغير ليس فيما مر شئ يتعلق بالنقص ويغفروا عما فيه ما يتعلق بالزيادة والفرق بين النقص الغير المغير والزيادة الغير المغير واضح فان الاول فيه اختلال وهو المراد والثاني فيه اختلال بعارضه وهو الاقتصاد عليه فليأتل ثم رأيت النادل المحشى قال قوله

أن يبدأ أو ينقص ما يغير المعنى فنبهته أنه يصور فيه نقص لا يغير المعنى وأنه لا يؤثر وهل مثاله السلم الا ان انتهى

مباح أى ولو بنحو رضى أمه صحتها كذا خلا فلن منعه أنما الدعاء بمحرم فبطل لها (وما نوره) أى المنقول منه هنا عنه صلى الله عليه وسلم (أفضل) من غيره لانه صلى الله عليه وسلم المحيط باللاتين بكل محل بخلاف غيره (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) لاستحالة التوبة لانه طلب قبل الوقوع أن يغفر اذا وقع وانما المستحيل طلب المغفرة الآن لما سبق (الى آخره) وهو وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت رواه مسلم وروى أيضا اذا فرغ أحدكم من التشهد الاخير فليعوذ من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن قنعة الحياء والممات ومن قنعة المسح أى الحياء لانه يمسح الارض كلها الامكنة والدينق والخاء لانه مسح العين الدجال أى الكذاب وأوجب هذا بعض العلماء بنسب التعجيم في الدعاء لخبر المستغفرى ما من دعاء أحب الى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عاقمة وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال ويح لك وعمت لاستحيبك لك وفي أخرى أنه نرب منك من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمن في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كابين السماء والارض وفي ذلك رضى عن منع الدعاء بالمغفرة للمسلمين اذ لا يلزم منها ولو عاقمة عدم دخول بعض الناس لصدقتها بأنهم أفراد المسلمين دون ما علمهم فان نوى بعمومها هذا ايضا امتنع بل ربما يكون كفر بالخالفه مع علم قطع ضرورة أنه لا بد من دخول جمع منهم النار (وبسن أن لا يزيد) الامام في الدعاء (على قدر) أقل (التشهد) وأقل (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) بل الأفضل أن ينقص عن ذلك كما في الروضة وغيره لانه تسع لهمافنا ساواهما كره أنما المأموم فهو تابع لمامه وأنما المنفرد فحقبة كلام الشيعين أنه كلاما لكن أطال المتأخرون في أن المذهب أنه يطيل ماشاء ما لم يخف وقوعه في سهو ومثله امامهم من مر وظاهر أن محل الخلاف فبين لم يسئل له انتظار نحو داخل (ومن يحجز عنهما) أى الشهيد والصلاة (ترجم) وجوبا في الواجب ونذبا في المندوب لما مر في التحريم (و يترجم للدعاء) المأثور عنه صلى الله عليه وسلم في محل من الصلاة (والذكر المندوب) أى المأثور كذلك (العاجز) عن النطق بهما بالعربية كما ترجم عن الواجب لحياة الفضيلة وتتردد النظر في عاجز قصر بالتعليم هل يترجم عن المندوب المأثور وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق وفيه ما فيه (لا) العاجز عن غير المأثور منها فلا يجوز له أن يحتج غيرهما ويترجم عنه جزما فبطل بصلاته ولا (القادر) على مأثورهما فلا يجوز له الترجمة عنهما وبطل بها سلاته (في الاصح) اذ لا حاجة اليها حينئذ * فرع * ظن مصلى فرض أنه في نفل فأكمل عليه لم يؤثر على المعتقد وفارق ما مر في وضوء الاحتياط بأن التيه هنا ثبت استدعاء على يقين بخلافها ثم ليس قيام النفل مقام الفرض منحصر في التشهد الاول وجلسة الاستراحة ولا ينافي ذلك قول المتنعي ضابط ما يتأدى به الفرض بنية النفل ان تسبق بنية تشمعهما ثم يأتي بشئ من تلك العبادة ينوب به النفل ويصادف بقاء الفرض عليه لان معنى ذلك التمول أن يكون ذلك النفل داخل كالفرض في مسمى مطلق الصلاة بخلاف سجود التلاوة والسهو كما يأتي (الثاني عشر السلام) الخبر السابق وتحليلها التسليم ويجب ابقاؤه الى انتهاء عم عليه حال التعود أو بدله ومصدره للقبلة والمعنى فيه أنه كان مشغولا عن الناس ثم أقبل عليهم ثم كغائب حضر (وأدله السلام عليكم) لانه الثابت عنه صلى الله عليه وسلم فان قال عليك أو السلام عليكم أو سلامي عليكم متعديا عما بطلت أو عليهم فلا لانه دعاء ومر اجزاء عليكم السلام مع كراهته وتشرط الموالاة بين السلام عليكم وأن لا يزيد أو ينقص ما يغير المعنى نظير ما مر في كبير التحريم (والاصح جواز سلام عليكم) كما يجوز في التشهد ولقيام التين مقام آل (قلت الاصح المنصوص لا يزيده) بل بطل بصلاته أى أن علم وتعد (والله أعلم)

(قوله) ويتبعه الحديث قال ناقضه ما مره في الشهادته لا يجوز زائد اللفظ بمرادفه في سلام التحلل فتذكر وتدبر (قوله) وبه فارق الحديث يقال هذا التدبر لا يكفي في الفرق اذ هو في سلامي بمعنى السلام فلا بد من زيادة مع افادته ما يفيد ذلك من العموم بخلاف سلامي وان جعلت الاناقفة للاستغراق اذ هو مع ذلك أخص * (١٦١) * بكثير فليأمل أو يقال مراده بعنائه مجموع مضاده لا خصوص السلام (قوله) وبركاته كذا

في المغني والنهاية ولم يستثنيا صلاة الجنازة بل صرحا في بابها بعدم الاستثناء (قوله) مع تمام التفات فلو تم السلام قبله فهل يتم لانه سنة مستتلة واظهارهم وفي عكسه يستريحني يتم السلام ولا يزيد في الالتفات فيما يظهر أيضا (قوله) عن المتقدمين قد يقال هو محل تأمل لان غير المتقدمين مظنة الغفلة لا المتقدمين فالأولى توجيههما بأشار اليه الشارح المحقق من ان في هذا عموما بالنسبة لما قبله باعتبار شموله المتقدمين من خلقه والله أعلم (قوله) في المأموم كان التقديره لغالب والأقصد تصور في الامام كان كذا في الكعبة أو حولها كما هو ظاهر (قول المصنف) وهم الرد عليه بحث الفاضل المحشي أنه يشترط معنية السلام والرد على من ذكره سلام الصلاة أيضا لوجود الصارف حينئذ وان كان مأمورا به كالسبع لمن تأملى ما في الفتوح على الامام فليأمل فان الفرق لأش من حيث اعتبار الأئمة لهذه السنة من مهمات الركن ومكملاته وهو لا يلائم كونه صارفاله شجر جاله عن الاعتداده بخلاف قصد الاعلام بالتلاوة والذكر فإنه منافي لتمامهم ما من تخفيض القصد لهما مع البعدادة عن عدم التنبيه عليه مع ميسر الحاجة اليه لتكرره وكثرة دورانه وان أمكن ذلك بمحض التخويل العقلي الذي لا يحسن التعويل عليه في نحو هذا الموضع فليأمل ثم رآته في حاشية شرح المنهج نقل عن م ر أنه ذكره في هذا البحث فإنه مال الى عدم الاشتراط وقال لانه مأمور به ثم تعقبه بإيداعه السبع الى آخر ما تقدم وقد علمت وجه الفرق (قوله) وقياسه نبيه

لانه لم يتل بخلاف سلام التشهد والتونين لا يقوم مقام آل في التعريف والعموم وغيرهما والواجب مرة واحدة ولو مع عدم التفات فقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم مرة واحدة تلقاء وجهه ويتبعه بجواز السلم بكسر فسكون وبفتحين عليهما أن يؤي السلام لانه يأتي بعنائه وبه فارق ما مر في سلامي (و) الأصح (أنه لا تجبnie الخروج) من الصلاة كسائر العبادات ولان السنة تليق بالقصد لدون الترتل فاندفع قياس المقابل وعليه يجب قرنها بأول السلام كما يسن على الأول خروجا من الخلاف فان قدمها عليه بطلت عليها كما لو أخرها عن أوله على الضعيف قيل يستثنى على الأصح مسألة واحدة يجب فيها التخلل وهي ما لو أراد مستقبل يؤي عددا النقص عنه لانيانه في صلاته بجمالتهم عليه فيتم فوجب قصده للتخلل قاله الامام انتهى وفيه نظر ومما يدفعه أنه لا يجوز له النقص الانبعاث به قبل فعله وحينئذ تبطل علمته المذكورة لان نيته للنقص متضمنة لسلامه الذي أراده فلم يتج لية أخرى ولعل مقالة الامام هذه مبنية على انه لا تجبنية النقص قبل فعله (وأكله السلام) ويسن أن لا يعدل نظفه للخبر الصحيح فيه (عليكم ورحمة الله) لانه المأثور دون وبركاته الا في الجنازة واعترض بأن فيه أحاديث صحيحة (مرتين عينا) مرة (وشمالا) مرة ويسن الفصل بينهما (ملتفتان) المرة (الأولى حتى يرى خده الأيمن) لا خذاه (وفي) المرة (الثانية) حتى يرى خده (الأيسر) لا خذاه للحدث الصحيح بذلك وتحرم الثانية ان وحدها أو قبلها ما بطل كحدث وشك في مدة مسوعة إقامة ووجود عار للستره وخروج وقت الجمعة ويسن ابتداء في كل مستقبل او اتمه مع تمام التفات (ناويا) المصلي اماما أو مأموما ومنفردا (السلام على من) التفت اليه من (عن يمينه) بالتسليم الأولى (و) عن (يساره) بالتسليم الثانية (من ملائكة) مؤمن (انس وجن) للحدث الحسن بذلك قال الاستاذ ولا شك في ندب السلام على المحاذي أيضا فنويه على من خلفه وامامه بأي ما شاء والأولى أولى (وينوي الامام) والمأموم كما علم مما تقرر واحتاج له للتأني عن المتقدمين (السلام) أي ابتداء (على المتقدمين) فنويه كل على من عن يمينه بالأولى وعلى من عن يساره بالثانية وعلى من خلفه أو امامه في المأموم بأي ما شاء والأولى أفضل (وهم) أي المتقدمون يسن لهم أن يؤوا (الرد) على بعضهم عن سلم عليهم (عليه) أي الامام فمن على يمين السلم يؤي عليه بالثانية ومن على يساره يؤي بالأولى ومن خلفه وامامه بأي ما شاء الأولى أفضل لخبر أبي داود وغيره بذلك واستشكل ما ذكره من على يساره بأن الامام إنما يؤي عليه بالثانية فكيف رد قبل السلام عليه ورد بأن ذلك مبني على الأصح أن الأولى للمأموم أن يؤخر تسليمه الى فراغ تسليمي الامام واحتياج السلام لية بأنه لا معنى لها فان الخطاب كاف في الصرف الهم فأي معنى لها والصريح لا يحتاج لية ومن ثم لم يتج لها السلم خارج الصلاة في أداء السنة ويحاج بان السلم خارجها لم يوجد لسلامه صارف عن موضوعه فلم يتج لها وما فيها فكونه واجبا في الخروج منها صارف عن انصارف للمقتدين بالنسبة للسنة فاحتج لها بهذا الصارف وان كان صريحا اذ هو عند الصارف يشترط فيه القصد وألحقت الثانية بالأولى في ذلك لان تبعيتها لها صارف عن ذلك أيضا ولو كان عن يمينه أو يساره غير متصل لم يلزمه الرد لانصارف للتخلل دون التأمين المقصود من السلام الواجب رده ولان المصلي غير متأمل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد بل يسن كما يأتي وقياسه بهذه أيضا (الثالث عشر ترتيب الاركان) اجماعا لكن لا مطلقا بل كذا ذكرنا في عدها المشتل على قرن الية بالتسكير في القيام والقراءة والتشهد والصلاة والسلام يتبعونها فعد ركاعتي الجزء فيه تغليب ومعنى القرض صحيح ومن ثم صح

هذا أيضا أي قياسه أن ندب لغير ٤١ تح ل المصلي أن يرد السلام على المصلي وقد يفرق بأن سلام غير المصلي على المصلي مع نية سلام الامان المشروعة فيه الرد غير ان المصلي لم يكن متأملا للخطاب كانت مشروعية الرد في حقه على وجه الندب ولا كذلك سلام المصلي على غيره نعم ان ذلك القرائن على انه قصده أيضا بـ السلام عليه لم يعد فليأمل (قوله) فيه تغليب قد يقال ما وجهه ثم رأيت الفاضل المحشي قال مانعه أقول في كلام الأئمة أن صورة المركب جزء منه في المانع من أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالصدر إشارة الى صورة الصلاة وانما جاز لها

في التفتيح أنه شرط ودعوى ان بين ما ذكر ترتيبا باعتبار الاستدعاء لانه من تقدم القيام على البية والتكبير والقراءة والجلوس على التشهد واستحضار البية على التكبير وهو ترتيب حسي وشرعي لا تقيد لما عر مما يعلم منه ان ذلك التقديم شرط لحسبان ذلك لاركن على ان في بعض ما ذكره نظرا وتعين الترتيب لحسبان كثير من السنن كالاتحاح ثم النعوذ والتشهد الاول ثم الصلاة فيه وكون السورة بعد الفاتحة وكون الدعاء آخر الصلاة بعد التشهد والصلاة وفي الروضة وأصلها أن الموالاة ركن وفي التفتيح أنها شرط وهو المشهور وهي عدم تطويل الركن القصير أو عدم طول الفصل اذا سلم في غير محله ناسيا أو عدم طوله أو عدم مضى ركن اذا شئت في البية والواجب الاستئناف (فان تركه) أي الترتيب (عمدا) بتقديم ركن قولي هو السلام أو فعلى (بأن يسجد قبل ركوعه) مثلا (بطلت صلاته) اجماعا للتلاعب ما تقدم القول في غير السلام على فعلى كتشهد على سجود أو قولي كصلاة على تشهد آخر فلا تبطل الصلاة لكنه يمنع حسبان ما قدمه (وان سها) بتركه الترتيب (فان) أي به (بعد المتروك) لوقوعه في غير محله (فان تذكر) غير المأموم المتروك (قبل بلوغ) فعل (مثله) من ركعة أخرى (فعله) بتجريد الذكر والابطال صلاته والشك كالتذكر فلو شئ را كعاهل قرأ الفاتحة أو ساجدا هل ركع أو اعتدل قام فوراً وجوباً ولا يكفيه في الثانية أن يقوم را كعاهل في التذكر كما مر فافترضه كلامه من الاقتصار على فعل المتروك محله في غير هذه الصورة أو فاعلماهل قرأ لم يلزمه السراة فوراً لانه لم ينتقل عن محله (والا) يتذكر حتى يبلغ مثله في ركعة أخرى (تتبه) أي بالنسب للمفعول (ركعته) ان كان آخرها كسجدها الثانية فان كان وسطها أو أولها كالقيام أو القراءة أو الركوع حسب علمه عن المتروك وأتى بما بعده (ويدارك الباقي) من صلاته لانه ألغى ما بين ما هذا ان كان الثلث من الصلاة والا كسجدة تلاوة لم تجزعه وعرف عن المتروك ومحله والأخذ باليقين وأتى بالباقي نعم متى جوز أن المتروك النية أو تكبيرة الاحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لان هاتين ترك النظم لتجوز ما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك وفي تلك الاحوال كلها ما عدا المبط منها يسجد للسهم نعم ان كان المتروك السلام أتى به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد للسهم لفوات محله بالسلام المأني به (فلو تم في آخر صلاته) أو بعد سلامه قبل طول الفصل ونجسه بغير معفو عنه وان مشى قليلا وتحول عن القبلة وكذا يقال في جميع ما يأتي (ترك سجدة من) الركعة (الاخيرة) بسجدها وأعاد تشهد) لما مر (أو من غيرها) أي الاخيرة (لزمه ركعة) لكمال الناقصة بسجدة بمابعدا والغاء باقها (وكذا ان شك فيها) أي في كونها من الاخيرة أو غيرها فيجعلها من غيرها لتلزمه ركعة لانه لا أسوأ فهو أحوط (وان علم في قيام ثانية ترك سجدة) من الاولى مثلاً وشك فيها نظر (فان كان جلس بعد سجدة) التي فعلها من الاولى (سجد) فوراً من قيام واكتفى بذلك الجلوس وان ظن له للاستراحة (وقيل ان جلس بنية الاستراحة) لظنه أنه أتى بالسجدةين جميعاً (لم ركعة) السجود عن قيام بل لا بد من جلوسه مطمئناً ثم سجوده لقصده النفل فلم ينب عن افترض كمال تقوم سجدة التلاوة عن سجدة افترض وردوه بأن تلك من الصلاة لشموليتها لها بطريق الاصاله لا التسبب فأجرت عن افترض كما يجزئ التشهد الاخير وان ظن له الاول وهذه ليست مثلها فلم تشملها نيتها أي بطريق الاصاله المنقضية لحسبان عن بعض أجزائها فلا ينافي شمولها لها بطريق بعينها للقراءة المنبوبة فيها حتى لا تجب لها نية اكتفاء بنية الصلاة وبذلك يظهر اتجاه قول البغوي لو سلم الثانية على اعتقاد أنه سلم الاولى ثم شك في الاولى أو بان أنه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه لانه أتى به على اعتقاد النفل

(قوله) على ان في بعض ما ذكره كأنه تقديم استحضار البية على التكبير لما تقدم ان ذلك مسألة ضعيفة والمعتمد أن التقديم المذكور من سبب لا غير والله أعلم (قوله) أو عدم طوله التعجب بالواو هنا أنسب نعم التعجب بالواو لان التمثل لقصد الواو (قوله) محله في غير هذا الصورة يمكن أن يستغنى عن ذلك لان من جملة المتروك في الهوى للركوع بصرف هويه للسجود ومن لازم الايمان به بصرف هويه للسجود ومن لازم الايمان به القيام ابن قاسم أي لو فرض أنه لم يشك في الهوى لتذكر أنه قصد هويه الركوع وانما شك في الركوع للشك في نحو طمأننته فلا حاجة الى الاستثناء أيضاً لانه في هذه كيفية العود الى الركوع فقط

فليجبد للسهو ثم يسلم انتهى فوجه عدم حساب الثانية أن سنة الصلاة لم تشملها بطريق الإصالة
لوقوعها بعد انخروج منها ولا اختلافهم في أنها من الصلاة أولاً وفي فروع ما يقتضي كلامهما وجمع
بأنهما بطريق التبع لا الإصالة وحينئذ فهي كسجدة التلاوة وليست كجلسة الاستراحة وذلك
بتجهه أيضاً ما بحث أنه لو نوى فلا مطلقاً فتشهد أثناء نية أن يقوم بعده إلى ركعة أو أكثر ثم بداه
أن لا يقوم لم يجزئه ذلك التشهد لأنه لم يفعله في محله المتعين له بطريق الإصالة (والا) يكن قد جلس
(فليجلس مطمئناً ثم يسجد) لأن الجلوس ركن لا رخصة في تركه (وقيل يسجد فقط) لأن الغرض
الفصل وقد حصل بالقيام وردوه بأن الغرض الفصل هيئة الجلوس كما لا يقوم القيام مقام جلوس
التشهد (وان علم) أو شك (في آخر رباعية ترك سجدة تين) جهل موضعهما وجب
ركعتان لأن الأسوأ تقدير ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة فتجبر الأولى بالثانية
والثالثة بالارابعة ويلغو باقيهما (أو) ترك (ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان) كما علم بالأولى
مما قبله وصوب الاستدلال ومن تبعه في هذه أن الأسوأ الزومهما مع سجدة وأن الأول خيال باطل لأن
الأسوأ تقدير المترول أولى الأولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة فترك أولى الأولى يلغي الجلوس
لأنه لم يبقه سجود فيبقى عليه منها الجلوس والسجدة الثانية وحينئذ فيعذر قيام أولى الثانية مقام ثانية
الأولى لما تقرر أن الغرض أن لا جلوس قبلها يعتد به نعم بعدها جلوس التشهد وهو يقوم مقام
الجلوس بين السجدة تين فحصل له من الركعتين ركعة السجدة فتكمل باحدة من الثالثة ويلغو باقيها
والارابعة ترك منها سجدة فيسجدتها لتصر هي الثانية وبأني ركعتين انتهى وما ذكره والخيال الباطل
كما بينه اللشائي وغيره كالسبكي إذا ما ذكره خلاف تصويرهم لخبرهم المترول حسا وشرعا في ثلاث
وهذا فيه تزلزل أربع هو الجلوس وبقاهاهم على أن المترول من الثالثة واحدة يحيل ما تخيله فإنه عليه
لم يأت منها بشيء على أنهم لم يفعلوا ما ذكره من فرض ترك الجلوس بل ذكره في بعض المثل على طبق ما ذكره
بناء على الأصح السابق أن القيام لا يقوم مقام الجلوس وعلى مقابله فلا اعتراض عليهم غفلة عن كلامهم
الذي استفيد منه أن ما في المترول مفروض في ترك السجدة فقط وما ذكره المعترضون مفروض في ترك ركعة
الجلوس شرعا وأن أي به حسا (أو) ترك (أربع) جهل موضعها (فيسجدة ثم ركعتان) يلزمه
الاثنيان بها لا احتمال ترك واحدة من الأولى وواحدة من الرابعة وثنتي الثالثة فتمت الأولى بالثانية
وتبقى عليه سجدة من الرابعة فبأني بها ثم ركعتين أو ترك سجدة في الأولى وواحدة من الثانية وواحدة
من الرابعة فالخاسر له أيضاً ركعتان السجدة فان فرض ترك جلوس أيضاً وجب سجدة ثم ركعتان
بتقدير ترك أولى الأولى وثانية الثانية وثنتي الرابعة فحصل له من الثلاث ركعة ولا سجود في الرابعة
وأسوأ منه تقدير ترك ثنتي الثالثة بدل ثنتي الرابعة لأنه حينئذ يلزمه ثلاث ركعات إذا الأولى تجبر بجلسة
من الثانية وسجدة من الرابعة ويطل ما عدا ذلك (أو) ترك (خمس أو ست) جهل موضعها
(فتلات) من الركعات يلزمه الاثنان بهن لا احتمال ترك واحدة من الأولى وثنتي الثانية وثنتي الثالثة
والسادسة من الأولى أو الرابعة فتكمل الأولى بالارابعة ويبقى عليه ثلاث (أو) ترك (سبع فسجدة
ثم ثلاث) أو ثمان فسجدتان ثم ثلاث ويتصور ذلك بترك طمأ نية أو سجود على نحو عمامة وفي كل ذلك
يسجد للسهو ولو تدكرت سنة أي بها ما بقي محلها بخلاف رفع اليدين بعد التكبير والافتتاح بعد التعوذ
لفوات اسمه به وفار في الاثنان تكبير العبد بعده ببقاء اسمه فكأن تدعيه عليه سنة لا شرطاً
(قلت يست ادا منه نظره) أي المصلي ولو أغمى وان كان عند السجدة أو فيها (الى موضع سجوده)
في جميع صلاته لأن ذلك أقرب إلى الخشوع وموضع سجوده أشرف وأسهل نعم السنة أن يقصر نظره

(قول المصنف) جهل موضعها أي الخمس
في الموضعين كما قاله الشارح المحتق
وصاحب المعنى والنهاية ويؤخذ من صنيع
الشارح توجيه آخر وهو حذف الجملة
التي هي صفة الأول دلالة ما بعدها عليها
(قوله) وأسوأ منه الخ أقول وتقدير
الأسوأ متعين فيجب عليه حينئذ ثلاث
ركعات ولا حاجة لقوله السابق وجب
سجدتان ثم ركعتان والله أعلم

على مسجته عند رفعها ولو مستورة في الشهد لخبر صحيح فيه وقول الماوردي والروائي بسن نظرا للكبعة
وجه ضعيف كما ذكره لاسيما البلقيني فإنه بالحق في زيده وردة بحث بعضهم أن المصلي على الخنزارة
نظرانها وكأنه أخذ من كلام الماوردي هذا وقد علمت ضعفه فليست لجل سجوده وسجدة (قيل) أي
قال العبد يرى من أحبابنا كعوض النابعين (يكبره تغميض عينيه) لأنه فعل اليهود وجاء الهنسي عنه
لكن من طريق ضعيف (و) الألفه (عندى) أنه (لا يكبره أن يخف ضررا) يلحقه بسببه
اذلم يصح فيه منى وفيه منع لتفريق الذهن فيكون سببا لحضور القلب ووجود الخشوع الذي هو سر
الصلاة وروحها ومن ثم أفق ابن عبد السلام بأنه أولى إذا شوش عدمه خشوعه أو حضور قلبه مع ربه
أما إذا خشى منه ضرر نفسه أو غيره فيجسسه بل يحرم أن يظن ترتب حصول ضرر عليه لا يحتمل عادة
كما هو ظاهر وقول الأذري كان الأحسن أن يقول أن لم تكن فيه مصلحة ممنوع * تنبيه * قد ساقى
سلبه الكراهة ما نقل عن مجموع أنه يكبره ترك سنة من سنن الصلاة إلا أن يجمع بأنه أطلق الكراهة
على خلاف الأولى وأمراده السنن المتأكدة لئلا يخرج بان خلاف في وجوبها كجائتي أو أخر المجلات
بزيادة (و) يسق (الخشوع) في كل صلاته قبله بأن لا يحضر فيه غير ما هو فيه وان تعلق بالأخرة
وتجوارحه بأن لا يعيب بأحد ما وظاهر أن هذا هو مراده لأنه سيد كالأول بقوله وفراغ قلب إلا أن
يجعل ذلك سببا له ولذا خصه بحالة الدخول وفي الآية المراد كل منهما كما هو ظاهر أيضا وذلك لئلا
الله تعالى في كتابه العزيز على فاعليه ولا تنفائ ثواب الصلاة بانتفائه كدلت عليه الأحاديث الصحيحة
ولأن لنا وجه اختياره جمع أنه شرط للصحة لكن في البعض فيجسسه الاسترسال مع حديث النفس
والعبث كتسويته أو عمامته لغير ضرر ودمن تحصيل سنة أو دفع مضرة وقيل يحرم وبما تحصل
الخشوع استحضاره أنه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر وأخفى بناجيه وأهمل بجائلي عليه بالظهر
لعدم قيامه بحق ربوبية فترد عليه صلاته (و) يسق (تدبر القراءة) أي تأمل معانيها أي اجالا
لا تفصيلا كما هو ظاهر لأنه يشغله عما هو بهدده قال تعالى ليتدبروا آياتي أفلا يتدبرون القرآن ولأن به
بكميل مقصود الخشوع والادب وترتيلها وسؤال أو ذكر ما يناسب المتكلم من رحمة أو رهبة أو تنزيه
أو استغفار (و) يسق تدبر (الذكر) كالقراءة فضيئة حصول ثوابه وان جهل معناه ونظر فيه
الاستنوي ولا يأتي هذا في القرآن للتعبيد بلفظه فأثبت قارئه وان لم يعرف معناه بخلاف الذكر لئلا
يعرفه ولو بوجه (و) يسق (دخول الصلاة بنشاط) لأنه تعالى ذم تاركه بقوله عز قائلا وإذا قاموا
إلى الصلاة قاموا كسالى والكسل الفتور والتواني (وفراغ قلب) عن الشواغل لأنه أعون
على الخشوع وفي الخبر ليس للمؤمن من صلاته إلا ما عقل وبه تأيد قول من قال أن حديث النفس أي
الاختباري أو الاسترسال مع الانشطارى منه يطل الثواب وقول القاضي بكبره أن يتفكر في أمر
دنيوي أو مسألة فقهية ولا ينافيه أن يمر رضى الله عنه كان يجهز الجلش في صلاته لأنه مذهبه
أو انشطره الأمر إلى ذلك على أن ابن الرفعة اختار أن التفكر في أمور الآخرة لا بأس به إلا أن يرى
بلا بأس عدم الحرمة فيوافق ما مر أولا (وجعل يديه تحت صدره) وفوق سترته (أخذ أجنبيه بساره)
للإبناج الثابت من مجموع رواية الشيخين وغيرهما والسنة في كيفية الأخذ كدلت عليه الخبر أن
يقبض بكف يمينه كوع يساره وبعض رصغها وساعدها وقيل يتخير بين بسط أصابع يمينه في عرض
المفصل وبين نشرها صوب الساعد وقيل يقبض كوعه باهامه وكرسوعه بخصره ويرسل الباقى صوب
الساعد ويظهر أن الخلاف في الأفضل وإن أصل السنة يحصل بكل والرغص المفصل بين السكف
والساعده والسكوع العظم الذى يلى إهام اليد والسكوسع العظم الذى يلى خصرها وحكمة ذلك

(قوله) حصول ضرر عليه أو دلي عليه
فيما يظهر بالأولى نعم يظهر أيضا أنه
لا يقيده حينئذ بقوله لا يحتمل الخ لا يعتد
لغيره مما لا يحتاج إلى نفس

ارشاد المصلي الى حفظ قلبه عن الخواطر لئلا يضع اليد كذلك يحاذيه والعادة أن من احتفظ نشي
 أمسه يده فأمر المصلي بوضع يديه كذلك على ما يحاذي قلبه ليتذكر به ما أتاه (و) يسن (الدعاء
 في سجوده) خير مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجدا فاجتهدوا في الدعاء أي فيه وتأثروا به
 أفضل وهو مشهور وروى ابن ماجه خبر من لم يسأل الله يغضب عليه (وان يعتمد في قيامه من
 السجود والقعود) للاستراحة أو التشهد (على) بطن راحته وأصابع (يديه) موضوعة بين
 بالارض لانه أعون وأشبه بالتواضع مع موبته عنه صلى الله عليه وسلم ومن قال يقوم كالعاجن بالنون
 أراد في أصل الاعتماد لاصفته والافهوشاذ ولا يقدم احدى رجله إذا نهض للهني عنه (وتطويل
 قراءة الاولى على الثانية في الاصح) لانه الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم بلفظ كان يطول
 في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية وتأويله بأنه أحسن بداخل برده كان الظاهر في التكرار عرفا
 نعم ما ورد فيه تطويل الثانية تتبع كهل أنالك في الجمعة أو العيد ويسن للامام تطويل الثانية في مسئلة
 الزحام وصلاة ذات الرقاع الآتية (والذكر) والدعاء (بعدها) وثبت فيها أحاديث كثيرة بينها
 مع فروع كثيرة تتعلق بها في شرح العباب بما لم يوجد مثله في كتب الفقه ويسن الاسرار بها الا لمام
 يريد التعليم والافضل للامام اذا سلم أن يقوم من مصلاه عقب سلامه اذا لم يكن خلفه نساء فان لم يرد ذلك
 فالسنة له أن يجعل ولو بالمسجد النبوي على مشرفة أفضل الصلاة والسلام كما اقتضاه اطلاقهم ويؤيده
 أن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم كانوا يصلون بحجرا به صلى الله عليه وسلم ولم يعرف عن أحد منهم خلاف
 ما عرف منه فحيث استثنائه فيه نظر وان كان له وجه وجيه لاسيما مع رعاية أن سلوك الأدب أولى
 من امتثال الامر بحية للمؤمنين وبساره للخراب ولو في الدعاء وانصرافا لينا في نذب الدكر لعلها
 لانه يأتي به في محله الذي يصرف اليه على انه يؤخذ من قوله بعدها أنه لا يقوت بفعل الراتبة وانما
 القانت بها كما له لا غير * تنبيه * كثيرا لا اختلاف بين المتأخرين فيمن زاد على الوارد كأن سجد أربعين
 وثلاثين فقال الشرافي بركه لانه سوء أدب وأيد بأنه دواء وهو اذا زيد فيه على قانونه بصرداء وبأنه مفتاح
 وهو اذا زيد على أسنانه لا يفتح وقال غيره يحصل له الثواب المخصوص من الزيادة ومقتضى كلام الزين
 العراقي ترجحه لانه لا يتيان بالوصل حصل له ثوابه فكيف يطله زيادة من حسنه واعتقده ابن العماد
 بل بالغ فقال لا يحصل اعتقاد عدم حصول الثواب لانه قول بلا دليل بل الدليل يردده وهو عموم من جاء
 بالحسنة فله عشر أمثالها ولم يعثر الشرافي على سر هذا العدد المخصوص وهو تسبيح ثلاث وثلاثين
 والحمد لله كذلك والتكبير كذلك زيادة واحدة تكمله المائة وهو ان أسماء تعالي تسعة وتسعون
 وهي اما ذاتة كالله أو جلالية كالكبير أو جمالية كالحنن فجعل الاول التسبيح لانه تنزيه للذات ولثاني
 التكبير ولثالث الحمد لانه يستدعي النعم وزيد في الثالث التكبير أو لاله الله وحده لا شريك له
 الى آخره لانه قيل ان تمام المائة في الاسماء الاسم الاعظم وهو داخل في أسماء الجلال وقال بعضهم
 هذا الثاني أوجه نقلا ونظرا ثم استشكله بما لا اشكال فيه بل فيه الدلالة للحنن وهو انه ورد في روایات
 النقص عن ذلك العدد والزيادة عليه كخمس وعشرين واحدى عشرة وعشرة وثلاث ومرة وتسبعين
 ومائة في التسبيح وخمس وعشرين واحدى عشرة وعشرة ومائة في الحمد وخمس وعشرين واحدى
 عشرة وعشرة ومائة في التكبير ومائة وخمس وعشرين وعشرة في التهليل وذلك يستلزم عدم
 التعبد به الا أن يقال التعبد به واقعه مع ذلك بأن يأتي بأحدى الروایات الواردة والكلام انما هو فيما اذا
 أتى بغير الوارد نعم يؤخذ من كلام شرح مسلم أنه اذا تعارضت روایات سنن الجمع بينهما كتكم المائة
 بتكبيره أو بلاله الله وحده الى آخره فينذب أن يختص بها ما احتيا لها وعملا بالوارد ما يمكن

ونظيره قوله في ظلمت نفسي ظلماً كثيراً في دعاء التشهد روي بالوحدة والمثلية والاولى الجمع بينهما
لذلك ورد العز بن جماعة بما رددته عليه في حاشية الايضاح في بحث دعاء يوم عرفة ورجح بعضهم
أنه ان يؤى عند انتهاء العدد الوارد امثال الامر ثم زاد أييب عليهم او الا فلا وأوجه منه تنصيب آخر
وهو انه ان زاد نحو شئت عذر أو لتعبد فلا لانه حينئذ مستدرك على الشارع وهو مجتمع (وأن يتنقل
للتنقل) الراتب وغيره (من موضع فرضه) لتشهد له مواعيد السجود وقضية مذنب الانتقال للفرض
من موضع فله المتقدم وأنه ينتقل لكل صلاة بفتحها من المقضيات والنوافل وهو متجه حيث لم يعارضه
نحو فضيلة صف أول أو مشقة خرق صف مثلاً فان لم ينتقل فصل بنحو كلام انسان للنهي في مسلم عن وصل
صلاة بصلاة الابد كلام أو خروج (وأفضله) أي الانتقال للتنقل يعني الذي لا تسن فيه الجماعة
ولولم بالكعبة والسجود حولها (الى بيته) للخبر المتفق عليه صلوا أيها الناس في سوتكم فان أفضل
صلاة المرفى في بيته الا المكتوبة ولان فيه البعد عن الرباء وعود بركة الصلاة على البيت وأهله كما في حديث
ومحله ان لم يكن معتكفاً ولم يخف تأخيرها للبيت فوت وقت أو تمها وفي غير النحى وركعتي الطواف
والاحرام بميقات به مسجد ونافلة المبكر للجمعة (واذا صلى وراءهم نساء مكنوا) ندبا (حتى يصرف)
للاستيعاب ولان الاختلاط بين مظنة الفساد وتنصرف الخسائ فيرادى بعدهن وقبل الرجال
(وأن يصرف في جهة حاجته) أي ان كان له حاجة أي جهة كانت (والا) يكن له حاجة في جهة
معينة (ف) لينصرف (بمنه) لتدب التيامن قال الاسنوي وينافيه أنه يستحب في كل عبادة الذهاب
في طريق والرجوع في أخرى انتهى ويحجب بحمله على ما اذا أمكنه مع التيامن أن يرجع في طريق
غير الاولى والاراعى مصلحة العود في أخرى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له أكثر (وتتضمن
القدوة بسلام الامام) التسليمه الاولى لخروجه بها نعم يستحب للمأموم أن يؤخرها الى فراغ امامه
من تسليمه جميعا واذا انقضت بالاولى صار المأموم كالنفر (فله المأموم أن يستغل بدعاء نحوه ثم يسلم)
نعم ان سبق وكان جلوسه مع امامه في غير محل تشهد الاول لزمه القيام عقب تسليمه فوراً والابطلت
صلاته كما بان أن علم وتجد وظاهر أن محله ان طوله كجلسة الاستراحة أو فيه كره له التطويل ويستحب له
هنا القيام مكبراً مع رفيعه لانه سنة في القيام من التشهد الاول نعم لو قام الامام منه وخلفه مسبوق
ليس محل تشهد الاول فالوجه أنه يرفع تعالىه ويفرق بينه وبين ترك متابعتة في التورك بأن حكمته
الاقتراح من سهولة القيام عنه موجودة فيه فقد تمت رعايتها على المتابعة بخلافه هنا (ولو اقتصر
امامه على تسليمه سلم ثنتين والله أعلم) تخصيلاً لفضيلتهما لما تقرر أنه صار منفرداً

(باب شروط الصلاة)*

(باب)* بالتؤين

(شروط الصلاة) جمع شرط بمعنى كون الرأى وهو لغة تعليق أمر مستقبل بحمله أو الزام الشيء
والتزامه وبفتحها العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته
قيل كان الاولى تدرج هذا على باب صفة الصلاة اذا الشرط ما يجب تقدمه على الصلاة واستمراره فيها
ويعبر عنه بأنه مقارن كل معتبر سواه بخلاف الركن انتهى ويرد بأنه أشار الى أهمية المقصود بالذات
على المقصود بطريق الوسيلة وبأنه لما جعل المبطلات المشتمل عليها الفصل الآتي داخله في هذه الترجمة
اشارة الى اتحاد الشرط والمانع هنا وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط بالعرف بقض الحكم
في انه لا بد من فقه هذا وجوده والى ومن ثم جعل التفاضل شرطاً حقيقة عند الرافعي وتجوزا عند
المصنف ويؤيده ما يأتي أن الشروط من خطاب الوضع من جميع حيثياتها بخلاف الموانع لاقتراح
نحو الناسي وغيره هنا لا ثم حسن تأخيرها فان قلت لم قدموا بحث ما عدا الست ولم ينصوا على شرطية

الاهنا ماعدا الاستقبال قلت نظر وافي البحث عن حقاقتها الى كونها وسائل مقدمة امام المقصود
وعن شرطيتها الى كونها تابعة للمقصود وأما نعمهم أولا على شرطية الاستقبال فوقع استطرادا
وأما تأخيرهم البحث عن الشتر فاشارة الى وجوبه لذاته تارة ومن حيث كونه شرطا أخرى فعدم
اختصاصه بالصلاة لم يبحث عنه مع البقية أولا ولكونه فيها شرطا أدرجوه مع بقية شروطها المتكلم
عليها هنا اجمالا من حيث الشرطية مع ذكر ثوابها فتأمله (خمس) ولا يزداد الاسلام لان طهارة
الحدث تستلزمه ولا العلم بالفرضية وبالكيفية بأن يعلم فرضيتها مع تمييز فروضها من سننها لانه شرط
لسائر العبادات نعم ان اعتند العايم أو العالم على الوجه الصكل فرضا صاع أو سنة فلا والبعض
والبعض صاع مالم يقصد بفرض معين التفلية ولا التميز لان معرفة دخول الوقت تستلزمه أحدها
(معرفة) دخول (الوقت) ولو ظننا مع دخوله باطنا فلو صلى غير طان وان وقعت فيه أو ظنا لم تقع فيه
لم تنعقد (و) ثابها (الاستقبال) كما مر سابقا مع ما يستتبي منه (و) ثالثها (ستر العورة) عند القدرة
وان كان خاليا في طلة الخبر الصحيح لا يقبل الله صلاة حائض أى بائع الاجمار فان يحجز بالطريق السابق
في التيم ومن ثم لزمه هنا سؤال نحو العارية وقبول هبة تافه كطين صلى عاري أو أتم ركوعه وسجوده
وجوبه بالا اعاده علمه فان وحده فيها استتره فورا ونى حيث لا مبطل كالاستدبار ولبزله أضا سترها
خارج الصلاة ولو في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سوا في الرجل والامة وما بين سرّة وركبة الخرة
فقط الا في غرض كبر يد ووخشية غبار على ثوب يحمله وبكره له نظر سوء نفسه ولا حاجة
(وعورة الرجل) ولو قنوا ضياعا غير عيز (ما بين سرّة وركبة) خبر به له شواهد منها الحديث الحسن
غط خذك فان الفخذ عورة نعم يجب ستر عجزهما التحقق به ستر العورة (وكذا الامة) ولو بمعضة
ومكابة وأم ولد عورتها ما ذكر (في الاصح) كالرجل يجامع ان رأس كل غير عورة اجماعا (و) عورة
(الخرة) ولو غير عورة والخشي الختر (ماسوى الوجه والكفين) ظهرهما وبطنهما الى الكوعين
لقوله تعالى ولا يبدن زينةهن الا ما ظهر منها أى الا الوجه والكفين وللحاجة لكشفهما وانما حرم
نظرهما كالزائد على عورة الامة لان ذلك مظنة للفتنه وعورتها خارجها في الخلوة كما مر وعند دخو
محرم ما بين السرّة والركبة وصورتها غير عورة * تنبيه * عبر شيخنا بقوله والخشي رقاق حرة كالانثى وقوله
رقاق غير محتاج اليه لان عورة الذكر والانثى القنن لا تختلف الا على الضعيف أن عورة الانثى أوسع
من عورة الذكر (وشرطه) أى الساتر (ما) الاحسن كونها مصدرية (منع ادراك لون البشرية)
وان لم يمنع حجمه وشرطه أيضا أن يشتمل على المستور لبسا أو نحوه فلا يصح في زجاج وماء صاف وثوب
رفيق لان مقصود الستر لا يحصل به ولا الظلمة لانها لا تسمى ساترا عرفا بهذا يدفع ايراد أصباغ لاجرم
لها فانها وان منعت اللون لا تسمى ساترا عرفا نظرا لظنقتها الناشئة من عدم وجود جرم لها (ولو) هو
حرير والاوجه أنه لا يلزمه قطع زائد على العورة ان نقص به المقطوع ولو يسيرا لان الحرير يجوز لبسه
لحاجة والنقص حاجة أى حاجة ونحس تعذر غسله كالعدم وفارق الحرير بأن اجتباب النجس شرط
للحاجة الصلاة ولا كذلك الحرير وأيضا فهو وعند عدم غيره مباح والنجس مبطل ولو عند عدم غيره
(و) (طين) وحب وحفرة رأسها مضيق بحيث لا يمكن رؤية العورة منه بخلاف نحو خيمة ضيقة
ومثلها فميا يظهر رقيقص جعل جبهه بأعلى رأسه وزره عليه لانه حينئذ مثلها في أنه لا يسمي ساترا
ويحتمل الفرق بأنها لا تعد مشتملة على المستور بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا
(وماء كدر) أو غلبت خضرته كأن صلى فيه على جنازة أو بالاعياء أو كان يطبق طول الانغماس فيه
(والاصح وجوب التطين) ومثل ذلك الماء فيماد ذكر وكذا الواء مكته السجود على الشط مع بقاء ستر

(قوله) الى الكوعين بادخال الغاية
فالاولى الى الرسغين والله أعلم (قوله)
مع قضاء ستر عورتها به لتصوره لا يتخلو
من اشكال

عورته ولا يلزمه أن يقوم فيه ثم يسجد على الشط ان شق ذلك عليه مشقة شديدة لانه لا يعتد بسجود
حينئذ فصلى على الشط عاريا واولا بعد هذا هو الذي يتجه في ذلك وبه يجمع بين اطلاق الدارحى عدم
الزوم وبحسب بعضهم الزوم (على) مريد صلاة وغيره خلافا لمن وهم فيه (فاقد) ساتر غيره من (الثوب)
وغیره لقدرة به على الستر ومن ثم كفى به مع القدرة على الثوب (ويجب ساتر أعلاه) أى الساتر
أو المصلى بدليل قوله عورته الآتى (وجوابه) أى الساتر لا عورة على التقدير الاول فهو عليه
مصدر مضاف لفاعله وعلى الثانى لمفعوله لكن الاول أحسن لانه الانسب بسباق المتن ولا يحتاج
الثانى الى تقدير أعلى عورته أى ساترها فيرجع للاول ولا مبالاة بتوزيع الضمير فى أعلاه وعورته
لوضوح المراد (لا أسنله) لعسر ومنه يؤخذ أنه لو اتسع الكم فأرسله بحيث ترى منه عورته لم يصح
اذلا عسر فى الستر منه وأيضا فهذا رؤيته من الجانب وهو نضر مطا (فلو) صلى على عال أو سجد مثلاً
لم تنضر رؤيته عورته من ذيله أو صلى وقد (رؤيت عورته) أى كانت بحيث ترى عادة (من جبهه)
أى طوق قصه لسعته (فى ركوع أو غيره لم يكتف) هذا التخص للستر به (فانزله أو شد
وسطه) بفتح السين على ما بأتى فى فصل لا يتقدم على امامه حتى تكون عورته بحيث لا ترى منه
ويكفى ستر حيمته لانه ان منع رؤيته امامه وذلك للغير الصحيح انما يصيد انقص فى الثوب الواحد قل نعم
وازرره ولو بشوكه فان لم يفعل ذلك انعدت صلاته ثم تطل عند انخناجه بحيث ترى عورته وفائدة
انعتاد هادى واما لستره وصحة القدوة به قبل بطلانها * تنبه * يجب فى زرع ضم الرأى على الافصح
لناسب الواو المتولدة لفظاً من اشباع ضمة الهاء المتقدمة الحذف لخفاها فكأن الواو وليت الرأى
وقيل لا يجب لان الواو قد يكون قبلها مالا يناسبها ويجوز فى دال يشد الضم انما عاينه والفتح الخفة
قبل والكسر وقضية كلام الجار يرى كان الحاجب استواء الاولين وقول شارح ان الفتح أفصح
لعله لان نظره هم الى اشارة الاخفية أكثر من نظره هم الى الاتباع لانها أنسب بالنصاحه وأصدق
بالإغنة (وله) بل عليه اذا كان فى ساتر عورته خرق لم يجز ما سده غير يده كاهو ظاهر وفى هذه
هل يقيمها فى حالة السجود اذا لم يمكن وضعها مع الستر بها العذر أو يضعها لتوقفة صحة السجود عليها
كل محتمل اذا الحاجة تتوز كلام من الكشف وعدم وضع بعض الاعضاء كلها مع عدم إعادة فهمها
وحينئذ فالذى يتجه تغييره اذ لا مرجح وليس هذا كمرقربا فى قوائمه صلى على الشط المعلوم منه
أنه اذا تعارض السجود والستر تقدم السجود لان ذلك فيه تعارض أصلى السجود والستر وأصل
السجود كذلك لانه ركن وما هنا تعارض فيه وضع عضو مختلف فى وجوبه وستر بعضه مختلف
فى اجزاء السترة فنعين التخيير (ستر بعضها) أى العورة (بيده) حيث لا تنقض (فى الاصح)
لحصول المقصود ودعوى أن بعضه لا يستره ممنوعة وفارق الاستسقاء يده لاحترامها والاستسقاء
باصبه لانه لا يسمى استسقاء كغيره او يكفى يده غير قطعاً وان حرم كل لسترها تجزير ويلزم المصلى ستر
بعض عورته بما وجدته وتخصه قطعاً وانما اختلفوا فى تحصيل واستعمال ماء لا يكتفى لظهره
لان المقصد منه رفع الحدث وفى تجزئه خلاف وهذا المقصود والستر وهو يتجزى (فان وجد كفى
سواتيه) أى قبله ودره مما يذلل لان كشفهما يسوء صاحبهما (نعين لهما) لفتحهما ولا تناق
على أنهما عورة (أو) كفى (أحدهما قبله) أى الشخص الذكر والانثى والخثى يعين ستره
لانها زلزلة والدر مستور بالابن غالباً فعلم أنه يجب ذلك فى غير الصلاة أيضاً نظراً
لبروزه وأنه يلزم الخثى ستر قبله فان كفى أحدهما فقط فالأولى ستره لانه كفى بخصه امرأة
وعكسه وعند من لم يتخير كلاً كان وحده (وقيل دره) لانه أخص عند نحو السجود (وقيل

(قوله) ان شق ذلك عليه أى فان لم يشق
المشقة المذكورة فعمله وهل هو على
الطلاقه وان أدى الى استسقاء أو فعل
كثير أو لا (قوله) أو كفى أحدهما قولهم
أو أحدهما فيه اشعار بأن فرض
المسئلة أنه يكفى جميع أحدهما حتى
لو فرض أنه يكفى جميع أحدهما
وبعض الآخر تعين للجميع

يختبر) لتعارض المغنين (و) رابعها (طهارة الحدث) بأقسامه السابقة بماء أو تراب
وجده والام يكن شرطاً للمامة من صحة صلاة فاقد الطهورين فإن نسيه وصلى أتيب على قصده
لا على فعله إلا ما لا يتوقف على طهره كالذكر وكذا القراءة الآمن نحو جنب على الأوجه وانما لم يؤثر
النسيان هنا وفيما يأتي لأن الشروط من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر فيه ذلك ومن ثم بطلت بخو
سبقه كما قال (فان سبقه) أي المصلي غير السلس ولو فاقد الطهورين على المعتمد الحدث أو أكره عليه
(بطلت) صلاته لبطلان طهره اجبا على أن صلاته ما صحته منعقدة (وفي القديم) وقول
في الحديث أيضاً أنه يتطهرو (يبي) وان كان حدثاً كبيراً في فيه لكنه ضعيف اتفاقاً وخرج بسبقه
ما لو نسيه فلا تنعقد اتفاقاً (وبجريان) أي القولان (في كل مناقض) أي مناف للصلاة
(عرض) للمصلي فيها (بلا تقصير) منه (وتعذر دفعه) عنه (في الحال) كتنجس ثوبه الذي
لا يمكنه القاءه فوراً يربطه وكان طهره لمحل بعد أي لا يصله إلا بفعل كثير أخذاً لما لو في عتق
أمة بعد سائر عتقها (فان أمكن) دفعه حالاً (بأن كشفه ربح فستر في الحال) أو تنجس رداؤه
فألقاه أو فقهها عنه حالاً (لم يطل) صلاته ويعتقر هذا العارض لقلته بخلاف ما لو خاها بخوكمه
أو عود يده لأنه حامل لها حينئذ ولا يتأسس الجمل هنا يحمل الورقة السابق قبل فصل قضاء الحاجة
لأن الجمل في كل محل محمول على ما يناسبه اذ ما هنا أشتق فائز فيه ما لا يؤثر ثم ألا ترى أن حل المماس هنا
مبطل وشم لا يحرم وقدمت سر ذلك في بحث السجود على ما لا يتحرك بتركته (وان قصر بأن فرغت
مدة خف فيها) فاحتاج لغسل رجليه (بطلت) قطعاً كحديثه مختاراً وبحسب السبكي أن هذا إذا ظن
بقضاء المدة إلى فراغها أو لم تنعقد وفيه نظراً لأنه إذا ظن ذلك لم يقصر فلا يتأني القطع الآن يقال
أن غفلته عنها حتى ظن ذلك تقصير ولأنه إذا افتتحها مع عليه بانقضاء المدة فيها يكون المبطل منتظراً
وهو لا ينافي الاعتقاد حالاً كمرتين أحرم مفتوح الجيب فالذي يتجه انعقادها حتى تصح القدوة به
(و) خامسها (طهارة الجبس) الذي لا يعنى عنه (في الثوب) وغيره من كل محموله وملاق
لذلك المحمول (والبدن) ومنه داخل القدم والاف والعين وانما لم يجب غسل ذلك في الجنابة لأن
التجاسة أعظم (والمكان) الذي يصل فيه للبراءة فاعلى عند الدموصلى وصح خبر تزيهوا من
البول ثبت الأمر باجتناب الجبس وهو لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها والأمر بالشئ غنى عن ضده
والنهي في العبادة يقتضي فسادها وقولهم وهو لا يجب في غير الصلاة محله في غير التضمع به في البدن
فانه حرام وكذا في الثوب على تساقض فيه ويستثنى من المكان ذرق الطيور فيعنى عنه فيه أرضه
وكذا فرشته على الأوجه ان كان جافاً ولم يتعد ملاسته ومع ذلك لا يكاف تحري غير محله في الثوب
مطلقاً على المعتمد (ولو اشتبه طاهر ونجس) كسببين ومحلين (اجتهد) للمامة بتفصيله في الأولى
ومنه أنه يجوز أن قدر على طاهر يتبين كان يجده ما يغسل به أحدهما ويجب موسعة الوقت ومضيقاً
بضيقه نعم لو صلى فيما طهره الطاهر منهم ما ثم حضر وقت صلاة أخرى لم يجب تجديده كذا أطلقوه هنا
مع تصريحهم في الماعن أنه إذا بقي من الأول بقية لزمه إعادة الاجتهاد وكأنهم يخوف في الفرق أن إعادة
ثم فيها احتياط تام بتقدير محال لفته لا لا أول لما يلزم عليه من الفساد السابق ثم بخلاف ما هنا إذا احتياط
في إعادة فلم يجب ولا فساد لو خاف الاجتهاد الثاني الأول فجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثاني وأما قول
شيخنا الطاهر حمل ما هنا على الغالب من أنه يستمر بجميع الثوب فان ستره بعضه كأن ظن طهارته
بالاجتهاد فقطع منه قطعة واستبرأه وصلى ثم احتاج للستر لثقل ما ستره به ولا لزمه إعادة الاجتهاد نظير
ما مر في الماعن وعليه فلا فرق بين الماعن والثوب اذ هما كناعين والحاجة للستر كهي لا تظهر

(قوله) وكذا القراءة الآمن نحو جنب قد
يقال القراءة من الجنب عبادة صحيحة
وان كانت محرمة كالصلاة في الغصوب
لأنهم لم يجعلوا استقاء الجنابة شرطاً للصحة
القراءة بل جعلوا حرمة القراءة حكماً من
أحكام الجنابة وحينئذ فينبغي أن يثبت
عليها من حيث ذاتها وان حرمت لخارج
كالظن به ويترتب على وصفها بالحجة
اجتزأها عن القراءة المنذورة لتمام العمل
وليراجع على أن لك أن تقول اثبات
الثواب فيما نحن فيه بالأولى من مسألة
المغصوب لأن الفرض هنا أنه ناس الجنابة
وحيث فلا يتم بالكيفية (قوله) يربط
يبقى بعد الثأب ما يدرك الطرف فيما يظهر
(قوله) والآن لم تنعقد صادق بما إذا لم يخطر
باله شيء من الفراغ وعده وفي عدم
الاعتقاد حينئذ نظر ظاهر وعبارة
المغني والنهاية تتلوا عن السبكي سألته
من هذا الإجماع (قوله) ذرق الطيور
أطلقه وقيداه في المغني والنهاية بما إذا
كثر وهو واضح (قوله) فيه أرضه كذا
في أصله رحمه الله والنسب لا عذب
في أرضه أو تركه (قوله) ويجب
موسعاً الخ كذا في أصله وكان الأنسب
أن يثبت بعدم التردد على غيره ليصح
الحلافة وتحسن مقابلة

وسائر العورة كلها الذي استعمله انتهى فقيه نظر ظاهر لما علمت من اختلاف ملخص البابين على أنه يلزم الشيخ أنه لو أكل من بعض الطعام الذي ظهر له حمله بالاجتهاد ثم عاد لا كل باقيه لزمه إعادة الاجتهاد وهو بعيد جداً فأنمله وظاهر أن محل العمل بالثاني هنا ما إذا لم عس الأول رطباً بالبدن والأفلا نظير ما مر في المأمن ولا إعادة مطلقاً ولولم يظهر له شيء صلى على أو أعاد (ولو نجس) بفتح الجيم وكسر هـا (بعض ثوب ويدن) أو أو بمعنى أو (وجعل) ذلك البعض في جميعه (وجب غسل كله) لتصح الصلاة معه لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل وانما لم نجس ما سبه لعدم تيقن محل الإصابة وقد مر في مسألة الهرة ما يعلم منه أن الشك في النجاسة المعتضد بأصل بقائها يقتضي بقاءه على نجاسته لا تنجسه لما سبه عملاً بأصل بقاء ظهره أما إذا انحصر في بعضه لمقدمه فلا يلزمه الاغسل المتقدم فقط (فلوطن) بالاجتهاد أن (طرفاً) متمزاً منه هو النجس كيدوكم (لم يكف غسله على الصحيح) لتعذر الاجتهاد في العين الواحدة وان اشتملت على أجزاء من ثم لو فصل الكم عنها جازله الاجتهاد فقيمها فاذن أن أحدهما هو النجس غسله فقط و يقبل خبر عمل الرواية بالنجس ثوب أو بعضه ان يثبه أو كان قهها واقفاً نظير ما مر ولو اشبهه مكان من نحو بيت أو ساطع فلا اجتهاد بل ان يساق عرفاً وجب غسل كله والاندب الاجتهاد وله الصلاة بدونه لكن إلى أن يبقى قدار النجس ولو تعذر غسل بعض ثوبه المتنجس وأمكنه لقطع المتنجس الستري بآية ولولم يعض العورة على ما يحتمل الزركشي لزمه قطعه ان لم يتقصه أكثر من أجرة ثوب مثله يصلى فيه على المعتمد (ولو غسل نصف) هو مثال (نجس) كتوب (ثم باقيه) يصب الماء عليه لا في نحو جفنة والاي يظهر منه شيء على المعتمد لأن طرفه الآخر نجس مماس للماء قليل وارده عليه كما يشتهى في شرح الارشاد وغيره (فلا يصح ان يغسل مع باقيه مجاوره) من النصف المغسول أولاً (طهر كله والا) يغسل معه مجاوره أى ولا يغسل (غير المتصف) بفتح الصاد هو الذي يظهر بخلاف المتصف لأنه رطب ملاق لنجس فيغسله وحده ولا تسرى نجاسته الملاقى للملاقية خلافاً لمن زعمه والالتجس السمن الحامد كله بالفارة الميتة فيه وهو خلاف النص (ولا تصح صلاة ملاق) أى مماس (بعض) يده أو (لباسه) كعمامته (نجاسة) في شيء من صلاته (وان لم يتحرك) يتحركه لتسببه اليه وخرج بلباسه وماله نحو سرى على نجس فنضع صلاته عليه (ولا) صلاة نحو (قايض طرف شيء) كحبل أو شاة بنحو يده (على نجس) وان لم يشده (ان يتحرك) هذا الشيء الذي على النجس (يتحركه) لحمله متصلاً بنجس وفيه الخلاف الآتي أيضاً وان أوهم خلافه قوله (وكذا ان لم يتحرك) بها (في الأصح) لتسببه اليه كالعمامة ورفق المقابل بينهما ممنوع وان رجحه في الصغير واختاره الأذرى ومر أنه لو أسلم الحامد ذابة ومما نجاسته ضرر فليتبسبه له وخرج بعلى نجس الجبل المشدود بطاهر متصل بنجس فلا يضر إلا ان كان ذلك الطاهر يجره وما اتصل به من النجس بجره كسفة صغيرة في البر والذي يظهر اعتبار انجراره بالفعل لو أراد له بالقوة لأنه لا يسمى حامله الاجتذوع عبر وفي النجس بالمتصل وفي الطاهر بالمشدود أى وأخوه لوضوح الفرق بينهما مما يقرر وهو ان محموله مماس لنجس في الاول فلم يشترط فيه نحو شدة به بخلافه في الثاني فان يده وبين النجاسة واسطة فاشترط ارتباط بين محموله والنجس ولا يحصل ذلك الا بنحو شد طرف الجبل بذلك الطاهر المتصل بالنجس (فلوجعله) أى طرف ما ذكر (تحت رجليه) وصلى (صحت) صلاته (مطلقاً) يتحرك أم لا لأنه ليس حامله شبه صلاته على نحو ساطع مفروش على نجس أو بعضه الذي لا يماسه نجس (ولا يضر نجس) يتجاوز محل صلاته وان كان (يتجاوز صدره) أو غيره (في الركوع والسجود) أو غيرهما (على الصحيح) لعدم ملاقاته له نعم تكره صلاته بأزاء

(قوله) والأفلا لأن صلاته تبارن نجاسة شدة و يؤخذ منه أنه لو غسل يده قبل لبسه الثاني كان له ذلك وهو واضح (قوله) لعدم تيقن محل الإصابة غسل في أصله وكان الظاهر نجاسته غسل في أصله (قوله) والاندب الاجتهاد لك الإصابة هذا مما بلغ به فيقال لنا اجتهاد أن تقول هذا مما بلغ به فيقال لنا اجتهاد في متحدث اتفاق الشيخين

متنجس في إحدى جهاته ان ترب منه بحيث ينسب اليه لا مطلقا كما هو ظاهر (ولو وصل)
معصوم اذ غيره لا يأتي فيه التفصيل الآتي على الاوجه لانه لما أهدر لم يبال بضرره في جنب حق الله
تعالى وان خشى منه فوات نفسه (عظمه) لاختلافه وخشيته مع تيمم ان لم يصله (بتجسس) من العظم
ولو مغلظا ومثل ذلك بالاولى دهنه بغط أو ربطه (للفقد الطاهر) الصالح للوصل كأن قال خبير
بقة ان التجسس أو المغلظ أسرع في الجبر أو مع وجوده وهو من آدمي محترم (فهذور) في ذلك قصص
صلاته للضرورة ولا يلزم زعوه وان وجد طاهر صالحا كما أطلقاه وينبغي جملة على ما اذا كان فيه مشقة
لا تحتل عادة وان لم تنع التيمم ولا يقاس بما يأتي لعذره هنا لا ثم (والا) بأن وصله بتجسس مع وجود طاهر
صالح ومشقة ما لو وصله بعظم آدمي محترم مع وجود تجسس أو طاهر صالح (وجب زعوه ان لم يتحضر ضرا
ظاهرا) وهو ما يعيب التيمم وان تأمر واستتر بالعم فان امتنع أجبره عليه الامام أو نائبه وجوبا بركد المغصوب
ولا تصح صلاته قبل نزح التجسس لتعديده بتجمله مع سهولة ازالته فان خاف ذلك ولو نحو شين وبطء براء
لم يلزم زعوه لعذره بل يحرم كما في الانوار وتصح صلاته معه بلا إعادة (قبل) يلزم زعوه (وان خاف)
مبجج تيمم لتعديده (فان مات) من زعمه النزح قبله (لم ينزع) أي لم يجب زعوه (على الصحيح) لان
فيه شبهة كالخبر منه أو سقوط الصلاة بالمأمور بالنزع لاجلها قال الراعي فيحرم على الأول دون الثاني
وقضية اقتصار المجموع وغيره عليه اعتماد عدم الحرمة بل قال بعضهم انه أول من الانباء لكن الذي
صرح به جمع ونفله في البيان عن الاصحاب حرمة مع تعليلهم بالتالي وقيل يجب زعوه لثلاثي الله تعالى
حاملا لخاصة أي في التبر أو مطلقا بناء على ما قيل ان العائد أجزاء الميت عند الموت والمشهور انه جميع
أجزائه الاصلية فحين أن مراده الأول ويجري ذلك كما في داوى جرحه أو حشاه بتجسس أو خاطبه
أو شق جلده فخرج منه دم كثير ثم شئ عليه اللحم لان الدم صار طاهرا فلم يكف استنائه كالمقطع
أذنه ثم لصقت بحرارة الدم وفي الوشم وان فعل به صغيرا على الاوجه ونوهم فرق الغما يتأتى من حيث
الاثم وعدمه حتى أمكنه ازالته من غير مشقة فيما لم يتعد به وخوف مبيح تيمم فيما تعدي به بنظر مرامر
في الوصل لزمه ولم تصح صلاته وتنجس به ما لا فاء والا فلا تقصص امامته ومحل تنجيسه لما لا فاء في الحالة
الاولى ما لم يكس جلدا رقيقا للتعجب من عساسة التجسس وهو الدم المختلط بنحو النيلة ولو غرز ابرة
مثلا بدمه أو انغرزت فغابت أو وصلت لدم قبل لم يضرب أو لدم كثير أو لجوف لم تصح الصلاة لانها
بتجسس (ويعني عن محل استحجاره) بالجر ونحوه المجزئ في الاستنجاء في حق نفسه وان انتشر
بعرق ما لم يجاوز الصفحة أو الحشفة وأخذ من هذا أنه لو مس رأس الله كرموعا مبتلا من بدنه لم ينجسه
وفيه نظر لما مر أن محل النجوس طرأ عليه رطب أو جاف وهو رطب تعين الماء (ولو حمل) ميتة
لادم لها سائل في بدنه أو ثوبه وان لم يقصد كقل قلبه فقل قلبه بظفره أو ثوبه من أطلق أنه لا بأس بقتله
في الصلاة يتعين أن مراده ما لم يحمل جلده وكان ناب ولو يمكنه من ابتلاء به عقب الموسم كما مثله كلامهم
وصرح به جمع متأخرون وان أشار بعضهم للعفو لان ابتلاء به بمن قليل مع امكان
الاحتراز عنه ليس في معنى ما سجدوا به والعفو عن نية المطاف أيام الموسم لان محتمة مقصورة على
محل واحد فلا يضطر الى أكثر أو (مستجبرا) أو حامله أو يضام من ابان آيس من مجيء فرخ منه
أو حيوانا بمنفذ تجسس أو مستأطرا لاجوفه تجسس أو قارورة فيها تجسس ولو معقوا عنه وان ختمت عليه
بنحو رصاص في جزء من صلاته (نظمت في الاصح) اذ لا حاجة لجل ذلك فيها ومنه يؤخذ ان ما يتخلل
خيطة الثوب من نحو الصبيان وهو بيض القمل يعني عنه وان فرضت حياته ثم موته وهو ظاهر لعوم
الابتلاء به مع مشقة فتح الخيطة لا خراجها (وطين الشارع) يعني محل المرور ولو غير شارع كما هو

(قول المصنف) لفقد الطاهر ما حد
المحل الذي اذا كان به بعد مفقودا وهل
ينظر في تحديدها الى التفرقة بين توهم
وجوده وتيقن وجوده على وزن ما مر
في التيمم ينبغي أن يتحرر عما رأت المحشى
قال لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه
بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتل
عادة وينبغي وجوب الطلب عند احتمال
وجوده لكن ان وجد يجب الطلب
للماء منه انتهى وكان في آخر عبارته
سقطا وأصلها ان وجد يجعل يجب الطلب
للماء منه كانه يشير بذلك الى محي التفصيل
الشارع في التيمم وليس بعيدا لأن عبارته
ليست وافية بسائر الشقوق (قوله)
ما لم تنكس جلدا الخ محل تأمل لان هذه
الجلدة بفرض تصورها لا مادة لتكونها
الا رطوبة الغذائية المترشحة من
البدن ولا تمر لها الى سطح البدن الا محل
الوشم فتنجس بملاقاة ان سلم خلوها من
شئ من أجزائه والله أعلم وقد يجب بان
الرطوبة مادامت في الباطن لا يتحكم
عليها بالتجسس (قوله) مع امكان الاحتراز
عنه محل تأمل اذ الفرض عسر الاحتراز
(قوله) لان محتمة الخ محل تأمل بل يصح
بباقى المسجد ومع ذلك فكلامهم صريح
في انه لا يكاف الخروج اليه والحاصل
أن القول بالعفو وجبه والله أعلم (قوله)
ولو غير شارع ان كان غير الشارع سكة
مستطيلة بكثر مرور المارة فيها فالحاقها
بالشارع واضح اما سكة قصيرة ليس بها
الادور قليلة فالحاقها بالشارع لا يخلو
عن شئ فهي بالدار ذات البيوت
أو بالخان أشبه في تأمل والله أعلم

ظاهر (المؤمن نجاسته) ولو يغفل ما لم يتبق عنه متميزة وان عمت الطريق على الوجه خلافه
لأن ركشي لندرة ذلك فلا يعم الاتلاءه وفارق مامر في نحو ما لا يدركه طرف وما يأتي في دم الاجنبي بأن
عموم الاتلاءه هنا أكثر بل يستحيل عادة الخلوهما عنه بخلافه في تلك الصور وكالتقن اخبار عدل
روايته (يعني عنه) أي في الثوب والبدن وان اشترى بعرق أو نحوه مما يحتاج اليه نظير ما يأتي
دون المكان كما هو ظاهر اذ لا يعم الاتلاءه فيه (عما تعذر الاحتراز عنه غالباً) بأن لا ينسب
صاحبه لسقطه أو أنه تحتفظ وان أكثر كما اقتضاه قول الشرح الصغير لا يعد أن يعد اللوث في جميع
أسفل الخف وأطرافه قليلاً بخلاف مثله في الثوب والبدن انتهى أي ان زيادة المشقة توجب عد ذلك
قليلاً وان أكثر عرفاً فإزاد على الحاجة هنا هو الضرر وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة ولا العظمت
المشقة جداً فمن غير القليل كالروضة أراد ما ذكرناه (ويختلف) ذلك (بالوقت وموضع من
الثوب والبدن) فيعني في زمن الشتاء وفي الذيل والرجل عما لا يعنى عنه في زمن الصيف وفي اليد
والكف سواء في ذلك الأعمى وغيره كما يصرح به الحلا فهم نظراً لما من شأنه من غير خصوص شخص
بعينه ومع العفو عنه لا يجوز تلويث نحو المسجد بشئ منه وخرج بالمؤمن نجاسته مظنونها منه ومن نحو
ثياب خمار وقصاب وكافر من دين باستعمال النجاسة وسائر ما تغلب النجاسة في نوعه فكله طاهر للأصل
نعم يندب غسل ما قرب احتمال نجاسته وقولهم من البدع المذمومة غسل الثوب الجديد محمول على غير
ذلك (و) يعني في الثوب والبدن والمكان (عن قليل دم البراغيث) لاجلها كما مر وفي معناها
في كل ما يأتي كل ما لا نفس له سائلة (ونيم الذباب) أي ذرقه ومثله بوله وبول الخفاش ومثله روث طيرها
وبأسها في الثوب والبدن والمكان على الوجه خلافه ان خص المكان بالخفاف وعمم في الأولين
ولو عكس لمكان أولى لما مر أن ذرق الطيور يعني عنه فيه دونها بل بحث العفون ونيم برأس
كوز يمر عليه ماء قليل فلا يتنجس به وذلك لأن ذلك كله مما أقم به البلوى ويشق الاحتراز عنه وهو مفرد
وقيل جمع ذبابه بالباء لا بالنون لأنه لم يسم جمعه ذباب كغراب وأذنه كأعربة (والاصح أنه لا يعنى عن
كثيره) لندرة (ولا عن قليل اشترى بعرق) لمجاوزه تخلفه (وتعرف الكثرة) والقلة
(بالعادة الغالبة) فيجهد المصلي أي وجوباً أن تاهل والارجع الى عارف فيجهد له فيما يظهر نظير
مامر تنقصه في القبلة نعم لا يرجح هنا كثرة ولا علمية لأن الأصل القلة فلما أخذ به بل وقيل لأخذه
استدعاء لكن له وجه معتبر الزمان والمكان فإرأى أنه مما يغلب التلويح به يعسر الاحتراز عنه
قليل والافكثير ولو شك في شئ أقليل أو كثير فله حكم القليل هنا وفيما يأتي ولو فسرق الخبس
في محال ولو جمع لكثير كان له حكم القليل عند الامام والكثير عند المتولي والغزالي وغيرهما
ورجح بعضهم (قلت الاصح عند المحققين) بل في المجموع أنه الاصح باتفاق الاصحاب (العفو
مطلقاً والله أعلم) وان أكثر منتشر بعرق وان جاوز البدن الى الثوب كما اقتضاه اطلاقهم ولا ينافيه
ما يأتي في دم نحو النصد لان الاتلاء هنا أكثر بل وان تفاخس وطبق الثوب على المعتمد نعم محل العفو
هنا وفي مامر ويأتي حيث لم يختلط بأجنبي والام يعرف عن شئ منه كذا ذكره كثير من محله في الكثير
والانافاه في المجموع عن الاصحاب في اختلاط دم الحيض بالريق في حديث عائشة أنه مع ذلك يعني
عنه لقلته كما يأتي وخرج الاجنبي وهو ما لم يحتاج لماسية نحو ماء طهر وشرب وتنشف احتجابه وبصاق
في ثوبه كذلك وماء بلل رأسه من غسل تبرأ وتنظف ومماس آلة نحو فساد من ريق أو دهن وسائر
ما احتج اليه كما مر به شيخنا في الأخير وغيره في الباقي قال أغنى شيخنا بخلاف اختلاط دم جرح
الرأس عند خلقه ببلل شعره أو بدواء وضع عليه لندرة فلامشقة في الاحتراز عنه انتهى وفيه نظر

(قوله) دون المكان اذ لا يعم الاتلاءه
قد يتوقف فيه بالنسبة لمن اطردت عادتهم
بجعل ثوبه لاصلاً فعليه واستعداده
دائماً في الطرقات كالسكين والله أعلم

وما عمل به ممنوع ولا ينافي ما تقر راطلاق أى على تأثير رطوبة البدن لانه محمول على ترطبه بغير محتاج اليه بل أطلق بعضهم المسامحة في الاختلاط بالماء واستدل به بنقل الاصحبي عن المتولى والمتأخرين ما يؤيده وحيث كان في ملبوس لم يعمدا صلاته والا كان قسلا في بدنه أو ثوبه فأصابه منه دم أو حمل ثوبا فيه دم براغيث مثلا أو صلى عليه لم يعف الا عن القليل نعم لما لبسه زائدا الجمال أو نحوه حكم بقية ملبوسه على الوجه خلافا لقضية كلام القاضي بالنسبة لنحو الصلاة لا نحو ماء قليل أى لم يخرج لما ستمه فنجس به وان قل (ودم البثرات) بفتح المثناة جمع بثرة يسكونها وقد تنقع وهي خراج صغير (كالبراغيث) فيعفى عنه حيث لم يعصر مطلقا على الاصح لغلبة الاتلاء بها أيضا (وقيل ان عصره فلا يعفى عنه) مطلقا لاستغناؤه عنه والاصح أنه يعفى عن قليله فقط كدم يرغوث قبله لان العصر قد يحتاج اليه قال بعضهم ويشترط هنا أيضا أن لا ينتقل عن محله والاصح أن لا يعف الا عن قليله أخذ من كلام النووي وغيره وانما يتجه ذلك في غير محاذي الجرح من الثوب اما محاذيه فينبغي أن يلحق به لضرورة الاتلاء بكثرة انتقاله اليه (والدهاميل والقرووح وموضع الفصد والحجامة قليل كالبثرات) فيعفى عن دمها قليلا وكثيره مالم يكن بعصره فيعفى عن قليله فقط (والاصح) أنه (ان كان مثله) أى ما ذكر (يدوم غالبا فكالمستحاضة) فيجب الحشو والعصب كحمر فيها ثم ما خرج بعد عفى عنه (والا) يدم مثله غالبا (فكدم الاجنبى) يصيبه (فلا يعفى) عن شئ من المشبه والمثبه وهذا أولى من جعله للأول وحده أو لثنائى وحده كما قال بكل شارح (وقيل يعفى عن قليله قلت الاصح أنها كالبثرات) فيما مر لا بها غير نادرة واذا وجدت دامت وتعذر الا اختراز عن الخها وتناقض المصنف في دم الفصد والحجامة والمعمد حل قوله بعدم العفو على ما اذا جاز محله وهو ما ينسب اليه عادة الى الثوب أو محل آخر فلا يعفى الا عن قليله لانه بفعله وانما لم ينظر لكونه بفعله عند عدم المحاوزة لان الضرورة هنا أقوى منها في قتل نحو البرغوث وعصر نحو البثرة وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته أنه اذا لوث أنطل أى ان كثرت أفعمه كلام المتولى وفارق ما تقر من العفو عن كثير دم الفصد في محله بأن الفصد تم البلى به بخلاف تدفق الجرح أو انفتحاحه بعد ربطه وقضيته أن مثله حل ربط الفصد فلا يعفى حينئذ الا عن قليله ثم رأيت الرافعى والمصنف قالا لو اقتصد فخرج الدم ولم يلوث بشرته أو لو ثم أى وهي خارجة عن محله قليلا لم تبطل صلاته (والا ظهر العفو عن قليل دم) (الاجنبى) غير المغلظ (والله أعلم) لان جنس الدم يتطرق اليه العفو فيقع التليل منه في محل المسامحة وانما لم يقولوا بالعفو عن قليل نحو البول أى لغیر السلس كما مر مع ان الاتلاء به أكثر لانه أقدر وله محل مخصوص فبطل الاحتراز عنه بخلاف نحو الدم فهما وبحث الأذرى العفو عن قليل ذلك ممن حصل له استرخاء نحو مرض وان لم يصرسلسا وقياس مامر العفو عن القليل من الاجنبى وان حصل بفعله وقيد بعضهم بما اذا لم يتعمد التطبخ به لعصا به حينئذ واستدل بقولهم لو تعد تطبخ أسفل الخف بالجنس وجب غسله حتى على القديم القائل بالعفو عنه في غير ذلك وقولهم لو حمل ما فيه ذباية مثلا أو من به نجس معفو عنه بطلت صلاته ولا دليل له في ذلك لان تطبخ الخف لم يصرفه حوافيه بخصوص الدم المميز على غيره بالعفو عن جنسه كما تقر به فارق حمل الميتة ومن به نجس معفو عنه (والقيح والصديد) وهو ماء رقيق أو قيح يتخالطه دم (كالدم) في جميع ما مر فيه لانه أصلهما (وكذا ماء القرووح والتمنط الذى له ريج) أو غير لونه (وكذا بالاريج) ولا تغير لون (في الاظهر) كصديد الاريج له (قلت المذهب طهارته والله أعلم) * فرع يعفى أيضا عن دم المناخذ كادل عليه كلام المجموع في رعاى الامام المسافر وفي أوائل الطهارة من العفو عن قليل دم الحيض وان مصعته بريقها أى أذهبته به لقيح منظره وقد بسطت الكلام على

(قوله) لم يعف الا عن القليل كما في التحديق والمجموع وغيرهما ولو نام في ثوب فكثير فيه دم البراغيث التحق بما يشمله منها عند الخالقته السنة من التعرى عند النوم ذكره ابن العماد نجسا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه والا عفى عنه نهاية أقول بل لو قيل بالعفو ومطامنا كان أوجه والله أعلم

ذلك في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومنه قوله فعلم أن العفوع قليل دم جميع المنافذ هو
المتنول الذي عليه الأصحاب ومحل العفوع قليل دم الفرجين اذ لم يخرج من معدن الخجاسة كالثانية
ومحل الغائط ولا تضر ملاقاته لجراها في نحو الدم الخارج من باطن الذكر لانها شروية وفي كلام
المجموع المذكور التصريح بأنه لا أثر لخلط الدم بالريق قصد اذ به يتأكد قول المتنولي لا يؤثر اختلاط
الدم المعفوع بوطية البدن وأفتى شيخنا بأنه لا أثر للبصاق على الدم المعفوع عنه اذ لم يتشرب به وكالدم
فما ذكر القمع والصد يد ولو رعف في الصلاة ولم يصبه منه الا القليل لم يقطعها وان كثر نزوله على
منفصل عنه فان كثر ما أصابه لزمه قطعها ولو جعة خلا فلن وهم فيه أو قبلها ودام فان رجا انقطاعه
والوقت متسع انتظره والا تحفظ كالسلس خلا فان زعم انتظاره وان خرج الوقت كما يؤخر غسل ثوبه
النجس وان خرج ويفرق بقدره هذا على ازالة النجس من أصله فلزمته بخلافه في مسئلتنا (ولو صلى
بنجس) لا يعفى عنه بثوبه أو بدنه أو مكانه (لم يعلمه) عند تحريمها ثم بعد فراغها علم وجوده فيها
(وجوب) عليه (القضاء في الجديد) لما مر أن الخطاب بالشروط من باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه
الجهل كطهارة الحدث وخلعه صلى الله عليه وسلم لتعليمه لاخبار جبريل أن فهمما قدزرا ولم يستأنف
ليس صريحا في أن ذلك القدر نجس لا يعفى عنه لشموله للطاهر والمفعول عنه واستقراره بعد وضع سلى
الجزر ورعى طهره حتى جاءت فاطمة رضي الله عنها ونحته ليس فيه تصريح بأنه علم أنه سلى جزر وهو
فيها وانما لم يستأنفها مع علمه بذلك بعد احتمال أنها نافلة على أن جمعاً أجازوا بأن اجتناب النجس لم يجب
أول الاسلام (وان علم) به قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلى ثم ذكر (وجوب) القضاء المراد به
هنا وفيما مر ما يشمل العادة في الوقت (على المذهب) لنسبته بنسبانه الى نوع تقصير ولومات قبل
التذكر فالمرحوم من كرم الله تعالى كما أفتى به البغوي وبعوه أن لا يؤاخذ به لرفعهم عن هذه الامة الخطأ
والنسيان ومتى احتمل حدوث النجس بعد الصلاة لا قضاء ما لم يكن يمتنع وجوده قبلها وشك في زواله
قبلها على الاوجه كالتيقن بالحدث وشك في الطهر ولو رأى من يريد نحو صلاة أو بثوبه نجس غير
معفوع عنه عنده لزمه اعلامه لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان لم يكن عصيان كما قاله العز بن
عبد السلام وكذا يلزمه تعليم من رآه يتخير بواجب عبادة في رأى مقلده كفاية ان كان ثم غيره يقوم به
والافعال نعم ان قول ذلك بأجرة لم يلزمه الا بها على المعتقد * فرع * أخرجه عدل رواية بنحو نجس أو كشف
عورة مبطل لزمه قبوله أو بنحو كلام مبطل فلا كيد له كلامهم والفرق أن فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره
وينبغي أن محله فيما لا يبطل سهوه لاحتمال أن ما وقع منه سهوا ما هو كالفعل أو الكلام الكثير فينبغي
قبوله فيه لانه حينئذ كالنجس * (فصل) * في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكر وهاتها
(بطل) الصلاة (بالنطق بحرفين) من كلام البشر ولومن منسوخ لفظه أو من حديث قدسي
وان لم يفيد السكن ان تواليها فيما يظهر أخذاً عما يأتي وذلك لخبر مسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء
من كلام الناس وأقل ما ينبغي عليه الكلام لغة أي غالباً حرفان اذ هو يقع على المفهم وغيره وتخصيصه
بالمفهم اصطلاح حادث وأفتى بعضهم بابطال زيادة ياء قبل أيها التي في الشهاد أخذاً بظاهر كلامهم هنا
لكنه بعيد لانه ليس أجنبياً عن المذكور بل يعتد به ومن ثم أفتى شيخنا بأنه لا بطلان به * تنبيه * كان
الكلام جائزاً في الصلاة ثم حرم قبل بحكمة وقيل بالمدينة وبنيت ما في ذلك من الاضطراب مع الراجح منه
في شرح المشكاة ومن اعتد أنه بحكمة السبكي فقال أجمع أهل السير والمغازي أنه كان بحكمة حين قدم ابن
مسعود من الحبشة كما في صحيح مسلم أي وغيره انتهى ولك أن تقول صريح بكل منهما في الجاري
وغيره فيعين الجمع والذي يتجه فيه أنه حرم مرتين ففي مكة حرم الحاجة وفي المدينة حرم مطلقاً

(قوله) ان كان ثم غيره أي ورآه ذلك الغير
أضافها لظهور الألفاظ في وجوده
وأنه أعلم
(فصل) في مبطلات الصلاة *
(قوله) من كلام البشر الانسب المخلوق
وعبارة أنها لا يبطل كلام مخلوق

وفي بعض طرق البخاري ما يشير إلى ذلك (أو حرف مفهم) كف وق وع ول و ط لانه كلام تام لغة وعرفا
وان أخطأ بحذف هاء السكت وخرج بالنطق بذلك الصوت الغير المشتمل على ذلك من أنف أو فم
فلا بطلان به وان اقترن به همهمة سئتي الاخرس ولولغير حاجة وان فهم النطق كلامه أو قصد محاكاة
أصوات بعض الحيوانات ككما أفتى به البلقيني لكن خالفه بعضهم قال لتلاعبه ورد بأنه ان قصد
بشي من ذلك اللعب فلا ترد في البطلان لما يأتي في الفعل القليل والافلا وجه له وان تكررت ذلك
وفي الانوار لا تبطل بالصق الا ان تكررت ثلاث مرات متوالية أي مع حركة عضو يبطل تحريكه
ثلاثا كحجي لاشقة كما هو ظاهر * تنبيه * هل يضبط النطق هنا بما مر في نحو قراءة الجنب والقراءة
في الصلاة أو يفرق بأن ما هنا أنسي فيضرب سماع حديد السمع وان لم يسمع المعتدل كل محتمل والاول
أقرب (وكذا ائمة بعد حرف) غير منهم تبطل بهما أيضا (في الاصح) لانها ألف أو واو أو ياء فيهما حرفان
نعم لا تبطل باجابه صلى الله عليه وسلم في حياته بقول أو فعل وان كثر وألحق به عيسى صلى الله عليه وسلم
وسلم اذ نزل ولعل قائله غفل عن جعلهم هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم أو رأى أنه من خصائصه
على الأمة لا على بقية الانبياء وهو بعيد من كلامهم وتبطل باجابه الاوين ولا تجب في فرض مطلقا
بل في نقل ان اذ ايعاد مها تاذي اليس بالهين ولا تبطل تلفظه بالعربية بشر به توقفت على اللفظ وخت
عن تعليق وخطاب مضر ككذرو صدقه وعق ووصية لان ذلك حينئذ يكون القرينة فيه أصدية مناجاة
لله تعالى فهو كالذكر ونوزع فيه بما لا يصح وزعم أن النذر فيه مناجاة لله تعالى دون غيره وهم لانه
لا يشترط فيه ذكر الله فنحو نذرت لا يذبالف كأعقت فلا نابلا لفرق وليس مثله التلفظ بنية نحو
الصوم لانها لا تتوقف على اللفظ فليتحج اليه (والاصح أن التمتع والخلف والبكاء والائين والتمتع)
والسعال والعطاس (ان ظهر به) أي بكل مما ذكر (حرفان بطلت والافلا) جز ما لما مر
(وبعد في بسير الكلام) عرفا كالكميتين والثلاث ويظهر ضبط الكلمة هنا بالعرف بدليل تعبيرهم
ثم تحرف وهنا بكلمة ولا تضبط بالكلمة عند الحاجة ولا عند الغوين (ان سبق لسانه) اليه كالناسي
بل أولى اذ لا قصد (أنسي الصلاة) أي أنه فيها كان سلم فيها ثم تكلم قليلا معتقدا اكالها لانه صلى الله
عليه وسلم تكلم في قصة ذي البدين معتقدا أنه ليس في صلاة ثم نبى عليها وخرج بالصلاة نسيان تحريمه
فها فلا يعذر به (أو جهل تحريمه) أي ما أتى به فيها وان علم تحريم جنسه وقول أصل الروضة لو علم
أن جنس الكلام محترم ولم يعلم أن ما أتى به محترم فهو معذور بعد ذكره التفصيل بين المعذور وغيره
في الجهل بتحريم الكلام يقتضي أن الاول معذور مطلقا وهو ما وقع في بعض نسخ شرح الروض لكنه
في بعضها وشرح المنهج مصرح باجاءه التفصيل فيه أيضا والذي يظهر الجمع بحصول الاول على
أن يكون ما أتى به مما يحمله أكثر العوام فيعذر مطلقا كما يؤخذ مما يأتي في مسئلة التمتع المصرح بها
في الروضة وغيرها والثاني على أن يكون مما يعرفه أكثرهم فلا يعذر به الا (ان قرب عهده بالاسلام)
لان معاونة بن الحكم تكلم جاهلا بذلك ومضى في صلاته بحضوره صلى الله عليه وسلم أو أن أبادة بعيدة
عن عالمي ذلك وان لم يكونوا علماء ويظهر ضبط البعد بما لا يخدمونه يجب بذلها في الحج توصله اليه
ويحتمل أن ما هنا أصم لانه واجب فوري اصاله بخلاف الحج وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الامر
الضروري لا غير فليزعم مشي أطاؤه وان بعد ولا يكون نحوذين مؤجل عذر الله وكيف يسع نخوته
الذي لا يضطر اليه ويبحث الاذرى أن من نشأ ثم أسلم لا يعذر وان قرب اسلامه لانه لا يخفى عليه
أمر ديننا انتهى ويؤخذ من علمه أن الكلام في مخالط قضت العادة فيه بأنه لا يخفى عليه ذلك وجهل
ابطال التمتع عذر في حق العوام ويؤخذ منه أن كل ما عذر واجبه له خلفا له على غائبه لا يؤاخذون به

(قوله) ويظهر ضبط البعد قد يقال
يؤدى ضبطه بذلك إلى تفاوته بتفاوت
الاشخاص وهو مناف لجعله صفة
للأبادة لا بمن بالآلية فلو ضبط عساقه
القصر أو جعل يكتمر قد أهله لنحل
عالمى ذلك لكان أنسب فليتل

ويؤيده تصریحهم بأن الواجب عنا انما هو تعلم الطواهر لا غير (لا كثيره) عرفا فلا يعذر فيه في
 الصور الثلاث (في الاصح) وان عذر لانه يقطع نظم الصلاة وهيئتها (و) يعذر (في التخيخ ونحوه) مما مر
 معه (الغلبة) عليه لكن ان قل عرفا على المعتمد ولو اتى شخص بنحو سعال دائم بحيث لم يتخل زمن من
 الوقت يسع الصلاة بلا سعال مبطل فالذي يظهر العفو عنه ولا قضاء عليه لوشي نظير ما يأتي فيمن به حكة
 لا يصبر معها على عدم الحلق بل قضية هذا العفو عنه وأنه لا يكف انتظار الزمن الذي يتخلو فيه عن ذلك
 لكن قضية ما مر في السلس أنه يكف ذلك فيهما وهو محتمل ويحتمل الفرق بأنه يحتاج للنسب ليعجز
 ما لا يحتاج لغيره ولو تخخ امامه فبان منه حرقا لم يجب مفارقتها لا احتمال عذر نعم ان دلت قرينة حاله
 على عدم العذر تعينت مفارقتها على ما يتجسده السبكي ولو لم يكن امامه في الناقصة لغير العذر على الوجه
 أنه لا يجب مفارقتها حالا ولا عند الركوع بل له انتظار لجواز سهوه كالموقف الخامسة أو سجد قبل ركوعه
 (و) يعذر في التخيخ فقط أي القليل منه كما هو قياس ما قبله الا أن يفرق ثم رأيت صنيع شيخنا في من
 منهجه مصرحاً بالفرق وقد ينظر فيه بأن التقييد هنا أولى منه ثم لانه لا فعل منه ثم بخلافه هنا فاذا قيد
 ما لا اختيار له فيه فأولى ماله فيه اختيار وان كان انما فعله لضرورة توقف الواجب عليه الآن اذ غاية
 هذه الضرورة أنها كضرورة الغلبة بل هذه أقوى لانه لا محيص له عنها وذلك عنها محص بسكوته
 حتى تزول لاجل (تعذر القراءة) الواجبة أو الذكرا الواجب بدونه للضرورة (لا) الذكرا المندوب
 ولا (الجهر) بالواجب أو غيره اذ توقف على التخيخ فلا يعذر به (في الاصح) لانه لكونه سنة لا ضرورة
 الى احتمال التخيخ لاجله نعم بحث الاسنوي استثناء الجهر بأذ كل الانتقال عند الحاجة الى
 اسماع المأمومين أي بأن تعذرت متابعتهم له الابه والوجه في صائهم زالت نخامة لحد الظاهر من فم
 واحتاج في اخراجها لنحو حرقين اغتفر ذلك لان قليل الكلام يغتفر فيها لا عذار لا يغتفر في نظيرها
 نزول المفطر للعوف وبه يتجه أنه لا فرق بين الفرض والنفل بل يجب في الفرض ولا بين الصائم
 والمفطر حذر من بطلان صلاته بنزولها الجوفه (ولو أكره على) نحو (الكلام) ولوحرقين فقط فيها
 (بطلت في الظاهر) لندرتة فكان كالكراه على عدم ركن أو شرط وليس منه غضب المستر لانه غير
 نادر وفيه غرض (ولو نطق بنظم القرآن) أو بدكر آخر كما شمله كلام أسله (يقصد التفهيم ك) قوله
 لمن استأذنه في أخذ شيء أو دخول (يا يحيى خذ الكتاب) أدخلوها بسلام وكنيته امامه أو غيره
 وكالفتح عليه وكالتبليغ ولو من الامام كما اقتضاه اطلاقهم بل قال بعضهم ان التبليغ بدعة منكرو باتفاق
 الاثمة الاربعة حيث بلغ المأمومين صوت الامام لان السنة في حقه حينئذ أن يتولا بنفسه ومراه
 بكونه بدعة منكرو أنه مكر وخلاف لمن وهم فيه فأخذ منه أنه لا يجوز (ان قصد معه قراءة) لانه
 مع قصده لا يخرج عن القراءة بضم غيره اليه فهو كالمقصود القرآن وحده (والا) يقصد معه قراءة
 بأن قصد التفهيم وحده أو لم يقصد التفهيم ولا القراءة بأن أطلق واعتراض بشمول المتن لهذه
 بأن المقسم قصد التفهيم فلا يشمل قصد القراءة وحدها والا لطلاق يد بأنه اذا عرف أن قصده
 مع القراءة لا يضرب قصدها وحدها أولى وبأن الاشتمل في كل من المقسم والقسم كما تقرر وكان هذا
 هو لمحظ المصنف في تصرحه بشمول المتن للصواب الرابع (بطلت) أثاني الاولى فواضع وأثاني الثانية
 التي شملها المتن كما تقرر ومصرح بها في الدقائق وغيرها وقال انها بنفسه لا يستغنى عن بيانها فلان
 القرينة المقارنة لسوق اللفظ تصرفه اليها فلا يصحكون المأني به حينئذ قرأ تاولاد كرايل يكون بمعنى
 ما دلت عليه تلك القرينة من الكلمات العادية كالله أكبر من المبلغ فانها حينئذ بمعنى ركع الامام كما يدل

(قوله أولا) فلا يعذر وإنما وان عذر لعل
 الاول من حيث الابطال والثاني من
 حيث الاشتم

عليه تعليل المجموع بقوله لانه يشبه كلام الآدمي فاتضح رد ما لغير واحد هنا وان الوجه أنه لا فرق بين أن ينتهي الامام في قراءة تلك الآية وان لا خلافا لما بحثه في المجموع ولا بين ما يصلح للخطاب وما لا يصلح لاختلاف الجمع متقدمين وخرج بنظم القرآن ما لو أني بكلمات مفردة انتباهه كما ابراهيم سلام كن فان وصلها طلت مطلقا والافلاق قصد القرآن وبحث أنه لو قصد مع وصلها بكل كلمة على حيا لها أنها فراق لم تبطل * تنبيه * ظاهر كلامهم ان نحو ما يجي الى آخره فيما تقرر كالكتابة في احتمال المراد وغيره وحينئذ فيؤخذ من قول المتن معه أنه لا بد من مقارنة قصد القراءة مثلا لجمع اللفظ لكن انما يتجه ذلك ان قلنا في الكتابة ينظر به اما اذا قلنا فيها بأنه يكفي قرنها بأولها أو أى جزء منها فيحتمل أن يقال به هنا ويحتمل الفرق بأن بعض اللفظ ثم الخالي عن مقارنة التية لا ينقص وقوعه ولا عدمه بخلافه هنا فانه مبطل فاشتراط مقارنة المانع لجمعه حتى لا يقع الابطال ببعضه وهذا أقرب وبه يظهر اتجاه ما اقتضاه قول المتن هنا معه وحكاية الخلاف في السكاة فتأمل ذلك فانهم اغفلوه مع كونه مهما أى مهم (ولا تبطل بالذكرو الدعاء) الجائز لنشر وهيتما فيها ومن ثم لو أتى بهما بالعجبة مع احسانه العربية أولا مع احسانه وقد اخترعهما أو بدعاء منظوم على ما قاله ابن عبد السلام أو محجوز بطلت وليس منهما قال الله كذلك لانه محض اخبار لا إنشاء فيه بخلاف صدق الله ولو قرأ الامام اياك بعد واياك نستعين فقالها المأموم أو قال استعنا بالله بطلت ان لم يقصد تلاوة ولا دعاء كما قاله في التحقيق والفتاوى واعقده أكثر المتأخرين وان نازع فيه في المجموع وغيره ولا ينافيه اللهم اننا نستعينك اياك بعد في قنوت التوراة لا قرينة ثم تصرفه اليها بخلافه هنا فادفع ما للاستوى هنا وقضية ما تقرر عن التحقيق أنه لا أثر لقصد الشاء هنا وقد توجه بأنه خلاف موضوع اللفظ وفيه نظر لانه تسليم ذلك لازم لموضوعه فهو مثل كم أحسنتم الى وأسأت فاه غير مبطل لافادته ما يستلزم الشاء أو الدعاء وحينئذ يؤخذ من ذلك أن المراد بالذكروها ما قصد بلفظه أو لازمه القريب الشاء على الله تعالى أخذ اعمامة في نحو التذمر والعقنى ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو افتاء الجلال البلقيني فيمن مع فبراه الله مما قالوا فقال برئ والله من ذلك لعدم البطلان وتبعه غيره فأقنى به فيمن سمع وما صاحبكم يحجون فقال حاشاه لكن الظاهر ان هذا انما أتى على الضعيف في استعنا بالله لانه مثله يجامع ان كل قرينة تصرفه اليها وليس منه افتاء أى زرع بأن صدق الله العظيم عقب سماع قراءة الامام ذكر لكن بدعة أى لانه لا يتخص بأية لا قرينة وفيه ما فيه (الأن يخاطب) غير الله تعالى وغير نبيه صلى الله عليه وسلم ولو عند سماعه لذكره على الوجة وقباس ما مر بما فيه من الخاق عيسى به الحاقه كسائر الانبياء صلى الله عليه وسلم نينا وعليهم وسلم هنا سواء في الغير الملك والشيطان والميت والجاد على المعتمد لكن اعترض حل قوله صلى الله عليه وسلم في صلته لا بلبس العنك لبعثة الله على انه كان قبل تحريم الكلام بأنه لا يتأتى الاعلى القول بأن تحريمه كان بالبدعة لان قوله له ذلك كان بها واجب بأنه يحتمل أنه خصوصية أو ان قوله ذلك كان تنسيلا لفظيا كما أشار اليه في المجموع ووروعيا على خلاف الاصل لا للاق أو عموم أدلة البطلان ويعد تنسيدها أو تخصيصها بمحتمل (كقوله لعاطس رحمت الله) لانه من كلام الآدميين حينئذ كعلمك السلام بخلاف رحمة الله وعلمه لانه دعاء ويسن لصل عطس أو سلم عليه أن يحمد بحيث يسبح نفسه وأن يرذ السلام بالإشارة باليد أو بالأس ثم بعد سلامه منها باللفظ وبحث مذنب تسميت مصل عطس وحدها (ولو سكنت) أو نام فيها معك خلافا لمن وهم فيه (طويلا) في غير ركن قصر في صورة السكوت العمد كما هو معلوم من كلامه (بلا غرض لم تبطل في الاصح) لانه لا يحرم هيتما اما اليسر فلا يضر جزمنا (ويسن لمن نابه شئ) في صلته (كتنبيه امامه) اذا سها

(قوله) ينتهى الامام ما وجه التنقيده
فالانصب المصلى (قوله) ان نحو ما يجي الخ
والاوجه أنه يعتبر في نحو ما يجي خذ
الكتاب مقارنة قصد نحو القراءة ولو مع
التفهم لجمع اللفظ ان تجرده عن بعضه
يصير اللفظ اجنبيا مانعا للاسالة كما
يشعر به قول المصنف معه وان كان المرجح
في نظيره من الكناية لا اكتشافا باقتران
السكاة ببعضها غايه قد يقال لا يخفى
ما في هذا من الخرج ولا دليل فيما استند
اليه من عبارة المصنف عند التأمل لان
ضمير معه المتبادر عوده لقصد التفهم
وقصد التراء في جميع اللفظ ولومع أول
اللفظ لا يتجه فيه البطلان وان عذب
القصد بعد ذلك فالذى يتجه الاكتفاء
بوجود القصد أول اللفظ والله أعلم ثم
رأيت الفاضل المحشى قال قوله فاشتترلز
مقارنة المانع لجمعه الخ ويحتمل الاكتفاء
بالمقارنة لا قول قوله وهذا أقرب لا بعد
عليه أنه يكفي الاقتران بأوله اذا قصد
حينئذ الاتيان بالجميع فليتأمل انتهى
(قوله) أو بدعاء منظوم لا يظهر وجهه
ولعل هذا منشا ابراده بصيغة التبرى
ثم رأيت الفاضل المحشى قال المنجبه
خلافه انتهى وهو كما قال

(واذنه لداخل) أى مر يد دخول استأذن فيه (واذاره أعمى) وأخوه كعاقل أو غير مميز يقع به مهلكاً أو نحو (أن يسبح) الذى كرا الحق أى يقول سبحان الله بقصد الذكر وحده أو مع التسمية (وتصفى المرأة) واخفى الحديث الصحيح بذلك قيل قضية عبارة من التسمية مطلقاً مع أنه قد يجب وقد يستوي وقد يباح انتهى ويرد بأنها لا تقتضى ذلك بل إن السنة فى سائر صور التسمية السبع للذكر والتصفى لغيره وهو كذلك فلو صق وسبحت بخلاف السنة خلاف لمن زعم حصول أصلها وأشار بالأمثلة الثلاثة إلى أحكام التسمية فالأول لندبه والثانى لباحته والثالث لوجوبه فيلزمه أن توقف الانقضاء عليه بالقول أو الفعل ومع ذلك تبطل بكسبهما وبحث نذب السبع لهما بحضرة نساء أو محارم كالجهنم بالقراءة وفيه نظر لأن أصل القراءة مندوب لهما بخلاف السبع للتسمية وإذا صفت فالسنة أن يكون (يضر) بطن وهو الأول أو ظهر (اليمين على ظهر اليسار) وهذا أنولى من عكسهما كما أفاده المتن وهو ضرب بطن أو ظهر اليسار على ظهر اليمين وبقي صورتان ضرب ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه ولا بعد أنهما مفضلان بالنسبة لتلك الأربع لأن المفهوم من صنعهم أن كون اليمين هى العاملة وأن كون العمل بطن كفها كها المؤلف أولى ثم كل ما كان أقرب إلى هذه وأبعد عن البطن على البطن الذى هو مكره يكون أولى مما ليس كذلك ومحل ذلك حيث لم يقصد اللعب والاطلقت لم تجهل البطلان بذلك وتعذر وقول جمع في ضرب البطن على البطن لا بد مع قصد اللعب من علم التحريم نافية تصريحهم الشامل لسائر صور التصفى بأن محل عدم بطلان الصلاة بالفعل القليل وإن أبغى ما لم يقصد اللعب وفي تحريم ضرب البطن على البطن خارج الصلاة وجهان لا يحتاجا وشروطه أن يقل ولا يتو إلى نظير ما يأتي في دفع المار واقتضاء بعض العبارات أنه لا يضر مطلقاً أشار في الكفاية إلى حمله على ما إذا كانت اليد ثابتة والمتحرك انما هو الأصابع فقط (ولو فعل في صلاته غيرها) أى غير أفعالها (إن كان) المفعول (من جنسها) أى جنس أفعالها التى هى ركن فيها كزيادة ركوع أو سجود وإن لم يطمئن فيه ومنه أن يتخلى الجالس إلى أن تتأذى جبهته ما أمام ركعته ولو لتخصيل توركه أو اقتراشه المتدوب كما هو ظاهر لأن البطل لا يغفر للدوب ولا ينافيه ما يأتي في الاختناء لقتل نحو الحية لأن ذلك خشية ضرره صار بمنزلة الضرورى وسياق اغتفار الكثير الضرورى فأولى هذا إلا التى هى سنة كرفع اليدين (بطلت إلا أن ينشئ) أو يجهل بأن علم تحريم ذلك وتعمده لتلاعبها ومن ثم لم يضر فعله وإن تكرر لنسيان أو الجهل إن عذر بجامر في الكلام إلا في زيادة لاجل تدارك فيعد مطلقاً لأنها مما تخفى أو لتماثها مع ما لا يجب حتى تبطل بالتخلف عنه بركتين كما اقتضاه إطلاقهم فيما إذا اقتدى به في نحو الاعتدال لكن لو سبقه حينئذ بركن كان قام من سجدة الثانية والمأموم في الجلوس بينهما تابعه ولا يسجد لغوات المتابعة فيما فرغ منه الإمام وتسكن فيما إذا ركع قبله مثلاً ثم انهم لا يضر تجمد جلوسه قليلاً بأن كان بقدر الجلوس بين السجدةين وهو ما يسمع ذكره ودون قدر التشبه بعده هو وقبل سجوده أو عقب سجود تلاوة أو سلام إمام في غير محل جلوسه بخلافه قبل الركوع مثلاً فإنه بمجرد دخوله عن هذا القيام في الفرض مبطل وإن لم يتم كما يأتي في شرح قوله أو في الرابعة سجود ولا يضر اختناؤه من قيام الفرض وإن بالغ فيه لتقل نحو حية ولو سجد على شئ كشئ أو يده فانتقل عنه لغيره بعد رفع رأسه مختاراً له فالذى يتجه ترجيحاً أخذ من قولهم السابق وإن لم يطمئن بطلان صلاته تتحمل بتقل رأسه أم لا لوجود صورة سجود في الكل وهو تلاعب وقول بعضهم لا تبطل بسجوده على يده لانه كلاسجود فهو كالقرب من الأرض ثم رفع رأسه فليسلام ثم سجود ذلك لا يضر لانه فعل خفيف إنما يأتي

على أحد احتمال القاضى في المسئلة أنه يشترط أن يعتمد على جهته بشقل رأسه وقد تقر بأن قولهم
وان لم يطمئن بهذا الاحتمال ويرجع احتمال الآخر وهو البطلان مطلقا والقياس المذكور ليس
في محله لوجود صورة مجودة في مسئلتنا بخلاف المشبه به وخرج بقولنا مختارا ما لو أصاب جهته نحو
شوكه فرفع فانه لا بطلان بل يلزمه العود لوجود الصارف كما عرف بمحاضرته ولو هو ليجد ثلاثة فله تركه
والعود للقيام ونحو الاستنوى أنه لو نسي الركوع فهو ليجد ثم يذكره فعاد اليه سجد لاسهو
ان صار للسجود أقرب لأنه لو تعده بطلت صلاته وظاهره أنه لا يضرك تعده لذلك حيث لم يصير للسجود
أقرب وان بلغ حد الركوع ووجهه بأن الركوع هنا واجب المصلى وقد أوقعه في محله فلم يضرك قصد
غيره ومرفى في مجتد الركوع ما يعلم منه أن هذا انما يأتي على مقابل ما في الروضة السابق اعتماده
وتوجيهه ثم بما يعلم منه أنه لا ينظر مع صرفه هو الركوع لغيره الى وقوعه في محله وخرج بفعله زيادة
قولى غير تكبيره الاحرام والسلام (والا) يكن المفعول من جنس أفعالها كضرب ومشي (قنطل)
الصلاة (بكشيره) في غير صلاة شدة الخوف ونفل السفر وصال نحو حية عليه كأن حرك يده أو
رجله مرات لحاجة وذلك لأنه يقطع نظمها ولا تدعو اليه حاجة غالباً (لا قليله) للاحاديث الصحيحة
في ذلك كعمله صلى الله عليه وسلم أمانة بنته زينب رضى الله تعالى عنهما عند قيامه ووضعها عند
سجوده وخلعه وعليه وأمره يقتل الاسودين الحسية والعقرب وانما أبطل قليل القول لأنه لا يتعسر
الاخترازه بخلاف الفعل فعنى عنه عما لا يخفى بالصلاة (والكثرة) والقلة يعرفان (بالعرف)
المأخوذ مما ذكر في الاحاديث ثم فصل العرف بذكر بعض الصور ليعاين بها فيها فقال (فالخطوات)
وان اتسعنا حيث لا وثبة (أو الضربان قليل) عرفنا الحديث خلع الثعلين نعم لو قصد ثلاثاً متواليه ثم فعل
واحدة أو شرع فيها بطلت كما يأتي (والثلاث كثيران توالى) اتفاقاً وان كانت بقدر خطوة مغفرة
أو ثلاثة أعضاء كتحريك يديه ورأسه مع اختلاف ما اذا تفرقت بأن عذرهما انقطاع الثاني من
الاول وحده البعوى بأن يكون بينهما قدر ركعة غريب ضعيف كما في المجموع ولو شك في فعل قليل
هو أو كثير فكذا قليل والخطوة بفتح الحاء المروءة بعضها ما بين القدمين وقضية تفسير الفتح الأشهر هنا
بالمروءة وقولهم ان الثاني ليس مراداً هنا حصولها بمجرد نقل الرجل لا مام أو غيره فإذا نقل الأخرى
حسبت أخرى وهكذا وهو محتمل وان جرت في شرح الارشاد وغيره على خلافه وما يؤيد ذلك
جعلهم حركة اليدين على التعاقب أو المعية مرتين مختلفتين فكذا الرجلان (وتبطل بالوثبة
الفاخشة) لما فاتها الصلاة لان فيها اغناء بكل البدن وبه يعلم أن لنا وثبة غير فاخشة وهي التي ليس فيها
ذلك الاغناء فلا تضرك على ما فهمه المتن لكن قال غير واحد انها لا تكون الا فاخشة وانما مبطلة مطلقاً
والحق بها نحوها كالضرب بالمفرطة (لا) الفعل الحق بالقليل نحو (الحركات الخفيفة المتواليه
كتحريك أصابعه) مع قرار كفه (في سبعة أو حلق في الاصم) ومثلها تحريك نحو حفته أو شفته
أو لسانه أو ذكره أو أذنه على الوجه من اضطراب في ذلك لانها تابعة لحالها المستقرة كالاصابع
فيما ذكر ولذلك بحث أن حركة اللسان ان كانت مع تحويله عن محله أبطل ثلاث منها وهو محتمل أما
اذا حركها مع الكف ثلاثاً متواليه فانها مبطلة الا بنحو حركة لا يصبر معها على عدمه بأن يحصل له
ما لا يطاق الصبر عليه عادة ويؤخذ منه أن من ابتلى بحركة اضطرابية نشأ عنها عمل كثير مخرج فيه
ومرفين ابتلى بسعال ماله تعلق بذلك وذهب اليد وعودها أى على التوالي كما هو ظاهر مرة واحدة
وكذا رفعها ثم وضعها لكن على محل الحلق ومن القليل قتله لنحو قلة لم يحمله جلد لها ولا مسه وهي مية
وان أصابه قليل من دمه ويجرم رميها في المسجد ميتة وقتلها في أرضه وان قتل دمه لان فيه قتله

(قوله) كتحر يك يديه ورأسه معاً يؤخذ
منه أن المراد بالتوالي عدم التفرق
الكثير لان الترتيب معسير كما هو واضح
(قوله) ولذلك بحث الباطل أن عليه
ما قبله (قوله) أما إذا الى قوله ومن
القليل في النهاية الا قوله ويؤخذ
(قوله) على محل الحلق ظاهر صنيعة
أن هذا التبعيض خاص بما بعد كذا وعليه
في الفرق بينه وبين ما قبله فليأتل

بالمستقدر وإنما اتقاوها أودقها فيه حية فظاهر فتاوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن أبي أمامة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتغلبون في المسجد ويدفنون القبل في حصاره وظاهر كلام الجواهر تحريمه وبه صرح ابن يونس ويؤيده الحديث الصحيح إذا وجد أحدكم التهمة في المسجد فليصبر هاتين ثوبه حتى يخرج من المسجد والأول أوجه مدرك لأن موته فيه وإنها غير متيقن بل ولا غالب ولا يقال ربما فيه تعذيب لها لأنها تعيش بالتراب مع أن فيه مصلحة كدفنها وهي الأمن من توقع أذيائها التي تركت بلا رمي أو بلا دفن (وهو بالفعل) أو الجهل بحرمته وإن عذره (كعده) وعلمه (في الأصح) فيطبل مع الكثرة أو الفحش لندرتها فيها ولقطعها النظم بخلاف القول ومن ثم فرق بين سهوه وعمده ومشيئه صلى الله عليه وسلم في قصة ذي الينس يحتمل التوالي وعدمه فهي واقعة حال فعلية (ويطبل بقليل الالكل) أي المأكل كقول أي بوصوله للجوف ولو مع إكراه لشدته منافاته لها مع ندرته أنها المضغ نفسه فلا يطبل قلبه كبقية الأفعال * تنبيه * مقتضى تفسير الالكل عما ذكر أنه يضم الهمزة فليقلبه (قلت إلا أن يكون ناسيا) للصلاة (أو جاهلا بتحريمه) فيها وعذر بما مر فلا يطبل قطعا (والله أعلم) بخلاف كثير عرفا ككثير الفعل وانما يطبل الصوم لأنه لا هتمة تذكر ثم بخلافه هنا فكان التعصير هنا أمرا وإذا تقرر أن يسير المأكل يضر تعده لا نحو نسيانه فلا فرق بين أن يكون معه فعل قليل أولا (فلو كان فيه سكرة) فذابت (فبلغ) بكسر اللام (ذوبها) أو أمكنه بحجبه فقصير في تركه كالموزلت خضامة من رأسه إلى حد الظاهر من فيه نظير ما يأتي في الصوم ومن ثم اشترط هنا أن يكون عايدا عالما بالتحريم أو قصر في التعلم فتعبيره ببلغ المشعر بالقصد والتعمد أولى من تعبيرا أصله بتسوغ وتذوب أي تنزل لجوفه بلا فعل لإيهامه البطلان ولومع نحو النسيان (بطلت) صلاته (في الأصح) لما مر * تنبيه * من البطل أيضا البقاء في ركن مثل شاك في فعل ركن قبله لأنه يلزمه العود إليه فوراً كما مر وقصد مصلي فرض جالساً بعد سجدة الأولى الجلوس للقراءة مع التعمد والاحسب جلوسه عما بين السجدة ولم يؤثر ذلك القصد كهو ظاهر مما مر في محبت الركوع وقلب الفرض فضلاً لا العذر كما ذكرنا لك جماعة والشك في نية التحريم أو شرط لها مع مضي ركن أو طول زمن أو مع قصره ولم يعد ما قرأ فيه وخرج بالشك لظن أنه في غيرها كفرض آخر أو نفل وإن أتمها مع ذلك كحروية قطعها ولو مستقبلاً أو التردد فيه أو تعلية على شيء ولو محالاً عادياً كهو ظاهر لنا فإنه الجزم بالنية المشتربة دوامه لاستحالة أعلى أفعال متغايرة متوالية وهي لا تنظم إلا به وبه فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والنسك ولا يضر نية مبطل قبل الشروع فيه لأنه لا ينافي الجزم بخلاف نحو تعليق القطع فنانا في النية يؤثر حالاً ومنافى الصلاة انما يؤثر عند وجوده (ويستلصق) أن يتوجه (إلى جدار أو سارية) أي عمود (أو عصا مقروزة) أو هناءاً فيما بعد لترتيب وفيما قبل للتخيير لاستواء الأولين وتراخي الثالث عنهما فلم يسغ العدول إليه الا عند الجزم عنهما وكذا يقال في المصلي مع العصا وفي الخلط مع المصلي (أو وسط مصلي) بعد تجزئه عما ذكر (أو خط) خطأ (قبالة) عرضاً أو طولاً وهو الأولى عن يمينه أو يساره بحيث يسامت بعض يده كهو ظاهر بعد الجزم عن المصلي فتى عدل عن مقدمه لم يخرج سهولته ولا يشترط تعذره فيما يظهر كانت سترته كالعدم وإذا استتر كذا كرناه وإن زالت بخور ريح أو متعد أثناء صلاته لكن بالنسبة لمن علم بها وترب من سترته ولو مصلي وخطي لكن العبرة بأغلاهما بأن كان بينهما وبين قدميه أي هتبهما أو ما يقوم مقامهما مما يأتي في فصل لا تقدم على إمامه فيما يظهر ثلاثة أذرع فأقل بذراع الأدنى المعتدل وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأول ثلثي ذراع بذلك فأكثر ولم يقصر بوقوفه في نحو مغضوب أو إليه أو في طريقه وألحق به ابن حبان في صحيحه وهو معدود من أصحابنا وتبعه غير واحد

الصلاة في المطاف وقت مرور الناس به أو بوقوفه في صف مع فرجة في صف آخر بين يديه لتقصير كل من وراء تلك الفرجة بعدم سدها المفوت لفضيلة الجماعة فلذا دخل خرق الصوف وان كثرت حتى يستدها فان لم يقصر وان نحو جاذب منفر دلن بها ليصف معه لم يخط لها أو يستريح بمزوق ينظر اليه أو راحلة تنفورا وأما رة قد يستغل بها أو وجل استقبله بوجهه والا فهو ستره فنعلم أن كل صف ستره لمن خلفه ان قرب منه ولو شرع مع عدم السترة فوضعت له وهو في الصلاة حرم المرور بينه وبينها على ما قاله ابن الاستاذ نظرا لصورته لا لتقصيره حسن له ولغيره الذي ليس في صلاة ولم يجب على خلاف لقياس احترام الصلاة لان وضعها عدم اللعب ما أمكن ونفوق الخشوع والدفع ولومن الغير قد ينافيه (دفع المار) بينه وبين سترته المستوفية للشروط وقد تعدى بمروره لكونه مكلفا (والصحيح تحريم المرور) بينه وبين سترته (حينئذ) أي حين اذ سن له الدفع وان لم يجد المار سبيلا اتأسن الصلاة لما ذكر مع تعيين الترتيب السابق فيه فلا يتابع في الاسطوانة والعصا مع خبر الحاكم استروا في صلاتكم ولوبسهم وفي رواية صحيحة أيضا ولو بدقة شعرة وخبر أن داود اذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئا فان لم يجد فليصب عصا فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يستره مامرا أمامه أي في كمال صلاته اذ من هنا أن لا يطل الصلاة مرو رشي للأحاديث فيه وقاسوا المصلي بالخط بالاولى لانه أظهر منه في المراءولذا اقدم عليه كإمام واتأسن دفع المار اذا وجدت تلك الشروط والا حرم دفعه لانه لم يرتكب محرما بل خلاف الاول وهو مراد من عبر بالكرهه ولو في محل السجود دخلا فللأول رضى بل لو قصر المصلي بحمار لم يكره المرور بين يديه فلغير الصحيح اذا صلى أحدكم الى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أتى فليقاتله فاعما هو شيطان أي معه شيطان أو هو شيطان الانس وأفاذ قوله صلى الله عليه وسلم فان أتى أهلا يلزم الدافع تحريم الاسهل فالاسهل كالصائل ولا يدفعه بفعل كثير متوال والابطال صلاته وعليه يحمل قولهم ولا يحل المشي اليه لدفعه وأما حرمة المرور وعليه حينئذ فلغير الصحيح لو يعلم المار بين يدي المصلي أي المستر بستره يعتد بها كما أفاده الحديث السابق ماذا عليه من الاتم لكان أن يقف أربعين خرفا أي سنة كما في رواية خير الله من أن عمر بن عبد العزيز أخبر الدال على عدم الحرمة تضعف ويستوضع السترة عن يمينه أو يساره ولا يستقبلها بوجهه للهني عنه ومع ذلك هي ستره محترمة كما هو ظاهر لان الكراهة لا يخرج لاذات كونه ستره * تنبيه * هل العبرة هنا في حرمة المرور والمتضمنة للدفع باعتقاد المصلي أو المار أوهما كل مختل اذ قضية جعلهم هذا من باب النهي عن المنكر الثاني اذ لا يسكر الا لجمع عليه أو الذي اعتقد الفاعل تخريمه وقولهم ماصر في ثم لا يستره مامرا أمامه الاول لان هذا حقه لصونه به بنقص صلاته فليعتبر باعتقاده وقولهم لو لم يستر بستره معتبرة حرم الدفع الثالث وهو الذي يتجه لان الذي دل عليه كلامهم أن علم الدفع مركبة من عدم تقصير المصلي وحرمة المرور وبديلين أن المراهق لا يدفع وان وجدت السترة المعتبرة فاذا قصر المصلي بان لم توجد ستره معتبرة في مذهبه لم يدفع المار وان اعتقد حرمة المرور وكالوا ستره بما لم يعتد المار الحرمة معها نعم ان ثبت أن مقلده ينهاء عن ادخاله النقص على صلاة مقلد غيره رعاية لاعتقاده دفعه حينئذ ولو تعارضت السترة والقرب من الامام أو الصف الاول مشلا فلا الذي يقدم كل محتمل وظاهر قولهم يقدم الصف الاول في مسجد صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجد المختص بالمساجفة بتقديم نحو الصف الاول (قلت يكره) للمصلي الذكر وغيره ترك شيء من سنن الصلاة وفي عمومهم نظرا والذي يتجه تخصيصه بما ورد فيه نهى أو خلاف في الوجوب فانه يفيد كراهة الترك كما صرحوا به في غسل الجمعة وغيره ثم رأيت أن الكراهة اغماهي عبارة المهذب فعمل المصنف عنها

(قوله) لنحو جذب ينفرذ أى آت بهك
تمام الصف بحيث لم يتبق فرجة تسعه
فانه يجذب من الصف واحد الصف معه
فيصير يحمل الجذب فرجة (قوله) لم يتخط
هل محمله اذا علم ذلك انفضه ولو تسرته
قوة أى وهو على حلاقه محلا لا فعال
المسلمين على السدا يحمل تأمل

في شرحه الى التعبير ينبغي أن يحافظ على كل ما ندب اليه الدال على أن مراد المذهب بالسكراة اصطلاح المتقدمين وحينئذ فلا اشكال و (الالتفات) في جزء من صلاته بوجهه يمينا أو شمالا وقيل يحرم واختير للخبر الصحيح لا يزال الله مقبلا على العبد في مصلاة أي برحمته ورضاه ما لم يلتفت فاذا التفت أعرض عنه وصح أنه اختلاس يختمه الشيطان من صلاة العبد ولو تحول صدره عن القبلة ظلت كلو قصده اللعب (الاحاجة) فلا يكره كما لا يكره مجزئ دليح العين مطلقا لأنه صلى الله عليه وسلم فعل كلاهما كما صرح عنه (ورفع بصره الى السماء) لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أو لخطف أن أبصارهم وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع فعله لما نزل أول سورة المؤمنين طأ طأ رأسه ومن ثم كرهت أيضا في مخطوط أو اليه أو عليه لأنه يخل بالخشوع أيضا وزعم عدم التأثير بما قد صرح أنه صلى الله عليه وسلم مع كماله الذي لا يداني لما صلى في خيمته لها اعلام زعمها وقال ألهتن اهل ام هذه وفي رواية كادت أن تقتني اعلامها (وكره شعره) بخوصه أو رده تحت عمامته (أو ثوبه) بخوصه يكره أو ذيله أو وسطه أو غرز عذيقته أو دخول فيها وهو كذلك وان كان انما فعله لشغل أو كان يصلي على جنازة للتبر المتفق عليه أمرت أن أجد على سبعة أعظم ولا أكف ثوبا ولا شعرا وحكمته منع ذلك من السجود لاجتماعه أي غالبا فلا ترد صلاة الجنازة مع كونه هتافا في الخشوع والتواضع ومن ثم كره كشف الرأس أو التمسك بالاضطجاع ولومن فوق القيص خلافا لبعضهم لما يأتي في الحج ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر أن يخله حيث لا قنعة وفي الاحياء لا يردد رداءه اذا سقط أي الاعتذر ومثله العمامة ونحوها (ووضع يده على فقه) لجهة النهي عنه ولما فاتته لهية الخشوع وإشارة مدفوعة (بالاحاجة) يؤخذ من ذكره له هنا أن ما في معناه مما قبله وبعده مقيد بذلك فلا اعتراض عليه وأيضافا لراجح في القيد المتوسط أنه يرجع للشكل والاكتناؤ بسن له ووضعه لجهة الخبرة به قال شارح والظاهر أنه يضع اليسرى لأنها لتحية الأذى وفيه نظر بل الظاهر ما أطلقوه من أنه لا فرق اذ ليس هنا أذى حسي اذ المداير فيما يفعل باليمين واليسار عليه وجوده وعدمه مادي العنوى على أنها هنا ليست لتحية أذى معنوي أيضا بل هي لرد الشيطان كلي الخبر فهو ادار آها على الفم لا يقر به فأى أذى نحي بها وفي الحديث التناؤب في الصلاة والعطاس والبصاق والمخاط من الشيطان قال بعض الحفاظ نهى صلى الله عليه وسلم في الصلاة عن مسع الحصى ومسع الجبهة من أثر التراب والنفخ وتقبيع الاصابع وتشبيكها والسدل وتغطية الفم والانف وتغميض العين والتعطى انتهى وخبره بالنهي عن تغميض العين مع كونه ضعيفا كما مر يدل على تساهله في جزمه بقوله نهى الى آخره (والقيام على رجل) بأن يرفع الأخرى لأنه تكلف ينافي بالخشوع نعم لا يكره لاجحة ولا الاعتماد على احدها مع وضع الأخرى على الأرض (والصلاة حافيا) بالنون أي بالبول (أو حافيا) بالباء أي بالغائط أو حازقا أي بالريح للخبر الآتي ولأنه يخل بالخشوع بل قال جمع ان ذهب به ظلت ويسن له تفرغ نفسه قبل الصلاة وان قامت الجماعة وليس له الخروج من الفرض اذا طرأ له فيه ولا تأخيرها اذا شاق وقتها الا ان طرق بكتمه ضرر رابع له التيمم حينئذ له حتى الاخراج عن الوقت وجوز بعضهم قطعه لمجرد فوت الخشوع به وفيه نظر والعبارة في كراهة ذلك بوجوده عند التحريم وينبغي أن يلحق به ما لو عرض له قبل التحريم وعلم من عاده أنه يعود اليه في الصلاة (أو بحضرة) بتلث الحاء (طعام) مأكول أو مشروب (يتوق) بالثاء أي يشتهي (اليه) لخبر مسلم لا صلاة أي كاملة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاخشان أي البول والغائط وأحق جمع التوقان اليه في غيبته به في حضوره وقيد ابن دقيق العيد بما اذا قرب حضوره لزيادة التوق

(قوله) وتغميض العين ويكره أن يروح على نفسه في الصلاة معني وفيما يديه وتظهر أن ترويح العين عليه كذلك لأنه من أفعال التمسك بالصلوة ويظهر أن محل ذلك حيث لا حاجة والله أعلم (قوله) ويسن له تفرغ إلى المتن في النهاية لا قوله وجوز بعضهم إلى قوله العبارة (قوله) استوفى أصله بالتوق فليحذر

حينئذ وقضية التعبير بالتوقان أنه لا يأكل الامايكسره الاخوان يأتى عليه دفعة
لكن الذى صوبه المصنف أنه يأكل حاجته وحديث اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فادبوا به قبل
أن تصلوا صلاة المغرب صر فيه وجهه على نحو تميرات يسيرة فيه نظر فانه بعد الإقامة وأدى شئ يفتقرها
حينئذ (وان يصق) فى صلاته وكذا خارجها وهو بالصاد والزاى والسين (قبل وجهه) وان لم يكن من
هو خارجها مستقبلاً كما أطلقه المصنف (أو عن يمينه) ولو فى مسجده صلى الله عليه وسلم على ما اقتضاه
الاطلاق لم يكن بحث بعضهم استثناءه وقد يؤيد الاثر أن امثال الامر خير من سلوك الادب على قول
فالنهي أولى لانه يشذذ فيه دون الامر كما أرشد اليه حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
واذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه وذلك لجهة النهى عنهما بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى أو فى ثوبه
من جهة يساره وهو أولى ولا بعد فى مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار طهار الشرف الاول وقضية
كلامهم أن الطائفي راعى ملك اليمين دون الكعبة وهو محتمل نعم ان أمكنه أن يبطأ طئ رأسه ويصق
لا الى اليمين ولا الى اليسار فهو الاولى وكذا فى مسجده صلى الله عليه وسلم ولو كان على يساره قطع انسان
يصق عن يمينه اذا لم يمكنه ماذ كما هو ظاهر سواء من بالمسجد وغيره لأن البصاق انما يحرم فيه ان يبق
جرمه لان استهلك فى نحو ماء مضطربة وأصاب جزءاً من أجزاءه دون هوائه سواء من به وخارجها اذا لم يخط
التقدير وهو متصف فيه كالصدق فى انا وعلى قيامته به ولو لغير حاجة كما اقتضاه اطلاقهم وزعم حرمة
فى هوائه وان لم يصب شيئاً من أجزاءه وأن العهد مفقيد بالحاجة اليه فيه بعيد غير معقول عليه ويجب
اخراج نجس منه فوراً عينا على من علم به وان لم يتعده واضعه وان أرضد لازالته من يقوم بها معلوم
كما اقتضاه اطلاقهم ودون تراب لم يدخل فى وقفه قبل ودون حصره أى لكن يحرم عليها من جهة تقديرها
كما هو ظاهر واذا حرم فيه ثم دفنه انقطعت الحرمة من حينئذ ومن ثم أطلق المصنف وغيره وجوب
الانسكار على فاعله فيه وعلى من دل عليها بأسفل نعله المتنجس أو القذر ان خشى نجس المسجد أو تقديره
وفى الرياض المراد دفنها فى ترابه أو رمه بخلاف المبلط فدفعها فيه ليس بدفن بل زيادة فى التقدير
وبحث بعضهم جواز ذلك اذا لم يبق له أثر التلوة والمراد أن ذلك يقطع الحرمة من حينئذ (ووضع يده
على خصرته) لغير حاجة لانهى الصحيح عن الاختصار وأصح تفاسيره ماذكر وعلمته أنه فعل الكفار
أو المتكبرين لما سمع أنه راحة أهل النار والشيطان لما فى شرح مسلم أن ابليس هبط من الجنة كذلك
ولا فرق فيه بين الرجل والمرأة والخنى وذكر الرجل فى الخبر لغالب (والمبالغة فى خفض الرأس) من
الظهر (فى ركوعه) وكذا خفضه عن أكمل الركوع وان لم يبلغ كادل عليه كلام الشافعى والاصحاب
والخبر الصحيح كان صلى الله عليه وسلم اذا ركع لم يشخص رأسه أى لم يرفعه ولم يصوب به أى يخفضه (و) يكره
تنزيهاً أيضاً (الصلاة فى الحمام) الجديد وغيره ولو بمسح لحيته بالخبر الصحيح الارض كلها مسجد الا القبرة
والحمام ولا نهى محل الشياطين لكشف العورات به ومثله كل محل معصية أو غضب كأرض غود ومجسر
فيما يظهر (والطريق) فى صحراء أو بياض وقت مرور الناس به كالطاف لانه يشغله ومن ثم كان
استقباله كالوقوف به والتعليم بغلبة النجاسة فيه مردود بأن مقتضى الكراهة تحقه فقط (والزبله)
أى محل الزبل ومثله كل نجاسة متيقنة لانه يفرشه طاهر عليها يحاذيها ومثله كراهة محاذاتها
(والكنيسة) وهى يقع الكفار متعبدة اليهود وقيل النصرارى والبيعة وهى بكسر الباء متعبدة
النصارى وقيل اليهود ونحوهما من أماكن الكفر لانها مأوى الشياطين ويحرم دخولها على من
منعوه وكذا ان كان فيها صورة معظمة كسماقى (وعطن الابل) ولو طاهر وهو ما نهى اليه اذا شرب
ليشرب غيرها فاذا اجتمعت سبقت منه للرمى للخبر الصحيح صلو فى مراض الغنم أى مراقدها والمراد

(قوله) لأن البصاق الى قوله وان أرضد
فى النهاية (قوله) كل محل معصية الخ هل
محله وقت فعل المعصية أو مادام متنجساً
الها محل تأمل والله أعلم

(قوله) وأنه لا كراهة إلى المتى في النهاية (قوله) أنه معتبر في الانبياء إلى الباب في النهاية لا قوله وكذا فوات جماعة على الوجه (قوله) على أن استقبال قبر غيره هم مكر وهذا صادق بما إذا كان مع قصد التبرك أو نحوه وهو محل تأمل والذي يظهر * (١٨٤) * أنه أولى بالحرمة حينئذ

بما ذكره في الانبياء ويسترد النظر
أيضا في استقبال قبور الانبياء فإذا خلا
عن قصد نحو تبرك فإنه مقتضى كلامه
عدم الحرمة عليه حينئذ وعليه فهل هو
مكروه أو لا محل تأمل

* (باب سجود السهو)

قدّم سجود السهو ليكون لا يفعل إلا
بالصلاة ثم سجود التلاوة ليكون يفعل
فيها وخارجها ثم سجود الشكر لانه
لا يفعل الا خارجها وكتب شرع
سجود السهو لجبر السهوارة وارغام
للسيطان أخرى أي يكون القصد به
أحد هذين بالذات وان لمزمه الآخر
وعلى هذا العمل اخلاق من أطلق أنه
الاول على الإطلاق من أطلق أنه الثاني نهاية
فتو له أي يكون الخ محل تأمل اذ لا جبر
للسهو في صورة الحمد الآتية نعم لو قال
لجبر المتروك بدن السهو واستقام ماراه
من الجمع بين الكلامين والله أعلم
(قوله) وظاهره أن سجود التلاوة الخ
قد يقال في هذا الأخذ نظرا لأن المراد
الصلاة وهما ليسا منها واستثناء صلاة
الحنازة لا يشكل لأنها تسمى صلاة عند
البعض والحاصل أنه ان ثبت نقل

صريح عن الاحتباب بنسب سجود السهو
ففيه ما فلا تحيد عنه والأفضل تأمل لعدم
مبدل عليه من كلامهم ومن الأحاديث
لأن مورد الصلاة ثم رأيت في حاشية
المنهج لابن قاسم قوله في الصلاة خرج
خوض سجدة التلاوة خارج الصلاة (قوله)
بمعنى أنه نائب لتكمل بالنسبة إلى
المفعول (قوله) ولو احتملا لخلق هذا
مشكل بما يأتي في قول المصنف
أو ارتكاب نهى فلا تغفل ثم رأيت
اننا نسل الخشى قال قوله ولو احتملا الخ
هذا التعجب مشكل بقول المصنف الآتي
أو ارتكاب نهى فلا الهام إلا أن يريد

ولو تأمل في الجنة فلا يشترط أن يتأمل المشكل فإن مجرد احتمال فعل النهى ليس هو المقصود لسجود السهو وما ذكره
أي أنه مقتضى الاحتياط أن لا يفر في أحد الأمرين منه ومن ترك الاحتفظ فليمتأمل انتهى (قوله) وبشرتها الفعل أي ولتركة الاحتفظ أيضا

جميع محالها ولا تصلوا في أعطان الأبل فانها خلقت من الشياطين وفي رواية انها حقت خلقت وبه علم
أن الفرق أن الأبل خلقت من الشياطين بل في حديث أن علي سنام كل واحد منها شيطان والصلوة
تكره في مأوى الشياطين والغم تركه خبر أبي داود واليهي أنها من دواب الجنة وأيضا فالأبل من شأنها
أن يشتد نفارها فتشوش الخشوع وعليها ما فالوجه ما قاله جمع ودلت له رواية لكن في سندها
مجهول ان نحو البقر كالغنم لكن نظرية الزركشي وأنه لا كراهة في عطن الأبل الطاهر حال غيبتها
عنه وجمع مباركها ليل أو نهارا كالغنم لكنه أشد لان نفارها فيه أكثر ومتى كان يحمل الحيوان
نخاسة فلا فرق بين الأبل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ لعلتين وفي غيرها لعل واحدة (والقبرة)
بثلاث الباء (الظاهرة) لغیر الانبياء صلى الله عليهم وسلم بأن لا يتحقق بشئها ويتحقق وفرس عليها حائل
(والله أعلم) الخبر السابق مع خبر مسلم لا تتخذوا القبور مسا جد أي أنها كمن ذلك ومع خبر لا تخلسوا
على القبور ولا تصلوا لها وعلته محاذاة للنجاسة سواء ماتت أو أماته أو بجانبه نص عليه في الآم
ومن ثم فترق الكراهة بين الموشة بحائل وغيرها ولابن المقربة القديمة والحديدة بأب دفن فيها
أول ميت بلود دفن ميت بمسجد كان كذلك وتبقى الكراهة حيث لا محاذاة وان كان فيها البعد الموق
عنه عرفا أمامقبرة الانبياء فلا تنسكه الصلاة فيها لانهم احياء في قبورهم يصلون فلا نجاسة والنهي
عن اتخاذ قبورهم مساجد فحرم الصلاة الهالبا في ذلك خلافا لزمه لانه يعتبر هنا قصد استقبالها
لتبرك أو نحوه على أن استقبال قبر غيره مكروه أيضا كما أفاده خبر ولا تصلوا لها حينئذ الكراهة
لشئين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة وهذا الثاني متف عن الانبياء والاول يقتضي الحرمة فيهم
بالقيد الذي ذكرناه لانه يؤدى إلى الشرك وتكره أيضا على ظهر الكعبة لانه خلاف الادب وفي الوادى
الذى نام فيه صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح لنصه على أن فيه شيطانا دون غيره من الأودية ومحمل
الكراهة في الكل مالم يعارضها خشية خروج وقت وكذا فوات جماعة على الوجه وانما لم يقتض
الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لأن تعلق الصلاة بالوقت أشد لان الشارع جعل لها أوقانا
مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الحل فيها أعظم بخلاف الامكنة تصح في كلها ولو معصو بالان النهى
فيها كالحري لا يخرج عن نقل عن العبادة فلم يقتض فسادها

* (باب) * بالتون

في ان سبب سجود السهو وأحكامه (سجود السهو) الآتي (سنة) متأكدة ولو في النافلة ما عدا صلاة
الحنازة كذا قالوه وظاهره أن سجدة التلاوة والشكر كالنافلة فان قلت كيف يجبر الشئ بأكثر منه
قلت ان أريد أنه جابر للمتروك أو المفعول بمعنى أنه نائب حتى يصير الأول كالنفسه في الثاني كالعدم
فهو قد يكون أكثر كقول ترك كلمة من القنوت أو زيادة سجدة أو جلسة أو أنه جابر لنفس الصلاة أي
دافع لنقصها وهو لا يكون الأقل منها فموضوع اذ الجابر لا ينحصر في ذلك الا ترى أن المحامي في يوم من
رمضان اذ لم يدر على العتق يصوم شهرين وهما أكثر من المجرور سواء جعلناه اليوم أو الشهر لا يقال
الصوم بدل عن العتق لان هذا رأى والأسع أن كلام من خلصت الكفارة الاخيرتين مستقل لا يدل
عما قبله وذلك لاحاديث الآتية ولم يجب لانه لم ينب عن واجب بخلاف جبران الحج وانما يست (عند
ترك مأموريه) من الصلاة ولو احتملا بأن شغل فعله أولا (أو) عند (فعل) شئ (منه) عنه فيها ولو
احتمالا فلا يرد عليه خلافا لزمه ما لو شئت أصلي ثلاثا ثم أربعا فان سجود سجود بشرى عدم الزيادة لتركه
الحفظ المأموريه وبشرتها فعله النهى عنه فيها فهو لم يخرج عنه ما (فأقول) وهو المأموريه المتروك
من حيث هو (ان كان ركلا وجب تداركه) ولا يغني عنه سجود السهو ولو وقف وجود المأهية عليه

(وقد)

(وقد يشرع السجود للسهم وتداركه (زيادة) بالكاف) حصلت بتداركه ركن كما سبق بيان تلك الزيادة (في) آخر محث (الترتيب) وقد لا يشرع كما إذا كان المتروك السلام فإذا ذكره أو شك فيه ولم يأت بجبطل أتى به وإن طال الفصل ولا يسجد لقوات محل السجود به أو التنية أو التحريم فإذا ذكره استأنف الصلاة وكذا أن شك فيه بشرطه قيل قوله كزيادة إلى آخره غير محتاج إليه لأنه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه وأوجب بأن المراد بالمنهى عنه ما ليس من أفعال الصلاة وهذه الزيادة من أفعالها لكن لم يعتد بها لعدم الترتيب انتهى وفيه نظر لما مر من شمول كلامه لمسئلة الشك فالوجه أنه إنما ذكره أيضا (أو) كان المتروك (بعضا) مر أول صفة الصلاة وجه تسميته بذلك (وهو القنوت) السابق في الصبح أو ترصيف رمضان الثاني دون قنوت النازلة أو كلمة منه ومحل عدم تعين كلماته إذا لم يشرع فيه وفارق بدله لأنه لا حمله (أو قيامه) بأن لم يحسنه فإنه يسئل له القيام بقدر زيادة على ذلك الاعتدال فإذا ترك سجدة لم يتولى زيادة إلى آخره لئلا يفتل قيامه مشروعا لغيره وهو ترك الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو اقتدى شافعي بخنفي في الصبح أو أمكنه أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فعل والأفلا وعلى كل يسجد للسهم وعلى المتقول المعتمد بعد سلام امامه لأنه تركه لحقه سهوه في اعتقاده بخلافه في نحو سنة الصبح إذا قنوت يتوجه على الإمام في اعتقاد التأموم فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو (أو الشهاد الأولى) أي الواجب منه في الشهاد الأخير أو بعضه (أو قعوده) بأن لم يحسنه تقير ما مر في القنوت وقياس ما مر فيه من اشتراط كونه راتبا لاشتراط ذلك هنا أيضا فيسجد إذا أتى بصلاة التسبيح أو راتبة الظهر أو رعا وترك الشهاد الأولى أن قلنا بنديه حينئذ دون ما إذا صلى أربعين مقلا مطلقا بقصد أن يشهد تشهد من فأقصر على الأخير ولو سها على الأوجه (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي القنوت أو الشهاد الأولى وأقصر رجوعه على الثاني وزعم فرق بينهما غير حسن لأن العطف بأو فإفراده لذلك لا لاختصاصه بالشهاد وجوبها في الشهاد في الجملة لا ليصلح مانعا لاحقاها من القنوت بها من الشهاد لأن المقضى بالسجود ليس هو الوجوب في الجملة لقصوره ولأنه لا يلزم عليه إخراج القنوت من أصله بل كون المتروك من الشعار الظاهرة المخصوصة بمحلها مستقلا لا لاتباعها كباقي وهما مستويان في ذلك (في الظاهر) ويضم لذلك القيام لها في الأولى والقعود لها في الثاني إذا لم يحسنها فالأبعض المذكورة والآتية اثنا عشر بل أربعة عشر إن قلنا بندي الصلاة على الاحتجاب في القنوت (سجد) اتباعا في ترك الشهاد الأولى وقياسا في الباقي وهو ظاهر في القنوت وتوابعه فوجهه أنه ذكر لم يشرع خارج الصلاة بل فيها مستقلا بمحلها غير مقدمة ولا تابع لغيره فخرج بخودعاء الافتتاح والسورة وتكبيرات العيد والتسبيحات والادعية ولو نحو سجد لك وجهي لندبه في سجد التسلاوة والتسكرا أيضا وهم البتة من الصلاة (وقيل إن ترك) بعضا من هذه الأبعاض تركا (عمدا فلا) يسجد لتركه لتقصيره بتقويت السنة على نفسه وردوه بأن خلل العمد أكثر فكان إلى الجبر أحوح كالقتل العمد بالنسبة إلى الكفارة (قلت وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم) وذلك في القنوت ومثلها قيامها وفي الشهاد الأخير ومثلها قعودها وصوره السجود لها إن يقن قبل سلامه وبعد سلام امامه أو بعد سلامه وقبل طول الفصل ترك امامه لها فإنه دفع استنكاه بأنه إن علم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده فات محل السجود (ولا تخبر سائر السنن) أي يأتيها بالسجود على الأصل لأنها ليست في معنى الوارد فان سجد شيء منها بطلت صلاته لأن يسهو أو يعذر بجهله واستشكل بأن الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله أي مقصده ويرد تخلف هذا التلازم لأن الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عموم له لكل سنة وأول محله

(قوله) أو كلمة منه قاله الغزالي والمراد ملا بدنه في حصوله بخلاف ما لو ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سببا لغيره رضى الله عنه لأنه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا يسع القنوت إذا كان لا يحسنه لأنه أتى بأصل القيام أفاده شجى رحمه الله وسبأ في كذا في الغي وما أشار إليه بقوله ويصير ترك الخ هو ما ذكره بعده بقوله ويصير ترك قعود الشهاد وقيام القنوت بأن لا يحسنهما فإنه يسئل له أن يتف أو يجلس بقصد أنه لم يفعل سجدة السهو انتهى قوله قاله الغزالي إلى قوله أفاده في النهاية ثم قال على ما نقله الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنونا مجزئا اتلو كانت لا تسع (قوله) بل أربعة عشر فالوجه السجود (قوله) بل أربعة عشر بل خمسة عشر بزيادة التحفظ كما مر وبأق

بما ذكرناه الذي نحن فيه والالم يبق للاشكال وجه أصلاً ثم رأيت شارحاً فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاق ما نحن فيه إذ الكلام ليس في سجوده في غير محله وهو قيل السلام بل في سجوده في محله لكن نحو تسبيح الركوع قعين ماذكره (والثاني) أي فعل المنهي عنه من حيث هو (ان لم يطل عمده) الصلاة (كالاتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) ولا عمده غالباً لما يأتي من المستنبات (والا) بأن أطل عمده كركعة زائدة (سجد) لسهوه لانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد للسهو متفق عليه هذا (ان لم يطل) الصلاة (سهوه) فان بطلت بسهوه (ككلام كثير) فانه يبطلها (في الأصح) كما لم يسجد لانه ليس في صلاة في الأصح راجع للثال للعكم واستثنى من هذه القاعدة ما لو حوّل المتقلد ذاته عن صوب مقصده سهواً ثم عاد فوراً فانه لا يسجد لسهوه على المعتمد مع ان عمده مبطل ويفرق بينه وبين سجوده لجموحها وعرد هافوراً بأنه هنا مقصر مركبه الجموح أو بعد مضطها بخلاف الناسي فخفف عنه لمشقة السفر وان قصر وما لسهوها بترك السلام فانه لا يسجد لسهوه مع ابطال تعده ورد بأنه ان تركه وفعل منافياً فهو المبطل والا فهو سكوت وهو غير مبطل وان طال وما لسهوها بعد سجود السهو وفجد للسهو وساهياً فانه لا يسجد لهذا السجود مع ابطال عمده (وطويل الركن القصير) بأن يزيد على قدر ذكر الاعتدال المشرع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لالحال المصلي فيما يظهر قدر انما تحذفه اكر كان أو ساكناً وعلى قدر كراجلوس بين السجدين المشرع فيه كذلك قدر الشاهد الواجب وقول في تلك الصلاة ليس المراد من حيث ذاتها بل من حيث الحالة الراهنة فلو كان اماماً لا تسقط له الاذكار التي تسقط للمنفرد اعتبر التطويل في حقه بتقدير كونه منفرداً على الأول والنظر لما يشترطه الآن من المذكور على الثاني وهو الاقرب لكلامهم (يبطل عمده) الصلاة (في الأصح) لانه غير لموضوعه اذ هو غير مقصود في نفسه وانما شرع للفصل أي بين المقدمة وهو الركوع أو سببها وهو السجود الثاني لما مر أنه شكر لما أهل له من القرب بالسهود الأول وبين المقصود بالذات وهو السجود الأول فهما وخرج بقول المشرع فيه الى آخره تطويله بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر واختير جواز تطويلها لجهة الاحاديث فيه ومن ثم كان الاكثرون عليه وصححه في التحقير في موضع وقد يستعمل للعمدة بأنها واقع فعليه محتملة (فيسجد لسهوه) وان قلنا لا يبطل عمده لتركه الاحتفظ المأمور به على التأكيد (فالا اعتدال قصير) لما مر انه للفصل بدليل انه لم يجب فيه ذكره انه عادى ومن ثم لما كان القيام وجالوس الشاهد الاخير عادي وجب لهما ذلك كصرف الهمما عن العادة بخلاف نحو الركوع وجوب الطمأنينة فيه ليحصل الخشوع والسكينة المطلوبان في الصلاة (وكذا الجالوس بين السجدين في الأصح) لما ذكر في الاعتدال حرفاً بحرف بل هو أولى لان ذكره أقصر فان قلنا ما وجه اختصاص الخلاف بهذا قلت لان بعده جلوس طويل في نفسه يشبهه وهو جلوس الشاهد والاستراحة بناء على انه طويل فأمكن قياسه عليه والاعتدال ليس بعده طويل يشبهه هذا وظاهر ما مر عن الاكثرين أن الخلاف فيهما فإني في المتن مع كونه على طبق عبارة الجموع إلا أن يجاب بأن جريانه فيهما لا يقتضي انه في الجلوس أقوى فذاً من حيث أصل جريانه فيهما وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص بالثاني ووجهه ما تقرر أن بعده طويل يشبهه بخلاف الاعتدال ولا ينافي ما تقرر من انها غير مقصودين فلا يطولان ما وقع في عبارات انها مقصودان لان معناها انه لا يتم وجود صورتهما مع عدم الصارف لهما كما مر (ولو نقل ركعاً قولاً) لا يبطل فخرج السلام عليكم وتكبير التخرم بان كبر بقصده وحينئذ لا نظر فيه خلافاً لاسنوى (كفاخنة في الركوع أو) جلوس (شاهد) آخر أو قول وتفيد شارح بالآخر ليس في محله وكشاهد في قيام

(قوله) بأن يزيد الى المتن في النهاية (قوله) على الأول قد يقال هذا التفرع محل تأمل اذ خشية الانفراد خصوصية زائدة على الذات كالأمانة والله أعلم (قوله) وخرج بقول المتن في النهاية (قوله) لان بعده جلوس كذا في أصله (قوله) لان بعده واسم ان ضمير الشأن بخطه رحمه الله والله أعلم (قوله) وقد يقال والاعتدال قبل القيام بل هو أولى بهذا القياس لان الشبه الطويل قبله مطرد بخلاف الجلوس بين السجدين فانه انما يأتي اذا عقبه جلوس تشهد وليس مطرد ومن العلوم أن التناوت بالتلبية والعبدية لا يؤثر وتسلم ذلك كله لا يخفى ضعفه والله أعلم (قوله) ان بعده طويلاً كذا في أصله أيضاً بخطه رحمه الله ويوجه بنظر ما تقدم

أَوْ سَجْدَ (لَمْ يَطْلِعْ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مَحَلٍّ لِبُصُورَتِهَا بِخِلَافِ الْفَعْلِيِّ (وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِتَرْكِهِ الْخَفْظَ نَظِيرَ مَا مَرَّ وَكَذَلِكَ الْعَمْدَةُ كَأَنَّهُ يَجْمَعُ وَنَقَلَ بَعْضُهُ كَمَا هُوَ إِلَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ السَّلَامِ فَهُوَ مِنْ أَمْعَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يُنَوِّعْهُ أَنَّهُ بَعْضُ سَلَامِ التَّحَلُّلِ أَوْ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ سَهْوًا لَكِنْ هَذَا مِنَ الْقَاعِدَةِ لِأَنَّهُ عَمْدَةٌ مَبْطُلَةٌ حِينَئِذٍ (وَعَلَى هَذَا) الْأَصَحُّ (تَسْتَعْنِي هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِنَا) السَّابِقِ (مَا لَا يَطْلِعُ عَلَيْهِ عَمْدَةٌ لَا سَجْدَ لِسَهْوِهِ) وَاسْتَعْنِي بِمَعْنَى أَيْضًا مَا لَوْ أَنَّ الْقَائِمَ أَوْ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ بَنِيَتْ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُتْرِ فِي غَيْرِ نَصْرِ رَمَضَانَ الثَّانِي فَهُوَ لَا يَسْجُدُ وَمَا لَوْ قَرَأَ غَيْرَ الْقَائِمَةِ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ بِخِلَافِهِ قَبْلُهَا لِأَنَّهُ مَحَلٌّ فِي الْجُمْلَةِ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ التَّشَهُّدِ لَمْ يَسْجُدْ لِأَنَّ الْقَعْدَةَ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ وَمَا لَوْ نَقَلَ ذَكَرَ اخْتِصَاصًا بِمَحَلِّ غَيْرِهِ بَنِيَتْ أَنَّهُ ذَلِكَ الذِّكْرُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ سَمِعَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ أَوْ صَلَّى عَلَى الْآلِ بَنِيَتْ أَنَّهُ ذَكَرَ التَّشَهُّدَ الْآخِرَ يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ كَلَامُ شَيْخِنَا فِي فِتَاوَاهِ وَغَيْرِهَا وَمِنْ اعْتِرَاضِهِ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعْفِ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ رُكْنٌ فِي الْآخِرِ فَقَدْ أَعْدَدْنَا نَقْرَ رَأْيَ نَقْلِ الْمَذْهَبِ كَذَلِكَ بِشَرْطِهِ وَمَا لَوْ قَرَأَهُمْ فِي الْخَوْفِ أَوْ بَعْدَ فَرْقٍ وَصَلَّى بِكُلِّ فَرْقَةٍ رُكْعَةً أَوْ فَرْقَتَيْنِ وَصَلَّى بِوَاحِدَةٍ ثَلَاثًا فَهُوَ لَا يَسْجُدُ لِحَاقَتِهِ بِالْإِنْتِظَارِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ الْوَاقِعِ وَنَظَرْنَا فِيهَا بِأَنَّهُ يَسْجُدُ لِعَمْدَةِ ذَلِكَ أَيْضًا وَرَدَّ بَأَنَّ هَذِهِ الصُّورُ كُلُّهَا يَسْجُدُ لِعَمْدِهَا أَيْضًا كَصُورَةِ الْمَتْنِ وَلَيْسَ مِنْهَا زِيَادَةُ الْقَاصِرِ أَوْ مُصَلِّيًا فَلَمَّا مَطْلَقًا مِنْ غَيْرِهِ سَهْوًا لِأَنَّهُ عَمْدَةُ ذَلِكَ مَبْطُلَةٌ فَهُوَ مِنَ الْقَاعِدَةِ (وَلَوْ نَسِيَ) الْإِمَامُ أَوْ الْمُنْفَرِدُ (التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ) وَحْدَهُ أَوْ مَعَ قَعْدَتِهِ (فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ) أَيْ وَصَلَّاهُ لِحُجَّتِهِ فِي الْقِيَامِ (لَمْ يَعْدِلْهُ) أَيَّ يَحْرَمُ عَلَيْهِ الْعُودُ لِأَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ فِيهِ وَاتَّبَلَّيْتُ بِشَرْطِ فَعَلِي فَلَا يَقْطَعُهُ لِسُنَّةِ (فَإِنْ عَادَ) عَامِدًا (عَلَانِيَةً) عَمَّا نَبَطَتْ صَلَاتُهُ لِزِيَادَتِهِ قَعْدَتَهُ بِالْعَذْرِ وَهُوَ غَيْرُ لِهَيْئَةِ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ قَطْعِ الْقَوْلِ لِلْفَلِّ كَالْقَائِمَةِ لِلْعُقُودِ أَوْ الْإِقْتِحَاقِ فَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ نَعَمْ لَا يَتَعَدَّى كَرَاهَتَهُ (أَوْ) عَادِلَهُ (نَاسِيًا) أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ أَوْ حُرْمَةِ عُدُوْدِهِ وَبِغَيْرِ قِيَامِهِ وَبَيْنَ مَا مَرَّ مِنْ إِبْطَالِ الْكَلَامِ إِذَا نَسِيَ تَحْرِيْمَهُ بِأَنَّ ذَلِكَ أَشْهَرُ فَتَسْيِيسَ حُرْمَتِهِ نَادِرًا فَيُطْلَقُ كَالْأَكْرَاهِ عَلَيْهِ وَلَا كَذَلِكَ هَذَا (فَلَا) يَطْلَعُ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ نَعَمْ يُلْزِمُهُ الْقِيَامُ فَوَرَأَعْنَا التَّذَكُّرَ (وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ) لِإِبْطَالِ عَمْدَةِ ذَلِكَ (أَوْ) عَادِلِهِ (جَاهِلًا) تَحْرِيْمَهُ وَكَانَ مَحَالًّا لَنَا لِأَنَّ هَذَا مَعْنَى تَحْرِيقِ عَلَى الْعَوَامِ (فَعَمْدًا) لَا يَطْلَعُ صَلَاتُهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِمَا ذَكَرُوا وَيُلْزِمُهُ الْقِيَامُ فَوَرَأَعْنَا تَعْلِيمَهُ وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ وَفِيهَا إِذَا تَرَكَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَجْلِسْ لِلِاسْتِرَاحَةِ لَا يَحُوزُ لِلْمَأْمُومِ التَّخَفُّلَ وَلَا لِبَعْضِهِ بَلْ وَلَا لِلْجُلُوسِ مِنْ غَيْرِ تَشَهُّدٍ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى خُشْيِ الْحَاقَةِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فَيُذَكَّرُ وَالْإِبْطَالُ صَلَاتُهُ أَنْ عِلْمَ وَقَعْدِ مَا لَمْ يَمُزْ مَفَارِقَتَهُ وَهُوَ فَرِاقٌ بَعْدَ فَرِيقٍ أَوْ لِي فَانْجَلَسَ لَهَا جَزَالَهُ التَّخَفُّلَ لِأَنَّ الضَّارِعَاتِ هَوَاحِدَاتٌ جُلُوسٌ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ عَلَى مَا بَاتِيَ قَبْلَ فَصْلِ الْمَتَابَعَةِ * تَسْبِيحًا * ظَاهِرًا كَلَامُهُمْ هُنَا أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَجْلِسْ الْإِمَامُ لِلِاسْتِرَاحَةِ أَطْلَعَ جُلُوسَ الْمَأْمُومِ وَأَنْقَلَ فِيهِ نَظْرَ وَقَوْلُهُمْ لَا يَضُرُّ تَخَفُّلَ الْمَأْمُومِ بِقَدْرِ جُلُوسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ خُشْيٌ مَخْلَافَةٌ يَقْضَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ جُلُوسَهُ هُنَا بِقَدْرِهَا وَأَنَّهُ فِيهِ بَعْضُ التَّشَهُّدِ لَعَدَمِ خُشْيِ الْمَخْلَافَةِ وَلَوْ انْتَصَبَ مَعَهُ قَعْدَتُهُ لَمْ يَعْدِلْ لَأَنَّهُ لَا يَتَأَمَّلُ فَصْلَاتُهُ بِأَلْهَةِ أَوْسَاءِ أَوْ جَاهِلٍ وَهُوَ لَا يَحُوزُ مَوَاقِفَتَهُ بَلْ يَنْتَظِرُهَا فَأَتَمَّ حَمْلًا لِعُودِهِ عَلَى السَّهْوِ أَوْ نَوَى مَفَارِقَتَهُ وَهُوَ الْأَوَّلَى وَكَذَلِكَ الْوَقَامُ مِنْ جُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَيَنْتَظِرُ فِي سَجُودِهِ أَوْ يَفَارِقُهُ وَلَا يَحُوزُ لَهُ مَتَابَعَتَهُ وَلَوْ قَعْدَ فَانْتَصَبَ إِمَامُهُ ثُمَّ عَادَ لَمْ يَلْزِمِ الْمَأْمُومُ الْقِيَامَ فَوَرَأَيْنَاهُ تَوَجُّعَهُ عَلَيْهِ بِاتِّصَابِ إِمَامِهِ وَفَرَأَيْنَاهُ أَوْ لِي أَيْضًا لَوْ قَوَّعَ الْخِلَافَ الْقَوَى فِي جَوَازِ الْإِنْتِظَارِ كَيْلَعَلَّ مَا يَأْتِي فِيهِمَا الْوَقَامُ إِمَامُهُ خَلَامَةً (وَلِلْمَأْمُومِ) إِذَا انْتَصَبَ وَحْدَهُ سَهْوًا (لِلْعُودِ) لِمَتَابَعَةِ إِمَامِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لَعَذْرُهُ (قُلْتُ الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَوْ جُوبَ مَتَابَعَةُ الْإِمَامِ أَمَّا إِذَا عَدَّلَ ذَلِكَ فَلَا يُلْزِمُهُ الْعُودُ بَلْ يَسْتَلِمْ كَمَا إِذَا رُكِعَ مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ لِأَنَّهُ قَصْدُ احْتِجَابِهَا بِتَأْتِلِهِ مِنْ وَاجِبٍ لِمَثَلِهِ فَاعْتَدَ بِفَعْلِهِ وَخَيْرٌ مِنْهُمَا

(قوله) ما لم ينو معه أنه بعض سلام
التحامل ان قرض هذا فيما اذا عزم على
الايان بجميع السلام ثم اقتصر على
البعض فحصل كماله على الايمان
بافضل المبطال وشرع فيه وان لم يتنه اثما
اذا نوى الاقتصار ابتداء على بعض
السلام فبما وجه البطلان لان الظاهر
أن البطلان في الايمان بالسلام استمالة
على خطاب الآدميين فليأتل

بخلاف الساهی فیکانه لم یفعل شیئا وانما تخیر من رکعتین قبل امامه سهو العدم فحس الخالفة فيه بخلافه
هنا کذا قالوه ورد علیه ما لو سجد وامامه في الاعتدال أو قام وامامه في السجود فان جريان ذلك في کل
منهما الذی زعمه شارح مشکل اذا الخالفة هنا أخش منها في التشهد فالذی نیجه تخصيص ذلك برکوعه
قبله وهو قائم وسجوده قبله وهو جالس وان تنبک الصورین بآنی فهم امامهم في التشهد كما اقتضاه
فرقه المذکور ثم رأیت شارحا استشکل ذلك أيضا ثم فرق بطل الانتظار قائما هنا فی فراغ
التشهد بخلافه ثم ابطاله بما لو سجد قبله وهو في القنوت وبه نیجه ما ذکره وكان وجه عدم ندهم العود
للساهی ثم ان عدم الفحش لما أسقط عنه الوجوب أسقط عنه أصل الطلب لعذره ولو لم یعلم الساهی
حتى قام امامه لم یعد قال البغوی ولم یحسب ما قرأه قبل قیامه کما لو طعن مسبوک سلامه فقام
لما علیه فانه یلغو کل ما فعله قبل سلامه لوقوعه في غیر محله مع مقارنته بقیامه فلو قطع القدوة فکان أخش من
مجرد القیام في مسئلتنا و یفرق بین حسابان قیام الساهی اذا واقفه الامام فيه وعدم حسابان قراءته
بأن القیام لم یقع في غیر محله من کل وجه اذ لو تمهده جاز لم یبلغ من أصله بل توقف حسابانه على نیة المفارقة
أو موافقة الامام له فيه وأما القراءة فشرط حسابانها وقوعها في قیام محسوب للقارئ وقد تقرّر
أن قیامه لا یحسب له الا بعد موافقة الامام له فيه وبما تقرّر یعلم أن من سجد سهوا أو جهلا وامامه
في القنوت لا یعتدله بما فعله لانه لم یقع عن روية فیلزمه العود للاعتدال وان فارق الامام أخذ من
قولهم لو طعن سلام امامه فقام ثم علم في قیامه أنه لم یسلم لزمه الجالس ليقوم منه ولا یسقط عنه نیة المفارقة
وان جازت لان قیامه وقع لغوا ومن ثم لو أتم جهلا لغا ما أتى به فیعیده وسجد لسهو وفيما اذ لم یسأله
ان تذکر أو علم وامامه في القنوت فواضح أنه یعود الیه أو وهو في السجدة الأولى عاد للاعتدال أخذ
مما تقرّر في مسئلة المسبوک وسجد مع الامام لما تقرّر من الغاء ما فعله ناسیا أو جاهلا أو فیا بعدها
فالذی یظهر أنه يتابعه وبآنی برکعة بعد سلام الامام کما لو علم ترك النافذة وقد رکع الامام ولا یکن هنا
من العود للاعتدال لفحش الخالفة حیث ان قلنا ما ذکره آخر من عوده للاعتدال بخالفة قولهم
حتى قام امامه لم یعد قلت یفرق بأن ما نحن فيه الخالفة فيه أخش في یعدت بفعله مطلقا بخلاف قیامه
قبله وهو في التشهد فلم یلزمه العود الاحیث لم یقم الامام ویؤید ذلك قول الجواهر عن القاضي عن
العبادی لو طعن أن امامه رفع من السجود فرفع فوجد فيه تخیر وبواقفه ما ذکره فیمرکع قبل امامه
سهوا أو تخیر و فرقا بینهم وبين ما مر في مسئلة التشهد لفحش الخالفة لخالص أن هاتین لثلة الخالفة
فیهما اذ لیس فیهما الا مجرد تقدم مع الاستواء في القیام أو التعود فخر ومسئلة التشهد لما کان فیهما
ما هو أخش من هذين وجب العود للامام ما لم یقم ومسئلة القنوت لما کان فیهما ما هو أخش من الكل
وجب العود للاعتدال مطلقا وما یبدل على أن لا لاخشیة تأثیرا أنه في مسئلة التشهد یسقط عنه العود
بنیة المفارقة فیکذا بقیام الامام ولا كذلك في مسئلة المسبوک قال القاضي وبما لا خلاف فیه قولهم
لورفع رأسه من السجدة الأولى قبل امامه طائا أنه رفع وأنی بالثانية طائا أن الامام فیهما ثم بان أنه
في الأولى لم یحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية ويتابع الامام أی فانه لم یعلم بذلك الا الامام قائم
أو جالس أتی برکعة بعد سلام الامام انتهى ووجه الغناء ما أتى به هنا مع أنه لیس فیه فحش مخالفة بأن فیه
فحشا من جهة أخرى وهی تندهم برکن وبعض آخر بخلافه في مسئلة الركوع ومقبلها (ولو تذکر)
الامام أو المنفرد التشهد الاول الذی نسیه أو علم به وقدر کجهلا (قبل اتصایه) بالمعنی السابق (عاد)
نذبا (للتشهد) لانه لم یلبس بفرض (وسجد) لسهو (ان کان صار الى القیام أقرب) منه الى القعود
لان ما فعله مبطل مع بعده وعلم تخیریه بخلاف ما اذا کان الى القعود أقرب أو الیه ما على السواء لعدم

(قوله) ولو لم یعلم الى قوله لوقوعه
في النهاية (قوله) فان قلت ما ذکره الخ
کلام الرونة وغيرهما من الامهات
کما الصریح في رد ما أفاده الشارح
فلا یقرب الى التناول ان لم یبد کر حتی
سجد امامه سقط عند العود والله أعلم
ثم رأیت في فتاوی الشهاب الرضائی أنه
سئل عن ما مر ترك القنوت مع امامه
وسجد فجاب بأنه بآنی فیه التفصیل
فمن جلس امامه للتشهد الاول فقام
کما یؤخذ من کلام الشیخین وغيرهم ما
انتهی

بطلان تجمعه بقيد الآتي وجرى في المجموع وغيره على ما عليه الاكثرون أنه لا يسجد مطلقا واعتمده
الاسنوى وغيره ومع ذلك الوجه الاول وعليه فالسجود للهوض مع العود لان تجمدهما مبطل كإفاد
(ولونغز) من ذكر عن التشهد الاول (محمد) أى فاصد تركه وهذا قسم لقوله ولونغز (فعاد) له
عمدا (بطلت) صلاته بتجمعه ذلك (ان كان الى القيام أقرب) لزيادته ما غير نظمها بخلاف ما اذا كان
للقعود أقرب أو اليهما على السواء وهذا مبنى على ما قبله فعلى مقابله المذكور عن الاكثرين لبطلان
وان كان للقيام أقرب لكن بقيد الآتي ويوجه مع ما فيه بأنه متى لم يبلغ القيام لم يتلبس بالفرض فجاز له
العود للتشهد وان كان قد نوى تركه * تنبيه * في المجموع أن محل هذا التفصيل في البطلان ان قصد
بالنحو ترك التشهد ثم بدله العود اليه فعاد له لان غرضه حينئذ جازأ تأملوا زادهذا النهوض عمدا
لا معنى فان صلاته تبطل بذلك لاختلافه في نظمه انتهى وبه يعلم ما في قول غير واحد السابق لان تجمدهما
مبطل لانهم ان أرادوا القسم الاول أعنى ما اذا أقام تارك التشهد فالبطل العود لا غير لما تقرّر
أن النهوض جائز أو الثاني أعنى ما اذا تعذر زيادة النهوض لا معنى أبطل بمجرد خروجه عن اسم القعود
وان كان اليه أقرب لاختلافه بالنظم حينئذ فأن قلت يمكن حمل عبارة أولئك على ما اذا غرض بنية أنه
اذا وصل بالقرب من القيام عاد فقلت بعيد بل الذى ينبغي في هذه أنه كتبه النهوض لا معنى فبطل بمجرد
خروجه عن اسم القعود ولو نطق بمصلى فرض جالسا أنه تشهد فقرأ فى الثالثة لم يعد للتشهد لأن القعود
بدل عن القيام فهو كالوقام وترك التشهد الاول لا يعود بخلاف ما اذا سبقه لسأله بالقراءة وهذا كر
لان تجمدهما كتبه القيام وسبق اللسان اليها غير معتد به كذا قاله وقضيه بل صريحه البطلان هنا
في الاول ووجهه ما تقرّر أن هذا القعود بعد تجمد القراءة قبل عن القيام فصار عوده بعدها للتشهد
كعوده للتشهد بعد قيامه عنه فلا يشك ذلك بعدم البطلان بقطعه المناخة للافتتاح أول التشهد في القيام
(ولونغز) امام أو منفرد (فتوافذ كره في سجوده لم يعد له) لتلبسه بفرض فان عاد عادا عالما
بطلت صلاته (أو) ذكره (قبله) أى قبل تمام سجوده بان لم يكمل وضع الأعضاء السبعة بشروطها
(عاد) لعدم تلبسه بفرض (وسجد للسجود) هو به (حد الزاكن) لانه يغير النظم حينئذ
ومن لم تعد الوصول اليه ثم العود بطلت بخلاف ما اذا لم يبلغه نظير ما مر في التشهد به يعلم أن المدار
هنا في السجود بناء على ما مر عن المنهاج لا على مقابله كما قاله شارح وهو محتمل وان أمكن الفرق على
أن يصير أقرب الى أقل الركوع لان هذا هو نظير صيرورة الجالس الى القرب من القيام بجماع القرب
من الركن الذى يلي ما هو فيه في كل ثم رأيت ابن الرفعة صرح بذلك ووضح أنه باقى هنا نظير ما مر
عن المجموع في الهوى تارك للقنوت ولا معنى وما يترتب على كل منهما ما جرى في المأموم هنا جميع ما مر
ثم تفصيله حرفا بحرف وكذا في غيره الجاهل والناسى ما مر ثم أيضا نعم للمأموم هنا التخلف للقنوت
ما لم يسبق ركنين فعليه كما سبأ في قيل فصل متابعة الامام لانه اقام ما كان فيه الامام نظير ما اذا جلس
ثم للاستراحة على ما فيه بل وان لم تقل بذلك لان استواءهما هنا في الاعتدال أصلى لا عارض بخلافه
ثم (ولوشك) مصل (في ترك بعض) من الأبعاض السابقة معين كقنوت (سجد) لان الأصل
هدم فعله (أو) في (ارتكاب غيبى) أى منهى عنه يحبر بالسجود (فلا) يسجد لان الأصل عدم
ارتكابه ولو علم بهوا وشك أنه بالاول أو بالثاني يسجد كالوعلمه وشك أم تركه القنوت أو التشهد بخلاف
ما لو شك في ترك بعض مهمم أو في أنه سها أو لا أو علم تركه مسنون واحتمل كونه بعضا لانه لم يمتنع
مقتضيه مع ضعف البعض المهم بالا بهام (ولوسها) بما يقتضى السجود (وشك هل يسجد) أولا
أو هل يسجد سجدتين أو واحدة (فليسجد) تثني في الاولى وواحدة في الثانية لان الأصل عدم

(قوله) وقضيه بل صريحه البطلان
العمل بمقتضى هذه القضية لا يتخلو عن
شيء فليراجع (قوله) كالوعلمه تأمل
التفاوت بين هذا وبين ما يأتي في قوله
في ترك بعض مهمم وهو ظاهر فانه هنا
تمتن ترك بعض مهمم وشك في عنه وفيما
بأنى شك في ترك البعض المهمم (قوله)
في ترك بعض مهمم الخ كان شك في التروك
هل هو بعض أو لا لضعفه بالا بهام ومما
علم أن للتشديد بالعين معنى خلافا لمن زعم
خلافه فجعل المهمم كالعين وانما يكون
كالعين فيما اذا علم أنه ترك بعضا وشك
هل هو قنوت مثلا أو تشهد أول أو غيره
من الأبعاض فانه في هذه يسجد لبعده
بمقتضى السجود معنى ونهاية صرح بهما
بأن الزاعم لما ذكر الزركشى والاذرى

سجوده وهذا كله جرى على القاعدة المشهورة أن المشكوك فيه كالعدم والمراد بالثبوت هنا وفي معظم
 الأبواب مطلق التردد (ولولشك أصلي ثلاثاً أم أربعاً أتى بركعة) لأن الأصل عدم فعلها ولا يرجع
 لظنه ولا لقول غيره أو فعله وإن كثراً ولم يبلغوا عدداً للتواتر بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها
 لأن العمل بخلاف هذا العلم تلاعب ومن نازع فيه يحمل كلامه على أنه وجدت صوراً لا غايته
 واللام يبق نزاعاً وجهه (وسجد) للسهم والخبر مسلم إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أصلي ثلاثاً أم أربعاً
 فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته
 وإن كان صلى اتماً ما لأربع كانت رغباً للشيطان ومعنى شفعن له صلاته ترد السجدة مع الجلوس بينهما
 صلاته للأربع لجبرهما خلل الزيادة كالنقص لأنهن صيرهن استاوخريزى الدين لم يرجع فيه صلى الله
 عليه وسلم لخبر غيره بل لعله كفى رواية على أنهم كانوا عدد التواتر وقد قفنا الرجوع اليه وأشار الخبر
 إلى أن سبب السجود هنا التردد في الزيادة لأنها كانت واقعة فواضعه والافوجودة التردد بضعف التوبة
 ويجوز للجبر ومن ثم سجدوا زال تردده قبل سلامه كما قال (والأصح أنه يسجدوا زال شكه قبل
 سلامه) بأن تذكر أنها رابعة (وكذا حكم) كل (ما عليه متردداً واحتمل كونه زائداً) فيسجد
 لتردده في زيادته وإن زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه مثله شك)
 مصلي رابعة (في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الأمر إذا الغرض أنه عند الشك جاهل بالثالثة
 (الثالثة هي أمر رابعة فقد كفر بها) أي قبل القيام للرابعة أنها ثالثة (لم يسجد) إذا أتى به
 مع الشك واجب بكل تقدير (أو) تذكر عدم القيام بخلافه قبله وإن صار إليه أقرب على ما جرى
 عليه ابن العمام وغيره مخالفين للاستوى في اعتقاده هذا التفصيل لأن تعدد صورته إليه ليس مبطلاً
 وحده بل مع عوده كذا أقوله وفيه نظر بل لا يصح لأن الذي يثبت في شرح العباب أن الهوى يخرج
 عن حصة القيام في الفرض والنهوض اليه من نحو التشهد الأخير مبطل بمجرد وإن لم يعد لا يكون
 زائداً من جنسها فإن شرطها أن تكون على صورة الركوع بل لا طائلها الركن ومن ثم صرحوا
 في الفعلة الفاحشة بأنها إنما اطلعت مع قلها ما من الاعتناء بالخروج عن هذا القيام ومراً ذنبا
 عن المجموع التصريح بذلك بقوله أما لو زاد هذا النهوض عمداً للمعنى فإن صلاته تسقط بذلك لا خلافة
 بنظمها فهو صريح في أن تعدد نهوض عن جلوس في محله يخرج عن حده مبطل فينبغي السجود
 لسهوه وإن لم يقرب من القيام لما أمر أن ما أطل عمده يسجد لسهوه وبغرض التنزل وعدم القول
 بهذا أقل من السجود إذا صار إلى القيام أقرب وإن لم ينقل بذلك فيما مر من النهوض عن التشهد
 الأول لما مر فيه عن المجموع أن الفرض أن نهوضه جائز وهنا لا يتصور جواز تعدد نهوضه وما يؤيد
 تفصيل الاستوى قول الروضة وإن قام الإمام إلى خاصة ساهياً فنوى المأموم مفارقة بعد بلوغ الإمام
 في ارتفاعه حد الركوع من سجدة المأموم لسهوه وإن أضافه عليه فلا سجوداً قل هذا بخلاف ما تقر
 الموافق لصريح المجموع وغيره أن المدا على مجازة اسم القعود وعدمها لا على القرب من أقل
 الركوع المراد في كاهو ظاهر القرب من القيام فما الجمع قلت لاجتماعه بخلاف تحقيقه إلا أن يجاب
 على بعد بآتهم ساجدوا في حال السهوف فيجعلوا ذلك النهوض مقتضياً للسجود لانه قد يجوز نظره كما عظمما
 مر في التشهد مع عدم الفتح فيه لا في حال العمد لفحشه (في الرابعة) في نفس الأمر الماتى بها أن ما قبلها
 ثالثة (سجد) لتردده حال القيام إليها في زيادتها المحتملة فقد أتى بزيادة تقدير فإن تذكر أنها خامسة لزمه
 الجلوس فوراً ويشهد أن لم يكن تشهد واللام يلزمه أعادته ثم يسجد للسهم ولولشك في تشهد أهو الأول
 أو الآخر إن زال شكه فيه لم يسجد لانه مطلوب بكل تقدير ولا نظراً لتردده في كونه واجباً أو نفلاً

(قوله) وإن كثراً وقال الزركشي وينبغي
 تخصيصه بما إذا لم يبلغوا أحد التواتر
 وهو بحث حسن وينبغي أنه إذا أصلى
 في جماعة وصلوا إلى هذا الحد أنه يكتفي
 بفعلهم كذا في المغنى ونسأل في النهاية
 استثناء التواتر القول عن الزركشي
 أيضاً ثم قال وأفتى به الولد رحمه الله
 ويلحق به ما لو صلى في جماعة وصلوا إلى
 هذا الحد فيمكنه بفعلهم فيما يظهر
 لكن أفتى الولد رحمه الله بخلافه انتهى
 ولأن أن تقول يمكن الجمعين السكاهمين
 بحمل الاكتفاء بالتواتر الفعلي على ما إذا
 علم أنه لم يتخلف عنهم وإنما ترد
 في دعولهم هو هل ثلاث أو أربع فإن
 هذا التردد على هذا التقدير خيال بالحل
 بعد التعويل عليه وعدم الاكتفاء به
 الذي أفتى به الشهاب الرمي على ما إذا
 تردد في مواقفه لهم في جميع ما فعلوه
 وتخلفه عنهم في بعضه والله أعلم (قوله)
 شفعن له صلاته يقال ما الحكمة في جمع
 ضمير شفعن وثمة ضمير كاتا ولعلها أن
 الارغام في السجدة في أظهر فذا خص
 بها بخلاف الجبر فساووها فيه الجلوس
 بينهما والله أعلم ويعتدل أن يقال الجمع
 حينئذ نظر للركعة الزائدة (قوله) وإن
 زال شكه وقد يقال زواله يبين أحد
 طرفيه فوجهه اقتصار الشارح على
 أحدهما بعينه في قوله بأن تذكر كراخ
 ويمكن أن يجاب بأن التمسيد بخلاف
 الله أعلم

أو بعده وقد قام سجدة لأنه فعل زائد التقدير (ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل بعده هود للصلاة
 (في ترك فرض) غير البتة وتكبيره التحريم (لم يؤثر على المشهور) والاعسار وشق ولأن الظاهر منها
 على الصحة به ينحى أن الشرط كالركن خلافا لما وقع في المجموع فقد صرحوا بأن الشك في الطهارة
 بعد طواف الفرض لا يؤثر ويجوز دخول الصلاة بظهر مشكوك فيه فيما إذا تبين الطهر وشك
 هل أحدث فتعين حمل قول المجموع ولو شك بعد صلاته هل كان متطهرا أم لا أثر على ما لا يمتنع
 الطهر قبل ودعوى أن الشك في الشرط يستلزم الشك في الانعقاد يرتد بها كلامهم المذكور لأنهم
 إذا جوزوا له الدخول فيها مع الشك كما عرفت فأولى أن لا يؤثر طرده على فراغها فعمل أنهم لا يلتفتون
 لهذا الشك بل بأصل الاستصحاب وأما قوله إن الشك بعد السلام في كونه مأموماً ولو وجب
 الإعادة فهو مما نحن فيه لأنه لا أصل هنا يستحب فيه ولو شك بعد الصلاة في أصل الطهارة
 أو الاستقبال أو الستر وانما وجبت الإعادة فيما لو تواتر بعد ثم صلى ثم تبين ترك مسع من أحد
 الموضوعين لأنه لم يتبين صحة وضوئه الأول حتى يستحب فالإعادة هنا مستندة لتبين ترك الشك
 فليست مما نحن فيه أما سلام حصل بعده عود للصلاة كما يأتي فيؤثر الشك بعده لتبين أنه لم يخرج من
 الصلاة والشك في السلام نفسه يوجب الاتيان به من غير سجود لغوات محله بالسلام كما مر وفي أنه سلم
 الأولى مرة في ركن الترتيب وأما الشك في البتة وتكبيره الأحرار فيؤثر على العتد خلافاً لأحوال
 في عدم الفرق لشكه في أصل الانعقاد من غير أصل يعتمدونه ما لو شك أنوى فرضاً أم نغلا لا الشك
 في نية القدوة في غير الجمعة وانما يلزم الشك بعد فراغ الصوم في نيته لشكه في الإعادة فيه ولا يغفر فيها
 فيه ما لم يغفر فيها هنا وأما هوقبل السلام فقد علم بما قبله أنه ان كان في ترك ركن أتى به ان بقى محله
 والافتركة وسجد للسهم وفيها احتمال الزيادة أو ضعف البتة بالتردد في مبطل وبه فارق ما لو شك
 في قضاء فائته فإنه بعد ها ولا يسجد اذ لم يقع فيها تردد في مبطل ولو سلم وقد نسي ركعاً فحرم فوراً بأخرى
 لم تنعقد لانه في الأولى ثم ان ذكر قبل طول فصل بين السلام وتيقن الترك ولا نظر هنا التحريم بالثانية
 خلافاً لهم وهم فيه يخفى على الأولى وان تخلف كلام يسيراً واستدبر القبلة أو بعد طوله استأنفها
 لبطلانها مع السلام بينهما واذا بنى حسب له ما قرأه وان كانت الثانية نغلا في اعتقاده ولا أثر لكونه
 قرأ نظن النفل على الأوجه كما مر ومن ثم لو ظن أنه في صلاة أخرى فرض أن يغفل فأنتم عليه لم يؤثر
 ولا يأتي فيه تفصيل الشك في البتة لأنه يضعفها بخلاف الظن ولذلك لا يعتد بما يعبره ومع الشك فيها
 الغير المبطل لها وخرج بقول ما لو طال الفصل بين السلام وتحريم الثانية فيصع التحريم بها ومن قال هنا
 بين السلام وتيقن الترك فقد وهم ولا يشكل على ما نقرر خلافاً للزركشي أنه لو شهد في الرابعة ثم قام
 لخامسة سهاوا كفاً بعد فراغها أن يسلم وان طال الفصل لانه هنا في الصلاة فلم يضرب زيادة ما هو من
 أفعاله سهاوا ثم خرج منها بالسلام في طئه فاذا انضم اليه طول الفصل صار قاطعاً لها بحماريد
 الكماله (وسهوا) أي المأموم أي مقتضاه من سن السجود له (حال قدوته) ولو حكمية كما يأتي أول
 صلاة الخوف وكما في المزحوم (يتم له امامه) المتطهر كما يحتمل عنه الفاتحة وغيرها ومن ثم لم يحمله
 المحدث وذو الخلف الخفي لعدم صلاحية التحمل ولذلك لو أدرك ركعاً لم يدرك الركعة وانما أتيب
 المصلي خلفه على الجماعة لوجود صورتها اذ يغتفر في الفضائل ما لا يغتفر في غيرها كالتمهل هنا
 المستند على القوة الرابطة وخرج بحال القدوة بعدها وسبأ في قبيلها فلا يحتمل على المعتد وانما لحقه
 سهواً امامه قبل اقتدائه به لانه عهدت بعد الخلل من صلاة الامام لصلاة المأموم ودون عكسه (فلو ظن
 سلامه فسلم فبان خلافه) أي خلاف ما ظنه (سلم معه) أي بعده (ولا سجود) لانه هو في حال القدوة

(قوله) في غير الجمعة ينبغي والمعادة
 (قوله) وقد نسي ركعاً فحرم فوراً بأخرى
 قد يشكك ما هنا بما مر أنه اذا أتى
 تكبيرة التحريم بقصد التحريم بطل
 الصلاة التي هي فيها ويمكن أن يجاب
 بأن التحريم من حيث ذاته ليس بمبطل
 وانما المبطل ما يلزمه وهو قطع الصلاة
 التي هو فيها اذ لا يمكن التحريم بصلايتين
 معا وحديثه لم يؤثر هذا هنا لعدوله لانه
 انما أتى بهذا التحريم نظراً أن الأولى
 قد انقضت ولم تصور منه قصد قطعها
 بخلاف ما مضى فندبره

(ولو ذكر) المأموم (في) جلوس (تشهد ترك ركن غير) سجدة من الأخيرة لما مر في ركن الترتيب
 وغير السلام لما مر فيه وغير (النية والتكبير) للتحريم أو شك فيه (قام بعد سلام امامه الى ركعته)
 الفاشية بفوات الركن كما علم مما مر ثم ولا يجوز له العود لتدارك ما فيه من ترك المتابعة الواجبة
 (ولا يسجد) في التذ كر لوقوع سهوه حال التدو بخلاف الشك لفعله بعد هازاذا اقتدير ومن ثم لو شك
 في ادراك ركوع الامام أو في أنه أدرك الصلاة معه كاملة أو ناقصة ركعة أو في ركعة وسجد فيها الوجود شك
 المقضي للسجود بعد القدوة أيضا أما النية وتكبير التحريم فتذكر أحدهما أو الشك فيه أو في شرط من
 شروطه إذا طال أو مضى معه ركن يبطل الصلاة كما مر (وسهوه) أي المأموم (بعد سلامه) أي الامام
 (لا يصحله) الامام لا نقضاء القدوة (فلو سلم المسبوق بسلام امامه) أي بعده ثم تذكر (بني) ان قصر
 الفصل (وسجد) لأن سهوه وقع بعد انقضاء القدوة ومجمله كما قاله البغوي أن أتى بعليكم لان السلام من
 أسماءه تعالى ومجمله ان لم يؤمعه الخروج من الصلاة لانه يبطل تعدد حينئذ وعليه يحمل قول الانوار
 السلام في غير وقته مبطل وان لم يته أمالوسلم معه فلا يسجد كما رجح ابن الاستاذ لوقوع سهوه حال
 القدوة وله احتمال أنه يسجد لا تقطاع قدوته بشر وعه فيه وفيه نظر لما يأتي في الجماعة أنه ساندرك
 فيما لو نواها المأموم بعد شروع الامام في السلام وقبل نطقه بالميم يتبين خروجه منها بالالف من السلام حتى
 في بقاء القدوة فان قلت لم حكموا بأنه براء التحريم بتبين دخوله في الصلاة من حين النطق بالهمزة كما مر
 ومع ذلك لا تصح القدوة به قبل الراء لم يحكموا بها بأنه بالميم يتبين خروجه منها بالالف من السلام حتى
 لا تصح القدوة به قبل الميم قلت يفرق بأن القول باليتين هنا يلزمه فساد وهو أن السلام ليس من الصلاة
 وذلك بخلاف لصرائح الأحاديث وحينئذ توجه قول المخالف أنه يخرج منها بالحدث ونحوه وأما القول
 باليتين ثم فلا يلزمه شيء وكان مقتضا صحة القدوة لكن تركوه احتياطاً لا لانعقاد (وبالحق) أي المأموم
 (سهوا امامه) المتطهر دون غيره حال وقوع السهو منه كما يحتمل الامام سهوه (فان يسجد) امامه (لزمه)
 متابعته وان لم يعرف أنه سهوا والابان هو السجدة الثانية كما يعلم مما يأتي في المتابعة لانه حينئذ
 سبقه ركنين بطلت ان تعد نعم ان يتبين غلطه في سجوده لم يتابعه كان كتب أو أشار أو تكلم قليلا جاهلا
 وعذرا أو سلم عقب سجوده فراهها أو بالسجود لبطلت حركته أول يسجد لجعله بها فآخيه ان سجوده لترك
 الجهر أو السورة فلا اشكال في تصوره ذلك خلافاً لما ظنه واستشكل حكمه بأن من طلق سهوا فليسجد
 فبان عدده سجدة ثانياً سهوه بالسجود فبفرض أن الامام لم يسجد فسجوده وان لم تقض موافقة المأموم
 يقتضي سجوده جوابه أن الكلام انما هو في أنه لا يوافق في هذا السجود لانه غلط وأما كونه يقتضي
 سجوده للسهو بعد نية المارقة أو سلام الامام لدرك آخر فذلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها مع وضوح
 حكمها ولو قام امامه لزيادة الخامسة سهوا لم يجز له متابعته ولو لم يسجد أو أشا كافي فعل ركعة ولا نظر
 لاحتمال أنه ترك ركعتين ركعة لان الفرض أنه علم الحال أو ظنه بل يفارقه ويسلم أو ينتظره على المعتد
 * تنبيه * قضية كلامهم أن سجود السهو بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصبر كل ركن حتى لو سلم
 بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه أن يعود اليه ان قرب الفصل والاعاد صلته كما لو ترك مناهرا وكذا لو أتى
 ذلك ما يأتي أن لو لم يعلم سجود امامه لتلاوة الا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه ثم فأتى بمجمله بخلافه هنا وظاهر
 أن البطلان بسبقه لا امامه لسجدة وهوى لاخرى كالتخلف بل اولى لان التقدم أخش (والا) يسجد
 الامام محمداً أو سهوا أو اعتقاداً أنه بعد السلام (فيسجد) المأموم (على النص) جبر الغال الحاصل
 في صلاته من صلاة امامه هذا في الموافق (و) أما (لواقدي مسبوق بمن سها بعد اقتدائه وكذا)
 لواقدي بمن سها (قبلة في الاصح) وسجد الامام لسهوه (فالحجج) فيها (أنه) أي المسبوق (يسجد)

(قوله) ان أتى بعليكم قد يقال ينبغي أنه
 لو نوى الاتيان به كان الحكم كذلك
 لما مر أن نية المبطل مع الشروع فيه
 مبطله والله أعلم (قوله) وحينئذ توجه
 قول المخالف الخ أي وجب ان يكون
 السلام خارجا عن الصلاة (قوله)
 * تنبيه * قضية كلامهم الى قوله
 ولا ينافي في النهاية

معها) للتباعدة فلا نظير إلى أن موضعه انما هو آخر الصلاة ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدة لم يسجد
 أخرى بخلاف الموافق كما يأتي (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لانه محل سجود السهو والذي لحقه
 فلا نظير إلى أنه لم يسهه اذ صلاته انما كملت بسبب اقتدائه بالامام فتطرق نقض صلاته اليه كحكمة
 (فان لم يسجد الامام بسجدة) ندبا للمسبوق المتقدى به (آخر صلاة نفسه) في العورتين (على النص)
 لما مر في الموافق ولو اقتصر امامه على سجدة سجدة فثنتين لكن لا يفعل الثانية الا بعد سلام امامه
 لاحتمال سهوه ونادراكة للثانية قبل سلامه ولا نظير إلى احتمال عوده لها بعد السلام وقبل طول الفصل
 لان الاصل بعد سلامه عدم عوده أو تركه اعتقادا أتى به بعد سلام امامه وانما لم يأت بخواتمه أو
 أو سجود تلاوة تركه امامه لانه يقع خلال الصلاة فتختل المتابعة بخلاف ما هنا لانه انما يأتي به بعد سلام
 امامه كما تقرر * فرع * سجدة الامام بعد فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد واقفه وجوبا في السجود
 فان تخلف تأتى فيه ما مر آنفا وادبا فيما يظهر في السلام خلافا لما اقتضاه كلام بعضهم لان المأموم
 التخلف بعد سلام الامام أو تبطل أقله تابعه وجوبا كما اقتضاه كلام الخادم كالبحر ثم يتم تشهده كالو سجدة
 للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يعيد السجود أو ان قضية الخادم نعم ويوجه بأنه قياس ما تقرر
 في المسبوق والذي يتجه أنه لا يعيده ويرى بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو
 في الجملة كما قالوا في السورة قبل الفاتحة لا يسجد لتعلقه لان القيام محلها في الجملة وبقي في ذلك مزيد
 ينشئ في شرح العباب ثم آياته في شرح المذهب قطع بما رجحته من عدم اعادته وحاصل عبارة في صلاة
 الخوف في الفرقة الأخيرة واذ قلنا يقومون عقب السجود وينتظرهم بالتشهد فتشهد قبل فراغهم
 فأدركوه في آخر التشهد فسجد للسهو قبل تشهدهم فهل يتابعونه فيه وجهان أحدهما لا
 بل يشهدون ثم يسجدون للسهو ثم يسلم والثاني يسجدون لأنهم تابعون له فعلى هذا هل يعيدونه بعد
 تشهدهم قالوا فيه أقولان وينبغي أن يقطع بأنهم لا يعيدونه انتهت فمضى موافقة لما رجحته انهم
 لا يعيدونه ومفيدة أن في وجوب الموافقة له فيه قبل فراغ المأموم منه وجهين لم يرجح منهما شيئا نعم
 ما رجحته من الوجوب طاهر كالاختي في مما تقررته والقولان في كلامه هما القولان في المسبوق يسجد
 معه ثم آخر صلاته وانما قطع بعدم الاعادة لوضوح الفرق بأن المسبوق لم يسجد أولا آخر صلاة نفسه
 بخلاف هذا مما تقررته أن التشهد الأخير محل سجود السهو في الجملة فتأمل ذلك كله فانه مهم ولم يره
 من نقل فيما ذكرنا احتمالات للروايات وغيره (وسجود السهو وان كثير) السهو (سجدتان) بينهما
 جلسة لاقتصاره صلى الله عليه وسلم عليه ما في قصة ذي اليمين مع تعدده فيها لانه سلم من ثنتين وتكلم
 ومشى والاوجه أنه يقع جارا لكل فاسها به ما لم يخصه ببعضه واحتمال البطلان الذي قاله الروايات
 لانه غير مشروع الآن يرد مجتمع ما علم به بل هو مشروع لكل على انفراد وانما غايته الامر أنها اذا خلت
 فاذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة ومن ثم أبطلت الصلاة لكن
 محله ان نوى الاقتصار عليها ابتداء ما لو عرض بعد فعلها فلا يؤثر كاهو طاهر لانها نفل وهو لا يصير
 واجبا بالشروع فيه وكوبه يصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطلة محله كما مر آنفا وهما لم يتعدا
 كما تقرر وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرفعة من اطلاق البطلان وعن القفال من اطلاق
 عدمه وهما ~~كما~~ الجلسة بينهما (كسجود الصلاة) والجلوس بين سجدة في واجبات الثلاثة
 ومندوباتها السابقة كالتكفيها وقيل يقول فيها ما سجد من لا ينالم ولا يسهو وهو لا نلق بالخال لكن
 ان سها لان تعدد الان لا ينافي الاستغفار ولو أخل بشرط من شروط السجدة أو الجلوس فظاهر
 انه يأتي ما مر في السجدة من انه ان نوى الاخلال به قبل فعله أو معه وفعله بطلت صلاته وان طرأ له اناء

(قوله) فرع مسجد الامام الى قوله وبقي
 في ذلك فربما في النهاية الا انه لم يقل فيها
 يأتي والذي يتجه أنه لا يعيده بل ذكر
 الاحتمالين وتوجيه كل منهما ثم قال هذا
 والذي أتى به انوالد رحمه الله انه يجب
 عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم
 يسجد للسهو انتهى كلام
 والاحتمالان مفرعان على مقتضى
 الخادم والبحر من وجوب المباشرة الى أميل
 القلب الى ما أتى به الشهاب الزملي أميل
 وظاهر كلامه أنه يتيمه وان استمر فيه حتى
 شرع امامه في الهوى للسجدة الثانية
 والله أعلم (قوله) والاوجه الى قوله
 وقضية التشبيه في النهاية

فعله الاخلال به فأخل وتركه فور المبتطل وعلى هذا الأخير يحمل الحلاق الاستنوى عدم البطلان
ونوزع فيه بما يرد ما قرره وقضية التشبيه انه لا تجب نية سجود السهو وهو قياس عدم وجوب نية سجدة
التلاوة لكن الوجه الفرق فان سبها القراءة المطلوبة في الصلاة فشملتها بأنها ابتداء من هذه الحنية
وان لم تشملها من حيث قيامها مقام سجدة الصلاة لانها ليست من أفعالها المطلوبة فيها من حيث
كونها صلاة بل لعرض القراءة التي قد توجد ولا تخلف جلسة الاستراحة وأما سجود السهو
فليس سببه مطلوباتها وانما هو منهى عنه فلم تشملها ابتداء فوجب أي على الامام والمنفرد دون
المأموم كاهو واضح لان أفعاله تصرف لحض التسابعة بلانية منه وقدم أنه يلزمه موافقته فيه وان لم
يعرف سهوه فكيف تصوره بنية له حينئذ بنية بأن يقصد عن السهو وعند سر وعه فيه ويعو على عن السهو
علم أن معنى التماسك وجوبها هذا قصد السجود عن خصوص السهو والمضي وجوبها في سجود التلاوة
قصد عنها فخطئ قصده يكفي في هذه دون تلك وهذا يرد على من توهم الاتحاد بقا حتى هي مطلق القصد
في البابين فاعترض الفرق بينهما بأن الصواب وجوبها فيما ألا يتصور الا اعتداد بسجود بلا قصد قال
وقول ابن الرفعة لا تجب نية سجدة التلاوة وضعيف الا أن يريد أنه لا يجب فيها تحريم وليس كزعم بل هو
صحيح لما تقر من معناها هنا المفارق لعمادها ثم قائل ذلك فانه مهم قيل ولا تبطل بالانقضاء بهذه النية
وفيه نظر بل لوجه له لانه لا ضرر ورة لذلك نظير ما مر في نية تحو الصوم (والجديد ان سجدة) أي
سجود السهو لزيادة أو نقص أوهما (بين تشهد) وما يتبعه من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى آله ومن الأذكار بعدهما (وسلامه) من غير فاصل بينهما لما مر في خبر مسلم أنه صلى الله عليه
وسلم أمر به قبل السلام مع الزيادة لقوله عقبه فان كان صلى خسا إلى آخره ولقول الرضوي أن السجود
قبل السلام آخر الأمرين من فعله صلى الله عليه وسلم والخلاف في الجواز وقيل في الأفضل وهو ضعيف
وان جرى عليه الماوردي بل نقل اتفاق النجباء عليه وقال ابن الرفعة انه الطريقة المشهورة وسيله
من كلامه في الجمعة أن من استخلف عن عليه سجود سهو وسجود السهو والمأمومون آخر صلاة الامام
ثم يقوم ولما عليه وسجود آخر صلاة نفسه أيضا ولا يرد لان سجود هنا لحض التسابعة كافي المسوق
وطاها رانه لو سجود للسهو وقبل الصلاة على الآل ثم أتى بها وبالمأثور حصل أصل سنة سجود السهو ولم يتجزئه
اعادته وقد يؤخذ من قوله بين تشهد وسلامه انه لا سجود للسهو في نحو سجدة التلاوة لكن مر أن
الأوجه خلافه فيسجد بعدها وقبل السلام سجدتين ويجعل كلامهم على الغالب وأخذ من قولهم
بين المفيد انه لا يتخلل بينه وبين السلام شيء انه لو أعاد التشهد بطلت لاحد انه جلوسا لا تطاع جلوس
تشهد به سجوده وليس في محله وما علل به ممنوع اذ عدم ذلك التحلل انما هو مندوب لا غير كما صرح به
الحلال الملبني وغيره وعلى الجديد (فان سلم عمدا) بأن علم حال السلام ان عليه سجود السهو
(فات) السجود وان قرب الفصل (في الاسم) لقطع له بسلاسه (أو سهوا) أو جهلا انه عليه
ثم علم فيما يظهر (وطال الفصل) عرفا (فات في الجديد) لتعذر الناء بال طول كل شيء على نجاسة
وكفيل أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة لسقوطها في نفل السفر فسمح فيها أكثر (والا) يطل
(فلا) يفوت (على النص) لعذره ولانه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا فقيل له فسجد للسهو
بعد السلام متفق عليه ومحل حيث لم ينظر أمان بعد السلام والاحرم كأن خرج وقت الجمعة أو عرض
فوجب الاتمام أو رأى متيم الماء أو انتهت مدة المسح أو أحدث وتظهر على قرب أو شفي دائم الحدث
أو تخثر في الخف قال جميع متأخرون أو نساك الوقت وعلوه باخراجه بعضهم عن وقتها وفيه نظر لان
الموافق لما مر في المسألة ان شرع وقد بقي من الوقت ما يسعهم لم يحرم عليه ذلك لجواز المدله حينئذ

(قول المتن) بين تشهد وسلامه بان لا يفصل
بينهما شيء من الصلاة وهو فائدتا تعبير
كثير يعقل ولا يضرب طول الفصل بينهما
يسكون طويل كما أفتى به الواقفي فانه
نهاية ينبغي أن يصور هذا الفاصل فانه
ان كان نحو سجدة تذكرها فهو لا يتله
من إعادة التشهد فلا فاصل أو نحو الصلاة
على الآل فسباني انه لا يضرب فليتام
(قوله) وظاهر المولى قوله وقد يؤخذ
في النهاية الا انه قال ونظير (قوله)
مرأت الأوجه الخ المراد بين المفيد الخ الا انه
وأخذ من قوله بين المفيد قائل (قول)
في ذلك لما ادعاه هذا المذمعي قائل (قول)
انت) فان سلم عمدا فات يتردد النظر
فيما لو عرض له الاعراض عنه في أثناء
السلام أو بعده كان مبرح فيه ناسيا ثم
تجرا لا يتردد أو أنه ناسيا ثم عزم على
عدم الاتيان به فهل يذوت مضطرا فيها
أو في الأولى دون الثانية ولا يذوت فيها
محل تأمل وقوة كلامهم أعطى ترجيح
الثاني والله أعلم ثم رأيت في الغرر
ما نصه انه الذكر من سجود فلا يذوت محله
لكن لم يرد السجود فلا لعدم الرغبة
بطول الفصل في الأول ولعدم انتهت
فيه في الثاني فصار كالمسلم عمدا انتهت
وهي نص في الثاني وتعميد قوله أيضا
في حالة الاطلاق مع قرب الاما فليحتر

وان خرج الوقت والعمدة وان لم يبق ما يسعه لم يتصور ذلك ثم رأيت بعضهم صرح بذلك فقال زعم
أن هذا اخراج بعض الصلاة عن وقتها فيحرم غير صحيح لجواز مدتها حينئذ انتهى ولك أن تقول
انما يتوجه الاعتراض ان قلنا المراد يسعه ما يسع أقل مجزئ من أركانها بالنسبة لحاله عند فعلها
أما إذا قلنا بأن ذلك بالنسبة للعد الوسط من فعل نفسه وهو ما جرت عليه في شرح العباب في تصور
أنه يسعه بالنسبة لأقل الممكن من فعله لا للعد الوسط فإذا شرع فعلها لم يبق بالنسبة للثاني انجته ما قالوه
لحرمة مدتها حينئذ فان قلت اذا لم يحرم ذلك فهل هو أولى قلت صرح البغوي بأنه لو كان لو اقتصر على
الاركان أدرك ولو أتى بالسنة خرج بعضها أتى بالسنة وان لم يتجر بالبحر وقال ويحتمل أنه لا يأتي
بما لا يجبر ان لم يدرك ركعة في الوقت وتطير الاسنوي فيه بأنه ينبغي أن لا يأتي بها لحرمة اخراج بعض
الصلاة عن وقتها مردود الذي يقفه أنه ان شرع وقد بقي ما يسعه فله ذلك مطلقاً والأفلا أخذنا بقررت
في المدفان قلت كيف يستقيم هذا مع قولهم المذخلاف الأولى قلت يمكن الجمع بحمل هذا على ما إذا وقع
ركعة وذلك على ما إذا لم يقعها (واذا سجد) أي شرع في سجود السهو بأن وصلت جهة للارض وكذا
ان نواه على ما يشعر به قول الامام والغزالي وغيرهما وان عتله أن يسجد تسلياً أنه لم يخرج من الصلاة
(صار عائداً الى الصلاة في الاصح) أي بان أنه لم يخرج منها لاستحالة حقيقة الخروج منها ثم العود اليها
وان سلامه وقع لغوا العذر بكونه لم يأت به بالالتسيمان ما عليه من السهو فيعيد وجوباً وبطلان صلاته
بنحو حدث وبلغه الظاهر بخروج وقت الجمعة والالتزام بحدوث وجوبه واذا عاد الامام لزوم المأموم
العود والابطلت صلاته ما لم يعلم خطأه فيه فيما يظهر أخذاً بما مر أو يتجدد السلام لعزمه على عدم
فعل السجود له أو يتخلف يسجد سواً أو يسجد قبل عود امامه أم لا لتقطع القدوة بتجده وبتخلفه لسجوده
فيمسكه منفردا وارق هذا ما لو قام مسبووق بعد سلامه فانه يعود به بلزومه العود لثباته لأن قيامه لو احب
عليه فلم يتضمن قطع القدوة وتختلفه هنا ليسجد مخير فيه فاذا اختاره كان اختياره مضمناً
لتقطعها ولو سلم امامه الخفي مثلاً قبل أن يسجد ثم يسجد لم يتبعه بل يسجد منفردا لثباته بسلامه
في اعتقاده والعبرة به لا باعتقاده الامام كما يأتي (و) مر أن سجود السهو وان تعدد سجودتان لثباته
قد يتعدّد صوراً فقط في صور منها المسبووق وخليفة الساهي وقد مر أنسا ومنها (لوسها امام الجمعة)
أو المقصورة (وسجدوا) للسهو (فبان) بعد سجود السهو (فوتها) أي الجمعة أو موجب اتمام
المقصورة (أتموا ظهر او سجدا) للسهو وثانياً آخر صلاتهم لبيان أن الأول ليس بأخر الصلاة وأنه وقع
لغوا (ولو ظن سهواً فسجد فبان عدمه) أي السهو (يسجد في الاصح) لزيادة السجود الأول المبطّل
تبعده ولو سجّد السهو ثم سجد سجوداً لم يسجد ثانياً لانه لا يأمّن وقوع مثله فربما تسلسل أو يسجد لمقتض
في ظنه فبان أن المقتضى غير له بعد له لا تجبر بالخلل ولا هبة بالظن البين خطأه

(باب في سجود التلاوة والشكر)

وقد سجّد السهو ولا خصاصه بالصلاة ثم التلاوة لانه يوجد فيها وخارجها وأحر الشكر لحرمة فيها
(تسجدات) بفتح الحيم (التلاوة) للاجماع على طلبها ولم تجب عندنا لأنه صلى الله عليه وسلم تركها
في سجدة والخيم متفق عليه وصح عن عمر رضي الله عنه التصرح بعدم وجوبها على المنبر ولا يقوم
الركوع مقامها كذا عبر وانه وظاهره جوازه وهو بعيد والقياس حرمة وقول الخطابي أنه يوم شاذ
ولا اقتضاء فيه للجواز عند غيره كما هو ظاهر (وهن في الجدي أربع عشرة) سجدة (منها سجدة) سورة
(الحج) لما جاء عن عمرو بن العاص بسند حسن واسلامه انما كان بالمدينة قبيل فتح مكة أقرأتني

(قوله) قبل عود أم لا صادق بما
إذا سجد بعد عود الامام وسجداً لم
يسجد بالكيفية وكان وجهه في الثاني
انقطاع القدوة
(باب سجود التلاوة)

(قوله) تارة الخ قد يقال لا يلائم أن
كل منهما مشتق على المدح والثناء اللهم
الا أن يكون بالنظر لتعظيم وجهه والله أعلم
(قوله) على قبوله توبة توبته داود قد يقال
نحن نشكر الله تعالى على قبول توبة
كل المؤمن لأن النعمة عليهم نعمة علينا
وإنما خص الشكر على قبول توبة
داود به وروى السجود لأن توبته كانت
بصورة السجود فأنساب السجود
الشكر عليها ما هو رتبته وهذا المشرك
فيه غيره فثبت الخ (قوله) واستفيد
من قوله شكرانه توبته ما يقرده النافذ
الحشيش هل يكتب في طلب قصد الشكر
أو يكونه على قبول توبته داود (قوله)
فلم تطالب فيما يشهد بما قد يقال إذا لم
تطلب فكيف تتعدون قيل بعدم
الاعتقاد الخ القدر ثم لا تلبس
بعبادة فاسدة ويتجانب بأنها تعتقد لأن
المنع لخيار فأنشبه الصلاة في نحو
الجزرة فثبت قيل (قوله) وإن ضم لقصد
الشكر الخ الخ ~~الضم~~ صحيح بلا شك
وتوجهه أن قصد التلاوة ليس بمعتبر هنا
وأما توجيهه أشار فغير محتاج إليه
مع فيه من التكافؤ والأيام فانه قد
يقضى أن لو قصد التلاوة فقط لم يضر
وليس يصح كقولنا ظاهر فالحق أن فيما
ذكره اجتماع مبطلين لا مبطل وغير
مبطل فثبت قيل نعم الخ يتجه ما أفاده
من التعديل فيما لو قرأ آية سجدة
غيرها وطهره لم يقتضي لسجود الشكر
وهو في الصلاة فسجدته صحتها
وإنما جاز حينئذ البطلان لما يستفاد
من قوله والله أعلم (قوله) أيضا وإن ضم
إلى قوله وأما قولنا في النهاية الآية قوله
ويشترك في قوله وأما يبطل إلى آخره

رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدتان
وروى مسلم عن أبي هريرة وأسلامه سنة سبع أنه سجد مع النبي صلى الله عليه وسلم في الانشقاق وأقرأ
بسم ربك وخبر ابن عباس لم يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة
ناف وضعيف على أن الترك إنما في الوجوب ومحاها مع رفة نعم الأصم أن آخرتها في النخل
بومرون وقيل يستكبرون وفي النخل العظيم وقيل بعثون وانصهره الأذرى ورد قول المجموع
أنه باطل وفي من وأتاب وقيل مأب وفي فصلت يسأمون وقيل تعبدون وفي الانشقاق يسجدون وقيل
آخرها ~~تنبه~~ * ان قيل لم اختصت هذه الأربع عشرة بالسجود عند هامذ كرا السجود والامر به
صلى الله عليه وسلم في آيات أخر كخارجي وهل أتى قلنا لأن تلك فيها مدح الساجدين صريحاً وذكروا غيرهم
تلقوا أو عكسه فشرع لنا السجود حينئذ لغن المدح تارة والسلامة من الذم أخرى وأما ما عداها فليس
فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم بحذر أعين غيره وهذا لا يدخل لنا فيه فلم يطلب منا سجدته
فما لم يسجدوا فيها ما يرفع لك ذلك وأما يتلون آيات الله أناء الليل وهم يسجدون فهو ليس مما نحن فيه
لأنه مجرد كفضيلة آمن من أهل الكتاب (لا) سجدة (ص) وقد تكتب ثلاثة حروف
الافى المحفوظ فأنها ليست سجدة تلاوة وإن كان خلاف ظاهر حديث عمرو (بل هي سجدة تستكبر)
لله تعالى الخبر الصحيح سجدة داود توبته ونحن نسجدها شكراً أى على قبول توبة نبيه داود صلى الله
على نبينا وعليه وسلم من خلاف الأول الذي ارتكبه غير لائق بعلى كماله لعمدة كسائر الأنبياء صلى
الله عليهم وسلم عن وصية الذنب مطلقاً خلافاً لما وقع في كثير من التفاسير بما كان الواجب تركه لعدم
صحته بل وقع وجب تأويله لثبوت عصمتهم ووجوب اعتقاد نزاهتهم عن ذلك السفاسف الذي لا يقع
من أقل صالحى هذه الأمة فكيف بمن اصطفاهم الله أنبؤته وأهلهم لرسالة ولجعلهم الواسطة بينه
وبين خلقه فان قلت ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره آدم وأيوب وغيرهما قلت وجهه
والله أعلم أنه لم يتل عن غيره أنه لقي بما ارتكبه من الحزن والبكاء حتى نبت العشب من دموعه والملاق
المرحى ما لقيه الأماجا عن آدم لكنهم مشوب بالحزن على فراق الجنة فجوزى بأمر هذه الأمة بمعرفة
قدره وعلى قربيه وأنه أتم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم إلى قيام الساعة وأيضاً ما وقع له
آن توبته من ضمها أنه وزيره أن قتل تزوج برزوجه مقتضى للعقب عليه بإرسال الملكين له
يختصمان عنده حتى طن أنه فتن أى لعمدة ذلك الضمارة الذي هو خلاف الأفضل فتاب منه مشابه
لما وقع لنا صلى الله عليه وسلم في قصة نيب المقتضى للعتب عليه بقوله تعالى له وتحقق في نفسك الآية
فلما استوى في سبب العتب ثم هو يصف ما عتبه غاية الرضا كان ذلك قصة داود وما آلت إليه من على
النعمة مذكرة القصة نبينا وما آلت إليه معاه وأرفع وأجل فاقضى ذلك دوام الشكر بإظهار السجود له
فما لم يستفيد من قوله شكر أنه توبته ولا ينافيه قولهم سبها التلاوة لأنها سبب لتذكر قبول
تلك التوبة أى ولا جل هذا المظهر هنا ما أتى في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره فهي متوسطة
بين سجدة تحض التلاوة وسجدة تحض الشكر (تستحب في غير الصلاة) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه
وسلم قرأها على المنبر ونزل فسجد وسجد الناس معه وبأن في الحج أنها لا تنقل في الطواف لأنه يشبه
الصلاة المحترمة هي فها لم تطلب فيما يشهدوا وإنما لم تحرم فيه مثلها لأنه ليس ملحقاً بها في كل أحكامها
(وتحرم فيها) وبطل (في الأصم) كسائر سجود الشكر وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر
لأنه إذا اجتمع البطل وغيره غلب البطل ويشترق بين هذا وقصد التهجير والقراءة أو الذكر بأن قصد
التهجير معارض للفظ فلم يقع على البطلان إلا إذا لم يضره ما يضافه ما هو موافق لمقتضى اللفظ

بخلاف السجدة هنا فانها من حيث هي لا تختص بتلاوة ولا شكر فأثر قصد المبتطل بها وانما تبطل
ان تعبد وعلم التحريم والا فلا يسجد للسجود ولو سجدها امامه الذي يراها لم يتجزأ منه ما عساه بل له
أن ينظره وأن يفارقه فان قلبه نافية ما يأتي أن العبرة باعتقاد المأموم قلت لاسنافة لان محله فيما لا يرى
المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بمن يرى القصر في إقامة لانها نحن لان جنس
القصر جائز عندنا وهذا انفع ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة وأما قوله انه لا يسجد للسجود لان
المأموم لا يسجد للسجود نفسه فعنه أنه لو سلم ان هذا هو نظرا الى أنه انتظر من ليس في صلاة في عتيدته
لولا ما قرنته كان غير مقضى للسجود لان الامام تحمله نعم يسجد للسجود امامه كما علم مما قالوه في ترك
امامه الحسن في القنوت لانه لما أتى بمبطل في اعتقاد المأموم واعتقر لما كان بمنزلة الساهي وتعليل
الروضة المذكور ومثلهذا فلا اعتراض عليها خلافا للاسنوي وغيره فتأمل (ويست) السجود
(للقارئ) ولو صلبا وامرأه ومحمدنا تظهر على قرب وخطيا أمكنه بلا كلفة على منبره أو أسفله
ان قرب الفصل (والسميع) لجميع آية السجدة من قراءة مشروعة كقراءة عجز وملاك وجب
ومحدث وكافر أي ربحي اسلامه كما هو ظاهر وامرأة كما في المجموع قبل لان استماع القرآن مشروع
لذاته واقران الحرمه انما هو لرض الشبهة وقد نافية قولهم لا يسجد للقراءة في غير قيام الصلاة
لسكراتها ولا لقراءة الخب لحرمتها فالوجه التعليل بأن المدار كما علم من كلامهم على حل القراءة
والسمع أي عدم كراهتها بخلافها برفع صوت بحضرة أجنب وبخلافه مع خشية فتنة أو تلذذه فيما يظهر
وقد يجاب بأن السكره والحرمه في ذلك لذات كونها قراءة بخلاف ما في المرأة مطلقا فان حرمتها
كالسمع لعارض دون جنت وساه وانما يسكران وان لم يتعد كجنت وطهر ومن بخلاء ونحوه من كل
من كرهت قراءته من حيث كونها قراءة فيما يظهر وما في التبيان في السكران تبين حمله على سكران له
نوع تميز وفي الخب تبين حمله أيضا على جنب حلت له القراءة لكن يخدشه ما يأتي في نحو المفسر
لان في كل صارف ولو قرأ آيتها في صلاة الخنزة لم يسجد لها عقب سلامه لانها قراءة غير مشروعة
والوجه في سميع لاقبل صلاته الخبة أنه يسجد ثم يصلي الخبة لانه جلوس قصير بعذر وهو لا يفوتها
* تنبيه * مقتضى قولهم لجميع آية السجدة الى آخره أنه لو سميع الآية من قارئين كل نصفها مثلا
سجدا اعتبارا بالسمع دون السمع منه ويحتمل المنع لانه بالنظر لكل على انفراد لم يوجد السبب في حقه
والاصل عدم التلقين وتصوير المجموع قد ينضيه وهو الذي يتجه ثم رأيت أصحابنا ذكر وافيا اذا ترك
السبب من متعدد أن الحكم هل يضاف للاخير أو للمجموع فروا بعضها يقتضي الأول كما لورمى الى
صيد فلم يزمه ورمى اليه آخر فأزمته في من علك الصيد منها وجهان أحدهما أنه للثاني لكون الزمان
عقب فعله وقيل لهما ادلول فعل الأول لم يحصل الزمان ولولا ذلك عليها لطلقة واحدة فتأملت له
ان طلقني ثلاثا فلاك ألف فطلقتها تلك الطلقة استحق الآف لاسناد البينة لهما وقيل ثلثها لانه
لولا تقدم ثنتين قبلها لم يحصل وكل من هذين الفرعين وما شا بهما يؤيد أو يصرح بما ذكرته في مسئلتنا
اذنافة الحكم لسمع الثاني الذي هو قياس ما ذكره في هذين يمنع اعتبار السماع الأول ويوجب
اشتراط سماع جميع الآية من شخص واحد وبواقعة قولهم أيضا على الحكم اذا زالت وخلقها علة
أخرى أنصف للثانية يلزم من اضافته هنا للسمع الثاني وحده عدم السجود كما تشرروا في أول السبع
ماله تعلق بذلك القاعدة الأولى وغيرها ومقتضى تعليلهم عدم السجود في نحو الساهي بعدم قصد
اشتراط قصد القراءة في الذكاء وليس مراد افما يظهر وانما الشرط عدم الصارف وقولهم لا يكون
القرآن قرأنا الا بالقصد محله عند وجود قرينة صارفة له عن موضوعه يؤيد ذلك ما في المجموع من عدم

(قوله) وأن يفارقه الاوجه أن المفارقة
أولى والله أعلم (قوله) يسجد اعتبارا
بالسمع وقد يقال انه المقتضى والله أعلم
(قوله) وبواقعة أيضا قولهم علة الحكم
الح اذا زالت الى آخره قد يمنع كون هذا
منه بل هما خرافة واحدة فان علة
السجود سماع آية السجدة لا بعضها
وهذا وانما لا اعتبار عليه بل سبق
في كلامه أنهما ما يؤيد هذا وهو قوله
فيما اذا ترك السبب الى آخره فتأمل
مع هذا يظهر ما فيه من الدافع

بذهبها للفسرأى لانه وجد منه صارف للقراءة عن موضوعها ومثله المستدل كما هو ظاهر قال السبكي
اتفق القراء على ان التليذ اذا قرأه أئمة الشيخ لا يسجد فان صح ما قالوه فحديث زيد في الصحيحين أنه قرأ على
النبي صلى الله عليه وسلم سورة النجم فلم يسجد سجدة لهم انتهى وفيه نظر ظاهر بل لا حاجة لهم فيه أصلاً
لان الغدير في لم يسجد للنبي صلى الله عليه وسلم كما يصرح به قول زيد قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم
فلم يسجد وسببه بيان جواز ترك السجود كما يصرح به أئمتنا فترك زيد للسجود انما هو لتركه صلى الله عليه
وسلم له ودعوى العكس المنقولة عن أبي داود وعنه فان قال القراء ان التليذ لا يسجد اذالم يسجد
الشيخ كذلك قلنا لا حاجة فيه أيضاً لان ترك زيد يحتمل أنه لتجوز السجعة فلا حاجة فيه للترك مطلقاً والحاصل
ان الذي دل عليه كلام أئمتنا أنه يسن لكل من الشيخ والتليذ ان ترك أحدهما له لا يقتضي ترك الآخر
(وبما كدله بسجود القارئ) للاتفاق على طلبها منه حينئذ وجريان وجهه بعدمه اذالم يسجد
واذا سجد معه فالأولى أن لا يقتضى به (قلت ويسن للسامع) لجميع الآية من قراءة مشروعة
كما ذكر وهو غير قاصد السماع وبما كدله بسجود القارئ لكن دون تأكيدها للسمع (والله أعلم)
لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة فيسجد ويسجدون معه حتى ما يجدد بعضهم موضعاً
لجهته ولو قرأ آية سجدة أو سورتها خلافاً لمن زعم بينهما فرقا في الصلاة أو الوقت المكروه أو اقتدى
بالإمام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط أو سجد المصلى لغير سجدة أمامه كما يعلم بماسيد كره حرم
وبطلت صلاته ان علم وتعمد وكلام التبيان لا يخالف ذلك خلافاً لمن وهم فيه لان الصلاة منهى عن زيادة
سجود فيها إلا لسبب كان الوقت المكروه ومنهى عن الصلاة فيه إلا لسبب فالقراءة فيها بقصد السجود
فقط كدعاه على السبب باختباره فيه ليفعل الصلاة كدخول المسجد بقصد التسمية فقط فاعتراض
البلقيني ذلك بأن السنة الثابتة قراءة المتنزيل السجدة في أولى صبح الجمعة وذلك يقتضي قراءة
السجدة ليسجد مرود كما بسطه أبو زرعة وغيره بأن القصد هنا اتباع سنة القراءة المخصوصة
والسجود لها وذلك غير ما مر من تجريد قصد السجود فقط وانما يؤثر قصده فقط خارج الصلاة
والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها هنا بخلافه ثم ينبغي أن يحل الحرمة فيما مر في الفرض
لان التفل يجوز قطعه الآن يقال السجود فيها بذلك القصد تلبس بعبادة فاسدة فيحرم حتى في النفل
كأنه يبطله وخرج بالسامع غيره وان علم برؤية السجود وزعم دخوله في واذا قرئ عليهم القرآن
لا يسجدون رتباً به لا يطلق عليه أنه قرئ عليه إلا ان سمعه وصح عن جمع صحابة رضی الله عنهم السجدة
على من استمع أي سمع (فان قرأ في الصلاة) أي قيامها أو بدله ولو قبل الفاشحة لانه محلها في الجملة
(يسجد الإمام والمنفرد) الواو بمعنى أو يدل على افراده الضعيف في قوله لقراءة وآثرها لانها في التقسيم كأنها
أجود من أو أي كل منهما ما حينئذ تنازعه كل من قرأ أو سجد جازاً بحال أحدهما من غير محذور فيه
وجوز عدم التنازع يجعل فاعل قرأ مستترا فيه على حد ثم بداهم أي يدو أي فان قرأ قارئ الى آخره
(نقراءة فقط) أي كل لقراءة نفسه دون غيره نعم استثنى الإمام من قرأ بدلا عن الفاشحة لعجزه عنها آية
سجدة قال فلا يسن له السجود ذلك لا يقطع القيام المفروض واعتمده التاج السبكي ووجهه بأن ما لا بد منه
لا يترك إلا لا بد منه انتهى وفيه ما نظر لان ذلك انما تأتي في القطع لا جنبي ما هو لما هو من مصالح ما هو
فيه فلا محذور فيه على انه لذلك لا يسمى قطعاً كما هو واضح (و) سجد (المأموم لسجدة أمامه) فقط فبطل
بسجوده لقراءة غير امامه مطلقاً وان شاء امامه اذالم يسجد ومن ثم كره للمأموم قراءة آية سجدة ومنه
يؤخذ أن المأموم في صبح الجمعة اذالم يسمع له قراءة سورة وقراءتها لماعدا آيةها يلزمه الاخلال
بسنة المرواة (فان سجد امامه فتخلف) عنه (أو انعكس) الحال بأن يسجد هو دون امامه (بطلت

صلاته) لما فيه من المخالفة الفاحشة ولولم يعلم الان بعد رفعه رأسه من السجود انتظره أو قبله هوى
 فاذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا يسجد الا أن يشارقه وهو فراق بعذر ولا يكره لامام قراءة آية سجدة
 مطلقا لكن يسن له في السرية تأخير السجود الى فراغه ثلاثين شوش على المأمومين بل بحث نذب تأخيره
 في الجهرية أيضا في الجوامع العظام لانه يحلظ على المأمومين واعترض الاول بما صرح أنه صلى الله عليه
 وسلم سجد في الظهر للتلاوة ويحباب بأنه كان يسمعهم الآية فيها أحيانا ففعله أسمعهم آياتها مع قتلهم
 فأمن عليهم التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ولو تركه الامام حسن للمأموم بعد السلام ان قصر الفصل
 لما يأتي من فواتها بطوله ولولعذر لانها لا تقضى على العقد (ومن سجد) أي أراد أن يسجد (خارج
 الصلاة نوى) سجود التلاوة وان لم يعبأ بها الحديث انما الاعمال باليات ويسن له التلفظ بالية
 (وكبر للاحرام) بها كالصلاة وخبره فيه لكنه ضعيف (رافعديه) كرفع السابقي في تكبيرة الاحرام
 ولا يسن له أن يقوم ليكبر من قيام لانه لم يرد (ثم) كبر (اللهوى) للسجود (بلا رفع) ليدنيه فان أقصر على
 تكبيرة بطلت مالم يتناول التحريم فقط نظير ما يأتي (ثم سجد) واحدة (كسجود الصلاة) في واجباته
 ومنذوباته (ورفع رأسه) من السجود (مكبرا) (جلس ثم سلم) كسلام الصلاة في واجباته ومنذوباته
 (وتكبيرة الاحرام شرط) فيها (على الصحيح) أي لا بد منها لانها كالتيه ركن (وكذا السلام) لا بد منه
 فيها (في الظاهر) قياسا على التحريم ولا يسن تشهد وقضية كلام بعضهم أن الجلوس للسلام ركن وهو
 بعيد لانه لا يجب تشهد النافلة وسلامها بل يجوز مع الاضطجاع فهذه أولى نعم هوسنة (ويشترط) لها
 (شرط الصلاة) والكف عن مفسداتها السابقة لانها وان لم تكن صلاة حقيقة ملحقة بها وقراءة
 أو سماع جميع آياتها فان سجد قبل آياتها جاز فسدت لعدم دخول وقتها وأن لا يطول فصل عرفا
 بين آخر الآية والسجود كما يعلم مما يأتي ويسن ويكره فيها كل ما يسن ويكره في غيرها ما يتصور
 مجتبه هنا كما هو ظاهر (ومن سجد) أي أراد السجود (فيها) أي الصلاة (كبر للهوى) اليها وللرفع منها
 لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل خفض ورفع في الصلاة ولم يزمه أن ينصب منها قائما
 ثم يركع لان الهوى من القيام واحب ولو قرأ آياتها فركع بأن يبلغ أقل الركوع ثم بداه السجود لم يجز
 لقوات محله أو فسجد ثم بداه العود قبل اكتمالها جاز لانها نقل فلم يلزم بالشرع ولو هو للسجود فلما بلغ
 حد الركوع صرعه لم يكفه عنه كأمرا والذي يجه أنه لا يسجد منه لها لانه يشبه الركوع لزمه القيام
 كما علم مما مر في الركوع نعم اذا عاد للقيام له الهوى منه للسجود كما هو ظاهر (ولا يرفع يديه) فهما
 لعدم وروده (فقلعوا يجلس) نذبا بعدا (للاراحة والله أعلم) لعدم وروده أيضا ولا يجب لهانية
 كما حكى ابن الرفعة الاتفاق عليه ومن توجه في سجود السهو وأنه لا ينافي قولهم لم تشملها آية الصلاة
 (ويقول) فيها في الصلاة وخارجها (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشرقه سمعته وبصره بحوله
 وقوته) فتبارك الله أحسن الخالقين واه جميع بسند صحيح الا صورته ورواها البيهقي وهذا أفضل
 ما يقبل فيها وان ورد غيره والدعاء فيها مناسب سابق آياتها حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة
 خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في مجلسين سجد لكل) عقبا للتجدد السبب بعد توفية الاول متقضاء
 فان لم يسجد للمرة الاولى كنهها عنها سجدة جرما كذا أطلقه شارح محله ان قصر الفصل بين الاولى
 والسجود كما هو ظاهر وقضية تعبيرهم بكفاه أنه يجوز تعددها وهو نظير ما يأتي فيمن طاف أسابيع
 ثم كرر صلاتها الا أن يعرف بأن سنة الطواف لما اغتفر فيها التأخير الكثير سوح فيها بجملم يسأله
 هنا (وكذا المجلس في الامم) لما ذكر (وركعة كمجلس) وان طالت (وركعتان كمجلسين) وان قصرتا
 نظرا للاسم فاذا كررهما في ركعة سجد لكل في الاصح أو في ركعتين فكذلك بلا خلاف وعلى التعدد

(قوله) ولا يسجد الا أن يشارقه أي
 فيسجد هذا مقتضى كلامه وهو ظاهر
 في مأموم سمع آية السجدة لانه مأمور
 بالسجود استقلالاً لولا مانع القدوة فلما
 زال الرجوع الى الاصل اتبعه مأموم لم يسمع
 قراءتها فسجده محل تأمل لانه يخص
 التابعة وقد انقطعت القدوة بنسبة
 المفارقة لمجتر (قوله) وكبر للاحرام
 بها كاصلاة ويؤخذ مما يأتي في السلام
 أنه لو كبرها وبالم ينصرف وهو واضح
 والله أعلم (قوله) ثم سلم كسلام الصلاة
 بتعدد النظر فيما لو سلم قبل رفع رأسه
 أو بعده وقبل الوصول لهذا المجلس
 (قوله) ولو هو للسجود فلما بلغ حد
 الركوع الخ بتعدد النظر في هذه
 الصورة هل يسجد للسهو ونظر الزيادة
 صورة الركوع البطلية لولا العذر
 ولعل الاقرب نعم والله أعلم (قوله) ثم
 كرر صلاتها كذا في أصله رحمه الله
 بصيغة الجمع وحينئذ فالانصب فعلى
 لا كرر صلاتها ان كنت من أهله (قوله)
 وعلى التعدد أي جواره فيما مر

فظاهر أنه أتى بالثانية عقب الأولى وهكذا من غير قيام ولا فيظهر البطالان لانه زيادة صورة ركن
من غير موجب (فان) قرأ الآية أو سمعها أو لم يسجد وطال الفصل عرفا بين آخرها واليهود
(لم يسجد) وان عذر بالتأخير لانهم من توابع القراءة مع أنه لا مدخل للقضاء فيها لان السبب عارض
كالسكوف فان لم يطل أتى بها وان كان محدثا بأن يظهر عن قرب كحمر (وسجدة السكر لا تدخل
الصلاة) لان سببها لاتعلق لهم فان فعلها فيها عايدا عما يابطل صلاته (و) انما (تسجد) الهجوم أهمة له
أو نحو ولده أو هجوم السجين ظاهرة من حيث لا يحتسب وان توقعها قبل سكود أو وظيفة دينية
ان تأهل لها وطلب منه قبولها فيما يظهر أو مال أو جاهد أو نصر على عدو أو قدم غائب أو شفاء مريض
بشرط حل المال وما بعده كاهو واضع وليس الهجوم متبعا عن القيد من بعده ولا تعيبلهم بالولد لئلا ينافيا
للاخير خلافا لاجمهما لان المراد به هجوم الشيء مضاجعة وقوعه الصادق بالظاهر ومالا ينسب عادة
لتسبيه وضدهما بالظاهر وان يكون له وقع عرفا بالاخير ان لا ينسب وقوعه في العادة لتسبيه والولد
وان تنسب فيه لكنه كذلك (أو) هجوم (الندفاع نفقة) عنه أو عن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب
كذلك كخداة مما الغالب وقوع نحو الهلاكة فيه كهدم غرق الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم
كان اذا جاءه أمر يسره خرسا جذاور وافي دفع النفقة ابن حبان وخرج بالهجوم فمهما استمرارهما
كالاسلام والعافية لانه يؤدي الى استغراق الجهر في السجود كذا قيل وقد عكر عليه قولهم في مواضع
لاظهر لذلك لان الأمر به الا اذا لم يعارضه ما هو أهم منه فالوجه التعليل بأن ذلك لم يرد له نظير بخلاف
الهجوم بقية اندك كورين وبالظاهر رسالا وقوله كحدث درهم فقير والندفاع مالا وقوله لا يذاته عادة
أو أصابه أو ما أخرج الباطنة كالعرفه وستر المساوى في نفسه نظر ظاهر لانهم من أجل النعم فالذي يتجه
السجود لخدمتهما والاخير ما يحصل عقب أسبابه عادة كرجح متعارف للتاجر ويسن اظهار السجود
لذلك الا ان تحدثت لشروه أو جاهد أو ولد مثلا تخضر من ليس له ذلك وعلم بالحال لئلا يسكر قلبه ولو وضع
للسجود صدقة أو صلاة كان أولى أو أقامها ما مقامه حسن وقول الظواهر زبني لا يغنيان عنه أي
لا يخلصان الاكمل (أو رؤيته مني) في عقله أو بدنه شكرا لله سبحانه على سلامته منه خبرا خاكم
أنه صلى الله عليه وسلم سجدا ويزن من وفي خبره من أنه يسجد له ويرجل ناقص خلق ضعيف حركة
بالغ قصر وقيل سبلى وقيل مختلط عقل ويسن لمن رأى ميتا أن يقول الحمد لله الذي عافاني وما يتلاني
وفعلني على كثير من خلقه تفضيلا الخبر الترمذي من قال ذلك عوفي من ذلك الملاء ما عاش (أو) رؤية
(عاص) أي كافر أو فاسق متجاهر قال الأذري أو مستتره صر ولوعلى صغيرة لأن مصيبة الدين أشد
وانما يسجد له رؤية الميت السليم من بلائه وان كل ميتي بلاء آخر فيما يظهر وكذا يقال في العاصي
والمراد برؤية أحد هما العلم بوجوده أو طنه بنحو سماع كلامه ولا يلزم تذكر السجود الى ملائحته فحين
هو ساكن بآرائه مثلا لان الأمر به كذلك الا اذا لم يوجد ما هو أهم منه فثبت عليه (و) ظهورها أي
سجدة السكر نذبا للهجوم نعمة أو اندفاع نفقة لم يكن يخضره من ينضرب بذلك كحمر وبظهرها نذبا
أيضا (للعاصي) الذي لا يرتب على اظهارها له مشادة تعبير الله لعله يتوب (للميتي) غير الفاسق
لئلا يسكر قلبه فان أسر الأولى وأظهره ذلك يظهر قوات الكمال ثم والكرامة هتالان فيه نوع
اذا كحمر به تعيبلهم المذكور أعفاسق كسطوع في سرقه لم يتب قسنا أو طما انما القرائن بذلك
فيما يظهر فيظهر حاله وصرت جوابه مع أن الاظهار في الحقيقة للفسق السجود لا يتوشم أن يلبسه
دافعة لذلك ومن ثم لو كانت لانه لم يتشأن فستف أظهرها له أيضا على الأوجه لكن بين له
أنها لعمري لئلا يتوهم انها البلية فيسكر قلبه (وهي) أي سجدة السكر (كسجدة التسلاوة)

(قوله) وعلم بالحال ينبغي أن يكون محله
فمن لم يعلم منه أنه لا يتوشم بذلك
بالسكر لم يرد كنهه والله أعلم (قوله)
صدقة أو صلاة أو اندفاع نفقة
في الروض بما للجهود (قوله) لمن رأى
ميتا أن يقول الحمد لله تفضيلا
أن لا يسجد أحدنا ميتا وأن يتوجه
من رأى العاصي وأن يتوجه بحيث

المفعولة خارج الصلاة في كفيتهما وواجباتها ومنذ وابتها (والاصح جوازهما على الرحلة للمسافر)
بالإيماء لأنهما نقل فسوخ بينهما وان أذهب الإيماء أظهر أنهما من تمكين الجهة بخلاف الحائز
وجوازهما للماشي المسافر لأخلاف فيه لغوات لتعليل المقابل الذي أشرت لردّه بقولي وان أذهب
الإيماء إلى آخره (فان سجد) مفكك في مرقاؤ (لتلاوة صلاة جاز عليها) بالإيماء (قطعا)
تبعاً للتألف ولا يأتي هذا في سجدة الشكر لما مر أنها لا تدخل الصلاة * تنبيه تقوت هذه بطول
الفصل عرفاً بينها وبين سبها انظر مامر في سجدة التلاوة

(باب) * باتون

في صلاة النفل هو والسنة والتطوع والحسن والمريغ فيه والمستحب والمندوب والاولى ما رجع
الشارع فعله على تركه مع جوازه فهي كلها مترادفة خلافاً للقاضي وثواب الفرض بفضل سبعين درجة
كفي حديث صحيح ابن خزيمة قال الزركشي والظاهر أنه لم يرد بالسبعين المحض وزعم أن المندوب قد
يفضله كإراء العسر وانظاره وابتداء السلام ورده مردوداً بسبب الغفل في هذين احتمال المندوب
على مصالحة الواجب وزيادة بالأبرار زال الانتظار والابتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب وشرع
لتكميل نقص الفرائض بل وليقوم في الآخرة لا الدنيا أيضاً خلافاً لبعض السلف مقام ما ترك منها لعذر
كسيمان كنص عليه وعليه نعم الخبر الصحيح أن فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما إذا لم تتم تكمل
بالتطوع وأوله البيهقي بأن المكمل بالتطوع هو ما تنص من سننها المطالبة فيها أي فلا يقوم التطوع مقام
الفرض مطلباً وجب مرة أخرى بينه وبين حديث لا تقبل نافلة أنصلي حتى يؤدى الفريضة بحمل هذا
ان صرح على نافلة هي بعض الفرض لأن صحتها مشروطة بصحتها والاول على نافلة خارجة عن الفرض
وظاهره حسب ان النفل عن فرض لا يصح فنياً في ما قدمه ويؤيد تأويله الاول الحديث الصحيح صلاة
لم يتهازدا عليها من سبحتها حتى تتم فجعل التتميم من السجدة أي النافلة لفريضة صليت ناقصة لا مكررة
من أصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطعناً وجرى عليه ما بين العربي وغيره لحديث أحمد الظاهر
في ذلك وأفضل عبادات البدن بعد الشهادتين الصلاة ففرضها أفضل الفروض ونزلها أفضل النوافل
ولا يرد طلب العلم وحفظ القرآن لأنهم ما من فروض الصلوات وطلبها الصوم والحج فزكاة على
ما خرج به بعضهم وقيل أفضلها الزكاة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غير ذلك والخلاف في الأكثر
من واحد أي عرفاً مع الافتقار إلى الأكدم من الآخر والافصوم يوم أفضل من ركعتين وقس على ذلك
نعم العمل القلبي لعدم تصور الزيادة فيه أفضل من غيره قال الحلبي ثبت بالكتاب والسنة أن كل عمل لم يعمل
لجود التقرب به إلى الله تعالى لم يثب عليه وان سقط بالفرض منه الوجوب وممراده السلم من الرياء
وأما ما صاحبه غيره كالخج بقصده وقصد التجارة فله ثواب بقدر قصده العبادة كائن عليه لأن ما قرنه بها
غير مناف لها بخلاف الرياء كما أشرت لذلك في باب الوضوء وأملت الكلام فيه في حاشية ايضاح المسالك
(صلاة النفل قسمان قسم لا يسن جماعة) تميز بخلافه عن نائب الفاعل لحال الفساد المعنى اذ مقتضاه
في سنة حال الجماعة لا الانفراد وهو فاسد بل هو مسنون فيها والحائز بلا كراهة وهو وقوع الجماعة
فيه (فمنه الرواتب مع الفرائض) وهي السنن التسعة لها (وهي ركعتان قبل الصبح) ويسن
تخفيفهما لا يتابع وأن يقرأ آيات البقرة وال عمران وأل الكافرون والاحلاص وأن يضحك
والاولى كونه على شقة الايمن بعدهما وكان من حكمه أنه يتذكر بذلك شجعة القبر حتى يستغفر
وسعه في الاعمال الصالحة ويتهباً لذلك فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض بخوكلام أو يتحول ويأتي

(باب صلاة النفل) *
(قوله) وزعم أن المندوب قد يفضل
على غيره لا يخفى ما فيه على التيميم
رأيت المحشي قال قوله بأن سبب الفضل
الحج هذا لا يمنع المندوب فضله انتهى وهو
المقصود بما أشيرنا إليه (قوله) ادباً لبراء
الحج لا يخفى ما في هذا التعبير وأهل الطلب
أن يقال انظار عبارته من عدم الطلب
إلى أنه مدعيه في هذا الأمر له عدم الطلب
عن استقائه الحق لا يلزم له عدم الطلب
إلى الأول فهو مشتمل على زيادة
والله أعلم (قوله) زيد عليها من سبحتها
ينبغي أن يظن هل المضاعفة في الآخرة
تعلق بالتطوع في حين الفرائض في الآخرة
(قوله) ولا يرد طلب العلم لا يخفى ما في هذا
من المناقاة لم يسبق له في شرح الخطبة
من ان الفرض العيني من العلم أفضل
في فرض الكفائية ونزله فراجع (قوله)
ويسن تخفيفها إلى قوله ويسن هذان
في النهاية

هذا في مقتضية وفيما لو أخر سنة الصبح منها كما هو ظاهر (وركتان قبل الظهر وكذا) ركتان
(بعدها) (وركتان (بعد المغرب) وفي الكفاية بسن تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد رواه
أبو داود ولكن قضية ما في الروضة من انه ينذب فهما الكافرون والا خلاص خلافاً لأن يحمل
على انه بيان لاصل السنة وذلك لكلاهما ويسن هذان أيضاً في سائر السن التي لم ترد لها قراءة مخصوصة
كما بحث (و) ركتان (بعد العشاء) ولولم يحتاج بمزدلفة وانما سن له ترك الليل المطلق ليسترجع وتنهياً
لمباين يديه من الاعمال الشاقة يوم النحر وذلك للاتباع في الكل (وقيل لارابة للعشاء) لان الركتين
بعدها يجوز أن يكونا من صلاة الليل ويرد أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتحها بركتين
خفيفتين ثم يطولها فدل ذلك على ان تلك ليستا منها ويؤخذ من قوله الاتي وانما الخلاف الى آخره
أن هذا الوجه انما يفي التأكد لا أصل السنة ومعنى تعليقه بما ذكرناه اذا جاز كونها من صلاة الليل
انقت المواظبة المقتضية للتأكد (وقيل أربع قبل الظهر) لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها
رواه البخاري (وقيل وأربع بعدها) للخبر الصحيح من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع
بعدها حرمة الله تعالى على النار (وقيل وأربع قبل العصر) للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم
كان يصلي قبلها أربعاً يفصل بينهما بالتسليم وصع رحم الله امرأه اسبلى قبل العصر أربعاً (والجميع
سنة) رابة قطعها لورود ذلك في الاخبار الصحيحة (وانما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث
التأكد فعلى الأخير الكل مؤكداً على الأول الرابع المؤكد تلك العشرة لانه صلى الله عليه وسلم
واظب عليها أكثر من الثمانية الباقية وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر
لا تقتضي تكراراً على الأصح عند محقق الأصوليين ومبادرتهم بأمر عرفي لا وضعي اسكن هذا
انما يظهر في الثانية لا الاولى لان التأكد لا يؤخذ فيها من كان بل من لا يدع الآن يجاب بأنه
للاغلب بدليل انه ترك بعدية الظهر لاشتغاله بوقد قدم عليه وقضاها بعد العصر ولو اقتصر على ركتين
قبل الظهر مثلاً ولم يؤكده ولا غيره انصرف للمؤكد كما هو ظاهر لانه المتبادر والطلب فيه أقوى
(وقيل) من السن (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما يأتي (قلت هما سنة) غير مؤكدة
(على الصحيح في صحيح البخاري الأمر بهما) لكن بلفظ صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء
كراهية أن يتخذها الناس سنة أي طريقة لازمة فليس المراد في سنيتها ما لمعنى الذي نحن فيه لان
ثبوت ذلك مدلول صاوا أول الحديث لاسيما وقد صرح أن كبار الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتدرون
السواري لهما اذا أذن المغرب حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت
من كثرة من يصلها والمراد صلوا ركعتين كما صرح به رواية أبي داود صلوا قبل المغرب ركعتين وقول
ابن عمر ترايت أحدا يصلهما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى غير محصور وزعم أنه
محصور بحبيب اذن المعلوم أن كثيراً من الأزمنة في عهد صلى الله عليه وسلم لم يحضره ابن عمر ولا أحاط
بما وقع فيه على انه لو فرض الحصر فالثبت مع زيادة علم فليقدم كما قدموا رواية مثبت صلواته صلى الله
عليه وسلم في الكعبة على رواية نافها مع اتفاقهما على انها كانتا معها وبفرض التساقط بقي معنا
صلوا قبل المغرب ركعتين اذ لا معارض له والخبر الصحيح السابق بين كل أذنين أي أذان أو إقامة صلاة
اذ هو شئ لهما نصا ومن ثم أخذوا منه نذب ركعتين قبل العشاء ويسن فعلهما بعداجابة المؤذن
فان تعارضت هي وفضيلة التحريم لاسراع الامام بالفرض عتب الاذان أخرهما الى ما بعده ولا يقدمهما
على الاجابة على الاوجه (وبعد الجمعة أربع) للأمر بها في الخبر الصحيح ثنتان منها مؤكدتان (وقيلها
ما قبل الظهر والله أعلم) أي أربع منها ثنتان مؤكدتان فهي كالظهر في المؤكدة وغيره قبلها وبعدها

(قوله) ولولم يحتاج الى قول المتد وقيل أربع
في النهاية (قوله) ولو اقتصر الى المتن
في النهاية (قوله) لكن بلفظ الى المتن
في النهاية ويؤك بالقبيلة الى المتن
في النهاية

كما صرح به في التحقيق خلافا لما قد يترجم من العبارة من مخالفتها الظهر في سنتها المتأخرة وكان عذرهم أنه لم يرد النص الصحيح المشتهر الأعلى لهذه القطع ومن ثم قال جميع آيات ما يصلى قبلها بركة لكنه غير سديد للخبر السابق بين كل أذانين صلاة وظن ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال لسليمان لما جاء وهو يحطّب أصليت قبل أن تنجي قال لا قال فصل ركعتين وتجوّز فيهما بركته أصليت إلى آخره منع حمله على تحية المسجد أى وحده حاجتي لا ينافي الاستدلال به لئلا يدخل حال الخطبة فتدبر مع سنة الجمعة التبليغية ان لم يكن صلاحها قبل وينوى بالقبليّة سنة الجمعة كالبدعية ولا نظر لاحتمال أن لا تقع اذا فرض أنه طهر وقوعها فان لم تقع لم تكف عن سنة الظهر على الوجه وقال بعضهم تكفي كما تجوز بناء الظهر عليها ورواه عنه وجدتم بعضها فأمكن البناء عليه وهما لم يوجد شي منها فلم يكن البناء وخرج بطعن وقوعها الثالث فيه فلا يأتى بشي حتى يبين الحال خلافه قال بنو سنة الوقت وابن قال بنو سنة الظهر (ومنه) أى ما لا يستلزم جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسرهما للخبر المتفق عليه هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وتسميتها واجبا في حديث كندمية غسل الجمعة كذلك فالمراد به مزيد التأكيد ولذا كان أفضل ما لا يستلزم جماعة وما اقتضاه المتن من أنه ليس من الرواتب صحيح خلافا لمن اعترضه لأنها انطلقت تارة على ما يتبع الفرائض فلا يدخل ومن ثم لو نوى به سنة العشاء أو أوترها لم يصح وتارة على السنن المؤقتة فلا يدخل وجوبه عليه في مواضع ولو صلى ماعداركة الوتر فانظروا أنه يثاب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر لأنه يطلق على مجموع الاحدى عشرة وكذا من أتى ببعض التراويح وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة خلافا لمن زعمه لأن خصلة من خصها لها ليس له البعض بمقابلة ثبات متعددة تجوز لا اقتصار على بعضها بخلاف ما هنا على أنه لا جامع بينهما كما هو واضح (وأقدر ركعة) الخبر الصحيح من أحب أن يوتر ركعة واحدة فليفعل وصح أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بواحدة وباعترض قول أبي الطيب يكرهه الا يثار بها ويوجب بأن مراده أن الاقتصار عليها خلاف الاول في مخالفتها لا كثر أحواله صلى الله عليه وسلم لأنها في نفسها مكروهة ولا خلاف الاول ولا نافية الخبر لأنه ليسان حصول أصل السنة بها (وأكثره احدى عشرة) ركعة للخبر المتفق عليه عن عائشة وهى أهل بحاله من غيرها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذبح في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة وأدنى التكامل ثلاث للخبر الصحيح كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث الحديث وأكل منه خمس فسبع فتسع (وقيل ثلاث عشرة) لما صح من أم سلمة كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة أو أوله الا قولون على ما فيه يتجمله ليوافق ما مر الأصح منه على أنها حسبت منها سنة العشاء ورواية خمس عشرة حسبت منها ذلك واقتراح الوتر وهو ركعتان خفيفتان فلوز ادعى احدى عشرة بنسبة الوتر لم يصح النكاح في الوصل ولا الاحرام الاخير في الفصل ان علم وتعدوا لا يصح فلاما ولو أحرمت بالوتر ولم يوعدا صح واقصر على ما شاء منه على الوجه وكان بحث بعضهم الحاقه بالنفل المطلق في أن لا ذنوبى عددا أن يزيدو ينقص توهمه من ذلك وهو غلط صريح وقوله ان في كلام الغزالي عن الفوراني ما يؤخذ منه ذلك وهم أيضا كما يعلم من البسيط ويجرى ذلك فيمن أحرمت سنة الظهر الاربع بنية الوصل فلا يجوز له الفصل بأن يسلم من ركعتين وان فواه قبل التقص خلافا لمن وهم فيه أيضا (ولمن زاد على ركعة الفصل) بين كل ركعتين بالسلام للتابع الآتى والخبر الصحيح كان صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بالتسليم (وهو أفضل) من الوصل الآتى ان ساواه عددا لان أحاديثه أكثر كافي المجموع منها الخبر المتفق عليه كان صلى الله عليه وسلم يصلى فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ولأنه أكثر عملا والمانع له الموجب للوصل مخالف السنة الصحيحة فلا يراعى

(قوله) وما اقتضاه المتن الى المتن في النهاية (قوله) ووصلى ماعداركة الى الغرر وينبغي أن يشترط صلاتها بالوتر ولو شفع لم يقع وتر بل فضلا آخر انتهى وفي الامداد او بما يفعل أو تاراه انتهى فليأتى قبل الجمع بينهما وبين ما في التحفة اللهم الآن يقال مراده بئاب مثل ثواب الوتر وان لم يكن وتر حقيقة ثم رأيت كلامه في انتبيه الآتى صريحا في مخالفة ما اقتضاه كلام الغرر ثم نظارها اطلاق التحفة انه لا فرق بين أن يقصد الاقتصار ابتداء على الشفع وبين أن يعثر به بعد عزيمته على الابتار ولو فرق بين الحالتين كان له وجه في الجملة فليأتى وليجتر (قوله) لأنه يطلق على مجموع الاحدى عشرة الانسب بما هو بصده جميع لا مجموع فليأتى (قوله) ويحاي بأن مراده قد يقال ولو فرض أن مراده بالكرهية ما يتبادر منها فلا اعتراض لأنه صلى الله عليه وسلم له بل عليه أن يفعل ما يال الجواز فلا يتصف بالكرهية في حقه نعم يجبه اعتراض عليه بأن علم ثبت نهي خاص في ذلك والله أعلم (قوله) على انها حسبت منها سنة العشاء قد يقال الانسب أن يقال حسبت منها اقتراح الوتر لأنها أقرب اليه من سنة العشاء والله أعلم (قوله) ولا الاحرام الاخير الخ الاحسن أن يقال ولا الاحرام السادس وما بعده لاقتضاء عبارة صحة السادس وان لم يكن مراده والله أعلم (قوله) بسنة الظهر الاربع أو ركعتين فليس له أن يزيد كما هو واضح وهل له أن ينوى بغير عدد ثم يفعل ركعتين أو أربع بمقتضى ما مر في الوتر نعم وليس بعبء والله أعلم ثم رأيت الحشى قال فرع يجوز أن يطلق في سنة الظهر المتتالية مثلا ويختير بين ركعتين أو أربع مر انتهى (قوله) بنية الوصل ما فائدة

خلافه ومن ثم كره بعض أصحابنا الوصل وقال غير واحد منهم انه مفسد للصلاة لله في الصحيح من تشبيه صلاة الوتر بالغرب وحينئذ فلا يمكن وقوع الوتر متفقا على صحته أصلا (و) له (الوصل تشهد أو تشهدين في الركعتين (الآخرتين) لتسوت كل منهما في مسلم عن فعله صلى الله عليه وسلم والأول أفضل ويمنع أكثر من تشهدين وفعل أولهما قبل الأخيرين لأن ذلك لم يردو يظهر أن محل إبطاله المصريح به في كلامهم ان كان فيه تطويل جلسة الاستراحة كما يأتي آخر الباب ويسن في الأولى قراءة مسج وفي الثانية الكفر ونو في الثالثة الاخلاص والمعوذتين للاتباع وقضية أن ذلك انما يسن ان أوتر بثلاث لانه انما ورد فیه و لو أوتر بأكثر فهل يسن ذلك في الثلاثة الأخيرة فصل أو وصل محل نظر ثم رأيت البلقيني قال انه متى أوتر بثلاث مفصلة عما قبلها كثمان أو ست أو أربع قرأ ذلك في الثلاثة الأخيرة ومن أوتر بأكثر من ثلاث مفصلة لم يقرأ ذلك في الثلاثة أي ثلاث لم يقرأ ما قبلها من سورة أو تطول يلها على ما قبلها أو القراءة على غير ترتيب المحقق أو على غير توابعه وكل ذلك خلاف السنة انتهى نعم يمكن أن يقرأ فيها الوتر بخمس مثلا المطهفين والانشاق في الأولى والبروج والطارق في الثانية وحينئذ لا يلزم شي من ذلك وأن يقول بعد الوتر ثلاث سبحان الملك القدوس ثم اللهم اني أهو برضائك من سخطك وبعافائك من عقوبتك بل منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنتيت على نفسك * قوله * قضية كلام بعضهم أنه لا تحصل فضيلة الوتر الا ان صلى الأخيرة وهو متعبه ان أراد كمال الفضيلة لأصلها لما قدمته آتينا (ووقفه) أي الوتر (بين صلاة العشاء) ولو بعد المغرب في جميع التقديم (وطولوع الفجر) غير الصحيح بذلك وقت اختياره الى ثلث الليل في حق من لا يريد سجدا أو لم يعد الاستيقاظ آخر الليل ولو خرج الوقت جازله قضاؤه قبل العشاء كالمؤتي البعدي على ما رجه بعضهم قصر التبعة على الوقت وهو كالتحكيك بل هي موجودة خارجة أيضا اذ القضاء يحكي الاداء فالوجه أنه لا يجوز تقديم شي من ذلك على الفرض في القضاء كالاداء ثم رأيت ابن عجيل رجع هذا أيضا وبحث بعضهم أنه لو أخر القبيلة الى ما بعد الفرض جازله جمعها مع البعدي بسلام واحد وفرق بين هذا وامتناع نظيره في العيدين بأن الصلاة ثم يصير نصفها قضاؤه ونصفها أداء ولا نظيره وبأنها أشبهت الفرض بطلب الجماعة فيها فلا تغرب عما ورد فيها كالترأويح وما شابهه أولا فيه نظر ظاهر لا اختلاف اليه فلعن بحته مبنى على الضعيف أنه لا تجب القبيلة والبعدي على أن الوصل كما يفهمه كلامهم يتخص بأعضاء صلاة واحدة وليست القبيلة والبعدي كذلك لا خلافهما وقتا وغيره (وقيل شرط) جواز (الابتار بركعة سبق نفل بعد العشاء) ولومن غير سنتها التمتع هي مؤثرة لذلك النفل وردوه بأنه يكفي كونها ورا في نفسها أو مؤثرة لما قبلها ولو فرضا (ويسن لمن وثق بقطعه وأراد صلاة بعد نومه) (جعل) كله (آخر صلاة الليل) التي يصلها بعد نومه ولم يتنج اليه لانها حيث أطلقت انصرفت لذلك من رتبة أو تراويح أو سجدة لا امر به في الخبر المتفق عليه وذلك للاتباع وبه يحصل فضل التهجد لمنهم ما من العموم والخصوص الوجهي اذ يجتمعان في صلاة بعد النوم نية الوتر ويفرد الوتر بصلاته قبل النوم والتهجد بصلاة بعده من غير نية الوتر فواقع لهما هنا من صدقه عليه لا ينافي قولهما في النكاح انه غيره على أن القصد هنا مجرد التسمية وثمان أن التهجد الواجب عليه صلى الله عليه وسلم أولا لا يكفي عنه الوتر وان الذي اختلف في نسخ وجوبه عنه ماعدا الوتر وخرج بركعه بعضه فلا يصلح جماعته أثر تراويح قبل النوم ثم ياقبه بعده فان أراد الجماعة معهم فيه نوى نفلا مطلقا (فان أوتر ثم تهجد) أو عكس أو لم تهجد أصلا (لم بعده) أي لم يندب أي شرع له اعادته فان أعاده نية الوتر فالقياس بطلانه من الاله لله تعالى والواقع له نفلا مطلقا وذلك لخبر الصحيح لا ويران في اليه ولا يكره تهجد ولا غيره

(قوله) سبحان الملك القدوس رواه أبو داود بإسناد صحيح وجاء في رواية أحمد والشافعي أنه كن رفع صوته بالتلاوة معني ولذا انفرد في إبطالها فاعادته بالتلاوة انتهى ركنك أستظهر أنه أولا أخذنا من الحديث المذكور ثم رأيت فيه فالحمد لله (قوله) فلا وجه أنه لا يجوز تقديم شي الانسب التعجير بالواو (قوله) تقدم شي من ذلك أي من الوتر والراتب البعدي كونهما هو (قوله) وبحث بعضهم هو الشهاب الرملي (قوله) التي يصلها بعد نومه قد يقال بقاء عبارة المصنف على الخلاف أقوى لاقتضاء أن من ليس له صلاة بعد النوم لا يسن أن يتجمل آخر صلواته قبل النوم وليس كذلك كما هو ظاهر والله أعلم

(قول المتن) اللهم اننا نسئلك ونستغفر لك
الحذر الحافظ السيوطي في آخر الحديث
المشور ذكر ما ورد في سورة الخلع والحند
قال ابن الصريسي في فضائله أخبرنا
ابن اسماعيل قال حدثنا حماد قال قرأنا
في مصحف أبي بن كعب اللهم اننا نسئلك
الح وأخرج محمد بن نصر والطحاوي
عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب كان
يقف بالسورتين اللهم اياك نعبد والهم
اننا نسئلك وذكر غير ذلك أحاديث
متعددة تصرح بالطلاق السورتين على
ما ذكره ابن أرواد الوقوف على تقاضيلها
فعليه بحر احقه (قوله) وزيد فيه آخر
البقرة ربنا لا تأخذنا الخ السورة (قوله)
عقب التراويح أم بعدها لعل الأصوب
قبلها ووقع السؤال في قضاء وتر رمضان
بعد دخوله هل تسن له الجماعة والقنوت
الظاهر نعم والله أعلم (قوله) ويسن فيها
أقرأ الشمس والشمس والشمس ويسن أن يقرأ
فيهما الكافرون والاخلاص وهما
أفضل في ذلك من الشمس والشمس ووردنا أيضا
إذا الاخلاص يعدل ثلث القرآن
والكافرون يعدل ربعة بلامضاعفة نهاية
وقد يقال وهما أفضل الخ ان ثبت
ورودهما في خصوص النخعي فهو تام
لمشاركتها للاخيرين في الورد وتبينهما
بما أشار اليه وان لم يثبت فهو محل تأمل
لان في الاتباع ما يربو على المضاعفة حتى
تصنع النخعي بالزائد على الثمان ويتردد
النظر فيما لو أتى بالنخعي بسلامة واحدة هل
يقصر على تشهد واحد الاقرب نعم وانما
اغفر الثاني في الوتر ورواه الله أعلم
(قوله) والافضل السلام الى قوله أو سبق
قلم في النهاية (قوله) اذا مضى ربع النهار
أي من وقت العز كاهوطا هرا لانه أول
النهار شرع والله أعلم

بعد وتر لكن ينبغي تأخير عنه ولو أوتر ثم أراد صلاة آخرها قليلا (وقيل يشفعه بركة) أي يصلي ركعة
حتى يصير وتره شفعا (ثم يعيده) ليقيم الوتر آخر صلاته كما كان يفعله جميع من الجماعة رضي الله عنهم
ويسمى تنص الوتر لكن في الأحياء أنه صلى الله عليه وسلم (ويندب القنوت آخر وتره) أي آخر ما يقع
وترافشيل الاتبار بركة كاهوطا هرا خلا فليق أو ردها عليه (في النصف الثاني من رمضان) لان
أبي بن كعب فعل ذلك لما جمع عمر الناس عليه في التراويح ورواه أبو داود (وقيل) يسن في أخره
الوتر (كل السنة) واختبرنا ظاهر الخبر الصحيح عن الحسن بن علي رضي الله عنهما عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كلمات أو لهن في الوتر أي قنوته اللهم اهدني فيمن هديت الى آخر ما مر في قنوت
الصبح وعلى الأول بكرة ذلك وقصته أن تطويله لا يطل وممر ثم ما وافقه به يقول شيخنا هرا وعل
محله اذا لم يطل به الاعتدال أو كان سهوا نعم في الأنوار ما قد وافقه (وهو كقنوت الصبح) في لفظه
ومحله والجهري ورفع اليدين فيه وغير ذلك مما مر (ويقول) ندبا (قبله اللهم اننا نسئلك
ونستغفر لك الى آخره) وهو مشهور قبل وزيد فيه آخر البقرة ورواه بكرة القراء في غير القيام
(قلت الاصح) أنه يقول ذلك (بعده) لان قنوت الصبح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر
والآخر لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم فيه شيء وانما اخترعه عمر رضي الله عنه وتبعوه فكان تقديمه
أولى وانما يجمع بينهما امام لم يحصور بشر وطه السابقة والاقتصر على قنوت الصبح (و) الاصح
(أن الجماعة تدب في الوتر) اذا فعل في رمضان سواء فعل (عقب التراويح) أم بعدها أم من غير
فعلها وسواء أفعل التراويح (جماعة) أم لا (والله أعلم) لنقل الخلف ذلك عن السلف نعم
من له محمد لا يوتر معهم بل يؤخر وتره بعد سجدة ما ووتر غير رمضان فلا يسن له جماعة كغيره
(ومنه) أي لا يسن له جماعة (النخعي) للاخبار الصحيحة الكثيرة فيها ومن نفاها وانما أراد بحسب
علمه (وأفناها كعثمان) خبر البخاري عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم أوصاهما وانه لا يدعهما
وأدنى كالمها أربع لما صح كان صلى الله عليه وسلم يصلي النخعي أربعاً وزيد ما شاء فسكت فثمان قال بعضهم
ويسن فيها قراءة أو الشمس وضحاها والنخعي حديث فيه رواه البيهقي انتهى ولم يبين أنه يقرأهما فيما اذا
زاد على ركعتين في كل ركعتين من ركعاتها أو في الأولين فقط وعليه فاعداهما بقرآيه الكافرون
والاخلاص كما علم مما مر (وأكثرها ثنتا عشرة ركعة) لخبر فيه ضعيف ومن ثم صح في المجموع
والتحقيق ما عليه الأكثر أن أكثرها ثمان وينبغي حمله ليوافق عبارة الروضة على انها أفضلها لانها
أكثر ما صح عنه صلى الله عليه وسلم وان كان أكثرها ذلك لوروده والضعيف يعمل به في مثل ذلك حتى
تصنع النخعي بالزائد على الثمان والافضل السلام من كل ركعتين وكذا في الرواتب وانما امتنع جمع
أربع في التراويح لانها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها ولا يرد الوتر فانه وان جاز جمع أربع منه
مثلا تسلمة مع شبهه كذلك لكنه ورد الوصل في جنبه بخلاف التراويح وفتحها من ارتفاع الشمس
كرم كافي التحقيق والمجموع كالشرح وقول الروضة عن الاصحاب من الطلوع قال الأذري عريب
أوسبق قلم الى الزوال وهو امر من غير الاستواء وقتها المختار اذا مضى ربع النهار ليكون في كل
ربع منه صلاة وللخبر الصحيح صلاة الأولى حين رمض الفصال أي يفتح الميم تبرك من شدة الحر
في اخفافها * تنبيه * ما ذكر من ان الثمان أفضل من الثنتي عشرة لا ينافي قاعدة أن كلما أكثر
وشق كان أفضل لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة أجرك على قدر نصيبك وفي رواية نعتك
لانها أغلبية لتصريحهم بأن العمل القليل يفضل العمل الكثير في صور كالتقصير أفضل من الاتمام
بشرطه وكالوتر بثلاث أفضل منه بخمس أو سبع أو تسع على ما قاله الغزالي لكنه مردود وكالصلاة

(قوله) وبعضهم بالحدث تقدم في الوضوء
أله الذي أفتى به السهمودي ومن تبعه وأنه
وجهه من حيث المعنى أوافقا للحدث
المستدل بذلك (قوله) نعم لو قطع إلى
قوله وبما لا يسق في الغنى والنهاية (قوله)
ركعتان عقب الاشراف بعد خروج
وقت الكراهة لم يسن هو ولا غيره
متهمي وقتها فيجوز أن يقال على
الضحي ويحتمل أن يفوت بطول الفصل
عرفا لم يجز وهل قوله بعد خروج
وقت الكراهة تنوقف دخول الوقت
عليه كالضحي أو لا لاحتراز عن وقت
الكراهة ويظهر فائدة الخلاف في
الحرم المكبر فان قلنا بالاول فلا فرق
أوبالثاني اتخذه الفسق وفي شرح
الثمالي وسنة الاشراف غير الضحي وهي
ركعتان عند شروق الشمس وحلا مع
كونهما في وقت الكراهة لانهما من
ذوات السب المتأثر انتهى (قوله)
وهي غير الضحي وقع في العهود المحمدية
للعارف الشعراوي أنه مل إلى أنها مشأ
والقلب اليه أميل ثم رأيت كلام النهاية
السابق عند الضحي المصريح بأحدهما
خلاف للعباب فكان الشارح تبع
صاحب العباب (قوله) نعم ان نوى مطلق
الصلاة الخ الظاهر أنه مراد الشيخ
المذكور فإداه بقوله نبهة كذا بيان
أن ذلك الأمر باعث على فعل الصلاة
المذكورة لا الية المرادة لافتناء المتتري
بالتكبير وحل كلامه عليه أولى من
التشيع وبعض هذا الاستحسان منهم
ما صرح عنه صلى الله عليه وسلم من تقديم
الصلاة عند دعوى أمر يستدعي
الدعاء

أن يجلس وينها لأن المحذور الجالس في غير الصلاة ولودخل عشا نال نفث بشر به جالساً على الوجه
لأنه لعذر ومردب تقديم سجدة التلاوة عليها لأنها آكد منها الخلاف الشهير في وجوبها وانها
لا تقوت بها لانه جلوس قصير لعذر ومن ثم لم يتعين الاحرام بها من قيام خلافاً للاستوى وهذا آراء
بعيدة غير ما ذكرنا فاحذرهما ويتدأ النظر في أن فواتها في حق ذي الجب أو الزحف بما ذلول فيل لا تقوت
الابالان للجلوس لانه رتبة أدون من الجلوس كما أن الجلوس أدون من القيام فكيف كانت به ذافات بذال
لم يعد وكذا يتردد في حق المضطجع أو المستلق أو المحمول اذا دخل كذلك ويكره للحدث دخوله
لجلوس فيه فان فعل أو دخل غيره لم يمتكن منها قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله أكبر لانها الطيات البقيات الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات (ويدخل وقت الراتب)
اللاقي (قبيل الفرض بدخول وقت الفرض) يدخل وقت الاقي (بعد بقله) كالوتر (ويخرج
النوعان) اللذان قبل الفرض وبعده (يخرج وقت الفرض) لانها تأبعان له نعم يفوت وقت اخبار
القبليته بنفسه واذا لم يصله تكون البعدي قضاء لم يدخل وقت أدائه ويظهر أن قوله الفرض تناول
المجموعة بتدعيم فكون راتبها اداء وان فعلها في وقت الثانية لأن الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد
كما يصرح به كلامهم ويبحث بعضهم فوت سنة الوضوء بالأعراض قال بخلاف نحو النهي وان اقتصر
على بعضها في الوقت بقصد الأعراض عن باقيها فيسقط له قضاءه وبعضهم بالحدث وبعضهم بطول
الفصل عرفا وهذا أوجه ويدل له قول الرضة ويستحب لمن نوى أن يصل عليه وقولها في بحث الوقت
المكروه ومنه ركعتان عقب الوضوء والطلاق الشيخين أن من نوى في الوقت المكروه يصل ركعتين
يحمل على ما إذا قصر الزمن خلافاً لعكس فحمل الأول على نوب المبادرة وهذا على اعتداد الوقت
ما بقيت الظهارة لأن القصد بها صيانتها عن التعطيل (ولو فات النفل المؤقت) كالعيد والضحي
والراتب (نوب قضاءه) أبداً (في الاظهر) الاحاديث صحيحة في ذلك كنضائه صلى الله عليه وسلم سنة
الصبح في قصة الوادي بعد طلوع الشمس وسنة الظهر البعدية بعد العصر لما اشتغل عنها بالوفد في خبر
حسن من نام عن وتره أو نسبه فليصل اذا ذكره وخرج بالمؤقت ذوالسب كالسكوف والاستسقاء
والخيمة فلا مدخل للقضاء فيه والصلاة بعد السقياشكر عليه لا قضاء نعم لو قطع نفلاً مطلقاً سق قضاؤه
ولو فاته ورده أي من النفل المطلق نوب لقضاؤه حرماً قاله الأذري وبما لا يسق جماعة ركعتان عقب
الاشراف بعد خروج وقت الكراهة وهي غير الضحي ووقع في عوارف العارف للامام السهروردي
أن من جلس بعد الصبح يذكر الله إلى طلوع الشمس وارتهاها كرمح يصل بعد ذلك ركعتين بنية
الاستعاذة بالله من شر يومه ووليته ثم ركعتين بنية الاستخارة لكل عمل يجه في يومه ووليته قال وهذه
تكون بمعنى الدعاء على الاطلاق والافلاستخارة التي وردت بها الاخبار هي التي يفعلها أمام كل أمر
يريده انتهى وهذا عجيب منه مع امامته في الفقه أيضاً وكيف راج عليه صحة وحل صلاة بنية تخترعة لم يرد
لها أصل في السنة ومن استحسن كلامهم في ردصاوات ذكرت في أيام الاسبوع علم أنه لا تجوز ولا تصح
هذه الصلوات تلك النيات التي استحسنها الصوفية من غير أن يرد لها أصل في السنة نعم ان نوى مطلق
الصلاة ثم دعا بعداً بما يضمن نحو الاستعاذة أو استخارة مطلقة لم يكن بذلك بأس وعند ارادة سفر
عزله وكما نزل وعند قدومه بالسجود بعد الوضوء والخروج من الحمام وعند القتل وعند دخول
بنيته والخروج منه وعند الحاجة وعند التوبة وصلاة الاوابين عشر وركعتين المغرب والعشاء ومرت
تسمية الضحي بذلك أيضاً وصلاة الزوال أربع عقبه وصلاة التسيح كل وقت والا فيوم وليله أو أحدهما
والافاسبوع والافشهر والافسنة والافالعر وحدتها حسن لكثرة طرقه وهم من زعم وضعه وفيه

ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بغير فضلها ويتركها الامتهان بالدين والطعن في ذمها بأن فيها تغيير النظم الصلاة انما يتأق على ضعف حديثها فاذا ارتقى الى درجة الحسن اثبتها وان كان فيها ذلك على أنه ممنوع بأن النقل يجوز فيه القيام والنعوذ وفيه نظر فان فيها تطويل نحو الاعتدال وهو مبطل لولا الحديث وهي أربع بقبلة أو تسليمة أو تسبيح الزكوة في كل ركعة خمسة وسبعون سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وزيدنا وفيها ما في النجاسة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم خمسة عشر بعد القراءة وعشر في كل من الركوع والاعتدال والسجود والجلوس والسجود وجلسة الاستراحة أو الشهد ويكره عند استدامها دون القيام منها ويجوز جعل خمسة عشر قبل القراءة وحينئذ تكون عشر جلسة الاخرة بعد القراءة قال البغوي ولو ترك تسبيح الركوع لم يجز العود اليه ولا فعلها في الاعتدال بل يأتي بها في السجود * تنبيه * هل يتغير في جلسة التشهدين كون التسبيح قبله أو بعده كهو في القيام أولا يكون الا قبله كما يصرح به كلامهم ويقر بأن اذا جعله قبل الفاتحة يمكنه نقل ما في الجلسة الاخرة بخلافه هنا كل محتمل والا قرب الاول والصلاة العروفة قليلة الغائب ونصف شعبان بدعة متبعة وحديثها موضوع وبن ابن عبد السلام وابن الصلاح مكاتبات وافنا آت متناقضة فيها بينهما ما يتعلق بها في كتاب مستقل سميت الايضاح والبيان لمجاها في ليلتي الغائب والنصف من شعبان (وقسم) من النقل (يسن جماعة كالعيد والكسوف والاستسقاء) لما يأتي في أبوابها وأفضلها العيد ان التحرف انظر وعكسه ابن عبد السلام ومن تبعه أخذوا من تفضيلهم تسكين الفطر للنص عليه ويحاجب بأنه لا لازم فالكسوف فالكسوف فلا يستسقاء فلو تركه غيره مما تركه كما قال (وهو) أفضل مما لا يسن جماعة لان مطلق يتناهيها تدل على تأكدها ومشاهاها للفرأض والمراد تفصيل الجنس على الجنس من غير نظر لعدد (لكن الامع تفصيل الرأفة) للفرأض (على التراخي) لمواظبة صلى الله عليه وسلم على تلك دون هذه فانه صلاحا ثلاث لئلا كثيرا في الثالثة حتى غص بهم المسجد تركها خوفا من أن تقرض علمهم ونفي الزيادة ليلية الاسراء في لغير متكرر مثلها فلم يناف خسة فرض هذه (و) الامع (ان الجماعة تسن في التراخي) للاتباع أولا وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم وأئكتهم فاصل شر وعينها مجمع عليه وهي عندنا لغير أهل المدينة عشر وركعة كما أطبقوا عليها في زمن عمر رضي الله عنه لما اقتضى نظره السيد جمع الناس على امام واحد فوافقه وكواؤتورون عقمها بثلاث وسر العشر بن أن الرواتب المؤكدة في غير رمضان عشر فوضعت فيه لانه وقت جد وشهر ولهم فقط لشرفهم بجوارحه صلى الله عليه وسلم ست وثلاثون جبر الهم بزيادة ستة عشر في مقابلة طواف أهل مكة أربعة أسابيع بين كل ترويجة من العشر بن سبع وابتداء حدوث ذلك كان أواخر القرن الاول ثم اشتهر ولم يكره فكان بمنزلة الاجماع السكوني ولما كان فيه ما فيه قال الشافعي رضي الله عنه العشر ونهم أحب الى قال الحلبي عشر ون مع القراءة فهم بما يقرأ في ست وثلاثين أفضل لان طول القيام أفضل من كثرة الركعات ويجب التسليم من كل ركعتين كما مر فان زاد جاهلا صارت فلا مطلأ وأن نوى التراخي أو قيام رمضان وقتها كالوتر وسميت تراخي لانهم اطول قيامهم كانوا يستريحون بعد كل تسليمة * فرع * ما اعتمد من زيادة الوقود عند ختمها جائزا ان كان فيه نفع والاحرم ما لا نفع فيه كما فيه نفع وهو من مال محجور أو وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرد العادة به في زمنه وعلمها * تنبيه * علم مما تركه وغيره أن الأفضل عند التحرف الفطر فالكسوف فالكسوف فالاستسقاء فالوتر فركعتا الفجر وعكسه القديم وأطيل في الاستدلال له ويرد قوة الخلاف في الوتر وكما كان أقوى كانت مراعاة كد وقد قال بعض المحققين لا يترك الرابع عند مقتضاه مراعاة

(قوله) ونوى التراخي أو قيام رمضان يتردد النظر في لوني التراخي أو قيام رمضان وأطلق هل يصح ويأتي ركعتين كما يصح ان يطلق في الوتر كما تقدم أو لا بد من التعرض للبعد ركعتين من التراخي مثل أو يفرق بأن الوتر يمكن الاتيان به على كيفية متعددة فصعح الاطلاق وزل بعد ذلك على ما يتصده بخلاف التراخي فان نسبة الزائد على الركعتين فيما يتبع الاعتقاد والاطلاق صادق به قضية صانع الحقية والافلاق صادق ولا يصح نسبة الاول وقول الروضة ولا يصح في كل تسليمة الثاني لكن تعقبه في الانوار بقوله الصواب بل ينوي الثاني لان في كل ركعتين في قنأوى الثاني واجب التعرض لعدة الركعات ليس بواجب انتهى فليأخذ بهذا كله بناء على طريقتنا الثاني حسبنا التفسير على نقلها في زوائد الروضة الاذرى عن المتأخرين أنما تنقله الاذرى عن القسائي أن الطيب من أن قضية كلامه ان التسليم من كل ركعتين أفضل فالأكثر بناء على ما لا ينافي في الغنى لعدم لان علمه كالوتر وهو قوي في الغنى لعدم وضوح دليل التماثل والله أعلم

مرجوح من مذهبه أو غيره إلا ان قوى مدركه بأن يفهم الذهن عنده لا بأن تنهض حخته ولم يؤد
لخرق إجماع وأمكن الجمع بينه وبين مذهبه فبقية الرواتب وبحث تفاوت فضلهما تفاوت
متبوعها ويرد بأن العصر أفضلها ولا مؤكدها والمغرب أدونها ولها مؤكده والمؤكده أفضل فجعله
للفضول ونفيه عن الفضائل وأضع دليل على رد ذلك البحث فالترابيح فالتفهي فالتعلق بفعل كسنة
طواف الخلاف في وجوبها وتأخرها إلى هنا مع قوة الخلاف في وجوبها مشكل فحجة لتحقق سببها فإحرام
لاحتمال أن لا يقع سببها كذا قيل فسنة وضوء فالتعلق بغير سبب منه كسنة الزوال فالنفل المطلق
وبعضهم أخر سنة الضوء عن سنة الزوال (ولا حصر للنفل المطلق) وهو لا يتقيد بوقت ولا سبب
لغير الصحيح الصلاة خبر موضوع فاستكثر منها أو أقل فله صلاة ما شاء ولو من غير سنة عدد ولو ركعة
تشهد بلا كراهة (فإن أحرماً أكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) كالرباعية وفي كل ثلاث
وكل أربع وهكذا لأن ذلك معهود في الفرائض في الجملة بل (وفي كل ركعة) لحل التطويق بها
(قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله أعلم) لانه لم يعهد له نظيراً أصلاً وظاهر كلامهم امتناعه في كل
ركعة وان لم يطوّل جلسة الاستراحة وهو مشكل لانه لو شهد في المكتوبة الرابعة مثلاً في كل ركعة
ولم يطوّل جلسة الاستراحة لم يضر كما هو ظاهر فاما أن يحمل ما هنا على ما إذا طوّل بالتشهد جلسة
الاستراحة لم امر أن تطويلها مطلق أو يفرق بأن كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لأحداث ما لم يعهد
فيها بخلاف النفل وبأن هذا فيما مر في منع أكثر من تشهد في الوتر الموصول وله جمع عدد كثير
بتشهد آخره وحينئذ يقرأ السورة في الكل والافقيما قبل التشهد الأول كما مر (واذا نوى عدداً)
ومنه الركعة عند الفقهاء وان كان الواحد غير عدد عدداً كثر الحساب (فله أن يزيد) عليه في غير
ما مر في متميم رأى الماء أثناءه (و) أن (يقص) عنه ان كان أكثر من ركعة (بشرط تغيير الية
قبلهما) أي الزيادة والنقص لما تقرّره لاحصر له (والا) بغير الية قبلهما وتعد ذلك (قسطل)
الصلاة بذلك لان الذي أحدث لم تشمله فتمه انما اذا سها فبعد لما نوى ويسجد للسهو (فلو نوى ركعتين
فقام الى الثالثة سها) ثم تذكر (فالاصح أنه تعد) وجوبا (ثم يقوم للزيادة ان شاء) ها ثم يسجد
للسهو وأخر صلاته لان تعد قيامه للثالثة مبطل وان لم يشأ تعد ثم تشهد ثم يسجد للسهو وشم وطاهر كلامهم
هنا انه اذا أراد الزيادة بعد ذلك ولم يصبر للقيام أقرب انه يلزمه العود للعود لعدم الاعتداد بحركته
فلا يجوز له البناء عليها وعليه يفرق بين هذا والتفصيل السابق في سجود السهو بين كونه لأقيام أقرب
وأن لا بأن لاحظ ثم ما يبطل تعده حتى يحتاج لجبره وهنا عدم الاعتداد بحركته حتى لا يجوز له البناء
عليها وبينه وبين ما لو سقط جنبه السابق في السجود بأنه ثم يفعل زيادة بخلافه هنا (قلت نفل الليل)
أي النفل المطلق فيه (أفضل) من النفل المطلق نهارا لغير مسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة
الليل وحملوه على النفل المطلق لما مر في غيره وروى أيضاً أن كل ليلة فيها ساعة اجابة (وأوسطه
أفضل) من طرفيه اذا قسمه أثلاثاً لان الغفلة فيه أكثر والعبادة فيه أقل وأفضل منه السدس الرابع
والخامس للغير المتفق عليه أحب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه
وينام سدسه (ثم آخره) أي نصفه الآخران قسمه نصفين أو ثلثه الآخران قسمه أثلاثاً أفضل من أوله
لقلة المعاصي فيه غالباً وللحديث الصحيح ينزل ربنا بآياتنا الى سماء الدنيا في كل ليلة حين بقي ثلث
الليل الاخير فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل
ربنا ينزل أمره كما أوله بالخلف وبعض أكابر السلف ولا التفات الى ما شنع به على المؤولين بعض من
عدم التوفيق ومن ثم قال ابن جماعة في ابن تيمية رأسم انه عبد الله وخذله نساء الله دوام العافية

(قوله) ثم يسجد للسهو وحمل السجود
في المستثنين اذا قام وصار الى القيام
أقرب كما هو ظاهر والله أعلم

من ذلك بمنه وكرمه (و) الأفضل للتنفل ليلاً أو نهاراً (أن يسلم من كل ركعتين) بأن يؤمها ابتداءً أو يقتصر عليها فيما إذا أطلق أو نوى أكثر منهما بشرط تغيير التنية لكن في هذه تردد إذا لم يعد أن يقال بقاؤه على منويته أولى وذلك الخبر المتفق عليه صلاة الليل متى شئت وفي رواية صحيحة والنهار (ويسن التهجيد) اجماعاً وهو التنفل ليلاً بعد نوم من هجده سراً أو نهاراً وتجدد أزال النوم شكك في كآثم وأنتم أي تحفظ عن الأثم ويسن للتهجد نوم القبلة وهو قبيل الزوال لأنه كالسجود للصائم وفيه حديث ضعيف (ويكره قيام) أي سهر (كل الليل) ولو في عبادة (دائماً) لله في عنه في الخبر المتفق عليه ولا نه يضركم كما أشار إليه الحديث أي من شأنه ذلك ومن ثم كره قيامه وضرباً في بعض الليل وبحسب المحب الطبري عدم كراهته لمن يعلم من نفسه عدم الضرر أصلاً قال الأذري وهو حسن بالغ كيف وقد عد ذلك من مناقب أئمة انتهى ويحاج بأن أولئك مجتهدون لا سيما وقد أسعفهم الزمان والأخوان وهذا مقفود اليوم فلم ينجم إلا الكراهة مطلقاً لعلية الضرر أو الفتنة بذلك وخرج بكل إلى آخره قيام ليال كاملة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك في العشر الأخير من رمضان وانما لم يكره صوم الدهر بقده الآتي لأنه يستوفي في الليل ما فات به وهذا لا يصح كنهه نوم النهار لتعطل ضرورياته الدينية والدينية (و) يكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام) أي صلاة لله في عنه في خبر مسلم وأخذ منه كالنوم زوال الكراهة نضم ليلة قبلها أو بعدها أنظر فيما يأتي في صوم يومها وعدم كراهة تخصيص ليلة غيرها وتوقف فيه الأذري وأبدي احتمالاً بكراهته أيضاً لا بدعة (و) يكرهه (ترك تهجد اعتياده) بلا ضرورة (والله أعلم) لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه ويسن بل يتأكد أن لا تخل بصلاته في الليل بعد النوم ولو ركعتين أعظم فضل ذلك بل ورد فيه ما ينبغي لمن أحاط به أن لا يألو جهداً في المشاورة عليه ما أمكنه وأن يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الأخير أكدوا فضله عند السحر لقوله تعالى والمستغفرين بالأسحار وبالأحجار هم يستغفرون وأن يوقظ من يطعمه في تهجده حيث لا ضرر

(كتاب)*

كان حكمة الترجمة به دون جميع ما ذكر في كتاب الصلاة إلى الجنازات أن الجماعة صفوة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلاً حتى تكون من جنسها فكانت كالأجنبية من هذه الحيثية فأفرد بها بكتاب ولا كالأجنبية من حيث أنها صفة تابعة للصلاة فوسطها بين أبوابها ولما كانت صلاة الجنازة مغيرة لطلق الصلاة مغيرة ظاهرة أفرد بها بكتاب متأخر عن جميع أبواب الصلاة نظراً لتلك المغيرة (صلاة الجماعة) هي مشروعة بالكتاب لأنه تعالى أمرها في الخوف في سورة النساء في الأمن أولى والسنة للأخبار الآتية وغيرها وشرعت بالمدينة دون مكة لقهر العجماء بها واجتماع الأمة وأهلها هنا أمام ومأموم كإفسيده قوله وما كثر جمعه أفضل لخبر صحيحه (هي في الفرائض) لئلا المكتوبات فأن للعهد الذي كرى في قوله أول كتاب الصلاة المكتوبات خمس فساوى قول أصله في الخمس واندفع الاعتراض عليه (غير) بالنصب حالاً أو استثناءً ويمتنع الجزل لأنها لا تعرف بالاضافة إلا ان وقعت بين ضدين (الجمعة) لما يأتي أنها فرض عين وشرط لصحتها اتفاقاً (سنة مؤكدة) الخبر المتفق عليه صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد أي بالمعجزة بسبع وعشرين درجة والافضل في التثنية فقط ولا يعارض ههنا واية خمس وعشرين لأن القاعدة في باب الفضائل الأخذ بما كثرها وبالألانة صلى الله عليه وسلم كان يخبر بالقليل أولاً ثم بالكثير زيادة في التهمة عليه وعلى أمته وحكمة السبع

(قوله) وبحسب المحب الطبري عدم كراهته التلب إلى ما قاله المحب أميل ولا بعد في تخصيص كلام الأصحاب به (قوله) قيام ليال كاملة يظهر أن محله ما لم يضرب أخذاً عما تقدم له في بعض الليل وقد يقال هو شامل له والله أعلم
(كتاب صلاة الجماعة)*
(قوله) وشرعت بالمدينة قد يقال الانسب بقديم قوله وشرعت الخ عن قوله واجماع الأئمة فليتنامل (قوله) كما يفيد قوله لا يخفى ما في دعوى الإفادة من الخفاء

والعشر من أن فيها فوائد تريد على صلاة الفذ بخودك كما يشته في شرح العباب وخرج بالفرأض بالمعنى المذكور والمنذورة فلا تشرع فيها الاختصاصها بأنها شعار المكتوبة كالآذان فناء مجلى لهذا على أنه يسلك بالنذر معك واجب الشرع أو جازة غلطوه فيه والكلام في منذورة لا تنس الجماعة فيها قبل والاعتماد على فهمي تسنن فيها للندور وفيما لم تنس الجماعة فيها والواجب الجماعة فيها بالنذر والنافلة ومشر وعينها في بعضها دون بعض (وقيل) هي (فرض كفاية للرجال) البالغين العقلاء الاحرار المستور بن الحقيين في المؤداة فقط للخبر الصحيح مامن ثلاثة في قرية ولا بد ولا تقام فهم الجماعة وفي رواية الصلاة الاستخوذ أى غلب عليهم الشيطان فعليه بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية واذا اقتصرت أنما فرض كفاية (فتجب) ليسقط الخرج عن الباقيين اقامتها في كل مؤداة من الخمس بجماعة ذكر أو أحرار بالغين على الأوجه ثم رأيت شارحاً رحمه أيضاً وعليه فيقرق بين هذا وسقوط فرض صلاة الجنائز بالصبي بأن القصد تم الدعاء وهو منه أقرب للإجابة وسقوط فرض احياء الكعبة بنحو الصبيان والارقاء على ما فيه بأن القصد تم حضور جميع من المسلمين في تلك المواضع حتى تنفي عنهم وصمة اهملها وهذا حاصل بالنقصين أيضاً وهذا اظهر الشعار الآتي وهو يستدعى كمال القائمين به في محل الإقامة أى الذى تعد فيه الجمعة لو وجبت فلا يعتد بها خارجه بحيث لا يظهر بها الشعار عرفاً فيه فيما يظهر وتعد محالها (بحيث يظهر) بها (الشعار) في ذلك المحل البادية أو غيرها وضبط بأن يكون مرديها لوسمع اقامتها وتظهر أمكنه ادراكها وفيه ضيق والظاهر أن الأمر أوسع من ذلك وأنه يكفي أن يكون كل من أهل محلها لو قصد من منزله محلان محلها لا يشق عليه مشقة ظاهرة فعلم أنه يكفي (في القرية) الصغيرة أى التي فيها نحو ثلاثين رجلاً اقامتها بمحل واحد وان الكبيرة لا بد من تعدد محالها كما تقتز وظهر تخيلهم للصغيرة بما فيها ثلاثون ولما بعده بما أتى أن المدار في الصغر والكبر على قلة الجماعة وكثرتهم لا على اتساع الخطه وضيقها وقد يستشكل بأن المدار على دفع مشقة الحضور وهو يقتضى النظر لثلاثي وقد يوجه الاول بأن سبب المشقة انما ناشئ من تفرق مساكنهم فلم يظفر لثقتهم واكتفى بمحل واحد في حقهم وان كانت قريتهم ببلد كبيرة خطه ولو عددها بعض العامين دون جهورهم وظهر بهم الشعار كفى ولو قل عدد سكان قرية أى بحيث لو أظهرها الجماعة لم يظهر بهم شعار قال الامام تارزهم وسكت عليه في الروضة لكنه عبر بقوله عقبه هذا كلام الامام واختار في المجموع خلافه وهو الاوجه خبر مامن ثلاثة المذكور ولأن الشعار أمر نسبي فهو في كل محل بحسبه ولا يكفي فعلها في البيوت وقيل يكفي وينبغي حمله على ماذا افتحت أو ما حيث صارت لا يحتمل كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الذى يحجها الاكتفاء باقامتها في الاسواق ان كانت كذلك والأفلا لأن أكثر الناس هم وأتت بآتي دخول بيوت الناس والأسواق * تنبيه * الشعار يقع أوله وكسره لغة العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر أجل علامات الايمان وهي الصلاة يظهر أو أجل صفاتها الظاهرة وهي الجماعة (فان) لم يظهر الشعار كما تقتز بأن (امتعوا كلهم) أو بعضهم كأهل محلة من قرية كبيرة لم يظهر الشعار الا بهم (قوتوا) أى قائل المتعين الامام أو نائبه لاظهار هذه الشعيرة العظيمة وعلى أنها سنة لا يفتا تون ويظهر أنه لا يجوز له أن يغيهاهم بالقتال بمجرد الترتك كما لوئى اليه قوله امتعوا بل حتى يأمرهم فبمتعوا من غير تأويل أخذنا مما يأتي في ترك الصلاة نفسها (ولا يتأكد الذئب للنساء تأكد الرجال) بناء على أنها سنة لهم (في الاصح) خشية المفسدة فيهم مع كثرة المشقة فيكره تركها لهم لاهن (قلت الاصح المتخصص أنها) اذا وجدت جميع الشروط السابقة (فرض كفاية) للخبر السابق وذكر أفضل في الخبر قبله محمول على من صلى منفرداً

(قوله) لا اختصاصاً قد يقال فتم شرعت في بعض النوافل ولم تمنع مطلقاً كالآذان (قوله) والكلام في منذورة الخ يعنى أنه اعتبر قيد الحنية المتبادر الى الأذهان اعشاره والله أعلم (قوله) فيفرق بين هذا الخ الفرق بينهما وبين الجنائز مسلم وأما الفرق بينهما وبين احياء الكعبة فحل تأمل بل وعكس الحكم فيها لكان أقرب والله أعلم (قوله) وقد يستشكل قد يترسراً الاشكال على أسلوب آخر فيقال المدار على ظهور الشعار وعدمه وباقامتها بمحل واحد من القرية المفروضة لا يظهر الشعار فليتأمل وأما قوله رحمه الله وقد يستشكل الخ فلا يخلو عن شئ لأن الاكتفاء باقامتها بمحل واحد فيما ذكر فيه توسيع لهم وما ذكره يقتضى التضييق عليهم فأتى يصلح توجيهه فليتأمل وليحترز (قوله) وسكت عليه في الروضة عبر بجماعة الروضة يعلم أن قوله هذا الخ ليس للتبرى عن هذه بل للاستدراك على مسألة أخرى (قوله) ولأن الشعار الخ محل تأمل لانه وان كان نسيان متفاوت متفاوت كبر المحل وصغره الا أن الفرض هنا أن المحل صغير بالنسبة لمن يقيم الجماعة فيه بحيث لا يظهر الشعار لأولى التوجيه بأن أصل الجماعة مشروعاً خرفيت تأني وجب اعتباره وحيث تعذر سقط بخلافها اذا ليسر لا يسقط بالمعسور

لقيام غيرهما أو لعدركم رضاً أم إذا اختل شرط مما مر فلا تجب وإن تخض الأرقاء في بلد ومحب
تردد شارح في هذه مع قولهم أن الأرقاء لا يتوجه اليهم فرض الجماعة بل قد تسنن وقد لا تسنن لا امرأة
وخنثى وامرأة نكحها زوجها أو غيرها أو في طلبة والأفهي لهم
مباحة ولسافر من وظاهر النص المقتضى لوجوبها عليهم محمول على نحو عاص بسفره وبلد من مقضية
التحدث (وقيل) هي فرض (عين والله أعلم) للغير المتفق عليه لقد هممت أن أمر بالصلاة فقام ثم أمر
رجلاً فيصلي بالناس ثم أنطلق هي رجال معهم خرم من خطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم
سيوتهم بالنار وأجأوا عنه بأنه وارد في قوم منافقين بقرينة السياق وهم بالاحراق كان قبل تحرير
المثله (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة) والخنثى من ذكر ولو صلباً (أفضل) منها خارجة للغير المتفق
عليه أن أفضل صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل نعم إن وجدت في بيته فقط
فهو أفضل وكذا لو كانت فيه أكثر منها في المسجد على ما عتمد الأذرعى وغيره والأوجه خلافه لاعتناء
الشارع بأحياء المساجد أكثر وبحث الأسنوي والأذرعى أن ذهاباً للمسجد لو فوته على أهل
بيته كان أقاتماً معهم أفضل قيل وفيه نظر انتهى وكان وجهه أن فيه إثباتاً بقربه مع إمكان تخصيصها لهم
بأن يعيدها معهم ويرد بان الفرض فواتها لذهب للمسجد وأن جماعته لا تعطل بغيته وذلك لا يثبت فيه
لأن حصولها لهم يسببهم بما عادل فضلها في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة المجرور ومن
الصف أم المرأة لجماعتها في بيته أفضل للغير الصحيح لا تمنع وإنساء كم المساجد ويوتهن خير لهن فإن قلت
إذا كانت خير لهن فما وجه انتهى عن منعهن المستلزم لذلك أخيراً قلت إنما انتهى فهو للترتيب
كما بصرح به سياق هذا الحديث ثم الوجه حملة على منعه من الله عليه وسلم أو على غير المشتميات إذا كن
مبتدلات والمعنى أنهم وإن أريد بهم ذلك ونهى عن منعهن لأن في المسجد لهن خير فإيهن مع ذلك
خير لهن لأنها أبعد عن التهمة التي قد تحصل من الخروج لأسباب انشتمت أو ترتب ومن ثم كره لها
حضور جماعة المسجد كانت تشتمى ولو في ثياب رثة ولا تشتمى وبها شئ من الزينة والطيب
وللإمام أو نائبه مشعته حينئذ كما أن له منع من أكل ذار يحرمه من دخول المسجد ويحرم علمه
بغير إذن ولي أو خليل أو سيد أو هماً في أمة متروجة ومع خشية فتنة منها أو علمها بالأذن لها في
الخروج حكمه ومثلها في كل ذلك الخنثى وبحث الحاق الأمر بالجميل في ذلك أيضاً وفي الخلافة
نظر * تنبيه * تكره إقامة جماعة بمسجد غير مطروقه له إمام راتب بغير إذنه قبله أو بعده
ولو غاب الراتب انتظر بدائماً أن أرادوا أفضل أول الوقت أم غيره وإن لم يريدوا ذلك لم يؤم غيره إلا أن
خافوا فوت الوقت كله ومحل ذلك حيث لا فتنة والأصلوا فإدى مطلقاً والجماعة في الجمعة ثم في صبحها
ثم في الصبح ثم في العشاء ثم العصر أفضل ولا ينافيه أن العصر الوسطى لأن المشقة في ذلك أعظم ونظير
تقديم الظهر على المغرب أفضلية وجماعة (وما كثر جمعه) من المساجد وغيرها (أفضل) للغير الصحيح
وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى نعم الجماعة في المساجد الثلاثة أفضل منها في غيرها وإن قلت بل
قال المتولى أن الانفراد أفضل من الجماعة في غيرها لكن الأوجه خلافه (اللبدة إمامه) التي
لا تقتضى تكفيره كرافض أو فسقه ولو تجرد التهمة أي التي فيها نوع قوة كبحها واضع أو غيرها
مما يقتضى كراهة الاقتداء به فالأقل جماعة بل الانفراد أفضل وكذلك لو كان لا يعتقد وجوب بعض
الركن أو الشروط وإن أتى بها لأنه تصديماً للتغلبة وهو مبط عندنا ومن ثم أبطل الاقتداء به
مطلقاً بعض أصحابنا وجوزوا الأكثر رعاية للصحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها والتمتع اقتداء
بجها لب وتعطلت الجماعات ولو تعذرت الألف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة كما مشهله

(قوله) وفي الخلافة نظر الظاهر الأمر
عند خوف الفتنة منه أو عليه حكمه
حكمهما وعند الأمن حكمه حكم غيره
من الرجال ويمكن تنزيل قول الشارح
وفي الخلافة المحلى على هذا والله أعلم

كلامهم ولا نظر لادامة تعطلها السقوط فرضها حينئذ وما تقرّر علم ضعف اختيار السبكي ومن تبعه
أن الصلاة خلف هؤلاء ومنهم المخالف أفضل من الانفراد فان قلت ما وجه الكراهة التي ذكرتها
في المخاف قلت ما يعلم بما يأتي في بحث الموقف أن كل ما وقع الاختلاف في الانطال به من حيث الجماعة
يقضي الكراهة من ثلث الحثية (أو) كون الأقلية بمحمد متيقن حل أرضه ومال بانيه أو امامه يبادر
بالصلاة أوّل الوقت أو يطيل القراءة حتى يدرك بطي القراءة الفاتحة والكثيرة بغير ذلك أو (تعطل
مسجد قريب) أو بعيد عن الجماعة فيه (لغيبته) عنه لكونه امامه أو يحضره الناس بحضوره
فقليل الجمع في ذلك أفضل من كثيره بل بحث شارح أن الانفراد بالتعطل عن الصلاة فيه لغيبته أفضل
لكن الأوجه خلافه وأما اعتماد شارح التنديد بالقرّب لأن له حق الجوار وهو مدعونه فردود بانه
مدعوم من البعيد أيضاً وحق الجوار يعارضه خبر مسلم أعظم الناس في الصلاة أجراً أبعدهم الهاشمي
ولو تعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كما أطبقوا عليه حيث قالوا ان فرض التكفأة أفضل
من السنة وأيضاً فالخلاف في كونها فرض عين وكونها شرطاً للهبة الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع
وافاء ابن عبد السلام بأنه أولى مطلقاً انما يأتي على انها سنة وكذا افتاء الغزالي بأنه اذا كان الجمع
يمنعه الخشوع في أكثر صلاته فالانفراد أولى على انه بعيد لان القائلين بشرطيته مع شذوذه
انما يقولون بها في جزء من الصلاة لا في كاملها فان قلت تعدّيها في ما يأتي من تقدمه في ذي جوع
أو عطش قلت لا ينافيه لان ما هنا مفروض فيمن يترهم فواتها من حيث اثاره العزلة فأمر بها قهراً
لنفسه التحيلة ما قد يكون سبباً لاستيلاء الشيطان عليها كما دل عليه الخبر السابق انما يأكل الذئب
من الغنم القاصية وأما ذلك فانه ما ظهر فقدّم لانه بعد عذرا كدافعة الحدث ثم رأيت للغزالي افتاء
آخر يصرح بما ذكرته متأخراً من ذلك الافتاء فيمن لازم الرياضة في الخلوة حتى صارت طاعته تنفرد
عليه بالاجتماع بأنه رجل مغرور اذا ما يحصل له في الجماعة من القوائد أعظم من خشوعه وأطال
في ذلك (وادراك تكبيرة الاحرام) مع الامام (فضيلة) مأمور بها لكونها صفة الصلاة كما
في حديث البرار ولان ملازمها أربعين يوماً يكتب له بها براءة من النار وبراءة من النفاق كما في حديث
ضعيف (وانما تحصل) بحضور تكبيرة الامام (بالاشتغال بالتحرّم عقب تحريم امامه)
فان لم يحضرها أو تراخى فاتته نعم يغفر له وسوسة خفيفة واستشكل بعدم اغتفارهم الوسوسة
في التخلف عن الامام تمام ركعتين فعدلين ويرد بانها حينئذ لا تكون الا ظاهرة فلا تنافي وقرّب بأشياء
غير ذلك فيها نظر (وقيل) تحصل (بادراك بعض القيام) لانه محل التحريم (وقيل) تحصل
(بادراك) (أول ركوع) أي بالركوع الأول لان حكمه حكم قيامها ومحلهما ان لم يحضر احرام الامام
والافتائه علمهما أيضاً (والصحيح ادراك الجماعة) في غير الجمعة وشبهه فيما يظهر مدرّك ما بعد
ركوعها الثاني فحصل له فضل الجماعة في ظهره لانه أدرك بعضها في جماعة (مالم يسلم) الامام أي
ينطق بالممنع من عليهما لانه لا يخرج الا به على ما مرّ فيه أو آخر سجود السهو فبقي أدركه قبله ادركها
وان لم يجلس معه لادراكه معه ما يعتد به من التوبة وتكبيرة الاحرام وللافتاء على جواز الاقتداء
حينئذ فلو لم يحصل لها لا بطل الصلاة لانه زيادة بلا فائدة أما الجمعة فلا تدرك الا بركة كما يأتي وشمل
كلامه من أدرك جزءاً من أولها ثم فارق بعذر أو خرج الامام فهو حدث ومعنى ادراكها بذلك
أنه يكتب له أصل نواها وأما كمالها فاما يحصل بادراك جميعها مع الامام ومن ثم قالوا لو أمكنه ادراك
بعض جماعة ورجاء جماعة أخرى فالأفضل انتظارها ليحصل له كمال فضيلتها تامة ويظهر أن محله
مالم يفت انتظارهم فضيلة أوّل الوقت أو وقت الاختيار سواء في ذلك الرجاء واليقين ولا ينافيه ما مرّ

(قوله) في غير الجمعة تبع فيه الزركشي
وغیره ولا حاجة اليه لان ادراك الجماعة
لا يتوقف على ركعة بل يحصل بمات يأتي
حتى في الجمعة بقرينة ما بحثه وهو متعين
وأما ما ذكره في الجمعة فشرط من
شروط صحة الجمعة فلي تأمل (قوله)
وشمل كلامه الى المتن في النهاية

في منفرد جال الجماعة لوضوح الفرق بينهما وأفتى بعضهم بأنه لو قصدوا فلم يدركها كتب له أجزاها
لحديث فيه وهو ظاهر لا لا تنالا (وليفغف الامام) ندبا (مع فعل الاعاض والهيات) أى بقية
الستين جميع ما يأتي به من واجب ومنسوب بحيث لا يقتصر على الاقل ولا يستوفي الاكل السابق
في صفة الصلاة والأكراه بل يأتي بأدنى الكمال كما مر ثم لا يخبر المتفق عليه اذا أم أحكم الناس فلخفف
فان فهم الصغير والكبير والضعيف والمرضى وذو الحاجة واذا صلى أحدكم لنفسه فليقبل ما شاء
(الآن يرزى) الجميع (تطويله) باللفظ لا بالسكوت فيما يظهر وهم (محصرون) بمسجد
غير مطروق لم يطرأ غيرهم ولا تعلق بينهم حق كجاءه من على عمل ناخر وأرقاء ومتروجات كما مر
فندب له التطويل كفى المجموع من جمع واعنده جمع متأخرون وعليه تحصيل الاخبار الصحيحة
في تطويله صلى الله عليه وسلم أحيانا أما اذا اتفق شرط عماد كرفيكه له التطويل وان أذن والحق
السابق في الجماعة لان الأذن فيها لا يستلزم الأذن في التطويل فاحتج بالنص عليه نعم أفتى ابن الصلاح
فيما اذا لم يرض واحد أو اثنين أو نحوهما العذر بأنه يراعى في نحو مرة لأكثر رعاية لخلق الراضين
للا يفتوت حقهم بواحد أى مثلا وفي المجموع أنه حسن متعين واعتزله الاذرى كالسبكي بأه صلى الله
عليه وسلم خفف لبكاء الصبي وشدد للنكبر على معاذ في تطويله ولم يستعمل وبان مفصلة بتغير غير
الراى لا تساوى مصطلحه وأجيب بأن قصتي بكاء الصبي ومعذرا لا كثر فيهما وفيه نظر (ويذكره) للامام
(التطويل) وان كان (لحقته آخرون) لانراة بالخانيين مع تنصير المتأخرين بعدم المبادرة
وان كان المسجد يجعل عادتهم بأنونه أواجوا واعترض بأن في أحاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان
يطيل الاولى ليدركها الناس قيل فلتستأثر الاولى من الملاحقة ما لم يبلغ في تطويلها انتهى والذي دل
عليه كلامهم ندب تطويلها على الثانية لكن لا بهذا القصد بل لكون النشاط فيها أكثر والوسوسة
أقل ومن صرح بأن من حكمه في الامام أن يدركها فاصد الجماعة مراده ان هذا من فوائدها لانه
يقصد تطويلها لذلك وقول الراوى كيدركها الناس تعبير عما فهمه لا عن فصل الله عليه وسلم قصد
ذلك فالحق ما قالوه قيل انما جزموا بانها بالكرهية وحكوا الخلاف في المسئلة عنها لان تلك في دخل
وهرفيد الامام بخلاف هذه انتهى وهو بعيدا عن مرته ان أريد بها معرفة ذاته تقتضى زيادة
الكرهية ومن ثم كان الاكثرون عليها فيما يأتي لان فيه تشريك ولو قصد به التودد اليه كما مر اما على
ما يأتي أو الاحساس بدخوله لم يكن ذلك مجردة كافي في الفرق فالوجه الفرق بأن الداخل ثم أكد
حقيقته بخوقه فيما يتوقف انتظاره فيه على ادراك الركعة أو الجماعة فعذر بانتظاره بخلافه هنا
(ولو أحس) الامام اذا الخلاف والتفصيل الآتي انما يأتي فيه واما من فرد أحس بدخول يريه الاقتداء به
فانتظره ولو مع نحو تطويل اذ ليس ثم من يتصرف به يؤخذ منه أن امام الراضين بشرطهم المذكورة
كذلك وهو مخير نعم لا بد هنا أن يسوى بينهم في الانتظار لله أيضا (في الركوع) الذي تدرك به
الركعة (أو التشهد الاخير بدخل) الى محل الصلاة يريد الاقتداء به (لم يكره انتظاره في الاظهر)
لعذره بادراك الركعة أو الجماعة وخارج بغيره الكلام في انتظاره في الصلاة انتظاره قبلها بأن
أتمت فان الانتظار حينئذ يحرم اتفاقا كما حكاه الماوردى والامام وأقره ابن الرفعة وغيره لكنهما
عبرما يحل وطاهره ذلك انه يشك لانهم يسئل من الصلاة بدونه على انه يمكن حل محل على نفى
الحل المستعوى الطرفين ثم رأيت بعضهم سرح بالكرهية وهو يؤيد ما ذكرته هذا (ان لم يبلغ فيه)
أى الانتظار والابان كان لو وزع على جميع أفعال الصلاة للظهر له أثر محسوس في كل على انفراد
كر ولو لم يلق آخر في ذلك الركوع أو ركوع آخر وانتظاره وحده لا مبالغة فيه بل مع ضمه للأول كره

(قوله) بأنه لا يسكت لفظا أو سكوتا
مع علم بزمانهم فيما يظهر كذا في النهاية
وهو الذي ينجم والله أعلم (قوله) بمسجد
غير مطروق الخ لا يخفى ما في هذا شعره
من الاستدراك فان الذي يظهر أن العلم
بالرضا اذا تحقق من غير المحصورين كفى
كالمحصورين اذا لم يظهر وجهه لمنع حينئذ
وتعبيد المسجد غير المطروق يعنى عنه
قوله لم يطرأ الخ فليأتمل (قوله)
لانراة الى قوله فليقبل انما جزموا
في النهاية (قوله) أى الانتظار الى قول
المتن ويسكن للمصلى في النهاية الا قوله وقال
الفوراني مجرد لتودد وقوله نعم علم ما مر
الى قول المتن والله أعلم

(قوله) في السجدة الأخيرة مقتضى تعبير الانتظار في السجدة الأخيرة والحلافة قد يقتضى أنه ينتظره فيها حتى يحققه فيها ومقتضى تعجيله بقوله
 انقوات الخوقية بحث الزكشي * (٢١٥) * الآتى بقوله والذي يتجه إلح أنه لا يسن له الانتظار فيها الأعلى شروعه في الركوع فليجتر

(قوله) لما مر فيها أى من أن الجماعة
 لا تشرع فيها وقضية ذلك أن الأول شرعت
 فيها الجماعة كقولنا زيارتها أنها تسن
 وقضية إطلاقهم خلافه فليجتر
 وليتأمل (قوله) وغير صلاة الخوف
 ينبغي أن يكون محله حيث اشتملت على
 مبطل كما يؤخذ من التعليق والافلا

وجه المنع فليتأمل (قوله) كتميم تيم

ومحل سنن الاعادة لمن اقتصصر عليها
 لاجزأه بخلاف التيميم ليردأ وقدعاء

بجعل يغلب فيه وجود الماء كما جزمه في
 الاسنى والمغني وذكره في النهاية وتعبيره

بقوله كذا قيل والوجه خلافه لجواز
 تنفله انتهى فيكون صاحب النهاية

موافقا للشارح (قوله) فلا وجه لمنع
 الاعادة قد يقال الاعادة المعنى للغيرى

لا يعتبر فيها الوقت فالجمل عليهم فوت
 لهذه الشافذة الجليلة فالاولى الجمل على

المعنى الاصولى مع ملاحظة شخريده
 عن كون ذلك الخلل ان مشينا على

التول الاول الشهر عند الاصوليين
 وان مشينا على الثانى فلا إشكال كما

أشار اليه الشارح (قوله) ووزر
 رمضان قد يقال بشكل حينئذ يحدث

لا وتران في ليلة فليتأمل لا يقال المراد
 نفي التعدد اذ لا مانع فيه ليس كذلك

لأننا نول يمنع منه كلامهم المتكتم فيمن
 تمجد بعد ورة ثم رأيت الزيادة في حاشية

شرح المنهج باستثناء اعادة وتر رمضان
 من النفل الذى شرع فيه الجماعة انتهى

ورأيت في حاشية ابن قاسم على التكملة
 قوله وتر رمضان اعلم أن بين خبر

لا وتران في ليلة وخبر اذا سلمت في
 رجالها مجموعا وخصوصا من وجه

أيضا عند الامام (ولم يفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لخصوص ملازمة أودس أو صداقة
 دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى ينتفع الأدنى فان ميز بعضهم ولو لخصوص أو شرف وأبوة
 أو انتظارهم كهم لا لله بل للتودد اليهم كره وقال الغوري يحرم التودد وفي المصنف ما يقرر بعالي
 الاستحباب الآتى ان قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بأن كان غير في انتظاره بين داخل ودخل
 لم يصح قول واحد المصنف اعترضه ابن النعمان بأنه سبق قلم من لم يتحجب الى لم يصح لانه حكى بعد
 في البطان قولين وخرج يد اخذ من أحسنه قبل شروعه في الدخول فلا ينتظره لانه الى الآن
 لم يثبت له حتى ينفذ في استسكاهه بأن العلة ان كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد
 ودخل بعد مع ستمته (قلت المذهب استحباب انتظاره) لكن بالشروط السابقة وان لم تكن صلاة
 المأمومين عن القضاء على الواجهة أو كانوا غير محصورين نعم علم مما مر أن المحصورين الراضين لا يتأني
 فيهم شرط التطويل (والله أعلم) لخبر أبي داود كان صلى الله عليه وسلم ينتظر مادام يسمع وقع نعل ولأنه
 اعانته على خير من ادراكه الركعة أو الجماعة نعم ان كان الدخول بعناد البطء وتأخير الاحرام الى
 الركوع سنن عدمه زجره أو خشى خروج الوقت بانتظاره حرم في الجمعة وكذا في غيرها ان كان شرع
 وقد بقي ما لا يسعها الاستماع المحدثين كما مر * أو كان لا يعتد ادراك الركعة بالركوع أو الجماعة
 بالشهد كره كالاتظار في غيرهما لان مصلحة الانتظار للمأدوم ولا مصلحة له هنا كما لو أدركه في الركوع
 الثانى من صلاة الكسوف (ولا ينتظر في غيرهما) أى الركوع والشهد الأخير فيكره لعدم فائدته
 نعم يسن انتظار المواقف المختلف لان تمام الفائدة في السجدة الأخيرة لفوات ركعة بقيا منه ما قبل
 ركوعه كما بآتى وبحث الزكشي سنن انتظار بطى القراءة أو النهضة فيه نظر والذي يتجه أنه ان ترتب
 على انتظارهما ادراك السن بشرطه والافلا * تنبيه * ما قررته من كراهة الانتظار عند احتلال شرط
 من شروطه السابقة حتى على تفصح المتن التذنب هو ما في التحقيق والمجموع كما بينته في شرح العباب
 فتول الشارح انه مباح لا مكره من ردود ولورأى مصل نخو حرق خفف وهل يلزمه القطع وجهان
 والذي يتجه أنه يلزمه لا بقا ذبحوا يحترق ويجوز له لا بقا ذبحوا كذلك (ويسن للصلى) فرنسا
 مؤذرا غير المنذور لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو شدته على الواجهة لانه احتل المبطل فيها الحاجة
 فلا تنكسر وغير صلاة الخنازق نعم لو أعادها صحت وقعت نقلا كما في المجموع وكان وجه خروجها عن
 نظائرها أن الاعادة الما تطلب لا تستبعد التسعة في حصول نفع الميت لا حاجته له أكثر من غيره
 ولو مقصورة أعادها ثامة سفرا أو بعد اقامته وزعم أنه يعيدها بعد الإقامة مقصورة مع من يقصر لانها
 حاكية للاولى بعد دون نظيره اعادة الكسوف بعد الاغلا ومغفر بالى الحد يدان وقها عليه يسع
 تكرارها مرتين بل أكثر كما علم مما مر فيه وجمعة حيث سافر لبلد أخرى أو جاز تعددها ونوزع فيه
 بما لا يصح وفرضا يجب قضاءه كتميم تيم وظاهر معدور في الجمعة على الواجهة خلافا للذرى فيها
 وانما يتجه ما ذكره فى الاولى ان قلنا منع النفل لانه لا ضرورة له اليه أت اذا قلنا له النفل توسعة
 في تحصيل الثواب فلا وجه لمنع الاعادة بل تعين ذهابه لذلك أو نقلا تسنن في الجماعة ككسوف
 كائنا عليه وتر رمضان (وحده وكذا جماعة في الامم) وان كانت أكثر وأفضل لها من الثانية
 (اعادتها) قيل المراد هنا معانها الاقوى لا الاصولى أى بناء على أنها عندهم ما فعل لخلل فى الاولى من
 قد تكرر أو شرط أو ثا اذا قلنا انها ما فعل لخلل أو عند كالتواب فتصغر ارادة معناها الاصولى اذ هو حينئذ
 فعلها انما يراجع الثواب (مع جماعة يدركها) زيادة ايضا أو المراد يدرك فضلها فخرج الجماعة المكررة
 كما بآتى ويدخل من أدرك ركعة من الجمعة المعادة لأقل اذ لا تستجد جمعة ودونها في غيرها من آخرها

المنهج عدم عبادته (قوله) ويدخل من أدرك ركعة من الجمعة المعادة لأقل مقتضاه أنه لا يندب الاعادة حينئذ ويحل أن يقال يندب وتبها
 ظهرا كولو كانت مبتدأ فليتأمل وابرجع

وهو ظاهر وكذا من أولها وان فارق لغير عذر فيما يظهر ثم رأيت الزركشي صرح بذلك فقال لو أعاد الصبح والعصر في جماعة ثم أخرج نفسه منها بغير عذر احتمل البطلان هنا لا بقاعه نافذة في وقت الكراهة والأقرب الصحة لأن الأحكام بها صحيح وهي صلاة ذات سبب فلا يؤثر الانفراد في إبطالها لأن الانفراد وقع في الدوام انتهى أو مع واحد مرة كإصاحبه لا يزيد منها في الوقت كما في المجموع ولم يره من نقله عن المتأخرين لا خارجة أي بأن يقع تحريمها فيه ولو وقع باقها خارجة فيما يظهر ويؤيده قولهم لو أحرم بالعرة آخر جزء من رمضان ووقع باقها في سؤال كانت كالواقعة كلها في رمضان ثوابا وغيره ثم رأيت شيخنا بعد أن ذكر أن الأكثرين على أن الإعادة قسم من الاداء أخص منه وإن البضاوي في مناجاة وتبعه التفنازاني على أنها قسم له قال ويؤخذ من كونها قسم من الاداء أي وهو الصواب أنها تطلب وتكون إعادة اصطلاحية على الصحيح وإن لم يبق من الوقت ما يبع ركعة انتهى وهو موافق لما ذكرته إلا أنه لا يوافق كلام الأصوليين في تعريف الاداء ولا كلام الفقهاء من اشتراط ركعة وانما الذي يوافق الأول بحث اشتراط وقوعها كلها في الوقت لكنه مع ذلك بعد لان المدار في الفروع الفقهية على ما يوافق كلام الفقهاء لا الأصوليين فالتى يتبعه الآن اشتراط ركعة وإن كان ظاهر كلام المجموع يؤيد اشتراط الكل ولو وقت الكراهة أماما كان أو مأموما في الأولى أو الثانية للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم لمسلم من صلاة الصبح بمسجد الحنيفة رأى رجلا لم يصليا فأسألهما فقالا صلنا في رحلتنا فقال إذا صليتما في رحلتكما أتيتما مسجد جماعة فصليا بها معهم فانها لكتا نافذة وصليتما يصدق بالانفراد والجماعة وخبر من صلى وحده ثم أدرك جماعة فليصل الأولى والعصر أعل بالوقف ورد بأن نعمة وصله وينبغي بأن المصريح بالجواز في الوقتين أصح منه وهو الخبر الأول والخبر الآخر وهو أن رجلا دخل بعد صلاة العصر فقال صلى الله عليه وسلم من تصدق على هذا فبصلى معه فضلى معه رجل أى أبو بكر رضى الله عنه كفى في سنن البيهقي فيه نذب صلاة من صلى مع الداخل ونذب شفاعته من لم يرد الصلاة معه إلى من يصلى معه وإن المسجد المطروق لا تكرر فيه جماعة بعد جماعة كذا في المجموع وفيه نظر إذا الجماعة الثانية هنا بآذان الإمام وإن أقل الجماعة مأموم ومأموم وجوز شراح الإعادة أكثر من مرة وقال أنه مقتضى كلامهم وإن التقيد بالمرتبة لم يعقده سوى الأدرعي والزركشي انتهى ويرده ما مر أنه المنصوص وأشار إليه الإمام وقال لم تنقل فعلها أكثر من مرة واعقده آخرون غير ذلك فيقول ما ذكره وحينئذ يدفع بحث أنها انما تناسن إذا حضر في الثانية من لم يحضر في الأولى والالزام استغراق الوقت وجه اندفاعه أنه لا استغراق إذا تنادى الإعادة الأمره والالتم تنعقد كالإعادة منفردا أى الاعتذر كأن وقع خلاف في محبة الأولى فيما يظهر ثم رأيت كلام القاضى صرح بحافيه وهو لو ذكر في مؤداة أن عليه فائنة أتم ثم صلى الفائنة ثم أعاد الحاضرة خروجا من الخلاف وكان شيخنا اعتمد هذا البحث حيث قال فيمن صليا فريضة منفردين الظاهر أنه لا يسن لأحدهما الاقتداء بالآخر في أعادتها فلا تناسن الإعادة وإن شمله كلام المنهاج وغيره لقولهم انما تناسن الإعادة لغير من الانفراد له أفضل انتهى وبما تقرر رتبة يعلم أن قوله لقولهم إلى آخره فيه نظر ظاهر لأن قولهم المنذور لا شاهد فيه لما ذكره أصلا لمتنع أن الانفراد هنا أفضل بل الأفضل الاقتداء حيث لا مانع وانما شاهد ذلك البحث لكن مع قطع النظر عن الملازمة التى ذكرها وبحث جمع اشتراطية الإمامة قال بعضهم في الصبح والعصر وقال أكثرهم بل مطلقا وهو الأوجه لأن الإمام إذا لم يتوهمها تكون صلاته فرادى وهى لا تعقد كما تقرر فان قلت قال في المجموع المشهور من مذهبه أنه لا يشترط لصحة الجماعة إمامة وقضيته أن صلاته جماعة لكن لا ثواب فيها وبه يرد أنها انعقدت له فرادى قلت يتعين تأويل عبارته بأنها جماعة بالنسبة

(قوله) كالواقعة كلها في رمضان وغيره
أى فى أصل الثواب المرتب على عبادة
رمضان لا فى كماله فلا ينافى ما سبق فى ثم والله
أعلم (قوله) وينبغي الخ أقول فبقى الإشكال
فى تقديره بالنظر فى أن الأول مطلق وهذا
مفيد فى حمل عليه ويعلم اندفاعه من
حديثى أبى بكر ومعاذ رضى الله عنهما
فإن الأول ظاهر فى أن الصديق رضى الله
عنه صلى مع الجماعة وأما الثانى فمصرح
والله أعلم (قوله) من لم يرد الصلاة فقيه
غيره بقوله الاعتذر وعنده أن الملاق
الشارح أقعد قوله ولو أعادها منفردا
لم تنعقد إلا بسبب كون كان فى الأول
خلل ومنه جريان خلاف فى بطلانها
كأن شك فى نحو لم يهرس نهاية أقول
الحلافهم المذهبى وغيره وليس يعيد
فلا يجتزئ

للمؤمنين دونه والا لا نعقدت الجمعة حينئذ اكفاء بصورة الجماعة ألا ترى أن الجماعة المكر وهه لخوا
فسق الامام يكتفي بها الجمعة مع كونها شرطا لاعتها كما انها هنا كذلك قال الاذرى ما حاصله
انما تسن الاعادة مع المنفردان كان ممن لا يكره الاقتداء به ويحسن أن يقال ان كانت الكراهة لفسقه
أوبدعت لم يعدها معه والا أعادها ووجه ظاهر ثم تردد فيما لو رأى منفردا صلى مع قرب قيام الجماعة
هل يصلى معه وان لم يعدر أو ان عذر أو ينتظر اقامتها انتهى والوجه أنه لا فرق بين الفسق والبدعة
وغيرهما لان العلة وهي حرمان الفضيلة موجودة في الكل اذ كل مكر وهه من حيث الجماعة يمنع فضلها
وان كانت الصلاة جماعة صورة يسقط بها فرض الكفاية بل ويكتفي بها في الجمعة مع انها شرط فيها
والوجه فيما تردد فيه انه حيث لم يكن المسجد مظهر وقاؤه امام راتب لم يأذن ان يصلى معه مطلقا لكرهه
اقامة الجماعة فيه بغير اذن امامه والاصلى معه ويحث الزركشي كالاذرى على محل سن الاعادة مع جماعة
اذا كانوا بغير مسجد تذكره اقامة الجماعة فيه ثانيا وهو يؤيد ما رجحه ويظهر أن محل نهى سماع المنفردان
اعتقد جوازها أو نهيها والالم تنعقد لانه لا فائدة لها تعود عليه ويحث أيضا أن لا تسن اذا كان الانفراد
أفضل وانما لو أعادها لخوا العراة فان سنت لهم الجماعة فواضع والالم تنعقد قال الاذرى ولا يخفى
أن محل نهى سماعهم بغيرها ما هو أهم منها والا فقد تحرم وقد تذكره وقد تكون خلاف الاولى انتهى
ولا ينافي ما تقرر من عدم الاعتقاد بل لم يشرع له الجماعة لان الحرمة ومقابلها هنا المعنى خارج فلا ينافي
مشرعية الجماعة وفضلها * تنبيه * وقع في شرحي للارشاد والعباب مع الاشارة في الثاني الى
التوقف في ذلك النظر لكلام المتأخرين المدال على ان سبب نذب الاعادة لمن صلى منفردا وجود فضل
الجماعة تارة وصورتها أخرى ولمن صلى جماعة رجاء كون الفضل في الثانية ولو دون الاولى لما في الخبر
المتفق عليه أن معاذا كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يذهب ويصلى بأصحابه مع كون الجماعة
الاولى اكل وأتم فثبت على ذلك حمل تلك الابحاث السابقة على الثاني لانه الذي ترتبط اعادته برجاء
الثواب دون الاول لان القصد وجود صورة الجماعة في فرضه ليخرج عن نقص عدم الجماعة فيه
ويؤيد الاكتفاء بالصورة في هذا اكتفاء بهم في الجمعة كمن اذ لو صليت في جماعة مصحح وهه
ان عقدت مع كون الجماعة شرطا لاعتها كالمعادة فاذا اكتفى ثم بصورتها هنا في المنفردا أولى ثم نظرت
كلام المجموع والروضة وغيرهما فراهته ظاهرا في ان سبب الاعادة في القسمين حصول الفضيلة
وعبرة الروضة كاللهذب وأقره في شرحه ويستحب لمن صلى اذا رأى من يصلى تلك الفريضة وحده
أن يصليها معه لتحصل له فضيلة الجماعة وعبرة الكفاية وتسق الاعادة أيضا مع من رآه يصلى منفردا
ليحصل للثاني فضيلة الجماعة بالاتفاق لورود الخبر بذلك أي السابق وهو من يتصدق على هذا
واذا تقرر أن ملحظ نذب الاعادة رجاء الثواب مطلقا التحث تلك الابحاث التي حاصلها انه لا تنذب
الاعادة بل لا تجوز لثمة فرد وغيره الا اذا كانت الجماعة التي يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة
لكن يؤخذ مما مر عن الزركشي في مسئلة المفارقة أن العبرة في ذلك بتحررها وان اتى الثواب بعد
ذلك من حيث الجماعة لخوا انفراد عن الصف أو مشارنة أفعال الامام فان قلت لم اشترطوا هنا ذلك
واكتفوا في الجمعة بصورة الجماعة وان كرهت مع كونها شرطا للجمعة كل منهما قلت يعرف بأن الفرض
هنا قد وقع فلم يكن للاتباع بالثاني مسوغ الارجاع الثواب والا كان كالعبث وثم الفرض منوطة بخصه
بوقوعه في جماعة فوسع للناس فيها بالاكتفاء بصورتها اذ لو كانوا بجماعة فيها ثواب اشق ذلك عليهم
فان قلت يحث بعضهم في المنفرد نذب الاعادة معه والاقتداء به وان كرهه لان الكراهة تختص بالصلى معه
لتقصيره بالاقتداء به ومع ذلك يكتب له ثواب الاعادة فالتكراهة لا مخرج انتهى قلت هذا البحث

كذلك في المغني والنهاية وهو فتحه على طريقة صاحب المغني المتقدم وأما على طريقة صاحب النهاية فلا مناسب له موافق للشارح فيما مر فليحذر (قوله) فصل مع جماعة نظروا أنه لا تصح لا تقيد فليتأمل (قوله) أي شديد أو ظلمة شديدة ينبغي أن يكون ضابط الشدة في الريح والظلمة حصول التأذي بها وأن يعتبر في الريح الباردة أيضا أخذًا مما تقرر في المطر ثم عدم اعتبار هذه في النهاية هل هو على الإطلاق أو ما لم يحصل له تأذي كالتأذي بها في الليل ويكون ذكر الليل في كلامهم لغالب محل نظر ولعل الثاني أقرب والله أعلم ثم رأيت في فتح الجواد ما نصه بخلاف الحقيقة ليلا والشديدة نهرا نعم لو تأذى به كتأذيه بالوحد لم يعد كونه عذرا أو يؤيده قولههم السحوم وهو الريح الحار عذر ليلا ونهارا انتهى ونحوه في الامداد ورأيت المحشى قال أوريج بارد يحتمل أن محله ما لم يشد بده والاك عذر نهارا أيضا أخذًا مما يأتي لانه حينئذ يزداد ويرجع انتهى (قوله) وحذف في التحقيق والمجموع التقييد بالتشديد وجرى على التقييد ابن القري تبعه لا سله وينبغي اعتباره فان قيل حديث ابن حبان أصابهم مطر لم يبل أسفل نعالهم ونادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا في رحالكم أجب بان النداء في الحديث كان للمطر والكلام في الوحد بلا مطر مغني ونهاية الآية عبر فيها بذكر قوله وينبغي اعتباره بقوله وهو الوجه وقد يقال الانصاف أن الحديث المذكور دال على ما عهده الاذرى والجواب عنه لا يخفى ما فيه نعم المعنى يشهد للتشديد فانه اذا فرض انه لا رائق فيه ولا تلويث فلا مشقة في الذهاب معه الى الجماعة والله أعلم

يوافق ما قدمته عن الشرحين السابقين وأما ما هنا فالدرية على ثواب عند التحريم في صلاة المنفرد من حيث الجماعة وفي هذه لا يحصل ذلك خلافا لهذا الباحث ومرو في التيمم أنه لو صلى به ولم يرج الماء ثم وجده لم تسقط له اعادةها واعترض بما صرح أنه صلى الله عليه وسلم قال لسا فر تيمم وصلى آخر تلك صلاتك وأصبحت السنة وقال للذي أعاد بالوضوء لك الاجرم تين ولا يؤخذ من الاول عدم مذهب اعادة تيمم جماعة خلافا لمن زعمه لان ذلك في اعادة تيمم منفردا لاجل الماء وأما اعادة تيمم الجماعة فلا نزاع فيه لان التيمم في الاعادة جماعة كالتوضي (وفرضه الاولى) المغنية عن القضاء وغيره بانه على ما مر من نذب اعادةها (في الجديد) للخبر الاول ولسقوط الطلب بها (والاصح أنه نوى بالثانية الفرض) صورة حتى لا يكون نفلا مبتدأ أو ما هو فرض على المكاف في الجملة لا تلاعبه ولا نغما أعادها بالنال ثواب الجماعة في فرضه وانما ياله ان نوى الفرض ولان حقيقة الاعادة ايجاد الشيء ثانيا بصفته الاولى وبهذا مع اشتراطهم في الوضوء المجردة لا بدقته من نية تجزئه في الوضوء الاول يتجه ما هنا دون ما عهده في الروضة والمجموع أنه يكفي نية الظهر مشاعلا انه اعترض أيضا بأنه اختيار لا لام وليس وجهه فضلا عن كونه معتمدا انما اذا نوى حقيقة الفرض قتل صلاته لتلاعبه ولوان فساد الاول لم تجزئه الثانية على المتقول المعتمد عند المصنف في رؤس المسائل وكثيرين وقال الغزالي تجزئه وتبعه ابن العماد وتبعه شيخنا في شرح منبهه غافلين عن بانه على رأيه أن الفرض أحدهما كذا قيل وفيه نظر بل الوجه البطلان على القولين انما على الثاني فواضح لانه صرفها عن ذلك بنية غير الفرض وكذا على الاول لانه نوى به غير حقيقة وتأيد الاجزاء بغسل اللعقة في الوضوء للتمثيل واقامة جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين السجدين ليس في محله ما هنا في فعل مستأنف فهو كالتغسل لللعقة في وضوء التحديد وقد قالوا بعدم اجزائه لان نية لم توجه رفع الحدث أصلا فهذا هو نظير مسئلتنا وأما غسلها للتمثيل فانما أجزأ لأن نية اقتضت أن لا يكون ثانية وثالثة الابد تمام الاولى ولا جلسة استراحة الابد جلوس بين السجدين فنيته متضمنة حسابان هذين وأما نية في الاولى هنا فلم تعرض لفعل الثانية بوجه وجوده ولا عدما فأثر فيها ما قارنهما من وقوعها فرضا كما تقرر نعم يؤخذ من كلامهم في غسل اللعقة للثمان أنه لو نسي هنا فعل الاولى فصل مع جماعة ثم بان فساد الاول أجزأه الثانية لجزمه بنيتها حينئذ * تنبيه * يجب فيها القيام كالمرو ويجزم النطق لانهم أثبتوا لها أحكام الفرض لكونها على صورته ولا يتأيه جواز جمعها مع الاصلية بتيمم واحد و يفرق بان النظر هنا لحقيقة الفرض و ثم لصورتها تنسب رأتها على صورة الاصلية فروعها فيما يتعلق بالصورة وهو النية والقيام وعدم الخروج ونحوها لا مطلقا فتأمل (ولا لارخصة في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) انها (سنة) لتأكيدها (الا لعذر) للخبر الصحيح من سمع النداء فلم يأتها فلا صلاة له أي كماله الامن عذر وقيل السنة في تركها لارخصة مطلقا فكيف ذلك وجوابه أخذ من المجموع أن المراد لارخصة تقتضي منع الحرمة على الفرض والكرهية على السنة الا لعذر ومن ثم فرغ على السنة أن ناركها يقال على وجه وترد شهادته وتجب بأمر الامام الامع عذر (عام كطر) وللجبل ثوبه ورد ليلا أو نهارا ان تأذي بذلك للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالصلوة في الرحا يوم مطر لم يبل أسفل الثعال اما اذا لم يتأذ بذلك لحقت به أو كن ولم يخش قطب من سقوفه على ما قاله القاضي لان الغالب فيه النجاسة فلا يكون عذرا (أوريج عاصف) أي شديد أو ريج بارد أو ظلمة شديدة (بالليل) أو وقت الصبح خبر بذلك ولعظم مشقتها فيه دون النهار (وكذا وحل) يفتح الحاء ويجوز اسكانها (شديد) بان يأم من معه التلوث أو الزلق (على الصحيح) ليلا أو نهارا لانه أشق من المطر وحذف في التحقيق والمجموع التقييد بالتشديد واعتمده

الاذرعى (أو خاص كرض) مشتقة كشقة المشى في المطر وان لم يسقط القيام في الفرض للاتباع ورواه البخارى (وحر) من غير مضموم (و برشددين) بليل أو نهار كل ظر بل أولى لكن الذى في الروضة وكذا أصلها أول كلامه تنقيح الحر بوقت الظهر أى وان وجد ظلام على فيه وبه فارق مسألة الابراد أما حر نشأ من السهم وهى الریح الحارة فهو وعد زيلسا ونهار حتى على ما فيها وألفرق ههنا بين من ألفهما أولاً لأن المدار على ما به التأذى والمشتقة وصوب عد الروضة وغيرها لهما من العام وبحجاب بأن الشدة قد تختص بالمصلى باعتبار طبعه فصع عدهما من الخاص أيضاً ثم رأيت شارحاً أشار لذلك (وجوع وعطش ظاهرين) أى شديدين لكن بحضرة مأكول أو مشروب وكذا ان قرب حضوره وعبراً خرون بالتوفان اليه ولا تنافي لأن المراد به شدة الشوق لأصله وهو مساو لشدة أخذ ذلك وقول جمع متأخرين شدة أحدهما كافية وان لم يحضر ذلك ردة أى ان أرادوا ولا قرب حضوره بأنه مخالف للخبر نظراً إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فادبوا بالعشاء وخبر لا صلاحاً بحضرة طعام وانصوص الشافعى وأصحابه انتهى والذى يتجه حمل ما قاله أولئك على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لانه حينئذ كمدا فاعلة الحدث بل هو أولى من المطر ونحوه مما سأل لأن مشتقة هذا أشد ولا تنافي تلازمه في الصلاة بخلاف تلك وحمل كلام الأصحاب على ما إذا لم يتحمل خشوعه إلا بحضرة ذلك وأقرب حضوره فبدأ بأكل ثم يكسر بها حدة جوعه لأن يكون مما يسد توقى دفعة كئيب ويؤيد ما ذكرته كراهة الصلاة في كل حال يسوء فيه خلقه ومشتقها تسمى الخلق كما صرحوا به وكل ما اقتضى كراهة الصلاة عذر هنا ومن ثم عذب بعضهم من العذار هنا كل وصف كرهه التضاء كشدة الغضب والحاصل أنه متى لم يتطلب الصلاة فالجماعة أولى (ومدا فاعلة حدث) بول أو غائط أو ریح لم يمكنه تفرغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة لكراهة الصلاة حينئذ ومحل ما ذكر في هذه الثلاثة ان اتسع الوقت بحيث لو قدمها أدرك الصلاة كاملة وفيه والاحرم ما لم يخش من ترك أحد هاتين ثم والاقدمه وان خرج الوقت كما هو ظاهر (وخوف ظالم) مضاف للمفعول (على) معصوم من عرض أو (نفس أو مال) أو اختصاص فيما يظهر له أو لغيره وان لم يلزمه الذنب عنه فيما يظهر أيضاً خلافاً لمن قيده بذكر كماله ثم قيل فقط وان خرج به ما أتى إذا الخوف على نحو خبره في تورع ذراً أيضاً هذا ان لم يقصد بذلك اسقاط الجماعة والام بعدد ومع ذلك لا يخشى تلفه سقطت عنه كما هو ظاهر لانها عن اضعاف المال وكذا في أكل الكربة بقصد الاسقاط فيما عدا عدم حضور الجماعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع ریح المني لكن يسقطه السعي في ازالته ان أمكن ولا فرق عند عدم قصد ذلك بين عله بنجته قبل فوت الجماعة وعدمه على الوجه بشرط أن يحتاج اليه وأن يخشى تلفه لم يخبره أشاخوف غير ظالم كذى حق عليه واجب فوراً يلزمه الحضور وتوفيقه وتكليفه على نحو خبره خوفه عدم اثبات بذره أو ضعفه أو كل نحو جردله أو فوت تخوم معصوب لو اشغل عنه بالجماعة ويظهر في تحصيل تلك مال انه عذر ان احتاج اليه حالا والأفلا (و) خوف (ملازمة) أو حبس (غير مضموم) مصدر مضاف لفاعله فلا ينون غير ميم لانه حينئذ الدائن ومثله وكيله أو لمفعوله فيقول لانه حينئذ المدين هذا ان عجز عن اثبات اعساره أو عسر عليه والابان كان له به بنية وهناك كما يقبلها قبل الحبس والافكال عدم كالتجسس أو كان مما يقبل فيه دعوى الاعسار بيمينه كصداق ودين اتلاف فلا عذر (وعقوبة) تقبل العقوبة كود وحذوف ونعزله تعالى أولاً دحى (يرجأ تركها) ولوعلى بعد ولو جبال (ان تغيب أياما) يعنى زمانا يسكن فيه غضب المستحق بخلاف نحو حذو الزنا إذا بلغ الامام والا كان تغيبه عن الشهادة عذراً حتى لا يرفعه على ما ذكره شارح وبخلاف ما علم من مستحقه بقرائن أحواله أنه لا يعفو عنه وانما جاز التغيب مع تضمينه منع حتى يلزمه

(قوله) فيصع عدهما من الخاص قد يسأل بناء على ذلك يجوز عذر المطر من الخاص ولا مانع من ذلك وان لم يسلك اليه سالك والله أعلم وقد يقال ينبغي حينئذ أن لا يطلق القول بأنهما من الخاصة أو من العامة بل يقال هما قسمان فان كان بحيث سآدى منهما كل واحد فن العامة والأخر الخاصة والله أعلم (قوله) وقول جمع الى قوله ويؤيد ما ذكرته في النهاية إلا أنه عبر بدل والذي يتجه بقوله ويمكن حمل الخ يظهر أن يحمل الخلاف إذا طعن أن الأكل الى السبع بقوت الجماعة دون أكل اللحم والأفنى فائدة حينئذ للخلاف والله أعلم (قوله) ولا قرب حضوره يحتمل أن يكون ضابط القرب أن يحضر قبل فراغ الجماعة (قوله) أو اختصاص الى المنى في النهاية الأقوله ولا فرق الى قوله أتأخر وج غير الظالم الخ (قوله) سقطت عنه تأمل الجمع بين قوله سقطت عنه مع قوله السابق لم يعذر وقوله اللاحق فيما ثم بعدم حضور الجماعة هذا ولو قيل بكره الأتمان بالنسبة بقصد الاسقاط في غير الجماعة ويحرم فيها أن أتى به فلا حرمة في تركها ولا كراهة في ترك غيرها لانقض المقال وانهمزت ككسبة الاشكال فلن تأمل ولجزم والله أعلم (قوله) ان احتاج اليه حالا هل مثله ما لو احتاج ما لا لكنه يعلم أنه لو لم يحصله الآن لا يمكن تحصيله عند الاحتياج اليه محل تأمل (قوله) والا كان تغيبه الخ أى والايبلغ الامام

تسلمه فوراً لأنه وسيلة للعفو والمندوب اليه ونظيره جواز تأخير الغائب الرّدّ الواجب عليه فوراً الى
 الشهاد لعذره بعدم تصديقه في دعوى الرّدّ (وعرى) بأن لم يجد ما يقتل امرؤه وترك من اللباس
 لان عليه مشقة بتركه (وتأهب لسفر) مباح (مع رقة ترحل) قبل صلاة الجماعة ولو تخلف لها
 لاستوحش للمشقة في تخلفه حينئذ (وأكل ذى ربح كربه) لمن يظهر منه ربحه كثر ثم وصل وكثر اتّخلف
 لم تسهل معالجته ولو مطبوخاً بقر ربحه المؤذى وان قل على الأوجه خلافه قال يغتفر ربحه لقلته
 ويؤيد ما ذكرته حذفه تقييداً أصله بنى وذلك لا امره صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح من أكل شيئاً من
 ذلك ان مجلس بيته وأن لا يدخل المسجد لا بدائه الملائكة ومن ثم كره لا كل ذلك ولو لعذر فيما يظهر
 الاجتماع بالناس وكذا دخوله المسجد بلا ضرورة ولو خالياً الا ان كره لعذر فيما يظهر والفرق
 واضح قيل ويكره أكل ذلك الا لعذر انتهى وفي شرح الروض نعم هذا أى الاكل متسكناً وما قبله
 أى أكل المتن كبر وهان في حقّه كما في حق أمته صرح به الاصل انتهى ولم أر التصريح بكرهه
 للامة في الروضة وأصلها فاعل صرح به راجع للمشقة فقط ثم في الطلاق كراهة أكله لنا نظر ووقيدت
 بما اذا أكله وفي عزمه الاجتماع بالناس أو دخول المسجد لم يعد ثم رأيت نسخة معتدّة من شرح
 الروض مفيدة أن الشيخ تنبه لما ذكرته وعبراً صرح به صاحب الأنوار مقيداً بالثبوت وانتهى وألحق به
 كل ذى ربح كربه من بدنه أو ماله وهو متجه وان نوزع فيه ومن ثم منع نحو أربص وأجذم من مخالطة
 الناس وينق عليهم من بيت المال أى قياساً فيما يظهر أعاناً تسهل معالجته فليس بعذر فيلزمه
 الحضور في الجمعة ويسن السعي في إزالته فعلم أن شرط اسقاط الجماعة والجمعة أن لا يقصد بأكله
 الاسقاط كما مرّ وان تعسر إزالته (وحضور قريب) أو نحو صديق أو مولود أو مولى أو أستاذ (مختصر)
 أى حضره الموت وان كان له متعهد لانه يشق عليه فراقه فينتشّش خشوعه (أو) حضور قريب
 أو أجنبي (مريض بلامتعهد) له أو له متعهد شغل بنحو شراء الادوية لانه يحفظه أهم من الجماعة
 (أو) حضور قريب أو نحوه من مرّ له متعهد لكن (بأنس به) أى بالخائض لان تأنيسه أهم ومن
 اعذارها أيضاً نحو زلزلة وغلبة نعاس وسمن مفرط لخبر صحيح فيه وليال زفاف في المغرب والعشاء
 وسعى في استرداد مال يرجو حصوله وعسى حيث لم يجد قائداً بأجرة مثل وجدها فأنسلة عما يعتبر
 في الفطرة ولا أثر لحسنه المشى بالعصا اذ تحدث وهذه يقع فيها * تنبيه * هذه الاعذار تنفع الاثم
 أو اكراهة كما مرّ ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من
 حصولها ان قصدوا لولا العذر والسبب حصولها لمن كان يلزمها لخبر البخاري الصريح فيه وأوجه
 منها حصولها لمن جمع الامر من الملازمة وقصدها لولا العذر والاحاديث بمجموعها لا تدل على
 حصولها في غير هذين وقد يجاب بأن الحاصل له حينئذ أجر محال لا لاجر الملازم الفاعل لها وهذا غير أجر
 مخصوص الجماعة فلا خلاف في الحقيقة بين المجموع وغيره فمما قبله ثم هي انما تمنع ذلك فمن لم يتأت له
 اقامة الجماعة في بيته والالم يسقط الطلب عنه لكرهه الانفراد له وان حصل الشعار بغيره
 * (فصل) * في صفات الائمة ومتعلقاتها (لا يصح اقتداؤه من يعلم بطلان صلاته) لعلمه بنحو
 حديثه تلاعبه (أو يعتقد) أى البطلان كأن يظنه طناً غالباً مستنداً للاجتهاد في نحو الطهارة
 (كجهندين اختلنا) اجتهادا (في القبلة) ولو بالتباس وان اتحدت الجهة (أو) (في الأثناء)
 بناءً ظاهر ونجس بأن أدى اجتهاد كل غير ما أدى اليه اجتهاد الآخر فصل في كل جهة أو توساً من أداء
 لنفس لا أحدهما ان اقتداء بالآخر لا اعتداده بطلان صلاته (فان تعدد الطاهر) من الائمة كالتمثال
 الآتي ولم يظن من حال غيره شيئاً (فالاصح النجاسة) في اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين أداء الامام للنجاسة)

(قوله) أوله متعهد هذا داخل
 في المتن فلا وجه لادّعاء قدس (قوله)
 والاحاديث بمجموعها لا تدل على
 حصولها الخ يحصل تأمل بل تدل على
 حصولها بأحدهما كما يظهر بالتبع
 * (فصل في صفات الائمة) *

لما يأتى ويؤخذ منه كراهة الاقتداء هنا للخلاف في بطلانه وأنه لا ثواب في الجماعة لما يأتى في بحث
الموقف ان كل مكروه من حيث الجماعة يمنع فضلها (فان ظن) بالاجتهاد (طهارة ائاه غيره)
كانائه (اقتدى به قطعاً) اذ لا تردأ وتنجاسته امتنع قطعاً (ولو اشتبه بخسة) من الآتية (فها)
ائاه (نجس على خسة) من الناس واجتهاد كل واحد (فظن كل طهارة ائاه) الانساق للاختصاص
من حيث الاجتهاد لذلك فلا يشترط فيما يجتهد فيه أن يكون ملكه كما مر ثم رأيت أكثر النسخ ائاه
وحيث لا اشكال (فتوضأه) ولم يظن شيئاً من أحوال الاربعة (وأم كل) منهم الباقيين
(في صلاة) من الخمس مبتدئين بالصبح (في الاصح) السابق آنفاً (يعيدون العشاء) لأن النجاسة
تعيبت بزعمهم في ائاه امامها فان قلت ما وجه اعتبار التعيين بالزعم هنا مع ان المدار انما هو على علم المبتطل
المعين ولم يوجد بخلاف المهم لما مر من صحة صلاه أو أربع صلوات بالاجتهاد الى أربع جهات قلت
لما كان الأصل في فعل المكلف وهو اداء أو هم هنا صونه عن الابطال ما يمكن اضطرارنا لاجل ذلك
الى اعتبار هو وهولاً اختياره له بالتشبهى يستلزم اعترافه ببطلان صلاة الاخير فأخذناه به وأتاهم فكل
اجتهاد وقع صحيحاً فلمزه الجمل بقضيته ولم يسأل بوقوع مبطل مهم (الامامها فيعيد المغرب) الصحة
ما قبلها برزعه وهو متطهر بزعمه في العشاء فعيّن امام المغرب للنجاسة والضابط ان كل اعيد ما أتاه فيه
آخر ولو كان في الخمسة نجساً من حيث صلاة كل خلف اثنين فقط ولو سمع صوت حدث أو سمع بين خمسة
وتنازروهم كل في صلاة فكذلك * تنبيه * يؤخذ مما تقرر من لزوم الاعادة أنه يحرم عليهم فعل
العشاء وعلى الامام فعل المغرب لما تقرر من تعيين النجاسة في كل فان قلت انما يتعين بالفعل لهما
لا قبلهما قلت ممنوع بل المعين هو فعل ما قبلهما لا غير كما هو صريح كلامهم (و) مثل قوله يعتدده
الاعتقاد الحازم له دليل نشأ عن الاجتهاد في الضرر وعقله (لواقضى شافعى بحنفى) مثلاً أنى مبطل
في اعتقادنا أو اعتقاده كان (من فرجه أو اقصده فالاصح الصحة في التصديق المس اعتباراً) فهما
(نية المقتدى) أى اعتقاده لانه محدث عنده بالس دون التصديق حيث جع أن محله اذ انسيه لتكون
نية لاصلة جازمة في اعتقاده بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا أيضاً لعلمنا بأنه لم يجز بالنية ويرد
بأن هذا لو كان فرض المسئلة لم يأت ما علمه مقابل الاصح عدم صحته خلف المقتصد من اعتبارية
الامام لانه متلاعب فلا تنس منه صحة فلم تصور زخم المأموم بالنية فالخلاف انما هو عند علمه حال النية
بفسده فان قلت فما وجه صحة الاقتداء به حينئذ وهو متلاعب عندنا كما تقرر قلت كونه متلاعباً عندنا
ممنوع ادغاية أمره أنه حال النية عالم بمبطل عنده وعلمه مؤثر في جرمه عنده لا عندنا فأنمله وأيضاً
فالمدا رهناء على وجود ضرورة صلاة صحيحة عندنا والام يصح الاقتداء بخلافه مطلقاً لانه معتقد لعدم
وجوب بعض الإركان وهذا مبطل عندنا فاقضت الحاجة للجماعة اعتقاراً باعتقاده مبطل عندنا واثباته
بمبطل عنده وان تعده ولو شئت شافعى في اثبات المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به
تقسيناً للظن به في توقي الخلاف ومرفى سجدته من أن المبطل الذى يقتصر جنسه في الصلاة لا يضر اثبات
المخالف به وبذلك لا يضر اخلاصه لواجب ان كان ذوا لية خوفاً من القنفة فيقتدى به الشافعى ولا اعادة
عليه مو كأمهم انما لم يوجبوا عليه موافقته في الافعال مع عدم نية الاقتداء به لعسر ذلك والافهم محصل
لدفع القنفة راحة صلاة الشافعى قبناً وبشكل على ذلك ما يأتى انه لا تضع الجمعة المسبوقه وان كان
السلطان معها الصادق بكونه امامها اذ قيس ما هنا صحة اقتدائهم به خوفاً من القنفة بل هي ثم أشد وتحتاج
بأنه عهد ابقاع غير الجمعة مع اختلال بعض شروطها لعذر ولم يعهد ذلك في الجمعة بعد تقدم جمعة
أخرى فان اضطررنا للصلاة معه نوو اربعين نافلة * تنبيه * ربح مقابل الاصح جماعة من أكبر

(قوله) ولم يظن شيئاً من احوال الاربعة
ظاهر كلامهم هنا أن الحكم كذلك
وان علم حال الاقتداء أن امامه متطهر
باجد الآتية التي هو شأنها ولو قيل بمنع
الاقتداء عند علمه بحالته الاقضاء
لتردده في النية المستدلى ترده في صحة
صلاة امامه لكان متجباً وتعيباً على
البحث الآتى في اقتداء الشافعى بالحنفى
المختجم (قوله) لان النجاسة محمل تأمل
(قوله) لصحة ما قبلها محمل تأمل (قوله)
عنده لا عندنا الخ محمل تأمل لا يصلح
متحقق قطعاً ادغاية الامر ان منشأه لا يصلح
أن يكون منشأ عندنا لا عندنا
الصحة معه فالحاصل أن التردد محتق
ولا يلزم أن يكون مستنداً الى سبب
في اعتقادنا بل ولا فاسد بل المدار على
وجود المنافي للجزم المعبر فى النية

أما قبل ألف فيه مجلي وتقل عن الأكثرين لكن نوزع فيه واختاره جمع محققون متأخرون وعلى
المذهب فرق ابن عبد السلام بين ما هو عدم صحة اقتداء أحد مجتهدين في الماء أو القبلة إذا اختلف
اجتهادهما بالآخر بأن المنع مطلقا هنا يؤدي إلى تعطيل الجماعة المطلوب تكثيرها بخلافه في ذلك
لندرتهم فإن قلت يؤيد المصالح المندكور ما هو معلوم أن من قلده تقليد الصحيح كانت صلاته صحيحة
حتى عند مخالفة قلت معنى كونها صحيحة عند المخالف أنها تبرى فاعلمنا عن المطالب بها ونحو ذلك
لا أناربط صلاتها بالان هذا بخلافه مفسدة أخرى هي اعتقادنا أنه غير جازم بالنسبة لنا فنحن
الربط لذلك لا اعتقادنا بطلان صلاته بالنسبة لا اعتقادنا بالحاصل أنهم من حيث ربطنا بها غير صالحه
لذلك ومن حيث إيماننا لثمة فاعلمنا صالحه لظاهر إفهامنا وإيماننا فكل من صلاتنا وصلاته يحتل
الصحة وغيرهما لأن الحق أن المصيب في الذروع واحد لكن على كل مقلد أن يعتد ببناء على أنه يجب
تقليد الأبرج عنده أن ماقاله مقلده أقرب إلى موافقة ما في نفس الأمر مما قاله غيرهم مع احتمال مصادفة
قول غيرهم لما فيه فثأمله (ولا تصح قدوة بمقتد) بغيره إجماعا ولو احتمالا ولو بعد السلام كما مر في سجود
السهو وإن بان أمما وذلك لاستحالة اجتماع كونه تابعاً متوَعاً ولا أثر عند التردد للاجتهاد فيما يظهر
خلافاً للزكشي لأن شرطه أن يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لأن مدار الإمامومية على النسبة
لا غير وهي لا يطلع عليها وخرج بمقتد ما لو انقطعت القدوة كان سلم الإمام فقام مسبقاً فاقترن به آخر
أو مسبقاً فاقترن بعضهم ببعض فصح في غير الجمعة في الثانية على العتمد لكن مع الكراهة
(ولا جن نلزمه إعادة) وإن اقتدى به مثله (كقبح تيم) لنقص صلاته (ولا قدوة) قارئ بأحى في الجديد
وإن لم يكنه التعلم ولا علم بحاله لأنه لا يصلح التحمل القراءة عنه لو أدركها كعامة لا ومن شأن الإمام
التحمل ويصح اقتداؤه بمن يجوز كونه أمياً إلا إذا لم يجهر في جهرة بقدره مفارقة فان استمر جهلاً
حتى سلم لزمته إعادة ما لم ين أنه قارئ * * * * * لزوم المفارقة هنا بشكل عليه ما مر أن امامه ولو حل
مغيراً في الفاتحة لم يلزمه مفارقة لا احتمال نسبته وهذا موجود هنا وقد يحجب بحمل ذلك على ما إذا
لم يجوز كونه أمياً والزمته كاهن إلا أن عدم جهرة أو لحنه يقوى كونه أمياً وقصده أنه متى تردد في مانع
اقتداء وقامت قرينة ظاهرة على وجوده لزمته المفارقة وهو عن السبكي ما يؤيده (وهو من يخل بحرف
أو تشديد من الفاتحة) بأن لم يحسنه وهو نسبة لاقته حال ولادته وحقيقته لغة من لا يكتم وبمن
يحسن سبع آيات مع من لا يحسن الذكر وحافظ نصف الفاتحة الأول بحافظ نصفها الثاني مثلاً
كتباري مع أمي (ومنه ارت) بالثناة (يدغم) بإبدال (في غير موضعه) أي الأدغام المفهوم من يدغم
فلا يضر أدغام فقط كتشديد لام أو كاف مالمك (والنح) بالثناة (يدل حرفاً) أي يأتي بغير بدله
كراءين وسين بناء نعم لا تضر لغة بسيرة بان لم تنغم أصل مخرجه وإن كان غير صاف (وتصح) ولو في
الجمعة تنصليه الآتي فيها قدوة أمي وأخرس (مثله) بالنسبة للمجوز عنه وإن لم يكن مثله في الإبدال
كما ادعوا عن الرأى وأبدلها أحدهما غنا والآخر لا مخالفاً عاجز عن رأى عاخر عن سين وإن اتفقا
في البديل لإحسان أحدهما مالم يحسنه الآخر (وتكره) القدوة (بالتأتم) وهو من يكثر التناء
والقياس التناء (والقافاء) بهمزتين والمذكور هو من يكثر الرأى والو أو هو من يكثر الرأى وكذا
سائر الحروف لزيادته ونفرة الطبع عن سماعه ومن ثم كرهت له الإمامة وصحت لعذره مع اتسائه
بأسهل الحروف (واللاحن) لحننا لا يغير المعنى كفتح دال نعبد وكسر بائها ونونها البقاء المعنى وإن أثم
بتعمد ذلك (فإن) لحن لحننا (غير معنى) ولو في غير الفاتحة كاللحن هنا الإبدال لسنه لا يشترط فيه
تغيير المعنى كما مر (كأنتم بصم أو كسر) أو أبطله كالمتقين وحذفه من أصله لفهمه بالاولى

(قوله) ولو بعد السلام كما مر في سجود
السهو وإن بان أمما مقتضى هذا الصنيع
أن يلوثك بعد السلام ثم زال الشك
وإن أنه امام عدم الصحة وهو بعيد جداً
فأدنى ظهور الصحة مطلقاً لمال الزمن
لأنك أول بطل والله أعلم

(أطول صلاة من أمكنه التعلم) ولم تعلم لأنه ليس بقرآن نعم ان ضاق الوقت صلى لحرمته ويظهر أنه لا يأتي تلك الكلمة لأنها غير قرآن قطعاً فلم يتوقف صحة الصلاة حينئذ عليها بل تعدها ولو من مثل هذا مبطول وأعاد لتقصيره وحذف هذا من أصله لأنه معلوم ولا يجوز الاقتداء به في الحالين (فان عجز لسانه أو لم يعض زمن إمكان تعلمه) من حين اسلامه فحين طرأ اسلامه ومن التميز في غيره على الوجه كإمارة لأن الأركان والشروط لا فرق في اعتبارها بين البالغ وغيره (فان كان في الفاتحة) أو بدلها ولو الذكر كما هو ظاهر (فكأنه) ومرة حكمه (والأ) بأن كان في غيرها وغير بدلها (فتصح صلاته والقراءة به) وكذا ان جهل التحريم وعذر أو نسي أنه لم يحن أو في صلاة فعلم أن صلاته لا تبطل بالتغيير في غير الفاتحة أو بدلها الا اذا قدر وعلم وتعدها لأنه حينئذ كلام أجنبي وشروط ابطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة أو بدلها فانه ركن وهو لا يسقط بخوجهل أو نسيان نعم لو تفتن للصواب قبل السلام في ولم تبطل صلاته وحيث تبطل صلاته هنا بطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كقوله الماوردي ويفرق بينه وبين ما يأتي في الأبي بأن هذا يعسر الاطلاع على حاله قبل الاقتداء به واختار السبكي ما اقتضاه قول الإمام ليس لهذا قراءة غير الفاتحة لأنه يتكلم بما ليس بقرآن فلا ضرورة من البطلان مطلقاً (ولا تصح قدوة رجل) أي ذكر ولو صلياً (ولا خنثي) مشكل (بامرأة ولا خنثي) مشكل اجتمع في الرجل بالمرأة الامن شد كالزنى ولا احتمال أنثوية الامام وذكر كورة المأموم في خنثي بخنثي وذكر كورة المأموم في خنثي بامرأة وأنثوية الامام في رجل بخنثي أما قدوة امرأة بامرأة أو خنثي أو رجل وخنثي رجل ورجل رجل ففهيها فالصور تسع وبكره اقتداء رجل بخنثي انتجت ذكر كورة وخنثي انتجت أنثوية بامرأة ومحمله ان اتضع نظني كقوله للشك (وتصح) القدوة (للمتوضي بالتميم) الذي لا يلزمه قضاء لكل صلاته (و) للمتوضي (بما سمع الخف ولقائه بالقاء عدو المضطجع) والمستلقي ولو وميماً ولا حدهم بالأخر ذلك ولا اتباع في الثاني قبل موته صلى الله عليه وسلم يوم أو يومين وهو ناسخ خبر وإذا صلى جالساً فصولاً جلوساً أجعوز وزعم أنه لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام برتبة ان القيام هو الأصل وانما وجب القعود لمتابعة الامام حين ادسخ ذلك زال اعتبار المتابعة فلزم وجوب القيام لأنه الأصل (والكامل) أي البالغ الحز (بالصبي) المميز ولو في فرض خبر البخاري أن عمرو بن سلفة بكسر اللام كان يوم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبعين نعم البالغ ولو مفضل أو أوقنا أو من منه للخلاف في صحة الاقتداء به ومن ثم كرهه في البويطي (والعبد) ولو صلياً لما صح أن عائشة كان يؤتمها عبدها ذكر وان نعم الحز أو من منه الا ان تميز بنحوه كما يأتي والحز في صلاة الجنازة أو من مطلقاً لان دعاءه أقرب للاجابه وتكره امامة الاقلف ولو بالغاً كما في روضة شريج وغيرها (والاعمي والبصير سواء على النص) اذا اتحد احريه أو رقاً مثلاً لان الاعمي أخشع والبصير عن الخبث أخفظ نعم صرح جميع بأن البصير أو من اعمي مبتدل ورد بأن الاعمي في عكسه كذلك واختبر جميع البصير مطلقاً لأن الخبث مفسد بخلاف ترك الخشوع أما اذا اختلفا فخر أعمي أو من من قن بصير (والاصح صحة قدوة) نحو (السليم بالسلس) أي سلس البول ونحوه من لا يلزمه إعادة (والظاهر بالمستحاضة غير المتحيرة) لكل صلاتهما أيضاً وكونهما للضرورة لا ينافي كمالها والواجب اعادتها أما قدوة مثلهما بهما ففهيها خرموا أما التحيرة فلا يصح الاقتداء ولو لمثلها بالوجوب الاعادة عليها (ولو بان امامه) هـ الصلاة على خلاف طئه (امرأة) أو خنثي (أو كافر معلناً) كفره كذمي (قيل أو) بان كافر (مخفياً) كفره كزديق (وجبت الاعادة) لتقصيره بترك البحث لظهور اماره المبطول من الاثنية والكفر وانتشار أمر الخنثي غالباً بخلافه في الخفي وقيل قوله في كفره على مناص عليه في الاقبال ولولا لكان

(قوله) نعم البالغ ولو مفضل أو أوقنا
أولى منه الخلاف في صحة الاقتداء به
أن تقول أي يراعى الخلاف مع مخالفتها
للسنة العتيقة الآن يقال ليست
صريحة في المذبح لاحتمال عدم
الملاءمة صلى الله عليه وسلم على ذلك
وفعل عمر والمذكور اجتهاد لبعض
الصحابة وان كان بعيداً من سياق
الحديث والله أعلم (قوله) لان دعاءه
أقرب قد يقال ان ثبت فيه نقل فواضح
والانجيل تأمل

الأقرب عدم قبوله إلا بعد اسلامه انتهى وفيه نظر بل الأقرب قبوله ما لم يسلم ثم يقتدى به ثم يقول له
بعد الفراغ لم أكن أسألت حقيقة أو ارتدت لك كفره بذلك فلا يقبل خبره بخلافه في غير ذلك لقبول
أخباره عن فعل نفسه ويصح الاقتداء بهجول الاسلام ما لم ين خلافة ولو بقوله لان اقتداه على الصلاة
دليل ظاهر على اسلامه في المجموع ولو بان أن امامه لم يكبر إلا لإحرام بطلت صلاته لانها لا تخفى غالباً أو كبر
ولم يوفلا انتهى قال الحنطى وغيره ولو أحرم باحرامه ثم كبر ثانياً بنسبة ثانية سراً بحيث لم يسمع المأموم
لم يضر في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أى لان هذا مما يخفى ولا امر عليه (لا) ان بان امامه
محمد ثأو (خبا أو ذنجاسة خفية) في ثوبه أو ملاقه أو بدنه ولو في جمعة ان زاد على الاربعين كما أتى
اذلاً أماره عليهم فلا تنصير ومن ثم لو علم ذلك ثم نسيه واقتدى به لم يحفل تطهره لزمته الاعادة أمّا اذا بان
ذنجاسة ظاهرة فلهذا الاعادة لتقصيره ورجح المصنف في كتب أن الاعادة مطلقة والأوجه في ضبط
الظاهرة أن تكون بحيث لو تأملها المأموم رآها فلا فرق بين من يصلى امامه قائماً وجالساً ولو قام رآها
المأموم وفرق الروايات بين من لم يرها بعده أو اشتغاله بصلاة فيعيد ومن لم يرها الكون بها مائة وميكته
رؤيتها اذا قام مجلس عجز فلم يمكنه رؤيتها فلا يعيد لعدده واعترض بأنه يلزمه الفرق بين البصير
والاعمى أى وهم لم يفرقوا وتوضيته أن الاعمى يفضل فيه بين أن يكون بفرض زوال عما بحيث لو تأملها
رآها وأن لا وفيه نظر بل الذى يتجه فيه أنه لا يلزمه اعادة لعدم تنصير بوجه فلم ينظر للخبثية المذكورة
فيه فان قلت فواجه الرد على الروايات حينئذ قلت وجهه ما أفاده كلامهم أن المداير هنا على ما فيه تنصير
وعدمه وبوجود تلك الحديثية يوجد التنصير بغير ما مر في خمس تحريك تحركته أن المداير على الحركة
بالتوبة بخلافه في السجود على تحريك تحركته ففحش الخجاسة وما هنا نجاسة فكان الحاقها بالاولى أولى
(قلت الاصم المنصوص وقول الجمهور ان يخفى الكفر هنا كعلمه والله أعلم) لعدم أهلية الكافر
لصلاة بوجه بخلاف غيره (والامحى كالمرا فى الاصم) يجامع النقص فان بان ذلك أثبتى ثم امر غير
نحو الحدث والخبث أثناء الصلاة استأنف أو بعدها أعاد بخلاف ما لو بان حدثه أو خبثه أثناءها
فانه يلزمه مفارقتها وبينى والفرق أن الوقوف على تخوفاً أنه سهل منه على طهره لانه وان شروهد
لحدوث الحدث بعده فرب بخلاف القراءة (ولو اقتدى) رجل (بخنثى في ظنه (فيان رجلاً) أو خنثى
بامر أو فبان أنثى أو خنثى بخنثى فباننا مستويين مثلاً (لم يسقط القضاء في الاظهر) لعدم انعقاد صلاته
لعدم جزم بنسبه وخرجه بقولنا في ظنه ما لو كان خنثى في الواقع بأن كان اشتباه حاله موجوداً حينئذ ولكن
ظنه رجلاً ثم بان خنثى بعد الصلاة ثم انفع بالذكورة فلا يلزمه اعادة على الوجه الجزم بالنية بخلاف
ما لو صلى خنثى خلف امرأه ظناً أنها رجل ثم تبين أنوثته الخنثى كما صححه الروايات لان المراد علامات
ظاهرة غالباً تعرف بها فهو هناك مقصر وان جزم بالنية (والعدل) ولو قنما مفضلاً (أولى) بالامامة (من
الفاسق) ولو حترافضلاً اذ لا وثوق به في المحافظة على الشروط ولغيرها كما وغيره ان سر كم أن تقبل
صلاتكم فامضكم خياركم فاهم وقد تم فيما ينسكم وبين ربكم وفي مرسل صلو اختلف كل بر وفاجر
ويعدده ما صنع ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يصلى خلف الحاج وكفى بفاسقا وتكره خلفه وهى
خاف من عدم كبره بعد عنه أشد لان اعتقاده لا يشاركه وتكره امامه من بكرهه أكثر القوم
للمدوم فيه شرعى غير نحو ما ذكرته لور ود تغليظات فيه في السنة حتى أخذ منها بعضهم
أن ذلك صغير إلا ان تمامه قال الماورى ويحرم على الامام نصب الفاسق اماماً للصلاوات
لانما هو ر من اعادة الصالح وليس منها أن يقع الناس في صلاة مكرهه وانتهى ويؤخذ منه حرمة نصب
كل من كرهه لا يقتداه به وناظر المسجد ونائب الامام كهو في تحريم ذلك كما هو ظاهر (والاصح أن افقه)

(قوله) بل الأقرب قبوله الى قوله ويصح
الاقتداء في النهاية الا أنه عبر بالوجه
(قوله) ويصح الاقتداء بمجدهول
الاسلام لعبد المراء غير المنطوع
بالسلامه كبريد اليه التعديل لا ما شمل
المترد في اسلامه على السواء والتوهم
اسلامه لعدم جزم المنتدى بالنية والله
أعلم (قوله) لانها لا تخفى غالباً هو
على خلافه أو محله فحين شأنه أن يسمع
أرأى يخفى بخلاف المصلى في آخر باب
السجدة التلب الى الثاني اميل وان كان
ظاهر كانه من الاول أقرب وبأنى
فليس به في مسألة الخبث الظاهر
الآية (قوله) والفرق أن الوقوف الخ
قد يقال أيضاً ان شراء ذكرن والطارية
يسرط ويحتاج للقول ملا يحتاج لثاني
والله أعلم

في الصلاة وما يتعلق بها وان لم يحفظ غير الفاتحة (أولى من الاقرأ) غير الاقعة وان حفظ كل القرآن لان الحاجة للفقهاء لهم لعدم انحصار حوادث الصلاة ولانه صلى الله عليه وسلم قدم أبابكر على من هم أقرأ منه لخبر البخاري لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم الأربعة أنصار خريجون زيد بن ثابت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو زيد رضي الله عنهم وخبر أحقهم بالامامة أقرهم بمحور على عرفهم الغالب أن الاقرأ أقسه لانهم كانوا يضمنون للحفظ معرفة فقه الآية وعلومها نعم يساوى قن فقيه وحر غير فقيه كما في المجموع وينبغي حمله على قن أقعه وحر فقهه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه غير بعيدة بخلاف مقادتها بأصل الفقه فهو أولى منها لتوقف صحة الصلاة عليه دونها ثم رأيت السبكي أشار لذلك (و) الاصح أن الاقعة أولى من (الاورع) لان حاجة الصلاة الى الفقه أهم كما مر ويقدم الاقرأ على الاورع والوجه أن المراد بالاقراء الاصح قراءة فان استويا في ذلك فالأكثر قراءة وبحث الاسنوي أن التميز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك وتردد في قراءة مشتملة على الحن لان غير المعنى وبوجه انه لا عبرة بها وبحث أيضا بتقديم الأزهدي على الاورع لانه أعلى منه اذ الزهد تنجب فضل الحلال والورع تنجب الشبه خوفا من الله تعالى فهو زيادة على العدا بالعبادة وحسن السيرة ولو تمتر المفضل من هؤلاء الثلاثة تبولغ أو اتمام أو عدالة أو معرفة فتنب كان أولى (وبقدم الاقعة والاقراء) أي كل منهما وكذا الاورع (على الاسنوي والنسب) فعلى أحدهما أولى لان فضيلة كل من الأولين لها تعلق تام بحجة الصلاة وكلاهما بخلاف الآخرين (والجديد تقديم الاسنوي) في الاسلام (على النسب) لان فضيلة الاول في ذاته والثاني في آثاته اذ هو المنسوب ليعتبر في الكفاءة كالعرب بتفضيلهم وكالعلماء أو الصالحين ولا عبرة بسنن في غير الاسلام فقدم شاب أسلم أسس على شئ أسلم اليوم نعم بحث الطبري أنهما لو أسلم معا واستويا في الصفات فقدم الاسنوي لاجل هجوم خبر مسلم بتقديم الاسنوي ومن أسلم بنفسه أولى من أسلم بالبيعة لان فضيلته في ذاته نعم ان كان بلوغ التابع قبل اسلام المستقل فقدم التابع لانه أقدم اسلاما حينئذ وخبر وليومكم أكبركم مكان الجمع متقاربان في الفقه كما في مسلم وفي رواية في العلم وتعتبر الهجرة أيضا فقدم أقعه فأنور فأقدم هجرة بالنسبة لآثاته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه الى دار الاسلام فأسن فأنسب فعلم أن المنتسب للأقدم هجرة مقدم على المنتسب لقرش مثلاً وان ذكر النسب لا يغني عن ذكر الأقدم هجرة (فان استويا) في الصفات المذكورة في المتن وغيره كالهجرة (فنفطاة) الذكر بان لم يسم أي ممن لم يعلم منه عداوة بنقص يسقط العدالة فيما يظهر ثم نظافة (الدوب والبدن) من الاوساخ (وحسن الصوت وطيب الصنعة) بأن يكون كسبه فاضلاً كجارة وزراعة (ونحوها) من الفضائل يقدم بكل منها على مقابلة لافضائه الى استعمال القلوب وكثرة الجمع ومن ثم قدم على الوجه من تناقض للمصنف عند الاستواء في جميع ما مر آتفاً للاحسن ذكر آثم الانظف ثواباً فوجها فبدا لصنعة ثم الاحسن صواباً فصوره فان استويا أو تشابها أقرع هذا كما به حيث لا امام راتب أو أسقط حقه لا لولي والا قدم الراتب على الكل وهو من ولاد الناظر ولا به صححة بان لم يكن له الاقتداء بأخذ ما مر عن الماوردي المتعصى عدم العدا لان الحرمة فيه من حيث التولية أو مكان بشرط الواقف (ومستحق المنفعة) يعني من جازله الانتفاع بحمل كما أشارت اليه عبارة أصله (بملك) له (ونحوه) كجارة واعارة ووقف واذن سيد (أولى) بالامامة فيما يسكنه بحق من غيره وان تميز بسائر ما مر فيوتهم ان كان أهلاً ولو نحو فأسق على ما اقتضاه الحلقهم بناء على ما هو التبادر أن المراد بالاهل من دعه امامته وان كرهت (فان لم يكن) المستحق للمنفعة حقيقة وهو من عدا نحو المستعير اذ لا تجوز الالة الا لاهل له الاعارة والمستعير من المالك لا يغير وكذا القن

(قوله) ويقدم الاقرأ على الاورع في النفس شئ من تقديم الاقرأ على الاورع الذي يقرأه صححة وان كان ذلك أصح قراءة أو أكثر قرأنا (قوله) أو عدالة كذب يتأق التميز بالعدالة في غير الاورع بالنسبة للاورع فليأتمل (قوله) لاجل خبر مسلم قد يقال ما وجه النظر لعمومه بعد تفسيره بالأقدم سنناً في الاسلام فالأولى الاستناد في هذا البحث الى حديث مالك بن الحويرث الذي في الصحيحين بلفظ ليومكم أكبركم فيكون خبر مسلم محمولاً على من تقدم وخبر الصحيحين على التبادر منه لكن بعد التساوي في أقدمية الاسلام والله أعلم (قوله) لان فضيلته قد يقال والآخر كذلك قولاً بذا له لكان أنسب (قوله) نعم ان كان بلوغ التابع الخ كذا فقيه ابن الرفعة الاطلاق القوي وهو وجهه وان قال في القرر في الخلافه يعني ابن الرفعة تقديم التابع حينئذ فنظر وقال في الاسنوي ولو قيل تساويهما حينئذ لم بعد اذ لا يظهر توجهه النظر ولا بحث التساوي لانه من حيث البلوغ مستقل في الاسلام التابع نعم لو فرض الاسلام المستقل مقارناً لبلوغه اضع التساوي لكنه خلاف المفروض في كلام ابن الرفعة (قوله) وبالنسبة لنفسه الخ لا يظهر وجهه لتخصيص الهجرة الى دار الاسلام بالهجرة بالنفس فتأق في الآء والله أعلم (قوله) بنقص يسقط العدالة لم لا يقال بمذموم شرعي وان لم يسقط العدالة (قوله) فبدا لا يعد بتقديم ما يظهر منه كيد ورجل على ما هو مستر (قوله) من عدا الى قوله خلاف في النهاية (قوله) اذ لا تجوز الالة يؤخذ منه أن محل ذلك في غير نحو عبده وولده من يجوز له استئناؤه في استئناؤه ومنفعة المالك كآبائي في بابه والله أعلم

(قوله) اما المجبور الى قوله قال الماوردي في النهاية (قوله) ونظرفيه قد يقال الاقرب للتقدير في قولهما والاصول افرادى فليست أم ثم رأته قال في فتح الجواد مانصه والوجه ان الولي لاحقه في ذلك مطلقا وانه حيث

(٢٢٦)

جاز اقامة الجماعة في ملك المولى بأن حضر وافية

لحاجة ومصلحة قدّم بالصفاة الآتية انتهى (قوله) اذ لا يكرى الامالك قد يقال ممنوع لان وكيل مالك المنفعة يكرى هذا والوجه حمل كلام الشارح المذكور على المتبادر منه وهو مالك الرقبة ولا ايهام فيه بوجه اذ غرضه من ذلك الإشارة الى محل الخلاف فان المقابل على تقديم المكري بأنه مالك الرقبة وهذا الأتي في غيره فليست ثم رأيت في الغني مانصه ومقتضى التعليق كما قال الاسوي جريان الخلاف في الموصى له بالمنفعة وان المستأجر اذا أجر غيره لا يقدم بخلاف انتهى ومنه يؤخذ ما ذكرته (قوله) لانه غير مالك لها قد يقال الاضافة ان كانت للمالك خرج المستأجر لانه ليس مالك الكاليت وان ملك منفعة أو للاختصاص دخل المستعير ودعوى دخول الأول على التقدير الأول وخروج الثاني على التقدير الثاني محمل نظر * (فصل) * في بعض شروط القدوة (قوله) في ذلك الجزء وان كان المراهبة فوات فضيلة السبع والعشرين من حيث ذلك المتدوب الذي فوته أي فوات فضيلته فواضع وان كان المراد مطلقا لمحل تأمل لان المضاعفة في الجماعة فيما يظهر لا شتما لها على فضائل عديدة تخلو عنها صلاة الفرد والحكم بأن عدم الاتيان بفضيلة منها يلغى الاتيان ببقية الفضائل التي أتى بها محض تحكيم ما لم يرد به نص من الشارع فعلى الاقرب والله أعلم بتوجيه كلام المجهوع وغيره بما أثرت اليه أنه تقوته فضيلتها بالنسبة لما فوته لا مطلقا ثم رأيت ابن قاسم قال في حاشية شرح المنهج قوله وكذا لمأموم انفراد ومع انفراد وكراهته لا تنوبه فضيلة الجماعة بخلاف للمحلى بل فضيلة الصف وفاقا للطبلاوى والبرلسي نعم فضيلة من دخل الصف وم ر وافق المحلى انتهى ورأيت في فتح الجواد قوله والوجه اختصاص السنوات بما جمعت الكراهية فقط وان الفلوات أصل الثواب ويرد عليه ما يرد على النخبة ان لم يؤزل

المذكور حضر المعبر والسيد أو غابا خلافا لتقدير شارح الامتاع بحضرة المعبر ومما تقتضيه علم ان في كلامه نوع استخدام (أهلا) للامامة كإمرة كرامة للرجال أو للصلاة كالكافران تميز بسائر ما مر (فله) ان كان رشيدا (التقديم) لاهل يومهم أي سب له ذلك لخبره مسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وفي رواية لاني داود في بيته ولا في سلطانه أما المجبور عليه اذا دخلوا بيته لمصلحة وكان زمنها بقدر زمن الجماعة فان أذن وليه لواحد تقدم والاصول افرادى قاله الماوردي والصيرى ونظرفيه القول وكأمله ان هذا ليس حقا ماليا حتى ينوب الولي عنه فيه وهو ممنوع لان سببه الملك فهو من توابع حقوقه وللولي دخل فيها (ويقدم) السيد (على عبده الساكن) بملك السيد وهو واضح لاهما ملكة أو ملك غير له لان السيد هو المستعير في الحقيقة (لا) على (سكاته في ملكه) أي المكتاتب يعني فيها استحق منفعتهم ولو بنحو اجارة واعارة من غير السيد بليل كلامه السابق فلا يقدم سيده عليه لانه اجنبي منه ويؤخذ منه بالاولى انه لا يقدم على قته البعض فيما ملكه بعضه الحر (والاصح تقديم المكسرى) ومقتضى نحو التاخر (على المكسرى) والمقرر نظرا للملك المنفعة وقيد شارح المكسرى بالمالك وهو موهم الأنا براد المالك للمنفعة ومع ذلك هو موهم أيضا اذ لا يكرى الامالك لها فهو وليان الواقع للاحتراز (والمعبر على المستعير) للملكة الرقبة والمنفعة واختار السبكي تقديم المستعير لشمول في بيته المأثر في الخبر له والازم تقديم نحو المأثر أيضا ويحجب عنه بأن الاضافة للملك أو للاختصاص وكلاهما متحقق في ملك المنفعة فدخل المستأجر وخرج المستعير لانه غير مالك لها (والاولى في محل ولا يته اولى من الاقمة والمالك) الآذن في الصلاة في ملكه وان لم يأذن في الجماعة بخلاف ما اذا لم يكن فهم والاقامة الجماعة في ملكه الا بذنه فيها لا يلزم تقدم غيره بغير اذنه وهو ممنوع وظاهر ان محمل الأول ان لم يرد زمن الجماعة والاحتياج لانه فيها وهم من كلامه تقدمه على غيره بذلك بالاولى وذلك لخبر السابق ويقدم من الولاة الاعم ولا يهوأولى من الراتب ان شئت ولا يته الامامة بخلاف ولا تخو الشرطه على الوجه ولو الى الامام أو نائبه الراتب قدّم على والى البلد وقاضيه على الوجه أيضا بل يظهر تقدمه على من عدا الامام الاعظم من الولاة * (فصل) * في بعض شروط القدوة وكذا من آدابها ومكرهاها (لا تقدم) المأموم (على امامه في الموقف) يعني السكان لا بعيد الوقوف أو التقيد به للغالب لان ذلك لم يقتل (فان تقدم) القائم أو غيره عليه يقضى في غير صلاة شدة الخوف وفاقا لابن عسرون (بطلت) ان كان في الابتداء والانتاء وتسمية ما في الابتداء بطلانا تغلب والافهمي لم تعتقد (في الجديد) لان هذا أخش من المخالفة في الأفعال المبطله لما يأتي اما لو شك في التقدم عليه فلا بطل وان جاء من امامه لان الأصل عدم المبطل تقدم على أصل بقاء التقدم (ولا تضر مساوانه) للامام لعدم المخالفة لكنهما مكرهة مفقوتة لفضيلة الجماعة أي فيما ساوى قدمه لا مطلقا وان اعتد بصورتها في الجمعة وغيره حتى يسقط فرضها فلا تاتي في خلاف لمن ظنه وكذا يقال كما يصح به كلامهم لاسيما كلام المجموع في كل مكر وه من حيث الجماعة كخاتمة السن الآتية في هذا الفصل والذين بعده المطلوب من حيث الجماعة * تنبيه * من الواضع مما مر أن من أدرك الحرّم قبل سلام الامام حصل فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون لكن ادون من حصلها من أولها بل أو في أثناءها قبل ذلك أن المراد بالفضيلة الثالثة هنا فيها ادساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنهما متفاوتة كما تقرر وكذا يقال في كل مكر وه هنا أمكن تبغيضه (ويستد تخلفه) عنه (قليل) بأن تتأخر أصابعه عن عقب امامه فيما يظهر لانه الادب نعم قد تسن المساواة كإتاي في العرة والتأخر الكثير كإتاي امرأه خلف رجل

(والاعتبار)

والبرلسي نعم فضيلة من دخل الصف وم ر وافق المحلى انتهى ورأيت في فتح الجواد قوله والوجه اختصاص السنوات بما جمعت الكراهية فقط وان الفلوات أصل الثواب ويرد عليه ما يرد على النخبة ان لم يؤزل

(والاعتبار) في التقدم والتأخر والمساواة في القيام وكذا الركوع كما هو ظاهر (بالعقب) الذي اعتمد عليه وان اعتمد على المتأخره أيضا كما هو قياس نظائره خلافا للبعوى وهو ما يصيب الأرض من مؤخر القدم دون أصابع الرجل لأن فحش التقدم انما يظهر به فلا أثر لتقدم أصابع المأموم مع تأخر عقبه بخلاف عكسه ولا لتقدم بعض عقب المتقدم على جميعه ان تصور فيما يظهر ترجحه من خلاف حكاية ابن الرفعة عن القاضي وعلى الصحة بأنها مخالفة لا تظهر فأشبهت المخالفة السيرة في الأفعال وبه يفرق بين ما هنا وضرب التقدم ببعض نحو الجنب فيما يأتي لأن تلك مخالفة فاحشة كما هو ظاهر وفي القعود بالآلية ولو راكبا في الاضطجاع بالجنب أي جميعه وهو ما تحت عظم الكتف إلى الخامة فيما يظهر وفي الاستلقاء بالعقب ان اعتمد عليه أيضا والا فآخر ما اعتمد عليه فيما يظهر ثم رأيت الأذرى قال هنا يحتمل أن العبرة برأسه ويحتمل غير ذلك وما ذكرته أوفق بكلامهم كما هو واضح سواء في كل ما ذكرنا تحديدا أم مثلاً وأولا محل ما ذكر في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده كأصابع القائم وركبة القاعدة اعتبر ما اعتمد عليه على الوجه حتى لو صلى قائما معتمدا على خشبتين تحت الظية فصارت رجلاه معلقتين في الهواء وأما ستين للأرض من غير اعتقاد بأن لم يكنه غير هذه الهيئة اعتبر الخشتان فيما يظهر ويتردد النظر في مصلوب اقتدى بغيره لأنه لا اعتماد له على شيء إلا أن يقال اعتماده في الحقيقة على منكيه لانهما الحاملان له فليعتبر أو كان هذا هو ملحظ الاستنوى في اعتبارهما فحين يعلق بحبل وردة يبطلان صلاته انما هو من حيثة أخرى هي أن هذه الهيئة يوجب اختيارها عدم انعقاد الصلاة كما علم مما مر في بحث القيام ولم أرهم كلاما في الساجد يظهر اعتبار أصابع قدميه ان اعتمد عليها أيضا والا فآخر ما اعتمد عليه نظير مما مر ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار أصابعه وتعين جملة على ما ذكرته (ويستدرون) أي المأمومون بذبا ان صلوا (في المسجد الحرام حول الكعبة) كما فعله ابن الزبير رضي الله عنهما وأجمعوا عليه ويوجه بأن فيه اظهار التميز بها وتغطيتها وتسوية بين الكل في توجيههم إليها وبه يفسد الخلاف فقام الشامل لكثرة الجماعة وقتلتهم خلافا لبقيد التذب بكثرتهم ويندب أن يقف الامام خلف المقام للاتباع ومعلوم مما مر في الاستقبال أنه لو وقف صف طويلا في آخر باب المسجد الحرام صعب بقيد السابق ثم (ولا يضر) كونه أقرب إلى الكعبة في غير جهة الامام في الاصح) اذ لا يظهر بذلك مخالفة فاحشة بخلافه في جهته ويؤخذ من هذا الخلاف القوى أن هذه الاقرب مكرهة مدفوعة لفضيلة الجماعة وهو محتمل بل متجه كالانفراد عن الصف بل أولى لان الخلاف المذهبي أحق بالمراعاة من غيره ولو توجه أحد هما للركن فكل من جانيه جهته (وكذا لو وقفا في الكعبة واختلفت جهتهما) بأن كان وجهه لوجه أو ظهره لظهره أو وجهه أو ظهره أحدهما للجنب الآخر فصح وان تقدم عليه حينئذ بخلاف ما إذا كان وجه الامام لظهر المأموم كما أنهم المثل لتقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فإرادته عليه في غير محله وشمل كلامهم في هذا ما لو استقبلوا سقفا وكان المأموم أرفع من الامام لصدق تقدمه عليه في جهته حينئذ اذ الظاهر أن تصورهم يكون ظهر المأموم إلى وجه الامام ليس للتقييد بل المراد أن يكون مسبقا قبلهما واحدا والمأموم إليه أقرب وان لم يصدق أن ظهره لوجهه ولو كان بعض مقدمه لجهة الامام وبعضه لغيره وتقدم على الوجه تغلبا للجلل اتموا الذي كان الذي فيها الامام فلا حجر على المأموم أو المأموم امتنع توجهه لجهة امامه لتقدمه عليه في جهته (ويقف) عبر به هنا وفيما يأتي للغالب أيضا (الذكر) ولو صلبا لم يحضره غيره (عن يمينه) والاسن للامام نحو يله لا تبايع (فان حضرا آخر أحرم عن يساره) فان لم يكن يساره محل أحرم خلفه ثم تأخر اليه من هو على اليمين (ثم) بعد احرامه لا قبله

(قوله) وما ذكرته أوفق بكلامهم اعتبار الرأس حيث اعتمد عليه كما هو الغالب لأنه آخر ما اعتمد عليه مما يلي المأموم وهو على وزن العقب من القائم بخلاف العقب في المستلقي على وزن الأصابع من القائم فتدبر (قوله) ولو كان بعض مقدمه الخ كان استقبال الامام إحدى جهاتها الأربع واستقبل المأموم الركن الذي إحدى جهته جهة الامام

(يتقدم الامام أو يتأخران) في القيام والحلق به الركوع (وهو) أي تأخرهما (أفضل) للاتباع أيضا
ولأن الامام مبسوط فلا يناسبه الانتقال هذا إن سهل كل منهما السعة المكان والاعتين ماسهل منهما
تخصيلا للسنة أما في غير القيام والركوع فلا تقدم ولا تأخر لعسره حتى يقوموا (ولو حضر) ابتداء معا
أو مرتبا (رجلان) أو صبيان (أو رجل وصبي صفا) أي قاما صفا (خلفه) للاتباع أيضا (وكذا الوحضر
امرأة أو نسوة) فقط فتقف هي أو هن خلفه وإن كنن محارمه للاتباع أيضا أو ذكر وامرأة فهو من
بينه وهي خلف الذكر أو ذكران بالغان أو بالغ وصبي وامرأة أو خنثى فهما خلفه وهي أو الخنثى
خلفهما للاتباع أو ذكر وخنثى وأثنى وقف الذكر عن بينه والخنثى خلفهما والخنثى خلف الخنثى
(ويقف خلفه الرجال) ولو امرأة كما هو ظاهر (ثم) إن تم صفهم وقف خلفهم (الصبيان) وإن كانوا
أفضل خلافا للآدمي ومن تبعه ويردد النظر في الفساق والصبيان وظاهر تعبيرهم بالرجال تقديم
الفساق أما إذا لم يتم فيكمل بالصبيان لما يأتي أنهم من الجنس ثم الخنثى وإن لم يكمل صف من قبلهم
(ثم النساء) كذلك لغير مسلم ليليني أي بشديد النون بعد الباء وبجذوها وتخفيف النون منكم
أولوا الاحلام والنهي أي البالغون العقل ثم الذين بلوغهم ثلاثا ولا يؤخر صبيان لبايعين لاتحاد جنسهم
بمخلاف من عداهم لاختلافه ويسن أن لا يزيد ما بين كل صفين والأول والامام على ثلاثة أذرع ومتى
كان بين صفين أكثر من ثلاثة أذرع كره للذين خلفه أن يصطفوا مع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة
الجماعة أخذوا من قول القاضي لو كان بين الامام ومن خلفه أكثر من ثلاثة أذرع فقد نسبوا
حقوقهم فلذا خلت الاصطفاة بينهما والالاء لكره لهم وأفضل صفوف الرجال أولها ثم ما يليه وهكذا
وأفضل كل صف بينه وقول جمع من الثائي أو اليسار يسع الامام ويرى أفعاله أفضل من الأول أو البين
لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بكانهم امرؤ دودبان في الأول واليمين من صلاة الله
تعالى وملائكته على أهلها كما صغ ما فوق سماع القراءة وغيره وكذا في الأول من توفير الخشوع
ما ليس في الثاني لاستغفارهم عن أفعالهم والخشوع روح الصلاة فيفوق سماع القراءة وغيره أيضا
فما فيه يتعلق بذات العبادة أيضا وقد رجحوا الصف الأول على من بالروضة السكرية وإن قلنا بالأصح
أن المضاعفة تختص بمجده صلى الله عليه وسلم والصف الأول هو ما يلي الامام وإن تخلفه منبر أو نحو
وهو المسجد الحرام من بحاشية المطاف فن أمامهم ولم يكن أقرب إلى الكعبة من الامام في غير جهته
لأمر دون من يليهم ولا هبة تقدم من بسط السجدة على من بأرضه كما هو ظاهر لكرهه الارتفاع
حتى في المسجد كما يأتي ولندرة ذلك فلم يرد من النصوص (وتقف امامتهن) أنه قال الرازي لانه قياسي
كما أن رجلة تأبى رجل وقال القنوي بل الميس حذف التاء اذ لفظ امام ليس صفة قياسية بل صفة
مصدر أولقت على الفاعل فاستوى المذكور والمؤنت فيها وعليه فأتى بالتاء لثلاويهم أن امامتهن المذكور
كذلك (وسطهن) نذا ثبت ذلك من فعل عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما فان أتهن خنثى تقدم كذا ذكر
والسين هناسا كنه لا غير في قول وفي آخر السكون أفصح من الفتح كمثل ما هو بمعنى بن بخلاف
وسط الدار مثلا أفصح فتحه ويجوز ساكنه والأول طرف وهذا اسم وامام عرافة فهم بصير ولا تخلة
كذلك والتقدم عليهم ومخالفة جميع ما ذكره وهو معقولة لفضيلة الجماعة كآمر (ويكره
وقوف المأموم فردا) عن صف من جنبه للنهي الصحيح عنه ودل على عدم البطلان عدم أمره صلى
الله عليه وسلم لفاعله بالعادة فأمره بما في رواية للندب على أن تحمين الترمذي لهذا ولتصح
ابن حبان معترض بقول ابن عبد البر انه مضطرب واليه في أنه ضعيف ولهذا قال الشافعي
لو لم يثبت له يؤخذ من قولهم هنا أن الأمر بالعادة للندب أن كل صلاة وقع خلاف أي غير

(قوله) والاعتين ماسهل الخ يتردد النظر
فيما لو ترك الاعتين عليه ذلك فعليه هل يكون
منه والفضيلة للجماعة بالنسبة اليه فقط
لان الآخرين أو الآخر لا تقصير منهما
أومنه أو بالنسبة للجمع لوجود الخلل
في الجماعة في الجملة ولعل الأول أوجه
والله أعلم (قوله) أخذوا من قول القاضي
الخ يحصل تأمل اذ لا يلزم من تضيق
حقوقهم من كراهة التقدم عليهم بما
صنعوه من تأخرهم فوات فضيلة الجماعة
(قوله) فأتى بالتاء الخ كان وجه عدم
الاكتفاء تاء تقف في دفع الأيهام أن
النقط كثيرا ما يسطو ونسأهل فيه
بمخلاف الحرف (قوله) ولا الخلة أي مثلا
فما يظهر قله البعد ونحوه من مواع
الرؤية والله أعلم

(قوله) مشقة لغيره ينبغي أولنفسه* (٢٢٩)* (قوله) نعم ان كان تأخرهم لعذر كوقت الحر بالمسجد الحرام يتردد النظر في هذه الصورة في انه هل

يتعين عليهم أقرب محل الى الامام لان
المسور لا يسقط بالعسر أو لا يتعين لان
الاتصال المطلوب لافاق توافر في بقية
الاماكن محل تأمل ولعل الاول أقرب
(قوله) ويؤخذ من فرضهم لا يخفى ما فيه
وان كان الحكم وجها وكذلك تعليله
بفوت الفضيلة الخ اذ هو قياس ازالة قدم
الشهيد وغيرها والله أعلم وقد يفرق
بعدم التحقق هناك لان الجرح وبسبيل من
عدم الموافقة (قوله) جرحها اليه مصادق
بما اذا أدى ذلك الى بعدهم عن الامام
بأكثر من ثلاثة أذرع وهو محل
تأمل الآن يقال يتعين على الامام
التخلف حينئذ اخذنا بما تقدم والله أعلم
وبأني فيما لورث الامام التخلف نظير
التردد السابق فلا تغفل والله أعلم (قوله)
بشرط كونه ثقة فلو لم يكن ثم ثقة وجعل
المأموم أفعال امامه الظاهرة كالركوع
والسجود لم تصح صلاته فينقض تعذر
المتابعة حينئذ يمانية والاولى أن يقال
تنص القدوة حينئذ (قوله) لزمه المفارقة
ظاهرة فورا وقد بوجه بأنه عند عدم
رجاء اذ كرم لا عاب بالاستمرار والله
أعلم (قوله) وانها غير مسجد التعبير
بأو أولى قتأمل (قوله) وانما ينزل اليه
من سطحه كفي الخ قد يقال ان كان
أحدهما في السطح والآخر في البيت
المذكور فواضح ولا وجه للتوقف وان كان
أحدهما في البيت أو في سطح والآخر
في بقية المسجد كالمساجد في تصوير
المسئلة فنحن أن لا يصح لعدم امكان
الاستطراد من محل الامام الى محل
المأموم فليسا بما في المحل الواحد الذي
هو ساطع الصحة ولعل توقف الشارح
المذكور محمول على هذه الصورة والله أعلم
ثم رأيت الفاضل الحشوي قيد بقوله أي
نزولا معناه الخ

شاذ في صحتها نسق اعادتها ولو وحده كما مر (بل يدخل الصفان وجدسعة) بفتح السين فيه بأن كان لو
دخل فيه وسعة أي من غير الحاق مشقة لغيره كالموظف وان لم تكن فيه فرجة ولو كان بينه وبين ما فيه
فرجة أو سعة كافي المجموع واقتضاء ظاهر التحقيق خلافا غير مراد وان وجه بأنه لا تقصير منهم في
السعة بخلاف الفرجة لان نسبة الصفوف بأن لا يكون في كل منها فرجة ولا سعة متأكدة الذنب هنا
فيكره تركها كما علم مما مر صفوف كثيرة خرقها كلها ليدخل تلك الفرجة أو السعة لتقصيرهم بتركها
لكرامة الصلاة لكل من تأخر عن صفها وهذا كالذي مر عن القاضي يعلم ضعف ما قيل من عدم
فوت الفضيلة هنا على المتأخرين نعم ان كان تأخرهم لعذر كوقت الحر بالمسجد الحرام فلا كراهة
ولا تقصير كالموظف وقصيد الاستوى بصفين ونقله عن كثيرين ردوه بأنه التمس عليه بمسئلة الخطي
وهو نوح الفرق لانهم الى الآن لم يدخلوا في الصلاة فلا يتحقق تقصيرهم ويؤخذ من تعليلهم بالتقصير
أنه لو عرفت فرجة بعد كل الصف في أثناء الصلاة لم يخرق المأموه ومحمول (والا) بجدسعة (فليجرح)
نذا الجرح يعمل به في الفضائل وهو ألبها المصلي فلا دخلت في الصف أو جرح رجلان من الصف فصلي مع
أعد صلاته ويؤخذ من فرضهم ذلك فيمن لم يجد فرجة حرمة على من وجدها لتفويته الفضيلة على
الغير من غير عذر (شخصا) منه حر الاقتبال دخوله في ضمانه بوضع يده عليه يعلم منه بقرائن أحواله
انه يطيعه (بعد الاحرام) لا قبله فيحرم عليه كافي الكفاية وان توزع فيه بل في أصل كون الجذب
بعد الاحرام بأنه اذا أحرم منفردا لا تغند صلاته عند المخالفين وفيه نظر فان الفرض انه لم يجد فرجة
في الصف فلا تقصير منه بتقصي بطلان صلاته عندهم وذلك لانصراره بتقصيره منفردا ويؤخذ منه
حرمة أيضا فيما لو لم يكن في الصف الذي يجزئهم الاثنان فيجرح حر أحدهما اليه لانه يصير الآخر
منفردا بفعل أحده يعوده نفعه اليه وضرر على غيره وهنا فيما اذا أمكنه الخرق ليصطف مع الامام
خرق وله ان وسعهم ما مكناه جرحهما اليه (وليساعده المجرور) نذبالان فيه اعانة على ربح حصول
ثواب صفه لانه لم يخرج منه الا لعذر (وبشترط علمه) أي المأموم وأراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل
قوله أو مبلغا (بالتقالات الامام) ايمسكن من متابعته (بأن) أي كان (يراه أو) يرى (بعض صف)
من المقتدين به أو واحد منهم وان لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) بشرط كونه ثقة كقوله
جميع متقدمون ومتأخرون أي عدل واثبة لان غيره لا يقبل اخباره نعم مر قبول اخبار الفاسق
عن فعل نفسه فيمكن القول بنظره هنا في الامام الا أن يفرق بأن ذلك اخبار عن فعل نفسه صريحا
بخلاف هذا وبأني جواز اعتماده ان وقع في قلبه صدقه فبأني نظيره هنا وأما قول المجموع بكفي اخبار
الصبي فيما طريقه المشاهدة كالغروب وضعيف وان نقله عن الجمهور واعتد به غير واحد فعليه
لا يشترط كون نحو المبلغ ثقة ونحو أعي اعتمد حركته من بجانبه ان كان ثقة على ما تقرر ولو ذهب المبلغ
في أثناء الصلاة لزمه نسبة المفارقة أي ما لم يرجع عوده قبل مضي ما يسرركين في ظنه فيما يظهر (واذا)
جمعهم ما مسجد) ومنه جداره وورجته وهي ما جرحه لاجله وان صكان بينهم ما طريق الملم يتحقق
حدوث بعده وانها غير مسجد ومنارة التي بابا فيه أو في رحته لا حريم وهو ما يلبأ لثناء ونحو قيامته
(صح الاقضاء) اجماعا (وان بعدت المسافة وحالات الانية) التي فيه المتنافذة الابواب اليه أو الى
سطحه كما أفهمه كلام الشيخين خلافا لما يوجهه كلام الأنوار فلو كان بوسطه بيت لا باب له اليه وانما ينزل
اليه من سطحه كفي وان توقف فيه شارح وسواء أعلقت تلك الابواب أم لا بخلاف ما اذا اجتمعت على ما وقع
في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره انه لا فرق وجري عليه شيخنا في فتاويه فقال في مسجد سدست
منصورته وبقي نصفين لم ينفذ أحدهما الى الآخر ان يصح اقتداء من في أحدهما بمن في الآخر لانه يعد

مسجد واحد قبل السد وبعد انتهى ولك أن تقول ان فتح لكل من النصفين باب مستقل ولم يمكن
التوصل من أحدهما إلى الآخر فالوجه ان كلا مستقل حينئذ عرفوا الا فلا عليه يحمل كلام الشيخ
وسأني فيما اذا حال بين جاني المسجد فوطر يق ما يؤيد ما ذكره فتأمل والمساجد المتلاصقة المتنافذة
الابواب كذا ذكر مسجد واحد وان انفرد كل بامام وجماعة نعم التسمية هنا ينبغي أن يكون مانعا قطعاً
ويشترط أن لا يحول بين جاني المسجد أو بينه وبين رحته أو بين المساجد غيراً وطريق قديم بأن سبقا
وجوده أو وجودها فلا يعدان مجتمعين حينئذ يحمل واحد فيكونان كالسجد وغيره وسأني (ولو كانا
بفضاء) كبيت واسع وكل ووقف أحدهما بطبع والآخر بطبع وان حال بينهما شارع ونحوه (شرط
أن لا يزيد بينهما على ثلثائة ذراع) بذراع اليد المعتدلة لأن العرف يعدهما مجتمعين في هذا دون
ما زاد عليه (تقريباً) لعدم ضابط له من الشارع (وتيسل تحديداً) وغلط فعلى الأول لا تنضر
زيادة غير متفاحشة كثلاثة أذرع ونحوها وما قربها واستشكل بأنهم على التقريب في القلتين لم يغفروا
أن تنضر رطلين فما الشرق مع الزيادة كالنقص وقديفرق بأن الوزن أنسب من الذراع فضايقوا
ثم أكثر لانه الأليق به على ان المحظ مختلف اذهو ثم تأثر الماء الواقع فيه وعدمه وهنا عدا أهل العرف
لهم مجتمعين أو غير مجتمعين فلاجامع بين المستثنين (فان تلاحق) أي وقف خلف الامام (شخصان
أوصافان) متربان وراءه أو عن يمينه أو عن يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الشخص
أو الصف (الآخر) الصف أو الشخص (الأول) فان تعددت الأشخاص أو الصفوف اعتبرت
بين كل شخصين أو صفين وان بلغ ما بين الأخير والامام فرائض بشرط أن يمكنه متابعتها (وسواء)
فيما ذكر (النساء المأول والوقف) والموات (والمبعض) الذي بعضه ملك وبعضه وقف ومثله
ما بعضه ملك أو وقف وبعضه موات سواء في ذلك المسقف كله وبعضه وقيل يشترط في المأول الاتصال
كلائيته (ولا ينضر) في الحيلولة بين الامام والمأموم (الشارع الطروق) أي بالفعل فاندفع اعتراضه
بأن كل شارع مطروق أو المراد كثير الطروق لانه يحمل الخلاف على ما ذاعاه الانسوي وردت بحكاية ابن
الرفعة للخلاف مع عدم الطروق فيما لو وقف بطبع بيته والامام بطبع المسجد بينهما هواء فنزحاج
الصحة وعن غيره المنع أي والاصح الأول كما مر (والنهر الحوج الى سباحة) بكسر السين أي عوم
(على الصحيح) فبهما لان ذلك لا يعد حائلاً عرفاً كجوانا في سفينتين مكشوفتين في البحر (فان كانا
في بناء كحوضين وصفة أو حصن أو صفة أو بيت) من مكان واحد كدرسة مشتملة على ذلك أو من مكانين
وقد حاذى الأسفل الاعلى ان كانا على ما يأتي (فطريقان أحدهما ان كان بناء المأموم) أي موقفه
(يميناً) للامام (أو شمالاً) له (وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) لان اختلاف الانية
يوجب الافتراق فاشترط الاتصال ليحصل الربط والمراد بهذا الاتصال أن يتصل منكب آخر واقف
ببناء الامام بمنكب آخر واقف ببناء المأموم وماعدا هذين من أهل البناءين لا ينضر بعدهم عنهما
بثلثائة ذراع فأقل ولا يكفي عن ذلك وقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لانه لا يسمى
صفاً فالانصال (ولا تنضر فرجة) بين المتصلين المذكورين (لانه واقفاً) أو نفعه ولا يمكنه
الوقوف فيها (في الاصح) لاتحاد الصف معهما عرفاً (وان كان) الواقف (خلف بناء الامام فالصحيح
صحة التدوير بشرط أن لا يكون بين الصفتين) المصلي أحدهما ببناء الامام والآخر ببناء المأموم أي بين
آخر واقف ببناء الامام وأول واقف ببناء المأموم (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريباً لان الثلاثة لا تخل
بالانصال العرفي في الخلف بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يشترط الاقتراب) في سائر
الاحوال السابقة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع (كالنساء) أي قياساً عليه لان المدار على

(قوله) ولك أن تقول الخ محل تأمل فالحق
ان انشاء شيخ الاسلام انما يتضح على
طريقة الانسوي والبلقيني من عدم
اعتبار ثمانية المية المسجد اذ على اعتباره
كما هو مقتضى كلام الشيخين ونسب
عليه شيخ الاسلام في عاينه فتم فلا
يتضح (قول المتن) تقريراً على عادة غالبه
ونحن في التقريب على أن الوزن لا قد يفرق
(قوله) وقد يفرق بأن الوزن لا قد يفرق
أيضا بأن تعيين القلتين بنت عن الشارع
وكون كل قلتين تسع قربتين أو قربتين
وشيئاً وكل قرية لا تزيد على مائة رطل
مستنداً الى المشاهدة الحسية بخلاف
ما هنا ومن ثم غلط التماس هنا بالتجديد
وقال الامام مقال فليأمل (قوله) أي
بالفعل يريد عليه نظيره ما ورد على التوجيه
الآتي فلا تغفل (قوله) والاصح الأول يؤيده
مسئلة انتهى المذكور ابن قاسم قضية
هذا التأيد وان امتنع المروعة

(قوله) بأن كان إلى المتن في النهاية (قوله) يراه المقتدى الخ اشعاراً بتصور كونه بقف بناء الامام وتصور العباب وغيره بكونه بقف بناء المقتدى المتغير لبناء الامام فهل يتعين أحد التصورين * (٢٣١) أوتجوز كل منهما التام وليراجع (قوله) وهذا الواقع بازاء المثلثة يتردد النظر فيما لو تعدد كان كواضعا فن

يكون منهم كالامام بالنسبة لمن خلفهم وهل يجب التعبد بواحد من الصف المتقدم في جميع ما يعتبر التأخر عنه فيه أوتجوزهم أن لا يتقدموا على الجميع فما اشترط التأخر فيه فلنجز وليراجع والله أعلم ثم رأيت المحشي مال إلى الاكتفاء

بعدم التقدم على واحد وعلمه بأنه لو لم يوجد الا هو كفي مراعاته انتهى وهو وجهه (قوله) ومن ثم اتجه جواز كونه امرأة يتردد النظر فيما لو بان كافرا أو نحوه من لا يصح الاقتداء به بل أتى فيه نظير الخلاف في المرأة وبقطع بالطلان لعدم صحة صلته بخلاف المرأة محل تأمل فليراجع أيضا (قوله) كالشباك والباب المردود لتأمل تتميمه لما اجمع الرؤية بالباب المردود مع قصره فيما أتى في شرح قول المصنف وكذا الباب المردود الخ بأنه عن المشاهدة وهذا الثاني هو الذي يظهر والله أعلم ثم رأيت عبارة الغني مانصه فان حال مانع المرور لا الرؤية كالشباك أو بمنع الرؤية لا المرور كالباب المردود وفوجها الخ انتهت وهي كاترى في غاية الحسن وأما صاحب النهاية فتبع الشارح فيما ذكر (قوله) من غير أن يزور كافر في غير المسجد وأضح محله ان لم يمكن الاستطراق من الباب إلى الشباك الا بعد الخروج عن سمت الجدار اتملوا كان الاستطراق إلى الشباك في نفس الجدار بحيث لا يخرج عن سمته فيه فن أتى بصح مطلقا بكيفية أبنية المسجد فتدبر (قوله) نعم لا يضرب الخ هو مامر في وجه استدراكه فالأولى اسقاطه أو التعبير بأن يقال وأنه لا يضرب الخ في تأمل (قوله) وقد يستشكل أن تقول الاشكال قوى والجواب لا يخفى ما فيه والفرق بينه وبين ما أتى واضح فان

العرف وهو لا يختلف فنشأ الخلاف العرف كما هو ظاهر وانما يكفي بالقرب على هذا (ان لم يكن حائل) بأن كان يرى الامام أو بعض المقتدين به ويمكنه الذهاب اليه لو أراد مع الاستقبال من غير ازورار ولا انعطاف بقية الآتي في أبي قيس (أحوال) بينهما حائل فيه (باب نافذ) وقف مقابله واحد أو أكثر يراه المقتدى ويمكنه الذهاب اليه كذا رنا وهذا الواقع بازاء المثلثة كالا مام بالنسبة لمن خلفه فلا يتقدموا عليه بالاحرام والموقف فيضّر أحد هما دون التقدم بالافعال لانه ليس بامام حقيقة ومن ثم اتجه جواز كونه امرأه أو أن كان من خلفه رجالا ولا يضرب وال هذه الرابطة أثناء الصلاة فتمتونها خلف الامام ان علوا بانقالاته لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابداء وما قررت في حال الدال عليه مقابلته بقوله الآتي أوجدار اندفع اعتراضه بأن الشافعي ليس بخائل ثم رأيت شارحا ذكر ذلك أيضا أخذ من اشارة الشارح اليه (فان حال ما) أي بناء (يمنع المرور لا الرؤية) كالشباك والباب المردود (فوجها) أي محما في المجموع وغيره البطلان وقوله الآتي والشباك فيهم ذلك فلذا لم يصرح هنا بتبعه وبحث الاسنوي ان هذا في غير شبك الجدار المسجد والا كالدارس التي يجدر المساجد الثلاثة صحت صلاة الواقف فيها لان جدار المسجد منه والحيلة فيه لا تضرب جمع وان انصر له آخر ون بأن شرط الابنية في المسجد نافذ أو بعبارة على ما مر فغاية جدار المسجد أن يكون كبناء فيه فالصواب انه لا بد من وجود باب أو خوخة فيه يستطرق منه اليه من غير أن يزور كافر في غير المسجد ويظهر أن المدار على الاستطراق العادي (أو) حال جدار ومنه أن يتقف في سفة شرقية أو غربية من مدرسة بحيث لا يرى الواقف في أحدهما الامام ولا أحد خلفه أو باب مغلق ابتداء (بطلت) القدوة أي لم تعتد (بانفاق الطريقين) أو دوما لو مع بانتقالات الامام ولم يكن بفعله ولا أمكنة فتحه لم يضرب على الوجه لان حكم الدوام أقوى مع عدم نسبته لتقصير بعدم احكام فتحه أولا اذ كلفه بذلك مع مشقته وعدم دليل بصرحه بعد (قلت الطريق الثاني أصح) لان المشاهدة قاضية بأن العرف يوافقها وادعاء أولئك موافقة ما قاله العرف لعله باعتبار عرفهم الخاص وهو لا نظار اليه اذا عارضه العرف العام (والله أعلم واذا صحت اقتداؤه في بناء) آخر غير بناء الامام للاتصال على الأولى أو مطلقا على الثانية (صح اقتداء من خلفه وان حال جدار) أوجدر (بينه وبين الامام) اكتفاء بهذا الرابط ومر ان من خلفه كالامام في التقدم عليه موقفا واحراما نعم لا يضرب طلان صلته في الابداء لان الدوام أقوى نظير مامر في الباب (و) من تشاريع الطريقة الأولى خلافا لجمع انه (لو وقف في علو واسلمه في سفل أو عكسه شرط محاذاة بعض يديه بعض يده) بأن يكون بحيث يحاذي رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال قامة الاسفل اتماعا على الثانية المعتمدة فلا يشترط الا القرب نعم ان كان معجدا أو فضاء مع مطلقا بانفاقهما * تنبيه * فترع أو زرعة على اعتبار المحاذاة انه لو قصر فلم يحاذ ولو قدر معتدلا حاذي صح وهو ظاهر وأنه لو طال لحاذي ولو قدر معتدلا لم يحاذي يصح وتعه شخنا وقد يستشكل بأنه اذا اكتفى بالمحاذاة التقديرية في مامر فلهذا التي بالغت إلى أن يقال المدار في هذه الطريقة على القرب العرفي وهو لا يوجد الا بالمحاذاة مع الاعتدال لامع الطول ونظيره أن من جاوز سمعه العادة لا يعتبر سماعه لانداء الجمع مع غير بلد فلا يلزمه بتقديره لو اعتدل لم يسمع وان من وصلت راحته لركبته لطولهما ولو اعتدلتا لم تصلا بكف (ولو وقف في موات) أو شارع (وامامه في مسجد) اتصال به الموات أو الشارع أو عكسه (فان لم يحل شيء) مامر بينهما (فالشروط التقارب) بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع واعترض قوله لم يحل شيء بأنه لو كان يجدر المسجد باب ولم يقف بجداره احد لم تضع القدوة ويرد بان هذا فيه حائل كاعلم من كلامه فلا يرد عليه (معتبرا) ذلك التقارب

المحظ في مسألة الجمعة كون البلد التي تقام فيها الجمعة قريبة من بلد الجمعة حتى تكونها قبة الصلوة مع الاعتدال في الصلاة والله أعلم من الشارح وفي مسألة الركوع وجود حقيقة التي هي الانحناء وهي مفقودة في صورة المذكرة والله أعلم

(قوله) وبما تقرّر الى المتن في النهاية (قوله) علم صحة صلاة الواقف على أبي قبيس الخ فحقّر رأيه يعتبر في صحة الاقتداء على أبي قبيس بامام مسجد الحرام قرب المسافة وعدم الاذوار والانعطاف بالمعنى الذى أفاده الشارح ويظهر أيضاً أخذنا مما صرح في شرح قول المصنف فالشرط التقارب أنه يعتبر أيضاً في الصحة وقوف شخص بجذء المنفذ الى المسجد بحيث يراه المتقدمى بأبي قبيس فليأتمل ويحترّر والله أعلم وظاهر أن محل اعتبار الرابطة اذ لم ير الامام أو بعض المتقدمين خاصه اشتراط رؤية الامام أو بعض المتقدمين من المسجد أو ارتباط الواقف بجذء المنفذ ثم رأيت في حاشية شرح المنهج لفاضل الحشى اثر كلام مبسوط مانصه ويؤيد اجواز أن يمتن صلى على أبي قبيس وهو يرى المسجد من وراء جدرانه ويحسّ المرور اليه لا بالازوار والمذكور صرح قدسناؤه بنى باب المسجد كما عرفت من النص المذكور وان لم يكن قبالة باب المسجد انتهى المقصود منه (قوله) فيجب الارتفاع الخ يظهر أن محله في غير الجمعة أمافها فيجب والله أعلم نعم يتردد النظر فيما لو كان الذى لا يسمع صوتاً ولا يرى أحداً من المتقدمين زائداً على الأربعين فهل يجب التبليغ فتصم صلاته أولاً يجب لأن الانسان لا يجاوب بتصح صلاة الغير محل تأمل (قوله) فان لم يتعلق الى المتن في النهاية (قوله) ويجب بأن علة النهى الخ وأنخصيصه بالنهى فاعل حكم العكس بالاولى (قوله) قطعها يظهر أنه اذا شرع بآب على ماضى له القطع لانه خروج عذر والله أعلم

(من آخر المسجد) أى طرفه الذى يلي من هو خارجه لانه لما قيل للصلاة بعقفاً فصلا (وقيل من آخر صف) فان لم يكن فيه إلا الامام فمن موقفه ومحل ان لم يخرج الصفوف عنه والاخر آخر صف قطعها (وان حال جدار أو باب مغلق منع) لعدم الاتصال (وكذا الباب المردود) وان لم يتعلق خلافاً للامام (والشأن في الاصح) لمنع الاول المشاهدة والثاني الاستطراق وبما تقرّر على صحة صلاة الواقف على أبي قبيس بمن في المسجد وهو مائض عليه ونصه على عدم الصحة محمول على البعد أو على ما اذا حدثت أنية بحيث لا يصل الى بناء الامام ولو توجه اليه من جهة امامه لا بازوار أو انعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهره اليها (قلت يكره ارتفاع المأموم على امامه) اذا أمكن وقوفهما عسوتو (وعكسه) وان كان في المسجد كنص عليه ومن ثم أطلقه الشيخان كلاهما ولم ينظروا الى نصه الآخر بخلافه لأن المحظ أن الرابطة لا تنقضي استواء الموقف وهذا جار في المسجد وغيره وعند ظهور تركيز من المرتفع وعدمه خلافاً لمن نظر لذلك وذلك للنهي عن الثاني رواه أبو داود والحاكم وقياساً للاول عليه وظاهر أن المدا على ارتفاع يظهر حساً وان قل ثم رأيت عن الشيخ أبي حامد أن قلة الارتفاع لا تؤثر وينبغي جملة على ما ذكرته (الاحاجة) تتعلق بالصلاة كتبليغ توقف اسماع المأمومين عليه وكتعليمهم صفة الصلاة (فستحب) الارتفاع لما فيه من مصلحة الصلاة فان لم يتعلق بها ولم يجد الامور عالياً أبيع وفي الكفاية عن القاسمى أنه اذا كان لا بد من ارتفاع أحد ههما فليكن الامام واعترض بأنه محل النهى فليكن المأموم لانه مقدس ويجب أن يعلو النهى من مخالفة الادب مع المتوع أتم في المقيس فكان ايشار الى الامام بالعلو أو الى (ولا يقوم) مراد القدوة ولو شيئاً أى لا يسكن له قيام ان كان جالساً وجلس ان كان مضطجعا وتوجه ان أراد أن يصلى على الحالة التى هو عليها (حتى يفرغ المؤذن) يعنى المقيم ولو لا الامام فإشاره للغالب فحب (من الإقامة) جميعها لانه وقت الدخول في الصلاة وهو قبله مشغول بالاجابة ولا ينافيه الخبر الصحيح اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى قد خرجت لانه صلى الله عليه وسلم كان يخرج عقب الإقامة ولو كان بطىء النهضة بحيث لو أخرا الى فراغها فاته فضيلة التحريم مع الامام قام في وقت يعلم به ادراك التحريم ومردب الإقامة من قيام فيسكن قيام المقيم قبلها والاولى للداخل عندها أو وقد قربت أن يستقر قائماً لكرامة الجلوس من غير صلاة والنفل حينئذ كما قال (ولا يبتدىئ نفلًا) ومثله الطواف كما هو ظاهر (بعد شروعه) أى المقيم (فيها) أى الإقامة وكذا عند قرب شروعه فيها أى يكره لمن أراد الصلاة معهم ذلك كراهية تنزيه الخبر الصحيح اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكسرة وبه يؤخذ مما تقرّر أن من ابتدئ الإقامة وهو قائم لا يسكن له الجلوس ثم القيام لانه يشغله عن كمال الاجابة فهو كقيام الجالس المذكور في المتن (فان كان فيه) أى النفل حال الإقامة (أتمه) نداسواء الزاوية المطلقة اذا قوى عدد فان لم ينو اتجاهه الاقتصار على ركعتين (ان لم يخش فوت الجماعة والله أعلم) لا حارزه الفضيلتين ويتجه في نافلة مطلقة الاقتصار على ركعتين أخذنا بما يأتى في الفرض فان كان في رتبة كأكثر الوتر فهل يسكن قبلها نافلة مطلقة وينتصر على ركعتين أخذنا من ذلك أيضاً أو يفرق بأن الفرض جنس مغاير للنفل من كل وجه فأمكن القلب اليه أو يأتى فيه التفصيل الاتى بخلاف الزاوية والمطلقة فم ين الا النظر لنفوت الجماعة وعدمه كما تقرر كل محتمل والثاني أقرب الى كلاهما فان خشى فوتها وهى مشروعة انه بان يعلم الامام قبل فراغه منه قطعه ودخل فيها ما لم يغلب على ظنه وجود جماعة أخرى فيقيم كما أفهمه المتن يجعل آل في الجماعة العكس والكلام في غير الجمعة أمافها فيجب قطعه لا دراكها بادر التركوعها الثاني وخرج بالنفل الفرض فاذا كان في تلك الحاضرة وقام لثانيتها

(قوله) وجب القطع بنحو أن يكون محله إذا لم يدرك الركعة والأفلا تعين القطع بل له قلبها حينئذ على كلام الجلال البلقيني والله أعلم
 * (فصل في بعض شروط القدوة أيضا) * (٢٣٣) * (قوله) ابتداء إلى قوله ثم رأيت بعض المحققين في النهاية (قوله) لأن اللفظ

المطلق أشعار بحمل الجماعة في قول
 المعترض أن الجماعة الخ على لفظها وعليه
 فما أعادته لكن تقرير الاشكال على
 هذا اللفظ مشعر عن بدفعه لأن البية
 انما هي الامر القلي فلو قرر بحمل
 الجماعة في كلام المعترض على الامر
 الذهني الذي هو مطلق الربط الذي
 يتحقق بارتعاع التابعة وارتعاع التسبوية
 لم يبق قول الشارح لأن اللفظ جدوى
 في الجواب وخينئذ فيظهر الجواب
 بأحد وجهين اما بان يمنع ان ذلك
 مقتضى كلامهم لا هم أطلقوا اللفظ
 وأرادوا به المفيد بقرينة السياق واما
 بأن المستتر ذلك ويذهب عن الجماعة
 المطابقة بكفي قصدها لانها صفة زائدة
 على حقيقة الصلاة فوجب التعرض
 لها واما بخصوص كونها في ضمن
 التابعة والتسبوية فلا والاول أنسب
 بقولهم لأن التابعة الخ والله أعلم (قوله)
 التهنئة وقعت تابعة هذا غير منات
 في الجملة والمعادة (قوله) ربط صلاة
 المأموم الخ أقول بالتأمل فيه وفي سابقه
 يعلم أنه لا خلاف بين الفريقين ان التهنئة
 عمل قلبي متعلق بملاحظة المعاني
 الذهنية ولا تدخل فيها الا لأفلا حينئذ
 ان لاحظ الربط المطلق لم يصح بانها قهما
 أو التمدد مع اتفاهما والله أعلم (قوله)
 أو شئت فيها إلى قوله ومن ثم أثرشك
 في الجملة في النهاية (قوله) لأن
 الجماعة فيها شرط مقتضاه ان العادة
 كذلك فليس راجع والله أعلم (قوله)
 فيستثنى من إطلاقهم بنحو أن تستثنى
 المعادة أيضا (قول المتن) ولا يجب
 تعيين الامام وقع السؤال عما لو دخل

أثم نادى أي ان لم يخش فوت الجماعة كما هو ظاهر مما يأتي وقيل القيام لها بقلها بقلها ويقتصر على
 ركعتين مالم يخش فوت الجماعة لوصلاهما والا ندب له قطعها ولو خشي فوت الوقت ان قطع أو قلب حرم
 وان كان في فائتة حرم قلبها بقلها وقطعها لان تلك الجماعة غير مشروعة فيها ويجب قلبها بقلها ان خشي
 فوت الحاضرة كما أفهمه قول المجموع سلم من ركعتين ليستعمل بالحاضرة وظاهر ان له بعد قلبها بقلها
 قطعها بل بنحو وجوبه ابتداء اذ توقف الادراك عليه والحاصل أنه ان مكنته القلب الى ركعتين
 وادراك الحاضرة بعد السلام منهما وجب وعليه يتحمل قول القاضي الذي أقره عليه في المجموع
 أنه يحرم قطعها والآن ان كان القلب الى ركعتين فوق الحاضرة وجب القطع وعليه يتحمل ما قدمته
 أوائل الصلاة تبعاً لشيخنا وغيره أنه يجب قطعها * (فصل) * في بعض شروط القدوة أيضا (شرط)
 انعقاد (القدوة) ابتداء كما أفاده ما سيذكره أنه لو نواها في الاثناء جاز فلا اعتراض عليه خلافاً لـ وهم
 فيه (أن ينوي المأموم مع التكبير) للتحريم (الاقتداء أو الجماعة) أو الاتمام أو كونه مأموماً أو مؤمناً
 لأن التابعة عمل فاقتررت للتقوى لا يضر كون الجماعة تصلح للامام أيضاً لان اللفظ المطلق ينزل على
 المعهود الشرعي فهمي من الامام غيرهما من المأموم فنزلت في كل على ما يليق به وبه يعلم أن قول جمع
 لا يكفي بنية التقوى أو الجماعة بل لا بد أن يستحضر الاقتداء بالحاضر ضعيف والتم بات اشكال
 الرافعي المذكور في الجماعة والجواب عنه بما تقرر أن اللفظ المطلق الى آخره فان قلت مرة
 أن القرائن الخارجية لا عمل لها في البات قلت التهنئة وقعت تابعة لانها غير شرط لان انعقاد ولا نها
 محصلة تصفة تابعة فاعتبر فيها مالم يعتصر في غيرها ثم رأيت بعض المحققين صرح بما ذكرته من أخذ
 ضعف ما ذكره أو ثالث من اشكال الرافعي وجوابه ثم قال فكل منهم ماصر يحج في أن نية الاقتداء بوضعها
 الشرعي ربط صلاة المأموم بصلاة الامام الحاضر فلا يحتاج لنية ذلك فتعبر كثيرين بأنه يكفي بنية
 الاقتداء بالامام الحاضر من ادهم نية ما يدل على ذلك وقد تقرر أن نية الاقتداء بمجرد ادهم موضوعه لذلك
 شرعاً وخرج جميع التكبير تأخرها عنه فتعقله فرادى ثم ان تابع فسبأني (والجمعة كغيرها)
 في اشتراط التهنئة المذكورة (على الصحيح) وان اقرت في أن قدسية القدوة مع تعبرها منع انعقادها
 بخلاف غيرها وكون محتملة متوقفة على الجماعة لا يقتضي عن وجوب نية الجماعة فيها ومن في العادة
 ما يلزم منه وجوب نية الاقتداء عند تحريمها فهي كالجمعة (فلو ترك هذه التهنئة) أو شئت فيها في غير الجمعة
 (وتابع) مصلية (في الافعال) أو في فعل واحد كأن هو للركوع متابعاً له وان لم يطمئن كما هو ظاهر
 أو في السلام بأن قصد ذلك من غير اقتداء به وطال عرفاً انتظاره (بطلت صلاته على الصحيح) لانه
 متلاعب فان وقع ذلك منه اتفاه لا قصداً أو اتظره يسيراً أو كثيراً بلا متابعه لم يطل جزمًا وما اقتضاه
 قول الغزير وغيره ان الشك هنا كـ هو في أصل النية من البطلان بانتظار طول بل وان لم يتابع
 ويسير مع المتابع غير ابد ليس قول الشيخين أنه في حال شكه كالنفر دون ثم أثرشك في الجمعة
 ان طال زمنه وان لم يتابع أو مضى معركن لأن الجماعة فيها شرط فهو كالشك في أصل التهنئة يؤخذ
 منه أنه يؤثر الشك فيها بعد السلام فتستثنى من اطلاقهم أنه هنا بعده لا يؤثر لانه لا ينافي في انعقاد
 ثم رأيت بعضهم استثناه واستدل بكلام للزركشي وابن العباد (ولا يجب تعيين الامام) باسمه أو وصفه
 كالخاضر أو الإشارة اليه بل يكفي بنية الاقتداء ولو بأن يقول الخوا التماس للامام بغيره فثبت القدوة
 بالامام منهم لان مقصود الجماعة لا يختلف قال الامام بل الاولي عدم تعيينه (فان عينه) باسمه (وأخطأ)

السجد وفي محاسن ان بقا مان معا ٥٩ تحت ل في آن واحده بل بشرط تعيين امام احدي الجماعةين أو تركه في
 نية مطلق الاقتداء ثم يتابع أيهما أراد محلي تأمل ولعل الاول أقرب والله أعلم ثم رأيت ابن قاسم قال قوله ثبت القدوة بالامام منهم الخ نعم لو كان
 هناك امامان لجماعتين لم تكن هذه الاما لاعتبر واحدا منهما ومتابعة أحدهما دون الآخر تحكيم رافعي

(قوله) ربطها بمن لم ينوال اقتداء به لك أن تقول هو لم يربط صلاته بغيره والتوجيه الثاني أوجه نعم يؤخذ منه أن زيدا لو كان من جملة الحاضرين ولم يمنع مانع من الاقتداء به صح اقتداؤه به ولا بعد في التزام ذلك فليأتمل * (٣٤) * ثم رأيت الشارح قال المراد بالربط في الأولى

الصورى وفيه مرض الى ما أثرنا اليه من المنع لكنه غير واف بالتوجيه لأن الربط الصورى لا يضرب وإنما يضرب بشرط المتابعة بالفعل مع الانتظار الطويل ولا كلام فيه حينئذ وإنما الكلام في البطلان بمجرد التبعة والله أعلم (قوله) أوفى صلاة الظاهر أنه معطوف على من ليس في صلاة (قوله) أزيد هذا أو الحاضر يظهر أن ملاحظة الحاضر إنما يجدى عند غيظه أو عند الإشارة باللام التي فية الى من بالحجاب مثلا والله أعلم (قوله) متى علق القدوة الخ حاصله ان الحاضر صفة لا بد له من ملاحظة موصوف فان لاحظ المقتدى أن موصوفه الشخص صح أو زيد لم يصح لكن يشكل ذلك مما تقدم من صحة الاقتداء بزيد الحاضر لأن يقال محل ما تقدم اذا لاحظ الشخص بعد تعقل زيد وقبل تعقل الحاضر ليكون الحاضر صفة له لا زيد والله أعلم (قوله) وهو في تبة الطرح الضعيف غلظ الى المبطل منه المفهوم من السباني فلوصرح به وأظهره لكن أظهره والله أعلم ولأن أن تقول صحة القدوة بزيد هذا وهذا زيدا أن يكون مفرعا على العلة الأولى أو الثانية فان كان على الأولى فواضح غير أنه تبين مما مر أنها غير تامة وان كان على الثانية فحق نظر لان ربط صلاته بمن ليس في صلاة متحقق وقد تقرر أنه مفسد للنية والمانع مقدر على المتقضى فتأمل ان كنت من أهله والله أعلم ثم رأيت قول الشارح الآتي

فيه بأن نوى الاقتداء بزيد واعتقد أن وطن أنه الامام فبان عمرا (بطلت صلاته) ان وقع ذلك في الانثناء والالم فتعقد وان لم يتابع على المنقول ونظر فيه السبكي ومن تبعه بجارده عليهم الزكشي وغيره من أن فساد التبعة مبطل أو مانع من الانعقاد كما يأتي فيمن قرأه في التعميم وجه فساد هار ربطها بمن لم ينوال اقتداء به كما في عبارة أي وهو عمرو أو بن ليس في صلاة كما في أخرى أي مطلقا أو في صلاة لا تصلح للربط بها وهو زيد فالمراد بالربط في الأولى الصورى وفي الثانية المنوى وخرج بعنه باسمه الى آخره ما لعلق قلبه القدوة بالشخص سواء أعبر فيه عن ذلك بمن في الحراب أو بزيد هذا أو الحاضر أم حكمه أم هذا الحاضر أم هذا أم بالحاضر وهو يظنه أو يعتقد زيد فبان عمرا فبصح على المنقول المرجح في الروضة والمجموع وغيرهما وان أطال جميع في ردة وفرق ابن الاستاذ بأنه تم تصور في ذهنه معناه اسمه زيد وطن أو اعتقد أنه الامام فظهر أنه غير فلم يصح للعلتين المذكورتين المعلوم منهما أنه لم يجز بامانة ذلك الغير وهنا جزم في كل تلك الصور بامانة من علق اقتداءه بشخصه وقصده بعنه لكنه أخطأ في الحكم عليه اعتقادا أو ظنا بأن اسمه زيد وهو أخطأ في ذلك لا يؤثر لانه وقع في أمر تابع لا مقصود فهو لم يقع في الشخص لعدم تأنيه حينئذ فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين خطأ وهو بهذا يضع قول ابن العماد محل ما صححه النووي من أنه متى علق القدوة بالحاضر الذي يصلي لم يضرب اقتداء كونه زيدا من غير ربط باسمه ان علق القدوة بشخصه والابان نوى القدوة بالحاضر ولم يخطر بباله الشخص فلا يصح كما نقله الامام عن الأئمة لان الحاضر صفة زيدا الذي ظنه وأخطأ فيه ولم يربط من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة أي فبان أنه اقتدى بغير الحاضر وبما تقرر من أن القدوة بالحاضر لا تستلزم تعليق القدوة بالشخص ومن فرق ابن الأستاذ السابق يندفع استشكل الامام تصور كون نية الاقتداء بزيد الذي هو الربط السابق بوجوده فقلته عن حضوره لاستلزام ذلك الاقتداء بمن لا يعرف وجوده ويعبده صدور ذلك من غافل وقول ابن المقرئ الاستشكل هو الحق ثم أجاب بما لا يلاقيه من دود ولا في ما مر في زيد هذا تخريج الامام وغيره الصحة فيه على أن اسم الإشارة فيه بدل وهو في تبة الطرح فكانه قال خلف هذا وعدمها على أنه عطف بيان فهو عبارة عن زيد وزيد لم يوجد لان هذا انما هو بيان مدرك الخلاف وأما الحكم على المعتمد فهو ما قدمته ومن ثم استوى زيد هذا وهذا زيدا في أنه ان وجد الربط بالشخص صح والا فلا وأما النظر للبدل وعطف البيان فاعلمنا يأتي عند عدم ذلك الربط والمراد به ما هنا معناهما لان البحث في التبعة القلبية ومن ثم قالوا لا يتخرج الخلاف هنا في بعت هذه الفرس فبان تبعة لان للعبارة المعارضة للإشارة مدخلا ثم لا هنا ولو تعارض الربط بالشخص وبالامم كخلف هذا ان كان زيدا لم يصح كما هو ظاهر مما تقرر لان الربط بالشخص حينئذ أطله التعليق المذكور وبحث بعضهم حجتهم ما يده مثلا لان المقتدى بالبعص مقتد بالكل أي لأن الربط لا يتبع بعض وبعضهم بطلانها لانه متلاعب ويرد جميع ما علق به على الاطلاق ومع ذلك هو الاوجه لما علق به فحسب بل لأن الربط انما يتحقق ان ربط فعله بفعله وهذا مفهوم من الاقتداء لا بخويده أو رأسه أو نصفه الشائع الا ان نوى أنه غير بالبعص عن الكل وتخريج هذا على قاعدة ان ما قبل التعليق كطلاق وعق وقع اضافته الى بعض محله وما لا كاستحكاك ورجعة لا يصح فيه ذلك والامانة من الثاني فيه نظر لان القاعدة في الامور المعنوية المحفوظ فيها السراية وعدمها وما نحن فيه

ولو تعارض الخ فزيد تأيد لما جئنا وعليه ففعل كلامهم هنا محمول على ملاحظة ذات زيد من غير قصد ربط صلاته به ليس فليأتمل (قوله) ومن ثم استوى زيد هذا وهذا زيد حاصل كلام الشارح فيما يظهر ان عند ملاحظة الربط بالشخص لا فرق في التبعة بين ملاحظة البداية والسياسة (قوله) لا يتخرج الخلاف هنا في بحث الخ في مسئلة السبع وجهان الاوجه منهما البطلان (قوله) ويرد جميع ما يخفى بعد هذا المنع (قوله) انما نوى أنه غير بالبعص قديقال ليس لهذا الاستثناء معنى لان أصل الكلام مفروض في التبعة القلبية كما هو ظاهر والله أعلم

ليس كذلك لان المنوى هنا المتابعة وهي أمر حسي لا يتصور فيه تغز بوجه ولا يتحقق الا ان ربط
بالفعل كما تقرر وبه فارق ما هنا ما يأتي في الكفالة من الفرق بين نحو اليد ونحو الرأس (ولا يشترط
للامام) في صحة الاقتداء به في غير الجمعة (نية لامامة) أو الجماعة لاستقلاله بخلاف المأموم فإنه تابع
أما في الجمعة فتلزمه ان لزمته نية الامامة مع التحريم وان زاد على الاربعين والالم تعقله فان لم تلزمه
وأحرما وهو زائد عليهم اشترطت أيضا وان أحرمت بغيرها فلا ومرت أنه في المعادة تلزمه نية الامامة
فتكون حينئذ الجمعة (وتستحب) له (نية الامامة) خروجا من خلاف من أوجبها وانما فضل الجماعة
ووقتها عند التحريم وما قبل انها لا تفصح معه لانه حينئذ غير امام قال الاذرى غريب ويطلب وجوبها على
الامام في الجمعة عند التحريم والالم تعقله فان لم يزل ولو لعدم علمه بالمقدمين حازوا الفضل دون
وان نواها في الانشاء حصل له الفضل من حينئذ (فان أخطأ) الامام (في تعيين نية) في غير الجمعة
كأن يولي الامامة يزيد فبان عمرا (لم يضر) لان خطأه في النية لا يزيد على تركها وهو جائز بخلاف نية
في الجمعة ونية المأموم (و) من شروط القدوة توافق نظم صلاتيهما في الافعال الظاهرة في حينئذ (تضع
قدوة المؤمن بالفاضل والمقتصر بالمتنزل وفي الظهور بالعصر والعكس) أي بعكس كل مجاز كقنطرة
لاتصاف الفعل في الصلاتين وان تخلفت النية والا نفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولي خروجا
من الخلاف وقصيته انه لا فضيلة للجماعة نظير ما مر في فصل الموقف وذهبوا لهم الآتي الانتظار أفضل
اذ لو كانت الجماعة مكرهة لم يقولوا ذلك وينقل الاذرى أن الانتظار يمنع أو مكره وضعيف على ان
الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جدا فلم يقض تقويت فضيلة الجماعة وان كان الانفراد أفضل
وقد نقل الماوردي اجماع الصحابة على صحة الفرض خلف النفل وصح أن معاذا كان يصلي مع النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يقوم هي له تطوعا وله مكنية وبالاصح صحة الفرض خلف صلاة التسبيح
وينتظره في السجود اذا طول الاعتدال أو الجلوس بين السجدين وفي القيام اذا طول جلسة الاستراحة
وبه يعلم انه لو اقتدى شافعي بجملة فقرأ امامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في الفاتحة مثله لا يتبعه
بل ينتظره ساجدا به صرح القاهنبي واقضاه كلام البغوي واستوضحه الزركشي وأما ما اقتضاه كلام
الفتال ان له انتظاره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركعة القصيرة في ذلك فبعد ان مال اليه شيخنا
نخيره بين الأمرين وذلك لان تطويل القصير مبطل والسبق بالانتقال للركن غير مبطل وعمري ذلك
لحظرة مع عدم محوج للتطويل فان قلت هل يفتقر الحال بين أن يعود الامام الى القيام ناسيا أو اتذكركه
أن تترك الفاتحة والفرق أنه في الاول لم يسبقه بالانتقال كما ذكر خلافه في الثاني فإنه لما بان أنه الى
الآن في القيام كان انتقال المأموم الى السجود سبقا له بركنين وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء
ويبطل ذلك الفرق ان شرط البطلان بالتقدم كالتأخر علم المأموم بجمعه وتقدم له حالة فعمله لما تقدم به
وهنا لم يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال واحدا من هذين فلم يكن له ما دخل في الاطال
ولم يحسب من التقدم المبطل فلم يزل لم يسبقه بالانتقال الى السجود عاد للقيام ناسيا أم متعمدا وكذا
الظهور بالصبح والغرب) ونحوهما (وهو المسبوق) فاذا سلم قام وأتم (ولا تنصر متابعه الامام
في الوقت) في الصبح (والجلوس الاخير في المغرب) كالسبوق بل هي أفضل من فراقه وان لم عليها
تطويل اعتداله بالفتوت وجلسة الاستراحة بالشهادة لانه لا لاجل المتابعة وهو لا يضر ويشكل عليه ما مر
في صلاة التسبيح الظاهر في وجوبه الآن فرق بأن هيئة تلك غير معهودة ومن ثم قيل بعدم مشروعيةها
بخلاف ما هنا (وله فراقه اذا اشتغل بها) وهو فراق بعذر فلا تقوت به فضيلة الجماعة كما قاله جمع
متأخرون وأجروا ذلك في كل مفارقة خبيرينها وبين الانتظار (وتجاوز الصبح خلف الظهور

(قوله) وهو زائد عليهم قد يقال الاوجه
التقديم هنا لان الحكم كذلك مطلقا
فالتقديم لهم نعم ينبغي تقديم قوله الآتي
وان أحرمت بغيرها الخ (قوله) وينتظره
في السجود بلغز مجاز كقوله وينتظره
الخ فيقال أي مأموم وجب عليه التقديم
على امامه بالافعال والله أعلم (قوله)
وأما ما اقتضاه كلام الفتال ان له انتظاره
في الاعتدال الخ قد يقال تقدم ان تطويل
الاعتدال انما يحصل بان يستمر فيه
بقدر الفاتحة زيادة على الذكر المشروع فيه
فان كان الكلام مفروضا فيما للشرع فيها
بعد الاتيان بالذكر المشروع فيه فهو قابل
للخلاف وان كان القاب الى ما قاله شيخ
الاسلام من التغيير قبل ويؤيده قول
المتن الآتي فلا يضر متابعة الامام الخ
وان كان مفروضا فيما اندفع فيها ابتداء
فحل تأمل لان الصبر الى اتمام الفاتحة
وركوعه ثم اعتداله لا يطول به اعتدال
المأموم كما هو ظاهر والله أعلم (قوله)
بل هي أفضل من فراقه قد يقتضي بدب
الانسان بدعاء الفتوت وبدكر الشهادة
فليتأمل وليراجع (قوله) وهو فراق
بعذر الى المتن في النهاية وعند الانتظار
يشهد أي يتمان شرع فيه قبل قيام امامه
والا فيأتي به من أصله هذا ما يظهر
وان كانت عبارة قد توهم الغاء ما أتى به
مع الامام وأنه لا من الاتيان بجميع
الشهادة في زمن الانتظار فليتأمل
وليراجع

(قوله) ويصح اقتداء من في التشهد
بأقائم وظاهر أن المراد به الأخير وحينئذ
فما الحكم فيما لو كان في الأول هل تعين
المتابعة الأقرب نعم ومحل تعينها أن قلنا
أن أراد استمرار القنوت والافواضع أنه
المضارعة (قول المسئ) وإن أمكنه
القنوت في الثانية الخ ويظهر أنه
لو أمكنه الاتيان بالقنوت لترك ذكر
الاعتدال أنه لأنه أكد احتياجه إلى
الجبر بسجود السهو بخلاف ذكر الاعتدال
والله أعلم ويظهر لو أمكنه الاتيان
ببعضه مذبله أيضا إذ انيسر لا يسط
نالمسور (قوله) وهو فراق بعذر فلا
يكبره ظاهر صريحهم أن المتابعة أفضل
من نية المضارعة والامتنان بالقنوت
فليراجع والله أعلم (قوله) ثم طاهر قول
الشيخين إلى المسئ في النهاية (قوله)
ويفرق بأن الخلف الخ فيه ما أشار إليه
أنفسا من أن الحكم في التشهد كذلك
وإن جلس الإمام للاستراحة فليأتمل
(قوله) وإلى ركنين تأتينا أي ولو غير
بطولين كما يقتضيه إطلاقه وحكمه
بالاطلاق بهوى أمانته للسجدة الثانية
كجسيما في فلتأتمل (قوله) قيد لعدم
الكراهة مقتضاه أنه إذا لحقه في
السجدة الأولى لا كراهة وإن خلف عنه
في الهوى وهذا قياس ما يأتي أن السنة
في حق الإمام في كل المتابعة أن لا يتسل
عن الركن الأول حتى يصل الإمام
لثاني لكن يحتمل أن يقال هنا أن الأولى
في حقه المتابعة بمجرد رد الهوى خروجا من
خلاف القنات ولعل هذا أوجه والله
أعلم ويكون ذلك مستثنى عما يأتي لما
عارضه من جريان الخلاف القوي
بالاطلاق فليأتمل (قوله) حتى بهوى
للسجدة الثانية أي هو يخرج به عن حد
الجلوس والافواضع أنه لا يضر والله أعلم

في الانظر) كعكسه وكذا كل صلاة أقصر من صلاة الإمام لا تنسق نظم الصلوتين (فاذا قام) الإمام
(لثالثة ان شاء فارقته) بالنية (وسلم) لأن صلاة قد تمت وهو فراق بعذر (وان شاء انتظره) ليسلم
معه قلت انتظاره) ليسلم معه (أفضل والله أعلم) ليقع سلامه مع الجماعة وعند الانتظار يشهد كما قاله
الإمام ثم يطيل الدهاء على الأوجه من تردد فيه لا ذري عنى قلت تشهد قبله نافية ما يأتي أن في تقدمه
عليه بركن قولي قولنا بعدم الاعتداده قلت الظاهر أن محل ذلك في متابع للإمام لأنه الذي تظهر فيه
المخالفة أنما تخلف عنه قصد افلاتنا في فيه ذلك القول إذا لمخالفة حينئذ وخرج بفرضه الكلام في
الصبح المغرب خلف الظهر فإذا قام للرابعة امتنع على المأموم انتظاره وإن جلس للاستراحة كما ينصرح
به كلام الشيخين وغيرهما خلافا لمن جوزوه إذا جلس للاستراحة كما ينص في شرح العماد وذلك لأنه
يحدث به جلوسا مع تشهد لم يفعله الإمام فيفحش الخلف حينئذ قتل صلاته إن علم وتعد ولا أثر لجلسة
الاستراحة هنا ولا لجلوسه لئلا يشهد من غير تشهد في الصبح الظهر لأن جلسة الاستراحة تطول بها
مطل فما استدأمه غير مفعلة الإمام بكل وجه فلم ينظر لعل الإمام ولا جلوسه من غير تشهد كلا جلوس
لأنه تابع له فلم يعتد به بدونه وعلم من هذا بالاولى أنه لو ترك امامه الجلوس والتشهد لزومه مفارقة لأن
المخالفة حينئذ فحش فليس التعيين بالجلوس والتشهد جريا على الغالب بل فالتعينا ما كان عدم فحش
المخالفة عند وجودهما باسمراره فيما كان فيه الإمام ويصح اقتداء من في التشهد بالاقائم ولا يجوز له
متابعته بل ينتظره إلى أن يسلم معه وهو أفضل وله مفارقتة وهو فراق بعذر ولا نظرها إلى أنه أحدث
جلوسا لم يفعله الإمام لأن المحذور أحد أنه بعدة الاقتداء لا دوامه كما هنا (وان أمكنه) القنوت
في الثانية) بأن وقف امامه يسيرا (قلت) نذا تحصيله للسنة مع عدم المخالفة (والا) يمكنه (تركه)
نذا بخلاف من الخلف المبطل قال الاستوى والقياس أنه يسجد للسلم وانتهى وكأنه لم ينظر لتحمل الإمام
لأن صلاته ليس فيها قنوت وفيه نظر ثم رأيت غيره جزم بعدم السجود وهو القياس (وله فراقه) بالنية
(اليقنت) تحصيله للسنة وهو فراق بعذر فلا يكرهه ولو لم يفارق وقت طلعت صلاته بهوى امامه إلى
السجود كالمخلف للتشهد الأول كذا أفتى به القفال والعبد عند الشيخين أنه لا بأس بتخلفه إذا لحقه
في السجدة الأولى وفارق التشهد الأول بأنهما هنا اشتركا في الاعتدال فلم يفرد به المأموم ثم
انفرد بالجلوس ومن ثم لو جلس الإمام ثم للاستراحة لم يضر الخلف له على ما اقتضاه هذا الفرق
ومتقضى ما قدمته آتفا أنه يضر ثم طاهر قول الشيخين وغيرهما هنا إذا لحقه في السجدة الأولى أنه
لوم بلحقه فيها بطلت صلاته لكن نافية إطلاقهم الآتي أن الخلف بركن بل بركن ولو طوليل لا يسط
فان قلت هذا فيه فحش مخالفة وقد قالوا لمخالفة في سنة فعلا أو تركا فحش مخالفة كسجود التلاوة
والتشهد الأول بطلت صلاته والخلف لقنوت من هذا قلت لو كان من هذا التعيين اعتماد كلام القفال
وقياسه على التشهد الأول وقد تقرر أنه غير معتمد فحينئذ أن الخلف لقنوت ليس من ذلك وبفرق بأن
المخلف لغو التشهد الأول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعله الإمام أصلا ففحش مخالفة وآت تطوله
للقنوت فليس فيه أحداث شي لم يفعله الإمام فلم يفحش مخالفة إلا بالخلف تمام ركنين فعلمين كما لمطوقه
والحاصل أن الفحش في الخلف للسنة غيره في الخلف بالركن وإن الفرق أن أحداث ما لم يفعله الإمام
مع طول زمنه فحش في ذاته فلم يمتنع انضمام شيء اليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله الإمام فانه
مجرد مدة متتابعة فلم يحصل الفحش به بل بانضمام ما إلى ركنين تأمين اليه فتأمله وحينئذ
فقولهم هنا إذا لحقه في السجدة الأولى قيد لعدم الكراهة لا لاطلاق حتى بهوى للسجدة الثانية
وعلى هذا يعمل قول الزركشي المعروف لا لاصحاب أن الخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل آخر

وقد حكمي الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطالان مصور بما اذا غشت المخالفة أي بأن تأخر
 بركنين وليس كلام الراجح فيه بدليل قوله اذا غشت المخالفة على القرب (فان اختلف فعلهما ككسوبة
 وكسوف أو جنازة) قال البلقيني وسجدة تلاوة أو شكر (لم يصح) الاقتداء بهما (على الصحيح) لتعذر
 المتابعة مع المخالفة في النظم وزعم المصنف في القيام الأول منهما اذا لا مخالفة فيه ثم يفارق في بيان الربط
 مع تخالف النظم متعذر فرفع الاعتقاد به فارق الاعتقاد في توب تروى منه عورته عند الركون وفي ثاني
 قيام ركعة الكسوف الثانية وآخر تكبيرات الجنازة لا نقضاء تخالف النظم ومثلها ما بعد السجود
 فيما قاله البلقيني أملا صلى الكسوف كسنة الصبح فيصع الاقتداء بها وعلم من كلامه في سجودى السهو
 والتلاوة أنه يشترط أيضا المصحة الاقتداء به موافقة الامام في سنن تعش المخالفة فيها فعلا وتركها كسجدة
 تلاوة وسجود سهو وتشهد أول وفي قيام منه وان لم يفرغ من سجود الاول والامام قائم عنه بعد ما أتى به فان
 خالف عامدا عالما بطلت صلاته نعم لا يضرب تخالف لانها به بقده الآتي في شرح قوله فان لم يكن عذر بخلاف
 نحو جلسة الاستراحة * (فصل) * في بعض شروط القدوة أيضا (تجب متابعة الامام في أفعال الصلاة)
 لخبر الصحيح انما جعل الامام ليؤتم به فلا تغفلوا عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع ركعوا واذا سجدوا وسجدوا
 قوله في أفعال الصلاة ان الامام لو ترك فرضا لم يتابعه في تركه لانه ان بعد ابطال والامام بعد فعله
 وتسمية الترك لضعفه الكسوف فعلا اصطلاح أصولي ثم المتابعة الواجبة انما تحصل (بان) يتأخر
 جميع تحريمه عن جميع تحريمه وان لا يسبقه بركنين وكذا بركن لكن لا بطلان ولا يتأخر بهما أو
 بأكثر من ثلاثة طويلة ولا مخالفة في سنة تعش المخالفة فيها وهذا كله يعلم من مجموع كلامه وأما
 المندوب فتحصل بان (يتأخر ابتداء فعله) أي المأموم (عن ابتداءه) أي فعل الامام (ويتقدم) انتهاء
 فعل الامام (على فراغه) أي المأموم (منه) أي من فعله وأكل من هذا أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن
 جميع حركة الامام فلا يشترع حتى يصل الامام لحقيقة المشغل اليه ودل على أن هذا تفسير لكل المتابعة
 كما تقرر لا بقيد وجوب قوله (فان قارنه) في الأفعال كادل عليه السياق فلا استثناء منقطع وعدم
 ضرر بالمقارنة في الأقوال معلوم بالاولى لانها أخف أو والاقوال ولو السلام كادل عليه حذف المفعول
 المفيد للمعوم والاستثناء الآتي اذا اصل فيه الاتصال (لم يضرب) لانتظام القدوة مع ذلك نعم تكره
 المقارنة وتفوت بها فيما وجدت فيه فضيلة الجماعة كما مر مبسوطا في فصل لا يتقدم على امامه ويصح
 أن يكون ذلك تفسير للواجبة أيضا بان يراد بالتأخر والتقدم المفهومين من عبارته البطلان منهما
 الدال عليه كلامه بعد ولا ترد عليه حينئذ المقارنة في التحريم ولا التخلف بالسنة السابقة لا يعلم
 بهما من كلامه وخرج بالأفعال على الاول الاقوال فانما لا تجب المتابعة فيها بل تسنن الانكسيرة
 الاحرام قبل ايجام المتابعة ان أراد به في الفرض والنفل وردت جلسة الاستراحة أو في الفرض فقط
 وردا للشهد الاول انتهى وليس بسد يلزم قيل الفصل ان الذي دل عليه كلامه ان المراد الاول
 لكن لا مطلقا في النفل بل فيما تعش فيه المخالفة وجلسة الاستراحة ليست كذلك (الانكسيرة
 الاحرام) فقتصر المقارنة فيها اذ انوى الاقتداء مع تحريمه ولو بان شك هل قارنه فيها أولا وكذا التقدم
 ببعضها على فراغه منها اذا لا تعقد صلاته حتى يتأخر جميع تكبيرته عن جميع تكبيرته الامام بعينها
 لان الاقتداء به قبل ذلك اقتداء بمن ليس في صلاة اذا لا يقين دخوله فيها الا تمام التكبير وباراد ما بعد
 كذا عليه يندفع بحمل المقارنة على ما يشعلها في البعض والكل ولو طبق أو اعتقد تأخر جميع تكبيرته
 صح ما لم يبين خلافه وافتاء البغوي بأوله لو كبر فبان امامه لم يكبر انعقدت له منفردا ضعيف وان اعتمد
 شارح والذي صرح به غيره أنها لا تعقد وان اعتقد تقدم تحريم الامام وهو الذي دل عليه نص البوطي

(قوله) ترى منه عورته عند الركون
 فانه غير متعذر لجواز حصول التبرقيل
 الركون فقتصر على المصحة
 * (فصل) في بعض شروط القدوة
 أيضا (قوله) لو ترك فرضا لك أن تقول
 انما يؤخذ منه عدم وجوب المتابعة
 فياذا ذكر لا عدم جوازها الذي هو
 التصديق بالفاضة والله اعلم (قول المتن)
 ويتقدم الخ المتبادر من السياق أن يقال
 ويتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه
 أي الامام منه أي من فعله وبه يحصل
 التصديق في الحامل للشارح على
 الخروج منه فليتأمل ثم رأيت الشارح
 المحقق حله بما ذكر ثم رأيت ابن قاسم
 حكى كلام الشارح في حل المتن ثم قال
 وهي أقرب الى عبارة المصنف انتهى
 (قوله) وأكمل من هذا كذا في النهاية
 أيضا وأما صاحب المغني فتدققت
 على حمل ما في المتن على صورة الكمال
 كما صنع ولم يستدرك ما ذكره بقوله
 وأكمل الخ (قوله) بمن ليس في صلاة
 بمن لم يقين كونه في صلاة

(قوله) ولو زال شك في ذلك عن قرب يؤخذ منه أنه لم يضي معه ركن ضرر وان زال عن قرب فليأتمل ثم رأيت في فتح الجواهر ما نصه كالشك في أصل التوبة وجنبه نفي ركن مع الشك كطوله انتهى (قوله) لما كانت توجد خارج الصلاة كان حاصله ان سجدة التلاوة لما كانت عبادة تامة مستقلة بدليل أنها تفعل خارج الصلاة أيضا منفردة كانت الخالفة فيها الخش * (٢٣٨) * بخلاف سجدة هي جزء من الصلاة (قوله)

بأن ابتدأ الامام الهوى للسجود أي والمأموم قائم وعجيب من الشارح رحمه الله تركه ولكنه لم يوضحه (قوله) فقولي في شرح الارشاد وان كان للقيام أقرب أي منه إلى السجود أو أكل الركوع اعلم أن كلام من الاحتمالين لا يرفع الاشكال في عبارة شرح الارشاد من أصله لان كلتا عبارتي المذكورتين صادقة بالصورة السابقة لانه اذا كان أقرب إلى القيام منه إلى أقل الركوع فهو أقرب إليه منهما والله أعلم (قوله) فركع ههنا على الوجه أي فورا أو بعد مضي زمن يسير كقراءة سورة قصيرة أو يؤخذ من قولهم أو انتظر أنه لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس بمعذور (قوله) ثم لأنها محتملة تأتمل بناء على أن المبدأ بالظاهرة ما يطول زمنها عرفا لان الامام اذا أسرع في الركوع والرفع منه والهوى يتحقق التأخر المذكور مع أنه لم يضي زمن طويل عرفا فيما يظهر والله أعلم (قوله) وبحث إلى قوله وألحق بمنظر في النهاية (قوله) اغتفر ركنين قديهم هذا أنه يغفر له الخلف بركنين مع أنه ليس مراد كما علم مما تقرر (قوله) وقد أفتى إلى الميت في النهاية لأنه يدل قول الشارح وبه يراد افتاء آخرين بقوله يعارضه افتاء آخرين ثم زاد بعد ذكر ما هنا مانصه هذا الوجه الثاني من كونه كالناسي فلا تسقط عنه القراءة فاما قوله في التعليل ومن ثم لو نسي كونه مقصد الخ فاعله تقرر على ما قاله الزركشي من سقوط النسيئة عن الناسي وتقدم أن الراجح خلافه انتهى فتمت رآن معتمد افتاء الآخرين (قوله)

ففرقهم بين هاتين الصورتين كان المراد بالصورتين نسيان القراءة ونسيان السجود والله أعلم

وكلام الروضة ولو زال شك في ذلك عن قرب لم يضر كالشك في أصل التوبة (وان تخلف بركن) فعلى قصيرا وطويلا (بأن فرغ الامام منه) سواء أصل للركن الذي بعده أم كان فيما بينهما (وهو) أي المأموم (فيها) أي ركن (قبله لم تبطل في الاصح) وان علم وتعد للغير الصحيح لا بأدور في بالركوع ولا بالسجود فلهما أسبق كما به اذ ارتفعت يدك في به اذ ارتفعت وأفهم قوله فرغ متى أدركه قبل فراغه منه لم تبطل قطعاً فان قلت علم من هذا ان المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطئه حتى يسجد الامام وجلس بين السجدين ثم لحقه لا يضر وجنبه ذلك شكل عليه ما لو سجد الامام للتلاوة وفرغ منه والمأموم قائم فان صلاته تبطل وان لحقه قلت الفرق ان سجدة التلاوة لما كانت توجد خارج الصلاة أيضا كانت كالفعل الاجنبي فحسب الخالفة بها بخلاف اعادة بعض أجزاء الصلاة فانه لا يفسح الا ان تعدد (أو) تخلف (بركنين) فعليين متوالين (بأن فرغ) الامام (منهما وهو فيما قبلهما) بأن ابتدأ الامام الهوى للسجود يعني زال عن حشد القيام فيما يظهر والابان كان أقرب للقيام من أقل الركوع فهو إلى الآن في القيام فلا يضر بل قوله هم هوى للسجود يفهم ذلك فتقولي في شرح الارشاد وان كان للقيام أقرب أي منه إلى السجود أو أكل الركوع (فان لم يكن عذر) بأن تخلف لقراءة الفاتحة وقد تجدد ركعها حتى ركع الامام وألسنة كثرة السجدة ومثله ما لو تخلف جلسة الاستراحة أو لاتمام التشهد الأول اذا قام امامه وهو في أثناءه لتقصيره بهذا الجلوس الغير المطلوب منه وقول كثيرين ان تخلفه لاتمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق المذكور بمنع قول بعضهم انه كالمسبوق ثم رأيت شيخنا وغيره صرحوا بما ذكره ومرا نفا في تخلفه للثبوت ماوافق هذا على ان ذلك مستديم لو اوجب هو الاعتدال فلم يتخلف لفعل مسنون بخلاف هذا (بطلت) صلاته لنفحش الخالفة (وان كان) أي وجد عذر (بأن أسرع) الامام (قراءته) والمأموم بطيء القراءة لعجز خلقه لا الوسوسة أو انتظار سكتة الامام ليقربها النسيئة فركع عقبها على الوجه أو سها عنها حتى ركع الامام ولم تقيد الوسوسة هنا بالظاهرة وان قيدت بها في ادراك فضيلة التحريم لتأني التفصيل ثم لا هنا اذا تخلف لها الى تمام ركنين يستلزم ظهورها أثناء تخلف الوسوسة فلا يسقط عنه شيء منها كتعدد تركها أو بغيري في وسوسة صارت كالخلقية بحيث يقطع كل من رآه بأنه لا يمكنه تركها أن يأتي فيه ما في بطيء الحركة وما بعد قولي ومثله فله الخلف لا كمالها الى قرب فراغ الامام من الركن الثاني فحينئذ يلزمه ابطال صلاته بشروع الامام فيما بعده نية المفارقة ان بقي عليه شيء منها لا كما هو بحث أن محمل اغتفار ركنين فقط للوسوس اذا استمرت الوسوسة بعد ركوع الامام فان تركها بعده اغتفر الخلف لا كمالها ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة طويلة لانه لا تعصير منه الآن وفيه نظر بل الوجه أنه لا فرق لان تقويت كمالها قبل ركوع الامام نشأ من قصيره بتريدي الكلمات من غير طء خلق في لسانه سواء نشأ ذلك من قصيره في التعلم أم من شكه في اتمام الحروف فلا يفد تركه بعد ركوع الامام رفع ذلك التقصير وألحق بمنظر سكتة الامام والساهي عنها من نام بمسكن في تشهده الاول فلم يفته الا والامام راكع وقد ينظر فيه بالفرق بينهما بان كل من كان من القيام ما يسعها بخلاف التام فالوجه أنه كن تخلف لرحمة أو بطء حركة قد أفتى جميع فعن سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فليس للتشهد طائناً ان الامام يشهد فاذا هو في الثالثة فكبير للركوع فظنه لقيامها فقام فوجدته راكعاً بأنه ركع معه ويحمل عنه النسيئة لعذره أي مع عدم ادراكه القيام وبه يراد افتاء آخرين بأنه كالناسي للقراءة ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود مثلاً ثم ذكره فلم يبق عن سجدة الا والامام راكع ركع معه كالمسبوق ففرقهم بين هاتين الصورتين صريح فيما ذكرته من الفرق بين

من يدرك قيام الامام وبين من لا يدركه (ورفع قبل اتمام المأموم الفاتحة قبل ينعه وتسقط البقية)
لهذه كالمسبوق (والصحيح) أنه (بها) وجوباً وليس كالمسبوق لأنه أدرك محلها (ويسعى خلفه) على
ترتيب صلاة نفسه (مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة) لذاتها (وهي الطويلة) فلا يحجب
منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لأنها وان قصد السكن لا لتأتمها بل لغيرها كما مر في مسجود
السهو ولا بد في السبق بالاكثار المذكور أن ينتهي الامام الى الرابع أو ما هو على صورته فتقام
من السجود ومثلاً فخرج المأموم فاتحته قبل تلبس الامام بالقيام وان تقدمه جلسة الاستراحة أو بالجلوس
ولو انشهد الاول كما اقتضاه كلامهم فهم بما يفرق بأن تلك قصيرة عطل تطويلها فاعتفرت بخلاف
التشهد الاول سعى على ترتيب نفسه أو بعد تلبسه فكأن قال (فان سبق بأكثر) مما ذكر بأن انتهى الى
الرابع كأن ركع والمأموم في الاعتدال أقام أو قعد وهو في القيام (فقبل بفارقه) بالنية وجوباً للتعذر
المواقفة (والاصح) أنه لا يلزمه مفارقه بل (يتبعه) وجوباً بل ينفو مفارقه (فيما هو فيه) فنجس
الخاتمة في سعيه على ترتيب نفسه ومن ثم أبطل من عايد عالم وإذا تبعه فركع وهو الى الآن لم يتم الفاتحة
تخلف لا كما لها مالم يسبق بالاكثار أيضاً (ثم تدرك) ما فاته (بعد سلام الامام) كالمسبوق (ولو لم يتم)
المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) مثلاً وقد ركع امامه (فغذور) كبطيء القراءة فحكمه مامراً
وظاهر كلامهم هنا عذرهم وان لم يندب له دعاء الافتتاح بأن نطق أنه لا يدرك الفاتحة لو اشتغل به حينئذ
بشكل مما مر في نحو تارك الفاتحة معتمد الا أن يفرق بأن له هنا نوع شبهة لاشتغاله بصورة تسببه بخلافه
فيما مر وأيضاً فالتخلف لاتمام التشهد أخف منه هنا وبما يأتي في المسبوق ان سبب عدم عذره كونه
اشتغل بالسنة عن الفرض الا أن يفرق بأن المسبوق فيتحمل عنه الامام فاحيط له بأن لا يكون صرف
شيئاً غير الفرض والموافق لا يتحمل عنه فغذور للتخلف لا كمال الفاتحة وان قصر بصره بعض الزمن
غيرها لأن قصيره باعتبار ظنه دون الواقع والحاصل من كلامهم اننا بالنسبة للعذر وعدمه نذير الامر
على الواقع وبالنسبة لنذير الاتيان بنحو التعوذ للمسبوق نذير الامر على ظنه (هذا كله في) المأموم
(الموافق) وهو من أدرك من قيام الامام زماناً يسبق الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة لا التراءة الامام
ولا لقراءة نفسه على الاوجه كما بينت في شرح الارشاد وغيره وقول شارح هو من أحرم مع الامام غير صحيح
فإن أحكام الموافق والمسبوق تأتي في كل الركعات ألا ترى أن الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطيء
الهيئة اذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه فان أدرك مع الامام زماناً يسبق الفاتحة فوافق والافسبوق
ولوشك أنه مسبوق أو موافق لزمه الاحتياط فيتحلف لاتمام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الاوجه
من تناقض فيه للمأخرين لأنه تعارض في حقه أصلاً عدم ادراكها وعدم تحمل الامام عنه فألزمناه
اتمامها رعاية للثاني وفاته الركعة بعدم ادراك ركوعها رعاية للاول احتياطاً فبهما وقضية كلام
بعضهم أن محل هذا ان لم يحرم عقب احرام الامام أو عقب قيامه من ركعته والام يؤثر شكه وهو
انما يأتي على ان العبرة في الموافق بادرالك قدر الفاتحة من قراءة الامام والمعتدلة خلافه كما تقرر
(فأما مسبوق ركع الامام في فاتحته فالاصح انه ان لم يشتغل بالافتتاح والتعوذ) بأن قرأ عقب تحريمه
(ترك قراءته وركع) وان كان بطيء التراءة فلا يلزمه غير ما أدركه هنا بخلاف ما مر في الموافق لان ما هنا
رخصة فناسها رعاية حاله لا غير بخلاف الموافق (وهو) بركوعه معه أو قبل قيامه عن أقل الركوع
(مدرك للركعة) بشرطه الا أن لا يدرك غير ما قرأه فيتحمل الامام عنه ما بقي كما يتحمل عنه الكل
لو أدركه ركعاً أو ركع عقب تحريمه (والا) بأن اشغل بهما أو بأحدهما أو لم يشتغل بشئ بأن سكت
زماناً بعد تحريمه وقبل قراءته وهو عالم بأن واجبه الفاتحة (لزمه قراءة) من الفاتحة سواء أعلم به يدرك

(قوله) لنجس الخاتمة الى المتن في النهاية
(قوله) وظاهر كلامهم الى المتن
في النهاية (قوله) وهو من ادرك الى قوله
ولوشك في النهاية (قوله) بالنسبة الى
القراءة المعتدلة الذي يظهر أن الناطة
الحكم بقراءة نفسه أولى من ناطتها
بالقراءة المعتدلة والله أعلم (قوله) وقول
شارح وهو من أحرم مع الامام غير صحيح
لأن أن تقول قصد الشارح المذكور
تعريف المسبوق حقيقة لا مطلق
المسبوق ولا يرد ما ورد له من المسبوق
حكماً كما هو ظاهر نعم الاول عقب احرام
الامام لا مع احرام الامام لما فيه من الابهام
والله أعلم ويرد على هذا التعريف أيضاً
انه يخرج على اعتبار قراءة الامام مطلقاً
لا القراءة المعتدلة (قوله) لزمه الاحتياط
قد تهرمه منه ان ماسلكه هو الاحتياط
مطلقاً وليس كذلك لاحتفال أن يكون
موافقاً في نفس الامر فالركعة زائدة
وبالجملة فلا يمكن ايقاع هذه الصلاة متمتعة
على صحتها مالم ينو المفارقة فلو قيل تعينها
لسكان مذهبها متجه السلامته من الخلل
بكل تقدير بخلاف بقية الآراء والله أعلم
(قوله) لاتمام الفاتحة ويسعى على ترتيب
صلاته مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان
طويلة الخ هذا ما يقتضيه اطلاقه وعليه
فإن أن تقول قد يؤذى حينئذ بلطالان
صلاته بفرض كونه مسبوقاً بأن يهوى
امامه للسجدة قبل اتماها فتأمل (قوله)
بأن اشغل الى المتن في النهاية (قوله) وهو
عالم بأن واجبه الفاتحة الظاهر انه قد
في الجميع حتى الاشتغال بما مر وهل
يكفي تركه عالم بذلك وان كان ناسياً
حينئذ الحكم أولاً بدين كونه ذاكراً
حينئذ محمل تأمل والقلب الى الثاني
أميل فليراجع

(قوله) بقدر حره وفي طئه وقد قال لو تبين الامر على خلاف طئه فهل يباط به حكم الظاهر أخذاً من قولهم العبرة في العبادات بظن المكلف وعما في نفس الامر والله أعلم (قوله) وعلى الاول له الى قوله ثم رأيت شيخنا * (٤٠) * في النهاية (قوله) وكذا حيث فاته الركوع

كل المراده الاشارة الى ما لو أدرك الامام بعد رفعه عن أقل الركوع فغلب متابعة الامام فيها هو فيه حتى لو ركع عمدا عالما بطلت صلاته هذا مقتضى اطلاعهم هناك ان لا يبطل من الجاهل وان كان غريماً معذور وكلامهم في مواطن كثيرة فاض بالتصديق فلتأمل (قوله) ثم رأيت شيخنا أطلق الخ ان كان المراد ما ذكره في شرح الروضة فهو قابل لان يجمل على ما اذا فرغ وان كان ظاهر الطلاق انه لا فرق وانظرو فان لم يدرك الامام في الركوع فاتته الركعة ولا يركع لانه لا يحسب له بل يتابعه في هويته للوجود كما حزمه في التحقيق انتهى بل ترتيب قوله بل الخ على نفي الركوع الذي انما هو هم عند الفراغ منها ظاهر فيما ذكرنا من الجهل عند من تدبروا نصف وبالجملة فخله على ما ذكرنا وعلى حاسله صاحب النهاية وان كان المراد غير ما في شرح الروضة فليس حتى يظلم ما فيه (قوله) اما اذا جهل الخ في النهاية أيضا (قوله) وأفهم قوله وقد ركع الخ تأمل ما فيه من حيث الاختصاص من حيث الحكم فانه كما قال (قوله) لزمه العود هل الحكم كذلك وان أدركه الامام في الركوع قبل أن يعود (قوله) وبأني ذلك في كل ركن الى قوله فعلم في النهاية الا قوله أي وكان الى قوله فيوافق (قوله) تلبس بركن ينبغي أن يراعى الامام (قوله) لانه يختلف بسير الخ قد شاع فيه مع انه لا حاجة اليه اذ يكفي عدم التلبس بركن يقينا (قوله) يقينا مقتضاه انه متلبس به على احتمال وقد توقف فيه فان الفرض انني جالس وان الركن الذي بعد سجوده للقيام لا يقال قوله يقينا قيد

الامام قبل سجوده أم لا على الوجه (بقدره) أي ما أتى به أي بقدر حره وفي طئه كما هو ظاهر وأما قدر زمن ماسكته لتقصيره في الجملة بالعدول من الفرض الى غيره وان كان قد أمر بالافتتاح والتعود لظنه الادراك فركع على خلاف طئه وعن المعظم يركع وتسقط عنه البقرة واختير بل رحمه جمع متأخرون وأخالفوا في الاستدلال له وان كلام الشيخين يقتضيه وعلى الاول متى ركع قبل وفاء ما زمه بطلت صلاته ان علم وتجدد كاهن ظاهر والام لم يعتد بما فعله ومتى ركع للامام وهو مختلف لما زمه وقام من الركوع فاتته الركعة بناء على انه مختلف بغير عذر ومن غير عذره فعبارة مؤولة ثم اذا فرغ قبل هوى الامام للسجود وافقته ولا يركع ولا يبطان ان علم وتجدد وكذا حيث فاته الركوع وان لم يدرك وقد أراد الامام الهوى للسجود فقد تعارض في حقه وجوب وفاء ما زمه وبطلان صلاته بهوى الامام للسجود لما اقتدر انه مختلف بغير عذر فلا يخلص له من هذين الالتماء المارقة فتعين عليه حذر من بطلان صلاته عند عدمها بكل تقدير وبشده لما مر في منه ترك الفاتحة وبطى لوسوسة ثم رأيت شيخنا أطلق نقلا عن التحقيق واعتمده انه يلزمه متابعتها في الهوى حينئذ ويمكن توجيهه بأنه لما زمته المتابعة قبل المعارضة استعجب وجوبها وسقط موجب تقصيره من الخلف لقراءة قدر ملحقه فغلب واجب المتابعة فعليه ان يحل لزمه مفارقتها اما اذا جهل ان واجبه ذلك فهو بخلافه لما زمه مختلف بعذر قاله القاضي (ولا يستعمل المسبوق بسنة بعد التحريم) أي لا يستعمل الاشتغال بها (بل بالفاتحة) لأنها الأهم ويسرع فيها ليدركها (الا) منقطع ان أريد بالمسبوق من مرابا اعتبار طئه ومقتضى ان أريده من سبق بأول القيام لكنه يقتضي أن من لم يسبق به يستعملها مطلقا والظاهر خلافه وانه لا فرق بين من أدرك أول القيام وأثناءه في التفصيل المذكور وحينئذ فالتعليق بالمأموم أولى (أن يعلم) أي يظن لا اعتبار بالامام للتطويل (ادراكها) مع ما يأتي به فيأتي به يديا بخلاف ما اذا جهل حاله وأوطن منه الاسراع وانه لا يدركها معه فسد الفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه) أي بعد وجوده (انه ترك الفاتحة أو شك) في فعلها (لم يعد لها) أي لم يلحقها فان فعل بطلت صلاته ان علم وتجدد فوات محلها (بل يصلي ركعة بعد سلام الامام) تدارك لما فاته كالسجود (فلو علم أو شك) في فعلها (وقد ركع الامام ولم يركع هو) أي لم يوجد منه أقل الركوع وان هوى له (قرأها) بعد عوده للقيام فيما اذا هوى لبقائها محلها (وهو مختلف بعذر) فيأتي فيه حكمه السابق من الخلف لا تمامها بشرطه ويؤخذ منه ان حيث فاته عوده للركن كان مختلفا بعذر فيأتي به ويسمى على نظم نفسه فلم يسبق بأكثر من ثلاثة تطويرة والأوافق الامام وأني بركعة بعد سلامه (وقيل يركع) لاجل المتابعة (ويتدارك بعد سلام الامام) ما فات وأفهم قوله وقد ركع الامام انه لو ركع قبله ثم شك لزمه العود ويوجه بأن ركوعه هنا يسن أو يجوز له تركه والعود للامام فكان ذلك بمنزلة شكه قبل أن يركع بالكيفية وبأني ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعد يقينا أي وكان في الخلف له خشخشة فاعلم من مثل الالتماء فيوافق الامام وبأني بدله بركعة بعد سلام امامه فعلم انه لو قام امامه فقط فشكل هل يسجد معه سجد كما تنقله القاضي من الالتماء لانه مختلف يسرع كونه متلبس بعده بركن يقينا لان أحد طرفي شكه يقتضي انه في الجلوس بين السجدين ومثله ما لو شك بعد رفع امامه من الركوع في انه ركع معه أو لا فيرك ذلك أي كون خلفه يسرع ان أحد طرفي شكه يقتضي انه باق في القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع امامه أو قبله فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود اليه لنشخاش المخالفة مع تبين التلبس بركن بعده وهو التلبس ومثله لو شك وهو ساجد معه هل ركع معه أو لا فلا يركع لذلك وظاهر ذلك انه لو شك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام

لنفي لا لنفي لا نأقول لا بلائحة قوله لانه أحد طرفي شك الخ فتأمل (قوله) أي مع امامه أو قبله مقتضى كلامهم خلاف هذا البحث وعبارته شرح الروضة وضابط ذلك انه ان يتبين فوت محل المتروك تلبسه مع الامام بركن لم يعد ولا أعاده انتهى والقلب الى هذا أسهل والله أعلم

في السجود عاده وان كان الامام في القيام لانه لم يتلبس الى الآن بركن بعده ولو كان شكه في السجود في الركعة الاخيرة فهل جلوسه للتشهد الاخير كقيامه فيما ذكر بجامع انه يتلبس في كل بركن أو يفرق بأنه في صورة القيام قد يتلبس بركن بقبضه فخش الخالفه بالعود بعد ما بين القيام والسجود بخلافه في صورة الجلوس فإنه لم يتلبس بركن قبنا لما تقرران أحد طرفي شكه يقتضي أنه الى الآن في الجلوس بين السجدين مع عدم خش الخالفه لقرب ما بين الجلوس والسجود ويؤيده صورة الركوع فان هذين موجودان فمما القرب ما بين القيام والركوع ولأن أحد طرفي شكه يقتضي أنه الى الآن في القيام فلم يثبت التلبس بركن قبنا وهذا أقرب ولا يخالفه ما في المتن في الناحية لانه بالركوع يتلبس بركن أى بصورته اذ هو المراد في الضابط المذكور على كل من طرفي الشك أى سواء أقرض أنه قرأها أم لا فان قلت عدم العود هنا يدفع ما تقر من التقيد بفخش الخالفه قلت لا يدفعه لان محل التقيد في ركعتين فعلمين لانهما اللذان يظهر فمما خش الخالفه وعدمه بخلاف القولى والفعلى ومن ثم لم يعولوا على السبق أو التأخر بالقولى مطلقا (ولو سبق امامه بالتحريم لم تعتد) صلته كما علم بالاولى مما مر في مقارنته لهما وذكروا هنا قوطعة لما بعده (أو بالناحية أو للتشهد) بأن فرغ من أحدهما قبل شروع الامام فيه (لم يضره ولا يجوز) لانه لا ينافيه في محله من غير خش مخالفة (وقيل تجب اعادته) مع فعل الامام أو بعده وهو الاولى فان لم بعده بطلت لان فعله مترتب على فعله فلا يعتد بما سبقه به ويسن مراعاة هذا الخلاف بل يسن ولو في الاولى السرية تأخير جميع فاتحته عن فاتحة الامام ان ظن أنه يقرأ السورة فان قلت لم تقدم مراعاة هذا الخلاف على خلاف البطلان شكر بالقولى قلت لان هذا الخلاف أقوى والقاعدة أخذ من كلامهم أنه اذا تعارض خلافان قدم أحقهما وهذا كذلك لان حديث فلا تختلفوا عليه يؤيده وشكر بالقولى لان علم له حديثا يؤيده ثم رأيت الانوار قال في التقدم بقولى لا تسن اعادته للزوج من الخلاف لوقوعه في الخلاف انتهى وما ذكره أوجه مدركا وفيه كالتمة لو علم أن امامه يقتصر على الفاتحة لزمه أن يقرأ الفاتحة مع قراءته انتهى وفي قوله لزمه نظر ظاهر الا أن يكون مراده أنه متى أراد البقاء على متابعتها وعلم من نفسه أنه بعد ركوعه لا يمكنه قراءتها الا وقد سبقه بأكثر من ركعتين يختم عليه قراءتها مع أنه لو سكوت عنها الى أن ركع يكون مختلفا بغير عذر لتقصيره بخلاف نحوه متطرسه كتمه الامام لانه لم يعلم من حال الامام شيئا فعلم أن محل نذب تأخير فاتحته ان رجا أن امامه يسكت بعد الفاتحة قد راى سبعا أو يقرأ سورة تسعها وان محل نذب سكوت الامام اذا لم يعلم أن المأموم قراءتها معه أو لا يرى قراءتها (ولو تقدم) على امامه (بشغل ركوع وسجود فان كان ذلك) بركعتين فعلمين متوالين (بطلت) صلاته ان تجمد وعلم التحريم لخش الخالفه فان سها أو جهل لم يضر لكن لا يعتد به ما فاذا لم يعد للاتباع بجامع الامام سها أو جهلا أنى بعد سلام امامه بركعة والا أعادها وصورة التقدم هما أن ركع ويعتدل ثم يهوى للسجود مثلا والامام قائم أو أن ركع قبل الامام فلما أراد الامام أن ركع رفع فلما أراد أن يركع سجد فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال وفارق ما مر في الخلف بأن التقدم أخش ومن ثم حرم بركن ان علم وتجد بخلاف الخلف فانه مكره ومن تقدم بركن سبق له العود ان تجمد والاختيار (والا) بأن تقدم بركن فعلى أو بركعتين قولين أو قولى وفعل كالفاتحة والركوع (فلا) بطل وان علم وتجد لثمة الخالفه (وقيل بطل بركن) تام مع العلم والتجد لفخش التقدم بخلاف التأخر والكلام في غير التقدم بالسلام أى بالمع آخر الاوى فهو به مبطل وينهمه بالاوى ما بين أنى لم يعد المسبوق القيام قبل سلام امامه بطلت وقول الانوار ان هذا مبني على ضعف أن التقدم بركن مبطل غير صحيح نقلا ومعنى فاذا بطل القيام لما فيه من الخالفه الفاحشة

(قوله) ويسن مراعاة الى قوله وفيه كالتمة في النهاية (قوله) وقد سبقه بأكثر من ركعتين ينبغي بركعتين قبل (قوله) فعلم أن محل نذب الى المتن في النهاية (قوله) ان تجمد وعلم هل يلحق الجاهل الغير المعدور فيه ما مر فلمراجع (قوله) سبق له العود هل هذا على الخالفه أو محله ما لم يدرك الامام قبل أن يعود والافهتج عليه العود حيثما محل تأمل

فالسالم أولى لانه أخش * (فصل) * في زوال القدوة واجباؤها وادراك المسبوق لاربعة وأول
صلاته وما يتبع ذلك اذا (خرج الامام من صلاته) يحدث أو غيره (انقطع القدوة) به زوال الرابطة
في سجده لسوء نفسه وبتسدي غيره وغيره وبظهر أن انقطع أيضا بتأخر الامام عن المأموم ~~يصن~~
بالنسبة لمن تأخر عنه لانه لم يتأخر عنه وأنها لا تنقطع بنسبة الامام قطعه لانها لا تتوقف على نيته فلم تؤثر
فيها ويؤخذ منه انقطاع حيث لم يمتد كالمجموعة وسيعلم مما يأتي انقطاعها أيضا بنسبة الامام الاقداء
غيره (فان لم يخرج وقطعها المأموم) بأن نوى المشاركة (جاز) مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة
حيث لا عذر لان مالا يتعين فعله لا يتعين بالشروع فيه ولو فرض كفاية الا في الجهاد و صلاة الجنازة
والسك (وفي قول) قديم (لا يجوز) القطع (الاعتذر) لانه ابطال العمل وقد قال تعالى ولا تطولوا
أعمالكم فان فعل بطلت صلاته والمراد به كقوله الامام (ما) (يرخص في ترك الجماعة) ابتداء فانه يجوز
قطعه لان الفقرة الاولى في ذات الرقاع فارتقت النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما صلى بهم ركعة (ومن
العذر) الحق بذلك ويؤخذ من الحاقه بالرخص في الانشاء الحاقه في ترك الجماعة ابتداء وهو متجه
وتخيل فرق بينهما بعيد بل ربما يقال ذلك أولى (تطويل الامام) القراءة أو غيرها كما هو ظاهر
وتعبر هم بالقراءة لعله للغالب ~~لكن~~ لا مطلقا بل بالنسبة لمن لا يصير ضعفا أو شغل ولو خفيا
بأن يذهب خشوعه فيما يظهر وظاهر كلامهم أنه مع ذلك لا فرق بين أن يكونوا محصورين رضوا
تطويله بسجدة غير مطروق وأن لا هو متجه لما صرح أن بعض المؤمنين بمعاذ قطع القدوة تطويله بهم
ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم ورواية مسلم أنه استأنف معارضة رواية أحمد أنه بنى على أن الاولى
شاذة وبفرض عدم شذوذها فهي حجة أيضا لانه اذا جاز ابطال الصلاة لعذر فالجماعة أولى
وفي القصة ما يدل للتعدد فيحمل أنهم ما شخصان وأنه شخص واحد مرة في مرة استأنف ثم قطعه
للاصلا لمشكل إلا أن يجاب بأنه ظن أن التطويل مجوز لا قطع واستدلوا لهم بهذه القصة لمشاركة غيره
عذر عجيب مع ما في الخبر ان الرجل شكك العمل في حرته الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فان دفع
ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم ان قلنا بأنه ما شخصان وثبت في رواية شكاية
مجرد التطويل انضع ما قالوه (أو تركه سنة مقصودة كشهد) أول وقتوت وكذا سورة اذ الذي يظهر
في ضبط المقصودة أنها ما جرت بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الادلة بعظم فضلها
وقد ثبت المشاركة كل عرض مبطل اصل الصلاة امامه وقد علمه فيلزمه بنها فوروا لا بطلت وان لم يتابعه
اتصافا كما في المجموع ويوجه بأن المتابعة الصورة موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نيته
وحينئذ فلو استدبر الامام أو تأخر عن المأموم اتبعه عدم وجوبها زوال الصورة (ولو أحرمت فردا
ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز) فلا بطل صلاته به (في الاظهر) مع الكراهة المفوتة لفضيلة
الجماعة وقد ذلك لما فعله الصديق رضي الله عنه لما جاء صلى الله عليه وسلم وهو امام فأنقأ واقتدى به
اذ الامام في حكم المنفرد وضح أنه صلى الله عليه وسلم أحرمتهم ثم ترك في صلاته أنه جنب فذهب فاعتسل
ثم جاءوا أحرمتهم ومعلوم أنهم أنشأوا سنة اقتداء به لان صلاتهم هنالك مرتبطة بصلاته امام بخلاف ما يأتي
فربا وهل العذر هنا كما في صورة الخبر وكان اقتدى ليحمل عنه الفاتحة فيذكر الصلاة كاملة
في الوقت مانع للكراهة نظير ما مر أو يفرق بأنه مع العذر ثم لا خلاف فيه بخلافهنا على ما قضاه
كلهم محل نظر وهو الى الثاني أميل قال الجلال البلقيني لم يتعرضوا للامام اذا أراد أن يقتدى بآخر
و يعرض عن الامامة وهذه وقعت للصديق مع النبي صلى الله عليه وسلم لما ذهب للصلح بين جماعة من
الانصار وفي مرض موته ثم جاء وهو في الصلاة فأخرج نفسه من الامامة واقتدى بالنبي صلى الله عليه

* (فصل في زوال القدوة) * واجباؤها
(قوله) ويظهر أنها تنقطع الى قوله
وأما لا تنقطع في النهاية إلا أنه غير فيها
بالوجه وعلى ذلك بقوله تنقصه أي بكر
(قوله) القراءة الى قوله
رضي الله عنه (قول المتن) ومن العذر
لما صرح في النهاية (قول المتن) ومن العذر
تطويل الامام القراءة أو غيرها أو زيادة
اسراعه بحيث لا يتمكن المأموم معه
من الاتيان بالواجب بالسن المتأددة
والله أعلم (قوله) ويوجه بأن المتابعة
الخ كنهه للاشارة الى الجمع بين ما هنا
وبين ما مر أنها اذا خرج الامام من
الصلاة نحو حدث انقطع القدوة
فنه مصرح بعدم الاحتياج الى نيته
المشاركة (قوله) وهل العذر الى قوله
قل الجلال في النهاية

وسلم والعامة رضي الله عنهم أخرجوا أنفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وقضية استدلالهم بالأول للاظهر كما هو جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثاني ظاهرا انتهى لمخضا واستظهاره للثاني فيه نظرا بل لا يصح اثنا أولا في الصحيحين أن أبي بكر استخلف النبي صلى الله عليه وسلم وعند الاختلاف لا يحتاج المأمومون لنية بل لو خرج الإمام من الصلاة أي أو الأمامة كما صرح به قولهم إذا جازا الاختلاف مع عدم بطلان صلاة الإمام فبطلانها أولى ثم قدم هو أو بعض المأمومين أو تقدم أجنبي ولو غير مقتد به بشرط لم يحتسبوا بالنية بالخليفة كما يأتي فاندفع قول الجلال والعامة أخرجوا أنفسهم إلى آخره ووجه اندفاعه أن الجماعة باقية في حقهم لكن رابطة الأول زالت وخلقتها رابطة الثاني من غير استئناف نية منهم وإثباتنا فقد صرح القفال بأن الإمام لو اقتدى بأخ سقط اقتداهم به وصاروا منفردين ولهم الاقتداء بالإمام الثاني الذي اقتدى به الإمام لقصة الصديق فتقوله صاروا منفردين وإن كان ضعيفا كما علم مما تقرر برّد قول الجلال أخرجوا أنفسهم عن الاقتداء وأما قوله واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم أي تابعوه لما تقرر رايهم لا يحتاجون لنية فيصح كما صرح به رواية الصحيحين والحاصل أن أبي بكر أخرج نفسه عن الإمامة متأخرا عنه صلى الله عليه وسلم الثابت في الصحيحين ثم نوى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم والعامة بتقدمه صلى الله عليه وسلم بعد اختلاف أبي بكر له صاروا مقتدين به وإن لم ينووا ذلك ومعنى رواية الناس يقتدون بأبي بكر أنه كان يسمعهم تكبيره صلى الله عليه وسلم لا متناع الاقتداء بالمأموم اتفاقا * نبيه * في المجموع وفي روايات قليلة ذكرها البيهقي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته خلف أبي بكر وأجاب الشافعي والاصحاب عنها أن صحّت بأنها كانت مرتين مرة كان صلى الله عليه وسلم مأموما ومرة كان اماما انتهى وقد يجمع بأنه أولا اقتدى بأبي بكر ثم تأخر أبو بكر واقتدى به وأهل الجمع بهذا أقرب لتصريحهم بأن صلى الله عليه وسلم لم يصل وراء أحد من أمته إلا وراء عبد الرحمن بن عوف في تبوك (وإن كان في ركعة أخرى) غير ركعة الإمام متندا ما عليه أو متأخرا عنه إذا لا يترتب عليه محذور لأنه يلحق بنظم صلاة نفسه ويتبعه كما قال (ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه) وجوبا (فإنما كان أوقاعا) مثلاً رعاية لحق الاقتداء ومر في فصل نية القدوة أنه لو اقتدى به في تشهده انتظره ولا يتابعه (فإن فرغ الإمام أولا فهو كسبوق) فيقوم ويتم صلاته وحينئذ يجوز الاقتداء به ولو في الجمعة واقتدائه بغيره إلا فيها (أو) فرغ (هو) أي المأموم أولا (فإن شاء فارقه) بالنية وسلم ولا كراهة لأنه فراق لعذر (وإن شاء انتظره) بقميده السابق في فصل نية القدوة (ليسلم معه) وهو الأفضل (وما أدركه المسبوق) مع الإمام مما يعتد به لا كالأعتدال وما بعده فإنه لحض المتابعة فلا يكون من محل الخلاف (فأول صلاته) وما يفعله بعد سلام الإمام فأخبر صلاته للغير المتفق عليه فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا والاعتناء يستلزم سبقا إذا غفر مسلم واقض ما سبقك يحمل القضاء فيه على المعنى اللغوي لأنه مجاز مشهور على أنه يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء الشرعية هنا (فيعيد في الباقي) من الصبح مثلاً من أدرك ثلثا نيتها معها التي هي أولى المأموم وقت معه فيها كما هو السنة كما هو أفاده قوله يعيد (القنوت) لأن محله آخر الصلاة ووقعه قبله مع الإمام لحض المتابعة (ولو أدرك ركعة من المغرب) مع الإمام (تشهد في ثابته) اذ هي محل تشهد الأول وتشهده مع الإمام في أولى نفسه لحض المتابعة وهذا اجماع منا ومن المخالف وهو حجة لنا على أن ما ذكره معه أول صلاته ومما لو أدرك في أخير في رابعة مثلاً فإن أمكنه فيه ما قرأه السورة بغيره أو لاقرأها من غير جهر لأنه صفة لا تقضي في أخير في نفسه تدارك لهما لعذره (وإن أدركه) أي المأموم الإمام (راكعا) أدرك (الركعة) أي ما فاتته من قيامها وقراءتها وإن قصر تأخير تحريره لا لعذر حتى ركع للغير الصحيح بذلك

مالو أدرك في سجدة التلاوة قال الأذرى الذي ينقدح أنه يكبر للتابعة فأنه محسوبة له قال وأما سجدة السهو فنقدح في التكبير لهما خلافاً من الخلاف في أنه يعبد هماً آخر صلاته أولاً ولأن قلنا لا تكبر والا فلا انتهى وفي كون الثلاثة محسوبة به نظر ظاهر أذن الواضح أنه انما يفي عليها للتابعة فينشد الذي يتجه أنه لا يكبر للانتقال إليها (واذا سلم الإمام قام) يعني انتقل ليشعل المصل غير قائم (المسبوق مكبراً إن كان) جلوسه مع الإمام (موضع جلوسه) لو انفرد كان أدرك في الثالثة رابعة أو ثمانية ثلاثية وأفهم كلامه أنه لا يقوم قبل سلام الإمام فإن تعده بثلاثة مفارقة لأصل والمراد هنا كما علم محامراً في سجود السهو وعن المجموع مفارقة حدة القعود وان سها أوجه لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته وبه فارق من قام عن امامه في التشهد الأول عامداً فإنه يعتد بقرائه قبل قيام الإمام لأنه لا يلزمه العودة وكذا التماسي على خلاف ما مر في المتن (والا) يكن محل جلوسه لو انفرد كان أدرك في ثمانية أو رابعة رابعة أو ثمانية ثلاثية (فلا) يكبر عند قيامه أو بدله (في الأصح) لأنه ليس محل تكبيره وليس فيه موافقة الإمام ومرة أن الأفضل للمسبوق أن لا يقوم إلا بعد تسليمي الإمام ويجوز بعد الأولى فإن مكثت في محل جلوسه لو انفرد لم يضر وإن طال أو في غيره بطلت صلاته إن علم وتعد لوجوب القيام عليه فوراً والاسجد للسهو ويظهر أن المخل بالفورية هنا هو ما يزعمه يدعي قدر جلسة الاستراحة وقد مر أن تطويلها المبطل بقدر عما يقدر به تطويل الجلوس بين السجدين وذلك لأن قدرها عوده تطويلها غير فاحش وكذا يقال في كل محل قالوا فيه يجب على المأموم القيام أو نحوه فوراً ضبط الفورية بتعين بما ذكرته ثم أتته في المجموع صرح بذلك وعبارته وإن لم يكن في اشتغال المأموم بها تخلف فاحش بأن ترك الإمام جلسة الاستراحة أتى بها المأموم قال أصحابنا لأن المخالفة فيها يسيرة قالوا ولهذا لو زاد قدرها في غير موضعه لم تبطل صلاته انتهت فتأمل قوله زاد قدرها في غير موضعه فإنه صريح في أن كل ما وجب الذور في الاشتغال عنه إلى غيره فكتلف بقدر جلسة الاستراحة لا يضر لأنه الآن قدر زاد قدر جلسة الاستراحة في غير محله وقد علمت أنهم مصرحون بأن زيادة قدرها لا تنقض

*(باب) كيفية (صلاة المسافر)

من حيث السفر وهي القصر وينبغي الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع وينبغي الجمع بالمطر فاندفع اعتراضه بأن الترجمة ناقصة على أن المعب النقض عمافها إلا الزيادة عليه والأصل في القصر قبل الإجماع آية النساء ونصوص السنة المصرية بجوازها عند الأمن أيضاً (انما تقصر) مكتوبة لا نحو مندورة (رابعة) لأصح ومغرب اجماعاً نعم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف إلى ركعة وفي خبر مسلم أن الصلاة فحقت في الخوف ركعة وحملوه على أنه يصلها فيه مع الإمام وينفرد بأخرى وعم ابن عباس ومن تبعه القصر إلى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها إجماع الحديث المذكور (موذنة) وفائدة السفر الآتية ملحقه بها فلا ينافي الحضر وأنه اضاف في (السفر الطويل) اتفاقاً في الأمن وعلى الظاهر في الخوف (الباح) أي الجائر في ظنه كمن أرسل بكتاب يعلم فيه معصية كما هو ظاهر سواء الواجب والمنسوب والمباكر والمكروه ومنه أن يسافر وحده لا سيما في الليل لخبر أحمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعن راكب القلادة وحده أي أنظر ضرراً بلحقه وقال الراكب شيطان والراكب شيطان والثلاثة تركب فيصكره أيضاً اتان فقط لكن الكراهة هنا أخف وصح خبر لو يعلم الناس ما علم في الوحدة ما سار راكب ليل وحده والأوجه

(قوله) قال وأما سجدة السهو إلى المتن في النهاية قال صاحب الغنى والأولى كما قاله الأذرى أن الخ (قوله) وأفهم كلامه أنه لا يقوم إلى قوله فكذلك في الناس في النهاية

(باب صلاة المسافر)

(قوله) ويتبعه الجمع بالمطر الخ قد يقال أنه لا يرفع الاشتغال لأن ما أفاده

انما يصلح للتعبية المعصية لا لصلوات ذكر

ما ذكر في هذا الباب فلا أولى

الاقتصار في الجواب على قوله إن الاعتبار

الخ (قوله) وفائدة السفر الخ يقتضي

أن الحضر على هذا التوجيه يكون

حقيقاً قلنا تأمل (قوله) كمن أرسل بكتاب

الخ يتردد النظر فيما لو بين له بعد انتهاء

السفر أنه سفر معصية فهل يقتضي نظراً

لواقع أو لا يقتضي نظراً لظنه محل تأمل

ويؤيد الأول قولهم العبرة في العبادات

الخ ويتردد النظر أيضاً فيما لو علم في أثناء

سفره هل يتبع عليه الترخص من حيث

نظر السكون سفره من حيث سفر معصية

أو لا نظراً لأصل السفر وطرق ما ذكر

كطر والمعصية في السفر محل تأمل أيضاً

ولعل الأول أقرب والنسبة أن ذات

السفر هنا سفر معصية ثم رأيت قول

المصنف الآتي ولو أنشأ إلى آخره وهو

صرح في ذلك والله أعلم وكتب أيضاً

وقع السؤال عما لو أكره على سفر

المعصية والظاهر الترخص لأنه لا يصح

حينئذ ما جازاً لا كراهة والله أعلم (قوله)

والأوجه أن من أنس الله الخ لا يفي

ما في صنيعه من حيث الصناعة وكتب

أيضاً أقوله والأوجه الخ في النهاية

أن من أنس بالله بحيث صار يأنس بالوحدة كأنس غيره بالرفقة عدم الكراهة كما لو دعت للانفراد
 حاجة والبعد عن الرفقة حيث لا يلحقه غوشهم كالوحدة كما هو ظاهر (لأفانسة الحضر) ولو احتملا
 ومشله في جميع ما يأتي سفر لا يجوز فيه القصر فلا يقصرها وان قصها في السفر أجمعاً إلا من شذ
 ولا نهى ثبت في ذمته تأقته ولو سافر وقدي من الوقت ما لا يسعها فان قلنا انها قضاء لم يقصر والقصر
 (ولو قضى فائتة السفر) المبيح للقصر (فالأظهر قصره في السفر) الذي فاقته فيه أو سفر آخر يبيع
 القصر وان تخلت بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضائها كأدائها وبه فارق عدم قضاء
 الجمعة جمعة وما ذكر في السفر الآخر لا يرده عليه وان قلنا بالشهور ان المعرفة اذا أعيدت تكون عين
 الأولى لان قوله دون الحضر بين أنه لا فرق ومحل تلك الساعة عدة على نزاع فيها حيث لا قرينة تصرف
 الثانية لغير الأولى أو ما هو أعم منها (دون الحضر) ونحوه فلتسبب القصر حال فعلها ودعوى
 أنه لا يلزمه في القضاء إلا ما كان يلزمه في الأداء موعة (ومن سافر من بلدة فأول سفره مجاوزة
 سورها) المختص بها وان تعدد ان كان لها سور كذلك ولو في جهة مقصده فقط لكن ان بقيت
 تسميته سوراً لان ما في داخله ولو خراباً ومزارع محسوب من موضع الإقامة والخندق كالسور وبعضه
 كبعضه وان لم يكن فيه ماء على الوجه ويظهر أنه لا عبرة به مع وجود السور وألحق الأذرى بقرية
 أنشئت بجانب جبل يشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل والأفانسانب الهامة عرفاً
 ويلحق بالسور أيضاً نحو يط أهل القرى علمها بالتراب أو نخوة (فان كان وراءه عمارة اشترط
 مجاوزتها في الأصح) لانها تابعة لداخله فيشت لها حكمه وأطال الأذرى في الانتصار له (قلت الأصح)
 الذي عليه الجمهور أنها (لا تشترط والله أعلم) لانها لا تعد من البلد ودعوى التبعية لا تقيد هنا
 لان المدار فيه على محل الإقامة ذاتا لا تبعاً على أن التبعية هنا ممنوعة ألا ترى الى قول الشيخ أبي حامد
 لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته من هو خارج السور لانه نقل للزكاة ولا ينافيه ما يأتي أنه لو اتصل
 ببناء قرية بأخرى اشترطت مجاوزتهما لانهم جعلوا السور فاصلاً بينهما ومنه يؤخذ أن من بالعمران
 الذي وراء السور لو أراد أن يسافر من جهة السور لم تشترط مجاوزة السور لانه مع خارجه كبدة
 منفصلة عن أخرى ولا اطلاق المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان اعتباراً بالعمران لانه يجوز على
 ما هنامن التفصيل بين وجود سور وعدمه والفرق بأنه لم يأت ببدل بخلافه هنا فإنه يأتى بالقضاء
 وكفى به بدلاً فان أريد في الوقت فالزكاة كعتان هنالم يأت لهما ببدل فيه أيضاً فاستويا (فان لم يكن) لها
 (سور) مطلقاً أو صوب سفره أو كان لها سور غير مختص بها كقرى متفصلة جمعها سور (فأوله)
 مجاوزة العمران) وان تخلل خراب ليس به أصول أبنية أو هنر وان كبراً أو ميدان لانه محل الإقامة
 ومنه المقابر المتصلة به ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما حمله الأذرى وبنت ما فيه
 في شرح العباب وان كلام صاحب المعتمد والسبكي مصرح بخلافه والفرق بينهما هو في الحلة الآتية
 وانصح (لا الخراب) الذي بعده ان اتخذوه مزارعاً أو هجره والتخبط على العامر أو ذهبت أصول
 أبنية والا اشترطت مجاوزته (و لا) (البساتين) والمزارع كما فهمت بالاولى وان حوطت واتصلت
 بالبلد لانهم اتخذوا للسكنى نعم ان كان فيها أبنية تسكن في بعض أيام السنة اشترطت مجاوزتها على
 ما خبر به لكنه استظهر في المجموع عدم الاشتراط واعتمده الاسنوي وغيره (والقرية كبدة)
 في جميع ما ذكره والقرية ان اتصلت عراً فاكثرية وان اختلفت اسمها والا كني مجاوزة قرية المسافر
 وقول الماوردي ان الانصال بذراع كاف في الاطلاق نظر والوجه ما ذكره من اعتبار العرف
 ثم رأيت الأذرى وغيره اعتمدوه (وأول سفر ساكن الخيام مجاوزة الحلة) فقط وهي بكسر الحاء

(قوله) وان قلنا بالشهور الخ ان تقول
 السور باللام في السفر الا قول الحسن
 وحيد بن زكريا فلا اشكال وان قلنا بتسفي
 تلك العادة كما هو ظاهر (قوله) المختص
 الى المتن في النهاية الا قوله لكن ان بقيت
 تسميته سوراً (قوله) وألحق الأذرى به
 قرية الخ انما يظهر اذا كان الخوف من
 السور بالجبل أم اذا كان الخوف من
 نحو سبل فلا يظهر وجهه (قوله)
 ذهبت أصول أبنية (قوله) فقط وهي
 السور الاساسات (قوله) فقط وهي
 بكسر الحاء الى قوله ولو اتصل في النهاية
 الا قوله يجمع بين الارض ولعله لستقم
 السقف فانه ذكر بعد ذلك أنها لو كانت
 ببعض العرض اكتفى بمجاورتها

بيوت مجتمعة أو متفرقة بحيث يجتمع أهلها للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض ويشترط مجاوزة
مراقبتها كطرح مادوم لعصبان نادومعاطن ابل وكذا ماء وحطب اختصاصها وقد يشمل اسم
الحلة جميع هذه فلا ترد عليه وذلك لأن هذه كلها وان اتسعت معدودة من مواضع اقامتهم هذا ان كانت
بمستوفان كانت بواد وسافر في عرضه وهي بجميع العرض أو بربوة أو وحدة اشترطت مجاوزة العرض
ومحل الهبوط ومحل الصعود ان اعتدلت هذه الثلاثة فان أفرطت سعتها أو كانت ببعض العرض
اكتفى بمجاوزة الحلة ومراقبتها أي التي تسب اليه عرفا كما هو ظاهر ويفرق بينها وبين الحلة في المستوى
بأنه لا يميز ثم بخلافه هنا والتنازل وحده يجعل من البادية برفاقه وما ينسب اليه عرفا فيما يظهر وهذا
محل ما بحث فيه ان رحله كالحلة فيما تنظر ولو اتصل البلد أي الذي لا سورة له من جهة البحر كما هو ظاهر
لوضح الفرق بين العمران والسور ساحل البحر اشترط جري السفينة أو زورقها وان كان في هواء
العمران كما اقتضاه اطلاقهم وينتهي السفر ببلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء مما سمر سواء أكان ذلك أول
دخوله اليه أم لا بأن رجوع من سفره اليه كالمال (وادارجع) المسافر المستقل من مسافة قصر الى
وطنه مطلقا أو الى غيره بنية الاقامة (انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور أو غيره
وان لم يدخله لان السفر على خلاف الأصل بخلاف الاقامة فاشترط في قطعها الخروج لا بمجرد جوعه
وخرج برجع نية الرجوع وسياق الكلام فيها وبين مسافة قصر مالو رجوع من دون الحاجة وهي وطنه
فيه سمر مقبلا ابتداء رجوعه خلافا لمن نازعوا فيه أو غير وطنه فبترخص وان دخلها ولو كان
قد أقام بها أو لا إقامة فتنقطع بمجرد جوعه مطلقا (ولو نوى) المسافر وهو مستقل (اقامة) مدة مطلقة
أو (أربعة أيام) بلياليها (بموضع) عنه قبل وصوله (انقطع سفره بوصوله) وان لم يصلح للاقامة أو نواها
عند وصوله أو بعده وهو ما كثر انقطع سفره بالية أو مادون الاربعة لم يؤثر أو أقامها بالية انقطع سفره
بتمامها أو بولي اقامة وهو سائر لم يؤثر وأصل ذلك انه تعالى أباح النصر بشرط الضرب في الارض أي
السفر وبنت الستة اقامة مادون الاربعة لا يؤثر فانه صلى الله عليه وسلم أباح للحاج اقامة ثلاثة أيام
بمكة مع حرمة المقام بها عليه والحق باقامتها أو اقامتها وشمل بوصوله ما يخرج ناويا من حلتين ثم علة أن
يقيم ببلد قريب منه فله النصر ما لم يصلح له اعتقاد سبب الرخصة في حقه فلم ينقطع الا بعد وصول ما غير اليه
* تنبيه * يقع لكثير من الحجاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف بنحو يومين أو يبيتون في مكة بعد رجوعهم
من منى أربعة أيام فأكثر فهل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة نظرا اليه الاقامة بها ولو في الاثناء
أو يستمر سفرهم الى عودهم اليها من منى لانه من جملة مقصدهم فلم يؤثر نيتهم الاقامة القصيرة قبله
ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من منى ووصولهم مكة للنظر فيه بحال
وكلامهم بمحل والثاني أقرب (ولا يحسب منها يوما) أوليلتنا (دخوله وخروجه على الصحيح) لان
فيهما الخط والترحال وهما من اشغال السفر التي ترضى للترخص وبه فارق حسابهما في مدة مسير
الخلف وقول الداركي لو دخل ليلال يحسب اليوم الذي يلها ضعيف إذ غير المستقل كوجه وقول فلا أثر
لنيتة المخالفة لنية متوجه (ولو أقام ببلد) مثلا (بنية أن يرحل اذا حصلت حاجة شوقها لكل وقت)
يعني قبل مضي أربعة أيام صحاح يدلل قوله بعد ولو علم بقاها الى آخره ومن ذلك انتظار الرجوع لمسافر
البحر وخروج الرقعة لمن يريد السفر معهم ان خرجوا والا فوحده (قصر) يعني ترخص اذا المنقول
المعتمد ان له سائر رخص السفر ولا يستثنى سقوط الفرض بالتميز لان مداره على غلبة الماء وفقدته
ولا صلاة النافلة لغير القبلة لانه منوط بالسير وهو مقفود هنا (ثمانية عشر يوما) كلمة غير يومية
الدخول والخروج لانه صلى الله عليه وسلم أقامها بعد فتح مكة لحرب هوازن بقصر الصلاة حسنة

(قوله) في هواء العمران أو في مسافة
العمران (قوله) وبين مسافة قصر مالو
رجوع من دون الحاجة وهي وطنه الخ
يتردد النظر فيما لو سافر الى محل بينه وبينه
مسافة القصر وليس وطنه في انشاء
الطريق بحيث يكون المسافة بينه وبينه
دون مسافة القصر وكذا وطنه فهل
يسوغ الترخص مطلقا أو يفصل بين أن
يقصد المرور الى وطنه وأن لا يقصد محل
تأصل ولعل الثاني أقرب كما يؤخذ من قول
الشارح الآتي وشمل بوصوله الخ وعليه
فيظهر انه يستتر ترخص الى أن يصله
فاذا وصله انقطع ترخصه ثم ينظر فيما بعد
ذلك اذا شرع في السير ان كان
بمقدار مسافة القصر ترخص والا فلا
ويتردد النظر فيمن له وطنان فهل يكون
مروءة بكل منهما ما منع من الترخص فيه
الظاهر نعم والله أعلم (قوله) فله القصر
ما لم يصله أي فاذا وصله استنع عليه
الترخص وعليه فاذا افارقه ينظر لما بقي
فان كان مقدار مسافة القصر قصر
والا فلا لا تنطاع حكم السفر بالاقامة
محل تأمل

الترمذي ولم ينظر لابن جذعان أحد رواه وان ضعفه الجمهور لان له شواهد تجبره وصحت روايته
عشرين وتسعة عشر وسبعة عشر ويجمع بحمل عشرين على عديومي الدخول والخروج وتسعة عشر
على عدا أحدهم ما وسبعة عشر أو خمسة عشر بتقدير صحتها على انه بحسب علم الراوي وغيره زاد عليه
قديم (وقيل أربعة) لا يزيد عليها أي ولا مساو بها بل لا بد من نقص عنها لانه ما قبلها تمنع الترخص
فاقتضاها أولى (وفي قول أبدا) وحكي الاجماع عليه لان الظاهر ان لودامت الحاجة لدام القصر
(وقيل الخلاف) فيما فوق الأربعة (في خائف القتال لا التاجر ونحوه) فلا يقصران فيما فوقها
اذ لو اردنا ان كان في القتال والمقاتل أحوج للتخص وأجيب بأن المرخص انما هو وصف السفر
والمقاتل وغيره فيه سواء (ولو علم بقضاءها) أي حاجته أو أكره وعلم بقائه اكرهه كما هو ظاهر
ومن بحث جواز الترخص له مطلقا فقد أبعد أوسها (مدة طويلة) بأن زادت على أربعة أيام فصاح
(فلا قصر) أي لا ترخص له بقصر ولا غيره (على المذهب) لبعده عن همة المسافرين وجراء الخلاف
في غير المحارب الذي اقتضاه المتن غلط كما في الروضة فتعين رجوع ضمير علم لخائف القتال
(فصل) في شروط القصر وتوابعها وهي ثمانية أحدها سفر طويل و (طويل السفر ثمانية
وأربعون ميلا) ذهابا فقط تحديدا ولو ظنا لقولهم لوشك في المسافة اجتمع وفارقت المسافة بين الأمام
والأخو بم أن القصر على خلاف الأصل فاحفظ له والقولين بأنه لم يردسان للتخصيص عليه فهمما
من العجاجة بخلاف ما هنا (هاشمية) نسبة للعباسيين لا الهاشميين جدهم كما وقع للرافعي وأربعون ميلا
أموية اذ كل خمسة من هذه ستة من تلك وذلك لما صح أن ابني عمر وعباس رضي الله عنهم كانا
يقصران و يقطران في أربعة برد ولا يعرف لهما مخالف ومثله لا يكون الا عن توقف بل جاء ذلك
في حديث مرفوع صحيح ان خزيمة والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف
خطوة والخطوة ثلاثة أقدام فهو ستة آلاف ذراع كذا قالوه هنا واعتبر بأن الذي صححه ابن
عبد البر وهو ثلاثة آلاف ذراع وخمس مائة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومنى وهي
ومزدلفة وهي وعرفة ومكة والتعظيم والديانة وقبأوا أحدا بالاميال انتهى ويرد بأن الظاهر أنهم في تلك
المسافات قلدوا المحدثين لهما من غير اختيارها بل بعدا عن ديارهم على أن بعض المحدثين اختلفوا
في ذلك وغيره اختلفا كثيرا كما بينه في حاشية ايضا المصنف وحينئذ فلا يعارض ذلك ما حدوده
هنا واختبروه ولا سيما قول مثل ابن عباس وابن عمر وغيرهما أن كلاما من جدوة الطائف
وعسقان على مرحلتين من مكة مريح فيما ذكره هنا نعم قد يعارض ذكر الطائف قولهم في قرن انه
على مرحلتين أيضا مع كونه أقرب الى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة وقد يجاب بأن المراد
بالطائف هو ما قرب اليه فشم قرن (قلت وهما مرحلتان سيرا لا تقال) ودعيب الاقدام على العادة
وهما يومان أو ليلتان معتدلان أو يوم بليته أو عكسه وان لم يعتدلا كما أفهمه كلام الاسنوي ومن تبعه
ويعلم أن المراد بالمعتدلين أن يكونا بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلثمائة وستون درجة مع النزول
المعتاد لنحو الاستراحة والاكل والصلاة فيعتبر زمن ذلك وان لم يوجد كما هو ظاهر (والجبر
كالب) في اشتراط المسافة المذكورة (فقطوع الأميال فيه في ساعة) لشدة الهواء
(قصر والله أعلم) كما لو قطعها في البر في بعض يوم على مركوب جواد وكان وجهه هذا التفرع
بان أن اعتبار قطع هذه المسافة في زمن قليل في البحر لا يؤثر في لحوقه بالبر في اعتبارها مطلقا
فأن قد ما قد يقال ليست العبارة بقطع المسافة حتى يحتاج لذلك بل بقصد موضع عليها القصر بمجرد
ذلك قبل قطع شيء منها (و) ثانيا علم مقصده حينئذ (يشترط قصد موضع) معلوم ولو غير (معين) وقد راد

(قوله) فيما فوق الأربعة الانسب
تأخره في الأربعة فيما فوقها (قول المتن)
مدة طويلة وهي الأربعة فيما فوقها
معنى ونهاية وهو انسب من نفساير
الشارح رحمه الله تعالى
(فصل) في شروط القصر (قوله)
لا الهائم جدهم كما وقع للرافعي ينبغي
أن يرجع كلام الرافعي فان صرح بنسبة
التحديد الى الجدة فشك وان أقصر
على قوله لاهتم احتمل توجيهه بأن مراده
الاشارة الى أنه اذا أريد النسبة الى
التركيب الانصافي نسب (قوله) فشم
الثاني منه لا الأول ولاهما (قوله) فشم
قرن كذا في أصله بخطه ولعله استعمله تنوعا
من الصرف تاويل البقعة (قوله) وكان
وجه هذا التفرع الى المتن في النهاية

بالعين المعلوم فلا اعتراض (أولا) ليعلم أنه طويل فيقتصر فيه نعم لو سافر متوعد تابعه كآسير وقت
وزوجه وجيش ولا يعرف مقصده قصر بعد المرحلتين لتحقيق طول سفره وقد دخل في عبارته
ما لو قصد كافر مرحلتين ثم أسلم أثناءهما فإنه يقتصر فيما بقي لقصده أولا ما يجوز له القصر فيه ولو تأهل
للاصلاة به يفرق بين هذا وأحواس تاب في الأثناء لأنه لم يتأهل للترخص مع تأهله للصلاة فلم يحسب له
ما قطع قبل التوبة (فلا قصر لها ثم) وهو من لا يدرى أين توجه سلك طريقا أم لا وهذا يسمى راكب
التعاسف أي الطريق المائلة التي يصل سالكها من تعسف مال أو عسفه تعسفا أتعبه (وان طال
تردده) وبلغ مسافة القصر لانه عاث فلا يليق به الترخص وسيعلم مما يأتي أن بعض افراده حرام
فلذا ذكره بعضهم هنا وبعضهم ثم فإما أوهمه كلام بعضهم أنه عاص بسفره مطلقا ممنوع ومما رده قولهم
الآتي لو قصد مرحلتين قصر فيها (ولا طالب غيري) لا طالب (آتي) عقد سفره بنيت أنه (يرجع
متي وجده) أي مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) وان طال سفره لأنه لم يعزم على سفر طويل ومن ثم لو علم
أنه لا يلقاه الا بعد مرحلتين قصر فيها بما قال الزركشي لا فيما زاد عليه ما اذ ليس له مقصد معلوم حينئذ
اتسهي وظاهرا أنه مما مثال فلو علم أنه لا يجده قبل عشر مراحل قصر في العشر فقط وقول أصله
و بشرط أن يكون قاصدا لقطعها أي الطويل في الاستداء يشمل هذا وألها ثم اذا قصد سفر مرحلتين
أو أكثر فيقتصر فيما قصده لا فيما زاد عليه أما إذا طرأ له ذلك العزم بعد قصد محل معين أولا ومجازرة
الهمان فلا يؤثر كإمر في شرح قوله بوصوله فيترخص إلى أن يجده (ولو كان لقصده) بكسر الصاد كما بخطه
(طريقان) طريق (طويل) أي مرحلتان (و) طريق (قصير) أي دونهما (فلسك الطويل لغرض
كسهرولة أو أمن) أو زيارة وان قصد مع ذلك استباحة القصر وكذا المجرد تنزهه على الأوجه لانه غرض
مقصود اذ هو إزالة الكد وروية النفس برؤية محسن يشغلها به عنها ومن ثم لو سافر لاجله قصر أيضا
بخلاف مجرد رؤية البلاد ابتداء أو عند العدول لانه غرض فاسد ولزم التنزه لا نظر اليه على أنه غير
مطرد (قصر) لوجود الشرط (والا) يكن له غرض صحيح وكذا ان كان غرضه القصر فقط كما بأصله
وكلامه قد يشبهه (فلا) يقصر (في الاظهر) لانه طوله على نفسه من غير غرض فأسبه من سلك قصيرا
وطوله على نفسه بالتردد فيه حتى بلغ قدر مرحلتين ومنه يؤخذ أن الكلام في تعدد ذلك بخلاف نحو
الغائط والحايل بالأقرب فان الأوجه قصرهما وان لم يكن لهما غرض في سلوكه أو تأملو كطاولين فإنه
يقصر مطاقا قطعها ونظر فيما اذا سلك الاطول لغرض القصر فقط بأن اتعاب النفس بلا غرض حرام
ويحجب بأن الحرمة هنا بتسليمها الامر خارج فلم تؤثر في القصر لبقاء أصل السفر على اباحتها * تنبيه *
ما تقرر من أن ماله طريقان طويل وقصير تعتبر الطريق المسلكة قد ينافيه قولهم في نحو قرن الميثاق أنها
على مرحلتين من مكة مع أن لها طريقين طويل وقصيرا وقد يحجب بأن الكلام ثم في بقعة معينة هل
يعدسا كنهان حاضري الحرم أو مكة وحيث كان بينهما مرحلتان ولومن احدى الطرق لا يعد من
حاضري ذلك وهنا على مشقة سفر مرحلتين ولا يعرف ذلك الا بالطريق المسلكة أو أيضا فان قصيرة
ثم وعرة جدا فعدم اعتبارهم لها ثم لعلة لذلك ومن ذلك يؤخذ أنه لو كان محل طريقان إلى بلد القاصي
أحدهما مسافة العدو والآخرون اعتبارا لاعداء الأن يفرق بأن الأصل منع الحكم على الغائب
حتى يتحقق بعد محله من كل وجه (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندی) أو الاسير (مالك أمره)
وهو السيد والزواج والامير والاسر (في السفر ولا يعرف) كل منهم (مقصده فلا قصر) قبل
مرحلتين لفقد الشرط بل بعدهما كما مر وكذا قبلهما ان علوا أن سفره يبلغهما لوجود الشرط نعم
من نوى منهم الهرب ان وجد فرصة أو الرجوع ان زال مانعه لم يترخص الا بعدهما على الأوجه

(قوله) نعم لو سافر الخ كلامه يقتضي
أن يستثنى من اعتباره العلم بالمقصد
وقد يقال لا يستثنى ذلك اكتفاء بعلم
مبوعه نعم ينبغي استثناءه من قولهم
يعتبر العلم بطول المسافة (قوله) وبه
يفرق بين هذا وقد يفرق أيضا بأن
الكافر ليس عاصيا بالسفر بل عاص
في السفر ومقتضى هذا أنه لو كان
عاصيا بسفره سافر لقطع الطريق لان
حكمه حكم العاصي بسفره ولا يعد
وان لم يزم من صرح به وقول الشارح
لقصد الخ فيه إشارة لذلك فتدبره (قوله)
ان بعض افراده حرام وهو الآتي في قوله
ومن سفر المعصية الخ تأمن من ساح بقصد
الاجتماع بعالم أو صالح فلا يجرم عليه
ذلك وان صدق عليه أنه هائم لانه
لا يقصد محلا معلوما

لانه حينئذ وجد سبب ترخصه قينا فلم يؤثر فيه مقصده قطعه قبل وجوده بخلافه قبلها لم يوجد ذلك
ولا يتحقق منه متبوعه فأثرت نيته لاقاطع لضعف السبب حينئذ وهذا انفع الفرق بين ما هنا وما مر
قيل ولو أقام ببلدان هناك ليقين متعارضتين فحينئذ تقدم مقتضى نية المتبوع لأنها أقوى وهنانية
التابع وفعل المتبوع فلا تعارض وعند عدمه ينظر اقوة السبب وضعفه كما تنظر والوجه أيضا
أن رؤية قصر المتبوع العالم بشرط التصريح بمجرد مفارقة لمحله كعلم مقصده بخلاف اعداده عدة كثيرة
لا يكون الا سفر طويلا عادة فيما يظهر خلافا للاذرعى لان هذا لا يوجب ثيقن سفر طويلا لاحتماله
مع ذلك لنية الإقامة بمسافة قريبة زمانا طويلا أما اذا عرفت مقصد متبوعه وأنه على مرحلتين فينصر
وان امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم (فلو نوى ومسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم
أو جعلوا حاله (قصر الجندى دونهما) لانه ليس تحت يد الأمير وقهره بخلافهما كالأسير وبه يعلم
أن الكلام هنا في جنس متطوع بالسفر مع أمير الجيش فهو مالک أمره باعتبار تطوعه بالسفر معه
مقوضا أمره اليه وليس تحت قهره باعتبار أن له مفارقة له وليس للأمير اجبارهم على السفر معه فلا تنافي
بين قولهم أو لا مالک أمره والتعليل بأنه ليس تحت قهره فالتبعية ما للشارح هنا أما جنس ثبوت
في الديوان فلا أثر لنيته وكذا جميع الجيش لأنهم تحت يد الأمير وقهره اذ اجبارهم لانهم كالاجراء
تحت يد المستأجر وبه يعلم أن اجراء العين تابع لمستأجره كالزوجة لزوجها ولو قصد سفر طويلا فليسار
ثم نوى (المستقل رجوعا) أو تردد فيه الى وطنه مطلقا أو الى غيره لغير حاجة (القطع) سفره بمجرد نيته
ان كان نازلا لاساترا لجهة مقصده لما مر أن نية الإقامة مع السير لا تؤثر في الرجوع معه كذلك ويدل
لهذا القيد قوله (فان سار) لمقصده الاول أو لغيره ولو لما خرج منه (فسفر جديدا) فلا يترخص
الا ان قصد مرحلتين وفارق محله نظير ما مر أما اذا نوى الى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بذلك
(و) ثالثها جواز سفره بالنسبة للقصر وسائر الرخص الا التيمم فانه يلزمه ليكن مع اعادته مصلاه به
كأمر فحينئذ (لا يترخص العامي بسفره كآتي وناشرة) ومسافر بلا اذن أصل يجب استئذانه
ومسافر عليه دين حال قادر عليه من غير اذنه لان الرخص لا تنطبق بالعامي أمه الاماني في سفره
وهو من قصد سفره اما ما تعرض له فيه معصية فبقرينة أنها فترخص لان سبب ترخصه مباح قبلها
وبعدها ومن سفر المعصية أن يتعب نفسه ودايته بالكس من غير غرض أو يسافر لمجرد رؤية البلاد
والنظر اليها كما تنقله وأقره وان قال بحلي في الاول ظاهر كلام الاصحاب الحل وفي الثاني المذهب
أنه مباح (فلو أنشأ) سفره (مباحا ثم جعله معصية فلا ترخص له) من حين الحل (في الاصح) كما لو أنشأ
السفر بقصد المعصية فان تاب قصر جزما كما في قوله (ولو أنشأ عاصيا) به (ثم تاب) توبة صحيحة (فأنشأ)
السفر من حين التوبة فان كان بين محلها ومقصده مرحلتان قصر والا فلا وما لا يشترط للترخص
طوله كأكمل التوبة يستبيحه من حين التوبة مطلقا وخرج بصحة ما لو عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب
فانه لا يترخص من حين توبته بل حتى تقوى الجمعة (و) رابعها عدم اقتسامه بجمعه (و) احتمال لا يفتي
(اقتدى بجمعه) ولو مسافرا (لحظة) ولودون تسكيرة الاحرام كإمرة قبل الاذان مع الفرق كأن أدركه
في آخر صلاته ولو من صبح أو جمعة أو مغرب أو نحو عيد أو راحة وزعم ان هذه الصلوات لا تسمى راحة
وانه تزد على المتن غير صحيح (لزمه الاتمام) لان ذلك سنة أي القاسم محمد صلى الله عليه وسلم كما صح
عن ابن عباس قيل تأخير لحظة عن متم يومهم انه يلزم الامام الاتمام بعد فراغ المأموم له لزمه الاتمام
وليس كذلك انتهى والايهام لا يختص بذلك بل يأتي وان قدمه على انه بعيد اذ تم اسم فاعل وهو
حقيقة حال التلبس فيفيد ان الاتمام حالة الاقتداء فلا يرذل رأسا (ولور عرف) بثلاث عينه

(قوله) والوجه أيضا الى المتن في النهاية
(قوله) المستقل رجوعا الى قوله وثالثها
في النهاية

وأفصحها الفتح وهو مثال اذ المدار على بطلان الصلاة (الامام المسافر) القاصر (واستخلف)
لبطلان صلاته برعافه لكثرة كماله مما قدمته في شروط الصلاة (متما) ولو غير مقتدبه (أتم المقتدون)
المسافرون وان لم ينووا الاقتداء به لانهم يجزئ الاستخلاف صاروا مقتدين به حكمهم ثم لحقهم سهوه
وتحمل سهوهم نعم ان نوافر افرقه حين أحسوا بأول رعافه أو حدثه قبل تمام استخلافه قصر وا
كامل لم يستخلفه هو ولا المأمومون أو استخلف قاصرا (وكذا الوعاذ الامام واقتدى به) يلزمه الاتمام
لاقتدائه بتم في جزء من صلاته (ولو لم يلزم الاتمام مقتديا ففسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة امامه
أو بان امامه محدثا) ومنه الجنب أو ذا نجاسة خفية كما هو ظاهرنا من أن الصلاة خلف كل صحيحة
وجامعة (أتم) لانها صلاة لزمه اتتمامها فلم يجز له قصرها كفاثة الحضر وخرج بفسدت الى آخره
مالو بان عدم انعقادها تغير الحدث والخبث الخفي فله قصرها (ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا) فنوى
القصر الظاهر من حال المسافر انه نويه (فبان مقيما) يعني متما ولو مسافرا (أو بمن جهل سفره)
بأن شك فيه أو لم يعلم من حاله شيئا فتوى القصر أيضا (أتم) وان بان مسافرا قصر التقصير بشر وعه
مترددا فيا يسهل كشفه لظهور شعاع المسافر غالبا وخرج بمقيما مالو بان مقيما محدثا فان ثبت الإقامة
أولا وجب الاتمام كمالوا اقتدى بمن علمه مقيما فبان حدثه أو الحدث أولا أو باناعا فلا اذلا قدوة باطنا
لحدثه وفي الظاهر ظنه مسافرا وبه فارق ما مر في قوله أو بان امامه محدثا ومن ثم لو اقتدى بمن ظن
سفره ثم أحدث الامام وظن مع عروض حدثه انه نوى القصر ثم بان مقيما قصر أى لان ظنه نية القصر
عند عروض حدثه منع النظر الى كون الصلاة خلف المحدث جماعة ما لو صحت القدوة بأن اقتدى
بمن ظنه مسافرا ثم أحدث ولم يظن ذلك ثم بان مقيما فانه يتم وان علم حدثه أولا وانما صحت الجمعة مع تبين
حدث امامها الزائد على الاربعين اكتفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقها القول لهم ان الصلاة خلفه
جماعة كادلة كما مر ولم يكتف بذلك في ادراك المسبوق الركعة خلف المحدث لان تحمله عنه رخصة
والمحدث لا يصلح له فاندفع ما لا ينسوي هنا * تنبيه * كلامهم المذكور في اقتدائه بمن علمه مقيما فبان
حدثه مصرح بأنه نوى القصر والام يتحاجوا القول لهم لزمه الاتمام وحينئذ فيشكل انعقاد صلاته بهذه
النية لانها تلاعب لكنهم أشار والجواب بأن المسافر من أهل القصر بخلاف مقيم فواءوا يضاعه انه
وان علم اتتمام الامام يتصور مع ذلك قصره بأن تبين عدم انعقاد صلاته بغير نحو الحديث في قصر حينئذ
فأفادته نية القصر ولا كذلك المقيم (ولو علمه) أو ظنه بل كثير ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن (مسافرا
وشك) أى تردد (في نيته) القصر لكونه لا يوجب فجزم هو بنية القصر (قصر) اذا بان قاصرا لانه
الظاهر من حاله ولا تقصير (ولو شك فيها) أى نية امامه (قتال) معلقا عليها في نيته (ان قصر
قصر والا) بقصر (أتمت قصر في الأصح) ان قصر لانه صرح بما في نفس الامر من تعلق الحكم
بصلاة امامه وان جزم فلم يضره ذلك ولو فسدت صلاة الامام وجب الاخذ بقوله في نيته ولو فاسقا أخذنا
من قولهم يقبل اخباره عن فعل نفسه فان جهل حاله وجب الاتمام احتياطا (و) خامسة نية القصر
أو ما في معناه صلاة السفر أو الظاهر مثلا ركعتين وان لم يوترخصا وانما اتفقوا على انه (يشترط
للقصر نيته) لانه خلاف الاصل فاحتاج لصارف عنه بخلاف الاتمام ويشترط وجود نيته
(في الاحرام) كسائر النيات بخلاف نية الاقتداء لانه لا بدع في طر والجماعة على الانفراد كعكسه
اذلا أصل هننا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طروقه على الاتمام لانه الاصل كما تقرر (و) سادسها
(التحريم من منافها) أى نية القصر (دواما) أى في دوام الصلاة بأن لا يتردد في الاتمام فضلا
عن الجزم به كقال (ولو) عبارة أصله فلو قيل وهي أحسن لان هذا بيان التحريم كور ورد بانه

(قول المتن) ولو لم يلزم الاتمام الخ قال
الاذرى والضابط في ذلك أن كل موضع
يصح شرعه فيه ثم يعرض الفساد يلزمه
الاتمام وحيث لا يصح الشرع لا يكون
ملتزم بالاتمام بذلك انتهى معنى وقال
في النهاية والضابط كما أفاده الاذرى
أن كل ما عرض بعده وجب الاتمام
فساده يجب اتتمامه وما لا فلا انتهى
وتأمل هل بينهما تفاوت أولا

لما نهم للحرز ليس منه وهو قوله أو قام بإثارة الاختصار لم يتحسن التفرع (أحرم قصر ثم تردد في أنه قصر أم يتم أو) أحرم ثم شك (في أنه نوى القصر) أولاً قيل هذا تركيب غير مستقيم لأنه قسم لمن أحرم قصر الا قسم منه انتهى ويرد بأن كونه قصر في أحد الاحتمالين المشكوك فيه ماسو غ جعله قسماً (أو قام) عطف على أحرم (امامه لثلاثة فشكل) أي تردد (هل هو تم أم) يأتي في الوصية مافي العطف بأم في حينه بل مبسوطاً (سواء أتم) وان بان أنه سواء للتردد في الاولى المفهوم منها الجزم به الذي بأصله بالاولى ولأن الاصل في الثانية عدم البتة وتذكرها عن قرب لا يفيد هنا لمضي جزء من صلاته على التمام لأن صلاته منعقدة وبه فارق نظيره في الشك في أصل البتة لأن زمنه غير محسوب وانما عفي عنه لكثرة وقوعه معز واله عن قرب غالباً ولزوم الاتمام على أحد احتمالين في الثالثة كالثانية وفارق مامر في الشك في نية الامام المسافر ابتداء بان غربة على القصر وهنا القرينة ظاهرة في الاتمام وهو قيامه لثلاثة ومن ثم لو أوجب امامه القصر كخفي بعد ثلاث مراحل لم يلزمه اتمام حلا لقيامه على السهو (ولو قام القاصر لثلاثة عمداً بلا موجب للاتمام بطلت صلاته) كما لو قام المتم الخامسة (وان كان) قيامه لها (سهواً) فقد كرا وجه لا فعل (عاد) وجوبا (وسجد له) أي لهذا السهو لأن عمده مبطل وكذا الوصار للقيام أقرب للمامر في سجود السهو بل وان يصير اليه أقرب للمامر ثم عن المجموع أن تعد الخروج عن حد الجلوس مبطل (وسلم فان أراد) حينئذ كره (أن يتم عاد) وجوباً بالجلوس (ثم غرض متبناً) أي ناوياً بالاتمام لأن غرضه أفعي لسهو فوجب اعادته وسأبعها دوام السفر في جميع صلاته كما قال (ويشترط) لقصر أيضاً (كونه) أي الناقول له (مسافر في جميع صلاته فلو نوى الإقامة) المتأدية للترخص (فيها) أو شك في نيتها (أو بلغت سفينة) فيها (داراً قامة) أو شك هل بلغت (أتم) لزوال تحقق سبب الرخصة وانماها كونه عالماً بجواز القصر فان قصر جاهلاً به لم تصح صلاته لتلاعبه (والقصر أفضل من الاتمام على المشهور اذا بلغ) السفر المجمع للقصر (ثلاث مراحل) والا فالاتمام أفضل خروجاً من إيجاب أي خيفة القصر في الاول والاتمام في الثاني نعم الافضل لمن وجد في نفسه كراهة القصر أو شك فيه أو كان ممن يقتدى به بخبرة الناس القصر مطلقاً بل يكره له الاتمام وكذلك الدائم حدث لو قصر خلا من صلاته عن جريانه كما يحتمل الاذرعى أمالو كان لو قصر خلا من وضوئه وصلاته عنه فوجب القصر كما هو ظاهر وملاح معه أهله الاتمام مطلقاً لانه لو طئه وخروجاً من منع أحمد القصر له وكذا من لا وطن له وأدام السفر براً وقدم على خلاف أبي حنيفة لا اعتضاده بالاصل ومثل ذلك كل قصر اختلف في جوازه كالواقع في الثمانية عشر يوماً فالأفضل الاتمام لذلك وقد يجب القصر كان آخر الظهر ليجمع تأخيراً الى ان لم يبق من وقت العصر الا ما يسع أربع ركعات فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر ثم قصر العصر ليقع كلها في الوقت كذا بحثه الاسنوى وغيره أخذوا من قول ابن الرفعة لوضاق الوقت وأرهقه الحدث بحيث لو قصر مع ما دفعته أدركها في الوقت من غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه لزمه القصر وبه يعلم أنه متى ضاق الوقت عن الاتمام وجب القصر وأنه لو ضاق وقت الاولى عن الطهارة والقصر لزمه نية تأخيرها الى الثانية لتدبره على إيفائها بآداء (والصوم) في رمضان ويحلق به كما هو ظاهر كل صوم واجب بخوضه أو قضاء أو كناية ثم رأيت الزركشي نقل عنهم أن هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره لمسافر قصر (أفضل من النظر ان لم يتضرر به) تجيلاً لبراءة ذمته ولأنه الأكثر من أحواله صلى الله عليه وسلم فان تضرر به لنحو ألم يشق احتماله عادة فالنظر أفضل لخبر العيصين أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صائماً في السفر قد ظلم عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر أما إذا خشى منه نحو تلف منفعة

قوله) ويرد بأن كونه قصر الخ لا يخفى ما فيه من الخفاء وقد يقال بأن الثالث المذكور بحسب الظاهر وكونه قصر لا يخفى بحسب نفس الأمر فهو قسم منه ولا محذور لا يقال بالتمام في نفس الأمر دون المتم فيه مع أنه جار في ذلك لا نأقول ذلك يعلم حينئذ فيه بلا شك لانه قول الله أعلم (قوله) بالاولى كما هو ظاهر والله أعلم (قوله) المنتهون منها الجزم به أي بالاتمام (قوله) والا فالاتمام أفضل الى الفصل في النهاية الا قوله أتم لو كان قصر الى قوله والملاح

عضو فيجب الفطر فان صام عصي وأجزأه ولو خشي ضعفاً لا لا حالاً فالأفضل الفطر في سفر حج أو فزرو وهو أفضل مطلقاً لمن شك فيه أو وجد في نفسه كراهة الترخص أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس وكذا سائر الرخص * (فصل) في الجمع بين الصلاتين (يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمهما) في وقت الأولى لغير التخيير لأن شرطه ظن صحة الأولى كما يأتي وهو متفق فيها وألحق بها كل من تزامن الاعادة وفيه نظر ظاهر لأن الأولى مع ذلك صحيحة فلا مانع وكان ظهر الجمعة في هذا خلافاً لمن نازع فيه (وتأخيراً) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أي تقديمهما وتأخيراً (في السفر الطويل) يجوز للقصر للتابع الثالث في التخيير وغيرهما في جمعي التأخير والتقديم ففتح جمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهي مع الظهر اقتصاراً على الوارد (وكذا القصر في قول) اختبر كالتنفل على الراحة وأشار بجوزي أن الأفضل ترك الجمع خروجا من منعه وقديشكلى بقولهم الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لأرأى أن يقال إن تأويلهم لها لم ينعكس في جمع التأخير وطعنهم في صحتها في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالأصل فروعى نعم الجمع بعرفة ومزدلفة فجمع عليه فيسن وهو السفر لا للسك وكذا في غيرهما من شك فيه أو وجد في نفسه كراهة أو كان ممن يقتدى به ولمن لو جمع اقترنت صلاته بكل تكلف من جريان حديث سلس وعري وانفراد وكذا ركه عرفة أو أسير بل قد يجب في هذين (فإن كان سائر وقت الأولى) وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أي حنية (فتأخيرها أفضل والافعه) للتابع ولأنه لا فرق وإن كان سائراً أو نازلاً وقتهما فالتقديم أولى فيما يظهر ثم رأيت شيخنا أشار إليه وقد شمله قول المتن والآن أراد سائر وقت الأولى دون الثانية أي والأسير وقتهما أو سار وقتهما أو وقت الثانية دون الأولى لأن فيه المسارعة لبراءة الذمة ويقول وأراد الجمع إلى آخره اندفع ما يقال من أن ترك الجمع أفضل أي فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكر ومن أن اقتران الجمع بكل يرجح فكذلك هنا إذا اقترن أحد الجمعين به بأن غلب ذلك على طئه كما هو ظاهر يرجح على الآخر سواء كان سائراً أم نازلاً (وشروط) جمع التقديم ثلاثة (بل أربعة أحدها) (البداية بالأولى) لأن الوقت لها والثانية تبع لها والتابع لا يتقدم على متبوعه (فلا صلاهما) مبتدئاً بالثانية فهي باطلة وله الجمع أو بالأولى (فإن فسادها فسدت الثانية) أي لم تقع عن فرضه ففوات الشرط أتا وقوعها فلا مطلقاً فلا ريب فيه لعدم ركه كما لو أحرمت بالظهر قبل الوقت جاهلاً بالوقت (و) ثانياً (نية الجمع) لتمييز عن تقديمهما أسهما أو عشا (ومحلها) الأصلي ومن ثم كان هو الأفضل (أول الأولى) كسائر المنويات فلا يكتفى بتقديمها عليه اتفاقاً (ويجوز في أثناءها) ومع تحللها ولو بعد نية فعله ثم تركه لبقاء وقتها أو بعد سحر ولو بغير اختياره على الأوجه وإن انعقدت الصلاة في الحضر وبفرق بين هذا وما يأتي في المطر بأن الجمع بالسفر أقوى منه بالمطر (في الظاهر) لأن الجمع ضم الثانية للأولى فإلم تفرغ الأولى فوق ذلك الضم باق وإن امتنع ذلك في القصر لمضي جزء على التام وبعده يستحيل القصر كما مر ولو نوى تركه بعد التحلل ولو في أثناء الثانية ثم أراد له ولو فوراً لم يجز كما بينته في شرح العباب ومنه أن وقت النية انقضى فلم يعد العود إليها شيئاً ولا لزماً أجزأها بعد تحلل الأولى وبه يفرق بين هذا والردة إذا قطع فيها ضمنياً وهما صريح ويقتصر في الضمعي لا يقتصر في الصريح (و) ثالثاً (الموالات) بأن لا يطول بينهما فصل) لانه المأثور ولهذا تركت الرواتب بينهما وكيفية صلاتهما أن يصلي سنة الظهر قبلية ثم الفرضين ثم سنة الظهر بعدية ثم سنة العصر وكذا في جمع العشاء وخلاف ذلك جائز نعم لا يجوز تقديم رابعة الثانية قبلهما في جميع التقديم ولا تقديم بعدية الأولى قبلهما مطلقاً كما علم مما مر (فإن طال) الفصل بينهما (ولو بعدد)

* (فصل في الجمع بين الصلاتين) (قوله)
ومع تحللها إلى المتن في المغنى والهاية
(قوله) ولا تقديم بعدية الأولى بتأمل

يكون (وجب تأخير الثانية الى وقتها) لزوال رابطة الجمع (ولا يضر فصل يسير) ولو بنحو جنون
 وكذا ردة أو تردد في انه نوى الجمع في الاولى اذ ان ذكرها على قرب على الواجب فمما لا يسهل الله عليه
 وسلم أمر بالاقامة بينهما وما أثرت الردة في نية الصوم قبل النجس على الرابع لانها لعدم اتصالها بالنوى
 ضعيفة فأثرت فيها الردة بخلافها هنا ولا تخب هنا إعادة النية بعدها ما سرت وبفريق بينهما وأثناء
 الموضوع بان وقت النية ثم باني كما يشهد له جواز تفريق النية على الاعضاء بخلافه هنا وبإضافتها
 بعدها ثم تتوقف عليه صحة ما قبلها فاحتاج ما بعدها بالنية جديدة وهنا الاولى لا تتوقف على فعل الثانية
 فلم يتحقق لنية أخرى (ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) لانه لم يرد له ضابط ومن الطويل قدر صلاة
 ركعتين ولو بأخف ممكن كما اقتضاه الملاقهم (وللتيمم) بين الصلاتين (الجمع على الصحيح ولا يضر تغخل
 طلب خفيف) بأن كان دون قدر ركعتين كما علم كالأقامة بل أولى لانه شرط دونها (ولو جمع) تقديم (ثم
 علم) بعد فراغها أو في أثناء الثانية وقد طال الفصل بين سلام الاولى والتذكر (ترك) ركن من الاولى
 بطلانها الاولى لترك الركن وتعذر التدارك بطول الفصل والثانية بالمعنى السابق لبطلان شرطها
 من صحة الاولى وذكر هذه أولا لبيان الترتيب ثم هنا لبيان الموالاة وتوطئة لقوله (ويعيدهما جاععا)
 ان شاء تعديما عند سعة الوقت أو تأخير الانه لم يصل اما اذا لم يطل فبلغوا ما أتى به من الثانية ويبنى على
 الاولى وخرج بالعلم الشك في غير النية والتحرر فلا يؤثر بعد فراغ الاولى كما علم مما مر في سقوط السهو
 (أو) عمله (من الثانية) بعد فراغها (فان لم يطل) فصل عرفا بين سلامها وتذكرها (تذكره) وحسنا
 (والا) بأن طال (فباطلة) لتعذر التدارك (ولا جمع) لطوله فيعيد بها وقتها (ولو جهل) فليدر
 من أيهما هو (أعادهما لو قسمهما) رعاية للاسوأ في أعادتها وهوتركة من الاولى وفي منع الجمع
 وهوتركة من الثانية في طول الفصل بها وبالأولى المعادة بعدها نعم له جمع التأخير اذا لم يمنع له على كل
 تقدير ورابعها دوام سفره الى عقد الثانية كما سيذكره بقوله ولو جمع تقديم فصار الخ (واذا أخر
 الاولى) الى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) (والموالاة) بينهما (و) لا (نية الجمع) في الاولى (على
 الصحيح) لان الوقت هنا الثانية والاولى هي التابعة فلم يتحقق شيء من تلك الثلاثة لانها انما اعتبرت
 ثم تتحقق التابعة لعدم صلاحية الوقت الثانية نعم تسن هذه الثلاثة هنا (و) الذي (يجب) هنا شيان
 أحدهما دوام سفره الى تمامها وسيذكره وثانيهما (كون التأخير نية الجمع) في وقت الاولى
 لا قبله خلافا لاحتمال فيه لو الدال وباني ونية الصوم خارجة عن القياس فلا يقاس عليها وذلك لتمييز
 عن التأخير المحترم ويؤخذ من قوله الجمع انه لا بد من نية ايقاعها في وقت الثانية فلو نوى التأخير
 لا غير عصي وصارت الاولى قضاء (والا) بنواصلا أو نوى وقد بقي من وقت الاولى ما لا يسعها
 (فيصلى) لان التأخير انما جاز عن أول الوقت بشرط العزم على الفعل فكان استثناء العزم كاستثناء
 الفعل ووجوده كوجوده (و) فيما اذا ترك النية من أصلها أو نوى وقد بقي من الوقت ما لا يسع ركعة
 (تكون قضاء) لما تقر أن العزم كاللعل وبعدهم ركعة في الوقت تكون قضاء فكذلك لعدم العزم قبل
 ما يسع ركعة تكون قضاء وما ذكرته من ان شرط عدم العصيان وجود النية وقد بقي ما يسع الصلاة
 وشرط الاداء وجودها وقد بقي ما يسع ركعة هو المعتمد به يجمع بين ما وقع للخصف من التفاض في ذلك
 (ولو جمع) أى أراد الجمع (تقديم) بأن صلى الاولى نيته (فصار بين الصلاتين) أو قبل فراغ الاولى
 كما باص له وعدل عنه لايامه وفهمه مما ذكره (مقيما) بنحو نية اقامة أو شك فيها (بطل الجمع)
 لزوال سببه فتؤخر الثانية لوقتها والاولى صحيحة (و) اذا صار مقيما (في الثانية) مثلهما اذا صار مقيما
 (بعدها لا يطل) الجمع (في الاصح) اكتماء باقتران العذر بأول الثانية صيانة لها عن البطلان بعد

(قوله) ومن الطويل الى المتن في النهاية
 (قوله) بأن كان دون قدر ركعتين أى
 زمنه من التيمم فيما يظهر دون زمن
 ركعتين والا فلو فرض ان زمنه منفردا
 دون ذلك ومع التيمم بلغ ذلك فتد حاصل
 الفصل الطويل وقد تقدم انه يضر
 ولو بعد روايته أعلم (قوله) بعد فراغها
 الى قول المتن أو من الثانية في النهاية
 (قوله) بالمعنى السابق أى لم يقع وان وقع
 عن فرضه وان وقع فصلا مطلقا (قوله)
 ويؤخذ من قوله الجمع الى المتن في النهاية

الانعقاد وانما منعت الإقامة أثناءها القصر لانها تافيه بخلاف جنس الجمع لجوازه بالمطر واذن تقرر
هنا في أثناءها بعد فراغها أولى ومن ثم كان الخلاف فيه أضعف (أو) جمع (تأخيراً فأقام بعد
فراغها لم يؤثر) اتفاقاً لجمع التقديم وأولى (و) اقامته (قبله) أى فراغها ولو في أثناء الثانية خلافاً
لما في المجموع (يجعل الأولى قضاء) لأن الأولى تسبغ للثانية فاعتبر وجود سبب الجمع في جميع المتبوعة
وقضيته أنه لو قدم المتبوعة وأقام أثناء الثانية أنها تكون أداء لوجود العذر في جميع المتبوعة وهو
قياس ما مر في جمع التقديم ذكره السبكي واعتمده جمع وخالفه آخرون وفترقوا بين الجمعين بما يشته
في شرح الارشاد (ويجوز) ولو للتقديم (الجمع) بين ما مر ومنه الجمعة بدل الظهر (بالمطر) وان ضعف
بشرط أن يبل الثوب ومنه شقان وهو رطب بارد فيها مطر خفيف (تقديم) بشرطه السابقة لخبر
الصححين أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعاً جميعاً وثمناً جميعاً زاد مسلم عن غير خوف ولا سفر
قال الشافعي كما لخصه الله عنهما أرى ذلك لعذر المطر واعترض بروايته أيضاً من غير خوف ولا مطر
وأجيب بأنها شاذة أو ولا مطر كثيراً دفع أخذاً فتمت بظاهرها (والجديد منه تأخيراً) لأن المطر
قد يقطع فؤدى إلى الإخراج الأولى عن وقتها غير عذر وفارق السفر بأنه إليه فاشترط العزم عليه
عندنية التأخير كذا عبر به بعضهم وفيه نظر وصوابه فاشترط عدم عزمه على ضده عندنية التأخير
(وشروط التقديم وجوده) أى المطر (أو لهما) أى الصلايين ليتحقق الجمع مع العذر (والاصح
اشتراطه عند سلام الأولى) ليتحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية في حال العذر وقضيته اشتراط
امتداده بينهما وهو كذلك وتيقنه أنه لا يكتفى بالاستحباب وبه صرح القاضى فقال لو قال لا خير بعد
سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا يطل جمعه ليشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضى وعن القاضى
خلافه ولعله سهو وان لم يكن القاضى تناقض فيه على أن الاسنوى مال إلى أنه يكتفى بالاستحباب وهو
القياس لأن يقال أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها ويؤيده ما مر في الوشك في انتهاك سفره (والتيج
والبرد كطهران ذابا) وبلا الثوب لوجود ضابطه فمما حينئذ بخلاف ما إذا لم يدو بالكذاك ومشقهما
نوع آخر لم يرد نعم ان كان أحدهما قطعاً كالأختش منه جاز الجمع على ما صرح به جمع (والاظهر
تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة مجسدة) أو غيره (بعيد) عن محله بحيث (يتأذى) تأذي لا يجهل عادة
(بالمطر في طريقه) لأن المشقة انما توجد حينئذ بخلاف ما إذا اتقى شرط من ذلك كأن كان يصلى
بينه منفرداً أو جماعة أو يمشى إلى المصلى في كثر أو قرب منه أو يصلى منفرداً بالمصلى لا تنفاه التأذى
قيماً عدا الأخيرة والجماعة فيها ولا تافيه جمعه صلى الله عليه وسلم مع أن يوت أزواجهم بجنب المسجد
لأنها كلها لم تسكن كذلك بل أكثرها كان بعد اعنقه فلهذا كان فيه حين جمع على أن للإمام
أن يجمع بهم وان كان مقيماً بالمسجد ولم ياتفق وجود المطر وهو بالسجدة أن يجمعهم والاحتاج إلى
صلاة العصر أو العشاء في جماعة وفيه مشقة عليه سواء أقام أم رجع ثم عاد ولا يجوز الجمع بنحو وحل
ومرض وقال كثير ويجوز واختير جوازه بالمرض تقديماً وتأخيراً ويراعى الفرق به فان كان
يزداد مرضه كان كل يوم مثلاً وقت الثانية قدمها بشرط جمع التقديم أو وقت الأولى أخرها بنسبة
الجمع وبما أنهم ما قرره أن المرض موجود وانما التفصيل بين زيادة وعدها عادة يندفع ما قيل
في كلامهم هذا جواز تعاطي الرخصة قبل وجود سببها اكتفاء بالعادة وقضيته محل الفطر قبل مجئ
الحج بناء على العادة وعلله الحنفية بأنه لو صبر لحجها لم يستمرى بالطعام لاشتغال البدن ونظيره مذنب
الفطر قبل لقاء العدو وإذا أضعفه الصوم عن القتال انتهى وضبط جمع متأخرون المرض هنا
بأنه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كشقة المشى في المطر بحيث يتسلب ثيابه وقال آخرون لا بد من

(قوله) وقضيته إلى قوله على أن الاسنوى
في النهاية ثم قال ومال الاسنوى إلى
الاكتفاء وأدعى غير أن القياس
والاوجه الأول ويؤيده أنه رخصة
ولا بد من تحقق سببها انتهى (قوله)
وبلاء الثوب إلى المتن في النهاية (قوله)
أو وبلاءه إلى قوله ولا يجوز الجمع بنحو
وحل في النهاية

مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث يتيح الجلوس في الفرض وهو الوجه على أنهم متقاربان كما يعلم مما قدمته في ضابط الثانية

(باب صلاة الجمعة)*

من حيث ما تميزت به من اشتراط أمور أهمها وأخرى للزومها وكيفية لادائها وتوابع ذلك ومعلوم أنها ركعتان وكان حكمه تخفيف عددها ما سبقها من مشقة الاجتماع المشترط لجمعها وتختم الحضور وسماع الخطبتين على أنه قيل انهما نائتا مناب الركعتين الأخيرتين وهي باسكان الميم وتليتها والضم أقفح سميت بذلك لاجتماع الناس لها أو لأن خلق آدم صلى الله عليه وسلم على نبأ أفضل الصلاة والسلام جمع فيها أولانه اجمع فيها مع حواء في الارض وهي فرض عين وقيل فرض كفاية وهو شاذ وفي خبر رواه كثير من منهم أحمد أن يومها سبدا الايام وأعظمها وأعظم عند الله من يوم الفطر ويوم الاضي وفيه ان فيه خلق آدم واهبها طه الى الارض وموته وساعة الاجابة وقيام الساعة وفي خبر الطبراني وفيه دخل الجنة وفيه خرج وصحح ابن حبان خبر لا تطعم الشمس ولا تغرب على يوم أفضل من يوم الجمعة وفي خبر مسلم فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرجه منها وفيه تقوم الساعة وأنه خير يوم طلعت عليه الشمس وصحح خبر وفيه تب عليه وفيه مات وأخذ أحمد من خبري مسلم وابن حبان أنه أفضل حتى من يوم عرفة وفصل كثير من الخنايلة ليلته على ليلة القدر ويرد ما أن ذلك دليل خاص فقدمت وفرضت بحكمة ولم تقم بها القدر العدد لأن شعارها الظاهر وكان صلى الله عليه وسلم بها مستخفيا وأول من أقامها بالدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة وصلاتها أفضل الصلوات (انما تتعين) أي تجب عنا (على كل) مسلم كاعلم من كلامه أول كتاب الصلاة (مكلف) أي بالغ عاقل ومثله كاعلم من كلامه ثم تعدت على عقله فتزعمه كغيرها فقبضها ظهرا وان كان غير مكاف وذكرا وان لم يجتصها بها توطئة لقوله (حرّذ كرمهم) محلها أو بما يسمع منه النداء (بلا مرض ونحوه) وان كان أحير عين مالم يخش فساد العمل بغيره كما هو ظاهر وذلك للغبر الصحيح الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد مملوك أو أمة أو صبي أو مريض فلا جمعة على غير مكلف ومن ألحق به ولا على من فيه رق وان قل كما يأتي وأمر أو تخشى ومسافر ومريض للخبر لا يجب أمر الصبي بها كبقية الصلوات كما مر ويسن لسيدفن أن يأذن له في حضورها والعجز في بذلها حيث لا فتنه أن تخضرها كما علم مما مر أول صلاة الجماعة وكذا مريض أطاعه وضابطه أن يلحقه بالحضور ومشقة كشقة المشي في المطر أو الوحل وان نازع فيه الاذرى ونازع أيضا في قوله ونحوه وقال لم أفهم لها فائدة وأجاب غير بأن المارديه الا عذار المرحضة في ترك الجماعة ورد بأنه ذكرها عنها ويرد بان هذا نص في بعض ما خرج بالضابط كقوله ومكاتب الى آخره وحاصله أنه ذكر الضابط مستوفى في ذكره كرافقه المرض لانه منصوص عليه في الخبر وما قيس به من قسبة الاعذار مشعرا الى القياس بقوله ونحوه ثم بين بعض ما خرج به لاهمية ومنه ما خرج بذلك نحو الملهم بما شمل القيس كالقيس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة) مما يمكن مجتهدها لا كالراجح بالليل واستشكله جمع بأن من ذلك الجوع وبيعد ترك الجماعة به وأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجمعة كالجماعة وعوي يجب بما أثرت اليه تفاوه مع قياس الجمعة على الجماعة بل صح بالنص ان من أعذارها المرض فالحقوا به ما هو في معناه مما سبقته كشقته أو أشد وهو سائر أعذار الجماعة فانضم ما قلوه وبأن كلام ابن عباس مقو

(باب صلاة الجمعة)*
(قوله) لا كالراجح بالليل انما يتأني على ظاهر كلامهم خرج فخرج الغالب على ما جئنا ثم انه حيث وجدت بالظاهر ترتيب على حضور الجماعة معها مشقة لا يسهل كانت عذرا وان كلامهم خرج فخرج الغالب فلا يستثناء (قوله) وهو سائر أعذار الجماعة لا يخفى ما فيه

لما سلكوه لأنه الدليل لما ذكره ومن العذر هنا ما لو تعين الماء لظهر محل العبور ولم يجد ماء إلا بحضرة
من يحرم نظره لعبوره ولا يغض بصره عنها لأن في تكايف الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة
كثير من الأعداء وهل من العذر هنا حلف غيره عليه أن لا يصلح الخشيتة عليه بخذور الخرج إليها
لكن المحلوف عليه لم يخشعه وذلك لأن في تخنيته حينئذ مشقة عليه بالحفاة الضرر لمن لم يتعد بحلفه
فأبراره كتمان مريض بل أولى وأيضاً فالضابط السابق يشمل هذا إذ مشقة تخنيته أشد من مشقة
نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر أو ليس ذلك عذر إلا أن مبادرته بالحلف في هذا قد ينسب فيها إلى تهوّر
فلا يراعى كل محتمل ولعل الأول أقرب أن عذر في ظنه الباعث له على الحلف لشهادة قريته به (و) لا على
(مكاتب) لأنه بعد ما بقي عليه ذرهم وقيل تجب عليه (وكذا من حضره رقيق) لاجتماعه عليه ولو في فوته
(على الصحيح) لعدم استتلاله وعطفهما مع عدم وجوب الجماعة عليهم أيضاً ليشير للخلاف في البعض
وكذا المكاتب كحر وإن كان المتيصراً بأنه لا خلاف فيه (ومن صحت ظهراً) ممن لاجتماعه عليه
(صحت جمعته) إجماعاً قيل تعبيراً أصله بأخراً أنه أصوب لا شعارة بقول القضاء بخلاف الصحة انتهى
وهو ممنوع بل هما سواء كما هو مقرر في الأصول (وله) أي من لا تلزمه (أن يصرف) قبل تفسيره
لا يستلزم الترتك انتهى وليس في محله لأن الكلام في العذر الذي لا تلزمه وهو مصرح في أنه الترتك
من أصله فتجوز عدم ذلك الاستلزام بحجب وحاصل كلامه أن جواز الترتك من أصله للعذر
لا تفصيل فيه وإنما التفصيل في الانصراف بعد الحضور (من الجامع) يعني من محل إقامتها وأثر
الجامع لأن الأغلب إقامتها فيه قبل الإحرام بها لا بعده لأن نقصه المانع لا يرتفع بحضوره (إلا المريض
ونحوه) ممن عذر بمرض في ترك الجماعة ولو أكل كبريه كما شمله ذلك ونصرت الحاضرين به يحتمل
أو يسهل زواله بتوفيق ربه (فيحرم) انصرافه من دخول الوقت لزوال المشقة بحضوره (إلا أن يزيد
ضرره بانتظاره) لفعلها فيحوز انصرافه ما لم يتم إذا تفاخس ضرره بأن زاد على مشقة المشي
في الوحل زيادة لا تحتل محل عادة فيما يظهر فله الانصراف وإن أحرّم بها أمّا قبل الوقت فله الانصراف
مطلقاً ولو أعمى لا يجد قائداً كما شمله الحلقاء هم وإن حرم انصرافه بعد دخول الوقت اتفاقاً واستشكل
ذلك السبكي وشيخه الأسنوي والأذري بأنه ينبغي إذا لم يشق على العذر الصبر أن يحرم انصرافه
كما يجب السعي قبله على بعيد الدار ويحجب بأن يغيد الدار لم يقم به عذر مانع وهذا أقام به عذر مانع
فلا جامع ثم رأيت شيخنا أجاب بما نؤول لذلك فإن قلت فلم يفرق فيه بين دخول الوقت وعدمه مع زوال
المشقة في كل وقت لأنه عهداً لا يحتاط للخطاب بعده لكونه الزامياً لا يحتاط له قبله لكونه إعلامياً
وأما بعيد الدار فهو الزامياً فيها فاستوى في حقهم وتردد الأذري في قرن أحرّم بها بعد أن سببه وتضرر
بغيبته ضرراً لا يحتمل والذي يتجه أنه إن ترتب على عدم قطعه فوت نحو مال للسيد قطع كما يجوز القطع
لأنقاذ المال أو نحو أنس فلا يتجه ظاهر كلامهم أنه لو كان أربعون من نحو المرضي محل تلزمهم
إقامة الجمعة فيه وإن جوزنا تعذر القيام العذر بهم وليس كالحاضر المرضي مع غيره لأن المانع
مشقة الحضور وقد زالت بحضوره مع كونه نافعاً لهم ومتمحلاً لمشقة الحضور وأما سبكتنا فليس فيها
ذلك لأن الفرض أنهم محل واحد كما تقرّر ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قاله السبكي أنه لو اجتمع في المجلس
أربعون لم تلزمهم بل تخزلهم إقامة الجمعة فيه لقيام العذر بهم وأيده بأنه لم يعهد في زمن إقامتها
في حبس مع أن حبس الحاج كان يجتمع فيه العدد الكثير من العلماء وغيرهم فقول الأسنوي القياس
أنها تلزمهم لجواز التعدد عند عسر الاجتماع فعذر تعذر أولى فيه نظر لأن المجلس هدر مسقط وبه
يندفع قوله أيضاً يلزم الإمام أن ينصب من يقم لهم الجمعة انتهى ولو قبل ولم يكن بالبلد غيرهم

(قوله) وهل من العذر هنا وقوله السابق
ومن العذر هنا أن كان لاخراج
الجماعة فمحل تأمل لأن كلامهم مما يتأتى
فها وكونه عذراً فيها الأولى لأنها فرض
تفاته وهذه فرض عين وإن كان لا بأس
آخر فابين والله أعلم

وأمكنهم إقامتها معهم لم يعدلانه لا تعدد هنا والجس إنما يمنع وجوب حضور محلها وقول
السبكي المقصود من الجمعة إقامة الشعائر لا شاف في ذلك لأن إقامته موجودة هنا ألا ترى أن الأربعين
لو أقاموها في صفة بيت وأغلقوا عليهم بها تحت وأن قوتوها على غيرهم كما يعلم مما يأتي (وتلزم الشيخ
الهرم والزمن) يعني من لا يستطيع المشي وإن لم توجد حقيقة الهرم وهو أقصى السكر والزمانة وهي
الاتلا والعاقة (إن وجد امركا) ولو آدميا لم يزره ر كونه كاهن وظاهر بأجرة أي لا منه فيها بأن نهت
المنفعة جدا فيما يظهر ويحتمل أنه في الآدمي لا فرق أخيهما بما يأتي في بدل الطاعة للمعصوب في الحج
وعليه باعتبار المسامحة بالارتفاق ببدن الغير مالم يعتد به في ماله وقد يفرق بأن الحج يحتاج له أكثر
لأنه لا يحب في العمر الأمر ولا يجزئ عنه أو أجارة بأجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة
كاهن وظاهر (ولم يشق الركوب) عليهم ما كشقة المشي في الوحل إذا نسرر (والأعمى يجد قائدا)
ولو بأجرة مثل كذلك فإن فقد أو وجدته بأكثر من أجره المثل أو بها وقد هأ ولم يفضل عما لم يزره
وان اعتداد النبي بالعصاة كما قاله جمع منهم المصنف في تعليقه على التنبيه خلافا لآخرين وإن قرب
الجامع منه خلافا للأدري لأنه قد تحدث حفرة أو تصدعه دابة فيضرب بذلك (وأهل القرية) مثلا
(إن كان فيهم جمع تصح) أي تعتد (به الجمعة) لجمعهم شرائط الوجوب والاعتقاد الآتية بأن يكونوا
أربعين كاملين مستوطنين لزمتهم الجمعة خلافا لآبي حنيفة لا إطلاق الأدلة بل يحرم عليهم تعطيل محلهم
من إقامتها والذهاب إليها في بلد أخرى وإن سمعوا النداء خلافا لجمع ر أو أنهم إذا سمعوه يتخيرون بين
أي البلدين شاؤا (أو) ليس فهم جمع كذلك ولو بأن امتنع بعض من تعتد به منها كاهن وظاهر لكن
(بلغهم) يعني معتدل السمع منهم إذا أصغى إليه ويعتبر كونه في محل مستوفى وتقدير أي من آخر طرف
مما يلي بلد الجمعة كاهن وظاهر (صوت عال) عرفا من مؤذن بلد الجمعة إذا كان يؤذن كعادته
في علو الصوت في بقية الأيام وإن لم يكن على عال سواء في ذلك البلد الكثيرة النخل والشجر كطبرستان
وغيرها لا تقدر البلوغ بتقدير زوال المانع كصرح به قولهم (في هرق) للأصوات والرياح (من طرف
يلهم لبلد الجمعة لزمتهم) خبر الجمعة على من سمع النداء وهو ضعيف لكن له شاهد قوي كما بينه
البيهقي (والا) يمكن فهم أربعين ولا بلغهم صوت وجدت فيه هذه الشروط (فلا) تلزمهم لعذرهم
وأفهم قولنا ولو تقديرا أنه لو علت قرية بقلعة جبل وسمعوا ولو استوت لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا
ولو استوت سمعوا ووجب في الثانية دون الأولى نظر التقدير الاستواء بأن يقدر نزول العالي وطلوع
المنخفض مسامتا لبلد النداء ولن حضر والعيد الذي وافق يومه يوم الجمعة الانصراف بعده قبل دخول
وقتها وعدم العود لها وإن سمعوا انخفضا عليهم ومن ثم لم يحضر الزمهم الحضور للجمعة على الوجه
ولا تخط بالسفر من محالها لبلد يسمع أهل النداء مطلقا عذمه لانه معها كجملتها (ويحرم على
من لزمته) الجمعة وإن لم تعتد به كقيم لا يجوز له القصر (السفر بعد الزوال) للدخول وقتها (الأن
تمسكه الجمعة) أي تمكن منها بأن يغلب على ظنه ذلك وهو مراد الجمهور بقوله بشرطه على ادراكها
أذ كثيرا ما يطلقون العلم ويريدون الظن كقولهم يجوز الأكل من مال الغريم علم رضاه ويجوز القضاء
بالعلم (في طريقه) أو مقصده كإبنا صله وحذفه لفهمه عما قبله وذلك لحصول المقصود وقيد صاحب
التجيز بختبا إذا لم تبطل سفره جمعة بلده بأن كان تمام الأربعين وكأنه أخذها مع امرأته من حرمة
تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فإن هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر فإن فرض أن
سفره بغير حاجة اتجه ما قاله وإن تمكن منها في طريقه أما إذا لم يغلب على ظنه ذلك بأن ظن عدمه أو شك
فيه فلا يجوز سفره (أو يتغير بتخلفه عن الرفقة) أهلا فلا يحرم أن كان غير سفره معصية دفعا لسفره

(قول المصنف) كغيره صوت عال الخ
صادق بالقرط بحيث يسمع من نحو
نصف يوم وهو مشكل من حيث المعنى
لما فيه من المخرج فلتأمل ثم رآته
لما فيه من العباد قبيد المعتدل وأفادته
في شرح العباد قبيد (قوله) إذا كان
غالب الأيدي على تحصيل (قوله) لا يجوز له السفر بأن
يؤذن الأولى تركه لا يهاجمه وأغنا سابقه
عنه (قوله) كقيم لا يجوز له السفر بخلاف
أقام أو نوى إقامة أربعة أيام بخلاف
ماذا كانت المدة دون ذلك فإن له حكم
المسافرين ولا تلزمه الجمعة (قوله)
ويريدون الظن الأولى ما يشمل الظن

وقضية أن مجرد الوحشة غير عذر وهو متجه وان صوب الاستوى بحث ابن الرفعة اعتباره وأيده
 بأنه لا يجب السفر للماء حينئذ لوضوح الضيق فان هناك بدلا لها ولا ليست الظاهر بدلا عن
 الجمعة بل كل أصل في نفسه ومعناه أنه لا يخاطب بالظهور مادام مخاطبا بالجمعة بل عند
 تعذرها لا بد لها إلا أن القضاء اذ لم يجب الاحتياط جديداً فأولى أداء آخر غايته أن الشارع جعله
 حينئذ فرض الوقت لتعذر فرضه الأول وبهذا يعلم أن قولهم الآتي بل تقضى ظهر أفيه تجوز
 وإن الرفع في قوله جمعة صحيح لما علم مما تقرر أن الظاهر ليست قضاء عنها (وقبل الزوال كبعده)
 في التفصيل المذكور (في الجديد ان كان سفرهما جازاً) لأن الجمعة مضافة إلى اليوم ولهذا يجب السعي
 على بعيد الدار من حين الفجر كذا قالوا وطاهره أنه لا يلزم قبله وإن لم يدرك الجمعة إلا به (وإن كان
 طاعة) مندوباً أو واجباً (جاز) قطعاً لغيره لكنه ضعيف (قلت الأصح ان الطاعة كليا
 والله أعلم) فيخرج نعم ان احتياج السفر لا درك خووف عرفة ولا تقاض خومال أو أسير جاز ولو بعد
 الزوال بل يجب الاقذار الأسير ونحوه كقطع الفرض لذلك يذكر السفر ليلية الجمعة لما روي بسند
 ضعيف جداً من سافر ليلتها على ماله أمّا المسافر لعصية فلا تسقط عنه الجمعة مطلقاً لأنه في حكم
 المقيم كما علم من الباب قبل هذا وحيث حرم عليه السفر هناك لم يترخص ما لم يفت الجمعة فيجب ابتداء
 سفره من الآن كما مر ثم (ومن لا جمعة عليهم) وهم بالبلد (تسقط الجمعة في ظهرهم في الأصح)
 لعموم الأدلة الطالبة للجماعة أمانهم خارجاً قسّم لهم اجماعاً (ويخفونها) كذا ما نأخذ (ان خفي
 عذرهم) لثلاثتهم وبالرغبة عن صلاة الامام ومن ثم كره اظهارها عند جمع بخلاف ما إذا كان طاهراً
 اذ لا تمته (ويندب ان أمكن زوال عذره) كقن يرجو العتق ومريض يتوقع الشفاء وإن لم ينطق بذلك
 (تأخير ظهره إلى الملبس من) ادراك (الجمعة) بأن يرفع الامام رأسه من ركوع الثانية أو يكون يحمل
 لا يصل منه محل الجمعة الا وقدرة رأسه منه على الوجه جاء لتخصيل فرض أهل الكمال نعم
 لو أخرها حتى بقي من الوقت قدر أربع ركعات لم يسقط تأخير الظهور قطعاً كما قاله المصنف ولا يشكل
 ما هنا بقولهم لو أحرّم بالظهور قبل السلام ولو احتمل لم يصح لأن الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الا بيقين
 بخلافها ومن ثم قالوا لو لم يعرف سلام الامام احتاط حتى يعلمه تنبيه * أربعون كاملون ببلد علم من
 عادتهم أنهم لا يقيمون الجمعة فهل لمن تلمزه اذا علم ذلك أن يصلي الظاهر وإن لم يأس من الجمعة قال
 بعضهم نعم اذ لا أثر للتوقع وفيه نظر بل الذي يحكمه لا أنها الواجب أصالة المخاطب بها يقيناً
 فلا يخرج عنه الا باليأس يقيناً وليس من تلك القاعدة لأنها في متوقع لم يعارض متقناً وهنا عارضه يقين
 الوجوب فلم يخرج عنه الا بيقين اليأس منها ثم رأيتهم صرحوا بذلك حيث قالوا لو تركها أهل بلد لم يصح
 ظهروهم حتى يضيّق الوقت عن واجب الخططين والصلاة ولو صلى الظهر ثم زال عذره وأمكنه
 الجمعة لم تلمزه بل تسقط له الان كل خشي وانقضى بالذكورة فتلزمه (و) يندب (لغيره) وهو من
 لا يمكن زوال عذره (كأثره والزمن) العاجز عن الركوب وقد عزم على عدم فعل الجمعة وان تمكن
 (تجملها) أي الظهر محافضة على فضيلة أول الوقت أم لو عزم على أنه ان تمكن أو نشط فعلها فليسقط له
 تأخير الظهور لليأس منها ولو فات غير المذخور وأيس منها لزمه فعل الظهر فوراً لان العصيان بالتأخير
 هنا شبه بخروج الوقت واذا فعلها فيه كانت أداء خلافاً للكثيرين لأن الوقت الآن صار لها (ولحقتها
 مع شرط) أي شرط (غيرها) من الخمس (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بأن يقي منه
 ما يسعها مع الخططين للاتباع واد البخاري وعليه جرى الخلفاء الراشدون فمن بعدهم ولو أمر الامام
 بالمبادرة بها أو عدمها فالقياس وجوب امتثالها (فلا يجوز الشرع فيها مع الشك في سعة الوقت انقفاً

(قوله) وهو متجه في النهاية وهو المعتمد
 وفي المغنى والفرق المظهر أي بين ما هنا
 وبين التيميم (قوله) وان صوب الاستوى
 بحث ابن الرفعة لك أن تقول يؤيد بحث
 ابن الرفعة أنهم جعلوا من جملة أعداء
 الجمعة نحو ابناس المريض ولا شك أن
 الوحشة أولى لتكون عذراً منه فليست
 بالنصف (قوله) لوضوح الفرق الأولى
 بأن يفرق بأن الوضوء من الوسائل
 والجمعة من المقاصد ويعتبر في الأول
 ما لا يعتبر في الثاني فتدبر (قوله)
 بأن يرفع إلى السبق في النهاية الا قوله
 وليس من تلك القاعدة إلى قوله ولو صلى
 الظهور (قوله) ولو أمر الامام بالمبادرة كان
 المنراد بالمبادرة فعلها قبل الزوال
 وبعدها تأخيرها إلى وقت العصر
 كما قال بكل منهما بعض الأئمة ولا بعد
 فيه وان لم يقبل المصلي القائل بذلك
 لماسياً أن حكم الحاكم يرفع الخلاف
 ظاهراً وباطناً وسياً في النكاح
 في الواطئ في نكاح بغير ولي ما يصرح
 بذلك وظاهر أن مثله فيما ذكر كل
 مختلف فيه كقولها خارج خطبة الائمة
 مثلاً ويعمل بقضاء العبارة على ظاهرها
 بأن يراد بالمبادرة فعلها أول الوقت
 وبعدها تأخيرها إلى آخر وقتها

ولا (تقضى) اذا فاتت (جمعة) بالنصب افساد الرفع على ما قبل ومصر آتفا ما قبل بظهرها والفاء هي
ما في أكثر النسخ وفي بعضها بالواو ويرجع بل أفسد الاول بأن هدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت
الظهر لان بينهما واسطة وهي القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولكردة بأن هذا انما يتأتى على
أن المراد بالظهر الأعم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد بظهر يومها كما أفاده السياق
وحينئذ فالترجيح صحيح كما هو واضح (فلوضائق) الوقت (هنا) أى عن أقل مجزئ من خطبتها
وركعتها ولو احتملا (صلوا الظهر) كالمولات شرط القصر يلزمه الاتمام ولو شك فنواها ان بقي الوقت
والا فالظهر محتمل بتمه ولم يضر هذا التعليق لاستناده الى أصل بقاء الوقت فهو كنية ليلية ثلاثي رمضان
صوم غد ان كان من رمضان كذا حزم به بعضهم وفيه نظر بل لا يصح لانه ان أراد أن هذا التعليق
لا يتأني في سعة الوقت أم لا بطله وجود التعليق المانع للجزم من غير ضرورة
لان الشك في سعة منع الجمعة والجمعة ومعين للاحرام بالظهر وحينئذ فليس التشبيه بمسئلة الصوم صحيحا
أو محتملا الجمعة ان بان سعة الوقت كان مخالفا للصكلامهم فان قلت لم يمنع انك هنا الجمعة
ولم يعمل بالاستصحاب وعمل به في رمضان قلت لان ربط الجمعة بالوقت أقوى من ربط رمضان بوقته
لانه يقضى بخلافها وأيضاً فالشك هنا في بقاء وقت الفعل فائز وتم قبل دخول وقته فلم يؤثر (ولو خرج)
الوقت بقى أو طنا (وهم فيها) ولو قيل السلام وان كان ذلك باخبار عدل على الوجه (وجب الظهر)
وفات الجمعة لا تمنع الانتداء بها بعد خروج وقتها فانبات بقواته كالجرح ولم يؤثر هنا الشك بخلافه فيما
مر لانه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الانتداء ولو مذهبها حتى علم أن ما بقي منها لا يسعه ما بقي من الوقت
انقلب ظهر من الآن وليس نظيره ما لو أحرم بصلاته وكانت مدة الخف تقضى فيها أو خلف ليا كان
ذا الرغبة غدا فأصكه اليوم لا يبحث حاله على ما يأتي لان الاولى فيها فساد لا انقلاب فأحيط لها
وكذا الثانية لان فيها الزام المدة بالكفارة فان قلت لم كان ضيق الوقت هنا مانعا من الانقضاء بخلاف
ضيق مدة الخف قلت يفرق بأن المبطل ثم لا تقضاء وهو يوجد في أدنى لحظة فلا يعتبر ما قبله وهنا الضيق
وهو يستدعي النظر لما قبل الانقضاء فاذا تحقق أطول حيث انقلب ظهره وأوجب الاسراع فيها
(بناء) على ماضى لانها ماضيا لا وقت واحد وان كانت كل مستقلة اذا اصح أنها صلاة على حياتها
كما مر فتعين بناء أطولهما على أقصرهما تنزيلا لهما منزلة الصلاة الواحدة كصلاة الحضر مع السفر
(وفي قول) لا يجب الاستمرار فيها بل يجوز قطعها وفعل الظهر (استثنافا) لاختلافها بخروج وقتها
ويرد بان مثل هذا الاختلال لا يجوز القطع المؤدى الى صيرورتها كلها قضاء وهذا فارق ما يأتي من
جواز قطع المسبوقه وقيل يجب ويطل ماضى (والمدبوق) المدرك ركعة (كغيره) أى الموافق
في أنه اذا خرج الوقت قبل الميم من سلامه لم يمتها بالظهر اسواء أكان معذورا في السبق أم لا
كما اقتضاه اطلاقهم ولا نظر لكون الجمعة تابعة لجمعة صحيحة لان الوقت أهم شروطها فلم يكنف
بهذه التبعية الضعيفة ومن ثم لو سلم الامام وحده أو بعض العدد المعتمر في الوقت والبقية خارجه بطلت
صلاة المسلمين في الوقت لانه بان بخروجه قبل سلام الاربعين فيه أن لا جمعة سواء أقصر المسلمون فيه
بالتأخير أم لا كما اقتضاه اطلاقهم لان المحظ فوات شرط وقوعها من العدد المعتمر فيه وهذا موجود
مع التقصير وعدمه ويؤيده أنه لو بطلت صلاة واحد من العدد بعد سلام البقية بطلت صلاتهم لغوات
العدد قبل سلام الجميع وفارق ذلك ما لو بان حدث غير الامام فانها تنقض الجمعة على المعتمد بأن الجمعة
تصح مع الحدث في الجملة كصلاة فاذا طهروا ولا كذلك خارج الوقت فكان ارتباطها به أتم
منه بالظاهرة وبحث الاستدوى أنه يلزمه مفارقة الامام في التشهد ويقصر على الواجب اذا لم يتمكن

(قوله) والبقية خارجه بطلت صلاة
المسلمين ظاهره بطلان الصلاة من حيث
هي وهو محل تأمل لانهم انما أتوا بالسلام
نظن أن واجبهم الجمعة فحينئذ
أن واجبهم الظهر علم أنه لم يقع موقعه
فأشبه ما لو سلوا جاهلين بخروج الوقت
وقد صرحوا بعدم بطلان الصلاة
حينئذ بل يجب اتتمامها لغير العمل
الا قرب بطلان خصوصها بعدم
لا مطلق الصلاة وفي تعبير غيرها بعدم
جمعة جمعهم اشارة لذلك فليتأمل
وليراجع

الجمعة الأبدلث ويؤخذ منه ان امام الموافقين الزائد على الاربعين لو طول الشهد وخشوا خروج الوقت لزمهم مفارقه والسلام تحصيل الجمعة نعم ما بحثه انما يأتي على ما عقده انه لا يشترط في ادراك الجمعة ركوع الثانية بقاءه معه الى أن يسلم والعقد خلافه كما يأتي (وقيل بتمها جمعة) لانه تابع لجمعة صحيحة (الثاني أن تعام في خطبة أئمة) التعبير بالنساء وبالجمع للغالب اذ نحو الغيران والسراييب في نحو الجبل كذلك والنساء الواحد كذا في نحو طاهر (أوطان المجمعين) المجمعية بحيث تسمى بلدا أو قرية واحدة للاتباع والمراد بالخطبة كما هو ظاهر من كلامهم وصرح به جمع متقدمون محل معدود من البلد أو القرية بان لم يجز لمريد السفر منها القصص فيه نعم أفتى جمال الاسلام ابن البرزى بكسر الباء نسبة لزر السكان في مسجد خرب ما حو اليه بخوار اقامتها فيه وان بعد البناء عنه فرائضه ونظر الوجه ما ذكرناه من الضابط لتصريح نص الآم وكلامهما به فانهما قالوا الموضع الخارج الذي اذا انتهى اليه منشئ السفر منه كان له القصر لا يجوز اقامة الجمعة فيه لكن انصرف الاول جمع بان بقاء المسجد عامرا يصير ما بينه وبين العاصم من الخراب كخراب تخلل العمران وهو معدود من البلد اتفاقا فهو لم يخرج عن ذلك الضابط وردت مع ان ذلك الخراب كهذا الان العمران لا يتخلل عن تخلل خراب فاتقصت الضرورة عنه منه بخلاف ذلك ان بعدد لاسيا انفا حش جعله اجنبيا عن البلد فلا ضرورة بل ولا حاجة الى عدمه وأئمة نحو السعف كالخمر وقد لزمهم اقامتها بغیر أئمة بان خربت فأقاموا لعارتها بخلاف المقيمين لانشاءهم اعلا بالاصل فهم ما قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتغير كل باسم فلكل حكمه انتهى وانما يتجه ان عد كل مع ذلك قرية مستقلة عرفا وقضية قوله هنا في خطبة وفيما يأتي بأربعين ان شرط الصحة كون الاربعين في الخطوة وانه لا يضر خروج من عداهم عنها فيصير بط صلاتهم الجمعة بسلامة امامها شرط وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضا فعليه لو ائدى أهل بلد سمعوا وهم ببلدهم بامام الجمعة في بلد وتوفرت شروط الاقتداء عاز ثم رأيت الاذرعى والزركشى أطلقا انه لا يضر خروج الصفوف المتصلة بمن في الائمة الى محل القصر وانى قلت في شرح العباب عقبه وهو مقيس لكن الاوجه حمله على ما هنا والتبعة انما ينظر اليها غالبيا الزائد على الاربعين وانعقاد جمعة من دونهم اذا بان حدث الباقي تبعاً للامام خارج عن القياس على ان صورة الجماعة المراجعة ثم لم يوجد في الخارج ما ينافيها بخلافه هنا فان وجود بعض الاربعين خارج الائمة ينافيها (ولو لا زم أهل الخيام العراء) أى محلاتها كأباصله (أبدا لا جمعة) عليهم (في الأظهر) لان قبائل العرب كانوا حول المدينة ولم يأمرهم صلى الله عليه وسلم بحضورها ولا تصح منهم مجملهم ولو سمعوا النداء من محلها بشرطه السابقة لزمهم فيه تبعاً لاهله اقلوا كانوا ينتقلون في نحو الشتاء فلا جمعة عليهم جزا مخرج بالعراء ما لو كانت خيامهم في خلال الائمة وهم مستوطنون فلتزمهم الجمعة وتتقدم بهم لانهم في خلال الائمة فلا يشترط كونهم في أئمة (الثالث أن لا يسبقها ولا يقارنها جمعة في بلدتها) مثلاً وان عظمنا لانها لم تفعل في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين الا في موضع واحد وحكمته ظهور الاجتماع المقصود فيها (الاذا كبرت) ذكره ايضاح اذا المدار انما هو على قوله (وعسر اجتماعهم) يقينا وسياقه يحتمل ان ضمير اجتماعهم لاهل البلد الشامل لمن تفرقه ومن لا والله لمن تتقدمه لا غير وكلاهما بعيد والذي يحتمل من يغلب فعلهم لها عادة وان ضابط العسر أن يكون فيه مشقة لا تتعمد عادة (في مكان) واحد منها ولو غير مسجد فتجوز الزيادة بحسب الحاجة لا غير قال في الأنوار أو بعدت أطراف البلد أو كان بينهم قتال والأول محتمل ان كان البعيد يجعل لا يسمع منه نداهما بشرطه السابقة وظاهر ان كان يجعل لو خرج منه عقب القبر لم يدركه الا انه

(قوله) والنساء الواحد طاهره ولو كان لا يسمى قرية في العرف وهو محتمل تأمل (قوله) قال في الأنوار الى المتن في النهاية (قوله) والاوّل محتمل قد يقال أى احتمال مع ما تقر من ان العبرة في موقف مؤذن بلدا لجمعة بطرفها الذي يلي السامعين لا يجعل اقامة الجمعة في بلد تبعد عن محل كلام الانوار على ما سياتي والله أعلم

لا يلزمه السعي اليها الا بعد الشجر كما مر وحينئذ فان اجتمع من أهل محل البعيد كذلك أن يكون صلوا
الجمعة والا فإظهار الثاني ظاهر أيضا فكل فئة بلغت أربعين تلزمها إقامة الجمعة (وقيل لا تستثنى
هذه الصورة) وتحمل المشقة لما تنقصر رايها لم تتعد في الزمن الأول ومن ثم أطال السبكي في الانتصار له
نقله لا بد وقال انه قول أكثر العلماء ولا يحتفظ عن صحابي ولا تابعي تخوير تعددها ولم يزل الناس على
ذلك الى أن أحدث المهدي ببغداد جامعا آخر (وقيل ان حال نهر عظيم) يتحوج الى سباحة (بين شقيها
كانا كبليدين) فلا يقام في كل شق أكثر من جمعة واعترضه الشيخ أبو حامد بأنه يلزمه جواز قصر من
دخل من أحدهما الى الآخر بقصد السفر والترجمة قائله (وقيل ان كانت قري) متفصلة (فانصلت)
عماراتها (تعددت الجمعة بعددها) أي تلك القري استبحا بالحكمة الأول (ولو سبقها جمعة) بحملها
حيث لا يجوز فيه التعدد (فالجمعة السابقة) لجمعتها الشرائط ولو أخبرت طائفة بأنهم مسبقون
بأخرى أموها ظهروا والاستئناف أفضل ومجمله كما هو ظاهر ان لم يكنهم ادرا للجمعة السابقين والالزيمهم
القطع لا درا كما هو يعرف السبق بخبر عدل رواية أو معدور كما هو ظاهر كما يقتل اخباره بنجاسة على
المصلي وانما لم يقبل في عدد الركعات خبر الغير لانه لا مدخل له فيه لا طائفة بما في قلب المصلي (وفي
قول ان كان السلطان مع الثانية) اماما كان أو موما فهي الجمعة (والا الذي الى تفويت جمعة أهل
البلد بعد ادراة شرذمة ونائب السلطان حتى الامام الذي ولا مثله في ذلك وكذا الذي أذن فيها انما يجوز
فيه التعدد فتعددت زيادة على الحاجة فتصعب السابقة الى أن تنهى الحاجة ثم تبطل الزائدات ومن
شك في انه من الأولين أو الآخرين أو في التعدد لحاجة أو لالزمته الاعادة فيما يظهر كما يعلم بما أنى فان
قلت فكيف مع هذا الشك يحرم أو لا وهو متردد في البطلان قلت لا نظر لهذا المتردد لا محال أن يظهر
من السابقة المحتاج اليهن ففخت لذلك لان الاصل عدم مقارنة المبطل ثم ان لم يظهر شيء تلزم الاعادة
(والمعتبر سبق التحريم) براء أكبر من الامام وان لم يلحقه الاربعون الا بعد احرام أربعين المتأخر لان اراء
يتمين الانعقاد والعدد تابع فلم يعتبر وقيل هو المعبر ويدل له أن الامام لو سلم في الوقت والقوم خارجة فلا
جمعة للجميع ويجب بأنه يغتفر التميز في السابق ليكون الكل في الوقت ما لم يغتفر ثم لان الوقت هو الاصل
كما مر (وقيل) سبق الهزيمة وقيل سبق (التخل) وهو السلام أي ميم المتأخر منه من عليهم أو السلام
كما هو ظاهر وذلك للام من بعده من عروض مفسد للصلاة بخلاف التحريم (وقيل) المعتبر السابق (بأول
الخطبة) بناء على ان الخطبتين يدل عن الركعتين (فلو وقعتا) بمحل يتمتع بعددها فيه (معاً أو شكا)
أو وقتا معا أو مرتبا (استؤنفت الجمعة) ان اتسع الوقت لتدافعهما في المعية واحتمالها عند الشك مع
ان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة ولا أثر لتردد مع اخبار العدل لان الشارع أقام
اخباره في نحو ذلك مقام اليقين ولا احتمال تقدم احدهما في مسئلة الشك فلا تصح الاخرى لان
المدار على طعن المكاف دون نفس الامر لكن تسب مراعاته بأن يصلوا بعدها الظهر * تنبيه * من
الواضح انه لا يجوز الاستئناف مع التعدد الا ان علم انه بقدر الحاجة فقط والا فلا فائدة له وانه مادام
الوقت متصلا لا يصح الا ان وقع البأس من الجمعة أخذ امامرا نفاوا أن هذه الظاهر هي الواجبة
ظاهرا فتمنع الجماعة فيها فرض كفاية لاسنة ويسن الاذان لها ان لم يكن أذن قبل الاقامة لها ولا
يأفيه قوله السابق تسن الجماعة في ظهرهم لان الفرض ثم هو الجمعة وقد وقعت صحيحة مجزئة وان
المراد بالشك في المعية وقوعهما على حالة تمكن فيها المعية وكذا الباقي فلا يقال لو شك بعض الاربعين
دون بعض ما حكمه نعم يظهر انه لو أخبر بعض الاربعين عدل بسبق جمعهم لم يلزمهم استئناف لانهم غير
شاكين بخلاف الباقيين يلزمهم ان أمكنه بشرطه ولا احتمال تقدم احدهما في مسئلة الشك فلا

(قوله) الاحتمال تقدم احدهما أي
احدى المتقدمتين (قوله) فلا تصح
الاخرى أي المستأنفة (قوله) مادام
الوقت متصلا لا يصح كذا في أصله بخطه
وفي نسخة الظهر على انه فاعل وهي
أظهر وان كانت من تصرف النسخ

تصح الاخرى لان المدار على طين المكف دون نفس الامر لكن يسر مراعاة بان يصلوا بعد هذا الظاهر
(وان سبقت احداهما ولم تتعين) كأن سمع مسافر مثلاً تكبيرين متلاحقتين وجهل المتقدم منهما
(أو تعينت ونسيت صلواتهما) لتبين وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر لكتبتها غير معلومة لنبذة منهما
والاصل بقاء الفرض في حق كل فلزتهما الظاهر عملاً بالأسوء فيها وفيه (وفي قول جمعة) لان الفعولتين
غير مجزئتين (الرابع الجماعة) باجماع من يعتد به لكن في الركعة الاولى بخلاف العدد لا بد من
بقائه الى سلام الكل حتى لو أحدث واحد من الاربعين قبل سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت
جمعة الكل وقد يشكل عليه ما يأتي أنه لو بان الاربعون أو بعضهم محدثين صحت للامام لا استقلاله وللمظهر
منهم تبعاله وقد يجاب بأن الذي دل عليه صنيعهم حيث عبروا به تأبأحدث وثم يمان أن الفرض هنا
أنه ظهر بطلان سلامته قبل سلامه وحديثه ففرق بأن العدد ثم وجدت صورته الى السلام فلا يؤثر
تبين الحدث الرافع له ما يأتي أن جماعة المحدثين صحيحة حسب ما ناولوا بخلاف ما هنا فان خروج أحد
الاربعين قبل سلام الكل أطل وجود صورة العدد قبل السلام فاستحال القول بالجمعة هنا وعليه
فالولم يبن حدث الواحد هنا إلا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جزئيات تلك حينئذ واختلفوا
في اشتراط تقدم احرارهم على غيرهم والمنقول الذي عليه جمع محققون كان الرتبة
والاستوى وغيرهما أنه لا بد منه وجرت عليه في شرح العباب وردت ما أطل به المتصرون لاسيما
الزركشي لعدم الاشتراط لكن مما يؤيدهم ما مر آتفاً أن احرار الامام هو الاصل وأنه لا عبرة باحرار
العدد وما يأتي أنه لو بان حدث المأمومين انعقدت للامام فعلم أن من لم تعتد بهم وغيرهم كهم تبع للامام
وأما حيث انعقدت لم ينظر للمأمومين قبل وعلى الاول لا بد من تأخر أفعالهم عن أفعال من تعتد به
كالا حرام انتهى وهو بعيد جد الوضوح الفرق بين الاحرام وغيره كحرام في الرابطة في الموقف
بل الصواب هنا عدم اشتراط ذلك وان قلنا باشتراطه فموضوع الفرق بين البادين (وشروطها) أي
الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كالقربونية الاقتداء وعدم مخالفة الفاحشة والعلم بأفعال
الامام وغير ذلك مما مر الآية الاقتداء والامامة فانها مشروطان هنا لا انعقاد كحرام اذ لا يمكن انعقاد
الجمعة مع الانفراد (و) اختصت باشتراط أمور أخرى منها (أن تقام بأربعين) وان كان بعضهم
صلاها في قرية أخرى على ما تجتمع جمع وقياسه أن المريض لو صلى الظهر ثم حضر حسب أيضاً وأمن
الجن كما قاله القولي ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشرط فهم وقول الشافعي بعزم مدعى رؤيتهم
محمول على مدعيها في صورهم الأصلية التي خلقوا عليها لانه حينئذ يخالف للقرآن وذلك لما صرح
أن أول جمعة صليت بالمدينة كانت بأربعين والغالب على أحوال الجماعة التعبد وقد أجمعوا على
اشتراط العدد والاربعون أقل ما ورد وخبر الانقضاء محتمل (مكافحاً اذ كرا) مميز الخرج
السكران بناء على أن مكلف لانها لا تلزم اضدادها ولا تنقصهم كقدمه فلا تعتد بهم كذا ذكره هنا
فلا تكرار بخلاف المريض ولو لكل العدد بخشي وجبت الاعادة وان بان رجلاً ولو أحرار أربعين فهم
خشي فانقص واحد وبقي الخشي لم تبطل كما قاله جمع تعال السلي لا تاتسقا انعقادها ثم شككت في وجود
مبطل وهو أئونة الخشي فلا يضر لأن الاصل بقاء الاعتقاد كما مان الاصل بقاء الوقت وعدم المفسد
فيما لو شكوا فيها في خروجه أو فيها أو قبلها في مسح الرأس في الوضوء فقول بعضهم تبطل في مسئلة
الخشى اذ لا أصل هنا بزمه ما قرنته من أصل دوام صحتها (مستوطناً) يجعل أقامتها فلا تعتد بغير يلزمه
حضورها من غير المستوطن لانه صلى الله عليه وسلم لم يقيم الجماعة بعرفة في حجة الوداع مع عزمه على
الاقامة أياماً وفيه نظر فانه كان مسافراً اذ لم يقيم جعل أربعة أيام فصاح وعرفة لا يثبت بها فليست

(قوله) بطلت جمعة الكل أي من حيث
هي جمعة أخذت عما تقدم لنا فلا تغفل
(قوله) فان خروج أحد الاربعين الخ
يشعر بأن المرداه بالخروج الحسى
بالانصراف لا بالخروج الحقيقى لانه
موجود في المسئلة الاخرى فلا يتجه
الفرق على هذا التقدير فليست نعم
لا بعد انه اذا تبين الحدث لقوم في أثناء
الصلاة كان ملحقاً بالانصراف بالفعل
(قوله) فالولم يبن حدث الواحد الخ هل
العبرة في البيان به أو بهم وعلى الثاني
فلو بان البعض فقط فهل يقتصر البطلان
عليه أو يعم الجميع ينبغي أن يحتر
(قوله) وان كان بعضهم الى قوله وقياسه
في النهاية (قوله) في قرية أخرى غير قرنته
(قوله) آمن الجن قال في المغني قال وتعد
بأربعين من الجن كقوله القولي لكن
يشكل على النص على أن من ادعى أنه
يرى الجن ككفر وقال بعضهم يمكن حمله
على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه
ويجوز كلام غيره على ما تصوروا
بصورة بني آدم ونحوهم انتهى وهذا
حسن انتهى وفي النهاية يخبره أنه قال
وقيدته يعني ما قاله القولي اللم يبرى
في حياة الحيوان بما اذا تصور بصورة
بني آدم انتهى فليست هل المراد بني آدم
مثلاً فلا يخالف حينئذ يشبهه وبين ما في
المغني أو بني آدم فيخالفان فالجواب أنه
لو قيل في مقام انعقاد الجماعة بهم لا بد
من تصورهم بصورة بني آدم وفي مقام
عدم تكفير مدعى رؤيتهم على غير
صورهم الأصلية لا فرق لكان له وجه
وجه فليست والله أعلم (قوله) لانه حينئذ
خالف القرآن قديماً قال يس في الآية
الشريفة ما يقتضي عموم الاحوال
والازمان فيكون في صدقها ثبوت هذه
الخاصية لهم في الجملة فليست والله أعلم

ثم أيت ايضاوى أشار لذلك في تفسيره فراجع (قوله) بخلاف المريض فان عدم لزومه ليس لنقص فيه بل لتعديف عنه فلا مانع من انعقادها به

(قوله) إلا أن يحجب بأنه لا مانع الخ مسلم لكن لا يجدي لأنه مستدل لا مانع (قوله) فيمن زعمه ففاته وأمكنه ادراكها في بلده قد يقال لا معنى لقوات حينئذ فليأتمل (قوله) وانما يحجب ان سمع النداء يمكن توجيه الاطلاق * (٢٦٤) المذكور بأنه حينئذ منسوب الى

التقصير فلا يعدي التعليل عليه بخلاف من لاجعة ببلده ولم يسمع ففاته (قوله) فنافيه أهله ينبغي وماله أخذ عما يأتي وكأنه سقط هموا (قوله) لم تعتد بهم في الثالثة أتي بعض العلماء بأنها تلزمهم الجماعة قبل ان تضع منهم لو فعلوا لعدم الاستيطان وذلك ظاهر لا شاك فيه نهاية وقوله لا يلزمهم في اطلاقهم نظر نعم ان فرض أنهم يتوقعون زوال الأكره قبل مضي أربعة أيام فيسقط عنهم الى مضي ثمانية عشر يوما لانهم مسافرون حينئذ أو فيما اذا لم يكن في التنقل اليه غيرهم وقوله بل لا تضع منهم مشكل جدا إلا أن يكون المراد به لا تعتد بهم أو يحتمل على ما إذا لم يكن بالبلد غيرهم والله أعلم (قوله) ولو خرج بعد الفجر أهل البلد كلهم الخ قد يشوق في كل من الاحتمالين أما الاول فلان مناف لما تقدم من أن التعطيل انما يحرم اذا كان السفر لغرض حاجة وقد فرضه حاجة وإنما الثاني فلان السماع انما يظن اليه فيما يظهر وتعطيه قوة كلامهم فيما اذا أقيمت الجماعة بالفعل محل فليأتمل وكتب أيضا مانعه قوله بعد الفجر تأمل فانه اما أن يكون المراد به فجر يومها كما هو الظاهر فكيف يصح قوله الآتي من حين الفجر أو غير يومها فواجبه التقييده (قوله) والاول أحوط بنا فيه ما تقدم للشارح من تقييد بحث صاحب التجميع فلا تغفل (قوله) قال الأسنوي ومن تبعه وهذا الشرط الخ لئلا أن تقول في توجيهه لا يخلو اما أن يكون

دار إقامة إلا أن يحجب بأنه لا مانع أن يكون عدم فعله الجماعة لاسباب منها عدم أبنية ومستوطن ثم مر أول باب صلاة المسافر أن من توطن خارج السور لا تعتد به الجماعة داخله وعكسه لأنه أغنى السور بحملها كبلدتين منفصلتين وأتى شارح فيمن زعمه ففاته وأمكنه ادراكها في بلده لجواز تعددها فيه أو في بلد أخرى بأنها تلزمه ولم تجزئه الظاهر مادام قادر عليها ثم انتهى وماله في بلده وأضع وفي غيرها انما يتجه ان سمع النداء منها إلا غابته أنه بعد بأسه من الجماعة ببلده كمن لاجعة ببلده وهو انما يلزمه غيرها ان سمع ندائها بشروطه والمستوطن هنا هو من (لا يظعن) أي يسافر عن محل إقامته (شتاء ولا صيفا إلخ) فلا تعتد بمسافر ومقيم على عزم عودته لوطنه ولو بعد مدة طويله ومن له مسكن باقيه التفصيل الآتي في حاضري الحرم نعم لا يأتي هنا اعتبارهم ثم ما نوى الرجوع اليه لاقامة فيه ثم ما خرج منه ثم موضع إحصاءه لعدم تصور ذلك هنا وانما التصور باعتبار ما أقامته به أكثر فان استوت بهم ما خافه أهله ومحاجر ولد فان كان لكل أهل أموال اعتبر ما به أحدهم مادامها أو أكثر أو واحد أهل وبآخر مال اعتبر ما فيه الأهل فان استوي باقي كل ذلك انعقدت به في كل منهما فيما يظهر ولا تأتي نظرية هذه ثم اعذرته ثم ماذا كرايا فيه ما في الأنوار أنهم لو كانوا جعل شتاء وبآخر صيفا لم يكونوا متوطنين بواحد منهما مالا محل هذا فيمن لم يتوطنوا محلين معينين يتنقلون من أحدهما الى الآخر ولا يتجاوزونهما الى غيرهما بخلاف من توطنوا محلين كذلك لكن اختلاف حالهم في إقامتهم فهاهنا التوطن بهما أو بأحدهما ناط بجماسية التوطن في حاضري الحرم وأقي الجلال البقيني في أهل بلد يمارقونها في الصنف الى مصابهم بأنهم ان سافر واعنا ولو سقرا قصرتم تعتد بهم فان خرجوا عن المساكن فقط وتركوا بها أموالهم لم يكن هذا طاعنا لانه السفر فستلزمهم ولو فيما خرجوا اليه ان عدتم الخطية والازمتهم فيها وماله في خروجهم عن المساكن ظاهرا لا قوله وتركوا أموالهم فليس بقيد في سفرهم ان أراد به أنه لا تعتد بهم في مصابهم فهم فواضع نعم تلزمهم ان أقيمت فيها جماعة معتبرة أو في بلدهم لو عادوا اليها فليس بصحيح لان خروجهم عنها الحاجة لا يمنع استيطانهم بها اذا عادوا اليها كما يصرح به المتن وانما تستطع عنهم الجماعة نعم ان سمعوا النداء ولم يتخروا على أموالهم لودعوا بالجمعة لزمهم مطلقا وانعقدت بهم في بلدهم ولو أكره الامام أهل بلد على سكني غيرها فامتلوا لكتهم عازمون على الرجوع لبلدهم متى زال الأكره لم تعتد بهم في الثانية بل في الاول لو عادوا اليها كما هو ظاهر ولو خرج بعد الفجر أهل البلد كلهم لاجعة كالصيف وأمكنهم إقامة الجماعة ببلدهم فهل يلزمهم السعي اليها من حين الفجر لانه يحرم عليهم أن يعطوها كإمام أو يظن في محلوهم فان كان يسمع أهله النداء من بلدهم لزمهم لمساكن أنه في حكم بعض أجزائه والا فلا محل نظر والاول أحوط قال الأسنوي ومن تبعه وهذا الشرط لا يغني عنه قوله أو طان المجمعين فان ذلك شرط في المساكن وهذا في الأشخاص حتى لو أقامه في محل الاستيطان أو بعون غير مستوطنين لم تعتد بهم وان لزمهم انتهى ورد بأن هذه الصورة خارجة بقوله المجمعين لانه في هذه الصورة لغبر المجمعين ويحجب بأنهم وان خرجت به إلا أن ذلك في الذخري الذي يحتمل أن المراد بالمجمعين مقيمو الجماعة وان لم يكونوا من أهلها فاجتاحت لبيانها مع ذلك فلو لا يستغنى عنها ما اشترط التكليف والحريه وتعلم عامر في التيمم أنه لا بد من اغناء سلامتهم عن القضاء وهو ظاهر وان لم أر من صرح به في غير فائدة الطهورين وسيعلم مما يأتي أن شرطهم أيضا ان يسمعوا أركان الخطبتين وان يكونوا قراء أو أميين متحدين فهم

المراد بالجمع من تلمزمهم ومن تعتد بهم أو من يفعلونها فان كان المراد ما عدا الأخير وردت من الصورة التي أفادها الأسنوي وان كان الأخير ورد ما لو أقامه أو بعون مقيمون مستوطنين وأقامه معهم جمع من الأركان المستوطنين مع أنها غير صحيحة أيضا حينئذ لا بد من قوله مستوطننا فقامت

من يحسن الخطبة فلو كانوا قراء الا واحد منهم فانه ائى لم تتقدمهم الجمعة كما أفتى به البغوى لان
الجماعة المشروطة هنا للجمعة صيرت بينهما رباطا كالرباط بين صلاة الامام والمأموم فصار اقتداء
قارئ ائى وبه يعلم انه لا فرق هنا بين أن يقصر الاى في التعل وأن لا وان الفرق بينهما غير قوى لما تقرر
من الارتباط المذكور على أن المقصر لا يحسب من العدد لانه ان أمكنه التعل قبل خروج الوقت فصلاته
باطلة والا فالعادة لازمة له ومن لم يمتنع لا يحسب من العدد كما مر آنفا فلا يصح ارادته هنا وفي انعقاد
جمعة أربعين أخرى وجها ومعلوم من اشتراط الخطبة بشرطها الآتية عدم صحة جمعهم ولو كان في
الاربعين من لا يعتد وجوب بعض الاركان ككتفى صحيح حسبانها من الاربعين وان شئت في اتيناه
بجميع الواجب عندنا كتحصيص امامته بنام ذلك لان الظاهر توقيف الخلاف بخلاف ما اذا علم منه مفيد
عندنا فلا يحسب كحوتها من رباط لان صلاته عندنا ثم رأيت في الخادم عن مقضى كلام الشيخين
ان العبرة بعدم عقيدة الشافعي اماما كان أو مأموما وهو يصح فيما تقرر (والصحيح انعقادها بالرضي)
وان صلوا الظهر على ما مر لكلهم وانما سقط عنهم رفقاهم (و) الصحيح (أن الامام لا يشترط
كونه فوق اربعين) خبر أول جمعة السابق (ولو انقض اربعون) يعني العدد المعتبر ولو نسي
وثلاثين اذا كان الامام كاملا ولا انقضاء مثال والضابط النقص (او بعضهم في الخطبة لم يحسب
المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لاشتراط سماعهم لجميع اركانها (ويجوز البناء على ما مضى
ان عادوا قبل طول الفصل) عرفا وان انقضوا الغير عذر لان السير لا يقطع الموالاته نظير ما مر في الجمع
وغيره (وكذا) يجوز (بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينهما) وعادوا قبل طول الفصل عرفا
لذلك (فان عادوا) في الصورتين (بعد طوله) عرفا وضبط جمع له بما يزيد على ما بين الايجاب
والقبول في البيع بعيد جدا أو الأوجه ما قلناه من الضبط بالعرف الأوسع من ذلك وهو ما أنطل الموالاته
في جمع التقديم ثم رأيت الرافعي صرح به وسبقه اليه القاضي أبو الطيب وان الصباغ أطلق اعتبار
العرف ويتعين ضبطه بكافريته (وجب الاستئناف في الاظهر) وان انقضوا بعذر لان ذلك لم يقل
عنه صلى الله عليه وسلم المتوالي وكذا الآية بعده (وان انقضوا) أى الاربعون أو بعضهم بقراءة
أو بطلان صلاة بالنسبة للأولى وبطلان بالنسبة للثانية لما مر أن بقاء العدد شرط الى السلام بخلاف
الجماعة فانها شرط في الأولى فقط (في الصلاة) ولم يحرم عقب انقضائهم في الركعة الأولى أربعون
سمعوا الخطبة (بطلت) الجمعة فيتموها ظهرا لان العدد شرط ابتداء فكذا اذا ما كالتوقف فعليه
لوتباطوا حتى ركع فلا جمعة وان أدركوه قبل الركوع اشترط أن يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه
والمراد كما هو ظاهر أن يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع لانهم حينئذ أدركوا
الفاتحة والركعة فلا معنى لاشتراط ادراك جميع الفاتحة قبل أخذ الامام في الركوع الذي أوهمته
العبارة أما اذا لم يسمعوها فلا بد من احرامهم قبل انقضاء السامعين لانهم لا يصيرون مثلهم الا حينئذ
وفي هذه الحالة لا يشترط تمكنهم من الفاتحة لانهم تابعون لمن أدركها وبه يعلم أنهم لم يدركوها قبل
انقضائهم اشترط ادراكها لظهورها بخلاف الخطبة اذا انقض أربعون سمعوا بعضها وحضر
أربعون قبل انقضائهم لا يكفي سماعهم لباقها ويفرق بأن الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلاة
(وفي قول لا) يضر (ان بقي اثنان) مع الامام لوجود مسمى الجماعة اذ يقتصر في الدوام ما لا يقتصر
في الاستدعاء وبحسب بعضهم ان محل اتمامها ظهرا أى والاكتفاءه اذ المتوفر شروط الجمعة
والا كان عادوا لزمتهم اعدانها جمعة واعتده غيره فقال ولن انقضوا أو قدموا أو بلغوا بعد فعلها
اقامتها ثانيا بخطبة المصلين بل يلزم المقصرين كالمقصرين ذلك انتهى وما قاله فمن قدموا أو بلغوا غلط

(قوله) فلا يصح ارادته محل نظر
(قوله) ولو كان في الاربعين الى المن
في النهاية (قوله) عرفا الى المتن في النهاية
أيضا وفي المتن نحوه (قوله) قبل قيام
الامام قبل أقل الركوع كذا في أصله
خطه رحمه الله تعالى فلتأمل فان
الظاهر عن (قوله) تابعون لمن أدركها
هل يعتبر بالفعل بأن يقرأها جميع
السامعين أو يكفي مضي زمن يكفي فيه
محل تأمل (قوله) لوجود مسمى
الجماعة فيه ايها من مسمى الجماعة يشترط
فيه الثلاثة وليس كذلك كما مر فالأولى
مسمى الجمع كما عبر به الشارح المحقق

لتوهم المذكور اما اذا لم يسمعوا الى آخره وفي القصير ينزده كالقول المطلق الاصحاب انهم يتوهمها
 ظهرا ويلزم من صحة الظهر سقوط الجمعة وما يؤيد عدم فعل الجمعة قولهم لو بادروا بغيرها
 يجعل لا تعدد فيه فانت على جميع أهل البلد فيصلونها ظهرا لا متاع الجمعة عليهم فاذا امتعت
 الجمعة هناعم تقصير المبادرين بها ومن ثم قيل انهم يؤدون فأولى في مسئلتنا وبحت بعضهم أيضا
 انه لو غاب بعض الاربعين فصلوا الظهر ثم قدم الغائب في الوقت لم يلزمهم اعادتها جمعة كالمبلغ الصبي
 بعد فعلها أو صلى مسافر الظهر في السفر ثم قدم وطنه قبل اقامتها ويحتمل ان قدومه بعد اتمامهم بالظهر
 كذلك * تنبيه * ما مر من اشتراط ادراك الاربعين قدر الفاشحة في الاولى هو ما قاله الامام وصححه
 الغزالي وجرى عليه شراح الحاوي وغيرهم وظاهر الشرح الصغير بل صريحه الاكتفاء بادراك
 ركوع الامام فقط وسبقه اليه التعلل مرة وقال البغوي انه المذهب وعلله غير واحد بان ما قبل
 الركوع اذا لم يمنع السبق به الركوع فكذلك الجمعة بشرط الجوبى قرب تخترهم من تحرك الامام
 أى عرفا ثم هذا الخلاف هل هو خاص بالخائين بعد الانقضاء أو يجرى حتى في اربعين حضروا
 معه أولا وبسطوا عنه والوجه جريانه في الصورتين ثم رأيت ابن أبي الدم صرح بذلك ثم قال فالتفريع
 كالتفريع وكذا الرافعي كما قاله جميع فانه جعل هذا الخلاف مبنيا على القول بأن صلاة الجماعة
 تبطل بانقضاء القوم وقال ابن الرقعة بل انما فرقه على أن الانقضاء عنه في الاشياء يوجب
 الظهر لا البطلان لكنه نظر فيه ويرد وان اقتضى كلام الزركشي تقريره بأن انفراد الامام أولا حتى
 لحقه كغيره في الاشياء فان قلنا انه يبطل ثم أبطل هنا والافلا ووجه البناء انفراد الامام ببعض
 الصلاة في الصورتين قبل بل البطلان في غير مسئلة الانقضاء أولى لأن انفراد الامام وجد فيها
 اثناء وفي تلك دوام الشروط يعترف فيها في الدوام لا يعترف في البناء كالأربعة السابقة في الموقف
 وكرف الخنازة قبل اتمام المسبوق صلاته ولان القرى هنا كلابم فيه أن الكل شرطوا حيث
 لا انقضاء ادراك الركعة الاولى وانما الخلاف في ادراك الفاشحة ثم استنتج من ذلك ما هو مردود
 عليه كما بينت ذلك مستوفي في شرح العباب وقلت في آخره فتأمل هذا المحل فانه التمس على كثيرين
 (وتقع) الجمعة (خلف) التمس وكل من (العبد والصبي والمسافر في الظاهر ان تم العدد بغيره)
 أى كل منهم ائتمت بها هؤلاء العدد قد وجد بصفة الكمال فان يتم العدد الابه لم تصح جزما (ولو بان
 الامام جنبا أو محدثا صحت جمعهم في الظاهر ان تم العدد بغيره) كما في سائر الصلوات بناء على الأصح
 ان الجماعة وفضلها يحصلان خلف الحدث ومثل ذلك عكسه وهو ما لو بان المأمومون أو بعضهم
 محدثين فيحصل الجمعة للامام والمنظرون منهم بعباله أى واغتفر في حقه فوات العدد هنادون مافي المتن
 لانه متبوع مستقل كما اغتفر في حقه انعقاد صلاته جمعة قبل ان يحرموا خلفه وان كان هذا ضروريا
 (والا) يتم العدد بغيره (فلا) تصح جمعهم لما مر (ومن لحق الامام الحدث راكعا لم تحسب ركعته
 على الصحيح) في الجمعة وغيرها كما مر قبل صلاة المسافر بدليله ولا ينافي هذا ما قبله لان الحكم بادراك
 الركوع انما هو لتحمل الامام عنه القراءة والمحدث ليس من أهل التحمل وان كانت الصلاة خلفه
 جماعة (الخامس خطبان) لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة الا بخطبتين (قبل
 الصلاة) اجماعا الامن شد وفارق العدان خطبتيه مؤخران عنه للاتباع أيضا ولان هذه شرط
 والشرط مقدم بخلاف تلك فاعلمتكم فكانت الصلاة أهم منها بالتقديم وبفريق بين كونها شرطا
 هنا لاثم بأن التصود منها هنا التدكير بمهمات المصالح الشرعية حتى لا تنسى فوجب ذلك في كل جمعة
 لان ما هو مكر ركذلك لا ينسى غالبا وجعل شرطها تنوق عليه العجة مبالغة في حفظه والاستمرار عليه

(قوله) وفي القصير ينزده محل تأمل
 ان يمكن حمل الاطلاق على ما ذالم
 تنبيه الاعادة (قوله) وما يؤيد عدم
 فعل الجمعة الخ لا تأمده فيه كما هو
 ظاهر لاقامة الجمعة بالبلد في تلك
 الموضع فلا معنى لاقامتها انما اذا
 لا تمام جمعة بعد أخرى وفيما نحن فيه لم
 تتم بها جمعة أصلا فلو لم ينقل بوجوب
 الاعادة حيث تسرت لادى الى تعطيل
 الجمعة الكلية فلما قل حتى التأقل
 والله أعلم ثم رأيت في النهاية ما نصه نعم
 لو عاد المنفصون لزمهم الاحرام بالجمعة
 اذا كانوا من أهل وجوبها كما أفتى به
 الواحدى رحمه الله اذ لا يصح ظهر من
 لزمهم الجمعة مع امكان ادراكها
 وليس فيه انشاء جمعة بعد أخرى لبطلان
 الاولى انتهى (قوله) يسبقه اليه التعلل
 مرثا إشارة الى ما نقل عنه ايضا من
 موافقة مقالة الامام السابقة انتهى
 (قوله) على القول بأن صلاة الجماعة
 كذا في اصله بخطه (قوله) والشرط مقدم
 لعل الاولى والشرط لا يتأخر اللهم الا
 ان يرد التقدم الذي

وتم صرف النفوس عما يقضيه العيد من فخرها ومرحها وذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات
فان قلت يوم الجمعة يوم عيد أيضا قلت العيد مختلف لان ذلك من عود السرور والحسنى وهذا من عود
السرور الشرعى لكثرة ما فيه من الوظائف الدينية ومن ساعة الاجابة وغيرها كما يتنه في كتابي
اللغة في خصائص الجمعة ويؤيد ذلك اطلاق العيد ثم دعاء واضافه للمؤمنين هنا غالبا (وأركانها
خمس) من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه وتباس مأمرا أن الشك بعد الصلاة أو الوضوء في ترك فرض
لا يؤثر عدم تأثير الشك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها وبه يندفع قول الرواية بتأثيره هنا ولا نظر
لكونه شبا كافي انعقاد الجمعة لان ذلك يأتي في الشك في ترك ركن من الوضوء مثلا وهو لا يؤثر (حمد
الله تعالى) للاسراع واهم مسلم (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لانها عبادة افتقرت الى
ذكر الله تعالى فافتقرت الى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة وروى البيهقي خبر قال الله
تعالى وجعلت أمته لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدي ورسولي قيل هذا مما افتقره الشافعي
رضي الله عنه ورد بأنه مفرد صحيح ولا يقال ان خطبة صلى الله عليه وسلم ليس فيها صلاة لان اتفاق السلف
والخلف على التصدي في خطبهم دليل لوجوبها اذ بعد الاتفاق على سنة دعاء (ولفظهما) أى
حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (متعين) لانه الذى مضى عليه الناس في عصره
صلى الله عليه وسلم الى الآن فلا يكفي شأء شكر ولا الحمد للرحمن أو الرحمن مثلا ولا رحم الله
رسول الله أو بارك الله عليه ولا صلى الله على جبريل ولا الضمير كصلى الله عليه وان تقدم له ذكر كصرح
به في الانوار وجعله أصلا مقبسا عليه واعتمد البرماوى وغيره خلافا لمن وهم فيه نعم ظاهر المتن تعين لفظ
رسول وليس مرادا بل يكفي لفظ محمد واحمد والنبي والحاشر والماسحى والعاقب ونحوها مما
ورد وصفه وفارق الصلاة بأن ما هنا أوسع ويفرق بينها وبين الاذان فانه لا يجوز ابدال محمد فيه بغيره
مطلقا كما هو ظاهر من كلامهم وهو قياس التشهد بخلاف اتفاق الروايات في كلهما عليه بأن
السامع من غير حاضر من فائدة الموهوم بخلاف الخطبة وأيضا فان الخطبة لم يتعبد بجميع ألفاظ أركانها
خفف أمرها وأيضا فالاذان قصده الاشارة للكلمات الشريفة التى أتى بها فيها وأشهر أسمائه
محمد فوجب الاتيان بأشهر أسمائه وهو محمد ليكون ذلك أشهر لتلك الكلمات ومن ثم تعين لفظ محمد
في التشهد أيضا لانه أشبه بالاذان وظاهر كلام الشيخين كالأصحاب تعين لفظ الحمد معارف لكن صرح
الحلى بما اقتضاه المتن من اجزاء أنا حامد لله وحمدت الله وتوقف فيه الأذرى لكن خرم به غيره ويكفى
أيضا الحمد لعليكم السلام قاله ابن الاستاذ واحمد الله وحمد الله وصلى وأصلى ونصلى خلافا لما
يوهمه المتن من تعين لفظ الصلاة معروفا ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافا للجب الطبرى لانها
موضوعه لذلك شرعا (والوصية بالتقوى) لانها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التحذير من الذنبا
فانه مما تواصى به منكره الشرائع بل لابد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفى أحدهما
للزوم الآخر له (ولا يتعين لفظها) أى الوصية بالتقوى (على الصحيح) لان الغرض الوعظ كما تقرر
فيكفى أطيعوا الله (وهذه الثلاثة أركان في) كل واحدة من (الخطبتين) لان كل خطبة مستقلة
ومنفصلة عن الأخرى (والرابع قراءة آية) مفهومة لا كتم نظر وان تعلقت بحكم منسوخ أو قصة
لا نهض آية وان طال خبر مسلم كان صلى الله عليه وسلم بقراءة سورة في كل جمعة على المنبر وفي رواية
له كان له صلى الله عليه وسلم خطبته يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس وانما يكفي في بدل
الفاصلة بغير المفهمة لان القصد ثم انا لفظ مناب آخر وهنا المغنى غالبا (في احداهما) لتبوت أصل
القراءة من غير تعين محلها فدل على الاكتفاء بها في احداهما ويست كونهما في الاولى بل يست بعد

(قوله) وروى البيهقي خبر قال الله الخ
لتأخذ أى دلالة قيمة للطلوب (قوله) ولا
يقال ان خطبة الخ كان حاصله مع زيادة
ان يقال لعل الوجوب علم منه صلى الله
عليه وسلم في آخر الامر ولم يخطب بعده
(قوله) وظاهر كلام الشيخين الى المتن
في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولا
يشترط قصد الخ (قوله) ويكفى أحدهما
لا لزوم الآخر له أما لزوم الثاني لا لزوم
واغناء الاول عنه فواضع وأما العكس
فحل تأمل الآن رادبا للطاعة الواجبات
لا غير ثم رأيت المغنى والنهاية أقصر
على أن الحمل على الطاعة يغنى عن
الحمل على ترك المعصية ولم يتعرضا للعكس

فراغها سورة ق دائما لا تباع ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها (وقيل في الأولى) لتسكون
 في مقابلة الدعاء في الثانية (وقيل فيهما) كالثلاثة الأولى (وقيل لا تحب) لان المقصود الوعظ
 ولا تجزئ آية وعظ أو حدة عنه مع القراءة اذ الشيء الواحد لا يؤدى بها فرضان مقصودان بل عنه
 وحده ان قصده وحده والابان قصدهما أو القراءة أو أطلق فعننا فقط فيما يظهر في الاخيرة
 ولو أتى بآيات تشتمل على الأركان كلها ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليها لم تجزئ لانها لا تنسج
 خطبة (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء) اخرى (للمؤمنين) وان لم يتعرض للمؤمنات لان المراد
 الجنس الشامل لهن لنقل الخلف له عن السلف (في الثانية) لان الاوخره أليق ويكفي
 تخصيصه بالسامعين كرحمكم الله وظاهر انه لا يكفي تخصيصه بالغائبين (وقيل لا يجب) وانصرله
 الاذرى وغيره ولا بأس بالدعاء للسلطان عنه حيث لا يجازفة في وصفه قال ابن عبد السلام ولا يجوز
 وصفه بصفة كذبة الا لضرورة ويسن الدعاء لولاة المسلمين وحيوشهم بالصلاح والنصر والقيام
 بالعدل ويجوز ذلك ووقع لابن عبد السلام انه أفتى بأن ذكر العجايب والخلفاء والسلطين بدعة غير محمودة
 ورد بأن الاول فيه الدعاء لا كبر الامة وولاتها وهو مطلوب وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة
 فيجب بل يتعين الدعاء للعجايب بمجمل به بدعة ان أممت الفتنة وثبت أن أبا موسى وهو أمير الكوفة
 كان يدعو لعرق قبل الصديق رضى الله عنهما فأبكر عليه تقديم عمر فشكى اليه فاستحضر المنكر
 فقال انما أنكرت تقديمك على أبي بكر فيكفي واستغفر والعجايب حينئذ متوفرون وهم لا يسكتون
 على بدعة الا اذا شهدت لها قواعد الشرع وقد سكتوا هنا اذ لم يسكر أحد الدعاء بل التقديم فقط
 وكان ابن عباس يقول على منبر البصرة اللهم أصلح عبدك وخليفته عليا أهل الحق أمير المؤمنين
 قال بعض المتأخرين ولو قيل ان الدعاء للسلطان واجب لما في تركه من الفتنة غالباً لم يعد كقبيل به
 في قيام الناس بعضهم لبعض وولاة العجايب ندب الدعاء لهم قطعاً وكذا بقية ولاة العدل وفيه احتمال
 والولاة المخطئون بما فهم من الخير مكروه الاخشية فتنة وبما ليس فهم لا توقف في حرمة الفتنة
 فيستعمل التورية ما أمكنه وذكر المناقب لا يقطع الولاء ما لم بعده معرضاً عن الخطية وصرح
 القاضي في الدعاء لولاة الامر بأن محله ما لم يقطع نظم الخطية عرفاً وفي التوسط يشترط أن لا يطيله
 اطالة تقطع الموالاة كما يفعله كثير من الخطباء الجهال وبحث بعضهم أنه لا يشترط في خوف الفتنة غلبة
 الظن راداً بذلك اشتراط المصنف له في ترك لبس السواد (ويشترط كونها) أي الأركان دون ما عداها
 (عربية) لا تباع نعم ان لم يكن فهم من يحسنها ولم يمكن تعلمها قبل تسميق الوقت خطب منهم واحد
 بلسانهم وان أمكن تعلمها وجب على كل منهم فان مضت مدة امكان تعلم واحد منهم ولم يتعلم عصوا كلهم
 ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر وتغليط الاسنوى لقول الروضة كل هو الغلط فان التعلم فرض
 كناية يخاطب به الكل على الاصح ويسقط بفعل البعض وفادتها بالعربية مع عدم معرفتهم لها
 العلم بالوعظ في الحملة فانه القاضي ونظر فيه شارح بما لا يصح وأما ايجابه أعني القاضي
 فهم الخطيب لا ركنها فردود بأنه يجوز أن يؤتم وان لم يعرف معنى القراءة وسواء في ذلك من هو من
 الأربعين والزائد عليهم ويشترط على خلاف المعتد الا في قريسا كونها (مرتبة الأركان الثلاثة
 الاول) فبدأ بالحمد فالصلاة فالوصية لانه الذي جرى عليه الناس ولا ترتيب بين الآخرين ولا بينهما
 وبين الثلاثة (و) على المعتد ونها (بعد الزوال) لا تباع (و) يشترط (القيام فيهما ان
 قدر) بالغي السابق في قيام فرض الصلاة فان عجز بالغي السابق ثم جلس والاوى أن يستخلف
 فان عجز فكأثره (والجلوس) مع الطمأنينة فيه (بينهما) لا تباع الثابت في مسلم وغيره ويجب

(قوله) ولا بأس الى قوله ووقع لابن
 عبد السلام في المعنى والنهاية (قوله)
 خطب منهم واحد بلسانهم عبارة النهاية
 خطب واحد بلغته وان لم يعرفها القوم
 (قوله) فان عجز فكأثره أي فيخطب
 من خلفها فاستلحقها

على نحو الجالس الفصل بسكينة ولا يجزئ منها الاضطجاع ولا تخبئة الخطية بل عدم الصارف
فيما يظهر وفي الجواهر لم يجلس حسبتا واحدة فيجلس ويأق بثلثة أى باعتبار الصورة والافهني
الثانية لأن التي كانت ثمانية صارت بعضا من الاولى فلا نظرى كلامها خلافا لن زعمه نعم ان كان النظر
فيه من حيث الهلافة الثانية الشاملة لنحو الدعاء للسلطان فله اتجاذه من حيث بعد الحاقه بالاولى
مع الاجماع الفعلى على اتها غير محمله وقد يحاب بأنه وقع تابعا فاعتبر (واسماع أربعين) أى تسعة
وثلاثين وهو لا يشترط اسماعه ولا سماعه لانه وان كان أصم يفهم ما يقول (كاملين) ممن تعتقد بهم
الاركان لاجمع الخطبة ويعتبر على الاصح عند الشيعين وغيرهما سماعهم لها بالفعل لا بالقوة فلا تخب
الجمعة على أربعين بعضهم صم ولا تصح مع وجود اعط يمنع سماعه عن كونه على المعتمد فيهما وان خالف
فيه كثيرون أو لا كثرون فلم يشترطوا الا الحضور فقط وعليه يدل كلام الشيعين في بعض المواضع
ولا يشترط طهرهم ولا كونهم يحل الصلاة ولا فهمهم لما يسمعون كما كن في قراءة الفاتحة في الصلاة
من لا يفهمها (والجديد انه لا يحرم عليهم) يعنى الحاضرين سمعوا أو لا ويصح رجوع الضمير للاربعين
الكاملين وبسته فاد عدم الحرمة على مثلهم وغيره بالساواة أو الاولى ولا يرد عليه تفصيل القديم فيهم لانه
مفهوم (الكلام) خلافا للثلاثة الثلاثة بل يكره ما في الخبر الصحيح ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم
عن الساعة وهو يخطب ولم يسمع عليه وبه يعلم أن الأمر للندب في وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له
وأنتصتوا بناء على انه الخطبة وبه قال أكثر المفسرين وان المراد بالغوى خبر أى هزيمة المشهور ومخالفة
السنة واعتراض الاستدلال بذلك باحتمال ان المتكلم تكلم قبل أن يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ
قطعا أو قبل الخطبة أو أنه معذور وبوجهه ولا يجب أن هذه واقعة قولية والا حتمال بجمعها وانما الذى
يدتبط بالا حتمال الواقعة الفعلية كما هو مشتق في محله فان قلت هذه فعلية لانه انما أقره بعدم انكاره
عليه قلت ممنوع بل جوابه له قول يتضمن لجواز سؤاله على أى حالة كان فكانت قولية بهذا الاعتبار
ولا يحرم قطعا الكلام على خطيب ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرر ولا حال الدعاء للملوك
على ما في المرسد ولا على سامع خشي وقوعه محذور بغافل بل يجب عليه عنان ان يختصر الامر فيه ووطن
وقوعه به لولا تنبيهه أن ينهيه عليه أو علم غيره خبرا ناجزا أو نهاه عن متكرر بل قد يجب في هذين أيضا
ان كان التعليم لواجب مضمين والتهنى عن محترم ويسن له أن يقتصر على اشارة كفت وظاهر كلامهم
أن الخير والتهنى الغير الواجبين لا يسنان ولوقيل بسننهما ان حصل الكلام يسير لم يبعد كتمت
العاطس بل أولى (ويسن الانصات) أى السكوت مع الاصغاء لما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان
من الحاضرين أربعون نفرهم فقط فيحرم على بعضهم كلام قوته سماع ركن كما علم من وجوب الاستماع
لتسببه الى ابطال الجمع ويسن ذلك وان لم يسمع الخطبة خروجا من الخلاف نعم الاولى لغير السامع
أن يشتغل بالثلاوة والذكر كسر التلايشوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أبيع له قطعا ممن ذكر وغيره
ككونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لغير حاجة على الوجه وتعيده بالحاجة فيه نظر لانه عندها
لا كراهة وان لم يبع له قطعا كما هو ظاهر ويكره للداخل أن يسلم أى وان لم يأخذ لنفسه مكانا لا اشتغال
المسلم عليهم فان سلم لهمم الرد لان الكراهة لامر خارج ويسن تسميت العاطس والرد عليه لان سببه
قهرى ورفع الصوت من غير ما لغة بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند ذكر الخطبة له
وصلاة ركعتين بنية التحية وهو الاولى أو رتبة الجمعة القليلة ان لم يكن صلاها وحينئذ
الاولى بنية التحية معها فان أراد الاقتصار فالاولى فيما يظهر بنية التحية لانها تقوت بفواتها بالكلية
اذالم وبخلاف الرتبة القليلة للداخل فان نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بقدرهما لم تعتد فان قلت

(قوله) ويجب على نحو الجالس أى على
الخطيب من جلوسه للجزء من القيام
الفصل بين الخطبتين بسكينة الخ ومثله
كما أفاده في الهاء قائم لم يقدر على الجلوس
قال بل هو أولى انتهى أى فيجب الفصل
في المسئتين بسكينة ولا يكتفى
بالانقطاع (قوله) وهو الاولى أى
صلاهما بنية التحية أولى من صلاتهما
غيرناوهم ما تحية ولا غيرها فعلم ان ذلك
جائز وسائى

يلزم على ما تقر ان نية ركعتين فقط جائزة بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلا مع استوائهما في حصول
 النية بهما بلغنى السابق في بابها قلت بفرق بأن نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن النية بالنية
 بخلاف نية تسبب آخر فأنجب الأول دون الثاني ويلزمه أن يقتصر فهم ما على أقل مجزئ على ما قاله جمع
 وينت ما فيه في شرح العباب وأن يخفف صلاة طرأ جلوس الامام على المنبر قبل الخطبة في أثناءها
 بأن يقتصر على ذلك بناء على ما قبله ويؤخذ من عدم اغتفارهم في الدوام هنا ما اغتفر في الابتداء انه
 لو طرأ لها هنا أو في التي قبلها زيادة على أقل المجزئ بطلت وهو محتمل لان الحرمة هنا عند الثانيين بها
 ذاتية ويحرم اجما على ما حكاه الماوردي على جالس أي من لم تسن له النية كما هو ظاهر وان لم يسمع
 ولو لم يلزمه الجمعة وان كان بغير محلها وقد نواها معهم بحمله وان حال مانع الاقتداء الآن فيما يظهر في
 الكل بعد جلوس الامام على المنبر صلاة فرض ولو فائتة تذكرها الآن وان لم تنه فورا أو نفل ولو في حال
 الدعاء للسلطان ولا تتعدا لوطاف وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر فهم ما أخذنا من تعليمهم
 حرمة الصلاة بأن فيها اعراضا عن الخطيب بالكية * فرع * كآية الحناظ أخرج جمعة من رمضان
 بدعة منكرا كما قاله القولي لما فهم من تفويت سماع الخطبة والوقت الشريف فيما لم يحفظ عن
 يقتدى به ومن الغلط الجهول وهو كعساهاون أي وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة كآية الكلمات
 الانجنية التي لا يعرف معناها وقول بعضهم انها حادثة بحيطه بالعرش رأسها على ذنبها لا يقول عليه
 لان مثل ذلك لا مدخل للرأي فيه فلا يقبل منه الا ما ثبت عن معصوم على انها بهذا المعنى لا تلائم ما قبلها
 في الحنيفة وهو لا آلاء الا لا أول بالله كعساهاون بل هذا اللفظ في غاية الإيهام ومن ثم قيل انها اسم
 صنم أدخلها المحدث على جوهه العوام وكان بعضهم أراد دفع ذلك الإيهام فزاد بعد الحلالة محيط به ملك
 كعساهاون أي كما طاعة تلك الحية بالعرش وهو غفلة عما تقر ان هذا لا يقبل فيه الا ما صرح عن معصوم
 وأقبح من ذلك ما اعتد في بعض البلاد من صلاة الجنس في هذه الجمعة عقب صلاتها زامن انها
 تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام أو كثر لوجهه لا تخفى (قلت الاصح ان ترتيب الأركان
 ليس بشرط والله أعلم) لان تركه لا يخل بالمقصود الذي هو الوعظ لكنه يندب خروجا من الخلاف
 (والأظهر اشتراط الموالاة) بين أركانهم ما بينهما وبين الصلاة بأن لا يفصل طويلا عما لا يتعلق له
 بما هو فيه فيما يظهر من نظائره ثم رأيت بعضهم فصل فيما اذا أطلال القراءة بين أن يكون فيما وعظ
 فلا ينقطع وأن لا ينقطع وبعضهم أطلق القطع وهو غفلة عن كونه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
 في خطبته ومرة اختلال الموالاة بين المجموعتين بفعل ركعتين بأقل مجزئ فلا يعد الضبط بهذا هنا
 ويكون بيان العرف ثم رأيتهم عبروا بأن الخطبة والصلاة مشبهتان بصلاتي الجمع وهو صريح فيما ذكرته
 ومرة في مسائل الانقضاء ما يؤيد بذلك وهووم هذا الماقرته لم يكتم عنه بما مر في مسألة
 الانقضاء فاندفع قول جمع هذا أكثر (وطهارة الحدث) الأكبر والأصغر فان سبقة تطهر
 واستأنف وان قرب الفصل لان الخطبة تشبه الصلاة أو نائية عنها وبفرق بين عدم الناء هنا وحوازه
 فيما لو استخلف من سمع ماضى بأن في بناء الخطيب تكملا على ما فسده بحدته وهو متعم ولا كذلك
 في بناء غيره لان سماعه لما مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما طرأ فجاز البناء عليه فاندفع
 ما يقال كيف يبنى غيره على فعله وهو نفسه لا يبنى عليه (والجبت) الذي لا يعنى عنه في الثوب
 والبدن والمساكن وما يتصل بها قصيله السابق في المصلى (والستر) للعورة وان قلنا بالاصح انها
 ليست بدلا عن ركعتين لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي عقب الخطبة فالتظاهر انه كان يخطب وهو
 متطهر مستور (وتسن) الخطبة (على منبر) ولو في مكة خلا فالن قال يخطب على باب الكعبة وذلك

(قوله) أو نفل ولو في حال الخ يحتاج
 للفرق بينهما وبين الكلام ثم رأيت
 في حاشية ابن قاسم هل توابع الخطبة التي
 جرت العادة بالاتباع بها عقب الفراغ
 من الأركان لها حكم الخطبة في امتناع
 الصلاة حينئذ وفي حرمة الكلام على
 القول به أولا لا تنضاء الخطبة بآقتضاء
 أركانها ذهب شيخنا ابن حجر الى الثاني
 والاول محتمل وقريب وذهب اليه من
 انتهى ونقل في ثلاث الحاشية في قوله نائية
 عن م الحوار حينئذ انتهى فتقرر من
 ذلك اختلاف كلام م م في المسئلة وكذا
 الشارح ولعل ما نقل عنه ابن قاسم مشى
 عليه في شرح الارشاد (قوله) بما لا يتعلق
 له بما هو فيه هل هو مخرج لنحو الدعاء
 لاوله لان له تعلقا بما هو فيه في الجملة
 أو لانه على ما نقله فيما تقدم من الثاني
 أو لانه على ما تقدم مما يحتمل تأمل وادخل
 والاذى عى وأقرهما المراد بما له يتعلق
 الثاني أقرب والمراد بما له يتعلق
 بأركانها كالسبب والأطالة في أحدهما
 والله أعلم (قوله) وهووم هذا أي قول
 المصنف والأظهر الخ (قوله) لما قرنته
 بيان للهوم لا صلة للهوم كما هو الظاهر
 والمراد بما قرنته قوله بين أركانهم ما
 وبينهما وبين الصلاة هذا ما يظهر في حل
 كلامه وهو بعد محتمل نظر لانه سبق بيان
 الانقضاء فيما وهو صادق بالانقضاء
 بين كل من أركانها مع ما يليه فيعلم منه
 اشتراط الموالاة بينهما وسبق ما بينهما
 وبين الصلاة فيعلم منه اشتراط الموالاة
 بينهما فلا يمتثل

للاتباع وخطبته صلى الله عليه وسلم على بابها بعد الفتح انما هو لتعذر منبر ثم حينئذ ولها أحدته
معاوية ثم أجمعوا عليه كما أجمعوا على أذان الجمعة الأول لما أحدثه هو وأعثمان رضي الله عنهما ويسن
وضعه على عين الحراب أي المصلى فيه إذ القاعدة أن كل مقابله يسارك منجبه وعكسه ومن ثم عبر جمع
يسار الحراب وكان الصواب أن الطائف بالكعبة مبتدئ من يمنها لا يسارها ومنبره صلى الله عليه وسلم
كان ثلاث درج غير المسماة بالمستراح ويسن الوقوف على التي تلها للاتباع نعم إن طال وقف على
السابعة وبحث أن ما عتد الآن من النزول في الخطبة الثانية إلى درجة سفل في العود بدعة فيجوز
شنيعة (أو) محل (مرتفع) أن فقد المنبر لانه أبلغ في الأعلام فان فقد استند لنحو خشبة (ويسلم) ندبا
اذا دخل من باب المسجد لا قبالة عليهم ثم (على من عند المنبر) اذا انتهى إليه للاتباع ولا يبريد مفارقهم
وطاهر كلامهم أنه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الأعلى الصف الذي عند الباب والصف
الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس أنه يسن له السلام على كل صف أقبل عليهم ولعل اقتصارهم
على ذلك لانهما آكد ثم رأيت الأذرعى صرح بنحو ذلك ومرة أنه لا يسن له نخبة المسجد للاتباع
وان قال كثيرون بنبذها لانه فاذا صعد سلم ثالثا لانه استدبرهم في صعوده فكأنه فارقهم (وأن يقبل عليهم)
بوجههم كهم لانه لا لا تقبأ بآداب الخطاب ولما فيه من توجيههم لقبلة ولانه أبلغ لقبول الوعظ وتأثيره
ومن ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم لخطبته وأخذ من العلة
التامة ولا نهم محتاجون لذلك فيه غالبا على أنه من ضرورات الاستدارة المندوبة لهم في الصلاة
اذا أمر الكل بالجلوس تلقاء وجهه ثم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة (اذا صعد)
الدرجة التي تلي مجلسه وتسمى المستراح (ويسلم عليهم) كما مر للاتباع وفي المرات المذكورة يلزمهم
على الكفاية الرد (ويجلس ثم) هي بمعنى الفاء التي أفادت عبارة أصله (يؤذن) بين يديه والاولى
اتحاد المؤذن للاتباع لا العذر وبفراغ الأذان أي وما يسن بعده من الذكر بشرع في الخطبة
وأما الأذان الذي قبله على المنارة فأحدثه عثمان رضي الله عنه وقيل معاوية رضي الله عنه لما كثر
الناس ومن ثم كان الاقتصار على الاتباع أفضل أي الحاجة كأن توقف حضورهم على ما بالنائر
* تنبيه * كلامهم هذا وغيره صريح في أن اتخاذ مرق للخطيب يقرأ الآية والخبر المشهورين بدعة
وهو كذلك لانه حدث بعد الصدر الأول قبل لكتنها حسنة لحث الآية على ما يندب لكل أحد من
اكتثار الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم لاسيما في هذا اليوم ولحق الخبر على تأكيد الانصات
المفوت تركه لفضل الجمعة بل وقع في الأثم عند كثيرين من العلماء انتهى وأقول يستدل لذلك أيضا
بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستنصت له الناس عند اراذنه خطبة من في حجة الوداع فقياسه
أنه يندب للخطيب أمر غيره بأن يستنصت له الناس وهذا هو شأن المرق في لم يدخل ذكره الخبر في حيز
البدعة أصلا فان قلت لم أمر بذلك في منى دون المدينة قلت لاجتماع اخلاط الناس وجفاسهم
ثم فاحتاجوا إليه بخلاف أهل المدينة على أنه صلى الله عليه وسلم كان ينهمم بقراءة ذلك الخبر على المنبر
في خطبته (وان تكون) الخطبة (بليغة) أي في غاية من الفصاحة وروانة السبك وجزالة اللفظ
لانما حينئذ تكون أوقع في القلب بخلاف المتدلة الركيكة كالمتملة على الافاظ المألوفة أي في كلام
العوام وتجوهم ويؤخذ من ندب البلاغة فيها حسن ما يفعله بعض الخطباء من تضمينها آيات وأحاديث
مناسبة لما هو فيه اذا لحق أن تضمين ذلك والاقتباس منه ولو في شعر جائز وان غير نظمه ومن ثم اقتضى
كلام صاحب البيان وغيره أنه لا محذور في أن يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام لمستأذن نعم ان كان
ذلك في نحو مجنون حرم بل ربما أفضى الى الكفر ومن ذكرا ما يناسب الزمن والاحوال العارضة فيه

(قوله) وطاهر كلامهم الى قوله
فاذا صعد في النهاية

في خطبهم للاتباع ولا تن من لازم رعاية البلاغة رعاية مقتضى ظاهر الحال في سوق ما يطابقه (مفهومة) أي قرينة الفهم لاكثر الحاضرين لان الغريب الوحشي لا يتفهم به قال المتولي وشكره الكلمات المشتركة أي بين معان على السواء والبعيدة عن الافهام وما تشكره عقول بعض الحاضرين انتهى وقد يحرم الاخبار ان أوقع في محذور (قصيرة) يعني متوسطة فلا ياتي في نذب قراءة في أو لا هـ ما في كل جمعة وذلك لان الطويلة تمل وتختبر ولا امر في خبر مسلم بتسهرها وتطويل الصلاة وقال ان ذلك من قفه الرجل فهي قصيرة بالنسبة للصلاة وان كانت متوسطة في نفسها فلا اعتراض على المتن خلافا لمن زعمه (ولا يلتفت عيناو) لا (شمالا) ولا خلفا (في شيء منها) لان ذلك بدعه ويكره دق الدرر في صعوده واقفاء الغزالي يندبه تنبها للناس ضعيف ومع ذلك ففيه تأييد لما مر من نذب المرقى والدعاء قبل الجلوس وساعة الاجابة انما هي من جلوسه الى فراغ الصلاة على الاصح من نحو خمسين قولاً فيها وذكر شعرها واعتراض بأن عمر كان كثيراً ما يقول فيها

خفض عليك فان الامو * ربكف الاله مقاديرها

فليس يا نبيك منهم بها * ولا قاصر عنك ما مورها

ويجاب بأن هذا بتسلم صحته عنه رأى له رضى الله عنه وسكوتهم عليه حيث لا حاجة فيه لعدم الكراهة لانهم قد يتسامحون في ذلك (وأن يعتمد) في حال خطبته (على سيف أو عصا) ونحوه كالقول للاتباع وإشارة الى أن الدين قائم بالسلاح ويقبض ذلك بيده اليسرى لانه العادة في مرئيد الضرب والرمي ويشغل يمينه بجوف المنبر الذي ليس عليه ذرق طير ولا به نحو عاج والابطلت خطبته بتقصيله السابق في شروط الصلاة وحاصله أنه ان استبدته ذلك أطل مطلقا والافان قبضها وانجبر بجزء أطل والافان لم يشغلها به وضع اليمين على اليسرى أو أرساها من أمن العبد نظير ما مر في الصلاة (و) أن (يكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) تقر يا خروجا من خلاف من أوجبه ويستغل فيه بالقرأة للخبر الصحيح بذلك والافضل سورة الاخلاص ولو طول هذا الجلوس بحيث انقطعت به الموالاة اطلت خطبته لما مر ان الموالاة بينهما شرط بخلاف ما لو طول بعض الاركان بمناسب له (واذا فرغ منها شرع المؤذن في الإقامة وبادر الامام) ندبا (لبعض المحراب مع فراغه) تحقيقا للموالاة (ويقرأ في) الركعة (الاولى الجمعة) أو صبح (وفي الثانية المناققين) أو هل أتاك للاتباع فهم ما رواه مسلم لكن الاوابان أفضل ولو لم يفر بحضور من لما مر ان ما ورد بخصوصه لا تفصيل فيه ولو ترك ما في الاولى قرأه مع ما في الثانية وان أدى لتطويلها على الاولى لتأكله أمر هاتين السورتين ولو قرأ ما في الثانية في الاولى عكس في الثانية لئلا تخلو صلواته عنها ولو اقام في الثانية فسمع قراءة الامام للمناققين فيها فظاهر أنه يقرأ المناققين في الثانية أيضا وان كان ما يذكره أول صلواته لان السنة له حينئذ الاستماع فليس كترك الجمعة في الاولى وقارئ المناققين فيها حتى تسبق له الجمعة في الثانية فان لم يسمع وسنت له السورة فقرأ المناققين فيها احتجلا أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كشمه كلامهم وأن يقال يقرأ المناققين لان السورة ليست متأصلة في حقه (جهر) اجبا أو بسراً أيضا المبسوق قائم لما في ثابته * فائدة * ورد أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثني رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعاً سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني ان ذلك باسقاط الفاتحة يعبد من سوء الى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه وديناه وأهله وولده

* (فصل) * في آدابها والاعمال السنوية (يسبق الغسل لحاضرها) أي مرئيد حضورها

(قوله) قال المتولي الى المتن في النهاية
الاقوله أي بين معان على السواء
ويظهر أن يجعل كلام المتولي على
ما اذا لم تقم قرينة تعين المراد والافلا
محذور (قوله) احتجلا أن يقال يقرأ
الجمعة هذا هو الذي يجبه والله أعلم
* (فصل في آدابها) * والاعمال
السنوية

(قوله) مراده بنية تحصل ثوابه الاقرب أن يؤول بأن مراده بنية التيمم بدلا عن الغسل (قوله) واردة الاجتماع أى الإرادة المتعاربه له والمقاربة لاوله فيسأله يظهر وحينئذ فاعبر بقرب * (٢٧٣) * الاجتماع أو الشروع فيه لكان أظهر والله أعلم (قول المتن) وغسل المجنون والمغنى عليه

قال فى النهاية وشمل كلامهم الغسل من الجنون والانعاء غير البالغ أيضا عملا بجموع الخبر فاستأمل قوله بجموع الخبر فانهم استندوا فى الانعاء الى قوله صلى الله عليه وسلم وقاسوا به الجنون قال فى النهاية كانه لله الزكشى وارضاه ويغفر عدم الحزم بالنسبة (قوله) ويؤى هنارفع الحنابة أى فى غسل الجنون والانعاء قال فى النهاية كانه لله الزكشى وارضاه ويغفر عدم الحزم بالنسبة للضرورة انتهى أقول قد يقال قولهم ويؤى هنا الخ هل هو على سبيل التعيين أو على سبيل الاستحباب محل تأمل ولعل الثانى اقرب ويؤيده قول الشارح الآتى مالم يحتمل وقوع جنابته منه الخ وعليه فيشكل قولهم ويغفر الخ اذ لا ضرورة حينئذ لا جواز انساب السبب المحقق الآن يقال للضرورة فى تحصيل السنة وأما على الاحتمال الاول فلا إشكال فليست تأمل (قوله) وكذا كل حال يقتضى تغيره هل الغسل حينئذ عند ارادة الشروع فيه وبعد الفراغ منه لعل الاول اقرب والا فهو مستغنى عنه بما قبله (قول المصنف) قلت القديم هنا أظهر قد يقال تصح المصنف رحمه الله لا يتخلو عن اشكال لانه اثباته بقول وجوبه أو وجوب أحدهما وهذا خلاف الظاهر وأجابه بما

وان لم تلزمه للاخبار الصحيحة فيه وصرفها عن الوجوب الخبر الصحيح من توأموه الجمعة فيها ونعت ومن اغتسل بالغسل أفضل أى قبل السنة أى بما جوزته من الاقتصار على الوضوء أخذ ونعت الخصلة هى ولكن الغسل معها أفضل وينبغى لصاحبها خشى منه مفطرا ولو على قول تركه وكذا سائر الاغسال (وقيل يسق) الغسل (لكل أحد) وان لم يرد الحضور كالعيد وفرق الاول بأن الزينة ثم مطلوبه لكل أحد وهو من جعلها بخلافه هنا فان سبب مشروعيته دفع الرجح الكبريه عن الحاضرين (ووقته من الفجر) الصادق لان الاخبار علمته باليوم وفارق غسل العيد بأن صلاته تفعل أول النهار غالبا فوسع فيه بخلاف هذا (وتقريبه من ذهابه) اليها (أفضل) لانه أبلغ فى دفع الرجح الكبريه ولو تعارض مع التكبر قدمته حيث أمن الفوات على الأوجه للخلاف فى وجوبه ومن ثم كره تركه وهذا أولى من بحث الاذرى انه ان قل تغير بدنه بكر والاعتسل لا يطله طر وحدث ولو أكبر (فان عجز) عن الماء للغسل بطريقه السابق فى التيمم (تيمم) بنية بدلا عن الغسل أو بنية تطهر الجمعة وقول الشارح تبعا للاستوى بنية الغسل مراده بنية تحصل ثوابه وهى ما ذكرته (فى الاصح) كسائر الاغسال المسنونة ولان القصد النظافة والعبادة فاذا كانت تلك ثبتت هذه وهل يكره تركه التيمم اعطاه حكمه بمبدله كما هو الاصل ولا لقوات الغرض الاصلى فيه من النظافة كل محتمل ولو وجد ماء يكفي بعض بدنه فظاهر انه يأتى هنا ما يعنى فى غسل الاحرام ولو فقد الماء بالكيفية سئل بعد أن يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على تيمم فثبتها فقباس مامر آخر الغسل حصوا لهما ويحتمل خلافا له لضعف التيمم (ومن المسنون غسل العيد) لما مر (والكسوف) الشامل للخسوف (والاستسقاء) الاجتماع الناس لهم ويدخل وقتها بأول الكسوف واردة الاجتماع لصلاة الاستسقاء (و) الغسل (لغسل الميت) المسلم وغيره للخبر الصحيح من غسل ميتا فليغتسل وصرفه عن الوجوب الخبر الصحيح ليس عليه فى غسل ميتكم غسل اذا غلبتموه وقيس بميتنا ميت غيرنا (و) غسل (المجنون والمغنى عليه اذا أفاقا) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعنى عليه فى مرض موته ثم يغسل وقيس به المجنون بل أولى لانه مظنة لانزال المتى ولم يلحق بالزوم فى كونه مظنة للحدث لانه لا اماراة عليه وهما خروج المتى يشاهد فى المبر لم يوجد مظنون يؤى هنارفع الحنابة لان غسله لاحتمالها كما تقرر ويجزئه بفرض وجودها اذا لم ين الحال أخذ ما مر فى وضوء الاحياط (و) غسل (الكافر اذا أسلم) أى بعد اسلامه لا امر به صحبه ابن حبان وغيره ولم يجب لان كثير من أسلموا ولم يؤمروا به ويؤى هنا سببه كسائر الاغسال الا غسل ذنب كما مر مالم يحتمل وقوع جنابته منه قبل فيضم ذنبا ليلابته رفع الجنابة كما هو ظاهر اما اذا تحقق وقوعها منه قبل فيلزمه الغسل وان اغتسل فى كفره لبطلان نيته (واغسال الحج) الشامل للحمة الآتية وغسل اعتكاف وأذان ودخول مسجد وحرم والمدينة ومكة لحلال ولكل ليلة من رمضان قال الاذرى ان حضرا الجماعة وفيه نظر لانه لحضور الجماعة لا يختص رمضان فنصم عليه دليل على نية وان لم يحضرها اشرف رمضان ولخلق عانة أو تفابط كصع عن ابني عمر وعباس رضى الله عنهم ولبلوغ بالسن والجماعة أو نحو قصد الخروج من حمام وتغيير الجسد وكذا كل حال يقتضى تغيره وعند كل مجمع من مجامع الخير وعند سيلان الوادى (وأكدوا غسل الميت) للخلاف فى وجوبه ويؤخذ منه كراهة تركه أيضا (ثم) غسل (الجمعة وعكسه القديم) فقال ان غسل الجمعة أفضل منه للاخبار الكثيرة فيه مع الخلاف فى وجوبه أيضا واستدل كل بأن القديم يرى وجوب غسل غاسل الميت وسنة غسل الجمعة فكيف يفضل سنة على واجب وورد بان له تولاه فى وجوب غسل الجمعة أيضا (قلت القديم هنا أظهر ورجمه الاكثرون وأحاديثه صحيحة كثيرة وليس للعديد فى أفضلية غسل

عن مساحقة اذ ليس فى شيء من المصنف ان كثرة الاحاديث الصحيحة فى أحد الجانبين مشهورة برجمانه

الميت على غسل الجمعة (حديث صحيح والله أعلم) أى متفق على صحته فلا يرد خبر من غسل ميتا
وان صحح بعض الحفاظ مائة وعشرين طر بقا على ان البخارى ربح وقفه على أبى هريرة وصحح جمع أنه
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربعة من الجنابة ويوم الجمعة ومن الجنامة وغسل الميت
ولا دليل فيه للتدبير ولا الجديد ومن فوائد الخلاف لو أوصى بماء للولى به (و) بسن لغير معذرة
(التكبر الها) من طلوع النحر لغير الخطيب لما في الخبر الصحيح ان اللعان بعد اغتساله غسل الجنابة أى
كفهاها وقبل حقيقة بأن يكون جامع لأنه بسن ليلة الجمعة أو يومها في الساعة الأولى بدنة والثانية
بقرة والثالثة كبشا أقرن والرابعة دجاجة والخامسة عصفور والسادسة بيضة والمراد ان ما بين الفجر
وخروج الخطيب يقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطل اليوم أم قصر ويؤيده الخبر الصحيح يوم الجمعة
ثلاثة عشرة ساعة ومن جاء أول ساعة أو وسطها أو آخرها يشركون في أصل البدنة مثلاً لئلا ينقسم
تتفاوت في كمالها وانما عبر في الخبر بالروح الذى هو حقيقة في الخروج بعد الزوال ومن ثم أخذ منه
غير أن الساعات من الزوال لا تخرج لما يوثق به بعده على ان لا تهرى قال انه يستعمل حقيقة أيضاً
في طابق السير ولو لا يؤتى تسليم ان هذا مجاز يتعين ارادته لجرب يوم الجمعة المذكور انما لم يسن له
التأخير الى وقت الخطبة للاتباع وقد يجب التكبير كما مر في بعد الدار ويسن لطريق المشى أن يأتى
المهاكل كل عبادة (ماشياً) الا لعذر للخبر الصحيح من غسل أى بالتخفيف على الاربع يوم الجمعة أى
رأسه أو زوجه لماسر من ندب الجماع ليلتها أو يومها كذا قالوه وظاهرها مستواؤها لكن ظاهر
الحديث أنه يومها أفضل ويوجه بأن التصدق ماصلة كف بصره عما لعله يراه فيشغل قلبه وكلما قرب
من خروجه يصح أن يبلغ في ذلك واغتسل وبكر أى بالتشديد على الشهر أى بالصلاة أول وقتها
وبالتخفيف خرج من يتهاى كراواته كراى أدرك أول الخطبة أو تأكىد وشى ولم يركب أى في جميع
الطريق ودانم انما فاستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة أى من محل خروجه الى مصلاه فلا ينقطع
الثواب وقاله بعض بوسوله للمجدل يستمر فيه أيضاً الى مصلاه وكذا في المشى لكل صلاة عمل ستة أجز
صياها وقيامها قبل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليقبله ومحله في غير نحو الصلاة
بمسجد مكة يتأني في أه عسكاف من مضاعفة الصلاة الواحدة فيه الى ما ينفوق هذا خبر تب لاسيما
ان انضم إليها نحو جماعة وسواك وغيرهما من مكملتها وأن يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل
ويتخير في عودته بين الركوب والمشى كما يأتى في العيد وأن يكون مشيه (بسيكته) للامر به مع النهى
عن السعى أى العود وراه الشيطان ومن ثم كرهه وكذا في كل عادة والمراد بقوله تعالى فاسعوا اعضاءوا
أو احضروا كما قرئ به شاذاً نعم ان لم يدركها الا بالسعى وقراءاته واجب أى وان لم يلق به ويحتمل خلافه
أخذ من أن قد بعض الناس ان لا يقرئ بها اذا فرق (أن يشتغل في طريقه وحضوره)
محل الصلاة (بقراءة أو ذكر) وأفضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا
ان لم يسمعها كما مر للاخبار المرسعة في ذلك وانما تذكره القراءة في الطريق ان انتهى عنها
(ولا يخطئ) رقاب الناس لانهى الجمع عنه فيكره له ذلك كراهة شديدة بل اختار في الروضة حرمة
وعلمها كثيراً نعم لا امام الخطي للثمن أو المحراب اذا لم يخطط بقاسوا وكذا الغيرة اذا أدنوله فيه
لاحياء على الوجه نعم ان كان فيه اشارة بقربة كره لهم أو كانوا نحو عيده أو ولاده أو كان الجالس
في الطريق أو كان ممن لا تتعد به الجمعة إلجائى ممن تعتقده فيخطي اسمع أو وجد فرجة بين يديه
لتصغيرهم لكن بكره أن يزيد على صفين أو اثنين الا اذا لم يجد غيرهما أو لم يرج أنهم يسدونها عند القيام
قال جمع ولا بكره لعظم ألف موضعاً وقيدته الاذرى بمن ظهر صلاحه ولا يشترك الناس به

(قوله) فلا يرد خبر من غسل ميتا للخلاف
في تحسينه فضلاً عن تحسينه (قوله)
ويتخير في عودته الى البيت أن يحمله اذا
لم يكن العود قربة أيضاً كما اذا قصد به
اناس أهله والقيام بهم شرعى يتعلق
بهم أو غيرهم أو صيانة جوارحه وقواه
من المخالفة ان وقعت عند منارقه انزل
وعليه يجعل ما ورد في الحديث الذى
اعترض به من الصلاح على الاحتجاب
في تصديدهم المشى بالذهب وهو خبر مسلم
انهم قالوا الرجل الح كذا كره في النهاية
(قوله) وان لم يلق الى الميت في النهاية
(قوله) وكذا الغيرة اذا أدنوا هل العلم
برضاهم كذا خبرهم فيما ذكره اقرب نعم
والله أعلم

في ذلك وأيامه أشعار منسوبة لبعض الأئمة وكلها زور وكذب وينبغي البدار بغسل محل القلم
لأن الخلق قبله يخشى منه البرص ويسبق فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة يوم الجمعة لور ودكل وكره
الحج الطبري تنف الانف قال بل يقصه الحديث فيه قيل بل في حديث ان في بقائه أمانا من الجذام
(والريح) السكره ونحوه **ك** الوسخ ثلاثون ذى وهذه كلها لا تختص بالجمعة بل تسن لكل من أراد
الحضور عند النائم لكنها فيها أكد (قلت وأن يقرأ الكهف) فيه رد على من شذفكره ذلك
من غير سورة (يوها وليلتها) والافضل أولهما مبادرة للخير وحذر من الاهمال وأن يكثرها فيها
للخير الصريح ان الاول يضيء له من النور ما بين الجمعة والخبر الدارحي ان الثاني يضيء له من النور
ما منه وبين البيت العتيق وحكمة ذلك أن فيها ذكر القيامة وأهوالها وقدمتها وهي تقوم يوم الجمعة
كفي مسلم ولشبهها في اجتماع الخلق فيها (ويكثر الدعاء) في يومها جاء أن يصاف ساعة الاحابة
وهي لحظة لطيفة وأرجاها من حين يجلس الخطيب على المنبر الى فراغ الصلاة كحضر وفي أخبار
أنها في غير ذلك ويجمع بينها بنظير المختار في ليلة القدر أن تنتقل في ليلتها المساجد عن الشافعي
رضي الله عنه أنه بلغه أن الدعاء يستجاب فيها وأنه استجبه فيها (والصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم) في يومها وليلتها الاخبار الصحيحة الأمر بذلك والناس على ما فيه من عظيم الفضل والثواب
كما ثبت في كتابي الدر المنصود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود ويؤخذ منها أن الأكار
سها أفضل منه بل كراؤ قرآن لم يرد بخصوصه (ويحرم على ذى الجمعة) أي من لزمته فان قلت كيف
اضاف ذى بمعنى صاحب الى معرفة قلت ألهنا يصح أن تكون للجنس أو العهد الذهني وكل منهما
في معنى النكرة كما هو متقرر في محله فصح الانساق لذلك واذا قلنا العلم في أنا الله بركة تقدير تنكيره
أيضا نظير ما قاله الرضى في فرعون موسى وموسى بنى اسرائيل بالاضافة (التشاغل) عن السعي اليها
(بالبيع) او الشراء لغير ما يضطر اليه (وغيره) من كل العقود والصنائع وغيرهما من كل ما فيه شغل
عن السعي اليها وان كان عبادة (بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى اذا نودي
للاصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع أي اتركوه والامر بالوجوب فيحرم الفعل
وقيس به كل شاغل ويحرم أيضا على من لم يلزمه مبايعته من يلزمه لاعتنا على المعصية وان قيل
ان الأكثرين على الكراهة وخرج بالتشاغل فعل ذلك في الطريق اليها وهو ماش أو المسجد وان كره
فيه ويلحق به كما هو ظاهر كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له لحوقها بالاذان المذكور
الاذان الاول لانه حادث كما هو فلا يسهله النص نعم من يلزمه السعي قبل الوقت يحرم عليه التشاغل
من حينئذ ويبنى الجمعة من لا يلزمه مع مثله فلا حرمه بل ولا كراهة مطلقا (فان باع) مثلا (صح)
لان النهي لمعنى خارج عن العقد (وبكره) التشاغل بالبيع وغيره ان لزمته ومن يعقد معه (قيل
الاذان) المذكور (بعد الزوال والله أعلم) لدخول الوقت فربما قوت نعم ان خشي التأخير عنه
كافي مكة لم يكره **ك** كما يحتمل الاستوى للضرورة * (فصل) * فيما تدرك به الجمعة وما يجوز
الاستخلاف فيه وما يجوز للزحوم وما يتبع من ذلك (من ادرك ركوع) الركعة (الثانية) مع الامام
المظهر المحسوب له الا فيما يأتي واستمر معه الى أن يسلم كما أفاده قوله فيصلي بعد سلام الامام وهذا
يندفع الاعتراض عليه بأن قول أصله أدرك مع الامام ركعة أحسن على أن هذا فيه إيهام سلم منه المثنى
اذ قضيته الاكتفاء بأدراك الركوع والسجدتين فقط والمعتد كما أفاده كلام الشجين واعتمده الاذرعى
وغيره وان خالف فيه كثيرون وحلوا كلامهما على التمثيل دون التقيد واستدلوا بنص الام وغيره
أنه لا بد من استمراره مع السلام والا كان فارق أو بطلت صلاة الامام لم يدرك الجمعة وأيده

* (فعل فيما يدرك به الجمعة) *

الغزى بما يأتى في الخليفة انه لو أدرك ركوع الثانية وسجدتها لا يدرك الجمعة وهو استدلال محتمل
وان أمكن الفرق وكون الركعة تنتهى بالفراغ من السجدة الثانية اذا ما بعدها ليس منها كالمو واضع
من كمالهم لا ينافى ذلك لان الاحتياط للجمعة يقتضى اعتبار تابع الثانية منها فيها لا متنازها
تخصيصات عن غيرها كالمع بماسم وبأى (أدرك الجمعة) حكلا نوبا كاملا (فيصلى بعد سلام الامام
ركعة) جهر الخبر الصحيح من أدرك ركعة من الجمعة فليصل أى يضم ففتح فتشديد لها أخرى وفي رواية
صحيحة من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وتحصل الجمعة أيضا بأدرك ركعة أولى معه
وان فارقه بعدها لماسم أن الجماعة لا تنجب الا في الركعة الاولى وبأدرك ركعة معه وان لم تكن
أولى الامام ولا ثابته بأن قام لرائدة ولو عامدا كما بينته في شرح الارشاد في بحث القدوة وقول أصل
الروضة سهو تصوير بدليل انه قاله على المحدث وهو تصح الصلاة خلفه وان علم حدث نفسه فجاهل
بجاهل هو اقتدى به وأدرك الفاتحة ثم استمرعه الى أن يسلم لانه أدرك مع الامام ركعة قبل سلام الامام
فهو كمصل أدرك صلاة أصلية جمعة أو غيرها خلف المحدث ويؤخذ منه انه لا بد منه من زيادة الامام
على الاربعين وفي هذه الاحوال كلها لو أراد آخر أن يقتدى به في ركعته الثانية ليدرك الجمعة جاز
كفى البيان عن أى حامد وجرى عليه الرمي وابن كين وغيرهما قال بعضهم وعليه لو أحرم خلف
الثاني عند قيامه لثابته آخر وخلف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة للكل ونازع بعضهم أولئك
بأن الذى اقتضاه كلام الشيخين وصريحه غيرهما انه لا يجوز الاقتداء بالمسبق المذکور وانتهى
وفيه نظر وليس هنا فوات العدد في الثانية والالم تصح للسبوق نفسه بل العدد موجود حكلا لان صلاته
كن اقتدى به وهكذا تابعة للاولى (وان أدرك بعده) أى الركوع (فاتته) الجمعة لفهم هذا الخبر
(فتم) صلاته عالما كان أو جاهلا (بعد سلامه) أى الامام (ظها أربعا) من غيرنية لفوات الجمعة
وأكد بأربعا لان الجمعة قد تسمى ظهرا مقصورة (والاصح انه) أى المدرك بعد الركوع (نوى)
وجواب على المعتمد (في اقتدائه الجمعة) موافقة للامام ولان اليأس لا يحصل الا بالسلام اذ قد تذكر
الامام ترك ركن فى أى ركعة ويعلم المأموم ذلك فيدرك معه الجمعة وانما قلنا ويعلم الى آخره لقولهم
لا يجوز متابعة الامام في فعل السهو ولا في القيام لخامسة ولو بالنسبة للسبوق حلال على انه سها تركن
ومر الفرق بين اليأس هنا وفي المعذور (واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها) بأن أخرج نفسه
عن الامامة بنحو تأخره أو خرج عن الصلاة (بحدث أو غيره) كزاع كثير أو بلا سبب أصلا (جاز
الاستخلاف) للامام ولهم وهو أولى ولعصم (في الاظهر) لان الصلاة بامامين على التعاقب
جائزة كما صرح من فعل أبى بكر ثم النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذى مات فيه قالوا واذا جاز هذا
فمين لم تبطل صلاته ففي من بطلت بالاولى لضرورته الى الخروج منها واحتياجهم الى امام ومن فعل
عمر لم يطعن ثم عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما ويجوز أن يتقدم واحد بنفسه وان قوت على نفسه
الجمعة لان المتقدم مطلوب في الجملة فعذره كذا قيل والوجه كما بينته في شرح العباب انه لا يجوز له
ذلك بل وان قدمه الامام لان الظاهر أن محل الخلاف في وجوب امتثاله اذ لم يرتب عليه فوات الجمعة
ولو تركه الامام ولم يتقدم أحد في الجمعة لزمهم في اولها فقط لما حرم من اشتراط الجماعة فيها دون
الثانية فلو أتم الرجال حينئذ مفردين وقدم النسوة امرأتهن جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحية
المتقدم لامة القوم أى الذين يتقدمون به وان لم يصلح لامة الجمعة اذ لو اتعمن فرادى جاز فالجماعة
أولى ولو قدم الامام أو المأمومون قبل فراغ الاولى واحدا لم يلزمه التقدم على ما بحثه ابن الاستاذ وله
احتمال بالازم لئلا يؤدى الى التواكل وهو متجه ولا عبرة بتقديمه لمن لا تصح امامته لهم كمرأة

فلا تبطل صلاتهم الا ان اقتدوا بها وانما يجوز الاستخلاف أو التقدم قبل أن ينصرفوا بركن ولو قوليا على ما اقتضاه اطلاقهم والامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تحديد بنية اقتداء به ولو فعله بعضهم في غيرها يحتاج من فعله لنية دون من لم يفعله وفيها ان كان غير الفاعلين اربعين بقيت والابطلت كما هو ظاهر وأهم ترتيبه الاستخلاف على خروجه انه لا يجوز له الاستخلاف قبل الخروج وبه صرح الشيخان في باب صلاة المسافر فتسلا عن المحاملي وغيره والمراد كما هو ظاهر انه مادام ما لا يجوز ولا يصح استخلافه لغيره بخلاف ما اذا أخرج نفسه من الإمامة فانه يجوز استخلافه وان لم يكن به عذر لقولهم السابق آنفا واذا جاز هذا الى آخره وقول أبي محمد متى حضر امام أكل جاز استخلافه مراده ان أخرج نفسه عن الإمامة وحينئذ لا يتقيد بالأكمل (ولا يستخلف) هو وأوهم (الجمعة) لا يقتضيه قبل حدثه (ولا يتقدم فيها أحد بنفسه الا ان كان كذلك لان فيه انشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة وكل منهما ممتنع وانما اغتفر واذلك في المبوب لانه تابع لامشيئ اما غيرها فلا يشترط فيه ذلك بل الشرط في غير المتقدمين به قبل نحو حديثه أن لا يخالف امامه في ترتيب صلاته كالأولى مطلقا أو ثالثة الرباعية بخلاف ثانيتهما أو رابعة أو ثالثة المغرب حيث لم يجد دواينة الاقتداء به لانه حينئذ يحتاج للقيام وهم لا تعود امامة تقدمه قبل ذلك فيجوز استخلافه مطلقا لانه يلزمه مراعاة نظم صلاة الامام فيثبت ويشهد في محل قنوت الامام وتشهده (ولا يشترط كونه) أي الخليفة أو المتقدم (حضر الخطبة ولا) أن يكون أدرك (الركعة الاولى في الاصح فهمها) لانه بالاقتران به قبل خروجه صار في حكم من حضر الخطبة فضلا عن كونه أدرك الركعة الاولى ألا ترى انه لو انقض السامعون بعد احرام غيرهم قاموا مقامهم كما هو ولا يشترط سماعه للخطبة جزوا ولو استخلفه قبل الصلاة اشترط سماعه لها وان زاد على الاربعين كما اقتضاه اطلاقهم لان من لم يسمع لا يندرج في ضمن غير الاعداد اقتداء ولهذا لو بادر اربعون سمعوا فقدوا الجمعة فانعتد بهم بخلاف غير السامعين فان قلت ظاهر كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصبي زاد في الفرق قلت يفرق بأنه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار من أهلها تبعاً لظاهر اقله هذا كفي استخلافه ولبطلان صلاته وانقصها اشترطت زيادته وأتمان لم يسمع فلم يصح من أهلها ولا في الظاهر فلم يصح استخلافه مطلقا ويجوز الاستخلاف في الخطبة لمن سمع ماضى من أركانها دون غيره على ما حريته في شرح الارشاد (ثم) اذا استخلف واحدا وتقدم بنفسه في الجمعة (ان كان أدرك) الامام في قيام أو ركوع الركعة (الاولى) وان بطلت فيما اذا أدرك في القيام صلاة الامام قبل ركوعها (تمت جمعهم) أي الخليفة والمأمومين لانه صار قائما مقامه (والا) يدرك ذلك وان استخلف فيها (فتتم) الجمعة (لهم دونه في الاصح) لا درا كهم ركعة كاملة مع الامام بخلافه فيتمها ظهرا وان أدرك معه ركوع الثانية وسجودها كما أفهمه كلام الشيخين وغيرهما وان قال البغوي يتهاجم لانه صلى مع الامام ركعة فقد مر أن المعتد لانه لا بد من بقائه معه أن يسلم وفارق هذا الخليفة مسبوفاً اقتدى به بأنه تابع والخليفة امام لا يمكن جعله تابعاً لهم وبحث بعضهم انه متى أدرك ركعة لم يلزمه الإمامة والا لزمته وفيه نظر لانه ليس اماما من كل وجه فلا وجه انه لا يلزمه نية الإمامة مطاقاً لبقاء كونه مأموماً كما ذكره الجري على نظم الامام الاول * تبيينه * يؤخذ من تعليمهم هنا في بعض المسائل ومما امر الله لا تصح خلف من لا يلزمه الا ان زاد على الاربعين وان العبد بقاءه شرط الى السلام أن فرض ما هنا اذا كان الامام زائداً على الاربعين لانه اذا كان منهم بطلت بخروجه لنقص العدد وانه حيث لزم الخليفة الظهر اشترط أن يكون زائداً على الاربعين والا لم يصح اقتداءهم به ولا ينافي هذا ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الجائر في الامن أيضا كما بينته

(قوله) والابطلت أي خصوص الجمعة
لا الصلاة كما تقدم تظاهره

في شرح الارشاد لان الامام ثم واحد والكل تبع له وهذا ليس موجودا هنا وأفتى بعضهم فحين أحرّم تسعة وثلاثين فاقصدى به آخر في الثانية فأحدث واستخلفه أتموا الجمعة لقيام المأموم مقام الامام لانه باقتدائه قبل الحدث انسحب عليه حكم الجماعة في بقاء العدد دون ادراك الجمعة لاختلاف المخطين وما اقتضاه كلامه من جواز اقتدائهم به مع كونه ليس زائدا على الاربعين فيه نظر وأما حسابه من العدد حتى لا يطل جمعهم لو أتموا فرادى فتحبه (وبراعى) وجوب الخليفة (المسوق نظم المشتغل) يعنى الاول وان لم يستخلف لانه التزم بذلك بالاقتداء به (فاذا صلى) بهم (ركعة تشهد) أى جلس للشهد وجوب أى بقدر ما يسع أقل الشهود والصلاة كما هو ظاهر وقرأه ذبا (وأشار) الخليفة ذبا فان ترك لم يعد نذبا ذلك لغيره مصل أو غيره نظير ما مر أن من أحرّم على يسار الامام مسقطه ولغيره من مصل أو غيره نحو يله الى اليمين وظاهر المتن وغيره نذبا اشارته وان علم أن من وراءه لا يتخفى ذلك عليهم بوجه وعليه فيوجه بانهم قد ينسون أو يظنون سهوه (الهمم ليضارقه) وتجب ان خشوا خروج الوقت والالم يكره (أو ينتظروا) سلامه ليسلوا معه وهو الافضل ثم يقوم الى ما بقى عليه من ركعة ان أدرك الجمعة بناء على ما مر عن البغوى أو ثلاث ان لم يدركها وقوله ليضارقه أو ينتظر ويحتمل أن يكون من جملة ما يشير اليه وعليه ففهم التحير من الإشارة بمكن كالا يتخفى ويحتمل أن يكون بيانا للحكم المترتب عليها فلا اعتراض عليه خلافا لجمع وقضية المتن عدم صحة استخلاف مسبوق جاهل بنظم صلاة الامام وصحة في الروضة لكن ربح في التحقيق الصحة واعتدله الاسنوى وغيره وعليه فمراقب من خلفه فان هموا بالقيام قاموا والاعدو في الرابعة اذا هموا بالعود قد تشهد معهم ثم يقوم فان قاموا معه علم أنها ثابتهم والاعلم أنها آخرتهم ولا ينافي هذا ما مر في حدود السهو أنه لا يرجع لقول الغير ولا نفع له وان كثرت ان هذا مستثنى لضرورة توقف العلم بالنظم عنهم أى اصاله فلان ينافي أن له اعتمادا خبره عنهم وإشارته كافي المجموع عن البغوى وأقره قال عنه كقولوا خبره الامام أى الذي بطلت صلاته ان الباقي من صلاته كذا فله اعتمادا خبره اتفاقا (ولا يلزمهم استئناف صلاة القدوة) بالمتقدم بغيره أو بنفسه في الجمعة وغيرها كما اقتضاه كلام الحاوى وغيره لكن الذي بحثه الاذرى واقتضاه كلام الشيخين وغيرهما أنه متى لم يقدمه الامام لمزمهم استئنافها والذي يتجه الاول لان الزامهم له الجرى على نظم الامام مطلقا صريح في أنه تابع له ومنزل منزله واذا كان كذلك لم يتج الاقتداء به الى نية كماله واضح ولا فرق في غير هاتين من اقتدى به قبل خروجه ومن لم يتقدمه الا عند تخالف النظم أو فعل ركن كما علم مما مر (في الاصح) لتزيله منزلة الاول في رعاية نظمه وغيره نعم ينبغي نذبا خروجا من الخلاف (ومن زحم عن السجود) في الجمعة أو غيرها لكن لغلبتها في ذكرها هنا (فأمكنه) بأن وجدت هيئة الساجدين فيه ولو (على) عضو (انسان) لم يتخش منه فتنة أخذ اماما في الجرم من الصف ولو قننا وبفرق بينه وبين ما مر ثم ان جرحه فيه استبلاء عليه مضمّن بخلاف مجرد السجود عليه ولو غير مكلف بناء على أنه لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وان لم يخل عن وقته الآن يعمل على ما لا تأذى به أو به تأذيظن الرضا به (فعلم) وجوبه بالمصع عن عمر رضى الله عنه ولا يعرف له مخالفات وعبر بانسان لانه لو اراد عن عمر والا فالتعبير بشئ الشامل للهيئة ومتاع وغيرهما أعم (والا) يمكنه على شئ أو أمكنه لامع التمسك (فالحجج أنه ينتظر) زوال الرحمة في الاعتدال ولا يضره تطويله لعذره وقضية أنه لو أمكنه الانتظار جالس الاعتدال لم يميز له وعليه يفرق بينهما بأن الاعتدال محسوب له فزيمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجالس فكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن طرأت له الرحمة الا بعد أن جلس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لانه أقل حركة من عوده للاعتدال (ولا يؤمى به)

(قوله) وبه تأذيظن الرضا به لا يتخفى ما فيه على النية

لندرة هذا العذر وعدم دوامه ويسبق للإمام أن يقول القراءات ليلحقه فيها ثم ان زعم في الثانية
 وكن أدرك الأولى تغير بين المارقة والانتظار والتميز المشاركة أقدرته على ادراك الجمعة
 فلم يجزله مع ذلك نقولها وفيما إذا زعم في الثانية لا يدرك الجمعة إلا ان سجدة السجدة قبل سلام
 الإمام كما يأتي (ثمان) كانت الركعة في الأولى و (تسكن) من السجود (قبل ركوع امامه) في الثانية
 أي قبل شر وعيه فيه (سجد) وجوباً بالانه لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (فان رفع) منه (والامام
 قائم قرأ) الفاتحة لا داراً كسجدها فان ركع الإمام قبل فراغها ركع معه وشمل عنه بقية كالسجود
 بشرطه (أو) فرغ منه والامام (راكع فالاصح) أنه (ركع) معه (وهو كسجود) فيشمل عنه الفاتحة
 لأنه لم يدرك سجدها (فان كان امامه) حين فراغه من سجوده (فرغ من الركوع) أو بقي منه جزء
 لكسبه لم يدركه فيه فاتحة الركعة مطلقاً (و) حينئذ في (المسلم وافقه فيها هو فيه) لأنه لا فائدة لغيره
 على نظم نفسه حينئذ (ثم يصلي الركعة بعد) لما تقرر من فوات ركعته الثانية بفوات ركوعها
 مع الامام (وان كان) الامام (سلم) قبل فراغه من السجود (فالت الجمعة) لأنه لم يدرك معه ركعة
 وقضية أنه لو قارن رفع رأسه الميم من عليكم أنها تقوته وهو محتمل وقضية قول شارح صرحوا هنا
 بأنه لو سلم الإمام كل رفع هو من السجود أنه يتم الجمعة خلافاً (وان لم يكن له السجود حتى ركع الإمام)
 في الثانية أي شرع في ركوعها (ففي قول رايي نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن ثلاثاً إلى بين ركوعين
 في ركعة واحدة (والاظهر أنه ركع معه) لأنه سبقه بأكثر من ثلاثة طويلة (ويحسب ركوعه الأول
 في الاصح) لأنه أتى به في وقته والثاني انما أتى به لحض المتابعة واذ احسب له الأول (فركعته ملققة من
 ركوع الأولى وسجود الثانية) الذي أتى به (ويدرك بها الجمعة في الاصح) لأنه أدرك ركعة منها قبل
 سلام الإمام والتلفيق غير مؤثر في ذلك (فلو جعد على ترتيب نفسه) عامداً (علماً بأن واجبه المتابعة
 في الركوع كاهو الاظهر المذکور (نظمت صلاته) لتلاعبه حيث سجد في موضع الركوع ويلزمه
 التحريم بالجمعة ان أنكس أدراك الامام في الركوع على ما في الروضة كأصلها واعترضوه بأن الموافق
 لما قدمه أن الأيسر لا يحصل إلا بالسلام أنه يلزمه الاحرام بها نالم يسلم ولا يصح تحريمه بالظهر
 لأنه لم يأس (وان نسي) مذهبه (أو جهل) حكم ذلك ولو عايناً خطأ العلماء كما هو ظاهر لان هذا
 مما يتجنى على العوام (لم يحسب سجوده الأول) لأنه أتى به في غير محله وانما لم تبطل صلاته لعذره
 (فاذا سجد ثانياً) بأن استمر على ترتيب نفسه أو جهلاً ففرغ من السجدة ثم قام وقرأ وركع
 واعتدل وسجد أول سجدته بأن ذكر أو علم والامام في التشهد حال قيامه من سجوده فيسجد سجدتين
 قبل سلام الإمام (حسب) له ما أتى به وتمت بركعته الأولى لدخول وقته وألقى ما قبله (والاصح)
 بناء على الحسبان الذي هو المنقول كما في المحرر واتصله السبكي والاسنوي وغيرهما دون
 ما في العز بن من عدم الحسبان وان تبعه عليه في الروضة والمجموع (ادراك الجمعة بهذه الركعة
 اذا كملت السجدة ان قبل سلام الامام) وان كان فيها نقص التلفيق ونقص عدم متابعة الامام
 (و) التخلف بالنسيان أو نحو مرض أو بطل حركة كاهو بالزحمة في جميع ما مر فحينئذ (ولتخلف
 بالسجود) في الأولى (ناسيا حتى ركع الامام لثانية) فذكره (ركع معه) وجوباً (على المذهب) لأنه سبق
 بأكثر من ثلاثة أركان فلم يجزله الجري على نظم نفسه

(باب) * كيفية (صلاة الخوف)

من حيث أنه يحتمل في الفرض فيه ما لا يحتمل في غيره كما يأتي وتعبيرهم بالفرض هنا لأنه الاصل

(قوله) وقضية أنه لو قارن رفع رأسه الخ
 كون ذلك قضية ماذ كسجد لا تأمل بل
 قضية عدم الفوات لان الرفع المذکور
 ليس عن تنبسه الركعة الاولى ولان
 الامام انما يخرج من الجمعة بعد انتهاء
 النطق بالمع لا حال النطق بها فتأمل
 (قوله) ان أدركته ادراك الامام
 في الركوع وسكت هنا عن حكم
 ما اذا أدركه بعد عليه مما قدمه من
 ان الاصح لزومه أيضاً فتأمل
 بل يلزمه ذلك مالم يسلم الإمام اذ يحتمل
 ان الامام قد نسي القراء فبعدوا لها
 هو مراد الروضة ودعواه ان عبارتها
 غير مستقيمة متنوعة نهاية يمكن ان يجاب
 بأن تنبذ الشيخين بالادراك في الركوع
 لأجل القطع فانهم لما يحكم في الزحام
 في المسئلة المذكورة خلافاً لمتأفاه
 بأنه وبين كونه الاصح أمّا بعده كذلك
 لأنه على الخلاف وهذا قطعاً فلذا قيد
 فتأمل (قوله) ولو عايناً خطأ العلماء
 في النهاية (قوله) واتصله السبكي الخ
 ذكر في الفرع عن السبكي ما يقتضي
 أنه انما يقول بالحسبان اذا استمر
 على ترتيب نفسه أو جهلاً أما اذا
 لم يستمر بأن زال سهوه أو جهله فهو
 موافق لما اقتضاه كلام الأكثرين من
 وجوب المتابعة للإمام فيها هو فيه أي
 فان أدركه معه السجود وحسب والا فلا
 وهذا التفصيل منطبق على ما حل
 به صاحب النهاية من النهج فليست تأمل
 * (باب صلاة الخوف) *

والأول صلاواته عيدا مثل الجازية الكيفية الآتية لما صرحوا به في الرابعة من جواز نخوعيد
وكسوف الشمس استثناء لأنه لا يفوت وحينئذ فيحتمل استثناءه أيضا من بقية الأنواع ويحتمل العموم لأن
الآية تختص بها (هي أنواع) تبلغ ستة عشر نوعا بعضها في الأحاديث وبعضها في القرآن واختار الشافعي
رضي الله عنه منها الثلاثة الآتية لأنها أقرب إلى بقية الصلوات وأقل تغييرا وذكر الرابع الآتي لمجيء
القرآن به * تنبيه * هذا الاختيار مشكل لأن أحاديث ما عدا تلك الثلاثة لا عذر في مخالفتها
مع صحتها وإن كثرت تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة التي صغ فعلها عنه صلى الله عليه وسلم من غير ناسخ
لها مقتضية للإبطال ولو جعلت مقتضية للفضولية لا تخفى وقد صرح عنه ما تشبهه بغيره من قوله إذا صبح
الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الحائط وهو وإن أراد من غير معارض لكن ماذا يصح معارضا
كما يعرف من قواعد في الأصول فتأمل (الأول) صلاة عصفان وحذف هذا مع أنه النوع حقيقة
لأنهم بما ذكره وكذا في الباقي (يكون) أي كون على حد تسمع بالمعدي خبرين إن تراه فاذفع ما هنا
لشارح (العدو في) جهة (القبلة) ولا حائل بيننا وبينه وفنا كثره بحيث تقاوم كل فرقة منا العدو وكذا
قالوه مصرحين بأنه شرط لجواز هذه الكيفية وهو مشكل مع ما يعلم من كلامهم الآتي أنه يكفي جعلهم
صفا واحدا وحراسة واحد منهم وقد يجب بأن صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا مع الكثرة لأنه كان في ألف
وأربع مائة وخالد بن الوليد رضي الله عنه في مائتين من المشركين في صحراء واسعة والغالب على هذه
الأنواع الاتباع والتعبد فاخص الجواز بما في معنى الوارد من غير نظر إلى أن حراسة واحد يدفع
كيدهم لاحتمال أن يسهم في فحش العدو والمصلين فقال منهم لو قتلوا وأيضا فقلتهم بما كانت حاملة العدو
على الهجوم وهم في سجودهم بخلاف كثرتهم فجازت هذه الكيفية مع الكثرة وأدنى مراتبها أن يكون
مجموعنا مثلهم بأن نكون مائة وهم مائة مثلا فصدق حينئذ أنا إذا فرقنا فرقتين كافأت كل منهما العدو
سواء أعلنا فرقة أم فرقا فقولهم بحيث إلى آخره المراد منه كمن عبر بأن يكافئ بعض منا العدو
ماذا ذكر كما هو ظاهر لا مع القلة (فترتب الأمام القوم صفين) أو أكثر (ويصلي بهم) بأن يحرم للجميع
إلى أن يعتدل بهم (فإذا سجد سجد معه صف سجدت به وحرس صف فاذا قاموا سجد من حرس ولحقوه)
في القيام ليقرأ بالكل فإن لم يلحقوه فيه بأن سجد بهم بأكثر من ثلاثة طوية السجدين والقيام
بأن لم يفرغوا من سجدتهم إلا وهو راكع واقفوه في الركوع وأدركوه بشرطه فإن لم يوافقوه فيه وجروا
على ترتيب أنفسهم بطلت صلاتهم بشرطه كما علم ذلك كله مما مر في المرحوم وغيره نعم يتردد النظر
هنا فيما ذكرته في حسابان السجدين عليهم مع كونهم مأمورين بالتخلف بهما مع إمكان فعلهم لهما
مع الأمام للصحة الغير بخلاف تلك النظائر (وسجد معه في الثانية من حرس أولا وحرس الآخرون)
فإذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان)
بضم العين سمي بذلك لعصف السيول فيه رواها مسلم لكن فيه أن الصف الأول سجد معه في الركعة
الأولى والثانية في الثانية مع تقدم الثاني وتأخر الأول وحمله على الأفضل الصادق به المتكلم
وذلك بشرط أن لا تكثرا ففعلهم في التقدم والتأخر المطلوب في العكس أيضا قياسا على الوارد لأن
الأول أفضل فخص بالسجود أولا مع الأمام الأفضل أيضا واعتقرهنا للعارس هذا التخلف لعدوه
ولا حراسة في غير السجدين لعدم الحاجة إليها (ولو حرس فهما) أي الركعتين (فرقتا صف) على
المتابفة فرقة في الأولى وفرقة في الثانية (جاز) قطعاً لحصول المقصود وهو الحراسة (وكذا) يجوز
أن تحرس فهما (فرقة) واحدة ولو واحدا (في الأصح) إذا لم يحذرو فيه وفرضهم الركعتين باعتبار أنه

الوارد والافلازم علمهما (الثاني يكون) العدو (في غيرها) أي القبلية أو فيها وثم سائر وليس هذا شرط الجواز هذه الكيفية بل لندبها كما في المجموع عن الاصحاب (فمصلحة) الامام يجعله القوم فرقتين واحدة بوجه العدو حين صلاته بالاولى ثم يذهب هذا لوجهه وتأتي الاخرى اليه (مرتين) كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل) موضع من نخدر واهما الشيطان وشرط ندب هذه كما قاله لا جوازها خلافا لما زعمه الاستوى نظر الى انها مع فقد بعض الشرط فيها تغرر بالمسلم لان هذا الملاحظ آخر لا تعلق له بالصلاة على انه لا تغرر فيه الا ان اكرههم على الاتساع به مع علمه بأن فيه ضررا عليهم كثيرا بحيث تقاوم كل فرقة منا العدو أي بالاعتبار السابق كما هو ظاهر وخوف هجومهم في الصلاة لولم يفعلوها وعبر بعضهم بأمن مكرهم ولا تخالف لان المراد أمنه لو فعلوا والامام ينتظرهم نعم ان أمكن أن يؤتم الثانية واحدا منها كان أفضل ليسلوا من اقتداهم بالمتنفل المختلف في صحته في الحملة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لانهم لا يسبحون بالصلاة خلف غيره مع وجوده (أو) يكون العدو في غيرها أو فيها وثم سائر وهذا النوع الثالث كما افاده قوله الآتي الرابع (تنف فرقة في وجهه) أي العدو تحرس (ويصلي بفرقة ركعة فاذا قام للثانية فارقه) باليقين والابطل صلاته واعلم منه انه لا تسن لهمنية المفارقة الا بعد تمام الاتساع لانه قائم أيضا فيكون اتساعهم في حال القدوة (وأتمت وذهبت الى وجهه وجاء الواقفون) في وجهه العدو والامام ينتظرهم (فاقدها ويصلي بهم) الركعة (الثانية فاذا جلس للشهادة قاموا) فورامن غيرنية لانهم معقدون به حكما كما يأتي (فأعوانا بينهم ولحقوه وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) موضع من نخدر واهما الشيطان أيضا وسهيت بذلك لتقطع جلود أقدامهم فيها فكانوا يملنون عليها الخرق وقيل غير ذلك ويجوز فيها غير تلك الكيفية ولومع الافعال الكثيرة لجهة الخبر به كما يشتهر في شرح العباب (والاصح انها) أي هذه الكيفية (أفضل من بطن نخل) وعسفا لانها أخف واعدل بين الطائفتين ولحتمها بالاجماع في الحملة وفارقت صلاة عسفا بجوارها في الامن لغبر الفرقة الثانية ولها انوث المفارقة بخلاف التخلف الفاحش الذي في عسفا فانه لا يجوز في الامن كذا قيل وفيه نظر فان التخلف الذي في عسفا يجوز في الامن للعذر كالرحمة وعندنية المفارقة فكانت أولى بالجواز من ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لان انفرادها لا يجوز في الامن بحال ثم رأيت ذلك متقولا عن الرافعي ورأيت له توجيها يوضحه بعض الايضاح وهو ان ذات الرقاع أشبه بالقرآن لما فيها من الحزم وأمن عذر العدو اذ وقوف الطائفة الحارسة قبائلهم من غير صلاة أقوى من مصابرة العدو ودفع كيدته (ويقرأ الامام) ندبا (في انتظاره) الفرقة (الثانية) في القيام الفاتحة وسورة طويلة الى أن يحشوا اليه ثم يري من تلك السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ان بقي منها قدرهما والاخر سورة أخرى لتحصل لهم قراءة الفاتحة وشئ من زمن السورة (ويشهد) ندبا في انتظارها في الجلوس ويدعو الى أن يجلسوا معه ويفرغوا من تشهدهم بكلا لان الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس محل ذكر (وفي قول) يشتمل بالذكر (ويؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد ندبا (لتلحقه) وتعادل الفرقة الاولى فانه قد أقرأها معهم ويسن له تخفيف الاولى ولهم تخفيف ما يفردون به (فان صلى مغربا) بهذه الكيفية (ف) يصلي (بفرقة) ركعتين والثانية ركعة وهو أفضل من عكسه) الجائز أيضا بل هو مكروه (في الاظهر) لان التفضيل لا بد منه فالسابق أولى به وسلاسته من التطويل في عكسه زيادة تشهد في أولى الثانية (وينظر) الثانية اذا صلى بالاولى ركعتين (في) جلوس (تشهده) الاول (أو قيام الثالثة وهو) أي انتظارها في القيام (أفضل) منه في التشهد (في الاصح) لئلا يسه على التطويل بخلاف التشهد الاول ويقرأ

في انتظاره في القيام ويشهد في انتظاره ان فارقه الاولى قبله والاولى أن لا يفارقوه الا بعده لانه محل
 تشهدهم (أو صلى بهم (رباعية) يصلي (بكل) من الفرقين (ركعتين) تسوية بينهما والافضل
 انتظار الثانية في قيام الثالثة هنا أيضا (ولو) فترهم أربع فرق في الرباعية وثلاثا في الثلاثية و(صلى
 بكل فرقة ركعة) وفارقه كل من الثلاث الأولى وصلت لنفسها ما بقى عليها وهو مستظر فراغها ثم نسي
 الرابعة فصلى بها ركعة وتأتى بالباقي وهو مستظر لها في التشهد ثم يسلم بها (صحت صلاة الجميع
 في الظاهر) اذ لا محذور فيه لجوازه في الامن ولو لا غير حاجة وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على
 الانتظارين لانه الافضل (وسهول فرقة) اذا فترهم فرقين كإدال عليه كلامه وصرح به أصله
 (محمول في أولاهم) لا اقتداء بهم فيها حسا وحكما (وكذا ثالثة الثانية في الاصح) لا اقتداء بهم فيها حسا ولا
 لاحتياجوا لنية القدوة اذ جلسوا للتشهد معه (لثالثة الأولى) لا تشرادهم فيها حسا وحكما (وسهوه)
 أي الامام (في الأولى بلحق الجميع) أما الأولى فظاهر فتشهد عند تمام صلاتها وأما الثانية
 فلاهم ربطوا صلاتهم بصلاة نافذة لما مر أن من اقتدى بمن سها قبل اقتدائه به يحققه سهوه فيجدون
 معه فان لم يسجد سجدوا بعد سلامه (و) سهوه (في الثانية لا يلحق الاولين) لانهم فارقه قبل السهو
 بل يلحق الآخرين وان كان في حال انتظاره لهم في التشهد الاخير وهذا كانه وان علم بماسم
 في سجود السهو فكأنهم ذكروه هنا لانه مما يخفى ولو كان الخوف في بلد وحضرت صلاة الجمعة
 صلوا على هيئة عسافان وهو واضح وعلى هيئة ذات الرقاع لكن بشرط حرزها في شرح
 الارشاد وحاصلها أن يكون في كل ركعة أربعون سمعوا الخطبة لكن لا يضر النقص في الركعة
 الثانية (و) يسن للصلي صلاة الخوف (حل السلاح) الذي لا يمنع صحة الصلاة لا نحو خمس وبيعة
 تمتع السجود فلا يجوز حمله لغير عذر وحكمه في سائر أحكامه وضعه بين يديه ان سهل أخذه كسهولته
 وهو محمول وهو هنا ما يقتل نحو سيف ورمح وسكين وقوس ونشاب لا ماديغ كترس ودرع فبكره حمله
 كترك حمل الأول حيث لا عذر (في هذه الأنواع) الثلاثة (وفي قول يجب) لظاهر قوله تعالى
 وليأخذوا أسلحتهم وحمله الأول على السدب والالبطلت الصلاة بتركه ولا قائل به وفيه ما فيه
 ولو خاف ضرر ابيع التميم بترك حمله وجب في الأنواع الثلاثة على الوجه ولو نجسا ومانعا للسجود
 والذي يجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في حمل السلاح النجس في حال القتال وان فرض أن هذا
 أندر ولو أتى خوف الضرر وتأذى غيره بحمله كره أي ان خف الضرر بأن احتمل عادة والاحرم
 وبه يجمع بين اطلاق كراهته والطلاق حرمة (الرابع) من الأنواع يجعله كذا قاله الشارح من باب
 على أن قوله الرابع واقع في محله وان لم يذكر الثالث لانه ذكره ضمننا كما مر (أن يلتم القتال)
 بأن يختلط بعضهم ببعض ولم يتكسبوا من ترك تشبهها باختلاف لحة الثوب بسده (أو يشتد الخوف)
 بلا التهام بأن لم يأمنوا هجوم العدو ولو لا أو انقسموا (فبصلى) كل منهم (كيف أمكن را) كما وما شيا
 ولا يجوز تأخير الصلاة عن الوقت وظاهر كلامهم أن لهم فعلها كذلك أول الوقت وهو نظير ما مر
 في صلاة فاقد الطهورين ونحوه لكن صرح ابن الرفعة بأشراط نسبيته ونقله الأذري عن بعض
 شراح المختصر واعتمده هو وغيره و زاد أغنى الأذري أن ذلك مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة لهم
 في أمور كثيرة مع غلبة كون التأخير هنا سببا لاضاعة الصلاة باخرا حها عن وقتها لكثرة اشتغالهم
 بما هم فيه مع عسر معرفتهم بآخر الوقت حتى يؤخروا اليه فالوجه ما أطلقوه (ويعذر في ترك القبلة)
 لحاجة القتال لقوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركبانا قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها
 قال الشافعي رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز اقتداء بعضهم ببعض

(قول المصنف) ولو فترهم في المحلى
 والنهائى فلو بالقضاء (قوله) لا نحو خمس
 وبيعة يتأكل وجه استثناء البيضة هنا
 مع ما يأتي هنا من أن السلاح هنا ما يقتل
 لا ماديغ (قوله) فبكره حمله لا يخفى ما فيه
 اذا كان ثم خوف فترتب على تركه بل
 لو قيل بوجوبه حينئذ لم يعد ولعل قول
 الشارح حيث لا عذر راجع اليه
 أيضا فليحذر (قوله) ولو خاف الى قوله
 ولو أتى في النهاية

وان اختلفت جهتهم كالأمومين حول الكعبة نعم يجوز التقدم هنا على الامام للضرورة بل الجماعة لهم حيث لم يكن الانفراد هو الحرم أفضل أتمالوا وحرف عنها الحاجة القتال بل نحو مجاح دابته وطال الفصل قتل صلواته (وكذا الاعمال الكثيرة) كضربات متوالية وركض كثير وركوب احتاجه أثناء الصلاة وحصل منه فعل كثير يعذر فيها (الحاجة) اليها (في الاصح) كالمشي المذكور في الآية أتمال حيث لا حاجة قتل قطعاً (لاصباح) أو نطق بدونه فلا يعذره لعدم الحاجة اليه بل الساكت أهيب وفرض الاحتياج اليه نحو تنبيه من خشي وقوع تخوم ملكه أو لرجاء الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالشجاعة نادر (ويبقى السلاح اذا دمي) أو تجسس بما لا يعنى عنه ولم يخفجه فوراً وجو باخذ رامن بطلان صلواته بامساكه وله جعله بقرابه تحت ركبته ان قل زمن هذا الجعل بأن كان قريباً من زمن الالتقاء ويعتذر له هذه اللحظة اليسيرة لما في القائه من التعريض لاضاعة المال مع أنه يعتذر هنا ما لا يغفر في غيره ومن ثم تنكس الانواع الثلاثة كما هنا (فان عجز) عن القائه كأن احتاج لامساكه وان لم يضطر اليه كما أفهمه كلام الروضة وأصلها (أسكه) للحاجة (ولا قضاء في الاظهر) لانه عذر نعم في حق المقاتل فأشبهه الاستحانة والمعتد في الشرحين والروضة والمجموع عن الاحتجاب وجوبه واهتمده الاستوى وغيره ومنعوا التعليل المذكور وقالوا بل ذلك نادر (فان عجز عن ركوع وسجوداً أوهما) بهما وجوباً والعذر (والسجود أخفض) خبر بمعنى الامر أي لجعل سجوده أخفض وقيل منصوباً بتقدير جعل المذكور بأصله (وله) سفر او حضراً (ذا النوع) أي صلاة شدة الخوف قال الاذرى نقل عن غيره وكذا الانواع الثلاثة الاولى (في كل قتال وهزيمة مباحين) كقتال ذي مال وغيره لقاصد أخذه ظملاً ولا يعد الحاق الاختصاص به في ذلك وقفة عادلة لباغية بخلاف عكسه ان حكمنا بانهم في الحالة الآتية في باهم وقولهم ليس البغي اسم ذم أي ليس مفسقاً وكهر مسلم في قتال كفار من ثلاثة لا اثنين (وهرب من حريق وسيل وسبيع) وحية وتحوها اذا لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ (و) هرب (غريم) من دأته (عند الاعسار وخوف حبسه) ان لحقه ليجزعه عن بيعة الاعسار مع عدم تصديقه فيه أو لكونها كمثل المحل لا يقبل بيعة الاعسار الا بعد حبسه مدة فيما يظهر ثم رأيت غير واحد بحث ذلك ولا اعاده هنا (والاصح منعه لمحرّم) قصد عرفة في وقت العشاء (خاف) ان صلاها كالعادة (فوت الحج) بأن لم يدرك عرفة قبل الفجر فلا يجوز له صلاة شدة الخوف لانه محصل لا خائف به يعلم أنه لا يصلح كذلك طالبا عدواً الا ان خشي كثرهم عليه أو كيناً أو انقطاعاً عن رفقة أي وخشي بذلك ضرراً كاهو ظاهر وان من أخذ له مال وهو في الصلاة لا يجوز له اذا تبعه أن يبقى فيها ويصلها كذلك على الاوجه خلافاً لجمع بل يقطعها أو يتبعه ان شاء واذا امتنع على المحرم ذلك لزمه كما قال ابن الرفعة اخراج العشاء عن وقتها وتحصيل الوقوف لان قضاء الحج صعب بخلاف قضاء الصلاة ولا نه عهد جواز تأخيرها عن وقتها نحو عذر السفر وتجهيز ميت خيف تغيره فهذا أولى ولو كان يدرك مناركة بعد تحصيل الوقوف وجب تأخيرها جزم ما قيل العمرة المنذورة في وقت معين كالحج في هذا انتهى وليس في محله لان الحج بقوت بسوات عرفة والعمرة لا تقوت بسوات ذلك الوقت وفي الجلبى لوضاق الوقت وهو بأرض معصومة أحرم ماشياً كما روي من حريق ورجحه الغزالي بأن المنع الشرعي كالخس وأيده بصرح التباخي به في ستر العورة وفيه نظر والذي يجه أنه لا يجوز له صلاتها صلاة شدة الخوف لما تقرر في مسئلة الحج وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كمال تركها لتخليص ماله لو أخذ منه بل أولى ومن ثم صرح بعضهم بأن من رأى حيواناً محترماً يقصده ظالم أي ولا يخشى منه قتالاً أو نحوه أو يفرق لزمه

تخليصه وتأخيرها أو إبطائها كان فيها أو ما لا جاز ذلك وتركه (ولو صلوها) صلاة شدة الخوف
 كما في أصله والروضة بدرا السلام أو الحرب (لسوا دنوه) ولو بأخبار عدل (عدو أفيان) أن لا عدو
 أو أن بينهم وبينه ما يمنع وصوله إليهم تختدق أو أن يقر بهم أي عرفا حصنا عكدهم النخص منه أي من
 غير أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر أو أنه عدو يجب قتاله لكونه ضعفهم أو شكوا في شيء من ذلك (فصوا
 في الأظهير) لعدم الخوف في نفس الأمر أو الثالث فيه أو ما لو صلو صلاة الخوف فإن كانت كبطن
 نخل أو ذات الرقاع بالكيفية السابقة في المتن فلا قضاء لأنهم لم يسقطوا فرضا ولا غير واركا أو صلاة
 عسفا أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر فصوا في المجمع وغيره ولو بان عدوا لكن نيته الصلح أو التجارة
 فلا قضاء لأنه هنا لا تقصير منه في تأمله إذا اطلع على نيته * (فصل) في اللباس وذكره هنا
 الأكثرون اقتداء بالشافعي رضي الله عنه وكان وجه مناسبتها أن المقاتلين كثيرا ما يجتاجون للباس
 الحرير والنجس للبرد والقنار ذكره جمع في العيد وهو مناسب أيضا (يحرم على الرجل) والخنثى
 (استعمال الحرير) ولو قرا أو غير منسوج أخذ ما يأتي من استئناهم خيط السحبة ولقبة الدواء
 (بفرش) الخ وجلسه أو قيامه لا مشبه عليه فيما يظهر لأنه لما رفته له لا لا يعد مستعملا عرفا
 (وغيره) من سائر وجوه الاستعمال الأما استثنى مما يأتي بعضه أجماعا في اللبس وكأنهم لم يعتدوا
 بمن جوزوا غاطلة الكفار لشدة ذكوره كالجوه القائل بحل القز وهو ما يخرج منه الدود حيا فيكمه دلونه
 ولا يقصد للزينة والخبر الصحيح أنه حرام على ذكر أو أنتم صلى الله عليه وسلم ولنهى عن لبسه والجلوس
 عليه رواه البخاري ولأن فيه خنوته لا تليق بشهامة الرجال وبحل الجلوس على حرير فرش عليه ثوب
 أو غيره ولو رفقا أو مهلهلا لم يمس الحرير من خلاه سواء اتخذ ذلك أم لا وبحل حرمة اتخاذ الحرير
 بلا استعمال الذي أفتى به ابن عبد السلام ماذا كان على صورة محترمة وقضية قول الأذرجي اتعالم
 يكف الملهل المفرش على نجس لأنه أعظم لجوب احتباب قليله أيضا بخلاف الحرير انتهى أن مس
 الحرير من خلالة لا يؤثر وينبغي حمله على عمامة قدر لا يعد عرفا مستعملا له لمزيد قلته والتدثر بحرير
 استمر ثوب أن خيط عليه فيما يظهر وظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمة التدثر بغير المستترين
 ما قرب منه وما بعد كان كان معلقا بسقف وهو جالس تحتها كالشجاعة وهو قرب أن صدق عليه عرفا
 أنه جالس تحت حرير ويفرق بينه وبين حل الجلوس تحت سقف ذهب بما يتحصل منه بأن العرف
 بهذه هنا مستعمل الحرير لانه بقصد لوقاية الجالس تحتها من نحو غبار السقف فالحق بالمستعمل له
 في بدنه ولا كذلك ثم (ويحل للمرأة لبسه) أجماعا (والأصح تحريم اقتراسها) إياه للسفر بخلاف
 اللبس فإنه يزينها وعليه يحرم تدثرها به بل أولى لأنه يجوز للرجل اقتراسه على وجه دون التدثر به ويحرم
 على الكل ستر سقف أبواب وأجدار غير الكعبة قبل ويحلق بها غيره صلى الله عليه وسلم به أي لغبر
 حاجة فيما يظهر أخذ من تعبيرهم بالترين وقد يشكل بما يأتي في كيس الدراهم ونحوه الآن يفرق
 بأن الخيلاء هنا أعظم منها ثم (و) الأصح (اللولي) الأب وغيره (الباسه) كلتي الذهب وغيره
 (الصبي) ما لم يبلغ والمجنون إلا الشهامة لهما تنافي تلك الخنوته نعم لا خلاف في جواز ذلك يوم العيد لأنه
 يوم زينة (قلت الأصح حل اقتراسها) إياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) لعدم الخبر
 الصحيح أنه حل لأننا أقمته وأطلق بعضهم أن الرجل أن يعلو لا يسته لا لا يعد استعماله وظاهره أنه
 لا فرق بين طول بقائه على ما علا عليه منها وعدمه ولو لغبر حاجة وفيه ما فيه (ويحل للرجل لبسه) فضلا
 عن غيره من بقية أنواع الاستعمال (للضرورة كثر ورد مهلكين) أو خشى منها ضرر رابع التيمم
 وألحق به جمع الألم الشديد لأنه أولى من نحو الحرب الآتي (أو جأه) بضم ففتح والفتح فسكون

* (فصل في اللباس) *
 (قوله) لا مشبه إلى المتن في النهاية أيضا
 في النفس منه شيء (قوله) وظاهر كلامهم
 أنه لا فرق محل تأمل إذا سمع ما ذكر
 تدثر أمتو عن تعديتها في السقف مجتمع
 لا سيما آخره وكونه من أفراد تزينه بالحرير
 الممنوع كسباني ما لم يسيده بالحاجة كما
 تنجس الشارع هذا ولو أخذ الشارع ذلك
 من قواهم بشرش أو غيره المؤذن بأن كل
 ما بعد استعماله لا عرفا يخرج لكن أقرب
 والله أعلم ثم رأيت في الغني والنهاية
 تفسير قول المصنف وغيره بقواها من
 وجوه الاستعمال كلبه والتدثر به واقتضاه
 ستر انتهى وفيه تصريح بما ذكرنا من
 الأخذ (قوله) وهو قريب أن صدق
 عليه عرفا الخ هذا التقيد بالنسبة إلى حكم
 الجلوس تحتها أما أصل تعليقها والستر بها
 فإمام مطلقا كما هو ظاهر لأنه من أفراد
 تزين البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة
 للترين بين الرجال والنساء أما بالنسبة لحكم
 الجلوس تحتها حيث حرم بغيره إلا في
 الذي أفاده فواضح أنه يفرق بينهما وأن
 محل الحرمة بالنسبة إلى الرجال فأنمله
 (قوله) وألحق به جميع الألم الشديد الخ كان
 مسأدهم ما يتحصل به شدة لا تقتل عادة
 فهو وجبه لا عدل عند أسئلة العمل الآتية

(قوله) ويؤخذ من قوله الحاجة الى المتن في النهاية (قوله) فلم يغن أحدهما عن الآخر أما عدم اغناء الفاعل عن القتال فواضح لأنها اخص منه وأما عدم اغناء الجريح عن الدباج فمحل تأمل لان الاخص مندرج في الاعم فلا يقتصر في التعليل على الأول * (٢٨٦) * كان أولى ثم رأيت في النهاية قال واعد

هذه المسئلة لثلاثتهم أن الجواز فيما مر
 مخصوص بحال النجاسة فقط دون الاستمرار
 انتهى وهو حسن ولو لا تعبيره بالاعادة (قوله)
 انما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ
 قد يقال سر يح قوله الخ والطلاق قوله
 وساء الثوب بقصبا حل المركب ولو
 كان حريمه أكثر فليأتمل (قوله) مع تسير
 سؤال خبر الخ منهومه جواز الاجتهاد
 مع التسير وعليه فانهما يتيسر
 وانعسر ينبغي ان يحرر (قوله) ويتحل
 ما طرز أو رقع بخرخال الخ يتردد النظر
 في المطرز والمنسوج بالقصب والظاهر
 انه من قبيل المطرز بالذهب والفضة فيحرم
 استعمال ما كان فيه وان كان قليلا جدا
 كما هو ظاهر الحلا فيهم في المطرز بهما وان لم
 أرم من شرح بحكمه بخصوصه فليراجع
 والله أعلم ثم حرمة المطرز أو الخطط بالقصب
 بالنسبة الى الفضة ظاهرة لأنها تحصل
 بالنار بلا شك وأما بالنسبة لغيره من
 الذهب فينبغي تخريجه على اختلاف
 المتأخرين في استعمال الملبوس الموهل
 يجري فيه تفصيل الاواني أو يحرم استعماله
 مطلقا لأنه ألصق بالبدن من الاواني جرى
 في الزكاة من شرح الروض على الأول
 وكذا في التختة كسباني وجرى جمع
 منهم ابن عتيق وابن زباد على الثاني فانه
 اقل في ثوب خطب ذهب لا يتحصل منه
 شيء بحرمته (قوله) وخالفهما صاحب
 الكافي الظاهر أن مراد صاحب الكافي
 بانفصالهما عدم اتصال أحدهما بالآخر
 ردًا لما قبله التائب لعدم الجواز نظرا لان
 المجموع أكثر من أربع أصابع فليأتمل
 (قوله) فالشرط ان لا يزيد شئ في قطع الجواد
 على ما قاله الجليلي والجويني عبد الرؤف
 وفيه نظر لان كلام الجويني مبين
 لكلام الجليلي

وهي البقعة (حرب) جائز (ولم يجد غيره) ولا أمكنه طلب غيره يقوم مقامه للضرورة وصح في الكفاية
 قول جمع يجوز القبا وغيره مما يصلح للقتال وان وجد غيره ارهابا لهم كخليفة السيف وهذا غير الشاذ
 الذي مرهنا مخالف للاجماع لان الظاهر ان ذلك يكتفي بتجريد الاطاعة وان لم يكن ارهاب ولا
 صلاحية للقتال (وللحاجة) كستر العورة ولو في الخلوة (كجرب وحكة) وقد أذاه لبس غيره أى
 تأذي لا يتحمل عادة فيما يظهر ولم يحتج هنا لمع التيمم لانه رخصة فسوخ فيه أكثر وكذا ان لم يؤذ غيره
 لكنه ينلها كما هو ظاهر كالتداوى بالنجاسة بل لو قبل ان تخففه لانهما كانا التماسا ليعود كون الحكة
 غير الجرب الذي أفاده العطف صحيح وقوله في مجموعه وغيره كالصباح انما هو يحتمل على اتحاد أصل
 المادة دون صورتها وكيفيتها (ودفع قل) لا يتحمل اذا عاده وان لم يكثر حتى يصير كالداء المتوقف على
 الداء بخلافه بغيرهم ولو في الحضر في الكل خلافا لما أطل به الاذرى وذلك لخبر الصحيحين أنه صلى الله
 عليه وسلم أخص عبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكة كانت بهما وفي غزاة بسبب
 القمل ورواية مسلم ان الأول كان في السفر لا يتخصص ويؤخذ من قوله الحاجة انه متى وجد مغيا
 عنه من دواء أو لباس لم يجز له لبسه كالتداوى بالنجاسة واعتمده جمع ونازع فيه شارح بأن جنس
 الحرير مما أبيع لغير ذلك فكان أخف ويرد بان الضرورة المبيحة للحرير لا تأتي مثلها في النجاسة
 حتى يساح لجلها فعدم اباحتها لغير التداوى انما هو لعدم تأنيه فيها لا لكونها أغلظ على ان لبس
 نجس العين يجوز لما جازله الحرير فهما مستويان فيها (وللقتال) كدباج لا يقوم غير مقامه في دفع
 السلاح كحاجة دفع القمل بل أولى قيل هذه مفهومة من قوله أو حاجة حرب بالاولى أو دأخله فيها انتهى
 وليس كذلك فان تلك في خصوص النجاسة وعموم الحرير وهذه في خصوص نوع ومنه وعموم القتل
 فلم يغن أحدهما عن الآخر (ويحرم المركب من ابريسم) أى حرب بأى أنواعه كان وأصله ما حل عن
 الدود بعد موته داخله (وغيره ان زاد وزن ابريسم ويحل عكسه) قلنا الحكم الأكثر ولو طنا
 كافي الأنوار وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما انما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثوب
 المصمت أى الخالص من الحرير وأما العلم أى يفتح العين واللام وهو الطراز وساء الثوب فلا بأس
 (وكذا ان استويا) وزنا ولو طنا (في الأصح) اذ لا يسمى ثوب حرير ولا عبرة بالظاهر مطلقا خلافا
 لجمع متقدمين ولو شك في الاستواء فالصل الحل على الأوجه خلافا لبعض نسخ الأنوار وصريح كلام
 الامام ويفرق بين النظر للظن في الأولين على ما فيه وعدم النظر اليه في معاملة من أكثر ماله حرام
 بأن هناك قرينة شرعية دالة على الملك وهي اليد فلم يؤثر الظن معها بل ولا اليقين اذ لم تعرف عين
 الحرام بخلاف ما هنا ويظهر منع اجتهاد مع تسير سؤال خبرين ولو عدلى رواية عن الأكثر وقضية
 المتان صورة العكس لا خلاف فيها أى يقتضى فلا يكره لبسه وان قال الجويني المذهب بتحريره
 لمخالفته للحديث الصحيح بخلاف المستوى الاول اجتنبه لقوة الخلاف فيه (ويتحل مطرز) أو رقع
 بخرخال وهو أعتى الطراز ما ركب على الكمين مثلا لغير المذكور لكن المعتقد كافي الروضة
 والمجموع وغيرهما انه يشترط أن يكون قد ربيع أصابع مضمومة أى معتلة لخبر مسلم أنه صلى الله
 عليه وسلم نهى عن الحرير الا موضع سبعين أو ثلاث أو أربع قال الحلبي والجويني ويشترط أن لا يزيد
 مجموع الطرازين على أربع أصابع وخالفهما صاحب الكافي فتسال لو كان في طرفي العمامة علم كل
 واحد أربع أصابع احمل وجهين والاصع الجواز لانفصالهما وحكم الكمين حكم طرفي العمامة
 انتهى وبعبارة الروضة والمجموع كالحبر محملة لكل من الثنتين لكنها الى الثاني أقرب فالشرط
 أن لا يزيد المجموع على ثمانية أصابع وان زاد على طرازين وما اقتضاه قول الكافي لانفصالهما

(قوله) وكذا قول الجلي قد يقال ما الفرق بين مقالة الجلي ومقابلها حتى أفردت عنها بل الظاهر أنها سبغت لا يقال الفرق عدم اشتراطه أن لا يزيد كل على أربع أصابع لا نقول هذا هو مراده وإن لم يصرح به فيما يظهر إلا تسع المخالفة في ذلك مع تصريح الحديث السابق بذلك فليتأمل (قول المصنف) أو طرف أي سبغت ظاهره قد يقال الفرق بين السبغ في الظاهر وبين الطراز لعلة والله أعلم أن السبغ الظاهر ما كان على الحراف الكهلين والطوق والجيب والذيل على سميت السبغ الباطن والطراز ما يجعل على الكنف مثلاً فلجحر (قوله) وكذا المعصفر قال في المغني والنهاية ولا يحرم المعصفر كإصص عليه الشافعي خلافاً للبيهقي ولا يكره لغريم من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والعصفر سواء الأحمر والأصفر والأخضر وغيرها سواء قبل التسبغ وبعده وإن خالف فيما بعده بعض المتأخرين انتهى زاد في المغني أن يحمل النهي عن المعصفر إذا صبغ بعد التسبغ لاقبله وعليه يعمل اختلاف الأحاديث انتهى قوله أن يحمل إلى آخره لا ينافي ما تقدم عنه من اعتماد عدم الحرمة لأن ورود النهي لا نزاع فيه وإنما النزاع في أنه هل هو الحرمة أولاً **والسكرامة** ومقتضى هذا أنه لا يكره المصبوغ بالعصفر قبل التسبغ ومنه قوله السابق ولا يكره لغريم من ذكر خلافه فلجحر (قوله) كان يصبغ ثيابه بالزعفران كذا في أصله خطه رحمه الله وهو محل تأمل لأن كلامنا في المعصفر لا يقال يعلم حكمه من ذلك بالاولى لا نقول هو كذلك إلا أنه لا يلام قوله بل يصرح به فليتأمل

أن على العمامة طرازان منفصلان عنها يجعلان عليها وأنهما حلالان كطرازي الكمين غير بعيد وأما غنار التعدد في التطريز والتربع مطلقاً بشرط أن لا يزيد كل على أربع ولا المجموع على وزن الثوب فبعد مخالف لكل من كلام هؤلاء والروضة والمجموع وكذا قول الجلي وغيره يجوز كل منهما وإن تعددا ما لم يزد وزن الحرير على غيره وأفتى ابن عبد السلام بأنه لا بأس باستعمال عمامة في طرفها حرير قدر شبر إلا أن بين كل قدر أربع أصابع منها فرق فلم من كان أوقطن قال الغزالي وهذا بناء منه على اعتبار العادة فيه انتهى فالمراد أن ذلك في حكم التطريز وإنما تعيد بالاربعة على الوجه المذكور لأن العادة كانت كذلك فإذا تغيرت اتبع ما يأتي وصورة المسئلة كما هو ظاهر أن السداة حرير وأنه أقل وزناً من اللحمية وأنه لهما تحجير في طرفها ولم يزد به وزن السداة فإذا كان المحكوم بحرير أشبه التطريز أما التطريز بالابرة فكالتسبيح يعتبر ألا أكثر وزانه وما طر زفيه كالجسم السبكي والاسدي قال نعم قد يحرم في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بقهرم التشبه أي تشبه النساء بالرجال وعكسه وهو الأصح وما أفاده من أن العبرة في لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية حسن وقول الأذري الظاهر أن التطريز بالابرة كالطراز بعد وإن تبعه غيره (أو طرف) أي سبغت ظاهره أو باطنه (بحرير قدر العادة) الغالبة لمشاله في كل ناحية الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كانت له حبة مكذوقة الفرجين والكمين بالديساج وفارق ما مر في الطراز بأنه محل حاجة وقد يحتاج لأكثر من أربع أصابع بخلاف التطريز فإنه مجرد تزيين فقيد بالوارد ويجوز لبس الثوب المصبوغ بأي لون كان إلا المزعفر فحكمه وإن لم يبق للون يرجع لأن الحرمة للونه لا لريحه لانه لا حرمة فيه أصلاً إذا لم يتصور فيه تشبه لان النساء لم يمتنعن بنوع منه بخلاف اللون حكم الحرير فيما مر حتى لو صبغ به أكثر الثوب حرم وكذا المعصفر على ما صحت به الأحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم يسألوا عن الشافعي على حله تقديم العمل بوضيعة ولا يصح كون جمهور العلماء سلفاً وخلفاً على حله لأحاديث تقضي به بل تصرح به خبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران قصه ورداءه وعمامته قال الزركشي عن البيهقي وللشافعي نص بحرمته فيعمل على ما بعد التسبغ والاول على ما قبله وبه يجتمع الأحاديث الدالة على حله والدالة على حرمة ويرد تخالفته لا طلاقهم الصريح في الحرمة مطلقاً وله وجه وجهه وهو أن المصبوغ بالعصفر من لباس النساء المخصوص بهن فحرم للتشبه بهن كان المزعفر كذلك وإنما جرى الخلاف في المعصفر دون المزعفر لأن الخيلاء والتشبه فيه أكثر منهما في المعصفر ويؤيده أن الزركشي لم يفرق فيه بين ما قبل التسبغ وبعده كما فرق في المعصفر واختلف في الورس فألحقه جمع متقدمون بالزعفران واعترض بأن قضية كلام الأكثرين حله وفي شرح مسلم عن عياض والمازري صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون وقضية قول الشافعي بنهى الرجل حلالاً لأن يتزعفران فعل أمرناه بغسله حرمة استعمال الزعفران في البدن وبه صرح جمع متأخرون للحديث الصحيح بنهى أن يتزعفر الرجل وسبقهم لذلك البيهقي حيث قال ورد عن ابن عمر أنه صفر لحية بالزعفران فإن صرح احتل أن يكون مستثنى غير أن حديث بنهى الرجل عن الزعفران مطلقاً أصح انتهى فهو مصرح حتى بحرمته استعماله في اللحية لكن جملة جمع على السكرامة لحديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ لحيته بالزعفران والورس وحمل بعض العلماء الحل على نحو اللحية والنهي على ما عداها من البدن وبعضهم النهي على الحرم والحل على غيره ويؤيد الحل جزم التحقيق بكرامة النطلي بالخلق وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرم الزعفران لحرم هذا أو فصل بين كونه غالباً أو مغلوباً على أن المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوز

تجوز للزعران اذا فرض بقاء لونه المقصود منه ويؤخذ من قول السهقي غير الى آخره انه لا يدعى حرمة الزعران الاحاديث المصرحة بجلب لبسه لان الاحاديث الدالة على حرمة أصح ويجل ايضا زرا الحبيب وما جاء عن ابن عمر وغيره مما يصرح بحرمة لعله رأى لهما وكيس نحو الدراهم وان حمله وغطاء العمامة وليقة الدواة على الاوجه في الكل خلافا لمن نازع في الثانية والثالثة فقد مر حل رأس الكوز من فضة لافصالة فلا بدع مستعمله فكذاها تان ايضا بالاولى ومن هنا اخذ الاسنوي أن ضابط الاستعمال المحرم هنا وفي اناء النقد أن يكون في يده وصرح في المجموع بجلب خيط السجدة قال جمع نعم لا تحل الشراية التي برأسها لما فيها من الخيلاء وألحق بها آخرون السند الذي فيها وكأن المراد به العقدة الكبيرة التي فوقها الشراية وخالف بعضهم فقال بجلب ذلك انتهى ولك أن تقول ان كانت العلة في خيط السجدة عدم الخيلاء كما في كلام المجموع حرما لما فيها من الخيلاء أو عدم مباشرة بالاستعمال كالصور التي قبله جازا وهو الوجه وأي فرق بينهما وبين كيس الدراهم وان كان يحمل في العمامة ويباشر في اخذها منه لان ذلك لا يسمى استعمالا له في البدن والمحرم هو الاستعمال فيه لا غير ويجرم خلافا للكثيرين كلبه الرجل لا المرأة قطعاً خلافا لمن وهم فيه الصداق فيه ولو لامرأة لان المستعمل حال الكفاية هو الكتاب كذا افتى به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا ونوزع فيه بما لا يجدي وان خالف فيه آخرون ويفرق بين هذا وخياطة ونقش ثوب حر لا امرأة بأن الخياطة لا استعمال فيها بوجه وكذا النقش بخلاف الكفاية فانها تستعمل للكتابة فيه عرفا لان القصد حفظ ما كتب فيه فهو كالظرف له بخلاف النقش نعم يشكل على هذا ما مر أن شرط الاستعمال المحرم أن يكون في البدن والكتاب غير مستعمل له في يده اللهم الا أن يدعى أن العرف بعده مستعملا للكتابة بيده وفيه ما فيه وقول الماوردي بجلب لبس خلع الملوك يحمل على من يخشى الفتنة ولا يدل له لباس عمر حذيفة أو سراقه رضي الله عنهم سوارى كسرى وتاجه لانه لبيان المعجزة فهو ضرورة أي ضرورة فأخذ بعضهم منه ككلام الماوردي حل لبس الحرير اذا قل الزمان جدّا بحيث انتفى الخيلاء ليس في محله وبكره ولو لامرأة تزين به غير الكعبة كشهد صالح بغير حرير ويجرم به (و) بجلب للآدمي (لبس الثوب النجس) أي النجس لما يأتي في حل جلد الميتة (في غير الصلاة ونحوها) كالأطواف وخطة الجمعة وحجدة التسلاوة والشكر ان كان جافا وبذنه كذلك لان المنع من ذلك يشق أما في نحو الصلاة فيجزم ان كانت فرضا وكذا ان كانت نفلا واستمر فيه لكن لا حرمة ابطاله فانه جائز بل لتلبسه بعبادة فاسدة وأما مع رطوبة فلا لان المذهب بتحريم تنجيس البدن من غير ضرورة ومع حل لبسه يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة اليه كما يحتمل الأذري لانه يجب تنزيه المسجد عن النجس (لا جلد كلب وخنزير) وفرع احدهما فلا يجلب لبسه لغلظ نجاسته الا لضرورة كنجاسة قال أو خوف تخویر دولم نجد غيره نظير ما مر في الحرير وخرج بلبسه استعماله في غيره كقترانه فيجل قطعاً كما في الاوار وان قال الزركشي المذهب النصوي انه لا يقع شيء منهما (وكذا جلد الميتة) غيرهما فيجزم لبسه في حال الاختيار في الأصح لنجاسته عنه مع ما عليه من التعبد باحتساب النجس لا قامة العبادة ويؤخذ منه انه يجلب لباس جلد هال الصبي غير مميز ومجنون ويجوز استعماله في غير اللبس نظير الذي قبله بل أولى والباس جلد كل منهما للآخر على المعقولة لا ستواءهما تغليظا وجليدة الميتة لانه ويجزم اقتناء الخنزير لوجوب قبله فوراً الا لضرورة كأن اضطر لحل متاع عليه والكلب الا نحو صيد أو حفظ حالاً لا مترقباً (ويحل) مع السكره (الاستصباح بالدهن النجس) بعارض أو أصالة كودك الميتة أي غير المغلظة (على المشهور) للغير الصحيح في الفأرة تموت في السمن الذائب استصحبوا به أو قال فاتتفعوا به ودخان

(قوله) والحق به آخرون الذابلح بجلب أن يكون المراد النجاس التي تجعل بين حبات السجدة ليعلم بها على المحل الذي يقف عنده السمع عند عرض شاغل مثلاً فان كان هو المراد فالحكم فيه على ما ذكره والا فالحكمة كذلك فيما يظهر والله أعلم (قوله) يحرم المكث به في المسجد من جملة ذلك المكث بالنبلح النجسة

الجسم يعني عن قلبه نعم يحرم ذلك في المسجد مطلقا لحسمة ادخال العجاسة فيه لغیر حاجة ومن
قيد بان لو ثبت يحمل مفهومه على ما اذا احتج للاسراج به فيه وكذا الدار المستأجرة أو المعارة ان أدى
الى تجنيس شئ منها بما لا يعني عنه أو بما ينقص قيمتها أو آخرتها فيما يظهر بخلاف قليل دخانها الذي
لا يؤثر بقصا البتة ويجوز اتخاذها صابونا وسقيها للدواب * فائدة مهمة * لان أكثرها ليس في كتب
الفقه وانما هي ملتقطة من كتب الاحاديث ولذا كنت اطلت الكلام فيها ثم رأيت انها اخرجت
الشرح عن موضوعه فأفردتها بتأليف حافل ثم خلصت منه هنا ما لا بد منه بأخصر اشارة اتكالا هلى
ما سطر ثم اعلم انه لم يتحرر كما قاله الحفاظ في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضائى وما وقع
للطبري في طوإها انها نحو سبعة أذرع ولغيره انه نقل عن عائشة انها سبعة في عرض ذراع وانها كانت
في السفر بضاء وفي الحضرة سوداء من صوف وان عذبتها كانت في السفر من غيرها وفي الحضرة منها
فهو شئ استروح اليه ولا أصل له نعم وقع خلاف في الرداء فقل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل
أربعة أذرع ونصف أو وشبران في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف
وليس في الازار الا القول الثاني ويسن لكل أحد بل يتأكد على من يقتدى به بتحسين الهيئة والمبالغة
في التحمل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوعان ذلك بقصد التواضع لله أفضل
من الارتفاع فان قصد به اظهار النعمة والشكر عليها احتل تساويهما للتعارض وأفضلية الأول لانه
لاحظ للنفس فيه بوجهه وأفضلية الثاني للغير الحسن ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده وينبغي عدم
التوسع في المأكل والمشرب الا لغرض شرعي كإكرام ضيف والتوسع على العمال وابتار شهرتهم على
شهوته من غير تكلف كقرض لحرمة على فقير جهل المقرض حاله الا ان كان له جهة ظاهرة تيسر
الوفاء منها اذا طوب وورد امشوا حفاة في رواية أنه صلى الله عليه وسلم مشى حافيا وقد يؤخذ منه مذ
الحفاة في بعض الاحوال بقصد التواضع حيث آمن مؤذبا ونجسا ولو احتملا لا يؤيده ذبه لحدود دخول
مكة بهذه الشروط ويحل كما في المجموع بلا كراهة لبس تخويص وقيام ونحو جبة أى خير حار مقلم وءنه
لما يأتى في الطيلسان ولو غير ضرورية ان لم تدعورته للاتباع انتهى ومن ما يعلم منه انه متى قصد لباس
أو نحوه نحو تكبر كان فسقا أو تشبهها بنساء أو عكسه في لباس اختص به المشبه به حرم بل فسق لعنة
في الحديث ويحرم على غنى لبس خشن ليعطى لما يأتى أن كل من أعطى شيئا لصفة ظنت فيه وخلا عنها
باطنا حرم عليه قبوله ولم يعلف ~~ك~~ ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كتمر وفهذه شعروان جعل الى
الارض على الأوجه لانه من شأن المتكبرين وحرم جمع لبس فرو السجاب والصواب حالها كخوجين
اشهر عملهما بشحم خنزير بل لا يقيد علم ذلك الا في فرو معين دون مطلق الجنس وفرو الوشق شعرة نحس
وان دسغ لانه غير مأكول ويسن نفث فرش احتل حدوثه وؤذ عليه للامربه وكان صلى الله عليه وسلم
يلبس الحبرة وهى ثوب مخطط بل صمغها أحب الثياب اليه وقال في ثوب خطه أحمر خلعه وأعطاه
لغيره خشيت أن انظر لها فتفتنى عن صلاتى وبينهما تعارض مع كون المقر رعدنا كراهة الصلاة
في المخطط أو اليه أو عليه وقد يجاب بأنها أحية خاصة بغير الصلاة جمع بين الحديثين والأفضل
في التقيص كونه من قطن وينبغي أن يلحق به سائر أنواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء والازار
وغيرها ولبس الصوف الحديث في الأول وحديثين في الثاني لكن ذاك أقوى من هذين وكونه قصيرا
بأن لا يتجاوز الكعب وكونه الى نصف الساق أفضل وتقصير الكمين بأن يكون الى الرسغ الا لانتاع
فان زاد على ذلك ككل مازاد على ما قدره في غير ذلك بقصد الخيلاء حرم بل فسق والا كراهة الاعتذر كان
تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فلبسه ليعرف فيسأل أو ليمثل كلامه بل لو توقفت ازالة محرم أو فعل

(قوله) ويجوز اتخاذها صابونا للاستعمال
للالبس كذا في المغنى ومقتضاه حرمة
الاتخاذ لالبس وان لم يتحقق البيع فلبس

واجب على ذلك وجب وأطلقوا أن توسعة إلا كما بدعة ومحل في الفاحشة ويجوز بلا كراهة لبس
ضيق السكين حضرا وسفر اللاتباع وزعم أن هذا الخاص بالغزو ممنوع نعم إن أريد أنه فيه سبحة
كما صرح به ابن عبد البر لم يعد وتسكن العمامة للصلاة ولقصد التحمل للأحداث والكثيرة فيها واشتداد
ضعف كثير منها بحجة كثيرة طرقها وزعم وضع كثير منها تساهل كما هو عادة ابن الجوزي هنا والحاكم
في الصحيح الأثرى إلى حديث اعقوا تزدادوا والحاكم حيث حكم ابن الجوزي بوضعه والحاكم بحجته
استر وأحاطها على عادته ما وتحصل السنة بكونها على الرأس أو نحوه للنسوة تحتها وفي حديث ما يدل
على أفضلية كبرها لكنه شديد الضعف وهو وحده لا يحتج به ولا في فضائل الأعمال وينبغي ضبط طولها
وعرضها بما يليق لا لبسها عادة في زمانه ومكانه فإن زاد فيها على ذلك كره وعليه يحمل الإطلاق قسم كراهة
كبرها وتقييد كيفيتها بعادته أيضا ومن ثم انخرمت مروءة فقيه بلبس عمامة سوق في التليق به وعكسه
وسياق أن يخردها مكر وبطل حرام على من تحمل شهادة لأن فيه حينئذ انطال الحلق الغير ولو أوردت
عادة محمل بازرائها من أصلها لم تخرم بها المروءة خلافا لبعضهم وبأن في الطيلسان خلاف ذلك
ويفرق بأن نذرها عام في أصل وضعها فلم ينظر لعرف يخالفه بخلافه فان أصل وضعه للترؤساء كما صرح به
بعض العلماء المتقدمين وفي حديثين ما يقتضي عدم نذرها من أصلها لكن قال بعض الحفاظ لا أصل
لها ما والأفضل في لوها البياض وصحة لبسه صلى الله عليه وسلم لعمامة سوداء وتزول أكثر الملائكة
يوم بدر بها ثم صفر وقائع محتملة فلا تنافي في عموم الخبر الصحيح الأمر بلبس البياض وأنه خير الألوان
في الحياة والموت ولا بأس بلبس القلنسوة لللاطئة بالرأس والمرتفعة المضربة وغيرها تحت العمامة
وبلا عمامة لأن كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم ويقول الراوي وبلا عمامة قدينا بعض ما اعتاده
بعض أهل التواضع من ترك العمامة من أصلها وتخير علماءهم بطيلسان على قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس
لكن تسليم ذلك الأفضل لمعانيه ما عدا هؤلاء ممن الناس من لبس العمامة بعد نيتها ورعاية قدرها
وكيفيتها السابقين ولا يسن تخيل العمامة عندنا واختار بعض حفاظ هنا ما عليه كثير من العلماء
أنه يسن وهو تحذيق الرقية وما تحت الخنك واللحية ببعض العمامة وقد أجبت في الأصل عما استدلت به
أولئك وأطالوا فيه وجاء في العذبة أحاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصة على فعله صلى الله عليه
وسلم لها لنفسه ولجماعة من أصحابه وعلى أمره بها ولاجل هذا تعين تأويل قول الشيخين وغيرهما
ومن نعم فله فعل العذبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما ما زاد المصنف لأنه لم يصح في النهي عن ترك
العذبة شيء انتهى بأن المراد بلف فعل العذبة الجواز الشامل للندب وتركه صلى الله عليه وسلم لها في بعض
الأحيان إنما يدل على عدم وجوبها أو عدم تأكد نذرها وقد استدلووا بكونه صلى الله عليه وسلم أرسلها
بين الكتفين تارة وإلى الجانب الأيمن أخرى على أن كلامهم ماسنة وهذا تصرح منهم بأن أصلها سنة
لأن السنة في إرسالها إذا أخذت من فعله صلى الله عليه وسلم فإولى أن تؤخذ سنة أصلها من فعله
لها وأمره بها متكرر وإنما إرسالها بين الكتفين أفضل منه على الأيمن لأن حديث الأول أصح
وأما إرسال الصوفية لها عن الجانب الأيسر لكونه جانب القلب فتد كرفر يغمسها في ماء أو يغمسها في
استحسنوه والظاهر أنهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا معذورين وأما بعد أن بلغتهم السنة فلا عذر لهم
في مخالفتها وكان حكمة نذرها ما فيها من الجمال وتحسين الهيئة وأيدى بعض مجسبي الخبايا لجمعها بين
الكتفين حكمة تليق بجمعة قد الباطل فأحذره ووقع لصاحب القماموس هنا ما رآه عليه كقول
لم يفارقها صلى الله عليه وسلم قط والصواب أنه كان يتركها أحيانا وكقوله طويلا فإنه أراد أن فيها طولاً
تسبيلاً حتى أرسلت بين الكتفين فواضح أو أزيد من ذلك فلا وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد

في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبر انتهى ومما يعلم منه حرمة الخشاش طولها
تصد الخيلاء فان لم يقصد كرههم الخشاش بل والطول بل هي من أصلها تمثيل لها وهو معلوم
أن سبب الأثم انما هو قصد نحو الخيلاء فاذا وجد التصميم على فعلها لهذا الغرض اثم وان لم يفعلها
على الأصح كما هو الأصح في كل معصية معهم على فعلها وفي حديث حسن من لبس ثوبا ذا شهرة
أعرض الله عنه وان كان وليا أي من لبسه بقصد الشهرة المستلزمة لقصد نحو الخيلاء لخبر من لبس
ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله اليه حتى يرفعه ولو خشى من ارسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها خلافا
لمن زعمه بل بفعلها وبجهاذه نفسه في ازاله نحو الخيلاء منها فان عجز لم يضر حينئذ خطور نحو رياء لانه
فهرى عليه فلا يكف به كسائر الوساوس الشهرة غاية ما يكاف به انه لا يترسل مع نفسه فيها بل يشغل
بغيرها ثم لا يضره ما طرأ أهر اعليه بعد ذلك وخشية ايهامه الناس صلاحا أو علما خلا عنه باراسها
لا يوجب تركها أيضا بل بفعلها ويؤمر بمعالجة نفسه كذا كرو بحث الزركشي انه يحرم على غير الصالح
التزني بربه ان غتره غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر ان قصد هذا التغيرير وأما حرمة القبول
فهو من القاعدة السابقة أن كل من أعطى شيئا موصلة طنت به لم يجز له قبوله ولا عليه الا ان كان بالهنا
كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد السلام لغیر الصالح التزني بربه ما لم يخف قننه أي على نفسه أو غيره
بأن يخيل لها أوله صلاحها وليست كذلك واعلم انه كثر كلام العلماء قديما وحديثا من الشافعية
وغيرهم في الطيلسان وقد خلصت المهم منه في المؤلف السابق ذكره وأردت هنا أن ألخص المهم
من هذا المخلص بأوجز عبارة فقلت هو تسمان مخنك وهو ثوب طويل عريض قريب من طول وعرض
الرداء على ماص مربيع يجعل على الرأس فوق نحو عمامة ويغطي به أكثر الوجه كما قاله جمع محققون
ونظروا له لبيان الاكل فيه ويحذر من تعاطيه الفم في الصلاة فانه مكره ثم يدار طرفه والاولى اليين
كما هو المعهود فيه من تحت الخنك الى أن يحيط بالرقبة جميعها ثم يلقى طرفاه على الكتفين وهذا
أحسن ما يقال في تعريفه لا ما قيل فيه مما بعضه غير جامع وبعضه غير مانع وينت في الأصل كيفيتين
أخرين يقاربان هذه وقد بحثنا ههنا في تحصيل أصل السنة ويطبق مجازا على الرداء الذي هو حقيقة
مختص بما يجعل على الكتفين ومنه قول كثيرين من السلف للحرم لبس طيلسان لم يزره عليه ومقوّر
والمراد به ما عدا الأول فيشعل الدور والمثلث الآمين في الاستسقاء والمربع والسدول وهو ما ربح
طرفاه من غير أن يضمهما أو أحدهما ولو بيده ومنه الطرحة التي كانت معتادة لقاضي القضاة
الشافعي والمختصة به وفعلها أجلس من مندعات من السنين وهو عجيب جدا لانه باذعة منكروة مكرهه
لمكونها من شعار اليهود لان فيها السدل المكرهه بكيفيتين المذكورتين في الأصل مع بيان كيفية
المقوّرة ووجه تسميته بذلك وبيان ما ألحق به وانه لا وجود له الآن نعم يقرب من شكه خرقة المتصوفة
التي يجعلونها تحت عمامتهم واحده قسمي الطرحة والحاصل أن كل ما كان مشتملا على هيئة السدل
بأن يلقى طرفي نحو رداءه من الجانبين ولا يرتدما على الكتفين ولا يضمهما بيده أو غيرهما مكرهه وأما
ما نقل عن أولئك فلعلمهم كانوا مكرهين عليها كلبس الخلع الحرير المصروف لكن يافيه ما يزداد التعجب
منه قول السبكي لولا أخشى على شعار القضاة لا يظنها وأعجب من هذا اعتدوله لهذه السقطة
في ترجمته ثم حكم القسم الأول التذب باتفاق العلماء كما قاله غير واحد من أئمة الشافعية والحنابلة
وغيرهما بل تأكده للصلاة وحضور الجمعة والسجدة ومجامع الناس قالوا وكل من صرح أو وهم كلامه
كرهه الطيلسان فانما أراد قسمه الثاني بأنواعه المتفق على كراهة جميعها وانها من شعار اليهود
أو النصارى ولاجل ذلك كان الأصح أن انكار الناس على قوم حضروا الجمعة متطيلين انما هو

(قوله) ما يزداد التعجب منه قول السبكي
الى آخره قول السبكي المذكور نظيره قوله
المتقدم كعبه من طلب كبر العمامة
وتوسيع الثياب صار شعارا للعلماء
مع القطع بأنه باذعة بحسب الأصل
فليتأمل ليعلم انه لا يجب ولا سقطة

ليكون طيبا يستهم مقورة كطبا لسة اليهود وكذا طبا لسة اليهود السبعين ألفا الذين مع الدجال فهي مقورة أيضا كما يصرح به حديث رواه أحمد وجاء في الخنك الذي هو الأول المذدوب أحاديث صحاح وغيرها وأثار عن العجالة والسلف الصالح ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والأشارة إلى بعض فوائده وغير ذلك مما يعلم به الرذ الشنيع على من أوهم كلامه عدم نذب الطيلسان أن أراد الخنك المذكور ولذا أجبت عنه بأنه أراد ما عدا الأول نعم وقع في أكثر ذلك التعبير عن التطيلس بالتقنع وعن الطيلسان بالتقناع ومن ثم قال في فتح الباري في مجيئه صلى الله عليه وسلم إلى بيت أبي بكر متقنعا قوله متقنعا أي متطيلسا رأسه وهو أصل في لبس الطيلسان وفيه أيضا التقنع تعظيما للرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره أي مع الخنك وقد صرح جوابا أن التقناع الذي يحصل به التقنع الحقيقي هو الرداء وهو يسمى طيلسانا كأن الطيلسان قد يسمى رداء كما مر ومن ثم قال ابن الأثير الرداء يسمى الآن الطيلسان فاعلى الرأس مع الخنك الطيلسان الحقيقي ويسمى رداء مجازا وما على الأكاف هو الرداء الحقيقي ويسمى طيلسانا مجازا والأكاف جمعهما في الصلاة وضع عن ابن مسعود وله حكم المرفوع التقنع من أخلاق الأنبياء وفي حديث الطلاق أن التقنع بالليل ربة وتعين حمله على حال يتأتى فيه ذلك لما صرح به كلام أئمتنا وغيرهم أنه سنة لخوا الصلاة ولوليل حيث لا رية وجاء أن عثمان رضى الله عنه خرج ليلامة تقنعا وفي آخر ما يقتضى أن التطيلس لا يسرن للعتكف في المسجد وليس مراد ابن هو للعتكف آكد لان المقصود من الاعتكاف الخلوة عن الناس وسيأتى أن الطيلسان الخلوة الصغرى وبأى في الشهادات ما يعلم منه أن محل سنة التطيلس إذا لم تخرم به مروءة والا كلبس سوق طيلسان فقيه كرهه واختلت مروءته ولا ينافيه تعميمه بذهبه لخوا الصلاة لا نالنا تطلق منعه وانما الذي يمنع منه كونه بكيفية لا تليق به كما أشاروا إليه بقولهم طيلسان فقيه فاذا أراد السنة لبسه بكيفية تليق به وهذا واضح وان لم يصرح جوابه بل ربما يفهم من الخلافة أنهم أنه لا يندب له مطلقا وقد تختل المروءة بترك التطيلس فيكره تركه بل يحرم ان كان متحملا لشهادة لأنها حق للعير فيحرم التسبب إلى ما سطره وتوقف الامام في كون تركه يخرمها بالغوا في رده وفي حديث لا يتقنع إلا من استكمل الحكمة في قوله وفعله وأخذ العلماء مما ذكر أنه ينبغي أن يكون للعلماء شعار يختص بهم ليعرفوا فليسوا وليتمثل ما أمروا به وأنزهوا عنه كما وقع لابن عبد السلام أنهم لم يمتثلوا قوله حتى تخلل ولبس شعار العلماء فلبسه وان خالف الوارد السابق فيه لهذا القصد سنة أى سنة بل واجب ان توقف عليه ازاله المنكر وللطيلسان فوائد كثيرة جليلة فيها صلاح الباطن والظاهر كالاستحياء من الله والخوف منه اذ تغطية الرأس شأن الخائف الأبق الذي لا ناصر له ولا معيد وكجمعه لافكر لكونه يعطى كثر من الوجه أو أكثره فيندفع عن صاحبه مفساد كثيرة كنظر معصية وما يلجئ إلى خو غيبة ويجمع همه فيحضر قلبه مع ربه ويتسلى بشهوده وذكره وتصاب جوارحه عن المخالفات ونفسه عن الشهوات وهذا كله مما يثار عليه العلماء والصوفية معا ولقد كان من مشايخنا الصوفية من يلازمه لذلك فيظهر علمه من أنواع الخللة وأنوار المهابة والاستغراق والشهود ما يبهري ويقهر وبهذا يتضح قول الصوفية الطيلسان الخلوة الصغرى

(باب صلاة العبدین)

(باب صلاة العبدین) وما يتعلق بها

من العود وهو التكرار لتكرارهما كل عام أو لعود السرور بعودهما أو لكثرة عوائد الله أى افضاله على عبادته فيهما وكنان التماس في جمعه أعوادا لانه واوى كما علم لكسهم فرقوا

بذلك منه وبين عود الخشب (هي سنة) مؤكدة ومن ثم عبر الشافعي رضي الله عنه بوجوبها في موضع
على حديث غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكد النذب لقول أكثر المفسرين في فصل ترك
واختران المراد صلاة العيد ونحو الإخنية ولو اخطأه صلى الله عليه وسلم عليها وأول عيد صلاه صلى الله
عليه وسلم عيد الفطر في نوبة الهجرة ووجب رمضان كان في شعبان ولم تجب لخبره على غيرها
أي الخمس قال لا إلا أن تطوع (وقيل فرض كفاية) لأنها من شعائر الإسلام فعليه مقاتل أهل بلد
تركها قبل ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم لم يتركها ويرى أن هذا محله في الفطر وأما الحر فمصح
أنه تركها مجنى وخبر فعله لها ما غريب ضعيف (وتشرع) أي تسنن (جماعة) وهو أفضل اللجاج مجنى
فإن الأفضل له صلاة عيد الحر فرادى لكثرة ما عليه من الأشغال في ذلك اليوم قال في الأنوار ويكره
تعدد جمعها بالأحاجة ولا إمام المنع منه (و) تسنن (للمنفرد) ولا خطبة له (والعبد والمرأة) وبأنى
في خروج الحر والامة لها جميع مائة أوائل الجماعة في خروجهما لها (والسافر) كسائر النوافل
ويسنن لإمام السافر أن يخطبهم والخطبة كالآتي وما اقتضاه طواهر الأخبار الصحيحة من خروج
المرأة مطلقا مخصوص خلافاً لكثيرين أخذوا باطلا في ذلك الزمن الصالح كما أشارت لذلك عائشة
رضي الله عنها بقوله الولع النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده منعتن المساجد كما منعت
نساء بني إسرائيل (ووقتها) ابتداء وقيل تمام (طلوع الشمس) من اليوم الذي يعيد فيه الناس
وإن كان ثاني شوال كما يأتي آخر الباب (وزوالها) ولا نظر لوقت الكراهة لأن هذه صلاة لها سبب
أي وقت محدود الطرفين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لا تحتاج لسبب آخر كصلاة العصر وقت
الغروب وسننها إذا أخرت عنها فأنفذ قول ابن الرفعة لا يتم القول بدخول وقتها بالطلوع إذا قلنا
أن الصلاة وقت النهي لا تحرم وتصح والاستحالة أن تقول بدخول وقتها وعدم صحتها (ويسنن
تأخيرها لترتفع الشمس (كرم) معتدل وهي سبعة أذرع في رأي العين خروجاً من خلاف من قال
لا يدخل وقتها إلا بذلك واختير ومن ثم كره فعلها قبل الارتفاع المذكور ويؤيده كراهة ترك غسل
الجمعة مع أنه لم يرد فيه نهى رعاية لخلاف موجه (وهي ركعتان) كغيرها أركاناً وشروطاً وسنناً إجماعاً
(يحرم بها) بنية صلاة عيد الفطر أو الحر مطلقاً كما مر أول صفة الصلاة (ثم يأتي بدعاء الافتتاح)
كغيرها (ثم سبع تكبيرات) غير تكبيرة الإحرام قبل القراءة للغير الصحيح فيه (يقف بين كل ثنتين)
من التكبيرات (كأية معتدلة) لا صغيرة ولا طويلة وضبطها أبو علي بسورة الإخلاص (هلل ويكبر
ويجحد) أي يعظم الله بالتسبيح والتحميد رواه البيهقي بسند جيد عن ابن مسعود قولاً وفعلاً (ويحسن)
في ذلك أن يقول (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) لأنه لا تنقضي الحال وهي الباقيات
الصالحات في قول ابن عباس وجماعة ويسنن الجهر بالتكبير والأسرار بالذكر (ثم يتعوذ و) بعد
التعوذ (يقرأ الفاتحة) ويكبر في الثانية بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصيغة السابقة (قبل) التعوذ
السابق على (القراءة) للغير الصحيح فيه أيضاً نعم كبرامه مستأثراً ولا تأملاً نابعه بدواً ولم يعتقه
الإمام ويصرف بينه وبين ما يأتي فمما كبر أمراً الجنازة خمساً بأن التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى
في زيادتها خلاف في الإبطال بخلافه هنا هذا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا أن يجامعته أحد هما
والأفلاوجه لتابعته حينئذ (ويرفع يده في الجميع) أي في كل تكبيرة مما ذكر ويسنن أن يضع يمينه
على يساره بين كل تكبيرةتين وفي الكفاية من العمل لا يكبر في القضية لأنه حق الوقت وإطلاقهم
بخالفه بل صريح قولهم أن القضاء يحكي الإداء يكرهه لكنهم في الجهر اعتبروا وقت القضاء وبصرف بأنه
صفة فأثرفها اختلاف الوقت بخلاف التكبير فإن قلت يؤيده ما يأتي أنه لا يكبر لقضية أيام التشريق

(قوله) غريب ضعيف وبفرض نيوته
يعمل على فعلها فرادى (قوله) فإن
الأفضل له صلاة العيد فرادى لعل محل
عدم مشروعية الجماعة حيث كانت
على الوجه المعهود من جمع الجميع
في موضع أم لا وفرض أن جمعاً اجتمعوا
بمجلس وأرادوا فعلها فالقول بأنهم
حينئذ إلا ولي لهم فعلها فرادى فبعد
سكن البعد والله أعلم (قوله) لم يرد فيه نهى
قد يقال حديث غسل الجمعة واجب على
كل محتلم حيث كان على ظاهره على
ما ذهب إليه القائل به يقتضي حرمة
الترك والنهي عنه

إذا قضاها خارجها قلت يفرق بأن التكبير هنا لذات الصلاة لا الوقت بخلافه ثم لا ترى أنه لو فعل
بمقضية في أيام التشريق كبرعها وهنا لو فعل بمقضية وقت أداء العبد لا يكبر فيها فعلنا بأن التكبير
ثم شعار الوقت وهنا شعار صلاة العبد دون غيرها فاندفع قوله أنه حق للوقت ولو اقتدى بخفي وإلى
التكبيرات والرفع لزمه مفارقتها كما هو ظاهر لأن العبرة باعتقاد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر
لأن المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالى المبطل فيها اختصارا أصلا نعم لا بد
من تحققة لمؤالاة لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك يظهر ضبطه بأن لا يستقر العضو
بحيث يفصل رفعه عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة (ولسن) أي هذه السبع والخمس (فرضا)
فلا تبطل الصلاة بتركها (ولا بعضا) فلا يسجد لتركها بل هي كبقية هيات الصلاة وبكره تركها
والزيادة عليها كما في الأم ترك الرفع فيها والذكر بينها ولترك غير المأموم تكبيرا الأولى أتى به في الثانية
مع تكبيرها على ما ذكره غير واحد وكأنهم أخذوه من نظيره السابق في الجمعة والمنافقين غفلة
عما في الأم واعتمد ابن الرفعة ومن بعده أنه يكره ذلك بل يقتصر على تكبيرا الثانية ويؤيده ما يصرح به
كلهم أن الشروع في قراءة الفاتحة بعدها قوت مشروعيها وما فاتت مشروعيته لا يطلب فعله
في محله ولا غيره وقولهم الآتي فلا يتداركها صريح فيه يفرق بين هذا ونظيره المذكور لأن قراءة
الجمعة ثم تفت مشروعيها كما يصرح به قولهم المقصود أن لا تخلو صلاته عنها ثم ولو اقتدى به فيها
وكرمه خسا أي في ثابته بالخمس لثلاث غير يستنابها بآياته بالسبع كذا قالوه وهو مشكل بما مر
أنه لو تم قراءة المنافقين في أولى الجمعة سن له قراءة الجمعة في ثابته فلم ينظروا التعمير سنة الثانية هنا
وقد يفرق بأن ما ذكره المأموم أول صلاته وانما اقتصر على الخمس في عارعاية الامام فبأن في الأولى
بما يست في الثانية فليس نظير تلك لكن قضيت أن المنفرد لو كبر في الأولى خمساً كبرها في الثانية
أيضا ولا يشكل تلك إذ ليس نظيرها لانه هنا إنما أتى ببعض وترك البعض وتم لم يأت في الأولى بشئ
من سورتها أصلا وقضيت أنه لو قرأ بعض الجمعة في الأولى لم يأت بآياتها مع المنافقين في الثانية فهو
محمّل ويحتمل خلافه وعليه يفرق بتمايز البعض عما في الثانية ثم جتمع معه بخلافه هنا ثم رأيت في المجموع
أشار لا يستكمال ما هنا بما مر في الجمعة والمنافقين ولم يجب عنه (ولونسيها) أو تجمد تركها كما علم بالاولى
(وشرع في) التعوذ لم تفت أو (في القراءة) ولو لبعض البسطة أو شرع امامه ولم يتبها هو (فانت) لقوات
محله فلا يتداركها ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بأنه شعار
خفي لا يظهر به مخالفة بخلافها فانها شعار ظاهر لندب الجهر بها والرفع فيها كما مر في الإنسان بها
أو ببعضها بعد شروع الامام في الفاتحة تخالفه ويؤيده أنه لو اقتدى بخالف فتركها تبعه أو دعاء
الافتتاح لم يتبعه ولو أتى به بعد الفاتحة سن أعادتها وكأنهم انما لم يراعوا القول بالبطان بتكريرها
اتلان محله فيما ليس بعذر واتماضعفه جدا والاول أقرب (وفي القديم يكبر ما لم يركع) لبقاء محله
وهو القيام (ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى وفي الثانية اقتربت) ولم يقل سورة لشذوذ من كره تركها
(بكاملها) وان لم يرض المأموم بذلك للتابع رواه مسلم وفيه أيضا أنه قرأ بسجود الغاشية فكل سنة
يصنع الأوليان أفضل (جهرًا) اجماعا (ويسن بعدهما) اجماعا فلا يعتد بهما قبلها وفعل بعض
أمرأى بآية له لأن الناس كانوا ينفرون عقب الصلاة عن سماع خطبة لكرهتهم له بالغ السلف
الصالح في رده عليه (خطبتان) قياسا على تكررها في الجمعة ومرة أن الخطبة لآسن للمنفرد
(أركانها) وسننهما (كهي في الجمعة) فتجب الثلاثة الأولى في كل منهما وقراءة آية في احدهما
والدعاء للمؤمنين في الثانية وخرج بأركانها مشروطها فلا يجب هنا نحو قيام وجلس بينهما وطهر

(قوله) ويحتمل خلافه هذا الاحتمال هو
الذي يحبه ويفهمه كلهم ثم والله أعلم

وستر بل تسنن نعم لو كان في حال قراءة الآية جبا بطلت خطية لعدم الاعتدال بها منه لم يستطهر
وبعيدها ولا بد في أداء سننهما من كونها عريضة لكن المتحان هذا شرط لكلها الاصلها
بالنسبة لمن يفهمها كالتطهارة بل أولى لان اعتناء الشارع بنحو اطهارة أعظم ألا ترى أن العاخر
عن العريضة يخطب بلسانه مثله كمرور عن التطهرون لا يخطب أصلا فاذ لم يشترط في فتحها التطهر
فأولى كونها عريضة ولا بد في ذلك أيضا من سماع الحاضرين لها بالفعل لكن يظهر الاكتفاء بسماع
واحد لان الخطبة تسنن للآتين ثم هي وإن كانت تخطبة الجمعة في سننها الا انها تريد سنن أخرى تعلم
من قوله (ويعلمهم) ندبا (في الفطر الفطرة) أي زكاتها (و) في (الاخشي الاخشية) أي أحكامها التي نعم
الحاجة اليها للاتباع في بعض ذلك رواء الشيخان ولما فيه من عظيم نفعهم (ينفتح الاولى تسع
تكبيرات والثانية تسبع ولاء) افراد في الكل وهي مقدمة لها لانها ولا ينافيه التعبير بالافتتاح لان
الشيء قد يفتح ببعض مقدماته (ويندب الغسل) كما قدمه أيضا في الجمعة ومما فيه ثم ذكره هنا موطئة
لقوله (ويدخل وقتها نصف الليل) لان أهل السواد يقصدونهم حينئذ فوسع لهم وكما يدخل أذان
الصبح بذلك (وفي قول بالنحر) كالجمعة ومما للفرق ثم (والطيب والترين) والمشي وغيره سنة هنا
(كالجمعة) بل أولى لانه يوم زينة فإني هنا جميع ما مر ثم لا في غير أيضا أرفع منه قيمة فانه الافضل هنا
والا في الترين بنحو الطيب وازالة نحو شعر ونظير مما مر ثم فانه يستحسن لكل أحد وان لم يحضر كالغسل
بخلقه هنا نعم لا تسنن ازالة ذلك في الاخشي لمريد التحية كما يأتي (وفعلها بالمسجد أفضل) لشرفه
(وقيل) فعلها (بالعراء) أفضل للاتباع ورد بان صلى الله عليه وسلم انما خرج اليها الصغر مسجده ومحل
في غير المسجد الحرام اما هو فهي فيه أفضل قطعاً لنضله ومشاهدة الكعبة وألحق كثير من به بيت
المقدس واعتز به المصنف بأن ظاهر اطلاقهم انه كغيره ونازعه الاذرعى وألحق به ابن الاسود مسجد
المدينة لانه اتسع (الاعزاز) راجع للوجهين فعلى الاول ان ساق المسجد كرهت فيه وعلى الثاني
ان كان نحو مطر كرهت في العراء ولو ساق المسجد وحصل نحو مطر صلى الامام فيه واستخلف
من يصلى بالبقية في محل آخر (ويستخلف) ندبا اذا ذهب الى العراء (من يصلى) في المسجد
(بالضفة) ومن لم يخرج ولا يخطب الخليفة الا اذنه وبأني في ثم يخطب في السكوف ما يمكن مجيئه هنا
(ويذهب في طريق ويرجع في آخر) ندبا للاتباع وراه البخاري وحكمته أنه صلى الله عليه وسلم كان
يذهب في الاول لان أحر الذهاب أعظم ويرجع في الاقصر وهذا سنة في كل عبادة وأما تركه
أهلها أو ليستفتي فيها أو لصدق على فقراتها أوليز ورافقها أو قبورهم فيها أو ليعظ منافقهم
أو ليجذر منهم أو للتناول بتغير الحال الى المغفرة أو لتشده البقاع أو خشية العين أو الزحمة وعلى كل
من هذه المعاني يستحسن ذلك ولو لم توجد فيه كالرمل والاضطباع (ويصير الناس) من الفجر ندبا
لحصول افضلية القرب وانتظار الصلاة هذا ان خرجوا للعراء والسنن المكث عقب الفجر كما بحث
ومحله ان لم يحتج لزيادة ترين ونحوه والذهب وأني فورا (ويحضر الامام وقت صلاته) ندبا للاتباع وراه
الشيخان (ويجعل) ندبا لخروج (في الاخشي) ويؤخر في الفطر لخبر مرسل فيه الامر بها وهو حجة في مثل
ذلك وحكمته اتساع وقت الاخشية وقت اخراج الفطرة فان هذا أفضل أوقات خروجها وحد
المأوردى ذلك في الاخشي بمضي سدس النهار وفي الفطر بمضي ربعه وهو بعيد واتما الوجه
انه في الاخشي يخرج عقب الارتضاع كرمح وفي الفطر يؤخر ذلك قليلا (قلت وأصل) أو شرب
(في عيد الفطر قبل الصلاة) ولو في الطريق كما سرح بعضهم ومشاهدا المسجد بل أولى وعليه
فلا تنكر به المروءة لعذره ويستحسن التمر وكونه وراوا لخلق به الزبيب (ويصلى في الاخشي) للاتباع

(قوله) بالنسبة لمن يفهمها يحتمل تعلته
بقوله لكلها ويقوله لاصلها على الاول
يصير المعنى ان كونها عريضة ليس شرطا
في الاصل مطلقا ولا في الشكل بالنسبة
لمن لا يفهمها وفيه ان عدم اشتراطها
للأصل بالنسبة لمن يفهمها سيما ان كان
لا يفهم غيرها لا يخلو عن بعد وعلى الثاني
يصير المعنى ان كونها عريضة ليس شرطا لكل
مطلقا وللأصل بالنسبة لمن يفهمها وفيه
انه لو عكس لكان أنسب بان جعل
اشتراطها للأصل بالنسبة لمن يفهم
لا بالنسبة لمن لا يفهم اللهم الا ان يكون
المراد بغير فهمها غير العريضة فلتأمل
(قوله) لان أحر الذهاب أعظم يقتضى
وجود الاخر في الاياب وعليه فلا يظهر
تخصيصه الاول بأحد هما والا قصر
بالآخر بل ينبغي ان سلك الاول فيها
(قوله) وعلى كل من هذه المعاني يستحسن
ذلك أقول ويحتمل أن يكون لجميع هذه
المعاني اذا مانع من اجتماعها لا يقال
لا يتأتى الجمع بين اغاظة المنافقين
والجذر منهم لا تقول الجذر من مذهبهم
أو لا لاحتمال ان يتبرأوا له في الاياب
والاغاظة لمن يجرهم تابا والله أعلم (قوله)
من التجبر ظاهره الوقت وعليه فلا يلائم
تقصده بقوله هذا الى آخره وعبارة
النهاية كالغنى بعد صلاحهم الصبح ثم قيدا
بقوله ما هذا الى آخره وهذا منسب
لاخبار عليه

* (فصل) * في توابع لماسبق والأظهر ادمته حتى يحرم الامام بصلاة العيدي ترد النظر فيمن صم على تركها مع الجماعة ومنفرد اهل بكر الى دخول وقت جوازها أو فضيلتها أو خروج الوقت أو احرام المالح الذي هو به ان كان * (٢٩٦) * نصلي فيه جماعة محل تأمل ثم رأيت

في الامداد ما منه والذي يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالكفاية اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان والا اعتبر بطول الشمس ويحتمل أن الاعتبار به مطلقا انتهى ولعل الاقرب أن الغنى آخر الوقت والله أعلم (قوله) فالعبرة باحرام نفسه ينبغي ما دام وقت الاداء (قوله) ورد في حديث الخ وعلى ثبوت هذا الحديث فهل يخص بالامام أو لا محل تأمل والثاني أقرب كما صرحوا بجمع كثير من السنن هنا مع أنها مأخوذة من فعله صلى الله عليه وسلم نعم لا يعد تأكيده بالنسبة للامام والله أعلم (قول المتن) ولا يكبر الحاج لیسلة الانهي مقتضى ما يأتي أنه لو شرع في الخل في أثناءها لم يكبر فيما بقي وان انقضى وقت التلثة وهو محل تأمل ولعل الاقرب فهم ما أنه يكبر وسيأتي في الحج عن الثمانية في حال الافاضة يلي ويكبر فهل هو مبني على مقالة أو ما هنا مخصوص (قول المتن) ولا يستلزمة الفطر عقب الصلاة في الاصح أو قول يظهر أن محل الخلاف اذا كبر بقصد التكبير المقيد وهو المطلوب في أدبار الصلوات بخصوصها أما اذا كبر بقصد التكبير المطلق أو أطلق فما أتى به سنة قطعاً لأنه بشرع له التكبير في هذه الیسلة في سائر الاحوال التي منها أدبار الصلوات والله أعلم (قوله) وفي قول يكبر غير الحاج الخ قال المحلى وفي قول يكبر غيره من مغرب لیسلة التخر ويختتم بصبح آخر أيام التشريق كما تقدم محلى تعالاه الروضة فليراجع هذا مع قول التلثة ويختتم على القولين بعصر الخ (قوله) كعب الفطر لا يخفى ما في هذا القياس اذا تكلم في المقيد

صحة ابن حبان وغيره وليتأخر يوم العيد مما قبله بالمبادرة بالاكمل أو تأخيره أي من حيث الاصل فلا نظر لصائم الدهر ولا لفطر رمضان كما هو ظاهر وليندب الفطر يوم التخر على شيء من أخصيه ويكره ترك ذلك كما في المجموع عن الائم (ويذهب ما شيا) الاعتذر (بسكنة) كالجمعة وفي العود يتخير بين المشي والركوب وذكر ابن الاستاذ ان الأولى لا هل نغر يقرب عدوهم ركوبهم ذهابا وايابا والظهار السلاح (ولا يكره) في غير وقت الكراهة (النفل قبلها لغير الامام والله أعلم) اذا لم يحذور فيه أمّا الامام فيصكره له النفل قبلها وبعدها ومن جاء الامام يتخطب في العصر اسمع ان اتسع الوقت اذا تخيم أو في المسجد صلى العيد لحصول التخمبة في وقتها كحر وبكره له تخلف زائد على ذلك ان سمع والا فلا * (فصل) * في توابع لماسبق (يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيد) الشامل لعيد الفطر وعيد النحر (في المنازل والطرق والمساجد والأسواق برفع الصوت) لغير امرأه وخشيت بحضرة غير نحو محرم لقوله تعالى ولتكملوا العدة أي عدة الصوم ولتكبروا الله أي عند اكملها على ما هداكم أي لاجل هدايته اياكم وقيس به الانهي ويسمى هذا التكبير المرسل والمطلق لانه لا يتقدم بصلوة ولا غيرها ويسمى تأخيره عن اذكاره بخلاف المقيد الآتي (والأظهر ادمته حتى يحرم الامام بصلاة العيد) اذا التكبير لتكونه شعار الوقت أو لما يستغل به تأمن صلى منفردا فالعبرة باحرام نفسه * فائدة * ورد في حديث في سنده متروكان أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبر في عيد الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى (ولا يكبر الحاج لیسلة الاضي) خلافا للقول (بل يلبي) لان التلثة هي شعاره اللبيق به والمعتبر يلي الى ان يشرع في الطواف (ولا يستلزمة الفطر عقب الصلوات في الاصح) اذ لم يقل وقيل يستحب وصححه في الاذكار وأطال غيره في الانتصار له وأنه المنقول المتصوص (ويكبر الحاج) الذي يبنى وغيرها كما أتى (من ظهر النحر) لأنها أول صلاة تلقاه بعد تحلله باعتبار وقته الأفضل وهو الضحي وتضمنه أنه لو قدمه على الصبح وأخره عن الظاهر لم يعتد ذلك وهو متخلف خلاف ما أناطه بوجود الخل ولوقبل الفجر اذ لم يزم تأخره تأخير الخل عن الظهر وان مضت أيام التشريق وهو بعيد من كلامهم وأنه لو صلى قبل الظهر نفلا وفرضا كبر لأن يقال غيرها تابع لها في ذلك فلم يتقدم عليها (ويختتم بصبح آخر) أيام (التشريق) وان نفر قبل أولم يكن بها أصلا كما اقتضاء الاطلاقهم ولا يتأخر فيه قولهم لأنها آخر صلاة يصلونها بمعنى لانه باعتبار الافضل لهم من البقاء بها الى النفر الثاني وتأخير الظاهر الى المحصب (وغيره) أي الحاج (كهو) فليأخذ من التكبير من ظهر النحر أي صبح آخر أيام التشريق (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب لیسلة النحر) كعيد الفطر (وفي قول) يكبر (من) حين فعل (صبح) يوم (عرفة ويختتم) على القولين (بعصر) أي بالتكبير عقب فعل عصر آخر أيام (التشريق والعمل على هذا) في الأعصار والامصار للخبر الصحيح فيه على ما قاله الحاكم وتبعه تلميذه الامام البيهقي في خلافاته لكنه ضعفه في غيرها وتسليمه هو حجة في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وغيره وفي الاذكار انه الاحصو في الروضة انه الاظهر عند المحققين ثم رأيت الذهبي في تخفيض المستدرک أشار الى أنه شديد الضعف وعبارته خبر واه كانه موضوع ثم بين ذلك ومرة أن ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل (والأظهر أنه يكبر في هذه الايام للفاضة) المفروضة أو النافذة فيها أو في غيرها والمنذورة (والراية والنافذة) تعميم بعد تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستقواء وغيرها كالضحي والعيد ونحوهما والنافذة المطلقة وقيد شارح المطلقة ثم أورد عليه تحذرات السبب والضحي وليس بحسن وكذا صلاة الحنافة لانه شعار الوقت ومن لم يكبر اتفاقا فانها اذا اقتضاء خارجها كما أنهمه قوله في هذه الايام ولم يفت

بطول الزمن وبه فارقي فوت الاجابة تطوله لانها للاذان وبالطول انقطعت نسبتها عنه وهذا الزمن
فيسبق بعد الصلاة وان طال قال في البيان ما دامت أيام التشريق باقية لاسجدته تلاوة أو شكر على
الأوجه وفاقا للحاملي وآخرين لانهم ليسوا بصلاة أصلا بخلاف ما على الجنازة فانه يسمى صلاة لكن
مقيدة والخلاف في تكبير يرفع به صوته ويجعله شعار الوقت أتوا استغرق عمره بالتكبير فلا يمنع
(وصيغته المحبوبة) أي الفاضلة لاشتمالها على نحو ما صحت في مسلم على الصفا وزادتها بأشياء أخذوا
بعضها من فعل بعض الصحابة تارة كساعت التكبير ثلاثا أو لها ومن فعل بقية السلف أخرى (الله أكبر
الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ويستحب) كما في الامم (أن يزيد) بعد
التكبير الثالثة أي وما بعدها مما ذكر ان أتى به الله أكبر (كبير والحمد لله كثير وسبحان الله بكرة
وأسيلا) أي أول النهار وآخره والمراد جميع الأزمنة لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين
ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله
والله أكبر لانه مناسب ولانه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك على الصفا (ولو شهدوا يوم الثلاثاءين)
وقبلوا (قبل الزوال) وقد بقي ما سجد جمع الناس وصلاة العيد أو ركعة منها (برؤية الهلال الليلة
الماضية أفطروا وصلوا العيد) أداء لبقاء وقتها أو لشهودها وقبلوا وقد بقي من الوقت ما لا يسع ذلك
فكأنوا شهدوا بعد الزوال ويسبق فعلها للمنفرد ومن تسرع حضوره معه حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة
ثم جمع الناس (وان شهدوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة) بالنسبة لصلاة العيد اذا فائدة لها فيها الامنع
أدائها من الغد ولما في الخبر الصحيح الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس وعرفة يوم يعترف
الناس فيصلي من الغد أداء بل بالنسبة لغبرها كأجل وطلاق وعنتى علق بشوال أو الفطر أو النحر
ونازع في ذلك ابن الرفعة بماردوه عليه (أو) شهدوا وقبلوا (بين الزوال والغروب أفطروا) وجوبا
(وفات الصلاة) أي أدائها لخروج وقتها بالزوال وبما قررت به كلامه علم أن العبرة بوقت التعديل
لا بوقت الشهادة (ويشرع قضاءها متى شاء) مریده (في الاظهر) كسائر الروايات وهو في باقي اليوم
أو لى ما لم يعسر جمع الناس فتأخيرها للغد أولى هذا بالنسبة لصلاة الامام بالناس أما كل على حده
فالا فضل له التحميل القضاء مطلقا وهذا وان علم من قوله في صلاة النفل فلو فات النفل المؤقت ندب قضاؤه
في الاظهر لكنه ذكره هنا ايضا حاوتقر بها على الفوات الذي حكى مقابله بقوله (وقيل في قول)
لاتقوت بل (تصلي من الغد أداء) لكثرة الغلط في الاهلة فلا يفوت به هذا الشعار العظيم

(باب صلاة الكسوفين)

(باب صلاة الكسوفين)

كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال خسوفان وللأول كسوف وللثاني خسوف وهو الاظهر الا فصم
وقيل عكسه وبوجه شهرة ذلك وكونه أفصح بان معنى كسف تغير وخسف ذهب وقد بين علماء المهمة أن
كسوف الشمس لاحقيقة بخلاف خسوف القمر لان نوره مستمد من نورها فاذا حجب بينهما صار لانوره
وهي مضية في نفسها وانما يحول بينها حائل فيمنع وصول ضوئها النابوا وكان هذا هو سبب اثاره
في الترجمة وايضا فاحاديث كسوف الشمس أكثر وأصح وأشهر ونازعهم الامدى في ذلك بما رددته
عليه في شرح العباب (هي سنة) مؤكدة لكل من مر في انعيد للامر بها فها مارواه الشيخان ويكره
تركها وهو مراد الشافعي في موضع بلا يجوز لان المصكره قد يوصف بعدم الجواز اذا المتأدبر منه
استواء الطرفين وانما لم تحجب خبره على غيرها (فيكره نية صلاة الكسوف) مع تعيين أنه كسوف
شمس أو قمر نظير ما مر في أنه لا بد من نية صلاة عيد الفطر والنحر وهذا وان أغنى عنه ما قدمه أول

صفة الصلاة ان ذات السبب لا بد من تعيينها ولذا اغتنى عن نظيره في العبد والاستسقاء لفهمه من ذلك
 لكن صرح بهنا لانه خفي لتدرة هذه الصلاة (و) يجوز لمريد هذه الصلاة ثلاث كيفيات احداها
 وهي أقلها ومجملها ان نواها كالعادة أو أطلق أن يصلها ركعتين كسنة الصبح وثبت فيها حديثان
 صحيحان ومجمل ما يأتي انه لا يجوز النقص والرجوع بها الى الصلاة المعتادة عند الاختلاء اذا نواها بالصفة
 الآتية خلافا لما رجمه الاسنوي ثانياً وهي اكل من الاولى ومجملها كالتى بعدها ان نواها بالصفة
 الكامل أن يزيد ركوعين من غير قراءة ما يأتي فينبذ (يقراً الفاتحة) أو سورة قصيرة (وركع ثم رفع
 ثم يقراً الفاتحة) أو سورة قصيرة (ثم ركع ثم يعتدل ثم يسجد) سجدتين كغيرها فهذه ركعة (ثم يصلي
 ثانية كذلك) وهذه في الصحيحين لكن من غير تصريح بقراءة الفاتحة في كل ركعة (ولا تجوز) إعادة
 صلاتها الا فيما يأتي ولا (زيادة ركوع ثالث) فأكثر (لما أدى الكسوف ولا تنصه) أى احد
 الركوعين اللذين نواهما (للاختلاء في الاصح) لانها ليست بفلا مطلقاً وغيره لا تجوز الزيادة فيه
 ولا النقص عنه وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفيه أيضاً
 أربعة ومصح خمسة ومصح أيضاً أعادتها اجابوا عنها بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر واعتز به جمع
 بأنه انما يصح اذا اتحدت الواقعة أما اذا تعددت لكسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظر لان
 سير كل امة قاض بأنه لم ينقل تعددها بعد ذلك الروايات المتخالفة التي تريد على سبعة وحيداً لتعارض
 محقق وعند تحقيقه يتعين الأخذ بالاصح الا شهر وهو ما تقر رفقاءه وصورة الزيادة والنقص على المقابل
 أن يكون من أهل الحساب ويقضى بحسابه ذلك وعلى هذا يحمل قول من قال بحمل الكيفية الآتية
 أن لا يصح الوقت ويصح حمله على ما يأتي في الخسوف قبل طلوع الشمس فوقها حينئذ ينسحق
 فلا تكون هذه الكيفية فاضلة في حتمه حينئذ ولو صلاها منفرداً أو جماعة ثم رأى جماعة يصلونها
 سن له أعادتها معهم كما مر وواضح أن محله بل ومن أراد صلاتها معهم ولم يكن صلاها قبل ما زاد لم يقع
 الاختلاء قبل تحريمه والامتنع لانه أنشأ صلاة معز والسيها نالها (و) هي (الاكل) على الاطلاق
 وان لم يرض بها المأمومون الا لعذر كما اذا بدأ بالكسوف قبل الفرض كما يأتي (أن يقرأ في القيام
 الاول بعد الفاتحة) وسوا بقها من افتتاح وتعوذ (البقرة) أو قدرها وهي أفضل لمن أحسنها
 (وفي القيام الثاني) بعد التعوذ والفاتحة (كأنتي آية) معتدلة (منها وفي القيام الثالث) بعد
 ذلك (مائة وخمسين) منها (وفي القيام الرابع) بعد ذلك (مائة) منها (تقريباً) كذا نص عليه في أكثر
 كتبه وله نص آخر أنه يقرأ في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها والرابع
 المائدة أو قدرها وليس باختلاف عند المحققين بل هو للتقريب وهما متقاربان كذا قالوا ويشكل
 عليه أنه في الاول طول الثاني على الثالث وفي الثاني عكس وهذا هو الانسب فان الثاني تابع للاول
 والرابع للثالث فكان الاول أطول من الثاني والثالث أطول منه ومن الرابع ويمكن توجيه الاول
 بأن الثاني لما تبع الاول طال على الثالث وهو على الرابع ويؤيده ما يأتي في الركوع فيمكن حمل
 التقريب على التغيير بينهما لتعادل عليهما كما علمت (ويسبح في الركوع الاول قدر مائة من) الآيات
 المعتدلة من (البقرة وفي الثاني) قدر (ثمانين و) في (الثالث) قدر (سبعين) بالسبعين أوله
 (و) في (الرابع) قدر (خمسين تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبه أيضاً وله نص آخر أنه يسبح
 في كل ركعة بقراءة ويقول في كل رفع سمع الله من حمد ربنا لك الحمد الى آخره كالاعتدال
 (ولا يطول السجدة في الاصح) كما لا يزيد في التشهد والجلوس بين السجدة والاعتدال الثاني (قلت
 الصبح تطويلها) وهو الافضل لانه (ثبت في الصحيحين ونص في البوطي) على (انه يطولها نحو

(قوله) وان لم يرض بها المأمومون الا لعذر
 أى فلا تكون حينئذ هي الاكمل
 بل الاكمل حينئذ الكيفية الثانية

الر كوع الذي قبلها والله أعلم) فيكون السجود الاول نحو الركوع الاول والثاني نحو الثاني (ويسن
 جماعة) وبالسجدة الاعتراف وذلك للاتباع واه الشيخان وانما لم يسن هنا الخروج للجماعة لانه يعرضها
 لافوات قبل جماعة بالرفع أى فيها ولا يصح نصبه حالاً لا قضاءه تعيد الذنب بحالة الجماعة وليس كذلك
 انتهى وفيه نظر بل النصب هو الظاهر وليس بحال بل تمييز بخول عن نائب الفاعل ونصب جعله حالاً
 وذلك الايام متفق بقوله أولاً هي سنة الظاهر في سنه المنفرد أيضاً (ويجوز بقراءة كسوف القمر)
 اجتماعاً لتمام الليلة أو ملحقة بها (الا الشمس) بل يسر للاتباع صحة الترمذي وغيره (ثم يخاطب)
 من غير تكبير كخاتمه ابن الاستاذ (الامام) للاتباع في كسوف الشمس منقذ عليه وقيس به كسوف
 القمر وتكره الخطبة في مسجد غير اذن الامام خشية الفتنة ويؤخذ منه أن محله ما اذا اعتد استذانه
 أو كان لا يراها ويخطب امام نحو المسافرين لا امامة النساء نعم ان قامت واحدة فوعظتهن فلا بأس
 وكذا في العيد كما هو ظاهر (خطبتين بآر كهم) وسنهما السابقة (في الجمعة) قياساً عليها
 ائتمار وطهر ما فسدت هنا كالعيد نعم تحصل السنة هنا بخطبة واحدة على ما في الكفاية عن النص
 وتبعه جمع لكن رده آخرون وهو المتمد (ويحتمل) الخطيب ندبا للناس (على التوبة والخير) عام بعد
 خاص وحكمة افراده مزيد الالهام بشأنه ويحترضهم على العتق والصدقة للاتباع بسند صحيح
 في كسوف الشمس وقيس بهما الباقي ويذكر ما يناسب الحال من حث وزجر ويكثر الدعاء والاستغفار
 (ومن أدرك الامام في ركوع أول) من الركعة الاولى والثانية (أدرك الركعة) كغيرها بشرطه
 السابق (أو) أدركه (في) ركوع (ثاني أو في قيام ثان) من الاولى أو الثانية (فلا) يدركها (في الاخير)
 لان ما بعد الركوع الاول في حكم الاعتدال وانما وجبت الفاتحة وسنت السورة فيه للاتباع محاكاة
 للاول لتميز هذه الصلاة عن غيرها وفي مقابل الاظهر هنا تفصيل لنا بصدده ويسن هنا الغسل
 لا التزين السابق في الجمعة كخاتمه بعضهم لحوق فواتها (وتقوت صلاة) كسوف الشمس اذ لم يشرع
 فيها (بالاغتسال) لجمعها بقينا لا لبعضها ولا اذ اشكنا فيه لمصلحة استحباب لان الاصل بقاؤه ولا نظر
 في هذا الباب لقول النخمين مطلقاً وان كثروا لانه تخمين وان اطرد ويفرق بين هذا وجواز عمل النخمين
 في الوقت والصوم يعلم بان هذه الصلاة خارجة عن التماس فاحيط لها بأنه يلزمه القضاء في الصوم
 وان صادف كما يأتي فله جابر وهذه لا قضاء فيها كما مر فلا جابرها وبأن دلالة علمه على ذلك أقوى منها
 هنا وذلك لفوات سببها اما اذا زال أثناءها فانه يتها قسيل ولا توصف باءاد ولا قضاء انتهى الوجه
 صحة وصفها بالاداء وان تعذر القضاء كرمي الجمار ولو بان وجود الاغتسال قبل الشروع فيها فالوجه
 انها ان كانت كسنة الصبح وقعت نفلاً مطلقاً كالأحرام بفرض أو نفل قبل وقته جاهلاً به أو كالهبة
 الكاملة بان بطلانها اذا نفل على هيئتها يمكن انصرفها اليه (وبغروها كاسفة) لزوال سلطانها
 والانتفاع بها (و) تقوت صلاة خسوف (القمر) قبل الشروع فيها (بالاغتسال) لجميعة كما مر في
 الشمس (وطلوع الشمس) لزوال سلطانها (لا) يطلع (النجر) وهو خاف فلا تقوت (في الجديد) لبقاء
 ظلمة الليل والانتفاع بصوته وله الشروع فيها اذا خسف بعد الفجر وان علم طلوع الشمس فيها لانه
 لا يؤثر (ولا) تقوت (بغروها خاسفاً) ولو بعد الفجر كالأحرام تحت السحاب كساقم بقاء محل سلطانها
 والانتفاع به قال ابن الاستاذ هذا متشكل وان اتفقوا عليه لانه قد تم سلطانها في هذه الليلة انتهى وبجواب
 بأنهم نظروا لما من شأنه لا بالنظر لليلة مخصوصة واليلة الاشياء بما من شأنها كثير في كلامهم
 ولا يقوت ابتداء الخطبة بالاغتسال لان خطبته صلى الله عليه وسلم انما كانت بعده (ولو اجتمع كسوف
 وجمعة أو فرض آخر قدم) وجواب (الفرض) الجمعة وغيرها (ان خيف فوته) لان فعله حتم فكان أهم

(قوله) وذلك الايام متفق الخ فيه تأمل
 لا مكان حمل المطلق على المقيد فلا يتفق
 الايام (قوله) لانها الليلة ان فعلت قبل
 الفجر ومصلحة بها ان فعلت بعده فأو
 للتوزيع (قوله) ما اذا اعتد استذانه
 الاولى الضبط بخشية الفتنة (قوله)
 وذلك افوات سببها أى فواتها بالاغتسال

ففي الجمعة يخطف لها ثم يصلها ثم الكسوف ثم يخطف له (والا) يخف فوته (فالاظهر تقديم الكسوف)
 لخوف فوته بالا نجلاء فيقرأ بعد الفاتحة بخوسورة الاخلاص (ثم) بعد صلاة الكسوف (يخطف
 للجمعة) في صورتها (متفرضا للكسوف) ليستغنى بذلك ما يتعلق بالكسوف عن خطبتين أخرتين بعد
 الجمعة ويجب أن ينوي خطبة الجمعة فقط فان نواهها ما نطقت لانه شرك بين فرض ونقل مقصود لان
 خطبة الجمعة لا تضمن خطبة الكسوف فليس ككيفية الفرض والتخييم وكذا ان نوى الكسوف
 وحده وهو ظاهر فيستأنف خطبة الجمعة أو أطلق لان القرينة تصرفها للخوف وقول الاذري
 لا تصرف الخطبة اليه الا بقصده لان خطبة سقطت مبنى على أنه لا يحتاج لخطبة وان لم يتعرض
 في خطبة الجمعة له والذي مرّح به غيره أنه متى لم يتعرض فيها له سن لخطبة أخرى (ثم يصل الجمعة)
 والعيد مع الكسوف كالفرض معه فيما ذكر لان العيد أفضل منه نعم يجوز هنا قصد ههنا بالخطبتين
 واستشكل في المجموع بأنهما مستان مقصودتان فليضّر التشريك بينهما كركعتين نوى بهما سنة
 الضحي وسنة الصبح المقضية ويحاج بأنهما ما كانتا تابعتين للصلاة أشهرتا غسل الجمعة والعيد وليستا
 كالصلاتين لانه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ثم رأيت السبكي أشار لذلك (ولو اجتمع)
 خسوف ورتد ثم الخسوف وان خيف فوت الوتر لانه أفضل ويمكن تداركه بالقضاء أو (عيد) وجنازة
 (أو كسوف وجنازة قدمت الجنازة) خوفا من تغير الميت ثم يفرط دأفة تشييعها ويستغل ببقية
 الصلوات ولو اجتمع معها فرض اتسع وقته ولو جمعة قدمت ان حضر ولها وحضرت والا فردد لها جماعة
 ينتظر ونها واشتغل مع الباقيين بغيرها قال السبكي تعليمهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة أول
 الوقت خلاف ما اعتد من تأخيرها عنها فينبغي التحذير منه ولما ولي ابن عبد السلام خطابه جامع عمر و
 رضى الله عنه بمصر كان يصل على أولاء وبقي الحمالين وأهل الميت أى الذين يلزمهم تجهيزه فيما يظهر
 بسقوط الجمعة عنهم ليذهبوا بها انتهى وانما يتجه ان خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين
 والافاء تأخير يسير وفيه مصلحة للميت فلا ينبغي منعه ولذا اطبقوا على تأخيرها الى ما بعد صلاة نحو
 العصر لكثرة المصلين حينئذ قبل اجتماع العيد مع كسوف الشمس محال عادة لانها لا تكسف الا
 في الثامن أو التاسع والعشرين ورد بأنه لا استحالة في ذلك عند غير النجيين كيف وقد صرح أنها كسفت
 يوم موت ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم وروى الزبير بن بكار والبيهقي عن الواقدي أنه مات
 يوم عاشر شهر ربيع الاول وكسفت أيضا يوم قتل الحسين رضى الله عنه وقد اشتهر أنه كان يوم عاشوراء
 على أنه قد تصور موافقة العيد للثامن والعشرين بأن يشهد اثنان بنقص رجب وناليه وهى في الحقيقة
 كواحد * فرع * لا يصل لغير الكسوف من نحو زوال وصواعق جماعة بل فرادى ركعتين
 لا كصلاة الكسوف على الاوجه مع انصرع والدعاء

(باب صلاة الاستسقاء)

(باب صلاة الاستسقاء)

هو لغة طلب السقيا وشرعا طلب السقيا من الله تعالى عند الحاجة اليها وسقاه وأسقاه بمعنى والاصل
 فيها فعله صلى الله عليه وسلم لها وكذا الخلفاء بعده (هى سنة) مؤكدة لكل أحد كالعيد بأوقاعها الثلاثة
 أذناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف الصلوات ولونفلا وفي نحو خطبة الجمعة قال في الانوار
 ويحتمل فيها للقبلة عند الدعاء ويحتمل رداء واعتراض بأنه من تفرده مع أنه صلى الله عليه وسلم استسقى
 فيها ولم يفعلها وأيضاً استقبال القبلة فيها مكرره بل مبطل على وجه ثم رأيت بعضهم نقل عنه أنه عبر
 بهوز وهو الذى رأته في نسخة ثم قال بل الذى يخجته نذبه وحديثه لا اعتراض انما يتجه على الثانى

(قوله) نعم ان كانوا فاسقة أو متدعة لم يفعل لهم الخ قد يقال ان كان على وجه يؤدى الى ما أشير اليه في التعليل فلا يعدو ينبغي أن يلحق به ما لو كانوا بقاء وقطاع طريق وكان اتساعهم في أمر * (٣٠١) * العاش يغريهم على طغيانهم وأما اذا عرى عن المسددة فينبغي فعله أخذنا

بالطاهر مع الحلاق التصوص المرغبة في الدعاء للمؤمنين ولعل في اتیان الصحة بصيغة التثنية اشعار بذلك بل قد يندفع الحاق الكفار ولو حريين بمن ذكر في اجراء هذا التفصيل وعليه ففيد المسلمين للغالب ويستأنس له باستدلالهم لحل الصدقة للكافر ولو حرياً يخبر المحيين في كبد رطبة أجر المشعر ترتب الثواب عليها ما هو مقران للوسائل حكم المقاصد وحاصل الاستسقاء لهم الدعاء لهم بتيسر المعاش الذنوى الذى يستوى فيه المسلم والكافر قال صاحب المدارك في تفسير قوله تعالى وارزق أهله من الثمرات الآية قاس ابراهيم الرزق على الامامة لخص المؤمن به قال الله تعالى جواباً له ومن كفر رأى وارزق من كفر انتهى فقوله وارزق الخ يحتمل أن يكون بصيغة الامر على تقدير قل وأن يكون بصيغة الخبر فعلى الأول لا يكون صريحاً في الدعاء للكافر بطلب الرزق وعلى الثاني لا يكون محتملاً ويصير المعنى وأنا أأرزق الكافر أيضاً اذا فارق بينهما بالنسبة الى ما يرجع الى المعاش وأما الفرق بينهما بالنسبة الى ما يرجع الى المعاد والدين كالأمانة فلم خصصت المؤمن بطلب الرزق والله أعلم بمراده (قوله) ويؤخذ منه الى المتن في النهاية (قوله) أنهم ينون محل تأمل كدعوى أخذهم مسبق (قوله) وهنا تحديد الشكر قد يقال ان أراد صلاة الاستسقاء المفعولة قبل السبيل فالتد

وأكلها الاستسقاء عظيمتين وركعتين على الصيغة الآتية لثبوتها في المحيين وغيرهما وليس في القرآن ما يفسر ان ترتب زول المطر على الاستسقاء فالأمور به فيه على لسان نوح وهو وصلى الله على نساو علم ما وسلم المراد به الايمان وحقيقته لا تنفي ذب الاستسقاء لا قطاعه الثابت في الاجاديب التي كادت أن تتوارى عن الأصغر في الأصول أن شرع من قبلنا ليس بشرع لنا وبسلبه فعله الما يرد في شرعنا ما يخالفه (عند الحاجة) للماء لفقدته أو ملوحته أو قلته بحيث لا يكتفى أو زيادته التي بها تنفع وان كان المحتاج لذلك طائفة مسلمين قليلة فيستغنى عنهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة نعم ان كانوا فاسقة أو متدعة لم يفعل لهم على ما بحث ثلثا لظن العامة حسن طريقتهم وجعل شارح من ذلك الحاجة الى طلوع الشمس ويوجه بأن حبسها عن غفلة السقياء المنع عنها الثبوت والتمرف كان طلوعها من تمة الاستسقاء ويمكن أن يقال انه من نحو الزوال الذى مر فيه أنه يصلى له فرادى وهذا هو الوجه ثم رأيت في كلامهم ما ردا الا قول (وتعاد) بأواعها (أنا وأثالثا) وهكذا (ان لم يسقوا) حتى يسقهم الله تعالى من فضله لخبر أن الله يحب المحيين في الدعاء وان ضعف ثم اذا أرادوا اعادة الصلاة والخطبة ان لم يسق عليهم الخروج من غدر كل خرجه خرجهم صيا ما وان شق ورأى التأخير أيا ما صام بهم فلانا وخرجهم في الرابع صيا ما وهكذا (فان تأهبوا للصلاة) ولولا زيادة المحتاج اليها (فسقوا قبلها) اجتمعوا للشكر (على تجليل مطلوبهم) قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم (والدعاء) بطلب الزيادة ان احتاجوها (ويصلون) الصلاة الآتية ويحظون أيضاً للوعظ ويؤخذ منه أنهم ينون صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم الا ترى شكرا (على الصبح) شكرا أيضاً وقد يفرق بين هذا وما وقع الاختلاف بعد اجتماعهم وجهه أن قصد بالصلاة ثم رفع التحويف المقصود بالصكوف كدلت عليه الاحاديث الصحيحة وقد زال وهنا تحديد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يفت ذلك أو بعده هالم يخرجوا الشكر والدعاء (بأمرهم) أى الناس بذبا (الامام) أو نائبه وظهر أن منه القاضى العام والولاية لا نحو والى الشوكة وان البلاد التى لا امام بها يعتبر ذوا الشوكة المطاع فيها ثم رأيت الانوار صرح به فقال وأمرهم الامام أو المطاع (بصيام ثلاثة أيام متتابعة أو لا) أى قبل يوم الخروج وبصوم الرابع الا ترى وبصوم معهم لان الصوم يعين على رياضة النفس وخشوع القلب وأمرهم بالثلاثة أو الاربعة يلزمهم الصوم ظاهراً وبالطائفة دليل وجوب تبين ينفع عليهم على المعتد كشملة قولهم يجب التبين في الصوم الواجب وظهر أنه لا يجب قضاءها لغوات المعنى الذى طلبه الاداء وانه لو نوى به نحو قضاء أم ثم لا يصر امثالاً للامر الواجب عليه امثالاً له كما تقرر ومن ثم لو نوى هنا الامر ينتج أن لا يتم لوجود الامتثال ووقع غيره معه لا يمنع وان اولى لا يلزمه أمر مولى الصغرى به وان أطاعه وان من له فطر رمضان لسفر أو مرض لا يلزمه الصوم وان أمر به ثم رأيت من بحث أن المسافر لا يلزمه ان تضربه لان الامر حينئذ غير مطلوب لكون الفطر أفضل منه وفيه نظر لاسيما تعليله اذ ظاهر كلامهم وجوب مأموره وان كان مفضولاً ولو لمباحا على ما بينا وانما يلزم نحو المسافر لان مأموره غائبة أن يكون كرمضان فاذا جازا لخرج وجهه لعذر فأولى مأموره وبحث الاسنوى أن كل ما أمرهم به من

بها طلب السقياء الشكر أو المفعولة ٧٦ ل بعده فلاجدى في هذا الفرق لا مكان أن يقال فليت بقره في الكسوف شكرا على نعمة الزلزال والله أعلم (قوله) لا نحو والى الشوكة الخ يظهر أن المراد بالى الشوكة متولى أمور السياسة من قبل الامام لاذوا الشوكة الا ترى لان ذلك خارج عن طاعة الامام لا نائب عنه وكلامنا هنا في النائب (قوله) يعبر ذوا الشوكة يظهر أن المراد بذى الشوكة ما ذكره في القضاء وهو المتغلب على جهة من غير عقد صحيح بالامامة وعليه فكان الانسب تعبير الشارح بقوله لا امام لها باللام لا بالوحدة (قوله) بدليل وجوب تبين ينفع الخ محل تأمل فان فيه شبه مصادرة والله أعلم (قوله) وظهر أنه لا يجب قضاؤها كذا في الاشياء والنظر ليس يولى وعبارتها فالتى يظهر أنها لا تنقض (قوله) لو نوى هنا الامر ينحى الخ ينبغي أن يأتى فان مقتضاها جواز ذلك وحصولها مما عاونه فيه تحصيل واجبين بفعله واحد ولا يخفى ما فيه والله أعلم

تخوضه وعقوبت يجب كالصوم ويظهر أن الوجوب ان سلم في الاموال والا لفرق بينها وبين نحو الصوم
واضع لمقتضاها لبا على النفوس ومن ثم خالفه الاذرى وغيره انما يخاطب به الموسرون بما وجب
العقوب في الكفارة وما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة نعم يؤيد ما بنحوه قولهم يجب طاعة الامام
في امره ونهيه مالم يخالف الشرع أى بان لم يأمر بمعصية ولا نهى عما يحل لانه انما امر بما نذب اليه
الشرع وقولهم يجب امتثال امره في التسعير ان جوزناه أى صكه ما هو رأى ضعيف نعم الذى يظهر
ان ما امر به محال ليس فيه مصلحة عامة لا يجب امتثاله الا ظاهرا فقط بخلاف ما فيه ذلك يجب باطنا
أيضا والفرق ظاهر وان الوجوب في ذلك على كل صالح عينا لا كناية الا ان خصص امره بطائفة
فخصص بهم فعلم ان قولهم ان جوزناه قيد لوجوب امتثاله ظاهرا والا فلا الا ان خاف قلة كاهن ظاهرا
فوجب ظاهرا فقط وكذا يقال في كل امر محترم عليه بان كان جبايح فيه ضرر على المأمور به وانما لم ينظر
الاستوى للضرر فيما مر عنه لانه مندوب وهو لا ضرر فيه بوجوب تحريم امر الامام به للصلحة العامة
بخلاف المباح وبهذا يعلم أن الكلام فيما مر في المسافر وفي مخالفة الاذرى وغيره للاستوى انما هو
من حيث الوجوب باطنا اما ظاهرا فلا شك فيه بل هو أولى مما هنا فتأمل ثم هل العبرة في المباح
والمندوب المأمور به باعتقاد الامر فاذا امر بمباح عنده سنة عند المأمور يجب امتثاله ظاهرا فقط
أو المأمور فيجب باطنا أيضا أو بالعكس فعكس ذلك كل محتمل وظاهرا اطلاقهم هنا الثاني لانهم
لم يفصلوا بين كون نحو الصوم المأمور به هنا مندوبا عند الامر أو لا ويؤيد ما مر أن العبرة باعتماد
المأمور لا الامام ولوعين على كل غنى قدرا فالذى يظهر ان هذا من قسم المباح لان التعيين ليس
بسنة وقد تقرر في الامر بالمباح انه انما يجب امتثاله ظاهرا فقط (والتوبة) لوجوبها فوراً اجابا
وان لم يأمر بها (والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم) التي لله وألعباد دما
أو عرضا أو مالا ودكرها لانها أخص أركان التوبة لان ذلك أرجى للاجابة وقد يكون منع الغيث
هبة وبذلك لا ينظر الحاحكم واليهي ولا منع قوم الزكاة اجس الله عنهم انظر وفي خبر ضعيف تفسير
اللاعين في الآية بدواب الارض تقول تمنع القطر غطاء بهم (ويخرجون) حيث لا عذر (الى الحجراء)
للا تبايع الا في مكة وببيت المقدس على ما قاله الخفاف واعنده جمع منهم الاذرى اقتداء بالخلف
والسلف لشرف المحل وسعته المفرطة ولا ينافيه احضار نحو الصبيان والبهائم لانها توقف بأبواب
المسجد والان قل المستقون فالمسجد مطلقا لهم افضل كما صرح به الدارمي (في الرابع) من صياهم
(صياها) الخبر الصحيح ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم وفارق تذب
الظفر بعرفة ولولا لاه عرفة كشملة كلامهم لانه آخر النهار فيسقط معه الصوم وهنا بعكسه وقضيته
اندلج وقع هنا آخر النهار الحق بعرفة وهو محتمل ويحتمل الفرق بأن الحاج لا يحتاجه بعد الفطر
الى ما عليه في ليلة النحر ويومها من التسابع أوج الى النظر من المستسق فليقاس به (في ثاب
بدلة) بكسر فسكون للجمعة على عمل غير جديدة (و) (في) (تخشع) أى تدلل وخضوع واستكانة الى الله
تعالى في كلامهم ومشهم وجلسهم مع حضور القلب وامتلائه بالهبة والخوف من الله تعالى واحتمال
عطف تخشع على بدلة مدفوع بأنه ليس لثياب تخشع مخصوصة كذا قيل وفيه نظر بل ثياب التخشع
غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء للخطوط طول أكامها وأذبالها وان كانت ثياب عمل فصع عطفه على بدلة
أيضا خلافا لمن نازع فيه وحينئذ اذا أمر وابطاها التخشع في ملبوسهم ففي ذاتهم من باب أولى وذلك
لغير الصالح انه صلى الله عليه وسلم خرج الى الاستسقاء مبتذلا متواضعا حتى أتى المصلى فرقى المنبر
فلم يزل في الدماء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما صلى العيد وقول المتولى لأبأس بخروجهم خفاة

(قوله) اما ظاهرا فلا شك فيه أى حيث
خيف قلة تبرك امثاله كاهن ظاهرا
(قوله) بل هو أولى مما هنا أى وجب
عند خوف الفتنة الامتنال ظاهرا مع ان
الامر محرم عليه فلان يجب ثم ظاهرا
مع خوف الفتنة بالاولى لان امرهم له
ثم بما مر مندوب له (قوله) باعتقاد
الامر الخ كذا في أصله بخطه رحمه الله
ولا يخفى ما فيه من حيث التركيب والا
فما استظهره رحمه الله تعالى متجه والله
أعلم وكان حق العبارة فيما يظهر أن يقول
اثر فقط أو سنة عنده مباح عند المأمور
فوجب باطنا أيضا الخ (قوله) تقول تمنع
القطر الخ كذا في أصله بخطه رحمه الله
تعالى والذي في المغنى والنهاية المطر
فعله اختلاف رواية (قوله) الا في مكة
وببيت المقدس قال في المغنى والنهاية
وظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها
وان استثنى بعضهم مكة وببيت المقدس لانا
مأمورون باحضار الصبيان ومأمورون
بأن نخشعهم المساجد انتهى ويؤخذ من
صنيعهما انه لا فرق في الصبيان المطلوب
حضورهم بين المميزين وغيرهم فان
المأمورين بخشعهم المساجد غير المميزين
ولم يصرح به فيما سأتى ويؤخذ منه أيضا
انهم لا يرتضيان الاستثناء الثاني الذى
أسار اليه الشارح بقوله والا ان قل
المستقون الخ وان لم يتعرض له بنى
ولا ثياب والله أعلم

مكشوفة رؤسهم استبعده الشامي قال الاذرى وهو كفاف ولا يسن لهم تطيب بل تنظف بسواله
وغسل وقطع ربح كربه ويخرجون من طريق ويرجعون في آخر (ويخرجون) نذا (الصبيان)
والذي ينجيه أن مؤنة حملهم في مال الولي كؤن حهم بل أولى * تنبيه * تحمل الصبيان غير المعزين
وعليه تخرج المجانين الذين امتن قطعها من أوتهم ويحمل التقيد بالمعزين ويؤيد الأول إخراج أولاد
الهائم أشعارا بأن الكل مسترزقون (والشيوخ) والمجانز لان دعاءهم أقرب للاجابة وفي خبر
النجاري وهل ترزقون وتنصرون الاضغنائكم وفي خبر ضعيف لو لأشباب خضع وبهائم ربح وشيوخ
ركب أي لكبر سنهم أو كثرة عبادتهم وأطفال رضع أصب عليكم العذاب صيا (وكذا الهائم في الأصح)
لان الجلب قد أصابها أيضا وفي الخبر الصحيح أن نيامن الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله على
نسا وعليه وسلم خرج يستقي فاذا هو بنلة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب
لكم من أجل شأن النملة وتغرل عنا ويفرق بين الامهات والاولاد حتى يكثر الفجج والرقعة فيكون أقرب
الى الاجابة وتارة فيه جمع جمالا يجدي (ولا يمنع أهل الذمة) أو العهد (الحضور) أي لا ينبغي ذلك
ويظهر أن محله ما لم ير الامام الصلحة في ذلك على أنه يسن للامام مع من المكروه كالمسحوقه وسياقي
انه يكره لهم الحضور الآن يجب بأن المقام مقام ذلة واستكانة فلا يكسر خاطرهم حيث لا مصلحة
تقتضي ذلك لانهم مسترزقون وفضل الله واسع وقد تجل لهم الاجابة استدر اجابوه رد قول البحر يحرم
التأمين على دعاء الكافر لانه غير مقبول انتهى على أنه قد يختم له بالحسن فلا علم بعدم قبوله الا بعد تحقق
موته على ككفره ثم رأيت الاذرى قال الحلاقه بعيد الوجه جواز التأمين بل يندب اذا دعا لنفسه
بالهداية ولنا بالنصر مثلا ومنعه اذا جعل ما يدعو به لانه قد يدعو بأثم أي بل هو الظاهر من حاله ويكره
لهم الحضور ولنا احضارهم (ولا يحتلطون بنا) أي يكره لنا فيما يظهر تمكينهم من ذلك من حين
الخروج الى العود كما هو ظاهر وقول شيخنا في مصالنا الظاهر انه تصوير فقط ثم رأيت الاسنوي
صرح بكرهه الاختلاط لانه قد يصيهم عذاب قال تعالى واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة
ونص على ان خروجهم يكون غير يوم خروجنا واستشكل بأنهم قد يستقون فيفتن بعض العامة ورد
بأن في خروجهم معنا مفيدة محقة وهي مضاهاتهم لنا فقد تمت على تلك المتوهمة ولقول المالكية
بالمصالح المرسلة منعوهم من الانفراد وقد يجب بأن مفيدة الفتنة أشد من مفيدة المضاهاة وادعاء
تحققها ممنوع كيف ونحن نمنعهم من الاختلاط بنا ونصبرهم منفردين عنا كالهائم فأى مضاهاة
في ذلك فالاولى عدم افرادهم يوم بل المضاهاة فيه أشد (وهي ركعتان كالعيد) الخبر المار فكون
في وقتها ان أريد الأفضل ويكبر في الاولى سبعا والثانية خمسا وقرأ في الاولى ق أو سبع وفي الثانية
أقرب أو العاشية بكلمة لها جهر (لكن) تجوز زيادتها على ركعتين بخلاف العيد وأيضا (قيل
يقرأ في الثانية أنا أرسلنا نوحا) لانها لا تقع بالحال اذ فيها استغفر واربك الآية (ولا تختص صلاة
الاستسقاء) (وقت العيد في الأصح) ولا بغيره بل تجوز ولو وقت الكراهة لانه ذات سبب مقترنة
فدارت مع سببها واقتضاء الخبر أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في وقت العيد محمول على أنه لا لكل كما مر
(ويحط بك خطبة العيد) في الأركان والسنن دون الشروط فانها سنة كما مر في الكسوف والعيد
(لكن) يجوز الاقتصار هنا على خطبة واحدة بناء على ما مر في الكسوف (يستغفر الله تعالى
بدل التكبير) أولهما فيقول استغفر الله الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه تعالى الاولى
وسبعا في الثانية لانه لا يلقى لوجه الله تعالى بارسال المطر بعده في آية استغفر واربك ومن ثم سق
اكثر قراءتها الى قوله أنهارا واكثر الاستغفار وختم كلامه وقبل بكبر كالعيد واتممه بالله

(قوله) ونص على ان خروجهم الى قوله
واقول المالكية في المغنى والنهاية
فهنا قال ابن قاضي شبه وفيه نظر انتهى
وكأنه يشير الى ما ذكره الشارح بقوله
وقد يجب الخ قسب من هذا ان العمد
عند صاحب المغنى والنهاية المنصوص
المذكور (قوله) في الأركان والسنن دون
الشروط لا يخفى ما فيه لان حكمهما
واحد من كل وجه والظاهر انه يعتبر
هنا ما يعتبر في العيد من التفصيل
والسماح وكونها عربية على التفصيل
المار فيه ثم رأيت في المغنى والنهاية
كالعيد في الأركان والشروط والسنن
انتهى وهو أقدم من صنيعه رحمه الله تعالى

قصية الخبر وكلام الاكثرين (ويذع في الخطبة الاولى) جهرا بأدعته صلى الله عليه وسلم الواردة عنه وهي كثيرة ومنها (اللهم اسقنا غيثا) أى مطرا (مغيثا) يضم أوله أى منقذا من الشدة (هنيئا) بالمد والهمز أى لا ينقصه شئ أو ينهى الحيوان من غير ضرر (مرثيا) يفتح أوله بالمد والهمز أى محمود العاقبة فالهنيء النافع ظاهر والمرى النافع باطنا (مرثيا) يضم أوله بالتحته أى آتيا بالريح وهو الزيادة من المراجعة وهى الحصب بكسر أوله ويحوز هنا فتح الميم أى ذاربع أى غمأ والموحدة من أربع المعبر أكل الرسع أو النوقية من رعت الماشية أكلت ماشاء والمقصود واحد (غذا) أى كثيرا الماء والخير أو قطره كبار (مجللا) بكسر اللام أى سائر اللافق لعمومه أو للارض بالثبات كجل الفرس (سحا) يفتح فتحة للهملة أى شديد الوقع بالارض من ساح جرى (طيقا) يفتح أوله أى يطبق الارض حتى يعها (دائما) الى انتهاء الحاجة اليه (اللهم أسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أى الايسين من رحمة الله (اللهم ان بالعباد والبلاد والخلق من اللأواء بالمد والهمز شدة الحاجة والجهد أى يفتح أوله وقيل ضممه قلة الخير والفضل أى الضيق بالانشكو أى بالتون الا البلك اللهم أثبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء أى المطر وأثبت لنا من بركات الارض أى المريعى اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلا ما لا يكشفه غيرك (اللهم اننا نتغفر لك انك كنت غفارا) أى لم تزل تغفر ما يقع من هفوات عبادك (فأرسل السماء) أى السحاب والمطر (علينا مدرارا) أى كثيرا (ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة) الثانية أى تخولتها أى فراغ الدعاء ثم يستقبل الناس ويكمل الخطبة بالحث على الطاعة وبالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وبالعلم للمؤمنين والمؤمنات وبقرآنية أو آيتين ثم يقول أستغفروا الله لى ولكم (وبالغ فى الدعاء) حينئذ (سرا) ويسرون حينئذ (وجهرا) ويؤمنون حينئذ قال تعالى أذعوا ربكم تضرعوا وخفية ويجعلون ظهورهم كفههم الى السماء كما ثبت فى مسلم وكذلك فى كل من دعا لرفع بلاء ولو فى المستقبل لمناسب المقصود وهو الرفع بخلاف قاصد تحصيل شئ فانه يجعل بطن كفيه الى السماء لانه المناسب لحال الأخذ وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كما فى أصله اللهم أنت أمرتنا بدعائنا وعدتنا اجابتنا وقد دعوناك كما أمرتنا فاجبتنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بجمعة ما قارفناه واجابتنا بسخيا وسعة فى رزقنا (ويحول رداءه عند استقباله) القبلة (فيجعل يمينه يساره وعكسه) للاتباع وحكمته التفاضل بتغير الحال الى الرخاء كما ورد ويكره تركه (وينسكه) ان كان غير مدور ومثلث وطويل (على الجدي فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) لما صبح أنه صلى الله عليه وسلم هم بذلك فذعه مثل خميصته ويحصل التحويل والتسكيس معا بأن يجعل الطرف الاسفل الذى على شقه الايمن على عاتقه الايسر والطرف الاسفل الذى على شقه الايسر على عاتقه الايمن أما المدور والمثلث فليس فيه الا التحويل وكذا الطويل أى البالى فى الطول لتعسر التسكيس فيه وفى كذا فى ذرا الغمامة تفصيل فى تحويل الطيلسان فراجع (ويحول) مع التسكيس كما أفاده قوله مثله فساوى قول أصله ويجعل خلافا لمن اعترضه على أنه فى بعض النسخ عبر بعبارة أصله (الناس) أى الذكور وهم جلوس (مثله) للاتباع أيضا (قلت ويترك) الرداء (محولا) منسكسا (حتى يزع الثياب) بخو البيت لانه لم ينقل أصله صلى الله عليه وسلم غير رداءه قبل ذلك ويترك ويضع مديان للفعول ليعم ذلك الامام وغيره (ولو ترك الامام الاستسقاء فعلة الناس) حتى الخروج للحج والخطبة كسائر السنن لاسيما مع شدة اجتنابهم نعم ان خشوا من ذلك فتركوه كما هو ظاهر وبه يجمع بين ما وقع للمصنف فى ذلك مما ظاهره التنافى (ولو خطب قبل الصلاة جاز) كما صرح به الخبر لكنه خلاف الفضل الذى هو أكثر أحواله صلى الله عليه وسلم من تأخير

الخطبة عن الصلاة (ويسن أن يبرز) أي يظهر (لأول مطر السنة) وغيره لكن الأول أكد
وكان المراد بأوله أول واقع منه بعد طول العهد بعده لأنه التبادر من التعليل في الخبر بأنه حديث عهد
بربه وبه يتجه أن البروز لكل مطر سنة كما تقرر وأنه لا أول كل مطر أولى منه لآخره (وبكشف غير
عورته ليصيه) خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم حصر ثوبه حتى أصابه المطر وقال أنه حديث عهد بربه
أي يتكويه ويتزليه وصح كان إذا مطرت السماء حصر الحديث (وأن يغتسل أو شوضاً) والأفضل
أن يجمع ثم الغسل ثم الوضوء (في السيل) خبر منقطع أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سال الوادي قال
اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فظهر به وخمد الله عليه قال الأسنوي ولا تشرع له سنة
إذا لم يصادف وقت وضوء ولا غسل انتهى ولوقيل ينوي سنة الغسل في السيل لم يعد وأما الوضوء فهو
كالوضوء المجدد أو السنون لخوضه فلا بد فيه من سنة معتبرة مما مر في باب ولا تكفي سنة سنة الوضوء
كلا يكفي في كل وضوء سنون ولا رتبة الجنب إذا تحردت جنباً به الوضوء المسنون ونية الغسل
بوضوء الميت ذلك لأن هذين غير مقصودين بل ناهيان على أنه لو قيل هتا بذلك لم يعد (و) أن (يسبح عند
الرعد) لما صح أن ابن الزبير رضي الله عنهما كان إذا سمع رعد الحديث وقال سبحان من يسبح الرعد
بحمده والملائكة من خيفته (و) عند (البرق) لما يأتي عن الماوردي ولأن الذكر عند الأمور المخوفة
يؤمن غائتها والعدم ملك والبرق أجمته يسوق بها السحاب نقله الشافعي عن مجاهد وقال ما شبهه
نظام القرآن قال الأسنوي فالمسحوح هو صوت أو صوت سرقه على اختلاف فيه وأطلق الرعد عليه
مجازاً (ولا يتبع بصره البرق) أو المطر أو الرعد قال الماوردي لأن السلف الصالح كانوا يكرهون
الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبعون قدوساً فيختار
الاعتداء بهم في ذلك (ويقول) نذراً عند المطر اللهم صيباً) تشديد الباء أي مطراً وقيل مطراً كثيراً
(نافعاً) للتابع واه التجارى وفي رواية صيباً هيناً وفي أخرى سيباً أي يفتح فسكون عطاء نافعاً مرتين
أو ثلاثاً فيندب الجميع بين ذلك (ويدعو بما شاء) خبر البهقي أن الدعاء يستجاب في أربعة مواطن عند
التقاء الصوف وزول الغيث وإقامة الصلاة ورؤية الكعبة (و) يقول (بعده) أي أثر زوله (مطرنا
بفضل الله ورحمته وبكره) تنزيهاً أن يقول (مطرنا بنوء) أي وقت (كذا) أي التبرائلاً
لأنه وإن انصرف إلى أن النوء وقت توقع الله فيه المطر من غير تأثر له البتة لكنهم فهم أن إرادته من خبر
المحكيين ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر مؤمن بالكواكب أي بأن اعتقد أن للكواكب
تأثيراً في الإيجاد استقلالا أو شركاً فهذا كافر جامعاً نعم كان أبو هريرة رضي الله عنه يقول مطرنا
بنوء الفتح ثم قرأ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا عمل لها قبل فيسنتني هذا من المتن انتهى وفيه نظر
لأن هذا لا إهام فيه البتة فلا استثناء (و) بكره (سب الريح) الخبر الصحيح الريح من روح الله تأتي
بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رآتها فلا تسبها واسألوا الله خيرها واستعذوا بالله من شرها
(ولو تضرعوا بكثرة المطر) تثليث الكاف بأن خشى منه على نحو البيوت (فالسنة أن يسألوا الله)
في نحو خطبة الجمعة والسنن لانه نازلة كحمر وأعتاب الصلوات ومن زعم يذب قول هذا في خطبة
الاستسقاء فقد أهدى لأن السنة لم تدره ولا دخل حينئذ وقت الاحتياج إليه وعبارة الآم صريحة
فيما قلناه وفي أنه لا يسن هنا خروج ولا صلاة ولا نحو بل رداء (رفعه) فيقولون إذا مارواه الشيطان
(اللهم حوا لنا) بفتح اللام (ولا علينا) أي اجعله في الأودية والمرامى التي لا يضربها إلا بالنبية والطرق
فالثاني بيان للمراد بالاول لشموله للطرق التي حوالهم اللهم الأهم على الآكام والظراب ويطون الأودية
ومنايب الشجر والآكام بالجمع أم كمضتين جمع الآكام ككتاب جمع أكم فتختين جمع أكم وهي

(قوله) وكان المراد بأوله الخ محل تأمل
وكذا تعليله بقوله لأنه بل الأقرب
أن المراد ما تبادر من صريح اللفظ من
أنه أول واقع في تلك السنة سواء كان
بعد العهد أولاً وان المراد بها الشرعية
التي أولها المحرم (قوله) وبه يتجه
أن البروز لكل مطر سنة أي بالتعليل
الذي أفاده الخبر واضح وأما قوله أنه
لا أول الخ فمحل تأمل أفادة التعليل
المذكور لذلك وانما الذي يظهر
أن ما أخذ الأول به ان قيل بها الأولية
فإنه لا تقتضي الشرف بسبب سبقها
بالاتصاف بالوجود وهذا هو سر تأكد
أول مطر السماء فيما يظهر وبما تقرر
يعلم أن كل مطر سابق آكد
(قوله) إذا لم يصادف وقت وضوء
ولا غسل صورته إذا كان متوضئاً ولم
يصل به فإنه لا يسن له تجديد الوضوء كذا
صوره بعض النضلاء كلام شيخ الإسلام
(قوله) فيندب الجميع الخ كذا في النهاية
والغنى قال ويكثر ذلك مرتين أو ثلاثاً

دون الجبل وفوق الزاوية والظراب بالظاء المشالة ووهم من قال بالضاد الساقط جمع طرب بفتح فكسر الجبل الصغير وأفادت الواو أن طرب المطر حوالينا قصد منه بالذات وقاية اذاه ففيها معنى التعليل أى اجعله حوالينا لئلا يكون علينا وفيه تعليلنا لادب هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الادوية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا بأنه ينبغي لمن وصلت اليه نعمته من ربه أن لا يتسخط بعارض قارن بما يل بسأل الله رفعه وابقاءها وبأن الدعاء فرع الضرر لا ينافي التوصل والتفويض (ولا يصلي لذلك والله أعلم) اذ لم يؤثر غير الدعاء وقياس ما مر في الباب الصلاة لذلك فرادى

(باب)* في حكم ترك الصلاة

(ان ترك) مكاف عالم أوجاهل لم يعذر بحجبه لكونه بين الظاهر نا ولا يخبرجه المجد الذي هو انكار ما سبق عمله لان كونه بين الظاهر نا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم (الصلاة) المكسوبة التي هي إحدى الخمس كما يصح به قوله الآتي عن وقت الضرورة لانه انما يكون لهذه لا غيرا وفعلها وآثر الترك لا جل التقسيم (جاحدا وجوبا) أو وجوب ركن مجمع عليه منها أو فيه خلاف وأه أخذ بما يأتي (كفر) اجماعا كما كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة لان ذلك تكذيب للنص (أو) تركها (كسلا) مع اعتقاده وجوبها (قتل) لآية فان تابوا وخبر أمرت أن اقاتل الناس فانها مشرط في الكف عن القتل والمقاتلة الاسلام واقامة الصلاة واتباء الزكاة لكن الزكاة يمكن الامام اخذها ولو بالمقاتلة ممن استعوا منها وقاتلوا فكانت فيها على حقيقتها بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فعلم ونوح الفرق بين الصلاة والزكاة وكذا الصوم فانه اذا علم انه يحبس طول النهار فواه فأجدى الحبس فيه ولا كذلك الصلاة فتعين القتل في حذها وتخسه بالحددة الآتي ليس من احسان القتل في شئ فلم يقل به لا يقال لا قتل بالحاضرة لانه لم يخرجها عن وقتها ولا بالخارجة عنه لانه لا قتل بالقضاء وان وجب فوراً لانا نقول بل يقتل بالحاضرة اذا امر بها اي من جهة الامام أو نائبه دون غيرهما فيها يظهر في الوقت عند ضيقه وتوعد على اخراجها عنه فامتنع حتى خرج وقتها لانه حينئذ معاند للشرع عناداً يقتضى مثله القتل فهو ليس بالحاضرة فقط ولا لفائنة فقط بل لمجموع الامرين الامر والاخراج مع التصميم وخرج بكسلا ما لو تركها العذر ولو فاسدا كما يأتي وذلك كما فقد الظهورين لانه مختلف في وجوبها عليه ويحقق به كل ترك الصلاة يلزمه قضاءها وان لمزمه انفاقا لان استحباب قضاها شبهة في تركها وان ضعفت بخلاف ما لو قال من تلزمه الجمعة اجماعا لا أصلها الاظهر فان الاصح قتله والقول بأنهم افترض كفاية شاذ لا يعول عليه ويقتل أيضا بكل ركن أو شرط لها أجمع على ركنيته أو شرطه كما لو ضوأ وكان الخلاف فيه واهيا جذا دون ازالة النجاسة قال شارح وكذا ما اعتقد التارك شرطية لان تركه ترك لها ولترده بأنه ترك لها عندنا لا اجماعا إلا ترى الى ما مر في فاقد الظهورين انه لا يقتل بتركها وان اعتقد وجوبها رعايتها لم يوجبها فكذلك اهنافا لوجه خلاف ما قال وبحث بعضهم قتله بترك تعليمها بأركانها وظاهره انه ترك تعلم كيفيةها من اصلها وهو ظاهر لانه ترك لها لاستحالة وجودها من جاهل بذلك بخلاف من علم كيفيةها ولم يعجز الفرض من غيره لانه يسامح في عدم هذا التمييز وانما يقتل بذلك حدا لا كفرا لما في الخبر الصحيح ان تاركها تحت المشيئة ان شاء تعالى عذبه وان شاء أدخله الجنة والكافر ليس كذلك فخير مسلم بين العبد والكافر ترك الصلاة محمول على المستحل (والصحيح قتله بصلاة فقط) لعدم الخبر السابق (بشرط اخراجها عن وقت الضرورة) أى اجماع فلا يقتل بالظاهر حتى تغرب

(باب)* في حكم ترك الصلاة
(قوله) أو وجوب ركن الخ في الخلافة
نظر فلا بد من تقييده هنا بكون ركنيته
من الصلاة معلوما من الدين بالضرورة
والفرق بين ما هنا وما سبق في واضح
(قوله) دون غيرهما فيما يظهر خلافا
للإيعاب

الشمس ولا المغرب حتى يطلع الفجر وينقل بالصبح بطول الشمس لان الوقتين قد يحدان فكان شبهة دارمة للقتل ومن ثم لو ذكروا للتأخير لم يقتل وان كان فاسدا كما لو قال صليت وان طن كذبه وظاهر أن المراد بوقت الضرورة في الجمعة ضيق وقتها عن اقل يمكن من الخطبة والصلاة لان وقت العصر ليس وقتا لها في حالة اختلاف الظهر فان قلت ينبغي قتله عقب سلام الامام منها قلت شبهة احتمال بين فسادها واعادتها فيذكرها اوجب التأخير لايأس منها بكل تقدير وهو مأمور (وبستاب) فور انذبا كما صححه في التحقيق وفارق الوجوب في المرتبة ومنه الجاحد السابق بأن ترك استنابته بوجوب تخليده في النار اجبا بخلاف هذا (ثم) اذا لم يذب (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك للامر باحسان القتلة وانما نفعت التوبة هنا بخلاف سائر الحدود لان القتل ليس على الاخراج عن الوقت فقط بل مع الامتناع من القضاء وبصلاته يزول ذلك (وقيل) لا يقتل لعدم الدليل الواضح على قتله بل (يخمس بجديده حتى يصلى أو يموت) وممرده (ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين) لانه مسلم (ولا يطمس قبره) بل يترك كقبعة قبور اصحاب الكبر وعلى نذب الاستنابة لا يضمنه من قتله قبل التوبة مطلعا لكتبه بأثم من جهة الافتيات على الامام

(كتاب الجنائز)

بفتح الحيم جمع جنازته وبالكسر اسم لليت في التعش وقيل بالفتح لذلك وبالكسر للتعش وهو فيه وقيل عكسه من جنس ستر قيل كان حتى هذا أن يذكري القرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل باليت الصلاة ذكرها اثرها (الكثير) كل مكلف تذاوما وكذا والا فاضل ذكره سنة أيضا ولا يفهمه المتن لانه لا يلزم من نذب الاكثر نذب الاقل الخالي عن الكثرة وان لزم من الاتيان بالاكثر الاتيان بالاقل وكونه سنة من حيث انذراجها فيه وعلى هذا يحمل قول شيخنا في شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الموت المستمر ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضا انتهى (ذكر الموت) لانه أدعى الى امتثال الاوامر واجتناب المناهي للخبر الصحيح أكثر وامن ذكره هادم اللذات أي بالمهمله من يلها من أصلها وبالمهمله فاطعها لكن قال السهلي الرواية بالمعج فانه ما ذكر في كثير أي من الامل الاقله ولا قليل أي من العمل الاكثر (وبستعد) وجوب ان علم أن عليه حقا والافندبا كما هو ظاهر وعلى هذا يحمل قول شارح نذبا وقول آخرين وجوبا (بالتوبة) بأن يصادر اليها (وردة النظام) الى أهلها يعني الخروج منها ليتناول رد الاعيان ونحو قضاء الصلاة وقد مر ح السعي بأن تاركها ظالم لجميع المسلمين وقضاء دين لم يبرأ منه والتكفين من استيفاء حقا وتعزير لا يقبل العفو أو يقبله ولم يعف عنه وذلك لانه قد يأتية الموت بغتة وعطفها اعتناء بشأنها انها أهم شروط التوبة (والمرضى أكد) بذلك أي اشد مطالبة به من غيره لتزول مقدمات الموت به (ويغيب) نذبا (المختضر) وهو من حضر الموت (جنبه الايمن) فلا يسر الى القبلة على الصحيح كما في اللحد ولان القبلة اشرف الجهات قال في المجموع والعمل على المقابل أي الموافق لذلك كور في قوله (فان تعذر) أي تعسر ذلك (الضيق مكان ونحوه) كعله بجنبه (الى على قفاه ووجهه واخصاه) بفتح الميم اشهر من شهما وكسرها هو هما المختفض من الرجلين والمراد جميع اسفلهما (القبلة) لانه الممكن ويرفع رأسه ليتوجه وجهه للقبلة (ويلقن) نذبا المختضر ولو عزز على الالوجه ليحصل له الثواب الآتي وبه فارق عدم تلقينه في القبر لانه من السؤال (الشهادة) أي لاله الله فقط فخيرهم لم يتنوا موتا كم أي من حضره الموت لاله الله مع الخبر الصحيح من كان آخر كلامه لاله الله دخل الجنة أي مع الفائزين والا فكل مسلم ولو فاسدا يدخلها ولو بعد

(كتاب الجنائز)
(قوله) بن القرائض والوصايا
مع تقديم الوصايا ثم الجنائز ثم القرائض
(قوله) فانه ما ذكر في كثير الخ يحتمل أن
يكون المراد بالكثير الشر وبالتفصيل
الخبر (قوله) وجوب الى المتن في النهاية
(قوله) ان علم ان عليه حقا والا فندبا
(قوله) والا صادق بما اذا علم أن لا حق
عليه لاحد من مسلم ولا وتصور نذب الردي
لاحد منهم ولا وتصور نذب الردي
هاتين الصورتين غير وجوب وعما اذا نذبا
هل عليه حتى معين لشخص معين وهذا
لا يندب فيه نذب الردي في نحو الاموال
احتمالها لاحتمال اشتغال الذمة أما
بالنسبة للعتوبات فحمل تأمل اذ يعكس
البعد أن يندب للانسان أن يمكن الغير
من معاقبة نفسه بمجرد الشك فليتأمل
(قوله) وعلى هذا يحمل قول شارح الخ
يمكن الجميع بين المتأنتين بطريق آخر
بأن يتمال التعبير بالوجوب على الاصل
والتعبير بالنسب نظرا الى ملاحظة
صدور التوبة على قصد الاستعداد للموت
فليتأمل (قوله) وقضاء دين لم يبرأ منه
يتأمل ما فائدة

عذاب وان طال خلافا لكثير من فرق الضلال كالغترلة والخوارج وقول جيع بلقن محمد رسول الله
 أيضا لان القصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما مردودا به مسلم وانما القصد ختم كلامه
 بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب وبحسب تلقينه الرفيق الاعلى لانه آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مردود بان ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختره انا الكافر فليقبلهما قطعاً مع
 لفظ الشهد لوجوبه ايضاً على من سبأ في فيه اذ لا يصير مسلماً الا بهما وينبغي كما قال الماوردي وغيره تقديم
 التلقين على الاجتماع السابق ان لم يمكن فعلهما معاً لان النقل فيه اثبت واعظم فائدة ولثلاث تحصل
 ازهوق ان اشتبه بالاجتماع ويسن ان يكون مرة فقط و (بلا الحاج) عليه لثلاث يجزى فستكمل بما لا ينبغي
 لشدة ما ينقاس حينئذ وأن لا يقال له قل بل يدكر الكامة عنده لئلا كفد كرها فان كرهاوا لا سكت
 يسيراً ثم يعيدها فيما يظهر وان يعيده اذ اتاكم ولو بد كر ليكون آخر كلامه الشهادة وليكن غيرهم
 لتعود اوده اوارت ان كان ثم غيره فان حضر عدو ووارث فالوارث لانه اشفق لقولهم لو حضر ورثة قدم
 أشفقهم (ويستأذنا) (عنده يس) للخبر الصحيح اقرأوا على موتاكم يس أي من حضره الموت لان الميت
 لا يقرأ عليه وأخذنا من الرفعة بقضيته وهو أوجه في المعنى اذ لا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ
 عليه ممنوع لبقاء ادراك الروح فيه وبالنسبة لسماع القرآن وحصول ركنه كله لحكي واذا صبح السلام
 عليه فليقرأه عليه اولى وقد سر جواباً انه يندب للزائر والشيعة قراءة شيء من القرآن نعم يؤيد الاول
 ما في خبر غير يرب ما من مريض يقرأ عنده يس الامات ربنا وادخل قبره ربنا والحكمة في يس استمالها
 على احوال القيامة واهلها وتغير الدنيا وزوالها ونعيم الجنة وعذاب جهنم فيذكر بقرآنك
 الاحوال الموحية للثبات قيل والرعد لانها تسهل طوع الروح ويجري المعابد بابل وجواباً فيما يظهر
 ان ظهرت اماره تدل على احتياجه له كأن يشد اذ فعل بذلك لان العطش يغلب حينئذ لشدة النزاع
 ولذلك يأتي الشيطان كما ورد بما زلال ويقول قل لا اله الا الله حتى أسقيك قيل ويحرم حضور الحائض
 عنده وبأن في المسائل المشورة ما رده (وليحسن) ندبا المحتضر وكذا المريض وان لم يصل الى حالة
 الاحتضار كما في المجموع (طهره بربحه سبحانه وتعالى) أي يظن انه يغفر له ويرحمه للخبر الصحيح أنا عند طق
 عبدى فلا يظن في الاخير اوصع قوله صلى الله عليه وسلم قبل موته ثلاث لا يموت احدكم الا وهو يحسن
 الظن بالله ويسن ان عنده تحسن طهره وتطميعة في رحمة ربه وبحسب الادعى وجوبه اذ ارأته
 اماره اليأس والقنوط لئلا يموت على ذلك فهلك فهو من النصيحة الواجبة وانما يأتي على وجوب
 استنائه تارك الصلاة فعلى ندبها السابق يندب هذا الا ان يفرق بأن تقصير ذلك أشد وبأن ما هنا يؤدى
 الى الكفر بخلاف ذلك (فاذا مات غمض) ندبا خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم فعله بأبي سلمة لما شق
 بصره بفتح الشين وضم الراء أى شخص بفتح اولى ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ولشلا يقع
 منظره فيسأله الظن ويسن حينئذ بسم الله وعلى مله ترسل الله صلى الله عليه وسلم * تنبيه *
 يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر ان القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح حينئذ فيجسد العين
 ويضع منظرها ويحتمل انه يبقى فيه عقب خروجها شيء من حركاتها الغريزية فيشخص بها ناظر ان
 يذهب بها ولا بعد في هذا لان حركته حينئذ ربيسة من حركات المذبح وسبأني انه يحكم عليه مع
 وجودها سائر أحكام الموت بقية (وشد الحياه بعناية) عريضة تعميها ويربطها فوق رأسه لثلاث
 يدخل فاد الهوام (وليت) اصابعه و (مناصله) عتب زهوق روحه بان يرتساعه لعضده
 وساقه لعضده وهو لبطنه ثم ردها لسهل غسله لبقاء الحرارة حينئذ (وستر) بعد نزاع ثيابه الاق
 (جميع بدنه ثوب) طرفاه في غير المحرم تحت رأسه ورجليه لاتباع واحترامه (خفيف) لثلاث ينسارع

(قوله) وقول جيع بلقن محمد رسول الله
 الكافر في النهاية (قوله) لان القصد
 موته على الاسلام الحسن الواضع البين
 أن مراد التنازل لان القصد موته على
 الاسلام الاسلام المكمل وكذا المسلم
 في قوله ولا يسمى مسلماً المراد به المكمل
 ولا يحتمل لقوله مردود الخ وقوله وانما الخ
 قد يقال عليه لا بعد في حصول الثواب
 المذكور، زيادة في محمد رسول الله وورد
 كالتثنية والرد في كلمة التوحيد وورد
 في كتب من الاحاديث الاقتصار على
 لا اله الا الله مع القطع بأن الحكم المرتب
 علم من النجاة من النار ودخول الجنة
 مشروط بزيادة محمد رسول الله وانما ترك
 التصريح بها اكتفاء لوضوح المراد
 فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل (قوله)
 يؤيد الاول ما في خبر غريب ما من
 مريض الخ غايته انه يدل على ندب
 قراءتها عند المريض ايضاً وهو لا ينافي
 ندبها على الميت الذي هو ظاهر الحديث
 السابق (قوله) قيل والرعد كذا عبر
 في النهاية وعبر في الغنى بقوله واستحب
 بعض الاحتجاب أن يسر أعنده سورة
 الزعد الخ وهو ظاهر في اعتقاده بخلاف
 تعبسهما (قوله) ونجرح الماء كذا
 أطلقه في النهاية وقيد في الغنى بـ كذا
 الجلبى بالبارد (قوله) وكذا المريض كذا
 في النهاية وعبارتها أما المريض غير
 المحتضر فاعتد أنه كالمحتضر

(قوله) أو قرب مما فيه فذرا لم يحمل تأمل لما مر من ان المذهب كراهة ادخاله الخلا لحرمة نعم ان كان القرب على وجه يغلب على الظن تأدته الى مماسة القدر فلا بعد فيه (قوله) وزعت * (٣٠٩) * ندباعته شيا به الخ سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا بما يغسل فيه أم لا أخذنا

من العلة نهاية وفي الفتى قال الأذرى
فحين يغسل لا في شهيد المعركة ونبغي أن
يبقى عليه القميص الذي يغسل فيه
إذا كان طاهرا إذا لمعنى لزعزعه
ثم أعادته نعم يشرى الى حقوه ثلاثا ينحس
بما قد يخرج منه كما أشار اليه بعضهم
انتهى وقد يجمع بين ما أفاده الشارح
وبين ما في النهاية بأنه إذا لم ينحس فغيره من
ابقاء القميص بقى وهو يحمل كلام
الأذرى ومن تبعه بقرينة قوله إذا لمعنى
الخ وإذا خشى التغير أخرج القميص
أيضا ثم بعد عند ارادة الغسل وهو يحمل
ما في النهاية دليل قولها أخذنا من العلة
والله أعلم هذا وقد أطلق الاصحاب نزاع
الشاب ولكن تعليلهم يرشد الى أن محله
عند احتمال التغير على تقدير عدم الفرع
أما إذا أمن التغير كافي الاقطار الباردة
فيمضى أن لا يحكم بالنزع حينئذ لا تنقضاء
المعنى وفي تعبير الوسيط بالدفقة اشعار
بذلك لان الادعاء مظنة لحصول التغير
فقامله ثم اطالهم استثناء الشهيد بها
للاذرى على تأمل اذا لو فرض عذر أذى
الى تأخير دفنه وغلب على الظن حصول
التغير ان لم تنزع الشاب فينبغي ذنب النزع
حينئذ والله أعلم (قوله) وكان سبب عدم
ذكره قد يقال السبب في عدم ذكره عدم
كونه واجبا مستقلا بذاته كبقية
الذكورات وانما هو مقدمة للدفن
يتوقف عليها غالبا فذكر في الدفن معن
عن التصريح به لانه من توابعه فتأمل
(قول المصنف) فروض كفاية كما قال
المصنف في القمط النطاق السور فرض
كفاية قال في التحفة هذا ان عليه جمع
ولو مترسعا على المعتمد والا فرض عين
انتهى وقياسه ان يقال بتطهره هنا وقوله
ولو مترسعا هو ما قاله السبكي انه يجب

اليه الفساد (ووضع على بطنه) تحت الثوب أو فوقه لكنه فوقه أولى كما يحتمل غير واحد وزعم أخذنا
من المتن غير صحيح لان فيه كالأروضة عطفه على وضع الثوب بالواو (ثم تقبل) من حديد كسيف
أو مرآة قال الأذرى والظاهر ان نحو السيف بوضع بطول الميت فان فقد فطين رطب فابتسر ثلاثا يتفح
وأقله نحو عشرين درهما والظاهر ان هذا القريب لكل السنة لادخالها نظير ما مر في ذنب المسك
فالطيب الى آخره عقب الغسل من نحو الحيز وأن تقدم الحديد لكونه أبلغ في دفع النجس لسرقه
ويكره وضع المحف قال الأذرى والتحرير محتمل انتهى وشعير الجزم به ان مس بل أو قرب مما فيه فقدر
ولو طاهرا أو جعل على كيفية تنافى تعظيمه وألحق به الاستنوى كتب الحديث والعلم المحترم فان قلت
هذا الوضع مما يتأتى عند الاستئلاء عند كونه على جنبه مع ان كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه
كما تحضر قلت يتحمل أنه تعارض هنا مدفون الوضع على الجنب ووضع الثقل على البطن فيقدم هذا
لان مصلحة الميت به أكثر ويحتمل انه لا تعارض لما كان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشدة
عليه بنحو عصابة وهذا هو الأقرب لكلامهم وان مال الأذرى الى الاول حيث قال الظاهر هنا المناو
على فقاه كما مر اقول لهم بوضع على بطنه تقيد (ووضع) ندبا (على سرير ونحوه) لثلاث تصبئة ندوة
الارض من غير فراش ومن لم يمل كانت صلبة لا ندوة عليها لم يكن وضعه عليها خلاف الاولى (وزعت)
ندباعنه (ثيابه) التي مات فيها ثلاثا يحصى الحديد تغير نعم بحث الأذرى بقاء قصه الذي يغسل فيه
إذا كان طاهرا إذا لمعنى لزعزعه ثم أعادته لكن يشرى لثلاث حقوه ثلاثا ينحس ويؤيده تقدير الوسيط الشاب
بالدفقة وسياق أن الشهيد دفن ثيابه فلا تنزع عنه (ووجهه للقبلة كمتضر) فيكون على جنبه الأيمن
الى آخره (ويتولى ذلك) أى جميع ما مر ندبا بأهل يمكن (أرفق محارمه) به مع اتحاد الذكورة
والأنوثة ومثله أحد الزوجين بالاولى وفور شقيقته (وبادر) بفتح الدال (يغسله اذا تمقن موته) ندبا
ان لم ينحس من التأخير والأفوج كما هو ظاهر وذلك لامره صلى الله عليه وسلم بالتجمل بالميت
وعلمه بأنه لا ينبغي لطيفة مؤمن أن تنحس بين طهرانى أهله رواه ابو داود ومضى شك في موته وجب
تأخيرها الى اليقين بتغير ريح وأخوه فذكرهم العلامات الكثيرة له انما تفيد حيث لم يكن هناك
شك خلافا لما يوهمه كلام شارح وقد قال الأطباء ان كثير من ممن يموتون بالسكينة طاهرا يدفنون
أحياء لانه يعجز ادراك الموت الحقيقي بها الاعلى أفاضل الأطباء وحينئذ فتعين فيها التأخير الى اليقين
بظهور نحو التغير (وغسله) أى المسلم غير الشهيد (وتكفنه والصلاة عليه) وحمله وكان سبب عدم
ذكره وان ذكره غيره انه قد لا يجب بأن يحفره عند محله ثم يحترق ليلز فيه (ودفنه) وما ألحق به كالقائه
في البحر وبناء دكة عليه على وجه الارض بشرطهما الآتى (فروض كفاية) اجماعا على كل من علم
بموته أو قصر لكونه يقرب وينسب في عدم البحث عنه الى تقصير وبأى الكافر وكذا الشهيد فهو كغيره
الافى الغسل والصلاة عليه (وأقل الغسل) ولو نحو جنين (ينحس بدنه) بالماء لانه الفرض في الحى
فالميت أولى به يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثوب عشمه جلوسها على قدمها نظير ما مر في الحى
فقول بعضهم انهم أعلوا ذلك ليس في محله (بعد ازالة النجس) عنه ان كان ندبا لا يكفي لهما غسلة واحدة
ان زالت عنه بها بلا تغير كالحى والفرق بأن هذا حاكمة أمره فليحيط له أكثر رذة نصر يحجم الآتى
بأنه لو خرج بعد الغسل ينحس من الفرج أو أوج فيه لم يجب غسل ولا وضوء بخلاف الحى فاغتفر وافية
ما لم يغتفر وفي الحى ولم يحتج للاستدراك هذا العلم به مما قدمه في الطهارة انه يكفي لهما غسلة واحدة
خلافا للرافى فان قلت يؤيد كون الاحسان له أكثر انه لو اجتمع مع حى وكل بدنه نجس والماء لا يكفي
الأحد هما فقدم الميت تطعا وما يأتى انه يكفى في الأنواب الثلاثة وان لم يرض الوربة قلت متنوع

القطع به وأثره كثير من المتأخرين عليه ٧٨ نحل وهو أحد احتمالين لابن الزفعة تأليهما انه على الاول فقط (قوله) وبه يعلم الى المتن في النهاية

اما الاول فلان الحي يمكنه ازالة خبثه بعد بخلاف الميت فقدم لذلك وأما الثاني فلان الثلاثة حقه فلم يملك
 الورثة اسقاطها (ولا تجب) لجهة الغسل (نية الغاسل في الاصح فيكفي غرقه أو غسل كافر) له الحصول
 المقصود من غسله وهو النظافة وان لم ينو وينبغي نية الغسل خروجا من الخلاف وكيفية ان ينو
 نحو أداء الغسل عنه أو استباحة الصلاة عليه (قلت الاصح المنصوص وجوب غسل الفريق والله أعلم)
 لا ناما موروون بغسله فلا يسقط عنا الا بفعلنا والكافر من جملة المكلفين ومن ثم لو شوهدت الملائكة
 تغسله لم يكف لانهم ليسوا من جملة المكلفين أي بالفروع فلا ينافي قول جميع انهم مكلفون بالايان
 بنينا صلى الله عليه وسلم بناء على انه مرسل الهم على المختار وانما كفي ذلك في الدفن لحصول
 المقصود منه وهو الستر أي مع كونه ليس بصورة عبادة بخلاف الغسل فلا يقال المقصود منه النظافة
 أيضا بدليل عدم وجوب ميتة وتردد النظر في الحق لانهم من المكلفين بشرعنا في الجملة اجماعا ضروريا
 ثم رأيت ماسأ ذكره أول محرمات النكاح انه لا يسقط بفعلهم ويكفي غسل الميت لا من جلسته كالغاسق
 كما يأتي (والا كل وضعه بموضع خال) عن غير الغاسل ومعنه (مستور) بأن يكون مسقفا نص عليه
 في الام وان خاف فيه جمع ليس نحو كوة يطلع عليه ميتة لان الحي يحصر على ذلك ولانه قد يكون
 بيده ما يكره الاطلاع عليه نعم لوليه الدخول عليه وان لم يكن غاسلا ولا معينا لحرصه على مصالحة
 كما فعل العباس فان ابنه الفضل وابن أخيه عليا كانا يغسلانه صلى الله عليه وسلم وأسامه ساول الماء
 والعباس يدخل عليهم ويخرج ويؤخذ منه أن الولي أقرب الورثة لكن بشرط أن توجد فيه الشروط
 الآتية في الغاسل فيما يظهر وأن يكون (عدي) نحو (لوح) مرتفع لئلا يصيبه رشاش ورأسه أعلا
 لينحدر الماء عنه (و) الاكل انه (يغسل في قيص) بال أو تخيف لما صاع انهم لما أخذوا في غسله
 صلى الله عليه وسلم ناداهم مناد من داخل البيت لاتنزعوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصه
 وادعاء الخصوصية يحتاج لدليل لانه خلاف الأصل ولانه أستر ثم ان اتسع كما هو الاتفاق دحار يصفه فان فقد
 وجب ستر عورته وأن يكون (جماء) مالح و (بارد) لانه يشد البدن والسكن برخبه نعم ان احتججه لنحو
 شد برد أو وسخ فلا بأس وينبغي ابعاد الماء عن رشاشه كما بأسه وأن يحتجب ماضرم للغلاف
 في نجاسة الميت ولم يراع نظيره في ادخاله المسجد لان مانعه مخالف للسنة الصحيحة كما يعلم بما يأتي
 (ويجلبه) الغاسل برفق (على الغسل) المبرقع (مانئلا الى ورائه) اجلاسار فيقال اعتدله قد يحبس
 ما يخرج منه (ويضع يمينه على كتفه واهامه في نفرة قفاه) وهو مؤخر عنقه لئلا يتقابل رأسه (ويسند
 ظهره الى ركبة اليمنى) لئلا يسقط (ويعر يساره على بطنه امر ارباغ) أي مكررا المرة بعد المرة
 مع نوع تحامل لامع شدته لان احترام الميت واجب قاله الماوردي (ليخرج ما فيه) من الفضلات خشية
 من خروجه بعد الغسل ولتسكن الجحمة فاتحة الطيب من أول وضعه بل من حين موته الى انتهائه وليعتن
 المعين بكثرة صب الماء اذها بالعين الخارج وريحه ما أمكن (ثم ينجعه لفقاه ويغسل يساره وعلها خرقه
 سوائته) قبله وذبره وما حوله كما يستحب الحي والاولى خرقه لكل سواة على ما قاله الامام والغزالي ورد
 بأن المباحة عن هذا المحل أو لى ولف الخرقه واجب لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل حتى بالنسبة
 لاحد الزوجين بخلاف نظر أحدهما وسيد الاشهر ولو للعورة لانه أخف (ثم) يلقى ذلك ويغسل ما أصاب
 يده جماء ونحو اشئنا و (يلف) خرقه أخرى يساره أيضا ويغسل ما بقي يده من قدر ظاهر أو نجس
 ويجب لفها في العورة كما عرف فعمله انه يسق كما في المجموع عن الشافعي والاصحاب انه بعد خرقته
 نظيفتين واحدة للسواةين واخرى لبقية البدن ثم يلف خرقه لطيفة على اصبعه (ويدخل اصبعه)
 تلك والاولى أن تكون اليسرى خلافا لقول كيعض نسخ المحرر (فهو يمر بها على أسنانه) بشئ

(قول المصنف) قلت الاصح في نسخ
 عديدة الصحح فلنحذر (قوله) على انه
 مرسل الهم على المختار المتأخر من قول
 القائلين بأنه صلى الله عليه وسلم مرسل
 الى الملائكة انه مرسل الهم فيما يتعلق
 من الاصول والفروع الملائكة بهم
 فالأقعد أن يقال في بيان التوجيه المشار
 اليه لانهم ليسوا من جملة المكلفين
 بالفروع الخاصة بنا التي من جلستها غسل
 الميت وهذا لا ينافي ارساله الهم صلى الله
 عليه وسلم في الاصول والفروع ومثله
 يؤخذ أن الاوجه عدم الاكتفاء
 بتغسيل الجن لانا لا نقطع بأن غسل
 الميت من الفروع التي كفوا بها (قوله)
 فان فقد وجب ستر عورته وواضح أنه
 يندب ستر ما زاد عليها لان ستر جميعه
 مطلوب (قوله) لانه يشد الى قوله ولم يراع
 في المغنى والنهاية (قوله) بعد خرقته
 مقتضى قول الشارح الا في ثم يلف الخ
 انه بعد ثلاث خرق لكن الذي يصرح به
 كلام الاصحاب انها خرقتان لا غير وان
 التي يلفها على اصبعه للاستئناس هي
 الثانية فهو الاوجه خلافا لما يقتضى
 صنعه الا أن يقول بأن مراده بعضا من
 تلك الخرقه نظيفا لم يصبه شيء من القدر

من الماء كسوا الحلى ولا يفتح أسنانه لئلا يدخل الماء جوفه فيفسده قيل يؤخذ من هذا ان الحلى
يستاك باليسرى انتهى وليس كذلك لوضوح الفرق فان الاصبع هنا مباشرة للاذى من وراء الخرقه
ولا كذلك ثم نعم قياسه اننا لو قلنا يحصل السوال بالاصبع أو أراد لف خرقه على اصبع للاستيمالك بها
والاذى ينفذ منها لها سن كونه باليسرى (ويقال) باصبعه اليسرى أيضا وعليها الخرقه والاولى الخضر
(ما في منخره) يفتح أوله وثالثه وكسرها وضجها ويضع ثم كسر وهي أشهر (من الاذى) مع شئ من
الماء ويتعهد كل ما يبدنه من اذى (و) بعد ذلك كله (بوضئه) وضوءا كاملا بفضضة واستنشاق
وغيرهما ويميل فيها رأسه لئلا يدخل الماء جوفه ومن ثم لم يذب فيها ما باقية (كالحلى) ثم يغسل رأسه
ثم لحية بسدر ونحوه (كخطمي والسدر) أولى (وبسرها) أى شعورها من التلبدت كما اقتضاه
كلام المجموع لازال ما فى أصولها ما كفى الحلى واذا أراد التسريح فالاولى أن يتقدم الرأى كما بحث
وأن يكون (عشط) يضم أو كسر فسكون ويضعهما (واسع الاسنان يرفق) ليقول الانتفا أو بعدم
(ويرد) ذبا (المنتف) أى الساقط منهما وكذا من شعر غيرها (اليه) فى كفنه ليدفن معه اكراماله
ولا ينافى هذا ما بان أن نحو الشعر اصل عليه ويغسل ويستر ويدفن وجوبا فى الكل لان ما هنا من حيث
كونه معه وذال الثمن حيث ذاته (ويغسل) بعد ذلك كله (شق الايمن ثم الايسر) المقبلين من عنقه
لقدمه (ثم يحرقه) بالتشديد (الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن) بما على الشفاو الظهر الى القدم
ثم يحرقه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك (لامر صلى الله عليه وسلم بالبداءة باليمنى وقدم
الشقان الذان بليان الوجه لشر فهما ولو غسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم الايسر من
مقدمه ثم من ظهره حصل أصل السنة ويعمر كبه على وجهه (فهذه) الاعمال كلها بلا نظر لنحو السدر
اذ لا دخل له فى الغسل كما هو واضح فلا يرد عليه (غسله وتسحب) غسلة (ثانية و) غسلة (ثالثة) كذلك
(و) يستحب فى كل من هذه الثلاث ثلاث غسلات وذلك أنه يستحب (أن يستعان فى) الغسلة (الاولى)
من كل من الثلاث (بسدر أو خطمي) بكسر الخاء فى الافصح لازالة الوسخ ثم يزيل ذلك بغسلة ثانية
(ثم) بعد هاتين الغسلتين فى كل غسلة من الثلاث (يصب ماء قراح) يفتح القاف أى خالص (من فرقه)
بفاء ثم قاف كفى نسج ويقاف ثمون كفى أخرى وعبر فى الرضة بالثانى وهو جانب الرأس وفسر الفرق
فى القاموس بالطريق فى شعر الرأس وظاهر أن المراد من العبارتين واحد وهو الصب من أول جانب
الرأس المستلزم لدخول شئ من الفرق اذ المراد بتلك الطريق المحل الايض فى وسط الرأس المتحدر
عنه الشعر فى كل من الجانبين (الى قدمه بعد زوال السدر) فعلم أن مجموع ما أتى به تسع غسلات لكنه
مخير فى القراح بين أن يفرقه بأن يجعله عقب شتى السدر فى كل غسلة وأن يواليه بأن يغسل الست التى
بالسدر ثم يوالى الثلاث القراح المحصل أولاها للفرض وثانها وثالثها السنة الثلاث وهى السنة
فى صب القراح أن يجلس ثم يصب عليه جميعه أو يفضل فيه ما مضى فى غسلة السدر من التيامن والتياسر
والتحريف السابق لم أر فى ذلك نصريحا ولو قيل تحصل السنة بكل والاخيرة أولى لاحتج فان لم يحصل
الانتفاء بالثلاثة المذكورة زادوا يسر وتران حصل بشفع وان حصل بين لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما
وقال الماوردى هى أدنى الكمال وأكمل منها خمس فمبمع والزيادة اسراف انتهى ولا يسقط الفرض
بغسلة تغير ماؤها بالسدر تغيرا كثيرا لانه يسلبه الطهورية ككها من سواء الخاطلة وهى الاولى
والمرتبة له وهى الثانية من كل من الثلاث وما قررت به المتن يعلم أنه لا اعتراض عليه وقول من كل
من الثلاث هو ما عتده جمع وصريح خبرهم عطية فاقتصار المتن والروضة كلاهما على الاولى
ان لم يحمل على ما ذكره يحمل على أنه لبيان أقل الكمال واقتضاء المتن استواء السدر والخطمي نازعه

(قوله) ولا يفتح أسنانه الخ فى المغنى
والنهاية (قوله) باصبعه اليسرى قد يقال
وقياسه أن الخرقه هنا لو كشف بحيث
يمنع معها فتؤذى الى اليسر حتى كونه
باليمين فلما مثل (قوله) ويميل فيها الى
المتن فى النهاية (قوله) أى شعورها
لا يخفى ما فيه فان الاضافة بالنسبة
لا جد هما لامة والاخرى بانية (قوله)
ويحرم كبه على وجهه احتراما بخلافه
فى حق نفسه فى الحياة تكرره ولا يحرم
لان الحق له فله فعله معنى ونهاية يؤخذ
من تعليلهما أنه يحرم فعله بالغير الحلى
حيث لا يعلم رضاه فليأكل (قوله) يكسر
الخاء قال فى المغنى وحكى ضمها وكذا
فى النهاية أيضا والذى فى المحلى وحكى
فتحها فلما حقر (قوله) فان لم يحصل الى
قوله فلا يسقط فى النهاية (قوله)
ولا يسقط الفرض بغسلة تغير ماؤها
أقول يؤخذ من ذلك مسألة كثيرة
الوقوع ويقفل عنها وهو ما اذا كان على
شخص غسل واجب فسد لك يده بنحو
أسنان ثم يفيض الماء عليه ناو يرفع
الحناء مثلا فلا ترتفع لان الماء تغير
بما ذكرنا تغير المضر على أن فى ذلك
مانعا آخر وهو وجود الصارف الذى
تعين معه استدامة التية فى الطهارة
كما يؤخذ مما تقرر فى الوضوء وليقتض
لذلك فانه مهم وكثير ما يغفل عنه والله
أعلم (قوله) واقتضاء المتن الى المتن
فى النهاية

قول الماوردي السدرأولى للنص عليه ولأنه أسهل للبدن لأن يحمل على الاستواء في أصل الفضيلة قبل وافهام الروضة الجمع بينهما غريب واستحب المزني إعادة الوضوء مع كل غسلة (وأن يجعل في كل غسلة) من الثلاث التي بالماء الصرف في غير المحرم (قليل كافور) مخاطب بحيث لا يغيره تعبها ضاراً أو كثيراً يجاور المأمر أنه نوعان وذلك لأنه بقوى البدن ونفرا الهواء والآخر آكد ويكره تركه وبدن مفاسده بعد الغسل كأنه أنه ثم ينشفه ثم يشبهه باليد لا يتل كفته فيسرع تغييره ويأتي بعد وضوئه وغسله يد كرالوضوء بعده وكذلك على الأعضاء على مأمر ويسن أن يجعله من التواين أو اجعلني وإياه (ولو خرج بعده) أي الغسل أي وقبل الادراج في الكفن (نجس) ولو من الفرج (وجب إزالته) تنظيهاً منه (فقط) لأن الفرض قد سقط بما وجد وعليه لا يجب بخروج منه الطاهر شيء (وقيل) يجب بذلك (مع الغسل) أن يخرج من الفرج (القبل أو البرية) بتغيم الطهر وطهر الميت غسل كل بدنه (وقيل) يجب مع ذلك (الوضوء) كالحى أتماً ما خرج من غير الفرج أو بعد الادراج في الكفن فلا يجب غير إزالته من بدنه وكفنه قطعاً (و) الأصل أنه (يغسل الرجل) بالنصب وخلافه تركه لتفويته تنكته تقديم المفعول على خلاف الأصل وهي الأشعار بأهمية ما الكلام فيه وهو الميت ولو أمرد لما يأتي في الخنثى ولأنه من الجنس (الرجل والمرأة) كذلك (المرأة) الحائض لكل يجنبه (ويغسل أمته) ولو خواتم ولد ومكاتب وذمية كلز وجبة أولى ولا رتفاع الكعبة بالموت لا مزروجة ومعددة ومستبرأة ومشتري وكوصعة وكذا نحو وثنية على الأوجه لمرة نضعهن عليه وإن جازله نظر ما عدا ما بين سرة ور كبة غير المبعضة كما يأتي في النكاح وليس لها ولو مكاتبه وأم ولد أن تغسل سيدها لا تنقلها للورثة أو عتقها بخلاف الزوجة لبقاء آثار الزوجة بعد الموت (وزوجته) غير الرجعية والمعتدة عن شبهة وإن حل نظرها لتعلق الحق فيها بأجنبي ولو ذمية (وهي) أي غير من ذكرنا ولو ذمية تغسل (زوجها) أجمعاً وإن اتصلت بزواج بأن وضعت عقب موته ويعلم بما يأتي أن الكافر لا يغسل مسلماً أن الذمية إنما تغسل زوجها الذي (ويلفان) أي السيد وأحد الزوجين (خرقة نديا ولا مس) من أحدهما ينبغي أن يصدر لشي من بدن الميت حفظاً لطهارة الفاسل إذا الميت لا يتقض طهره بذلك فإن خالف مع الغسل لا يقال هذا أكثر مع مأمر من لف الخرقة الشامل لأحد الزوجين لأن ذلك في لف واجب وهو شامل لهما كما مر وهذا في لف مندوب وهو خاص بهما فلا تكرار نعم الذي توهم إنما هو تكرار هذا مع من غير بأنه يسن لكل غاسل لف خرقة على يده في سائر غسله ومع ذلك لا تكرار أيضاً لأن هذا بالنظر لكرهه الجنس وما هنا بالنظر لا تنقض الطهره (فإن لم يحضر الأجنبي) كبير واضح والميت امرأة (أو أجنبية) كذلك والميت رجل (يم) الميت (في الأصح) لتعذر الغسل شرعاً لتوقفه على النظر والمس المحرم ويؤخذ منه أنه لو كان في ثياب سابعة وتحضرة غير مثلاً وأمكن غسله به لصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر على أن الأذرى وغيره أطالوا في الانتصار للمقابل من هذا ودليلاً وقضية المتن كلامهم أنه يعم وإن كان على بدنه خبث ويوجه تعذر إزالته كما تقرر وحل توقف صحة التيمم أي والصلاة الآتي في المسائل المنشورة على إزالة النجس أن أمكنت كما مر أتماً الصغير بأن لم يبلغ حد الشهى والخنثى ولو كبير لم يوجد له محرم فيغسله الفرقان أتماً الأول فواضع وأتماً الثاني فلا ضرورة مع ضعف الشهوة بالموت ويغسل من فوق ثوب ويحاط الفاسل ندياً في النظر والمس (وأولى الرجال به) أي بالرجل في الغسل (أولاهم بالصلاة) عليه وسياً في السكن غالباً فلا يراد أن الاقفة بباب الغسل أولى من الأقرب والاسن والفقير ولو أجنبياً أولى من غير فقير ولو قريياً عكس الصلاة على ما يأتي فيها لأن القصد هنا إحسان الغسل والاقفة والفقير أولى به ثم الدعاء

(قوله) مع كل غسلة وفيه نظر بل ظاهر كلامهم بخلافه (قوله) ويسن أن يجعله من التواين كان المراد من جملتهم حكم لا حصة (قوله) لا يقال هذا أكثر في لف المتن في النهاية (قوله) لأن ذلك في لف واجبالخ هذا واضع بالنسبة للخرقة الأولى التي تغسل الشوائب أما الخرقة الثانية بالنسبة لغير العورة فواضع كون لفها مندوباً واجبالخ هذا ويمكن دفع التكرار بطريق آخر بأن يقال ما مر بالنسبة للأصل وما هنا بالنسبة لتأكيده فلا تكرار (قوله) إن أمكنت كما مر في باب التيمم في شرح قوله ويسار وجهه في تنبيه فراجع

ونحو الاسن والاقراب ارق فدعاؤه اقرب للاجابة والحاصل انه يقدم رجال عصبة النسب فالولاء
فالوالى فذلوالارحام ومن قدمهم على الوالى حمل على ماذا لم ينظم بيت المال فالرجال الاجانب
فالزوجة فالنساء المحارم (و) أولى النساء (بها) أى المرأة (قرباتها) المحارم كالنبت وغيرهن فكيف
العلم لانهم اشفق قيل قال الجوهرى القربايات من كلام العوام لان المصدر لا يجمع الاعتدال خلاف
النوع وهو مفقود هنا انتهى ويحباب أخذ من علته بصحة هذا الجمع لان القربايات انواع محرم ذات
رحم كالاتمحرم ذات عصوبة كالأخت وغير محرم كنبت العلم (وقدمت على زوج فى الاصح) لان
الاناث بمنتهى أليق (وأولاهن ذات محرمية) من جهة الرحم ولو حائضا وهى من لو فرضت رجلا حرم
عليه نكاحها بالقربايات لانهم اشفق فان استوى ثنتان محرمية فالتى فى محل العضوبة كالعمة والخالة
أولى ثم ذات رحم غير محرم كنبت العلم وتقدم القرى فالقرى فان استوى ثنتان درجة قدمت هنا
بما تقدمت به فى الصلاة فان استوى فى ذلك أقرع ولا ترجيح زيادة احداهن بمحرمية رضاع اذا لم يدخل له
هنا أصلا قاله الاسنوى لكن خالته البلقينى فبحث الترجيح بذلك حتى فى بنت عم بعيدة ذات رضاع
على بنت عم قرية ليست كذلك وبمحرمية المصاهرة وواقته الاذرى على الاولى (ثم ذات الولاء
ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة بناء على ما مر عن البلقينى ثم الاجنبية) لانها أوسع نظرا من بعدها
(ثم رجال القربة كترتيب صلاتهم) لانهم اشفق (قلت الابن العلم ونحوه) وهو كل قريب غير محرم
(فكلاجنبي والله أعلم) أى لاحق له فى الفصل اذا جعل له النظر ولا الخلوة (وتقدم عليهم) أى رجال
القربة (الزوج فى الاصح) لانه نظرا ولا ينظر ونه نعم تقدم الاجنبية عليه وشرط المقدم فى الشكل الحرية
الكاملة والعقل وأن لا يكون كافرا فى مسلم ولا قاتلا ولا عدوا ولا فاسقا ولا صديقا ولا من على الأوجه
* تنبيه * قضية كلامها على صريحه وجوب الترتيب المذكور ومن ثم قال فى الروضة ونقله الرافعى
عن الجوينى وغيره للاقرب اياها ابعادا اتخذ جنس الميت والمفوض اليه والا فلا لكن أطال جمع
متأخرون فى نفيه وانه المذهب (ولا يقرب المحرم) اذا مات قبل فعل تخلل العبرة أو فعل التخلل الاول
للحج ولو بعد دخول وقته كما أطلقوه خلافا لمن ألحق دخوله بفعله لان العبرة بخاله فى الحياة ودخوله وقته
لا يمنع شيئا من المحرمات (طبا) ولا يخلط ماء غلبه بكافور ونحوه (ولا يؤخذ شعره وطريره) أى
لا يجوز ذلك وان لم يبق عليه غيره كما اقتضاه اطلاقهم واعتمد الزركشى وغيره اذ مبنى التسلك على ان
الغير لا ينوب فى نفيه وذلك ابقاء لاثرا الاحرام وللغير الحجج فى محرمات لا تسوء طبا ولا تخمر وراسه
فانه يعش يوم القيامة مليا وصر يحرمه لباس ذكركميطا وستر وجه امرأه وكشفها بقفاز نعم
لو تعذر غسله الا بخلقه لتلبد راسه وجب حلقه على الأوجه وكذا لو تعذر غسل ماتحت ظفره الا بقله
ولا بأس بالتخبر عند غسله لتخلوس المحرم عند متبرج ولا فدية على حالته ومطيه خلافا للبلقينى (وطبيب
المعدنة) (فى الاصح) لزوال المعنى المحرم للطبيب علمها من التفتيح ومبطلها للزواج أو سيلهم
الهاب بالموت ومن ثم جاز تكفينها فى ثياب الزينة (والجديده لا تكرر فى غير المحرم أخذ ظفره وشعر اطيه
وعائنه وشارب) لانه لم يرد فيه نهى بل يستحب لما فيه من النظافة (قلت الاظهر كراهته والله أعلم)
لانه محدث وقد صح النهى عن محدثات الامور التى لم يشهد الشرع باستحسانها وزعم انه تنظيف يعارضه
احترام أجزاء الميت ومن ثم حرم ختمه وان عصى تأخيرها أو تعذر غسل ماتحت قلعه كما اقتضاه اطلاقهم
وعليه فميم عمتها * (فصل) * فى تكفين الميت وحمله وتوابعهما (يكفن) الميت بعد غسله
(بماله لبسه حيا) فيجوز حرر وضرع للراة والصبي والمجنون مع الكراهة للرجل وخشيت وبحث
الاذرى حله اذا لم يجد غيره وظاهر أن مراده بالحل ما يشهد الوجوب اذا خضع فيه حينئذ ولتقبل

(قوله) المحارم كالنبت الى المتن فى النهاية
(قوله) ويحباب الخ هذا على التنزل والا
فما أفاده الجوهرى يحمل تأويل لان منع
جمع المصدر مادام باقيا على مصدرية
وأما بعد تنقله الى معنى آخر كما هنا فحمل
توقف (قوله) أو تعذر غسل ماتحت
قلعه ينبغى أن يفرق بينه وبين المحرم
الماتر
* (فصل فى تكفين الميت) *
(قوله) بعد غسله ينبغى بعد طهره ليتيمل
التميم ثم رأيت عبه فى النهاية

المعركة اذ البسه بشرطه وكان عليه حالة الموت لكنه خالفه في مواضع آخر وبحث هو وغيره أنه يتحرم
 التكفين في متنجس بما لا يفي عنه وجد غيره وان حل لبسه في الحياة يقدم على تخوير لم يجد
 غيرهما وليتظر في هذا مع ما يأتي في المسائل المتوردة ان شرط صحة الصلاة عليه طهر كفته ومع ما مر
 أنهما يعلم منه أن محله ان أمكن تطهيره وحينئذ ان أمكن تطهير هذا تعين والاسمح به وتسكن
 محدة في ثوب زينة وان حرم لبسه في الحياة كما مر وتجرم في جلد وجد غيره لأنه مضر به وكذا الطين
 والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد ثم حشيش ثم طين فيما يظهر * فرع * أفتى ابن الصلاح بحرمة
 ستر الجنازة بتحرير وكل ما المقصود به الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر بنتها بتحرير وخالفه الجلال البلقيني
 فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع من ان القياس هو الاول (وأقله ثوب يسترا العورة المختلفة
 بالذكورة والاثنية دون الرق والحرية بناء على الاصح الذي صرح به الرافعي أن الرق يزول بالموت
 وان بقيت آثاره من تغسيلة لأمته وقول الزركشي لوزان ملكه يغسلها بده أنه يغسل زوجه مع
 زوال عصمتها عنه ثم الاكفاء بساتر العورة هو صحيحه المصنف في جميع كتبه الا الايفاح ونقله عن
 الأكثرين كالحلي ولأنه حق لله تعالى وقال آخرون يجب ستر جميع البدن الا رأس المحرم ووجه المحرمة
 لحق الله تعالى كما يأتي من المجموع ويصرح به قول المذهب ان سائر العورة فقط لا يسمى كفنا أي
 والواجب التكفين فوجب السكك للخروج عن هذا الواجب الذي هو لحق الله تعالى وأطال جمع
 متأخرون في الانتصار له وعلى الاول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردي وغيره لوقال الغرماء يكفن
 بساترها والورثة يسابع كفن في السابغ اتفاقا أن الزائد على ساترها من السابغ حتى مؤكدا لم يثبت
 يسقطه فقدم به على الغرماء كدورته فيما يؤمن بجمعه وان لم يكن واجبا في التكفين وهذا مستثنى لما تقرر
 من تأكد أمره بقوة الخلاف في وجوبه والافتقار من الماوردي بأن الغرماء منع ما يصرف في المستحب
 وعلى ما تقرر من تأكده وتقدمه به يعمل قول بعض من اعتد الاول انه واجب لحق الميت أي
 لا للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علم به والام يق خلاف في ان الواجب ساترها أو
 السابغ فلم انه بالساتر يسقط حرج التكفين الواجب عن الأمة وبيح حرج منع حق الميت على الورثة
 أو الغرماء ومن كونه حقه يعمل تصريح آخري بأنه يسقط بايصا به باسقاطه كما يأتي وقول الشافعي رضي
 الله عنه اذا غطي من الميت عورته فقط سقط الفرض لكنه أدخل بحقه صريح فيما قرره انه واجب
 للميت كما أفاده قوله لكنه أدخل بحقه لا للخروج من عهدة التكفين كما أفاده قوله سقط الفرض وفي
 المجموع عن المتولي القطع بالا كفاءة بستر العورة ثم القطع بأن الزائد لا يسقط باسقاطه لانه واجب
 لحق الله وفيه تساقض الا أن يكون قوله لحق الله ليس من كلام المتولي فانه لا تناقض فيه وبما تقرر علم
 ان قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد الثائليين وجوب الزائد انه لحق الميت بالنسبة لغرماء أخذوا
 من الاتفاق المذكور لحق الله تعالى والافهوتنا قاض برذبان الحق انه تناقض وان ذلك الجمل لا يصح
 لان الخلاف في وجوب ساترها أو الكل انما هو بالنظر لحق الله كما تقرر في وجهيهما وبأني
 عن المجموع التصريح به في ان الوصية باسقاط الزائد لا تنفذ لانه واجب لحق الله تعالى ولا ينافي ذلك
 الاتفاق المذكور لان الوجوب فيه لحق الآدمي فهو منبني على ان الواجب ساترها
 لحق الله والزائد لحق الآدمي ويعلم منه بالاولى تقدمه بالزائد عليهم على وجوب الزائد لحق الله فصح
 الاتفاق ولا بد من ستر البشارة هنا كالصلاة (ولا تنفذ) بتشديد الفاء والنساء للمفعول
 ويجوز عكسه (وصيته باسقاطه) أي سائر العورة لما تقرر أنه حق لله تعالى بخلاف ما زاد عليه خلافا
 لما في المجموع عن جميع فانه انما يأتي على الضعيف أن الواجب ستر جميع البدن لحق الله تعالى فقوله

(قوله) وكل ما المقصود به الزينة لعل
 المراد به مما يحرم كالزعفر والافستر
 البيت بما لا يحرم القيس عليه مكره
 لاحرام فدين قال ان كان الستر مع وضع نحو
 قفص فينبغي التحريم لانه حينئذ كستر
 البيت وان كان بدونه فينبغي الحل لانه
 حينئذ كالنثر والله أعلم ثم رأيت كلام
 الجلال البلقيني في حواشي الروضة
 ظاهرا في تصوير الحل بما ذكرته
 وعبارته يجوز في سائر المرأة أن يكون
 حريرا وما يوضع على الطفل يجوز أن يكون
 حريرا ولم يذكره لعدم وقوع ذلك
 في زمانهم والخشبي كالرجل وهذا كله
 مأخوذ من حال الحياة فتحرير اللبس
 على الرجل والخشبي لا يختص به بل يتعدى
 الى جميع وجوه الاستعمال ومنه اتخاذ
 غطاء انتهى فتأمل قوله وهذا كله الخ وقوله
 ومنه اتخاذ غطاء يظهر لئان مراده
 ما أثرنا به وكذلك قول ابن الصلاح
 كما يحرم ستر بنتها مشعر بأن مراده
 ما قررنا في صورة التحريم فليتأمل (قوله)
 وان بقيت آثاره من تغسيلة لأمته لك
 أن تقول الاتصاف في ستر عورتها على
 ما بين السرة والركبة أيضا أمر من آثار
 الرق فان وجد من الشارع بالترفة
 بين أثر وأثر فليذكر والا فالتسرة
 تحكم بحث

لحق الله ضريح في البناء على هذا الضعيف لما تقرر عنه في التفرع على الأول الذي صححه أن الزائد
حقه يتقدم به على الورثة كما صرح به نقله الاتفاق السابق وما مر عن الشافعي فإن قلت لما ظهر كلام
بعضهم أن وصيته لا تنفذ باسقاطه وإن قلنا أنه حقه لأن اسقاطه له مكره والوصية لا تنفذ قلت كون
وصيته باسقاطه مكره وهذه متنوعة كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة أو الغرماء ما لا يخفى وبه يندفع
ما يقال هو غرضه فكيف جازله اسقاطه على أن فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لا يثق بالحال
(والأفضل للرجل) أي الذكر (ثلاثة) يعلم كل منها البدن غير رأس محرم ووجه محرمة أو عالمها فعل به
صلى الله عليه وسلم (ويحوز) بلا كراهة لكنه خلاف المستحب (رابع وخامس) برضا الورثة المطلقين
التصرف وكذا أكثر لكن مع الكراهة كما أطلقوه قال في المجموع ولا يبعد تحريمه لانه اضاعة مال
الأنه لم يقل به أحد انتهى وقال الأذري خرم ابن يونس بالتحريم وهو قضية أوصى بحرام ككلام كثيرين فهو
الاصح (و) الأفضل (لها) أي المرأة ومثلها الخنثى (خسة) لطلب زيادة السترة وتكره الزيادة عليها
هذا كما جيت لادين وكفن من ماله والواجب الاقتصار على ثوب ساتر لكل البدن ان طلبه غريم
مستغرق أو كفن بمن تلزمه نفقته ولم يتبرع بالزائد أو من يت المال أو وقت الاكفان أو من مال
الموسرين لفقد ما ذكروا واختلف الورث في الثلاثة ودونها أو أكثر أو اتفقوا على ثوب واحد أو كان فهم
محجور عليه فالثلاثة ولهم الزيادة عليها إلا ان كان فهم محجور عليهم أو الورثة والغرماء المستغرقون
في ساتر العور أو البدن فساتر البدن لما مر أنه حقه يتقدم به عليهم لتأكد أمره بقوة الخلاف في وجوبه
وان أسقطه وبهذا فارق إجاباتهم في منع سائر المستحبات وإذا قلنا بإجبار الغرماء والورثة على السابق
كما تقرر فليس مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء بل للورثة فإذا اتفقوا على ثوب أجبرهم الحالك على
الثلاثة لنظير ما تقرر أنها حقه بالنسبة لهم فقدم عليهم ما لم يسقطها الاكفان وجبها واجبة من حيث
التكفين وفارق الغرماء والورثة هنا بأن حقه في الثلاث أضعف منه في السابق فلم يمنع الغرماء تصديما
لبراءة ذنوبه ومنع الورثة لانه لا معارض لحقه وقول المجموع القول بوجوب الثلاث شاذ من جملة القول
بوجوبهم من حيث واجب التكفين وليس كلامنا فيه وانما هو في وجوبهم من حيث أنها حقه
ولم يسقطه ولا معارض له ومن ثم قال السبكي والأذري يجبرهم الحالك على الثلاث وإن كان فهم
محجور قال الأذري أو غائب وقول الأذري الإجماع يأتي على الوجه الشاذ أن الثلاث واجبة
علم رده مما تقرر في تقرير ذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على السبكي أجابه بما ذكره أنها واجبة
لحق الميت لأنها الجمال كما تترك للفلس دست ثوب يلبق به قال الشاذ انما هو واجبها لحق الله تعالى فلا
تسقط وإن أوصى باسقاطها انتهى * فرع * قال وارث أكفنه من ماله وقال آخر من التركة أحب دفعها
لمنة الأول عنه وبحت الأذري أن الحالك يعتبر الاصح فيجب المتبرع لاستغراق دين أو خبث التركة
أو قلتم ما عكس كثرة أطفاله وهو وجه مدر كالأقوال وأرث أكفنه من المسئلة وآخر من إلى أحب
الأول على ما يحسنه الزكسي والوجه مانع له الأذري عن السرخسي أنه يجاب الثاني دفعا للعارضه
ومثله قول واحد من ماله وآخر من بيت المال أو قال وارث أدفنه في ملكه وآخر في مسئلة أحب
الثاني لانه لا عارضها وجه (ومن كفن منهما) أي الذكر وغيره (ثلاثة فهي لفائف) متساوية في عمومها
لجميع البدن ثم في عرضها وطولها أي الأفضل فيها ذلك فلا ينافي ما يأتي أن الأولى أوسع لأن المراد
ان اتفق فيها ذلك كما يأتي ليس فيها خص ولا عمامة للرجل ولا ازار وخمار للمرأة أو عالمها فعل به صلى
الله عليه وسلم (وان كفن في خمسة زيد قيص وعمامة) غير محرم (تختن) أي اللثام كما فعله ابن عمر
رضي الله عنهما ولده (وان كفنت في خمسة فازار) على ما بين سترها وكتبها أولا (وخمار على رأسها)

(قوله) أو من مال الموسرين ما ساط
اليسار هنا (قوله) وهو وجه مدر
لا تنال محل تأمل ادعائه بقصد الحلاق
لمعنى بقصده ولا محذور فيه وتم من بقصد
صادر من متأخر لطلاق كلام المتقدمين
واعتمده الشارح وغيره بل وقع كدبرا
للشارح أيضا أنه بقصد الحلاق من
سبعة ويرتضيه ويشره حيث كان المعنى
والتواضع ترضيه وما هنا كذلك
اذ ملحظة براءة ذنوبه أو خلوص كفته
عن الشهنة أو ختنها أو حاجة أطفاله
أولى بالاعتناء من دفع الميتة لخالص
أن يتسدد الأذري رحمه الله خلى عن
الاعتقاد وحرم بالاعتقاد (قوله)
أي الأفضل فيها ذلك الخ في النهاية (قول
المصنف) زيد قيص لم أر لأئتمارهم
الله شيئا في بيان القيص ولما هرا لطلاق
مع السكوت أنه كقبص الحاقا براجع
نعم رأيت في شرح السكت لالز بن نجيم
الحنفي مانعه والتقيص من الشك إلى
التقدم بلا ذخا ريص لأنها تفعل في قيص
الحق ليسع أسفله للشي وبسلاجيب
ولا كفن ولا تكف أطرافه والمراد
بالجيب الشق النازل على الصدر انتهى
وهذا هو الذي عليه العمل الآن قوله
لا تكف أطرافه هل أراد به عدم
كفن الجنبين بعضها إلى بعض أو عدم
كفن الذيل محل تأمل

ثالثا (وقبض) على يدها ثانيا (ولفافتان) متساويان اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم بنسبه أم كلثوم
 (وفي قول ثلاث لفائف) الثالثة عوض عن القبض اذ لم يكن في كفه صلى الله عليه وسلم (وازار
 وخمار ويسن) القطن لانه صلى الله عليه وسلم كفن فيه و (الايض) لذلك والخبر الصحيح البسوا من
 ثيابكم البيض وكفنوا فيها موتاكم (ومحله) الاصل الذي تجب منه كسائر مؤن التجهيز (أصل التركة)
 التي لم تتعلق بعينها حق كإثباتي أول الفرائض لانهما فقط ولا أصلها في مخرجها بموسر لماسد كره
 وبقدم من طلب التجهيز منها على من طلبه من ماله كأمير ويراعى فيها حاله سعة وضيقا وان كان مقترا
 على نفسه في حياته ولو كان عليه دين على ما تحمله اطلاقهم وبقرق بينه وبين نظيره في المفس بأن ذلك
 تناسبه الحاق العار به الذي رضي به لنفسه له يترجم من مثل فعله بخلاف الميت وتجهيز البعض
 في ملكه وعلى سيده نسبة الزرق والحريه ان لم يكن معها بأهوال الفعل ذى التوبة (فان لم تكن) تركه
 ولا ما ألحق بها وهو الزوج كما أفاده سياقه أو كانت واستغرها دن أوبق مالا يكفي (فمؤنة التجهيز
 كلها أو ما بقي منها) على من عليه نفقته من قريب وسيد ولو لا تم ولد ومكاتب كالحياة نعم يجب
 تجهيز ولد كبير فقير ولا يرذله الآن عاجز والعاجز تجب مؤنته فان لم يكن له منفق وجب في وقف
 الاكتفاء ثم في بيت المال فان لم يكن أو ظم متوليته بتمعه فعلى أغنياء المسلمين (وكذا الزوج) عطف
 على جملة محله أصل التركة أي هو كحمله فيلزمه مؤن تجهيز زوجته وأخاهما غير الملوكة له وغير
 المتكثرة على الأوجه اذ ليس لها إلا الأجرة بخلاف من صحبتها بنفقتهما وإبان حامل منه ورجعية
 مطلقات وان أسبرت وكان لها تركه كما أفهمه عطفه المذكور ودعوى عطفه على أصل وحده يلزمها
 ركة المعنى والغاؤه قوله كذا المخبر به عن الزوج الاستكف كالاحتياجي أو أراد قائل ذلك العطف بالنسبة
 للمعنى المقصود لا الصناعة اذ أصل هو المخبر عنه في الحقيقة بأنه المحل فالزوج كذلك فان قلت بل الصناعة
 صحيحة وكذا حال أي ومحله الزوج حال كونه كالأصل فيما تقر بأنه اذا اقتديك يكون على نحو اقريب
 وهذا اعتبار صحيح حامل على العطف المذكور قلت يلزمه فساد اجراء الخلاف في كونه على من ذكر عند
 وجود الزوج وليس كذلك وعلى كل ادفع زعم ايها المتأثر اشتراط فقرها ثم رأيت ابن السبكي أجاب
 بذلك وغيره نازعه فيه بما لا يحيد ويحتج به أنه يكفي في ملبوس فيه قوة وقال بعضهم بل بد من الجديد
 كافي الحياة والذى يتجه اجزاء قوى يقارب الجديد بل اطلاقهم أولوية الغسل على الجديد يؤيد الأول
 وهل يجري ذلك في الكفن من حيث هو أو يفرق بأن مال الزوج معاوضة فوجب أن يكون كافي الحياة
 وهي فيها احتياج لها الجديد بخلاف كسوة القريب لا يجب فيها جديد كما هو ظاهر للنظر في ذلك مجال
 والأوجه الأول كما يصرح به قولهم ان من لزمه تكفين غيره لا يلزمه الأتوب واحدا منها امتناع التملك
 وانها لا تصير ديناً على المعسر وان العبرة بحال الزوج دونها بخلاف الحياة في الكل بل نقل عن أكثر
 الأصحاب واتصروا بجمع أن كفنها لا يلزم الزوج مطلقا وحينئذ فلا فرق بين ما وبين غيرها فيما ذكر
 وخرج بالزوج ابنة فلا يلزمه تجهيز زوجته أو ابنة وان لزمه نفقتهما في الحياة (في الأصح) كالحياة
 ومن ثم يلزمه تجهيز نحو نائز وصغيرة نعم ان أعسر جهزت من أصل تركتها لان خصوص نصيبه
 منها كما اقتضاه كلامهم وقال بعضهم بل من نصيبه منها ان ورت لا نصار وموسر به والا فأن أصل
 تركتها مقدما على الدين وهو متجه من حيث المعنى واذا كفنت عنها أو من غيرها لم يبق ديناً عليه
 للسقوط عنه باعتبار ما على الدين وهو متجه من حيث المعنى وبه فرق الكفارة ويظهر ضبط المعسر بمن ليس عنده فاضل عما
 يترك للمسلم ويحتل بمن لا يلزمه الانفقة المعسر من فان لم يكن لها تركه وهو معسر أو لم تجب نفقته عليه
 حية فعلى من عليه نفقتهما فالوقف في بيت المال فالأغنياء ولو غاب أو امتنع وهو موسر وكفنت من مالها

(قول المصنف) ومحله أصل التركة فان لم
 تكن فعلى من عليه نفقته الخ ولا يشترط
 وقوع التكفين من مكلف كافي الجسم وع
 وفيه عن البدني وغيره ولو مات
 انسان ولم يوجد ما يكفن به الا توب مع
 مالاً وغير محتاج اليه لزمه بذله بالقيمة
 كاطعام المضطر زاد البغوي في فتاويه
 فان لم يكن له مال فبما انا لان تكفنه
 لازم لادامة ولا بدل صيانة له بمعنى
 ونهاية وأسنى أقول قد يقال قولهم
 ولا بدل الخ يحصل تأمل لاتصريح بجزء
 الحشيش والطبيب عند فقد الثوب
 فليتأمل وأيضا ينبغي أن يكون محل ذلك
 حيث كان من الموسرين ولا يعني عن
 هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه
 كما هو ظاهر لانه قد يحتاج اليه والله أعلم
 (قوله) واستغرها دن أي متعلق بعينها
 (قوله) ولد كبير فقير قادر على الكسب
 (قوله) في وقف الاكتفاء ثم في بيت
 (قوله) في وقف الترتيب بين وقف
 المال ما وجه الترتيب من أن كلامهما
 الاكتفاء وبيت المال مع (قوله) بخلاف
 جهة مصرف المذكر
 من صحبتها بنفقتهما أي فيجب تجهيزها
 كأنها (قوله) ولو غاب إلى قوله كما تجب
 الاذرى في المعنى والنهية

أوغريه فان كان باذن حاكم يرجع عليه والا فلا كالحشمه الاذرى وعلى شقه الثاني يحتمل قول
الجلال البلقيني انه لا يستقر في ذمته لانه امتناع اذا التملك بعد الموت متعذر وتملك الورثة لا يجب فعين
الامتناع أى وما هو امتناع لا يستقر في الذمة وقياس نظائره انه لو لم يوجد حاكم كفى الجهاز الشهادة على
انه جهز من مال نفسه ليرجع به ولو اوصت بأق تكسفن من مالها وهو موسر كانت وصية لو ائرت لانها
اسقطت الواجب عنه وانما لم يكن ايضاؤه بقضاء دينه من الثلث كذلك لانه لم يوفى على احد منهم
بخصوصه شيئا حتى يحتاج لاجازة الباقي (ويسط) اولاً نذباها وفي كل ما بعده (احسن اللغات
واوسعها) ان تفاوتت حسنا وسعة ويظهر فيما اذا تعارض الحسن والسعة تقديم السعة فان اتفقت
سعة وتفاوتت حسنا قدم أحسنها (والثانية) وهي التي تلى الاولى حسنا وسعة (فوقها وكذا الثالثة)
فوق الثانية كما يجعل الحى احسن شياءه الاعلى وما يليه (ويدر) بالمجعة (على كل واحدة) منهن بل
وما زاد قبل وضع الاخرى فوقها (حنوط) يقع اوله لانه يدفع سرعة بلاهق ويستحب تخبرهن اولاً بالعود
في غير محرم ثلاثا لما صاع من الامر بها وهو أولى من المسك وقال ابن الصلاح بل هو أولى لانه طيب
الطيب وقد اوصى على كرم الله وجهه كما جاء اسند حسن أن يحنط بمسك كان عنده من فضلة
حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم (وبوضع الميت فوقها) برفق (مستلقيا) على ظهره (وعليه حنوط)
وهو نوع من الطيب يختص بالميت يشتمل على خوصندل وذبرة وكافور فعطفه عليه بقوله (وكافور)
لا فائدة نذب وضعه صر فافا ايضا ولا اهتمام بشأنه لئلا يغفل عنه مع أنه يقويه ويصلبه ويذهب عنه الهوام
والريح الكريه ومن نذب تعجم البدن به (وتشد ألباه) بخرقه كالحناف بعد سد قطن بينهما عليه
حنوط حتى متصل بالخلقة ويبلغ في شدته حتى يمنع الخارج ويكره دسه الى داخل الخلقة بل قال الاذرى
ظاهر كلام غير الدارمى تخريجه لما فيه من انتها الحرمته انتهى ويحاجب بأنه لعذر فلا انتهاك (ويجعل
على) كل منفذ من (منافذ بدنه) الاصلية كعين واذن وفم ومنخر والطارئة بنحو جرح وعلى كل مسجد
من مساجده السبعة السابقة والنف (قطن) حليج عليه حنوط دفعا للهوام واكراما للمساجد (وتلف
عليه اللثائف) بأن يثلى كل منها من طرف شقه الايسر على الايمن ثم من طرف شقه الايمن على الايسر
كما يفعل الحى بالقباء ويجعل الفاضل عند رأسه أكثر (وتشد) في غير المحرم بشداد ويعرض بعرض
ثدى المرأة وصدرها لئلا يتسر عند الحركة والجل (فاذا وضع في قبره نزع الشداد) لزوال مقتضيه
ولسكره بقاء شئ معقود معه فيه (ولا يلبس المحرم) قبل التخلل الاول (الذ كحيطا) قال الجرجاني
ولا تشد عليه ا كفاه (ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة) ولا كفها بقفازين لما مر مع امتناع أن يقرب
طيبا وأن يؤخذ شئ من نحو شعره قبيل الفصل والخشى يكشف وجهه أو رأسه لما يأتى في ا حرامه
* فرع * ينبغى أن لا يعدل نفسه كفن الا ان سلم عن الشهة أو هي فيه اخف ومع هذا لا يحتاج أن يقال
أو كان من ا ثم من يتركه لانه لا يكتفى بكونه من آثاره الا ان خفت شهته فيدخل في الاول ثم اذا عنه
نعين كقولنا اقص دينى من هذه العين وترجع الزركشى جواز ابداله ككتاب الشهيد فيه نظر والفرق
ظاهر ولو سرق كفته ولو بعد دفنه ويظهر أن بلاهه بقاء الميت كسر قته فيما يأتى وطاهر أخذ ما يأتى
من عدم التنبش لكفن حصول المقصود منه بستره في التراب فلا تنتهك حرمته أن الصورة هنا
أن السارق اخذ الكفن ولم يطعم التراب عليه أو طمعه فنبش لغرض آخر فرؤى بلا كفن فان لم تقسم
التركة جرد وجوبها وكذا ان قسمت عند التولى وقال الماوردى نذبا والمجبة الاول وكذا لو كان المسكن
المنفق أو بيت المال ولو أكل الميت سبع مثلافه وللورثة الا ان كان من اجنبي لم يؤبه برفقهم بأداء
الواجب عنهم لانه حينئذ عارية لازمة (وحمل الجنازة بين العمودين أفضل من التبريع في الاصح) لفعل

(قوله) وقياس نظائره الى التنبش في النهاية
(قوله) ويظهر فيما اذا تعارض الحسن
والسعة لعل محله فيما اذا ضاق الحسن
بحسب لو جعل اعلى لم يمكن لفه على
الاخر اما اذا امكن لفه على المتبع الذي
هو دون في الحسن فينبغى أن يتبع كما
يؤخذ من تعليمهم جعل الاوسع اعلى
بامكان لفه على الضيق بخلاف العكس
بل قد يقال يؤخذ من ذلك ان محل ما ذكر
من تقديم المتبع عليه اما اذا امكن لف كل
لف الضيق عليه اما اذا اخرج الابن وحسن
منهما على الآخر فلا يعلم (قول المصنف)
فلما أمل والله أعلم
ويوضع الميت فوقها مستلقيا وهل يجعل
يداه على صدره النبي على اليسرى
أو يرسلان في جنبه لا تنقل في ذلك فكل
من ذلك حسن معنى وعبارة النهاية
ويجعلان على صدره أو يرسلان أيهما
فعل أحسن انتهى وقد يقتضى ان ذلك
مستقول فلما أمل (قوله) ولا تشد عليه
ا كفاه ان كان المراد لا نذب فحتمل
اولا يجوز فخل تأمل اذا كان بنحو خيط
اوفى محل التسكة أو المنظومة بقدرها
فلما أمل ويجترروا والله أعلم (قوله) ومع
هذا لا يحتاج الخ المحل تأمل

(قوله) هذا ان أراد الاقتصار الى الحق في النهاية (قوله) وادى الى تسكين رأس الميت * (٣١٨) يؤخذ منه ان السنة في وضع رأس الميت

في حال السير أن يكون الى جهة الطريق سواء القبلة وغيرها (قوله) وضابطه أن لا يعد عنها الخ يظهر انه متفاوت متفاوت الخنازير الخنازير التي يشيعها عشرة مثلاً اذا بعد عنها نحو خمس ذراعا مثلاً قد يقطع العرق بنسبة اليها والتي يشيعها عشرة آلاف مثلاً لا يقطع العرق بنسبة اليها ولو بعد عنها نحو ما تيزع مثلاً فلتأكل (قوله) رؤية كسلة قد يقال مانهاط الرؤية السكالية (فصل في الصلاة عليه) (قوله) وظاهر حديث انه صلى الله عليه وسلم الخ وما في الاصابة عن الواقدي الخ في الاستناد الى كل منهما نظراً الاول فلان مانع من صلاتهم عليه بالنية عند موته وأما الثاني فلان مانع من وجوبها بمكة بعد موتها وقبل خروجه صلى الله عليه وسلم منها فان بينهما مدة كاهو مقرر والله أعلم (قوله) كوقت نية غيرها كذا في المعنى والنهاية تبعاً للشارح المحقق وقد يقال الاول ان يقال كوقت غيرها من نيات الصلاة كفي الاول من تندير مضامين ومن تشبث الضمير بخلاف الثاني فان فيه تندير مضاف فقط ويسلم من التشبث المذكور بالسكالية فلتأكل مع التحلي بالانصاف (قوله) ويرد بأنه يكفي الخ قد يقال أن أريد بحسب الواقع فلا يفيد واللا يجب تعيين العيد بأنه فطر أو أنجي بل لا يجب تعيين في معينة مطلقة وبحسب الملاحظة لنا وى ثبت مادامه الخصم فلتأكل نعم يمكن منع ما استند اليه الخصم من عدم التميز بأنه حاصل بالتعيين وهذا التعريف كاف في التميز كاهو ظاهر بلا شك والله أعلم ثم رأيت المحشي قال هذا الاختلاف غير في الواقع والمعتبر كون المميز في النية بأن يتصل ما يميز هذا الاصلح للرد انتهى

الصلاة رضى الله عنهم له وورد عنه صلى الله عليه وسلم هذا ان أراد الاقتصار على كيفية والا فالأفضل الجمع بينهما بأن يحمل نارة كذا ونارة كذا (وهو) أى الحمل بينهما (أن يضع الخشبين المتقدمين) وهما العمودان (على عاتقه ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلاً) أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الجانب الأيسر لا واحد لانه لو توسطهما لم ينتز الطريق وان حمل على رأسه خرج عن الحمل بن العمودين وادى الى تسكين رأس الميت (والترجيع أن يتقدم رجلاً ويتأخر آخران) ولاداءة في حملها بل هو مكروه وممن ثم فعله صلى الله عليه وسلم ثم الصلاة بن بعدهم ذكره الشافعي رضى الله عنه وتشيع الخنازير سنة مؤكدة وبكره للسامية لم يتحس منه قسوة والأحرى كاهو قياس نظائره وضابطه أن لا يعد عنها بعدا يقطع عرفاً بنسبة اليها (والشئ) أفضل من الركوب للاتساع بل يكره بغير عذر كضعف وهل مجرد النصب هنا عذر قياساً على ما يأتي في رد المبيع وغيره أو يفرق كل بمحمل والفرق أوجه فان قلت يعكر عليه ما مر أن فقد بعض لباسه اللاتئ عذر في الجمعة قلت يفرق بأن أهل العرف العام يعدون المشي هنا حتى من ذوى المناصب تواضعوا ومثلاً للسنة فلا تخزم بهم وممن بل تريد ولا كذلك في حضورهم عند الناس بغير لباسهم اللاتئ بهم وكون المشيع (امامها) أفضل للاتساع ولاهم شفعاء سواء الركاب والماشي ونقل الاتفاق على أن الركاب يكون خلفه امرؤود بل قال الاسنوي غلط لكن اتصرت له الاذرى بجهة الخبر به بأن في تقدمه اداءاً للشاة وكونه (بقرها أفضل) للاتساع وسند الثلاثة صحيح وضابطه أن يكون بحيث لو التفت رآها أى رؤية كسلة (ويسرع بها) ندبا لجهة الامر به بأن يكون فوق المشي المعتاد ودون الخجب (ان لم يتخف تغيره) بالاسراع والاتاني به ولو خاف التعير ان لم يتخف خيب * (فصل) * في الصلاة عليه قيل هي من خصائص هذه الامة وفيه ما منته في شرح العباب ومن جملة الحديث الذي رواه جماعة من طرق في تحسنه وصححه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال كل آدم رجلاً اشعر طوالاً كأنه نخلة تحمق فلما حضره الموت نزلت الملائكة بخنوطه وكفنه من الجنة فلما مات عليه السلام غلوه بالماء والسدر ثلاثاً وجعلوا في الثالثة كافوراً وكفنه في وتر من الثياب وحفروا له الحدا وصلوا عليه وقالوا لولده هذه سنة ولد آدم من بعده وفي رواية أنهم قالوا يا بني آدم هذه سنتكم من بعده فكذا كتم فافعلوا هذا يتبين ان الغسل والتكفين والصلاة والدفن والسدر والخنوط والكافور والوتر والعدد من الشرائع القديمة وانه لا خصوصية لشرعنا شئ من ذلك فان مع ما يدل على الخصوصية تعين جملة على انه بالنسبة لخواص كبير والكيفية وقتل أحدائى آدم اخاه وارسال الغراب له ليريه كيفية الدفن كان في حياة آدم قيل لما غاب للبحر وزعم انها من بنى اسرائيل شاذ لا يعول عليه * تنبيه * هل شرعت صلاة الخنازير بمكة أو لم تشرع الا بالنية لم أر في ذلك تصريحاً وظاهر حديث انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لها شهر كما قاله ابن اسحاق وغيره وما في الاصابة عن الواقدي وأقره ان الصلاة على الخنازير لم تكن شرعت يوم موت خديجة وموتها بعد النبوة بعشرين سنة على الاصح انها لم تشرع بمكة بل بالمدينة (الصلاة) أى الميت المحكوم باسلامه غير الشهيد (اركان أحدها النية) لحديثها السابق (و) وثمها كوقت نية غيرها فيجب مقارنتها للتكبيرية التحريم كما مر أول صفة الصلاة وتجب نية الفرض لا بقيد كونه كفافة فينشد (تكفي نية الفرض) وان لم يتعرض لفرض السكافية كلاً لا يشترط في الخمس التعرض لفرض العين (وقيل تشترط نية فرض كفافة) ليقع عن فرض العين ويرد بأنه يكفي بميزانيتها باختلاف معنى الفرضية فهما وتسق الانصاف الى الله تعالى وقياسه ندب كونه مستقبلاً ولاية يجوز هانية أداء وضده ولاية عدد كذا قيل وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد التكبيرات لما

بأنى انما بمثابة الركعات (ولا يجب تعيين الميت) ولا معرفته بل يكفي ادنى مميز كعلي هذا أو من صلى عليه الامام واستثنا جمع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب أى باسمه ونسبه والا كان استثناءهم فاسدا يرده نصريح البغوى الذى جزم به الانوار وغيره بأنه يكفي فيه أن يقول على من صلى عليه الامام وان لم يعرفه ويؤيده بل يصريح بقول جمع واعتمد في المجموع وتبعه أكثر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات اليوم في اقطار الارض من تصح الصلاة عليه جاز بل ندب قال في المجموع لان معرفة أعيان الموتى وعدددهم ليست شرطا ومن ثم عبر الزركشى بقوله وان لم يعرف عدددهم ولا أشخاصهم ولا أسماءهم فالوجه انه لا فرق منه وبين الحاضر وأفاذ قولنا غير أنه يكفي في الجمع قصددهم وان لم يعرف عدددهم كما أتى بعضهم وان صلى تابعا على البعض الباقي لوجود الابهام المطلق في كل من البعض (فان عين) الميت (واخطأ) كما اذا نوى الصلاة على زيد فبان عمرا (بطلت) صلاته أى لم تعتد كما بصله ما لم يشر اليه نظير ما مر في الامام (وان حضر موتى نواهم) أى الصلاة عليهم اجمالا ولا يجب ذكر عدددهم وان عرفه وحكم نسبة القدره هنا كما مر ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم تصح أو عكسه مع أو على حى وميت صححت ان جهل والا فلا تلتاعبه ويؤخذ من قوله نواهم انه لو حضرت جنازة أثناء الصلاة لم تكف فيها حينئذ فيعد سلامه تجب عليها صلاة اخرى (الثاني اربع تكبيرات) بتكبيره الاحرام اجماعا (فان خمس) أو سدس مثلامعدا ولم يعتد البطلان (لم تبطل) صلاته (في الاصح) وان نوى تكبيره الركبة خلافا لجمع متأخرين وذلك لتبويه في صحيح مسلم ولانه ذكر وزايدته ولو ركعا لا تصح تكبير الركبة بقصد الركبة اما هو فلا يضر جزمنا ومرة أنه لا مدخل لسجود السهو فيها (ولو خمس امامه) عمدا (لم يتابعه) ندبا (في الاصح) لان ما فعله غير مشرع وعنده من يعتد به لا يقرر من الاجماع وبه فارق ما مر في تكبير العيد (بل يسلم أو ينظره ليسلم معه) وهو الافضل لنا كدلتا بة (الثالث السلام) حال كونه أو وهو (كسلام غيرها) فيما مر فيه وجوبها وندبا الا وبركانه فسنة هنا فقط على ما مر فيه (الرابع قراءة الفاتحة) فبذلها فالوقوف بقدرها ما مر في مجتبها وروى البخارى أن ابن عباس قرأها هنا وقال لتعلموا أنهم اسننه أى طريقة مألوفة ومجملها (بعد) التكبير (الاولى) وقيل الثانية لما صح أن أبا امامة رضى الله عنه قال السنة في الصلاة على الجنازة أن يقرأ في التكبير الاول بأم القرآن وعلى تعيينها فيها لونسها وكبر لم يعتد به شئ مما أتى به كما أفهمه قولهم فبا بعد المتر وللفو (قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) وقول الروضة وأصلها بعد ها أو بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن زعم تخالفهما (والله أعلم) أما غير الفاتحة من الصلاة في الثانية والدعاء في الثالثة فمعي لا يجوز خلق محله عنه ولما كان في الفرق عسرا اختار كثير من الاول وخز به المصنف نفسه في بيانها وانصر له الاذرى وغيره وقد يفرق بأن التصد بالصلاة الشفاعة والدعاء للميت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسبيله لقبوله ومن ثم سنن الحمد بعلها كما أتى في تعيين محلها والوارد ان فيه عن السلف والخلف اشعارا بذلك بخلاف الفاتحة فلم يتعين لها محل بل يجوز خلقها لولى عنها وانضمها الى واحدة من الثلاثة اشعارا أيضا بأن القراءة دخيلة في هذه الصلاة ومن ثم لم تنس فيها السورة (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لانه من السنة كبر واهالها كم عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم وصححه (بعد الثانية) أى عقبها فلا تجزئ في غيرها لما ستر من تعيينها فمختلف الفاتحة في الاولى فزعم بناء هذا على تعيين الفاتحة في الاولى بربما قدمت هنا (والصحيح ان الصلاة على الآل لا تجب) كغيرها بل أولى انما تعاملى التخفيف نعم تسنن وظاهر أن كيفية صلاة التشهد السابقة أفضل هنا أيضا وانه ندب ضم السلام للصلاة كما أفهمه قولهم ثم انما لم يحتج اليه لتقدمه في التشهد وهنالم يتقدم فليسنن خروجا

(قوله) انه يكفي في الجمع الى المستفي
المعنى والنهاية (قوله) أى الصلاة عليهم
الى المتن في المعنى والنهاية (قوله) ولو صلى
على عشرة الخ تنقل هذين الفرعين في
شرح الروضة عن الروايات وأقره لكن
من الواضع انه ينبغي تنسيده بما اذا لم يشر
اما اذا أشار فينبغي الصحة تعلمنا للاشارة
(قوله) فان خمس أو سدس الخمس لو زاد
على الاربع عمد اعتد البطلان
بطلت كما قاله الاذرى معنى ونهاية واسنى
ويتحمل انه حيث اعتقده لاجتهاد
او تقليد القائل به لكن ليس فيه حينئذ
كبير جدوى اذ بطلان صلاة من ذكر من
الواضع بحيث لا يحتاج الى تعرض
الاذرى له وتنقل المتأخرون له عنه
فلنأقل يحمل هذا القيد (قوله) وان نوى
تكبيره الخ الى النهاية أيضا (قوله)
فبذلها فالوقوف الى المتن في النهاية
(قوله) وقول الروضة الى المتن في النهاية
(قوله) وخز به المصنف الخ عبارة المعنى
والنهاية وصححه في بيانها فليجوز (قوله)
أى عنها الى المتن في المعنى والنهاية

من الكراهة ويشارك في السورة بأنه لا حد لكلها فلو ثبت لآدت الى ترك المبادرة المتأكدة بخلاف هذا
وسبب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقب الصلاة والحد قبلها ولوعكس ترتيب هذه الثلاثة فانه الاكل
(السابع الدعاء لليت) بخصوصه بأقل ما يطلق عليه الاسم لانه المقصود من الصلاة وما قبله مقدمة له
وصح خبر اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء وظاهر تعيين الدعاء بأخرى لان نحو اللهم احفظ
تركته من الثلثة وان الطفل في ذلك كغيره لانه وان قطع له بالحنطة ترد بمرتبته فيها بالدعاء كالا نبياء
صلوات الله وسلامه عليهم ثم رأيت الأذري قال يستثنى غير المكف فلا شبه عدم الدعاء له وهو محجب
منه ثم رأيت الغزي نقله عنه وتعبه بأنه باطل وهو كمال وليس قوله اجعله فرطاً الى آخره مغنياً عن
الدعاء لانه دعاء بالالزام وهو لا يكتفى لانه اذا لم يكف الدعاء به بالجور الذي مدلوله كناية محكوم بها على
كل فرد فردد مطابقة فالوى هذا (بعد الثالثة) أى عقبها فلا تحزى بعد غيرهما جزماً قال في المجموع
وليس تخصيصه بما دلل واضح انتهى ومع ذلك تاسع الاحصاء على تعيينها دون الاولى للفاصلة قال
غيره وكذا ليس لتعين الصلاة في الثانية ذلك (السابع القيام على المذهب ان قدر) لانها فرض
كالتسفين في هنا ما مر ثم في محبت القيام والحقها بالنفل في التيم لا يلزم منه ذلك هنا لان القيام هو
المقوم لصورتها في عدمه محصورتها بالكلية (ويستوفى به في) كل من (التكبيرات) الاربع
حذو منكبيه ويضعهما تحت صدره وبأى هنا في كيفية رفعه والوضع مامر ويحذر بنها بالتكبيرات
والسلام أى الامام أو المبلغ لا غيرهما نظير مامر في الصلاة كما هو ظاهر (واسرار القراءة) ولولولا
لما صرح عن أبي امامة انه من السنة وعلم منه نذب اسرار التعوذ والدعاء (وقيل يجهل ليلاً) بالفاصلة
(والاصح نذب التعوذ) لانه سنة للقراءة كالتأمين (دون الاقتراح) والسورة الاعلى غائب أو غير على
ما مر وذلك لطولهما في الجملة (ويقول) بدباحث لم يحش تغير الميت والواجب الاقتصار على الاركان
(في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى آخره) وهو كما بأصله خرج من روح الدنيا وسعها أى
بفتح أولهما نسيم ريتها واتساعها ومحبوبه وأحباؤه فيها أى ما يحبه ومن يحبه وهو حجة حالية لبيان
انقطاعه وزله ويجوز جعل هو المشهور الى ظلة القبر وما هو لاقية أى من جزاء عمله ان خير الخيرة وان
شر اشر كان يشهد أن لا اله الا انت وأن محمد عبدك ورسولك وانت أعلم به احتياج اليه لبيان
عهدة الجزم قبله اللهم انه تزلزل وأنت خير منزل به أى وظيفه فل وانت الاكرم على الاطلاق وضيف
الكرام لا يضام واصبح فقيراً الى رحمتك وانت غنى عن عذابه وقد حثناك راغبين اليك الشفعاء له
اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فاغفر له وتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه قسوة
القبر وعذابه وافصح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولقه برحمتك الامن من عذابك حتى تبعه الى
جنتك يا أرحم الراحمين وهذا التقطه الشافعي من مجموع أحاديث وردت واستحسنه الاحصاء وفي
الانثى بدل العبد بالامة ويؤث الضمائر ويجوز نذب كرها بارادة الميت أو الشخص كعكسه بارادة
التسعة ويجوز من تأنيبه في منزل به فانه كفر لمن عرف معناه وتعمده وفي الخنثى والمجول يعبر بما
يشمل الذكر والانثى كملوك وفيما اذا اجتمع ذكر واناث الاولى تغليب الذكر لانهم اشرف
وقوله وابن عبدك وفي نص للشافعي وابن عبدك بالافراد انما يأتي في معرف الاب أو أماً ولد الزنا
فيقول وابن امك وفي مسلم دعاء طويل عنه صلى الله عليه وسلم وظاهره اولى وهو اللهم
اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والنج والبرد
ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره واهلاً خيراً من
أهله وزوجاً خيراً من زوجة وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار وظاهر

(قوله) ثم رأيت الأذري قال يستثنى الخ
وقول الأذري الاشبه ان غير المكف
لا يجب الدعاء له لعدم تكليفه قال الغزي
باطل مغنى وقضية الحلاقة كغيره وجوب
الدعاء لغيره ومن بلغ بمجنون او دام الى موته
وهو الاوجه اذا جارى على الصلاة التعبد
خلافاً للأذري وقوله ومن بلغ لا يتخفى
ما فيه الا أن يكون من تعرف الناسخ
والاصل كن أومن التخصيص بعد
التعميم لكن لا يظهر له نكته هنا وقوله
لذا جارى الخ لعله على سبيل التزل
والافتقار علم بما قرره الشارح انه معقول
المعنى (قوله) اى الامام الى المتى في النهاية
(قوله) وفي الانثى يدل العبد بالامة
هذا على المشهور ما على قول ابن حزم ان
العبد يشمل الامة فلا حاجة الى الابدال
وينبغي ان يختار في هذا المحل
بتخصيصه وتوافقه لنظر الوارد فتأمل
(قوله) كعكسه ان اراد الجواز
الصناعي فواضع لكن الاولى اجتنابه
لانه تغير للوارد من غير ضرورة (قوله)
ذكور واناث الظاهر المراد الجنس
ولو واحداً (قوله) انما يأتي في معروف
الاب محل تأمل بل يمكن ابقاؤه فيه على
الوارد أيضاً نظر الامور او بالنظر
الى اطلاق العزو والعرف العام فليتأمل
(قوله) وظاهر ان المراد بالابدال الخ قد
يقال ما يأتي في الحاق الذرية والزوجة
انما هو في الجنة والغرض الآن الدعاء له
بما يزيل الوحشة عنه عقب الموت في عالم
البرزخ بالتمتع بنحو الحور ومصاحبة
الملك كورثت ذلك للاخبار فلا مانع
ان يراد بالابدال الابدال في الذوات
فقط ويجعل على ما تقرر فيها وفي
الصفات فيشمل ما في الجنة ايضا فليتأمل
وبه يعلم اندفاع نظيره الا في كلام
شيخ الاسلام والله اعلم

(قوله) فيه نظر علم جوابه بما تقدم (قوله) وكذا قوله يجوز أن يكون مراد شيخ الاسلام اذا قلنا قائل أو اعترض معترض بأنها زوجه كما مضى الخبر فكيف يطلب ابدالها بالنسبة إليها فجاب بأنه مراد بالابدال حينئذ ما يعين الخ أن مراده تضعيف هذا القول وهذا الاحتمال واضح جلي لا غبار عليه فالجمل عليه أولى من اعراضه ثم رأيت * (٣٣١) نسخة من شرح الروض عبارتها اذا قلنا بأنها مع زوجها (قوله) ويؤخذ منه أنه فمين الخ محل تأمل لان لفظ الحديث صادق بهذا

وبالصورة التي ذكرت عقب ذلك وزدتها أي فتكون مقتضى الحديث وكون الرواية صورتها الاولى لا يخصص فليتأمل (قوله) ظاهر أنها للثاني أقول وهو كذلك وقضية المدرك أنها للاول لم يظهر توجهه فليتأمل (قوله) وسواء أمات في حياتهما الخ يمكن توجهه بأنه وان مات بعدهما لا عائق له في النشأة الحشرية من نحو السؤال والحساب عن ورود الحوض وما بعده بخلافهما فلا يعتد في تقدمه عليهما فيها وان تقدمت عليه بالنسبة للنشأة البرزخية (قوله) والظاهر في ولد الزانية نظر يعلم مما تقدم (قوله) أي شواب الصبر هذا التقديم يعني على أن نفس المصيبة لا تثاب عليها وسبب تأخيرها في كلام الشارح في بحث التعزيرية (قوله) اذا الفتنة يكفى ما عن العذاب لكن لا يظهر حينئذ حقيقة التقديم بالعبدية (قوله) وخرج بحيثى كبر ما لو تخلف بالاربعة حتى سلم بنمعي أن يفصل في المختلف بالاربعة الى سلام الامام فبقال بالبطلان ان أتى فيها الامام بذكر لتفشي الخلف كقيمة التكبيرات وقول الشيخين لغبرهما كبر تصور فلا ينافيه وان والى الامام بينهما وبين السلام فلا يطلان لعدم خش المخالفة قال في النهاية وأفهم قوله حتى كبر الخ عدم بطلانها فيما لو لم يكبر الاربعة حتى سلم الامام قال ابن الهادي والحكم صحيح لانه لم يشغلها حتى أتى الامام بحجة اخرى بل هذا مسبق

أن المراد بالابدال في الأهل والزوجة ابدال الأوصاف لا الذوات لقوله تعالى ألقنهم ذرياتهم ولخبر الطبراني وغيره أن أساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين ثم رأيت شيخنا قال وقوله زوجها خير من زوجها لمن لا زوجة له يصدق تقديرها له ان لو كانت له وكذا في المروجة اذا قيل انها زوجها في الدنيا يراد بابدالها زوجها وخير من زوجها ما يعين ابدال الذوات وابدال الصفات انتهى واردة ابدال الذات مع فرض انها زوجها في الدنيا فيه نظر وكذا قوله اذا قيل كيف وقد صرح الخبر به وهو أن المرأة لا تخرج زوجها بعدة فان لم تكن في عصمة أحدهم عند موته احتل القول أنه فمين مات وهي في عصمته ولم تزوج بعده فان لم تكن في عصمة أحدهم عند موته احتل القول بأنها تخبر وأنها للثاني ولو مات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطقت ثم ماتت فهل هي للاول أو للثاني ظاهر الحديث أنها للثاني وقضية المدرك أنها للاول وأن الحديث يحتمل على ما اذا مات الآخر وهي في عصمته وفي حديث روافع لكنه ضعيف المرأة منار يكون لها زوجان في الدنيا فموت ويعتوان ويدخلان الجنة لا يماهي قال لاحسنها خلقا كان عندها في الدنيا (وتقدم عليه) ندبا (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا وأنثانا اللهم من أحييته منا فاحياه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان) اللهم لا تخرمنا أجره ولا تضلنا بعده لان هذا اللفظ صرح عنه صلى الله عليه وسلم (ويقول في الطفل) الذي له أبوان مسلمان (مع هذا الثاني) في الترتيب الذكري (اللهم اجعله فرطاً لأبويه) أي سابقاً مهيئاً لمصالحهما في الآخرة ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم أنا فرطكم على الحوض وسواء أمات في حياتهما أم بعدهما أم بينهما خلافاً للشارح والظاهر في ولد الزنا أن يقول لآله وفي من أسلم تبعا لأحد أصوله أن يقول لآله المسلم ويحرم الدعاء بأخروي لكافر وكذا من شك في اسلامه ولو من والديه بخلاف من ظن اسلامه ولو بتريفة كالأرهابي الذي يتجه من اضطراب في ذلك (وسلفنا وذخرا) بالمجعة شبهة تقدمت لهما بشئ نفيس يكون أمامهما مدخرا الى وقت حاجتهما له بشفاعتهما لهما كما صغ (وعظة) اسم المصدر الذي هو الوعظ أي واعظا وفي ذكره كاعتبارا وقد ماتا وأحدهما قبله نظرا اذا الوعظ التذكير بالعواقب كالأعتبار وهذا اذا انقطع بالوت فان أريد به ما غابته ما من الظن المطلوب اتخذه ذلك (واعتبارا) يعتبران بموته وقد فقدته حتى يحملهما ذلك على عمل صالح (وشفعا وتقبله) أي شواب الصبر على فقدته أو الرضا به (موازينهما) وأفرغ الصبر على قلوبهما) هذا الباقي الا في حتى زاد في الروضة وغيرها ولا تشبهها بعده ولا تخبرهما أجره واثابان هذا في المتن صحيح اذا الفتنة يكفى ما عن العذاب وذلك لورود الأمر بالدعاء لأبويه بالعافية والرحمة ولا يضرب سنده لأنه في الفضائل (و) يقول (في الاربعة) ندبا (اللهم لا تخرمنا) يضم أوله وفحده (أجره ولا تقتناعه) أي بارتكاب المعاصي لانه صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يدعو به في الصلاة على الجنازة وفي رواية ولا تقبلنا بعده زاد جمع واغفر لنا وله صرح أنه صلى الله عليه وسلم كان يطول الدعاء عقب الاربعة فيسن ذلك قيل وضابط التطويل أن يلجتها بالثانية لأنها أخف الأركان انتهى وهو تحكم غير مرضي بل ظاهر كلامهم الحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (ولو تخلف المقتدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه أخرى) أي شرع فيها (بطلت صلاته) لان المتابعة هنا لا تظهر الا بالتكبيرات فكان الخلف بتكبيره قاحشا كهور كعة وخرج بحيثى كبر ما لو تخلف بالاربعة حتى سلم

بعض التكبيرات فبأنى ما بعد السلام ٨١ ل وأيده في المهمات بأنه لا يجب فهذا كالكفة بخلاف ما قبلها خلافا لما في التفسير من البطلان فان كان ثم عذر كبطء قراءة أو عدم سماع تكبير أو جهل لم يطل بخلفه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم ولو تقدم على امامه تكبير محمد ابطلت صلاته بطريق الاولى اذا تقدم أحسن من التأخر خلافا لبعض المتأخرين أقول اذا قيل بأن التقدم كالتأخر فهل يصور بنظره كره في التأخر فلا يطل صلاته الا اذا شرع في تكبيره ولم يأت امامه بالتي قبلها أو يطل بمجرد دفعه لتكبيره لم يفعلها الامام وان شرع الامام في التلفظ بها عقب فراغه منها محل تأمل والله أعلم ثم الذي يظهر أنه ان كان مرادهم الاول اتجه ما ذكره لوجود ما مضى مع التأخر

مع تقدم الأخص أو الثاني اتجه ما قاله ذلك الشارح وجرى عليه شيخ الإسلام لأن مجرد التقدم بالتلفظ بتكبيره المخالفة فيه بسيرة جداً لا يثبت من المخالفة بالتأخر المقررة فضلاً عن كونها أخص منها فليأتل هذا ولو جمع بين الكلامين ينزّل كل على حالة لم يكن بعيداً والله أعلم ثم يظهر أن محل مضرة التقدم إذا قلنا به حيث أتى بالتكبير وبما بعده بقصد الركبة أتماذا أتى * (٣٢٢) * بذلك بقصد الذكر مستفاد لم يضّر

لكن قال البارزي بطل أيضاً وأقره الاستوى وغيره لنصرح بالتعليل المذكور بأن الرابعة كركعة ودعوى المهملات أن عدم وجوب ركوعها بنى كونها كركعة ممنوعة كدف والاولى لا يحب فهذا ذكر على مامر وهي كركعة لا لحلقهم البطلان بالخلف بها ولم ينو على الخلاف في ذكرها أتماذا اختلف بعذر كسنيان ويطء قراءة وعدم سماع تكبيره وكذا جهل عذره فيما يظهر فلا بطلان في راعى نظم صلاة نفسه قال الغزالي لكن هل له ضابط في الصلاة أم أرفه شيئاً انتهى ويظهر الجري على نظم نفسه مطلقاً مامراً أن التكبير بمنزلة الركعة وقد قالوا بعد التكبير هنا أنه يجري على نظم نفسه وبعد الركعة في الصلاة لا يجري على نظم نفسه فافترقا وكان وجهه أنه لا مخالفة هنا فاحشة في جريه على نظم نفسه مطلقاً بخلافه ثم وقع الشارح أن الناس يغتفر له التأخير واحدة لا بشئين وذكره شيخنا في شرح منبهه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم انتهى والوجه عدم البطلان مطلقاً لأنه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم يطل صلاته فهنا أولى ولو تقدم بمدا تكبيره لم يطل على ما قاله شارح وجرى عليه شيخنا أيضاً وبشكل عليه مامراً أن التقدم أخص فادأخر التأخر تكبيره فالتقدم بها أولى ويمكن أن يجاب بأن التأخر هنا أخص إذ غاية التقدم أنه زيادة تكبيره وقد مر أن الزيادة لا تضّر هنا وانزلوا التكبيرات كالكعات بخلاف التأخر فإن فيه فساداً ظاهراً (وكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في) تكبيره (غيرها) أي الاولى لأن ما أدركه أول صلاته فراعى ترتيب نفسه (ولو كبر الامام أخرى قبل شروع في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة) نظير مامراً في المسبوق في بقية الصلوات وهذا انما يأتي على تعين الفاتحة عقب الاولى كذا قيل وقد يقال بل يأتي على ما يحمله المصنف أيضاً لأنها وان لم تتعين لها هي منصرفه اليها إلا أن يصرفها عما تأخرها الى غيرها فخرى السقوط نظر لذلك الاصل نعم قوله ويقرأ الفاتحة ان ارادته الوجوب لا يتأتى الا على الضعيف فلعله ترك التنبيه عليه لعلهم بما مامراً (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وانما يعنى في الاصح) ان لم يكن اشتغل بتعوذوا لاقرأ بقدره نظير مامراً (واذا سلم الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأدكارها) وجوابي الواجب وبنا في المندوب (وفي قول لا تشترط الاذكار) فأتى بها نسقاً لأن الجنازة ترفع حينئذ وجوابه أنه يستأنشأها حتى يتم المتقدمون وأنه لا يضّر رفعها والمشي بها قبل احرام المصلي وبعده وان حوّل عن القبلة ما لم يرد ما بينهما على ثلثمائة ذراعاً وبحل بينهما ما حائل مضّر في غير المسجد (وتشترط شروط الصلاة) والقعدة أي كل مامراً لهم بما يتأتى بحجته هنا وظاهر أنه يكره وليس كل مامراً لهم بما يتأتى بحجته هنا أيضاً نعم بحث بعضهم أنه يستأنشأها هنا النظر للجنازة وبعضهم النظر لمحل السجود لو فرض أخذ من بحث البلقيني ذلك في الاعي والمصلي في طلبة وهذا هو الوجه وذلك لأنها صلاة وتقدم طهر الميت كما أتى وقول ابن جرير كالشيء نص في بلا طهارة رتباً به خارجاً للاجماع وابن جرير وان عد من الشافعية لا يعد تنجزه وجهاً لهم كلف في وقوع للاستوى أنه فهم من كلام الراعي وجوب استقباله اقلية تنزله منزلة الامام كمنزلة منزله في منع التقدم عليه وردبانه تخيل فاسد اذا لم يتصل فكيف يتوهم وجوب استقباله للقبلة وكلام الراعي لا يفهمه وانما المراد منه أن كون الحاضر في غير جهة امام المصلي ابتداء مانع (لا الجماعة) بالرفع فلا يجب بل تسنن لأنهم صلوا عليه صلى الله عليه وسلم فرادى وان كان لعذر عدم الاتفاق على امام خليفة بعد ولا ينافيه الجديد الا أن لا يتقدم الولي لتوهم أنه الخليفة لا اختصاص الامامة باذالك (ويستقط فرضها الواحد) ولو صيغها وجود رجل لأنه لا يشترط فيها الجماعة فكذلك العدد كغيرها وكون صلاة الصبي نفلاً لا يؤثر لأنه قد يحرى عن الغرض كما لو بلغ بعدها

لانه زيادة كرفي تكبيره لا تقدم تكبيره ويزداد النظر في حالة الاطلاق (قوله) وهي كركعة لا لحلقهم البطلان الخ ينبغي أن يتأمل تصوير البطلان بالخلف بالاولى فانه ان لم يأت بالاولى الى شروع الامام في الثالثة فهو الى الآن لم يدخل في الصلاة فكيف يحكم عليه بالبطلان وعبارة أصل الروضة لو تخلف المتقدم في يكبر مع الامام الثانية أو الثالثة حتى كبر الامام التكبير المستقبلة من غير عذر بطلت صلاته انتهت فعدم تعرضه للاولى مشعر بتغيرتها في الحكم للتكبيرتين ولعل وجه ما أثرت اليه من عدم تصوّره وقد أخذ في المهمات من عدم التعرض للرابعة تخالفها ما ذكر في البطلان وأيضاً قول المنهاج لو تخلف المتقدم الخ مخرج الخلف بالاولى لانه قبل الاتيان بها غير معتد وبعده لم تخلف بها فليأتل (قوله) واذا سلم الامام تدارك المسبوق الخ قد يقال بتردد النظر فيما لو سلم الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة أو قبل الشروع فيها هل تسقط عنه بقية ما في الاول وكها في الثاني أو لا محمل تأمل فليراجع ثم رأيت كلام المغني والنهاية مصدراً بالثاني (قوله) وان حوّل عن القبلة يظهر أنه تعميم لقوله وبعده فقط لا لقوله قبل الخ أيضاً وقوله ما لم يرد الخ ظاهر أنه قيد في الثاني أو فيما فقط وعلى كل ففيه مخالفة لما تقرر عن المغني من أن العذر في الدوام لا يضّر جاز ما به جزم المذهب فليراجع ويحجر (قوله) لو تقدم الولي لتوهم أنه الخليفة قد يقال ان كان المعروف في زمنه صلى الله عليه وسلم أن صلاة الجنازة موقوفة الى الولي فلا إمام اذا حق

في الوقت والحصول المقصود بصلاته مع رجا القبول فيها أكثر ويجزئ الواحد أيضا وان لم يحفظ
 الفاتحة وغيرها وقف بقدرها ولوم وجود من يحفظها فيما يظهر لأن المقصود وجود صلاة صحيحة
 من جنس الخطابين وقد وجدت ومرا أو آخر التيمم حكم صلاة فاقد الطهورين ومن لا يغميه تيممه عن
 القضاء فراجعهم (وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة) لأنه صلى الله عليه وسلم قال صلا على من قال لا اله
 الا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل أربعة) كما يجب أى على هذا القول أن يحملها أربعة لأن
 ما دونه ازراء باليت ولا تجب الجماعة على كل وجه (ولا تنقط بالنساء) ومثلهن الخائف (وهناك)
 أى يجعل الصلاة وما ينسب اليه تكارج السور القريب منه أخذ ما باقى عن الوافى (رجال) أو
 رجل ولا يتخاطب بها حينئذ بل أوصى بتميز على ما تجتمع جميع قبيل وعليه يلزمه أن أمره بفعلها بل
 وضرب عليه انتهى وهو بعد بدل لأوجهه وانما الذي يتجه أن محل البحث إذا أراد الصلاة والأوجه
 الفرض علمته (في الاصح) لأن فيه استهانة به ولأن الرجال أكمل فدعاهم أنرب للإجابة أما الم يكن
 غيرهن فتنزههن وتسقط بفعلهن وتسقط لهن الجماعة كما تجتمع المصنف لكن نزع فيه بأن الجموع وعلى
 خلافه وانما المتهن ولم تسقط بفعلهن مع وجود الصبي المريد لفعلها على ذلك البحث لأن دعاه أقرب
 للإجابة منه من قد يتخاطب الإنسان بشئ وتتوقف صحته منه على شئ آخر ولك أن تقول أقرب دعاه تاتى
 حتى في اجتماعه مع الرجال ولم ينظر والها حينئذ وكونه من جنسهم لا جنسهن لا أثر له هنا على انها انما
 تقتضى انه يندب لهن الانتماء به لا منع صحة صلاتهن ودعوى انه قد يتخاطب الانسان الى آخره تحتاج
 لتأمل فان اطلاقها لا يشهد لما نحن فيه وانما الذي يشهد له ان ثبت أنهم في صورة ما أوجبوا على واحد
 أوجع شيئا ومنعوا سقوطه عنه بفعله إذا أراد غير المخاطب به التبرع به فان ثبت ذلك أيد ذلك البحث
 والاصكان مع عدم انتصاح معناه خارجا عن القواعد على انه تخالف لفهوم قول المتن وغيره وهناك
 رجال فلا يقبل قنأمله وفي الجموع والرجل الاجنبي وان كان عبدا أولى من المرأة القرية والصبيان
 أولى من النساء انتهى قيل هذه العبارة مشككة لاقتضاها سقوطها بهام وجود البالغ ورد بأن
 الصور قاتن أردن الجماعة ومعهن بالغ أو غير تقديم أحدهما أولى من تقديم احدها انتهى
 وجب ذلك الاستشكل باقتضاها ما مرع انها صريحة في ان الكلام انما هو في الاولوية بالامامة
 لا غير حينئذ فكان ينبغي للراذ كذا لا ما ذكره لأنه موهوم ولو اجتمع خشي وامرأة لم تسقط بهامنه
 لاحتمال ذكر كونه بخلاف عكسه (ويصل على الغائب عن البلد) بأن يكون محل بعيد عن البلد بحيث
 لا ينسب اليها عرفا أخذ من قول الزركشى عن صاحب الوافى وأقره أن خارج السور القريب منه
 كداخله وأخذ من كلام الاسنوى ضبط القرب هنا بما يجب الطلب منه في التيمم وهو متجه
 ان أريد به حد الفوت لا القرب ولا يشترط كونه في جهة القبلة وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر بموت
 النجاشي يوم موته وصلى عليه هو وأصحابه واه الشيخان وكان ذلك سنة تسع وجاء ان سريره رفع له صلى
 الله عليه وسلم حتى شاهده وهذا يفرض صحته لا ينفي الاستدلال لانها وان كانت صلاة حاضر بالنسبة له
 صلى الله عليه وسلم هي صلاة غائب بالنسبة لاصحابه ولا بد من ظن أن الميت غسل كما شمله الملاحقهم نعم
 الأوجه ان له أن يعلق اليه بقوى الصلاة عليه ان غسل ولا تسقط هذه الفرض عن أهل محله كذا
 أطلقوه وظاهرها انه لا فرق بين أن يمضي زمن يقصر ون فيه ترك الصلاة وأن لا ويمضي
 على ان المخاطب بذلك أهله أو أواله الكل ومرا أن الاربع الثاني وحينئذ عدم السقوط مع عدم
 تقصيرهم ومع استواء كل من علم بموته في الخطاب بتهيئته فيه نظر ظاهرا ما من البلد فلا يصلى عليه
 وان كبرت وعذر بنحو مرض أو حبس كما شمله الملاحقهم وعند الحضور يشترط كما يأتي أن يجتمعهم

(قوله) فكان ينبغي للراذ ذكر ذلك
 قد يقال كلام الراذ ظاهر في ذلك وان لم
 يصرح بما ذكر قبل قد يدعى انه صريح فيه
 وقول الشارح لانه موهوم محل تأمل والله
 أعلم (قوله) وعذر بنحو مرض أو حبس
 ولو تعذر على من في البلاد الحضور بحسب
 أو مرض لم يعد الجواز كما تجب الاذرى
 وخبر به ابن أبي الدم في المحبوس مغنى
 ونهاية راد فيها لانهم قد علوا المنع بتيسر
 الذهاب اليه وفي معناه اذا قتل انسان
 ببلد وأخفى قبره من الناس والأوجه
 في القرى المتقاربة جدا انها كالقرية
 الواحدة انتهى فأسأل الغائب أى فيصع
 الخ هل المراد في معنى الغائب أى فيصع
 بلا خلاف أو في الحاضر العذر فيكون
 على الخلاف والأقرب الثاني لكن ينبغي
 أنه اذا علم أنه دفن بلا صلاة ان تجزئ
 الصلاة عليه قطعاً وان قلنا لا تصح صلاة
 المحبوس بالبلد لوضوح الفرق بينهما
 بأن القول بعدم الجمعة يؤدى الى تعطيل
 فرض الكفاية والله أعلم

مكان وأن لا يتقدم عليه أو على قبره وأن لا يزيد ما بينهما على الثلثا ثم ذراع نظير ما مر في المأموم مع امامه
(ويجب تقديمها) أى الصلاة (على الدفن) لانه المنقول فان دفن قبلها أتم كل من علم به ولم يعذر وتسقط
بالصلاة على القبر (وتصح) الصلاة (بعده) أى الدفن للاتباع قيل يشترط بقاء شيء من الميت انتهى
وفيه نظر لان عجب الذنب لا يبقى كما هو مقرر في محله (والاصح تخصيص الصحة بمن كان من أهل) أداء
(فرضها وقت الموت) بأن يكون حينئذ مكنا مسلما طاهرا لانه يؤذى فرضا خوطب بمختلف من طرأ
تسكينه بعد الموت ولوقبل الغسل كما اقتضاه كلامهما وان يؤزعا فيه ومن ثم جزم بعضهم بأن تسكينه عند
الغسل بل قبل الدفن كهم وعند الموت وذلك لان غير المكف متطوع وهذه الصلاة لا يتطوع بها وقد ورد
عليه صلاة النساء مع وجود الرجال فانها محض تطوع إلا أن يجاب بأنهم من أهل الفرض بتقدير
انفرادهم وذلك لم يكن كذلك فكانت صلاته محض تطوع مبتدأ ولا ناسي هذا الزعمها لمن أسلم
أو كلف قبل الدفن وليس ثم غيره لان هذه حالة ضرورية لا يقاس بها غيرها (ولا يصل على قبر رسول الله
صلى الله عليه وسلم) وغيره من الانبياء صلى الله عليهم وسلم (بحال) أى على كل قول للقبر الصحيح لعن الله
المهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد أى بصلاتهم لها كذا قوله وحديثه في المطابقة بين
الدليل والمحدثي نظر ظاهر إلا أن يقال اذا حرمت اليه فعليه كذلك وفيه ما فيه وظاهر أن الكلام
في غير عيسى صلى الله عليه وسلم ففيه تجوز لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه حين موته الصلاة على
قبره كما صرح به تعليلهم المنع انه لم يكن من أهلها حين موته وقول بعضهم في صحابي حضر بعدد فنه
صلى الله عليه وسلم لا تجوز وصلاة على قبره وان كان من أهلها حين موته بده علمهم المذكورة فلا نظر
لتعليله بخشية الاقتان على انه لا خشية فيه واستدلاله بأحاديث فيها انه صلى الله عليه وسلم لا يبقى
في قبره ليس في محله لان تلك الاحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت في الاحاديث الكثيرة الصحيحة أن
الانبياء أحياء في قبورهم يصلون وحياتهم لا تنقطع ذلك قياسا على ما قبل الدفن لانها وان كانت حياة
حقيقة بالنسبة للروح والبدن الا انها ليست حقيقة من كل وجه (فرع) مرة تعرفه (الجديد
أن الولي) أى القريب المذكور وغير وارث (أولى) يتحمل انه هنا معنى أحق فيكون الترتيب واجبا
وهو نظير ما مر في الغسل بما فيه ويحمل انه على ظاهره فيكون الترتيب للندب وهو نظير ما يأتي في الدفن
وعليه يفرق بينهما وبين الغسل بأنه مظنة الاطلاع على ما لا يحبه الميت فكل ما كان المطلع أقرب
كان ذلك أحب للميت لانه مظنة للسرأ كثر فان قلت الامامة ولاية تنافرها ولا كذلك الغسل قلت
لكن لما قوى الخلاف وكثر القائلون بأنه لاحق فيها ضعفت ولايته ثم رأته في الروضة عبر بأنه لا بأس
بانتظار ولوي غاب وظاهرها لا فرق بين كونه اذن لمن يؤم قبل غيبته وأن لا يكون طاهرا في الثاني
(بامامتها) أى الصلاة على الميت (من الوالي) حيث لا خشية فتنة لها من حقوق الميت فكان وليه
أولى بها والتقديم وبه قال الأئمة الثلاثة الأولى الوالي فامام المسجد فالولي كسنة الصلوات وقد علت
ونسخ الفرق وأيضاً فدعاء القريب أقرب للاجابة لخبره وشقيقته فكان لتقديمه هنا وجه مسوق بخلافه
ثم يؤخذ منه بالاولى أن القريب الحر أولى من السيد وهو ظاهر اما الثاني فيقدم الذكر عليها
ولو أجنبيا فان لم يوجد الا النساء قدمت بفرض ذكرورتها كما بحث وظهر تقديم الغنثي عليها في امامته
ولو غاب الأقرب أى ولا نائب له على ما يأتي ولو غيبة قريبة قدم البعيد و يفرق بينه وبين نظيره في النكاح
بأن القاضي فيه كولى آخر ولا كذلك البعيد وهنا لاحق للوالى مع وجود أحد من الأقارب فالتقلت
للابعد ويشهد من الأقارب الأقرب فالأقرب نظرا لمزية الشقة اذ من كان أشق كان دعاؤه أقرب
للاجابة (فيقدم الأب ثم الجد) للأب (وان علائم الابن ثم ابنه) وان سفل (ثم الاخ والاظهر تقديم

(قوله) وتسقط بالصلاة على القبر وهل
يسقط بفعالها على القبر الاثم الظاهر نعم
(قوله) وغيره من الانبياء الخ في المغنى
والنماذج * فرع * قول المصنف أولى أى أحق
كذا في المغنى والنهاية ولم يصرحا بأنه
مندوب أو واجب (قوله) ويؤخذ منه
بالاولى الخ يحمل تأمل والقلب الى عكسه
أميل لانا وان قلنا بانقطاع الرق بالموت
فأثاره باقية ولا شئ ان ولاية السيد
أقوى من ولاية الوالي وقد ههنا تقدمها
على ولاية القريب في النكاح وغيره
بخلاف ولاية الوالي فانها متأخرة عن
ولاية القريب فيما ذكر عرضها بالنسبة
الها وأيضاً فالسيد مظنة للشقة
كالترب بل قد يكون أشق بخلاف
الوالي ليس مظنة الشقة بوجه فاني بدعي
قياس السيد عليه فيما ذكر بالاولى
والحاصل ان الذي يتجه تقديم السيد
والله أعلم (قوله) ويفرق بينه وبين نظيره
في النكاح الخ بالتأمل في هذا الفرق يعلم
ما فيه وفيما يشتمل عليه من المقدمات الغير
المسلطة والله أعلم وكتب أيضا قدس سره
قد يفرق بأن ولاية النكاح أقوى من
ولاية الصلاة هنا للقطع بأن الترتيب
في تلك الوجوب انه لو تصرف البعيد
وزوج قتر ويجه غير صحيح بخلافها هنا
للتردد في ان الترتيب في تلك الوجوب
أو للندب وعلى القول بأنه للوجوب
لوتقدم البعيد أو أجنبي فواضح صحة
صلاته والاقتداء به ثم رأيت نقلا
عن المجموع صحة صلاته وان قلنا بتعديه
فلضعف الوالي هنا قلنا بالانتقال لا بعد
بغير رد الغيبة من غير انه بخلاف النكاح
فتأمله سالكاً جادة الانصاف

الآخ للابوين على الآخ للاب) كالآرث والآم وان لم يكن لها دخل هنا صالحة لترجيح لان المدار على
 الاقربية الموجبة لاقربية الدعاء لا يقال هي حاصلة مع كون الاقرب مأموماً لان الامام بما يجعله
 عما يفرغ وسعه فيه من الدعاء لقربه بمجامع الخير ومهما ته ومن نذكر ذلك وتأمله علم أن الاقربية
 يزاد بها انكسار القلب المقتضى لزيادة الخشوع المقتضية للكمال وهو في الامام كدمنه في المأموم
 ويجري ذلك في نحو ابني عم أحدهما أخ لأم (ثم) بعدهما (ابن الآخ لابوين ثم لاب ثم العصبية) من
 النسب فالولاء فالسلطان ان انتظم بيت المال (على ترتيب الارث) في غير ابني عم أحدهما أخ لأم
 كياناً (ثم) بعد عصبية الولاء فالسلطان بقيد (ذوو الارحام) الاقرب فالأقرب أيضاً فيقدم أبوالآم
 فالخال فالعم للآم نعم الآخ للآم فيقدم على الخال ويتأخر عن أبي الآم وبوجه بأنه وان كان وارثاً لكنه
 يدل بالآم فقط فقدم عليه من هو أقوى في الادلاء بها وهو أبوالآم وقدام في الذخائر على الآخ للآم في
 السات وله وجه لان الادلاء بالنسبة أقوى منه بالاخوة ويتبع ذلك كله وان أوصى بخلافه لانها حق
 الولي كالآرث ولا ينافيه مأمراً فمنها من حقوق الميت لان الولي يخلفه فيها قهراً عليه فلم يملك استسائها
 وما ورد مما يخالفه محمول على أن الولي أجاز الوصية كما هو الاولي جبراً لخطا الميت ولا مدخل
 للزوج هنا أي حيث وجد من مراً كبحث بخلاف نحو الغسل والدفن (ولو اجتمعا) أي اثنان
 (في درجة) كبنين أو أخوين أو ابني عم وليس أحدهما أخ لأم وكل أهل للامامة (فالاسن)
 في الاسلام (العدل أولى) من الاقرب ونحوه (على النص) بخلاف مأمراً في بقية الصلوات
 لان الغرض هنا الدعاء ودعاء الاسن أقرب للجواب أم اذا كان أحدهما أخ لأم فيقدم وان كان
 الآخر أسن ولا يرد على المتن لانهما لم يستويا حيث دلنا مراً أن قرابة الآم مريحة فان استويا سنا
 قدم الاحق بالامامة ببقه وغيره مأمراً فان استويا في الكل أقرع ودخل في الاهل من لا يعرف
 غير صحيح الصلاة فيقدم الامع الاستواء في الدرجة فالأوجه تقديم الفقيه على نحو الاسن غير الفقيه
 واللاحق الانابة وان غاب بخلاف المستوين لابتدأ في الانابة من رضا الآخر وخرج بقولنا وكل أهل
 للامامة غير الاهل نحو الفاسق والمبتدع والذي يتجه أنه لا يقدم نائبه وانما تقدم في امامة الصلاة
 في ملك نحو امرأة نائبة لانه ليس معنى في ذاتها بل خارج عنها وهو الملكة وذلك غير موجود هنا
 (ويقدم الحزب) البالغ العدل (العبد على العبد القريب) ولو أقرعه وأسن وأوقفها كهم حر على أخ قن
 لانه أكل فهو بالامامة ألبق ودعاؤه أقرب للجواب أم أحرص على فبقدم عليه قن بالغ لانه أكمل وأما عبد
 قريب فيقدم على الحزب الاجنبي وأما هذا ما في أصله بالاولى أن الحزب في المستوين درجة أولى
 (ويقف) ندبا المصلي ولوعلى قبر المستقل (عند رأس الرجل) للاتباع حسنه الترمذي (وعجزها) أي
 المرأة للاتباع رواء الشيطان ومثلها الخبيث ومحاوله لسترها أو اطهار الاعانة ولو حضر رجل
 وأثنى في تالوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لانه أشرف أو هي لانها أحق بالستر والافضل لقربه
 للرحمة لانه الاشرف حقيقة كل محتمل ولعل الثاني أقرب أم المأموم فيقف حيث يسر والافضل
 افراد كل جنازة صلاة الامع خشية نحو تغير التأخير (ويجوز على الجنائز صلاة) واحدة برضا
 أولياهم اتحدوا أم اختلفوا كما صرح عن جمع من الصحابة في أم كلثوم بنت علي وولدها وقد قدم
 عليها الى جهة الامام مرضى الله عنهم ان هذا هو السنة وصلى ابن عمر على تسع خنازير رجال ونساء
 وقدم اليه الرجال ولان الغرض منها الدعاء والجمع فيه ممكن واذا جمعوا وحضر وامعا و يظهر أن العبرة
 في المعية وضدها على الصلاة لا غير واتحد النوع والفضل أقرع بين الاولياء ان تازعوا فمن يقرب
 للامام والاقدم من قدمه ولا نظير لما قبل الحق للميت فكيف سقط برضا غيره لان الفرض تساويهم

(قوله) الموجبة لاقربية الدعاء كذا
 في أصله رحمه الله والمراد بالتبويل
 كجوه واضع

(قوله) وبقي أصل بقائه على كفره الخ
يؤخذ منه أن محله في الكفر الأصلي
أما لو أخبر شخص بارتداد مسلم وآخر
ببقائه على الإسلام إلى الموت صلى عليه
لأن الأصل بقاؤه على الإسلام والله أعلم
(قوله) ويظهر حال الدعاء بالمغفرة قد
تناقش فيه بأنها لا تكون إلا عن معصية
أو مخالفة وهو لا يعاقب ولا يعاتب
بالاجتماع فلو قال برفع الدرجات لم ين
ذلك والأمري سهل إذما ذكر مناقشة
في المثال لا في الحكم وكتب أيضا قدس
سره التفرقة بين الدعاء لهم والصلاة
عليهم محل تأمل فإن صورة الدعاء صادرة
في الدنيا من الداعي والغرض منه طلب
أمر لهم في الآخرة هم فيها لا تنصافه
وصورة الصلاة صادرة من المصلي في
الدنيا والغرض منها طلب أمر لهم في
الدار الآخرة لأن مقصود صلاة الجنائز
الشفاعة لا يقال الطفل غني عن الشفاعة
لعدم الذنب لا تقول يجوز أن يدعى له
ويشفع في رفع الدرجات كالدعاء له في غير
الصلاة فإنه لا يحصل له إلا ذلك (قوله)
والحق به المعاهد والمستأن كذا في النهاية
أيضا والحق في الغنى المعاهد وسكت عن
الآخر (قوله) من ماله إلى قوله وقيد في
الغنى والنهاية (قوله) وقيد في المجموع
الوجهين الخ ~~هكذا~~ صور الوجهين
صاحب الجواهر وغيره بما إذا لم يكن له
مال وحمل المتأخرين عليه كلام الروضة
وأصلها (قوله) وخصمنا بكلام
الروضة وأصلها صريح في هذا
التخصيص (قوله) فرجح أنه لا فرق أي
بين الواحدة وغيرها فصل عليه مطلقا
(قوله) ونظهر أن المراد يعلم حقيقة العلم
ظاهر القصة الآتية المستدل بها يقتضى
خلافه وقوله الآتي والظاهر الخ محل تأمل

في الحضور وليس لاحد منهم حق معين أسقطه الولي فإن اختلف النوع قدم إليه الرجل فالصبي
فالحشي فالمرأة أو الفضل قدم الأفضل بما يظن به قرينه إلى الرحمة ~~صكا~~ الورع والصلاح لا بخو حرة
لا تنقطع الرق بالموت نعم بحث الأذرى ومن تبعه تقديم الأب على الابن كما في اللحد أما إذا تعاقبوا
فيقدم الأسبق مطلقا إن اتحد النوع والاختيار أمر له لكل ونختي لرجل وصبي لاصبي لبالغ
ولو حضر خنثى معا أو مرتين صفوا صفا واحدا عن غيره رأس كل منهم عند رجل الآخر لا بتقديم
أنثى على ذكر وعند اجتماع جنات إن رضى الأولياء بواحد وعينه تعين والأقدم ولى السابقة
وإن كانت أنثى ثم يفرع فإن لم يرضوا بواحد صلى كل على منته ولو صلى على كل وحده والامام واحد
قدم من يخاف فسادة ثم الأفضل بما أمر أن يرضوا أو الأقرع وفارق ما مر بأن ذلك أخف من هذا
(وتحرم الصلاة على) من شك في إسلامه دون من يظن إسلامه ولو بقرينة كشهادة عدل به
وإن لم يثبت ومجمله أن لم يشهد عدل آخر بموته على الكفر والتعاضا وبقي أصل بقائه على كفره
وهذا يجمع بين من أطلق عند شهادة واحد بإسلامه الصلاة عليه ومن أطلق عدمها وبتردد النظر
في الأرفاء الصغار المعلوم سببهم مع الشك في إسلام سابعهم ولا قرينة ومرة عن الأذرى أنه يسن أمرهم
بخو الصلاة فهل قياسه جواز الصلاة هنا عليهم أو يفرق بأن ذلك فيه مصلحة لهم بالفهم لها بعد البلوغ
ولا كذلك هنا كل محتمل والثاني أقرب وعلى (الكافر) بسائر أنواعه لحرمته الدعاء بالمغفرة قال تعالى
ولا تصل على أحد منهم مات أبدا الآية ومنهم أطفال الكفار فتحرم الصلاة عليهم وإن كانوا من أهل
الجنة سواء أوصفوا بالإسلام أم لا لأنهم مع ذلك يعاملون في أحكام الدنيا من الأرض وغيره معاملة
الكفار والصلاة من أحكام الدنيا خلافاً لهم وفيه ويظهر حال الدعاء لهم بالمغفرة لأنه من أحكام
الآخرة بخلاف صورة الصلاة (ولا يجب) علينا (غسله) لأنه للكرامة وليس من أهلها نعم يجوز لخبر
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر علياً بغسل والده وتكفينه لكنه ضعيف (والاصح وجوب تكفين
الذمي) والحق به المعاهد والمستأن (ودفنه) من ماله ثم منقحه ثم من بيت المال ثم ميا سائر المسلمين وفاء
بذمته كما يجب المعامه وكسوته إذا عجز وقيد في المجموع الوجهين بما إذا لم يكن له مال وخصمنا بكلام
في وجوبهما على المسلمين إذا لم يكن له مال وجهان ثم صحح الوجوب وعمله بما ذكر الدال على أنه لا يجب
على الذميين من الحثية التي لاجلها الزمنا ذلك وهي الوفاء بذمته فلا ينافي كما هو واضح وجوبها عليهم
من حيث أنهم مكفون بالفروع وفيما إذا كان له مال أو منفق الخاطب به الورثة أو المنفق ثم من علم بموته
نظير ما مر في المسلم ولا ينافي ما صححه من الوجوب قوله في موضع آخر قد ذكرنا أن للمسلم غسله ودفنه
لأن مراده مطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للدفن لأنه الذي قدمه فيه ولا قوله في موضع آخر
ويجوز غسله وتكفينه ودفنه لأنه مسوق فيما أجعوا عليه يدل على تعقبه لذلك بقوله وأما وجوب
التكفين ففيه خلاف وتخصيل سبق واختصاص باب غسل الميت وأشار بذلك لما ذكره عنه أولاً فتأمل
ذلك ولا تغتر بخلافه أما الحربي فيجوز اغراء الكلاب على جيفته وكذا المرتد والزندق (ولو وجد عضو
مسلم) أو غيره كشعره أو ظفره وهم من تقل عن المجموع خلافاً وقضية كلامهما التوقف فيما
في العدة أنه لا يصل على الشعرة الواحدة وأخذ به غيرهما فرجح أنه لا فرق ويؤيده ما يأتي أن الصلاة
في الحثية اغماهى على الكل وإن كان تابعا لما وجد (علم بموته) وأن هذا الموجود منه انفصل منه بعد
الموت أو حركته من ذنوب ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجثة ويظهر أن المراد يعلم حقيقة العلم
فلا يكفي الظن ويفرق بينه وبين الإسلام بأن الأصل الحياة فلا تتأمل أحكامها عنه الأيقن وأيضا
فالموت هو الوجوب لجميع ما بعده فوجب الاحتياط له بخلاف نحو الإسلام فإنه من جملة التوابع

لاحكام الموت وايضا فالاسلام يكتفي فيه بالعلوق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوبا كما فعله الصحابة رضي الله عنهم لما ألقى عليهم بحكمة طائر نسر يدع عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد أيام وقعة الجمل وعرفوه بانجائهم والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو استفادة ويجب غسل ذلك قبل الصلاة عليه وستره بخرقه ومواراة وان كان من غير العورة لما مر أن ما زاد عليها يجب ستره لحق الميت بخلاف ما لا يصلي عليه كيد من جهل موته فإنه يسق ذلك فيها وتسق مواراة كل ما انفصل من حتى ولو ما قطع الختان وكالسلم في ذلك مجهول الحال بدارنا لان الغالب فيها الاسلام فان كان بداهم فكاللقيط فيما يأتي فيه وتجب نية الصلاة على الجملة فلو ظفر بصاحب الجزء لم تجب اعادته ما علم انه غسل قبل الصلاة وبحث الزكشي بقيد نية الجملة بما اذا علم انها قد غسلت والافوى العضو وحده وفيه نظر بل الذي يتجه انه ينوي الجملة وان لم يعلم ذلك معلقا بنية يكون قد غسل نظير ما مر في الغائب وفي الكافي لو نقل الرأس عن بلد الجثة صلى على كل ولا تكفي الصلاة على أحدهما ويظهر بناؤه على الضعيف انه تجب نية الجزء فقط (والسقط) بثلاث أو لته من السقوط (ان) علمت حياته كأن (استهل) من أهل رفع صوته (أو بكى) بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم وليس في محله لان هذا مستثنى من انه اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل كله وكذا اخر رقبته حينئذ فيقتل حازه وفي الروضة وغيرها خرج رأسه وصاح فخزه آخر قتل لا نائيبا بالصباح حياته وما عدا هذين تحكمه فيه حكم المتصل (ككبير) للغير الصحيح على كلام فيه اذا استهل الصبي ورث وصلى عليه (والا) تعلم حياته (فان ظهرت اماره الحياة كاختلاج) اختياري (صلى عليه) وجوبا (في الاظهر) لاحتمال الحياة بظهور هذه القرينة عليها ويغسل ويكفن ويدفن قطعا (وان لم تظهر) اماره الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) حدث نفخ الروح فيه (لم يصل عليه) أي لم تجز الصلاة عليه لانه جمد ومن ثم لم يغسل (وكذا ان بلغها) وأكثر منها كاستروا به في قولهم فان بلغ أربعة أشهر فصاعدا ولم تظهر اماره الحياة فيه حرمت الصلاة عليه (في الاظهر) انه هو ما خبر وبلغ أو ان النفخ لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحياة أي الكاملة وكذا النوى لا يستلزمها بدليل ما قبل الاربعة ومن ثم قال بعضهم قد يحصل النوى للتسعة مع تخلف نفخ الروح فيه لما مر أراده الله تعالى انتهى ولذا أن تقول سلنا النفخ هو لا يكتفي بوجوده قبل خروجه واذا قال جمع بأن استهله الصريح في نفخ الروح فيه قبل تمام انفصاله لا يعتد به فكيف به وهو كله في الجوف ومن ثم تعين أن الخلاف في وجودها قبل تمام انفصاله لا يأتي في وجودها في الجوف لو فرض العلم بهامنه فافتأ بعضهم في مولود التسعة لم يظهر فيه شيء من امارات الحياة بأنه يصلي عليه انما يأتي على الضعيف المقابل وزعم أن النازل بعد تمام أشهره لا يسمى سقطا لا يعدي لانه بتسلمه يتعين محله على انه لا يسما لغة اذ كلامهم هنا مصرح كما علمت بأنه لا فرق في التفصيل الذي قالوه بين ذي التسعة وغيره ثم رأيت عبارة أئمة اللغة وهي السقط الذي يسقط من بطن أمه قبل تمامه وهي محتملة لان يريدوا قبل تمام خلقه بأن يكون قبل التصوير أو قبل نفخ الروح فيه أو قبل تمام مدته وحينئذ يحتمل أن المراد بمدته أقل مدة الحمل أو غالبا أو أكثرها وحينئذ فلا دلالة في عبارتهم هذه بوجه ثم رأيت شيخنا أفتى بما ذكره ويغسل ويكفن ويدفن قطعا ان ظهرت خلقه آدمي والاسن ستره بخرقه وقد فنه وفارقت الصلاة غيرها بأنها أضيق منه لما مر ان الذي يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلي عليه وأهملت تسوية المتبين الاربعة وما دونها لانه لا عبرة بهابل بما تنتر من ظهور خلق آدمي وغيره ولم يبين ما به الاعتبار نظرا للغالب من ظهور الخلق عندها وعدمه قبها (ولا يغسل الشهيد) فعيل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة أو يبعث وله شاهد بقتله وهو دمه أو فاعل لان روحه تشهد بالجنة قبل غيره (ولا يصلي

(قوله) وبحث الزكشي الخ قول الزكشي والا صادق بما اذا شك ويتجه فيه ما أفاده الشارح وبما اذا علم عدم غسلها ويتجه فيه ما أفاده لزكشي فعلم ما في ضيق الشارح رحمه الله تعالى (قوله) كاختلاج اختياري بماذا يتبين عن الاضطرابي (قوله) فعيل بمعنى مفعول الخ لعله بالنسبة للمعنى اللغوي المنقول عنه والغرض بما ذكر بيان المناسبة في النقل والاختصاص الشرعية من مات في قتال الكفار الخ وليس المشتق لمعناها

عليه) أي يحرم ذلك وان لم يؤد الغسل لازمة قدمه لانه حتى ينص القرآن وإبقاء لاثري شهادتهم وتعظيمهم باستغنائهم عن دعاء الغير وتطهيره لنهزم النقص فيهم وبه فارقوا غسله صلى الله عليه وسلم والصلاة عليه لان كل أحد يقطع بأنه غير محتاج لذلك وان القصد به التثريب وزيادة الزلفي فقط فلم يحج لظهور استغناء ولانه صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى أحد ولم يصل عليهم كما شهدت به الاحاديث التي كادت أن تتواتر وخبر أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليهم عشرة عشرة عشرة ضعيف جدا نعم صح انه خرج بعد ثمان سنين فصلى عليهم صلاته على الميت ولا دليل فيه لان المخالف لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيام فتعين أن المراد أنه دعا لهم كما يدعى للميت (وهومن) أي مسلم ولو قنأ أنثى غير مكف (مات في قتال الكفار) أو كفر واحد (نسبه) أي القتال كان أصابه سلاح مسلم قتله خطأ أو عاد عليه سهمه أو ردت يده أو فرسته فرسه أو قتله مسلم استعاقبوا به أو انكشف عنه الحرب وشك أمانت بسببها أو غيره لان الظاهر موته بسببها وخرج بقوله قتال قتلهم لاسير صبرا فليس بشهيد على الأصح بخلاف ما لو انكسر وابتغناهم لاستنصاهم فعادوا واحد منهم وقتل واحدا مناهم شهيدا على الأوجه (فان مات بعد انقضاءه) أي القتال وقد بقى فيه حياة مستقرة وانقطع جموعه من جرحه (أو) مات أحد من أهل العدل (في قتال البغاة) من مسلم (فغير شهيد في الاظهر) فيقتل ويصلى عليه اما الأول فلانه كقتول سبب آخر وأما الثاني فلانه قتل مسلم ومن ثم لو قتله كافر استعاقبوا به كان شهيدا اما من حركته حركة مذبح عند انقضاء قتال الكفار فشهيد جزما ومن هوموقع الحياة حينئذ فغير شهيد جزما (وكذا) لا يكون شهيدا اذ مات (في القتال) مع الكفار (لأسببه على المذهب) بأن مات فحاة أو جرح أو قتله مسلم عمدا (ولو استشهد جنب فالاصح انه لا يغسل) عن الجنازة فيجزم غسله لان الشهادة تذهب فقط غسل الموت فكذلك غسل الحدث ولان الملائكة غسلت خنطرة رضى الله عنه لاستشهاده يوم أحد خنطرة وجه عقب سماعه الدعوة وهو مع أهله اليها كما صح ولو وجب غسله لم يقطع بفعل الملائكة كما مر (والاصح انه تزال) وجوبا (بخاسة غير الدم) الذي هو من أثر الشهادة وان أدت ازالتها لازمة كأفاده أصله لانه لا فائدة لابقائها اذ ليست أثر عبادة * تنبه * هل نجاسة الحاصلة من أثر الشهادة حكم دمه أو يفرق بأن المشهود به بالفضل الدم فقط ولأن نجاسته أخف في كلامهم شبه تناف في ذلك لكن منه الى الثاني أميل (ويكفن) ندبا (في ثيابه) التي مات فيها (الملطخة بالدم) وغيرها لكن الملطخة أولى فالتشديد لذلك وذلك للاسراع والوجه انه لا يجب أحد الورثة لتزيعها ان لاقت برعاية صلحته نظير ما مر في الثلاث وينزع ندبا نحو درع وفرو وثوب جلد وخف ويظهر أن محله حيث كان ملكه ورضي به ووارثه الرشيد والواجب نزع (فان لم يكن ثوبه سائغا تم) الواجب وجوبه وادعاه ندبا هذا حكم شهيد الدنيا فقط وهو من قاتل لنحو حية أو الأخرى وهو من قاتل لتسكون كلمة الله هي العليا اما شهيد الآخرة فقط كفر بيق ومبطون وحريق وأحق به من مات بصاعقة وميت زمن طاعون وقد يؤخذ منه أن حرمة افرار من بلد الطاعون والدخول اليه محله ان لم يعم ذلك الاقليم لكن الأوجه ما أطلقوه كما يشهد له تعليل الأول بعدم القيام بالآتين وتجهيزهم والثاني بأنه ربما أصابه فيستد له دخوله فان غايته انه نوع من العدوى وهي انما تقتضى السكراةة فقط قلت ممنوع بل هذا يصدق عليه عرفا أنه من الالتقاء باليد الى التهلكة ومقتول ظلما وميت عشقا لمن يحل نكاحها بشرط العفة والصكمت كافي الخبر ولا يبعد في عاشق غيرها اضطرابا انه شهيد أيضا بل واختيارا أيضا اذا عفا وكنتم كن ربك بحرا المعصية لان الجهة منه فسكة وميته طلقا فهو كغيره غسل وصلاة وغيرهما * (فصل) * في الدفن وما يتبعه (أقل القبر) المحصل للواجب (حفرة تمتع) بعد

(قوله) ولا دليل فيه أي الخصم والافه
وارد علينا ولا يجدي في دفعه قوله لان
الحال لا يتم تبريع قوله فتعين الحال بالنسبة
لازام الخصم فلما قتل (قوله) وان قطع
جموعه كذا في أصله رحمه الله تعالى
والأولى كما في المحلى والغنى والنهاية ترك
ان لا يمامها جريان الخلاف فيمن لم يقطع
جموعه وليس كذلك كما سيصرح به (قوله)
لا يجب أحد الورثة فيما اذا اختلفوا
فقال بعضهم لا تنزع (قوله) كما يطون
كالمستقنى وغيره خلافا لمن قيده بالأقول
بجسرة الى قوله وتتمتع في الغنى والنهاية

طمها (الراثة) أن تظهر فتؤذى (والسبع) أن ينشه ويأكله لأن حكمته وجوب الدفن من عدم
انتهال حرمة بانشار ربحه واستفاد ربحيته وأكل السبع له لا تحصل الا بذلك وخرج بحفرة وضعه
بوجه الارض وستره بكثير خوراب أو حجارة فانه لا يخرى عند امكان الحفر وان منع الريح والسبع
لانه ليس بدفن ويتمتع بذلك ما يمنع أحدهما كأن اعتادت سباع ذلك المحل الحفر عن موته فيجب
بناء التبر بحيث يمنع وصولها اليه كما هو ظاهر فان لم يمنعها البناء كبعض النواحي وجب صندوق كما يعلم
نما يأتي وكالفاساني فانما يوت تحت الارض وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحفرة الدفن
فهم اجمعون فمن اختلط الرجال بالنساء وادخل ميت على ميت قبل بلاء الاول ومنعها للسبع واضح
وعدمه للراثة مشاهد فقول الرافعي الغرض من ذكرهما ان كانا متلازمين بيان فائدة الدفن
والافيان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما بتعين جملة على أن التلازم بينهما باعتبار الغالب
فبالنظر اليه الجواب ما ذكره أولا وبالنظر لهدمه الجواب ما ذكره ثانيا فخرج بالاول فيه تساهل
(ويندب أن يوسع) بأن يزداد في طوله وعرضه (ويجوز) بالمهمة وقيل الجمعة للغير الصحيح في قلى أحد
احفر واوا وسعوا واوسعوا وأن يكون التعميق قامة لرجل معتدل (وبسطة) بأن يقوم فيه ويبسط يده
متر تسعة وصحح الرافعي ان ذلك ثلاثة أذرع ونصف والمصنف أنه أربعة ونصف ولا تعارض اذا الاول
في ذراع العمل السابق بانه أول الطهارة والثاني في ذراع اليد (واللحد) بفتح أوله وضعه وهو أن يحفر
في أسفل جانب القبر والاولى كونه القبلي قدر ما يسع الميت (أفضل من الشق) بفتح أوله (ان صلبت
الارض) لخبر مسلم ان سعد بن أبي وقاص أمر أن يجعل له الحد وأن نصب عليه اللبن كما فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وفي خبر ضعيف للحد لنا والشق لغرينا أما في رخوة فالشق أفضل خشية الانهيار
وهو حفرة كالنهر يني جانبها ووضع بينهما الميت ثم يستف والحجر أولى ويرفع قلبه بحيث لا يمسسه
ويستأن يوسع كل منهما ويتأ كذلك عند رأسه ورجليه للغير الصحيح به (وبوض) ندبا (رأسه) أي
الميت في التنعش (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيكون عند سفله رجل الميت (ويصل من قبل
رأسه برفق) لما صرح عن صحابي أنه من السنة وهو في حكم المرفوع (ويدخله) ولو أثنى ندبا (القبر
الرجال) لانه صلى الله عليه وسلم أمر بألحقة أن ينزل في قبره ثم كثر ما لا رقبة وان وقع في الجموع
وغيره لانه صلى الله عليه وسلم عند موتها كان سدر ولا نهيم أقوى نعم يتولين حملها من المغسل الى
التنعش وتسليمها لمن بالقبر وحل شداها فيه (وأولاهم) بالدفن (الاحق بالصلاة) عليه وقدم
لكن من حيث الدرجة والقرب دون الصفات اذا لاقته هنا مقدم على الاسن الأقرب عكس
الصلاة كما مر في الغسل ولا خلاف أن الوالي لاحق له هنا قاله ابن الرفعة ونازعه الاذرى بأن
القياس أنه أحق فله التقديم أو التقديم (قلت لأن تكون امرأة مخرجة فأولاهم الزوج) وان
لم يكن له حق في الصلاة (والله أعلم) لانه ينظر مالا ينظرون وقد يشكل عليه تقديمه صلى الله
عليه وسلم بألحقة وهو أجنبي منقول على عثمان مع أنه الزوج الافضل والعذر الذي أشير اليه
في الخبر على رأي وهو انه كان وطئ سريته تلك الليلة دون أبي طلحة ظاهر كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه
لكن يسهل ذلك أنها واقعة حال ويحتمل أن عثمان لفرط الحزن والاسف لم يثق من نفسه باحكام
الدفن فأذن أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار الحزن عن ذلك فقدم بألحقة من غير اذنه
وخصه لكونه يقراف تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر أن الجانب المستوي في الصفات يقدم منهم
من بعدهم بالجماع لانه أبعد عن مذكري يحصل له لو ماس المرأة وبعده المحارم الأقرب فالأقرب
كالصلاة وظاهر كلامه تقديم الزوج على المحرم الا قبله الفقير وهو محتمل لكن محله في الثانية

(قوله) كأن اعتادت مثال لمنع الريح
دون السبع (قوله) وكالفاساني مثال
منع السبع دون الريح (قوله) فتدول
الرافع الخ كلام الرافعي ليس فيه دعوى
التلازم حتى يحتاج الى الحل والتأويل
(قوله) اللحد لنا يحتمل أن يكون المراد
بضمير المتكلم في لنا المسلمون أو أهل
المدينة لصلاة أرضهم والحق بم من
في معناها (قوله) ويستأن يوسع الخ
عبارة الاسنى من زيادته أي يوسع اللحد
ندبا ليعوم الجبر السابق ويتأ كذلك
عند رأسه ورجليه للامريه في خبر صحيح
في أبي داود انتهى فهم منه تخصيص
تأكد تسعة محل الرأس والرجلين
باللحد وعبارة التحفة مصرحة بعموم
التأكد المذكور (قوله) وان لم يكن له
حق في الصلاة لا يلائم ما تقدم على الجانب وخبر
وأقر من أنه مقدم على الجانب وخبر
به صاحب الغنى والنهاية وحينئذ في
الغاية أن يقدم وان كان مؤخر عن

الاقارب

ان عرف ما قدمه فقها فمضوح فمجبوب فخصي أجنبي لضعف شهوتهم ولتفاوتهم فيها رتبوا كذلك
 فعصبة غير محرم كان عم ومعتق وعصبة بترتيبهم في الصلاة فذو رحم كذلك فصالح أجنبي فان استوى
 اثنان قربا وفضيلة أقرع وفارق ما ذكر في قتها مامرا أن الأمة لا تغسل سيدها لا تنقطع الملك بأن الخط
 مختلف اذ الرجال ثم تأخرون عن النساء وهنا يتقدمون ولو أجنب علمن وقها أولى من الأجنب
 كان العلم لنا خلافا أنه يغسلها ونحوها العلم لا يغسلها قطعها وهذا الترتيب مستحب كما مر
 مع الفرق بينه وبين الغسل (ويكونون) أي الدافنون (وترا) ندبا واحدا فثلاثة وهكذا يحب الحاجة
 لما صبح أن دافنه صلى الله عليه وسلم على والعباس والفضل رضى الله عنهم ورواية أنهم كانوا خمسة
 بزيادة شقران مولاه صلى الله عليه وسلم وقثم بن العباس رضى الله عنهم يحتمل أنه هذفا منها ساعدهم
 في نقل أو مائة أو ثلثي احتاجوا إليه على أن بعض الحفاظ صححه واقتضى كلامه أنها الأفضل (ويوضع
 في اللحد) أو الشق (على يمينه) ندبا كالأضطجاع عند النوم ويكره على يساره (للقبلة) وجوبا لنقل
 الخلف له عن السلف ومر في المصلي المضطجع أنه يستقبل وجوبا بمقدم يده ووجهه فليأت ذلك هنا
 اذ لا فارق بينهما فان دفن مستدرا أو مستلقيا وان كانت رجلاه الها على الوجه حرم ونش
 مالم يتغير كما يأتي (ويستند) ندبا في هذا والأفعال المعطوفة عليه (وجهه) ورجلاه (الى جداره)
 أي القبر ويحيا في بياضه حتى يكون قريبا من هيئة الراكع ثلاثين (و) يسند (ظهره بنية)
 طاهرة (ونحوها) اتمتع من الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه نحو لينة وبفضي يحدده
 الأيمن بعد تسمية الكفن عنه اليه أو الى التراب ليكون هيئة من هو في غاية الذل والافتقار وصح
 أنه صلى الله عليه وسلم كان عند النوم يضع خده الأيمن على يده اليمنى فيحتمل دخولها في نحو
 اللينة ويحتمل عدمه لان الذل فيما هو من جنس اللينة أظهر ولومات صغير أسلم دفن بمقابر الكفار
 لأجاء أحكامهم الدينية عليه ومن ثم لم يصل عليه كمر أو كافر بيطنها جنيين نفخت فيه الروح
 ميت مسلم دفنت بين مقابر أو مقابرهم وجعل ظهرها للقبلة ليتوجه لان وجهه الى ظهرها (وبعد
 فتح) بفتح فـ يكون (اللعدين) بأن يني بـ ثم يستدما يمينه من الفرج نحو كسر لين أبا عالا
 فعليه صلى الله عليه وسلم ولأنه أبلغ في صيانة الميت عن النش ومنع التراب والهوام كاللبن في ذلك
 غير موثر لانه المأثور كما تقرر وظاهر ضنيع المتن أن أصل سدا للعد مندوب كسابقه ولا حقه
 فتجوز أهالة التراب عليه من غير سد وبصر غير واحد لكن بحث غير واحد وجوب السد
 كعليه الإجماع الفعلي من زمنه صلى الله عليه وسلم الى الآن فتحرم تلك الأهالة لما فهم من
 الأزرار وهنك الحرمة واذ هو موادون ذلك ككبه على وجهه وحمله على هيئة مصرية فهذه
 أولى انتهى ويجرى ما ذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر لو أنهم القبر تحير الولي بين تركه
 واصلاحه ونقله منه الى غيره انتهى ووجهه أنه يقتدر في الدوام لا يقتدر في غيره وألحق بأهله
 انهار تراه عقب دفنه وواضح أن الكلام حيث لم يحش عليه سبع أو يظهر منه مرجع والواجب
 اصلاحه قطعاً (ويحشو من دنا) الى القبر بأن كان على شفيره كما نص عليه ووقع في الكفاية
 أنه يسكن لكل من حضر وقد يجمع بحمل الأول على التأكد (ثلاث خشات تراب) يديه جميعا
 من قبل رأس الميت للاتباع وسنده جيد ويقول في الأولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعبدكم
 وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى * تيه * بين الجمع بين يحشو وخشات المناسب ليحشى لا ليحشو
 أنه سمع حشا يحشو حشوا وحشوات وحش يحش حشا وخشات والثاني أنصع (ثم) بعد حش الحاضرين
 كذلك ويظهر ندبا القورية كإيفهمه التعليل الآتي خلاف ما تمضيته ثم (يخال) أي يردم والأولى

(قوله) ان عرف ما قدمه بغير أحكام
 الدفن وهل المراد الاحكام الواجبة فقط
 أو هي والمنسوبة ينبغي الثاني نظرا
 لمصلحة الميت والله أعلم (قوله) واحدا
 فثلاثة ينبغي ذب الثلاثة موافقة لما فعل
 به صلى الله عليه وسلم وان حصل المقصود
 بواحد وثوبه قوله الآتي واقتضى كلامه
 أنها الأفضل اذ المراد به أن الخسنة
 أفضل على القول بتعجز وانها وان
 حصل المقصود بوتردونها والأفلا
 خصوصية لها فليأت ثمر أيتها عبارة
 الروضة وشرحها ترشد الى ما ذكره
 وهو يستحب أن يكون عدد
 الفاسلين وثلاثة فأكثر بحسب
 الحاجة انتهت (قوله) ثم يستند بالي
 المتن في النهاية (قوله) ولما هزض
 المتن الى المتن في النهاية (قوله) والواجب
 اصلاحه أي أو نقله أخذ اعماصة
 (قوله) ثم بعد حش الحاضرين مقتضاه
 انتظار حش جميعهم وفيه بعد عند كثرتهم
 جدا لتفويته المبادرة فليأت ثمر

كونه (بالمساحي) مثلاله أسرع لتكميل الدفن اذ هي جمع مسحا بالسكر ولا تكون الامن
 حديد بخلاف الحجر ولا يزد على ترابه أي أن كفاه للابن عظم شخصه (ويرفع) القبران لم يخش بشه من
 نحو كفر أو متدع أو سارق (شرا فقط) تقربا للعرف فيزار ويحترم وصح أن قبره صلى الله عليه وسلم
 رفع نحو شرفان احتيج في رفعه شرف التراب آخر زيد عليه كبحث (والصحيح أن تسليحه أولى من تسنيه)
 لما صح عن القاسم بن محمد أن عمته عائشة رضي الله عنهم كشفت له عن قبره صلى الله عليه وسلم وقبر
 صاحبه فاذا هي مسطحة مطووعة بطحاء العرصة الحمراء ورواية البخاري أنه مسح جملها البيهقي
 على أن تسنيه حادث لما سقط حداره وأصلح زمن الوليد وقيل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وكون
 التسليح صار شعارا والرافض لا يؤثر لأن السنة لا تترك لفعل أهل البدعة لها (ولا يدفن اثنان في قبر)
 أي لحد أو شق واحد من غير حاجز بناء بينهما أي يندب أن لا يجمع بينهما فيه فيكره ان الاتحاد نوعا
 أو اختلافًا ولو احتملا لكنني اذا كان بينهما محرمية أو زوجية أو سيديّة والأحرم فالتقي في كلامه
 للكرامة تارة وأخرى وما في المجموع من حرمة بين الأئم ولدها ضعيف ويجرم أيضا ادخال
 ميت على آخر وان اتحد اقبل بلا جميعه أي لا يعجب الذنب فانه لا يلي كما مر هلى لا ياحس
 فلذا لم يستثنوه ويرجع فيه لاهل الخبرة بالأرض ولو وجد عظمه قبل كمال الحفر طمه وجوب ما لم يحتج
 اليه أو بعده نخاه ودفن الآخرفان شاق بأن لم يمكن دفنه الا عليه فطاهر قولهم نخاه حرمة الدفن هنا
 حيث لا حاجة وليس ببعيد لان الاذاء هنا أشد (الاضرورة) بأن كثر الموتى وعسر افراد كل ميت
 بقبرا ولم يوجد الا كفن واحد فلا كراهة ولا حرمة حينئذ في دفن اثنين كأثر مطلقا في قبر واحد لانه
 صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب ويقدم اقرأهما للقبلة ويجعل بينهما
 حاجز تراب وهذا الحزم مندوب وان اختلف الجنس على الأوجه كتقديم الأفضل المذكور في قوله
 (فيقدم) في دفنهما الى القبلة (أفضلهما) بما يقدم به في الإمامة عند اتحاد النوع والأفضل رجل
 ولو مفضل أو فضي نخشي فأمره أن يعم تقدم أصل على فرعه من جنسه ولو أفضل لحرمة الآوة أو الأمانة
 بخلافه من غير جنسه فيقدم ابن على أمة لفصلية الذكورة وعلم مما مر انه لو استوى اثنان أفرع
 وانهم لو تربوا المنيخ الأسبق الفضول الاماستي (ولا يجلس على القبر) الذي سلم ولومهدا فميا يظهر
 ولا يستند اليه ولا يتكأ عليه وظاهر أن المراد به محاذي الميت لا ما عتد الخويط عليه فانه قد يكون
 غير محاذ له لا سيما في الحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جذبه لانه يطلق عليه عرفا انه محاذ له (ولا يوطأ)
 احترامه الا للضرورة كان لم يصل لقبره وكذا ما يذريه ولو غريب فيما يظهر ولا يتمكن
 من الحفر الا به والنهي في هذه كلها للكرامة وقال كثيرون للحرمة واختير لغير مسلم المصرح بالوعيد
 عليه لكن أولوه بأن المراد القعود عليه لقضاء الحاجة (ويهرب) ندبا (زائره) من قبره (كقبره منه)
 اذا زاره (حبا) احترامه والقيام القبر أو ما عليه من نحو تالوت وقبره صلى الله عليه وسلم نحو يده
 وتقبيله يدع مكر وهه فبيحة (والتعزية) بالبيت والحق به مصيبة نحو المال لشمول الخبر الآتي لها أيضا
 (سنة) لكل من بأسف عليه كقرب وزوج وصهر وصديق وسيد ومولى ولو صغيرا نعم الشاة
 لا يعزها الا نحو محرم أي يكره ذلك كائنا ما بالسلام ويحتمل الحرمة وكلامهم انها أقرب لان
 في التعزية من الوصلة وخشية الفتنة ما ليس في مجرد السلام اما تعزيتها فلا شاك في حرمتها عليها
 كسلامها عليه وذلك لخبر ضعيف من عزى مصا بآله مثل أجره وفي خبر لابن ماجه انه يكسب خنل
 الكرامة يوم القيامة وبحث بعضهم انه لا ينس لاهل الميت تعزية بعضهم لبعض وفيه نظر ظاهر
 لما أنشئ لغني وظاهر كلامهم والأفضل كونها (قبل دفنه) ان رأى منهم شدة جرع ليصبرهم والافقده

(قوله) وان اختلف عبارة المغني والنهاية
 ويجوز بين الميتين تراب حيث جمع بينهما
 ندبا كما خرجه ابن القسري في تشبيهه
 ولو اتحد الجنس انتهت فجعلها الغاية لاتحاد
 الجنس والشارح جعلها اختلافه
 لا اختلاف الملاحظة فانه قد يلحق ان
 محل الحاجة عند الاختلاف اما عند
 الاتحاد فينبغي أن لا يندب فأشار الى
 نفسه وقد يلحق آخر أن محل الندب عند
 الاتحاد اما عند الاختلاف فينبغي
 الوجوب فأشار الشارح الى ردّه ثم رأيت
 في الروضة ما يشعر بخلافه في طلب
 الحاخز عند اتحاد الجنس وفي الغرر
 احتمال بالوجوب عند اختلاف الجنس
 فكل من القريتين أشار الى رد أحد
 الخلافين (قوله) ويحتمل الحاق ما قرب
 منه جذبا للتعليل بالاحترام يقتضي ترجيح
 هذا الاحتمال ولو لم يطلق عليه المحاذاة
 (قوله) وتقبيله اعتمد مر في شرحه بها
 لوالده ان قصد بالتقبيل التبرك لم يكره
 وقال قد مر حواياؤه اذا اعجز عن استلام
 الحجر يستحب أن يشرب بعضا وان يقبلها
 وقالوا أي أجزاء الميت قبل فحسن انتهى
 وذكر الموطأ في التشويح على الجامع
 الصحيح انه استنبط بعض العلماء العارفين
 من قبيل الحجر الأسود تقبيل قبور
 الصالحين انتهت (قوله) ويحتمل الحرمة
 الخ يتأمل فيه وفي مستنده وتقبيله فان
 التعزية حال اشتغال القلب عادة من
 الطرفين خالية عن دواعي الشنة والحرص
 في كلامهم يجوز أن يكون للندب
 والمشرعية للذي يقتضيه السياق
 لا الجواز

(قوله) ويؤيده خلافاً لمحل تأمل لأن حديث العيصين مقتصر فيه * (٣٣٢) * على التكفير وقد علم أنه ليس من محل النزاع

والحديث الآخر فيه الوعد بثواب نظيره
ثواب عمله السابق فضلاً منه سبحانه
وترغياً في اعتقاد الطاعة وليس للرض
فيه سببية بالكلية وانما ضرورة السببية
لاعتقاد العمل المترتب عليه نظير ذلك
الثواب وذو كرامة المرض لانه وقت التفضل
كالسفر فليست تأمل (قوله) وحينئذ أفاد الخ
ما يتجسس منه (قوله) وحينئذ اندفع ماهر
انه لا ثواب الا مع الكسب الخ لك أن تقول
ان كلاماً من الثواب والعتاب قد يطلق
على نعمة أو نعمة تصل الى العبد من ربه
في مقابل كسب يناسبه وهذا المعنى هو
الذي يكثر دوراً في الاطلاقات الشرعية
وقد يطلق بآراء مطلق النعمة والنعمة
الواصلان الى العبد من مولاه ومنه
قولهم في الكتب الكلامية انه ان عز
وجل ثابة العاصي وتعذيب المطيع
فيجوز أن يكون الواقع في كلام العز من
الأول وفي النص من الثاني فلا تعارض
لتغير المورد في تعليل العزاشعار بأنه
لم يبق مطلق الثواب بل الثواب المنوط
بالكسب وفي النص انما طاعة الثواب
بالمرض الذي ليس من الكسب في شيء
فثامله سالكا جادة الانصاف مغضياً
عن ثبوت التكاف والاعتساق (قوله)
فان كان لعذر كخون فكذلك يقتضي
حصول ثواب الصبر أيضاً وهو محل تأمل
الهم الا اذا كان شأنه الصبر على المصائب
وهو عازم عليه فحتمل أخذاً من الحديث
المأثور (قوله) ولا شاهد فيه لابن عبد
السلام فيه الشاهد الواضح ما لم يثبت
شخص بأن نفس المرض وشخوه من
المصائب يترتب عليها ثواب غير التكفير
وقد علمت ان كلاماً من الحديثين السابقين
لادلالة فيه على ذلك

لاشتغالهم بتحيزه (و) تمتد (بعده ثلاثة أيام) تقريرا لسكون الحزن بعد ما غالباً ومن ثم كرهت
حينئذ لانها اتخذته وابتدأها من الدفن كما في المجموع واعتز به جمع بأن المنقول انه من الموت هذا
ان حضر المعزى والمعزى وعلم والا فاقدم أو بلوغ الخبر وكفاً بنحو مرض أو محبوس ويكره
الجلوس لها وهي الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر ولا تخذ من الوزر بالجوع والدعاء لميت المسلم
بالمغفرة وللصواب بغير المصيبة (و) حينئذ (يعزى المسلم بالمسلم) أي يقال في تعزيتة (أعظم الله أجره)
أي جعله عظيماً بزيادة الثواب والدرجات فاندفع ما جاء عن جمع من كراهته لانه دعاء بتكثير المصائب
ووجه اندفاعه أن اعظام الاجر غير منحصر في تكثير المصائب كما تقرر قال تعالى ومن يتق الله
يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجر على ان هذا هشواراه الطبراني عنه صلى الله عليه وسلم لما عزى ما عدا
باب له * تنبيه * وقع لعز بن عبد السلام أن المصائب نفسها لا ثواب فيها لانها ليست من الكسب
بل في الصبر عليها فان لم يصبر كفرت الذنوب اذ لا يشترط في المكفر أن يكون كسباً بل قد يكون غير كسب
كابلان فالجوع لا يمنع التكفير بل هو معصية أخرى وردت في الاستنوى كالربا وبأنه في باب
طلاق السكران ما يصرح بأن نفس المصيبة يثاب عليها بالتصريحه بأن كلاماً من المجنون والمرضى
المغالوب على عقله ما جور ماثب مكفر عنه بالمرض فيكم بالاجر مع انتفاء العقل المستلزم لانتفاء الصبر
ويؤيده خلافاً لمن زعم أن ظاهر النصوص مع ابن عبد السلام خبر العيصين ما يصيب المسلم من نصب
ولا نصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياهم مع الحديث
الصحيح اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً فقيه انه يحصل له ثواب مما نال
لفعله الذي صدر منه قبل سبب المرض فضلاً من الله تعالى وحينئذ أفاد مجموع الحديثين أن في المصيبة
والمرض وغيره جزاءين أي أحدهما لنفسها والآخرة لصبر عليها وحينئذ اندفع ماهر انه لا ثواب
الامع الكسب وحمل النص على مريض صبر عند اتمام مرضه ثم استقر صبره الى زوال عقله يرد انه
سوى بين المرض والمجنون في الثواب ومثل ذلك لا يتصور في المجنون فالجمل المذكور غلط منشؤه
الغفلة عما ذكره في المجنون ثم رأيت بعضهم قال عقب هذا الجمل وفيه نظر وكأنه لما ذكره والحاصل
أن من أصيب وصبر حصل له ثوابان غير التكفير لنفس المصيبة والصبر عليها ومنه كفاية مثل ما كان يعمل
من الخير وغير ذلك مما ورد في السنة ومثله في كتابي في العيادة وان من اتقى صبره فان كان لعذر
كخون فهو كذلك ولو نحو جرح لم يحصل له من ذلك الثوابين شيء فان قلت المقر في المذهب
وان اختبر خلافه أن من تخلف عن الجماعة لعذر كمرض لا يحصل له ثوابها قلت يتعين حمل على انه
لا يحصل له ثواب الفعل بكل ضرورة لتفاوت بين الفاعل حقيقة وغيره فهو على حد قراءة الاخلاص
تعديل ثلث القرآن وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في أن ليس للانسان الاماسعي لانه عام
مخصوص بالاجماع على ان الميت يصل اليه دعاء الغير وصدقته فيصاب علمها وبغيره كالحديث المذكور
(وأحسن عزاءك) بالذات أي جعل سلوة وصبراً حسناً (وغفر ليبتك) وقدم المعزى لانه المخاطب وقيل
يقدم الميت لانه أحوج (و) يعزى المسلم (بالكافر) أي يقال له (أعظم الله أجره) ويضم اليه اما
(وصبرك) واما وجوب مصيبتك أو نحوها واما وأخلف عليك فممن يخلف أو وخلف عليك في نحو أب أي
كان خليفة عليك ولا يدعوك لبيت بنحو مغفرة لحرمته (و) يعزى (الكافر) ان احترم لا تحري فيحرم
تعزيتة على ما قاله الاستنوى والذي يتجه السكرامة نعم ان كان فيها توفير حرمت حتى اذبحى وقد تسق
تعزيتة ان رجي اسلامه (بالمسلم غفر الله ليبتك وأحسن عزاءك) وتباح تعزيتة كافر محترم بمثل بل قال
الاستنوى يتجه ندمها من تسق عبادته فيقال له أخلف أو خلف الله عليك ولا تنقص عددك أي لتكسر

الجزية بهم للسلين في الدنيا والفداء لهم بهم في الآخرة فليس فيه دعاء بدوام كفر بل قال شارح لاحتياج لهذا التأويل أصلاً لأنه لا يلزم من كثرة العدد كونه بوصف الكفر وظاهره أنه لا تسن تعزيتهم بميرد أو حربي بخلاف نحو محارب وزان محصن وناركة صلاة وإن قتل حداً (وبحوز البكاء) هو بالقصر الدمع وبالمدفع الصوت (عليه) أي الميت (قبل الموت) اجماعاً (وبعد) لما صحت أنه صلى الله عليه وسلم دمعت عيناه وهو جالس على قبر بنته وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله نعم هو اختيار خلاف الأولى بل مكروه كما في الأذكار عن الشافعي والأصحاب الخبر الصحيح فإذا وجبت فلا يكتفى بالبكاء قالوا وما الوجوب بإرسوله قال الموت وحكمته أنه أسف على مفات وقضية كلام الروضة نذبه قبل الموت وبه صرح القاضي قال لظاهر الكراهة فراقه وعدم الرغبة في ماله وقضيته اخذصاصه بالوارث قال شارح والأولى أن لا يكون بحضرة المحتضر (ويعزم التذنب بتعديده) الباء زائدة اذ حقيقة التذنب تعداد (شعائله) نحو واكفناه واجبلناه في الخبر الحسن أن من يقال فيه ذلك بأكمله ملكان يلهمناه ويقول أنه أهكذا كنت واللهز الدفع في الصدر باليد مقبوضة واشترط في المجموع للتحريم اقتران التعدد بالبكاء وغيره اقترانه بنحو واكذوا لا تدخل الساحة والمؤرخ ومع ذلك المحترم التذنب بالبكاء لأن اقتران المحترم بجائز لا يصح حراماً خلافاً للجمع ومن ثم رد أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ذنب أو سباحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خدي أو البكاء جائزاً مطلقاً وهذه الأمور محرمة مطلقاً وسبأ في الشهادات في اجتماع آفة المحترمة ولا تسباحة ما يؤيد ذلك (و) يحرم (النوح) ولون غير بكاء وهو رفع الصوت بالتذنب لما صحت في الناحية من التغليطات الشديدة ومن ثم كان كبيرة كالذي بعده (و) يحرم (الجرع) بضرب صدره ونحوه) كشق ثوب ونشر أو قطع شعر وتغيير لباس أوزى أو ترك لبس معتاد كما قاله ابن دقيق العيد وغيره ولا تغتر بجهلة المتفقه الذين يفعلونه قال الإمام ويحرم الأفراف في رفع الصوت بالبكاء ونقله في الأذكار عن الاحتياط * فرع * لا يعذب ميت بشئ من ذلك وما ورد من تعذيبه به محمول عند الجمهور على من أوصى به وقيل يعذب ما لم يمه عنه لأن سكوتيه بشعر رضاه فينا كدنه في الأهل عن ذلك خروجاً من هذا الخلاف فإن في أحاديث صحيحة ما يشهد به بل بالطلاق (قلت هذه مسائل متوارة) أي مبددة بعضها من الفصل الأول وبعضها من الفصل الثاني وهكذا (يبادر) بفتح الدال ندبا (بقضاء دين الميت) عقوبة أن أمكن مسارعة لفك نفسه عن حبسها بدنه عن مقامها الكريم كما صحت عنه صلى الله عليه وسلم وإن قال جمع محله فبين لم يخلف وفاء أو فمين عصي بالاستدانة فإن لم يكن بالترك حبس الدين أي أو كان ولم يسهل القضاء منه فوراً فيما يظهر سأل ندبا الولي غرماء أن يحتالوا به عليه وحينئذ تغبر أذنته بمجردهم بمصيره في ذمة الولي وإن لم يحلوه كما يصرح به كلام الشافعي والأصحاب بل صرح به كثير منهم وذلك للعاجلة والمصلحة وإن كان ذلك ليس على قاعدة الحوالة ولا الضمان قاله في المجموع قال الزركشي وغيره أخذنا من الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على مدني حتى قال أو قتاده على دينه وفي رواية صحيحة أنه لما ضمن الديارين الذين عليه جعل صلى الله عليه وسلم يقول هما علي والميت منهم ماري قال نعم فعلى عليه أن لا يجني كلولي في ذلك وأنه لا فرق في ذلك بين أن يخلف الميت تركه وأن لا وينبغي لمن فعل ذلك أن يسأل الدائن تحليل الميت تحليل صحيحاً لبرأقين ولخروج من خلاف من زعم أن المشهور أن ذلك التحمل والضمان لا يصح قال جمع وصورة ما قاله الشافعي والأصحاب من الحوالة أن يقول للدائن أسقط حقلك عنه أو أبرأته وعلى عوضه فإذا فعل ذلك برئ الميت ولزم الملتزم ما التزمه لأنه استدعاء مال الغرض صحيح انتهى وقولهم أن يقول إلى آخره مجرد تصوير ليس امر عن المجموع أن مجرد تراضهم بما يصبر الدين في ذمة الولي يرى

(قوله) نعم هو اختيار الخ لا حاجة إليه
لأن مورد الأحكام أغما هو فعل المكاف
الاختباري فذكره لمجرد الإيضاح
(قوله) وقضيته اختصاصه هذه القضية
مسئلة أن كانت العلة مركبة والاختصاصية
الأولى العموم والله أعلم (قوله) ومع ذلك
المحرم إلى قوله وسبأ في النهاية (قوله)
أن الاختصاصي الخ مقول الزركشي وغيره
(قوله) أسقط حقلك كذا في أصله رحمه الله
تعالى بصيغة الأمر في الأسقاط
والماتى في الأبراء وكان الأنتهب
جرايمه على منوال واحد (قوله) أو أبرأته
ينبغي أن يقرأ أبرأته على صورة الأمر
الموسم بالنون ليناسب أسقط الخ

(قوله) ويبحث بعضهم أن تعلقه بها الخ يظهر أن محل ما ذكر بفسله فيما إذا انحصرت التركة في المترم والافتعلق بنصيبه دون نصيب من عداه من الورثة ولا يتعلق بهائش بالكلية حيث كان أجنبيا وقلنا أنه كالولي فمما ذكر والله أعلم (قوله) لأن ذلك ليس قطعيا الخ أو يقال يرى براءة موقوفة فان بين الأداء تحقيقنا البراءة بغيرها التحمل وإن بين عدم الأداء تحقيقنا البقاء * (٣٤) * والتعلق بالتركة أو يقال يفضل بين

علم الدائن وجهه فان علم ارتفاع التعلق بالحمل استحسانه وإن لم يتسببه الأداء من التحمل لتقصيره برضا بدته فأشبهه ما لو فسخ المهر من الرهن فإنه لا يعود إلى الرهنه تعذر الأداء وإن جهله لم يقطع التعلق بالحمل لأنه غير مقصر اذ لم يرض بمحض ذمة التحمل فليأتمل (قوله) يستنبيه ببلد الخ بالتأمل الصادق يظهر أن تمتي الشهادة متى الدفن يجعل شريف ليس من تمتي الموت بل من تمتي صفة أو لازم له عند عدم رضه وكتب أيضا قدس الله سره ينبغي أن يستنتمى الموت أيضا شوقا إلى لقاء الله تعالى ومشاهدة الأرواح المقدسة كالأنبياء والأولياء كما صرح الشارح بالأول وشمل ذلك قولهم أما تنبيه لغرض آخر في محبوب ويشهد له الحديث الشريف وأسألك شوقا إلى لقاء من غير ضراء مضرة ولا فتنه مضلة وكان معنى هذا الحديث الشريف أسألك شوقا إلى الحامل عليه محض اخلاص المحبة لك غير مشوب بشئ من العلل بحيث يكون الحامل عليه خوفا على دنيا المشار إليه بالضراء المضرة أو على دين المشار إليه بالفتنة المضلة والتي للوثة في الحالة الأخيرة وإن كان محبوبا كما تنظر لك منه فاصر بالنسبة

الميت فيلزمه وفاؤه من ماله وإن تلفت التركة ويبحث بعضهم أن تعلقه بها لا يقطع بمجرد ذلك بل يدوم رهنها بالدين إلى الوفاء لأن في ذلك مصلحة للميت أيضا ونوزع فيه ويحجب بأن احتمال أن لا يؤدي الولي يساعده ولا نفيه ما من البراءة بمجرد التحمل لأن ذلك ليس قطعيا بل طائفا فاقضت مصلحة الميت والاحتياط له بقاء الحجر في التركة حتى يؤدي ذلك الذين (و) تنفيذ (وصيته) استحلالا للبر والدعاء له ويبحث الأذرعى وجوب المبادرة عند التمكن وطلب المستحق ونحو ذلك وكذا في وصيته نحو الفقراء أو إذا أوصى بتجملها (ويكره تمتي الموت لضرر نزل به) أي يبدئه أو ماله لله أي الصحيح عنه (لا اشتة دين) أي خوفها فلا يكره بل يستن كما أفتى به المصنف اتباعا للكثير ويبحث الأذرعى نذب تمتي الشهادة في سبيل الله كاصع عن عمر وغيره وفي المجموع يستن تمتي سبيل شريف أي مكة أو المدينة أو بيت المقدس وينبغي أن يلحق بها محال الصالحين ويبحث أن الدفن بالمدينة أفضل منه بمكة لعظم ما جاء فيه بها وكلام الأئمة يرد * تنبيه * تنافي مفهوم كلامه في مجرد تمتي والذي يتجمله لا كراهة لأن علمنا أنه مع الضرر يشعر بالتبرم بالقضاء بخلافه مع عدمه بل هو حينئذ دليل على الرضالان من شأن النفوس التفرقة عن الموت فتنبه لاضرر دليل على محبة الآخرة بل حديث من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه يدل على نذب تمتي محبة لقاء الله كهو ببلد شريف بل أولى (ويستند التداوي) للخبر الصحيح تداو وأما الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الهرم وفي رواية صحيحة ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء فان تركه ترك دواءه فضيلة قاله المصنف واستحسن الأذرعى تفصيل غيره بين أن تقوى أو كله فتركه أولى وأن لا تفعله أولى ثم اعترضه بأنه صلى الله عليه وسلم سيد المتوكلين وقد فعله ويحجب بأنه تشرع منه صلى الله عليه وسلم ثم رأيت بعضهم أجاب به ونقل عياض الإجماع على عدم وجوبه واعترض بأن لنا وجهها وجوبه إذا كان به جرح يخاف منه التلف وفارق وجوب نحو اساغه ما غص به بخمر وربط محل الفصد لتقن نفعه (ويكره كراهه) أي المريض (عليه) أي التداوي وتناول الدواء لأنه يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام للهنيء الصحيح لا تسكره أو مرضا كعمل الطعام والشراب فان الله يطعمهم ويسقيهم واعتمد في ذلك على تحسن الترمذيه وليس كما قال فقد ضعفه البيهقي وغيره كافي المجموع (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) كأصداقه (تقبيل وجهه) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قبل وجه عثمان بن مظعون رضي الله عنه بعد موته ومن ثم قال في البحر انه سنة وقده السبكي بخوأله والأوجه جملة على صالح فيسن لكل أحد تقبيله تبركاه وعلى ما في المتن فالقبيل أغبر من ذكر خلاف الأولى حلا للجواز فيه على مستوى الطرفين كما هو ظاهر (ولابأس بالاعلام بموته) بل نذب كافي المجموع

إلى الأولى المسئلة صلى الله عليه وسلم والله أعلم ويشهد له أيضا من أحب لقاء الله أحب لقاء الله (قوله) وكلام الأئمة يرد به بالنداء ان كان للأئمة كلام في خصوص الدفن فلم وان كان من عموم تفضيل مكة فحل تأمل لأن تفضيل مكة بمعنى ان العمل بها أكثر ثوابا من العمل بالمدينة لا غير وهذا لا نافي ان من دفن بالمدينة خصوصيات ليست لمن دفن بمكة اذ من العلوم ان بيت المقدس أفضل من الطائف وقد ورد في بعض الأحاديث ما يقتضي خصوصية الدفن بالطائف عليه (قوله) دليل على الرضا في أصله بخطه الرضا بالباء فليجوز رافه أو اوى (قوله) فان تركه ترك دواءه فضيلة الذي يظهر ان التداوي أفضل لأنه يستنمى الله عليه وسلم قول وفلا دعوى انه تشرع محض تكاف لأحامل عليه ولا نفيه قول المصنف فان تركه ترك دواءه فضيلة لأنه لا نزاع في كونه فضيلة حينئذ انما النزاع في كونه حينئذ أفضل من التداوي وهو غير لازم من كلامه خلافا لما وقع للتأخر في كلامه بحيث يؤدي ذلك إلى مخالفة ظاهر كلام الصحابة وظواهر السنة من غير ضرورة ثم رأيت في حاشية شرح المنهج لابن قاسم قوله وان تداوى هذا مع قوله الآتي فان ترك التداوى الخ يفيد أن التداوى أفضل من تركه مر أو يحتمل قوله فان تركه الخ انه تركه لتحصيل مقام التوكل ومزاوته لكونه من أهل السلوك وعليه فيحتمل أن يقال ان الترك حينئذ أفضل لهذا العارض فتعفن النفس به ليعلم صدقها أو كذبها ونظيره كونه صلى الله عليه وسلم أقر أهل الصفة على ترك تعاطي الأسباب المفصلة لاستغاثهم بالأهم من تعلم الشرائع المترتب عليه من الصالح ما لا يتحقق وله نظائر آخر (قوله) ما غص به بخمر كذا في أصله بخطه وكان الأولى ولو بخمر فتدبر (قوله) وكذا على تناول الخ نقل في المغني والنهاية هذا الحكم عن المجموع وفيه نوع منافاة لاقتصار الشارح على النقل عن شارح ويعد عدم وقوعه على في المجموع نقله عنه تضعيف الحديث فليجوز (قوله) واعتمد في ذلك على تحسن

(قوله) أوفعلت في مجامع أو كانت يغري حق أخذها بما يأتي (قوله) والأبأن كانت بحق وبذني أيضا ان تذكره اذا كانت بحق ونخلت عما ذكر ولكنها كانت في ظالم أو فاسق أو مبتدع (قوله) الا بقدر الحاجة قد يتوقف في تصور الحاجة للباس بدون حائل (قوله) فلا كراهة لكن يظهر أنه خلاف الاولى للحديث الآتي (قوله) فان رأى خيرا ذكره * (٣٣٥) * قد يقال يجب كتم خبر رآه من متجاهر بفحور أو فسق أو مستتر عند

من يعلم حاله ان خشي ترتب ضرر على ذلك ويجب كتم خبر رآه فمن ذكر ان غلب على ظنه ان ذلك يؤدى الى تساهل من سمعه في ارتكاب ما كان الميت متصفا به والله أعلم (قوله) لانه غية غريبة حتى أن امرأته بالمدينة في زمن مالك غسلت امرأته فالتصفت بدها على فرجها فخير الناس هل تقطع يد الغاسلة أو فرج الميتة فاستفتى مالك في ذلك فقال سلوها ما قالت لما وضعت يدها عليها فسلوها فقالت قلت طال ما عصي هذا الفرج ربه فقال مالك هذا قاذف اجلدوها ثمانين تغسل يدها ثم قبل لافتي ومالك بالمدينة (قوله) ويظهر الشارح فينبغي كماله الاذرى أن يتحدث بذلك عن المستتر يدها عند المطايعين عليها المائلين اليها لعلمهم بنزجرون أقول على قياسه يأتي ذلك في الفاسق المستتر بالنسبة للمطاعين على حاله المائلين اليه وفي كتم خبر رآه في الفاسق المذكور بالنسبة الى المذكورين وكذلك من المتدبر السابق بالنسبة لما ذكر (قوله) أفرع قولهم أفرع وجوبه بتقديم في كلام الشارح الميل الى أن الترتيب في الصلاة مستحب والحيزم بأنه في الدفن مستحب وتقدم في المغنى والنهاية في الدفن أن الترتيب فيه مستحب فهل وجوب الاقراعه هنا في الكل ينافي ذلك أولا ينبغي أن يتأمل ويحترز ويراجع وقد يقال ان وجوب الاقراعه على نحو القاضي كما أفاده الشارح لا ينافي كون الترتيب مستحبا لانه يجب عليه قطع النزاع وقطعه متوقف على القرعة فوجب لذلك أمابا للنسبة اليها فلا يظهر الوجوب حيث فرض استحباب الترتيب لانه حينئذ يجوز اسلك مهما خالفه الترتيب عند عدم التساوي فكيف معه أو يقال

بالنداء ونحوه (للاصلاة) عليه (وغيرها) كالنداء والترحم لانه صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي يوم موته (بخلاف نعي الجاهلية) وهو النداء بذلك فافره ففكره للنهي الصحيح عنه وبكره ترتيبه بذلك كما حسنه في نظم أو نثر لانه فيها محلها حيث لم يوجد معها الندب السابق والاحرمت وحيث حلت على تجديد حزن أو أشعرت تبرم أو فعلت في مجامع فهدت لها والأبأن كانت بحق في نحو عالم وخلصت عن ذلك كله فهي بالطاعات أشبه (ولا ينظر الغاسل) ولا عس من غير خرقه شيئا (من يده) ففكره ذلك كافي في الرخصة وغيرها لانه قد يكون به ما يكره الاطلاع أحد عليه وربما رأى ما يسيء غلظه وصح في المجموع انه خلاف الاولى ويؤيد الاول الخلاف في حرمة (الا بقدر الحاجة) كعقبة الغسول من غيره فلا كراهة ولا خلاف الاولى لعذره ومحل جواز ذلك ان من أنظر (من غير العورة) والا حرم اتفاقا فالانظر أحد الزوجين أو السيد لاشهوة والا الصغير لما يأتي في النكاح ونظر العين لغيرها مكره والاضرورة وتسقن غطية وجهه من أول غسله الى آخره ويحرم كبه عليه كالمكر (ومن تعذر غسله) لفقد ماء أو لثخورك أو ولدع ولو غسل ثمرى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التقطع (يم) وجوبا كالحى ولحافظ على جته لتدفع بها لها وليس من ذلك خشية تسارع الفساد اليه لقروح فيه لانه صائر للبلاء ومرحوم ما لو وجد الماء بعد تيممه (ويغسل الجنب والحائض) ومثلها النساء (الميت بلا كراهة) لانها لما هارن وفيه تضعيف لما قاله المحامي من حرمة حضورهما عند المحتضر ووجهه معهما للملائكة الرحمة لما في الخبر الصحيح ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب اذ لو نظر لذلك لحرم تغسلها حمله أيضا ولا قائل به وتوهم فرق بين المحتضر والميت لا يجدي لا حجاج كل الى حضور ملائكة الرحمة (واذا ماتا غسلا غلظا فقط) للزنت لا تقطاع ما علمه حياه (وليكن الغاسل أمتنا) وكذا معناه دبا فهما لان غيره لا يوثق به في الاتيان بما طلب منه نعم يجزئ غسل فاسق كالكافر وأولى ومع ذلك يحرم على الامام تقويض غسل مولى المسلمين اليه نظير ما مر في آذانه وكذا لمن لم يعلم بالابتنه فيه ويعلم عمامته في الاجتهاد انه يكفى قول الفاسق والغسل (فان رأى) الغاسل أو معينه (خيرا) كطبيب ربح واستنار وجهه (ذكره) ندبالا انه ادعى لكثرة المسلمين عليه والداغين له (أو رأى) غيره) كسواد وجهه (حرم ذكره) لانه غية وقد صرح الامر بالكف عن ذكر مساوى المرقى (الاصح) فهما ليسا بالخبر في نحو متجاهر فسق أو بدعة كالا يغتريه ويظهر الشر فيه ليزجر عن طريقه غيره بل بحث وجوب الكسوة في الاول وهو متخذه ان ترتب عليه ضرر (ولو تنازع اخوان) أو غيرهما من كل اثنين استويا قريبا أو نحوه ولا مزج (أوز وجنان) ولا مزج أيضا (أفرع) بينهما في الغسل والصلاة والدفن فطاعا للنزاع وقضيته وجوب الاقراعه على نحو قاض رفع اليه ذلك وهو متخذه (والكافر أحق بقريته الكافر) في تجهيزه لانه وليه (وبكره) على المذهب نقلا لاوصية كالمكر آخر اللباس (الكفن المصفر) للرجل وغيره وبكره المزعفر للمرأة ويحرم المزعفر كله وكذا أكثره بان يحرم عليه الحر قياسا عليه واعتمد ابن الرفعة وغيره قول القاضي أنى الطبيب لا تكبره الخبرة وهي بكثرة قطع نفع مخطط من ثياب القطن ومجده ان لم يكن بقصد لائزته أخذ من قول شرح مسلم واعتمده الاذرى بكره المصبوغ ونحوه من ثياب الزينة انتهى وطاهره أو متركه أنه لا فرق بين المصبوغ قبل التسجيع وبعده وهو طاهر وقول القاضي يحرم الثاني ضعيف وان سؤبه الزركشي وقد قال القاضي وغيره يحرم على الحلى لبس الثاني ان صبغ الزينة وهو ضعيف أيضا كما بيناه في شرح العباب (و) بكره حيث لادن عليه مستغرق ولا في ورثته غائب أو محجور والاحرم (المغلاة فيه) بارشاع ثمنه عمال يلبس به للنهي الصحيح عنه رواه أبو داود وأما تخشيه

ليس المراد بوجوب الاقراعه ان تركه يؤثم بل المراد به أهم اذا استويا تنازعا أو أراد معرفة المستحق منهما على وجه الندب في الولاية تعين الاقراعه وتختفي معرفة ذلك (قوله) وكذا أكثره ينبغي أن يكون المصفر كذلك ان قلنا بتخريمه (قوله) بارشاع ثمنه الى قوله وقيل في المغنى والنهاية (قوله) عمال يلبس به الامر كذلك ولو كان من تعارف مزيد السرف والتعم في اللباس كاحداث في هذه الازمنة ينبغي أن يحترز

ببياضه ونظافته وسبوغه وكثافته فدفنته طهر مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فلحنن كفته وروى
 ابن عدى خبر حسنوا كفنهم موتا فأنهم يتراورون في قبورهم وقيل المراد بتجديدها كونها
 من جل (والمغسول) اللبس (أولى من الجديده) لانه لا صديد والحي أحق بالجديده كما قاله الصديق
 كرم الله وجهه واعترض بأن المذهب نقل ولا يسلا أولوية الجديده ومن ثم كفن فيه صلى الله
 عليه وسلم والظاهر أنه باتفاقهم وظاهر كلامهم اجزاء اللبس وان لم تنم فيه قوة أصلا ومروا فيه
 (والصبي) كالبائع في تكفنه بأثواب) والصبي كالباعة في ذلك أيضا وقد مر وأشار بأثواب إلى أنه
 مثله عددا لصفة حل الحرير للصبي دون البالغ (والخنوط) أي ذره السابق (مستحب) فلا يتقيد
 بقدر ولا يفعل الأرض الغرماء لسكن في المجموع عن الأم أنه من رأس التركة ثم مال من عليه مؤنته
 وأنه ليس لغريم ولا وارث منه وخزمه في الأنوار وظاهر ذلك أنه مضر حتى على السند ويوجه
 بتقدير تسليمه بأنه يتسامح به غالب مع مزيد المصلحة فيه لليت ولا ينافيه قول الأم بعد ذلك بسطرين
 ولولم يكن خنوط ولا كافور في شيء من ذلك رجوت أن يجزئ لأن هذا في الاجزاء المنافي للوجوب
 والأول في أنه مذهب لا يقتصر لرضا وارث ولا غريم ولا يعزى خلاف الخنوط في الكافور وعند جمع
 ولا في الغدير والمسك عند الكل وأفتى ابن الصلاح بأن ظاهره المال ووقف الكفن لا يعطى
 قطنا ولا خنوطا إلى الان الحرد ذلك في زمن الواقف وعليه لانه حينئذ شرطه كإياي (وقيل
 واجب) فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيد بما يليق به عرفا لا لاجتماع الفعل عليه
 ويرد بأن هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كافي المفسس (ولا يحمل
 الجنائز إلا الرجال وان كانت) خنثى أو (أنثى) اضعف النساء عنه فيكره لهن كخنثى ويحمل على
 سرير أو لوح أو يحمل وأي شيء حل عليه أجزأ قاله في المجموع (ويحرم حملها على هيئة ضريبة) كحملها
 في شحوق أو غرارة وكحمل كبير على نحويد أو كتف (وهي تخاف منها سقوطها) لانه تعرض لأهاته
 ما لم يخش تغيره قبل هيئة ذلك فلا بأس بحمله على الأيدي والرقاب كذا قالوه وتجه أن محله ما يغلب
 على الظن تغيره قبل ذلك والواجب حمله كذلك ولا بأس في الطفل بحمله على الأيدي مطلقا (ويندب
 للمرأة ما يترها كتابوت) يعني بقمعة معطاة لا يضاء أم المؤمنين زينب رضي الله عنها به وكانت تذرأته
 بالحبشة لما هاجرت قال في المجموع قبل هي أول من حملت كذلك وروى البيهقي أن فاطمة بنت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه فان صم هذا فهو قبل زينب بسنين كثيرة وزعم أن
 ذلك أول ما اتخذت في جنازة زينب بنته صلى الله عليه وسلم بأمره باطل انتهى لخصا وبفرض
 صحة ذلك قد يقال هو لا ينافي ما قيل ان أول من فعل به ذلك زينب لان المراد أول من فعل به ذلك الذي
 رأته بالحبشة وفاطمة الظاهر أنها انما علمت ذلك من زينب فاستحسنته وأمرت به (ولا يكره الركب
 في الرجوع منها) أي الجنائز لفعله صلى الله عليه وسلم له واه مسلم بخلافه في الذهاب لغيره عزز كما مر
 (ولا بأس باتباع) بالتشديد (المسلم جنازة قريه الكافر) فلا كراهة فيه خلافا لروايتي لخبر أبي داود
 وغيره بسند حسن ووقع في المجموع باسناد ضعيف أنه صلى الله عليه وسلم أمر عليا كرم الله وجهه
 أن يوارى أباطال قال الأسنوي ولا دليل فيه لانه كان يلزمه تجهيزه كونه في حماه ورد أنه كان له
 أولاد غيره وبفرضه فلا يلزمه تولى ذلك بنفسه فكان الدليل في توليه له بنفسه ويجوز له زيارة قبره أيضا
 وكالتقريب زوج ومالك قال شارح وجار واعترض بأن الوجه تقيده بعباءة سلام أي نحو قريه
 أو خشية فتدأفهم المتن حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريه وبه صرح الشافعي (ويكره
 اللقط) وهو رفع الصوت ولو بالذكور والقراء (في) الشيء مع (الجنائز) لان الهجاء رضي الله عنهم

(قوله) واعترض بأن الوجه تقيده
 خلافا للفتى والنهاية قد يقال بعد التقييد
 بما ذكره لا وجه للتخصيص بالجار
 فلنأمل

الكرهه (قول المتن) لو اختلط مع شرع
الى آخره يتردد النظر في استنباط المحرم
بغيره ويظهر أنه من حيث الطيب
وتحريمه راعى المحرم لان المختالفة بفعل
ذلك تؤدى الى ارتكاب محرم بخلافها
بترك ذلك بالنسبة للغير غايته انه ترك
سنة وما بالنسبة للتركيب فان قلنا ان
الواجب ساتر العورة وان الاقتصار
عليه لا يؤثم فالمراد واضح والاحتمال نظر
(قوله) بالقرعة فيما يظهر يظهر أن
الافراغ ليس للاخراج بل لتخصيص
المخرج وان كان كلامه الى الاول أميل
(قوله) ويغفر الجهل المراد منه أن
يخرج من تركه كل ما يليق به ومعنى
الاعتذار احتمال أن القرعة تؤدى الى
أن تجهز الواحد منهم بما أخرج من
تركه الغير بحسب نفس الامر والمراد
انه يخرج من تركه كل تجهيز بلا تفاوت
بينهما ومعنى الاعتذار ان احسب ما تعتبر
ما هو الاولى من كون تجهيز كل لائقه
محل تأمل فان كان المراد الثاني فيظهر
أننا تعتبر أقرهم لانه أحوط (قوله)
ويقول هنا فى الاولى أى فى الصورة
الاولى من الصور المتقدمة وهى صورة
اختلاط المسلمين بكفار بخلاف بقية
الصور كاختلاط الشهيد بغيره (قوله)
فى الكيفية الاولى وقد يقال فيه مع ما مر
تكرار (قوله) واستشكل الفرق يمكن أن
يقضى فى الفرق انهم لمحو عجز الميت
فاذا صلى عليه بغير كفن فهو عاجز عن
الستره والحى العاجز عن الستره تصح
لانه لا اقتداء به فيصحت الصلاة عليه

لأنها ملحقة بالاعتداء به وأدلى عليه من غير طهارة ٨٥ تحل وغسل ولا يتم فحاله بسببه حال فاقد الطهورين الجزم وفاقد الطهورين لا يصح الاعتداء به وأن صحّت صلاته لمحرمة الوقت مع لزوم إعادة وقد علمت أنه يعتبر في الميت ما يعتبر في الأمام فمن كان بحيث لا يصح الاعتداء به لا تصح الصلاة عليه وحكم العكس بالعكس فليتأمل (قوله) وكلا أمام الخ ويشترط أيضاً أن يحجمهما مكان واحد كما قاله الأذرى وأن لا يزيد ما بينهما في المسجد على ثلثمائة ذراع تقريباً بئزبلا للميت منزلة الأمام معني ونهاية زاد فيها ويؤخذ منه كراهة مساواته انتهى وهو ظاهر ما أخذ من التعليق وعمامتي كراهة الصلاة في المقابر ويؤخذ منه أيضاً أنها مقوفة لفضيلة الصلاة كما مر في صلاة الجماعة على الخلاف فيها كما أشار إليه في شرح الزرعي (قوله) على على أبي بصير أنه لو قلب أياً منهما الخ فيه نوع تناقض بين جعله لقباً وقوله ومعناه الخ فإدراكه بحسب أصول الوضع لا في حال كونه لقباً لأنه حينئذ لم يدل له دلالة إلا على الشخص وكأنه مأخذ كلام الشارح المحقق لكنه تصرف بما اقتضى إيراد ما ذكر عليه وأما عبارة الشارح المحقق فلا غبار عليها وأنها واضحة سهل والبضائع عوصفاته واهتمامه وعدو في تكملة الصغاني إذا قالت العرب فلان أضرب وفلان ضياء فالعني في العرض من الدنس والعموب محلي

ومفعوله في الفعل الحسي كالصلاة هنا يكون لهما بخلافه بعد غير الحسي يكون للفاعل فقط ومن
ثم قال أصحابنا في ان قلت زيد في المسجد فانت لما لم لا بد من وجودهما فيه بخلافه في ان قد قته فيه
يشترط وجود القاذف فقط فيه هذا حاصل ما ذكره الزركشي في بحره وقال انه نفيس بعد قوله مفهوم
طرف المكان جهة عند الشافعي وقوله مقتضى كلام النجاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول
في الطرف انتهى ولك ان تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجهه لان الطرف المسكن من الحسيات فاذا
جعل طرفا لفعل حسي متعذر لم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما
بخلاف الفعل المعنوي فانه اجنبي عن الطرف الحسي فاكفي بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل
فقط واما ما قاله عن الاحباب فهو لا يتشبه على مخرج الشين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود
المقتول فيه لا القاتل وفي القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد به الزجر عن
انتها الحرمته وانها كما يحصل بوجود المقتول فيه لا استلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف
لان القذف يحصل مع غيبة المقتول فان قلت هل لما ذكره وجهه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم
غالب وجود أثر حسي حال صدور من الفاعل وحال وصوله للمفعول نزل منزلة الحسي في انه لا بد من
وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدق مع غيبة المقتول فاشترط ككون
الفاعل فيه فقط وخرج بما تقرر ان ذكر المسجد قرينة الى آخره ما لو ابدله بالدار كان قتلته أو قد قته
في الدار ولا يثبت له ومقتضى القاعدة ساء على ان القتل منزل منزلة الحسي انه يشترط فيه وجودهما فيها
وفي القذف وجود القاذف فقط لكن المبحوث في هذه انه لا بد من وجودهما فيها في صورتين
ويوجه بان هذه القاعدة لما لم تطرد وجب تخريجها على القاعدة المطردة وهي ان القيد المتأخر
يرجع لجميع ما قبله فتأمل ذلك كله فانه مهم وخبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له ضعيف
والرواية المشهورة فلا شيء عليه وقد صلى عمر والحجاء على أبي بكر رضي الله عنهم فيه وأوصى عمر
بالصلاة عليه فيه فنفذها الحجابة وكل من هذين في معنى الاجماع نعم ان خيف تلويث المسجد فلا شيء له
(ويست) حيث كانوا ستة فأكثر (جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر) للخبر الصحيح من صلى عليه ثلاثة
صفوف فقد أوجب أي غفر له كما في رواية والمقصود منع النقص عن الثلاثة لا الزيادة عليها ومن ثم قال
فأكثر وفي مسلم ما من مسلم يصلي عليه أئمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه وفيه
أي شامل ذلك في الأربعين ويحت الزركشي وفاقا لبعضهم ان الصفوف الثلاثة في مرتبة واحدة
في الفضيلة وهو ظاهر الألف في حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فالأفضل له كما هو ظاهر أن يخبري الأول
لأننا نسوق سابقين الثلاثة لتلايت كوها بتقديم كلهم للأول وهذا منتف هنا ولو لم يحضر الاستسنة
بالامام وقف واحد معه واثنان صفا واثنان صفا (واذا صلى عليه فخير من لم يصلي) نذبالاه
صلى الله عليه وسلم صلى على قبور جماعة ومعلوم انهم ائمة اذ دفنوا بعد الصلاة عليهم ومن هذا أخذ جمع
انه يست تأخيرها عليه الى بعد الدفن وتقع فرضا فذويه وشباب ثوابه وان سقط الحرج بالاولين
لبقاء الخطاب به نذبالا وقد يكون ابتداء السنة واذا وقع وقع واجبا كخبر فرقة تأخرها عن وقع باحرامهم
الاحياء الآتي (ومن صلى) نذبالاه (لا يعبد على الصحيح) وان صلى منفردا لان صلاة الخنازة لا تنقل
بها ومرو في التيمم حكم ما اذا وجد الماء بعد ما مع حكم صلاة نحو فاقد الطهورين واذا أعاد وقعت له
نظرا فيجوز له الخروج منها (ولا تؤخر) أي لا يندب التأخير (لزيادة مصلين) أي كثرتهم وان نزع فيه
السبكي وتبعه الاذرعى والزركشي وغيرهما واختار انه اذا لم يحش تغيره ينبغي انتظار مائة أو أربعين
رجي حضورهم قريبا للحدث أو لجماعة آخرين لم يلقوا وذلك للامر السابق بالاسراع بها نعم تؤخر

(قوله) ومن ثم قال أصحابنا الخ ان كان
المراد بالحسي المدر كجاسة البصر
خاصة اتجه هذا التفريع والامح
تأمل لان القذف محسوس بجاسة السمع
(قوله) ومن هذا أخذ جمع الى قوله
وان سقط في النهاية

لحضور الولي ان لم يتخش تغير وعبر في الروضة بلا بأس بذلك وقضيت ان التأخير له ليس بواجب وينبغي بناؤه على ما مر أول فرع الجديده (وقال نفسه كعبه في الغسل والصلاة) وغيرها خبر الصلاة واجبة على كل مسلم ومسلمة برآ كان أو فاجرا وان عمل السكائر وهو من سئل اعتضد بقول اكثر اهل العلم وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي قتل نفسه أجاب عنه ابن حبان بأنه منسوخ والجمهور بأنه للزجر عن مثل فعله (ولو نوى الامام صلاة فائت والمأموم صلاة حاضرة وعكس جاز) كما لو صلى الظهر خلف من يصلي العصر وبه علم بالاولى جواز اختلافهما في حاضرين أو غائبين (والدفن بالمقبرة أفضل) لكثرة الدعاء له بتكرير الزايرين والمآثرين ودفنه صلى الله عليه وسلم بحجرة عائشة لان من خواص الانبياء انهم يدفنون حيث يموتون وافتاء القفال بكراهة الدفن بالبيت ضعيف وبحث الاذرى بنديب غير المقبرة نحو شبهة بأرضها أو ملوحة أو نداء أو نحو مبدعة أو فسقة فسقا ظاهرا بها وندب دفن الشهيد بجعله أي ولو قرب مكة ونحوها مما يأتي لان قتلى أحد نقلوا للدينة فأمر صلى الله عليه وسلم بردهم لمضا جهم فردوا اليها بمحمة الترمذي ويحرم نقله للمقبرة ان أدى لانفجاره بل يظهر انه لو خشى انفجاره من حمله عن محل موته وجب دفنه به ان امكن ولو لم يكن (ويكره المبيت بها) لغير عزز كما هو ظاهر لمسا فيه من الوحشة نعم لو قيل بنده حيث يقين انفاء الوحشة وحمله ذلك على دوام ذكر الموت والبلاء المستلزم للاعراض عما سوى الله تعالى لم يبعد أخذ ما من الخبر الآتي انها تدرك الآخرة (ويندب ستر القبر شوب) مثلاً عند ادخال الميت فيه (وان كان الميت رجلاً) لئلا ينكشف ومن ثم كان خشى وامرأة أكد احتياطاً (وأن يقول) الذي يدخله (بسم الله) أي ادخلك (وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي ادفنتك للاتباع بسند صحيح وفي رواية تسنة بدل ملة وفي أخرى زيادة وبالله (ولا يفرش تحته شئ ولا) يوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم أي يكره ذلك لمسا فيه من اضاعه المال أي لسكرته لنوع غرض قد يقصد فلا تنافي بين العلة والمعلل لان محل حرمة اضاعه المال حيث لا غرض أصلاً قيل تعبيره فيه مكره لان المخدة غير مفروشة فان اخرجت من الفرش لم يبق لها عامل يرفعها انتهى وهو عجيب وكان قائله غفل عن قول الشاعر

* وزجج الحواجب والعبونا *

عطف العيون لفظاً على ما قبله المتعذر اضماراً لعامله المناسب وهو كل من فكذاهنا كما فقرته (ويكره دفنه في تابوت) اجماعاً لانه بدعة (الا) لعذر ككون الدفن (في أرض ندية) بتخفيف التحية (أو رخوة) بكسر أوله وفتحها أو بها سباع تخفف أرضها وان احكمت أو تهترى بحيث لا يضبطه الا التابوت او كان امرأة لا يحرم لها فلا يكره للصليحة بل لا يبعد وجوبه في مسئلة السباع ان غلب وجودها ومسئلة التهترى وتقضى وصيته من التلث بما ندب فان لم يوص فن رأس المال ان رضوا ولا تنفذ بما كره (ويجوز الدفن ليلاً) بلا كراهة خلافاً للعسن وحده مع أنه استدلل بخبر في مسلم لا يدل له وذلك لما صح انه صلى الله عليه وسلم فعله وكذا الخلفاء الراشدون (ووقت كراهة الصلاة) اجماعاً وكالصلاة ذات السبب الآتي (اذا لم يتجره) لان سببه وهو الموت متقدم أو مقارن أما اذا تجرأه في الوقت المكروه من حيث الزمن فلا يجوز كما يأتي بخبر مسلم عن عتبة بن عامر رضي الله عنه ثلاث ساعات فما نارسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فهن وأن يقبر فهن موتاً واذ كروفت الاستواء والطلوع والغروب قال في المجموع عقبه عن جمع انهم أجابوا عنه بأن اجماع دل على ترك العمل بظاهره في الدفن وعن آخرين انهم أجابوا بأن النهي انما هو عن تحري هذه الاوقات للدفن فهذا هو المكروه وهو مراد الحديث قال وهذا أحسن من الاول بخلافه من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح الى الطلوع والعصر الى الغروب فلا يحرم فيه وان تحرى كما قاله الاستوى وغيره واستدلوا بالخبر وكلام الاصحاب

(قوله) وفي رواية تسنة بدل ملة قد يقال
وعليها فينبغي الجمع بينهما بأن يقول وعلى
ملة رسول الله وعلى تسنة رسول الله وهو
أكمل أو على ملة رسول الله وعلى تسنة
واضع ندب زيادة وبالله لكن لم يبين
الشارح محلها والذي عليه العمل ذكرها
التراسم الله فلجرح جميع ما ذكر (قوله)
ان رضوا يتأمل مع الخلافهم الآتي في
الفرانض في مؤن التجهيز ونصر بعضهم
بالخمول مع انه من التندوبات

لكن نوزع فيه بأن المعتمد انه لا فرق وعليه فليس من التحرى التأخير بقصد زيادة المصلين كاهو ظاهر
 خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم لتعليقهم بالطلان في التحرى بأن فيه مراعاة الشرع وهذا الامر اعم
 فيه بوجه وان لم يندب كافر * تنبيه * ظاهر كلامهم بل صريحه انه لا فرق فيما ذكرناه بين حرم مكة
 وغيره ويشكل عليه ما مر من الفرق بينهما في الصلاة وبما يؤيد اتحاد الحائرين المعتمد المذكور انه لا فرق
 بين الاوقات الزمانية والفعلية كهو ثم وان الاصحاب هنا أطلقوا الكراهة عند التحرى واختلفوا ثم
 هل تكره أو تحرم والمعتمد الحرمه قال جمع فقياسه الحرمه هنا فهذا القياس صريح في استثناء حرم مكة
 هنا وان تحرى كهو ثم واقتراحهما ما مر عن الاسنوي وغيره من قصر التحريم عند التحرى على الاوقات
 الزمانية بخلافه ثم وما قالوه هنا انه عند عدم التحرى لا كراهة بخلافه ثم ولك أن تقول ما هنا من حيزي
 السبب المتقدم أو المقارن كالتحرر وما هو كذلك لا حرمه أو كراهة فيه ثم لا عند التحرى فكذلك هنا فان
 ثم اتقى النهي عند عدم التحرى نظرا للسبب بقسميه هنا ثم وبهذا يتجه ترجيح المعتمد المذكور أنه
 لا فرق بين الوقت الفعلي والزمانى لان المدار على التحرى وهو عام في الوقتين ثم فكذلك هنا ويفرق بين
 اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بأن الصلاة لما تغيرت فيه عليها في غيره بالمضاعفة
 الآية التي لا توجد أصلا في غيره ناسب أن يوسع فيه لم يدها وان تحراها فيه ولم يضر تأخيرها الى
 خارجه حيزا لتلك المضاعفة التي لا توجد في غيرها وأيضا التحرى المنتج للمراعاة الشرعية لا يتصور
 في الصلاة فيه مع قول الشارع صلى الله عليه وسلم لا تتعوا أحد اطاف وصى أيتساعة شاء ولا
 كذلك الدفن في الامرين فإنه ليس من شأن الميت أن يخرج به من الحرم فلا تحصى فوات شئ وأيضا
 فتحرى الدفن في هذا الوقت مع حصول المقصود منه تأخيرها الى خروج الوقت المكروه فيه مراعاة
 ظاهرة فتأمل ذلك فانه مهم والحاصل ان من شأن المصلى كونه تارة في الحرم وتارة خارجه فوسع له
 اغتنام الحرم ولم يتصور منه مراعاة الدفن ليس من شأنه ذلك فتصورت المراعاة فيه (وغيرهما)
 أى الليل ووقت الكراهة وهو ما بقي من النهار (أفضل) للدفن منهما أى فاضل عليهما لانه مندوب
 بخلافهما نعم ان خشى من التأخير الى الوقت المندوب تغير حرم أو زيادة على الاسراع المطلوب نذب
 تركه فكيف يظهر (وبكره تخصيص القبر) أى تنبيهه بالجس وهو الجس وقيل الجبر والمراد هنا هما
 أو أحدهما لا تطمينه (والبناء) عليه في حرمته وخارجه نعم ان خشى نيش أو خسر سبيح أو هدم سبيل
 لم يكره البناء والتحصين بل قد يجبان نظير ما مر وسيعلم من هدم ما بالسبلة حرمه البناء فيها اذا اصل
 أنه لا يهدم اما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافا لمن وهم فيه (والكتابة عليه) للنهي الصحيح عن الثلاثة
 سواء كتابة اسمه وغيره في لوح عند رأسه أو في غيره نعم بحث الاذرنى حرمه كتابة القرآن لتعريضه
 للامتهان بالدوس والتجسس بصديد الموتى عند تكرار الدفن ووقوع المطر ونذب كتابة اسمه لجرد
 التعريضه على طول المسنين لاسيما قبور الانبياء والصالحين لانه طريق للاعلام المستحب
 ولما روى الحماكم النهي قال ليس العمل عليه فان أئمة المسلمين من المشرق الى المغرب مكتوب على
 قبورهم فهو عمل أخذ به الخلف عن السلف ويرد بتبع هذه الكتابة ويفرضها للبناء على قبورهم أكثر
 من الكتابة عليها في المنابر المسبلة كما هو شاهد لاسيما بالحرمين ومصر ونحوها وقد علوا بالنهي
 عنه فكذلك هى فان قلت هذا الاجماع فعلى وهو حجة كاصحوا به قلت تمتع بل هو أكثرى فقط اذ لم
 يحفظ ذلك حتى عن العلماء الذين يرون منعه ويفرض كونه اجما فاعلنا فعل حجة كاهو ظاهر اغماها
 عند صلاح الازمنة بحيث ينفذ فيها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك من منذ ازمنة
 * فرع * حسن وضع جريدة خضر على القبر للاتباع وسنده صحيح ولا يخفى عنه بركة تسبيحها اذ هو

(قوله) أى تنبيهه الى التنبه في الغنى
 والنهاية الآن فهم ما يدل وقيل الجبر
 ويقال هو النورة البيضاء فمن أن مراد
 الشارح كالغنى بالجبر النورة (قول المتن)
 والبناء قال في الغنى ويكره أن يجعل على
 القبر مظلة لان عمر رضى الله عنه رأى
 قبة فحشاها وقال دعوه فظلمه عمله انتهى
 وقد يقال ينبغى أن يكون محل ذلك اذا لم
 يكن ثم غرض صحيح في التظليل والا فلا
 كراهة كأن يكون لوقاية من يتعبدون
 نحو القراءة على الميت من الحر والبرد
 (قوله) لم يكره البناء الخ هل الحكم
 كذلك ولو في مسبلة فحمل تأمل ثم رأيت
 الشارح صرح بهما فميساى (قوله)
 وسيعلم من هدم الى المتن في النهاية

أكمل من تسبيح الياسمين في تلك من نوع حياة وقبس بها ما عتد من طرح الرحمان ونحوه ويجرم
أخذ ذلك كنجحت لما فيه من نفو بت حق الميت وظاهره أنه لا حرمة في أخذها بس أعرض عنه انوات
حق الميت بسببه ولذا قيدوا نذب الوضع بالخضرة وأعرضوا عن الياسين بالكلية نظرا لتقديده صلى
الله عليه وسلم التحفيف بالأخضر بما لم يسبق (ولو بنى) نفس القبر لغیر حاجة عما مر كما هو ظاهر وأخو
تخويط أوقية عليه خلافا لما زعم ان المراد الثاني وهل من النساء ما عتد من جعل أربعة أشجار
مربعة محيطة بالقبر لصق رأس كل منها برأس الآخر يحس محكم أولا لأنه لا يسمى ناء عرفا والذي يجه
الأول لأن العلة السابقة من التأني مد موجودة هنا (في مقبرة مسيلة) وهي ما عتاد أهل البلد الدفن فيها
عرف أصلها ومسيلها أم لا ومثلها بالأولى موقوفه بل هذه أولى حرمة النساء فيها قطعاً قاله الاسنوى
واعترض بأن الموقوفة هي المسيلة وعكسه ويرد بأن تعرفها يدخل مواعدا عتادوا الدفن فيه فهذا
يسمى مسيلة لا موقوفة فصع ما ذكره (هدم) وجوب الحرمة كما في المجموع لما فيه من التصديق
مع ان البناء يتأبد بعد انحراق الميت فيحرم الناس تلك البقعة وقد أفتى جمع هدم كل ما بقرة
مصر من الأبنية حتى قبة ما منا الشافعي رضي الله عنه التي بناها بعض الملوك وينبغي ان لكل أحد
هدم ذلك ما لم يحس منه مفسدة فتعين الرفع للامام أخذ من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع
شئ من المسيلة وان تبين بلاء من بها لأنه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فيقطع وقول المتولى يجوز
بعد البلاء محمول على المملوك (و يندب أن يرش القبر بماء) ما لم يزل مطر يكفي للاتباع وللأمر به
وحفظا للتراب وتقاء لا تبريد الفحص ومن ثم ندب كون الماء طهورا وباردا ويكره التمس أو يحرم قاله
الأذري ويكره طلبة بخلاق ورشه بما ورد قال الاسنوى ولو قيل بالتحريم لم يعد ويرد بأن
فيه غرض طيبه وحسن ريحه ومن ثم اختار السبكي انه اذا قصد يسيره حضور الملائكة لكونها
تحب الريح الطيب لم يكره (و) ان يوضع (عليه حصي) صغار (وان يوضع عند رأسه) ولو
أثنى (حجر أو خشبة) للاتباع رواه في الأول الشافعي في قبر ابراهيم والثاني أبو داود بسند
جيد في قبر عثمان بن مظعون وفيه التعبير بغيره وقضيه ندب عظيم الحجر وشبه نحوه
ووجهه ظاهر فان قصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا ثبت كذلك الا العظيم قيل وتوض
أخرى عند رجليه وفيه نظرا لأنه خلاف الاتباع (و) يندب (جمع الأقارب) ونحوهم كالزوجة
والممايلك والعقلاء بل والاصدقاء فيما يظهر في موضع للاتباع ولأنه أسهل على الزائر وأرواح
لأرواحهم ويرتجون كثرتهم السابق في القبر فيما يظهر (و) ندب (زيارة القبور) التي للسلمين
(للرجال) اجماعا وكانت محظورة لقرب عهدهم بجاهلية فرما حلتهم على ما لا ينبغي ثم لما استقرت
الامور نسخت وأمروا بها بقوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزروا وها فاتها
تذكر الآخرة ثم من كان تسنن له زيارته حيا لمخوضه ووضعه وغيره بقصد زيارته تذكر الموت والترحم
عليه وقول بعضهم تكرير الذهاب بعد الدفن للقراءة على القبر ليس بسنة ممنوع اذ ينس كائن عليه
قراءة ما ينس على القبر والدعاء فالبدعة انما هي في تلك الاجتماعات الحادثة دون نفس القراءة
والدعاء على ان من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كالاجتناف ويسن الوضوء لها ما قبور
الكفار فلا تسن زيارتها بل قيل تخرم وينع زججه في غير نحو قبر قبلا على ما مر في اتباع جنازته
(وتكره) الفناء (و) للنساء مطلقا خشية الفتنة ورفع أصواتهن بالبكاء نعم تسن لهن زيارته صلى الله
عليه وسلم قال بعضهم وكذا سائر الانبياء والعلماء والاولياء قال الأذري ان صح فأقار بها أولى بالصلة
من الصالحين انتهى وظاهره انه لا يرتضيه لكن ارتضاه غير واحد بل جزموا به والحق في ذلك أن يفصل

(قوله) ويكره طلبة بخلاق الى المتن في
الغنى والنهاية (قوله) وأن يوضع عليه حصي
وهل يجوز بناء ذلك أي تثبته بنحو حصي
في مسيلة محمل تأمل ولعل الأقرب الجواز
والفرق بينه وبين المربعة التي مر ذكرها
واضح فان ثبت ذلك فلا تخبر فيه ولا منع
من الوصول الى القبر بوجه خلافا والله
أعلم وقوله وقضيه ندب الى قوله قيل
في انما (قول المتن) للنساء من المتن لكونه
كذلك في أصل الشارح من غير أن يميز
بما يؤيد بأنه من المتن

بين ان تذهب لشهد كذاها بها للسجد فشرط هنا امر ثم من كونه عجزا ليست منزلة بطيب ولا حلي ولا توب زينة كما في الجماعة بل أولى وان تذهب في نحو هودج مما يسترضي شخصها عن الجانب فيسن لها ولو شاة اذا خشية قننه هنا ويفرق بين نحو العلماء والاقارب بأن القصد اظهار تعظيم نحو العلماء باحياء مشاهدتهم وايضا فزارهم يعود عليهم منهم مدد أخرى لا يسكره الا المحرمون بخلاف الاقارب فاندفع قول الأذرى ان صاع الى آخره (وقيل تحرم) للغير الصبح لعن الله زوارات القبور ومحل ضعفه حيث لم يترتب على خروجهن قننه والا فلا شك في التحريم ومحل عليه الحديث (وقيل تباح) اذا لم تخش محذورا لانه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة بمقبرة ولم يسكر عليها (ويسلم الزائر) ندبا على أهل المقبرة عموما ثم خصوصا لخبر مسلم ان صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وان ان شاء الله بكمل لاحقون وفي رواية ضعيفة اللهم لا تحرمنا أحرهم ولا تقتلنا بعدهم والاستئذان للتركة أولاد دفن تلك البقعة أو للموت على الاسلام وقبل يقول عليكم السلام لخبره ان تخية الموتى قاله لمن سلم عليه به ويرده هذا الخبر ومعنى ذلك انه تخية موتى القلوب لسكرانته أو ان العرب كانوا يعتادونه في السلام على الموتى (وقرأ) ما يسر (له عقب القراء) بعد توجهه للقبلة لانه عقبها أرجى للاجابه ويكون الميت كما حضر ترجى له الرحمة والبركة بل تصل له القراءه هنا وفيما اذا دعى له عقبها ولو بعدا كما يأتي في الوصية (ويحرم نقل الميت) قبل الدفن ويأتى حكم ما بعده (الى بلد آخر) وان اوصى به لان فيه هتك الحرمه وصح امره صلى الله عليه وسلم لهم بدفن قتلى أحد في مضاجعهم لما أرادوا نقلهم ولا ينافيه ما مر لاحتمال انهم نقلوه بعد فإمرهم بردهم اليها وقضية قوله بلد آخر انه لا يحرم نقله لربه ونحوها والظاهر انه غير مردود ان كل ما لا ينسب لبلد الموت يحرم النقل اليه ثم رأيت غير واحد جزموا بحرمة نقله الى محل أنعم من مقبرة محل موته (وقيل بكره) اذ لم يرد دليل لبحرمة (الا أن يكون بقرب مكة) أى حرما وكذا البقية (أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) الشافعي رضي الله عنه وان نوزع في ثبوته عنه أو قربة بها صلها على ما يحبه الحب الطبري قال جمع وعليه فيكون أولى من دفنه مع أقاربه في بلده أى لان اتفاهه بالصلحين أقوى منه بأقاربه فلا يحرم ولا يكره بل يندب لفضله ومحل حيث لم يخش تغيره وبعد غسله وتكفنه والصلاة عليه والاحرام لان الفرض تعلق بأهل محل موته فلا يسقطه حل النقل وينقل أيضا للضرورة كأن تعذر اخفاء قبره ببلاد كفر أو بدعة وخشى منهم نشه وايدأوه وقضية ذلك أنه لو كان نحو السليل يعم مقبرة البلد ويفسد بها جازاهم النقل الى ما ليس كذلك وبحث بعضهم جواز له لحد الثلاثة بعد دفنه اذا أوصى به ووافقه غيره فقال بل هو قبل التغير واجب وفيه ما ننظر وعلى كل فلا حجة فيما رواه ابن حبان أن يوسف صلى الله عليه وسلم نقل بعد ستين سنة من مصر الى جوار جده الخليل صلى الله عليه وسلم وان صاع ما جاء أن الناقل له موسى صلى الله عليه وسلم بناه عليه وسلم لانه ليس من شرعنا ومجرت دحاكاته صلى الله عليه وسلم له لا تجعله من شرعه (ونبه بعد دفنه) وقبل بلا جميع اجزاء الميت الظاهرة عند أهل الخبرة تلك الأرض (النقل) ولولا حرم مكة (وغیره) كسكفني وصلاة عليه (حرام) لان فيه هتك الحرمه (الضرورة) فيجب (بان) أى كان (دفن بلا غسل) أو تيمم بشرطه ولم يتغير بينت أو تقطع على الأوجه لانه واجب لم يخلفه شيء فاستدرك (أو في أرض أو ثوب مغصوبين) وان تغير وان غرم الورثة مثله أو قيمته ما لم يساغ المالك نعم ان لم يكن ثم غير ذلك الثوب أو الأرض فلا لانه يؤخذ من مال كرهه وليس الحرير كالغصوب لبناء حق الله تعالى على المسامحة ودفنه في مسجد كهو في المغصوب فينبش ويخرج مطعنا على الأوجه (أو وقع فيه) أى القبر (مال) ولو من التركة وان قل وتغير الميت ما لم يساغ مال كرهه أيضا وتفيد

(قوله) في نحو هودج الظاهر أن محل اشتراطه محل ما ذكر حيث كان ثم أحد من الجانب والا فلا وجه لاستثاله والله أعلم (قوله) أو للموت على الاسلام ووضح أن هذا التوجيه خاص بنا ولا يأتى فيه صلى الله عليه وسلم فليتبته له والله أعلم (قول المتن) الا أن يكون بقرب مكة أى حرما ويظهر أن النقل من حرم مكة اليها مكره وليس بها على بقية وان النقل من محل منه الى محل آخر منه كذلك حيث كان في المنقول اليه ضربة ليست في المنقول عنه كما اورد أهل صلاح مثلا والا فيجزم فيما يظهر اذ لا معنى له حينئذ وعليه ان يتم حرم النقل من مكة الى خارجها من بقية الحرم بالاولى ثم جميع ما ذكره في الفصل يعلم في المدينة وبيت المقدس والتفصيل يعلم بالمقاييس على ما تقدم هذا ما ظهر في جميع ما ذكر ولم أر في شيء منه نصا قلنا قل ولجئنا والله أعلم (قوله) ولولا حرم مكة كذا في النهاية أيضا ولم يتغير بين الخ في المغنى والنهاية أيضا (قوله) ما لم يساغ المالك صادق بصور في الطلب والسكرت عنه وعن المسامحة وكذا فيما يأتي (قوله) نعم ان لم يكن الى المتن في النهاية والى قوله ودفنه في مسجد في المغنى

المذهب يطلبه رده في شرجه بأنهم لم يوافقوه عليه وفارق قصدهم بنشه وشق خوفه لاخراج ما اتلعه
لغيره بالطلب فحينئذ يجب وأن غرم الورثة مثله أو قيمته من التركة أو من المالمهم على التعمد بأن الهلك
والآباء والعار في هذا أشد وأخس وأيضا فكثير من ذوى المروات يستبشع فيسامحه أكثر من
غيره أما إذا اتلعه مال نفسه فلا ينش قبره لاخراج أي الابد بلائه كما هو ظاهر (أو دفن لغير القبلة)
وإن كان رجلاه الها على الأوجه خلا للثوبى كما فيصيب لوجه الها ما لم يتغير استدراكا للواجب
(لأنه لا يكتفى في الأصح) لأن غرضه السر وقد حصل بالتراب أو دفنت وبطنها جنين ترجى حياته
ويجب شق جوفها لاخراجها قبل دفنها وبعده فإن لم ترج حياته أخر دفنها حتى يموت وما قيل أنه يضع
على بطنها شيئا ليوت غلط فاحش فليحذر أو علق الطلاق أو التذرا أو العلق بصفة فيه فينبش للعلم
بها أو بعدهم أوليشهد على صورته من لم يعرف اسمه ونسبه إذا عظمت الواقعة أو لخصه العائف
بأحد متنازعين فيه أو لتعرف ذكوره أو أنوثته عند تنازع الورثة فيه أو نحو شلل عضو عند تنازعهم
مع جان فيه أو لخصه سبيل أو أداة فينبش جواز النقل ويظهر في الشكل التقيد بما لم يتغير تغيرا
يمنع الغرض الحامل على بنشه وأنه يكتفى في التغيير بالنظر للعادة المطردة بجعله أو لما كان فيه من
نحو قروح مما تسرع إلى التغيير ولو اتفق الميت وصار ترابا جاز بنشه والدفن فيه بل تحرم عمارته
ونسبه ترابه في مسيلة لتغييره على الناس قال بعضهم إلا في صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز وأن اتفق
ويؤيده نصريحهما بجواز الوصية بعمارة قبور الصلحاء أى في غير المسيلة على ما يأتي في الوصية لما فيه
من إحياء الزايرة والتبرك وأخذ من يتجرعهم النش الساذ كراهة لو نش قبر ميت بمسيلة ودفن عليه
آخر قبل بلائه ثم طعمه لم يحز النش لاخراج الثاني لأن فيه حينئذ هتك الحرمتين معا (ويست
أن يفج جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت) ويستغفر وله للأثر الصحيح بذلك وأمر به
عمرو بن العاص قدر ما تخرج زور وبفرق لهما وقال حتى أستاذنكم وأعلم ماذا أراجع به رسل ربى
ويستحب تلقين بالغ عاقل أو مجنون سبق له تكليف ولو شهيدا كما اقتضاه إطلاقهم بعد تمام الدفن
لغيره وفيه وضعية اعتضد بشواهد على أنه من الفضائل فالدفع قول ابن عبد السلام أنه بدعة وترجع
إلى الإصلاح أنه قبل أهالة التراب مردود بما في خبر الصححين فإذا انصرفوا أثناء مكان فتأخيره بعد
تمامه أقرب إلى سوء الهمما (و) يستحب (لجيران أهله) ولو كانوا غير بلد له إذا عبره ببلدهم ولا قاره
الابعد ولو ببلد آخر (تمية طعام بنسبهم يومهم وليتهم) للغير الصحيح اصنعوا آل جعفر طعاما
فقد جاءهم ما يشغلهم (ويلع عليهم في الأكل) ندب لانهم قد تروكونه حياء أو لفرط خزع ولا بأس
بالقسم إن علم أنهم يبرونه (ويحرم تمينه للناخات) أولنا نخة واحدة وأريد بها هنا ما يشغل الناذية
وتخوها (والله أعلم) لأنه أعانة على معصية وما اعتد من جعل أهل الميت طعاما ليدعوا الناس عليه
بدعة مكرهه كاجابتهم لذلك لما صنع عن جري كانعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام بعد
دفنه من الباحة ووجه عدته من الناحية ما فيه من شدة الاهتمام بأمر الحزن ومن ثم كره اجتماع
أهل الميت لتقصدهم بالاعزاء قال الأئمة بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم فمن صادفهم عزاهم وأخذ
جميع من هناك ومن بطلان الوصية بالذكر وهو بطلانها باطعام المعزين لكرهه لانه متضمن للخلوس
للتعزية وزيادة به صرح في الأنوار نعم إن فعل أهل الميت مع العلم بأنهم يطعمون من حضرهم لم يكره
وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن بمجموعة ومن ثم خالف ذلك بعضهم فآفتي بسخة الوصية باطعام المعزين وأنه
يفتد من الثلث وبالغ فقله عن الأئمة وعليه فالتقيد باليوم والليل في كلامهم له لا فضل فيستن فعله
لهم أطعموا من حضرهم من المعزين أم لا ماداموا مجتمعين ومنه قولنا لشدته الاهتمام بأمر الحزن ثم محل

(قوله) وإن كان رجلاه إلى المتن في النهاية
(قوله) أو دفنت وبطنها إلى قوله ويظهر
في المغنى والنهاية لأقوله أو لخصه سبيل
(قوله) أخر دفنها حتى
فليس في المغنى
يموت ظاهرا وإن تغيرت وليس به عيب
(قوله) أو بعدهم كذا في أصله رحمه الله
وكان الظاهر أو بعدهما والله أعلم
(قوله) ويؤيده نصريحهما بالخ قد يقال
إذا قيد بتغير المسيلة فأى تأييده
فلما مثل على أن تجوز عمارته لغرض
إحياء الزايرة لا ينافي جواز بنشه والدفن
عليه وأيضا عمل السلف رده فقد دفن
على الحسن عدة من أهل البيت ودفن
في البقيع من الصحابة الكثيرين
بنش من غير تكبير (قوله) ولا بأس بالخ
في المغنى والنهاية (قوله) وصنعهم
الطعام في أصله رحمه الله صنيعهم بالياء

الخلاف كما هو واضح في غير ما عتد الآن أن أهل الميت يعمل لهم مثل ما عملوه لغيرهم فإن هذا حينئذ يجري فيه الخلاف الآتي في النقطة فمن عليه شيء لم يفعلوه وحبوا وأوذبوا حينئذ لا تتأق هنا كراهته ولا يحل فصل مال الناحات أو العزيزين على الأول من التركة إلا إذا لم يكن عليه دين وليس في الورثة محجور ولا غائب ولا اتوا وضمنوا أو الذبح على القبر قال بعضهم من صنيع الجاهلية انتهى والظاهر كراهته لأنه بدعة فلا تصح الوصية به أيضا *** فائدة *** ورد أن من مات يوم الجمعة أو ليلة ما من من عذاب القبر وقتنته وأخذ منه أنه لا يسأل وإنما يتجه ذلك إن صرح عنه صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي أو عن غيره لا يقال من قبل الرأي ومن ثم قال شيخنا يسأل من مات رمضان أول ليلة الجمعة لعموم الأدلة الصحيحة

*** (كتاب الزكاة) ***

هي لغة التطهير والإصلاح والنفاء والمدح وشرعاً اسم لما يخرج من مال أو بدن على الوجه الآتي سمي بذلك لوجود تلك المعاني كلها فيه والأصل في وجوبها الكتاب نحو وآتوا الزكاة والظاهر أنها مجملة لأعانة ولا مطلقة وبشكل عليها آية البيع فإن الأظهر فيها من أقوال أربعة أعانة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظاً إذا كل مفرد مشتق واقترباً بالقرج مع عموم تلك واجمال هذه دقيق وقد يفرق بأن حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقاً أو بشرط أن فيه منفعة متحصنة فاحترمه الشارع خارج عن الأصل ومالم يحترمه موافق له فعملنا به ومع هذين يتعذر القول بالأجمال لأنه الذي لم تنصح دلالته على شيء معين والحل قد عادت دلالة من غيرها فوجب كونه من باب العام المعلوم به قبل ورود التخصص لتضاح دلالته على معناه وأما إيجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الأصل لتضمنه أخذ مال الغير فهو راعيه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع اجماله فصدق عليه حد الجمل وبدل لذلك فيما أحاديث البابين لأنه صلى الله عليه وسلم اعتنى بأحاديث البيوعات الفاسدة الربا وغيره فأكثر منها لأنه يحتاج لإيصال الكونها على خلاف الأصل لا بيان البيوعات الصحيحة اكتفاء بالعمل فيما بالأصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما تجب فيه لأنه خارج عن الأصل فيحتاج إلى بيانه لا بيان ما لا تجب فيه اكتفاء بأصل عدم الوجوب ومن ثم طوّل من ادعى الزكاة في نحو خيل ورفيق بالدليل والسنة والاجماع بل هو معلوم من الدين بالضرورة فمن أنكر أصلها كفر وكذلك بعض جزئياتها الضرورية وفرضت زكاة المال في السنة الثانية من الهجرة بعد صدقة الفطر وجبت في ثمانية أصناف من المال التقديرات والأنعام والقوت والتمر والعنب ثمانية أصناف من الناس يأتي بينهم في قسم الصدقات

*** (باب زكاة الحيوان) ***

أي بعضه ويد أنه وبالابل منه اقتداء بكتاب الصديق رضي الله عنه ولأنه أكثر أموال العرب *** تنبيه *** أبداً شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصحح بأنها أعم من النعم وليس يصحح حكمها بالابل فالذي في العاموس أنها الابل والغنم وفي النهاية أنها الابل والبقر والغنم فهي أخص من النعم أو مساوية له ومنه قول المتن الآتي أن اتحاد نوع الماشية وقوله ولو جوب زكاة الماشية شرط أن لا آخره (أنما تجب) منه (في النعم) وجمعه أنعام وجمعه أنعام يذكر ويؤث سميت بذلك لكثرة أنعام الله فيها (وهي الابل والبقر) الأهلية (والغنم) وتقيدها بالاهلية أيضاً غير محتاج إليه لأن الطباغ إنما تسمى شياء البر لا غنم كما اقتضاه كلامهم في الوصية وبفرض أنها تسما فهو لم يشترط أصلاً فلا يحتاج للاحتراز عنه (لا الخيل

*** (كتاب الزكاة) ***
 (قوله) إذا كل مفرد مشتق قد يقال أن كان باعتبار المعنى الشرعي فلا اشتقاق ليس ملحوظاً فيه بوجه أو العوي فكل منهما باعتبار مشتق منه لا مشتق فلهذا جار على المذهب الكوفي أو من باب الحذف والابصال والله أعلم ثم رأيت المحشى قال قوله مشتق فيه نظر *** (باب زكاة الحيوان) ***
 (قوله) وليس يصح حمل تأمل وليس فيما استند إليه الثابت الذي أقصر على أن يكون كل من المذكورين أقصر على الأشهر أو على ما أحاط به وقد قال الإمام الشافعي لا يحيط باللغة الآتي ولو كان عدم الذكر يدل على عدم الزكاة (قوله) كل من الثقلين قد بصره والله أعلم (قوله) وجمعه أنعام كذا في أصله بخطه رحمه الله وهذا كان أنعام بدون باء فصرح عليه فليجوز

والرقيق) وغيرهما الغير تجارة لخبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (والمتولد من)
ما تجب فيه وما لا تجب فيه كالتولد بين بقر أهلي وبقر وحشي وبين (غنم وطباء) بالذبح طهي وبأني سانه
آخر الخ لانه لا يسمى بقر ولا غنما وانما الزم الحريم جزاؤه تغليظا عليه اما متولد مما تجب فيه بما كابل
وبقر أهلي فتجب فيه الزكاة وتعتبر بأخفهما على الواحده لانه المتقن ليكن بالنسبة للعدد لا للسن
كأربعين متولدة بين ضأن ومعر فتعبر بالأكثر كما بيته في شرح الارشاد (ولاشئ في الابل حتى تبلغ
خمساً) لخبرهما ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة (ففيها شاة وفي عشر شاتان و) في (خمس عشرة
ثلاث) من الشياه و) في (عشرين أربع) من الشياه و) في (خمس وعشرين بنت نحاض) وسياق
ان في الذكور ذكرا وفي الصغار صغيرة فلا رد عليه وكذا الباقى و) في (ست وثلاثين بنت لبون
و) في (ست) وأربعين حقة ويجزئ عنها بنتا لبون و) في (احدى وستين جذعة) ويجزئ عنها حققتان
أو بنتا لبون لأجزائهما عازاد و) في (ست وسبعين بنتا لبون واحدى وتسعين حققتان و) في (مائة
واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون) فان نقصت الواحدة أو بعضها لم يجب سوى الحقتين (ثم) ان زادت
على ذلك تغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشر فينتد (في كل أربعين بنت لبون و) في (كل خمسين
حقة) لخبر البخاري عن كاذب أبي بكر لا نسرى الله عنهما لما واجهه الى البحرين على الزكاة بذلك
لكن فيه ما يشكل على قواعدنا وقد ذكرت الجواب عنه في شرح المشكاة وعلم مما تقر ان في مائة
وثلاثين بنت لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتين و بنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وللواحدة
الزائدة على العشرين قسط من الواجب فلونقت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط جزء من مائة
واحد وعشرين جزأ من ثلاث بنات لبون وما بين النصب بما ذكره فعولا يتعلق به الواجب ولا ينقص
بنقصه فلو كان معه تسع ابل فالشاة في خمس منها فقط فلونقت أربع لم يسقط منها شئ * فرع * ملك
ست ابل ثلاثة أحوال ولم يتركها الزمة ثلاث شياه لانه اذا أخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصابا قاله
الشيخ أبو حامد قال العمراني وانما يصح ان كانت قيمة كل من الست تساوي قيمة شاة في الحول الثاني
وقيمة شاتين في الحول الثالث واعترض بأن الصواب اسقاط كل والتعبر بشاة في الثالث أيضا وكاه
مبنى على ضعف ان الوقف يتعلق به الزكاة خلافا لمن غلط فيه كما بيته في شرح العباب قيل قسم
الصدقات بما يعلم منه ان الواجب شاة في الحول الأول فقط فانظره فانه مهم (وبنت المحاض لها ستة)
كاملة لان أتها أن لها أن تحمل ثانيا قصير ماضا أى حاملا (واللبون ستتان) كاملتان لان أتها
أن لها أن تلد ثانيا ويصير لها لبن (والحقة ثلاث) كاملة لانها استحققت أن تتركب ويحمل عليها ويطرقها
الفعل ويقال للذ كحق لانه استحق أن يطرق (والجذعة أربع) كاملة لانها تجذع بمقدم أسنانها
أى تسقطها وظاهر كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجذاع قبل تمام الأربع وحينئذ يشكل بما يأتي
في جذعة الضأن وقد يفرق بأن القصد ثم بلوغها وهو يحصل باحد أمرين الاجذاع وبلوغ السنوهنا
غاية كمالها وقد لا يتم الاتمام الأربع كاهو الغالب وهذا آخر أسنان الزكاة وهو نهاية الحسن ذرا ورسلا
وقوة واعتبر في الجميع الاثنته لما فهم من رفق الدر والنسل (والشاة) الواجبة فيما دون خمس وعشرين
من الابل (جذعة ضأن لها ستة كاملة) وان لم تجذع أو أجدعت وان لم تبلغ سنة (وقيل ستة أشهر
أو ثنته مهنر لها ستتان) كاملتان (وقيل سنة) وقيدت الشاة هنا بالجذعة أو الثنية جملا لا لطلق على
المفيد كما في الاضحية (والاصح انه مخبر بينهما) أى الجذعة والثنية (ولا يتعين غالب غنم البلد) أى بلد
المال بل يجزئ أى غنم فيه لصدق الاسم ولا يجوز العدول عنه هنا وفيما يأتي في زكاة الفهم الامثلة
أو خبر منه قيمة وحينئذ قد يتبع الخبر المذكور ويتعين الضأن فيما لو كانت غنم البلد كماها ضائفة

(قوله) كما بيته في شرح الارشاد عبارة
فيه فلا تجب في غيرها حتى التولد منها
ومن غيرها اختلاف التولد فيها كالتولد
من الابل والبقر شلافاته تجب الزكاة
فيه كما يجتمع بل قال أبو زرعة ينبغي
القطع به ثم بحث انه ترك الزكاة أخفهما
كالبقري هذا المثال لانه المتقن انتهى
وهو ظاهر بالنسبة للعدد اما بالنسبة
للسن كما في أربعين متولدة بين ضأن ومعر
فيعتبر بالأكثر كما يأتي تطيره في الاضحية
فلا يخرج هنا الاماله ستتان انتهى
(قوله) ستة كلمة عبارة الثريين والرملي
وطعنت في الثانية وكذا في البقية
والظاهر انه لا تخالف وان صوابهم ما به
يتحقق كمال السنة مثلا والله أعلم

وهي أعلى قيمة من المعز ويشترط كما يحكمه في المجموع خلافا لما قد يقتضي تحكيمه كلام الروضة وأصلها
 صحة الشاة وكما لها وان كانت الابل مريضة أو معبة لأن الواجب هنا في الذمة فلم يعبر فيه بصفة الخرج
 عنه بخلافه فيما يأتي بعد الفصل فان لم يجد صحيحة ففرق قيمتها درهم كمن فقد بنت الخاض مثلا فلم يجدها
 ولا ابن لبون ولا بالثن فيفرق قيمتها للضرورة (و) الأصم (انه يجزئ الذكر) ولو عن انث وهو جذع
 ضأن أو ثني معز كالأضحية لصدق اسم الشاة عليه اذ انما هي للوحدة كليا في الوضعية ولا لها من غير
 الجنس وبه فارق منع اخراج الذكور عن الاناث في الغنم والفرق بأنه هنا بدل وأصل لا يتأتى على الأصم
 أنه هنا أصل أيضا لأن الأبراد البدلية من حيث القياس اذ هي لا تنافي الاصلة من حيث الاجزاء
 من غير نظرية الابل (وكذا العير الزكاة) أي ما يجب فيها وهو بنت مخاض فما فوقها ثم بدلها كابل لبون
 عند فقدها الأصم انه يجزئ (عن دون خمس وعشرين) وان نقص عن قيمة الشاة بناء على الأصم انه
 الاصل أي القياس وان كانت الشاة هي الاصل أي المنصوص عليه فالواجب أحدهما لا بعينه وهذا
 يجمع بين الخلاف في ذلك ولا خراجه عنها فاعداؤها أولى فلو اخرجها عن خمس مثلا وقع كله فرضا للتعذر
 تجزئ به بخلاف نحو مسح كل الرأس في الوضوء فان قلت بل يمكن تجزئ به بنسبة قيمة الشاة الى قيمته بدليل
 ما رجحه الزركشي في اخراج بنت الابل عن بنت المخاض انه لا يقع فرضا الا ما يابل خمسة وعشرين
 جزأ من ستة وثلاثين بدليل أخذ الجبران في مقابلة الباقي قلت ممنوع لان الواجب ثم الشاة اصابة
 وهي من غير الجنس فتعذر تجزئ به لان القيمة تخمين وهنا من الجنس فبزه زيادة محسوسة معروفة
 بالاجزاء من غير نظرية قيمة فأمكن فيه التجزئ وخرج بغير الزكاة ابن المخاض وما دون بنت المخاض
 (فان عدم) من عنده خمس وعشرون (بنت المخاض) بأن تعذر اخراجها وقت ارادة الاخراج ولو نحو
 رهن بموكل مطلقا أو بحال لا يقدر عليه أو غضب عجز عن تخليصه أي بأن كان فيه كفته لها وقع عرفا
 فيما يظهر (فان لبون) أو خنثي ولد لبون يخرجها عنها وان كان أقل قيمة منها ولا يكف شراءها وان
 قدر عليها بخلاف الكفارة لئلا الزكاة على التخفيف ولا يجزئ الخنثي من أولاد المخاض قطعا لعدم
 تحقق الأوثى كذا قيل وفيه نظر لجرى ان خلاف قوى اجزاء ابن المخاض فلا قطع وله اخراج بنت الابل
 مع وجود ابن الابل لكن ان لم يطلب جبرانا ولو فقد الكل فان شاء اشترى بنت مخاض أو ابن لبون
 اما اذا لم يعدم بنت المخاض بأن وجدها ولو قبل الاخراج فبعتين اخراجها ولو لمعروفة بخلاف ما لو
 وجدها وارثه بين تمام الحول والاداء فلا تعين على العمد والفرق ظاهر وبحسب الاسنوي انها لو تلفت
 بعد التمكن من اخراجها امتنع ابن الابل لتقصيره فان قلت ينساق فيه ما بحثه أيضا ان العبرة في التعذر
 بوقت الاداء المعبر عنه فيما تقرر بارادة الاخراج قلت يتعين ان مراده بوقت التمكن هنا وقت ارادته
 الاخراج مع التمكن ثم مع ذلك أخر حتى تلفت فان قلت يلزم عليه انه يلزمه البقاء على تلك الارادة بأن
 لا يعدل لما بدأ اخراجها عنها قلت ليس ذلك بعيد لان هذا التعين حينئذ فيه احباط تام للتحققين
 فقد وله عنه بقية المذكور تقصير أي تقصير ومرة أنه اذا لم يجدها ولا ابن لبون ففرق قيمتها ويحمله ان لم
 يكن بماله سن مجزئ وامكن الصعود اليه مع الجبران والاوجب على ما بحثه شارح وأيده غيره بأن ابن
 الابل بدل وقد أزموه تحصيله فكذا هنا انتهى وفي كل من البحث والتأيد نظر ظاهر أما البحث
 فلانه مخالف للنقول في الكفاية وحري عليه الاسنوي والزركشي وغيرها أنه مخير بين اخراج القيمة
 والصعود بشرطه كالحريته في شرح العباب ويجزئ ذلك في سائر أسنان الزكاة فاذا اقتد الواجب خير
 المافع بين اخراج قيمته والصعود والنزول بشرطه وأما التأيد فلوضوح الفرق بين البدل والاصل
 فكيف يقاس أحدهما بالآخر حتى يقال اذا أزم تحصيل البدل فكذا بتحصيل أصل آخر (والقيمة)

(قوله) فان لم يجد صحيحة بما اذا ضبط
 محل الفقد ثم رأيت الفاضل المحمدي قال
 يعمل ان المعسر هنا وفيما بعده عدم
 الوجدان في البلد وما حوله بما دون
 مسافة القصر (قوله) أو ما يجب فيها
 هذا التفسير يخرج الثنية وكلام غيره
 كالصريح بدخولها وهو متجه لانها اذا
 أخرجت في الخمسة والعشرين وما فوقها
 فادونها بالاولى وحينئذ فالاولى تنسبه
 بما يجزئ فيها والله أعلم (قوله) أو غضب
 عجز عن تخليصه أو نتج عن غيره
 الامساك فيما يظهر وعليه فينبغي أن
 ينسب العجز بنظر ما فسر به الشارح
 في الغضب والله أعلم

كعدومة) فيخرج ابن اللبون مع وجودها (ولا يكف) بنت مخاض (كرجمة) أي دفعها والله مهازيل بخلاف ما إذا كن كهن كرائم كما يأتي الخبر الصحيح المالك وكرائم أموالهم (لكن تمنع) الكريمة إذا كانت عنده (ابن لبون) وحقا (في الأصح) لوجود بنت مخاض مجزئة بما له فلم يشترط شراء بنت مخاض أو دفع الكريمة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها لأنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها فلا يؤخذ (في الأصح) وفارق أجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض بأن فيه مع ورود النص زيادة سن عليها توجب تميزه بفضل قوة وور ود الماء والشجر والامتناع من صغار السباع والتفاوت بين الحق وبنت اللبون لا يوجب هذا الاختصاص (ولو اتفق فرضان) في إبله (كما تأتي بعير) فرضا خمس بنات لبون أو أربع حقائق لا نهائس أربع بنات وأربع خمس بنات (فالمذهب) أنه (لا يتعين أربع حقائق بل) الواجب (هن) أو خمس بنات لبون (حيث لا أعبط لما يأتي لأن كلا يصدق عليه أنه واجب ولا يجوز إخراج حقتين وبنت لبون ونصف وان كان أعبط للتشقيص وقصيته أجزاء ثلاث مع حقتين وأربع مع حقة مثلا إذا كان مع وجود الفرضين عنده هو الأعبط وهو كذلك لكن يشكل عليه أن من خير بين شيئين لا يجوز له تبعضهما كما في كفارة البين وقد يفرق بأن التغيير ثم بالنص مع أن كل خصلة مقصودة لذاتها ولا كذلك هنا وبئذ تعين الأعبط هنا لا ثم (فان وجد بماله أحدهما) كاملا (أخذ) أن لم يحصل الآخر الأعبط ولا يلزمه تحصيله وان سهل على المعتمد ولا يجوز هنا نزول ولا يعود لعدم الضرورة إليه (والإ) وجد بماله أحدهما كاملا بأن فقد كل منهما أو بعض كل أو بعض أحدهما أو وجد أو أحدهما لا يصفة الأجزاء أو بصفة الكرم (فله تحصيل ما شاء) منهما أي كله أو تمامه بشراء أو غيره وان لم يكن أعبط لمشقة تحصيل الأعبط ويعلم مما يأتي أن له أن يصعد أو ينزل مع الجبران فله في تلك الأحوال الخمسة أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد لأربع جذاع فيخرجها ويأخذ أربع جبرانات وان يجعل بنات اللبون أصلا وينزل لخمس بنات مخاض فيخرجها مع خمس جبرانات فعلم أن له فيما إذا وجد بعض كل منهما كثلاث حقائق وأربع بنات لبون أن يجعل الحقائق أصلا فيدفعها أو بعضها والباقى من بنات اللبون مع الجبران لكل واحد بعض أحدهما كحقة أن يجعلها أصلا فيدفعها مع ثلاث جذاع ويأخذ ثلاث جبرانات أو بنات اللبون أصلا فيدفع خمس بنات مخاض مع خمس جبرانات * تنبيه * قضية كلامهم أنه فيما إذا قد هما يجوز له جعل الحقائق أصلا ويدفع أربع بنات لبون مع أربع جبرانات أو جعل بنات اللبون أصلا ويدفع خمس حقائق ويأخذ خمس جبرانات لأنه وجد عين الواجب هنا فامتنع أخذ الجبران كذا قيل وهو مخفى في الثانية وأما الأولى ففيها نظر ولا نسلم أن كلامهم يقتضي ما ذكره لأن أحد الواجبين المخترفين لا يصلح للبدلية عن الآخر بل إذا وجد هو أو بعضه فامتنع عن نفسه ثم يكمل من غيره وفيما إذا كان له أربع بنات مخاض أو أربع حقائق وخمس بنات لبون فلا تشقيص لأن كل مائتين أصل برأسها ولا يشكل عليه ما يأتي من تعيين الأعبط لحل هذا على ما إذا استوى في الإعبطية أو كان في اجتماع الحقائق وبنات اللبون أعبطية ويأتي أنها لا تنحصر في زيادة القيمة (وقيل يجب الأعبط للفقراء) أي الأصناف وغلب الفقراء منهم لكثرة هم وشهرتهم لان استواءهما في القدرة عليهما كهو في جودهما الآتي ويرد بوضوح الفرق وليس له فيما ذكر أن يصعد أو ينزل لدرجتين كأن يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد لخمس جذاع ويأخذ عشر جبرانات أو الحقائق أصلا وينزل لأربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع إكسان تقليله ومن ثم لم يرضى في الأول بخمس جبرانات جاز (وان وجدها) بماله بغير صفة الأجزاء كما لعدم

(قوله) فامتنع أخذ الجبران كذا قيل هو شيخ الإسلام في الاستسنى وكلامه منجبه في المسئلتين خلافا للشارح رحمه الله تعالى كما يعلم بتسبع كلامهم الشارح لأن أحد الواجبين الخ كلامهم كالصحيح في رده في أصل الروضة مانعه من أن يوجد بعض كل من الحلال الرابع أن يوجد بنات لبون بأن يجد ثلاث حقائق وأربع بنات لبون فهو بالخيار أن شاء جعل الحقائق أصلا فدفعها مع بنات لبون وجبران وان شاء جعل بنات اللبون فدفعها مع حقة وأخذ جبرانا انتهى فتأمل صنيعه وكيف سرح بالخبر من النوعين ومع ذلك سقغ كون كل منهما بدلا عن الآخر وهذه الصورة المتقولة عن أصل الروضة تقدمت في كلام الشارح أيضا فلتأمل (قول المتن) يجب الأعبط للفقراء أي الأصناف وغلب الفقراء لشهرتهم وكثرة هم

كمما مر أو بصفته حال الأخراج ولا نظر لحال الوجوب كما علم مما مر فيها إذا وجدت المخاض قبل الأخراج نعم لا يبعد أن يأتي هنا نظير بحث الاستوى السابق من أنه لو قصر حتى تلف الاغبط لم يجزئ غير (فالصحح تعين الاغبط) أي الانفع منهما ان كان من غير الكرام اذهى كلعنومة كجئته السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه بأن كان أصح لهم لزيادة قيمة أو احتياجهم لخود زأو حرت أو حلا مشقة في تحصيله وانما يخبر فيما يأتي في الجبران وفي الصعود والنزول والاغبط أولى ان تصرف لنفسه لان الجبران ثم في الذمة فتجبر دافعه كالكفارة وأحد الفرضين هنا متعلق بالعين فرويت مصلحة مستحقة ولا مكان تحصيل الفرض هنا بعينه والاستغناء عن النزول والصعود بخلافه ثم (ولا يجزئ غيره) أي الاغبط (ان دلس) المالك بأن أخفى الاغبط (أو قصر الساعي) ولو في الاجتهاد في أيهما أعبط فترة عنه ان وجدوا لقيمة (والا) يدلس ذلك ولا قصر هذا (فيجزي) عن الزكاة لان رده مشق (والاصح) بناء على الأجزاء ما لم يعتد الساعي حل أخذ غير الاغبط وبفوض الامام له ذلك لأجزاء غير الاغبط حينئذ (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الاغبط اذا كانت الاغبطية بزيادة القيمة لانه لم يدفع الفرض بكامله فاذا كانت قيمة أحد الفرضين أربعمائة والآخر أربعمائة وخمسين وأخرج الأول رجع عليه تخمين (ويجوز اخراجه) دنائرا أو (درهما) من نقد البلد وان أمكنه شراء كامل لان التصدي الجبر لا غير وهو حاصل بها وهذا أظهر من وجوه أخرى علل بها لانها كلها مدخولة كما يظهر بتأملها ويجوز أن يخرج بقدره جزأ من الاغبط لامن المأخوذ فلو كانت قيمة الحقائق أربعمائة وبنات اللبون أربعمائة وخمسين وأخذ الحقائق فالجبر خمسة اساع بنت لبون لا نصف حقة لان التفاوت بخسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل بتعين تحصيل شخص به) من الاغبط (ومن لزمه بنت مخاض فعدمها) وابن لبون في ماله وأمكنه تحصيلهما (وعنده بنت لبون دفعها) ان شاء (وأخذ شاتين) بصفة الأجزاء الا ان رضى ولو بذكر واحد لان الحق له (أو عشرين درهما) اسلامية بقره أي فضة خالصة وهي المراد بالدرهم حيث اطبق نعم لم يجدها وغلبت المغشوشة جاز بناء على الاصح من جواز التعامل بها اخراج ما يكون فيه من الثمرة قدر الواجب أما اذا وجد ابن لبون فلا يجوز بنت لبون الا اذا لم يطلب جبرانا كما مر (أو) لزمه (بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض مع شاتين) بصفة الشاة التي في الابل في جميع ما مر فيها (أو عشرين درهما أو) دفع (حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما) كراواه البخاري عن كعب أبي بكر رضي الله عنه وكذا كل من لزمه سنن فقده وما نزل منزله له الصعود ولا على منه ولو عرسن زكاة وأخذ الجبران والنزول لا سفل منه ان كان سنن زكاة ودفع الجبران وخرج بعدهما ما اذا وجدها فمتنع النزول وكذا الصعود ان طلب جبرانا ونحو المعيب والكريم هنا كعدم نظير ما مر وانما منعت بنت المخاض الكريمة ابن لبون كما مر لان الذي كرام مدخل له في فرائض الابل فكأن الانتقال اليه أغلظ من الصعود والنزول (واخبار في الشاتين والدرهم) وأحدهما هو مسمى الجبران الواحد (لدافعها) مانكا كان أو ساعيا لكن يلزمه رعاية مصلحة الفقراء أخذوا دفعها كما يلزمه وكذا ولو لبارعاية مصلحة الثالث (و) الخيار (في الصعود والنزول للمالك في الاصح) لان ما شرعنا تحقفا عليه حتى لا يكاف الشراء فاسبب تخيير ولو مع الجميع بينهما كما اذا لزمه بنت لبون فنزل عن احدهما لبنت المخاض مع اعطاء جبران وصعد عن الأخرى لحقة مع أخذه لكن ان وافقه الساعي والأعجب هذا ما نحته الزركشي والذي يتجه المنع مطلقا لان الواجب واحد فاما ان يصعد واما ان ينزل وأما الجميع فنخرج عن القياس من غير حاجة اليه ومحل الخلاف ان دفع غير الاغبط والازم الساعي قبول الاغبط خرما الا أن تكون ابلة معينة) بمرض أو غيره فلا يجوز له الصعود لمعيب مع طلب الجبران الا ان رآه الساعي

(قوله) أي الانفع الى قوله بأن كان في النهاية وكذا في أصل الشارح رحمه الله ثم ضرب عليه وليس في المحلى والمغنى تعرض لهذه الزيادة فاعلمها انما تنفي بعض نسخ المتن دون بعض (قوله) والاغبط أولى أي ثم لا متعين (قوله) خمسة أنساع بنت لبون ظاهر أن محله حيث لم يتفاوت التدويم بين الصحح والكسر والافتيب في ان يراد في الكسر حيث تحقق التفاوت بينهما الضعف الرغبة في الكسر وبشمله قوله أيضا أن يخرج بقدره جزأ فليأتمل حتى التأمل (قوله) اسلامية الى المتن في النهاية

مصلحة لان الجبران للتفاوت بين السليم وهو فوق التفاوت بين المعين فقد تزيد قيمة الجبران المأخوذ على المعيب المدفوع ومن ثم لو عدل لسليم مع طلب الجبران جاز وله النزول لمعيب مع دفع جبران لتبرعه بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرائين وزول درجتين مع) دفع جبرائين كما إذا أعطى بدل الحقة بنت مخاض (شرط تعدد درجة) قرى في جهة المخرجة (في الأصح) فلا يصعد عن بنت المخاض للحقة ولا ينزل عن الحقة إليها الا عند تعدد بنت اللبون لا مكان الاستغناء عن الجبران الزائد نعم لو صعد درجتين ورضي بجبران واحد جاز قطعاً مطلقاً وصعود وزول زائد على درجتين كاعطاء بنت مخاض عن جذعة وعكسه كما ذكر وخرج بقولنا في جهة المخرجة ما لو لم يثبت لبون فقد ها والحقة فيه الصعود للجذعة وأخذ جبرائين وان كان عنده بنت مخاض لانها وان كانت أقرب لبنت اللبون ليست في جهة الجذعة (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) وهي الماها خمس سنين كاملة (بدل جذعة) فقد ها (على أحسن الوجهين) لانها ليست من أسنان الزكاة (قلت الأصح عند الجمهور والخوار والله أعلم) لانها أسن منها بسنة فكانت جذعة بدل حقة ولا يلزم من انقضاء أسنان الزكاة عنها اصاله انقضاء نياتها ولا تعدد الجبران باخراج ما فوقها لان الشارع اعتبر الثنية في الجملة كما في الأصحية أما إذا لم يطلب جبران فاجوز جرماً (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) عن جبران واحد لان الحديث اقضى التحجيرين الثاني والعشرين فلم تجزئ خصلة ثالثة كالأجوز في كفارة غيرة الطعام خمسة وكسوة خمسة نعم ان كان الآخذ المالك ورضي بالتفريق جاز لان الحق له (وتجزئ شاتان وعشرون لجبرائين) لان كلاماً مستقل فأجبر الآخر على القول (ولا شيء في) (البقر حتى تبلغ ثلاثين فقها تبيع) وهو (ابن سبعة) كاملة لانه تبيع أمته في المرح وتجزئ تبيعاً بالاولى (ثم في كل ثلاثين تبيع و) (في كل أربعين مسنة) واستغنى بهذا عما وجد في بعض النسخ وفي أربعين مسنة وهي ما (لها سنن) كاملتان لتكامل أسنانها وتجزئ تبيعاً بالاولى ويبحث أن في كل أربعين تبيعاً تبيعاً الظاهر أنه وهم لان المخرج عنه حيث كان في سن تجب فيه الزكاة لا تعتبر موافقة سنة المخرج وسيأتي في رد استشكل اخراج الصغير ما يصرح بذلك وذلك للغير الصحيح بذلك وعلم من المتن أن الفرض بعد الاربعين لا يتغير الا بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أضعاف أو بأقربها تفصيل ما مر في المائتين الأله لجبران هنا كالغنم لعدم وروده (ولا شيء في) (الغنم حتى تبلغ أربعين فشاء جذعة شأن أو ثنية معز وفي مائة واحد وعشرين شاتان و) (في المائتين واحدة ثلاث) من الشياه (وفي أربعائة أربع ثم في كل مائة شاة) كما في كتاب الصديق رضي الله عنه واه البخاري * تبية * أكثر ما يتصور من الوقص في الابل تسعة وعشرون مابين احدى وتسعين ومائة واحد وعشرين وفي البقر تسعة عشرة مابين أربعين وستين وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون مابين مائتين وواحدة وأربعائة

* (فصل) * في بيان كيفية الأخراج للمامة وبعض شروط الزكاة (ان اتخذ نوع الماشية) كأن كانت ابله كلها أرحية أو مهرية أو بقرة كلها أو اميس أو غراباً أو غنم كلها أو أتاناً أو معزاً (أخذ الفرض منه) وهذا هو الأصل نعم ان اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ولا تقص وجب أعطيها كالحقاق وبنات اللبون فيما مر ولا نظر لامكان الفرق بأن الواجب ثم أصلان لانه لا نلاحظ القياس أنه لا يحيف على المالك في المائتين فلا ينافي هذا الفرق الآتي في خمس وعشرين معية وفارق اختلاف الصفة هنا اختلاف النوع بأنه أشد فان قلت ينافي الاغبط هنا ما يأتي أنه لا يؤخذ الخيار قلت يجمع بحمل هذا على ما إذا كانت كلها خياراً لكن تعدد وجه الخيرية فيها أو كلها غير خيار بأن لم يوجد فيها وصف الخيار الآتي وقد مر أن الاغبطية لا تنحصر في زيادة القيمة ثم وذلك على

(قول المتن) وتجزئ شاتان وعشرون لجبرائين يتردد النظر في هذه الصورة مع قص كون شاة وعشرة دراهم لجبران ونظيرهما لا خرفه بل يمتنع نظر القصص ما لا يصح شرعاً لا بعد الامتناع فلجوز (قوله) الظاهر أنه وهم هو كذلك والمثلية متقولة في زوائد الرضة وعبارتها ولو كانت احدى وستين بنت مخاض فأخرج واحدة منها فالصحيح الذي قاله الجمهور أنه يجب معها ثلاث جبرائات وفي الحماوى وجه أنها كفيها وحدها حذر من الانحاف وليس بشئ انتهى فالبحث المذكور انما يخرج على الوجه المرحوح * (فصل) * في بيان كيفية الأخراج (قوله) نعم ان اختلفت الى قوله ولا نظير في الغنم والنهاية (قوله) فان قلت الى المتن في النهاية الآتية وقد مر أن الاغبطية لا تنحصر في زيادة القيمة

ما إذا انفرد بعضهما بوصف الخباز دون باقها فهو الذي لا يؤخذ (فلو أخذ) الساعى أو أخرج هو بنفسه
 (عن شأن معز أو عكسه) أو عن جواميس عربا أو عكسه (جاز في الاصح) لاتحاد الجنس ولهذا
 يكمل نصاب أحدهما بالآخر (شرط رعاية القيمة) بأن تساوى قيمة المخرج من غير النوع تعدد
 أو اتحاد قيمة الواجب من النوع الذى هو الأصل كأن تستوى قيمة المغز وخذعة الضأن وتبيع
 العرب وتبيع الجواميس ودعوى أن الجواميس دائماً تنقص عن قيمة العرب ممنوعة ولو تساوت
 قيمتا الارحية والمهرية أخرت احدهما عن الاخرى قطعاً على ما قيل وكن أن الفرق أن التمايز
 بين الضأن والمغز والعرب والجواميس أظهر فخرى فيهما الخلاف تميز لهما التمايز منزلة اختلاف
 الجنس بخلاف الارحية والمهرية فان قلنا وجهه تفرع فعلى ما قبله يقتضى عدم الاجزاء مطلقاً
 قلت وجهه النظر أن أن قوله منه انما ذكر لكونه الأصل كما تقرر لا لتحصار الاجزاء فيه
 (وان اختلف) النوع (كضأن ومعز) وكأرحية ومهرية وجواميس وعرب (ففي قول يؤخذ من
 الأكثر) وان كان لاحظ خلافة تغليبا تعاب (فان استويا لا غبط) هو الذى يؤخذ أى لانه لا مرجح
 غير هو قيل يتخير المالك (والأظهر أنه) أى المالك (يخرج ماشاء) من النوعين (مقسطاً عليهما بالقيمة)
 رعاية للعانيين (فاذا كان) أى وجد (ثلاثون عنزا) وهى أنى المغز (وعشرين نحات) ضأناً (أخذ عنزا)
 أو نحة شية ثلاثة أرباع عنز) مجزئة (وربع نحة) مجزئة وفى عكسه ثلاثة أرباع نحة وربع عنز والخبزة
 للمالك كما أفاده المتن لا للساعى فعنى قوله أخذ أى أخذ ما اختاره المالك وكذا يقال فى الإبل والبقر
 فلو كانت قيمة عنز مجزئة ديناراً ونحة مجزئة دينارين لزم فى المثال الأول عنزاً ونحة قيمتهما ديناراً وربع
 وقس على ذلك نعم لو وجد اختلاف الصفة فى كل نوع أخرج من أى نوع شاء لك من أجوده أى
 مع اعتبار القيمة هنا كما هو ظاهر (ولا تؤخذ مريضة ولا معية) بما يربده المبيع عطف عام على خاص
 انتهى عن ذلك رواء البخارى (الامن مثلها) أى المراض أو المعيات لأن المستحقين شركاؤه ولو كان
 البعض أردأ من بعض أخرج الوسط فى العيب ولا يلزمه الخيار جمعا بين الحقين فالملك خمساً وعشرين
 بعيراً معية فمسايت محض من الاجود وأخرى دونها تعينت هذه لأنها الوسط وانما لم تعب الأولى
 كالأعيط فى الحقائق وبنات البون لأن كلاماً أصل منصوص عليه ولا حيف بخلافه هنا ويؤخذ
 ابن لبون خذنى عن ابن لبون ذكرهم أن الخنوفة عيب فى المبيع ولو انقسمت ماشيته لسلجمة ومعية أخذت
 سلجمة بالقسط فى أربعين شاة نصفها سليم ونصفها معيب وقيمة كل سلجمة ديناران وكل معية دينار
 تؤخذ سلجمة بقيمة نصف سلجمة ونصف معية مما ذكر وذلك دينار ونصف ولو كانت المنقسمة لسلجمة ومعية
 ستاً وسبعين مثلاً فبانت لبون صححة أخذ صحيح بالقسط مع مريضة كذا عبر وابه وظهره أن المريضة
 لا يعتبر فيها قسط وعليه فوجهه أن القيمة تضبط مع اختلاف مراتب الصحة لا مع اختلاف مراتب
 العيب أو صحته ان أخذنا مع رعاية القيمة بأن تكون نسبة قيمتهما إلى قيمة الجميع كنسبتهما ما إلى الجميع
 (ولأذكر) لأن النص ورد بالاناث (الاذا وحب) كأن لبون أو حق فى خمس وعشرين ابلا عند فقد
 بنت الحاض وكذب أو وثى فيما دونها وكتيب فى ثلاثين بقرة (وكذا) يؤخذ الذكراً فيما (لو تعضت)
 ماشيته غير الغنم (ذكورا) وواجهها فى الأصل أنى (فى الاصح) كما تؤخذ معية من مثلها نعم يجب
 فى ابن لبون أخذ فى ست وثلاثين أن يكون أكثر قيمة منه فى خمس وعشرين لئلا يسوى بين النصب
 ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت قيمة المأخوذ فى خمس وعشرين خمسين كانت قيمة المأخوذ فى ست
 وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية على الجملة الأولى وهى خندان وخمس خمس أما الغنم
 فكذلك على وجهه والاصح اجزاء الذكراً عنها قطعاً وأخرج جمعها ما وانقسمت إلى ذكور واناث

(قوله) والخبزة للمالك الى قوله فلو فى
 النهاية (قوله) كذا عبر وابه الخ محل
 تأمل فليراجع ويجتزأ الذى رأته
 تأمل فى الجاع ولبون نقل عن شرح
 بخط بعض الأفاضل نقلاً عن شرح
 المذهب بوجهه ومريضة بالسقط وهو
 الذى يظهر وقول الشارح فوجهه الخ
 لا يتجنى ما فيه على التنبية والحاصل
 أن من تأمل كلامهم فى هذا المحل
 أدنى تأمل وفهم مرادهم من التقسيط
 بقطعة بأن صواب العبارة ما تقدم نقله
 عن شرح المذهب ويعلم ما وقع فيه الشارح
 فى هذا المحل رحمه الله تعالى ثم رأيت
 عبارة الروضة على طبق ما نقله الشارح
 وكأمر مستنده فوجب تأويلها بما يطابق
 كلام الأئمة وان أوههم طاهرهما
 خلافة فليتأمل ثم رأيت فى شرح العباب
 للنور بن عراق ما نصه وان كان الكامل
 دون القرض كائناً شاة فمها كاملة تقط
 أخرجه كاملة ونافعة أى بالتسقط
 كما فى المجموع بحيث يكون نسبة قيمة
 المخرج الى قيمة النصاب للعانيين انتهى
 الى النصاب رعاية للعانيين انتهى
 (قوله) فلو كانت قيمة المأخوذ ما هو المأخوذ
 فى خمسة وعشرين حتى تعرف قيمتها هل
 هو أو سطها وكذا يقال فى الآتية كذا
 أفاده الحشى والأقرب أن المأخوذ
 فى خمسة وعشرين أقل ما يصدق عليه
 اسم اللبون حيث لا مانع من نحو عيب
 فيقوم ثم زاد عليه بالنسبة

فلا يؤخذ عنها إلا الأناث كالمتحصنة أناثا لكن الانثى المأخوذة في المختلطة تكون دون المأخوذة في المتحصنة لوجوب رعاية نظر التقسيط السابق فيها فان تعدد واجها ولبس عندها الأنثى واحدة جاز اخراج ذكرهما وأراد هذه على المتن نظرا إلى أنها لم تتحصن وأجرأه اخراج ذكر غير صحيح لأن هذه حالة ضرورية تظهر مآثر في السليم والمعييب (وفي الصغار) إذا ماتت الإقطات عنها وبني حولها على حولها كما يأتي أو ملك أربعين من صغار المعز ومضى عليها حول فاندفع استسكال ذلك بأن شرط الزكاة الحول وبعدة تبلغ حد الأجزاء (صغيرة في الجديد) لقول الصديق رضي الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها والعناق صغيرة المعز ما لم يتخذع ويحتهد السامعي في غير الغنم ويحتز عن التسوية بين مائل وكثير فيؤخذ في ست وثلاثين فصلا فصلا فيفصل فوق المأخوذ في خمس وعشرين وفي ست وأربعين فصلا فصلا فيفصل فوق المأخوذ في ست وثلاثين وهو هكذا والكلام فيما إذا اتحد الخنس في خمسة أعيرة صغار تجب جذعة أو ثنية لأنها لما كانت من غير الخنس لم تختلص باختلافه ولو انقسمت مائتيه لصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كما مر وكذا يقال فيما سبق (ولا تؤخذ ربي) أي حديثة عهد بنتاج ناقة كانت أو بقرة أو شاة وإن اختلف أهل اللغة في إطلاقها على الثلاثة سميت بذلك لأنها تربي ولدها ويستمر لها هذا الاسم إلى خمسة عشر يوما من ولادتها أو إلى شهرين قولان لأهل اللغة والذي يظهر أن العبرة بصكونها تسعى حديثة عرفا لأنه المناسب لنظر الفقهاء (وأكولة) ينقض فطم أي مسعنة للآكل (وحامل) والحق بها في الكفاية عن الأصحاب التي طرقتها الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الآدميات وانما تجزئ في الاضحية لأن مقصودها اللحم ولحمها ردى وهما مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة ثمنها غالبا والحمل انما يكون عيا في الآدميات (وخيار) عام بعد خاص كذا قيل وهو غير متجه بل هو مغاير والمراد خيار بوصف آخر غير ما ذكر وحينئذ فيظهر ضبطه بأن تريد قيمة بعضها بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وأنه لا عبرة هنا بزيادة لاجل نحو نطاح وأنه إذا وجد وصف من أوصاف الخيار التي ذكرها لا يعتبر بزيادة قيمة ولا عدمها اعتبارا بالنظرة وذلك لخبر إياك وكرائم أموالهم نعم إن كانت مائتيه كلها خيارا أخذت الواجب منها كما مره الأحوال لأن الحامل حيوانان (الابرض المالك) في الجميع لأنه محسن بالزيادة (ولو اشترك أهل الزكاة) أي إنسان من أهلها كما يفيد قوله زكاة وإطلاق أهل على الاثنين صحيح لأنه اسم جنس وهما مثال (في) جنس واحد وإن اختلف النوع من (مائتيه) نصاب أو أقل ولا حدهما نصاب بخوارث أو شراء (زكاة رجل) خلطة الجوار الآتية بل أولى وقد فهم من قوله زكاة أنه ليس لاحدهما إلا نفر إذا لا يخرج بلاذن الآخر وليس مرادا بل له ذلك ولا نفر إذا بالية عنه على المنقول المتحد في جمع يبدل ما أخرجه عنه لاذن الشارع في ذلك ولأن الخلطة تجعل المالكين مالا واحدا فسلطته على الدفع المبرئ الموجب للرجوع وهذا ما رقت نظائرهما ونقل الزركشي أن محل الرجوع حيث لم ياذن الآخر أن أدى من المشترك وفيه نظر بل ظاهر كلامهم والخبر أنه لا فرق ثم رأيت ابن الاستاذ يجمع ذلك ثم قد يفيدهما الاشتراك تخفيضا كتمانين بينهما سواء وتقبيل كآربعين كذلك وتقبيل على أحدهما وتخفيضا على الآخر كستين لاحدهما ثلثاها وكان اشتركا في عشرين مناصفة ولا حدهما ثلاثون نفر دهم فإلزمه أربعة أخماس شاة والآخر خمس شاة وقد لا تقيد شيئا كتمانين سواء ويأتي ذلك في خلطة الجوار اما إذا لم يكن لاحدهما نصاب فلا زكاة وإن باعهم مجموع المالكين كان انفراد كل منهما تسعة عشر واشتركا في ثنتين أو خلطتا مائتيه وثلاثين وميزا شاتين دأما (وكذا الخلط) أي أهل الزكاة (بجاءورة) بأن كان مال كل معينا في نفسه فيزكاة كان رجل

(قوله) لأن هذه حالة ضرورية لأهل الأولى أن يقال لما تعينت الانثى لجهة الزكاة صارت مائتيه بعد هذا كورا متباعدة فخرج منها بقية الواجب ذكر وأما ما عاين السارح فقد كتب الغاضل المحشي بأنه فيه ما فيه أي لأن ما أفاده لا يمنع وروده على العبارة وإن كان مراد المصنف التقيد بغير حاجة الضرورة لأن المراد لا يدفع الأبرار (قوله) والذي يظهر أن العبرة بصكونها تسعى حديثة عرفا قد يقال لا يعدل إلى العرف إلا عند فقد ضبط شرعي أو لغوي والساني موجود هنا قلنا لم وقد يقال لما اختلف قول أهل اللغة ولم يظهر ترجيح أحد القولين تعين المصير إلى العرف (قوله) والحق ما في الكفاية إلى المتن في النهاية (قوله) عام بعد خاص إلى قول المصنف ولو اشترك في النهاية الأقوله (قوله) وهو غير متجه قد يقال ما وجه عدم انجاءه (قوله) ولا حدهما نصاب إلى آخره قيد لقوله وأقل وقوله بخوارث الخ متعلقان بآشرك

اجماعا وغلب التجارى عن كلب الصدوق رضى الله عنه لا يجمع بين مقترق ولا يفرق بين مجتمع خشبية
الصدقة وخرج بأهل الزكاة مالو كان أحدهما لينة موقوفاً أو لذى أو مكاتب أو لبنت المال فيعتبر الآخر
ان بلغ نصفاً بازكاه والا فلا (بشرط) دوام الخلطة سنة في الحولى فلو ملك كل أربعين شاة أو أول المحرم
وخلطها أو أول صفر لم تثبت في الحولى الأول فاذا جاء المحرم أخرج كل شاة وثبتت في الحولى الثاني وما
بعده وبقيتها في غير الحولى وقت الوجوب كبد وصلاح الثمر واشتداد الحب ونصوا عليه مع اشتراطها
قبله وبعده أيضاً بدليل اتحاد نحو الملقح والجربى لانه الأصل ولا نهما غير مطردن اذ لو ورث جمع
تخلطاً مثراً فاقسموا بعد الزهول منهم زكاة الخلطة لا شتراكهم حالة الوجوب والحاصل ان ما لا يعتبر به
حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهو في الثمر كذا في الحواى وفروعه ومراهم خلطة الشروع
اتما خلطة المجاورة فلا بد منها من أول الزرع الى وقت الاخراج بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو الماء
والجربى و (ان لا يتجزأ) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (في المشرع) أى محل الشرب ولا في الدلو
والآنية التى تشرب فيها ولا فيما تجتمع فيه قبل السقي وما نعى اليه ليشرب غيرها بأن لا يتفرق داحداهما
بمحل لا ترد فيه الاخرى لأن يتحد فى محل واحد ما ذكر دائماً وكذا فى جميع ما بأتى فعل ان ما يعتبر
الاتحاد فيه لا يشترط اتحاد الذات بل أن لا يختص أحد المالكين به وان تعدد الا الفضل عند اختلاف
النوع كباقي (والمسرح) الشامل للرعى وطريقه أى فيما تجتمع فيه لتساق للرعى وفيما رعى فيه
والطريق الى به لانها مسرحة فى الكل (والمراح) يضم الميم أى ماؤها ليلاً (وموضع الحب) بفتح
اللام مصدر وحكى سكونها وقد يطلق على اللبن وهو أخص محل الحب المحب بفتح الميم اثنان كسرها فهو
الاناء الذى يحلب فيه ولا يشترط اتحاد كالحالب (وكذا الراعى والفضل) لكن ان اتحد النوع
والالم يضر اختلافه للضرورة حينئذ (فى الاصح) وان استعير أو ملكه أحدهما (لانه الخلطة
فى الاصح) لان مقتضى لتأثير الخلطة هو خفة المؤنة باتحاد ما ذكر وهو موجود وان لم تتو ويشكل عليه
السوم فان هذا التعليل موجود فيه وان لم يتو ومع ذلك قالوا لا بد من قصده الا أن يفرق بأن الخلطة
ليست موجبة بطلاقها بخلاف السوم فانه موجب على خلاف الأصل فوجب قصده ومن ثم بشرط
قصد الاعتلاف لانه لم يوجب كان موافقا للأصل ويضر الاتفاق فى واحد ما ذكر وأبأتى من أطول
كثلاثة أيام مطلقاً أو يسيراً بمجرد أحدهما له أو بقريره للتفرق ويجزئ أيضاً أخذ الساعى الواجب
من مال أحدهما فيرجع على شريكه بخصته من القيمة لان الخلطة صيرت المالكين كمال الواحد ومن ثم
أجرت نسبة أحدهما عن الآخر ويصدق فيها لانه غارم (والاظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد
وعرض التجارة) باشتراك أو مجاورة لعدم خبر ولا يفرق بين مجتمع خشبية الصدقة ولوجود خفة المؤنة
بالخلطة هنا أيضاً (بشرط أن لا يتجزأ) فى خلطة الجوار (الناطور) هو بالمهمة حافظ النخل
والشجر وحكى انهما وقيل الأول حافظ الكرم والثانى حافظ مطلقاً (والجربى والدكان
والحارس) ذكره بعد الناطور من ذكر الاعم بعد الاخص على غير الاخبار (ومكان الحفظ ونحوها)
كما تشرب به وحراث ومتعهده وجد ادخل وميزان ومكالم ووزان وكال وحمال قاله فى المجموع ولما لم
وملتح ونشاد ومناد ومطالب بالاثمان لان المالكين انما يصيران كمال الواحد بذلك واستشكل
البليغى الجربى وهو يجتمع مشرحة موضع تخفيف الثمار وتخلص الحب وقيل محل تخفيف الزبيب
فقله البدر للخلطة والمربد للتمر بأن الخلطة انما تكون قبل الوجوب والجربى بعده فلا معنى لاعتبار
الاشتراك فيه ويوجب بأن الاخراج لما توقف على التخفيف كان العرف يعد توقف الارتفاق بالخلطة
عليه فانضم وجه عدهم له على أن قوله انما الى آخره غير صحيح كما علم مما مر آنفاً وصورة خلطة المجاورة

(قوله) دوام الخلطة الى قوله ونصوا
فى المعنى والنهاية

في ذلك أن يكون لكل صف تخميس أو زرع في حائط واحد وكيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة
تجارة في دكان واحد ومز ما يعلم منه أنه ليس المراد بما يجب اتحاد كونه واحدا بالذات بل أن لا يظهر
تميز أحد المالكين به وان تعدد (ولو جوبز كاة الماشية) التي هي النعم كما عرف مما قدمه ومز على ما فيه
أنه الوضع اللغوي أيضا فلا اعتراض عليه والإضافة هنا بمعنى في تحويل مكر الليل أي الزكاة فيها
كبابا صله ويصح كونها بمعنى اللام (شرطان) غير مكرر وبأن من النصاب وكامل الملك وإسلام المالك
وحرية أحدهما (مضى الحول) كله وهي (في ملكه) خبر لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول
وهو ضعيف بل صحيح عند أبي داود على أنه اعتضد بآثار صحيحة عن كثيرين من الصحابة بل أجمع التابعون
والفقهاء عليه وان خالف فيه بعض الصحابة رضي الله عنهم سمي حولا لأنه حال أي ذهب وأنى غيره
(لكن مانع) بالنساء للفقول لا غير (من نصاب) قبل تمام حوله ولو لم يخط (يرك بحوله) أي لنصاب
لما مر عن أبي بكر ووافقه عمر وعلى رضي الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف ولأن المعنى في اشتراط
الحول حصول الفاء والتاج غناء عظيم ففتح الاصل في حوله وان مات فاذا كان عنده مائة قولدت
احدى وعشرين قيل الحول وجب شاتان أو عشرين لم يقد كافي الروضة والمجموع لانهم لم تبلغ التاج
ما يجب فيه شيء زائد على ما قبله واعترض بأنه قد يفيد فيما اذا ملك أربعين قولدت عشرين ثم مات من
الاقتهات عشرين ويرد بأن كلامهما في خصوص ذلك المثال فلا بد علم ما هذا قيل رد الاول على المتن
لان العشرين يصدق عليها أنها نجت من نصاب ومع ذلك لا تترك بحوله ويرد بأنه علم من كلامه
أن الاقتهات لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء زائد على الاربعين فالنصاب أولى فاذا مثل ذلك عليه
تساهل أو أربعين شاة قولدت أربعين ومات قبل الحول فنجب شاة واستشكل الاستنوى هذا بأنه
يقتضى أن السوم لا يجب في جميع النصاب وأوجب بفرض ذلك فيما اذا كان التاج قبل آخر الحول
بمخوبين مما لا يؤثر العلف فيها وفيه نظر لنا فانه لكلامهم وبأن السخلة المغذاة باللبن لا تعد معلوفة عرفا
ولا شرعا أي لان اللبن كالسكلا لأنه ناشئ عنه وبأن اللبن الذي تشربه السخلة لا يعد مؤنة عرفا لأنه يستخلف
اذا حلب كالباء وأوجب بغير ذلك أيضا مما فيه نظر وأحسن من ذلك كله أن يجب بأن التاج
لما أعطى حكم أمهاته في الحول فأولى في السوم فحل اشتراطهما في غيره هذا التابع الذي لا يتصور
استامته ثم رأيت شيخنا أشار لذلك وبأن عن التولي ما يخالف ذلك مع رده وخرج ما ملك بفحشاء
كأبائي بقوله من نصاب مانع من دونه كعشرين نجت عشرين فحولها من حين تمام النصاب وبقوله
بحوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضم للحول الاول بل الثاني وبشرط اتحاد سبب ملك الاقتهات
والتاج فلأوصى به للشخص لم يضم لحول الوارث وكذا الوأوصى الموصى له بالحمل به قبل انفصاله للمالك
الاقتهات ثم مات ثم نجت لم يترك بحول الاصل وانفصال كل التاج قبل تمام الحول والا فلا زكاة
واختاد الجنس فلو حلت البقر يابل ان تصور فلا ضم (ولا يضم المملوك بشراء أو غيره في الحول)
لأنه لم يتم له حول والتاج انما خرج عنه للنص عليه وخرج بني الحول النصاب فيضم فيه ابلاوغه به
احتمال المواساة فاذا اشترى غرة المحرم ثلاثين بقرة وعشرة أخرى أول رجب فعليه في الثلاثين تسبع
عند محرم وللعشرة ربع مسنة عند رجب ثم عليه بعد ذلك في باقي الاحوال ثلاثة أرباع مسنة عند محرم
وربعها عند رجب وهكذا ومن ثم لو طرأت الخلطة على الانفراد لم يلزم للسنة الاولى زكاة الانفراد
ولما بعد هاز كاة الخلطة (فلو ادعى) المالك (التاج بعد الحول) أو نحو البيع أثناء أو غير ذلك من
مقطعات الزكاة وخالفه السامعي واحتل قول كل (صدق) المالك لان الاصل عدم الوجوب
مع ان الاصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن (فان اتهم) من السامعي مثلا (حلف) نذبا فان أبي ترك

(قوله) ولو لم يخط كذا في النفي والنهاية
(قوله) فلأوصى به للشخص لم يضم الى
حول الوارث يؤخذ من هذا التفسير
اقتدار شرط آخر لم يصرح به الشارح
رحمة الله تعالى وهو اتحاد المالك وكان
وجه عدم تقريره له توهم أن ما ذكره من
عنه وليس كذلك فقد يجد السبب
ويختلف المالك كما اذا أوصى به الشخص
ونشأ جهالا آخر ثم رأيت عبارة الغنى
والنهاية بشرط أن يكون مملوكا للمالك
النصاب بالشرط الذي ملك به النصاب
انتهت (قوله) مع ان الاصل في كل حادث
تقديره بأقرب زمن لا يلائم دعواه البيع
أنما الحول بل يقتضى خلافه

ولا يخلف ساع ولا مـ حتى (ولو) مات المالك في الحول انقطع فيسـتأنفه الوارث من وقت الموت نعم
الساعة لا يستأنف حولها منه بل من وقت قصده هو لا ساعها بعد علمه بالموت ومثل ذلك ما لو كان مال
مورثه عرض تجارة فلا يستأنف حوله حتى تصرف فيه بنسبة التجارة وأما اقتناء البلقيني بالاكتفاء هنا
وفي الساعة بقصد المورث فهو مخالف لصلـام الاصحاب فاحذره وان واقفه الاذرى في بعضه
أو (زال ملكه في الحول فعاد أو بادل بمثله) بمبادلة صحيحة في غير نحو قرض النقد (استأنف) لأنه ملك
جديد فاحتاج لحول ثان وأتى بالناء ومثل ليفهم الاستثناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالاولى
ويكره له ذلك ان قصده الفرار من الزكاة وفي الوجيز يحرم زاد في الاحياء ولا تبرأه النعمة باطنها
وان هذا من الفقه الضار وقال ابن الصلاح بأثم قصده لا بفعله وشمل المتن مع بعض النقد الذي
للتجارة ببعض كما يفعله الصيارفة وهو كذلك وكذلك كان عنده نصاب ساعة للتجارة فبإدائها بمثلها
فمنقطع الحول أيضا ولو أقرض نصاب نقد في الحول لم ينقطع عنه لأن الملك لم يزل بالملكية له. وبذلك
في ذمة القترض والدين فيه الزكاة كما يأتي (و) الشرط الثاني (كونها ساعة) بفعل المالك أو وكيله
أو وليه أو الخاكم لغيبته مثلا ما يأتي أنه لازم في ساعة بنفسها والساعة الراعية في كلاً مباح وذلك
للتبديد بالسوم في الاحاديث في الابل والغنم والخج بها البقر فافهم أنه لازم زكاة في معلوفة لا مؤتمتها
لما لم تتوفر لم تحتل المواصة أما المملوك فإن قلت قيمته بحيث لم يعد مثله كقفة في مقابلة غنم أهـى
ساعته والا فمضى معلوفة على مارجحه السبكي واعتمد للجلال البلقيني أنه يؤثر مطلقا والاسنوى وغيره
اقتناء الفحل بأنهم الورع ما اشتراه في محله فساعته والا فمعلوفة قال الفحل ولورعاها ورقاتا ثم ساعته
وان قد مه لها معلوفة أي ما لم يكن من حشيش الحرم فلا ينقطع به السوم لأنه لا يملك وانما شئت لا أخذه
نوع اختصاص فاذا علفها به فقد علفها بغير مملوك فلم ينقطع السوم قوله ابن العمامد وفيه ما فيه لأن المدار
على الكفة وعدمها لا على ملك المعلوف والحاصل أن الذي يتجه من ذلك ان ملك العلف أو مؤتمته تقديم
المباح لها ان عده أهل العرف نافعها في مقابلة بقائها أو غنائم أهـى باقية على سومها والا فلا قلت
يشكل على هذا ما يأتي في العلف من النظر الى الضرر البين وفي الشرب بالماء المشتري من منعه وجوب
كامل العشر مطلقا قلت يفرق بأن ما هنا فيه النظر للعلوف وذلك فيه النظر لزمته فسط على ما يناسبه
على أن المدرك فهم ما واحد في الحقيقة كما يعلم مما يأتي فان شراء الماء لا يستط الوجوب من أصله
فلم ينظر فيه لتنافه وغيره بخلاف العلف هنا ويظهر ايمان ذلك أيضا فيما لو استأجر من رعاها بأجرة
في فرق بين كثرة الاجرة وقتلها ولا أثر لشرب الساج لبن أتمه لأنه ناشئ عن الكلاء المباح مع كونه تابعاً
ولذا لم يرد بحول وقول الاسنوى عن المتولى لا ينضم لاقته حتى يسام بقية حولها اعرض بأنه يلزم
منه أنه لا يزكى مادام صغيرا لأنه لا يجترى بالسوم عن ابن أتمه وهو باطل وخرج باسمه من ذكر
ساعة ورثها وتم حولها ولم يعلم فلا زكاة فيها خلافا لما يحتمل الاذرى وما لو أسامها غاصب أو مشتر
شراء فاسدا (فان علفت معظم الحول) ليس لأونها را (فلا زكاة) فيها لكثرة مؤتمتها حينئذ
(والا) تعلف معظمه كأن كانت تسام نهارا وتعلف ليلا (فالاصح) أنها (ان علفت قدرا
تعيش بدونه بلا ضرر بين) اما القلة الزمن كيوم أو يومين فقد قالوا انها تصبر عن العلف
اليومين لا الثلاثة واما الاستغناء بالرعى فلا يتغير حكمها بالعلف حينئذ كما جزمه الروابي (وجوب)
زكاتها لخفة مؤتمتها (والا) تعش أصلا أو مع ضرر بين بدونه (فلا) زكاة لظهور المؤتمه سواء أكان
ذلك القدر الذي علف به متواليا أم غير متوال كما اقتضاه اطلاقهم وهو ظاهر لما تقرران المدار
على قلة المؤتمه وكثرتها ومحل ما ذكره حيث لم يقصد بالعلف قطع السوم والا انقطع به مطلقا (ولو سامت)

(قوله) ويظهر ايمان ذلك أيضا ينبغي
أن يتأمل فيه ويحذر فان في أصل الروضة
الطلاق وجوب الزكاة في الماشية
المتأجر على رعيها ثم كتب قدس سره
هل يأتي ذلك أيضا فيما جرت به عادة
ولا الجور من أخذ شيء من الكلاء
المواشي في مقابلة رعيهم من الكلاء
المباح لما فيه من الكفاية أو يقال هي
في الحقيقة رعاية في كلاً مباح ولا نظر
لهذا المأخوذ لما محل تأمل

الماشية (بنفسها) فلازكاة بناء على الاصح انه يشترط قصد السوم (أو اعتقلت السائمة) بنفسها
 القدر المؤثر فلازكاة أيضا لحصول المؤنة وقصد العلف غير بشرط رجوعه الى الاصل وهو عدم
 الوجوب (أو كانت عوامل) للمالك ولو في محرم أو بأجرة أو لغايب (في حرث ونضع) وهو يحمل الماء
 المعدل للشرب (ونحوه) كحمل (فلازكاة في الاصح) لانها معدة لاستعمال مباح فاشتهت ثياب البدن
 وصح ليس في البقر العوامل شيء وفي رواية ليس على العوامل شيء وزمن كونها عوامل يقاس بزمن
 غلبها فيها مبر وفقر بين عدم وجوب الزكاة في المستعملة في محرم ووجوبها في حلي محرم بأنها متصلة
 في التقدير ومن ثم لم يحتج لقصد ولا فعل فلم يسقطها فيه الاقوى والمجزم لا قوة فيه بخلافها في الحيوان
 ومن ثم احتاجت الى السامة وقصد قنأرت بأذن مؤثر ومنه الاستعمال المحرم (واذا وردت ماء أخذت
 زكاتها عنده) نذالامر به رواه أحمد ولا نه أسهل ولا يكفون حينئذ ردّها للبلد ولا السامعي أن ينبيع
 المراعي (والا) ترد الماء لنحو واستغنائه بالكلاء (فغندسيوت أهلها) وأقنيتهم فيكفون الردّ لها لانه
 أنشط ويظهر فيما لزمه ولا مستقر لها لالهام والام انتفاعهم معها تكلف السامعي النجعة اليهم لان
 كافتة أهون من كلفة تكليفهم ردّها الى محل آخر ثم رأيت التولي قال الارم للالك التمكن من أخذ
 الزكاة دون حملها الى الامام ثم استشكله بأن وآتوا الزكاة ينقض وجوب الحمل اليه حتى لو كان بعيرا
 جوحازمه العقال وعليه حمل قول أبي بكر رضي الله عنه لومنعوني عقلا اعطوه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقائلتهم عليه انتهى والقاضي قال يلزمه التسليم بالعقال ثم يسترد واعتمده في الكفاية وقال
 مؤنة ايصالها الى السامعي أو المستحق على المؤذي فيلزمه العقال في الجرح وعليه حمل أصحابنا ما ذكر
 عن أبي بكر رضي الله عنه انتهى وبواقعه قول المجموع عن صاحب البيان وأقره مؤنة احضار
 الماشية الى السامعي على المالك لانها التمكن من الاستيفاء ولأن أن تقول ان قلنا بوجوب الدفع الى
 الامام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بعده فان أرسل ساعيا وجب تحكيكه من التمس ولو بنحو
 عقال الجرح ثم يؤخذ منه بعد القبض لاجلها الى محله ان بعد لان في ذلك مشقة لا تطاق وبهذا
 التفصيل يحجم بين كلام التهمة وغيره وتعليل الجموع بشر لما ذكرته فنامله وفيه عن الاصحاب يلزمه بعث
 السعاة لاخذها أي ممن لا يعلم منهم انهم يؤدونها بأنفسهم (ويصدق المالك) أو نحو وكيله (في عددها
 ان كان ثقة) ولا سامعي عددها (والا) يكن ثقة أو قال لا أعرف عددها (فتعد) أي وجوبا كما هو ظاهر
 والاولى كون العد (عند مضيق) ثم به واحدة فواحدة وسيد كل واحد من الاخذ والمخرج قضيب
 يشيره اليها ويضعه على ظهرها لانه أسهل وأبعد عن الغلط فان ادعى أحدهما الخطأ بما يختلف
 الواجب به أعيد العد ويسن لأخذ الزكاة الدعاء لعظم اترغيا وتطييبا لقلبه وقيل يجب ويكره لغرضي
 أو ملك أفراد الصلاة على غير نبي أو ملك وقيل يحرم والسلام كالصلاة فيبكره افراد غائبه أي
 الا في المكتبات أخذها بما ياتي في السير لانها منزلة منزلة الخاطبة ثم رأيت المجموع صرح بذلك هنا
 فقال وما يقع منه في غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع منه خطا بوسن نحرم صدقة أو كفارة أو
 نذر ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم ويسن الترضى والترحم على كل خير ولو غيرهما بخلاف
 لمن خص الترضى بالعامة

(قوله) وهو يحمل الماء المعدل للشرب كذا
 في أصله رحمه الله تعالى والذي في المحلى
 والمغني والنهاية هو حمل الماء للشرب
 فلم يجر ذلك (قوله) ويظهر في ما لزمه
 الى قوله ثم رأيت في النهاية وعبارتها
 والاوجه فيما الخ (قوله) قول أبي بكر
 رضي الله عنه لومنعوني كذا في أصله
 رحمه الله بخطه بدون والله والذي
 في المغني والنهاية وغيرهما والله لومنعوني
 الخ فلم يجر ذلك (قوله) ويسن الترضى
 والترحم على كل خير هل المراد به ظاهره
 وهو من يميز علم أو صلاح أو نحوه أو كل مسلم
 لان المسلم الفاسق الجاهل أخرج الى
 طلب الرضاه من الله سبحانه وتعالى
 من غيره ينبغي أن تراجع ويختار
 * (باب زكاة البات) *

(باب زكاة البات)

أي النبات وهو اثناسج وهو على الاشهر ماله ساق واما نخم وهو ماله ساق له كالزروع والاصل فيه
 الكلب والسنة والاجماع تختص بالقوت وهو ما يقوم به البدن غالبا لان الاقياس ضروري للحياة

(قوله) وقصد تملكه بعد التبت الى آخره ينبغي فيما تملكه بعد التبت أن ينظر الى حاله حينئذ فان كان مما يعرض عنه جازة لملكه والا فلا اذ هو بان على ملك صاحبه الى الآن وقد يسمي به الآن بعد التبت والأعراض عما ذكر * (٣٥٦) * لا يزال الملك عنه وانما يبيع أخذه وملكه

ان كان مما يعرض عنه لفاته فليأكل وليجوز ثم يبيح النظر فيما لم يملكه فان مقتضى كلامه انه لا يكون ملكه ولا زكاة عليه وهو ظاهر وعليه فظاهر انه ملك لصاحب البذر لما تقر فان علم فواضح انه المأخوذ بالزكاة وهل يتأني في مالك الأرض نظير ما ذكره في العارية أو يقال له ان يقلعه مطلقا لانه لم يصدر منه اذن باللكية وان لم يعلم فظاهر ان له حكم الاموال الضائعة فيصرف في المصالح وعليه فهل يخرج منه الزكاة حيث يقطع أو يغلب على الظن ان ملكه من أهلها أو لا يحمل تأمل ولعل الأول أقرب فليأكل جميع ما ذكر ولو جرح فاني لم أر في شيء منه نقل والله سبحانه أعلم ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله وقصد الخ قضيته توقف ملكه على قصد تملكه وسأني في شرح قول المصنف في العارية ولو حمل السيل بذرا الى أرضه فنبت فهو لصاحب البذر بغيره لعدم اعراض مالكة ثم قوله اماما أعرض مالكة عنه وهو ممن يصح اعراضه لا كسفيه فهو لذي الأرض ان قلنا يزول ملك مالكة عنه بمجرد الاعراض انتهى (قوله) وكذا يقال فيما حله سبل أي ان قصد تملكه قبل التبت أو بعده وجبت فيه الزكاة والا فلا وهو محل تأمل اذ مقتضى ما ذكر انه يجوز تملكه ويختص به والقياس انه يكون لما ذكره حكم النبي عليه أفضل ولجوز فان صح ما ذكر فهو خارج عن القياس والله أعلم ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله فنبت الخ فظاهر ان قصد تملكه ملك جميعه فلينظر وجه ذلك ولا جعل غنمة أو فتيلا بل لا ينبغي أن يكون غنمة ان وجد استيلاء عليه أو جعلنا القصد

فأوجب الشارع منه شيئا لارباب الضرورات بخلاف ما يؤكل تبها أو تأدما مثلا كإياكي (وهو من الثمار الرطب والغنم) اجماعا (ومن الحب الحنطة والشعير والارز) بفتح ضم فتشديد في أشهر اللغات (والعندس وسائر المقتات اختارا) ولونادرا كالحص والمسلو والباقلا والذرة والدخن وهو نوع منها واللويبا وهو الدجر والجلبان والمناش وهو نوع منه وطماهران القدسة قال في القاموس وهي حب كالجوارس كذلك لانها يجك ونواحيها مقتاة اختارا بل قد تؤثر كثيرا على بعض ما ذكره الخبر الصحيح فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر وانما يكون ذلك في الثمر والحنطة والحبوب فأما القنأ والطبخ والمان والتضب أي المعجعة وهو الرطبة بفتح فسكون فغفر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيس بما فيه غيره بجامع الاقيات وصلاحيه الادخار فيما تجب فيه وعدمه فما لا تجب فيه سواء أزرع ذلك قصدا أم نبت اتفاقا كما في المجموع ما كافيه الاتفاق وبه يعلم ضعف قول شيخنا في من يخرج به وشرحه بعلاصه وأن يزرعه مالكة أو نائبه فلا زكاة فيما أزرع بنفسه أو زرعه غيره بغير اذنه كظن غيره في سوم التعم انتهى وفي الرضعة وأصلها ما حاصله ان ما تأثر من حب مملوك بخور ریح أو طبر زكي وجرى عليه شراح التنبيه وغيرهم فقالوا ما نبت من زرع مملوك بنفسه زكي وعليه يفرق بين هذا والماشية ما نبت لها نوع اختار فاحتج لاصرف عنه وهو قصد اساتمته بخلافه هنا وأيضا فبات القوت بنفسه نادر فألحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتج لقصد شخصه ويظهر أن يلحق بالمملوك ما حله سبل الى أرضه مما يعرض عنه فنبت وقصد تملكه بعد التبت أو قبله وكذلك قال فيما حله سبل من دار الحرب فنبت بذراؤه يخص الملاحقهم انه لا زكاة فيه كتحليل مباح وغمار موقوفة على غير معين كسجد أو قراء اذ مالكا لها معين بخلاف المعين كأولاد زيد مثلا ذكره في المجموع وأفتى بعضهم في موقوف على امام المسجد والمدرس بأنه يلزمه زكاة كالمعين وفيه نظر لما هرب الوجه خلافا لان المقصود بذلك الجهة دون شخص معين كما يدل عليه كلامهم في الوقف وبعضهم بأن الموقوف المصروف لا قرباء الواقف فيما يأتي كالوقف على معين وفيه نظر بل الوجه خلافه أيضا لان الواقف لم يقصد هدم وانما الصرف لهم حكم الشرع ومن ثم لا زكاة فيما جعل بذرا أو أخصية أو صدقة قبل وجوبها ولونادرا معلقا بصفة حصلت قبله كان شئ مريض فلي أن أصدق بمرئى فشي قبل بدو صلاحه فان بدا قبل الشفاء فان قلنا ان النذر المعلق يمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب والا وجبت وسأني في تحريم ذلك في النذر * تنبيه * في المجموع أن غلة الأرض الموقوفة على معين تركي قطعاً وينبغي حمله على ما نبت فيها من بذر مباح بملكه الموقوف عليه بخلاف المملوك غيره فانه لملكه فعليه زكاة سواء أُنبت في أرض موقوفة أو مملوكة وقد قالوا ان زرع نحو المغصوبة زكاة مالكا البذر وان الثمر المباح وما حله السيل من دار الحرب لا يزكي لانه لا مالكا له معين وخرج بالمقتات غيره مما يؤكل دوايا أو تأدما أو تنهما كالقرطم والترمس وحب النفل والسمسم وباختيار ما يقتات اضطرازا كحب الحنظل والحلبة والفاسول وهو الاشنان وضبطه جميع بكل ما لا يستنبته الأدميون لان من لازم هدم استنباطهم له عدم اقتنائهم به باختيار أي ولا عكس اذا الحلبة تستنبت اختارا ولا تقتات كذلك وعلى زارع أرض فيها خراج وأجرة الزكاة ولا يسطعها وجوبها لا اختلاف الجهة والخبر النافي لاجتماعها ضعيف اجماعا بل باطل ولا يؤتيهم ما من جهة الابعاد اخراج زكاة الكل وفي المجموع لو أخرج الخراجية فالخراج على المالك ولا يحل لموجر أرض أخذ أجرهما من جهة قبل اداعه زكاة فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما يده أو نصفه كما لو اشترى

استيلاء وهو بعيد خصوصاً ان نبت في غير أرضه انتهى وهو ما تقدمت الإشارة اليه الآن اختاره انه غنمة محل زكوبا تأمل اذا نظاها رنه في (قوله) كالوقف على معين أقول هو منجته فليأكل (قوله) وينبغي حمله على ما نبت فيها الخ لا حله على ما نبت فيها من بذره المملوكة كذا قاله الفاضل وكأبه إشارة الى ما ذكرناه من التوقف في تنقيده بالمباح

زكوا لم يتخر جز كانه ولو اخذ الامام أو نائبه كالتعاضى بشرطه الآتى آخر الباب الخراج على انه بدل
عن العشر فهو كأخذ القيمة بالاجتهاد أو التقليد والاصح اجزاؤه أو ظلم لم يجزها وان نواها المالك
وعلم الامام بذلك وقول بعضهم يحتمل الاجزاء بان الفرض انه قاصد الظلم وهذا صارف عنها وقولهم
يجوز دفعها لمن لم يعلم انها زكاة لان العبرة بنية المالك محله عند عدم الصارف من الأخذ اتانعه كأن
قصد بالاختصاص أخرى فلا يؤيده قول بعضهم يحتمل الاجزاء على ما اذارضى الآخذ عما طلبه
من الظلم بالزكاة وعدمه على قاصد الظلم الذى لم يعول على نية الدافع وهذا يعلم ان المكس لا يجزئ
عن الزكاة الا ان اخذه الامام أو نائبه على انه بدل عنها باجتهاد أو تقليد صحيح لا مطلقا خلافا لمن وهم
فيه كاسطت الكلام عليه فى كفى الزاوج عن اقتراف الكبائر وفى غيره وسأبقى لذلك مزيد * تنبيه *
أخذ الزكاة من كلاً منهم ان أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة انه أنكر افتاء
حنفى بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية بان شرط الخراجية ان من عليه الخراج يملكها ملكا
تاماً وهي ليست كذلك فجب الزكاة أى حتى على قواعد الحنفية وأجيب بان نية ذلك على ما أجمع عليه
الحنفية أنهم سافقت عنوة وان عمر وضع على رؤس أهلها الجزية وأرضها الخراج وقد أجمع المسلمون
على ان الخراج بعد توطينه أى على أرض بيت المال لا يسقط بالاسلام ويأتى قيل الامان ما يردزهمهم
بفتحها عنوة وصرح أن اعتباراً بالنواحي التى تؤخذ الخراج من أراضيها ولا يعلم أصله يحكم بجواز أخذه
لان الظاهر انه يحنى ويملك أهلها لها فلهم التصرف فيها بالبيع وغيره لان الظاهر فى البلد الملك
وحينئذ فالوجه ان أرض مصر من ذلك لانه لما كثر الخلاف فى فتحها أو عنوة أو صلح فى جميعها
أو بعضها كما يأتى بسطه قبيل الامان سارت مشكوكا فى حل أخذه منها وقد تقررت ان ما هي كذلك
تحمّل على الحل فاندفع الأخذ المذكور * تنبيه آخر * قدم مخالف الشافعى أو باعه مثلاً ما لا يعتقد
تعلق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعى فهل له أخذه اعتباراً باعتقاد المخالف كما اعتبروه فى الحكم
باستعمال ما عوضه الخالى عن البية وقرقوا بينه وبين ما عرف فى اعتبار اعتقاد المتقدم بأن سبب هذا
رابطة الاقتداء ولا رابطة ثم حتى يعتبر لاجلها اعتقاد الشافعى وهذا بعينه موجود هنا وأيضاً امرانه
يحرم على شافعى لعب الشطرنج مع حنفى لان فيه اعادة على معصية بالنسبة لاعتقاد الحنفى اذ لا يتم اللعب
المحرم عنده الا بمساعدة الشافعى له ويأتى أن الشافعى لا ينكر على مخالف فعل ما يحل عنده ويحرم
عند الشافعى لا نأقتر من اجتهاد أو قلد من يصح تقليده على فعله اتفاقاً أو لا اعتباراً بعقيدة نفسه وبحاج
عن الاول بأن اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطاً مع انه لا مخالفة متلاً لآمانته بوجهه لا يقاس به
الفعل المؤدى للوقوع فى ورطة تحريم امانتنا لنحو أن كل ما تعلقت به الزكاة قبل اخراجها وعن الثانى
والثالث باننا وان لم نأقتر بالخالف لكن يلزمنا الانكار عليه فى فعله ما يرى هو تحريمه بخبرته
اعانته له بالاولى وهذا هو الذى يتبعه ترجمه خلافاً لمن مال الى الاول وعبارة السبكي فى فتاويه
صريحة فيما ذكرته وحاصلها ان من تصرف فاسداً اختلفت المذاهب فيه فأراد قضاء عين به
لمن يفسده ففيه خلاف والاصح ان من يحكمه ان كان قوله مما ينقض لم يحل له وكذا ان لم ينقض وقتنا
المصيب واحد أى وهو الاصح ما لم يتصل به حكم لانه فيما باطن الامر فيه كظاهاه يفتن ظاهراً وباطناً
كما يأتى بسطه فى القضاء وتظرفيه بما لا يلاقيه (وفى التذميم تجب فى الزيتون والزعفران والبورس)
بفتح فـ فكـون نبت أصفر بالين يصبغ به ولودون نصاب لقلة حاصلهما غالباً (والقرطم) بكسر
أوله ونائه وضعهما حب العصف (والعسل) من النحل كذا عقده شارح وأطلقه غيره ولعل الاول
لكون القديم لا يوجب في عمل غيره وذلك لا تار فيما عدا الزعفران عن الحنابلة لكنها ضعيفة (ونصابه)

(قوله) ولودون نصاب خاص بالبورس
والزعفران

خمس أوسق) من وسق جمع أو حمل الخبرا شيخين ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (وهي ألف وستمائة رطل بغدادية) لأن الوسق ستون صاعا جماعا فجعلت الأوسق ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد والمدر رطل وثلاث وقد رتب بالبغدادى لانه الرطل الشرعى (وبالدمشق ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان) لأن رطل دمشق ستمائة درهم ورطل بغداد عند الراغبى مائة وثلثون درهما (قلت الأصح) انها بالرطل الدمشقى (ثلثمائة) رطل (واثنان وأربعون) رطلا (وسبعة أسابيع) من رطل (لأن الأصح) أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسابيع درهم وقيل بلا أسابيع وقيل وثلثون واثنته أعلم) وتقدير الأوسق بذلك تعدد على الأصح والاعتبار بالكيل قال الرويانى عن الأصحاب بمكيل أهل المدينة أى للخبر الآتى أول زكاة النقد وانما قدر بالوزن استظها را والمعتبر فيه من كل نوع الوسط وهو بالأردب المصرى ستة أرباب الأسدس أرباب كبحره السبكى بناء على ان الصاع قد كان بالمصرى الاسبعى مد (ويعتبر) الرطب والعنب أى بلوغه خمسة أوسق حاله كونه (تقرأ أوز بيا ان تتر أو تربب) خبر مسلم ليس فى حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (والا) يتقر ولا يترتب (ف) يوسق (رطبا وعنبا) ويخرج منه لأن هذا أكمل أحواله ويضم غير المتخفف للمتحفف فى الكمال النصب لاختلاف الجنس وما تحفف رديئا كالأحيف وكذا ما يطول زمن جفافه كسنة كبحته الراغبى وله قطع ما لا يحف أى وما ألحق به كاهو ظاهر وان لم يضر لانه لا نفع فى بقائه وكذا ما نثر أصله نحو عطش قال بعضهم أو خيف عليه قبل أو أنه وتخرج منه وان كان رطبا للضرورة ومن ثم لو قطعه من غير ضرورة تركه تر جاف أو القيمة على ما أتى آخر الباب وعلى كل منهما له التصرف فى انقطاعه لأن الزكاة لم تتعلق بعينه فكذلك وفيه نظر لما يعلم ما أتى فى قيل الصيام فى شاة واجبة فى خمسة أشهر ان المستحقين شركاء بقدر قيمتها فيطيل البيع فى الكل لعدم العلم بما قدر الزكاة والسامعى قضه على التخل ثم يقسمه بالحرص وبعد قطعه مشاعا ثم يقسمه بناء على الأصح ان قيمة المثليات افراز وله بعد قبضه يعلم لصحة المستحقين ولو للمالك وتفرقة عنه ان لم يمكن تخفيفه وتترده بعد القطع والالز به على الأوجه ليس له تسلمه فتراوحت بعضهم ان للمالك الاستقلال بالقسمة ويؤيده اطلاق قول التتة عن جمع تجوز القسمة بين المالك والفقراء كبلأ أو وزنا ولا ربال للمالك أن يدفع لهم أكثر من نصيبهم فيستظهر بحيث يعلم ان معهم زيادة ويلزم على هذه الطريقة تجوز القسمة على التخل بأن يسلم اليهم تخيلا يعلم ان غرتما أكثر من العشر انتهى ويجب على المعتد استئذان العامل لانهم شركاء فاحتج لاذنناهم فان قطع بغير اذنه قد سهلت مراجعته عزز وسياق ان القاضى يستفيد بولاية القضاء ولاية الزكاة لم يبول لها غيره فحينئذ هو قائم مقام العامل فى جميع ما ذكر * تنبيه * ما فهمه ما ذكر من صحة قبض السامعى للرطب ليس اطلاقه مرادا بل ما يحيف لا يصح قبضه له فيلزم رده ان بقي وبطله ان تلف فان أخره عنده حتى جف وسأوى قدر الزكاة أخر فان زاد رد الزائد أو نقص أخذ ما بقي هذا ما نقله عن العراقيين ثم مالا الى قول ابن كجب العجزى بحال لفساد القبض من أصله انتهى وهذا هو القياس وان اختار فى المجموع الأول وقد يوجه بأن الزكاة لما خرجت عن قياس المعاملات سوغ فيها باجزأ ما وجد شرط اخراجه ولو بعد قبض السامعى له فاسدا (و) يعتبر (الحب) أى بلوغه نصا بحال كونه (مصق من) نحو (تنه) وقشر لا يؤكل ولا يدخر معه ويظهر اغتزار قليل فيه لا يؤثر فى المكيل (وما) مبتدأ أو معطوف على فاعل يعتبر (أدخر فى قشره) الذى لا يؤكل معه (كالارز) ولو فى قشره الحمر (والعلس) يفتح أوليه ولا يدخر فى قشره غيرهما فكأن التشبيه حينئذ لا فائدة عدم انحصار الأفراد الذهبية لا الخارجية فلا اعتراض عليه (ف) صابه (عشرة أوسق) تخديدا اعتبار القشر الذى

اذخاره فيه أصله وأبقى بالنصف لان خالصه يحيى منه خمسة أوسق غالبا وقول أبي حامد قد يحيى من
الارز الثلث فيعتبر نصفه في المجموع وان كان ظاهر كلام الرافعي اعتماده واعتمده أيضا ان الرفعة
وغيره وكذا ضعف أيضا ان قيل الماوردي عن أكثر أصحابنا عدم تأثير قشرة الارز الجراء حتى
اذ بلغ بها خمسة أوسق وجبت زكاته واعتمده الاذرى وخرج بلا يؤكل معه الذرة فيدخل قشره
في الحساب لانه يؤكل معه وتجنبه عنه نادرة كتفسير الخطئة ولا تدخل قشرة الباقلاء السفلى في الحساب
فنصاه عشرة على ما اعتمده الحسن استغربه في المجموع ثم ربح الدخول واعتمده الاذرى وغيره
(ولا يكمل جنس بجنس) اجماعا في التمر والزبيب وقياسا في نحو البر والشعير (ويضم النوع الى
النوع) كتمر مع قلى ورنى ورنى مصرى وشامى لاتحاد الاسم ومرة أن الدخن نوع من الذرة وهو صريح
في أنه يضم اليها لكنه مشكل لاختلافه ماصورة ولونا وطبعا وطعمه مع الاختلاف في هذه الاربعة
تتعدى النوعية اتفاقا أخذ من الخلاف الآتى في السلت فليجعل كلامهم على نوع من الذرة يساوى
الدخن في أكثر تلك الاوصاف ومرة أيضا أن الماش نوع من الجلبان فيضم اليه (ويخرج من كل
بقسطه) لانه لا مشقة فيه بخلاف المواشى المتوقعة كمر (فان عسر) التقسيط لكثرة الانواع
(أخرج الوسط) لأعلىها ولا أدناها رعاية للجانبين فان تكلف وأخرج من كل بقسطه فهو أفضل
(ويضم العلس) وهو قوت نحو أهل صنعا في كل كام جبان وأكثر (الى الخطئة لانه نوع منها)
عبر به هذا فاعلم قوله قبله النوع الى النوع ليعين أن مال العبارتين والمقصود منهما واحد (والسلت)
بضم فسكون (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره لانه اكتسب من تركيب الشبهين الآتين طبعا
انفرد به فصارا أصلا مستقلا برأسه (وقيل شعير) فيضم له لانه بارد مثله (وقيل حنطة) لانه شلها
لونا وملاسة * تنبيه * يقع كثيرا ان البري يختلط بالشعير والذي يظهر أن الشعير ان قل بحيث لوميز لم يؤثر
في المقص لم يعتبر فلا يجرى اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والالم يكمل أحدهما بالآخر فاكمل
نصابه أخرج عنه من غير المختلط (ولا يضم ثمر عام وزرعه الى) ثمر وزرعه عام (آخر) في تكميل
النصاب ولو فرض اطلاق ثمر العام الثاني قبل جذا الاول اجماعا (ويضم ثمر العام بعضه الى بعض
وان اختلف ادراكه) لاختلاف نوعه أو لمحله لجريان العادة الالهية أن ادراك الثمار ولو في الخلة
الواحدة لا يكون في زمن واحد الهالة لزمن التفكه فلو اعتبر التساوى في الادراك لتعذر وجوب
الزكاة باعتبار وقوع القطع في العام الواحد اجماعا على ما حكى وهو أربعة أشهر على ما في الكفاية
عن الاحتساب لجريان العادة بأن ما بين الملاح الملاح الخلة الى بدو صلاحها ومنتهى ادراكها ذلك لكن رد
بأن المعتقد اثنا عشر شهرا فظهر ما يأتى (وقيل ان أطلع الثاني بعد جدد الاول) بفتح الحيم وكسر ها
واهمج المزال وهما لها أى قطعه (لم يضم) لحدوثه بعد انصرام الاول فأشبهه ثمر العام الثاني ولو أطلع
الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جز ما قبل فضية كلامه أنه لو تصور غل أو كرم يحمل في العام
مرتين ضم أحدهما الى الآخر وليس كذلك بل الحملان كثرة عامين ان كان كل بعد جدد الآخر
أو وقت نهاية تهوير ايراده وان صعد ما قاله من الحكم بأن كلامه جرى على الغالب المعتاد فلا تزد عليه
هذه الصورة النادرة وان قبل ثقتان كثرته في مشارق الحبشة وهذا اعترض من عبر بالاستحالة
وقد يقال ان أريد أن العربون بعد جدد آخره فيخلف ثمر آخره هو الحال عادة لان لم نسمع بمثله أو أنه
يخرج بجنب تلك العرايين عرايين أخرى قبل جدد تلك أو بعده فهو موجود مشاهد في بعض
النواحي (وزرعا العام بضمها) وان استدلنا من أصل أو اختلفنا زرعاً وجداداً كالذرة ترزعه ربعاً
وصيفاً وخرى بفاوقاً ممرة أن حلى الغيب أو الفخل لا يضمها بأن هذين يرادان للدوام فكان

(قوله) وطبعا يحمل تأمل قصده مخرج
الاهياء بأنهم باردان بابسان

كل حل كثيرة عام بخلاف الزرع لا يراد للتأيد فكان ذلك كزرع واحد تجمل ادر الثعبه (والاظهر
اعتبار وقوع حصا دهم في سنة) بأن يكون بين حصا دى الاول والثاني دون اثني عشر شهرا عريه
ولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب ونازع الاسنوى في ذلك
والطال بما لا يجدي ويصفي عنه وعن الجداد في التمر زمان امكانها على الاجمعه وصدق المالك
انه زرع عامين ويتخلف ندبا ان اتهم (وواجب مشرب بالمطر) أو الماء المنصب اليه من نهر أو جبل
أو عين أو النخيل أو البئر (أو) شرب (عروفه) به ويصع جزءه أى أو شرب بعروفه (لقربه من الماء)
ويسمى البعل (من ثم وزرع العسرو) واجب (ماسق) من بئر أو نهر (بنضج) بنحو بعير أو بقرة
ويسمى الذكر ناضحا والاثني ناضجة وكل منهما سانية (أو دولا ب) بضم أوله وقد يفتح وهو ما يديره الحيوان
أو ناعورة يديرها الماء بنفسه أو بدلولو (بما اشتراه) شراء صححا أو فاسدا أو غصبه أو أستهجره
لوجوب ضمانه أو وهبه لعظم المنفعة من ماء أو نخيل أو بئر في المتن موصولة (نصفه) أى العشر للاخبار
الصحيحة الصريحة في ذلك ومن ثم حكى فيه الاجماع والمعنى فيه كثرة المؤنة وخفتها كما في السائة
والمعلومة بالنظر لوجوب وعده فان قلت لم تؤثر كثرة المؤنة اسقاط الوجوب من أصله هنا وأثرته
ثم قلت لان القصد باقتناء الحيوان معاوفا لنفسه فظفر للواجب فيه بالحاصل منه كمر قيل الباب
ومن الحب والتمر عنه فظفر اليها مطلقا ثم أوجبوا التساوت بحسب المؤنة وعدها منظر الى أنه
مواصفة وهى ~~تستتر~~ وتقل بحسب ذلك فتأمله وللباعني افتاء طو بل في المسقى بماء عيون أو دية مكة
حاصله أن المسقى منها يشتري فاسد القرار أو مع الماء أو للماء وحده أو يغصوب مثله نصف العشر
مطلقا لانه مضمون عليه وكذا اذا توجه البيع الى الماء وحده في كل زرع وان فرضت محخته بخلاف
شراؤه مطلقا أو مع القرار وفرضت محخته فان ماسق به أو لافيه النصف للمؤنة بخلاف المسقى بها بعد
فان فيه العشر لان الثمن انما يقابل الاول دون ما بعده فلا مؤنة في مقابله انتهى وما فصله في الصحیح
فيه نظر ظاهر والذي يتجوز وجوب النصف فيه مطلقا كما هو ظاهر كلامهم أنه حيث ملك بمؤنة لم يزرعه
سوى النصف في سنة الشراء وما بعده ولا نعلم أن الثمن مقابل لاول ماء فقط بل لكل ما حصل منه قال
واذا لم يملك محل التسع لم يملك الماء فيجب العشر مطلقا انتهى وقضيته وجوب العشر في تلك العيون
مطلقا لانها تخرج من جبال غير مملوكة وأصل منبعا الذي يتغير منه الماء غير مملوك بل ولا معروف
ولكن أن تقول هذا وان كان هو القياس الآن قولهم لو وجد ناهرا يسقى أرضين لجماعة ولم يعرف
أنه حفر أو اغرق بنفسه حكم لهم بملكه ظاهر في ملك ماء تلك العيون ومن ثم أجمع أهل الحجاز ندما
وحيد بناء على أن مياهها مملوكة لاهلها لكن قال الاذرى كباقي محل قولهم ما جعل أصله ملك لذوى
اليد عليه ان كل منعه من مملوك لهم بخلاف ما منعه بموات وأخرج من نهر عام كدجلة فانه باق على
اباحته انتهى وعليه فيجب في أودية مكة العشر لان ماء عيونها مباح لان جميع منابها في موات قطعا
(والقنوات) وكذا السواقي المحفورة من النهر العظيم (كل طر على الصحیح) ففي المسقى بها العشر
لانه لا كلفة في مقابلة الماء نفسه بل في عمارة الارض أو العين أو النهر وحياتها أو ميتها لان يحرق
الماء فيها بطبعه الى الزرع بخلاف المسقى بنحو الناضح فان الكلفة في مقابلة الماء نفسه (و) في (ماسق)
هما أى النوعين (سواء) أو جعل حاله كباقي (ثلاثة أرباعه) أى العشر رعاية للجانبين (فان غلب
أحدهما في قول يعتبر هو) ترجيح الغلبة (والاظهر) أنه (يقسط) كما هو القياس فان كان ثلثاه
بنحو مطر وثلثه بنحو نضج وجب خمسة أسداس العشر ثلثا العشر لثلثين وثلث نصف العشر لثلث
وتعتبر الغلبة على الضعيف والتقسيم على الاظهر (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (وتماؤه)

(قول المتن) أو بما اشتراه في الغنى * تنبيه
الاولى قراءة ما موصولة على انها موصولة
لا ممدودة لكني بعم النخيل والبئر وقول
الاسنوى والماء النجس ممنوع اذا يصح
شراؤه انتهى وقد يقال ان الماء النجس
داخل على التقديرين ان اريد صورة
الشراء الصادقة بالصحیح والفساد
وخارج على كليهما ان اريد تخصيص
الصحیح في مخطئ الاسنوى في التخصيص
وقد يقال لعل مخطئه ان الماء المطلق
لا يطلق شرا على النجس (قوله) يعتبر
فاسدا كذا في أصله خطه رحمه الله فهو
صفة منه مفعول مطلق أى شراء فاسدا
(قوله) في كل زرع كذا في أصله خطه
رحمه الله تعالى ولعل محله اذا اكتفت
الزرعة بسقية واحدة فلو عير بسقية
بدل زرعة كان أنسب والله أعلم

(قوله) وكذا الوجهل المقدار يظهر انه
يجل بما كان في نفس الامر عند زوال
الجهل والله أعلم (قوله) أخذنا بالاستواء
في نسخة مولانا السيد عمر بالاستواء
وكتب عليه مانصه عبارة العزيز
والجواهر بالاسواء انتهى (قوله) ولوعلم
ان أحدهما أكثر الخ سبع شخنة في شرح
الروض فانه حكى في هذه الصورة ما ذكره
الشارح فيها عن الماوردي وأقره
وقد سوى الراغب في الحكيين هذه
الصورة والتي قبلها كما نقله عنه
في الخادم وكذا سوى بينهما في الجواهر
نقل عن ابن سريج والجمهور ثم حكى مقالة
الماوردي عنه فينبغي أن يكون المعتقد
فيها التسوية لما ذكره والله أعلم (قوله)
وهذا المستلزم لاختلاف الارض غالبا
يعلم الخ الامر كذلك والمسئلة مصرح بها
في الروضة والعزيز والجواهر وغيرها
(قوله) وصدق المالك في كونه مسقيا
أطلقوا تصديق المالك وان اتهم مع ان
قرائن الاحوال قد تقطع كذبه كزارع
بقلة لا ماء فيها وفيما قرب منها يحفل
السقي منه بخوض ففعل كلامهم محمول
على غير نحو ما ذكره قد صرحوا بأنه لو قال
المالك هلك بخرى ويقع في الجرين وعلمنا
انه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه
(قوله) وجدوا اقباضه يقتضي نعيه
وانه لا يكتفى بنسبة المالك حينئذ ولا عند
الاقباض الاول كما صرح بهذا الثاني
قوله وان نوباه الزكاة وقوله السابق
نعم ما يأتي في المعدن الخ صريح
في الاكتفاء بالنسبة ابتداء أو بعد نحو
التصفية كما يعلم بمرجعة ماسياتي
في المعدن فلما قل ثم رأيت الفاضل
الحشي قال قوله نعم يأتي الخ ذلك التفضيل
مصرح بعدم اشتراط تحديد الاقباض
هنا فنأتي قوله هنا وجدوا اقباضه
فليتأمل انتهى

لانه المقصود بالسقي فاعتبرت مدته من غير نظر الى مجرد الانفع فتعبر به بالقاء المراد منه وجد أول
(وقيل بعدد السقيات) النافعة بقول الخبراء فاذا كان من بذره الى ادرا كثمانية أشهر فاحتاج
في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع الى سقيتين فسقي بنحو مطر وفي شهرين زمن الصيف الى ثلاث
سقيات فسقيها بنحو نفع فيجب على المعتقد ثلاثا زرايع العشر وربع نصف العشر فان احتاج في أربعة
أشهر لسقية مطر وأربعة لسقيتين بنفع وجب ثلاثا زرايع العشر وكذا الوجهل المقدار من نفع كل
باعتبار المدة أخذنا بالاستواء لئلا يلزم التحكم ولوعلم أن أحدهما أكثر وجهل عنه فالواجب ينقص
عن العشر ويرد على نصفه فيؤخذ اليقين الى أن يعرف الخصال ولا فرق في كل ما ذكر بين أن ينقص
السقي بماء فيعرض خلافه وان لا يضمن السقي بنحو مطر الى السقي بنحو نفع في اكمال النصاب
وان اختلف الواجب وبهذا المستلزم لاختلاف الارض غالبا يعلم أن من له أراض في محال متفرقة
ولم يحصل النصاب الامن مجموعها زرع كانه يظهر انه لو حصل له من زرع دون النصاب حصل له
التصرف فيه وان طق حصوله بمزارعه أو سيزعه ويحصد حصاده مع الاول فاذا تم النصاب بان بطلان
نحو البيع في قدر الزكاة يلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعذر رده لانه بان لزوم الزكاة فيه وصدق
المالك في كونه مسقيا بما ذكره ويختلف بذهاب انهم (وتجب) الزكاة فيما مر (بيد صلاح الثمر)
ولو في البعض وبأن ضابطه في البيع لانه حينئذ ثمره كالملة وقيل بله بلع أو حصرم (واشتمد الحب)
ولو في البعض أيضا لانه حينئذ قوت وقيل بقل قال أصله فلو اشترى أو ورث نخيلا مثمرة وبدا الصلاح
عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه لان السبب انما وجد في ملكه وحذفه للعلم به من حيث
تعليقه الواجب بما ذكره ولا يشترط تمام الصلاح والاشتماد وموته نحو الجداد والتجفيف والحصاد
والتصفية وسائر المثلون من خالص ماله وكثير يخرجون ذلك من الثمر أو الحب ثم كون الباقي
وهو خطأ عظيم ومع وجودها بما ذكره لا يجب الاخراج الا بعد التصفية والخفاف فيما يجب بل
لا يجوز قبلهما نعم يأتي في المعدن تفصيل في شرح قوله فيه ما تعين مجيءه هنا فتنبه له فالمراد
بالوجوب بذلك انعقاده سببا للوجوب الاخراج اذا صار تمرا أو زيبا أو حبا مصفى فعلم ان ما اعتد
من اعطاء المالك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنا بل أو رطبا عند الحصاد أو الجداد حرام وان نوباه
الزكاة ولا يجوز لهم حسابها منها الا ان صفي أو جف وجدوا اقباضه كما هو ظاهر ثم رأيت مجليا
صرح بذلك مع زيادة فقال ما حاصله ان فرض ان الأخذ من أهل الزكاة فقد أخذ قبل محله وهو
تمام التصفية وأخذ بعد ما من غير اقباض المالك له أو من غير نية لا يبيح قال وهذه أمور لا بد
من رعاية جميعها وقد نوبأ الناس على أخذ ذلك مع ما فيه من الفساد وكثير من المتبعدين يرونه
أحل ما وجد وسببه هذا العلم وراء الظهور انتهى واعترض بما رواه البيهقي أن أبا الدرداء أمر أن
الرداء انها اذا احتاجت لتلقت السنا بل فدل على ان هذه عادة مستمرة من زمنه صلى الله عليه وسلم
وانه لا فرق فيه بين الزكوى وغيره فوسعة في هذا الامر واذا جرى خلاف في مذهبا ان المالك
ترك له تخيلات بلا خصب يأكلها فكيف يضائق بمثل هذا الذي اعتد من غير تكفي في الاعصار
والامصار انتهى وفيه ما فيه فالصواب ما قلته لمجلى ويلزمهم اخراج زكاة ما اعطوه كالألفوه ولا يخرج
على ما مر عن العراقيين وغيرهم لانه يغفر في الساعي مالا يغفر في غيره ونوزع فيما ذكر من
الحرمة بالاطلاقهم ذنب اطعام الفقراء يوم الجداد والحصاد خروجا من خلاف من أوجب له ورود
النهي عن الجداد لئلا ومن ثم كره فافهم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلقت به الزكاة وغيره
ويجب بان الزكاة كشيء لما ذكره جواز التقاط السنا بل بعد الحصاد قال ويحمل على مالا زكاة

فيه أو علم انه زكى أو زادت أجرة جمعه على ما تحصل منه فكذلك يقال هنا أو ما تقول شيخنا الظاهر
العموم وان هذا القدر مغتفر فهو وان كان ظاهراً المغنى ومن ثم جزم به في موضع آخر لكن
الافوق لكلامهم ما قدمته أولاً ومن لزوم اخراج زكاته بالاطلاقهم المذكور في الحب مع انه لا يركى
الاصفى ولا خرص فيه ويرد تعين الحل في مثل هذا على ما لا زكاته فيه وقد صرحوا بأن من تصدق
بالمال الزكوى بعد حوله تلزمه زكاته ولم يفرقوا بين قليله وكثيره فتعين حمل الزكوى ليجتمع به
أطراف كلامهم ولا ينافى ذلك ما ذكره في منع خرص نخل البصرة لانه ضعيف كما يأتي ويأتى رد قول
الامام والغزالي المنع الكلى من التصرف خلاف الاجماع وضعف ترك شيء من الربط للمالك
وأحاديث البالكورة وأمر الشافعى بشراء الفول الربط محمولان على ما لا زكاته فيه اذ الواقع الفعلية
تسقط بالاحتمال وكالم ينظر الشيخان وغيرهما في منع بيع هذا في قشره الى الاعتراض عليه بأنه خلاف
الاجماع الفعلي وكلام الاكثريين وعليه الأئمة الثلاثة كذلك لا ينظر فيما نحن فيه الى خلاف ما صرح به
كلامهم وان اعترض بخود ذلك اذ المذهب نقل فاذا زادت المشقة في التزامه هنا فلا عتب على المختص
بتقليد مذهب آخر كذهب أحمد فانه يجيز التصرف قبل الخرص والتضمين وأن يا كل هو وعياله على
العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه من هذا في أوانه (ويستخرص الثمر) الذي يجب فيه الزكاة وأن
كان من نخل البصرة وما أطال به المأوردى من استثناءه ونقل فيه الاجماع لانهم لا يجتمعون منه بختاراً
فيخرجون أكثر مما عليهم وألحق بهم من هو مثلهم في ذلك ردوه بأنه طريقة ضعيفة تفريدها (اذا بدا
صلاحه) أو صلاح بعضه (على ما لك) للامر الصحيح بذلك ومن ثم قيل بوجوبه وبخسه بعضهم على الاول
اذا علم الامام أو نائبه تصرف للمالك بالبيع وغيره قبل الحفاف والخرص التحمين فهو هنا خرص ما يجزى
من الربط والعنب ثم أوزى ما بأن يرى ما على كل شجرة ثم ان شاء وهو الاول قدر عنب رؤيه بكل
ما عليها ربطاً ثم جافاً وان شاء قدر الجميع ربطاً ثم جافاً بشرط اتحاد النوع وخرج بالثمر المراد به الربط
والعنب الحب لتعذر الخرز فيه لكن بحث بعضهم ان للمالك اذا اشتدت الضرورة لشيء منه أخذه
ويحسبه واستند بما لا يتأتى على قواعدها فهو ضعيف وان نقل عن الأئمة الثلاثة ما قيل انه يوافق ويبعد
بدواً الصلاح قبيله لتعذر خرصه ولعدم تعلق حق الفقراء به (والشهو وادخال جميعه في الخرص)
العموم الادلة الموجبة لعشر الكل أو نصفه من غير استثناء شيء لا كله وأكل عياله ونحوهم لكن يشهد
للاستثناء خبر صحيح وجملوه كالشافعى رضى الله عنه في أظهر قولييه على انه يترك له من الزكاة شيء
ليصرفه بنفسه في أقاربه وجيرانه وفي تضعيف المتن مدر ل هذا المقابل نظرم مع شهادة الحديث وبعد
تأويله ومن ثم قال الأذرى ليس عنه جواب شاف وهو مذهب الحنابلة واختاره بعضهم اذ ادعت
حاجة المالك اليه ولم يجد خارصاً يتق به ونوى أن يخرج بعد الجداً جميعاً كله واستشهد به بشاؤله
صلى الله عليه وسلم البالكورة قبل بعث الخارص ومما الجواب عن هذا الاستشهاد (وانه يكفي خارص)
واحد لانه يجتهدو بعمل يقول نفسه فهو كالحاكم ولو اختلف خارصان توقفاً حتى يعرف الامر منهما
أو من غيرهما ولو قد خارص من جهة الساعى حكم المالك عدلين بخوصان عليه وبضمنه ما يأتي
ولا يكفي واحد احتياطاً لحق الفقراء ولان التحكيم هنا على خلاف الاصل رقماً بالمالك فبحث بعضهم
أجزاء واحد يرد بذلك ويحكم بهما مع التضمين الآتى المفيد للتصرف اذ ائنا الرفعة والاستاذ قول
الغزالي كامامه يتخذ التصرف في الربط قبيل الحفاف فيما عدا قدر الزكاة لاجماع والامتنع
الناس من الربط وحمل ما قاله آخرون على ما بعد الخرص والتضمين (وشروطه) العلم
بالخرص ويظهر الاستتفاء فيه حيث لا شاهدان به بالاستتفاء وتأتى (العدالة) وتأتى

(قوله) أو زادت الخرج محتمل تأمل (قوله)
وان كان من نخل البصرة الخ في المغنى
والنابة (قوله) وحمل ما قاله آخرون كيف
بلا ثم هذا الحل قوله ما فيما عدا قدر
الزكاة لانه بعد ما ذكرنا في ذلك
ثم رأيت الفاضل المحشى به على ذلك
(قوله) بالاستتفاء فيظهر ان مثلها علم
من يبعثه من امام أو نائبه بأنه عالم
بالخرص (قول المتن) العدالة في الرواية
مغنى ويحلى أقول جملها على عدل
الرواية أقول عدلها سلكه الشارح وان كان
المآل واحداً

شروطها وحيث أطلقت أريد بها عدالة الشهادة لكن لأجل كتابة الخلاف مخرج
بعض ما خرج بها فقال (وكذا الحرية والذكورة في الأصح) لانه ولاية وليس من لم يكمل
فيه شروط عدالة الشهادة أهلها (فلذا خرس) وضمن (فلا يظهر أن حق الفقراء) أي المسحقين
ومر حكمته تغليبهم (ينقطع من عين الثمر) بالثلثة (وبصير في ذمة المالك التمر) بالثلاثة (والزبيب)
ان لم يتلفا بغير تقصير منه فان تلفا بغير تقصير منه قبل التمكّن من الاداء فلا ضمان عليه (ليخرجهما
بعد جفاف) أي كل منهما لان الخرص مع التضمين يبيع له التصرف في الجميع وذلك يدل على انقطاع
حقهم منه (ويشترط) في الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من الساعي أو الخارص
الحكم في الخرص (تضمنه) أي حق الفقراء فهو المالك كضمته كما بهكذا أو خذها بكذا
(وقبول المالك) أو وليه أو وكيله للتضمن (على المذهب) لان الانتقال من العين الى الذمة يستدعي
رضاهما وبأن في قبضهما بغير جواز تضمين الساعي أحد شره يكن قدر حقه بل الكل كما يجوز له
أن يضم زكاة حصته المسلم شريكه اليهودي كما يأتي وبجأ أخذ من هذا ومن أنه يجوز له اخراجها
من غيره أنه لو ضمن حصته وأخرجها ثم اقتسمها له التصرف في ماله وان لم يخرج شريكه حصته
بناء على أن القسمة افراز قال غيره أو يبيع وقد اقتسمها بعد الجفاف للضرورة اذ لا يكلف بغيره مع حصة
القسمة وتبعية الزكاة للمال انتهى وفيه نظر اذ كلاً منهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمة
التي هي يبيع بعد تعلق حق الزكاة فلنحتمل ذلك على ما اذا انقطع حقهم من عينه بتضمين صحيح ثم رأيت
بعضهم أطلق بطلان القسمة وان اخراج أحدهما قبلها أو بعدا حصته يشيع في المال كانه قسطل
في حصة الشريك لعدم اذنه ولم يحسب للمخرج الا الربع ان تناصفاً وحينئذ لا يجوز له التصرف في شيء
من المال لبقاء تعلق الزكاة بحصته ونظيره مالو باع شريكه عيدين بغير اذن شريكه بطل في نصف كل
لا في كل أحدهما انتهى وهذا كله مبني على ضعف المأمر أن المنقول العقد أن الخلطة أي شيوعا
أو جوارا في الحيوان والعشر وغيرهما كما صرحوا به فجعل المالك المال الواحد فيجوز لأحد
الشريكين الاخراج من ماله ولو بغير اذن شريكه كغناء باذن الشارع ويرجع على الشريك بحصته
مالم ينو التبرع وحينئذ في اخراج أحد شريكين أو خليطين جاز له التصرف في قدر حقه كالأضمن
قد راز كانه تميمنا صحيحا ولا يجب ساع طلب قسمة ما يجب أو غيره قبل القطع بأن يفرد الزكاة بالخرص
في نخلة أو أكثر ان قلنا القسمة يبيع والأوجب وكذا بعد القطع وقبل الجفاف وعلى المنع قبض الساعي
الواجب من المقطوع مشاعا قبض الكل وبه يبرأ المالك ويملكه المستحقون بقبض نأهم ثم يبيعه
أو يبيعه هو والمالك ويقسمان الثمن ويلزمه فعل الا حظ وليس له أخذ قيمة الواجب مع بقاء الثمرة أي
الا باحتداد أو تقليد صحيح كاعلم مما مر في الخلطة فان أتلها المالك أو تلفت عنده بعد قطعها ازمه قيمة
الواجب بطا وقت التلف ذكره في المجموع قال وفارق هذا ما مر في مسئلة العراقيين بأنه يلزمه
بقاؤها الى الجفاف حتى يدفع الجفاف فإذا قطع قبله فقد تعدى فلزمه الجفاف وهذا لا ينعاه عليه لان
الفرض أنه خاف العطش فلم يلزمه التمر بل له القطع ودفع الرطب فلم يلزمه غيره وفيه غموض فتأمل
(وقبل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الخرص) لان التضمن لم يرد وليس هذا التضمن على حقيقة
الضمان لما يأتي أنه لا يضم من تلف بغير تقصير (واذا ضمن) وقبل على الأول (جاز تصرفه في جميع
الخرص يبيعاً وغيره) لانه ملكه بذلك ولم يبق لأحد تعلق به وهذا هو فائدة التضمن واستبعده الادعى
في معسر يصرفه في دينه أو يأكله وبقاؤه في ذمته لا حظ لهم فيه وتبعه غيره فقال انما تضمنه حيث يرى
المصلحة ولا مصلحة هنا فان ظنها فأخلف ظنه باع الامام جزءاً من الثمر أو اشجر أي حيث لم يكن مروه

(قول المتن) وبصير في ذمة المالك
معطوف على ان حق الخ لا على ينقطع الخ
وان كان هو التاجر لعدم الرابط الا أن
يجعل التمر والزبيب حالين تأويلهما
بالشركة

وبحث بعضهم أنه متى أمكن الاستيفاء من الشجر أو غيره خرص عليه وضمنه والافلا أما قبل الخرص والتضمين أو القبول فلا ينفذ تصرفه ببيع أو غيره إلا فيما عدا قدر الزكاة كما يأتي ومع ذلك يحرم عليه التصرف في شيء منها يتعلق الحق بها مع كون الشركة غير حقيقية لأن المثلث فيها جانب التوثيق فحرم التصرف مطلقاً وهذا يعلم ضعف افتدائه غير واحد بان للمالك قبل التضمين الأكل إذا نوى أنه يخرج الخاف لأن حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز أن كله بنية غرم بدله (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) أو بعضه (بسبب خفي كسرقه) جعلها من الهلاك لأن الغالب أن المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه (أو ظاهر) كحرق (هرف) دون عمومه أو معه ولكن اتهم في هلاك الثمرة (صدق بينه) في دعواه ما ذكر واليمين هنا وفي سائر ما يأتي مستحقة (فان لم يعرف الظاهر) بأن عرف عدمه أو لم يعرف شيء (طوبى لبيته) بوقوعه (على الصحيح) لسمولة إقامتها (ثم يصدق بينه في الهلاك) أي بذلك السبب لاحتمال سلامة ماله بخصوصه ولو اقتصر على دعوى الهلاك لمن غير تعرض لسبب قبل قوله ويحلف ندبان اتهم (ولو ادعى خيف الخارص) عليه باختباره بزيادة عمداً قليلة أو كثيرة لم تسمع دعواه إلا بينة كدعوى الجور على الحاكم (أو غلطة بما يعبد) وقوعه عادة من عالم بالخروص كالربيع (لم يقبل) للعلم بطلان دعواه نعم يحط عنه القدر الممكن الذي لو اقتصر عليه قبل (أو بمشعل) بفتح الميم وبين قدره كواحد في مائة وكسدر أو عشر على ما قاله البندنجي واستبعد في السدس وقد مثله الرافعي بنصف العشر (قبل) وحلف ندبان اتهم (في الأصح) لأن صدقه يمكن هذا كله أن تلغ الخروص والأعيد كليه * فرع علم عامر أنه إذا أئلف الثمر الذي يخيف بعد الخرص والتضمين والقبول لزمه زكاته جافاً أو قبل ذلك لا خوف ضرراً أصله لزمه مثله لأنه مثلي على تناقض فيه وترجح الرخصة هنا القيمة هو منصوص الشافعي والأكثرين ووجهه هنا وإن كان خلاف القياس رعاية مصلحة المستحقين خشية فساد الربط قبل وصوله إليهم كما راعوا ضد ذلك حيث ألزموه فيما إذا أئلف نصاب المشايبة من الحيوان الواجب وإن كان متفقاً راعية الجنس ما أمكن بخلاف ما لو أئلفه أجنبي لا يلزمه إلا القيمة ففرقوا بين المالك وغيره وأيد ذلك جمع بقولهم جواباً عن بحث الرافعي وجوب الثمر الخاف لأنه واجبه وقد قوته لا نقول واجبه الخاف إلا إذا جف أو ضمنه بالخروص وسلطناه عليه ولا فرق في لزوم القيمة بين ما يثمر وغيره ولو تلف كله بعد ذلك قبل إمكان الأداء لا تقصير لم يلزمه شيء أو بعضه زكى الباقي قال الدارمي ولو أئلف المال بعدهما أجنبي لزم المالك الزكاة ما ضمن الجاني والافلا أو قبل التضمين فلا شيء عليه وبطالب الغاصب انتهى وعليه أن غرم القيمة وقلنا هي الواجب يدفعها المالك للمستحقين ولا يلزمه شراء واجب الزكاة كما هو ظاهر كلام الروضة وأصلها وغيرهما وإذا ألزمه التمر فقال له المالك أذعني بما عليك لم يصح ما فيه من اتحاد القاض وانقبض إلا إذا قلنا فيمن قال لمدني اشتري كذا بما عليك أنه يصح ويبرأ لأن الاتحاد وقع معنا لا قصداً وبأني رابع شرط البيع وآخروا لك ما في ذلك وفي المجموع عن الإمام عن صاحب التقریب لأحد الشرىكين في رطب خرصه على صاحبه والزامه بحصته تمرًا فيلزمه ويتصرف في الجميع واغتفر عدم رضا بقية الشرى كما هوهم المستحقون لما يأتي أن شركتهم غير حقيقية لبناء الزكاة على الرق ولا يأتي هنا خلاف القسمة لأن مجرد تضمين ذلك لا يستلزمها ويؤيد ما قاله قولهم آخر المساقاة لو خاف المالك على الثمر العامل أو عكسه فله خرصه عليه وتضمنه إياه بتمر قال جمع متقدمون وللسامعي أن يضمن يهوديا شرك مسلم زكاته لأن ابن رواحة رضي الله عنه ضمن يهودي خبر زكاة الغنمين لأنهم شركاؤهم في التمر وابن رواحة من الغنمين فتضمنه لهم ظاهر في أنهم ملكوا ذلك ببذله من التمر المستقر في ذمتهم

لأنه صلى الله عليه وسلم ساقاهم بشر ما يخرج وهم لا ترمهم زكاة قال السبكي وزعم انه يقتصر في معاملة الكفار ما لا يقتصر في غيرها لا يرتضيه ذولب

(باب زكاة النقد)

أى الذهب والفضة وهو ضد العرض والدين فشمع غير المضروب أيضا خلافا لمن زعم اختصاصه بالمضروب كذا قاله غير واحد والذى فى القانوس النقد الأوزان من الدرهم وهو صريح فى ان وضعه اللغوى المضروب من الفضة لا غير وحينئذ فلا وجه للاختلاف المذكور لانه ان أريد النقد فى هذا الباب شمل الكل اتفاقا والوضع اللغوى فهو ما ذكر والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع (نصاب الفضة ما تئادروهم) نصاب (الذهب عشرون مثقالا) اجماعا تحديدا فلو نقص فى ميزان وتم فى آخر فلا زكاة للشك ولا بعد فى ذلك مع التحديد لا اختلاف خفة الموازين باختلاف حدق صانعيها (بوزن مكة) للخبر الصحيح المكيال المكالى المدينة والوزن ومكة والمثقال ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما ثنتان وسبعون حبة شعير متوسطة لم تقشر وقطع من طرفها مادي وطال والدرهم اختلف وزنه جاهلية واسلاما ثم استقر على انه ستة دنانير والدينار ثمان حبات وخمسة حبات الدرهم خمسون حبة وخمسة حبات والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم فلم يمتد زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومضى نقص من المثقال ثلاثة اعشاره كان درهم فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا وأربعة اخماس قيراط بقرايط الوقت وقيل أربعة عشر قيراطا والمثقال أربعة وعشرون قيراطا على الأول وعشرون على الثاني قال شيخنا ونصاب الذهب بالاشرفى خمسة وعشرون وسبعان وتسع انتهى والظاهر ان مراده بالاشرفى القايى بقاى والى السبكي وبه يعلم النصاب يدنا نير المعاملة الحادثة الآن على انه حدث أيضا بتغيير فى المثقال لا يوافق شيئا امر فليست له وليعهد الناظر فيما يوافق كلام الأئمة قبل التغيير (وزكاهم رابع عشر) خبرين صحيحين بذلك ويجب فيما زاد بحسابه اذ لا قص هنا وفارق الماشية بضر رسو المشار كل وجه جزء وانما تكرار الواجب هنا تكرار السنين بخلافه فى القير والحب لا يجب فيه ثلثا حيث لم ينوبه تجارة لان النقد نام فى نفسه ومتهى للاشتقاق والشرابة فى أى وقت بخلاف ذلك (ولا شئ فى المغشوش) أى المخلوط من ذهب بنحو فضة ومن فضة بنحو نحاس (حتى يبلغ خالصه نصابا) خبر الشيخين ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فاذا بلغ خالص المغشوش نصابا أو كان عنده خالص يكمله أخرج قدر الواجب خالصا أو من المغشوش ما يعلم ان فيه قدر الواجب ويصدق المالك فى قدر الغش فلو كان لمحجورين الأول ان نقصت مؤنة السبيل المحتاج اليه عن قيمة الغش وينبغي فيما اذا زادت مؤنة السبيل على قيمة الغش ولم يرض المستحقون بتحملها انه لا يجوز اخراج الثاني لاضرارهم حينئذ بخلاف ما اذا لم ترد أو رضوا وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقول ومن تبعه ولو أخرج خمسة عشر مغشوشة عن مائتين خالصة فيظهر القطع باجزاء ما فيها من الخالص عن قسطه ويخرج الباقي من الخالص وقول آخر لا يجوز لمسا فيه من تكليف المستحقين مؤنة اخلاصه بل سوى فى المجموع فى اخراجه عن الخالص منه وبين الردى وان له الاسترداد لانه لم يميزه عن الزكاة الا اذا استهلك فخرج التفات ثم قال ولو أخرج عن مائتين خالصتين خمسة عشر مغشوشة فقد سبق انه لا يجوز له ان يسترداها انتهى ومحل الاسترداد ان بين عند الدفع انه عن ذلك المال وعلى عدم الاجزاء لو خالص المغشوش فى يد السامع أو المستحق أجزأ كفى تراب المعدن بخلاف

(قوله) خمسون حبة أى من الشعير المتقدم وصفه كما يدل عليه السياق والسياق (قوله) قال بعض المتأخرين الى المتن فى النهاية الأتية وقيل الى قوله قال شيخنا (قوله) فلو كان لمحجور الى قوله وينبغي فى المغنى والنهاية (قوله) وان نقصت مؤنة السبيل والثاني ان زادت واستواء الامر بين ان نسا ويا فيها يظهر فيها والله أعلم ثم رأيت قول الشارح وينبغي الخ فانه صادق بمسألة المحجورين تأمل (قوله) ولو أخرج خمسة عشر مغشوشة فى مائتين قرياسا فى أصله فلهذا فى ما يأتى قرياسا فى أصله رحمه الله فليجتر فان الذى فى أصله الرخصة وغيره من المبسوطات خمسة مغشوشة الخ

سحلة كبرت في يده لانها لم تكن بصفة الاجزاء يوم الاخذ والتراب والغشوش هنا بصفته لكنه مختلط
 بغيره ويكره للامام شرب المغشوش ولغيره ضرب الخالص الاباذنه وما لا روج الا لئليس كالكثير
 أنواع الكيمياء الموحدة الآن يدوم اثمه بدوامه كافي الاحياء وشدد فيه ولا يكره امساك مغشوش
 موافق لتقيد البلد ولا يكمل احد التقدين بالآخر ويكمل كل نوع من جنس باخر منه ثم يؤخذ من كل
 ان سهل والاقرن الوسط ويجزئ جيد وصحح عن ردى ومكسور بل هو افضل لاعتكساها فاسترهما
 النبين (ولو اخلط اناهما) أى التقدين بأن اذيا وصيغ منهما (وجعل أكثرهما) كان كان
 وزنه الفوا واحد ما ستمائة والآخر أربع مائة وجعل عنه (زكى الاكثر ذهباً وفضة) احتاطا
 ان كان لغير محجور والاعتين التبيين الآتى فزكى ستمائة ذهباً وستمائة فضة وحينئذ يراعى ان لا يكون
 تركيبة كانه ذهباً لانه لا يجزئ عن النضة كعكسه (أو مزين) بينهما بالنار ويحصل عند تساوى
 اجزائه نسبته اثنى جزءاً بالماء بأن يضع فيه الفاذها ويعلّم ارتفاعه ثم ألفا فضة ويعلم وهو ازيد
 ارتفاعاً من الاول ثم يضع المختلط فالى ايها كان ارتفاعه أقرب فهو الاكثر ويأتى هذا فى مختلط
 جوهل وزنه باليكية لان علامته بين علامتى الخالص فان استوت نسبته اليهما كان يكون ارتفاع النضة
 اصبعاً والذهب ثلثي اصبع والمختلط خمسة اسداس اصبع فهو نصفان وان زاد على علامة الذهب
 بشعرين ونقص عن علامة الفضة بشعرين فثلاثة فضة وثلثه ذهب وبأن يضع فيه ستمائة فضة وأربع مائة
 ذهباً ويعلم ارتفاعهما ثم يعكس ثم يضع المشتبه ويحلّ بما وصل اليه وانما لم يجعلوا الماء معياراً
 فى الرابطة لأنهم لم يقبل نطفه فيه ومونة السبك على المالك ولو فقد آلة السبك أو احتاج فيه لزمان طويل أجبر
 على تركيبة الاكثر من كل منهما ولا يعذر فى التأخير الى التمكن لان الزكاة فورية كذا نقله الرافعى عن
 الامام وتوقف فيه فقال ولا يعيدان يجعل السبك أو ما فى معناه من شروط الامكان (وزكى المحرم)
 من النقد (من حلى وغيره) بالجزأ جماعاً وكذا المكروه كضبة فضة كبيرة لحاجة وصغيرة لزينة
 (لا المباح فى الاظهر) لانه عدل استعمال مباح فاشبهه أمتعة الدار والاحاديث المقضية لوجوب
 الزكاة وحرمة الاستعمال حتى على النساء حملها البيهقي وغيره على ان الحلى كان محرماً ما قبل الاسلام على
 النساء على انهن فى أفراد خاصة فيحتمل ان ذلك لا سرا فيهن بل هو الظاهر من سياق بعض الاحاديث
 ولومات مورثه عن حلى مباح فضى عليه حول أو أكثر ولم يعلم بلزمه زكاته على ما فى البحر لانه
 لم ينو امساكاً لاستعمال مباح ورد بان الموافق لما يأتى فى اتخاذ سوار بلا قصد عدم وجوبها ويحباب
 بما يأتى أن ثم صار فاقوا هو الصوغ المقتضى للاستعمال غالباً ولا صار فى هنا أصلاً ولا نظر لنية مورثه
 لانها انقطعت بالموت ولو حليت الكعبة مثلاً بقدر حرم كتعلق محلى فيها يتحصل منه شيء فان وقف عليها
 فلا زكاة فيه قطعاً لعدم المالك المعين مع حرمة استعماله ونازع الاذرى فى صحة وقفه مع حرمة استعماله
 ويحباب بان القصد منه عنه لا وصفه فصح وقفه نظراً لذلك به ويعلم ان المراد وقف عنه على نحو معجود
 احتاج اليها لا لآلئيين به اما وقفه على تحلته به فيا طل لانه لا يتصور حله (ومن) النقد الذهب
 أو النضة (المحرم الاناء) كبل ولو لامرأة الجلاء حين توقف عليه وذكرها لضرورة التقسيم وبيان
 الزكاة فيه فلا تكرر (والسوار) بكسر السين أكثر من ضمها (والخنخال) بفتح الخاء وسائر
 حلى النساء (اللبس الرجل) بأن قصد ذلك باتخاذها فها محرم بالصدق فاللبس أولى وذلك لان
 فيه خنثوية لا تليق بشهامة الرجل بخلاف اتخاذها للبس امرأة أو صبي وخنثى كرجل فى حلى النساء
 وكأمرأة فى حلى الرجال أخذ بالاسوأ (فلواتخذ) الرجل (سواراً بلا قصد) للباس أو غيره

(قوله) ولومات مورثه الى قوله ولا نظر
 فى المعنى والنهاية (قوله) هو الصوغ
 المقتضى للاستعمال لا يتصرف فيه بل يصدق
 لان اتخاذ لا يتناول غير غرامة
 بالشرع والانتهاج بل ذكر الجلال البلقينى
 فى حواشى الروضة فى مسألة اتخاذ
 ماله وفى الاستمذكا والدارمى
 فرض المسئلة فى الميراث والشرع الى
 آخره لجعل مسألة الميراث فى صورة
 اتخاذ فقصاه عدم وجوب الزكاة
 فيها وان لم يعلم ومضى حول فلعن ما فى
 البحر مفرع على مقابل الاصح فى مسألة
 اتخاذ

(أو قصد اجارته لمن له استعماله) بلا كراهة (فلا زكاة) فيه (في الاصح) لانه في الاولى بالصياغة بطل ثبوتها للاخراج المحقق له بالناميات اذا قصد بها الاستعمال غالباً مع افضائها اليه غالباً فلا ترد السبائل في الثانية يشبه ما مر في المواشي والعوامل وقضية كلامهم انه لا فرق بين ان ينوي بذلك التجارة وان لا ويحتند فيشكل عليه ما يأتي فيمن استأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة الا ان يفرق بما يأتي ان التجارة في النقد ضعيفة نادرة فلم يؤثر قصد جامع وجود صورة الحل في الجائز المتنافي لها وخرج بقوله بلا قصد ما اذا قصد اتخاذه كمن افترس كى وان لم يحرم الاتخاذ في غير الاناء ولو قصد مباحاً ثم غير المحرم أو عكسه تغير الحكم ولو قصد اعارته لمن له استعماله لم يجب جزماً (وكذا لو انكسر الخلى) المباح فعلة (وقصد اصلاحه) فلا زكاة فيه في الاصح وان دام أحوال الدوام صورة الحل مع قصد اصلاحه هذا ان توقف استعماله على الاصلاح بنحو لحام ولم يتجنى لصوغ جديد فان لم يتوقف عليه فلا أثر للكسر قطعاً وان احتاج لصوغ جديد ومضى حول بعد عمله بشكره من كى قطعاً وان قصد الحل من حين الكسر وخرج بقصد اصلاحه ما اذا قصد كثره أو جعله نحو تبريز كى قطعاً وكذا ان لم يقصد شيئاً كما في أصل الروضة والشرح الصغير لانه الآن غير معد للاستعمال وصح في الكبير في موضع عدم وجوبها وصوبه الاسنوى ويعتبر فيما صنعته محرمه وزنه دون قيمته الزائدة بسبب الصناعة لانها مستحقة الازالة فلا احترام لها وفيما صنعته مباحة كلاهما لتعلق الزكاة بعينه الغير المحترمة فوجب اعتبارها بهيئتها الوجودية حينئذ (ويحرم على الرجل) والخنثى (حلى الذهب) ولو في آلة الحرب للغير الصريح الا ان صدق بحيث لا يشين كانه في المجموع من جمع وأفرقه ويوجه برؤال الخيلاء عنه حينئذ نظير ما مر في اناء قد صدق أو غشى (لا الالف) لمن زال ادفعه وان أمكن من فضة لانه لا يصد أغالب ولا يفسد المنيب ولما صرح انه صلى الله عليه وسلم أمر به من جعله فضة فأنت عليه (والاغلة) بتثليث اوله وثالثه فهي تسع أنصعها وأشهرها فتح ضم (والسن) وان تعدد فاولى شدها به عند تحركها وذلك قياساً على الانف وكل ما جازله بالذهب فهو بالفضة أجوز (لا الاصبع) أو اليد بل وأكثر من أغلة من اصبع فلا يجوز من ذهب وكذا فضة لانها لا تغل فتتمحض للزينة بخلاف الاغلة وأخذ منه الاذرى ان ما تحتها لو كان اشل امتعت وبؤخذ منه ان الزائدة ان عملت حلت والا فلا فالحلاق الزركشى المتع فيها ليس بصحيح ويبحث الغزالي الحاق اغلة سفلى بالاصبع لانها لا تتحرك (ويحرم من الخاتم) من ذهب وهو ما يستعمله فيه (على الصحيح) لعموم ادلة التحريم وفارق ما مر في الضبة والتطريف بالحري بأن الخاتم الزم للشخص من الاناء واستعماله أدوم (ويحل له) أى الرجل (من الفضة الخاتم) اجماعاً بل يسن ولو في اليسار لكانه في اليمين أفضل لانه الاكثر في الاحاديث وكونه صار شعاراً للروافض لا أثر له ويجوز بقص منه أو من غيره ودونه وبه يعلم حل الخاتمة اذا غابها انها خاتم بلا قص وتبردد النظر في قطعة فضة ينقص علمها ثم تتخذ لجنم بها هل تغل لانها لا تسمى اناء فلا يحرم اتخاذه أو تحريم لانها تسمى اناء لمحرمة الختم ومرة آخر الاواني ان ما كان على هيئة الاناء حرم سواء أكان يستعمل في البدن أم لا ولم يكن كذلك فان كان لاستعمال يتغلق بالبدن حرم والا فلا وحينئذ فلا وجه الحل هنا ويسن جعله فصه مما يلي كفه للاتباع ولا يكره لبسه للمرأة وأل في الخاتم الجنس فيصدق بقوله في الروضة وأصلها الواضع الرجل خواتم كثيرة لبس الواحد منها بعد الواحد جاز وظاهره جواز الاتخاذ لا اللبس واعتمده المحب الطبري لكن صوب الاسنوى جواز اتخاذها تميناً وأكثرت لبسها كلها معا ونقله عن الدارمي وغيره ومنع الصيد لانها يتخذ في كل يد زوجاً وقضيته حل زوج يد وفرد باخرى وبه صرح الخوارزمي والذي يتجه اعتماده كلام الروضة

(قوله) ولو قصد اعارته الى المتن في النهاية
(قوله) ولو في آلة الحرب الى المتن في النهاية
ولم يقيد كلام المجموع هنا مع تقديره
انما جازم (قوله) وأخذ منه الاذرى
الى قوله فالحلاق في النهاية

الظاهر في حرمة التعدد مطلقا لأن الأصل في الفضة التحريم على الرجل إلا ما صرح الأذن فيه ولم يصح في الأصح من الواحد ثم رأيت المحب على ذلك وهو ظاهر على أن التعدد صار شعارا للصمحاء والنساء فلجرح من هذه الجهة حتى عند الدارمي وغيره وحكي وجهان في جوازها في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت القبول صريح بالكراهة وسبقه إليها في شرح مسلم والأذري صوب التحريم والأوجه الأول وزعم أنه من خصوصيات النساء ممنوع والكلام في الرجل فقد صرح الرافعي في الودعة بحل ذلك للمرأة وإذا حوزنا اثنين فأكثر دفعة وجبت فيها الزكاة لكراهتها كما قاله ابن العباد قال غيره وبحل جواز التعدد على القول به حيث لم يعد أسرافا ولا أحراما حصل به الإسراف وصوب الأذري ما اقتضاه كلام ابن الرفعة من وجوب نفسه عن مثقال للنهي عن اتخاذها وسنده حسن وإن ضعفه المصنف وغيره ولم يسألوا بتجريح ابن حبان له وخالفه غيره فأنطوى به بالعرف ونقله بعضهم عن الخوارزمي وغيره وعليه ما عبرة يعرف أمثال اللابس فيما يظهر (و) يحل من الفضة (حلية) أي تحلية (آلات الحرب) للمجاهد والمرصد للجهاد كالمرتزق (كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم وهي ما يشتد بها الوسط والحراف السهام والدرع والخوذة والترس والخف وسكين الحرب دون سكين المهنة والمقلعة لأن في ذلك أرها بالالكفار ولا تجوز بذهب زيادة الإسراف والخيلة وخبر ابن سبويه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كان عليه ذهب وفضة يحتمل أنه قوب به بغير فعله صلى الله عليه وسلم قبل ما كتبه ووقائع الأحوال الفعلية تسقط بحل هذا على أن تحسين الترمذى له معارض بتضعيف ابن القطان والتحلية فعل عين النقد في محال متفرقة مع الأحكام حتى تصير كالجزء منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهب شيء من بينها فارتقت التوبة السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم حواز التوبة هنا حصل منه شيء ولا على خلاف ما صرح في الآتية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم (لا مالا يلبسه كالسرج والعمامة) وكل ما على الدابة كزينة (في الأصح) كك الآتية أما غير نحو مجاهد فلا يحل له تحلية ما ذكر كارتضاه جمع تعال الروايات لكن قضية كلام الأكثرين أنه لا فرق ويوجه بأنها تسمى آلة حرب وإن كانت عندهم لا يحارب ولأن غاظة الكفار ولو من بدارتها حاصلة مطلقا وبه يفرق بين هذا وحرمة قبة كلب لصيد على من لم يصطده (وليس للمرأة) ولا للفتى (حلية آلة الحرب) مطلقا لأن فيه تشبها بالرجال وهو حرام كعكسه وجواز قتالها بأسلحة الرجال لما فيه من المصلحة نعم إن كان محلي لم يجز لها استعماله إلا عند الضرورة بأن تعين القتال عليها ولم يتجدد غيره فعلم أنه لا يحل استعمال الحلي إلا لمن حلت له تحليته كذا قيل وقياس ما صرح في الآتية المعوّهة أن ما لا يتحصل من تحليته شيء على النار يجوز استعماله مطلقا ويؤخذ من تعليل ما ذكره بالتشبه بالرجال إن الصبي أو المجنون يحل له تحلية آلة الحرب وإن ألحق بها في الحلي ويوجه بأن فيه شها من النوعين إذا لا شهامة لها فاشبه النساء وهومن جنس الرجال فكان القياس جواز حلي الفريقين له (ولها) وللصبي والمجنون (لبس أنواع حلي الذهب والفضة) كطوق وخاتم وسوار وخلخال ونعل ودراهم ودنانير معراة أي لها عرى تجعل في القلادة قطعا أو مشقوبة على الأصح في المجموع لدخولها في اسم الحلي وبه رد الاسنوى وغيره ما في الروضة وغيرهما من التحريم بل زعم الاسنوى أنه غلط لكثرة غلط فيه ومما يؤيد غلطه قوله تجوز كآنها لبقاء نقدتها لأنها لم تخرج بالثقب عنها انتهى والوجه أنه لا زكاة فيها لما تقر رانها من جملة الحلي إلا أن قبل بكرهاتها وهو القياس لقوة الخلاف في تحريمها لكن صرح الاسنوى نقلا عن الروايات وأقره بعدهما وحينئذ فهو قائل بوجوب زكاتها مع عدم حرمتها ولا كراهتها

(قوله) وقد يفرق الفرق متجه جدا
وما يتجمل من أن فيه انما عا مال ليس
في محله لأن محلها حيث لا عرض مقصود
فما والعرض فيما تحسن فيه وانص (قوله)
وقياس ما صرح في الآتية الخ هو ما جرى
عليه في شرح الروضة واختار جمع من
التأخيرين التفرقة بين الملابس والأواني
فمحرم الموقو في الملابس مطلقا لأنه
ألقى بالبدن منهم الوجهية ابن زياد فانه
أفتى بتحريم لبس ثوب مؤه بذهب
لا يتحصل منه شيء لعلته

وهو كلام لا يعقل كما قاله الزركشي وقول الأذري النعل أولى بالنعل من خطل وزنه ما شام متقال
مرود ويوجه بان الكلام في نعل لا يعد مثله سرفا في جنسه وبه فارق الخطل وكلاهما كصوبه في
الجموع وينبغي ان مواقع في حله لها خلاف قوي بكرة لبسه لها لانهم زلوا الخلاف في الوجوب
أو التحريم منزلة النهي كافي غسل الجمعة وما كره هنا تجبز كانهما عبادا عظماء افرس لبسه لا يحرمه
عليهم نعم لا يعد في ناحية اعتداد الرجال فيها لبسه تحريمه عليهم الا ان يقال انه محرم على الرجال فلا
نظر لا عبادا هم له ولا اعداه كما هو شأن سائر المحرمات وهذا أقرب (وكذا لها لبس ما سيجمها)
أي الذهب والفضة (في الاصح) لعموم الأدلة (والاصح تحريم المبالغة في السرف) في كل ما يبيع
بما مر (الخطل وزنه) أي مجموع فردنيه لا احداهما فقط خلافا لما فيهم فيه (ما تادينار)
أي متقال ومن عبر بجماعة أراد كل فردة منه على حسابها لكنه يوهن ان هذا شرط وليس كذلك
بل المدار على المائتين وان تفاوت وزن الفردتين ولا يكفي نقص نحو المثقالين عن المائتين كما يفهمه
التعليل الآتي وحيث وجد السرف الآتي وجبت زكاة جميعه لا قدر السرف فقط ولم يرتض الأذري
التقييد بالمائتين بل اعتبر العادة فقد تزيد وقد تنقص ويبحث غيره ان السرف في الخطل الفضة ان يبلغ
الفي متقال وهو بعيد بل ينبغي الاكتفاء فيه بما تاتي متقال كالأذهب كما يصح به التعليل الآتي المأخوذ
منه ان المدار على الوزن دون النفاسة وذلك لاتساع الزينة عنه المجوزة لهن التحلي بل ينظر الطبع
منه كذا قالوه وبه يعلم ضابط السرف واعتبر في الروضة كالشرحين مطلق السرف ولم يقيد به بالمبالغة
كل من ويجمع بان المراد بالسرف ظهوره فيساوي قيد المبالغة فيه المذكورة في المتن ثم رأيت في المجموع
صرح بما ذكرته من ان المراد بالسرف الظاهر لا مطلق السرف ثم هذا كما انما هو بالنسبة لحل
لبسه وحرمة أمان الزكاة فجب بان سرف لانه ان لم يحرم كره ومروجه في المكروه (وكذا) يحرم
(اسرافه) أي الرجل (في آلة الحرب) لما فيه من زيادة الخيلاء وبهذا يظهر وجه عدم
تقييده بالمبالغة هنا اذا اصل حل التقيد وعدم الخيلاء فيه بالنسبة للزكاة دون الرجل فاغتفر لها قليل
السرف بخلافه (وجواز تحلية المصحف) يعني ما فيه قرآن ولولته لا فيما يظهر وغلافه وان انفصل
عنه (بفضة) للرجال والنساء اكرامه (وكذا) يجوز تحلية ما ذكر (للزكاة بذهب) كتعليلها
به مع اكرامه أمانة الكتب فلا يجوز تحليتها مطلقا طعنا * تنبيه * يؤخذ من تعبيرهم بالتحلية
المارة الفرق بينها وبين التزويج حرمة التزويج هنا بذهب أو فضة مطلقا ما فيه من اشاعة المال
فان قلت العلة الاكرام وهو حاصل بكل قلت لكنه في التحلية لم يتخلطه محظور بخلافه في التزويج لما فيه
من اشاعة المال وان حصل منه شيء فان قلت يؤيد الاطلاق قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب
فقد أحسن ولا زكاة عليه قلت بفرق بانه يغتفر في اكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه
وجله على انه لا يتأتى اكرامها الا بذلك فكان مضطرا اليه فيه بخلافه في غيرهما يمكن الاكرام
فيه بالتحلية فلا يتحقق التزويج فيه رأسا (وشرط زكاة النحل حول) كافي المواشي نعم لو ملك نقد انصاها
سنة أشهر ثم أقرضه لأخر لم يقطع النحل كامرا فاذا كان موسرا أو عاد اليه زكاة عند تمام السنة
الاشهر الثانية كما قاله الشيخ أبو حامد وجعله أصلا مقبسا عليه وذكره الرافعي اثناء تعليل واعتمده
البلقيني وغيره ولو حل حتى حيوانا بقدر حرمة وزنه زكاة (ولان زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت
لعدم ورودها في ذلك ولانها معدة للاستعمال كالمال في العامة

(باب زكاة المعدن)*

هو بفتح فسكون فكسر مكان الجواهر الخلوقة فيه ويطلق عليها انقيها كنفذ وحيد ونحاس

(قوله) الآن يقال انه محرم هذا واضح
اذا كان معتادا للرجال لبس تاج من التقدين
اتلوا كان معتادهم لبسه من غيرهما فقد
يقال في لبسه ان يشبهه وان جعلته منهما
(قوله) * تنبيه * يؤخذ من تعبيرهم الخ
بذكر ما سلفناه يعلم ما في هذا التنبيه
فلا تغفل ثم رأيت الفضائل المحشي
قال قوله حرمة التزويج هنا الخ الوجه عدم
الحرمة واشاعة المال لغرض جائزة
م راتهسي (قوله) نعم لو ملك الى
قوله واعتمده البلقيني في المغني والنهاية
الاقوله فاذا الى قوله وذكره
(باب زكاة المعدن)*

(قوله) لانه من عين الوقف يتأمل مع ماسباتي في الركاز من جعله من زوائده (قوله) وان تردوا فكذلك أما عدم وجوب الزكاة فواضح لان الأصل براءة الذمة ومع احتمال تقدمه على الوقفية لازمة وأما جعله من عين الوقف كما قد يتقضى منه فعل تأمل لان الأصل في كل حادث ان يقدر بأقرب زمن ولهذا اذا شئت في كون الركاز جاهلياً أو اسلامياً كان له حكم الاسلامي لا يقال لولوحظ (٣٧٠) ما ذكر فينبغي ان تحجب الزكاة أيضاً لا تناقول عارضه

بالنسبة اليها الأصل المتقدم وأما بالنسبة لثبوت الملك فلم يعارضه شئ فتعين العمل به لا يقال يلزم تبعض الأحكام في أمر واحد لا تناقول لا مانع منه عند أهل اختلاف المدارك بل هو متعين حينئذ وله نظائر شتى فلنأمل والله أعلم ثم رأيت المناهل المحشى قال وقد يتوقف في الحكم بوقفة مع احتمال حدوثه انتهى (قوله) لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض مقتضى ما هنا انه لو تحقق وجوده من حين ملكه زكى لسائر الاعوام ومقتضى ما يأتي ان الوجوب في المعدن يحصل النبل في يده انه لا يزكى لعدم انعقاد سبب الوجوب فليحجر (قوله) فكأن قدر الواجب أجزاء اعلم ان القول بالاجزاء مع فساد القبض انما يتصع على طريقة العرايين المتقدمة في تبصر الرطب وتزيب الغنم بعد قبض الساعي له وهو مختار المصنف في المجموع أما على طريقة ابن كج ومسئلة الثمار التي مالا اليها في أصل الروضة وخرم بها ابن المقرئ في روضه من عدم الاجزاء نظراً لفساد القبض فلا وعبرة أصل الروضة هنا مانع فلو أخرج قبل التيقية لم يجزئ وكان مضروباً على الساعي يلزمه رده انتهى ولم يذكر مسألة التمييز بالكلية وانما ذكرها في المجموع وذكر ان المذهب الاجزاء ولا اعتراض عليه لانه نظير ما رجحه فيه في مسألة الثمار فلنأمل (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي الخ يصدق في هذا الفرق ما تقدم من ان

وهو المراد في الترجمة من عدن كضرب أقام ومنه جئات عدن (والركاز) هو ما دفن بالارض من زكراً غرضاً أو خفي ومنه أو تسع لهم ركاز أي صوتاً خفياً (والجارة) وهي تقلب المال بالتصرف فيه لطلب الغناء (من استخراج) وهم من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة من معدن) من أرض مباحة أو غلوا كله كذا اقتصر واعليه وقضيته انه لو كان من أرض موقوفة عليه أو على جهة عامة أو من أرض نحو مسجد وروابط لا تحجب زكاته ولا يملكه الموقوف عليه ولا نحو المسجد والذي يظهر في ذلك انه ان أمكن حدوثه في الارض وقال أهل الخبرة انه حدث بعد الوقفية أو المسجد يملكه الموقوف عليه كربع الوقف ونحو المسجد ولزم مالكة المعين زكاته أو قبلها فلا زكاة فيه لانه من عين الوقف وان تردوا فكذلك ويؤيد ما تقرر من انه قد يحدث قولهم ان مال يجب اخراج الزكاة للذمة الماضية وان وجده في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال كون الوجود متماثل خلق شيئاً فشيئاً والأصل عدم وجوب الزكاة وحديث ان الذهب والفضة مخلوقان في الارض يوم خلق الله السموات والارض ضعيف على ان المراد جنسهما لا بالنسبة لكل بهيمة (لزمه ربيع عشرة) للغير المحجب به وخرج بذهباً وفضة غيرهما فلا زكاة فيه (وفي قول الخس) قياساً على الركاز الآتي بجماع الاخفاء في الارض (وفي قول ان حصل شعب) أي كلطن ومعالجة نار (فربع العشر والانغمسة) ويحجب بان من شأن المعدن التعب والركاز عدمه فأنظروا كلاً بمظننه (وبشرط النصاب) استخراج واحد أو جمع لعدم الأدلة السابقة ولان مادونه لا يحتمل المواصلة بخلافه (لا الحول) لانه انما اعتبر لاجل تكامل الغناء والمستخرج من المعدن غناء كله فاشبه الثمر والزروع (على المذهب فهما) وخبر الحول السابق مخصوص بغير المعدن لانه يستنبط من الفص معنى يخصه وقت وجوبه حصول النبل بيده وقت الاخراج بعد التخليص والتيقية فلو تلف بعضه قبل التمكن من الاخراج سقط وقسطه ووجب قسط ما بقي ومثله ذلك على المالك كما مر نظيره ثم فلا يجزئ اخراجه قبلها ويضعه قابضه وصدق في قدره ووقيته ان تلف لانه غارم ولوميزه الآخذ فكان تدر الواجب أجزاء أي ان يؤى به الزكاة حينئذ وكذا عند الاخراج فقط فيما يظهر لوجود قدر الزكاة فيه وانما فساد القبض لا يخلطه بغيره وبه فارق ما لو قبض بخلة فكبرت في يده ويقوم تراب فضة بذهب وعكسه * تنبيه * ظاهر اطلاقهم هنا ضمان قابضه انه يرجع عليه وان لم بشرط الاسترداد وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي في التجبيل بان الخارج ثم يجزئ في ذاته وبين عدم الاجزاء لسبب خارج عنها غير مانع لجهة قبضه فاشتراط الرجوع بشرطه بخلافه هنا فانه غير مجزئ في ذاته ففسد القبض من أصله فلم يحتج لشرط (ويضم بعضه الى بعض ان) اتحد المعدن لان تعدد وان تقارب وكذا الركاز (تتابع العمل) كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول بملكه وان تلف اولاً فاولاً (ولا يشترط) في الضم (اتصال النبل على الجديد) لانه لا يحصل غالباً الاستغراق (واذا قطع العمل بعذر) كاصلاح آلة وهرب أجير ومرض وسفر رأى لغرضه فظهر أخذ ما يأتي في الاعتكاف ثم عاد اليه (ضم) وان لمال الزمن عرفاً لانه كاف على العمل متى زال العذر (والا) يقطع بعذر (فلا ضم) وان قصر الزمن عرفاً لانه اعراض ومعنى عدم الضم انه لا يضم الاول الى الثاني في الصك كالنصاب بخلاف ما

اشتراط الاسترداد في اخراج الردي عن الجديد في النقود ان تبين انه من زكاة ذلك المال وقاسوه على مسألة التجبيل والحاصل ان الواجبه التقيد كافي مسألة اخراج الردي عن الجديد والغشوش عن الخالص والله أعلم ثم رأيت القاضل المحشى أشار الى ذلك بمنزلة بطلان جراحته (قوله) أي لغرضه يقتضي انه لو سافر لغرض لا يتعلق بالاستخراج انه يكون عذراً وهو محل تأمل لانه اعراض عن العمل فلو قيد السفر بما يتعلق بالاستخراج لكان تنجها والله أعلم ثم رأيت الاذري قال وينبغي أن يفرق بين سفره وسفره والزكشي عن ابن عبد السلام ان المشقة مقصورة بالسفر بغير اختياره (قوله) أي لغرضه الى المتن في النهاية

ما يملكه بغير ذلك فإنه يضم اليه نظير ما يأتي (ويضم الثاني الى الاول كما يضمه الى ما ملكه) من جنبه
أو عرض تخارة تقوم بحسنه ولو (بغير المعدن) كارت وان غاب بشرط علمه ببقائه (في اكمال
النصاب) فان كمل به النصاب زكى الثاني فلو استخرج بالاول خمسين ثم استخرج تمام النصاب
لم يضم الخمسين لما بعدهما فلا زكاة فيها ويضم المائة والخمسين لما قبلها من كمها عدم الحول
ثم اذا أخرج حق المعدن من غيرهما ومضى حول من حين كمال المائتين لزمه زكاةهما ولو كان
الاول نصابا ضم الثاني اليه قطعاً (وفي الركن) أي المركز اذا استخرجه أهل الزكاة (الخمس)
كافي الخبر المتفق عليه ولعدم المؤنة فيعوبه فارق ربع العشر في المعدن والتفاوت بكثرة المؤنة وقتها
معهود في العشرات (بصرف) كالمعدن (مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد
من الارض كالحطب والثمر به اندف قياسه بالنقي (وشرطه النصاب والنقد) الذهب أو الفضة ولو غير
مضروب (على المذهب) كالمعدن فيأتي هنا ما مر ثم في التكميل بما عنده (الاحول) اجماعاً
وكان سبب عدم جريان خلاف المعدن في الحصول هناك دفعه فلم يناسبه الاحول وذلك بالتدريج
وهو قد يناسبه الاحول (وهو) أي الركن (الموجود) بدين لا على وجه الارض أو على
وجهها أو علم أن نحو سبل أظهره فان شئت أو كان ظاهراً فلنقطة (الجاهلي) أي دفين الجاهلية وهم
من قبل الاسلام أي بعثته صلى الله عليه وسلم وعبارة أصله على ضرب الجاهلية والروضة دفين
الجاهلية وورجحت بان الحكم منوط بدفنتهم اذ لا يلزم من كونه نضرهم كونه دفين في زمنهم لاحتمال
ان سلبوا وجده ثم دفنه كذا قاله وأوجب بان الاصل والظاهر عدم أخذه ثم دفنه ولو نظر لذلك
لم يوجد ركازاً أصلاً قال السبكي والحق انه لا يشترط العلم بكونه من دفنتهم لتعذر بل يكفي بعلامة تدل
عليه من ضرب أو غيره ولو وجد دفين جاهلي بملك من عصر الاسلام وعالده هو في (فان وجد
اسلامى) كان يكون عليه قرآن أو اسم ملك اسلامي (علم مالكة) بعينه (فله) فيجب رده اليه
(والا) يعلم مالكة كذلك (فلقطة) فيعطى احكامها من تعريف وغيره هذا ان وجد
بنحوموات أما اذا وجد بمملوك بدار نافه ولمالكة فيحفظ له حتى يؤتى منه فان أيس منه فهو لبيت
المال وان كان عليه ضرب الاسلام لانه مال ضائع (وكذا) يكون لقطة بعبده (ان لم يعلم من
أي الضربين هو) كتب وحسب وما يضرب مثله جاهلية واسلاماً تغليباً للحكم الاسلام (واما
بملكه) أي الجاهلي (الواحد) له وتلزمه الزكاة فيه (اذا وجد في موات) ولو بدارهم وان ذبوا
عنه ومثله خراب أو قلاع أو قبور جاهلية (أو ملك أحياء) أو في موقف عليه واليد له نظير ما يأتي
عن المجموع بما فيه فان كان موقفاً على نحو مسجد أو جهة عامة صرف لجهة الوقف على الأوجه
وبوجه ذلك بانه لتبنيه للارض نزل منزلة زواله لعدم المعارض ليد له عليه (فان وجد في) أرض
غنية فغنية أو في عفي أو في (مسجد أو شارع) ولم يعلم مالكة (فلقطة على المذهب) لان يد
المسلمين عليه وقد جعل مالكة ويبحث الأذرى ان من سبل ملكه طريقاً يكون له وان ماله سبله
الامام طريقاً من بيت المال يكون لبيت المال وان المسجد لو علم انه بنى في موات فهو ركاز ولا يغير
المسجد حكمه قال وصورة ان ما اذا جعل حاله وتجب منه الغزى بان المسجد والشارع صارا
في يد المسلمين واختصوا بهما ويرد بان اختصاصهم بهما أمر حكيم طارئ فلم يقتض يداهم على
الدين فلم يبقوا به محال ولا يقال الواقف ملكة لا يكتفي في مصيره بمسجد انيته وما هو كذلك لا يحتاج
لتقدير دخوله بملكه وبانه يلزمه ان من وجده بملكه لا يكون له بل لمن انتقل منه اليه ولا قائل به ويرد
بان هذه ليست نظيرة مسئلتنا لان فيها تعاوراً لملازمين مسئلتنا ليس فيها الاطروحة مسجدية أو شارعية

(قول المتن) ويضم الثاني الى الاول لعل
معه عند بقاء الاول كما يدل عليه السياق
ومحل ما تقدم من عدم اشتراط بقاءه في
التابع أو المتفاضل لغيره فان الجميع
حينئذ كمال واحد بخلافه فيما نحن فيه
والله أعلم ثم رأيت بعضهم صرحوا بامتناع
بقاء الاول فالجدة الله على ذلك (قوله)
قال السبكي والحق الخ تقل
في النهاية كلام السبكي ثم قال وهو متعين
(قوله) تغليباً للحكم الاسلام ولان الاصل
في كل حادث أن يتقدر بأقرب زمن
(قوله) صرف لجهة الوقف يتأمل هذا
مع ما تقدم في المعدن المعلوم وجوده حال
الوقف (قوله) ويبحث الأذرى ان من
سبل ملكه الخ الوجه حمل كلام
الأذرى على ما لو لم يرض بعد التسبيل
زمن يمكن فيه الدفن كان يخرج الركاز
في مجلس التسبيل وكلام الغزى على
ما اذا مضى ما ذكره ويؤيد هذا التفصيل
أو بعينه ما سألني في تنازع نحو البائع
والمشتري من قوله هذا ان احتمل صدقه
ولو على بعد الخ فتأمل

وقد علمت أنها لا تقتضي ملكا ولا يد أحسنة فلم يخرج ما قبلها عن حكمه وقوله لا قائل به رده قول
الاذرعي وسعوه بل نقله شارح عن الأصحاب أن من ملك مكانا من غيره بنحو شراء يكون له نظاها ريد
ولا يحل له أخذه باطنيا بل يلزمه عرضه على من ملكه منه ثم من قبله وهكذا إلى المحي وبأن هذا
في واقف ومسجد ملك أرضه بنحو شراء فاليد له ثم لورثته طاهرا كالشترى (أو) وجده (في ملك
شخص) أو وقف عليه واليد له على ما في المجموع عن البغوي مشيرا إلى التبري منه بما أبدته
في شرح العباب مع بيان أن غيري سبقني إليه وأنه محمول على الظاهر فقط أو والباطن إن كان
وارث الواقف مستغفرا لتركته (فله ان ادعاه) أو لم ينفعه عنه على ما صوبه الاسنوي ~~لكن~~ منه ردود
بلايين كامتعة الدار وقال الاسنوي لا بد منها ان ادعاه الواحد وهو ظاهر (والا) يدعه (ف) هو
(لمن ملك منه) ثم لن قبله (وهكذا) يجري ما تقر (حتى ينتمى) الامر (إلى المحي) للارض
أو من أقطعه السلطان إياها بان ملكه رقبته وان لم يجرها والقول توقف ملكه على أحياها غلط
أو من أصابها من غنية عامرة أو عمرها فتكون له أو لوارثه وان لم يدعه بل وان نفاها كما يصرح به
~~كلام~~ الدارمي لأنه ملكه بالاحياء أو نحوه تبع للارض ولم يزل ملكه عنه بيعها لأنه مدفون
منقول فيخرج خمسة الذي لزمه يوم ملكه وزكاة باقية للسنين الماضية كضال وجده فان قال بعض
الورثة ليس لورثي سلك بنصيبه ماذا كان أيس من مالكة تصدق به الإمام أو من هو في يده ولا ينافي
هذا ما مر في نظيره أنه لبيت المال لان ماليت المال للامام ومن دخل تحت يده صرفه لمن له حق
فيه كالقراء (ولو تنازعهم) أي الركاكاز الموجود ملك (بائع ومشترا ومكر ومكتر ومعبر) وفي نسخة
أوفالوا بمعناها وكان سبب إشارتها إلى مغايرة اليد المستعير ليد المستأجر (ومستعير)
بان ادعى ~~كل~~ منهما أنه له وأنه الذي دفعه أو قال البائع ملكته بالاحياء (مدق ذواليد) وهو
مشترو مكتر ومستعير لان يده نسخت اليد السابقة (حينه) كبقية الامتعة هذا ان احتل صدقه ولو على
بعد والابان لم يمكن دفعه في مدهمه لم يصدق وكان تنازعهما قبل عود العين والافكر أو فغير ان سكنت
أو قال دفعته بعد العود إلى أو أمكن لان قال دفعته قبل خوالا لادعاه لأنه سلم له حصول الدين في يده
فنسخت اليد السابقة ولو ادعاه اثنان وقد وجد ملكا غيرهما فلن صدقه المالك * تنبيه *
لا يمكن دعي من أخذ معدن وركا من دارنا لانه دخيل فيها نعم ما أخذه قبل الزعاج يملكه
كخطم * (فصل) * في زكاة التجارة قال ابن المنذر وقد أجمع على وجوبها عامة أهل العلم
أي أكثرهم وصح خبر وفي البرصقته وهو السبب المعدة للبيع والسلاح وزكاة العين لا تجب في هذين
فتعين جملة على زكاة التجارة وروى أبو داود ومرفوعا الأمر باخراج الصدقة مما بعد البيع وبذلك يعلم
ان نبي الوجوب في العبد والفرس في الخبر السابق محمول على ما لم يعد منهما للبيع (شرط زكاة
التجارة الحول والنصاب) كغيرها من النصاب هنا إما يكون (معتبرا بآخر الحول) أي فيه
لانه حالة الوجوب دون ما قبله ~~لكن~~ اضطراب القيم (وفي قول بطرفيه) قياسا
للأول بالآخر (وفي قول بجمعيه) كالواشي (فعلى) الأول (الظاهر) وكذا على الثاني بالأولى فخذفه
لذلك أولا لانه ليس من غرضه (لورد) مال التجارة (إلى النقد) الذي يقوم به آخر الحول بان سبع بمثلا
(في خلال الحول وهو دون النصاب) أي ولم يكن يملكه نقد من جنسه بكمه أخذها بما يأتي الآن يفرق
(واشترى به سلعة فالاصح انه يقطع الحول ويندئ حوله من) وقت (شراؤها) لتحقيق نقص النصاب
حسا بالتبعض بخلافه قبله لانه مظنون ما لو يرد إلى النقد كان بادل بعرضها عرضا آخر أو رد نقد
لا يقيم به كان باعه بدراهم والحال يقتضي التقويم بدراهم وان نقد يقوم به وهو دون نصاب ولم يشتره شيئا

(قوله) رده قول الاذرعي الخ المسئلة مصرح
بها في أصل الروضة وعبارتها وأما إذا
كان الموضع الذي وجد فيه الكنز الواجد
فان كان قد أحياها فواجبه ركاكزان
كان انتقل إليه من غيره لم يحل له أخذه
بل عليه عرضه على من ملكه عنه
وهكذا حتى ينتمى إلى المحي
(فصل شرط زكاة التجارة)

(قوله) أى ولم يكن عليه كقول هو منجه بل هو مما يأتى بالاولى للنضوض هنا بالفعل بخلافه فيما يأتى فانه يقوم لا غير فاذا ضم مع التوقيم فلان يضم مع النضوض بالاولى والله أعلم ثم رأيت الفاضل المحشى * (٢٧٣) * رضى الله عنه قال لعل هذا الوجه وان كتب شيخنا الشهاب البرلى به امش

شرح المنهج خلافه أخذنا بالاطلاقهم

(قوله) دون الحول لياتل مع قوله

فاذا اتاح وقد يقال مقصوده ان الخمين

لا تقيم الى المائة والخمسين في حولها

السابق بل يقتض حوله من حين اتمام

النصاب وهو ملك الخمسين وان صدق

حيثئذا ان حولها متحد (قوله) لان التجارة

في التدفين أقول الظاهر ان المراد ما هو

أعم من المضروب فلا زكاة على تاجر

يتجر في الذهب والفضة الغير

المضروبين وان لم يسم صرفيا في العرف

والله أعلم (قوله) نادرة محل تأمل (قوله)

يصير مقبعا بالية أى بنية الاقامة وهو

سائر لكن المعتمد خلافه كما تقدم قول

(المتن) بمعاوضة كسرا يمكن تقرير كلام

المصنف بطريقتين أحدهما ان قوله

معاوضة عام أريد به خاص لقرب بنية ما

يأتى فانه حيث حكى الخلاف في نحو المهر

المعلوم من الخارج ان فيه معاوضة الا

انها غير محضة علم ان مراده بالمعاوضة

المحضة ثانيهما أن يجعل قوله كسرا

تبيها للتصور لا تمثيلا والمعنى بمعاوضة

مثل المعاوضة في الشراء ومن المعلوم ان

المعاوضة فيه محضة والله أعلم (قوله)

ومنه أن يستأجر المنافع ويؤجرها

وظاهر ان النصاب يقتدر بالاجرة لا بشيء

الدارسلا والله أعلم ثم رأيت قوله

فيقوم الخ وهو صريح فيما ذكر (قوله)

وان لم يمكث عنده حولا قديشال اذا

مكث عنده حولا فواضع ان تقوم تلك

العين في آخر الحول وأما ما خرجت في

أثناء الحول فدفعه أو بالتدريج فهل

تقوم في آخر الحول بشرط بقائها اليه

أو عند التصرف فيها أو ينظر لما أخذ

ويوزع على العين والصلة ويجمع ما قابل

العين ويخرج منه محل تردد لعل الثالث

أو هو نصاب فلا ينقطع الحول بل هو باق على حكمه لان ذلك كله من جملة التجارة وفائدة عدم انقطاعه في الثالثة التي ذكرها شارح وفيها ما فيها من تأمل كلامهم الصريح في أن قول المتن واشترى به سلعة تميل لا تقيد انه لو ملك قبل آخر الحول نقدا آخر يكمله زكاة ثم رأيت ان المنقول المعتمد خلاف ما ذكره وهو انه ينقطع الحول اذا ملك تمامه لتحقيق النقص عن النصاب بالتخصيص (ولو تم الحول) الذي لمال التجارة (وقد عارضه دون النصاب فالاصح انه يشترى الحول ويطل الاوّل) فلا تجب زكاة حتى يتم حوله وان هو نصاب ومحل الخلاف اذا لم يكن له من جنس ما يقوم به ما يكمل نصابا والا كان ملكا مائة درهم فاشترى بنصفها عرض تجارة وبقي نصفها عنده وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين ضم لما عنده ولم يزك كذا الكل آخره قطعا بخلاف ما لو اشترى بالمائة ومكث خمسين بعد فان الخمسين انما انضم في النصاب دون الحول فاذا تم حوله الخمسين زكى المائتين * تنبيه * لا زكاة على صرفي بادل ولو للتجارة في اثناء الحول بما في يده من النقد غير من جنسه أو غيره لان التجارة في النقدين ضعيفة نادرة بالنسبة لغيرهما والزركاة الواجبة زكاة عين فغلبت وأثر فيها انقطاع الحول بخلاف العروض وكذا لا زكاة على وارثات مورثة عن عروض تجارة حتى تصرف فيها شيئا فحينئذ يستأنف حولها (وبصير عرض التجارة) كله أو بعضها ان عنه والالم يؤثر على الوجه (للقية بنيةها) أى القية فتنقطع الحول بمجرد نيتها بخلاف عرض القية لا يصير للتجارة بنية التجارة لان القية الحبس لا انتفاع والية محصلة له والتجارة التقلب بقصد الارباح والية لا تنصله على أن الاقتناء هو الاصل فكفى أدنى صارف اليه كان المسافر يصير مقبعا بالية عند جمع والمقيم لا يصير مسافرا بها اتفاقا * تنبيه * لو نوى القية لا استعمال المحرم كس الحرز فهل تؤثر هذه الية قال المتولى فيه وجهان أصلهما أن من عزم على معصية وأصر هل يأثم أو لا انتهى والظاهر ان مراده بأصر صم لان التصميم هو الذي اختلف في انه هل يوجب الاثم أو لا والذي عليه المحققون انه يوجب ومع ذلك الذي تجبه ترجحه انه لا أثر لنيته هنا وان أثرت ثم وشرق بأن سبب الزكاة وهو التجارة قد وقع فلا بد من رافعه والية المحرمة لا تصلح لذلك وانما اثمها المعنى آخر لا يوجد هنا وهو التغليب والزجر عن الركوب الى المعصية على ان قضية التغليب عليه بنية المحرم عدم الانقطاع هنا فتأمله (وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت بنية بالنسبة بمعاوضة) محضة وهى ما قصد بفساد عوضه (كسرا) بعرض أو نقدا أو دين حال أو مؤجل وكجارة لنفسه أو ماله ومنه أن يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة ففيما اذا استأجر أرضا ليؤجرها بقصد التجارة فضى حوله ولم يؤجرها تلمز زكاة التجارة فيقومها بأجرة التشل حولا ويخرج زكاة تلك الاجرة وان لم تحصل له لان حال الحول على مال للتجارة عنده والمال ينقسم الى عين ومنفعة وان أجراها فان كانت الاجرة نقدا أو ديناً لا أو مؤجلاً تأتى فيه ما مر ويأتى أو عرفا فان استهلكه أو نوى قبضه فلا زكاة فيه وان نوى التجارة فيه استمرت زكاة التجارة وهكذا في كل عام وكافتراض كإتمله كلامهم لكن قال جمع متقدمون لا يصير للتجارة وان اقترنت به الية لان مقصوده أى الاصلى الارفاق لا التجارة وكسرا أعوذ باغ أو صبيغ ليجعل بالناس بالعوض وان لم يمكث عنده حولا لا لا متعة نفسه ولا نحو صابون وملح اشتراه ليعسل أو يخبز به للناس فلا يصير مال تجارة فلا زكاة فيه وان بقي عنده حولا لانه يستهلك فلا يقع مسألهم أى من شأنه ذلك وبعد هذا الاقتران لا يحتاج لنيته في بنية المعاملات ويظهر أن يعتبر في الاقتران هنا باللفظ أو الفعل اهلاك ما يأتى في به الاطلاق (وكذا المعاوضة غير المحضة وهى التي لا تقصد بفساد المقابل ومنها المال المصالح عليه عن دم والمهر وعوض الخلع) كل زوج أمته أو خالعه وجته بعرض نوى به التجارة لصدق المعاوضة بذلك كله (في الاصح)

ولهذا اثبتت الشفعة فيما ملكه (لا) فيما ملك (بالهبة) المحضة بأن لم يشترط فيها ثواب معلوم ولا فسخ
يسع (والاحتطاب) والاصطباد والارث وان نوى الوارث أو غيره من ذلك حال ملكه التجارة بما
ملكه لان التملك مجانا لا يعتد بتجارة واقفاء البلقيني بأنه يورث مال تجارة فلا يحتاج لتية الوارث اختياره
جار على اختياره الضعيف أيضا ان الوارث لا يشترط قصده للسوم اكتفاء بقصده ورثه (والاسترداد)
أو الرد (يعيب) كالأوباع عرض قسبة بما وجد به عيا فرده واسترد عرضه أو فرد عليه يعيب بقصده
التجارة وأشترى عرض قسبة شيئا ولو عرض تجارة أو بعرض تجارة عرض قسبة فرد عليه كذلك
فلا يصير مال تجارة لا تنفاه المعاوضة ومثله الرد بنحو اقالة أو تحالف (واذا ملكه) أى مال التجارة
(ينقد) أى بعين ذهب أو فضة ولو غير مضر وب (نصاب) أو دونه وملكه باقية كان اشتراه بعين عشرين
دينارا أو مائتي درهم أو بعين عشرة وملكه عشرة أخرى (فحوله من حين ملك) ذلك (النقد) فيبني
حول التجارة على حوله لا يشترط كهما في قدر الواجب وجسه كما يبنى حول الدين على حول العين
وبالعكس من النقد بخلاف ما لو اشترى بمقتضى الذمة ثم نقد ما عنده فيه فانه لا يبنى عليه لان صرفه الى
هذه الجهة لم يتعين بخلافه فيما اذا اشترى بعينه فبعين ابتداء حوله من الشراء كما في قوله (أو) ملكه
بعين نقد (دونه) أى النصاب وليس في ملكه باقية (أو بعرض قسبة) أى كحلى مباح (ف) حوله (من
الشراء) لان ما ملكه لم يكن له حول حتى يبنى عليه (وقيل ان ملك نصاب سائمة يبنى على حولها)
لانها مال زكاة جاري في الحول كالنقد والصحيح المنع لاختلاف الزكاة قدرها ومتعلقا (ويضم الربح)
الحاصل أثناء الحول أو مع آخره في نفس العرض كالسمن أو غيرها كل ارتفاع السوق (الى الاصل
في الحول ان ينض) بكسر النون بما يقوم به قياسا على التاج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول
كل زيادة مع اضطراب الاسواق في كل لحظة ارتفاع وانخفاض فلو اشترى في الحرم عرضا بمائتين
فساوى قيل آخر الحول ثلثمائة أو نض فيه بها وهى عملا يقوم به زكى الجميع عند تمام الحول لان
الربح كان غير متميز لان نض أى صار لنا ذهابا أو فضة من جنس رأس المال النصاب
وأمسكه الى آخر الحول أو اشترى به عرضا قبل تمامه فلا يضم الى الاصل بل زكى الاصل بحوله ويفرد
الربح بحول (في الاظهر) ومثله أصله بأن يشتري عرضا بمائتي درهم وبيعه بعد ستة أشهر بثلثمائة
ويمسكه الى تمام الحول أو يشتريها عرضا ساوى ثلثمائة آخر الحول فيخرج آخره زكاة مائتين
فاذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة لان الربح متميز فاعتبر بنفسه ولو كونه غير جزء من الاصل
فارق التاج مع الامهات ولهذا رد الغاصب التاج لا الربح فعلم انه لو نض بغير جنس المال فكبيع
عرض بعرض فيضم الربح للاصل وكذلك لو كان رأس المال دون نصاب ثم نض بنصاب وأمسكه لتمام
حول الشراء وانه لو نض بما يقوم به بعد حول ظهور الربح أو معه زكى بحول أصله للحول الاول
واستوفى له حول من نضوضه (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كخيل وجوار ومعلوفة
(وغيره) ومنه هنا صوف وغصن شجر وورقه ونحوها (مال تجارة) لانها جزآن من الام والشجر
(وان حوله حول الاصل) تبعاله كتاب السائمة (وواجبها) أى التجارة أى مالها (ربيع عشر القيمة)
اتفاقا في ربع العشر كالنقد لان عروضها تقوم به وعلى الحديد في كونه من القيمة لانها متعلقة هذه
الزكاة فلا يجوز اخراجه من عين العرض وعلم بما مر انها انما تعتبر بآخر الحول فان آخره اخراج بعد
التمسك وقصت القيمة ضمن ما نقص لتقصير بخلافه قبله وان زادت ولو قبل التمسك أو بعد التلاف فلا
يعتبر ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والسامع تصدقه بغير ما مر في عند الماشية (فان
ملك) العرض (ينقد) ولو غير نقد البلد في الذمة وان كان غير مضر وب أو مغشوشا (قومه) أى

(قوله) في نفس العرض الخ لا يخفى
ما فيه من التسامح فان المفهوم زيادة
القيمة الا أن يجعل في سببية فلا تسامح
والله أعلم (قوله) أو فضة من جنس
رأس المال قد يقال لو قال بما يقوم به
لكن أولى لان جنس رأس المال قد
يكون عرضا الا أن يقال مراده بجنس
رأس المال ما يقوم به (قوله) ويظهر
الاكتفاء بتقويم المالك المحل تأمل بل
الذي يظهر أن على المالك حيث
لا ساعى تحكمه عدلين عارفين بقياسا
على الخرص الماتر بما مع أن كلامهما
تتضمن لا تخمين فيه وأما عند الماشية
فأمر محسوس محقق فتأمله حتى التأمل

يعين المضروب الخالص والافمضروب أو خالص من جنسه (ان ملكه بنصاب) وان أعطاه السلطان
 وحينه فان بلغ به نصابا زكاه أو الأقاليم بلغه بقدر آخر لان الحول مبنى على حوله فهو أقرب اليه
 من نقد البلد (وكذا) اذا ملكه بقدر (دونه) أى النصاب (فى الاصح) لانه أصله ولو ملك من جنسه
 ما يكمله قوم بذلك الجنس ولا يحرى فيه هذا الخلاف لانه اشترى ببعض ما انعقد عليه الحول اذا شداه
 من حين ملك النقد (أو) ملكه بقدر وجهل أو نسي أو (بعرض) لقية أو بنحو كاح أو خلع
 (ف) يقوم (بغالب نقد البلد) اذ هو الأصل فى التقويم فان بلغ به نصابا زكاه أو الأقاليم بلغه بغيره فان لم
 يكن بها نقد لتعاملهم بالقولس مثلاً اعتبر نقد أقرب البلاد اليها (فان غلب) فى البلد (نقدان) على
 التساوى أو كان الأقرب فى صورته المذكورة بلدين اختلفت نقدهما فيما يظهر (وبلغ) مال التجارة
 (بأحدهما) فقط (نصابا) قوم) مال التجارة كاه اذا ملك بغير نقد وما قبل غير النقد اذا ملك بقدر وعرض
 كما بأتى (به) بلوغه نصاباً بقدر غائب بقناه وبه فارق ما مر فيما لو لم ينصاب بأحد ميزان أو بقدر لا يقوم به
 على أن الميزان أضبط من التقويم فأثر التفاوت فيها لافيه (فان بلغه) (بهما) أى بكل منهما (قوم
 بالانفع للفقراء) يعنى المستحقين نظير ما مر مذ كر حكمة ائثار الفقراء بالذ كر كاجتماع الحقائق وبنات
 اللبون (وقيل بتخير المالك) فيقوم بأيهما شاء كعطى الجبران وصححه فى أصل الروضة واقتضاه كلام
 المجموع وغيره واعتدله الاستنوى وغيره ويؤيده ما بأتى فى الفطرة فى أقوات لا غالب فيها انه يتخير
 ولا يتعين الانفع وعليه ففارق اجتماع ما ذكره بأن تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقيها بالقيمة فسوخ
 هنا أكثر (وان ملك بقدر وعرض) كما تى درهم وعرض قية (قوم ما قبل النقد به) (قوم) (الباقى
 بالغالب) من نقد البلد وان كان دون نصاب أو من أحد الغالبين اذا بلغه بقدر كأمراً لان كلامهما
 لو انفرد كان حكمه ذلك ويجرى ذلك فى اختلاف الصفة أيضاً كأن اشترى بنصاب دنائير بعضها صحيح
 وبعضها مكسر وتفاوتا فيقوم ما يخص كلا به لكن ان بلغ بمجموعهما نصاباً زكاه لا اتحاداً بينهما
 ويفرق بين التقويم بالمكسر هناك دون غير المضروب فيما مر بأن كسره لا ينافى التقويم به بخلاف غيره
 (وتجب فطرة عيد التجارة مع زكاتها) لا اختلاف السبب وهو المال والبدن فلم يتدخل فى القيمة
 والحزاء فى الصيد (ولو كان العرض سائمة) أو غراً أو جناً قال ابن النقيب واشترى دنائير للتجارة
 بخنطة مثلاً (فان كل) بثلاث الميم (نصاب احدى الزكاتين فقط) كتسع وثلاثين من الغنم قيمتها
 مائتان وكأربعين منها قيمتها دون المائتين (وجبت) زكاة ما كل نصابه لوجود سببها من غير معارض
 (أو) كسل (نصابهما) واتفق وقت الوجوب أو اختلف (فزكاة العين) هى الواجبة (فى الجديد)
 لقوتها للاجماع عليها بخلاف زكاة التجارة واذا أخرج زكاة العين فى الثمر والحب لم تسقط زكاة
 التجارة فى قيمة عرضها من نحو الجذع والأرض وتين الحب ان بلغت نصاباً اذا لم يضم ثمنه الثمر والحب
 (فهى هذا) وهو نقد جم زكاة العين (لوسبق حول التجارة بأن) أى كان (اشترى بمالها بعد ستة أشهر)
 من حولها (نصاب سائمة) ولم يقصد به القية أو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر
 ولا يتصور سبب حول العين فى السائمة لانه يقطع بالمبادلة قبل فى الثمر والحب بأن يبدو الصلاح ووقع
 الاشتداد قبل تمام حول التجارة وحكم هذه كاعلم مما مر انه يخرج زكاة العين ثم زكاة التجارة آخر
 حولها (فالاصح وجوب زكاة التجارة لتسام حولها) لئلا يحيط بعض حولها ولان الموجب قد وجد
 ولا معارض له (ثم) من انقضاء حولها (يفتح حولاً زكاة العين أبداً) أى فى سائر الاحوال ومما مضى من
 السوم فى بقية الحول الأول غير معتبر (واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح بالظهور) بل التهمة وهو
 الاصح (فعلى المالك زكاة الجميع) ربحاً ورأس مال لانه ملكه (فان أخرجهما) من عنده فواضع أو (من

(قوله) أو اشترى دنائير لتأمل (قوله)
 اذا يضم لتسمية الثمر لتعليل لفيه وقوله
 ان بلغت وهو مال لم يبلغه (قوله) انه
 يخرج زكاة العين يتأمل فى شرح
 التمهيج فلم أنه لا يجمع الزكاتان ولا خلاف
 فيه كفى بالمجموع

* (باب زكاة الفطر) * (قوله) سميت بالحق كذا في المعنى وقول الشارح انما يتأني الخ ممنوع أما الأول فلجواز أن يكون مراداً من ذلك أن وجوبها يتحقق به اذ هو الجزء الأخير من العلة وأيضاً بقاء السببية لا يتعين أن يكون مدخولها هو السبب التام وأما الثاني فواضع جداً وأما درى ما منشأ الخلل على السبانية على ذلك التقدير فلست أعمل والله أعلم لا يقال منشؤه قوله سميت به أي بالفطر * (٣٧٦) * لأننا نقول المرجح زكاة الفطر والتذكير

على تأويل اللفظ أو الاسم سائغ شائع ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله وانما الخ فيه نظر لأن قول هذا القائل ان وجوبها به صادق مع كون الوجوب بغيره أيضاً معه فهو لا يتأني في كون الوجوب بالجزء من وقوله ان الاضافة سببية هو مسلم ان كان هذا القائل صريحاً بأنها سميت بالفطر فان كان قال سميت به بالضمير لم يلزم ذلك لجواز أن مرجح الضمير المذكور لنظر زكاة الفطر كأن مرجح الضمير في بدخوله الفطر انتهى (قوله) وأما ما وقع في القاموس من انما عربية فغير صحيح فقد يقال يجوز أن يكون مراد صاحب القاموس بالعربية غير العربية فيشمل الحقيقة الشرعية وتسلم ان مراده الحقيقة اللغوية فهو مثبت متقدم على الثاني ولا مانع من كون أهل الجاهلية يعنادون صدقة يوم الفطر من غير تسريع سواء كان ذلك مستمراً الى زمنه صلى الله عليه وسلم أو انقطع بعد بعثته وثبت في النقل كما مرح به مؤلف الطبقات وأطبق المتأخرون عنه على اعتماد كونه وجعله حجة في رد كلام من سبقه سيما الشارح في هذا الشرح فانه كثيراً ما يستند الى كلامه في رد كلام الغير ولو تم ما ذكر من اشتماله على التخليط لم يصلح للاحتجاج به لارتفاع الثقة به وبالجملة فقامل كلام الاجلاء وحمله على شغل حسن بحسب الأماكن أولى والله أعلم وهذا على تقدير تصريحه بأنها عربية فان كان

مال القراض حسبت من الربح في الاصح) كقول المال من نحو أجرة دلال وفطرة عبد تتجارة وفداء جنانية (وان قلنا) بالضعيف انه (بملك) الربح المشروط له (بالظهور لزم المال زكاة رأس المال وحصته من الربح) لانه مالك لهما (والذهب) على هذا الضعيف (انه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لتسكنه من التوصل اليه متى شاء بالقسمة فهو كدين حال على ملي وعليه فابتدأ حول حصته من الظهور

* (باب زكاة الفطر) *

سميت به لان وجوبها بدخوله كذا قيل وانما يتأني على ضعيف وان الاضافة سببية وهو خلاف الظاهر انما يعنى اللام فصول العبارة أضيفت اليه لانه جزء من وجوبها المركب الآتي ويقال زكاة الفطرة بكسر الناء وقول ابن الرفعة بضمها غير بانها تخرج من الفطرة أي الخلقة اذ هي طهارة للبدن كما يأتي وتطلق على المخرج أيضاً وهي مولدة لأعرابية ولا معربة بل هي اصطلاح للغة هاء فتكون حقيقة شرعية كما في المجموع عن الحاوي وأما ما وقع في القاموس من انما عربية فغير صحيح لان ذلك المخرج يوم العيد لم يعلم الا من الشارع فأهل اللغة يجعلونه فكيف ينسب اليهم ونظر هذا أعني خلطة الحقائق الشرعية بالحقائق اللغوية وما وقع له في تفسيره التعزيز بأنه شرب دون الحد وبأن في باب التسمية عليه مع بيان انه وقع له من هذا الخلط شيء كثير وكله غلط يجب التنبيه له وفرضت كرمضان ثاني سني الهجرة ونقل ابن المنذر الاجماع على وجوبها ونحو لغة ابن المان في غلط صريح كما في الروضة قال وكتب زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهول للصلاة تجبر نقص الصوم كما يجبر السجود نقص الصلاة ويؤيده الخبر الصحيح انها طهرة للصائم من اللغو والرفث والخبر الحسن الغريب شهر رمضان معلق بين السماء والأرض لا يرفع الا برزاة الفطر (تجب بأول ليلة العيد) أي بادر الله هذا الجزع ادراك آخر جزء من رمضان كما يفيد قوله فتخرج الى آخره وقوله فيما بعده لتجمل الفطرة من أول رمضان (في الاطهر) لاضافتها في خبر الشيخين الى الفطر من رمضان وهو فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وأقول الليل خرج وقت الصوم ودخل وقت الفطر وعلى فيه على بابها خلافاً لمن أولها بعن لان الاصح أن الوجوب يلاقي المؤدى عنه أو لاحتي القرن كما يأتي ولما تقر رانها طهرة للصائم فكانت عند تمام صومه وأفهم المتن انه لو أدى فطرة عبده قبل الغروب ثم مات المخرج أو باعته قبله وجب الاخراج على الوارث أو المشتري وإذا قلنا بالاطهر (فتخرج بمن مات) أو طلق أو اعتق أو سيع (بعد الغروب) ولو قبل التمكن ممن يؤدى عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستغناء القريب كونه وانما سقطت زكاة المال لثقله قبل التمكن للتعليق به وهذا الزكاة متعلقة بالذمة بشرط الغنى ومن ثم تولف ماله هنا قبل التمكن سقطت كما في تلك (دون من ولد) أي تم انفصاله وتجدد من زوجة وقتن واسلام وغنى بعد الغروب لعدم ادراكه الموجب ولو شئت في الحدوث قبل

كما نقله الفاضل المحشي من أن عبارته والفطرة صدقة الفطر فليس صريحاً في كونها عربية وعدم التنبيه على كونها بهذا المعنى الغروب من الموضوعات الشرعية للاستغناء عنه بشهرته (قوله) أو بادرالك هذا الجزء الى المتن في النهاية (قوله) وانما سقطت الى المتن في الغنى والنهاية (قوله) وتجدد من زوجة الى المتن في النهاية

الغروب أو بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشيء (ويسق أن) يخرج يوم العيد لقبله وأن يكون إخراجها قبل صلاته وهو قبل الخروج إليها من بيته أفضل للأمر الصحيح به وأن (لا تؤخر عن صلاته) بل بكرة ذلك للخلاف القوي في الحرمة حينئذ وقد مر حواiban الخلاف في الوجوب يقتضي كراهة التردد وفي الحرمة يقتضي كراهة الفعل وبما قرره أن الكلام في مقامين ذنب الإخراج قبل الصلاة والخلاف الأفضل وندب عدم التأخير عنها أو الإفكروه وان كلام المتن أعني هو في الثاني يستدفع الاعتراض عليه بأنه يوم ذنب إخراجها مع الصلاة ووجه اندفاعه ما تقرران إخراجها معها من جهة المندوب وان كان الأفضل إخراجها قبلها فأما وهمه صحيح من حيث مطلق النذية من غير نظر إلى خصوص الافضلية التي توهمها الاعتراض وان تبعه شيئاً آخرى على ان إخراجها معها غير مندوب وألحق الخوارزمي كشحه البغوي ليلية العيد يومه ووجهه بأن الفقراء يهينونها الغدوم فلا يتأخروا عنهم قال الاستوى وانا لهذا ذلك بالصلاة للغالب من فعلها أول النهار فلو أخرت عنه سن إخراجها أوله لتسع الوقت للفقراء نعم يسن تأخيرها عما لا انتظار قريب أو جازم لم يخرج الوقت انتهى (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبه مال أو مشق لغوات المعنى المقصود وهو اغناؤهم عن الطلب في يوم السرور ويجب القضاء فوراً لعصيان به بالتأخير ومثله يؤخذ أنه لو لم يعص به لكونه سبيل لا يلزمه الدور وهو ظاهر كتنظيره بتبنيه ظاهر قولهم هنا كغيبه مال ان غيبته مطلقاً لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافتاء بعضهم أنها تمتعه مطلقاً أخذاً عاماً في المجموع ان زكاة الفطر اذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة اذا ادعاء ان الغيبة من جملة العجز هو محل النزاع والذي يقفه في ذلك تفصيل يحتمل به اطراف كلامهم وهو ان الغيبة ان كانت لدون مر حلتين لزمته لانه حينئذ كالحاضر لكن لا يلزمه الاقراض بل له التأخير الى حضور المال وعلى هذا يحمل قولهم كغيبه مال أو لم حلتين فان قلنا بما رجحه جمع متأخرون انه يمنع أخذ الزكاة لانه غنى كان كالقسم الأول أو بما عليه الشك ان انه كالدوم فبأخذها لم يلزمه الفطرة لانه وقت وجوبها فقير معدوم ولا نظر لقدرته على الاقراض لمشتته كما مر حوايه (ولا فطرة) ابتداء ولا تحملاً (على كافر) اصلي اجماعاً والخبر ولا ينافي ما ظهره وليس من أهلها نعم يعاقب عليها في الآخرة كغيرها (الا في عبده) أي فقه ومستولده (وقريبه) وخادم وزوجته (المسلم) كل ممن ذكر وزوجته المسلمة دون وقت الغروب (في الاصح) فنلزمه ككالتفقه ولان الاصح ان الفطرة تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يضمنها المؤدى وعلى التحمل فهو كالحق الوهم ثم لو أعسر زوج الحرمة الموسرة لم يلزمها الإخراج كما يأتي وانما أجزأ إخراج التحمل عنه بغیر ان التحمل نظر الكونها طهره فلا تأيد في هذا الضمان خلافاً لمن زعمه واما الجواب بكونه نوى فقيهه نظر ظاهر لان اجزاء بيته هو محل النزاع وخزم في البسيط بأنها تصح من الكافر بغیر نية ونقله في الروضة وأصلها عن الامام اعدم صحة بيته وعدم صائر الى ان التحمل عنه ينوي لكن في المجموع غيبه يكتفي إخراجها وبيته لانه المكلف بالاخراج انتهى وظاهره وجوبها ويعل بأنه غلب فيها المالمية والمواساة فكانت كالكفارة اما المرد ومجوبه فهي موقوفة ان عاد الى الاسلام وجبت والا فلا (ولا) فطرة على (ريق) لانه نفسه ولا عن غيره لان غير المكاتب لا يملك وهو مملوك ضعيف لا يحتمل المواساة ولا استقلاله لزل مع السيد منزلة أجنبي فلم يلزمه فطرته (وفي المكاتب) كانه صحيحه (وجه) أنها تلزمه في كسبه عن نفسه ومجوبه ووجه أنها تلزم سيده لان الكل ملكه أما المكاتب كانه فاسد فتلزم سيده جزاً (ومن بعضه) آخر يلزمه من الفطرة عن نفسه (قسطه) بقدر ما فيه من الحرية وبقاها عنه على مالك الباقي كالتفقه هذا ان لم تكن مهايأة والا لزم من وقعه من الوجوب في نوبته بناء على الاصح عند

(قول المتن) ولا فطرة على كافر قد يقال ما الفرق بينهما وبين الكفارة ويجب أن الكفارة لا ترجع عن المعصية لا غير والازجاء عنها مطلوب للشارع من كل أحد والنظر للتركية والكافر ليس من أهلها والله أعلم (قوله) وعدم صائر الى أن التحمل ينوي قال الامام صائر الى أن التحمل عنه ينوي والكافر لا تصح منه التمسك معنى وإنما يترادفها ما نصه ومعلوم أن النبي عنه نية العبادة بدليل قول المجموع انه يكتفي إخراجها وفيه لانه المكلف بالاخراج انتهى فظاهره وجوبها انتهى قلنا مل محمل قولها ومعلوم الخ وقد يقال نية الإخراج استمالا للشارع الذي هو حقيقة العبادة تتعذر من الكافر وأما ما يطلق قصد الإخراج عن هذه الجهة حتى تتعذر منه ثم رأيت عبارة إخراجها فلا تتعذر منه ثم رأيت عبارة العباب فيجزي عذرها بلا نية قرب وتجنب نية التمييز

المشجعين وان اصترضا ان المؤن النادرة تدخل في المهيأة وكذا شريكان في قن وولدان في أبتهما
فيه والافعل كل قدر حصته والكلام في نفس البعض كانه راما علو كوقريه فيلزمه كل زكاته مطلقا
كاهو ظاهر (ولا) فطرة على (معر) وقت الوجوب اجما علوان أيسر بعد قول البغوي لو أصر
الاب وقت الوجوب ثم أيسر قبل اخراج الابن لزم الأب مبنى على ضعف وهو هنا بخلاف سائر
الابواب (لمن يفضل عن قوته وقوت من في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل
تغلبا بل واستقلال شائع بل حقيقة عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (لبيلة العبد
ويومه شيء فمعر) ومن فضل عنه شيء فوسر لأن القوت لا بد منه ويسر لمن طرأ أساره أثناء لبيلة العبد
بل قبل غروب يومه فيما يظهر اخراجها وأفهم المتزانه لا يجب الكسب لها أى ان لم تصر في ذمته
لتعديده وانما أوجبه بالنفقة القريب لانه كالنفس (ويستترق) في الابتداء (كونه) أى
الفائسل عماد ذكر (فانضامن) دين ولو مؤجلا على تناقض فيه ويقارق ما يأتي في زكاة المال
ان الذين لا يمتنعها بتعلقها بعينه فلم يصلح الدين مانعا لها لقوتها بخلاف هذه اذ الفطرة طهرة للبدن
والدين يقتضى حبسه بعد الموت ولا شك ان رعاية المخلص عن الحبس مقدمة على رعاية المظهر وعن
دست ثوب لا تقيه وجمونه وعن لائقه وجمه من نحو (ممكن) بشق الكفا وكسرها (وخادم
يحتاج اليه) أى كل منهما السكنى وأخدمته ولولمصلحة أو فضامته أو خدمة ممنه لاجل عمله في أرضه
وما شبيهه (في الأصح) كما في الكفارة بجماع ان كلامها مألوفت الفطرة في ذمته فيباع فيها
كل ما يساع في الدين من نحو مسكن وخادم لتعديده بتأخيرها غالبا وبه يفرق بين هذا وحالة الابتداء
ويندفع استسكال الأذرى لذلك وخرج بلائق غيره فاذا أمكنه ما يلد اللائق واخراج التفاوت لزمه
وان الله (ومن لزمه فطرته) أى كل مسلم لما ستر في الكافر لزمه فطرة نفسه ليساره (لزمه فطرة
من تلزمه نفقته) بقراءة أو ملأ أو زوجية لم يفتقر بماسقط نفقة كنشوزاذا كانوا مسلمين ووجد
ما يؤديه عنهم لخبر مسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة النطر (لكن لا يلزم المسلم
فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وان لزمه نفقتهم لما مرو ويظهر في قن سى ولم يعلم اسلام
سابعه انه لا فطرة عنه في حال صغره وكذا العبد باوغه ان لم يسلم عملا بالاصل بخلاف من في دارنا وشككا
في اسلامه عملا بأن الغالب فيمن يدارنا الاسلام (ولا العبد فطرة زوجته) ولو حرة وان لزمه نفقتها
في نحو كسبه لانه ليس أهلا لفطرة نفسه فغيره أولى ومرو وجوبها على البعض ووجه دخوله أعنى
العبد في التاعدة ان الأصح ان الوجوب بالاقية ثم بحمله السيد عنه فيصدق حينئذ انه لزمه فطرة
نفسه لا محنة (ولا الابن فطرة زوجته أبيه) وسرشته ولومستولدة وان لزمته نفقتهم لانها لازمة
للاب مع الاعار فحملها عنه ولان فقد هياسلطها على التسخ فمحتاج لاعفائه ناسا بخلاف الفطرة
فيها (وفي الابن وجه) انها تلزمه كالنفقة واتصنله الأذرى وعن تجب نفقته دون فطرته
أيضا مطلقا عبيد المال والمسجد وموقوف على جهة أو معين ومن على مياسر المسلمين نفقته ومن
تجب هذه على واحد وتلك على آخر قن شرط عمله مع حامل قراض أو مساقاة ومن آخر قن شرط نفقته
على المستأجر ومن حج بالنفقة ففطرة الأول والثاني على السيد والثالث على نفسه كاهو ظاهر
وهل الحرة الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار تلزمها بناء على ما خرجه في المجموع وتبعه القول
وغيره انه لا تلزمه فطرتها بخلاف الراعى كالتولى فطرة نفسها مع ان نفقتها على زوج مخدومتها اعتبارا
بها أولا لانها تابعة للزوجة وهي لا تلزمها فطرة نفسها وان كانت غنية والزوج معسر كل محتمل والثاني
أقرب الى كلامهم في النفقات ان اها حكمها الا في مسائل استثنوها ليست هذه منها اما المستأجرة

(قوله) وقت الوجوب قولهم قد يقتضى
انه لو أيسر مع أول خرم من سؤال وجبت
وهو محتمل نظرا لكونه موسرا وقت
الوجوب وقد يستشكل بأن الجزأ
الاخير من رمضان صادقه معسر اذهل
يصلح لتعليته مع ذلك أولا (قوله)
والثاني أقرب الى ككلامهم
اقلب الى الاول اسيل أخذنا من تعليل
المجموع عدم لزوم فطرته للزوج بأنها
في معنى الزوجية

فعلها فطرة نفسها كما هو ظاهر لان نفقتها عليها والواجب لها انما هو الاجرة لا غير فهي كاحسن
 غير الزوجة وبعبارة ذلك مكاتب فاسدة ومسائل المسافة والقراض والاجارة المذكورة تلزم
 السيد الفطرة لا النفقة وكذا زوجه حيل بينها وبين زوجها فتلزمه فطرتها لا نفقتها (ولو أعسر
 الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبداً فالظاهر انه يلزم زوجه الحرة فطرتها) اذا كانت
 موسرة بها (وكذا سيد الامة) بناء على الاصح السابق ان الوجوب يلاقي المؤدى عنه ابتداء
 ثم يتعمله المؤدى فاذا لم يصلح للتحمل استمر الوجوب على المؤدى عنه واستقر وان أسر المؤدى بعد
 واذا قلنا بالاصح فقبل هو كالضمان واتصل له الاستنوى وأطال والاصح في المجموع انه كالحالة ومن
 ثم لو أعسر زوج الحرة الموسرة لم يلزمها الاخراج كما سيحجمه التحول الحق الى ذمة التحمل فهو كاعسار
 الحال عليه ولو كان المؤدى عنه ببلد والمؤدى بأخر وجب من قوت بلد المؤدى عنه ولمستحقة لانه لا تصح
 الحوالة على غير الجنس وان صح ضمانه ولا يلزم المؤدى بية الاخراج عن المؤدى عنه بناء على الحوالة
 بل بية الاخراج ما لزمه منها في الجملة قال شارح ومن فوائد الخلاف جواز الاخراج بغير اذن على الضمان
 وبه على الحوالة ومنزاده اخراج التحمل عنه لانه على الضمان مخاطب بالوجوب فلم يتحجج لاذن بخلافه
 على الحوالة لكن مر انه لا يحتاج اليه ولو علمها (قلت الاصح المنصوص لا تلزم الحرة) الغير الناشئة
 ولو عتيقة لكن يسر لها خروجا من الخلاف (والله أعلم) وتلزم سيد الامة والفرق ان الحرة مسلمة
 للزوج تسليماً كاملاً والامة في تسليم السيد وقبضته ومن ثم حل له استخدامها والسفر بها وانما
 وجب مع ذلك فطرتها على الزوج الموسر اذا سلمت له ليلاً ونهاراً لان يساره لا يسقط فعمل السيد بل
 يقتضي تحمله عنه والعسر ليس من أهل التحمل فافتراقهما ذكر في زوجة العبد الحرة هو ما في المجموع
 لكن الذي في موضع آخر منه كالرخصة وأصلها انها تلزمه لانه ليس أهلاً للتحمل بوجه بخلاف الحرة
 المعسرة في المجموع ليس للمؤدى عنه مطالبة بالمؤدى باخراجها وقوى الاستنوى والاذن على مطالبة
 ولو حسبة ولو غاب قال في البحر فلزوجة اقتراض نفقتها للضرورة لا فطرتها لانه المطالب بها وكذا
 بعضه المحتاج (ولو انقطع خبره) أي القن مع تواصل الرفاق (فالذهب وجوب اخراج فطرتها
 في الحال) ليلة العيد ويومه لان الاصل بقا حياته (وقيل) لا يجب الا (اذا عاد) كذا كالمال
 الغائب وقرئ الاول بان التأخير انما جاز ثم للتأخير وهو غير معتبر هنا (وفي قول لاشئ) يجب مدة
 غيابها لان الاصل براءة الذمة نعم يلزمه اذا عاد الاخراج لما مضى كذا قبل تقريرها على الثالث وفيه نظر
 لانه يلزم عليه اتحاد مع الثاني الا ان يقال ظاهر كلامهم بل صريحه انها على الثاني وجبت وانما جازله
 التأخير الى عودته فبها لاحتمال موته فعليه لو أخرجهما عنه في غيبته أخرجهما لو عاد واما على الثالث
 فلا يخاطب بالوجوب أصلاً مادام غائباً فلا يجوز الاخراج حينئذ فان عاد خوطب بالوجوب الآن
 للمصال ولما مضى وحينئذ لا فرق بين القولين ظاهره ومحل الخلاف ان لم تنته مدة غيبته الى ما يحكم بعده
 بموته المفقود والام يجب اتفاقاً وحيث كان وجه عدم الاحتياج للحكم بموته هنا بخلافه في بقية الاحكام
 انه محض حق الله تعالى فيسوغ فيه أكثر من غيره واستشكل وجوبها حالاً بأنها تجب للقراء بلد
 العبد وذلك متعذر وتردد الاستنوى وغيره بين استثنائها واخراجها في آخر بلد هدهد وصوله اليه لان
 الاصل بقاءها فيها واعطاها للقاضي لان نقلها ونفقتها أي ما لم يقوض قبضها لغيره وعين الغرض
 الاستثناء وأبطل الاخبار بأن شرطه أن يكون العبد في محل ولا يته ولم يتحققه ويرد بتحقيق كونه في ولا يته
 والاصل عدم خروجه منها اذا الكلام في قاض كذلك وحينئذ لا يفي بجه في ذلك انه يدفع البر للقاضي
 ليجرحه في أي محال ولا يته شاع وتعين البر لاجزائه هنا على كل تقدير لما يأتي انه يجوز من غيره وفيه

لا يجزئ عنه فان تحقق خر وجهه عن محل ولاية القاضي فالامام فان تحقق خر وجهه عن محل ولايته أيضا
 بأن تعدد المتغلبون ولم يتفقد في كل قطر الأمر المتغلب فيه فالذي يظهر انه يتعين الاستثناء للضرورة
 حينئذ أما إذا لم يتقطع خبره فيخرج عنه في بلده وبه سماع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره
 خلافا لمن زعم عدم الفرق (والاصح ان من أيسر بعض صاع يلزمه) اخراجه عن واحد فقط لانه
 ميسوره وفارق بعض الرقبة في الكفاية بأن لا بد لأى في الجملة والتعريض هنا معهود (و) الاصح
 (انه لو وجد بعض) صاع أو (الصيعان قدم نفسه) لخبر الشيخين ابد بنفسك ثم بمن تعول وخبر مسلم
 ابد بنفسك فتصدق علمها فان فضل شئ فلا هلك فان فضل شئ فلهذا قرأناك وظاهر قوله قدم نفسه
 وجوب ذلك وبه صرح الأصحاب وأخذ منه جمع متأخرون انه لو وجد كل الصيعان لزمه تقديم نفسه
 أيضا لان في تأخيرها غير راجح احتمال تلف ماله قبل اخراجه عنها وخالف بعضهم فأنى بأنه لا يجب وهو
 الاوجه مدر كولا نظرا لذلك المقرر لان الأصل بقاء ماله وعلى الأول فالذي يظهر الاعتداد بالخبر وان
 اثم ويفرق بينه وبين ما يأتي في الحج انه اذا قدم المتأخر وقع عن المتقدم فهر عليه بأنهم توسعوا في نية الحج
 بما لم توسعوا به في غيره لشدة تشبهه ولزمه الا ترى ان من نواه في غير أشهره انعقد حجرة ومن نوى
 بعض حجة أو عمره انعقد كاملا (ثم) ان فضل عنه شئ قدم (زوجته) لان نفقتها آكد لانها
 معاوضة لاتسقط بمضى الزمان (ثم ولده الصغير) لانه أعجز ونفقته منصوبة بجمع عليها (ثم الاب)
 وان عللوا من جهة الام لشرفه (ثم الام) كذلك لولا دتمها وقد تمت عليه في النفقة لانها السد الخلة
 وهى أحوج والنفرة للتطهير والاب أحق به لشرفه بشرفه ونقضه الاستنوى بتقديم الولد الصغير
 عليهما وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم الحاجة في البابين وبحاج بأن النظر لشرف انما يظهر
 وجهه عند اتحاد الجنس الاصالة وحينئذ فلا يرد ما ذكره فتأمل (ثم الكبير) العاجز عن
 الكسب ثم الارقاء لشرف الحر وعلاقته لازمة والملك بصد الزوال ولو استوى جمع في درجة تخير وان
 تمير بعضهم بفضائل فيما يظهر لان الأصل فيها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج اليه
 (وهي) أى الفطرة عن كل رأس (صاع) وحكمته ان نحو الفقير لا يجد من يستسلمه يوم العيد
 وثلاثة أيام بعده غالباً وهو يحمل نحو ثلاثة ارطال ماء فيجيء منه نحو ثمانية ارطال كل يوم رطلان
 (وهو) أربعة امداد والمد رطل وثلاث وثلثها ثمانية ارطال على ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما (ستمائة
 درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث) من درهم (قلت الاصح) انه (ستمائة وخمسة وثمانون
 درهما وخمسة اسباع درهم لما سبق في زكاة النيات) أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما
 وأربعة اسباع درهم (والله أعلم) ومر أيضا ان الأصل المكيل وانما قدر بالوزن استظهارا
 والا فالمد ارعلى الكيل وهو بالكيل المصرى قدحان الاسبعية مذوقا ل ابن عبد السلام يعتبر بالعدس
 فكل ما وسع منه خمسة ارطال وثلثا فهو صاع وخبر المد رطلان ضعيف على انه وارد في صاع الماء فلا حجة
 فيه لوضوح وقد قال مالك أخرجه لنا نافع صاعا وقال هذا صاع أعطاه ابن عمر وقال هذا صاع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فغيره فاذا هو بالعراقي خمسة ارطال وثلاث وثلثا نازعه فيه أبو يوسف بين يدي الرشيد
 لما حج استدعى بصيعان أهل المدينة وكلهم قال انه ورثه عن أبيه عن جدّه وأنه كان يخرج به زكاة
 الفطر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوزنت فكانت كذلك وقضية اعتبارهم بالوزن مع الكيل
 انه يتحد بدوهو المشهور وجرى عليه في رؤس المسائل لكن استشكل في الروضة ضبط بالارطال بأنه
 يختلف قدره وزنا باختلاف الحب ثم صوب قول الدارمى الاعتماد على الكيل بالصاع التبرى دون
 الوزن قال فان فقد آخرج قدر يتيقن انه لا ينقص عنه وعلى هذا التقدير بالوزن تقر بربا انتهى

(وجنس) أى الصاع الواجب (القوت العشر) أى الواجب فيه العشر أو نصفه ومرباه (وكذا الاقط) بفتح فكسر على الأشهر ويجوز سكون القاف مع تليث الهمزة وهو لين يحذف (فى الاظهر) لجهة الحديث فيه من غير معارض ومجمله ان لم يتزعزعه ولم يفسد الملح جوهره ولا يضر ظهوره نعم لا يحسب فيخرج قدر ايكون محض الاقط منه صاعا ويعتبر بالكيل ويجزئ لين به زبده والصاع منه يعتبر بما يجي منه صاع اقط على ما قاله الخراسانيون لانه الوارد وجن بشرطى الاقط ويعتبر بالوزن وفارق الاقط بان من شأنه أن يكال وبعد الكيل فيه ما يطا بخلاف الجبن ولا فرق في هذه المذكورات بين أهل البادية والحاضرة اذا كانت لهم قوتا اللحم ومصل ونخيض ومن وان كانت قوت البلد لا تنفاه الاقتيات بها عادة (ويجب من) غالب (قوت بلده) يعنى محل المؤذى عنه فى غالب السنة لان نفوس المستحقين انما تنشق لذلك وأو فى خبر صاعا من طعام أى بر أو صاعا من اقط أو صاعا من شعر أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب لبيان بعض الأنواع التى يخرج منها ولا تظر لوقت الوجوب خلافا للفرزلى ومن تبعه ويفرق بين هذا واعتبار آخر الحول فى التجارة بأن القيم مضطربة غالبا أكثر من القوت فلم يكن ثم غالب يضبطها فاعتبرت وقت الوجوب لتعذر اعتبار ما قبله بخلافه هنا وقت الشراء فى بلد ما غالب بان المدار ثم على ما يتبادر لفهم العاقدين لا غير وهو انما يتبادر لذلك ومن لا قوت لهم يجزئ يخرجون من قوت أقرب محل المسم فان استوى محلان واختلما واجبا خير ولو كان الغالب مختلطا كبر بشعير اعتبر أكثرهما والاخير ولا يخرج من المختلط الا ان كان فيه قدر الصاع من الواجب (وقيل من) غالب (قوته) كما يعتبر نوع ماله فى زكاة المال ويرد ماله فى تحليل الأول الفارق بينهما (وقيل بخير) بين جميع الاقوات وبه قال أبو حنيفة لما ظهر الخبر (ويجزئ) على الأولين (الاعلى) الذى لا يلزمه (عن الأدنى) الذى هو غالب قوت محله وفارق عدم اجزاء الذهب عن الفضة تتعلق الزكاة بها العين فتعين المواساة منها والفطرة طهرة للبدن فنظر لماله غذاؤه وقوامه والاقوات متساوية فى هذا الغرض وتعين بعضها انما هو فرق فاذا عدل الى الاعلى كان أولى فى غرض هذه الزكاة ويؤخذ منه انه لو اراد اخراج الاعلى فأتى المستحق الا قبول الواجب أجيب المالك وفيه نظر بل ينبغي اجابة المستحق حيث شذ ان الاعلى انما أجزأه فانه اذا أتى الا الواجب له فينبغي اجابته كما لو أتى الدائن غير خمس دينه ولو أعلى وان أمكن الفرق (ولا عكس) أى لا يجزئ الأدنى الذى ليس غالب قوت محله عن الاعلى الذى هو قوت محله (والاعتار) فى كون شئ منها أعلى أو أدنى (بزيادة القيمة فى وجه) لان الزيادة قيمة أرفق بهم (وبزيادة الاقتيات فى الأصم) لانه لا يلقى بالقرض من هذه الزكاة كما علم مما تقرر (فالبر خير من التمر والارز) والشعير والزبيب وسائر ما يجزئ (والاصح ان الشعير خير من التمر) والزبيب لانه أبلغ فى الاقتيات (وان التمر خير من الزبيب) لذلك والشعير والتمر والزبيب خير من الارز كما بحث وفيه نظر ظاهر لكنته ظاهر كلامهم وكأنه لعدم كثرة الف الصدرا الاول له فعلم أن الاعلى البر فالشعير فالتمر فالزبيب فالارز ويتردد النظر فى بقية الحبوب كالذرة والدخن والفول والحصى والعدين والماشى ويظهر ان الذرة تسهمها فى مرتبة الشعير وان بقية الحبوب الحصى والماشى فالعسل فالقوت فالبقية بعد الارز وأن الاقط فاللبن فالجبن بعد الحبوب كلها واما صواعلى انه خير لا يختلف باختلاف البلاد وقيل يختلف واتصل به بعضهم ولا يجزئ تمر متزوع النوى كما قاله جمع بخلاف السكيس فيخرج منه ما يأتى صاعا قبل كبسه (وله أن يخرج عن نفسه من قوت) يلزمه الاخراج منه (وعن) بموهنة نحو (قريبه أعلى منه) وعكسه لانه ليس فيه تععض الصاع (ولا بعض الصاع) عن واحد من جنسين وان كان أحدهما أعلى من الواجب وان تعدد المؤذى كثر يكتفى فى قن لان

(قوله) فاذا عدل الى الاعلا كذا فى أصله
هنا يأتى فى جميع ما أتى بالباء فلا يجزئ
(قوله) أجيب المالك وفيه نظر محل تأمل
فان اشرح حيث حكم اجزاء الاعلى
بل بآفة ما صار الواجب على الخاطب
بها الحد الأمرين فكيف لا يجاب
المالك الى الاعلى مع تغيير السرع له بل
قوله انه أفضل فى حمل وتنظيره بالدين
لا يتخلو عن غرابة وبشرط اعتماد ما قاله
بجعل المستحق على السامعى أو على
المصورين ثم رأيت الفاضل المحشى
قال قوله وان أمكن الفرق والظاهر
الفرق ويجاب المالك بان الدين محض
حق آدمى وتصوير فيه انما يختلف
ما نحن فيه انتهى

العبرة ببلده لكون الوجوب يلاقيه ابتداء وذلك لظواهر الخبر وكما يجوز في الكفارة المخيرة أن يطعم خمسة ويكسو خمسة أمان نوعي جنس فيجوز وقول ابن أبي هريرة لا يجوز زيفه ابن كعب وتوقف الأذرى في نوعين متباعدين واما عن غير واحد كأن ملك واحد نصف في قنين فأخرج نصف صاع يجب الإخراج منه عن نصف ونصف صاع أعلى من ذلك عن النصف الثاني وإن اختلف الجنس فيجوز لتعدد المخرج عنه فلا محذور حينئذ (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها مخير) بينها فيخرج ماشاء منها (والأفضل أشرفها) أي أعلاها كالسكفارة المخيرة (ولو كان عبده مبلدا آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) للأصح السابق إنما تلزم المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى (قلت الواجب) الذي لا يخير غيره إذا وجد الحب (الحب السليم) أي من عيب بنا في صلاحية الأذخار والاقبات كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم مما يأتي أن العيب في كل باب معتبر بما يأتي في مقصود ذلك الباب فلا يخير في قيمة ومعيب ومنه مستوس ومبلول أي إلا أن حلف وعاد لصلاحية الأذخار والاقبات كما علم مما ذكره وقدم تغير طعمه أو لونه أو ريحه وإن كان هو قوت البلد لكن قال القاضي يجوز حينئذ وقيدته ابن الرفعة بما إذا كان المخرج يأتي منه صاع وفهم ما نقلناه مع ذلك يسمى معيا والذي وافق كلامهم أنه يلزمه إخراج السليم من غالب قوت أقرب المحال المهم وقد صرحوا بأن ما لا يخير لافرق بين أن يقتاتوه وأن لا ولا نظر إلى ما هو من جنس ما يقتات وغيره كالخبيث لأن قيام مانع الإجزاء بصره كأنه من غير الجنس ودقيق وسويق وإن اقتات به ولم يكن له سواه ورواية أوصاعا من دقيق لم ثبت (ولو أخرج) الأب أو الجد (من ماله فطرة) أوز كاه مال من هو تحت ولا سهم من (ولده الصغير) أو المجنون أو السفه (الغني جاز) ورجع عليه أن نوى الرجوع (كأجني أذن) لأخر أن يخرجها عنه ففعل فأنما يخبره أن نوى الأذن أو المخرج بعد تفويض النية إليه أخذنا مما يأتي أما الوصي أو القيم فلا يجوز له ذلك كآب لا ولاية على الوجه إلا أن استأذن الحاكم فإن فقد قال الأذرى فليكل أي من الوصي والقيم إخراجها من عنده ويخير أي أداؤهما بالدين من غير أن قاض ويفرق بأنه لا يتوقف على نية على ما يأتي قيل الشركة بخلاف الزكاة تتوقف عليها فاشترط كون المخرج يستقل بتملك المخرج عنه لأنه إذا استقل بذلك فالنية أولى وفرق القاضي بغير ذلك مما لا مدخل له في الفرق كما يعلم مما نقله (بخلاف) الولد (الكبير) الرشيد فلا يجوز أن يخرج عنه بغير إذنه لأن الأب لا يستقل بتملكه بخلاف نحو الصغير فكأنه ملكه فطرته ثم أخرجها عنه (ولو اشترك موسر ومعسر في عبيد) أو أمة نصفين مثلا (لزم) الموسر نصف صاع) ولا يلزم المعسر شيء (ولو أسير) أي الشريك كان (واختلفوا) باختلاف قوت محلها بناء على الضعيف أن العبرة ببلدهما كما أفاده كلام المجموع وغيره ولعله أغفله هنا وفي الروضة للعلم به مما قدمه أن العبرة بقوت بلد العبد (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الأصح والله أعلم) ولا تنعيز للصاع حينئذ لأن كلاً أخرج جميع ما لزمه من جنس واحد أمان على الأصح أن العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج كل من قوت محل الرقيق وأول بعضهم المتن ليوافق المعتقد المذكور بأن الضمير في واجبه يعود للعبد وهو فاسد معني ولفظا كالأختي وأولى منه تأويل الاسنوي بل بحمله على ما إذا كان وقت الوجوب بمحل لا قوت فيه واستوى محل سيده الذي فيه قوت إليه لما مر أن العبرة في هذا بأقرب محل قوت إليه فهنا واجب كل منهما هو واجبه فيخرج كل حصته من واجب نفسه قال وحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل إلى تغليبهم وظاهره تعيين إخراج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل مخير بين الإخراج من أي البلدين شاء وأما الجواب بأن القرض هنا فيما إذا كانا ببلدين وصورة ما قدمه أن العبرة بقوت بلد العبد إذا كانا ببلد واحد ولا يلزم

(قوله) تأويل الاسنوي له اقتصر صاحب الغنى والنهاية على محل المتن عليه وقال إن الحمل عليه أولى من بانه على الضعيف

من اعتبار قوته في هذه اعتباره فيما قبلها والفرق تعلق الزكاة بمحلين هنا لا ثم وتعلقها بمحلين يقتضي جواز نقلها كالمالك عشرين شاة وميلد وعشرين بيلد يجوز اخراج الشاة باحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق فقراء أحد البلدين بذقة المالكين بخلاف ما اذا كان ميلد واحد فهو بعيد جدا والفرق المذكور مجرد خيال لا يقول عليه ويفرق بين ما هنا ومسئلة الشياه بأن الزكاة هنا متعلقة بالعين المتقسمة في البلدين فلفقراء كل تعلق بها وشركتها لكن لما عسر التقيص وساءت المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقراء أحدهما وثم ليست متعلقة بالمالكين المتقسمين الاعلى الضعيف انهما الخاطبان بالفرض أولا ففعل هذا بوجه القياس على مسئلة الشياه وأما على العتد ان الزكاة العبد أولا فهو محل واحد ولا تعدد فيه فلا جامع بينه وبين مسئلة الشياه بوجه القياس علم احيثما اشتباها من تفريع الضعيف فهو فاسد كما لا يخفى على متأمل

*(باب من تلزمه الزكاة) أى شرطه

(وما تجب) الزكاة (فيه) أى أحواله التي يعلم بها أنه قد يتصف بما يؤثر في السقوط وبما لا يؤثر فيه كالغيب وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وما فيها وختمه بفصلين آخرين لما سبقت له (شرط وجوب زكاة المال) بأفواعه السابق تفصيلها (الاسلام) أقول الصديق رضى الله عنه في كتابه هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري فلا تجب على كافر أصلي وجوب مطابقة في الدين بل وجوب عتاب عليها في الآخرة نظير ما مر في الصلاة ويسقط عنه باسلامه ماضى ترغيبا فيه وخرج بالمال زكاة الفطر لما مر أم تلزم الكافر عن مومنه وعلم مما تقرران هذا شرط لوجوب الاخراج لا لأصل الطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الآخر (و) هو (الحرية) الكاملة لأصل الخطاب لان مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غير وهذا كذلك وان اختلف المراتب فلا اعتراض عليه فلا زكاة على من فيه رِق وان قل لعدم ملكه أو ضعفه كمرء (وتلزم) الزكاة (المرتد) قبل وجوبها (ان أبقنا ملكه) لان أزلنا وهما ضعيفان والاصح أنه موقوف قد وقف هي أيضا كفطرة نفسه وقته وألحق بهما بعضه وزوجه فان أسلم أخرج لما مضى من الاحوال في الردة لتبين بقاء ملكه ويجزئ اخراجها في ردته ويعتقر عدم التمسك على ما مر في الفطرة والابان زواله من حين الردة فلم يتعلق به زكاة وحيث فلو كان أخرج في ردته فهل يرجع على أخذها ممن لاحق له في النبي مطلقا لانه بان أن لاحق له فيما أخذه أو ان علم الحال نظير ما يأتي في التججيل كل محتمل والاول أقرب ويفرق بان المخرج ثم له ولاية الاخراج في الجملة فأثر ملك الأخذ المعدور وعدم العلم ولا كذلك هذا لانه بان أن له ولاية أصلا أما اذا وجبت ثم ارتدت فتؤخذ من ماله مطلقا ويظهر أنه لو كان أخرج في ردته المتصلة بموته لم تجزئه لانه بان أنه حالة الاخراج غير مالك فلا ولاية له على التفرقة ويحتمل الاجزاء كما هو الظاهر فيما لو أخرج دينه حينئذ لا أن يفرق بأن أداء الدين أوسع لانه لا يستدعي ولاية لاجرائه من الاجنبي ولا كذلك الزكاة (دون المكاتب) لضعف ملكه عن احتمال المواساة ومن ثم تلزمه نفقة قريبه ولم يرث ولم يورث وصرح به لانه قد تنوهم من أن له ملكا وجوبها عليه والحرية قد يراد بها القرب منها فلا اعتراض عليه وسيعلم من كلامه أنه يشترط أيضا اتصاف المالك فلا زكاة في دمه على مكانة كاسيد كره وكونه لعين حر إلى آخره فلا زكاة في مال مسجد تندد وغيره ولا في موقوف مطلقا ولا في تاجه وغره ان كان على جهة أو نحو رباط أو فطرة بخلافه على معين كمرء وتيقن وجوده فلا يترك موقوف لجنين وان بان حيا لانه في حال

(باب من تلزمه الزكاة)
(قوله) أى شرطه وقوله أى أحواله لا يخفى ما فيه من التسكف والتعسف والانسب أن يقدر في الاول الاحوال ويلاحظ انهما بهما على الثاني بمقتضى العطف والله أعلم (قوله) ويسقط عنه باسلامه ماضى أى عتاب ماضى باسلامه ماضى لانها تعلق بذقة وان أودات ماضى لانها تعلق بالدين والله أعلم قلنا انه لا يطالب بها في الدنيا والله أعلم (قوله) وعلم بما تقرران على في النهاية (قوله) لان مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية الشرطية المطلقة لا تصح ملاحظتها اذ لا فائدة حينئذ بل لا تصح الشرطية الضافة لوجوب زكاة المحظ حينئذ لان المراد بالوجوب المال وحيث فان كان المراد بالوجوب أصل الطلب فممنوع اذا لا سلام ليس شرط فيه أو وجوب الاخراج أو هم ان الحرية شرط له وليست شرط الأصل الطلب فلان لا يحصل قول الشارح لان مدار الخ لا يقال المراد كلاهما فالشرط الاول بالنسبة لاحد المعنيين والثاني بالنسبة للثاني ما فيه من التسكف والتعسف والله أعلم ثم نقل رحمه الله كلام الشيخ ابن قاسم بريقه هنا فراجع (قول المتن) وتلزم المرتد أى حالان أبقنا والا بان أزلنا أو قلنا بالوقف فلا تلزم حالاً أو بقاء المعنى ونحكم بلزومها ان قلنا بالبقاء والابان قلنا بالازالة أو بالوقف فلا تحكم بالزوم بل تحكم بعدم الزوم على الاول ويوقف الحكم على الثاني

الوقف لم يكن موثوقا به ومن ثم بحث الاستوى أنه لو انفصل من مال تجب على بقية الورثة لضعف ملكهم
 (وتجب في مال الصبي والمجنون) والمجبور عليه نفسه والولي مخاطب بأخراجها منه وجوابنا أن اعتقاد
 الوجوب سواء العاوى وغيره وزعم أن العاوى لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر وذلك
 انما كان قبل تدوين المذاهب واستقرارها ولا عبرة باعتقاد المولى ولا باعتقاد أبيه غير المولى
 فيما يظهر وذلك لخبر استعوا في أموال اليتامى لاتأكلها الصدقة وفي رواية الزكاة وهو مرسل
 اعتضد بقول خمسة من الصحابة وبورؤده متصلا من طرق ضعيفة والقياس على معشره وفطرة بدنه
 الموافق عليهما الخصم أوضع حجة عليه قال ابن عبد السلام ولا يعذر وصي أى يرى وجوبها وهو مثال
 نهاء الامام عن اخراجها فان خافه أخرجهما سرا انتهى وهو ظاهر في امام أو نائبه يرى وجوبها أما إذا لم
 يرهونها فبذبح وجوب امتداله حينئذ لانه لم يتعده بالنسبة لا اعتقاده الا إذا قلنا ليس له حمل الناس
 على مذهبه لتعديته حينئذ وكان هذا هو ملخص ابن عبد السلام ومع ذلك ينبغي تقيده بما إذا لم يغلب على
 ظنه أنه يغرمه ما أخرجه ولو سرا وأقضى القفال بأن الاحتياط للولى الخلفى أن يؤخرها لئلا يكلفه فيخرجها
 ولا يخرجها فيغرمه الحالك انتهى والاحتياط المذكور بمعنى الوجوب أو بالنسبة لضبطها
 واختارها إذا اكل وينبغي للشافعى أن يحتياط باستحكام شافعى في اخراجها حتى لا يرفع الخلفى فيغرمه
 ويأتى قيل الصلح ماله تعلق بذلك ولو أخرها المعتقد للوجوب أثم وزم المولى ولو خفيا فيما يظهر
 اخراجها إذا اكل ويسامح بغشها ان ساوى أجره الضرب أى المحتاج اليه والتخلص كما قاله السبكي
 ومرة ما فيه (وكذا) تجب على (من ملك بعضه الخ) نصا فى الاصح لتسام ملكه ومن ثم كفر كالوسر
 (و) تجب (فى الغصوب) والمسروق (والضال) ومنه الواقع فى بحر والمدفون المنسى محله (والمجحد)
 العين وسيأتى الدين (فى الاظهر) لوجود النصاب فى الحول (ولا يجب دفعها) أى الزكاة (حتى)
 يتمكن من المال بأن يكون له به ينه أو يعلمه القاضى أو يقدر هو على خلاصه ولا حائل ومن عليه الدين
 موسر له أو (يعود) اليه حينئذ يترك للاحوال الماضية ان كانت الماشية سائمة ولم ينقص النصاب
 بما يجب اخراجها فإذا كان نصا باقيا وليس عنده من جنسه ما يعرض قدر الواجب لم تجب زكاة
 ما زاد على الحول الاول (و) تجب على المشتري فى (المشتري قبل قبضه) اذا مضى حول من حين دخوله
 فى ملكه لتمسكه من قبضه بدفع الثمن ومن ثم يلزمه الاخراج حال حيث لا مانع من القبض (وقيل فيه
 القولان) فى نحو الغصوب لعدم صحة التصرف فيه ويجاب بأن هذا ليس هو ملخص الاحتياط بل كونه
 فى ملكه وزوم الاخراج شرطه القدرة عليه وهى موجودة وبشكل على ذلك قوله لهم لا ثمن المقبوض
 قبل قبض المشتري المبيع حكم الاجرة فلا يلزمه اخراج زكاة ما لم يستقر ملكه عليه لان الثمن قبل قبض
 المبيع غير مستقر وانما يلزمه اخراج زكاة رأس مال السلم بعد تمام حوله وان لم يقبض المسلم فيه
 لاستقرار ملكه عليه بقبضه بدليل ان تعذر المسلم فيه لاوجب انفساخ العقد وقد يفرق بأن المشتري
 متمكن من الاستقرار كما تقر لان له حيث وفى الثمن الاستقلال بأخذ المبيع بخلاف البائع ليس
 متمكنا من ذلك لان قبض المبيع ليس اليه لتعلقه بفعل المشتري فلم يكلفه فان قلت يمكنه أن يضعه
 بين يديه قلت قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فغطرنا
 لما من شأنه وأيضا فالثمن غير مقصود العين كما يعلم مما يأتى فى مجب الاستبدال فالشروط فيه
 الاستقرار كالاجرة لتماثلها له لاختلاف المبيع فان عنه مقصودة فكفى التمكن من قبضها
 ويأتى فى اصدان العين ما يؤيد ذلك (وتجب فى) الغائب ولا يجب دفعها فى (الحال عن الغائب)
 الا (ان قدر عليه) بأن سهل الوصول اليه ومضى زمن يمكنه الوصول اليه فيه لانه كال فى صندوقه

(قوله) ولو خفيا محمل تأمل والظاهر
 خلافه ثم نقل عبارة الشيخين قاسم هنا
 فى تراجع

ويجب الاخراج عنه في بلده فان كان سائر الميحب الاخراج عنه حتى يصل للمالكه أو وكيله
كما اعتداه هنا فقوله في قسم الصدقات ان كان سادية صرف الى فقراء أقرب البلاد اليه محمول على
ما اذا كان المالك أو وكيله مسافرا معه وقضية قوله في الحال وجوب اخراجها فوراً وهو ظاهر ان كان
المالك يحمل لامتدح به وبلد المالك أقرب البلاد اليه أو أذن له الامام في النقل وأما في غير ذلك فيظهر
أنه يلزمه التوكيل فوراً من يخرجها ببلد المال ولا يشكل على أخذ القاضي أو الساعي لها من المال
لانه يمتنع على القاضي اخراج ~~صكاة~~ الغائبين على ما يأتي وبرد الغزى قول الاذرى أنه يأخذها
(والا) بقدر عليه لتعذر السفر اليه لخشوف أو انقطاع خبره أو لثقل في سلامته (فكمغصوب)
فان عادله ما الاخراج لما مضى والا فلا والذي يظهر من كلامهم ان العبرة فيه وفي نحو الغائب بمقتضى
محل الوجوب لا التمكن (والدين ان كان) معشراً أو (ماشية) لا لتجارة كان أقرضه أربعين شاة
أو أسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه (أو) كان (غير لازم) كانه فلا زكاة) فيه لا علقتها
في المعشر الزهوي ملكه ولم يوجد في الماشية السوم ولا سوم فيما في الذمة بخلاف التقدير ان العلة فيه
التقديرية وهي حاصلة لان الحائز بقدر من هو عليه على استعاطه متى شاء وقضية كلامهم في مواضع
أن الآيل للزوم حكمه حكم اللزوم وخرج بمال كانه حالة المكاتب سيده بالهجوم فيجب فيه لانه لازم
(أو عرضاً) للتجارة (أو نقداً) في القديم لا تجب فيه لانه غير ملكه (وفي الجديد ان كان حالاً)
ابتداءً أو انتهاءً (وتعذر أخذه لاعتسار وغيره) كطل أو غيبة أو وجود ولا يثبت (فكمغصوب) فلا يجب
الاخراج الا ان قبضه اتماماً لطلبها وهو في الذمة فباق حتى يتعلق به حق المستحقين فلا يصح الإبراء
من قدرها منه (وان يسر) بأن كان على مقرملي باذل أو جاحد وبه يثبت أو يعلمه القاضي (وجبت
تركه في الحال) وان لم يقبضه لانه قادر على قبضه فهو كما يده وقضية كلامهم ان من القدرة
ما لو تسر له النظر بقدر من غير ضرر وهو محتجبه وان قيل ان المتبادر من كلامهما خلافه (أو مؤجلاً)
ثابتاً على ملى عاشر (فالذهب انه كمغصوب) فلا يجب الدفع الا بعد قبضه (وقيل يجب دفعها قبل
قبضه) كغائب يسهل احضاره ويرد قياسه بقوله يسهل احضاره فانه القارق يثبت بين المؤجل وقوله
قبل قبضه هو ما ذكره وزعم الاسنوي ان الصواب قبل حلوله وسبق في تعلق الزكاة بعين المال فعليه
ملك المستحقين من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المالك بالنكل ويجلف عليه لانه ولاية القبض
ومن ثم لا يخاف أنه لا مثلاً بل أنه يستحق قبضه فله السبكي وهو أوجه من قول الاذرى تختص الشركة
بالاعيان وبحث السبكي أيضاً أنه ينبغي لها كذا اذ اغلب على طنه أن الدائن لا يؤدى الزكاة بما قبضه
ولا اذا قبل أن ينزع قدرها ويقبضه على المستحقين ولا يجوز جعل دينه على معسر من زكاته
الا ان قبضه منه ثم نواها قبل أو مع الاداء اليه أو يعطيه من زكاته ثم ردّها اليه عن دينه من غير شرط
(ولا يمتنع الدين) الذي في ذمته من يده نصاب فأكثر مؤجلاً أو حالاً لله تعالى أو لأدنى (وجوبها) عليه
(في أظهر الأقوال) لا لطلاق التصوص الموجبة لها ولا لانه مالك لنصاب نافذ التصرف فيه ولو زاد المال
على الدين بنصاب وجبت زكاته قطعاً كمالو كان له ما يوفيه غير ما يده والثاني عن مطلقاً (والثالث
عن في المال الباقي وهو النقد) المضروب وغيره ومنه الركز (والعرض) زكاة الفطر وحذفها
لان الكلام في زكاة المال لا الدين ولما تكلموا على ما يشملها ولو بطريق القياس وهو أنه لا يؤدى
بنفسه زكاة المال الباقي ذكره فلا اعتراض عليه خلافاً لما وقع للاسنوي دون الظاهر وهو
المواشي والزروع والثمار والمعادن ولا ترددها على قوله لا تقلدناها لا تسمى نقداً الا بعد التخلّص من
التراب ونحوه لانه ينوب بنفسه بخلاف الباقي (فعلى الاول) الاظهر (لوجوبه عليه) خال الحول

(قوله) أو وكيله مسافراً معه ويحتمل
أن يكون محمولاً على ما اذا كان مستقراً
(قوله) وبرد الغزى قول الاذرى
عبارة الاذرى على ما نقله في النهاية
الهمم الا أن يكون ثم ساع أو كما يأخذ
زكاته في الحال انتهت ووضح أن مراده
اذا كان من ذكر يأخذها باجتهاد
أو تعليد جميع اذا علمت ذلك تبين لك
ما في قول الشارح ولا يترك الخ وقوله
وبرد الغزى الخ (قوله) والذي يظهر
الى المتن في النهاية الا أنه عبر فيها بالوجه
(قوله) وقضية كلامهم الى المتن
في النهاية (قوله) ولا يثبت أى ولا ما يقوم
مقامها كعلم القاضي (قوله) وحذفها
لان الكلام الى المتن في النهاية

في الحجر فكمه صوب) لان الحجر لما منع من التصرف كان حائلا بينه وبين ماله فان عادله المال ببراء
أوتخوه أخرجه لما مضى والا فلا هذا ان لم يعين القاضي لكل غريم عناوينه من أخذها على
ما يقتضيه التقسيط فان فعل ولم يتفق الاخذ حتى حال الحول فلازكاة تطهاضعف الملك حينئذ وقيد
الستكى والاسنوى بما اذا كان ماعنه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير
بيع أو تعويض وهو متجبه وان اعترضه الاذرى * شبهة * مقتضى ما ذكرناه لا زكاة وان لم يأخذوه
وبنا فيه ما يأتي في الاجرة أنه يبين الاستقرار بين الوجوب وقد يفرق بأن المانع ثم عدم الاستقرار
المقتضى للضعف وقد بان زواله والمانع هنا تعلق حقهم به التقضي للضعف أيضا وعدم أخذه هم له
بعد الحول لا يرتفع ذلك التعلق من أصله وانما المرتفع استقراره فالضعف موجود الى آخر الحول
أخذوا أو تركوا فأنمله (ولو اجتمع زكاة) أوجج أو كفارة أو نذر (ودين آدمي في تركه) وضاعت عنهما
(قدمت) الزكاة وأتخوها محامداً كروان سبق تعلق غيرها عليها الخبر الصحيح فدين الله أحق بالقضاء
ولانما تصرف للآدمي ففهم أحق آدمي مع حق الله تعالى نعم الجزية والدين يستويان لانهما وان كانت
حق الله تعالى فهما معنى الاجرة (وفي قول الدين) لان حق الآدمي معنى على المضابقة وكما يقدم القود على
قتل نحو الردة ورد بأن حدود الله مساها على الدرء ما أمكن والزكاة فهم أحق آدمي أيضا كما تقر
(وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان حق الله تعالى يصرف للآدمي فهو المتعقب به ولو اختلفت
الزكاة ونحو كفارة قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بأن بقي النصاب والأبان تلف بعد الوجوب والتسكين
استوت مع غيرها فيوزع عليهما ما خرج بترك اجتماع ذلك على حتى ضاق ماله فان لم يجز عليه قدمت
الزكاة جزما والآخر حق الآدمي جزما لم تتعلق هي بالعين فتقدم مطلقا (والغنية قبل القسمة) وبعد
الحيازة وانتضاء الحرب (ان اختار الغانمون) المسلون سواء أكلوا كل الجيش أو بعضه كان عزل
الامام لطائفة منهم طائفة من الغنية (تملكها ومضى بعده) أي اختيار التملك (حول والجميع
صنفز كوى) وبلغ نصيب كل شخص نصيبا أو بلغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة) بأن توجد
شروطها السابقة ويكون بلوغ النصاب بدون الخمس (وجبت زكاتها) كسائر الاموال (والا) توجد
هذه كلها بأن لم يختار وتملكها أو لم يمس حول أو مضى وهي أصناف أو صنف غير كوى
أوز كوى) ولم يبلغ نصيبا أو بلغه بالخمس (فلا) زكاة فيها لعدم الملك أو ضعفه في الاولى بدليل أنه يسقط
بالاعراض وعدم الحول في الثانية وعدم علم كل منهم بما نصيبه وكما نصيبه في الثالثة وظاهر كلامهم
فيها أنه لا فرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا وليس يبيعيد وان استبعده الاذرى
لأنه لا يعلم مقدار ما يستقر له وعدم المال الزكوى في الرابعة وعدم بلوغه نصيبا في الخامسة وعدم
ثبوت الخلطة في السادسة لانما لا تثبت مع أهل الخمس اذ لا زكاة فيه لانه لغريمين (ولو أصدفها نصاب
سائمة معنا) أو بعضه ووجدت خلطة معتبرة (لزمهاز كانه اذا) قصدت سومه و (تم حول من
الاصداق) وان لم يقع وطء ولا قبض لانها ملكت بال عقد ملكا تاما غير السائمة فلا فرق فيه
بين العين وغيره نعم العشر كالسائمة كما علم من كلامه السابق فاذا أصدفها شجر أو أوزر عابغا فان وقع
الزهر في ملكها لزمهاز كانه وأما السائمة التي في الذمة فلازكاة فيها لانتفاء الصوم كما مر فذكر السائمة
ايضاح لبيان اشتراط تعيينها لا لثبوت الوجوب عن غير السائمة وكلا اصداق في ذلك الخلق والصلح عن دم
قال ابن الرفعة بخلاف كذا مال الجعالة أي بعد فراغ العمل للمامر أنه لا تجب في دين جائز (ولو أكرى
دارا) ملك منفعتها (أربع سنين) ثمانين ديناراً) معينة أو في الذمة (وقبضها) لم يستقر ملكه الا على
كل جزء مضى ما يقابل من الزمن وذكرا قبض هنا لتصور الاستقرار بعده بعض ما يقابل لكن علم

(قوله) لعدم الملك أي على المذهب
(قوله) أو ضعفه على قول (قوله) وعدم
علم كل منهم بما نصيبه قد يقال هذه
العلة متعينة فيما اذا اتحد المصنف
وعظم الجبس وكثر المال مع ان ظاهر
كلامهم عدم الفرق فليأتل

بما مر أن القدرة على أخذ الدين كقبضه فيجزي ذلك هنا وحينئذ (فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج
الأزكاة ما استقر) دون ما لم يستقر لضعف ملكه لتعرضه لاسقوط بانعدام أو نحوه وفارقت
الصدق بأنها المختص في مقابلة المنافع وهو لا يتعين أن يكون في مقابلهما لاستقراره بالموت قبل
الوطء وتسطيره بنحو طلاق قبله انما شأنا تصرف الزوج المفيد للحد وليس نقضا للملك كما من
الاصل كما يأتي فيعواذ الميزمة أن يخرج الأزكاة ما استقر وقد تساوت أجرة السنين وأراد الإخراج
من غير المقبوض وبقيت عليه إلى تمام المدة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين) وهي
نصف دينار لأنما التي استقر عليها ملكه الآن (ولتمام) السنة (الثانية زكاة عشرين) وهي التي
زكاه (السنة) وهي نصف دينار (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (للسنتين) وهي دينار (ولتمام
الثالثة زكاة أربعين) وهي التي زكاه (السنة) وهي دينار (وعشرين ثلاث سنين) وهي التي استقرت
عليها ملكه الآن وهي دينار ونصف (ولتمام الرابعة زكاة ستين) وهي التي زكاه السنة وهي دينار
ونصف (وعشرين) وهي التي استقرت الآن (لأربع) وهي ديناران أما إذا تناوت فزيد القدر
المستقر في بعضها ونقص في بعضها وأما إذا أدى من عين المقبوض فلا تجب في كل عشرين إلا السنة
الأولى فقط ثم التفرقة بين الإخراج من العين وغيره مشككة بقول المجموع من الشافعي والأصحاب
في طرق الخلطة الشيوع رد على من زعم أنه بالإخراج من الغير يتبين عدم تعلق الأزكاة بالعين الإخراج
من الغير لا يمنع تعلق الواجب بالعين بل الملك زال ثم رجع وكان هذا هو المحظوظ كون القول لما نقل قول
البعوي لو كانت أجرة الأربع سنين عشرين ديناراً لزمه لكل حول نصف ديناران أخرج من غيرها
قال واعترض عليه بأنه ينبغي أن يكون مفرغاً على الضعيف أنها متعلقة بالمدة فعلى تعلقها بالعين ينبغي
أن لا تجب في السنة الثانية وإن أخرج من غيرها لاستحقاق المستحقين جزأ منها انتهى وبوافق قول
البعوي قول ابن الرفعة وغيره محل قولهم لو لم يزل أربعين غنماً أو لا يزدل لزمه شاة للحول الأول فقط
أن لم يخرج من غيرها وألا وجبت في السنة الثانية بلا خلاف انتهى ونظر بعض المتأخرين لما مر
عن المجموع فقال هنا لا فرق بين إخراجها من العين والغير لأن الإخراج من الغير لا يمنع تعلق
الزكاة بالعين وانما يتبين به أن الملك عاد بعد زواله انتهى والجواب الذي يجتمع به كلام البغوي
وابن الرفعة وغيره ونفهم الخلاف فيه وأخذ الشراح منه محل المتن على ما تقر أنه أخرج من غيرها
وكلام المجموع المنقول عن الشافعي والأصحاب أنه يتعين حمل الأول وما واقعه على ماذا أخرج
من غيرها بمجمل بشرطه أو من غيرها بما لزمته الزكاة فيه وكان من جنس الأجرة وذلك لأن كلام
هذين يمنع تعلق الواجب بالعين أما الأول فظاهر لابق ملكهم للمجمل على آخر الحول مقتضى التعلق
بالعين وأما الثاني فلا نه إذا كان في ملكه ما هو من جنس الأجرة فلا يتعلق بالأجرة وحدها بل بمجموع
المال الزائد على نصاب فلا تقص بالتعلق عن النصاب وانما قلت بشرطه لقول الجواهر والخامد
عن والد الذر وبأن لو عمل في الحول الأول زكاة فوق قطعه لم يجز لأن الحول لم ينقسم في الزائده أو عمل
زكاة دون قسط الأول بعشرين وقسطه خمسة وعشرون فإن كان بعد مضي أربعة أخماس الحول
جاء وقبلة لم يجز لأن من لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجزئه في غير زكاة التجارة التجمل كمن أخرج
خمس دراهم عن دراهم عنده يحل قدرها فبانت نصاً باقناً لا تجزئه لعدم جزئه بالية انتهى وسيأتي
قبل الصوم فيما إذا كانت أجرة السنين الأربع مائة ما يتعين استحضاره هنا (و) القول (الثاني) يخرج
لتمام السنة (الأولى زكاة الثمانين) لأنه ملكها ملكاً تاماً ومن ثم جاز وطؤها لو كانت أمة
ولا أثر لاحتمال سقوطها كالصدق ومرة الفرق بينهما * (فصل) * في أداء الزكاة واعتراض بأنه

(قوله) وأخذ الشراح منه محل المتن
مادة كمن يفتن من أصل الروضة
* (فصل في أداء الزكاة) *

(قوله) فصع ادخاله فيه قد يقال أي باعث على دعوى ادخاله فليحسب ترجمته مستقلة وليس كل فصل داخل في ضمن باب فليأمل ثم رأيت الغافل المحشي أشار إليه (قوله) وليس للإمام أن يفتي في الغني والنهاية * (٢٨٨) * (قوله) لأنها لا تكون الأفرضا كرمضان

الحال أن أراد حقيقة الزكاة الشرعية فالظاهر كذلك فإن حقيقة الشرعية لا تكون نفلا والمعادة على صورتها وإن أراد مطلقا كرمضان فإنه لا يتصور وقوعه فضلا عن نوع فإثر الزكاة المجمل حيث لا تجزئ ولا تسترد فضل هذا ما ظهر ببادئ النظر ثم رأيت في أصل الرخصة ولو نوى الزكاة دون الفريضة أجزأه على المذهب وقيل وجهان كما لو نوى الظاهر فقط وهذا ضعيف فإن الظاهر قد تقع نفلا ولا تقع الزكاة الأفرضا انتهى وهذا عين ما يحتمل الشارح فتعين اعتماده لكنه قابل للتظن فيه بما ذكر فتدبر (قول المتن) ولا يكفي هذا فرض مالي قال السبكي في شرحه وفي البحر ما يقتضي أنه تكفي نية فرض تعلق بماله قال فإمالة الزكاة في الحقيقة ونقله عن نصه في الآم وفيه اشكال لأنه أعم من الزكاة انتهى فليأمل فإن ما نقل من البحر وجيه معنى فإن ما عداها لم يتعلق بالمال أي لم يوجبه الشرع في المال من حيث هو ماله كخ من الزكاة بل متعلقه النعمة فقط وإن كان للمال دخل في وجوبه كعين العتق مثلا بالنسبة لقادر عليه (قوله) قيل هذا ظاهر إلى المتن في النهاية (قول المتن) وكذا الصدقة قال في الغني المالونى الصدقة فقط لم يجز على المذهب قال في المجموع وبه قطع الجمهور والفرق بين المسئلتين أن الصدقة تطلق على غير المال لقوله صلى الله عليه وسلم وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة انتهى وتدبره يعلم ما في صنيع الشارح ثم رأيت الغافل المحشي قال قوله وبغير المال قد يمنع احتمال هذا الإشارة بهذا إلى المخرج الذي هو مال فأنمله وههنا يأتي قوله بغير المال مع التصريح بصدقة مالي انتهى (قوله) إلا أن جوزنا النقل أي أو دفعها إلى نحو الإمام كما هو ظاهر

غير داخل في الباب ومرد أنه مناسب له فصع ادخاله فيه إذا لاء مرتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده (تجب الزكاة) أي أداؤها (على الفور) بعد الحول لحاجة المستحقين إليها (إذا تمكن) والا كان كالتكليف بالخال فإن أخرأتم وضعه أن تلف كما يأتي نعم أن أخر لا يتظار قريب أو جارا أو أحوجا أو أصلح أو طلب الأفضل من فقرته بنفسه أو تفرقة الإمام أو للثروي عند الشك في استحقاق الحاضر ولم يستند ضرر الحاضر من لم يأتم لكنه يضمه أن تلف ومرد أن الفطرة تجب بما مر وتوسع إلى آخر يوم العيد (وذلك) أي التمكن (بحضور المال) مع نحو التصفية للمعسر والمعدن كما علم بما مر ولا نظر لقدرته على الإخراج من محل آخر لأنه مشق ومع عدم الاشتغال بهمهم ديني أو دنيوي كالأحوال أو بحماة أو بمضي مدة بعد الحول يسير فيها الوصول لغائب (والأصناف) أو أناتهم كالساعي أو بعضهم فهو ممكن بالنسبة لحضته حتى لو تلفت ضمنها (وله) أي المالك الرشيد أو زوى غيره (أن يؤذى بنفسه) كالأموال الباطن) وليس للإمام أن يطلمها إجماعا على ما في المجموع نعم يلزمه إذا علم أو ظن أن المالك لا يزكي أن يقول له ما يأتي (وكذا الظاهر) ومرد ما بينهما آتفا (على الجديد) وانصر للتقديم الموجب لادائها إليه فيه لأنه لا يقصد اخفاؤه فان فرق بنفسه مع وجوده لم يحسب بظاهر خذ من أموالهم صدقة ويوجب بأن الوجوب بتقدير الأخذ بظاهره لغرض هو عدم الفهم له ونفرتهم عنه لعدم استقرار الشريعة وقد زال ذلك كما هذا أن لم يطلب من الظاهر والأوجب الدفع له اتفاقا ولو جازوا أن علم أنه يصرفها في غير مصارفها (وله) إذا جاز له التفرقة بنفسه (التوكيل) فيها الرشيد وكذا الخوكافر وعمر وسفيه أن عين له المدفوع له وأفهم قوله أنه أن صرفه بنفسه أفضل (وله) (الصرف إلى الإمام) أو الساعي لأنه نائب المستحقين في الدفع له وإن قال أي الإمام أخذها منك وأبقها في الفسق لأنه لا ينزل به قالة القفال ويلزمه إذا ظن من إنسان عدم إخراجها أن يقول له أذهبها ولا فادفعها لي لأفرقها لأنه إزالة منكر قال الأذري كأنهم أرادوا أن يرقعه إلى هذا أو هذا فلا يكفي منه بوعده التفرقة لأنها فورية ومثلها في ذلك نذر فوري أو كفارة كذلك (والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) لأنه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفرقة والاستيعاب وقبضه مبرئ بقصنا بخلاف من يفرق بنفسه لأنه قد يعطى غير مستحق (الأن يكون جازرا) في الزكاة فالأفضل أن يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع ذنب دفوز كاة الظاهر إليه ولو جازرا (وتجب إليه) في الزكاة خبر إنما الأعمال باليات (فنوى هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما) كهذا زكاة مالي المفروضة أو الصدقة المفروضة أو الواجبة وأعل هذا في الزكاة لبيان الأفضل إذا لو اقتصر على نية الزكاة كهذا زكاة كفي لأنها لا تكون الأفرضا كرمضان بخلاف الصدقة والظاهر مشلا للماهر أن المعادة نقل (ولا يكفي) هذا (فرض مالي) لصدقة بالكنارة أو النذر وغيرهما قبل هذا الظاهر أن كان عليه شيء من ذلك غير الزكاة انتهى ويرد بأن القرائن الخارجية لا تخصص البتة فلا عبرة بكون ذلك عليه أو لا نظرا لصدق منوبه بالرد وغيره (وكذا الصدقة) فلا يكفي هذا صدقة مالي (في الأصح) لصدقها بصدقة التطوع وبغير المال كالتمديد والتسليم كافي الحديث (ولا يجب تعيين المال) المخرج عنه في البتة فلو كان عنده خمس أبل وأربعون شاة فأخرج شاة أو إلى زكاة ولم يعين أجزأ وأن رد فقال هذه أو تلك فلو تلف أحدهما أو بان تلفه جعلها عن الباقي (ولو عين لم يقع عن غيره) وإن بان المعين تالفا لأنه لم ينو ذلك الغير ومن ثم لو نوى أن كان تالفا فعن غيره فبان تالفا وقع عن غيره وبأن ذلك في مائتي درهم حاضرة ومائتين غائبة أي عن المجلس لا للبدل إلا أن جوزنا النقل ولو أدى عن مال مورثة بفرض موته وارثه له ووجوب الزكاة فيه فبان كذلك لم يجز له التردد في البتة مع أن الأصل عدم الوجوب عند

(قوله) وأخذ منه بعضهم ان من شئ الخ هل محل ذلك اذا شك في أصل اللزوم أو في الاداء مع تحقق الوجوب أو دلتما ينبغي أن يتأمل ويحترز الاجوه الأول بخلاف ما اذا تحقق الوجوب وشك في الاخراج فلا يضر التردد لا اعتضاده بالاصل وهو بقاء الوجوب وقد صرح الشنخ بأن التردد المعتضد بالاصل لا يضر هنا وذكرنا لذلك فروغهما قولهما * (٣٨٩) * في أصل الروضة مانصه أما اذا قل هذه زكاة الغائب فإن كان الفاعل الحاضر

فالمذهب والذي قطع به الجهور ان كان الغائب باقيا وقع عنه والاوقع عن الحاضر ولا يضر التردد لان التعيين ليس بشرط حتى لو قال هذه عن الحاضر أو عن الغائب أجزأه وعليه خمسة للآخر بخلاف ما لو نوى الصلاة عن الفرض ان كان دخل والا في الفائسة لا يجوز له ان التعيين شرط انتهى هذا ما يتحيز في كلام البعض المذكور بالنسبة إلى الزكاة وما بالنسبة إلى عدم الاجزاء عن المحل حيث قلنا بعدم اجزائه عما في الزكاة فحل تأمل ونظر (قوله) وقضية ما في وضوء الاحتياط الخ انما يتم ما ذكره بفرض تسليمه لو كان ترديد التوبة في وضوء الاحتياط غير ضرر وقد تقدم في كلامه ما يقتضي أنه يضر فلحذر على أنه يمكن الفرق بأنه يقتضي الوسائل ما لا يقتضي في المقاصد فلتمأمل (قوله) وأفتى بعضهم بأن التوكيل المطلق في اخراجها الخ في أصل الروضة ولو وكل وكلا وفوض التوبة إليه جاز كذا ذكره في النهاية والوسيط انتهى وفيه تأييدا استوجهه الشارح اذ لو كان التذويض المطلق في الاداء تفويضاً في التوبة لم يكن التصميم على ذلك وجعله فرعاً مستقلاً محل لتأمل (قوله) ثم باذن له في أخذها فدينه وجه قولهم ثم الخ ان قبضه عن دينه صارف للاعتداده عن الزكاة فاتحى إلى قبض يعتد به بعد ذلك كان أخذ الامام عن المكس صارف عن الزكاة بخلاف المسند بالقبض عن الزكاة لا صارف لقبضه عنها فيجوز أن يكون قولهم ثم ما ذكرنا لا أفاده رحمه الله فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله صريح في أنه الخ قد تمتع الصراحة وعلى التسليم فالنظر طاهر انتهى ولعله إشارة إلى ما ذكر

الاجراج وأخذ منه بعضهم ان من شئ في زكاة في ذمته فأخرج عنها ان كانت والا فمحل عن زكاة تجارته مثلاً لم يجزئه عما في ذمته بان له الحال أولاً ولا عن تجارته لتردده في التوبة وله الاسترداد ان علم الفاضل الحال والا فلا يكلفه ما يأتي وقضية ما في وضوء الاحتياط ان من شئ أن في ذمته زكاة فأخرجها أجزأه ان لم يكن الحال عما في ذمته للضرورة وبه رد قول ذلك البعض بان الحال أولاً ولو أخرج أكثر مما عليه بنية الفرض والنقل من غير تعيين لم يجزئ أو الفرض فقط مع وقوع الزائد تطوعاً (و يلزم الولي التوبة اذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه لانه قائم مقامه وله تفويض التوبة للسفيه لانه من أهلها فان دفع الولي لانه لم يقع الموقع ومنه ما دفعه قال الاسنوي والمغني عليه قد بولي غيره عليه كاهو من كور في باب الحجر وتجنيد بنوي عنه الولي أيضاً (ونكتي نية الموكل عند الصرف إلى الوكيل) عن نية الوكيل عند الصرف إلى المستحقين (في الاصح) لوجود التوبة من المالك عند الصرف مشارفة لفعله اذ المال له وبه فارقة الخ من النائب لانه المباشرة للعبادة ولذلك لو نوى الموكل عند تفرقة الوكيل جاز قطعاً ويجوز بنسبه أيضاً عند عزل قدر الزكاة وبعده إلى التفرقة منه أو من غيره ومن ثم لو قال لغيره تصدق بهذا ثم نوى الزكاة قبل تصدقه أجزأه وأفتى بعضهم بأن التوكيل المطلق في اخراجها يستلزم التوكيل في نيتها وفيه نظر بل الذي يتجه أنه لا بد من نية المالك أو تفويضها للوكيل وبعضهم بأن المستحق لو قال للوذي أعطه فلان إلى جاز وكان فلان وكلا عنه وفيه كلام مبسوط يأتي في الوكالة ويجوز تفويض التوبة للوكيل لاهل لا كافر وصبي غير مميز وفوق ولو أفرز قدرها نيتها لم يتعين لها الاقبض المستحق لها باذن المالك سواء زكاة المال والبدن وانما تعينت الشاة المعتدة للتفخمة لانه لا حق للفقراء ثم في غيرها وهناك المستحقين شائع في المال لانهم شركاء بقدرها فلم يقطع حقهم الاقبض معتبر وبه رد تخبر بعضهم بأنه لو أفرز قدرها نيتها كفى أخذ المستحق لها من غير أن يذفعها إليه المالك وما رده أيضاً قولهم لو قال لآخر قبض ديني من فلان وهو لك زكاة لم يكف حتى ينوي هو بعد قبضه ثم باذن له في أخذها فتقولهم ثم إلى آخره صريح في أنه لا يكفي استبداده بقبضها ويوجب أن للمالك بعد التوبة والعزل أن يعطى من شاء ويجوز من شاء ونحوه استبداد المستحق بقطع هذه الولاية فامتنع ومن ثم لو انحصر المستحقون انحصاراً يقتضي ملكهم لها قبل القبض كما يأتي في قسم الصدقات احتل أن يقال ان ملكهم يتعلق بهذا المعين لها وحينئذ يقطع حق المالك منه ويجوز لهم الاستبداد بقبضه واحتل أن يقال هم كغيرهم في ان حقهم انما هو متعلق بعين المال مشاعاً فيه على ما يأتي وذلك لا يقطع الاقبض صحيح فان قلت لم تقطع ولاية المالك بملكهم قلت لان ملكهم انما هو في عموم المال مشاعاً كما تقتصر لافي خصوص هذا المعين فجاز للمالك التصرف فيه والخراج من غيره كاهو مقتضى القياس في أن أحد الشرى يكون عيناً لشرى بكم قدر حقه من المشترك أو غيره لم يتعين بمجرد الافراز والتعيين فتأمل به وبأن أول الدعاوى انه لا طفر في الزكاة ولو وكل في اخراج فطرته أو التفخمة عنه انزل بخروج وقتها على ما جرت الأزرق وقال انه مقتضى القواعد الأصولية (والافضل أن ينوي الوكيل عند التصرف أيضاً) خروجاً من مقابل الاصح المذكور (ولو دفع إلى السلطان) أو نائبه كالساعي (كنت التوبة عنده) أي عند الدفع إليه وان لم ينو السلطان عند الصرف لانه نائب المستحقين فالدفع إليه كالدفع إليهم ولهذا أجزأه وان تلفت عنده بخلاف الوكيل والافضل للامام ان ينوي عند التفرقة أيضاً (فان لم ينو) المالك عند الدفع للسلطان أو نائبه (لم يجز على الصحيح وان نوى السلطان) من غير اذن له في التوبة لانه انما هو نائبه والمقابل قوي جداً فقد نص عليه في الام وقطع به كثيرون لكن الحق انه ضعيف من حيث المعنى فلا اعتراض عليه (والاصح أنه يلزم السلطان التوبة) عند الأخذ (اذا أخذ

(قوله) انما هو اذا كان المستحق الخ
متقضا الاخر وان أخذ المستحق على
نفسه القبض وهو محل تأمل ثم رأيت
الفاضل المحشي قال فثبت كان القبض
المستحق وقع المدفوع زكاة اذ انواها
المدافع وان أخذها المستحق فاصد اغبر
الزكاة كالغصب هذا هو المتجه من انتهى
(قوله) ان أخذها الامام باسم الزكاة
فينبغي ان تكون حالة الالحاق كذلك
لعدم الصارف فالمانع قصد نحو الغصب
وان يقرن القصد المذكور بالقبض فلو
تقدم لم يضر فليأمل ثم ما اقتضاه كلام
القائل المذكور من التصرف بين يدي
الامام وغيره محل تأمل فينبغي ان يأت
الحكم بقصد نحو الغصب وعدمه لان
الايصال الى الامام مجزئ وان علم منه
انه يصرفها في غيره مضافا كما تقدم فإ
فائدة اعلامه وانما اشترطنا انتفاء
القصد المذكور لغرض تصحيح القبض
فأمله حتى التأمل

(فصل في التجمل وتوابعه)
(قوله) كان اشترى للتجارة عرضا قيمته
مائة فجعل عن مائتين هل يشترط هنا في
التجارة ان يغلب على نفسه ان يبلغ
النصاب في آخر الحول أخذ الاما يأتى عن
الجرفي الحيوان والثمار كقوله صاحب
المغنى والنهاية عنه وأقراءه وأولا ودفرف
بسر العلم بذلك فيما يأتى بخلاف ما هنا
لانه تعسر معرفة القيمة في آخر الحول
محل تأمل (قوله) وهو يساويه ما تأمل
في ارجاع القيمة

زكاة المتع من آذانها بناية عنه بناء على الاكتفاء بما منه المذكور في قوله (و) الاصح (ان يتيه) أى
السلطان (تسكني) عن نية المتع بالبناء لانه لما قهر قام غيره مقامه في التفرقة فكذلك في وجوب النية
وفي الاكتفاء بها كقول المحجور نعم لو نوى عند الاخذ منه قهرا كفى ويرى باطننا وظاهرا ونسبته متعنا
باعتبار ما كان لزوال امتناعه بنفسه اما ظاهرا بمعنى انه لا يطالب بها ثانيا فبذلك جزمنا * بتيسره * أفنى
شارح الارشاد الكمال الرادف في يعطى الامام وأائبه المكسب بنية الزكاة فقال لا يجوز ذلك أبدا
ولا يبرأ عن الزكاة بل هي واجبة تعالى لان الامام انما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الثغور
وقع القطاع واتصلصين عنهم وعن أموالهم وقد أوقف جمع من ينسب الى الفقهاء وهم باسم الجهل
أحق أهل الزكاة وخصوصا بهم ذلك فضلا وأصلوا انتهى ومثل ذلك زيادة وفصل غيره بعد ذكر
مقدمة أشار اليها السبكي وهي ان قبض الامام للزكاة هل هو بمحض الولاية اذ لا يتوقف على توكيل
المستحق له أو بحالة بين الولاية المحضة والوكالة فله نظر عليهم دون نظر ولى اليتيم وفوق نظر الوكيل
أى والظاهر الثاني فقال ان لم يعلم الامام بنية الزكاة فالمنع عدم الاجراء لانه غاصب أى في نفسه فهو
صارف لفعلة عن كونه قبض الزكاة فاستحال وقوعه زكاة وعدم اشتراط علم المدفوع اليه بنية الزكاة
انما هو اذا كان المستحق لسبوغ الحق محله وأما الامام فلا يرد في الاجزاء من محله بجهة ماله عليه ولاية
والالكان المالك هو الجاني المقصود ان أعلمها احتل عدم الاجزاء أيضا واحتل الاجزاء وهو
الظاهر انتهى ملخصا وانما الذى يتجه ما استظهره ان أخذها الامام باسم الزكاة لا يقصد نحو الغصب
لانه يقصده هذا صارف لفعلة عن أن يكون قبض زكاة وشرط وقوعه زكاة أن لا يصرف القاض فعله
غيرها لانه حينئذ يقبضها عن جهة أخرى فيستحيل وقوعها في هذه الحالة زكاة ووقع للاستوى وغيره
أن للقاضي أى ان لم تقوض هي لغيره والام لا يمكن له نظرها اخراجها عن غائب ورد بانها انما تجب
بالتسكين وتمكن الغائب مشكوك فيه ومن ثم جزم جمع بمنع اخراجها لافضل والاول ظاهر ويكون
تمكن القاضى كتمكن المالك ويمكن حمل الثاني على من علم عدم تمكنه ولم يرض زمن يتمكن فيه
بعد انتهى ويرد بان للقاضى نقلها فيجتمعا انه استأذن قاضيا آخر فيه كإياى وزعم ان تمكنه كتمكن
المالك ليس في محله لان الوجوب انما يتعلق بتمكن المالك لا غير ونسبته عنه انما هي بعد الوجوب
عليه وحينئذ فلا فائدة للعمل المذكور لان المحظ الشك في الوجوب وما دام غائبا الشك موجود وهذا
يدفع اعتماد جمع الاول وتوجيه بعضهم له بأن الاصل عدم المانع ووجه اندفاعه ان هذا الاصل
لا يكفي في ذلك لان البناية عن المالك على خلاف الاصل فلا بد من تحقق سببها ولم يوجد مع احتمال
انه استأذن قاضيا آخر في نقلها أو اخرجها أو قلده من يراه * (فصل) في التجمل وتوابعه (لا يصح
تجمل الزكاة) العينية (على ملك النصاب) كما اذا ملك مائة فأدى خمسة لتكون زكاة اذا تم مائتين
وحال الحول فقد سبب الوجوب فأشبهه بتقديم أداء كفارة يمين عليها أما غير العينية كان اشترى للتجارة
عرضا قيمته مائة فجعل عن مائتين أو أربع مائة مثلا وحال الحول وهو يساويه بما فيجزئ له ما مر أن
النصاب في زكاة التجارة معتبر بآخر الحول وكأنهم اغتفروا هذه التردد اذ الاصل عدم الزيادة
لضرورة التجمل والام لا يجوز تجمل أصلا لانه لا يدرى ما حاله عند آخر الحول وهذا الذفع للسبكي هنا
ولو ملك مائة وعشرين شاة فجعل عنها مائتين أى وقدم من لما يأتى عن السبكي ثم أنتج بعضها خنكة قبل
الحول لم تجزئ المحجلة عن النصاب الذى كل الآن كما في الروضة وغيرها عن الأكثرين وقيل تجزئ لان
التاج آخر الحول كوجود أوله ولظهور وجهه وكونه قياس ما قبله جزم به الحاوى ومن تبعه لكن
بوافق الاول قول الروضة والمجموع ولو جعل شاة عن أربعين ثم هلكت الامهات لم يجزئ المجمل عن

السخال (ويجوز) التعجيل للمالك دون نحو الولي (قبل) تمام (الحول) وبعد انعقاد بأن يملك
النصاب في غير التجارة وتوجد بينهما مقارنة لا أول تصرف وذلك لما صح أنه صلى الله عليه وسلم رخص
للعباس فيه قبل الحول ولوجودها بسببين الحول والنصاب فجاز تقديمهما على أحدهما كتقديم كفارة
اليمن على الخنث (ولا تعجل لعامين) فأكثر (في الأصح) وإن نازع فيه الاستنوي وأطال لأن زكاة
السنة الثانية لم ينفذ حولها فسكان كالتعجيل قبل كمال النصاب ورواية أنه صلى الله عليه وسلم تسلف
من العباس صدقة عامين مرسله أو منقطع مع احتمالها أنه تسلف منه صدقة عامين مرتين أو صدقة
مالين لكل واحد حول منفرد وإذا تعجل لعامين أجزأه ما يقع عن الأول وقيد السبكي بما إذا ميز
واجب كل سنة لأن الجزئ شاة معينة لا مشاعة ولا مهمة (وله تعجيل الفطرة من أول) شهر (رمضان)
للافتاق على حوازه يومين فألحق بهما البقية إذا فارق ولوجودها بسببين الصوم والفطر وقد وجد
أحدهما فان قلت ينافيه أن الموجب آخر خرج من الصوم كما مر لا أوله خلافا لما هو به ما ذكر قلت
لا ينافيه لأن آخر الجزء إنما أسند إليه الوجوب لتحقيق وجود الكل وهذا لا ينافي أن أوله أو أول ذلك
السبب والحاصل أنهم نظروا إلى الآخر بالنسبة لتحقيق الوجوب به وإلى الأول بالنسبة لكونه أول
السبب بالنسبة للتعجيل الذي لا يوجد حقيقة إلا بالتقديم على السبب كاه (والصحيح منعه قبله) لأنه
تقديم على السببين معا (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الترقيل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده)
لأن وجودها بسبب واحد هو البدو والاشتداد فاستحق التقديم عليه وقبل الظهور يمتنع قطعاً (ويجوز)
التعجيل (بعدهما) ولو قبل الحلفاء والتصفية لا مكان معرفة قدرها تخمناً ثم إن بان نقص كله أو زيادة
فهى تبرع (وشروط أجزاء المجل) أى وقوعه زكاة (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه وبقاء المال
(إلى آخر الحول) فلو مات أو تلف المال أو بيع وليس مال تجارة لم يقع المجل زكاة ولا يضرب تلف المجل
قل لا يلزم من أهلية الوجوب الثابتة بالسلام والحرية الوجوب المراد بالهلية التعبير بالاهلية ليس يجيد
انتهى وليس في محله لأن الفرض في تعجيل جائز وهو يستلزم أن المراد بأهلية الوجوب هنا دوام
شروطه ومهما عدم ردة متصلة بالوت إلى آخر الحول نعم يشترط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب والا
كان مجل بنت محاض عن خمس وعشرين قولاً والتوباغت ستاً وثلاثين قبل الحول لم تجزئ ذلك وإن
صارت بنت لبون بل يستردّها وبعدها أو يعطى غيرها قبل ولا ترد هذه على المتن لأنه لا يلزم من وجود
الشروط وجود الشروط انتهى وأحسن منه حمل المتن على ما إذا لم يتغير الواجب لأنه الغالب وهذه
تغير فيها فلم ترد ذلك (وكون القابض في آخر الحول المراد به هنا وفيمامتر وقت الوجوب الشامل لنحو
بدو الصلاح وآثره لأن الحول أغلب من غيره) مستحقاً فلوزال استحقاقه كان انما لأو الأخذ آخر
الحول بغير بلده أو مات أو ارتد حينئذ لم تجزئ المجل لخروجه عن الأهلية عند الوجوب (وقيل إن
خرج) القابض (عن الاستحقاق في أثناء الحول) بخوردة وعاد في آخره (لم يجزه) أى المجل المالك كما
للمولم يكن عند الأخذ مستحقاً ثم استحق آخره والأصح الآخر أكتفاء بالأهلية فيما ذكر وفارقت تلك
بأنه لا تعذر هنا حال الأخذ بخلافه ثم وقضية المتن وغيره اشتراط تحقيق أهليته عند الوجوب فلو شئت
في حياته أو احتياجه حينئذ لم يجزئ واعتمد جمع متأخرون وفرضه بعضهم فيما إذا علمت غيبته وقت
الوجوب وشئت في حياته ثم حكى فيه وجهين وأن الروايات ترجح الأجزاء به أفتى الحنابلة ثم فرغ ذلك
على الضعيف أنه يجوز النقل وفرضه المذكور غير صحيح لأنه إذا نفي على منع النقل لا يحتاج مع علم
الغيبه حال الوجوب إلى الشك في حياته بل وإن علمت ولأن الذى صرح به غيره أن (المأوردى)
والروايات إنما ذكر الوجهين فيما إذا تحقق موت الأخذ وشئت في تقديمه على الوجوب وبأن الحنابلة

(قوله) للاتفاق على حوازه إن كان
المراد به الإجماع فواضح والاتفاق مع
الخصم كما هو المتبادر فهو دليل الزامى
وليس فيه كبير جدوى فلتأمل (قوله)
قلت لا ينافيه المخرج قد يقال لو تم ما أفاده
رحمه الله لم يجب فطرة من حدث فيسيل
الغروب من ولد أو عبد أو مفرقه
السبب بالنسبة إليه إذ ليس على مفرقه
مجموع رمضان وأول جز من الشطر
وبإتناء الجزء يتنى الكلام وليس كذلك
قبح أن السبيبة محصورة في الجزء
الأخير وإن التناقض محقق فلتأمل
(قوله) فهى تبرع قد يقال لم لا يأتى فيه
التفصيل الآتى في استرداد المجل فلتأمل
(قوله) وفرضه المذكور غير صحيح
محل تأمل من وجوه عديدة

انما فرض افتاءه في الشك المجرد وحينئذ يندفع بناء ترجيح الرواي على تجوز النقل واذا لم يؤثر الشك في صورته في صورة الحناطى أولى وجمع بعضهم بين هذا وقول بعض شراح الوسيط اذا لم يكن الآخذ ببلد المال عند الوجوب لم يجزى لمنع النقل بحمل عدم الاجزاء على من علم عدم استحقاقه بغيرته عن بلد المال وقت الوجوب وزعم أن حضوره ببلد المال وقت القبض منزل منزلة حضوره وقت الوجوب بعيد كما هو ظاهر وبحمل الاجزاء على غيبته عن محل الصرف وجهل حاله من الفقر والحضور وضدهما والحاصل أن المعتقد الموافق للقول أنه لا بد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وأنه لا أثر للشك لان الاصل عدم المانع وفيما اذا مات المدفوع له مثلاً يلزم المالك بالدفع ثانياً للمستحقين لخروج القابض عن الاهلية حالة الوجوب (ولا يضر غناه بالزكاة) المجعلة لتحوكثرة أو تولد ولو بها مع غيرها لان القصد بالدفع اليه اغناؤه أو ما غناه بغيرها وحده فيضرب وقده الاذرى كالسبكي بما اذا بقيت أو تلفت ولم يؤذ تعرضه الى فقره والالم يسترد منه لتلايهود لحالة يستحقها ونظر فيه الغزى بأنه دين في ذمته وليس بركة فيؤخذ منه وان أدفقه ولو استغنى بركة أخرى مجعلة أو غير مجعلة ضرراً كما اعتده الاذرى وصورتها ان تلف المجعلة ثم تحصل له زكاة يستد منها بدل المجعلة ثم يبقى منها ما يفي به أو تبقى ويكون حالة قبضه مما محتاجا له ما يتم بغير حاله عند الحول فصار يكفي به أحدهما وهما سنده ورجح السبكي فيما لو اتفق حول مجعلتين أن الثانية أولى بالاسترجاع ولو كانت احدهما واجبة فالاسترجاع المجعلة لان الواجبة لا يضر عرض المانع بعد قبضها (واذا لم يقع المعجل زكاة استردان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع) كما اذا عمل أجرة دار ثم انهدمت في المدة أو ما قبل المانع فلا يسترد مطلقاً كمتبرع بتجمل دين مؤجل وأما لو شرطه من غير مانع فلا يسترد بل نظر شارح في صحة القبض مع هذا الشرط (والاصح أنه لو قال هذه زكاتي المجعلة فقط) أى ولم ير دعى ذلك (استرد) لانه عين الجهة فاذا بطلت رجع كالاجرة فيما ذكر وكون الغالب عدم الاسترداد لا يؤثر الا لو لم يصرح بأنه زكاة مجعلة أو مانعه فكانه أناط هذا التبرع بالتجمل بوصف كونه زكاة فاذا اتقى الوصف اتقى التبرع وبهذا فرق قوله هذه عن مالى الغائب فبان أن الذى يقع صدقة لانه لم يذ كر مشعرا باسترداد وعلم القابض بالتجمل كاف في الرجوع وان لم يذ كر كما أفاده قوله (و) الاصح (أنه ان لم يتعرض للتجمل ولم يعلمه القابض لم يسترد) الدافع لتفريطه بعدم الاعلام عند الاخذ ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك ولا أثر لعلم بالتجمل بعد القبض على أحد احتمالين الاوجه خلافه ان كان قبل تصرفه فيه * تنبيه * هل يجزى هذا التفصيل في غير الزكاة مما هو نظيرها بأن كان له سببان فجعل عن أحدهما كان ذم متع عقب فراغ عمره ثم دفعه للمستحقين فبان أنه ممن لا يلزمه دم فيقال ان شرط أوقال دعى المعجل أو علم القابض بالتجمل رجع والا فلا أو يتخص هذا بالزكاة ويترك بأنها في أصلها مواساة فترقب بغيرها بمجملاتها توسيع طرق الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فانه في أصله بدل جنائية فضيقت عليه بعدم رجوعه في تجمله مطلقاً ككل محتمل وفرضهم ذلك في الزكاة ولم يتعرضوا لغيرها بميل للثاني والمدرك بميل للاول فتأمل (و) الاصح (انهم لو اختلفا في مثبت الاسترداد) وهو ذكر التجمل أو علم القابض به على ما فهم من ان خلاف أو شرط الاسترداد ولا خلاف فيه كما اقتضاه صنيع المتن وكان الشارح أشار لذلك بقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح أى فعلى الاصح من باب أولى (صدق القابض) ووارثه لا الدافع خلافا لما وقع في المجموع بل عدم سبق القلم (بتنبيه) لان الاصل عدمه ولا تقاها معاً على ملك القابض والاصل استمراره وفيما لو اختلفا في علم القابض يخلف على نفي علمه بالتجمل (ومتى ثبت) الاسترداد (والمعجل) باق تعينه رده بعينه كما لو فسخ البيع والتمن باق بعينه ولا يجاب من هو يده الى ايده

(قوله) أما قبل المانع فلا يسترد يتقضى
أن قول المصنف ان عرض مانع قيد
لقوله استرد وقول الشارح وأما لو شرطه
الخ يتقضى أنه قيد لقوله ان كان الخ
وقد يقال هو قيد فيما والله أعلم

ولو باع منه أو (تالف بوجبه ضمانه) بالمثل في المتى والقيمة في المتقوم لانه قبضه لغرض نفسه ولا يجب
هنا المثل في الصوري مطلقا على الاصح وتولهم ملك المجل ملك القرض معناه انه مشابه في كونه
ملكه بلا بدل أولا (والاصح) في المتقوم (اعتبار قيمة يوم القبض) لان ما زاد عليها لم يثبت حصل
في ملك القابض فلم يضمنه (و) الاصح (انه) أي المالك (لو وجدته) أي المسترد (ناقصا) نقص صفة
كرض وسقوط يد (فلا راس) لانه حدث في ملك القابض ككأبرج في حبه فرأى الموهوب
ناقصا أما نقص جزءه فمير كلف احد شاتين فيضمن يده قطعا (و) الاصح (انه) لا يسترد زيادة
منفصلة) كولد وكسب ولبن ولو بضرع وصوف وان لم يجز لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع العقد
من حبه ومن ثم لو بان غير مستحق كمن رجع عليه به أو بارش النقص مطلقا لئلا يعدم ملكه ولتساد
قبضه وان صار عند الحل مستحقا وكذا يضمن ما لو وجد سبب الرجوع قبلهما أو معهما أما المتصلة
كالسمن فتنبع الاصل ثم ختم الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص التعجيل غير مترجم لها بفضل
وان كان في أصله اختصارا واتكالا على وضوح المراد على ان الحق ان لها تعلقا واختبا بالتعجيل
اذ لا أخير ضده وذكرا الضدين في سياق واحد مع تقدم ما هو المقصود منهما غير معيب بل حسن لما فيه
من رعاية التضاد الذي هو من أظهر أنواع البديع وأما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتعجيل أيضا
إشارة الى أنهم وان كانوا شركاء له قطع تعلقهم بالدفع لهم ولوقيل الوجوب ومن غير المال لانها غير شركة
حقيقية فتأمله يظهر لك حسن صنيعه ويندفع ما عترضه به الاسنوى وغيره (وتأخير) المالك
اخراج (الزكاة بعد التمكن) بمماز (بوجبه الضمان) أي اخراج قدر الزكاة لمستحقه
(وان تلف المال) لتقصيره بحسب الحق عن مستحقه واختلافه اهل التمكن شرط للوجوب كالصوم
والصلاة والحج والاصح انه شرط للضمان لا للوجوب اذ لو تأخر الامكان مدة فانداء الحل الثاني من تمام
الاول لا من الامكان أي بالنسبة للمالك المستحقون أخذ ما من قولهم في مسألة الدار السابقة
اذا أوجرت أربع سنين جماعة وقد أدى من غيرهما فاول الحل الثاني في ربع المائة بكاله من حين أداء
الزكاة لا من أول السنة لانه باق على ملكهم الى حين الاداء ثم رأيت الاسنوى قال هنا اذا قلنا الفقراء
شركاء المالك فقياسه أن يكون أول الثاني من الدفع اذا كان نصا باقظ وهو صريح فيما ذكره ولو حدث
تأخر بعد الحل وقبل الامكان ضم للاصل في الثاني دون الاول ويفرق بين ما هنا ونحو الصلاة بان هنا
حكيمين من ائمة الضمان والوجوب وكل يرتب عليه أحكام تخصه وأما فليس الا للوجوب والقول به
مع عدم التمكن منعزقتين انه شرط للوجوب قبل قوله وان كان غير جيد لاقتضائه اشتراك ما قبلها
وما بعده في الحكم وان ما قبلها أولى به وليس كذلك اذا التالف هو محل الضمان وأما قبله فالواجب
الاداء ويدخل مع ذلك في ضمانه حتى يغرم لو تلف المال انتهى ويرد بما قررت ان معناه وتأخير
اخراجها بعد التمكن بوجبه الاخراج وان تلف المال وهذا صحيح لا غبار عليه لان
ما قبل التالف وما بعده مشترك في وجوب الاخراج وهو قبله أولى بالوجوب منه بعده لانه يتوهم انه
اذا تلف سقط فاذا لم يسقط مع التالف فأولى مع البقاء (ولو تلف) المال (قبل التمكن) بلا
تفريط سواء كان تلفه بعد الحل أم قبله ولهذا أطلق هنا وقيد في الاتلاف بعد الحل (فلا يلزمه
الاخراج لعدم تقصيره مع ان التمكن شرط في الضمان) (ولو تلف بعضه) أي النصاب بعد الحل
وكأنه استغنى عن ذكره هنا بدركه فيما بعد وقبل التمكن بلا تفريط (فلا يظهر انه يغرم سقط ما بقى)
فاذا تلف واحد من خمسة اربعة وجب اربعة أخماس شاة ما لو تلف زائد عليه كاربعة من تسعة
ففيه خلاف والاصح انه يجب شاة أيضا بناء على انه شرط للضمان وان الوقص عفو على ان المتى

(قوله) بالمثل في المتى الى المتى في النهاية
(قوله) وان لم يجز كذا أخير أيضا سارح
الروض ورأيت بخط بعض الفضلاء
تفسلا عن الجواهر تفصيل الصوف
بالمجوز فليأمل وليجتر (قوله) ثم ختم
الباب الى المتى في النهاية (قول المتى) وان
تلف المال قال في المعنى وفي جعله
التلف غاية نظر فان ذلك هو محل
الضمان وأما قبل التالف فيقال بوجبه
الاداء ولا يحسن القول فيه بالضمان
فكان ينبغي اسقاط الواو انتهى وقد
يقال الضمان قد يكون بحسب الظاهر
والانعدام قد يكون وقد لا يكون كأن
مستند الى متلف كاللأن وقد لا يكون كأن
يكون باقية سماوية واتبادر من قوله
وان تلف المال التسم الثاني فيقي
الاول ولا شك انه أولى بالضمان من
الثاني فبطل قول المعترض فان ذلك هو
محل الضمان فتأمله فانه دقيق وبالتأمل
حقيق

قد يصدق بهذه لان الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى انها واحدها (وان اتلفه) أى المالك ولو نحو
صبي ومجنون كما هو ظاهر أو قصر في دفع متلف عنه كان وضعه في غير حرره (بعد الحول وقبل التمكن
لم تسقط الزكاة) لتعديبه ولو اتلفه اجنبي ضمن لزمه بدل قدر الزكاة من قيمة المتقوم ومثل المشي
للمستحقين بناء على الاصح انهم شركاء في العين وبأى ذلك في زكاة الفطر فتستقر في ذمته بالتلفه المال
قبل التمكن وبعده وكذلك اتلفه بعد التمكن لا قبله كما في المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي تجب
في عينه (تعلق شركة) بقدرها لانها تجب بصفة المال جوده ووراءة وتؤخذ من عنه فحرا عند
الامتناع كما يقسم المال المشترك فحرا عند الامتناع من القسمة وانما جاز الاخراج من غيره على خلاف
قاعدة المشتركة رقا للمالك وتوسعة عليه لكونها وجبت مواساة فعلى هذا ان كان الواجب من غير
الجنس كشاة في خمس ابل ملك المستحقون منها بقدر قيمة الشاة وان كان من الجنس كشاة من اربعين
فهل الواجب شاة أى ربع عشر كل أم شاة منها مبيعة وجهاً الاصح الاول وعلى الثاني تفرغ
واشكال ليس هذا محل بسطه وانتصار بعضهم له وانه مقتضى كلامهما مردود وان اطال وتيسر بأنه
لم زمن جلا غبار المسئلة وانها انحلت باعتماده لكيف وهو اعني الثاني لا يتعقل الا في شياه مثلاً
استوت فيها كلها وهذا نادر جداً فليت شعري ما الذي يقوله معتمده في غير ذلك الذي هو الاصح والاعلى
فان قال بعضهم ابراعا القيمة قلنا يلزم عدم انها لان المساواة لذلك قد تكون واحدة منها فقط بل
قد لا تؤخذ منها ثم رأيت جمعا قالوا يلزم فانه بطلان البيع في الكل لانها بالباطل من كل وجه وستعلم
نصر محهم بعينه فيما عدا قدرها وزعم ان البائع قادر على تمييزها فانه موقوف عليه لا يمنع الحول بالمبيع
عند البيع الذي هو منشأ البطلان في الكل وان ثبتت الشركة بمهمة تعيين تعيينه أو بالساعي أقرب
الى عدم الضرر بالشروع وسوء المشاركة ممنوع ولو لم يرتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد علمت ترتيبه
عليه نعم ان قلنا ان له تعيين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك الا ان هذا الأباي اعند تساوى الكل فيعود
الفساد السابق وعلى الاول للمالك تعيين واحدة مع نية اخراجها منها أو من غيرها قطعاً رقا له ولان
الشركة غير حقيقية لكنها مع ذلك المغلب فيها جانب التوثيق قال الاسنوي وهما مخصوصان بالمباشرة
امانحو النقود والحبوب فواجهما شائع اتفاقاً على ما صرح به جمع لكن ظاهر كلام المجموع ونقله
ابن الرفعة عن الجوهري انه لا فرق ومضى انها تتعلق بالدين تعلق شركة أيضاً (وفي قول تعلق برهن)
أى المغلب ذلك وهذا هو مرادهم على كل قول فلا يشكل تفريعهم على بعضها ما قد يخالف قضيه
كتقولهم على الاول يجوز ضمها بالدين مع اختصاص الضمان بالدين اللازم فلم يقطعوا النظر عن
الذمة وسماي في الحوالة جواز اخالة المالك للساعي بها وعكسه بما فيه وجوز والاخراج من أوسط
أنواع الحب أو التركامر للشقة ولو كانت حقيقية لا وجوبها من كل نوع ولوارث الاخراج من غير
الشركة المتعلقة بعينها زكاة وعلى الرهن فيكون الواجب في ذمة المالك والتصاب مرهون به لانه لو امتنع
من الاداء لم يوجد الواجب في ماله باع الامام بعضه واشترى به واجبه كما يبيع المرهون في الدين
(وفي قول بالذمة) ولا تعلق لها بالعين كالفطرة وفي قول تتعلق بالعين تعلق الارش برتبة الجاني لانها
تسقط بهلاك التصاب أى قبل التمكن كما يسقط الارش بموت العبد (فلو باعه) أى الجميع الذي
تعلق به (قبل اخراجها فالظاهر) بناء على الاصح ان تعلقها تعلق شركة (بطلانها في قدرها)
لان بيع ملك الغير من غير مسوق له باطل فبرده المشتري على البائع لان له ولاية اخراجه ولان له
الاخراج من غيره وبمقتضى انه برده يقطع تسلط الساعي على ما بقي بيد المشتري ويؤيده ما مر ان الشركة
غير حقيقية فتزل قبض البائع لتقدرها منزلة اختياره الاخراج منه أو من غيره وعند اختياره ذلك

(قوله) لا يتعقل الا في شياه الخ
قد يمنع سنده لجواز اجزاء أى شاة
شاءها ثم رأيت الفاضل الحنفي
رحمه الله عليه ثم قال وهذا يعلم
ما في قوله الآتي الا ان هذا لا يأتي
الا الحنفي

ليس للساعي معارضته فيه قيل وبذلك البحث شأيدانه لا مطالبة على المشتري بعد افرازه قدرها
وان ما بحثه السبكي محله اذا باع قبل الافراز وفيه نظر لما تقرران الذي قطع تسلط الساعي انما هو
قبض من له ولاية الاخراج لقدرها المنزل منزلة ما ذكر ويجوز دافرا المشتري ليس كذلك فالوجه انه
لا يقطع به تسلط الساعي وذلك اعنى ما بحثه السبكي هو ما ملخصه أجر أرض للزرع وأخذ اجرتها من
حبه قبل اخراجز كانه فهو كالوابع فله فقهاء مطالبته اذا للساعي أخذها من المشتري على كل قول
ويرجع بما أخذ منه على الزارع ان أيسر وطريق براءة أى المؤجر من قدر الزكاة الذى قبضه
أن يستأذن الزارع فى اخراجها أو يعلم الامام أو الساعي لبأخذها منه فان تعذر فنبغى ايصالها
للمستحقين ولم أر من ذكره ونبغى اشاعته ثم يتردد النظر فى انه يؤخذ عشر ما قبضه فقط أو عشر جميع
الزرع اذا تعذر الوصول للباقي من المالك انتهى وقوله ان اسبق قيد للمطالبة لا لاصل الرجوع وقوله
فينبغى ايصالها للمستحقين فيه نظر لما تقرران ولاية الاخراج انما هى لمالك الحب وهو الزارع لا غير
فالوجه حفظها الى تسير الزارع أو الساعي ومنه الاتفاقى بشرطه السابق والذى يجزمه عمارتد فيه
الاول لما يصرح به كلام المتن وغيره ان الذى يطل فيه البيع هو قدرها من البيع سواء كان كل المال
الركوى أم بعضه واذا تقرر فى بيع بعض النصاب ان الذى يطل فيه انما هو قدرها من المبيع
لا من كل النصاب تعين ما ذكرته من ترجع الاول ثم قدرها الذى فات على المشتري يرجع على البائع
بخصته من الثمن ان قبضه كان المؤجر يرجع على الزارع بمثل قدر الزكاة بما قبضه ويظهر ان البائع
أو الزارع لو مات وقتلنا لا لا جنى اداء الزكاة عنه ان للمشتري والمؤجر حينئذ اخراج قدرها من ماله
وحينئذ يطالبه الورثة بقدرها من المبيع أو الاجرة لانه على ملك مورثهم والزكاة قد سقطت عنه
وأخذ بعضهم بما مر ان ما تحقق وجوب زكاته ولم يخرج وقد بقي يد المالك قدرها منه يحل اكله
وشراؤه سواء أبقاه نيتها أم لا انتهى وفيه نظر (ومعته فى الباقي) فيخير المشتري ان جهل بناء على
قولى تقرىق الصفقة ومن ثم اشترط العلم بقدر الواجب والافقضية كلام الرافعي البطلان فى الكل
وبه يعلم البطلان فى الكل فى نحو خمسة ابعة فيها شاة لما مر انهم شركاء بقدر قيمتها وذلك لا يمكن معرفته
حتى يتخص البطلان بما عداه لان التقويم تخمين وظاهر المتن ان هذا يتفرع على الوجهين السابقين
الاشاعة والابهام لكن بحث السبكي انا ان قلنا الواجب مشاع مع غير قدر الزكاة كالمواضع عدا الله
نصفه أو منهم بطل فى الكل كما مر لان المملوك غير معين ونازعه الغزى وبحث البطلان فى الكل
حتى على الاشاعة لانه يلزم منه تشقيص الشاة على الفقير وهو متنع ويحجب بأن هذا اللزوم
مغتفر لانه قضية القول تتعلق العين الذى فيه غاية الفرق بالمستحقين فلم يال لأجل ذلك بهذا
وقد اغتفروا الغزى والقيمة فى مسائل من الزكاة على خلاف الاصل للضرورة فكذلك انا مواضع
البعض فان لم يبق قدرها فكيبس الكل وان أبقاه فعلى الشركة فى حصة البيع وجهان أقيسهما وأحكما
خلاف ما نازع فيه البطلان أى فى قدرها لان حقهم شائع فإى قدر باعه كان حقه وحقهم نعم ان قال
بذلك هذا الا قدرها مع فيما عداها أى قطعها ثم الواجب اشترط معرفة المتابعين لقدرها من
نحو عشر أو نصفه أو ربعه * تنبيه * لا تنوهم على تعلق الشركة تعدى التعلق لتولين وتنازع حدث
بعد الوجوب وقبل الاخراج لما مر أن ما غير حقيقة ومن ثم اقتضى كلام التهمة الاتفاق على ذلك
واعقد وبل كد بعضهم يتقل فيه الاجماع هذا كله فى زكاة الاعيان الا الثمر بعد الخرص والتضمين
لما مر من حصة تصرف المالك فيه حينئذ امتاز زكاة التجارة فيصير بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن
بغير محاباة لان متعلق هذه الزكاة القيمة وهى لا تقوت بالبيع وكذا الوهب وأعتق قها وهو غير

(قوله) فالوجه حفظهما بأمل
مع فرض السبكي كلامه فى التعذر
أى تعذر المالك والساعي (قوله) ومن ثم
اشترط العلم بقدر الواجب أى علم
المتابعين كما يصرح به فى قوله الآتى ثم
الوجه الخ

(قوله) بدون قيمتها أى التى اشترت بها وان كانت غن مثلها فى ذلك الوقت أى تمام الحول والله أعلم * (كتاب الصيام) * (قوله) هو ظاهر فى الفضل المرتب على رمضان قد يقال الفضل المرتب على رمضان ليس الاجموع الفضل المرتب على أيامه فليأمل صكما أفاده الفاضل المحشى وقد يتوقف فيه اذ لا مانع من ان تكون للهبة الاجتماعية خصوصية فيكون للجموع المؤلف منها (٣٩٦) ومن الايام أى الحقيقة السماعية بمرضان شرعاً عارية

فترتب عليه ما ترتب فى النصوص من الفضائل سواء كان كاملاً أو ناقصاً ويكون لكل من الايام قدر على حدته بالنسبة الى الاعمال الواقعة فيه وهذا يجوز ان يختلف بالزيادة والنقص (قوله) زيادة تطمئن كذا فى أصله تخطه رحمه الله وفيه خلوجلة الصفة عن العالم الا ان يقرأ تطمين بصيغة المصدر (قوله) فلا يأتى ذلك قد يقال ما المانع من ان يأتى لان وضع الله حادث بناء على حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع واقع ماذ كرتأمل كذا ذكره الفاضل المحشى وقد يتوقف فى قوله لان الخ اذ وضعها ثابت فى حضرة العلم والالفاظ بالنسبة اليه ليست حادثه نعم قد يقال ما المانع من كون العرب لها اصطلاح كغيرها من ارباب الاصطلاحات وهذا يأتى كون الواضع ابتداء هو الله تعالى ويكون اصطلاحها واقع ماذ ذكر (قوله) وأفهم المتن الى اوفى النهاية والغنى (قول المتن) أو رؤية الهلال لوراء حديد البصر دون غيره فانظروا انه ثبت به على الجموع فى حق نفسه وبقرق بينه وبين الجمعة فتحوان له ابدالاً حيث لا تلتزم بسماع حديد السمع أحد حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظار بن قاسم أقول قد يفرق بينهما وبين الجمعة بالصوم بان الصوم معلق فى النصوص بالرؤية من غير فرق بين أفراد الرائي فينبغى الثبوت برؤيته حتى فى حق غيره والمخاطف الجمعة كون المحل قرى يباحث بعد لقربه من محل الجمعة فنظر فى ضبط القريب عرفاً لتوسط السمع لا حديد لانه قد يسمع من البعيد عرفاً وفى تشكيله فقط أوع غيره خرج تأباه بحسن الشريعة (قوله) لكن بالنسبة لنفسه فقط ينبغي ولن وقع فى قلبه صدقه أخذاً مما يأتى ويجعل الفرق بان رمضان قبل فيه الواحد على خلاف القياس

موسرفان بابعم بما بابة نطل السبع فيما قيمته قدر الزكاة من الحباة وان أفز قد ردها وأقضى الجلال البقضى وغيره بأنه لا يكلف عند تمام الحول سبع عروض التجارة بدون قيمتها أى بالاعتناء به كما هو ظاهر ليجزها عنها المانية من الخيف عليه بل له التأخير الى ان تساوى قيمتها فيبيع ويخرج منها حينئذ قال الحرجاني وغيره ولكل من الشريكين اخراج زكاة المشترك بغير اذن الآخر وقضيته لم يصر يحه ان ينة أحدهما تعنى غنية الآخر ولا ينافيه قول الرافعى كل حق يحتاج لينة لا يوجب فيه أحد الا باذن لان محله فى غير الخليطين لا ذن الشرع فيه والقول بتخصيصه بالاخراج من المشترك مردود بانه مخالف لظاهر كلامهم والخبر لان الخلطة تحلل مالهما صكمال واحد وقضية قولهم لا ذن الشرع فيه انه يرجع على شريكه ومرفى الخلطة وزكاة البات ماله تعلق بذلك

* (كتاب الصيام) *

هو لغة الامساك وشرعاً الامساك الآتى بشروطه الآتية وأركانه التية والامساك عما يأتى زاد جمع والصائم وهو مبنى على عذا المصلى والمتوضى مثلاً ركوا ويحفل عدم السناء والفرق كامة وفرض رمضان فى شعبان ثانى سنى الهجرة ونقص ويكمل وثوابهما واحد كما لا يخفى ومحله كما هو ظاهر فى الفضل المرتب على رمضان من غير نظر لايامه اما ما ترتب على يوم الثلاثاء من ثواب واجبه ومنذوبه عند سجوده وفطره فهو زيادة يفرق بها الناقص وكان حكمة انه صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان الاسنة واحدة والبقية ناقصة زيادة تطمئن نفوسهم على مساواة الناقص للصائم فيما قدمناه (يجب صوم رمضان) اجماعاً وهو معلوم من الدين بالضرورة من المرض وهو شدة الحر لان وضع اسمه على مسماه واقع ذلك وكذا فى بقية الشهور كذا قالوه وهو ما يأتى على الضعيف ان اللغات اصطلاحية اما على انها توقيفية أى ان الواضع لها هو الله تعالى وعلمها جميعها لآدم عند قول الملائكة لا علم لنا فلا يأتى ذلك وهو أفضل الاشهر حتى من عشرة الخبر الصحيح رمضان سيد الشهور وبحث أبى زرعة تفضيل يوم عيد الفطر اذا كان يوم جمعة على أيام رمضان التى ليست يوم جمعة فيه نظروا ان أطبل فى الاستدلال ولتفضل بعض أصحابنا يوم الجمعة على يوم عرفة الذى ليس يوم جمعة شاذ وان واقع مذهب أحمد رضى الله عنه فلا دليل فيه نعم يوم عرفة أفضل أيام السنة كما هو جوابه فيفرض شموله لايام رمضان كما هو الظاهر فيجيب بان سيدي رمضان مخصوصة بغير يوم عرفة لما صم فيه بما يقتضى ذلك بفرض عدم شموله فيجيب بان سيدي رمضان من حيث الشهر وسيدي يوم عرفة من حيث الايام فلا تافى بينهما وانما لم يقل بذلك فيما ذكر من يومى العيد والجمعة لانه لم يصح فيما نظره ما صم فى يوم عرفة حتى يخرج من ذلك الجموع وبأقضى فى صوم التطوع فى عشرة الخجة وعشر رمضان الاخيرة ماله تعلق بذلك وأفهم المتن انه لا يكره قول رمضان بدون شهر مطبقاً وهو كذلك للاخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه ما ليس يستند وهو الخبر الضعيف انه من أسماء الله تعالى (با كمال شعبان ثلاثين) يوماً وهو واضح قال الدارمى ومن رأى هلال شعبان ولم يثبت بمرضان باستكمله ثلاثين من رؤيته لكن بالنسبة لنفسه فقط (أورؤية الهلال) بعد الغروب لا بواسطة نحو مرآة كما هو ظاهر ليله الثلاثين منه بخلاف ما اذ لم يروا ان أطلق الغيم خبر النجاشى الذى لا يقبل تأويل ولا ملاحظ فى سند يعتد به خلافاً لمن زعمها صوم الرؤية وأفطره والرؤية فان غم عليكم كما كوا عداة شعبان ثلاثين ومن ثم تجزى مراعاة خلاف موجب وكهذه الخبر المتواتر رؤيته ولو لم يكن كفاراً لاداته العلم الضرورى ولن دخوله بالاجتهاد كما يأتى أو بالامارة الظاهرة الدالة التى لا تخلف عادة كروية الضاديل المعلقة بالنسائر ومخالفة جمع فى هذه غير صحيحة لانها أقوى من الاجتهاد المصرح فيه بوجوب العمل به لا قول

فلتأمل والله أعلم لكن سياتى فى كلام الشارح اعتماد التسوية بين رمضان وشوال فى العمل بقول الواحد المتقدمة وقوله فليس منجم للشرق المنذ كرمحل وأيضاً هو فى الحقيقة اثبات لمرضان بالواحد لا لشعبان فليأمل ثم رأيت الفاضل المحشى نبه عليه (قوله) نحو مرآة قد يتوقف فيه لانها رؤية ولو توسط آلة (قوله) ولان دخوله الى قوله ولا برؤية الهلال فى رمضان الخ فى الغنى والنهاية

منجم وهو من يعتمد النجم وحاسب وهو من يعتمد منازل القمر وتقدر سيرة ولا يجوز لأحد تقليد هما
نعم لهما العمل بعلمهما ولكن لا يجوزهما من رمضان كما صححه في المجموع وان أطال جمع في رده
ولا برؤية النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فأن لا غدا من رمضان بعد ضبط الرائي للثبوت في الرؤية
وفيه وجه بالوجوب ككل ما يأمر به ولم يخالف ما استقر في شرعه لكنه شاهد فقد حكى عياض وغيره
الاجماع على الأول ولا برؤية الهلال في رمضان وغيره قبل الغروب سواء قبل الزوال وما بعده بالنسبة
للناسخ والمستقبل وان حصل غير ذلك من قضاة قدرا لولا لرؤى قطعاً خلافاً للاستوى لأن الشارع
انما أنط الحكم بالرؤية بعد الغروب ولما يأتي ان المدار عليها لأعلى الوجود (وثبت رؤيته) في حق
من لم يره تحصل بحكم القاضي بما علمه على ما فيه من نقد ورد وتعيين يتم في شرح العباب وكذا
بحكم محكم لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط على الوجه (ب) هادة (عدل) ولومع المطابق
غير أي لا يجزى الرؤية عادة كما هو ظاهر بل فقط أشهد اني رأيت الهلال خلافاً لما نزع فيه أو أنه هل
أو نحوهما بين يدي قاض وان لم يتقدم دعوى لانه شهادة حسبة ولا بد من نحو قوله ثبت عندى
أو حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين مقصود من ثم لو ترتب
عليه حق آدمى ادعاه كان حكماً حقيقياً لا يلفظ ان غدا أو الليلة من رمضان لكن أطلق غير واحد
قبوله وعلى الأول لا يقبل وان علم انه لا يرى الوجوب بالارؤية أو كان موافقاً للمذهب الحالك على
الاعتدال لانه لا يتخلو عن أيامه وفساد الصيغة بعدم التعرض للرؤية وذلك للغير الصحيح ان ابن عمر رضى الله
عنهما رآه فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم به فصار أمر الناس بصيامه وصح أيضاً ان اعرايا شهد
به عند النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال لا يزال اذن في الناس فليسوموا ولا يجوز لمن لم يره
الشهادة برؤيته أو بما يفيدها ككونه هل وان استفاض عنده ذلك بل وان أخبره بما عدد التواتر
وعلم به ضرورة لانه لا ينبغي قوله أشهد ان غدا من رمضان كما تقرير بل لا بد من التصريح بانه رآه أو بما
يتبادر منه ذلك وهذا المهر ولا ذكر ما يفيدانه رآه والذي يخبره ان الشاهد لا يكفد كصفة الهلال
ولا يحله نعم ان ذكر محله مثلاً وان الليلة الثانية بخلافه فان أمكن عادة الانتقال لم يؤثر العلم كذبه
فيجب قضاء بدل ما أفطره برؤيته ولو تعارض في محله مثلاً عمل بانفاة ما على أصل الرؤية كما لو شهد
ببنة بكفر ميت وأخرى باسلامه فانها لا يتعارضان بالنسبة لنحو الصلاة عليه نظر الحق الله (وفي
قول) لا يثبت الا ان شهد بها (عدلان) وانصهر له جماعة وأطالوا بما رده في شرح الارشاد ورجوع
المشافي اليه انما هو قبل ان يثبت عنده الخبر فلما ثبت قدم عملاً بوصيته بذلك على انه علق القول
به على ثبوته ومحل ثبوته بعد انما هو في الصوم وتوابعه كالترابح والاعتكاف دون نحو طلاق وأجل
علق به نعم ان تعلق بالرأي عموم له وكذلك ان تأخر التعليق عن ثبوته بعد قيل صواب العبارة وتثبت
كأما صله ولا يأتي بالمتدني في الخبر وانما هو في الصوم وتوابعه كالترابح والاعتكاف دون نحو طلاق وأجل
الارشاد أول الطهارة لا محذور فيه لان ذكره ليس الا لكونه محل الخلاف مع علم مساو منه
من باب أولى ويتجه ثبوته بالعدل ولو في أثناءه وان قيل في كلام الزركشي ما يخالفه وعلى الأول فمن
فوائده وجوب قضاء اليوم الأول الذي بان انه من رمضان (وشرط الواحد صفة العدول) في الشهادة
(في الاصح لا بعدوا امرأه) لانه من باب الشهادة لا الرواية نعم يمكن في المستور كما صححه في المجموع
ولا ينافيه كونه شهادة لا رواية خلافاً لما زعمه لانهم ساءحوا في ذلك كما ساءحوا في العداد حيا طاهو ومن
ظاهرة التقوى ولم يعدل عند قاض وتقبل شهادة عدلين على شهادته ولا أثر لرددي بعد الحكم
بشهادته للاستناد الى ظن معتمد نعم ان علم قاض ما عمل به باطن لا ظاهر التعرضه للعقوبة وبلغ الفاسق

(قوله) لا يجوزهما عن رمضان ربح
الشارح في كتابه الانتفاء الاجزاء عن
رمضان (قوله) فأن لا غدا من رمضان
كذا في التسع فليتامل (قوله) ولا يأتي
ان المدار عليها لأعلى الوجود وفي رسالة
الشارح المسماة بتبوير البصائر والعيون
وفي بيان حكم سبع ساعة من اقرار
العيون مانعه ولو قال ان رأيت الهلال
فأنت طالق فآذنها وغيرها وعلت به طلقت
اذالرؤية شرعاً بعني العلم بدليل قوله
صلى الله عليه وسلم اذ ارأيت الهلال
فصوموا انتهى فليتامل فان لما هره
الاكتفاء بالعلم فاذا حصل العلم بوجوده
كفى خلاف ما ينفيه كلامه هنا وبه
يتضح اقضاء الشهاب الرملي في مسئلة
الحساب وفي فتاوى الشهاب الرملي
سئل عن المرح من جواز عمل الحاسب
بحسابه في الصوم هل محله اذا قطع
بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم يجوز
رؤيته فانهم ذكروا له ثلاث حالات حالة
يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة
يقطع فيها برؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده
ويجوزون رؤيته بان عمل الحساب
شامل للحالات الثلاث انتهى وهو محل
تأمل بالنسبة للامة الأولى بل والثالثة
والعجب من الفاضل المحشي حيث نقل
هذا الاقتاء وأقره

ومن لا يقبل العمل برؤية نفسه وكذلك من اعتقد صدقه في اخباره برؤية نفسه أو بشوئته في بلد متقدم مطلع
سواء أول رمضان وآخره على المعتد والمعتد أيضا ان له بل عليه اعتماد العلامات بدخول سؤال اذا حصل
له اعتقاد جازم بصدقها كما ينشئ في شرح الارشاد الكبير قيل قوله صفة العدول بعد قوله بعدل
فيمر كقائ العدول من فيه صفة العدول وزعمه ان المرأة والعبد غير عدلين ممنوع انتهى وليس في محله
فان العدول له الحلاقان عدل رواية وعدل الشهادة له الحلاقان عدل في كل شهادة وعدل
بالنسبة لبعض الشهادات دون بعض كالمرأة ولما كان قوله بعدل محتملا لكل منهما عقبه بما بين المراد
منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة ونفي عدالة الشهادة عن العبد واضح وعن المرأة باعتبار
ما قرر أنها لا تعطى حكم العدول في كل شهادة فانضج انه لا غبار على عبارته (واذا صحت بعدل) ولو مستور
العدالة (ولمزاله لال بعد ثلاثين) يوما (أفطرنا) وجوبا (في الأصح وان كانت السماء مهيبة)
لا كمال العدد كلو صحتا بعدلين والشيء قد ثبت ضمنا بطريق لا يثبت فيها مقصودا كالنسب والارث
لا يثبتان بالنساء ويثبتان ضمنا للولادة الثانية بين ولا يقبل رجوع العدول بعد الشروع في الصوم
كارجحه الأذرعى لان الشروع فيه كالحكم ومنه يؤخذ ان العدلين لا يقبل رجوعهما حينئذ
أيضا وقد يؤخذ من قوله بعدل وما الحق به من المستور انه لو صام بقول من اعتقد صدقه فلا يفطر بعد
ثلاثين ولا روية وهو متجه لا ناعما صومناه احتياطا فلا نفطره احتياطا أيضا وفارق العدول بأنه حجة
شرعية فإزم العمل بآثارها بخلاف اعتماد الصدق (واذا روي ببلد لم يحكمه البلد القريب) قطعاً
لانهما كبيل واحد * تنبيه * قضية قوله لم يلزم الى الخ أنه يجزئ رويته ببلد يلزم كل قرية منه الصوم
أو الفطر لكن من الواضح انه اذا لم يثبت بالبلد الذي أشبعته رويته فيها لا يثبت في القرية منه الا
بالنسبة لمن صدق الخبر وانما ثبت فيها ثبت في القرية لكن لا بد من طريق يعلم بها أهل القرية ذلك
فان كان ثبت بنحو حكم فلا بد من اثنين يشهدان عند الحاكم القرية بالحكم ولا يكفي واحد وان كان
المحكوم به يكفي فيه الواحد لان المقصود اثباته بالحكم بالصوم لا الصوم أو بنحو استفاضة فلا بد من
اثنين أيضا لذلك فان لم يكن بالبلد من يسمع الشهادة أو امتنع لم يثبت عندهم الا بالنسبة لمن صدق الخبر
بأن أهل تلك البلد ثبت عندهم ذلك فعلم انه لو وجدت شروط الشهادة على الشهادة شهد اثنان على
شهادة الرائي ولو واحدا كفي ان كان ثمن يسمعها والافكار ثم رأيت في المجموع
وغيره تنكفي الشهادة هنا من اثنين على شهادة واحد انتهى وهو يؤيد ما ذكرته آخر (دون
البعيد في الأصح) خبر مسلم عن كريب استهل على رمضان وانا بالشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة فرآه
الناس فصام معاوية ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فاخبرت ابن عباس بذلك فقال لكراً بآباء ليلة
السبت فلا تزال الصوم حتى تكمل ثلاثين فقلت لا تنكفي برؤية معاوية فقال لا هكذا أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الترمذي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم (والبعيد مسافة
القصر) لان الشرع انما لها كثير من الاحكام واعتبار المطالع يجوز الى تحكيم المجمين وقواعد
الشرع تأباه (وقيل باختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) لان الهلال لا يتعلق بمسافة القصر
ولان المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى وتحكيم المجمين انما يفرض
في الاصول دون التوابع كما هنا والمراد باختلافها ان يتأخذ الخلاف بحيث لو روي في أحدهما
لم يرفى الآخر لباقاه في الأنوار وقال التاج التبريزي وتبعوه لا يمكن اختلافها في أقل من أربعة
وعشرين فرسحا وكان مستنده الاستقراء به ان صح سند قول الرافعي عن الامام بتصور
اختلافها في دون مسافة القصر والشك في اختلافها كتحققه لان الأصل عدم الوجوب ومحله ان لم يكن

(قوله) لا يثبت فيها كذا في أصل رحمه
الله والانسب بها (قوله) لو وجدت
شروط الشهادة على الشهادة
ثبتت رمضان بالشهادة على الشهادة
منصوص عليها في أصل الروضة مع
خلاف وتقارب كثير فليراجع (قوله)
وتحكيم المجمين على انه قد يتوقف
في توقفه عليه بل الاستقراء لمشاهدة لزوم
الرؤية في أحدهما لها في الأرض كان
في حصول الطائفة وانما منع من رضى خفي
كسبب اختيار (قوله) وقال التاج التبريزي
تدل في الغنى كلام التبريزي وأقره

(قوله) وفيه منافاة لظاهر كلامهم قد يقال بالتأثر في كلامهم ووجه اعتبار اتحاد المطالع بعلم أنه لا منافاة وان المظن واحد فندبر وأما قوله بوجه الخ فلو تم لور على اعتبار اتحاد المطالع فلي تأمل (قوله) أثبت مخالف الهلال الخ كان مراده حكم بغيره استشهاده بكلام المجموع لان التثبت ليس بحكم والحكم هو الذي يرفع الخلاف لكن * (٣٩٩) * يتردد النظر هل يصحفي قوله حكمت بان أول رمضان يوم كذا وان لم يكن

حكمًا حقيقيا كما تقدم في كلام الشارح أولاد بمن حكم حقيق كان ترتب عليه حق أدى ادعاء محل تأمل ثم محل ما ذكر حيث صدر الحكم من متأهل أو غير متأهل نصيبه الامام عالما بحاله أما إذا صدر من غير متأهل مستخلف من قبل القاضي الكبير فلا أثر لحكمه بناء على عدم صحة استخلافه الآتية في القضاء وانما نهت على ذلك العجوم البلوى بهذا في زماننا ثم نقل قدس سره عن الشيخ ابن قاسم قوله على الصحة لكن ليس هنا حقيقة الحكم الى آخره فراجع

* (فصل) * في التوبة وباعها (قوله) قطعها فيما كذا قاله شارح القطع في عدم اشتراط التلفظ في أصل الرخصة وغيرها من مسوطات المذهب كالجواهر فلا يرد عليه قول الشارح وينافيه الخ لان التوى صرح في الرخصة في الصلاة بتلفظ قاله ووجه تلفظه على ما يفهم من العزيز ان قاله أخذ من نص الشافعي رحمه الله وأن الجمهور ينو النص بطريق آخر لا ينافي المذهب فان أردت تحقيق ذلك فراجع في العزيز (قوله) ولان أطلق فيه فظهر ما تقدم في نية الوضوء فان التوبة محلها القلب وجران لفظ على لسانه من غير قصد لعناء الثاني للعزم بالنية لا يقتضي ترددًا فيها ثم راجعت كلام الشيخين فراجعتهما لم يتفرعا لمسئلة المشيئة الا في الصلاة وعبادتها فيما مضى ولو عقب التوبة بقوله ان شاء الله بالقلب وباللسان فان قصده التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضر وان قصد الشك لم تصح صلاته انتهت وفسر في الخادم الشك بالتعليق بالحاصل أنهم لم يتفرعا بصورة الاطلاق لعدم تعلقي في القول القلبي واهدم ضررها في القول اللفظي فيما يظن لما ذكرته فلي تأمل حتى التأمل

آخر اتفاقها والواجب القضاء كما قاله الاذري وفيه السبكي وتبعه الاسنوي وغيره على انه يلزم من الروعة في البلد الشرقي رويته في البلد الغربي من غير عكس اذ الليل يدخل في البلاد الشرقية قبل وعلى ذلك محل حديث كرب فان الشام غربية بالنسبة للدينة وقصبتها انه متى روى في شرق لزمت كل غربي بالنسبة اليه العمل بتلك الروية وان اختلفت المطالع وفيه منافاة لظاهر كلامهم بان اللازم انما هو الوجود لا الروية اذ قد عني منها مانع والمدا على الوجود ووقع تردد له ولا وغيرهم فيما لودل الحساب على كذب الشاهد بالروية والذي يتجه منه ان الحساب ان اتفق أهله على ان مقدّماته قطعية وكان الخبر ومنهم بذلك عددًا لتواتر ردت الشهادة والا فلا وهذا أولى من اطلاق السبكي الغاء الشهادة اذا دل الحساب القطعي على استعمال الروية والطلاق غيره قبولها وأطال ككل لما قاله بما في بعضه نظر للتأثر * تنبيه * أثبت مخالف الهلال مع اختلاف المطالع زمانا العمل بمقتضى اثنائه لانه صار من رمضان حتى في قواعدا أخذنا من قول المجموع محل الخلاف في قبول الواحد ما لم يحكم بشهادة الواحد كما يراه والواجب الصوم ولم ينقض الحكم اجماعا ومن مقتضى اثباته انه يجب قضاء ما أفطرناه عملا بعلينا وان القضاء فوري بناء على ما قاله المتولي وأقره المصنف والاسنوي وغيرهما أنه اذا ثبت اثنا يوم الثلث أي ثلاثي شعبان وان لم يتحدث برؤيته أنه من رمضان لزم قضاؤه فورا كما يأتي (واذا لم يجب) الصوم (على) أهل (البلد الآخر) لا اختلاف مطالعهما (فصارا اليه من بلد الروية) انسان (فالاصح أنه وافهم في الصوم آخر) وان أتم ثلاثين لانه بالاتصال المهم صار منهم وانصر الاذري للقبال بان تكليفه صوم أحد وثلاثين بلا توقيف لا معنى له وان ماروى أن ابن عباس أمر كريبا بذلك لم يصح وبسليمه فقلعه انما أمر به ثلاثين لانه انتهى مقالته في الثاني سهل وأما الأول فليس كما قال لانه اذا تقرر اعتبار المطالع كان له معنى أي معنى كجواهر ظاهر وأفهم قوله آخر أنه لو وصل تلك البلد في يومه لم يضر وهو وجهه كما قد مره بما فيه قبل قول المتن وبادر بالقائه أما اذا أوجنا لا يتناقض مطالعهما ما يلزم أهل محل المتن اليه الفطر وقضون يوما اذا ثبت ذلك عندهم والآن منه الفطر كالورأى هلال شوال وحده (ومن سافر من البلد الآخر) الذي لم يرفيه (الى) بلد الروية (عيد) أي أفطر (معهم) وان كان لم يصم الاثنا عشر وعشرين يوما لما أمر أنه صار منهم (وقضى يوما) اذا عيدهم في التاسع والعشرين من صومه كما بأصله لان الشهر لا يكون ثمانية وعشرين بخلاف ما اذا عيدهم معهم يوم الثلاثين فانه لا قضاء لانه يكون تسعة وعشرين (ومن أصعب معبد افسار سفينته الى بلدة بعيدة) عن بلده بان تخالفها في المطالع (أهلها صيام) وصورتها التغير بمسئلة الاصح الاولى أنه ثم وصل اليهم قبل أن يعيدهم وهنا بعد ان عيدهم بذلك أنه عبر ثم بصام وهنا بأصله ووقع لبعضهم تصويره بغير ذلك مما فيه نظر (فالاصح أنه عيّد بقية اليوم) لما تقرر أنه صار منهم * (فصل) * في التوبة وباعها (التوبة شرط للصوم) أي لا بد منها لاعتقدها كما بأصله اذ هي ركن داخل في ماهيته لما مر في الوضوء وغيره ومحملها القلب ولا تنكح باللسان وحده ولا يشرط التلفظ بها قطعاً فيما كذا قاله شارح وينافيه ما حكاه غيره أن موجب التلفظ بالنية يطرده في كل عبادة وجبت لها نية ويصح تعقيبها بان شاء الله ان قصد التبرك لا التعليق ولان أطلق ولا يجوز عنها التبرك وان قصده التيقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطر خوف الفجر ما لم يحظر به الصوم بالصفات التي يجب التعرض لها في النية لان ذلك يستلزم قصد غالباً كجواهره ويُدفع ما لاذري هنا (ويشترط لفرضه) كرمضان أداؤه وقضاء وكفارة ومنذور وصوم استسقاء أمر به الامام (التبسيط) أي ايقاع النية ليلأى فيما بين غروب الشمس وطلوع الفجر ولو في صوم الحيز وان كان نفلاً لانه على صورة الفرض كصلاته

في القول اللفظي فيما يظن لما ذكرته فلي تأمل حتى التأمل

(قوله) بعدم الفرق بين رمضان وغيره قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع وكلام الاسنوي بالنظر لما تعطيه العبارة فانها مصورة في رمضان وليس غيره معلوما منه بالاولى كما هو واضح ولا بالمساواة لاحتمال توهم الفرق * (٤٠٠) * اذ رمضان حقيق بأن يحتاج له ما لا يحتاج

لغيره (قوله) ولوشكهل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده الخ قد يقال كل من نيته وطولع الفجر حادث في كل من المسئلتين فباوجه ترجح الاسل في احداهما الثانية وفي الثانية لطولع الفجر بل يتوقف في التغاير بين المسئلتين تغايرا حقيقيا يؤدي الى التخالف في الحكم فان الذي يظهر التلازم بين التصويرين والله أعلم وكتب قدس سره ويمكن أن يقال الصورة الاولى مفروضة فيما اذا طرأ له شك بعد تحقق طولع الفجر هل وقعت نيته قبله أو بعده والثانية مفروضة فيما اذا نوى ثم حصل له الشك المذكور مع الشك في طولع الفجر فان استمر هذا الشك الى ما يتحقق الطلوع صارت من أفراد الاولى ثم يجرى النظر في شئ وهو ان الاولى على ما تقرر عين الثالثة فباوجه اطلاق عدم الحجة أولا ثم التفصيل وحكاية الخلاف فاننا فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله هل وقعت نيته عبارة تشرح الارشاد للشارح وأنه لو نوى مع الفجر لم يجزئه وشك ما لوشك عند النية فيما أنها مقدمة على الفجر أولا لان اصل عدم تقدمها بخلاف ما لو نوى ثم شك أ كانت قبل الفجر أو بعده انتهى وبه تبين اندفاع ما استشكلناه بالنسبة للصورة الاولى بخلافه بالنسبة الى الاجيرتين فانه باق بحاله فليتأمل ويجتز (قوله) فان ذكره بعدم مضى الانسب ولو بعد مضى (قوله) وبه فارق بطلان نحو الصلاة قد يقال والعرض من الصلاة أفعال نيته مقترنة بأولها فينبغي أن لا تضرب في القطع فالاولى الفرق بما ذكره غيره من أنه يحتاج لها ما لا يحتاج له لا يقال مقصوده أنه لا يشترط فيه عدم ما ينافي النية في الدوام بخلافه الا نقول هذا كالمصادرة على المطلوب عن كل مفطر ومانع كتحويض كما هو ظاهر وبه يعلم هذا ما في ضيعه رحمه الله (قوله) ويسمى شئ على الاول فائدة الاستثناء القطع لا غير (قول المتن) ويجب التعيين ولومن الصبي وان لم أر من تعرض له هنا ثم رأيت في المتن نقلا عن المجموع

المتكوبة وذلك للخبر الصحيح من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له والاصل في النبي حمله على نفي الحقيقة لا الكمال الال دليل ويشترط التثبيت لكل يوم لانه عبادة مستقلة واختلفوا في أخذ هذا من قوله الآتي صوم غدو الحق أنه لا يؤخذ منه خلافا للسبكي ومن تعطلت ذلك في الصك والقاتل بالاكتفاء بها في ليلة عن بقية الشهر عنده ان الكمال ذلك وهذا أولى من توجيه الاسنوي لعدم الاخذ بأنه امتداد ذكره في رمضان خاصة ومن ثم رد بعدم الفرق بين رمضان وغيره ولوشكهل وقعت نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لان الأصل عدم وقوعها الا اذا الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن يتخلف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر أولا لان الأصل عدم طولعه لاصل المذكور أيضا ولوشكهل اراني النية أو التثبيت فان ذكره مضى أكثره مع كمال في المجموع قال الاذرى وكذا لو نوى كره بعد الغروب فيما يظهر انتهى فقول الانوار ان تذكر قبل أكثره صوم والا فلا ضعيف (والصحيح أنه لا يشترط) لجهة النية (النصف الآخر من الليل) أي وقوعها فيه لا لطلاق التثبيت في الخبر الشامل لجميع أجزاء الليل (و) الصحيح (أنه لا يضر الاكل والجماع) وكل مفطر الا الزدة لا نأثر في التأهل للعبادة بكل وجهه (بعدها) لانه تعالى أباح الاكل الى طولع الفجر (و) الصحيح (أنه لا يجب التحديد اذا نام ثم تنبه) لان النوم لا ينافي الصوم ولو استمر للفجر لم يضر قطعاً نعم لو طوع النية قبله احتاج لتحديد ما قطعاً لانه أنى بما فيها نفسها بخلاف نحو الاكل وانما يؤثر قطعها نهاراً على المعتد لانها وجدت في وقتها من غير معارض فاستحال رفعها ولان القصد الامساك بالنية المتقدمة وقد وجد وبه فارق بطلان نحو الصلاة بنية قطعها (ويصح النقل بنية قبل الزوال) للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها يوم اقبل هل عندكم من غداء قالت لا قال فاني اذا أصوم والغدا بضع الغين وباللهمة والمذاشم لاني كل قبل الزوال (وكذا بعده في قول) تسوية بين أجزاء النهار ورد بخلافه معظم العبادة عنها وتعطف النية على ماضى فيكون صائماً من أول النهار لانه لا يمكن تبعيضه (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار) بأن يتخلو من الفجر عن كل مفطر والالم يحصل مقصود الصوم والمقابل مبني على الضعيف ان الصوم انما يحصل من حين النية فيكون ما قبله بمثابة جزء من الليل فلا يضر تعاطي مفطر فيه وأشار المصنف الى فسادوه وأن رواية المتولى له عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ليست بصحجة ومن ثم رد عليه غير واحد بأن ذلك من فقرده ويستثنى على الاول ما لو أصبح ولم يوصو ما فتمضض ولم يبلغ فسبق الماء الى جوفه ثم نوى صوم فطوع صوم سواء أقلنا يفطر بذلك أم لا (ويجب التعيين في القرض) بأن ينوي كل ليلة أنه صائم ثم غدا عن رمضان أو الكفارة وان لم يعين سببها فان عين وأخطأ لم يجزئ أو التذرع لانه عبادة مضافة الى وقت فوجب التعيين كالكتابة نعم لو يتبين ان عليه صوم يوم وشك أهو قضاء أو نذر أو كفارة أجزأه نية الصوم الواجب وان كان مترددا للضرورة ولم يلزمه الكل كمن شك في واحدة من الخمس لان الأصل بقاء وجوب كل منها وهنا الأصل براءة الذمة ومن ثل كانت الثلاثة عليه فأدى اثنين وشك في الثالث لزمه الكل اما النقل فصحيح بنية مطلقة نعم بحث في المجموع اشتراط التعيين في الراتب كعرفه وما يتبعها بما أتى كرواتب الصلاة فلا يحصل غيرها معها وان نوى بل مقتضى القياس أن يشتمل ما بطله كالنوى الظاهر وسننه أو سننه الظاهر وسننه العصر والحق به الاسنوي ما له سبب كمصوم الاستسقاء اذا لم يأمر به الامام كصلاته وهما واخنان ان كان الصوم في كل ذلك مقصودا المذاهب اما اذا كان المقصود وجود صوم فيها وهو ما اعتده غير واحد فيكون التعيين شرطا للكمال وحصول الثواب عليها بخصوصها الا لاصل الحجة نظير ما مر في تحية المسجد (وكاله) أي التعيين وبعبارة الروضة وكال النية (في رمضان أن ينوي صوم غد)

هذا ما في ضيعه رحمه الله (قوله) ويسمى شئ على الاول فائدة الاستثناء القطع لا غير (قول المتن) ويجب التعيين ولومن الصبي وان لم أر من تعرض له هنا

هذا واجب لا بد منه ويصفي عنه عموم إشغاله كنية أول ليلة من رمضان صوم رمضان فيصم اليوم
الأول وأما قول شارح يؤخذ من قول الرافعي لفظ الغدا اشترى في تفسير التعيين وهو في الحقيقة
ليس من حده وإنما وقع من نظرهم إلى التثبيت أنه لا تجب ليلة الغدا أن أراد ما قلناه أي لا تجب ليلة
مخصوصه بل يكفي عنه نية الشهر كله فيصح أو أنه لا يجب هو ولا ما يقوم مقامه فهو فاسد على
أن أصل هذا الأخذ من ذلك ممنوع فتأمله (عن أداء فرض رمضان) بالجزء إضافة رمضان لما بعده
(هذه السنة لله تعالى) لجهة نيته اتصافا حينئذ ولتتميز عن اضدادها كالقضاء والنفل ونحو الذر
وسنة أخرى ولم يكف عنها الأداء لانه قدر اده مطلق الفعل واحتج لاضافة رمضان إلى ما بعده لان
قطعه عنها يصير هذه السنة محتملا لكونه ظرفا لثبوت فلا يبقى له معنى فتأمله فانه مما يخفى (وفي الأداء
والفرضية والاضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) لكن الأصح في المجموع نقلا
عن الأكثرين انه لا تجب ليلة الفرضية هنا لان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا والظاهر
قد تكون معادة وردته السبكي بوجوب ليلة الفرضية فيها ويرد بان وجوبها فيها على ماهر ليس المراد به
حقيقته بل تتم بما كاتلها لا لولي كإمرة وذلك مقفود وهذا وعلى ما في المجموع لو نوى ولم يعترض
للفرضية ثم بلغ قبل الفجر لم يلزمه التعرض لها (والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة) لان تعيين اليوم
وهو الغد يعني عنه واعتزله الاسنوي بأن التعرض للغد يفيد ما صومه وللسنة يفيد ما صومه عنه
اذ من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان يصح أن يقال له صيامك هذا اليوم عن فرض
هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى ويوجب بأنه يلزمه ذلك في الأداء أيضا وبأن المتبادر من ذلك وقوعه
عن هذه السنة لا غير فكتفوا بهذا المتبادر الظاهر جدا كما لا يخفى ونظيره نية فرض الظهر المتبادر
منها الأداء فلم يوجبوه وان صح أن يقال له نيتك الفرض هل هي عن أداء أو قضاء فإن قلت سبق
ان القرائن الخارجية لا تخصص النية قلت لم يعمل هنا بقرينة خارجية بل بالمتبادر من المتوى لا غير
وبحث الأذري انه لو كان عليه مثل الأداء كقضاء رمضان قبله لزمه التعرض للأداء وتعيين السنة وهو
مبنى على الضعيف الذي اختاره في نظيره من الصلاة انه تجب ليلة الاداء حينئذ (ولو نوى ليلة الثلاثين
من شعبان صوم غد) فقلان كان منه والاخر رمضان صح له نقلا لان الأصل بقاؤه ما لم ين من رمضان
فلا يصح أصلا لان رمضان لا يقبل غيره أو صوم غد (عن رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه)
وان زاد بعده والافان متطوع أو حدى ان وما بعده لعدم الجزم بالنية اذا الأصل بناء شعبان وجزم به
من غير أصل حديث نفس لا هرة به (الاذا) قامت عنده قرينة تغلب على ظنه كونه منه كإمرة في نحو
ايقاد القناديل ولا يصير كما قاله بعضهم ان التها بعد الساعة ان الهلال لم يرا اذا بان بعد انه رؤى
لان العمرة بظن كونه منه عند النية وقد وجد وكان (اعتقد) أى ظن (كونه منه بقول من يثق به
من عبد أو امرأه) ولو كان أحدهما غير رشيد قال الأذري واعادة الاسنوي رشدا إلى هذين غلط
(أو صبيان رشدا) أى لم يجرب عليهم الكذب أو صبي مميز كذلك كافي المجموع في موضعه واعتمده
السبكي وغيره وقول الاسنوي العقيد اشتراط الجمع لان الجمهور وعليه رده الأذري بأن الجمهور
على خلافه ويؤيده ما يأتي انه يقبل قوله في نحو ابدال هدية ولو أتمه ويحذل الوطء اعتمادا على قوله لانه
يفيد الظن وهو هنا كاف كهر في أوقات العبادات ومع ظن ذلك لا بد أن لا يأتي بما يشعر بالتردد
والاك صوم عن رمضان فان لم يكن منه فمقطوع لم يصح وان بان منه على ما في الروضة لكن الذي رجحه
السبكي والاسنوي ما أقضاه كلام المجموع في موضع من الصحة لان التردد حاصل في القلب وان لم يذكر
ذلك وقصد للصوم انما هو بتقدير كونه منه فهو كالتردد بعد حكم الحاكم والذي ينجه انه لا نزاع

(قوله) مطلق الفعل وقباسبه ان نية
الاداء في الصلاة لا تغني عن ذكر اليوم
وانه بين الجميع بينها (قوله) وعلى ما في
المجموع لو نوى ولم يعترض الخ يقتضي
انه على التقابل يلزمه التعرض لها وهو
واضح غير ان فيه اعياء الى انه لا يشترط
التعرض لها على التقابل في صوم الصبي
وهو محل تأمل لما مر في صلاته ولما مر
آنفا من اشتراط التثبيت في صومه
فليجر رواه راجع (قوله) من هذه السنة
الأولى تركها ليهام انه معتبر في التصور
وليس كذلك اذ لو تعرض له في السنة سقط
السؤال والله أعلم (قوله) وبأن المتبادر
قد يقال التادرو ونحوه من عوارض اللفظ
والنية أمر قلمي معنوي صرف فلا ستناد
اليه لا يحدى والله أعلم (قوله) فقلان كان
منه الى قول المتن الا اذا في المعنى والهاية
(قوله) ولو كان أحدهما غير رشيد
قد يقال ان المراد غير الرشيد من حرب
بالكذب كما هو المتبادر بقرينة التقابل
فبعد الاكتفاء به بل يطله قولهم من
يؤتبه وان كان المراد به السفه الا في
يعد كل البعد لان كلام الاسنوي
في الرشد الواقع في المتن المفسر بما ذكر
لا في هذا المعنى لا يقال المراد الأول
واكتفى به اذا الغرض حصول الظن
بإخباره لقيام القرائن بصدقه
في خصوص هذا الخبر لا نقول هذا
الكلام لا بأس به يدان القول به يقتضي
أن لا يعتبر قيد الرشد بالمعنى المذكور
في الصبي فلي تأمل

في المعنى وأنه متى زال بدرك ذلك ظنه لم يصح والاصح وعليه يحمل الكلامان ولا ينافي هذا ما يأتي
 ان الكلام عدد من هؤلاء يتحقق يوم الشك الذي يحرم صومه لأن الكلام هنا في صحة التنية اعتمادا على
 خبرهم ثم ان بان قبل الفجر أنه من رمضان لم يتحقق لا عادت أو الا كان يوم شك فلا يجوز له صومه وعليه
 فظاهر ان قوله قبل الفجر تصوير وان معنى ما أفاده المتن وقوعه عنه أجزاء بنته لوبان منه ولو بعد الفجر
 وان حكمنا بأنه يوم شك انما هو باعتبار الظاهر فاذا بان خلافه مع وقوع التنية صحيحة وجب وقوعه
 عن رمضان وفارق هذا ما مر من وجوب الصوم على معتقد صدق خبره لان ذلك في الاعتقاد الحازم
 وهذا في الظن كما تقرر وستان ما بينهما (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان
 أجراه ان كان منه) لان الأصل بقاؤه وحذف من أصله لا أثر لتردد يبقى بعد حكم الحاكم ولو بعد لانه
 واضح (ولو اشتبه) رمضان على نحو أسير أو محبوس (صام شهرا بالاجتهاد) كما يجتهد للصلاة
 في نحو القبلة والوقت فلو صام بلا اجتهاد لم يجزئه وان بان رمضان لتردده ولو تخير لم يلزمه شيء لعدم ثبوت
 دخول الوقت وبه فارق ما مر في القبلة ولو لم يعرف الليل من النهار لزمه التحري والصوم ولا قضاء
 اذ لم يتبين له شيء (فان) بان له الحال وأنه وافق رمضان أجراه ووقع أداءه وان كان نوى به القضاء
 (أو وافق ما بعد رمضان أجزاء) وغايته أنه أوقع القضاء بنية الأداء لعذر وذلك جائز كما عساه (وهو
 قضاء على الاصح) لوقوعه بعد الوقت أو وافق رمضان السنة القابلة وقع عنه وان نوى به القضاء
 لاعتن الماضي أو أنه كان يصوم الليل لزمه القضاء قطعا (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد
 (وكان رمضان تائما لزمه يوم آخر) بناء على انه قضاء وفي عكس ذلك يفتقر اليوم الاخبار اذا عرف الحال
 بناء على ذلك أيضا ولو وافق صومه شوا لا حسب له تسعة وعشرون ان كل والا فثمانية وعشرون
 أو الحجة حسب له ستة وعشرون ان كل والا فخمسة وعشرون (ولو غلط بالتقديم وأدرك رمضان
 لزمه صومه) لتسكنه منه في وقته (والا) يدركه بان لم يظهر له في وقته (فالجديد وجوب القضاء)
 لانه أتى بالعبادة قبل الوقت فلم يجزئه كالصلاة ولو لم يكن الحال فلا شيء عليه (ولو نوى الحائض صوم
 غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صام ان تم) لها (في الليل أكثر الحائض) لجزمها بان غذا كله طهر
 والتصوير بالانقطاع للغالب والا فعدم علم من كلامه في الحائض ان الزائد على أكثره دم فساد لا يؤثر
 في الصوم (وكذا) ان تم لها (قدر العادة) التي لم تختلف وهي دون أكثره فيصم صومها تلك التنية
 (في الاصح) لان الظاهر استمرار عاداتها فكانت بينها مبنية على أصل صحيح بخلاف ما زاد المبتغى ما ذكر
 أو اختلفت عاداتها لعدم بناءيتها على أصل صحيح والنقاس الحائض * (فصل) في بيان المفطرات
 (شرط) صحة (الصوم) من حيث الفعل (الامساك عن الجماع) اجماعا فيفطر به وان لم ينزل ان علم
 وتهدوا واختار ويستلزم هنا كونه واختار فلا يفطر به خشي الا ان وجب عليه الغسل بأن يمتنع كونه
 والحناء أو موطأ فلا أثر من حيث الجماع لا بل رجول في قبله بخلاف دبره ولا لا بل رجول في قبل
 خشي أو دبره أو في امرأة أو رجل والمراد بالشرط ما لا بد منه لا الاصطلاح والاصل للصوم حقيقة
 اذ هي التمسك والامساك (والاستنقاء) من عائد عالم مختار للغير الصحيح من ذرعه التي فليس عليه قضاء
 ومن استنقاء فليقض وذرعه بالجمعة غلبه أماناس وجاهل عذر لقرب اسلامه أو بعده عن عالمي ذلك
 ومكره فلا يفطر ون بذلك وكذا كل مفطر مما يأتي ومن الاستنقاء نزع لحيط ابتلاه ليلا ومرفى بميت
 المستحاضة ماله تعلق به وبحث أنه لا يلحق بنزع قطنة من بالحن احليله أدخلها ليلا (والصحيح) انه لو يتيقن
 انه لم يرجع شيء الى جوفه) بأن تقبأ منسكا (بطل) صومه بناء على الاصح ان الاستنقاء مفطرة
 لنفسها لا يرجع شيء الى الجوف (وان غلبه النقي فلا بأس) بالخبر (وكذا) لا يفطر (لو اقلع

(قوله) لجزمها بأن غذا كله طهر
 يؤخذ منه ان فرض المسئلة فيمن نوت عالة
 بذلك ما لو نوت وهي طمانه خلافة أو مترددة
 أو غافلة بالكيفية عما ذكر فينبغي أن لا يصح
 لعدم الجزم بالنية نعم يتردد النظر
 في التائمه لو فرض انها نوت غافلة عن
 الحاض فهل تصح فيها نظرا لجزمها
 بالافعل ولا نظرا لتردد بالتقوة اذ لو ذكرت
 الحاض زال الجزم فكأنه لا يجز محل
 تأمل ثم رأيت الفاضل المحشي قال قول
 المتن قبل انقطاع دمها أي وقد اعتقدت
 انقطاعه ليس لعلها انه يتم فيه أكثر
 الحاض أو قدر العادة كاهو ظاهرا
 والالم تسكن جازمة بالنية فلتأمل
 * (فصل في بيان المفطرات)
 (قوله) فلا أثر من حيث الجماع امان
 حيث دخول عين الى الجوف فيؤثر وقال
 الفاضل المحشي أي بخلافه من حيث
 الانزال عن مباشرة فيؤثر كاهو ظاهرا
 انتهى والحاصل انه لا حظنا في التأثير
 بالنسبة للخصي كما يقتضيه السياق كان
 محترمه ما أثرنا اليه وان لاحظناه
 بالنسبة الى الرجل اتهمه ما أفاده المحشي
 (قوله) فلا يفطر ون بذلك أي بالاستنقاء
 أو بما ذكر منها ومن الجماع واهل الحل
 على الثاني أولى لعدم تنبيهه على الجماع
 في تحريمه القيود ولتدبيره اسم الإشارة

تخامة) من الدماغ أو الباطن (ولفظها) أي رماها (في الأصم) لان الحاجة لذلك تتكرر
 فرخص فيه لكن يسبق قضاء يوم ككل مافي الفطر به خلاف راي **كما هو ظاهر** اما اذا لم يشغلها
 بأنزلت من محلها من الباطن اليه أو قلعتها بسعال أو غيره فلنظفها فانه لا يفطر قطعاً
 وأما لو اتبعها مع قدرته على لفظها بعد وصولها لحد الظاهر فانه يفطر قطعاً (فلانزلت
 من دماغه وحصلت في حد الظاهر من النعم) وهو مخرج الحاء المهملة فباعده باطن
 * تنبيه * ذكره غير محتاج اليه في عبارته وان أتى به شيخنا في مختصرها بل هو موهم ان لا يجعل
 الاضافة سبابة وانما يحتاج اليه من يريد تحديده وذكر الخلاف في الحد أو المعجزة وعليه الرافعي وغيره
 أو المهملة وهو المعتمد كما تقر فيدخل كل ما قبله ومنه المعجزة (فليقطعها من مجراها وليجها) ان
 أمكنه حتى لا يصل مناهئ للباطن (فان تركها مع القدرة) على لفظها (فوصلت الجوف) يعني
 جاوزت الحد المذكور (أفطر في الأصم) لتقصيره بخلاف ما اذا لم تصل للظاهر وان قدر على لفظها
 وما اذا وصلت اليه وعجز عن ذلك (و) الامساك (عن وصول العين) أي عين كانت وان كانت
 أقل ما درل من نحو حجر (الى ما يسمى جوفاً) لان فاعل ذلك لا يسمى مسكاً بخلاف وصول الاثر كالطم
 و كارج بالشم ومثله وصول دخان نحو الجور الى الجوف والقول بأن الدخان عين ليس المراد به
 العين هنا بخلاف الوصول لما لا يسمى جوفاً كد اخل مخ الساق أو لجه بخلاف جوف آخر ولو بأمره
 لمن طعنه فيه ولا يضر سكوتة مع تمكنه من دفعه اذا فعله وانما نزلوا تمكن المحرم من الدفع عن
 الشعر منزلة فعله لانه في يده أمانة فترمه الدفع عنها بخلاف ما هنا ثم يشكل عليه ما يأتي في الايمان انه
 لو حلف لبأ كان ذا الطعام غدا فأنلفه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حثث ان يجب ان
 الملحظ ثم تغيب البر باختاره وسكوته مع قدرته بطلق عليه عرفاً انه قوته وهناتها طي مفطر وهو
 لا يصدق عليه عرفاً ولا شرعاً نهاطه وامرهما فيما اذا جرت التخامة بنفسها مع قدرته على مجها
 الان يجب ان ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب لساكت شيء بخلاف نزول التخامة وأيضاً فان
 شأن دفع الطاعن ان يترتب عليه هلاك أو نحو فلم يكف الدفع وان قدر بخلاف ماعدها فينبغي ان
 تكون قدرته على دفعه كفعله كما يشهد له مسئلة التخامة وتقصيدهم عدم الفطر بفعل الغير بالكره
 وكالعين ريقه المتجسس بنحو دم لثته وان صفوا ولم يبق فيه أثر مطلقاً لانه لما حرم ابتلاعه لتجنبه
 صار بمنزلة عين أجنبية (وقيل يشترط مع هذا) المذكور من كونه يسمى جوفاً (ان يكون فيه قوة
 تحيل الغذاء) بكسر غينه ثم معجزة (والدواء) لان ما لا تحيله لا ينتفع به البدن فكان الواصل اليه
 كالواصل لغير خوف ووردوه بان الواصل للحلق مفطر مع انه غير محيل فالحق به كل خوف كذلك (فعلى
 الوجهين باطن الدماغ والبطن والمعاء) وهي المصارين جميع معا بوزن رضا (والثلاثة) بالثلاثة
 وهي جميع البول (مفطر بالاسعاط أو الأكل أو الحفنة) أي الاحتقان لف ونشر مرتب اذا الحفنة
 وهي ادوية معروفة تعالجها الثلاثة أيضاً (أو الوصول من جافته ومأمومة ونحوهما) لانه جوف
 محيل وكان التقيد بالباطن لانه الذي يأتي على الوجهين فالدفع ما قبل قضيه ان وصول عين لظاهر
 الدماغ أو الامعاء لا يفطر وليس كذلك بل لو كان برأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل خربطة الدماغ
 أفطر وان لم يصل باطن الخربطة وبه يعلم ان باطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه لانه في باطن
 الخربطة وكذا لو كان يبطنه جافته فوضع عليها دواء فوصل جوفه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء انتهى
 (والقططير في باطن الاذن والاحليل) وهو مخرج بول ولبن وان لم يجاوز الحفنة أو الحفنة (مفطر
 في الأصم) بناء على الاصم ان الجوف لا يشترط كونه محيلاً وكذا يفطر بادخال ادنى جزء من اصبعه

(قوله) أو قلعتها بسعال كذا في أصله رحمه
 الله والتعبير بقلع لا يلائم لان هذا من
 مختبرات اقلع كما افاده لا نسب تعبیر
 المغنى بقوله مع نزولها بنفسها أو غلبة سعال
 (قوله) غير محتاج اليه بوجه (قوله) بل هو
 موهم محل تأمل لان حكم ماعده معلوم
 منه بالاولى اللهم الان يقال الايهام
 بالنظر لبدي الرأى والله أعلم لكن قوله
 الان تجعل الاضافة سبابة يقتضى ان
 الايهام حقيق لا ظاهري اذ مقتضاه ان
 الايهام يرتفع بجعلها سبابة والايهام
 الظاهر لا يرجع بالتوجيه (قوله) الان
 يجب ان ثم فاعلا الخ يبطل هذا الجواب
 كلامهم في مسئلة الخط المبلوع ليل
 فلا يرجع (قول المتن) والدواء كذا في أصله
 رحمه الله والوجود في أكثر نسخ المتن
 وفي نسخ الروضة أو وهى أنسب فيما
 يظهر اذا الظاهر ان هذا التسائل
 لا يشترطهما معا (قوله) يعالجها الثلاثة
 لعله اطلاق لغوى والا فعرف الاطباء
 بخلافه (قوله) وكان التقيد بالباطن
 الى المتن في النهاية بالمعنى لكن محل تأمل
 كما يعلم بمراجعة أصل الروضة
 فالاولى الدفع بان مراد المصنف بالباطن
 الدماغ باطن القحف ويعطف قوله
 والبطن والامعاء على باطن لا على
 الدماغ فان صنيع الروضة صريح في ان
 مرادهم باطن الدماغ ما ذكر

في دبره أو قبلها بأن يجاوز ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي قول القاضي بفطر بوصول رأس
أغلبته إلى مسرته محله أن وصل للجوف منه دون أوها المتطبق ألا يسمى جوفاً وأحق به أول الاحليل
الذي يظهر عند تحريكه بل أولى قال ولده وقول القاضي الاحتياط أن يتعوط بالليل مراده أن يقامه
فيه خبر منه بالنهار ثلاثاً يصل شيء إلى جوف مسرته لأنه يؤمر بتأخير الليل لأن احداً لا يؤمر
بمسرة في بدنه (وشرط الواصل كونه في منفذ) ينزع أوله وثالثه (مفتوح فلا يضرب وصول الدهن
بشرب المسام) جمع سم بثلاث أوله والفتح أضع وهي ثقب لطيفة جداً لا تدرك كالوطلي رأسه
أو طنبه وان وجد أثره بباطنه كولو وجد أثره ما غسلبه (ولا إلا كحمال وان وجد) لونه في نحو
نخامته (وطبعه) أي الكحل (بحلقه) إذا لم ينفذ من عنده لحلقه فهو كواصل من المسام
وروى البيهقي والحاكم أنه صلى الله عليه وسلم كان يكحل بالثمد وهو صائم لكن ضعفه في المجموع
ومع ذلك قال لا يكره وفيه نظر لقوة خلاف ما لا في الفطرة فالوجه قول الحلية أنه خلاف الأولى وقد
يحمل عليه كلام المجموع (وكونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة) لم يضطر لكن كثيراً ما يسعى
الإنسان في إخراج ذبابه وصلت الحد الباطن وهو خطأ لأنه حينئذ في مفطر نعم أن خشي منها ضرراً
بيع التيمم لم يعد جواز إخراجها ووجوب القضاء (أو غبار الطريق وغريفة الدقيق لم يضر) لأن
التحرز عنه من شأنه أن يفسد خفف فيه كدم الراغيث وقضية أنه لا فرق بين غبار الطريق والظاهر
والنجس وفيه نظر لأن النجس لا يفسد على الصائم تحبسه ولا بين قليله وكثيره وهو كذلك لأن الفرض أنه
لم يتعمده فان تعمده بأن فقهه عمد حتى دخل لم يفطر أن قل عرفاً وقولي حتى دخل هو عبارة المجموع
وقضية أنه لا فرق بين فتحه ليدخل أو لا به مخرج جمع متقدمون ومتأخرون فقال الوقوف فاه قصداً
لذلك لم يفطر على الأصح فاقضاه كلام الخادم من أنه مفطر يحمل على الكثير ولو خرجت مقعدة
مبسورة لم يفطر يعودها وكذا أن أعادها كما قاله البغوي والحوارزمي واعتقده جمع متأخرون بل جزم به
غير واحد منهم لا يضطراره إليه وليس هذا كالأكل جوعاً الذي أخذ منه الأذرعى قوله الأقرب
إلى كلام النووي وغيره الفطر وإن اضطر إليه كالأكل جوعاً انتهى لظهور الفرق بينهما بأن الصوم
شرع ليحمل المكلف مشقة الجوع المؤذي إلى صفاء نفسه ففطر جوع يضطر المكلف معه إلى الفطر
مع أنه آخر الليل نادر غير دائم كالرضخا زبه الفطر وزم القضاء وما خروجه المقعدة فهو من الداء
العصال الذي إذا وقع دام فاقضت الضرورة الفعوق عنه وأنه لا فطر بما يترتب عليه ومرفى قلع النخامة
أنه انما رخص فيه لأن الحاجة تشكر إليه وهذه أولى بالحكم منها في ذلك فتأمل وعلى المسامحة بها
فهل يجب غسلها مع ما عليها من القدر لأنه بخبر وجهه معها صار أجنبياً فيضطر عوده معها الباطن أولاً
كأولاً خرج لسانه وعليه ريق الآتي بعلته الجارية هناك ما عليها لم يفطر في ذلك مع أنه كل محتمل والثاني
أقرب والكلام كما هو ظاهر حيث لم يضطر غسلها وإذا تعين الثاني قبل جمع الذباب وأفراد البعوضة
تأسياً لمفظ القرآن لم يخلو ما إذا بايع بوعضة فافرقها انتهى ويرتبان ذلك الحكمه لأن الثاني هنا فالأولى
أن يحجب بأن الذباب مشتركين ما لا يصح هنا بعضه كبقية الدين ففيها أيام بخلاف الذباب فإنه المعروف
أو التخل أو غيرهما ما يصح كله هنا (ولا يفطر بلمع ريقه من معدته) أجماعاً وهو منه تحت اللسان
(قلو) ابتلع ريق غيره أفطر جرماً وما جاءه صلى الله عليه وسلم كان يص لسان عائشة وهو صائم
واقعة حال فعليه محتملة أنه عصه ثم جمعه أو عصه ولا ريق به أو (خرج من الفم) لا على لسانه ولوالى
ظهر الشفقة (ثم رده) بلسانه أو غيره (وابتلع أو بل خيطاً) أو سواها (بريقه) أو بجماء (ورده
إليه وعليه رطوبة تفصل) وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطاً بغيره) الطاهر كصبيغ خيط قتله

(قول المتن) في منفذ في معنى من كمال
غيره في موضع من الروضة والله أعلم
(قوله) إذا لم ينفذ من عنده فيه أن أهل
التشريح يثبتونه وقد يجاب أنه خلفه
وصغره محكي بالمسام ولهذا قال فهو
كالواصل الخ ثم رأيت في شرح مشي
الارادات في القروع الخلية بعد أن ذكر
أن الكحل مفطر مانسه لأن العين منفذ
بخلاف المسام كدهن رأسه ولا أثر
لكن العين ليست منفذاً معتاداً (قوله)
كل محتمل والثاني أقرب قد يقال بل الأول
أقرب وقيام ما ذكر على اللسان عليه
الريق محتمل تأمل أما بالنسبة للفعل
فواضع الفساد إذا ريق لا يجب غسله
وأما بالنسبة لضرر العود لأن ما ذكر
بخر وجهه صار كالأجنبي لوجوب غسله
بخلاف الريق الذي لا ترى أنه لو نجس ضرب لعله
وإن لم يخرج من الفم لصعوبة هذه المسئلة
والحاصل أن الذي ينجم في هذه المسئلة
الجزم بوجوب الغسل حيث لا ضرر
إذا لا وجه لعدم الوجوب القول بوجوبه
وانتد في ضرر العود والأقرب منه أنه
يضرب لما تقر من ضرر ريقه كالأجنبي
والله أعلم (قوله) الطاهر كغيره تبعاً
للشراح المحقق بتأمل

أمر بها كإخراجها يد حليته (في فطرته) واضح وكذا مشكل خرج من فريجه ان علم وتهد
واختار لانه أولى من مجرد الإيلاج ولوحظ ذكره لعارض سوء أوجه فأنزل لم يفطر قال الأذري
الا اذا علم انه اذا احكه ينزل وهو ظاهر ان أمكنه الصبر والا فلا ماسر انه يقتضيه خيفته في الصلاة
وان كثرت ولا يفطر محتمل اجتماعه لانه مغلوب (وكذا خروج المتى) لا الذي خلا للملكية (بلس)
ولوله كراؤ فرج قطع وبقى معه (وقبله ومضاجعة) معها مبشرة متى ناقض للوضوء من بدن من
ضاحجه فخرج مس بدن أمر د نعم ينبغي القضاء كما يندب الوضوء من مسه رعاية لوجهه وذلك لانه أنزل
بمباشرة بخلاف ضم امرأة مع حائل أو ليلافلو باشر وأعرض قبل الفجر ثم أمنى عقبه لم يفطر ولو قبلها
صائم ثم فارقها ثم أنزل أفطار ان كانت الشهوة مستحبة (والد كوافعها والا فلا) خروج به نحو
مس فرج بجمه ولا بنحو المباشرة بحائل ولا بنحو (الفكر والنظر بشهوة) وان كررهما واعتاد
الانزال بهما لاتفاء المباشرة فأشبهه الاحتلام ثم بحث الأذري انه لو أحس بانتقال المتى وتبينه
للخروج بسبب استدامته النظر فاستدامه أفطر قطعاً وكذا العلم ذلك من عادته وفيه نظر بل لا يصح مع
ترتبه هم للقول بأنه ان اعتاد الانزال بالنظر أفطر وقد أطلقوا حكاية الاجماع بأن الانزال انفسر
لا يفطر وفي المهمات عن جمع واعتداه هو وغيره يحرم تكريرها وان لم ينزل ورده الزكشي بأن الذي
في كلامهم انه لا يحرم الا ان أنزل ووقده قول المجموع عن الحماوى واذا كرى بالنظر فأنزل
أثم على ان فى الاتم مع الانزال نظراً لانه لا مقتضى له الا ان يقال انه حينئذ مظنة لارتكاب نحو جماع
(وتكرهه القبلة) في القم وغيره وهي مثال اذ مثلها كل مسرئى من البدن بلا حائل (ان حركت
شهوة) حالاً كما فاده عدوله عن قول أصله تحرك لانه صلى الله عليه وسلم رخص فم الشيخ دون الشاب
وعلى ذلك بأن الشيخ يملك اربه بخلاف الشاب فأفهم التعليل ان النهى دائر مع ترك الشهوة الذى
يخاف منه الامناء والجماع وعدمه (والاولى لغيره تركها) حسم الباب ولانها قد تحرك ولان
الصائم يسر له ترك الشهوات ولم نذكره اضعاف ادائها الى الانزال (قلت هي كراهة تحريم) ان كان
الصوم فرضاً (فى الاصح والله أعلم) لان فيها تعريضاً لافساد العبادة وبقى من المفطرات الزدة
والموت وكذا قطع التبة عند جماعة لكن الاصح عندهما خلافه (ولا يفطر بالفسد) باختلاف
(والجماعة) هند أكثر العلماء لخبر البخارى عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم
واحتجم وهو محرم وهو ناسخ الخبر المتواتر أفطر الحاجم والمجموع لتأخره عنه كما بينه الشافعى رضى الله
عنه وصح في خبر عند الدارقطنى ما يصرح بذلك نعم الاول تركه ما لانها ماضعة فانه (والا حياط
ان لا يأكل آخر النهار الا بيقين) لخبر دع ماير بسنا الى المايريك (ويحلى) بسمع اذان عدل عارف
وبإخباره بالغروب عن مشاهدة نظيره ما صر فى أول رمضان (بالاجتهاد) يوردونوه (فى الاصح)
كوقت الصلاة وقول البحر لا يجوز خبر العدل كمال شوال ردوه بما صاع انه صلى الله عليه وسلم
كان اذا كان صائماً أمر رجلاً فوفى على شرف اذا قال قد غابت الشمس أفطر وبأنه قياس ما قالوه
فى القبلة والوقت والاذان ويفرق بينهما وبين هلال شوال بأن ذلك فيه رفع سبب الصوم من أصله
فاحتط له بخلاف هذا (ويجوز) الأكل (اذا طلق بقاء الليل) باجتهاد واخبار (قلت وكذا
لوشك) أى تردد وان لم يستوال الطرفان كما هو ظاهر (والله أعلم) لان الاصل بقاء الليل وحكى فى البحر
وجين فيما لو أخبره عدل بطول الفجر هل يلزمه الامساك بناء على قبول الواحد فى هلال رمضان
وقضيته ترجيح الزوم وهو متجه وقاس ما صر ان فاسطان صدقه كذلك (ولو أكل) أو شرب باجتهاد
(أولاً) أى قبل الفجر فى ثلثه (أو آخراً) أى بعد الغروب كذلك (ف) بعد ذلك (بأن الغلط)

(قول المتى) في فطرته أى بالامناء اللازم له
غالباً ما مجرد الاستثناء الخالى من
خروج متى فواضع انه لا يفطر به نعم هل
يجرم ولو بعد الحلية بحائل حيث كان
الصوم فرضاً لانه شغرضه أخذ ما باقى
فى القبلة الظاهر نعم والله أعلم (قوله)
نعم ينبغي القضاء كذا فى أصله
رحم الله خطه فيدعى معنى يسر (قوله)
ثم أمنى عقبه لم يفطر ظاهره وان كانت
الشهوة مستحبة والذ كرافاً وهو واضح
والفرق بينه وبين ما باقى لائح (قول المتى)
ان حركت كذا فى أصله والذى فى نسخ
الحلى والمخى والها بلى من حركت (قوله)
ثم فاده عدوله الخ قال الشارح المحقق
هدل فى المنهج والروضة الى حركت عن
تحررك لما لا يتجنى اقول يحتمل ان مراده
انه عبر عن المضارع بالماضى للاشعار
بإشتراط أن يغلب على ظنه حصول
التحررك نظير ما ذكره فى قوله تعالى أتى
أمر الله ونظائره والله أعلم ووجهه
فى النهاية بأن حركت ماض فيهم منه انه
قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف
تحررك فلا يفهم منه ما ذكره لصلاحته
للحال والاستقبال انتهى (قوله)
ويفرق بينه وبين هلال شوال كان
محله اذ لم يعتقد صدق العدل والاعتد
تقدم للشارح اعتماد قول الواحد المعتمد
صدقه فى شوال وان لم يكن عدلاً فكيف
بالعدل (قوله) وان لم يستوال الطرفان هل
هو على الإطلاق بالنسبة لما اذا كان
الطرف القوى لم يلج الفجر أم يحله
اذا لم يكن المرجح مبنياً على الاجتهاد
اما اذا كان مبنياً على الاجتهاد فيجعل
بمقتضاه ولعل السانى أقرب

وانه أكل نهارا (بطل صومه) أي بان بطلانه اذ لا عبرة بالظن البين خطأؤه فان لم يبين شيء صومه
(أو) أكل أو شرب أولا أو آخر (بلاظن) يعتد به فان جهم أو ظن من غير ابرامارة وبأثم آخر
لا أولا كما علم عامر (ولم يبين الحال صم ان وقى في اوله وبطل) ان وقع (في آخره) عملا باصل بقاء
شكل منهما وان بان الغلط فبهما قضى أو الصواب فبهما فلا وفارق القبلة اذا جهم فاصابها بانه
ثم شاك في شرط انعقاد الصلاة وهنا في المفسد والاصل عدمهما والمراد يبطل وضع هذا الحكم
بهما والا فللدار على ما في نفس الامر (ولو طلع الفجر) الصادق (وفي فقه طعام فلفظه)
قبل أن ينزل منه شيء لحوفه بعد الفجر أو بعد ان نزل منه لكن بغير اختياره أو بقاءه ولم ينزل منه شيء
لحوفه بعد الفجر ولا بعد زهنا بالسبق لتفسيره بما سلكه كولو وضعه فبهم نهارا (صم صومه) لعدم
الثنائي (وكذا لو كان مجامعا) عند ابتداء طلوع الفجر (فتزعم في الحال) أي عقب طلوعه فلا
يفطر وان أنزل لان النزاع ترك الجماع ومن ثم اشترط أن يقصده تركه والابطال كما قاله جمع متقدمون
وقيد الامام ذلك بما اذا طرأ عند ابتداء الجماع انه بقي ما يسعه فان ظن انه لم يبق ذلك أفطر وان زرع مع
الفجر لتفسيره وقد حكى الراعي في جواز اذ لم يبق الا ما يسع الا يلا ج دون النزاع وجهين وينبغي بناء
ما قاله الامام على الوجه المحرم وهو الا حوط الذي صدر به الراعي (فان مكث) بأن لم يزرع حالا
(بطل) يعني لم يعتد كصحة في المجموع وعيجب اختيار السبكي الظاهر المتع مع قول الامام انه خيال
ومحال والسند ينجي كصحة أي حامد من قال به لا يعرف مذهب الشافعي ومع القول بالاول تلزمه
الكفارة لانه لما منع الاعتقاد بمكثه كان بمنزلة المفسد للجماع فان قلت في هذا عدم وجوب
الكفارة فيما لو أحرمت مجامعا مع انه منع الاعتقاد ايضا قلت يفرق بأن وجوب الكفارة هنا أقوى
منها ثم كما يعلم من كلامهم في البابين وأيضا فالتحليل الاول لما أثمر فيها النقص مع بقاء العبادة فلا يؤثر
فيها عدم الاعتقاد عدم الوجوب من باب أولى أمالوا مضى زمن بعد طلوعه ثم علم به ثم مكث فلا كفارة
لان مكثه مسبوق ببطلان الصوم ولا ينافي العلم بأول طلوعه تقدمه على علمنا به لانا لا نكشف بذلك بل بما
يظهر لنا * (فصل) * في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سنه ومكر وهاته
(شرط) صفة (الصوم) من حيث الزمن قابلية الوقت ومن حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح
صوم كافر بأى كفر كان اجماعا (والعقل) أى القميز (والنقاء من الحيض والنفس) اجماعا
(جميع النهار) قيد في الاربعة فلو طرأ في لحظة منه ضد واحد منها بطل صومه كالمولود ولم تردما
ويحرم كفى الانوار على حائض ونفساء الامساك أي بنية الصوم فلا يجب عليها ما تعاطى مفطر وكذا
في نحو العبد خلا فالن أوجبه فيه وذلك اكتفاء بعدم البنية (ولا يضر النوم المستغرق) لجمع
النهار (على الحجج) لبقاء أهلية الخطاب فيه وبه فارق النجى عليه فان استيقظ لحظة مع اجماعا
(والاطهار ان الانعلاء لا يضر اذا افاق) يعني خلاصه وان لم توجد افاقا منه كان طلع الفجر ولا انغناء
به وبعد لحظة طرأ الانعلاء واستغفر الى الغروب فهذا اخلا افاق والحكم واحد كما هو واضح (لحظة
من نهاره) اكتفاء بالنية مع الافاق في جزو كالانغناء السكر وقول القفال لو نوى ليل لا تم استغفر
سكره اليوم مع لانه لم يخطأ بالنية لانه لم يتركه الا إعادة بخلاف النجى عليه ضعيف وهو من زعم حمل كلامه
على غير المتعدي لانه مصرح بأنه في المتعدي * (تبييه) وقع هنا عبارات متافسة فبين شرب دواء
ليلا فزال تميزه نهارا وقد بيناهم ما فهم في شرح العباب ثم قلت والحاصل ان شرب الدواء الحاجة
أو غيرهما والسكر ليلا والانغناء ان استغفر في النهار أتم في السكر والدواء غير حاجته وبطل الصوم
ووجب القضاء في الكل وان وجد واحد منها في بعض النهار فان كان متعديا به بطل الصوم وأتم أو غير

(قوله) ويحرم كفى الانوار على حائض
ونفساء الامساك أي بنية الصوم ينبغي
أن يقال على قصد التعبد به وان لم يقصدا
حقيقة الصوم الشرعي لان الامساك قد
يشرع كفى تارك البنية قصده تلبس
بعبادة فاسدة ثم رأيت القاضى الحشى
نبه على ذلك فقال ينبغي تحريم الامساك
ولو بدون بنية مطلقا اذا كان على وجه
اعتقاد كونه عبادة تسمى ويحتمل بقاء
عبارة الانوار على الهلاها لان فيه
مناسبة للشرع حيث أمرهما بالافطار
لحشية الضرر ويزيد الضعف ويؤيده
ان الاحصاء اكتفوا في تفسير الوصال
المحترم المعنى المحفوظ فبهما ترك تناول
المطعم بالليل عمدا بلا عذر ولم يشترطوا
قصد التعبد أو غيره والله أعلم ثم رأيت
قول الشارح الآتى في الوصال وان لم ينو
به التقرب ثم رأيت بخط بعض الفضلاء
تغلاء من المجموع ولو أمسكت لانبية
الصوم لم تأثم وانما تأثم اذا نوت به وان كان
لا يعتد بها (قوله) يعني خلاصه ثم
قوله فهذا اخلا كذا في أصله بخطه الاول
بأنف والى انى بيانه فليظن ما وجد ذلك

متعدية فلا تم ولا بطلان وقول المتولى وغيره المتداوى كالمجنون معناه انه مشبه في عدم الاتم لا في عدم القضاء لان المجنون لا يصنع له بخلاف المتداوى وفي المجموع زال العقل بمجرم بوجوب القضاء واتم الترك وعرض أو دواء الحاجة كالانغماء فيلزم قضاء الصوم دون الصلاة ولا ياتم بالترك انتهى وبه يعلم ان التشبيه في قول الرافعي شرب الدواء للمتداوى كالمجنون وسفها كالسكرانما هو في صحة الصوم في الثاني اذا افاق لحظة والا فلا يلزمه القضاء وعدم صحته في الأول ان وجد في لحظة ولا قضاء ولا اتم وعلى هذا يحمل أيضا حاصل ما في المجموع عن البقوى ان شرب الدواء كالانغماء أى ان كان الحاجة (ولا) يجوز ولا (يصح) صوم في رمضان عن غيره وان أبع له فطره نحو سفر لانه لا يقبل غيره بوجه ولا (صوم العبد) النظر والاضحى اتفاقا رواه الشيخان (وكذا التشريق) ولو لم يتخ (في الجدي) وهي ثلاثة بعد يوم النحر للنهي الصحيح عن صيامها (ولا يحل) أى ولا يجوز (التطوع يوم الشك بلا سبب) لما صح عن عمار رضى الله عنه من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ولا تختص الحرمة به بل يجرم صوم ما بعد نصف شعبان ما لم يصله بما قبله أى يكن لسبب مما بقى ولو افطر بعد صومه المتصل بالنصف امتنع عليه الصوم بعده بلا سبب مما بقى لزوال الاتصال بالمجوز لصومه (فلو صامه لم يصح في الاصح) كيوم العيد يجامع التحريم لذات أولها (وله) من غير كراهة (صومه عن القضاء) ولو لم نقل كان شرع في نفل فأفدته (والنذر) كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك امان نذر صوم يوم الشك فلا يبعد والكفارة مسارعة لبراءة ذمته ولان له سببا خارجا كنظيره من الصلاة في الوقت المكروه ومن ثم بأتى في التحريم هنا ما مر ثم (وصكوا) والوافق عادة تطوعه) كأن اعتاد سرد الصوم أو صوم نحو الاثنين أو صوم يوم وفطر يوم فوافق يوم الشك يوم صومه خبر الصحيحين بذلك قال بعضهم وثبت العادة هنا بجمرة (وهو) أى يوم الشك الذي يجرم صومه بسببين كونه يوم شك وكونه بعد النصف من شعبان (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس) أى جميع منهم بحيث يتولد من تحدثهم الشك في الرؤية فيما يظهر وأما تولد الروص الذي يتحدث فيه بارؤية من يظن صدقه فهو مخالف لما رواه أصله ويجيب كون شيخنا من نبيه على ذلك وهو اذا وقع في الاسن انه رؤى ولم يقل عدل انارأته أو قاله ولم يقل الواحد أو قاله عددا من النساء أو العبد أو الفساق وظن صدقهم انتهت فظن الصدق انما اشترط في قول غير الال لاني في الحديث فالوجه انه لا يشترط فيه ظن صدق بل تولد شك كاذر كنه (برؤيته) أى بأن الهلال رؤى ليلته وان أطلق الغيم على الوجه ولم يعلم من رآه (أو شهد) أى اخبر اذا لا يشترط ذكر ذلك عند حاكم ومن ثم عبر أصله بقال (مما صيان أو عياد أو فسقة) أو نساء وظن صدقهم أو عدل وردو كيكي انسان من كل على ما أخذ من كلام الروضة واشترط العدد هنا بخلاف من روى البية احتياطاً فها ما فان فقد ذلك حرم صومه لكونه بعد النصف لا لكونه يوم شك ومرا أول الباب ان من اعتقد صدق من اخبره من هؤلاء لزمه الصوم ويقع عن رمضان وقد جعوا بين ما أوهمه كلامه من التاني ثم روى البية وهنا بأمر وكثيره ذكرتها مع ما فيها في شرح العباب ومن أحسنها ما قدمته في مجت البية (وليس أطباق الغيم شك) لا اتعبدنا فيه بأكمال العدد كما مر (ويسن تجهيل الفطر) اذا تيقن الغروب وتقدمه على الصلاة للصبر الصحيح لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ويسن كونه وان تأخر كما أفادته عبارة أصله (على تمر) وأفضل منه رطب وجد لما صح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلى على رطبات فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن حصى حسوات من ماء وقضيته عدم حصول السنة بالبر وان تم صلاحه وبالأولى ما لم يتم صلاحه ولو قيل بالالحاق في الأول لم يعد (والا) يتسره له أحدهما أى حال ارادة الفطر

(قوله) أى ان كان الحاجة قياس كلامه المتقدم أن يقول لغیر حاجة والله أعلم ثم راجعت أصله فرأيت بخطه رحمه الله لغیر حاجة ثم ضرب على لغیر وزيد لا لم قبل حاجة فاعل هذا من اصلاح غيره والله أعلم (قوله) ما لم يصله بما قبله قواهم في صوم نصف شعبان ما لم يصله بما قبله يظهر ان محله بالنسبة الى اليوم الاخير منه ما لم يكن يوم شك فان كان حرم مطلبا لان الاستثناء لم يرد فيه من حيث كونه يوم شك فامل (قوله) بحيث يتولد من تحدثهم الشك هل يعتبر الشك هنا والظن فيما يأتى بالنسبة لكل أحد حتى لا يجرم صومه من حيث انه يوم شك على الحالى فيها الظاهر نعم والله أعلم وان اقتضى كلام الأذرى المتقول في النهاية لانه (قوله) وظن صدقهم قول الروضة وظن صدقهم يحتمل عوده الى الجميع بل هو الظاهر بناء على ما مر جوابه في الوقف من ان التيسر الاخير يعود على جميع الجمل المتقدمة عليه قلنا مل ثم رأيت الفاضل المحشى قال قول الروضة ظن صدقه معناه ما من شأنه ان يظن صدقه بأن يكون حاله مما يصلح لظن صدقه لكن لم يظن من ليس كذلك تخذه لا يؤثر شكوا حيث لا فلا اشكال على الروض ولا عجب في سكوت شرحه انتهى

فلو تعارض التجمل على الماء والتأخير على الترقىم الأول فيما يظهر لأن مصلحة التجمل فيها حصة
تعود على الناس أشبه لها في لا يزال الناس إلى آخره ولا كذلك الترقىم وفي خبر سند حسن أحب
عبادى إلى أن يحملهم فطرأ (فاء) لضعف الصحيح إذا كان أحدكم صائما فليظفر على التمر زاد الشافعي
في رواية فانه بركة قال لم يجد الترقىم على الماء فانه طهور وأخذ منه ابن المنذر وغيره وجوب الفطر على
التمر والتثليث الذي أفاده المتن في التمر والخمر في الكل شرط لكمال السنة لا أصلها كالترتيب
المذكور فيحصل أصلها بأي شيء وجد من الثلاثة فيما يظهر ويظهر أيضا في ترقوت شهنه وماء خفت
أو عدت شهنه ان الماء أفضل لكن قد يعارضه حكم المجموع بشذوذ قول القاضي الأولى في زماننا
الفطر على ماء يأخذه بكفه من النهر ليكون أبعد عن الشبهة انتهى الا ان يحاج بأن سبب شذوذ ما بينه
غيره ان ماء النهر كالذلة ليس أبعد عن الشبهة لأن كثيرين من البلاد التي على حافتها بحفر ون حفر
لصيد السمك فتمتلئ ماء ثم يسدون عليه فإذا أخذوا السمك منه فتحوا السمك فيخلط ماؤه مع الملوكة غيره
وهذه شبهة قوية فيه أي ولا ينافيه قولهم الآتي في الاحياء انه لا يصير شر بكا عوده للنهر اتصافا لا تأنيلا
ذلك ومع ذلك نقول انه باقى على ملكه وهو ملحظ الشبهة وبفرض ان الشذوذ من غير ذلك الوجه فعله
من حيث ايهامه تقديم الماء مطلقا وصرح كلامهم كالخبرين بذب الترقىم على الماء حتى يملكه وقول
الحج الطبري يسئل النظر على ماء من زمزم ولو جمع بينهما وبين التمر فحسن مردود بأن أوله فيه مخالفة
لأنص المذكور وآخره فيه استدراك زيادة على السنة الواردة وهما متعان الا بدليل ورد أيضا بأنه
صلى الله عليه وسلم صام بمكة عام الفتح أياما من رمضان ولم يقل عنه في ذلك ما يخالف عادته المستقرة
من تقديم التمر فدل على عمله بها حينئذ والانتقل وحكمته انه لم يسهل مع ازالتة لضعف البصر
الحاصل من الصوم لا خراجة فضلات المعدة ان كانت والا فتغذيه للاعضاء الرئيسة وقول الأطباء
انه يضعفه أي عند المداومة عليه والشي قد ينفع قليلا ويضر كثيرا وصرح بهما أيضا انه لا شيء بعد التمر
غير الماء بقول الروياني ان فقد التمر فلو أخرج ضعيف والأذرى الرطب أخوات التمر وانما ذكره ليسره
غالبًا بالمدينة كذلك ويسئل السجور كما بأصله المصحح ان من سنن المرسلين * تيسره * أجمعوا على ان الصوم
ينقض ويتم تمام الغروب وعلى انه يدخل فيه بالتجر الثاني وما نقل عن بعض السلف انه بالاسفار
أو طلوع الشمس زلة فبحسب على ان المصنف نازع في صحة الثاني عن قائله قال أصحابنا ويجب امسا الجزء
من الليل بعد الغروب ليتحقق به استكمال النهار أي فليس بصوم شرعي ويعتبر كل محل بطول جره
وعروب شمس فيما يظهر لنا لا في نفس الامر قال العلماء في خبر مسلم اذا غابت الشمس من ههنا
وأقبل الليل من ههنا فقد أفطر الصائم أي حقيقة انما ذكرهذين لبيان ان غروبها عن العيون لا يكفي
لانها قد تغيب ولا تكون غربت حقيقة فلا بد من اقبال الليل أي دخوله (وتأخير السجور) لان
الامة لا يزالون بخير ما أخرود رواه أحمد ويسئل كونه بتمر لخبر فيه وهو بضم السين الاكل في السجور
وبفتحها اسم لما كؤل حينئذ ويحصل أصل سنته ولو بجرعة ماء ويدخل وقته بنصف الليل وحكمته
التقوى أو مخالفة أهل الكباب وجهان والذي يتجه أنها في حق من يتقوى به التقوى وفي حق غيره
مخالفتهم وبه رد قول جمع متقدمين انما يسئل لمن يرجو نفعه واهلهم لم ير واحد يتسحروا ولو بجرعة
ماء فان من الواضح انه لم يذكره الغاية للنفع بل لسان أقل مجزئ نفع أولا (ما لم يقع في شك) والا كان ترد
في طلوع الفجر فالأولى تركه لخبر دع ما يريك الى ما لا يريك * فرع * يحرم علينا عليه صلى الله عليه
وسلم الوصال بين صومين شرعيين عمدا مع علم النهي بلا عذر وان لم ينوبه التقرب قال جمع متقدمون
وهو أن يستديم جميع أوصاف الصائمين وعليه فيزول بجماع أو نحوه لكن في المجموع انه لا يمنع

(قوله) والخبر في الكل الخبر انما يدل
على الجمع لأعلى خصوص التثليث
ثم رأيت الفاضل المحمدي به عليه

واستظهره الاسنوى وقد يقال ان علنا بالضعف وهو ما اطمع قواعليه اتجه ما في المجموع فلا يزول
الاتعاطى ما من شأنه أن يعزى كسمعة بخلاف نحو الجماع أو بان فيه صورة ايقاع عبادة في غير
محلها أثر أى مفطر لكن كلام الاصحاب كالصريح في الأول (وليس) نذبا من حيث الصوم فلا ينافي
وجوبه من جهة أخرى (لسانه عن الكذب والغيبة) حتى المباحين بخلاف الواجبين ككذب النقاد
مظلوم وذو كريب ونحو خاطب وجميع حوارحه عن ~~كل~~ محرم لخبر البخاري من لم يدع قول الزور
والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ونحو الغيبة المحرمة بطل ثواب صومه كما دلت عليه
الاخبار ونص عليه الشافعي والاصحاب وأقرهم في المجموع وبه يرتجى الأذرى حصوله وعليه اثم
معصيته أى أخذ ما قاله المحققون في الصلاة في المصوب وقال الأوزاعي يبطل أصل صومه وهو قياس
مذهب أحمد في الصلاة في المصوب وخبر خمس يظن الصائم الغيبة والتميمة والكذب والقبلة
واليمين الفاجرة باطل كما في المجموع قال الماوردي وبفرض صحة فالمراد بطلان الثواب لا الصوم
نفسه قال السبكي ومن هنا حسن عد الاحترار عنه من أدب الصوم وان كان واجبا مطلقا انتهى
وعن نحو التمتع ولو بحق فان شتمه أحد فليقل ولو في نفل انى صائم لخبر العيصين بذلك أى بقوله في نفسه
نذ كبرائها ولسانه حيث لم يظن رياء مرتين أو ثلاثا زجر الخصة فان اقتصرت على أحدهما فالأولى
بلسانه (و) ليس نذبا أيضا (نفسه عن الشهوات) المباحة من مسموع ومبصر ومشموم كمنظر
ريحان أو مسه بل قال المتولي بكرهه نظره وجرم غيره بكرهه شتم ما يصل ربحه ما غمه وما لبوس
فان ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم ليتفرغ للعبادة على وجهها الاكل طاهرا وباطنا (ويستحب
أن يغتسل عن الجنابة) والحيض والنفاس (قبل الفجر) للابصيل الماء الى باطن نحو أذنه وأذنه
وقضيته وصوله لذلك مقطر وليس عمومهم مرادا كما هو ظاهر أخذنا ما مر أن سبق ماء نحو المضضة
المشروع وأغسل الفم الخمس لا يظفر لعذره فليحمل هذا على مبالغة منهى عنها أو نحوها ويكره له
دخول الحمام من غير حاجة لانه فديضه فيفطر ومن ثم لو اعتاده من غير تأذبه البتة لم يكرهه على ما يحتمل
الأذرى (و) يستحب (أن يتحذر عن الحجامه) والفصد لما مر فيها (و) عن (القبلة) المكروهة
لما مر فيها تفصيلها وأعادها هنا اعتناء بشأنها الكثيرة الاطلاع بها (و) عن (ذوق الطعام) وغيره
بل يكره خوفا من وصوله الى حلقه (و) من (العلك) بفتح العين بل يكره أيضا لانه يعطش ويفطر
على قول اتابكسرها فهو المعلوم وتصح ارادته لكن بتقدير مضغ والكلام في علك لم تنفصل منه عين
بأن مضغ قبل ذلك حتى ذهب رطوبته أو مضغ وفيه عين لكن لم يتلغم من ريقه المخلوط شيئا (و) يستحب
(أن يقول عند فطره) أى عقبه (اللهم لك) قدم افادة لكلال الاخلاص أى لا لغرض ولا لاحد
غيرك (صحت وعلى رزقك) أى الواصل الى من فضلك لا يجوزى وتوقى (أفطرت) للاتباع
ولا يضر إرساله لانه في الفضائل على انه وصل في رواية وروى أبو داود وذهب الظمأ في شرح الروض
اللهم ذهب الظمأ ولم أرها في أى داود وابتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى وغيره باواسع
الفضل اغفر لى (و) يستحب أى يتأكد من حيث الصوم والافذ لك سنة في كل زمن (أن يكثر الصدقة
وتلاوة القرآن في رمضان) لخبر الترمذى وقال غريب أى الصدقة أفضل قال صدقة في رمضان
ولان الحسنات تضاعف فيه وخبر العيصين ان جبريل كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم في كل
سنة في رمضان حتى يسلم فيعرض صلى الله عليه وسلم القرآن عليه (وأن يعتكف) فيه كثيرا
لانه أقرب لصون النفس وتفرغها للعبادة (الاسما) تشديد الباء وقد تخفف ويجوز في الاسم بعدها
الجز وهو الاربع وقسماء وهى دالة على ان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها (في العشر الاواخر منه)

فتأكد له أكثر الثلاثة المذكورة للتابع ورجاء مصادقة ليللة القدر اذ هي منحصرة فيه عندنا
 تجادل عليه الاحاديث الصحيحة الكثيرة ومن ثم لو قال لزوجه أنت طالق ليللة القدر فان كان قاله
 أول ليللة احدى وعشرين أو قبلها طلقت في الليلة الاخيرة من رمضان أو في يوم احدى
 وعشرين مثلاً لم تطلق الا في ليللة احدى وعشرين من السنة الآتية نعم لو رآها في ليلة ثلاث
 وعشرين مثلاً من سنة التعليق فهل يحنث لان كلامهم طافح بأنها تدرك وتعلم فهو
 نظير ما مر فبين ان فرد روية الهلال بل قياس ذلك انه لو أخبره من يعتقد صدقه بأنه رآها حنث
 أولاً لان علاماتها خفية جداً ومتعارضة فربية بعضها أو كلها لا تقتضي الحنث لانه لا حنث بالشك
 صكل محتمل والأول أقرب ان حصل عنده من العلامات ما يغلب على الظن وجودها وقد وقعوا
 الطلاق بنظير ذلك في مسائل تعرف من كلامهم في بابه * (فصل) * في شروط وجوب الصوم
 ومخصصاته (شروط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) فلا يجب على صبي ومجنون رفع القلم
 عنهما ويجب على السكران التعدي كما علم من كلامه في الصلاة والاسلام ولو فيما مضى بالنسبة للمرتد
 حتى يلزمه القضاء اذا عاد للاسلام بخلاف الكافر الاصلى نعم يعاقب عليه في الآخرة نظير ما مر
 في الصلاة وأخذ من تكليفه به حرمة الطعام المسلم له في نهار رمضان لانه اعادة على معصية وفيه نظر
 لانه ليس مكافأه بالنسبة للاحكام الدنيوية لانه لا تنزهه على تركه ولا تعامله بقضية كفره الا أن يجب
 بأن معنى اقراره عدم التعرض له لا بما عاينته كما يعلم مما يأتي في الجزية (وطاقتة) حاسوباً فلا يلزم
 عاجزاً عرض أو كبراً جاعاً ولا حائضاً أو نساء لانهما لا يطبقانه شرعاً ووجوب القضاء عليهما
 انما هو بأمر جديد وقيل وجب عليهما ثم سقط وعليهما ما ينوبان القضاء لا الاداء على الأول خلافاً
 لابن الرفعة لانه فعل خارج وقته المقدّر له شرعاً لا ترى أن من استغرق يومه الوقت ينوب القضاء وان
 لم يخاطب بالاداء وبما تقرر علم أن من هم بوجوبه على نحو حائض ومنع عليه وسكران مراده
 وجوب انعقاد سبب ليرتب عليهم القضاء لا وجوب التكليف لعدم صلاحيتهم للخطاب ومر أن المرتد
 مخاطب به خطاب بتكليف لصلاحته لذلك ومن ألحقه بأولئك فراده أنه يوصف الردة لا يخاطب به
 اصالة بل بعلمه بالخطية بالاسلام عن المستلزم لذلك فكان خطابه به بمنزلة الخطاب بالصوم لان اعتقاد
 السبب من هذه الخفية ولا يرد الكافر الاصلى لانه وان خوطب بالاسلام يكتفي منه ببذل الجزية
 فلم يستلزم خطابه بالصوم اصالة ولا تعاقب ثم يلزمه قضاء اذ لم يعتد السبب في حقه (ويؤمر به
 الصبي) الشامل للأنثى اذ هو للجنس أي بأمره به ووليّه وجوباً (السبع اذا أطاق) وميز (ويضربه
 وجوباً) على تركه (لعشر) اذا أطاقه نظير ما مر في الصلاة فيهما والتظهير بأن الضرب عقوبة يقتصر
 فيها على محل ورودها ردياً بالانسلم كونه عقوبة والتقييد بالتكليف والمعصية وانما القصد مجرد
 الاصلاح بانف العادة لينشأ عليها (وباح تركه) أي رمضان ومثله بالأولى كما صوم واجب
 (للريض) أي يجب عليه (اذا وجد به ضرراً شديداً) بحيث يبيع التيمم للنص والاجماع وان تعدي
 بسببه لانه لا ينسب اليه ثم ان أطلق مرضه فواضح والا فان وجد المرض معتبر فيل الفجر لم يلزمه التيمم
 والالزمتها واذ انوى وعاد فظرو لولزمه الفطر فصام مع لان معصيته ليست لذات الصوم (و) يباح
 تركه لنحو حصاد أو بناء لنفسه أو لغيره تبرعاً أو بأجرة وان لم ينحصر الامر فيه أحد انما يأتي في المرضعة
 خاف على المال ان صام وتعذر العمل ليلاً ولم يغتنه فيؤدي لتلفه أو نقصه تقصلاً بتغابن به هذا هو
 الظاهر من كلامهم وسيأتي في انقاذ المحترم ما يؤيده خلافاً لمن أطلق في نحو الحصاد المنع وان أطلق
 الجواز ولو توقف كسبه لنحو قوة المضطر اليه هو أو مومنه على فطره فظاهر أن له الفطر لا يمكن بقدر

* (فصل) * في شروط وجوب الصوم
 ومخصصاته *

الضرورة (للمسافر سفر اطول بلا مباح) للكاتب والسنة والاجماع وبأنها جميع مأمرة في القصر
 بحيث جاز انظر وحيث لا فلا نعم سبع علم من كلامه أن شرط الفطر في أول أيام سفره أن يفارق
 ما تشترط مجاوزته للقصر قبل طلوع الفجر والالم يفطر ذلك اليوم ومرة أنه ان قصر بالصوم فالقصر
 أفضل والأفأصوم أفضل ولا يباح الفطر حيث لم يحش معي تبين أن قصد سفره محض الترخص كمن
 سلك الطريق إلى بعد القصر ولا ينافيه قوله لم يحلف ليطأن في شهر رمضان فطره أنه ان يسافر
 لان السفر هنا ليس لمجرد الترخص بل للتخلص من الحنث ولأن صام قضاء لزمه الفور فيه قال السبكي
 بحثا ولأن لا يرجوز منا بقضى فيه لادامته السفر أبدا وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه ولو نذر صوم
 شهر معين كرجب أو قال أصومه من الآن جاز له الفطر بعد السفر عند القاضي كرمضان بل أولى
 وخالفه تلميذه البغوي وفرق بأن الشارع جوز له الفطر بعد السفر وهذا يجوز حيث لم يستثنه
 والاول أوجه ولا يحتاج لاستثنائه لعله مما جوز الشارع بالاول ثم رأيت الأوراء من غير
 عز وهلقاضي وصريح كلام الأذري والزركشي امتناع الفطر في سفر الزهدة على من نذر صوم الدهر
 لانه انسد عليه القضاء بخلاف رمضان (ولو أصبح صائما فرض أفطر) لوجود سبب الفطر تهرأ
 عليه ويشترط في حل الفطر بالعذر قصد الترخص على الوجه كحصر يريد التحلل ولتيميز الفطر بالمباح
 من غيره ورجح الأذري مقابله كتحلل الصلاة وفيه نظر ويفرق بأن تحللها واقع مع انقضاءها
 وليس مبطل لها وما هنا في أثناء العبادة ومبطل لها فتعين الحاقه بتحلل المحصر وسيأتي في قول المتن
 في فصل الكفارة وكذا غيرها أنه صريح في الوجوب (وان) أصبح صائما ثم (سافر فلا) يفطر
 تقلل الحضر لانه الاصل ولانه باختياره (ولو أصبح) المريض والمسافر (صائنا) بأن والابلا
 (ثم أراد الفطر جاز) بلا كراهة لوجود سبب الترخص وانما امتنع القصر بعدنية الاتمام لانه يكون
 نازكا للاتمام الذي التزمه لا إلى بدل وهنا يترك الصوم ببدل هو القضاء قال والده الروابي وله ما ذلك
 وان نذر الاتمام لان ايجاب الشرع أقوى منه وكما لو نذر مسافر القصر والاتمام فانه لا تغير الحكم
 أى من حيث الاجزاء على ما يعلم مما يأتي في النذر (فلو أقام) المسافر الذي نوى (وشق) المريض
 كذلك قبل أن يتناول مفطرا (حرم الفطر على الصبي) لاتقاء المبيع (واذا أفطر المسافر والمريض
 قضيا) للآية (وكذا الحائض) والنفساء اجبا عاود كرها استيعابا لاقسام من يقضى وان قدمها
 في الحيض لانها من أحكامه فلا تكرر (والمفطر بلا عذر) لانه أولى بالايحباب من المعذور
 ومن ثم لزمه الكفارة العظمى عند كثيرين (وتارك البتة) الواجبة ولوهو لانه لم يصم وانما لم يؤثر
 الاكل ناسيا لانه منهي عنه والنسيان يؤثر فيه بخلاف البتة فأنما موربها والنسيان لا يؤثر فيه ويست
 تتابع قضاء رمضان ولا يجب فور في قضائه الا ان ضاق الوقت أو تعذر الفطر كإتاق (ويجب
 قضاء ما فات) من رمضان (بالانتهاء) لانه نوع مرض وفارق الصلاة بمشقة تكررها (والردة)
 لانه التزم الوجوب بالاسلام (دون الكفر الاصل) اجبا عاودت غيا في الاسلام (والصبا والجنون)
 لرفع القلم عنهما نعم لو ارتد ثم جن قضى جميع أيام الجنون أو سكر ثم جن قضى أيام السكر فقط لمأمرة
 في الصلاة (ولو بلغ) الصبي (باليهار) في حال كونه (صائما) بأن نوى ليلا (وجب اتمامه بالقضاء)
 لانه صار من أهل الوجوب ومن ثم لو جامع بعد البلوغ لزمته الكفارة (ولو بلغ فيه) أى النهار (مفطرا)
 أو أفاق أو أسلم فلا قضاء في الأصح لعدم تمكنه من زمن يسع الاداء والتكميل عليه لا يمكن فهو كمن
 أدرك من أول الوقت قدر ركعة ثم جن (ولا يلزمهم) أى هؤلاء الثلاثة (امساك بقية النهار في الأصح)
 لانهم أفطروا لعذر فاشبهوا المسافر والمريض (ويلزم) الامساك (من تعذر بالفطر) ولو شرعا

كان ارتد عقوبة له (أونسي التبة) من الليل لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو نوع
تقصير وكذلك لو طلق بقاء الليل فأكل ثم إن خلافه (للمسافر أو مريضاً) ومثلهما حائض ونفساء
ومن أظفر لعطش أو جوع خشى منه مبيح تيم فقتل بعضهم عن بعض شروح الحاوي أنه يلزمه
الامساك وصوبه ليس في محله لأن كلاهما كاتري مصرح بخلافه بجماع عدم التعدي بالفطر مع عدم
التقصير (زال عذره بما بعد الفطر) لأن زوال العذر بعد الترخص لا أثر له كما لو أقام بعد
القصر والوقت باق نعم يستحق حرمة الوقت ويستلهم أيضاً إخفاء الفطر خوفاً من التهمة أو العقوبة
ويؤخذ منه أن محله فين يحشى عليه ذلك دون من ظهر سفره أو مرضه الزائل بحيث لا يحشى
عليه ذلك (ولو زال) عذرهما (قبل أن يأكلا) أي تناولاً مفطراً (ولم ينوب بالافسكنا) لا يلزمهما
امساك في (المذهب) لأن تارك التبة مفطر حقيقة فهو مأكّل أما إذا نوب إلى الفطر فلهما اتصاف صومهما
كأمر (والأظهر أنه) أي الامساك (يلزم من) ترك التبة ليلاً ومن (أكل يوم الشك) قال من
لم يأكل وهو ثلاثون يوماً في شعبان ولم يتحدث فيه برؤيته كما هو واضح (ثم ثبت كونه من رمضان)
لتبين وجوبه عليه وأنه أكل جهله به وبه فارق ما حرّ في المسافر لأنه يباح له الأكل مع العلم بكونه من
رمضان وهذا يلزمه القضاء على الفور وإن نازع فيه جمع لأنهم مقصرون بعدم الإطلاع على الهلال
مع روية غيرهم له فهو كسبهم ناسي التبة لتقصير حتى يلزمه القضاء بل أولى وما ذكرته من وجوب الفور
مع عدم التحدث هو ما دل عليه كلام المجموع وغيره بل تعليل الاصحاب وجوب الفور بوجوب الامساك
صريح فيه وانما خلافه في ذلك في ناسي التبة لأن عذره أعم وأظهر من نسبته للتقصير فكفي في عقوبته
وجوب القضاء عليه فحسب ويثاب ما مور بالامساك عليه وإن لم يكن في صوم شرعي (وامساك بنية
اليوم من خواص رمضان بخلاف النذر والقضاء) لانتفاء شرف الوقت عنهما وإن لم يجز
في إفسادهما ككفارة* (فصل) في بيان فدية الصوم الواجب وإنها تارة تجامع القضاء وتارة تفرد عنه
(من فاته شيء من رمضان فبات قبل ان يمسك القضاء) بأن مات في رمضان أو قبل غروب ثاني العيد
أو استمر به نحو حيض أو مرض من قيل غروبه أيضاً أو سفره المباح من قبل فخره إلى موته (فلما تدارك
له) أي الفائت فدية ولا قضاء لعدم تقصيره (ولا أثم) كالموت يمكن من الحج إلى الموت هذا إن فات
بعذر والاثم وثار له عنه وليه بنية أو صوم (وإن مات) الحرام مثله التمن في الاثم كما هو ظاهر
لأن التدارك لأنه لا علاقة بينه وبين أفاربه حتى ينوب عنه نعم لو قبل في حرمة وله قريب رقيق له الصوم
عنه لم يعد لأن الملبأ أهل للأنابة عنه (بعد التمكن) وقد فات بعذر أو غيره أثم كما أفهمه المتن
وصرح به جمع متأخرون وأحرأ ذلك في كل عبادة وجب قضاؤها فأخر مع التمكن إلى أن مات
قبل الفعل وإن طعن السلامة فيعصى من أخر من الامكان كالحج لأنه لم يعلم الآخر كان التأخير له
مشروطاً بسلامة العاقبة بخلاف المؤقت العلوم الطرفين لا اثم فيه بالتأخير من زمن إمكان أدائه
(لم يصم عنه وليه في الجديد) لأن الصوم عبادة دينية لا تقبل نسياناً في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة
وخرج مما من عجز في حياته بمرض أو غيره فإنه لا يصام عنه مادام حياً (بل يخرج من تركه لكل
يوم مند طعام) مما يحزى فطرة فخر فيه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما وقضية قوله من تركه
أنه لا يجوز للأجنبي الإطعام منه وهو ممتنع لأنه يدل عن بدني وبه يفرق بينه وبين الحج وكذا يقال
في الإطعام في الأنواع الآتية ومما أنه لا يجوز إخراج الفطرة بلا إذن وبأن ذلك في الكفارة فإفادتها
كذلك ويؤخذ منها في الفطرة أن المراد هنا بالبدن التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي به عند
أول مخاطبة بالقضاء (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها أي صومهما فإذا مات قبل تمكنه من قضاءه

(قوله) في ناسي التبة يشعر بوجوب
النذر بدعي تاركها عمداً والانتقال
في تارك التبة لكن في حاشية الفاضل
الحشي عبيد على المحل مانصه * فرغ
مانصه في الخادم عن شرح المذهب
أن ترك التبة ولو عمداً قضاء على
التراخي بخلاف واعتراض السبكي
مسألة العمد انتهى (قوله) الحروم
التي تترك النظر في البعض وينبغي أن
يكون كالحرج لأن تركه وبين أفاربه
علاقة لأنهم يربون ماله كمنعه الحرج
(قوله) وقضية قوله من تركه قد توقف
فيه ويجوز أن يكون التقيد بما ذكره
محل الوجوب على الولي لأنسان المحل
الذي يتعين منه الإخراج فليأتمل (قوله)
عند أول مخاطبته بالقضاء قد يقال
ولا يخاطب بالأطعام عند أول مخاطبته
بالقضاء بل لا يخاطب به مطلقاً وانما
المخاطب به وليه بعد موته فينبغي أن يعتبر
المحل الذي هو به حال الموت فالفرق
بينه وبين الفطرة واضح

فلا تدارك ولا اثم فان بعذر أو بعده فات بعذر أو لا وجب لكل يوم مد يخرج عنهم ما والقديم انه لا يتعين الاطعام فيمن مات مسلماً بل يجوز للولي أيضاً ان يصوم عنه بل في شرح مسلم انه يسن للخبر المتفق عليه من مات وعليه صوم صام عنه وليه ثم ان خلف تركه وجب أحدهما والادب وظاهر قول شرح مسلم بسن انه أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه الخلاف القوي والاطعام لا خلاف فيه فالوجه ان الاطعام أفضل منه (قلت القديم هنا اطهر) وقد نص عليه في الجديد ايضا فقال ان ثبت الحديث قلت به وقد ثبت من غير معارض وبه يدفع الاعتراض على المصنف بانه كان ينبغي له اختياره من جهة الدليل فان المذهب هو الجديد وفي الروضة المشهور في المذهب تصحيح الجديد وذهب جماعة من محققي أصحابنا الى تصحيح القديم وهو الصواب بل ينبغي الجزم به للاحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والخبر الوارد بالاطعام ضعيف انتهى واتصل به جماعة بانه القياس وبه أفتي أصحابنا فتعين حل الصيام في الخبر على يده وهو الاطعام كالمسي في الخبر التراب وضوءا لكونه بدله ويدل له ان عائشة قائلة بالاطعام مع كونها راوية وفيه ما فيه (والولي كل قريب على المختار) خبر مسلم صوحى عن أمك لمن قال له أمي ماتت وعليها صوم نذر وهو يطل احتمال ان يراد به ولي المال أو ولي العصبية ولو كان عليه ثلاثون يوماً أو أكثر فصامها أقرار به أى أو ما دون الميث أقربيه في يوم واحد أجزأت كالجثة في المجموع وقاسه غيره على ما لو كان عليه حج اسلام وحج نذر وحج قضاء فاستأجر عنه ثلاثة كل لواحدة في سنة واحدة (ولو صام أحنبى) على هذا (بإذن) الميت بان يكون أوصاه أو بإذن (الولي) ولو سقم فمما يظهر لانه أهل للعبادة (صح) ولو باجرة كالحج (لا) ان صام عنه مستقلاً فلا يجزئ (في الاصح) لانه لم يرد وفارق الحج بان المال فيه دخل خلا فاشبه قضاء الدين ولو امتنع الولي من الاذن أو لم يتأهل لخصوصه لم ياذن الحاكم على الاوجه بل ان كانت تركت عين الاطعام والالم يجب شئ (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية) تجزئ عنه لعدم ورود ذلك (وفي الاعتكاف قول) انه يفعل عنه كالصوم (والله أعلم) وفي الصلاة قول أيضاً انها تفعل عنه أوصى بها أم لا حكاه العبادى عن الشافعى وغيره عن إسحاق وعطاء لخبر فيه لكنه معلول بل نقل ابن برهان عن القديم انه يلزم الولي أى ان خلف تركه ان يصلى عنه كالصوم ووجه عليه كثيرون من أصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مذكراً واختار جمع من محقق المتأخرين الاول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقر به ان نقل جمع شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المراد به اجماع الاكثر وقد تفعل هي والاعتكاف عن ميت كركعتي الطواف فانها تفعل عنه تبعاً للحج وكما لو نذر ان يعتكف صائماً فانها تفعل الولي أو ما دونه عنه صائماً (والاظهر وجوب المد) وقضاء عن كل يوم من رمضان أو نذراً وقضاء أو كفارة (على من أفطر للكبر) أو المرض الذي لا يرجى برؤه بان يلحقه بالصوم مشقة شديدة لا تطاق عادة لان ذلك جاء عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم ولا تخالف لهم وفارق المرض المرجو البرء والمسافر يانها بتوقعان زوال عذرهما أمامن بقدر على الصوم في زمن لنحو برده أو قصره فهو كرجو البرء وخرج بأفطر ما لو نكف وصام فلا فدية كما في الكفاية عن البندنيي واعترضه الاسنوى بان قياس ما صححوه وهو انه محاط بالفدية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقد يجاب بان محل مخاطبته بها ابتداء ما لم يرد الصوم حينئذ يكون هو المخاطب به وقضية كلام المتن وغيره وجوبها ولو على فقير تستقر في ذمته لكنه صح في المجموع سقوطها عنه كالفطرة لانه عاجز حال التكليف بها وليس في مقابلة جناية ونحوها فان قلت ينافيه قولهم حق الله المالى اذا عجز عنه العبد وقت الوجوب ثبت في ذمته وان لم يكن على جهة البذل اذا كان

(قوله) حينئذ يكون هو المخاطب الخ أى ابتداء فيما يظهر حتى لا يرد عليه ان مقتضاه انه اذا أراد الصوم امتنع الاطعام فحرم هذه الارادة والله أعلم

بسبب منه وهو هنا كذلك اذ سببه فطره قلت كون السبب فطره ممنوع والالزمت الفدية القادر
فعلنا ان السبب انما هو محجزه المقضى لفطره وهو ليس من فعله فانضم ما في المجموع فقامه ولو قدر
بعد على الصوم لم يلزمه قضاء كما قاله الاكثرون وفارق نظيره الآتي في الغصوب بانه هنا مخاطب بالغدية
ابتداء فاجزأت عنه وتم الغصوب بمخاطب بالحج وانما جازت له الانامة للضرورة وقد بان هدمها
(وأما الحامل والمرضع) غير المتخيرة فوليست في سفر ولا مرض (فان أظفر تخوفا على أنفسهما)
ان يحصل لهما من الصوم مبيع تيم (وجوب القضاء بلا فدية) كالمرضى المرجو البرء وانضم لذلك
الخوف على الولد لانه وقع بعباده اذ اجتمع المانع وهو الخوف على النفس الا ترى ان من أظفر خوف
الهلاك على نفسه بغير ذلك يتفق عنه المدو والمقتضى وهو الخوف على الولد غلب المانع (أو) خافا
(على الولد) وحده ان يحض أو قبل الابن فيضطر بجميع تيم ولومن تبرعت بارضاعه أو استؤجرت له
وان لم تعين بان تعددت المراضع ثم كما صرح به في المجموع (لزمتهما الفدية في الاظهر) لقول ابن
عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية انما منسوخة الا في حقهما وفي نسخ
لزمهما القضاء وكذا الفدية في الاظهر قال الاذري وأحسبه من اصلاح ابن جعوان والفدية هنا
على الاحيرة وفارقت كون دم التمتع على المستأجر بان فعل تلك من تنقاص اصال المنفعة الواجب عليها
وفعل هذا من تمام الحج الواجب على المستأجر أيضا فالعبادة هنا وقعت لها وتم وقعت له أما المراجعة
المتخيرة فلا فدية عليها للثبوت وكذا ان كانتا في سفر أو مرض وترخصتا لاجله أو أطلعتا بخلاف
ما اذ ترخصتا للرضيع والحمل (والاصح انه يلحق بالمرضع) فيما ذكرتهما من التفصيل (من) أفاد
قوله يلحق ان المنقذة المتخيرة أو المسافرة أو المراجعة فهن هنا ما مر ثم (أظفر لتعاذ) آدمي محترم حر
أو قنله أو لغيره (مشرف على هلاك) بغير أو غيره ولم يتمكن من تخليصه الا بالفطر بجاع ان في كل
افطار اسبب الغير * تنبيه * ما ذكرته من ان الآدمي باقسامه المذكورة يجري فيه تفصيل الموضع هو
ما يصرح به اطلاق التقال في الآدمي المحترم وجوب الفدية لانه يرتفق بالفطر لاجله شخصان والطلاق
القاضي وجوبها في كل فطر مأذون فيه لاجل الغير والانوار وجوبها في الحيوان والمجموع وجوبها
في المشرف على الهلاك ولا يتأني في هذه الاطلاقات ما أفاده المتن ان هذا يجري فيه التفصيل السابق
فيما الحق به لان مراد المطلقين الوجوب هنا الوجوب في بعض أحوال الحق به كما هو واضح من نص المتن
على جريان ذلك التفصيل هنا وخرج بالآدمي باقسامه الحيوان المحترم والمال المحترم الذي لا روح
فيه والذي أفاده قول التقال لو أظفر لتخلص ماله لم يلزمه فدية لانه لم يرتفق به الا شخص واحد
ان كلامهما ان كان له فلا فدية أو لغيره فالفدية وكلام القاضي يفهم هذا أيضا وهو مخجه
في الجملة لانه لم يلم بمشور فيه نفسه ارتفاق تأتي الفرق فيه بين الملتقذ فلا فدية لما ذكره وما لغيره
ففيه الفدية لانه ارتفق به شخصان المالك والملتقذ أو الحيوان فالذي يتجه فيه انه لا فرق بين ماله ولغيره
لانه في الاول ارتفق به اثنان الملتقذ والملتقذ وفي الثاني ارتفق به ثلاثة هما مالك الملتقذ وأما اطلاق
المجموع لزوم الفدية مع تعبيره بالمشرف الاعم من الحيوان والجماديه أو لغيره فهو وان وافق الحلاق
المتبعيد المدر لولا كان شخصان في شرح المنهج رأى بعد هذا المدر لخص الوجوب بالآدمي وقد علمت
ان صريح كلام القاضي وبفهوم كلام التقال ينافي في الشخ في تعميمه بطريق المفهوم انه لا فدية في غير
الآدمي من حيوان وجماديه أو لغيره وبما ينافي في اطلاق الانوار وجوبها في الحيوان وعدم
وجوبها في غيره والاطلاق الاول موافق لما رجحه وكذا الثاني الا في مال الغير والاجبه ما ذكرته فيه
كما تقرر وكان اختلاف هذه العبارات هو سبب اختلاف نسخ شرح الروض وقد علمت المعتمد ما قرره

(قوله) وفارق نظيره الآتي في الغصوب
هذا الفرق لا يتأني فيمن أراد الصوم لما
أفاده مع ان لها هركلامهم عدم لزوم
القضاء (قوله) ولانه اذا اجتمع المانع لا يلزم
كونه مانعا تأمل وليس في قوله الا ترى
الحمايل لذلك فتأمل

فاستفده وأخذ بعضهم من ذلك أن من معه قد خشي عليه أن يتلعبه وأنه لو ابتلعه ليلأخرجه منه أي
من فيه نهارا لم يفتقر ولا يلحق ادخاله المؤدى إلى خروجه بالاستسقاء أو الفطر المتوقف عليه التخلص
للحيوان المحترم واجب كما أطلقوه وتقييد بعضهم له بما إذا تعين عليه رده ما تقرر في المراجعة الغير
المتبعة وردة السبكي بأنه يؤدى إلى التواكل (لا المتعدي بفطر رمضان بغير جماع) فإنه لا يلحق بالمرضع
في وجوب الفدية في الأصح لأنه لم يرد مع أن الفدية لحكمة استأثر الله تعالى بها ومن ثم لم تجب في الردة
في رمضان مع أنها ألحس من الوطء نعم بغير تعزير أشد يرأسه لا يتابعه بجرمه وتم ورده فان قلت لم يجز بعد
ترك البعض بسجود السهو كما مر والقتل العمد بالكفارة مع أن ذلك لم يرد أيضا قلت أما الأول فلأن
المجبور به من جنس المتروك والصلاة قد عهدها التدارك بخلاف الفدية هنا فانها أجنبية بكل
وجه قصرت على الوارد فقط أما الثاني فلأنه حق آدمي وهو يتحاط في التغلظ فيه أكثر من ثم لم تجب
في الردة مع أنها أغلظ منه (ومن أخرقها رمضان مع أمكانه) بأن خلاه من السفر والمرض قد مر
ما عليه بعد يوم عيد الفطر في غير يوم النحر وأيام التشريق (حتى دخل رمضان آخره مع القضاء
لكل يوم مد) لأن ستة من العباد رضى الله عنهم أفتوا بذلك ولا يعرف لهم مخالف أما إذا لم يجز كذلك
فلا فدية لأن تأخير الأداء بذلك جائز فاقضاء أولى نعم يتقاعن الغوى وأقره أن ما تعدي بفطره يحرم
تأخير به عذر السدور وإذا حرم كان بغير عذر فوجب الفدية وخالف جمع فقالوا لافرق بين المتعدي
به وغيره نعم قال الأذرى لو أخرق لسيان أو جهل فلا فدية كما أفهمه كلامهم ومراعاة الجهل بحكمة
التأخير وأن كان مخالفا للعلماء غلظا ذلك لا بالفدية فلا يعذر بجهله بها نظيره أمر فمبالغة علم حرمة نحو
التخلف وجهل البطلان وأهم المتن أنها هنا للتأخير وفي الكبر لا صل الصوم والحامل والمرضع لفضيلة
الوقت (والاصح تذكره) أي المد عن كل يوم (شكر السنين) لأن الحقوق المالية لا تتداخل
ولو أخرجها عقب كل عام تكررت قطعا (و) الأصح (أنه لو أخرق قضاء مع أمكانه) حتى دخل
رمضان آخر (فإن أخرج من تركه لكل يوم مائة مائة) ان لم يصم عنه أو على الحدي (ومد
للتأخير) لأن كلامهم ما وجب عند الانقراض فكذلك عند الاجتماع ويفرق بينهما بين الهسم
إذا لم يخرج الفدية أعواما فانها لا تسكر بان المدقة لفوات كمر وهولم يسكر وهما للتأخير وهو غير
الفوات هذا أن أخر سنة فقط والانسكركم مد التأخير كما مر (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين)
دون بقية الأصناف لقوله تعالى طعام مسكين وهو شامل للفقير والفقير أسوأ حالا منه فيكون
أولى (وله مصرف أمداد إلى شخص واحد) بخلاف مذهب واحد لشخصين ومذهب بعض مذهب واحد
فلا يجوز لأن كل مذهب تام وقد أوجب تعالى صرف الفدية لواحد فلا يقص عنها وإنما جاز
صرف فديتين إليه كصرف كاتين إليه ويجوز بل يجب مصرف صاع الفطرة إلى اثنين وعشرين ثلاثة
من كل صنف والعامل لأنه زكاة مستقلة وهي بالنص يجب مصرفها هؤلاء لأن تعاقب الأصناف بها
أشد وإنما جاز صرف جزاء الصيد لعدد من لأنه قد يجب التعدد فيها ابتداء بان أنف جمع صيد أو أيضا
فهو مخير وهو يتساح فيه مالا يتساح في المرتب وأيضا فآيته فيها جمع المساكين كآية الزكاة بخلاف
الآية هنا (وجنسها جنس الفطرة) فيأتي فيها أمر ثم قال الفضال ويعتبر فضلها عما يعتبر ثم
(فصل) * في بيان كفارة جماع رمضان (تجب) على الواطئ بشبهة أو نكاح أو زنا (الكفارة
(بافساد) أو منع انعقاد (صوم يوم من رمضان) على نفسه (بجماع) تام في قبل أو دبر ولو لم يهجم
ولو لم وجود خرقه أنه على ذكره (أنه بسبب الصوم) المذكور وهو صوم رمضان
ولا شبهة له خبر البخاري بذلك (ولا كفارة على) من فقد فيه شرط من ذلك نحو (ناس) ومكره

(قوله) وأيضا فآيته فيها جمع المساكين
كآية الزكاة قد يقال الآية هنا فيها
جمع المساكين على قراءة نافع وابن
عامر وهي سبعية فساوت آتي جزاء
الصيد والزكاة فلم امتنع صرف
الكفارة هنا لعدد الجواب عن ذلك
ما أشار إليه الجعفي في شرح الشاطبية
بتولية وجه جمع المساكين مناسبة وعلى
الذين لأن الواجب على جماعة الطعام
جماعة أو أوجه التوحيد في أن الواجب
على كل واحد الطعام وأحد انتهى
وحيث فلا جمع في الآية هنا بالنسبة
إلى بيان الواجب على الواحد بخلاف
الآيتين المتقدمتين فان قلت فلم جاز في
جزاء الصيد الصرف إلى متعدد ووجب
في الزكاة مع أن في آتي كل جمع
المساكين قلت الجواب أن الزكاة أصل
وجزاء الصيد بدل عن اتلاف الذي يمكن
بعضه فليأمن هذا أن ما يمكن ببعضه
وكان بدلا جاز الصرف فيه لعدد وجاز
لواحد وأن لزوم الغرم لأنه شيء آخر
ومالم يمكن ببعضه امتنع الصرف فيه
لمتعدد كفدية الصوم أذهول لا يمكن
بعضه ومالم يكن بدلا ووجب الصرف
فيه لعدد كالزكاة
* (فصل في بيان كفارة جماع رمضان)

وجاهل عنده لا تشاء الافساد بل لا كفارة وان قلنا بالافساد لا تشاء انتم به (ولا) على (مفسد)
صوم (غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لان النص ورد في رمضان وهو لا يختص به بضائل
لا يقاس به غيره ولا على مفسد صوم غيره كسافر جامع لحيلته فافسد صومها (أو) مفسد صوم
نفسه لكن (غير جامع) لان الجماع أغلظ فلم يلحق به غيره ولا على مفسد صومه بجماع غير تام
وهو المرأة لانه لا يتظر بدخول رأس الذكرك قبل تمام الحشفة كذا قيدنا بالتام احتراز عن هذه
لكنه يوهم أنها لو جمعت وهي نائمة أو مسكره أو ناسية ثم زال نحو النوم بعد تمام دخول
الحشفة وادامته اختيارا انه يلزمها كفارة لان صومها فسد بجماع تام لكن المتقول خلافه لنقص
صومها بعقره كثير الفساد ونحو الحمض فلم يقع على إيجاب كفارة وحينئذ فلا يحتاج لهذا القيد
ومن ثم حذفناه هنا وان ذكرنا في الروضة وأصلها نعم قد يحتاج اليه بالنسبة للوطوء في دره فان الذي
يظهر انه لو أوج فيه نائما مشلا ثم استيقظ وأدام لزومه الكفارة لصدق الضابط به كما أشار إليه
الأذرجي وان قيل فيه بحث اذ قضية تعليلهم بنقص صوم المرأة ان الرجل ليس مثلها في ذلك يقول
ابن الرفعة انه مثلها يحمل على انه مثلها في بطلان صومها قبل مجاوزة الحشفة اذا كان عالما بخيارين
(ولا) على من لم يأثم بجماعه نحو (مسافر) أو مريض صائم (جامع بنية الترخص) لانه يحل له
ذلك (وكذا) من أثم به لكن لا من جهة الصوم كان جامع نحو المسافر (غيرها) أي مع عدم
نية الترخص (في الاصح) لانه وان أثم بعدم نية الترخص لكن الافطار مباح له فصار شبهة في دره
الكفارة بما قررت به بدفع قول شارح قيل هذا محترز قوله أثم به وفيه نظر فانه ثم اذ لم ينو الترخص
فترده على الضابط نعم ان يحترزه عن جماع الصبي انتهى ووجه اندفاعه انما قبل كذا
محترز أثم به وما بعده محترز بسبب الصوم ومن محترز أثم به قوله أيضا (ولا على من ظن الليل) أي
بشاءه بجماع (فبان نهارا) وكذا ان لم يظن شيئا للمامر انه يجوز الاكل مع الشك آخر الليل
بل لا كفارة هنا وان أثم كان ظن الغروب بلا مارة أو شك فيه بجماع فبان نهارا لانه لم يقصد الهلك
والكفارة تدبر بالشبهة كالخسدة فلا نظر لاثمه للمامر انه لا يجوز الفطر آخر النهار بالاجتهاد وكذا
لا كفارة كذا ذكره شارح لكن نظر غيره فيه لو شك أقوى أم لا بجماع ثم بان انه نوى وان فسد صومه
وأثم بالجماع وهاتان قد تردان على الضابط لان الاثم فيهما من جهة الصوم فان زديفه ولا شبهة
كما قدمته لم تردا ولا على من نوى يوم الشك قضاء مثلا ثم جامع ثم ثبت انه من رمضان وان صدق عليه
الضابط لولا ما بينت به مراد المثنى بقولي المذكور لانه هنا لم يأثم من حيث كونه من رمضان
لجهله به حال الوطء بل من حيث غيره وهو نحو القضاء في ظنه وما قيل ان هذه تخرج لوقال عن رمضان
لانه منه لا عنه غير صحيح اذ القضاء عنه لا منه مع انه لا كفارة فيه نعم تخرج بافساد صوم يوم من رمضان
لانه اذا ثبت كونه من رمضان بان انه ليس في صوم أصلا للمامر انه لا يقبل غيره ومروى وجوب الكفارة
فيما لو طلع الفجر وهو بجماع فعلم واستدام مع انه لم يفسد تنزيلا لمنع الانعقاد منزلة الافساد (ولا على
من جامع بعد الاكل ناسيا) للصوم متعلق بالاكل (وظن انه أفطر به) لاعتقاده انه غير صائم
(وان كان الاصح بطلان صومه) بهذا الجماع كالجوامع لما بناه الليل فبان خلافه اما اذ لم يظن ذلك
فعليه الكفارة اذ لا قدر له بوجه وهذا ان علم وجوب الامساك بعد الفطر خارج بسبب الصوم
والا فبأثم به (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم لانه لم يأثم بسبب الصوم وصرح بهذا مع علمه من قوله
للسابق على ناس لانه مما يخفى ويصح كقوله أن يكون هذا مفعلا على الضعيف ان الناسي يفسد صومه
وحيث لا تكرار فيه بوجه (ولا مسافر أفطر بالزام ترخصا) لان فطره جائز له وانما للزنا للصوم

فذكر الترخص لذلك والافهولا كفارة عليه وان لم ينو الترخص نظير ما مر في قوله وكذا ان يهرها
 (والكفارة على الزوج عنه) دونها لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بهازوجه الجماعة مع مشاركتها له
 في السبب ولان صومها ناقص كما مر (وفي قول) تلزمه كفارة واحدة لكنها تكون (عنه وعنها)
 لمشاركتها له في السبب ولهذا القول تفرع وتفيد ليس من غرضنا ذكره (وفي قول عليها كفارة
 أخرى) قياسا على الرجل (وتلزم) الكفارة (من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه) لصدق الضابط
 عليه باعتبار ما عنده ويلحق به فيما يظهر من أخبزه من اعتد صدقه لما امر به يلزمه الصوم
 كالزاني (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) لان كل يوم عبادة مستقلة كتحجتي أو حجت جامع في كل
 اما جامعان أو أكثر في يوم واحد فلا شيء به وان اختلفت الموطوعات لان الافساد لم يتكرر
 (وحدث السفر) والردة (بعد الجماع لا يسقط الكفارة) لانه كان من أهل الوجوب حال الجماع
 (وكذا المرض) أي حدوثه بعده لا يسقطها (على المذهب) لذلك ففقت منها هنا الحزمة بخلاف
 حدوث الجنون والموت لانه يتبين بهما زال أهلية الوجوب من أول اليوم فلم يكن من أهل الوجوب
 حالة الجماع (ويجب معها) أي الكفارة (قضاء يوم) أو أيام (الانساد على الصحيح) لانه اذا لم يمتدور
 فغيره أولى وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر به الجماعة (وهي) أي الكفارة (عقوبة
 مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكينا) كافي الخبر السابق
 وسياق بيان هذه الثلاثة وشروطها وصفاتها في باب الكفارة (فلو تجز عن الجميع استقرت)
 مرتبة (في ذمته في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم أمر الاعراب أن يكفروا بمادفعه اليه مع اخباره له
 بجزءه فدل على ثبوتها في الذمة حينئذ وعدم ذكره له المالفهمه من كلامه كما تقرر وألان تأخير بيان
 الى وقت الحاجة جائز (فاذا قدر على خصلة فعلها) فور اوجوبه لان كل كفارة تعذر بسببها يجب
 الفور فيها (والاصح ان له العدول عن الصوم) الى الاطعام (لشدته الغلظة) أي الحاجة الى الوطاء
 لثلايق فيه أثناء الصوم فيحتاج لاستنفاذه وهو حرج شديد وورد أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر المكفر
 بالصوم قال يا رسول الله وهل أتيت الامن الصوم فأمره بالاطعام (و) الاصح (انه يجوز للفقير
 المكفر (صرف كفارته الى عياله) كالزكاة وقوله صلى الله عليه وسلم للجماع بعد ان أخبره بجزءه
 فجاءه لوقر الكفارة فأعطاه فقال يا رسول الله ما بين لايتها أهل بيت أحوج اليه منا أطعمه أهلك
 يحتمل انه تصدق به عليه أو ملكه آياه ليكفر به فلما أخبره بفقرة أذن له في صرفه لاهله اعلاما بأن
 الكفارة انما تجب بالفاضل عن الكفاية أو انه تطوع بالتكفير عنه وسوقه لاهله اعلاما
 بأن المكفر المتطوع يجوز له صرفها للمعون المكفر عنه وهذا أخذ أصحابنا فقالوا يجوز للتطوع
 بالتكفير عن الغير صرفها للمعون المكفر عنه واحترز عنه المتن بقوله كفارته الى عياله

(باب صوم التطوع)*

وهو ما لم يفرض وللصوم من الفضائل والثوبة ما لا يحصىه الا الله تعالى ومن ثم أضافه تعالى اليه دون
 غيره من العبادات فقال كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لي وأنا أجزى به وأيضافه مع كونه
 من أعظم قواعد الاسلام بل أعظمها عند جماعة لا يمكن أن يطلع عليه من غير اخبار غير الله تعالى
 وما قيل ان التبعات لا تتعلق بردة خبر مسلم انه يؤخذ مع جملة الاعمال فما أوتي فيه سبعة وأربعون
 قول لا يتخلو عن خفاء وتعسف نعم قيل ان التضعيف في الصوم وغيره لا يؤخذ له محض فضل الله
 تعالى وانما الذي يؤخذ الاصل وهو الحسنه الاولى لا غير انتهى وانما يتبعه ان مع ذلك من الصادق

(قوله) واحترز عنه المتن بقوله كفارته
 الى عياله عبارة النهاية تقتضي أن
 الاحتراز بقوله للفقير الخ لا بقوله كفارته
 الخ ولعلها أقعد

(باب صوم التطوع)*
 (قوله) لا يمكن أن يطاع عليه ان أراد
 التطوع به فسلم لانه يتوقف على التبع وهذا
 أمر قلبي الا ان هذا مشترك بينهما وبين
 كل عبادة تتوقف على التبع كالصلاة
 فان من زاه يأتي بصورته لا يمكن القطع
 بأنه في صلاة شرعية لحواز عدم التبع
 أو عروض مانا فيها وان أراد مطلقا
 فيمنوع لا تاذا رأينا شخصا تناول شيئا
 عند السفر ثم أمسك الى الغروب ثم
 تناول آخر ظن انه صائم (قوله) لا تخلو
 اذا كانت الواو لام الكلمة والضمير
 مستتر أي السبعة والأربعون
 فترك الالف موافق لقاعدة الخط لأنها
 انما تكتب اذا كانت الواو والجماعة
 والله أعلم وكتب قدس سره قوله لا تخلو
 عن خفاء ليس في أصله رحمه الله ألف
 بعد واو تخلو

والاوجب الاخذ بقوم ما أخبر به من أخذ حسنات الظالم حتى اذالم بقوله حسنة وضع عليه من سيئات
الظالم فاذا وضع عليه سيئاته فأولى أخذ جميع حسناته الاصل وغيره لان الكل صار له ومحض الفضل
جارى في الاصل أيضا كما هو معتقد أهل السنة (يسن صوم الاثنين والخميس) الخبر الحسن أنه صلى الله
عليه وسلم كان يتقرب صومهما ويقول انهما تعرض فيهما الاعمال فأحب أن يعرض عملي وأنا ضائم
أى يعرض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض اجمالى
باعتبار الاسبوع والثاني باعتبار السنة وكذا الثالث وفائدة تكرير ذلك اظهار شرف العاملين بين
الملائكة وأما عرضها تفصيلا فهو برفع الملائكة لها بالليل مرة وبالنهار مرة وعذا الحلي اعتبار صومها
مكرها وشاذا وتسميتها بذلك يقتضى أن أول الاسبوع الاحد ونقله ابن عطية عن الاكثريين وناقضه
السهيلى فنقل عن العلماء الا ان جرر أن أول السبت وسبق فى ذلك فى النذر (و) يسن بل يتأكد
صوم تسع الحجة للخبر الصحيح فيها مقتضى افضليتها على عشر رمضان الاخير ولذا قيل به لكنه غير
صحيح لان المراد افضليتها على ما عدا رمضان لجهة الخبر بأنه سيد الشهور مع ما يتميز به من فضائل أخرى
وأىضا فاختيار القرض لهذه والنقل لتلك أدل دليل على تميز هذه فزعم أن هذه أفضل من حيث
البالي لان فيها ليلة القدر وتلك أفضل من حيث الايام لان فيها يوم عرفة غير صحيح وان أطلب قائله
فى الاستدلال لانه بما لا يقع فيه فضلا عن صراحته وآكد كدها تاسعها وهو يوم (عرفة) لغير حاج
ومسافر لانه يكفر السنة التى وهى والى بعدها كما فى خبر مسلم وآخر الاوى سلخ الحجة وأول الثانية
أول المحرم الذى بلى ذلك حلا لخطاب الشارع على عرفة فى السنة وهو ما ذكره والمكفر الصغار الواقعة
فى السنتين فان لم تكن له صغائر رفعت برجته أو وفى اقرارها أو استصغارها وقول مجلى تخصيص
الصغائر تحكم مردود وان سبقه الى نحوه ابن المنذر بأنه اجماع أهل السنة وكذا يقال فيما ورد فى الحج
 وغيره لذلك المستند لتصريح الاحاد بذلك فى كثير من الاعمال المكفرة بأنه يشترط فى تكفيرها
 احتساب الكبر وحديث تكفير الحج للبعثات ضعيف عند الحفاظ بل أشار بعضهم الى شدة ضعفه
 أنما الحاج فيسن له فطره وان لم يضعفه الصوم عن الدعاء تاسيابه صلى الله عليه وسلم فانه وقف فطره
 وتقربا الى الدعاء فصومه خلاف الاوى وقيل مكره وجرى عليه فى نكث التنبه وهو متجه لجهة النهى
 عنه نعم يسن صومه لمن أخر وقوفه الى الليل أى ولم يكن مسافرا النص الاملاء على أنه يسن فطره
 للمسافر ومثله المريض لكن محله ان أجهد الصوم أى أتعبه وان لم يتضرر به قاله الاذرى وهو أولى
 من حمل الزكشى له على من يضعفه الصوم ويسن صوم ثامن الحجة احتياط له (وعاشوراء) بالذ
 وهو عاشر المحرم وشذ من قال انه تاسع لانه يكفر السنة الماضية رواه مسلم وليكون أجرا نضعف
 أجر أهل الكتاب كان ثواب ما خصصناه وهو عرفة ضعف ما شاركهم فيه وهو هذا (وتاسعاء) بالذ
 وهو تاسع الخير مسلم لئن بقيت الى قابل لا صوم من التاسع فاقبله والحكمة فيه مخالفة اليهود ويسن
 صوم الحادى عشر أيضا (وايام) الليالى (اليض) وهى الثالث عشر وثالثا لجهة الامر بصومها
 والاحتياط صوم الثانى عشر معها نعم الاوجه خلافا للجلال البلخى أنه فى الحجة بصوم السادس عشر
 أو يوم بعده بدل الثالث عشر وحكمة كونها ثلاثة أن الحسنة عشر أمثاله فصومها كصوم الشهر كله
 ولذلك حصل أصل السنة بصوم ثلاثة من أى أيام الشهر وخصت هذه لتعميم ليالها بالنور المناسب
 للعبادة والشكر على ذلك وتيسر تعيم اليوم بعبادة غير الصوم ويسن صوم أيام السودخو فاورهبة
 من طعة الذنوب وهى السابع أو الثامن والعشرون وثالثا فان بدأ بالثامن ونقص الشهر صام أول ثابته
 لاستغراق الطلة للهلية أيضا وحينئذ يقع صومه عن كونه أول الشهر أيضا فانه يسن صوم ثلاثة أول

(قوله) وكذا يعرض فى ليلة النصف
 من شعبان قد يقال يعرض فى ليلة
 النصف ما يقع من ليلة القدر اليها وفى
 ليلة القدر ما يقع من ليلة النصف اليها فلا
 تكرار بين الثانى والثالث وأما أصل
 التكرار فلا بد منه (قوله) فالأول عرض
 اجمالى قد يقتضى ضيقه أن الثانى
 والثالث لا اجمالى ولا تفصيلي فليأتى مثل

كل شهر * نبيه * من الواضح أن من قال أو لها السابيع فبغى أن يقول إذا تم الشهر يسكن صوم الآخر
خروجاً من خلاف الثاني ومن قال الثامن يسكن له صوم السابيع احتياطاً ففتح من صوم الاربعة الأخيرة
إذا تم الشهر علم ما (وستة) في نسخة ست بلاتاء كافي الحديث وعليها فسوخ حذفها حذف المعدود
(من شوال) لأنها مع صيام رمضان أي جميعه واللام يحصل الفضل الآتي وإن أفطر لعذر كصيام الدهر
رواه مسلم أي لأن الحسنه عشر أمثالها كجاء مفسر في رواية سندها حسن ولفظها صيام رمضان
بعشرة أشهر وصيام ستة أيام أي من شوال شهرين فذلك صيام السنة أي مثل صيامها بلامضاعفة
نظير ما قلوه في خبر قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن واشباهه والمراد ثواب القرض واللام يمكن
لخصوصية ستة شوال معنى إذ من صام مع رمضان ستة غيرها يحصل له ثواب الدهر لما تقرر فلا تميز تلك
الابدال وحاصله أن من صام مع رمضان كل سنة تكون كصيام الدهر فضلاً بلامضاعفة ومن صام
سنة غيرها كذلك تكون كصيامه نفل بلامضاعفة كما أن صوم ثلاثة من كل شهر تحصله أيضاً وقضية
المتنذب احتج بأن أفطر رمضان وهو كذلك الأفيمن يعتدي بفطره لأنه يلزمه القضاء فوراً بل قال جمع
متقدمون يكره لمن عليه قضاء رمضان أي من غير تعدت طوق صوم ولو فاته رمضان فصام عنه شوالاً سق
له صوم ست من القعدة لأن من فاته صوم راتب يسكن له قضاء ومم في مجت التية عن المجموع وغيره
في اشتراط التعيين في هذه الرواتب ما ينبغي مراجعته (وتابعها) عقب العبد (أفضل) مبادرة للعبادة
وايهاً العامة وجوبها ممنوع على أنه لا يؤثر إذا اعتقاد الوجوب بالنسب لا بفسده بل يؤكده (ويكره)
افراد الجمعة بالصوم لخبر الصحيحين بالنهي عنه إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده وعلمه الضعيف به
عمامة تميزه من العبادات الكثيرة الفاضلة مع كونه يوم عيد ولا ينظر إلى الضعف فقط قال جمع ونقل
عن النص أنه لا يكره لمن لا يضعف به عن شيء من وظائفه لكن رده ما مر من ندب فطر عرفة ولو لم يلزم
يضعف به ويوجه بأن من شأن الصوم الضعف وانما زالت السكراته بضم غيره إليه كاصحبه الخبر
ووصومه إذا وافق عادة أو نذراً أو قضاء كاصحبه الخبر في العادة هنا وفي القرض في السبت لأن صوم
المجموع إليه وفضل ما يقع فيه يجبر ما فات منه ولو أراد اعتكافه سن صومه على أحد احتمالين حكاهما
المصنف خروجاً من خلاف من أبطل اعتكاف المفطر وقول الأذمعي يكره تخصيصه بالاعتكاف
كالصوم وصلاة ليلته بفسله لا رد لأن كلامنا في غير التخصيص (وافراد السبت) تغير ما ذكر
في الجمعة للخبر المذكور وعلته أن الصوم امساك وتخصيصه بالامساك أي عن الاشتغال والتكسب
من عادة اليهود أو تعظيم فيشبهه تعظيم اليهود له ولو باللفظ ومن ثم كره له افراد الاحد والسبب أيضاً
لأن النصارى تعظمه بخلاف ما لوجهه ما لأن أحد الم يقل تعظيم المجموع ومن ثم روى النسائي
أنه صلى الله عليه وسلم كان أكثر ما يصوم من الأيام يوم السبت والاحد وكان يقول انما يوم العيد
للمسكين فأحب أن أحالفهم قيل ولا نظير لهذا في أنه إذا ضم مكره لمسكروه آخر زال السكراته
وفي الخبر لا يكره افراد عيد من أهله أهل الملل بالصوم كالنبروز انتهى وكان الفرق أن هذا لم
تشهر فلا تهرم فيها تشبه (وصوم الدهر غير العيد والتسريق مكره لمن خاف به ضرراً أو فوت حق)
ولو مندوباً كإرجحه الأسنوي أخذ من كراهة قيام كل الليل لهذا المعنى وذلك لخبر الصحيحين لصام من
صام الأبد (ومستحب لغیره) خبرهما من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً
وضع من صام الدهر نسيت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين أي عنه فلم يدخلها أو لا يكون له فيها محل
والخبر الأول محمول على الحالة الأولى وصوم يوم وفطر يوم أفضل منه لخبرهما أفضل الصيام صيام داود
كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وظاهر كلامهم أن من فعله فوافق فطره يوماً يسكن صومه كالسنتين والخميس

(قوله) على أنه لا يؤثر يظهر أن مراد
المخالف أن اعتقاده السند واجباً
محذور في حد ذاته وإن لم يؤثر في جتها
(قوله) ولا ينظر إلى الضعف إلى قوله
ولو أراد في النهاية (قوله) إذا ضم مكرره
لمسكروه الخ قد يقال المصنوع وهو
الافراد لا نفس صومه ومع الضم لا افراد
فليس فيه ضم مكرره لمسكروه

والبيض يكون فطره فيه أفضل لئتم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم أن صومه له أفضل (ومن تلبس بصوم نطوع أو صلاته) أو غيره مما من التطوعات إلا أن ذلك ذكر العلم غيره مما من بالاولى (فله قطعهما) للصبر الصحيح الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر وقيس به الصلاة وغيرها فقوله تعالى ولا تظلموا أعمالكم محلها في الفرض ثم ان قطع لفرضه أو تركه والا كان شقي على الضيف أو المضيف صومه لم يصكره بل يسقن ويشاب على ما مضى ككل قطع لفرض أو نفل بعذر (ولا قضاء) لما قطعه أي لا يلزمه والاحرم الخروج نعم يسقن خروجاً من خلاف من أوجبه وروى أبو داود ان أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فغيرها التي صلى الله عليه وسلم بين ان تفطر بلا قضاء ودين ان تم صومها (ومن تلبس بقضاء) لواجب (حرم عليه قطعه ان كان على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر) أو أفطر يوم الثلث كمر فلا يجوز له التأخير ولو بعذر كسفر تدارك ولو رطبة الاثم أو التقصير الذي ارتكبه (وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) لانه قد تلبس بالفرض كن شرع في اداء فرض أول وقته نعم مرانه متى ضاق الوقت بأن يبق من شعبان الا ما يسع الفرض وجب الفور وان فات بعذر وانما لم يجزها نظير وجهه في الصلاة انه يجب الفور في قضاها مطلقاً لان قضاء الصوم ينتهي الى حالة يتضيق فيها ويحب فعله فيها فوراً كما تقرر فصار مؤثماً كالاداء بخلاف قضاء الصلاة فانه لا مد له وأيضاً الصلاة لا يسقط فعلها اداءً بعذر نحو مرض وسفر بخلاف الصوم فضيق في قضاها لم يضيق في قضاها وكالقضاء في حرمة القطع كل فرض عيني يطله القطع أو بقوت وجوبه الفورى بخلاف نحو قراءة الفاتحة في الصلاة وكذا فرض كناية هو جهاداً ونسكاً أو صلاة جنازة وحرم جمع قطعه مطاعاً الا الاشتغال بالعلم لان كل مسألة مستقلة برأسها وصلاة الجماعة لانها وقعت صفة نابعة وهو ضعيف وان احال التاج السبيكي في الانتصار له والالزم حرمة قطع الحرف والصنائع ولا قائل به ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعاً أو قضاءً موسعاً وزوجها حاضر الا بانه أعلم رضاه كما يأتي

(كتاب الاعتكاف)*

هو لغلة لزوم الشيء ولشرا وشرا مكث مخصوص على وجه يأتي والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامة وهو من الشرائع القديمة واركانه أربعة معتكف ومعتكف فيه ولبث ونية (هو مستحب كل وقت) اجماعاً (و) هو (في العشر الاواخر من رمضان أفضل) منه في غيرها ولو بنية رمضان لانه صلى الله عليه وسلم داوم عليه الى وفاته قالوا وحكمته انه (الطلب ليلة القدر) أي الحكم والفضل أو الشرف المختص به عندنا وعند أكثر العلماء والتي هي خير من ألف شهر أي العمل فيها خيراً من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة قدر فهي أفضل ليالي السنة ومن ثم صح من قام ليلة القدر ايماناً أي تصديقاً بها واحتساباً بأي ثوابها عند الله تعالى غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية وماتاً خروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى يقضى شهر رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بخمسة وأفر وخبر من شهد العشاء الآخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وقدم هذا في سنن الصوم ليدن ثم يذهب للصوم وهنائه في نفسه وان أفطر لم يذر والمذهب انها تلزم ليلة بعينها من ليالي العشر وأرجاها الاوتار (وميل الشافعي رضي الله عنه الى انها) أي تلك الليلة المعينة (ليلة الحادى) والعشرين (أو) ليلة (الثالث والعشرين) لانه صلى الله عليه وسلم أريها في العشر الاخرة ليلة وتر منه وانه محمد صبيحتهما في ماء وطن فكان ذلك ليلة الحادى والعشرين كما في الصحيحين ليلة الثالث والعشرين كما في

(قوله) كل وقت مجموعته صادق باوقات الكراهة ولو مع تعريضها فلغيره قوله أي تصديقها هل المراد التصديق بوجودها في الجملة أو بالأطلاق عليها أو بوجوبها وفضلها الوارد ثم رأيت المحشى نسبها على التردد بين الاحتمالين الاولين ثم قال فيه نظر انتهى

مسلم واختار جمع انهما لا تلزم ليلة بعينها من العشر الا واخريل تنقل في لياليه فعابها أو اعواما تكون
 وزا احدى أو ثلاثا أو غيرهما وعاما أو اعواما تكون شفعا ثنتين أو أربعا أو غيرهما قالوا ولا يجتمع
 الاحاديث المتعارضة فيها الا بذلك وكلام الشافعي رضي الله عنه في الجمع بين الاحاديث يقضيه ويست
 رايتها كتمها ولا يسأل فضلها أى كماله الا من أطلع الله عليها وحكمه انهما هما في العشر احياء جميع
 ليلاليه وهي من خصائصنا وبقية الى يوم القيامة والتي يفرق فيها كل أمر حكيم وشذو أعرب من
 زعمها ليلة النصف من شعبان وعلامتها انها معتدلة وان الشمس تطلع صبيحتها وليس لها كثر شعاع
 اعظم أنوار الملائكة الصاعدين والنازلين فيها وفائدة ذلك معرفة يومها اذ يستل الاجتهاد فيه كليلتها
 (وانما يصح الاعتكاف) لمن هو أو ما اعتمد عليه فقط من بدنه (في المسجد) ان كانت أرضه غير
 مكتسبة لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه حتى نساء لم يعتكفوا الا فيه سواء سطحه وروشته وان كان
 كله في هوا شارع مثلا ورجسته المدودة منه وان خص بظا نفة ليس منهم لان انما ان فرض الامر
 خارج أنما أرضه مكتسبة فلا يصح فيه الا ان يني فيه مصطبة أو بلطه ووقف ذلك مسجد القولهم يصح
 وقف السفلى دون العلو وعكسه وهذا منه وما وقف بعضه مسجد اشاعة يحرم المكث فيه على الجانب
 ولا يصح الاعتكاف فيه على الاوجه احتياطا فيهما (والجامع أولى) لكثرة جماعته غالبا
 والاستغناء به عن الخروج للجمعة وخروجها من خلاف من اشترطه وبه يعلم أنه أولى وان قلت جماعته
 ولم يتح للخرج لجمعة لكونها لا تجب عليه أو لقصر مدة اعتكافه ويجب ان يذرا اعتكاف مدة
 متساوية تتخللها الجمعة وهو من أهلها ولم يشترط الخروج لها لانه لا يشترط قطع التابع أى لتقصيره
 بعدم شرطه الخروج لجامع علمه بتجديدها واعتكافه في غير الجامع وبفارق ما يأتي في الخروج لخوشدة
 تعينت عليه أولا كراهه وحديثه اندفع ما يقال كراهه الشرعي كالحسبي واتجه بحث الاذرى انها
 لو كانت تقام في غير جامع أو أحدث الجامع بعد اعتكافه لم يضرب الخروج لها لعدم تقصيره واذ اخرج
 لها تعين أقرب جامع اليه ان اتخذ وقت صلاة الجامعين والاجاز الذهب للاسبق ولو أبعد أى لان سبقه
 مرجحه ولو أخذ منه ان مشله بالاولى ما يتقن حل مال بانيه وأرضه دون ضده (والجديد انه لا يصح
 اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) فيه حل تغييره والمكث فيه للجنب وقضاء
 الحاجة والجماع فيه ولانه لو أغنى عن المسجد لما اعتكف امهات المؤمنين الا فيه لانه استمر من
 المسجد والجنس كالحل وحيت كراهه الخروج اليه للجماعة ومرر تفصيله كراهه الاعتكاف فيه
 (ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين) ولم يرق غيره مقامه لزيادة فضله والمضاعفة فيه
 اذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ثلاثا فيما سوى المسجدين الاتيين كما أخذته من الاحاديث وبسطته
 في حاشية الايضاح وستأني الاشارة اليه والمراد به الكعبة والمسجد حولها ولوعينها أجزأ عنها بقية
 المسجد لما تقر من شمول المضاعفة للكل وقال كثيرون تعين هي لانها أفضل (وكذا) تعين
 (مسجد المدينة) وهو مسجد صلى الله عليه وسلم دون ما زديته كما صححه المصنف واعترض عليه بما هو
 مردود كما هو مبسوط في الحاشية والفرق انه في الخبر اشارة فقال صلاة في مسجدي هذا فمررنا
 ما حدث بعدها وفي الاول عبر بالمسجد الحرام والزيادة تسمى بذلك (والاقي في الاظهر) لانها
 تشد اليهما الرجال كالمسجد الحرام ولا تعين غير الثلاثة بالتعين لكن المعين أولى وبحث تعين مسجد
 قباء لان ركعتين فيه كعمرة كما في الحديث (ويقوم المسجد الحرام بمقامهما) لانه أفضل منهما
 (ولا عكس) لذلك (ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى) لانه أفضل منه (ولا عكس) لذلك
 اذ الصلاة فيه بتخمسمائة في رواية وبالف في اخرى فيما سوى الثلاثة وفي مسجد المدينة بألف في الاقصى

(قوله) والمسجد حولها لعل التخصيص
 بالنسبة لما نبط بالنظر المسجد الحرام من
 المضاعفة بمائة ألف ألف اثنا
 مضاعفة بمائة ألف فلا تدخلها في عموم
 مسكنات الحرم بمائة ألف حسنة فتدبره
 (قوله) وفي الاول عبر بالمسجد الحرام
 قديقال هنا أيضا فيه اشارة باللام

وفي مسجد مكة بمكة بمكة ألف في مسجد المدينة فحصل ما مر على رواية الألف في الأقصى وتعين زمن
 الاعتكاف ان عين له زمنا فلو قدمه عليه لم يحسب وان اخره عنه كان قضاء واثم ان تجد (والاصح
 انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوا) لان مادته لفظة الاعتكاف تقتضيه بأن يزيد على
 اقل طمأنينة الصلاة ولا يكفي قدرها ويكفي عنه التردد (وقيل يكفي المرور بلا لبث) كوقوف
 بعرفة قال المصنف ويسن للمسافر الاعتكاف تحصيلا له على هذا الوجه انتهى وبما يتجه ان قلده قاله
 وقلنا بجل تقليد أصحاب الوجوه والا كان مثلبا بعبادة فاسدة وهو حرام (وقيل يشترط مكث
 نحو يوم) أي قريب منه وقيل يشترط مكث يوم (ويطلى بالجماع) من عالم عامد مختار
 ولو في غير المسجد كان كان في طريق أو محل قضاء الحاجة لكنه فيه ولو في حوائج يحرم مطلقا وخارجة
 لا يحرم الا ان كان منذورا ولا يطلى ماضى الا ان نذر التسامع في الانوار يطل ثوابه بشتم أو غيبة
 أو أكل حرام (والطهر الاقوال ان المباشرة بشهوة كمن وقته تطله ان أنزل والا فلا) كالعصوم
 فبأنى هنا جميع ما مر ثم (و) من ثم (لوجامع ناسبا) هو (لجماع الصائم) فلا يطل (ولا يضر
 الطيب والتزين) بسائر وجوه الزينة وله ان يتزوج ويزوج (و) لا يضر (الفطر بل يصح
 اعتكاف الليل وحده) للغير الصحيح ليس على العدة صيام الا ان يجعله على نفسه (ولو نذر
 اعتكاف يوم هو فيه صائم) بأن قال على ان اعتكاف يوما أو نافية صائم أو نافية صائم بلا أو أو كون
 فيه صائما (لزمه) اعتكاف اليوم في حال الصوم لانه أفضل فاذا التزمه بالنذر لزمه كالتابع
 فليس له افراد أحدهما ويحوزكون اليوم عن رمضان وغيره لانه لم يلتزم صوابا اعتكافا نصفه
 وقد وجدت (ولو نذر ان يعتكف صائما) أو بصوم (أو بصوم معتكفا) أو (باعتكاف
 لزمه) أي الاعتكاف والصوم لانه التزم كلا على حدته فلا يكتفيه أن يعتكف وهو صائم عن رمضان
 أو نذر آخر مثلا ولا ان يصوم في يوم اعتكفه عن نذر آخر قبل أو بعد وفارق هذه ما قبلها مع ان الحال
 وصف في المعنى بأنها وان كانت كذلك لكنها تميز عن مطلق الصفة جملة كانت كإمرا أو نذر بأنها
 قيد في عاملها أو مبينة لهية صاحبها ومقتضى ذلك التزامها مع التزام عاملها فوجب بخلاف الصفة
 فانها تخصيص موصوفها عن غيره كما هنا أو توصيفه والتخصيص يحصل مع كون اليوم موصوفا بوقوع
 صوم فيه وهذا لا يقتضى التزام ذلك الصوم لما تقرر انه ذكر لجرد التخصيص ووجه ذلك توجبه من
 آخرين في غابة البعد والخروج عن القواعد الا ان يريد قلنا لهما ما تقرر أحدهما ان قوله اعتكف يوما
 التزام صحيح وقوله ان نافية صائم اخبار عن حالة يكون علمها في المستقبل والاخبار عن الحالة المستقبلية
 لا يصح تطلها بالنذر لكونها حاصلة وتحصيل الحاصل محال وأيضاً هو جملة وهي لا تكون معمولة
 للمصدر بخلاف صائما أو بصوم فانه ليس اخبار عن حالة مستقبلية فهو انشاء محض تقديره ان اعتكف
 يوما وان أصوم فيه وهذا يطرأ في ان أصلي صائما أو خاشعا وان أحجرا كائنا هما ان نافية صائم
 حال من يوما وهو مفعول فتقديره يوما مصوما ومصوما اخبار ليس بصفة التزام وصائما حال من
 الضاعل والحال متبينة لفعل الضاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه ان انشئ اعتكافا وصوما
 * (تبيينه) ما ذكر في وانما صائم هو ما جرى عليه غير واحد ولا يشك كل عليه ما مر في صائما وان كان
 الحال مفادها واحد مفردة أو جملة لما بينته في شرح الارشاد ان المفردة غير مستقلة فدل على التزام
 انشاء صوم بخلاف الجملة وأيضاً فذلك قيد للاعتكاف فدل على انشاء صوم بقيد وهو هذه قيد اليوم
 انظر في الاعتكاف المظهر وفيه وتقيد اليوم بصدق باقاع اعتكاف فيه وهو مصوم عن نحو
 رمضان انتهى وبفرق أيضا بأن المصرح به في كلام أئمة النحويان تبيين الهيئة المفيدة لتقيد العامل

(قوله) يطل ثوابه بقيل في المعنى
 والنهاية كلام الانوار وأقتره وتأمل
 فيما لو طالت المدة هل يطل ثواب
 الجميع أو ما تقرر من المعصية به
 عليه المحض ثم طاهره انه مختص بما
 ذكر فهل هو كذلك أو يلحق به غيره من
 المعاصي ينبغي أن يتأمل فان المحل من
 محال التوقف (قوله) أو مبينة لهية
 صاحبها لا يخفى على العارف بخالفة
 هذا التعادل للمعنى وكلام النجاة وأن
 قوله هم ومقتضى ذلك مجتزأ دعوى
 لم يتجه ما مرده لها ابن قاسم أقول
 وفي نسخة ومبينة بالواو

وقد بالغرد قصد الاضمننا بخلاف الوصف في رأيت رجلا راكفاً انه اغمأ قصده تصيد المنعوت لا تقيد
 العامل لكنه يستلزمه اذ يلزم من نعته بالركوب بيان هيئة حال الرؤية له والخال الجملة الغالب فيها
 مشابهة الوصف بدليل اشتراط كونها خبرية قالوا انها نعت في المعنى ومن ثم قدر في الطلية حالاً
 ما يقدر فيها صفة من القول واذا قدر ذلك اتضح الفرق بين الحالين لانه لا معنى لـ ~~كون~~ التقيد
 في المفردة هو المقصود الا التزامه بخلافه في الجملة فانه غير مقصود فكان غير ملتزم فاجزأ اعتكاف
 مقارن لصوم لم يلزمه فتأمل (والاصح وجوب جمعهما) لما بينهما من المناسبة اذ كل كف وبه فارق
 أن اصلي صائماً أو ان اعتكف مصلياً فلو شرع في الاعتكاف صائماً ثم افطر لزمه استئنافهما ولو قال
 ان اعتكف يوم العيد صائماً وجب اعتكافه ولغا قوله صائماً وبحث الاسنوي انه يكفي يوم الصوم
 اعتكاف لحظة فيه ولا يلزمه استغراقه بالاعتكاف لا مكان تبعضه واللفظ صادق بالقليل والكثير
 بخلاف الصوم (ويشترط) في ابتداء الاعتكاف لا دوامه لما يأتي في مسئلة الخروج مع عزم العود
 (نية الاعتكاف) لانه عبادة وأراد بالشرط ما لا بد منه اذ هي ركن فيه كإسراء (وينوي) وجوبا
 (في) الاعتكاف أو غيره (النذر) أي المنذور النذر أو (القرضية) ليقرب عن التطوع ولا يشترط
 أن يعين سببها وهو النذر لانه لا يجب الا به بخلاف الصوم والصلاة (واذا اطلق) الاعتكاف بأن لم
 يعين له مدة (كفته نيته) أي الاعتكاف (وان طال مكثه) لشمول النية المطلقة لذلك (لكن
 لو خرج) غير عازم على العود (وعاد احتاج الى الاستئناف) لنية حتى يصير معتكفاً بعد عود لان
 ماضى عبادة فانتبهت بالخروج ولو لقضاء الحاجة اما اذا خرج غازم على العود فلا يحتاج وان طال
 زمن خروجه كما اقتضاه الحلاقهم لنية عند العود لقضاء هذا العزم مقامه لان نية الزيادة وجدت قبل
 الخروج فكانت كنية المدين معاً كما قالوه فحين نوى في النقل المطلق ركعتين ثم نوى قبل السلام ركعتين
 (ولو نوى) في اعتكاف تطوع أو نذر (مدة) مطلقة أو معينة ولم يشترط تنابعا واعتكاف لوفاء نذره
 في صورته (فخرج فمأواه) فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف (للاعتكاف في الصورة
 الثانية لان خروجه المذكور قطعه (أو) خرج (لها) أي للحاجة وهي البول والغائط ولا يبعد
 ان يلحق به ما ريج اشد فبجه في المسجد لكن ظاهر كلامهم خلافه وكان العتسكف سوغ به للضرورة
 (فلا) يلزمه ذلك لانه لا بد منه فهو كالاستئني عند الستم (وقيل ان طال مدة خروجه) ولو للحاجة كما
 أفاده سيقا لانه اذا ضرب لها فغيرها أولى (استأنف) لتعذر البناء (وقيل لا يستأنف مطلقاً)
 أي لان عودته يصرف لما نواه (ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التسام) وان كان منه بد
 كالاكل وقضاء الحاجة والحيض والخروج ناسياً (لم يجب استئناف النية) عند العود لشمولها
 جميع المدة وتجب المبادرة للعود عقب زوال العذر فان أخرها اذا كراحتاراً انقطع التسام وتعدى
 البناء (وقيل ان خرج لغير الحاجة وغسل الجنابة) ونحوهما (وجب) استئناف النية لخروجه
 عن العبادة بما منه بد بخلاف ما لا بد منه أما ما يقطع فوجب استئنافها جرماً (وشرط المعتكف
 الاسلام والعقل) فلا يصح من كافر ومجنون وسكران ونحوهم اذ لانه لهم ولو طرأ نحو
 اغما على معتكف فسبأني (والنقاء عن الحيض) والنفاس (والجنابة) لحزمة المكث بالمسجد
 حينئذ وأخذ منه ان مثلهم من مخوف وروح تلوث المسجد ولا يمكن التفرغ عنها قال الاذرى وهذا
 موضع نظراته أي لان الحرمه هنا لعارض لا لذات الالبث بخلافها ثم فلا قياس ومن ثم صرح
 اعتكاف زوجة وقت بلاذن زوج وسيد مع الامم ومن ان اعتكف فيما وقف على غيره صرح
 ولا يشكل على ما تقرر في نحو الحائض خلافاً لمن زعمه لان حزمة المكث عامها من حيث كونه مكثاً

(قوله) كما اقتضاه الحلاقهم نيته عند
 العود وقد يقال لظاهر الحلاقهم انه
 يجزئه نية العود وان كان غافلاً
 عن حقيقة الاعتكاف بأن الحلق
 نية العود بل الحلاقهم صادق بما
 اذا نوى العود لئلا يأخذ متاعه به أي
 فتجزئه هذه النية أيضاً وقيل الزيادة
 في الصلاة النقل انه لا بد في نية العود من
 استحضار حقيقة الاعتكاف فليأمل

وعلى ذلك من حيث كونه في حق الغير والأول ذاق والثاني عارض ونظيره الخلف المقصوب وخف
الحرم الحرم في الأول اطلاق الاستعمال وفي الثاني لخصوص اللبس فأخر أمسح ذاللا هذا (ولو ارتد
المعتكف أو سكر) سكر اعتدى به (بطل) اعتكافه زمن الردة والسكر لا تنفاه أهليته (والذهب
بطلان ماضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب استئنافه لأن ذلك أقبح من مجرد الخروج
من المسجد ومنه يؤخذ أن المراد بطلان الماضى عدم وقوعه عن المتابع لا عدم نواه إذا أسلم المرتد
لكن المتصوص عليه في الأم بطلان ثواب جميع أعماله وأن أسلم كما يأتي قريبا وكذا يقال في المتابع
حيث بطل وثب الضمير مع العطف بأو في غير الضمير تنزيلا لهما منزلة ما على أن ذلك لا يرد عليه من
أصله إذا عطف بأو في الفعل لا الفاعل فلم يرجع الضمير على معطوف بأو (ولو طرأ جنون أو اغشاء)
على المعتكف (لم يطل ماضى) من اعتكافه (إن لم يخرج) يضم أوله وكذا إن أخرج شق
حفظه في المسجد أولا كما يصرح به كلام المجموع لعذره كالسكره ويؤخذ منه أن محله حيث جازت
إدامته في المسجد والكلان أخرجه لاجل ذلك كإخراج السكره بحق وعلى هذا يحمل ما اقتضاه كلام
الروضة وأصلها أنه يضرب أخرجه إذا شق حفظه في المسجد أى بأن حرم إبقاؤه فيه وأخذ ابن الرفعة
والأذرى من التعليل بالعذر أنه لو طرأ الجنون بسببه انقطع بإخراجه مطلقا (و يجب زمن
الانغشاء من الاعتكاف دون الجنون) كما في الصوم فهما (أو) طرأ (الحيض) أو النفاس أو نجس
غيرهما لا يمكن معه المكث بالمسجد (وجب الخروج) تهريم مكثهم (وكذا الجنابة) إذا طرأت
بنحو احتلام يجب الخروج للغسل (إن تعذر الغسل في المسجد) للضرورة اليه ولو كان يقيم وامكنه
التييم بغير ترابه وهو ما فيه لم يجز له الخروج فيما يظهر إذا لا ضرورة اليه حينئذ (فلو أمكن) الغسل
فيه (جاء الخروج) لأنه أقرب للروءة وصيانة المسجد وتلزمه المبادرة به (ولا يلزمه) بل له الغسل في
المسجد رعاية للمتابع واستشكل بأن نفع المسجد بالماء المستعمل حرام ويرد بأن هذا الانزع فيه اذ هو أن
يرشه به أو أماءه فهو كالوضوء فيه وقد اتفقوا على جوازه نعم محل جوازه فيه كما قاله السبكي حيث لا مكث
فيه بأن كان فيه نهر يخوضه وهو خارج والأوجب الخروج قال الأذرى وكذا لو كان مستحجرا الحرم
إزالة النجاسة في المسجد أى لم يحكم بنجاسة الغسالة أو يحصل بغسله ضرر للمسجد أو المصلين
(ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) من الاعتكاف إذا اتفق المكث مع أحدهما في المسجد لعذر
أو غيره لأنه حرام وانما ايجب للضرورة وسما في حكم البناء في الحيض * (فصل) في الاعتكاف
المنذور المتتابع (إذا نذر مدة متتابعة) المتابع لأنه وصف مقصود لما فيه من المبادرة بالعبادة
والمشقة على النفس (والصحيح أنه) أى الشأن (لا يجب المتابع بلا شرط) وإن نواه لأن مطلق
الزمن كاسبوع أو عشرة أيام صادق بالافتراق أيضا وانما تؤثر التولية فيه كما لا تؤثر في أصل النذر
وإن نوزع فيه وانما تعين التولية في لا كلمة شهر إلا أن المقصد من التولية التمسك بدون
المتابع ولو شرط التفريق أجزأ عنه المتابع لأنه أفضل منه مع كونه من جنسه وفارق نذر التفريق
في الصوم بما يأتي فيه (و) الصحيح وفي الروضة الأصح وقد مر أن مثل هذا منشؤه اختلاف الاجتهاد
في الاربحية فعند التعارض يرجع إلى تأمل المدرك (أنه لو نذر يوما لم يجز تقرييق ساعته) من أيام
بل يلزمه الدخول قبل الفجر أى بحيث يقارن لبته أول الفجر ويخرج منه بعد الغروب أى عقبه لأن
المفهوم من لفظ اليوم هو الاتصال فلودخل الظهر ومكث إلى الظهر ولم يخرج ليلا لم يجز به كإجاء
وإن نوزع فيه لأنه لم تأت بموم متواصل الساعات واليلة ليست من اليوم فإن قال نذر نذرته من الآن
لزمته إلى مثله ودخلت الليلة تبعاً قال في المجموع ولو نذر اعتكاف يوم فاعتكف ليلة أو عكسه فإن

(قوله) ولو طرأ الجنون بسببه قد يقال
إذا حصل الجنون بسببه فينبغي أن ينقطع
وإن لم يخرج لانفشاء أهله مع تعديبه
كالسكران المعتدى والله أعلم

عين زمانا وفاته كفى ان كان ما في به قدره أو يزيد ولا فلا (و) الصبح (انه لو عين مدة كاسبوع) معين
 كهذا الاسبوع (وتعرض للتابع وفاته) تلك المدة (لزمته التابع في القضاء) لتصرفه به
 فصار مقصود الذات (وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) لانه حينئذ من ضرورة الوقت فليس
 مقصود ذاته (واذا ذكر) النادر (التابع وشرط الخروج لعارض) مباح مقصود لا ينافي الاعتكاف
 (صح الشرط في الاظهر) لانه انما يلزم بالتزامه فوجب ان يكون بحسبه فان عين شيئا لم يتجاوز ولا يخرج
 لكل غرض ولو ذنبو بامباحا كقاء الامير لا يجوز زهه ويوجه بأنها لا تسمى غرضا مقصودا في مثل ذلك
 عرفا فلا ينافي ما مر في السفر انها غرض مقصود اما لو شرط الخروج لم يحرم كسرب خمر أو لئلا يجمع
 فسط نذره نعم لو كان المنافي لا يقطع التابع كخض لا تخلو عنه مدة الاعتكاف غالبا مع شرط
 الخروج له أو ما لو شرط الخروج لا لعارض كان قال لا أن يدولى فهو باطل لانه علقه وهل يطل به
 نذره وجهان ربح في الشرح الصغير البطلان وهو الاوجه ورجح غيره عدمه ولو نذر نحو صلاة
 أو صوم أو حج وشرط الخروج لعارض فكما تقرر ويأتي في النذر ما له تعلق بذلك بخلاف نحو الوقف
 لا يجوز فيه شرط احتياجه مثلا لانه يقتضي الانفكاك عن اختصاص الآدمي به فلم يقبل ذلك الشرط
 كالعلق (والزمان المصروف اليه) أي لذلك العارض (لا يجب تداركه ان عين المدة كهذا
 الشهر) لان زمن النذور من الشهر انما هو اعتكاف ما عدا العارض (والا) بعين مدة كسهر
 (فيجب) تداركه لتمام المدة المترتبة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة
 في ان التابع لا يقطع به (ويقطع التابع) بأشياء أخر زيادة على ما مر (بالخروج بلا عذر)
 مما يأتي وان قل زمنه لنا فانه البت (ولا يضر اخراج بعض الاعضاء) لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يخرج رأسه الشريف وهو معتكف الى عائشة فتسرحه واه الشيخان نعم ان أخرج رجلا أو مثلا
 واعتمد عليها فقط بحيث لو زالت سقط ضرر بخلاف ما لو اعتمد عليها على ما اقتضاه كلام الغوى
 واستظهره غيره وقال شيخنا الاقرب انه يضر ويؤيده ما مر فيما لو وقف جزأنا لم يسجد اتمى ويؤيده
 أيضا ان المانع مقدم على المقتضى (ولا الخروج لقضاء الحاجة) اجبا لانه ضروري ولا تشتط
 شدتها ولا تكف المشي على غير محبته فان تأتى اكثر منها ضرر ومثلها غسل جنبه أو إزالة نجس واكل لانه
 يستحي منه في المسجد وأخذ منه ان المهور الذي يندر طارقه يأكل فيه وشرب اذا لم يجد ماء فيه
 ولا من يأثم به لانه لا يستحي منه فيه وله الوضوء بعد قضاء الحاجة تبعا اذا تجاوزا لخروج له قصدا الا
 اذا عذر في المسجد ولا تغسل مسنونا ولا لتوم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاء المسجد ودار
 صديقه بحسب المسجد للبقاء مع المنفعة في الثانية وأخذ منه ان من لا يستحي من السقاء يكلفها (ولا
 يضر بعدها الا ان) يكون له دار أقرب منها أو (يفتحش البعد فيضر في الاصح) لانه قد يحتاج
 في عودته أيضا الى البول فيبضي يومه في التردد نعم لو لم يجد غيرها أو وجد غير لا يثق به لم يضر ويؤخذ
 من التعليل ان ضابط الفحش ان يذهب اكثر الوقت للنذور في التردد به صرح الغوى (ولو عاد
 مرضا) أو زار قادما (في طريقه) لتوقضا الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه) فان طال بأن
 زاد على قدر صلاة الجنائز أي أقل مجزئ منها فيما يظهر ضرر ما قدرها فيجعل لجميع الاغراض
 (أو) لم يعدل عن طريقه) فان عدل ضرر وان قصر الزمان لخبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم
 كان يمر بالريض وهو معتكف فيمر كما هو يسأل عنه ولا يعرج وله صلاة على جنازة ان لم ينظر
 ولا عرج اليها وهل له تحكك بهذه كالعبادة على موتى أو مرضى مريم في طريقه بالشرطين
 المذكورين أخذ من جعلهم قدر صلاة الجنائز معفو عنه لكل غرض في حق من خرج لقضاء

(قوله) وتكون فائدة الشرط الخ قد
 يقال فلو قصد في هذه الصورة استثناء
 الخروج للعارض المذكور من المدة
 الغير المعينة فهل يعمل بقصده أو لا يحمل
 تأمل والأقول أقرب (قوله) ولا تشتط
 شدتها الى المتن في الغنى والنهاية
 (قوله) نعم لو لم يجد غيرها الى المتن
 في الغنى والنهاية (قوله) أو يعدل الخ
 يظهر ان أو بمعنى الواو وان لم أر من
 به عليه من الشراح

الحاجة أو لا يفعل إلا واحد إلا أنهم علوا فاعله لتوصله الجنازة بأنه يسير و وقع تابعاً لا مقصوداً كل
 محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العيادة وصلاة الجنازة وزيارة القادِم والذي يتجه أن له ذلك ومعنى
 التعليق المذكور أن كلا على حدثه تابع وزمنه يسير فلا نظر لضعفه إلى غيره المقضي بطول الزمن ونظيره
 ما عرفنا على يده دم قليل معفو عنه ونكثرت بحيث لو جمع لكثير فهل يقدر الاجتماع حتى يضراً ولا حتى
 يستمر العفو فيه خلاف لا يعد محبته هنا وإن أمكن الفرق بأنه يحتاج للصلاة بالنجاسة ما لا يحتاج
 هنا وأيضاً فها في التابع وهو يغفر فيه ما لا يغفر في المقصود (ولا يقطع التابع بمجرد) ومنه جنون
 أو انغماء (يخرج إلى الخروج) بأن خشى نجس المسجد واحتاج إلى فرش وخادم ومثله خوف حرب
 وسارق بخلاف نحو صداع وحى خفيفة فإن أخرج لأجل ذلك فقد مر بما فيه (و) لا يقطع بالخروج
 لشمادة تعينت أو لحدثت بالبينة أو (بحيض أن طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عن الحيض
 غالباً فتنتي على ما سبق إذا ظهرت لأنه غير اخبارها ومثلها في المجموع بأن تزيد على خمسة عشر يوماً
 واستشكاه الاستوى بأن الثلاثة والعشرين تخلو عنه غالباً إذا غلبه ست أو سبع وبقية الشهر طهر
 إذا هو غالباً لا يكون فيه الأحض واحد وطهر واحد والنفاس كالحيض (فإن كانت بحيث تخلو عنه
 انقطع في الطهر) لا يمكن الموالاة بشر وعها عقب الطهر (ولا بالخروج) مكرهاً غير حق أو (ناسياً على
 المذهب) كإلا يسلط الصوم بالكل ناسياً ولا ناسماً أن له هيئة مذكرة بخلاف النائم ومثله جاهل يعدر
 بجهله (ولا بخروج المؤذن الراتب إلى منارة منفصلة عن المسجد) لكن تأخرية منه مبنية (للاذان
 في الأصح) لأنها مبنية لأقامة شعار المسجد معدودة من توابعه وقد أفت الناس صوته فعذر وجعل
 زمن أذانه كسنته من الاعتكاف وبما تقرّر في المنارة فأرقت الخلوة الخارجة عن المسجد التي
 بابها فيه فينقطع بدخولها قطعاً ما غير راتب فيضّر صعوده لمنفصله لا تنفاه ما ذكر في الراتب وأما بعيدة
 عن المسجد أي بحيث لا تنسب إليه عرفاً فيا يظهر ثم رأيت من ضبطه بأن تكون خارجة عن جوار
 المسجد وجاره أربعون داراً من كل جانب وبعضهم ضبطه بما جاور حريم المسجد أو مبنية لغيره الذي
 ليس متصل به فيضّر صعوده ما طلقا بخلاف المتصل به لأن المساجد المتلاصقة حكمها حكم المسجد
 الواحد وأما متصلة بأن يكون بابها في المسجد أو رحبته فلا يضر صعودها مطلقاً (ويجب قضاء
 أوقات الخروج بالأعذار) السابقة لأنه غير معتكف فيها (الأوقات قضاء الحاجة) لأن حكم
 الاعتكاف منسحب عليها ولهذا الواقع في زمنها من غير مكث بطل وإن أزع جمع في هذا الحصر
 وألحقوا به نقلاً عن الشيخ أبي علي وغيره خروج مؤذن لأذان وجنب لاغتسال وغيرهما بما يطلب
 الخروج له وبقيل زمنه عادة بخلاف ما يطول زمنه كحوض وهدنة ومرض * فرع * سؤاين ادامة
 الاعتكاف ونحو عيادة المريض واعترضه ابن الصلاح بأنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف
 نفلاً ولا يخرج لذلك بحث الباقين أن الخروج لعيادة نحو رحم وجار وصديق أفضل والله أعلم

(كتاب الحج)*

هو يفتح وكسر لغة القصد وأكثرته إلى من يعظم وشرعاً قصد الكعبة للتسلي الآتي على ما في المجموع
 وعليه بشكل قولهم أركان الحج ستة إلا أن يؤول أو هو نفس الأفعال الآتية وهو الظاهر بإدراك الرأي
 لكن يعكر عليه أن المعنى الشرعي يجب اشتماله على المعنى الأقوى بزيادة ذلك غير موجود هنا إلا أن
 يقال أن ذلك أغلبي أو أن منها الآتية وهي من جزئيات المعنى الأقوى وتظهير الصلاة الشرعية لاشتغالها
 على الدعاء والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع وهو من الشرائع القديمة روى أن آدم صلى الله عليه

(قوله) أو انغماء كذا في أصله
 رحمه الله ونظيره أن التعبد بالواو وأولى
 * (كتاب الحج)*

نينا وعليه وسلم حج أربعين سنة من الهند ماشيا وأن جبريل قال له ان الملائكة كانوا يطوفون قبلك هذا البيت بسبعة آلاف سنة وقال ابن اسحاق لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا حج والذي صرح به غيره انه مامن بنى الا حج خلافا لمن استثنى هودا وصالحا صلى الله عليهم وسلم وفي وجوبه على من قبلنا وجهان قيل الصحيح انه لم يجب الاعلنا واستغرب قال القاضي وهو افضل العبادات لاشتماله على المال والبدن وفي وقت وجوبه خلاف قيل الهجرة اول سنهاتها وهكذا الى العاشرة والاصح انه في السادسة وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقيل الهجرة حججا لا بدري عددها وتسمية هذه حججا انما هو باعتبار الصورة اذ لم تكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسي وغيره بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لانه صلى الله عليه وسلم لا يأمر الا بحج شرعي وكذا يقال في السابعة التي أمر فيها عتاب ابن أسيد امير مكة وبعدها حجة الوداع لا غير (هو فرض) معلوم من الدين بالضرورة فيكون منكره الا ان أمكن خفاؤه عليه (وكذا العمرة) وهي يضم فسكون أرضهم ويقع فسكون لغزارة مكان عامر وشرعا قصد الكعبة للنسك الآتي أو نفس الافعال الآتية (في الاظهر) للحج والعمرة وخبر الترمذي بعدم وجوبها وحسنه اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يفي عنها الحج لان كلا أصل قصده من الم قصد من الآخر الا ترى انهما موقيت غير موقيت الحج وزمنا غير زمن الحج وحينئذ فلا يشكل باجزاء الغسل عن الوضوء لان كل ما قصده الوضوء موجود في الغسل ولا يحتاج بأصل الشرع في العمر الامرة وهما على التراخي بشرط العزم على الفعل بعدوان لا تنصبا بنذر أو خوف غضب أو تلف مال بقرينة ولو ضعيفة كما فهمه فوله لم يجوز تأخير الموسع الا ان غلب على الظن تمكنه منه أو يكون ما قضاء عما أفسده وسبق اخراجات تبين فسق عتونه من آخر سني الامكان الى الموت فبذلك ما شهد به ينقض ما حكم به وسبقا في انه يستقر عليه بوجوه ما لم يعلمه ومع ذلك لا يحكم بفسقه لعذره (وشروط حجه) المطلقة أي ما ذكر من الحج والعمرة (الاسلام) فقط فلا يصح من كافر أصلي أو مرتد بل لو اراد انشاء بطل لم يجب مضى في فاسده وهذا فارق باطله فاسده بجما ع كإتاني ولا تحيط الرد غير المتصلة بالوقت ماضى أي ذاته حتى لا يجب قضاؤه بل نواه كمن صلى عليه قبل عبارته لا تفي بقول أصله لا يشترط لهجته الا الاسلام انتهى وليس في محله لان تعريف الجزأين بعيد الحصر على انه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والتب والعلو بالكيفية حتى لو جرت افعال المسلمين منه اتفاقا لم يعتد بها السكن رد ذكر التوبة بأنها ركن ويرد ذكر الوقت لانه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العلم بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي فليس شرطا لان عقاد الاحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لان عقاده نصوره بوجه (فلو لم يعلو) على المال ولو صابوا فيها بنفسه أو ما ذكروه ولو لم يحج أو سكن محرما يحج عن نفسه وان غاب المولى وفارق الاحرام بأنه يباشر العبادة عن الغير فاشترط وقوعها منه والمولى ليس كذلك ومن ثم لا رمى عنه بشرطه الا ان رمى عن نفسه (ان يحرم عن الصبي) الشامل للصبي اذ هو الجنس (الذي لا يميز) أي ينوي جعله محرما أو الاحرام عنه لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم يركب ابا ربيعة فرفع اليه امرأة صبا فقالت يا رسول الله اهذه انا قال نعم ولك اجر وفي رواية لا يداود فأخذت بعض صبي فرمته من محفها وهو ظاهري صغره جدا ويكتب الصبي ثواب ما عمله أو عمر له به وله من الطاعات كما فاده الخبر ولا يكتب عليه معصية اجماعا (والمنحون) الشامل للمجنونة كذلك قياسا على الصبي واجابوا عما تقر من اعتبار ولاية المال والام لا ينسب كذلك باحتمال انها وصية أو أن تولى اذن لها ان تنحر عنه أو ان يحصل لها اجر الحمل

(قوله) بل لو قيل في حجة أبي بكر الحج قال في الخادم حج أبي بكر بالناس في التاسعة كان في ذي القعدة لاجل النسي وكان بتقرير من الشرع ثم نسخ بحجة الوداع وقوله صلى الله عليه وسلم ان الزمان قد استدار الخ انتهى ما في الخادم وقوله الفاضل بحجيرة وأقره وهو واضح لا غبار عليه ولا يرده عليه قول السارح لانه الحج قنانه (قوله) لكن الوجه خلافه قد يقال ان مع الحج وجب مع بيان العتبات فيعركا وشروطا وغيرهما قبل الثامنة فالقول المذكور ساقط بالكلية والافاكون الوجه خلافه محتمل تأمل اذ لا محذور في موافقة ما يؤسرون بخلافه الا ترى انه صلى الله عليه وسلم كان يوافقهم في أصل الفعل وتوابعه قبل ان يؤمر فيه شيء (قوله) الا ترى ان لها مواقيت الحج فيقال ان نظرا الى الحقيقة مع قطع النظر الى العوارض فكل معتبر في العمرة معتبر في الحج وان نظرا الى العوارض الخارجية كاللواقيت فالوضوء والغسل مختلفان فيها الا ترى ان لكل موجدات تخصه فلي تأمل (قوله) بل يكفي لان عقاده نصوره بوجه قد يقال فيه تسليم للسؤال لانه يصدق حينئذ ان حجة النسك توقفت على أمر آخر غير الاسلام ثم رأيت الفاضل المحشي قال هذا أيضا شرط كالاسلام (قوله) والمولى ليس كذلك الشغل تأمل اذ الاحرام بمعنى نية الدخول من جملة العبادة وانما يباشره المولى فلي تأمل

والنفقة لا الاحرام اذ ليس في الخبر انها احرمت عنه وحيث صار المولى محروما وجب ان يفعل به ما يمكن
فعله كاحضاره عرفق وسائر المواقف ومنها كاهوطا هر الرمي فيلزمه احضاره اياه حال ترميه عنه وان لم
يتصور منه لان الواجب شيان الحضور والرمي فلا يسقط احدهما بسقوط الآخر والطواف والسعي به
وان يفعل عنه مالا يمكن كالمري بعد رميه عن نفسه ان لم يقدر لوجعل الحصة سده ان رمي بها
ويظهر في جعلها بيده انه لا يعتد به منه الا ان رمي عن نفسه لانه مقدمة للرمي فيعطى حكمه ويؤيده انه
لورفع الحصة بيده غير المولى وما يؤيده لا يعتد به وكذا الواحضره غيرهما كاجتماعهما كلامهم ويصل عنه
سنة الطواف والاحرام ويشترط في الطواف به طهر المولى وكذا الصبي على الوجه فيوضه المولى
ونوى عنه وخرج بالذي لا عزم للمز فلا يجوز له الاحرام عنه على ما نقله الا ان رمي عن النص والجمهور
واعتد به لكن الصحيح في أصل الروضة الجواز ان شاء احرمت عنه او اذن له ان يحرم عن نفسه فاعتراه
غفلة عن ان المفهوم اذا كان فيه خلاف قوى أو تفصيل لا بد لافادة القيد حينئذ وخرج بالصبي
والمجنون المغمى عليه فلا يحرم احدهما ولا لى له الا لى ما أتى اول الحجر وللسيد ان يحرم عن قته
الصغير لا البالغ على المعقد فيهما ما يتردد النظر في المبعوض الصغير فيحتمل انه نظير ما أتى في النكاح
وحينئذ يحرم عنه وليه وسيد مع الا احدهما وان كانت مهيا ياءه الا لا دخل لها الا في الاكباب
وما بينهما كزكاة الفطر لا طاهما عن تلمذه النفقة ويحتمل صحة احرام احدهما عنه وللسيد اذا كان
المحرم المولى تحليله والاول اقرب فان قلت ما في ذلك قول جمع وحكى عن الاصحاب من بعضه حرله حكم
الغن في تحليل السبلة الا في المهاباة ان احرمت في نوبة وسعت نسكه فله حينئذ حكم الحرقة لا نافية
لان التحليل يتعلق بالكسب ايضا فاثرت فيه المهاباة بخلاف الاحرام لانه صفة لا تتعلق لها بالكسب
(وانما تصح مباشرة) أى ما ذكر من الحج والعمرة (من المسلم المميز) ولوقنا ككل عباد دينية
نعم تتوقف صحة احرامه على اذن وليه كمن اوسيد له حياجه للبال أى شأه ذلك وهو مشجور عليه فيه
ويترك المولى كل ذي لم المولى وما زاد على مؤتة في الحضر ومؤتة نساء ما أسفده بهما له وجود مشروط
بجامع البالغ المتدنية لانه الذى ورطه في ذلك من غير حاجة ولا ضرر وقته فارق وجوب اجرة تعليمه
ومؤن من يزوجه له في مال المولى لا نعلم له حاجة لتعليمه بعد بلوغه وقد يظن المولى ان تلك الزوجة التى
فيها المصلحة تقوت لو أخر للبلوغ (وانما يقع) ما أتى به المحرم (عن) نذر ان كان مسلما كافرا وعن
(حجة الاسلام) وعمرته (بالمباشرة) عن نفسه أو عن ميت أو معذوب فاندفع قول الاسنوى ومن
قلده انه تقييد مضر (اذا باشرة انكشاف) في الجملة لا بالجمع أى البالغ العاقل (الحز) ولو باليتين
وان كان حال النفل قضا ظاهرا (فيجزئ حج النقيب) وعمرته عن حجة الاسلام وعمرته اداء
أو قضاء لما أسفده كالموت كسب مريض حضور الجمعة وغنى خطر الطريق (دون الصبي والعبد)
فلا يقع نسكهما عن نسك الاسلام اجماعا ولو ان الحج لكونه وظيفة العمرة ولا يشكررا اعتبر وقوعه حال
الكمال هذا ان لم يدرك الوقوف الحج وطواف العمرة كالمسلمين والابن بلغ أو عتق قبل الوقوف أو الطواف
أو في انشاءهما أو بعد الوقوف وعاد أو ذكر قبل فجر النحر أجزأهما عن حجة الاسلام وعمرته لو وقع
المقصود الا عظم في حال الكمال وبحث الاسنوى انه اذا كان عوده للوقوف بعد الطواف لزمه اعادته
كالمسعى بعده ليعاقب في حال الكمال ومثلها الملقى كاهوطا هر ويؤخذ من ذلك انه يجوز له عوده
ولو بعد التحليل وان جامع بعدهما وهو محتمل فيعيد ما فعله بعد وقوفه ليقع في حال الكمال وعليه فيظهر
انه لا يعود احرامه لان هذا من توابع الاحرام الاول ويترك بين هذا وتقصيه لم في سجود السهو بين ان
يسلم سوا فيعود أو بعد اذ بالان تحصيل الحج الكامل صعب فسومح فيه باستدراكه ولو بعد الخروج منه

(قوله) وسها كاهوطا هر الرمي قد يقال
لا شبهة ان المراد بالرمي هنا ما يقف فيه
الرامي لا ماسيا فى وحينئذ فلذلك لا يتحديه
اذا المار على اصال الحجر للمري بالمغنى
الآتى ولو كان الرامي خارج منى مثلا
فلتأمل (قوله) اذا كان فيه خلاف قوى
ما روجه التقييد به فان القيد يعيد اذا كان
ثم خلاف ولو غير قوى (قوله) قلت
لا نافية عدم المتسافة محل تأمل فان
قولهم ان احرمت في نوبة وسعت نسكه
صريح في الاستتلال بالاحرام حينئذ
فينبغي أن يستل به ايضا لى الصغير
والحاصل ان الذى يتجه انه لا يسد مسها
عند عدم المهاباة ومن صاحب النوبة
أو وليه فيها ثم ان وسعت فلا تحليل للآخر
والافله التحليل ثم رأيت المحشى قال قوله
قلت لا نافية الخ تأمل (قوله) لا يتعلق
لها بالكسب محل تأمل فان وجهه يتعلق
التحليل بالكسب انه سبب لحل بعض
أنواع الاكساب كالاسطباء فكذا
يتقال في الاحرام انه سبب لحركة بعض
أنواعه (قوله) فاندفع قول الاسنوى سلم
لكنه مستدرك (قوله) وان جامع
بعدهما وهو محتمل امكته بعيد لخروجه
عن الحج (قوله) وعليه فيظهر ان لا يعود
لاحرامه قال القائل المحشى فيه تأمل
قال الناقل عبد الرؤف في كونه لا يعود
احرامه اذا أراد اعادة الوقوف فظهر
ظاهرا ان لم يزل عليه وقوف غير احرام
وكونه من أثر الاحرام السابق لا يسع لانه
لم يصح أحد يجاوز الوقوف بغير احرام
حقيق الوجه انه يعود بالمسافة التى
ذكرها واذا عادت أحكامه من
المحرمات وغيرها هذا ما يتجه والله اعلم

على الحمل وان اعتاد غيره كنساء الاعراب على الوجه لانه استراهما ولا منافاة ما من نذب المشي
لها لانه يحتاج للواجب أكثر (واشترط شرط بل يجلس في الشق الآخر) أي وجوده بشرط ان تلقى به
مجااسته بأن لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو مجنون أو خلالة ولا شديد العداوة له فيما يظهر أخذا
بما يأتي في الولية بل أولى لان المشقة هنا أعظم بطول مصاحته ومن ثم اشترط فيما يظهر أيضا
ان لا يكون به خورص وأن يوافقته على الركوب بين الحملين اذا نزل لقضاء حاجة ويغلب على طنبه
وفاؤه بذلك وقضية المتن وغيره تعين الشريك وان قدر على الحمل بنماه لان بدل الزيادة خسران
لا مقابله له لکن الوجه انه متى سهلت معادلتها بما يحتاج لاستصحابه أو يريد منه تعينت
هي أو الشريك (ومن ينهه عنها) أي مكة (دون مرحلتين) وان كان ينهه بين عرفة مرحلتان
كما اقتضاه كلامهم ومقتضاه أيضا انه لو قرب من عرفة وبعد من مكة لم يعتبر (وهو قوي على المشي
بأثره الحج) لعدم المشقة غالبا (فان ضعف) عن المشي بحيث يلحق به المشقة السابقة (فكالبعيد)
فيما مر وخرج بانثي نحو الجوف لا يجب مطلقا اعظم مشقة (ويشترط كون الزاد والراحلة)
السابقين ومثلهما ثمها وأجرة خفارة ونحو محرم امرأة وفاند أعني ومحمل اشترط وغير ذلك من كل
ما يلزم من مؤن السفر (فان قيل عن دينه) ولو مؤجلا وان رضى صاحبه أو كان لله تعالى كندزلان
المية قد تخرمه فبقي الذمة من رغبة وبفرض حياته فلا يجد بعد صرف ما معه للحج ما يستدبه وظاهر
كلامهم انه لا فرق بين تضييق الحج وعدمه لكن قضية تعليلهم بأن الدين ناجز والحج على التراخي
خلافه وهو محتمل كاجتماع الدين والزكاة أو الحج في التركة قاله الأذري وقوله وهو محتمل فيه نظر لان
المدار على التعليل السابق ولا نسهم مع ذلك صرحوا بأن الدين الموجل كالحال فدل على ان تجاوز الدين
غير شرط فكذلك تراخي الحج دينه الحال على ملي معتز أو به منه أو يعلمه القاضى كالذي سده والا
فكالمعدوم نعم ما يسهل عليه الظفر به بشرطه كالحاصل أيضا (و) عن دست ثوب يليق به نظير ما يأتي
في المناس وعن كتب نحو الفقيه بتفصيله الآتي في قسم الصدقات وخيل الجندی الآتي ثم وألة التحرف
وثن المحتاج اليه محاذ كرو وغيره كرو وعن (مؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه) واقامته كما علم مما
مر ثلاثا فيضيعوا وعدل عن قول أصله نفقة وان كان تقديرها ما يرا داباؤنه ومن ثم قال نفقتهم مع ان
المراد مؤنتهم لانهم قد يفقدون على النفقة فلا يلزم المنق الا المؤنة الزائدة لشغل الكسوة والخدمة
والسكنى واعفاف الاب وثن دواء وأجرة طبيب ونحوها ولا يجوز له الخروج حتى يترك تلك المؤن
أو يترك من يصرفها من مال حاضر أو يطلق الزوجة أو يبيع القن (والاصح اشترط كونه) أي
الذكور الناضل عمامر (فان سلا) أيضا (عن مسكنه وعبيد يحتاج اليه لخدمته) لزمانة
أو منصب أو عن ثمها الذي يحصلها به كإتيان في الكفارة هذا ان استغفرت حاجته الدار وكانت
مسكنه ثم لا يلاق به العبد والا فان امكن بيع بعضها أو الاستبدال عنها أو عن العبد بلأق وكفى
التفاوت مؤن الحج تعين وان ألتهما قطعاهما لا في الكفارة لان لها لا أي مجزئافلا يعترض بأن كلا
من خصا لها أصل برأس في الجملة فلا يتمتص بالمرتبة الأخيرة منها وأمة الخدمة كالعبد فماذا كبحلاف
السرية فان احتاج اليها الخوف عنت لم يكف بيعها وان تضييق عليه الحج فيما يظهر لكن يستقر الحج
في ذمته أخذا بما قاله فمن ليس معه الا ما يصرفه للحج أو النكاح واحتاج اليه انه يقدمه ويستقر الحج
في ذمته فان قلت كيف يؤمر بما يكون سببا لنفسه لو مات عقب سنة التمكن قلت لم يؤمر بما هو سبب
ذلك اذ سببه مطلق تراخيه لا خصوص المأمور به فكنه مأمور به بشرط سلامة العاقبة ويؤخذ من
قولهم الآتي لا ينظر في الحج للمستقبلات ان المكفية باسكان زوج والسالك في بيت مدرسة يعق

(قوله) وآلة التحرف قد يشكك
بما يأتي في أموال التجارة (قوله)
أو يوصل من يصرفها أو يستعجبه
(قوله) من مال حاضر أو مؤن في حكمه بأن
يكون ديناً على مليء بأحدى الشرط
المتقدمة فيما يظهر (قوله) لزمانة
أو منصب من سببها قد يقال ضابطه
ما بعد عرفان صاحبه لا يليق بخدمته
نفسه والله أعلم (قوله) أو عن ثمها هل
محمل ذلك فيما اذا أراد تحصيلا
أو فيما اذا كان محتاجا لهما وان لم يرد
تخصيلا محمل تأمل ثم رأيت ابن شهاب
قال تقر بها على الإصح المذكور في المتن
فأما نصه وعلى هذا لو كان معه تدريد
صرفه اليها ما يمكن منها تهى ومتفق
قوله يريد إلى آخره اعتبار الإرادة مع
الاحتياج ولا يصح في مجرد الاحتياج
فليتأمل

لا يترك لهما مسكن ومخالفة الاستوى في هذا والذي قبله مردودة وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما هو مستأجر له وان طال مدة الاجارة وهو محتمل لان هذه المدة محدودة متروكة الزوال فليس كالسكن الاصل بخلاف ذلك ثم رأيت عن السبكي ان من يعتاد السكن بالاجرة لا يترك له مسكن وهو بعيد جدا فالوجه خلافه نعم ان قصد انه وان اشتراه لا يسكن فيه بل فيما اعتاده فلا يعتبر في حقه حينئذ كما هو ظاهر ونقل بعضهم عن السبكي ما هو قريب منه فليحمل عليه ومن ثم تبعه الاذري وغيره ويرتد النظر في الموصى له بمنفعته مطلقا أو مدة معلومة والذي يتجه في الأول انه لا يشتري له مسكن بخلاف الثاني نظير ما مر في الموقوف والمستأجر ثم رأيت الاذري أطلق ان المستحق منفعة بوصية كهو يوقف وهو ظاهر فيما ذكره اذ القياس على الوقف يقتضي عدم تعيين المدة والوجه فيمن لا يصبر على ترك الجماع انه لا يشترط قدرته على سرية أو زوجة يستعصمها فيستقر الحرج في ذمته (و) الاصح (انه يلزمه صرف مال تجارتة) وعن مسة غلانة التي يحصل منها كنفاته (الهما) أي الزاد والراحلة مع ما ذكرهما كما يلزمه صرفه في دينه وفارق المسكن والخادم بأنه يحتاج اليهما حالا وهو يتخذ ذخيرة للمستقبل والحج لا ينظر فيه للمستقبلات وبه رد على من نظر لها فقال لا يلزمه صرفه لهما اذ لم يكن له كسب بحال أو سماعا والحج على التراخي (الثالث أمن الطريق) ولو فطنا الامن الملاقى بالسفرون الحضر على نفسه وما يحتاج لاستعجابه لا على ما معهم من مال تجارتة ونحوه وان أمن عليه ببلده ولا على مال غيره الا اذا لزمه حفظه والسفر به فيما يظهر وذلك لان خوفه يمنع استطاعة السبل ويشترط أيضا وجود رفقة يخرج معهم وقت العادة ان خاف وحده ولا اثر للوحشة هنا لانه لا بد له وبه فارق الوضوء ولو اختص الخوف لم يستقر في ذمته كما ينه في الحاشية (فلو خاف على نفسه) أو بضعة (أو ماله) وان قل (سبعاء وعدوا) مسلما أو كافرا (أو رصدنا) وهو من رصد الناس أي رقبهم في الطريق أو اقرى لا خشي منهم ظملا (ولا طريق) له (سواء لم يجب الحج) لحصول الضرر نعم بسن الخروج وقتال الكفار ان أمكن ولم يجب هنا وان زاد المسلمون على الضعف لان الغالب في الحجاج عدم اجتماع كلهم وضعف جانبهم فلو كانوا الموقوف لهم كانوا طمعة لهم وذلك بعد وجوبه ويصكره بذل مال له لانه قد يتخلفه للمسلم بعد الاحرام لانه أخف من قتاله نعم ان علم انه يتقوى على التعرض للناس كره أيضا كما هو ظاهر ولو بذل الامام للرصد وجب الحج وكذا اجنبى على الواجهة حيث لا يتصور لحوق منه لاحد منهم في ذلك بوجه أو ما لو كان له طريق آخر سواء فيجب سلوكه وان كان أطول ان وجد مؤن سلوكه (والأظهر وجوب ركوب البحر) على الرجل وكذلك المرأة (ان) وجدت لها محلا تنزل فيه عن الرجال كما هو ظاهر وتعين طريقا ولو لئلا يخرج جدد البر وعطشه كما هو ظاهر خلافا لقول الجوري ينتظر زوال عارض البر (غلبت السلامة) وقت السفر فيه لانه حينئذ كالبر الامن بخلاف ما اذا غلب الهلاك أو استويا لحرمة ركوبه حينئذ للنجح وغيره وظاهر تعبيرهم بغلبة السلامة انه لو اعتبد في ذلك الزمن الذي يباقر فيه انه يغرق فيه تسعة ويسلم عشرة لزم ركوبه ويؤيده الحاقهم الاستواء بغلبة الهلاك ولا يخلو عن بعد فلو قيل المعتبر العرف فلا يكفي شتاوت الواحد ونحوه لم يعد ويؤيده ما يأتي في الفرار عن الصف وعليه فالمراد الاستواء العرفي أيضا لا الحقيقي وخبره بالانهار العظيمة كبحون والتيل فيجب ركوبها قطعان القام فيها لا يطول والخوف لا يعظم وقول الاذري محله اذا كان يقطعها عرسا والافهسي في كثير من الاوقات كالبحر وأخطر مردود بان البر فيها قريب أي غالبيا يسهل الخروج اليه (و) الاظهر (انه تلزمه اجرة البذرة) بالمهمل والمجتمعة معربة وهي الخطارة فاذا وجدوا من

(قوله) انه لا يشترط قدرته على سرية أو زوجة الخ نعم ان ظن لحوق ضرر به يمنع التيمم لو ترك الجماع بالتجربة أو باخبار عدلى رواية عارفين اشترط للوجوب فيما يظهر قدرته على حيلة يستعصمها لانها في حقه كالراحلة للبعد بل أول وقولهم في خائف العنت مع استقرار الحج في ذمته يحمل على غير هذه الحالة حاشية الايضاح للشارح أقول القلب الى هذا أميل منه الى مافي الحقة وعليه فيظهر ان مثل مبيع التيمم حصول المشقة الظاهرة التي لا تتحمل عادة والله أعلم ثم بلغني ان الشهاب ابن قاسم صوب مافي الحاشية في حاشية شرح المنهج (قوله) ان أمن عليه ببلده كذا قيد في النهاية أيضا (قوله) ويشترط أيضا وجود رفقة قد يقال لاحاجة لقولهم ويشترط الحج بعد ما تقرر من ان المدار على الامن ولو مع الوحدة (قوله) ولا على مال غيره الا اذا لزمه حفظه الحج يعارضه ان الحج على التراخي نظير ما تقدم في بذل الزيادة القليلة فراجع (قوله) كره أيضا بل حرم فيما يظهر (قوله) وكذا اجنبى على الواجهة وقال العلامة ابن زياد هو العمد ونقله عن كثير من المتقدمين (قوله) محلا تنزل فيه الحج قد يقال انما يظهر ذلك اذا أدى عدم انغزالها الى محذور من نحو خلوه محترمة أو خوف قته والافاشراط ذلك مطلقا محتمل نظر فليأمل

بحرهم بحيث يأمنون معهم طنائزهم استجارهم بأجرة المثل لا بأزيد وان قل لانهم من أهب السفر
كأجرة دليل لا يعرف الطريق الا به (ويشترط) للوجوب أيضا (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد
حمله منها بشئ المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان) فلو خلا بعض المنازل أو محال الماء
المعتاد عن ذلك فلا وجوب لانه ان لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وان حمله عظمت المؤنة وكذا
لو لم يحدهما أو أحدهما إلا بأكثر من ثمن المثل وان قلت الزيادة قال الأذري وغيره وكان هذا كتمثيل
الرافعي يحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل الماء من حلتين أو ثلاثا باعتبار عادة طريق العراق وأما
طريق مصر والشام فاعتادوا حمل الزاد الى مكة والمياه المراحل الأربع والخمس فينبغي اعتبار
العرف المختلف باختلاف النواحي انتهى وانما يتجمع ما فيه ان الطر د عرف كل ناحية بذلك وكثير من
أهل مصر والشام لا يحملون ذلك أصلا تكانا على وجوده في مواضع معروفة في طريقهم (و) وجود
(علف الدابة في كل مرحلة) لان المؤنة تعظم في حمله لكثرة كذا انقله عن جمع واقراه لكن بحث
في المجموع ما صرح به غير من اعتبار العادة فيه أيضا واعتمد الأذري وغيره قالوا والام يلزم آفا قيا
الحج أصلا (و) يشترط (في) الوجوب على (المرأة) لافي الاداء فلو استطاعت ولم تجد من يأتي لم تمض من
تركها على العتد (أن يخرج مع جهازه) ولو فاسقا لانه مع فسقه يغار عليها من مواقع الرب وبه يعلم أن
من علم منه أنه لا غيره له كما هو شأن بعض من لا خلق لهم لا يكتفي به (أو محرم) نسب أو رضاع
أو مصاهرة ولو فاسقا أيضا بالتفصيل المذكور في الزوج فيما يظهر فهم ما يكفي على الأوجه مراهق
وأعني لهما حد في منع الرية واشترط البلوغ في النسوة على ما يأتي أحيا طالا ونهت مطموع فنهت
وكونه في قافلته وان لم يكن معها لكن بشرط قربه بحيث تنزع الرية بوجوده وألحق بها جمع عدها
الثقة أي اذا كانت هي ثقة أيضا والاجنبي الموصوح ان كانا ثقتين أيضا حل نظرهما لها وخلوتهما بها
كما يأتي (أو نسوة) بضم أوله وكسره ثلاث فأكثر (نقات) أي بالغات متصفات بالعدالة ولواما وبجبه
الاكتفاء بالمراهقات بغيره السابق وبجوارم فسقون بغير نحو زنا أو قيادة ذلك لحرمة سفرها
وحدها وان قصر وكانت في قافلة عظيمة كما صرح به الاحاديث الصحيحة لحوف استمالتها وخديعتها
وهو متصف بها حيثها لمن ذكر حتى النسوة لان من اذا كثرن وكنت نقات انقطع الطمع عنهن لكن
نارح جمع في اشتراط ثلاث الصريح به كلامهما وقالوا ينبغي الاكتفاء بثنتين ويحاج بان خطر السفر
اقتضى الاحتياط في ذلك على أنه قد يعرض لاحداهن حاجة تبرز ونحوه فيذهب ثنتان وتبقى ثنتان
ولو اكني ثنتين لذهب واحدة وحدها فيجس على اعتبارهن انما هو للوجوب أما الجواز فلها
أن تخرج لاداء فرض الاسلام مع امرأة ثقة كافي مواضع من المجموع ففهما مثلثان كما صرح به
كلامه في شرح مسلم خلافا لمن زعم تناقض كلامه ولها أيضا أن تخرج له وحدها اذا تقيت الامن على
نفسها هذا كله في الفرض ولو نذرا أو قضاء على الأوجه أما النفل فليس لها الخروج له مع نسوة وان
كثرن حتى يحرم على المكبة التطوع بالعمرة من التسعين مع النساء خلافا لمن نازع فيه نعم لومات نحو
الحرم وهي في تطوع فلها انما هو ويشترط في الخنثى المشكل محرم رجل أو امرأة وبكفي نساء بناء على
الاصح من حل خلوة رجل بامرأتين وفي الامر د أي الحسن أخذ ما يأتي في نظيره أن يخرج معه
سيد أو محرم يأمن به على نفسه على الأوجه (والاصح أنه لا يشترط وجود محرم) أو نحو زوج
(الاحداهن) لما تقرر من انقطاع الطمع عنهن عند اجتماعهن (و) الاصح (أنه تزمها أجرة) مثل
(المحرم) أو الزوج أو النسوة (اذا لم يخرج) من ذكر (الابها) كأجرة البذرة قبل أولى لان هذه
لمعني فيها فأشبهت مؤنة الحمل وفائدة وجوبها تعجيل دفعها في الحياة أن تضيق بذرا وخوف غضب

(قوله) وان قلت الزيادة نعم نعمت
الزيادة البسيرة ولا يجزى فيه كما قال
الدميري الخلاف في ماء الطهارة لان لها
بدل اختلاف ما هنا كذا في النهاية وتقدم
عنها في الراحة ما هنا كذا في النهاية وتقدم
صاحب الغنى كلام الدميري وأقره
وأقول هو قياس قطعهم ببيع المألوف
من عبدودار وفرة هم منه وبين
الكفارة بأن لها بدلا بل قد يقال هذا
أولى لسهولة بدل الزيادة البسيرة بالنسبة
لمقارنة المألوف والله أعلم (قوله) وكثير
من أهل مصر الخ قد يقال القياس أن
العرف اذا اختلف نظر الغالب ولا نظر
لغيره وان كان أهله كثيرين فليشأ من
قوله) بالمراهقات كذا في النهاية أيضا
قوله) على أنه قد يعرض لاحداهن
حاجة تبرز قد يقال لو نظر لتلك
لاشترط التعدد في نحو المحرم (قوله)
واعتبارهن الى المتن في النهاية بالمعنى
(قوله) هذا كله في الفرض هل المراد به
ما فرض عليها بالنفل أو ما يقع فرضا
وان لم يفرض عليها لعدم اجتماع شروط
الاستطاعة محل تأمل ولعل الثاني
أقرب والله أعلم (قوله) وبكفي نساء
يقضى اعتبار ثلاثة نظير ما صرح (قوله)
أو محرم ينبغي أو نسوة كذلك (قوله)
أو الزوج أو النسوة قد يقال أو الأجنبي
الموصوح بناء على ما أسلفه فلا تغفل

أو الاستقرار ان قدرت عليها حتى ينج منها من تركها وليس لها اجبار بحرمها الا ان كان ثمتها ولاز وجها
 الان افسد حجها وزمه انحاجها فليزمه ذلك بلا اجرة (الرابع أن ثبت على الراحلة) أو نحو المحمل
 (بلا مشقة شديدة) فان لم يثبت أصلاً أو ثبت بمشقة شديدة ومضابطها انتفت استطاعة المباشرة
 (وعلى الاعمى الحج) والعرة (ان وجد) مع مامر (قائداً) بقوده حاجته ويهديه عن دركه ويوزله
 لاستطاعته حينئذ ويظهر أنه يشترط فيه ما قدمته في الشريك (وهو) أي القائد في حقه (كالحرم
 في حق المرأة) فيأتي فيه مامر ثم ويشترط في مقطوع نحو أربعة وجود معين له (والمحجور عليه لفسقه
 كغيره) في وجوب الحج لأنه مكاف حر (لكن لا يدفع المال) الذي هو من مال السفه (اليه) لأنه يتلفه
 وكذا مال نفسه ان علم أنه يضره في معصية وواضح أنه لو دفع اليه مال نفسه وملكه له لزمه نزع ماله ان
 قدر عليه (بل يخرج معه الولي) ان شاء لحفظه وينفق عليه ما يليق به (أو يضبط شخصه) نفع ينوب
 عن الولي ولو بأجرة مثله من مال المولى كفاً لا اعمى ان لم يجد ثقة متبرعاً وانما اجاز له في الحضر أن يدفع له
 نفقة أسبوع فأسبوع حيث أمن من اتلافه الا انه يراقبه فيتمتع بسبب ذلك من اتلافها بخلافه في السفر
 لتعسر المراقبة فيه وبقي شرط خامس وهو ان يبقى بعد وجود الاستطاعة ما يصح كنه السير فيه لاداء
 النسك على العادة بحيث لا يحتاج لقطع أكثر من مرحلة شرعية ولو في يوم واحد أو ليلة واحدة وان
 اعتد كتمله كلامهم فان انتفى ذلك لم يجب الحج أصلاً فضلاً عن قضائه بخلافه لابن الصلاح لان هذا
 عاجز حاسف كيف يكون مستطيعاً وانما وجبت الصلاة بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها الامكان
 تيممها بعده ولا كذلك هنا وتظهر فائدة هذا النزاع في وصفه بالايجاب فيوصف به عند ابن الصلاح
 ويجوز الاستئجار عنه بعدموته قطعاً بخلافه على مقابله فانه لا يوصف به وفي جواز الاستئجار عنه
 خلاف وان كان الأصح منه الجواز أيضاً وسادس وهو أن يوجد المعتبر في الايجاب في الوقت فلو
 استطاع في رمضان مثلاً ثم اقفر في شوال أو بعدهم وقبل الرجوع لمن هو معتبر في حقه فلا وجوب
 وسابع وثامن وهما خروج رقة معه وقت العادة كما مر في الثالث المفهم لأولهما * تيمم * استطاع
 ثم اقفر لزومه الكسب للحج والمشي ان قدر عليه ولو فوق مرحلتين وكذا السؤال على ما في الاحياء
 واستبعدوا ويؤيد استبعاداً أنه لا يجب السؤال لو فادى آدمى عصي به كيقضيه كلامهم في باب التفليس
 فالجأ أولى ويفرق بينهما وبين الكسب بأن أكثر النفوس تسمع به لاسيما عند الضرورة بخلاف
 السؤال مطلقاً (النوع الثاني استطاعة تخصيله بغيره فمن مات وفي ذمته حج) واجب بأن تمكن من
 الاداء بعد الوجوب أو عمرة واجبة كذلك (وجب) على الوصي فان لم يكن فالوارث الكامل فان لم يكن
 فالخاتم ان لم يرد فعل ذلك بنفسه (الاجحاج) أو الاعتمار (عنه من تركته) فور الخبر البخاري ان
 أمي نذرت أن تنحج فانت تبطل أن تنحج فأفاجعها قال يحيى عنها أرايت لو كان على أمكذين أ كنت
 قاضية قالت نعم قال اقضوا الله فأنه أحق بالوفاء شبه الحج بالدين وأمر بقضائه فدل على وجوبه وخرج
 بتركته ما إذا لم يخلف تركته فلا يلزم أحد الحج ولا الاجحاج عنه لكنه يسق للوارث وللأجنبي
 وان لم يأذن له الوارث ويترك بينه وبين توقف الصوم عنه على اذن القريب بأن هذا أشبه بالدين
 فأعطى حكمها بخلاف الصوم ولكل الحج والاجحاج عن من لم يستطع في حياته على العمد نظراً الى وقوع
 حجة الاسلام عنه وان لم يكن مخاطباً بما في حياته ولا ينافيه المات لان قوله وفي ذمته قيد للوجوب وليس
 كلاماً فيه وبقوله وفي ذمته النقل فلا يجوز حجه عنه الا ان أوصى به أمالو لم يتمكن بعد الوجوب بأن أخر
 مات وأوجن قبل تمام حج الناس أي قبل مضي زمن بعد نصف ليلة النحر يسع بالنسبة لعادته حج ببلده
 فيما يظهر ما لم يتمكنهم تقديمه من الاركان وروى جرة العقبة أو تلف ماله أو غضب قبل ايامهم لم يقض من

(قوله) ويظهر أنه يشترط فيه ما قدمته
 في الشريك قد يقال بنسب ما ذكر يقال
 بمثله فمن يجب المرأة أو السفه
 أو الأمد أو الخنثى (قوله) لا مكان
 تيممها بعده أي بعد أول الوقت
 فانه يحتمل الخلوع المانع قدر
 ما يسعها بخلاف ما هنا فاني يقطع
 بوجود المانع والله أعلم ثم رأيت الفاضل
 الخنثى قال في الكثر لخنثا الكبرى
 ولا يخالف ذلك ان الصلاة يجب بتكبيره
 لان الشرط ثم امتداد السلامة مع ذلك
 وتصوير ذلك هنا في الحج لا يتأمله
 انتهى (قوله) لمن هو معتبر في حقه فلا
 وجوب مع قوله الا أن أمالو لم يتمكن الحج فيه
 تدفع بالنسبة له صورة ثلثه قبل الاياب
 فان مقضى ما هنا عدم الوجوب وما
 هناك الوجوب وعدم التمكن
 فليتأمل وقد يقع بأن الوجوب النسبي
 هنا الوجوب في نفس الامر والمثبت
 هناك الوجوب بحسب الظاهر
 فيما سألني الوجوب بحسب الظاهر
 ثم رأيت الخنثى قال قوله أمالو لم يتمكن
 بعد الوجوب الحج قد يقال الوجوب
 لا يتحقق بدون هذا التمكن فتأمله
 انتهى (قوله) أشبه بالدين لما فيه
 من شائبة المالية باعتبار اخيائه لبا
 الى المال

تركه ولو لزمه الحج فارتدت ومات مرتد لم يقض من تركه على أنه لا ترك له لأنه بان زوال ملكه بالردة
 (والمعصوب) بالمعجزة من العصب وهو القطع وبالمهمة كأنه قطع عصبه ومن ثم فسره بقوله (العاجز)
 فهو صفة كاشفة والخبر ان الحج أو خبر عنه نظير التقيد العجز بكونه عن الحج والاول أولى (عن الحج
 بنفسه) لخوض مائة أو مرض لا يربح برؤيه (ان وجد أجرة من يحج عنه) ولو ماشيا (بأجرة المثل) لا بأزيد
 وان قل نظير ما مر آتفا ولا لام بحث ضعيف في الزيادة على مهر مثل الحرة بحث الزكشي بحجة هنامع
 وضوح الفرق بأن هنا لا التخلص من ورطة رفق الولد فاحتمل في مقابلته زيادة يسيرة بخلاف هنا (لزمه)
 الاحتجاج عن نفسه فور ان عصب بعد الوجوب والتسكن وعلى التراخي ان عصب قبل الوجوب أو معه
 أو بعده ولم يمكنه الاداء وذلك لأنه مستطيع اذا استطاع بالمال كهسي بالنفس وخبر الصحيحين ان
 فريضة الله على عباده في الحج أدركت أى شيئا كبيرا لا ثبت على الراحلة أفأج عنه قال نعم وذلك
 في حجة الوداع هذا ان كان بينه وبين مكة مسافة القصر والام تجزله الا أنه مطلقا بل بكفه بنفسه فان
 عجز حج عنه بعدموته من تركه هذا ما اقتضاه اطلاقهم وله وجه وجيه نظرا الى ان تجزأ القريب
 بكل وجهه نادر جدا فلم يعتبر وان اعتبره جمع متأخرون فجوزوا له الا أنه أخذ من التعليل بخفة المشقة
 وتبعهم في شرح الارشاد ولو شفى بعد الحج عنه بان فساد الاجارة ووفوعه للنائب ولزم المعصوب الحج
 بنفسه بخلاف ما لو حضر معه ثم مات الحج وان وقع للاجير لكنه يستحق الاجارة هنا لان التقصير من
 المعصوب مع صحة الاجارة هاهنا (ويشترط كونها) أى الاجارة فاضلة عن الحاجات المذكورة فحين حج
 بنفسه لكن لا يشترط هنا (نفقة العيال) الذين تلزمه مؤتمنهم (ذهابا وايابا) لأنه مقيم عندهم فيحصل
 مؤتمنهم ولو باقتراض أو تعرض لصدقة فاندفع قول السبكي في الزام من لا كسبه له ويصير كلا على الناس
 اذا خرج ما في يده بعد على أنه لا نظر هنا للمستقبلات كما مر (ولو بذل) أى أعطى (ولده) أى فرعه وان
 سفلد كما كان أو أثنى أو والده وان علا كذلك (أو أجنبي مالا) له (لا لاجرة) لمن يحج عنه (لم يجب قبوله
 في الاصح) لما في قبول المال من الميت ومن ثم لو اراد الاصل أو الفرع العاجز أو القادر يستأجر من
 يحج عنه أو قال له أحدهما استأجر وأنا أدفع عنه لزمه الاذن له في الاولى أو الاستئجار في الثانية
 كما بينته في الحاشية لأنه ليس عليه مع كون البذل من أصله أو فرعه كبرية منه فيه بخلاف بذله له ليستأجر
 هو عن نفسه أخذ من قواهم ان الانسان يستكشف الاستعانة بحال الغير وان قل دون بدنه ولا شك
 ان أجيرة كبده ومن ثم لو رضى الاجير بدون أجرة المثل لزمه اناته لضعف المنفعة هنا أيضا (ولو بذل الولد
 الطاعة) للمعصوب بأن يحج عنه بنفسه (وجب قبوله) بأن يأذن له في الحج عنه حصول الاستطاعة
 حينئذ فان امتنع من الاذن لم يأذن الحاكم عنه ولا يجبره عليه وأن تضمن الاذن بالامر بالمعروف
 فقط ولو توسم الطاعة ولو من أجنبي لزمه أمره نعم لا يلزمه الاذن للفرع أو أصل أو امرأة ماش الا ان
 كان بين المطيع وبين مكة دون مرحلتين وأطاعه ولا يقربيه أو أجنبي معقول على كسب الا اذا كان
 يكسب في يوم كه أية أيام بشرطه السابق أو سؤال لأنه يشق عليه مع أن لولى المرأة منه منها من المشي فلم
 يعتد بطاعتها ويجب الاذن هنا وفيما يأتي فورا وان لزمه الحج على التراخي فلا يرجع البازل اذلا وازع
 يحمله على الاستمرار على الطاعة والرجوع جائز له قبل الاحرام وبه تبين عدم الوجوب على المعصوب
 اذا كان قبل امكن الحج عنه والاستقرار عليه لا على المطيع وان أوهمه المجموع وقد يؤخذ من قواهم
 والرجوع جائز له أنه لو لم يجز بأن نذر طاعته نذرا منه فقد لم يلزمه الفور ويحتمل الاخذ بالهلافة
 نظر الاصل وبما ذكره فارق هذا عدم وجوب المباشرة على المستطيع فورا لان له وازع يحمله على
 الفعل وهو وجوبه عليه ولو كان له مال أو مطيع لم يعلم به استغنى في ذمته والعلم وعدمه انما يؤثر ان

(قول المتن) والمعصوب يجوز أن يراد
 به المعنى اللغوي وحينئذ فلا مانع من
 كون الصفة احترازية (قوله)
 بخلاف ما لو حضر معه وأخبره
 النظر فيها ولو اجتمع بالميقات وأخبره
 المستأجر بأنه يريد الاحرام عن نفسه
 فهل يستحق الاجارة أو لا وعلى
 الثاني هل يستحق شيئا أو يستقط ما مضى
 من بدله الى الميقات (قوله) مع صحة
 الاجارة هاهنا قال الحنفي حرره انتهى
 وقد يقال لا اشكال في صحة عقد
 الاجارة عند مباشرته لان تكافئه
 الحضور لا يجبره عن كونه معصوبا
 عاجزا بخلاف مسألة الشفاء فانه يبين به
 أنه غير معصوب في نفس الامر عند
 مباشرة العقد فلنأمل (قوله)
 أو الاستئجار في الثانية قد يقال الاجير
 في الثانية ليس أجيره بل هو أجير
 المعصوب فانه الذي استأجره كذا
 أفاده الحنفي ولعل تخصيصه الثانية
 لوضوح ما أفاده فيها والافواض جريانه
 في الاولى أيضا لانه في الحقيقة أجير
 للمعصوب والبعض وكيل عنه في العقد

في الاثم وعدمه (وكذا الاجنبى) ونحو الاثم والاب اذا بدل الطاعة يجب قبوله (في الاصح) ولو ما شبا
لما مر أنه لا استنكاف بالاستعانة بمدن الغير ولان مشى هذين لا يثنى عليه مطلقا وشرط البازل
الذى يجب قبوله أن يكون حراما موثوقا به أدى فرض نفسه وأن لا يكون معصوبا * فرع * مات
أجير العين قبل الاحرام لم يستحق شيئا أو بعده استحق لانه أنى بعض المستأجر عليه وان لم يجز عن
المستأجر له بالقسط بأن توزع أجرة المثل على السير والاعمال ويعطى ما يخص عمله قال بعضهم من
السعى وقال بعضهم من أجرة المثل والذى يتجه الأول أخذ مما يأتى قيل ما يحرم من النكاح ثم رأيت
شيخنا حرم به وسببنا في الاجارة أنها لا تصح على زيارته صلى الله عليه وسلم سواء أريد بها الوقوف عند
القبور المكرم أو الدعاء ثم لعدم انضباطه وقضيته أنه لو انضبط كان كتب له ورقة صححت وهو متجه وأما
الجماعة فلا تصح على الأول لانه لا يقبل النيابة بل على الثاني وعليه لو استجعل من جماعة على الدعاء
ثم صغ فادعى لكل منهم استحق جعل الجميع لتعدد المجاعل عليه وان اتحد السير اليه كما لو استجعل
على رد آبقين للملازم من موضع واحد ويشهد بذلك نص الشافعى رضى الله عنه على ان من مر بمبتاضلين
فقال لى التوبة ان أصبت بهذا السهم فلك دينار فأصاب استحقه وحسب له الاصابة وما كان له
عليها مع اتحاد عمله ولا نافية ما لو كان ميتا بقبر فاستجعل على أن يقرأ على كل ختمه لزمه ختمتان لان
لفظ القرآن مقصودا فاشترط تعدده وجب بخلاف لفظ الدعاء ولتفاوت ثواب القراءة ونفعها لليت
تفاوت الخشوع والتدبر فلم يمكن التدخل فيها فأتمه

(باب المواقيت)

جميع ميقات وهو لغة الحد وشرعا هذان من العبادة ومكانها فاطلاقه عليه حقيقى لا غنى عن من يخص
التوقيت بالحد بل الوقت فتوسع (وقت احرام الحج شوال وذو القعدة) بفتح القاف أفصح من كسرها
(وعشر ليل من ذى الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها أى ما بين منتهى غروب آخر رمضان
بالنسبة للبلد الذى هو فيه فيصع احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلد أخرى تخالف بطلان ذلك
ووجدهم صاماعلى الوجه لان وجوب موافقته لهم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذى انعقد
لشدة تشبث الحج ولزمه بل قال في الخادم تغلا عن غيره لان لزمه الكفارة لو جامع في الثانية
وان لزمه الامساك قال وقياسه أنه لا تجب فطرة من لزمته فطرته بغروب شمسه وعلى هذا يصح
الاحرام فيه اعطاه حكم شوال انتهى وما ذكره في الكفارة قريب لانها تسقط بالشبهة وفي
الفطرة يتعين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في البلد الاول قبل غروب اليوم الثانى والأفوجه
لزمها لان العبارة فيها تجعل المؤدى عنه وأما الاحرام في الثانية فالذى يتجه عدم محبته لانه بعد
ان انتقل اليها صار مثلهم في الصوم فكذا الحج لانه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت وغير
التحر كذا افسر به جميع من الصحابة رضى الله عنهم قوله تعالى الحج أشهر معلومات أى وقته ذلك
وقول جمع مجتهدين يجوز الاحرام بالحج في جميع السنة ولكن لا يأتى بشئ من أعماله قبل أشهره
رده أمحبا بنا بأنهم وافقوا على توقيت الطواف والوقوف فأى فارق بينهما وبين الاحرام فان قلت
اذا كان غير الاحرام محمدا كمثلته في التوقيت بذلك بالنسبة لمع تقدمه فلم اقتصر عليه قلت لانه يختلف
فيه كما علمت بخلاف غيره ولا يفهم من منع تقدم الاحرام منع تقدم غيره بالاولى لانه تبع له وهذا
يظهر اندفاع الاعتراض عليه بان الاقتصار على الاحرام موهوم (وفى ليلة النحر) وهى ليلة عاشر الحجة
(وجه) انه لا يصح الاحرام فيها بالحج لان البالي تبع للذيام ويوم النحر لا يصح الاحرام فيه فكذا ليلة
وبرده الخبر الصحيح المصرح بخلافه وعلى الاصح يصح الاحرام فيها وان علم انه لا يدرك عرفه قبل الفجر

(باب المواقيت)
قوله وان لزمه الامساك الاول وان لزمه
الصوم بأن وصلها قبل أن يعيد فان لزم
الكفارة انما يتوهم حينئذ أو ما سورة
الامساك فهى فيما اذا وصلها بعد
ما عيد فلا كفارة قطعاً والله أعلم
ثم رأيت عبارة الخادم مبصرة بان
الكلام مفروض في مسئلة الصوم لاني
مسئلة الامساك قوله فطرة من لزمته
الانساب من لزمه

فأذا فاته تحلل بما يأتي (فلو أحرّم) حلال (به في غير وقته) المذكور (انعقد عمره) مجتزئة عن عمره الإسلام
(على الصحيح) علم أو جهل لأن الأحرام شديد التعلق بأنصرف لما يقبله ويظهر أنه لا يحرم عليه ذلك لأنه
ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة بوجه ثم رأيت في المسئلة قولين الحرمة والصكر اهتاه وقد علمت أن الثاني
هو الزواج وعلم من كلامه بالأولى أنه لو أحرّم به مطلقاً في غير أشهره انعقد عمره أيضاً (وجميع السنة
وقت لأحرام العمرة) وغيره مما يتعلق بها لأنها أصبحت عنه صلى الله عليه وسلم وعن غيره في أوقات مختلفة
ثلاث مرات متفرقات في ثلاث سنين في القعدة ومرة في شوال ومرة في رمضان وعلى ما رواه السهقي
ومرة في رجب وإن أنكرته عائشة رضي الله تعالى عنها واعتبرت بأمره من التعيم رابع عشر الحجة
وضع عمرة في رمضان تعدل حجة معي وقد يتبع الأحرام بها العارض كحرمها وكحاج لم ينفر من منى نفرا
صحياً وإن لم يكن بها لأن بقاء أثر الأحرام كبقاء نفس الأحرام ومن هذا علم إلى امتناع حجتين في عام
واحد ونقل فيه الأجماع وضور تعدده بوضور ردتها في حاشية الإيضاح ولا تتعد كالخمس من أحرمها
وهو مجامع أو مرتد ويسن الاكثار منها لاسيما في رمضان الحديث المذكور وهي أفضل من الطواف
على العمدة إذا استويا في الزمن المصروف اليها لانه لا يقع من المكف الحرام الأفضا وهو أفضل من
التطوع (والمبقيات المسكن لليج) ولو في حق القارن تغليب الحج (في حق من مكة) ولو أفاقيا (نفس مكة)
لأخارجها ولو محاذيا على العمدة الخبر الآتي حتى أهل مكة من مكة (وقبل كل الحرم) لاستوائه معها
في الحرمة ووردت تميزها عليه بأحكام أخرى ولا حجة في خبرها لئلا من الإبط لاجتماع أن العمارة كانت
تتمى إليه إذا ذلّل هو الظاهر كبدل له خبر نزوله به على أن العمارة الآن متصلة ماؤه فلما أحرّم خارج
بنيانها أي في محل يجوز قصر الصلاة فيه لمن سافر منها ولم يعد إليها قبل الوقوف أساء ولم يدم على الأول
بخلاف ما إذا عاد لكن قبل وصوله لمسافة القصر والتعين الوصول إلى الميقات الآفاقي كذا قالوه وهو
صريح في أنه لا تكفيه مسافة القصر وظاهر أن محله ما إذا كان ميقات الجهة التي خرج إليها أبعد من
مرحلتين فتعين هنا الوصول للميقات أو محاذاته بخلاف ما إذا كان ميقات جهة خروجه على
مرحلتين أو لم يكن لها ميقات فيكني الوصول إليها وإن لم يصل لعين الميقات وانما سقط دم التمتع بالمرحلتين
مطلقاً لأن هذا فيه إساءة ترك الأحرام من مكة فتد عليه أكثر ولا يبعد عنها مرحلتين انقطعت
نسبته إليها فصار كالأفاقي فتعين ميقات جهته أو محاذيه * تنبيه * علم مما تقرر أن الآفاقي المتبع لو دخل
مكة وفرغ من أعمال عمرته ثم خرج إلى محل منه وبينهما مرحلتان لزمه الأحرام بالحج من ميقاته على
ما تقرر وأدون مرحلتين ثم أراد الأحرام بالحج جاز له تأخيرها إلى أن يدخلها بل لو أحرّم من محله لزمه
دخولها قبل الوقوف أو الوصول إلى الميقات أو مثله وفي الرخصة إذا كان ميقات المتبع الآفاقي مكة فحرم
خارجها لزمه دم الإساءة أيضاً ما لم يعد لمكة أو للميقات أو مثل مساقته وهو صريح فيما ذكرته نعم قوله
للميقات يجعل على ما حملت عليه قولهم ميقات الآفاقي (وأما غيره فيمقات المتوجه من المدينة ذوالخليفة)
تصغير الحلقه بفتح أوله واحدة الخلفاء نبات معروف وهو السبي لأن بياض رعي كرم الله وجهه
لزم العمارة أنه قاتل الجن فما على نحو ثلاثة أميال من المدينة (ومن الشام) إذا لم يسلكوا طريق
تبوك (ومصر والمغرب الخفة) وهي بعيد رابع شرقي المتوجه إلى مكة على نحو خمس مراحل
من مكة والأحرام من رابع الذي أعيد ليس مقصوداً لكونه قبل الميقات لأنه لضرورة أنهم الخفة
على أكثر الحاج ولعدم ما تم أن قلت كيف جعلت ميقاتاً تقع حتى المدينة إليها أوائل الهجرة
لكونها مسكن اليهود بدعائه صلى الله عليه وسلم حتى لو مر بها طائر حرم قتل ما علم من قواعد
الشرع أنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر بما فيه ضرر بوجوب حمل ذلك على أنها انتقلت إليها مقام

(قوله) لو أحرّم به مطلقاً كذا في نسخة
المصنف والصواب تركه (قوله) لأنها
صحت عنه صلى الله عليه وسلم وعن غيره
الح الذي ذكره غير الشارح رحمه الله
تعالى أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث
مرات في ذي القعدة في ثلاث سنين ومرة
في رجب ومرة في رمضان ومرة
في شوال إذا علمت ذلك فتأمل قوله وصحت
عنه وعن غيره الحج ثم تفصيله لتأوله
ثلاث مرات الحج يظهر لك ما فيه من
الأيام والله أعلم (قوله) لاجتماع أن
العمارة كانت تنهى إليه إذا ذلّل
الحج قد يقال ما الحامل على ارتكاب هذه
التعسفات لأنه منزلهم الذي قصدوا
الإقامة به إلى قضاء المناسك فهو موضع
أهلهاهم وإن كان خارج مكة لا ترى أن
أهل منى إذا أرادوا الأحرام بالحج يهلون
من محلهم فكذا هؤلاء فلتأمل (قوله)
فتعين هنا الوصول للميقات أو محاذاته
الظاهر أو مثل مساقته وكذا قوله فيما
يأتي فتعين ميقات جهته أو محاذاته
(قوله) وهو صريح فيما ذكرته دعوى
الصراحة فيما ذكره بحسب مع قول
الروضة فأحرم فعبارتها مساوية لعبارة
الساعة (قوله) يجعل على ما حملت
عليه قولهم ميقات الآفاقي قد يقال
الحل السابق مستغنى عنه في هذا المحل
اذ الكلام مفروض فيما إذا كان إحرامه
من دون المرحلتين ولا إشكال فيه

الهدوء بها ثم زالت بزوالهم من الحجاز أو قبله حين التوقيت بها (ومن تمامه الذين يعلمون من نجد اليمن
ونجد الحجاز قرن) باسكان الرء (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) وبين لهم
الاحرام من العقيق قياها لخبر فيه ضعيف وكل من الثلاثة على مرحلتين من مكة وذلك للنص الصحيح
في الكل حتى ذات عرق وتوقيت عمر رضي الله عنه بها احتما دوافق النص وعبر بالتوجه ليدافق الخبر
هنا لمن أي لأهلهم ولما أتى عليهم من غير أهلهم عن أراد الحج والعمرة ويستثنى مما ذكرنا لاجتماعه
يحرم من مثل مسافة ميقات من أحرم عنه ان ~~كان~~ أبعد من ميقاته فان أحرم من ميقاته أقرب
فوجهان أحدهما عليه دم الاساءة والخط ورجحه البغوى وآخرون والثاني لاشئ عليه وعليه
الاكثر ون نقل عن النص وانه غلبه بان الشرع سوى بين المواقيت ورجحه الاذرى لكن مفهوم قول
الروضة وأصلها اذا عدل أجبر عن ميقاته لفظا أو شرعا إلى آخره ما أوله أو أبعد لاشئ عليه انه
اذا كان أقرب عليه شئ وبه ترجح الوجه الاول قال الاسنوى وفرع الحب الطبرى على ذلك فرعا
طويلا في ما سبى استخرج عن آفاق الحج أو عمرة فأحرم من مكة وتزل ميقاته المستأجر عنه فعلى الوجه
الاول يلزمه ما مر بالاولى وعلى مقابله يحتمل وجهين أحدهما لاشئ عليه لان مكة ميقات شرعية
وأحدهما عليه دم الاساءة والخط وان عيها له الولي في الاجارة ولو شرط عليه ميقاته أبعد لزمه
منه اتفاقا (والأفضل ان يحرم) من هو فوق الميقات أو فيه الامسكى لما يأتى فيه (من أول
الميقات) ليقطع واقبه محرما واستثنى السبكي ذا الحليفة فالاحرام من عند مسجدتها أفضل للاتباع قال
الاذرى وهو حقيق ان علم أن ذلك المسجد هو المسجد الموجود آثاره اليوم والنظار انه هو انتهى (ويجوز)
الاحرام (من آخره) لصدق الاسم عليه والعبارة بالبيعة لا بما سبى ولو قريسا منها (ومن سلك طريقا)
في بر أو بحر انتهى الى ميقاته فهو ميقاته وان حاذى غيره أولا أو (لا ينتهى الى ميقاته فان حاذى) بالجمعة
(ميقاتا) أى سامته بان ~~كان~~ على عيئه أو يساره ولا عبارة بما أمامه أو خلفه (أحرم من
محاذاته) فان اشبهه عليه موضع المحاذاة اجتهد ويسن ان يستظهر ليتبين المحاذاة فان لم يظهر له شئ
تعين الاحباط (أو) حاذى (ميقاتين) بان كان اذا مر على كل تسكون المسافة منه اليه واحدة (فلا يصح
انه يحرم من محاذاة أبعدهما) عن مكة وان حاذى الاقرب اليها أولا وليس له انتظار الوصول
الى محاذاة الاقرب اليها كالمس للار على ذى الحليفة أن يؤخر احرامه الى المحطة فان استوت مسافتها
في القرب الى طريقه وإلى مكة أحرم من محاذاتهما لم يحاذأ أحدهما قبل الآخر ولا فته اما اذا لم تستو
مسافتها اليه بان كان بين طريقه وأحدهما اذا مر عليه ميلان والآخر اذا مر عليه ميل فهذا
هو ميقاته وان كان أقرب الى مكة (وان لم يحاذ) شيئا من المواقيت (أحرم على مرحلتين من مكة)
لانه لا ميقات دونهما وبه يدفع ما قيل قياس ما يأتى في حاضر الحرم ان المسافة منه لامن مكة ان يكون هنا
كذلك ووجه الدفاعة ان الاحرام من المرحلتين هنا بدل عن أقرب ميقاته الى مكة وأقرب
ميقاته اليها على مرحلتين منها لامن الحرم فاعتبرت المسافة من مكة لذلك لا يقال المواقيت
مستغرة لجهات مكة فكيف يتصور عدم محاذات الميقات فينبغى ان المراد عدم المحاذاة في طنه دون
نفس الامر لا نقول لا تصور الجائى من سواكن الى جده من غير ان يمر برابغ ولا يعلم لانها حينئذ
أمامه فيصل جده قبل محاذاتهما وهي على مرحلتين من مكة فتسكون هي ميقاته (ومن مسكنه بين
مكة والميقات فمقاته مسكنه) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقيت ومن كان دون ذلك
فن حيث انشأ حتى أهل مكة من مكة فلو جاوز مسكنه الى جهة مكة بان أحرم من محل تقصيره الصلاة
أساء وزمهم نظير ما مر وان ~~كان~~ على دون مرحلتين من مكة أو الحرم لان هذا دم اساءة

(قوله) ثم زالت بزوالهم من الحجاز أو قبله
حين التوقيت بها ينبغى الاقتصار على
هذا وحذف قوله بزوالهم الحجاز لانه لا يدفع
الاشكال

فلا يسقط عن حاضر ولا غيره بخلاف دم القمع أو القران وفيمن مسكنه بين ميقاتين كاهل بدر والصفراء
 كلامهم ذكرته في الحاشية وحاصل المعتمد منه أن ميقاتهم الحقة وبه سدفع ما قبل بدر ميقات لاهلها
 فكيف أخر نصريون احرامهم عنه (ومن بلغ ميقاتا) منصوصا أو محاذيه أو جاوز محله الذي
 هو ميقاته (غير مريد نسكا ثم أراد في مكانه موضعه) ولا يكلف العود الى الميقات لمفهوم قوله صلى الله
 عليه وسلم في الخبر السابق من أراد الحج والعمره مع قوله ومن كان دون ذلك ومعلوم مما يأتي في العمرة
 ان من أرادها وهو بالحرم لزومه الخروج الى أدنى الحل مطلقا وان لم يحضر له الاحتشاد (وان بلغه
 مریدا) لنفسك ولو في العام القابل مثلا وان أراد إقامة طويلة ببلد قبل مكة (لم تجز مجاوزته) الى
 جهة الحرم غير ما والعود اليه أو الى مثله (بغير احرام) أي بالنسك الذي أرادته على أحد وجهين
 في المجموع فحين أحرم بعمره من الميقات ثم عجز مجاوزته أدخل علم حاجا وتضيعة عليه لكل منهما
 تفصيل في ذلك جرى عليه السبكي والأذري حاصله انه متى كان قاصدا للاحرام بالحج عند المجاوزة
 فأحرم بالحج ثم أدخله علمه بعد لزومه الدم وان لم يطرأ له قصد العود لم يجز له ولا يقاس بذلك ما لو قصد
 الاحرام بالعمره وحدها عند المجاوزة فأحرم بالحج وحده أو عكسه هذا كما ان أمكن مقصده
 والا كان نوى الحج في العام القابل تبعت العمره وفي الأول أعني المريد ثم المداخل اشكال أجبت عنه
 في الحاشية حاصله انه متى أخر ما نواه عند المجاوزة لعدم مكانه كنية القران قبل أشهر الحج في صورتنا
 فلا دم بخلاف ما هنا فان تأخير له مع نيته وامكانه تقصير أي تقصير فلم يكن يصلح الإدخال لرفع ذلك
 الخبر السابق أما اذا جاوز مریدا العود اليه أو الى مثل مسافته قبل التماس نسك في تلك السنة فانه لا يأثم
 بالمجاوزة ان عاد لان حكم الاساءة ارتفع بعوده وتوهمه بخلاف ما اذا لم يعد به هذا اجمع الاذري بين قول
 جميع لا تجز المجاوزة بنية العود واطلاق الاصحاب حرمتها وتعليله بما ذكره من نظرائه بنية العود
 اليه بان أن لاساءة أصلا ولعله مبني على أن العود فيما يأتي يرفع الاثم من أصله والذي يتجه خلافه
 أخذنا مما مر ان دفن البصاق في المسجد المجهول ككفارة له بالنص لا يرفع اثمه من أصله بل يقطع
 دوامه واستمراره ومما يؤيد التمسيد قولهم يجوز الاحرام بالعمره من مكة اذا أرد أن يخرج الى أدنى
 الحل فان قلت بنا في ما يقرر ان بنية العود لا تقيد رفع الاثم الان عاذ قولهم لو ذهب من الصف بنية
 التحرف أو التحيز جاز ولا يلزمه تحقيق قصده بالعود قلت يفرق بأنه ثم نيته ذلك زال المعنى المحرم
 للانصراف من كسر قلب أهل الصف أو خذلان المسلمين وأما هنا فالمعنى المحرم للمجاوزة وهو تأدي
 النسك باحرام ناقص موجود وان نوى العود فاشترط تحقيقه لما نواه بالعود حيث لا هذر ولا فال الاثم
 باق عليه وخارج بقولنا الى جهة الحرم ما لو جاوزة عنه أو يسره فله أن يؤخر احرامه لكن بشرط أن يحرم
 من محل مسافته الى مكة مثل مسافة ذلك الميقات كما قاله الماوردي وخزم به غيره وبه يعلم الجاني
 من البين في البحر له أن يؤخر احرامه من محاذ اذيل الى جدة لان مسافتها الى مكة كسافة يلم كما
 صرحوا به بخلاف الجاني فيه من مصر ليس له أن يؤخر احرامه عن محاذة الحقة لان كل محل من
 البحر بعد الحقة أقرب الى مكة منها فنتبه لذلك فانه مهم وبه يعلم أيضا ان مثل مسافة الميقات يحزى العود
 الهاوان لم تكن ميقاتا لكن عبر جميع متقدمون بمثل مسافته من ميقات آخر أو أخذ بمقتضاه غير واحد
 والذي يقه هو الأول بدليل تعبير بعض الاصحاب بقوله من محل آخر ولم يعبر بميقات وفي الخادم فحين
 ميقاته على مرحلتين من مكة فسلط طريقا لميقات لها جاوز ميقاتا وقدر على العود الى ميقات
 فهل يجزئه العود لمرحلتين لم أر فيه نصا والوجه الاكتفاء بأحدهما انتهى وما ذكره من أن ما فعل
 عنه غير مقصود عنه بخلاف ما لو عدل عن ميقات منصوص فانه كان القياس انه لا يجزئه

(قوله) وان أراد إقامة طويلة ببلد
 قبل مكة لعل محله فحين أنشأ السفر يقصد
 مكة أو الحرم والا فهو مشكل لا يقتضاه
 وجوب الاحرام على من مريد
 الخليفة مريد النسك مع انشاء السفر
 الى غير جهة الحرم كجدة والطائف وهو
 بعد جذا او خرج تأباه محاسن الشريعة
 ثم رأيت في فتاوى الشهاب الرمي مانه
 مثل الشهاب الرمي ممن قصد النسك
 في العام القابل ودخل مكة بهذا القصد
 فهل يجب عليه أن يحرم بنسك للدخول
 أولا فاجاب بان الدخول الى مكة بالقصد
 المذكور يستعجله أن يحرم بنسك على
 الاصح ويجب على مقابلة انتهى هكذا
 رأته أطلق النسك المقصود في القابل
 وليرقبه بالحج فليتا مل (قوله) وبهذا اجمع
 الاذري قول جميع لا تجز الحج الذي
 يتجه هذا القول بالطلاق ثم اذا أحرم
 ولم يعد من غير عذر يأثم من حينئذ والله
 أعلم وقولهم الا في تجاوز الاحرام بالعمره
 من مكة يؤيده فليتا مل

عليه وسلم في الحذر السابق عن أراد الحج والعمره (ومن بالحرم) مكة أو غيره بمكة أو غيرها (يلزمه الخروج إلى أدنى الحل) يقصا أو طنا بأن يجتهد ويحل بما غلب على ظنه بالنسبة لما لم يتعزّضوا لتحديد الحرم فيه وكذا في سائر الأحكام كما بينته في الحاشية فإن لم يظهر له شيء أو لم يجد علامة للاجتهاد تعين عليه الاحتياط بأن يصل إلى أحد حدّين بينه أو يساره (ولو بخطوة) من أي جهة شاء لأنه صلى الله عليه وسلم أرسل عائشة مع أخيها عبد الرحمن رضي الله عنهما فافترقت من التعميم ولم يجب ذلك لما أرسله الضيق الوقت قبل قوله ولو بخطوة وهم أنه لا يصح كفي أقل من خطوة وليس كذلك انتهى ويرد بأن الخطوة تصدق بمجرّد نقل القدم عن محله إلى ملاقعته ولا أقل من ذلك فصع ما ذكره ووالله من نظائر ذلك أنه إذا أخرج رجلا فقط إلى الحل اشترط اعتناؤه عليها وحدها ولو أراد من بمكة القرآن لم يلزمه ذلك تغليبا للحج كما مرّ (فإن لم يخرج وأتى بأفعال العمرة) أتم اتفاقا كما علم مما مرّ و (أجزأته) عن عمرة الإسلام وغيرها (في الأظهر) لانقضاء إحرامه اتفاقا ومن حكى فيه خلافا فرد عليه وكلاهما حرم الحج من غير ميقاته (وعليه دم) تركه الإحرام من الميقات (فلو خرج إلى الحل بعد إحرامه وقبل الشروع في طوافها) سقط الدم (أشبه يجب) (على المذهب) نظير ما مرّ فممن جاوز الميقات وعاد إليه (وأفضل بقاع الحل) لمريد الاعتقاد (الجعرانة) باسكان العين وتخفيف الراء على الأقبح لأنه صلى الله عليه وسلم اعتمرها بلاثم أصعب كانت رجوعه من حين سنة ثمان فتح مكة متفق عليه وحكى الأذري عن الجندي في فضائل مكة أنه اعتمرها ثلثا متبني وبينها وبين مكة اثنا عشر ميلا وقيل ثمانية عشر وخزم به جمع وهو مردود بناء على الأصح أن الميقات ما مرّ في صلاة المسافر (ثم التعميم) لأنه صلى الله عليه وسلم أمر عائشة بالاعتزام منه بمكة وهو المسمى الآن بمسجد عائشة بينه وبين مكة ثلاثة أميال والمعتبر في حذو ما بالارض لا ما بالعلو الجبل (ثم الحديبية) بتخفيف الياء أقصع من تشديدها بترقّب حذو بالمهمله بينها وبين مكة ما مرّ في الجعرانة لأنه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد الدخول لعمرته منها ومن قال هم بالاعتزام منها فقبل وهم لأنه إنما أحرم من الحلبة بمكة

(باب الإحرام)*

يطلق على نية الدخول في النسك وهذا الاعتار بعد ركّاو على نفس الدخول فيه بالنية لا اقتضائه دخول الحرم كما يجتهد أي دخل نجا وتحريم الأنواع الآتية وهذا هو الذي يفسده الجماع وتبطله الرقة وهو المراد هنا (نعم معناه بأن سوى حجا أو عمرة) أو حجتين فأكثر وإنما لم تعد الثانية عمرة لتعذر حجا كما هو في غير أشهره لأنه لا مبطّل ثم لأصل الإحرام لقبوله له وهنا انعقاد الحج بمنع انعقاد مثله معه فوقع لغوا من أصله فلم يمكن صرفه للعمرة أو بعض حجة فتعقد كاملة وكذا العمرة (أو كالمهمل) بالاجماع (ومطلقا) بأن لا يزيد على نفس الإحرام (لعملة الخبره) والتعيين أفضل (يعرف ما يدخل عليه) (وفي قول الأهلان) لأنه لم يجمع عرض له عذر كمرض فيمكن من صرفه لما لا يخاف فوته ورواية أنه صلى الله عليه وسلم أحرم أحرامهما ثم انتظر الوحي في تعيين أحد الوجهين الثلاثة الآتية مردودة بأنها مخالفة للروايات الصحيحة أنه أحرم معناه وعن روى ذلك عائشة فتدوّلها خرج لاسمي حجا ولا عمرة محمول على ما قبل إحرامه أو على أنه لم يسمهما في تليته أي في دوام إحرامه (فإن أحرم مطلقا) بكسر اللام وفتحها حال أو مصدر (في أشهر الحج صرفه بالنية) لا بمجرد اللفظ (إلى ما شاء من التمكن) وإن ضاق وقت الحج وأوفات على الوجه الذي اقتضاه الأهلان فمهم خلافا لجمع ويوجه بأنه لا يصرف تبين أن كان كالحرم بما صرفه إليه فإذا صرفه للحج فعل ما يفعله من فاته الحج عما يأتي ويسن له صرفه للعمرة خروجا من الخلاف (أو ألبها

(قوله) ومن قال هم بالاعتزام منها الحج ويجاب بإمكان الجمع بينهما بأنه هم بالاعتزام منها ثم بعد إحرامهم بالدخول منها كذا في النهاية وقد يقال بعد ما ذكره قول الغزالي أنهم بالاعتزام فصدّه الكفار ولم يصدوه عن الاعتزام بل عن الدخول!

(باب الإحرام)* (قوله) وهذا هو الذي يفسده الجماع قد يشكّل الحصر بالرقة الآن يكون بالنظر للجموع على أنه قد يتوقف في عدم فساده بالجماع فليتأمل وقد يقال لو فسدت به ما وجب المضي في فاسده ابن قاسم وقد يقال كما فترقوا بين البالهل والناس في أصل النسك ما لا مانع أن يفرقوا بينهما كذلك (قوله) وأنعمالم مع فساده دون بطلانها (قوله) وأنعمالم تعتد الثانية الحج ينبغي أن يتأمل (قوله) ويسن له صرفه للعمرة كذا في النهاية أيضا

ثم اشتغل بالاعمال) ولا يجوز العمل قبل الصرف بالية نعم ان طاف ثم صرفه للحج وقع عن طواف القدوم ولا يجوزته السعي بعده قبل الصرف على الوجه لا يحتاج للركن لا يحتاج للسنة (وان اطلق في غير أشهره فالاصح انعقاده عمره) لان الوقت لا يقبل غيرها (فلا يصرفه الى الحج في أشهره) أى مرهبة التمسك (ان يحرم كحرام زيد) لان أباموسى أحرم كحرام النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال قد أحسنت وكذا فعل على رضى الله عنهم ما رواهما الشيخان (فان لم يكن زيد محرما) أو كان محرما احراما فاسدا (انعقد احرامه) احراما (مطلقا) لانه قصد الاحرام بصفة خاصة فاذا بطلت بقى أصل الاحرام (وقبل ان علم عدم احرام زيد لم انعقد) كالمعلق بان أو اذا أومى كان محرما فأنما يحرم وأقصد أحرم ولم يكن محرما ويرد بان هنا جازم بالا حرام بخلافه عند التعليق فانه ليس بجازم به الاعتد وجوده من زيد بخلاف اذا أو ان أومى أحرم فأنما يحرم فانه لا انعقد وان كان محرما لانه هنا علق بمسقبل وهو أكثر غرر منه بخلافه فسمح فيه ما لم يسامح في المستقبل لان التمسك فيه أقوى وليس منه أنما يحرم عدا أو رأس الشهر أو اذا دخل فلان بل اذا وجد الشرط صار محرما لانه لا تعليق فيه بنا في الحرم بحاضر ولا مستقبل وانما هو جزم بالا حرام بصفة وفارق ان أحرم فأنما يحرم أنما يحرم اذا أحرم بأن الاول بنا في الحرم بالكتابة بخلاف الثاني ونظيره ما بنا في تعقيب الاقرار بما رفعه أنه ان قدم المانع بطل اقراره وان أخره فلا والوجه ان ذكر الاحرام مثال في ان كان في الدار فأنما يحرم انعقد ان كان فيها والا فلا لان الورد انما هو في أحرم كحرام زيد فاذا استنبطوا منه ما تقرر في غيره لم جريانه في نظيره من التعليق بغير الاحرام (وان كان زيد محرما انعقد احرامه كحرامه) من حج وأعمرة أو قران أو اطلاق وفي هذه لا يلزمه أن يصرف لم يصرف له زيد الا اذا أراد احراما كحرامه بعد صرفه وليس في معنى التعليق بمسقبل لانه هنا جازم حالا أو بعينه ذلك في الكيفية دون الاصل ولو أحرم زيد مطلقا ثم عين أو بعينه أو بالانتع أو ثم أدخل عليها الحج ثم أحرم هذا كحرامه انعقد له في الاولى مطلقا وفي الثانية بعينه اعتبارا بأصل الاحرام ما لم يوافق التسمية به حالا ويجب أن يجعل بما أخبره به زيد ولو فاسقا لانه لا يعرف الامنة (فان تعدد معرفة احرامه عبثية) أو جتونه المتصل به مثلا لم يتجزأ لاجل الاحتماد فيه ونوى الحج أو (جعل نفسه قارنا) بأن نوى القران كالمسك في احرام نفسه هل هو بشران أو بأحد التمسكين والقران أولى (وعمل احتمال التمسكين) أى الحج لان عمرة القارن مغيرة في جملة لا يخرج بذلك عن العهدة يمين ويجزئه عن الحج ولو حجة الاسلام ان نوى قبل أن يعمل شيئا من الاعمال لا العمرة لان الاصح أنه لا يجوز ادخالها عليه ويحتمل أنه كان أحرم بالحج ولا يلزمه دم للقران لان الاصل براءة ذمته نعم يسن ما لم يقرن ولا أفرد بل اقتصر على أعمال الحج من غيرية فحصل له التحلل لا البراءة من شئ منهما وان يقين أنه أتى بأحد هما لانه مهم أو على عمل العمرة لم يحصل التحلل أيضا وان أواها لاحتمال أنه أحرم بحج ولم يتم أعماله مع بقائه وقتها هذا كله ان كان عروضا ذلك قبل شئ من الاعمال والا فان كان بعد الوقوف وقبل الطواف فان بقى وقت الوقوف قرن أو نوى الحج ووقف ثانيا أو بقية أعمال الحج حصل له الحج فقط ولا دم لاسمائه وان فات الوقوف أو تركه أو فعله ولم يقرن ولا أفرد لم يحصل له شئ لاحتمال احرامه بها أو بعد الطواف وقبل الوقوف أو بعده ففيه تفصيل ليس هذا محل بسطه وخارج بقول المتصل به ما لو أتى وأخبر بخلاف ما فعله فان المدار على ما أخبر به كاهو واضح

*** (فصل المحرم) *** أى مرهبة الاحرام (نوى) بقلبه وجوب الخبر انما الاعمال باليات ولسانه نذبا للاتباع (و) عقوبتها (يلبي) نذبا فيقول نويت الحج وأحرم به الله تعالى ليلى الخ ولا تجببة القرنية جزما لانه لو نوى النفل وقع عن الفرض ولا عبرة بما في لفظه بخلاف قلبه ويسن الاستقبال

(قوله) كالمعلق بان أو اذا أومى قد يقال صرحوا بان التعليق لا يكون الاعلى مستقبلا حتى أو لولا كل تعليق لا يكون مستقبلا بحسب الظاهر فن ذلك قول الولي العراقي في فناء وقد علق الانسان على ماض فيقران كنت أرى أنى فانت طالق قلت لم يعلق هنا الاعلى المستقبل وهو تين ابراهيم فانه شك هل صدر منها ابراء متقدم فقال ان كنت أرى أنى أى ان سبى لي ولظهر انك أرى أنى والنين والظهر ورحا لم يوجد الابداع التعليق انتهى وبه يعلم أن التعليق بمسقبل حتى في قوله ان كان محرما أى بين الخ فليست اتم (قوله) وفارق ان أحرم الانسب اذا أحرم وقد يقال في تحقق الفرق أن اذا أحرم فأنما يحرم تعليق وعكسه تأتيت لتعليق فيه فندبر *** (فصل المحرم) ***

(قوله) ولسانه يظهر أنه يصر بها أخذنا مما بنا في التلية التي يسمي فيها ما يحرم به والله أعلم (قوله) للاتباع ان أراد بالاتباع اسمية منسوبة في تليته فتعمل لكانه يستلزم المدعى لان المتبادر أن مراده بالتلفظ بها نويت الحج وأحرمته وان أراد الاتباع في هذا أيضا فليست اتم فبعد كالحق ابن الهمام في شرحه على الهداية أنه لم يعلم من الرواة لتسبكه صلى الله عليه وسلم روى أنه سمعه صلى الله عليه وسلم يقول نويت العمرة ولا الحج انتهى (قوله) ولا تجببة القرنية وهل تسن ينبغي أن تراجع ثم رأيت تليذه في شرح المختصر صرح بعدم النذب وعلاه بانقاء الخلاف في الوجوب فان كان متقولا فذا لا والفجر ادعاء الخلاف لا يفي النذب لجواز قيام دليل آخر عليه

عند البية (فان لم يلبس لم ينعقد احرامه) كالمغسل أعضاءه من غير قصد (وان نوى ولم يلبس
 ان ينعقد على الصحيح) كما ان نحو الطهارة والصوم لا يشترط فيه لفظ مع التنية وجوب التكبير
 مع التنية للنص على استحبابهما (ويستحب الغسل للاحرام) لكل أحد في كل حال ولو نحو حائض وان ارادته
 قبل الميقات على الوجه لا اتباع حسنة الترمذي ويكره تركه واحرام الجنب وغير الميم بغسله عليه
 ونوى عنه وتوى الحائض والنساء هنا وفي سائر الاغسال الغسل المستنون كغيرهما ويكتفي بتقديمه
 عليه ان نسب له عرفا فيما يظهر ويستحب له ان ينظف بجمام في الجمعة قبل الغسل وقول شارحين
 كما تقدم هذه الامور في غسل الميت مرادهم مجملها لا تفصيلها كما هو معلوم نعم يكره لريد التنجية
 ازالة التيمم من نحو ظفره أو شعره في عشر الحجة كما يأتي وكذا الغضب كما مر وان يلبس الرجل بعده شعره
 بنحو صمغ صونه من القبل والشعث (فان يحجز) حسا لفق الماء أو شرا عا لحشية مع تيمم بجمامة (تيمم
 لان الغسل يراد للقرينة والنظافة فاذا تعذر أحدهما بقي الآخر ولانه نوب عن الواجب فالندوب
 أولى وبأن هذا في جميع الاغسال المستنونة ولو وجد من الماء بعض ما يكتفيه فالذي ينجم انه ان كان
 يدينه تغير أزاله به والا فان كفي الوضوء وتوضأ به والا غسل به بعض أعضاء الوضوء وحديث ان نوى الوضوء
 تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل والا كفي تيمم الغسل فان فضل شيء عن أعضاء الوضوء غسل به أعلى يدينه
 (وللدخول) الحرم ثم لدخول مكة (ولاحلالا للاتباع) نعم قال الماوردي يخرج منها فأحرم بالعمرة
 من نحو التيمم واغتسل منه لا حرامه لم يستل له الغسل لدخولها بخلاف نحو الحديبية أي بما يغلب فيه
 التغير وأخذ منه انه لو أحرم من نحو التيمم بالحج لا يكون له الاحتياط أو معيا ثم بل وان آخر
 احرامه تعذر باو اغتسل لا حرامه لا يغتسل لدخولها أو يؤخذ منه انه لو اغتسل لدخول الحرم أو نحو
 استسقاء بجمع قريب منها لا يغتسل لدخولها أيضا وبوجه ان هذا التفصيل انما هو عند عدم وجود
 تغير والاسن مطلقا (ولو وقف بعرفة) والافضل كونه بعد الزوال ويحصل أصل سنته بالغسل بعد الفجر
 فيما يظهر قياسا على غسل الجمعة (و) للوقوف (بمزدلفة عداة الحرم) أي بعد فطره طرف للوقوف
 المحذوف ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل كغسل العيد فهو به أيضا (وفي أيام التشريق)
 الثلاثة أي في كل يوم منها قبل زواله أو بعده على الوجه به شيئا قد تقدمته انفا (للرمي) لا تار
 وردت فيها ولا نهاموا من اجتماع ولا يستل لدخول مزدلفة ولا رمي جرة العقبة اكتفاء بما قبله ومنه
 يؤخذ انه لو لم يغتسل للوقوف مزدلفة يستل له رميها وهو متجه ولا يستل لطواف بأبوابه ولا لحلق لا تساع
 وقتهما ولا لا اكتفاء في طواف القدوم بغسل دخول مكة ويؤخذ منه كقولهم السابق اكتفاء بما قبله
 انه لو تزل غسل عرفة ودخول الحرم من لدخول مزدلفة أو غسل وقوفها والعيد من رمي جرة العقبة
 أو غسل دخول مكة أو طواف الفصل منه وبين طواف القدوم سن له (وان طبخ) الذكر وغيره غير
 الصائم فيما يظهر أخذ ما مر في الجمعة (بدنه للاحرام) للاتباع متفق عليه وانما لم يستل لغير الرجل
 التطيب لنحو الجمعة لضيق وقتها ومجملها فلا يمكنها تخلف الرجال نعم لا يجوز لمجدة ولا يستل لمسونة
 والافضل المسك وخطه بما الوردي ذهب جرمه (وكذا ثوبه) أي ازاره وورداءه يستل أن يطيبه أيضا
 (في الاصح) كالبدن لكن العتمة لما في المجموع انه لا يندب تطيبه حرم الخلاف القوي في حرمة
 ومنه يؤخذ انه مكره كما هو قياس كلامهم في مسائل صر حوا فيها بالكراهة لاجل الخلاف في
 الحرمة ثم رأيت القاضي أبا الطيب وغيره صرحوا بالكراهة (ولا تأنس) أي لا حرمة (باستدائمه)
 في ثوب أو بدن (بعد الاحرام) لخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها كافي أنظر الى ويص المسك أي
 بريقه في مغفر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وخرج باسند امته ما لو أخذه من بدنه أو ثوبه

(قوله) وان ارادته قبل الميقات على
 الوجه لعل محل التردد في ما إذا لم تعلم
 استمرار الحليض الى مجاوزة الميقات
 انما اذا علمه فيلزم أن يقطع بدينه لها
 حذو عند (قوله) ويكره تركه واحرام
 الجنب ينبغي ونحو حائض انتطع حمضا
 (قوله) ولا يستل لدخول مزدلفة عبارة
 شرح الروض ميت مزدلفته ويظهر
 انما أولى وقوله اكتفاء بما قبله المراد به
 بالنسبة لمزدلفة أخذ ما يأتي في غسل
 عرفة أو غسل لدخول الحرم وكتب أيضا
 هنا واذا سن لدخول مزدلفة فهل
 يدخل وقته بالغروب لانه قياس النظائر
 اذ وقت غسلها سابق على وقتها فهو
 نصف يوم أو نصف ليلة أو هو متحد بوقت
 غسل عرفة أخذ من الاكتفاء به عنه
 لم أر لذلك نقلا ولعل الأول لو لم الحكذا
 أعلم (قوله) ومنه يؤخذ انه لا غناء
 في نسخة المصنف والأولى حذفه لا غناء
 ما سبق في عنه والله أعلم (قوله) ومجملها
 فلا يمكنها الأولى تذكر الضميرين
 (قوله) فلا يمكنها الأولى يمكنه

ثم رده اليه فتلزمه الفدية كما يعلم بما يأتي (ولا يطيب له جرم) سواء ما قبل الاحرام وما بعده
 كالحناء لهذا الحديث (لكن لو نزع ثوبه المطيب) وان لم يكن لطيبه ربح لكن ان كان بحيث
 لورث بجاء ظهر ربحه (ثم لبسه لزمته الفدية في الاصح) كما لو ابتدأ لبس مطيب (و) يست (أن تحضب)
 المرأة غير المحضة (للا حرام يدها) أي كل يدها الى كوعها بالحناء تعميما وكذلك وجهها ولو خلية شاة
 لانها تحتاج لكشفهما وذلك يستلزم لو نزعها ويكره لها به بعد الاحرام لانه زينة ولا فدية فيه لانه ليس
 بطيب نعم ان تركته قبله عمدا أو نسيانا احتمل أن تفعله بعده خشية المفسدة للزينة وأما المحضة فيحرم
 عليها وكذا الرجل الا لضرورة كإحضار عليه الشافعي والاصحاب وبه رددت في مؤلف مبسوط على
 جمع عشرين أطالوا الاعتراض على المصنف والاستدلال للعل في مؤلفات حتى ادعى بعضهم فيها
 الاجتهاد ولذا سميت من الغارة على من أظهر معرفة تقوله في الحناء وعوارها والخثي كالرجل ويست
 لغير المحرمة أيضا ان كانت حليلة والا كره ولا يست لها حليلها (ويجوز بالرفع كافي خطه فيقتضي الوجوب وعليه
 كثير من تعاليم المجموع كالعزيز والنصب فيكون مندوبا وعليه آخرون تعاليم الناسك وهو مقتضى
 الرخصة والشرح الصغير وأطال كل في الاستدلال لما قاله ببساطة مع بيان الحق منه
 وهو ان المتقدم من حيث الفتوى الاول ومن حيث المدرك الثاني (الرجل) ولو جئنا بوصيا لانه يطلق
 أيضا على ما يقابل المرأة كالحنا (لأحرامه عن نخطيب الثياب) ذكر الثياب مثال وكذا الخطي ان كان
 بالمحبة والمراد انه يجب أو يندب له التجرد عن كل ما فيه إحاطة للبدن أو عضومته مما يحرم على المحرم
 تحف وسر موزة (وبلبس ازار أو رداء) لجهة ذلك عنه صلى الله عليه وسلم فعلا وأمر أو يستكون
 الأزار والرداء (أيضين) لما مر في الكفن وجديدين نظيفين ولا فظيفين ويكره المتجسس الجاني
 والمصبوغ كله أو بعضه ولو قبل التسبيح على الأوجه نعم بتجديده البعض بما اذا كان له وقع ومرو
 الخلاف في حرمة المزعفر والمصفر فتيه عن اجتنابهما (ونعدين) والاولى كونهما جديدين كذلك
 والمراد بالنعل ما لا يحرم في الاحرام من نحو المداس المعروف اليوم والتاسومة (ويصلى ركعتين)
 ينوي بماسنة الاحرام للاتباع متفق عليه بقرأسر السلا ونهارا خلافا لمن زعم الجهر فهمه السلا
 كسنة الطواف في الاولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويعني عنهما غيرهما كسنة
 تحية المسجد في تفصيلها السابق لان القصد وقوع الاحرام اثر صلاة كأفاده نص البيهقي أي بحيث
 لا ي طول الزمن بينهما عرفا نظير ما مر في نحو سنة الوضوء ويحرم ان وقت الكراهة في غير الحرم
 (ثم) بعدهما (الأفضل أن يحرم) لاعتقهما بل (اذا) انبغثت به راحلته أي توجهت به ذاته من الابل
 أو غيرها الى جهة مقصده سائرة لا مجرد ثرائها (أو توجه لطر بقه ماشيا) للاتباع متفق عليه وبه مع
 ما مر يعلم ان الأفضل في حق المكي أن يصلى ركعتي الاحرام في المسجد الحرام ثم يأتي الى باب محله
 الساكن به ان كان له مسكن فيحرم منه عند ابتداء سيره ثم يأتي المسجد لطواف الوداع المسنون
 ومن لا مسكن له ينبغي أن الأفضل له أن يحرم من المسجد فان قلت ندب احرامه عند ابتداء سيره لجهة
 مقصده بنا فيه اذا كان مقصده لغرض التبيلة كعرفة ما مر انه يست الاستقبال عند التبة قلت لا بنا فيه
 فستن له عند ابتداءه في السير لجهة عرفة أن يكون ملتفتا الى القبلة (وفي قول يحرم عقب الصلاة)
 لخبر صحيح فيه وقدم الاول لانه اصح وأشهر نعم السنة للامام على ما قاله الماوردي لكن نوزع فيه
 أن يخطب للتروية محرما مع ان سيره في اليوم الذي يليه (ويستحب اكنار التلبية) للاتباع (ورفع
 صوته بها) ولو في المسجد بحيث لا يجهده نفسه ولا يقطع صوته (في) متعلق باكنار ورفع (دوام احرامه)

(قوله) غير المحضة ينبغي والموترة على
 قياس ما تقدم يحرم على الاول ولا يست
 للثانية (قوله) ولو قبل التسبيح كذا هم
 في النهاية مع انه مشى فيما مر في محبت
 اللباس على عدم الكراهة مطلقا سواء
 قبل التسبيح أو بعده ونقل في الاثنى
 التقييد بما بعد التسبيح عن الماوردي
 والروائي وأقره بل أيده بقوله وبواقفه
 ما مر في الجمعة انتهى وبعد صاحب
 المغني والله أعلم (قوله) أن يخطب
 للتروية ينبغي أن يتأمل في وجه التسمية
 لانه سباني أن يوم السابع يسمى يوم
 الزينة ويوم الثامن يوم التروية مع ان
 الخطبة في الاولى

أي جميع حالاته للغير الصحيح أنا في جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية واحترز بدوام إجماعه عن التلبية المستمرة بابتدائه فيسن الأسرار بها لانه يسكن فيها ذكراً أحرم به فطلب منه الأسرار لانه أوفق بالاخلاص ويقول صوته عن المرأة والخشي فيسن لهما السماع أنفسهما فقط ويكره لهما الزيادة على ذلك بخلاف الأذان لما مر فيه ويسن للبي جعل أصبعيه في أذنيه على ما ذكره ابن حبان أخذ من خبره في دلالة عليه نظر ولذا لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه (وخاصة) بمعنى خصوصاً (عند تغاير الأحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط) بضم أولهما وأما للفتح فهما اسماء مكانهما (واختلاط رفقته) بضم أوله وكسره وإقبال ليل أو نهار ووقت السكر وفراغ صلاة فبثمتها على الأذكار بعدها كما اقتضاه كلامهم وتكره في غوخلاء ومحل نجس كدائر الأذكار (ولا تستحب في طواف القدوم) والسعي بعده لأن لكل منهما أذكاراً مخصوصة فيه كطوافي الأفاضة والوداع (وفي القديم تستحب فيه بلا جهر) لا طلاق الأدلة والحق به السعي بعده لافي الآخرين جزماً (ولنظما) الذي صح عنه صلى الله عليه وسلم (ليكن) مصدر متنى قصد به التأكيد من لب أقام أو أجاب أي أقامة على طاعتك بعد إقامة واجابة لأمرك لنا بالحق على لسان خليلك إبراهيم ليأبى أول باب دخول مكة وحيبك محمد صلى الله عليه وسلم بعد اجابة ولاختصاص الحج عند اداء إبراهيم الاتية لطلب كل من تلبس بها ظهراً واجابة ذلك (اللهم ليكن ليك لاشر ليك ليك ليك) الأولى كسرهما ونقل اختيار الفتح عن الشافعي مردود لان الاستئناف لا يؤهم ما يؤهم التعليق من التقييد (الحمد والثناء) بالنصب ويجوز الرفع (لك والملك) ويسن الوقف هنا وكأنه لئلا يوصل بالتلفظ بعده فيؤهم (لاشر ليك) ويستحب أن لا يزيد على هذه الكلمات وأن يكررها كلها ثلاثاً متوالية ثم يصلي ثم يسأل كما يأتي ويكره السلام عليه أثناءها لانه يكره له قطعها الإرداء السلام فيندب والخشية بخذور توقف على الكلام فيجب واستحب في الأتم زيادة ليك الله الحق لأنها صحت عنه صلى الله عليه وسلم (واذا رأى ما ينجبه) أو يكرهه (قال) ندبا (ليكن العيش) أي الهنيء الذي لا يعقبه كدر ولا يشوبه منغص هو (عيش) الدار (الآخرة) لانه صلى الله عليه وسلم قاله في أسرار أحواله لما رأى جمع المسلمين بعرفة وفي أشدها في حفر الخندق ويظهر تقييد الاتيان بليكن بالمحرم كما يصريح به السياق فغيره يقول اللهم ان العيش الى آخرة كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الآخرة ومن لا يحسن العربية يلي بلسانه فان ترجم به مع القدرة حرم على ما اقتضاه تشبيههم لها بتسبيح الصلاة لكن الوجه هنا الجواز لوضوح فرقان ما بين الصلاة وغيرها (واذا فرغ من تلبيته صلى) وسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لقوله تعالى ورفعتنا لك ذكرك أي لأذكار الأوتد كرمي كرمي والاولى صلاة التشهد الكاملة ويسن أن يكون صوته بها وبما بعدها أخفض من صوت التلبية (وسأل الله تعالى) ندبا (الجنة ورضوانه) وما أحب (واستعاذ) به (من النار) للاتباع بسنة ضعيف * تنبيه * ظاهر المتن ان المراد بتلبيته ما أراه فلو أراه مرات كثيرة لم تسن له الصلاة ثم الدعاء الا بعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة وأما كما لها فينبغي أن لا يحصل إلا بأن يصلي ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فبأي التلبية ثلاثاً ثم الصلاة ثم الدعاء ثم التلبية ثلاثاً ثم الصلاة ثم الدعاء وهكذا ثم رأيت عبارة ايضاح المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته

(قوله) واحترز بدوام إجماعه تأمل في هذا الخارج مع تفسير ودوام إجماعه بجميع حالاته * (باب دخوله)*

(باب دخوله)*

أي المحرم وخص لان الكلام فيه والافكثير من السنن الآتية يخاطب بها الحلال أيضا ومن ثم

حذف الضمير في نسخ (مكة) قيل الانسب توبى التنيه بباب صفة الحج لانه ذكر فيه كثيرا مما لا تعلق له بدخولها بل بالحج عرفة ولا تعلق لها بها ويرد بان دخولها يستدعى كل ذلك فاكفى به عنه وهي بالميم والباء للبلد وقيل بالميم للحرم والباء للبلد وبالباء للبيت أو والطاف وهي كقبها الحرم أفضل الارض عندنا وعند جمهور العلماء للاخبار الصحيحة المصرية بذلك وما عارضها بعض ضعيف وبعضه موضوع كما يشته في الحاشية ومنه خبرنا أي المدينة أحب البلاد الى الله تعالى فهو موضوع اتفاقا وانما صاع ذلك من غير نزاع فيه في مكة الا التربة التي ضمت أعضاء الكريمة صلى الله عليه وسلم فهي أفضل اجماعا حتى من العرش والتفضل قد يقع بين الذات وان لم يلاحظ ارتباط عمل بها كالصنف أفضل من غيره فاندفع ما لبعضهم هنا ويسن المجاورة بها الا لمن لم يبق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمها واجتباب ما ينبغي اجتنابه وليستعمر المقيم بها قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاء أدى ميل نظم نذقه من عذاب ألم فرب اذاقة العذاب الموصوف بالاليم المرتب مثله على الكفر في آيات وان كان الالم مقولا بالشيء كمن على مجرد ارادة المعصية به ولو صغيرة ولا نظر لمخافة ذلك للقاء عدلانه من خصوصيات الحرم على ما اقتضاه ظاهر الآية فتدبره مع قول بعض السلف ان هذا المجموع مرتب على مجرد الارادة غير الحرم وان لم يدخله أي وفيه متعلق بالحاء وكان ابن عباس وغيره أخذوا منه قوله ان السيأت تضاعف بها كما تضاعف الحسنات أي تعظم فيها أكثر منها في غيرها لا انها تعدد ذلك بنا في الآية والا حادى المصرية بعد التعداد في السبعة وآية ومن رد لا تقتضي غير ذلك العظم كما هو ظاهر وقد صرح على نزاع فيه خبران حسنة الحرم بمائة ألف حسنة ودلت الاخبار كما يشته في الحاشية على ان الصلاة أي المسجد الحرام على الاصح وقيل بكل الحرم امتازت على الكل بمضاعفة كل صلاة فرض أو نفل الى مائة ألف ألف حسنة صلاة ثلاثا كما مر وبهذا كالتى قبله يرد على من زعم منا أفضلية المسجد بالمدينة لان ما ورد من فضلها لا يوازي هذا وأفضل موضع منها بعد المسجد بيت خديجة المشهور الآن برفاق الحجر المستفيض بين أهل مكة خلفا عن سلف ان ذلك الحجر البارز فيه هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم اني لاعرف حجرا كان يسلم على مكة (الافضل) لحرم حجج أو قران (دخولها قبل الوقوف) ان لم يخش فوته للاتباع واغتناما العظيم ثواب العبادات بها في عشر الحجة الذى صرح فيه خبر ما من أيام العمل فيها أحب الى الله تعالى من العمل في عشر ذي الحجة (وأن يغسل داخلها) أي مرید دخولها ولو حلحلا والأفضل أن يكون غسل الجاني (من طريق المدينة) وهي طريق التعميم التى يدخل منها أهل مصر والشام ونحوهما (بذي طوى) بتبليث أوله والفتح أقصع أي بماء البئر التى فيه عندها بعد المبيت وصلاة الصبح به للاتباع متفق عليه وهو محل بين المحابين المسمين الآن بالحنونين به بر مطوية أي مبنية بالحجارة فنسب الوادى الها وفي البخارى رواية تقتضى ان اسمه طوى وردت بان المعروف انه ذو طوى لا طوى وثم الآن ان باربعة دة والا قربانها الى باب شبكية أقرب اما الداخل من غير تلك الطريق فان أراد الدخول من التنية العليا كما هو الافضل سن له العمل من ذى طوى أيضا لانه يتر بها والا اغتسل من مثل مساقها (وان يدخلها) كل أحد ولو حلحلا (من تنية كداء) بفتح الكاف والمدا والتون وعدمه وتسمى على نزاع فيه الحجون الثانى المشرق على المقبرة السماعة بالعلاء وان لم تكن بطريقه ويخرج وان لم تكن على طريقه ولوا الى عرفة على ما فيه من ثنية كدى بالضم والقصر والتون وعدمه وهو المشهور الآن باب الشبكية للاتباع فيها وزعم ان دخوله من العليا اتفاقا لانها بطريقه ترده المشاهدة القاضية بأن تترك طريقه الواصلة الى الشبكية وعرج عنها الى تلك التى ليست بطريقه قصد امع صعوبتها وسهولة تلك ولا ينافي في طلب التعرّيج اليها السابق انه لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم

(قوله) كالصنف أفضل من غيره ما مانع من ان المعنى في كون المحصف أفضل من غيره من بقية الكتب الالهية ان الثواب المترتب على تلاوته فضلا أكثر من الثواب المترتب عليها (قوله) ولا نظر لمخافة ذلك للقاء عدل وجه المخافة ان الصغيرة لا تقابل هذا الوعيد الشديد أوله وجهه ترتيب الوعيد على الارادة ولو على وجه الخطور من غير عزم وتعميم مع ان القرآن انه لا يعاقب على الهيم بالمعصية الا اذا سمع على خلاف في التعميم أيضا (قوله) أي تعظم فيها أكثر منها في غيرها هذا التفسير خلاف الظاهر المتبادر ولا ضرورة اليه اذ من المعلوم ان تجديد الثواب والعقاب عمال الاجمال للرأى فيه فاما المانع من الطلاع القاثلين بذلك على أثر لم يطع عليه غيرهم أولم ثبت عنده صحته وما أفاده من المناقاة محمل تأمل اذ لا مانع من التخصيص الا ترى ان الآيات مصرحة بضعف الحسنة بعشرة أمثالها ولم يقتصر عليها في الحرمة لما ثبت فيها خصوصها والله أعلم ثم نقل عن ابن قاسم كلامه هنا (قوله) ولا ينافي في طلب التعرّيج اليها اما ما أفاده من عدم المناقاة لما في الجعراثة فواضع لوقوعها خفية واسبال النسبة الى دخوله من العليا في التفر من معنى وخروجه من السفلى في الذهاب الى عرفة فبعد عادة كل البعد وقوعه وعدم الطلاع عليه وان أمكن عقلا والله أعلم ثم نقل كلام ابن قاسم

عند مجيئه من الجعرانة محرابا بالحجرة ولا من منى عند نفره لانه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع فهو
مشكوك فيه وتعيجه اليها قصدا أولا معلوم فقدم وكذا يقال في الخروج من السفلى انه معلوم والى
عرفة لا رغب فيها انه مشكوك فيه فقدم المعلوم وما قيس به وحكمته الاشعار بعلو قدر ما يدخله
على غيره وفي الخروج بالعكس أو ملجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ان ابراهيم صلى الله
عليه وسلم لما أمره الله تعالى بعد سناؤه الكعبة أن يؤذن في الناس بالحلج كان
نذوه على التنية العليا فأورث بالدخول منها ذلك كما أثر لفظ ليك قصدا لاجابة ذلك النداء كما مر
ولا ينافي ذلك رواية أنه نادى على مقامه أيها الناس ان الله كتب عليكم الحج الى بيته فحجوا فأجابته
النطف في الاصلا بليلك لا احتمال أنه أذن على كل منهما ومقامه وخروج المنزل اليه من الجنة
كما يأتي وعلم مما تقر برب التعريج لمن ليست على طريقه للدخول لا للغسل لان حكمته الدخول
لا تتأق الا بساوا كما خلا الفسل ويسن أن يدخل ولو في العجرة ثم ارا وبعد الصبح والذ كرامشيا
وحافيا لم يخش نجاسة أو مشقة (و) أن يقول رافعا يديه وحولا لا فينا يظهر (إذا أبصر البيت)
بالفعل أو وصل نحو الا على الى محل يراه منه لو كان بصيرا ومنزاعة الادعى في نحو الا على مردودة
(اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة) وجاء في مرسل ضعيف ومرفوع فيه متهم
بالوضع وبرا أي زيادة في زائره وأعرض عنه الاصحاب كأنه لعله رأوا هافيه (و) زدن شرفه وعظمه
من حجه أو اعتمره تشريفا هو اترفع والاعلاء (وتكريما) أي تفضيلا (وتعظيما ورا) رواه
الشافعي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل الا أنه قال وكرمه بدل وعظمه وكان حكمته تقديم التعظيم
على التكريم في البيت وعكسه في فاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في النفوس حتى
تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما طلبوه وانجازهم ما أملوه وفي زائره
وجود كرامته عند الله تعالى بسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقترفه ثم عظمته بين أبناء جنسه
بظهور شرفه وهذا به ورشدا الى هذا ختم دعاء البيت بالهاية الناشئة عن تلك العظمة اذهي التوقير
والاجلال ودعاء الزائر بالبر الناشئ عن ذلك التكريم اذهو الاتساع في الاحسان فتأمله (اللهم أنت
السلام) أي السالم من كل ما يلبق بجلال الروبة وكمال الالهية أو السلم بعيدا عن الآفات (ومنك)
لا من غيرك (السلام) أي السلامة من كل مكر وهنقص (فإننا ربنا بالسلام) أي الامن مما حجبناه
والعفو عما اقترناه رواه البيهقي عن عمر رضي الله عنه باسناد ليس بالقوى (ثم يدخل) فورا (المسجد)
ولو حلالا فينا يظهر أيضا لما يأتي أنه يسن له طواف القدوم (من باب بنى شيبة) وهو السمي الآن
باب السلام وان لم يكن على طريقه لما صنع الله صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر
أنه لم يكن على طريقه وإنما الذي كان عليها باب ابراهيم كذا قاله الرافعي واعترض بأنه عرج للدخول
من التنية العليا فلزم أنه على طريقه ويرد بما كان الجمع بأن التعريج انما كان في حجة الوداع فلا ينافي
ما في عمرة القضاء ولان الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يحررنا خلاف بخلاف نظيره في التعريج للشيبة
العليا ولانه جهة باب الكعبة والبيت ثوب من أبوابها ومن ثم كانت جهة باب الكعبة أشرف جهاتها
الاربعة ومع الحجر الاسود عين الله في الارض أي عينه وبركته أو من باب الاستعارة التيميلية اذن قصد
ملكاً آمنا به وقيل عينه لجمعه مع روجه وبزول روجه وخوفه ويسن الخروج للسعي من باب بنى مخزوم
ويسمى الآن باب الصفا والى بلدته مثلاً من باب الحزون فان لم يتيسر فباب العجرة كحمازته
في الخامسة (وبدا) بعد تزيين نفسه من اغداها الا نحو كرايت متيسر بعد تزيين باب لم يشك
في طهرها (بطواف القدوم) للاتباع متفق عليه ولانه تحية البيت الاعراض كان كان عليه فائنة

(قوله) ولا ينافي ذلك أنه نادى على مقامه
الحان كان النداء على العليا يا أيها الناس
الح كان منافيا بحسب الظاهر واحتاج
الى الجمع باحتمال التكرار وان كان
بقوله تعالى فاجعل أفئدة من الناس
تهوي الهم الآية كما مر رواه السهيلي
عن ابن عباس ونقله في شرح الروص
وأقره فلا منافاة أصلا كما هو واضح والله
أعلم (قوله) أو وصل نحو الا على الى محل يراه منه لو كان بصيرا
في الاسنى والمغنى والهاية أيضا
ولو حلالا فينا يظهر كذا في النهاية أيضا
(قوله) أي السالم من كل ما يلبق الخ
الاولى بقاء المصدر على حاله قصد اللباقة
والله أعلم (قوله) فلا ينافي ما في عمرة
القضاء فديقال مقتضاه حيث أن يكون
دخوله صلى الله عليه وسلم من التنية
السفلى وهو ينافي ما تقر رحتي على طريقة
الرافعي وقد يجاب عنه فان الغالب من
أحواله صلى الله عليه وسلم دخوله من
التنوع وجه الوداع وعام الفتح
العليا كما صرح في حجة الوداع ليان
فليكن دخوله في عمرة القضاء ليان
الجواز وأيضا فعمرة القضية متقدمة على
التنوع وجه الوداع (قوله) أو من باب
الاستعارة التيميلية يتأمل وجه كونه
استعارة تيميلية (قوله) وتعيير باب
لم يشك في طهرها ولم يكن بهاريج كربه
يتأذى به فيما يظهر والله أعلم

فرض أى يلزمه الفور في قضائها والاوجب تقديمها ولم ~~تكثر~~ بحيث يفوت به فورية الطواف
 عرفوا الاقدم الطواف فيما يظهر وكثيرة فوت راتة أو سنة مؤكدة أو مكتوبة أو جماعة نسئ له معهم
 فان أقيمت فيه جماعة مكتوبة لا غيرها فاطعته وصلى وتوخر جملة وغير رزة الطواف الى الليل ما لم يتخس
 طر وحديث بطول ولو منعه الناس صلى التيممة كالدخول ولم يرده (ويختص طواف القدوم) وموسنة
 وقيل واجب ومن ثم كره تركه كبحلال مطلقا (بحاج) أى محرم بحج معه عمرة لا (دخول مكة قبل
 الوقوف) لانه بعد الوقوف والمعتد دخل وقت طوافهما المفروض فلم يصح تطوعهما وهو عليهما كأصل
 الحج ومن ثم لو دخل بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف القدوم كما يأتي لانه لم يدخل وقت طوافه
 وطواف الفرض شب عليه ان قصده كتحية المسجد وقد يؤخذ من المتن هنا ومن قوله الا ترى بحيث
 لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة أن من دخلها قبل الوقوف لا يفوت طواف القدوم في حقه الا بالوقوف
 وهو كذلك والوجه انه لا يدخله قضاء ونذبه لمن وقف ودخل قبل نصف الليل انما هو لهذا الدخول
 لا للدخول الذى قبل الوقوف وسيأتى أن الباء تدخل على المقصور عليه كالمقصود فلا اعتراض (ومن
 قصده مكة) أو الحرم (لا لتسليما استحب) له ولو نحو خطاب (أن يحرم بحج) يدركه في أشهره (أو عمرة)
 قياسا على التيممة ولا يجب لما مر في خبر الواقيت هن لمن ولن من عليهن عن أراد الحج والعمرة
 فلو وجب بمجرد الدخول لما قلته بالارادة (وفي قول يجب) وجهه جماعة لا يباقي الناس عليه ومن
 ثم كره تركه (الا أن يكون) فيه رقى أو غير مكاف أو (يتكرر دخوله كخطاب وصياد) للشقة حينئذ
 أو يدخل من الحرم أو لتسليما مباح أو خاف من ظالم والالم يجب جزما * (فصل) * في واجبات الطواف
 وكثير من سننه (للو طواف بأفواه) وهى طواف قدوم وركن أو تحلل أو وداع ونذر وتطوع (واجبات)
 أركان وشروط (وسنن) وما اختلف في وجوبه منها آكد من غيره (أما الواجب) للطواف بأفواه
 الشامل للركن والشروط (في شمسيتها منها أنه) (يشترط) في كل من تلك الأنواع (سترا العمرة) فان قلت
 سترا العمرة هو الواجب لا اشتراطه قلت أراد بالوجوب هنا خطاب الوضع الذى هو ورود الخطاب
 النفسى بـ ~~يصح~~ كون الشئ شرطاً أو ركناً أو سبباً أو مانعاً فأنمله على أن الوضع أن يقال أراد بالواجب
 ما تضمنه قوله يشترط الى آخره (وطهارة الحدث) الا كبر والا صغر (والنجس) في الثوب والبدن
 والمكان بتفصيلها السابق الى آخره (في الصلاة لان الطواف صلاة كصحة الخبر ومع أيضا بطواف بالبيت
 عريان نعم يعنى أيام الموسم وغيرها مما يشق الاحتراز عنه في المطاف من نجاسة الطيور وغيرها
 ان لم يتعمد الشئ عليها ولم تكن رطوبة فيها أو في ثيابها كأمزجى صفة الصلاة ومن ثم عذاب عبد السلام
 غسل المطاف من البدع * تنبيه * لا ينافى ما ذكر من التسوية بين زرق الطيور وغيرها قول جمع
 متأخرين الفرض غلبة النجاسة بزرق الطيور مطلعا وبغيره في أيام الموسم انتهى لان هذا الفرض مجرد
 تصور لا غير وانما المدار على النظر لما أصابه فان غلب عني عنه مطلقاً أو لا فلا مطلقاً ولا يجوز عن الستر
 طاف عاريا ولو للركن اذا اعاد عليه أو عن الطهارة حسا أو شرعاً فيه اضطراب حرمة في الحاشية
 وحاصل العدم منه أنه يجوز لمن عزم على الرجس أن يطوف ولو لالركن وان اتسع وقته لشقة مصابة
 الاحرام بالتييم ويتخلل به واذا جازمكة لزمه اعادته ولا يلزمه عند فعله تتجرد ولا غيره فان مات وجب
 الاجحاج عنه بشرطه ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفقد الطهورين بل الوجه أنه يسقط عنه
 طواف الوداع ولو طرأ أحدهما قبل طواف الركن ولم يمكنها التخلل لمخوفه بشفقة أو خوف على نفسها
 رحلت ان شاء ثم اذا وصلت محل تتعذر عليها الرجوع منه الى مكة تتحلل كالمحصر ويبقى الفوف في
 ذاتها فبأى فيه ما تقرر وفي هذه المسئلة ضربان: بيت في الحاشية وان الاخط لها أن تقلد من يرى

(قوله) ولم ~~تكثر~~ بحيث يفوت بها
 فورية محمل تأمل فالوجه ما اقتضاه
 الحلافهم لما فيه من براءة الذنبة من
 الواجب والله أعلم (قوله) أى محرم بحج
 معه عمرة أولا ويتردد النظر في الصغير
 اذا دخل به وليس هل يسرع له طواف
 القدوم أولا والذى يظهر أنه ان كان
 محررا سارع له سطقا مبررا أو غير مبررا
 الاول فواضح وأما الثاني فليكونه من
 توابع النكاح وان كان حلالا فان كان
 محررا سارع له وان كان غير مبرر فلا والله أعلم
 (قوله) وهو كذلك كذا في الغنى والنهاية
 (قوله) قيل الوقوف وعليه يأتي به من
 ذكر وان أتى به قبل الوقوف أيضا كما هو
 ظاهر (قوله) كالمقصود فلا اعتراض
 يمكن أن يجاب عن ايراد الحلال على
 المصنف رحمه الله بأن القصر أيضا
 في اخراج العمرة والحاج بعد الوقوف
 بقدرته أن الكلام في التلبس بنسك
 والله أعلم
 * (فصل) * في واجبات الطواف
 (قوله) أو تحلل أى حيث يتحلل المحرم
 بهل عمرة

براءة ذمتها بطوافها قبل رحيلها (ولو أحدث فيه) حدثاً أصغراً أو كبيراً أو أن كشفت عورته (توضاً)
 أو اغتسل أو استتر (وبني) وان تعدد لمال الفصل لعدم اشتراط لولا فيه كالوضوء يجامع أن كلا عبادة
 يجوز أن يتخللها ما ليس منها (وفي قول يستأنف) كالصلاة و الفرق الأول بأنه يحتمل فيه من نحو الكلام
 والفعل ما لا يحتمل فيها ومع ذلك الاستئناف أفضل خروجاً من الخلاف وسكت عن التبع والمراد بها هنا
 قصد الفعل عنه لعدم وجوبها ومحله في طواف النسك ولو قد وما أو وداعبناه على أنه من المناسك
 أما غيره كتنذر وتطوع فلا بد منها فيه وأما مطلق قصد أصل الفعل فلا بد منه حتى في طواف النسك
 ويجب أيضاً عدم صرفه لفرض آخر والاكتفاء غريم أو صدق انقطع نعم لا يضر النوم
 مع التمكن في أثناءه (وأن يجعل البيت عن يساره) ويجزئ إلى ناحية الحجر بالكسر للاتباع
 ومع وجود هذين لأثر كحزرتة في الحاشية لكونه منكوساً أو مستقبلاً على قفاه أو وجهه أو جانباً
 أو زاحفاً ولو بلا عذر بخلاف ما لو اختل جعل البيت عن يساره أو المشي لتقاء الحجر وإن كان البيت
 عن يساره كان جعله عن يمينه ومشى نحو الركن الماني أو نحو الباب أو عن يساره ومشى
 القهقري لما بدته فسمما الشرع في أصل الوارد وكيفيته وأما في تلك الصور ونظائرها فلم يحتل سوى
 الكيفية وقد صرحوا بعدم ضرر الزحف والحبو مع قدرة المشي فليتحق بهما غيره مما عايناه ذكر وبحث
 أن المريض لو لم يتأت حمله إلا بوجهه أو ظهره للبيت مع طوافه للضرورة ولو يؤخذ منه أن من لم يمكنه
 إلا التقلب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم رجلاه للضرورة هنا أيضاً
 ومحله أن لم يجد من يحمله ويجعل يساره للبيت والازمة ولو بآخرة مثل فاضلة عمارة في نحو قائد الأعمى
 كما هو ظاهر (مبتدئاً بالحجر الأسود) أي ركنه وإن قلعه منه وحول منه لغيره (مخادياً) بالمعجمة (له)
 أو بغيره واستبعاد تصويره إنما يتأتى على أن المراد بالبدن عرض مقدمه لا على أنه الشق الأيسر
 (في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أي شقه الأيسر بأن يجعله إليه وقد بقي من الحجر أو محله
 ما يسامته ويمشي أمام وجهه وتجب مقارنة التبع حيث وجبت أو أراد فضلها لما تجب مخاداة
 منه والافضل أن يقف بجانبه من جهة اليمين بحيث يصير منكمبه الأيمن عند طرفه ثم يمر
 متوجهاً له حتى يجاوزه فيقبل جاعلاً يساره مخادياً جازاً من الحجر بشقه الأيسر وإن أوهم قول
 المصنف إذا جاوزه انقلب خلاف ذلك كآبته عليه الزركشي وغيره وبسطت الكلام عليه
 في شرح العباب ولا يجوز زشي من الطواف مع استقبال البيت الأهداف في الأول لا غير وينبغي
 أن لا يفعله إلا مع الخلو لا يضر غيره * (تنبه) * يظهر أن المراد بالشق الأيسر أعلاه المخادى
 للأصدر وهو المنكب فلو انصرف عنه بهذا أو حاذاه ماتحته من الشق الأيسر لم يكف وأهمل المتن أنه
 لو استقبل الحجر ابتداء ببعض شقه الأيسر وبعضه مجاور لجانب الباب لم يصح قبل عدوله بمجاورة
 للماضي وهم أنهما ليسا شرطين وإنما قيدان في اشتراط جعل البيت عن اليسار فلا يجب في غير
 الاستدعاء انتهى وإنما يتوهم ذلك أن جعل حالاً من فاعل يجعل وليس كذلك بل هو حال من فاعل
 ستر وما بعده المبين فيه بقوله ولو أحدث إلى آخره أنه شرط في جميعه ومرفى في مسع الخلف أن مثل هذه
 الحال تكونها من فعل المأمور بفيد الشرطية (فلو بد تغير الحجر) كالباب (لم يحجب) مانعه
 لاختلافه بالترتيب حتى ينتهي للحجر (فاذا انتهى إليه) وهو مستحضر للنتيجة حيث وجبت (ابتداءً
 منه) وحسب له من حينئذ كالمؤتم متوض غير الوجه عليه حسب ما تأخر عنه دون ما تقدم عليه
 (ولو مشى على الشاذر وإن) وهو بعض جدار البيت نفسه ابن الزبير رضي الله عنهما من عرض
 الأسان لما وصل أرض الطواف لمصلحة البناء ثم سمي بالرخام لأن أكثر العامة كان يطوف عليه ومن ثم

(قول المتن) ولو أحدث فيه يتأمل في
 نسخ قول الفاء (قوله) نعم لا يضر
 النوم كذا في الغنى أيضاً (قوله)
 وتجب مقارنة التبع في النهاية أيضاً
 (قوله) فلو انصرف منه الخ واضح
 ليكن تنفرع على ذلك أنه لو جازى
 بالاعلى وكان الأسفل إلى جهة الباب
 آخره ذلك وهو بعيد جداً

صنف الحب الطبري في وجوب ذلك التسليم صونا للطواف العامة وهو من الجهة الغربية واليمانية
وكذا من جهة الباب كحزنته في الحاشية في موازاة الآية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن
اليماني منه لانه على القواعد يرتبان كونه كذلك لا يمنع النقص من عرضه عند ارتفاع الساء وهذا هو
المراد بالشاذ وان في الجمع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الاسود وعند اليماني (أو مس الجدار)
الموصوف بكونه (في موازاة) أي الشاذ وان لم يس الجدار ثم رأيت بعضهم جزم بأنه لا يضر دخول
ملبوسه في هوائه وفيه نظر وقياس الحاقهم الطواف بالصلاة في أكثر أحكامها ومنها ان الملبوس
كالبند يرد ذلك الجزم (أو دخل من إحدى فتحة الحجر) وهو بكسر أوله ما بين الركنين الشاميين
عليه جدار قصير بينه وبين كل من الركنين فتحة كان زربية لغنم اسماعيل صلى الله عليه وسلم
وروي انه دفن فيه ويسمى حطيم لكن الأشهر ان الحطيم ما بين الحجر الاسود ومقام ابراهيم وهو كما
يأتي في اللعان أفضل محل بالمسجد بعد الكعبة ويجريها بكسر أوله (وخرج من الأخرى) أو وضع
اغلمته على طرف جدار الحجر القصير كما يفعله كثير من العامة (لم تصح طوفته) أي بعضها الذي قارنه ذلك
المس أو الدخول لانه حينئذ طاف في البيت لانه المذكور في الآية ما في الأولى فلان هواء الشاذ وان
من البيت كما علم من تعريفه واما في الحجر فهو وان لم يمكن فيه من البيت الاستئذنة أذرع أو سبعة
لسكن الغالب على الحج التعبد وهو صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون ومن بعدهم لم يطوفوا
الا خارجة فوجب اتباعهم فيه وجعل في موازاة حاله من فاعل مس الذي سلكه شارح يستلزم بناء
على ان له مفهوماً يميني على انه ليس في جهة الباب أن مسه لجدار لا شاذ وان تحته يضر اذا كان مسامتا
لجدار تحته شاذ وان ولو قبل الوصول اليه وليس كذلك كما هو ظاهر وينبغي لمقبل الحجر أن يقر قدميه
حتى يعتدل قائماً لانه حال التقييل في هواء البيت بناء على الاصح ان ثم شاذ وان تأخرت زالت قدمه عن
محلها قبل اعتداله كان قد قطع جزءاً من البيت وهو في هوائه فلا يحسبه وكذلك يقال في مسلم
اليماني (وفي مسألة المس) للجدار الذي عنده شاذ وان (وجه) انه لا يضر لانه خرج عن
البيت بجمعهم يذنه ورد بأن المدار على الاتباع كما تقرّر * تنبيه * الظاهر في وضع الحجر الموجود
الآن أنه على الوضع القديم فوجب مراعاة ولا نظراً لاحتمال زيادة أو نقص فيه نعم في كل من فتحته
لجوة نحو ثلاثة أذرع بالحديد خارجة عن سمت ركن البيت بشاذ وان وانه داخل في سمت حائط
الحجر فهل تغلب الأولى فيجوز الطواف فيها أو الثانية فلا كل محتمل والاحتياط الثاني وبتردد
النظر في الرفرف الذي يحاط الحجر هل هو منه أو لا ثم رأيت ابن جماعة حرر عرض جدار الحجر
بما لا يطابق الظاهر الآن الا بدخول ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل اصبعه عليه ولا من مس
جدار الحجر الذي تحت ذلك الرفرف وقد أطلق في المجموع وغيره وجوب الخروج عن جدار الحجر
وهو يؤيد ذلك ورأيت تخالف ابن جماعة والازري وغيرهما في أمور أخرى تتعلق بالحجر لا حاجة
بنا الآن الى تحريرها لانه لا ارتباط لها بصفة الطواف بعد تمهيد وجوب الخروج عن كل الحجر
وحائطه (وأن يطوف سبعة) للاتباع فلو شك في الغدة أخذ بالقل كالصلاة نعم يسر هنا الاحتياط
لأخبر بخلاف ما في نفسه ولا يلزمه أن يأخذ بتجربنا نص مما في اعتقاده الا ان أورنه الخبر ترددوا وانما
امتنع نظره ثم لبطالها بتقدير الزيادة بخلافه ولا يكره في الوقت المنهي عن الصلاة فيه للغير السابق
ثم المصريح بخوارفيه (داخل المسجد) ولو على سطحه وان كان أعلى من الكعبة على المعتد لانه
يصدق انه طاف بها اذ هو اثناسا حاكمها وقول جمع القصد هنا نفس بناءها وفي الصلاة ما يشعل

(قوله) كان زربية لغنم اسماعيل
استشكل المحشي كونه زربية مع كون
بعضه من البيت وأجاب باحتمال جواز
ذلك في شرعه أو أن أبوابها في بعضه ولك
أن تقول انما يحتاج لذلك ان ثبت كونه
زربية بعد بناء البيت والا فلا اشكال
(قوله) جدار الحجر القصير قد يقال
ما فائدة التقييد وقد يقال هو صفة
للطرف لا للجدار وأن المراد به
الرفرف لكن بعده الجزم هنا والتردد
في ما يأتي فليتأمل (قوله) وجعل في
موازاة الحجر المحل تأمل (قوله) في زيات
قدمه الحج قد يقال الملازمة ممنوعة
اذ تصور تقديم القدم مع عدم مقارفة
ما في هواء البيت لمحله كما تشهد به
المشاهدة (قوله) وانما امتنع الحج تطاهره
انه لو أورنه الخبر ترددوا لا يهل به في الصلاة
وهو محتمل تأمل نظر الحصول الشك
فليتأمل فاعل قوله وانما امتنع الحج متعلق
بقوله يسر هنا الحج فقط لا بقوله
ولا يلزمه الحج أيضاً وان كان الظاهر
تعلقه بهما أو بالثاني فقط والله أعلم ثم
رأيت المحشي ينهيه عليه وأجاب بأن المراد
تحرير الاخذ المذكور أي بخلافه هنا فانه
يجوز وان لم يلزم فليتأمل

هواها ضعيف والفرق فيه تحكم وان حال بين الطائفتين والبيت حائل كالسقاية والسواري نعم ينبغي
السكرامة هنا بل خارج المطاف لان بعض الاثمة قصر صحنه عليه فلا يصح خارجها جاعا وعندها امتداده
وان بلغ الحل على تردد فيه الواجهة منه خلافة لان الاصل فيما وقع مستمر بالحرم دون غيره اختصاصه به
اذا القالب على ما يتعلق بالناسك وتوابعها التعبد (وأما السنن فان يطوف) القادر الذي لا يحتاج
للكروب حتى يظهر فيستغنى أو يقتدى به قائما (ماشيا) ولو امرأة وحافيا لا زحفا ولا حاسا
ولاراك لهجة أو آدمي لما فاته الخضوع والادب فان ركب بلا عذر لم يكره كما تنفله عن الاحتجاب
وان أطلال جمع في رده والنص على السكرامة مجمل على اصطلاح المتقدمين انهم يعبرون بها عما يشمل
خلاف الاولى وفارق هذا حرمة ادخال غير الميز بالطواف به كذا قيل وفيه نظر بل لفارق بينهما لان غرض
الى اقامة النسك في الجملة كادخال غير الميز بالطواف به كذا قيل وفيه نظر بل لفارق بينهما لان غرض
النسك كما اقتضته عبارات أو الطواف كما اقتضته أخرى مجوز لدخول كل وان لم يؤمن تلو به وغير ذلك
الغرض مجوز ان آمن فالذي ينبغي ان يقال فارق غرض النسك أو الطواف غير بأنه ورد فيه دخول
الدهابة وغير المميز من غير تفصيل فأخذنا بالطلاق وأخرجناه عن نظائره بخلاف غيره لم يرد فيه ذلك
فأخرجنا في ذلك التفصيل وظاهر ان المراد بأمن التلويث غلبة الظن باعتبار العادة انه لا يخرج
منه نجس يصل للمسجد منه شيء بخلاف ما لو أحكم شد ما على فرجه بحيث آمن بتلويث الخارج للمسجد
فان قلت صرحوا بجرمة اخراج نحو البول للمسجد وان آمن التلويث فثم لم ينظر هنا الى أمن الخروج
وعنده قلت يحتاج للاخراج التيقن ملائحة الطلوع وان زحف أو حيا بلا عذر ذكره وأن يقصر
خطاه تسكيرا للاجر (ويستلم الحجر) الأسود أو يحمله أو أخذ أو نفل منه بعد أن يستقبله (أول
طوافه) يده واليمين أولى ولا يقبلها مع القدرة على تسهيل الحجر كما أفهمه كلامهما كذا صاحب لكن الذي
نص عليه وصرح به ان الصلاح وتبعه جميع لانه الذي دلت عليه الاخبار انه يقبلها مطلقا فان شق فبحو
خشبة أى في البقي ثم اليسرى نظير ما يأتي (وبقبله) للاتباع فهم ما متفق عليه ويكره اظهار صوت
لقبلته (ويضع جهته عليه) للاتباع وراه الحياكم وصححه ويسن تسكير كل من الثلاثة ثلاثا
والافضل أن يستلم ثلاثا متواليه ثم يقبل كذلك ثم يسجد كذلك ولا يسن شيء من ذلك لامرأة أو خنثى
الا عند خلوا المطاف من الرجال ولخنثى ولو نارا ويظهر انه يكفي خلوه من جهة الحجر فقط بأن تأمن بحجى
ونظر رجل غير محرم حالة فعلها ذلك (فان يحجز) عن التقبل والسجود أو عن السجود فقط لتعوز زحمة
ويظهر ضبط العجز هنا بما يحل بالخشوع من أصله أو لغيره وان ذلك هو مرادهم بقوله لا يسن
استلام ولا ما بعده في مرة من مرات الطواف ان كان بحيث يؤذى أو يتأذى (استلم) أى اقتصر
على الاستلام في الاولى أو عليه وعلى التقبل في الثانية ثم قبل ما استلم به من يده أو غيرها للاتباع
رواه مسلم وروى الشافعى وأحمد بن حنبل في مسندهما عن عمار بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال له يا عمر انك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذى الضعيفان وجدت خلوة والأفهل وكبر وتؤخذ
منه انه يندب لمن لم يتيسر له الاستلام خصوص التلهيل والتسكير وهو واضح وان لم يصح حوا به بل
هذا أولى من كثيرين اذ كلوا استجبوها مع عدم ورودها عنه صلى الله عليه وسلم أصلا (فان يحجز)
عن استلامه يده وبغيرها (أشار) اليه (يده) اليمنى فاليسرى فاليمنى فاليمنى فاليمنى فاليمنى
للاتباع وراه البخارى ثم قبل ما أشار به وخرج بيده فذكره الاشارة به للتسهيل لتجبه ويظهر
في الاشارة بالرأس انه خلاف الاولى ما لم يحجز عن الاشارة بيده وما فهم ما فيسن به ثم بالطرف كالأصابع
في الصلاة وينبغي كراهتها بالرجل بل صرح الزركشى بجرمة مد الرجل للمحفف فقد يقال ان السكبة مثله

(قوله) لامرأة أو خنثى قد يقال
لم لا يسن لها ما فعل ما ذكره الحائيل
المنايع من الرؤية وقد نقل في الحاشية
عن بعضهم وأقرمان فعل ما ذكره الحائيل
خلاف الافضل ان كان بلا عذر ولا شك
ان وجود الرجل عذر بالنسبة لغيره
المرأة وبالجملة فاصل السنة حاصل مع
الحائيل هذا وقد يدعى ان كلامهم شامل
لما ذكره ان المراد دخوله مع محذور امن
لما ذكره ان المراد دخوله مع محذور امن
والله أعلم (قوله) ونظر رجل ولو احتملا
الانساب لرجل فالمراد رجل قد يقال
(قوله) أو عن السجود فقط قد يقال
أو عن التسهيل فقط والوجه ترك
هذا القسم وحكمه ظاهر
قبل ما استلم به الخ لعله منوع بالنسبة
لثانية على ما قاله ابن الصلاح تعالى
نقل عن النص والوجه مقتضى كلام الشافعى
بأنه على ما مر عن مقتضى (قوله) وهو واضح
كلا صاحب فليأمل (قوله) وهو واضح
وان لم يصح حوا به وعليه فالظاهر أخذها
مما يأتي انه يندب فيه التلويث ويظهر
ان يكون مقارن الاشارة لآلية
والله أعلم (قوله) وأكدها الاولى
والاخيرة وظاهر كلامهم تساوى الاولى
والاخيرة وقد يؤخذ عما يأتي في شرح
وان يقول أول طوافه ان الاولى أكد
ووجه غيرها اشرف البداية

لكن الفرق أوجه (و يراعى ذلك) المذكور كله مع تكرره ثلاثا وكذا ما يأتي في اليماني وكذا
الدعاء الآتي (في كل طوفة) لما سمع انه صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أن يستلم الركن اليماني
والخمر الاسود في كل طوفة وهو في الاوتار كدوا كدها الاولى والاخيرة وبحث بعضهم ان طواف
سبعة أسابيع تقبل الحجر واستلام اليماني أفضل من عشرة خالية عن ذلك واستدل بحديث فيه
أن من طاف اسبوعا حاسرا بفض طرفه ويقارب خطاه ولا يلتفت ويستلم الركن في كل شوط من غير
أن يؤذي أحدا كتب له وذكروا أن التماسه لا بقدر قدره والعهد فيه عليه لانه عبر بروى ولم يبين من
رواه على ان قوله حاسر الاوافق قضيه مذهنا انه بكرة كالصلاة وبفرض و روده فاستدله به لما ذكر
محجب (ولا تقبل الركنين الشاميين ولا يستلما) للاتباع متفق عليه (ويستلم) الركن (اليماني)
لغير المذكور سده اليماني فاليسرى خافي اليمين فاليسرى ثم يقبل ما استلم به فان عجز أشار اليه بما ذكر
ترتيبه ثم قبل ما أشار به على الوجة (ولا يقبله) لانه لم يقل وخص ركن الحجر بنحو التقليل لان فيه
فضيلتي كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم واليماني ليس فيه
الا الثانية أى باعتبار أنه فلا ينافي ان عنده شاذر وانا كما مر وأما الشاميان فليس لهما شئ من
الفضلتين لان اسمهما ليس على القواعد فمن يسن تقبيلهما ولا استلامهما ومن ثم قال الشافعى رضى الله
عنه وأى البيت قبل فحسن غير أننا نؤمر بالاتباع واستفهم من قوله غير الى آخره ان مراده بالحسن هنا
المباح (وأن يقول) سرتا هنا وفيما يأتي لانه أجمع للخشوع نعم يسن الجهر لتعليم الغير حيث لا يتأذى به
أحد (أول طوافه) وفي كل طوفة والاوتار كدوا كدها الاولى (بسم الله) أى الطواف
(والله أكبر) أى من كل من هو بصورة معدوم من حجر أو غيره ومن ثم ناسب ما بعد وهو (اللهم
إيمانك) أى ومن أو أطوف فهو مفعول مطلق أو لأجله (وتصدى بكلمات وفاء بعهدك) أى
الذى الزمناه نبينا صلى الله عليه وسلم من امتثال الاوامر واجتناب النواهي وقيل أمر تعالى بكتبة
ما وقع يوم السبت بكم وبادراجه في الحجر وقد يؤتى اليه خبرانه يشهد لمن استلمه بحق أى اسلام (واناعا
لسنة) أى طريقة (بذلك محمد صلى الله عليه وسلم) روى ذلك حديثا ورد بأنه لا يعرف لكن جاء في خبر
منقطع بارسول الله كيف تقول اذا استلمنا قال قولوا بسم الله والله اكبر ايماننا بالله وتصدىقا بما جاء به
محمد صلى الله عليه وسلم ولما رواه الشافعى رضى الله عنه في الام قال هكذا أحب أن يقول الرجل عند
ابتداء الطواف وفي الروق يسن رفع يديه حذو منكبيه في الابتداء كالصلاة وهو ضعيف وان واقفه بحث
الحج الطبرى انه يجب اقتراح الطواف بالتكبير كالصلاة لانه ضعيف أيضا بل شاذ وان تبعه بعضهم
(وايقبل قبالة الباب) أى جهة كقائه شارح وهو واضح فان الظاهر انه بقوله كالذى قبله وهو ماش
اذا تغالب ان الوقوف في المطاف مضر وعليه فلا يضر كونهما يستغرقان اكثر من قبالتى الحجر والباب
لان المراد هما ما بارأهما وكذا في كل ما يأتي (اللهم البيت يتك) أى الكامل الواصل لغاية
الكمال اللائق به من بين البوث هو يتك هذا لا غير وكذا ما بعده (والحرم حرمك والامن أمنك
وهذا) أى مقام ابراهيم كقوله الجوى وقول ابن الصلاح انه غلط فاحش بل يعنى نفسه ليس في محله
لان الاول النسب والبقا اذ من استحضر ان الخليل استعاذ من النار أى بنحو ولا تختر في يوم يعثون
أوجب له ذلك من الخوف والخشوع والتضرع ما لا يوجب له الثاني بعض معشاره على انه لم يرد الاول
لكان ذكره في هذا المحل بخصوصه عراعن الحكمة (مقام العائد بكن النار) قيل لا يعرف هذا
أثر ولا خبر (و بين اليمانيين اللهم تأسى الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) فهما أقوال كل منها عين
أهم انواع الحسنه عنده وهو كالحكم فالوجه ان مراده بالاولى كل خير ذيوى يجتر الخير اخرى والثانية

(قوله) والاوتار كدوا كدها الاولى
مقتضاه ان الاخيرة مساوية لغيرها ماعدا
الاولى وقد يؤخذ مما تقدم تعبيرها على
ما عدا الاولى والله أعلم (قوله) عراعن
الحكمة محل تأمل (قوله) وهو كالحكم
مسلم ان لم يكن مستندا الى دليل وهو
بعد سيما والمنقول عنهم ذلك منهم صحابة
ومنهم تابعون أجيلاء والحاصل ان
التخصيص ليس من مقتضى اللفظ فاذا
كان الدليل فلا تحكم أو لغيره فهو
مستحيل عن ذكر (قوله) كل خير ذيوى
يجتر الخير اخرى قد يقال موضوع الشكره
الفرد المنتشر ولا يراد منها الهجوم الا
في مواضع ليس ههنا منها

كل مستلذ أخروي يتعلق بالبدن والروح (وقنا عذاب النار) سنده صحيح لكن بلفظ رينا وبه
عبر في المجموع وفي رواية اللهم رينا وهي أفضل ومن ثم عبر بها الشافعي رضي الله عنه قيس لفظ
الهمس وحده كوقع في المتزاي والروضة خلافاً لمن زعم أن عبارة الشافعي لم ترد (وليدع)
نذبا (بما شاء) من كل دعاء جائز له وغيره والأفضل الاقتصار على ما يتعلق بالأخرة (ومأثور الدعاء)
الشامل للذكر لأن كذا قد يطلق ويراده ما عي في الطواف بأنواعه السابقة وهو ما ورد
عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وبقي منه غير ما ذكرنا
ذكرت أكثرها مع بيان سندها في الحاشية والحاصل أنه لم يصح منها عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا رينا
آتينا إلى آخره والله قنعني بما رزقني وبارك لي فيه واخلف على كل غشبة لي منك بخير فان قلت
روي ابن ماجه خبر فيه فضل عظيم إن طاف أسبوعاً ولم يتكلم فيه إلا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فلم يتعرض الاحتجاب لهذه الكلمات
في الطواف قلت قد صرحوا به في قولهم ومأثور الدعاء أفضل وأشاروا إليه أيضاً كحديثه في هذا
المبحث فان قلت يلزم عليه أنه لا يأتي بشئ من الأدكار لأنه شرط فيه أنه لا يتكلم في طوافه بغير تلك
الكلمات وهذا مناف لندبهم جميع ما مر في محاله قلت لا يلزم عليه ذلك وإنما الذي يلزم عليه أنه
مع تحصيله تلك الكلمات التي لم يأت فيه بغيرها مفضل بالنسبة للأنسان بالأدكار في محالها وأفضل
من القراءة ولا يجوز في ذلك (أفضل من القراءة) أي الاشتغال به أفضل من الاشتغال بها ولو لم يحو
قل هو الله أحد على ما اقتضاه إطلاقهم خلافاً لمن فصل ووجه بأنها لم تحفظ عنه صلى الله عليه وسلم
فيه وحفظ عنه غيرها فدل على أنه ليس بمحله بطريق الأصالة بل منعها فيه بعضهم فمن ثم اكتفي
في تفصيل الاشتغال بغيرها عليها بالنسبة لهذا المجل بخصوصه بادي مرجح لوروده عن صحابي ولومن
طريق ضعيف على ما اقتضاه إطلاقهم (وهي أفضل من غير مأثورة) لأنها أفضل الذكروا بسند
حسن من شغلته ذكرى عن مسألتي أعطته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله تعالى على سائر
الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه (وإن يرمل) الذي كالحق (في) جميع (الاشواط)
لأنه فيه كراهة الشافعي والاصحاب تسمية المترشطين لأنها كراهة أدسة إذا شوط الهلاك كما كره
تسمية ما يذبح عن المولود عقيقة لاشعارها بالعقوق فليست شرعية لاختصاصها بالحقبة في الاحاديث
والشوط في كلام ابن عباس وغيره وحينئذ لا يحتاج إلى اختيار المجموع لعدم الكراهة على أنه يوهم
أن الكراهة المذهب وليكنها خلاف المختار وليس كذلك لما علمت أنها كراهة أدسة لا غير فان قلت
يؤيده كراهة تسمية العشاءة شرعا قلت يفرق بأن ذلك فيه تغيير للفظ الشارع بخلاف هذا (الثلاثة)
الاول بأن يسرع مشيه بمقار باخطاه) بأن لا يكون فيه وثوب ولا عدم مع هر كنفه (ويشئ على
هينته في الباقي) وهو الاشواط الاربعة للاتباع فهم ما رواه مسلم وسببه قول المشركين لما دخل
صلى الله عليه وسلم بأصحابه معتمرا سنة سبع قبل فتح مكة بسنة وهتهم حتى يثرب أي فلم يبق لهم طاقة
بقناتنا أمرهم صلى الله عليه وسلم به ليرى المشركين بقاء قوتهم وجاهدهم وشرع مع زوال سببه
ليتركهم ما كان السلون فيه من الضعف بمكة ثم نعمة طهور الاسلام واعزازهم وطهرهم بمكة من المشركين
على عمر الاعوام والستين ويرمل الحامل بمحموله ويحرك الراكب دابته ويكره ترك ذلك وقضاء الرمل
في الاربعة الاخيرة لأن فيه تقويت سنتها من الهينة (ويختص الرمل بطواف بعقبه سعي) مطلوب
اراده كطواف معتمرا ولو مكنا حرم من الحرم وحاج أو فارن قدم قبل الوقوف أو بعده وبعد نصف ليلة
النحر (وفي قول) يختص (بطواف القدوم) وان لم يرد السعي عقبه لأنه الذي رمل فيه صلى الله

(قوله) من كل دعاء جائز مقتضى
كلامهم هذا أن الدعاء بذي سبى مندوب
وان الأفضل الاقتصار على الأخرى
وفي الحاشية أما الذي سبى جائز لا مندوب
فليجوز (قوله) خبر فيه فضل عظيم هو
قوله صلى الله عليه وسلم بحيث عنه
عشر سنين وكتب له عشر حسنات
ورفع له بها عشر درجات حاشية الايضاح
(قوله) لا ينافيه كراهة الشافعي المجل
تأمل (قوله) قلت يفرق بأن الخ أو بأن
ذلك ورد فيه نهى عن الشارع صلى الله
عليه وسلم بخلاف هذا والله أعلم (قوله)
مع هر كنفه متعلق بيسرع (قوله)
ويحرك الراكب دابته ينبغي مع هر كنفه
لأن تحريكها إنما يقوم مقام الاسراع في
الشيء والله أعلم وكذلك يقال في المحمول
(قوله) قدم قبل الوقوف اراد السعي
بعده لأنها تسمى سجداً أصغر قد يقال
لا يلزم مما ذكرنا بطلان عليها الحج

عليه وسلم وكان قارناً في آخر أمره واجاب الأول بأنه سعى بعده فليس الرمل فيه لمخصوص القدم
وان لم يسع لأن الواقع خلافه بل ليكونه أراد السعي عقبه ولو أراد السعي عقب طواف القدم ثم سعى
ولم يرمل لم يقصه في طواف الأفاضة وان لم يسع رمل فيه وان كان قد رمل في القدم (وليقول فيه) أي
الرمل أي في المحال التي لم يرملها ذكر مخصوص على كلام فيه في الحاشية (اللهم اجعله) أي
ما انما تلتسبه من العمل المحبوب بالذنب والمقصير غالباً بل دائماً اذا الذنب مقول بالتشكيك على غير
الكل كالغفرة (حجامة ورا) أي سليمان من مصاحبة الاثم من البر وهو الاحسان أو الطاعة ويأتي
بهذا ولو في العبرة لانه سمي حجاً أصغر كما ورد في خبر (وذنباً) أي واجعل ذنباً (مغفورا
وسعيماً مشكوراً) لا اتباع على ما ذكره الرافعي ويقول في الاربعة الاخيرة أي في تلك المحال رب اغفر
وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم بنا آتساق في الدنيا حسنة الى آخره (وان
يضطبع) المذكور المحقق ولو صبياً يسن للولي فعله (في جميع كل طواف يرمل فيه) أي يشرع فيه
الرمل وان لم يرمل لا اتباع بسند صحيح ويكره تركه ولو تركه في بعضه اتى به في باقيه (وكذا) يسن
الاضطباع (في) جميع (السعي على الصحيح) قياساً على الطواف ويكره فعله في الصلاة كسنة
الطواف (وهو) لغة افتعال من الضبع باسكان الباء وهو العصد وشراً (جعل وسط) يرفع
السين في الاصح (ردائه تحت منكبه الايمن وطرفه على) منكبه (الايسر) ويدع منكبه
الايمن مكشوفاً كدأب أهل الشطارة المناسب للرمل هذا اذا كان متجرداً اذا الظاهر فعله
للايسر ولو تغير عذر (ولا تزل المرأة) ومثلها الخنثى (ولا تضطبع) وان خلا المطاف لانهما
لا يلتصقان بهما فيكرهان لهما بل يحزمان ان قصدا التشبه بالرجال على الاوجه خلافاً لمن أطلق الحرمة
ومن أطلق عدمها (وان يقرب) المذكور مطلقاً حيث لا ابتداء ولا نأذي بكون زوجة (من البيت)
تبركاته لشرفه ولانه ليس لغيره الاستسلام لكن قال الزعفراني الافضل ان يسعد منه ثلاث خطوات
ليأمن الطواف على الشاذر وان ولعله باعتبار زمنه لما كان الشاذر وان مسطحاً يطوف عليه
العوام وكان عرضه دون ذراع واما الآن فلا يأتي ذلك لان الامام المحب الطبري جزاه الله خيراً اجتهد
في تسنيه وتيممه ذراعاً وبقي الى الآن عملاً يقول الازرق وصف في ذلك خذ أحسناراً ثم تخطه وفي
آخره انه استنتج من خبر عائشة لولا قولك حديثو عهد بكفر لهدمت البيت الحديث انه يجوز التغيير
فيه لمصلحة ضرورية أو حاجية أو مستحسنة وقد ألفت في ذلك كتاباً خلاصته المناهل العذبة
في اصلاح ما وهي من الكعبة دعا اليه خط جمع جم فيه لما وردت المراسيم بحجارة سقفها سنة تسع
 وخمسين لما أنها سدت بها من خرابه (فلو فات الرمل بالقرب لرجة) أو خشى صدم نساء (فالرمل)
حيث لم يرج فرجة على قرب عرفاً ولم يؤذ أو تاذوقه (مع بعد) لا يخرج به عن حاشية المطاف
للخلاف في صحة طوافه حينئذ (أولى) لأن ما تعلق بذات العبادة أفضل مما تعلق بمحلها كالجماعة
غير المسجد الحرام أولى من الانفراد به (الا ان يخاف صدم النساء) اذا بعد (فالقرب بالرمل
أولى) من البعد مع الرمل بحفاضة على الطهارة ومن ثم لو خاف مع القرب أيضاً لمسه كان ترك الرمل
أولى هنا أيضاً ويسن لتاركه كالعذر الآتي في السعي ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو أمكنه أكثر من
ذلك لفعل (وان يوالى) عرفاً الذكر وغيره (طوافه) اتباعاً وخروجاً من خلافه وجبه ودليل
عدم وجوبه القياس على الوضوء بجماع ان كلامهما عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها وسيعلم عما يأتي
أول الفصل نذب المواالات بين الطواف والركعتين بينهما وبين الاستلام وبينه وبين السعي (و) ان
(يصل بعد ركعتين) والافضل لا اتباع رواه الشيخان فعلهما (خلف المقام) الذي أنزل من

(قوله) اذا الظاهر فعله للايسر ولو تغير عذر
هذا ما استظهره في الحاشية مع نقله عن
بحث الزركشي انه لا يسن مطلقاً وعن
بحث غيره انه يسر ان كان العذر والا فلا

الجنة ليقوم عليه ابراهيم صلى الله عليه وسلم عند بناء الكعبة لما أمر به وأرى محلها إسحابة على قدرها فكان يقصره الى ان يتناول الآلة من اسماعيل صلى الله عليه وسلم ثم يطول الى ان يضعها ثم بقي مع طول الزمن وكثرة الأعداء يجنب باب الكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم فجعله الآن على الأصح لمن اضطراب في ذلك ولماصلى خلفه ركعتي الطواف قرأ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى كما قرأ ما يتعلق بالصفا والمشعر الحرام عند وصوله اليهما اعلام للامة بشرفها واحياء لذكر ابراهيم كما أحيا ذكره بكما صليت على ابراهيم في كل صلاة لانه الأب الرحيم الداعي بيعة نينا صلى الله عليه وسلم في هذه الامة لهدايتهم وتكميلهم والمراد بخلفه كل ما يصدق عليه ذلك عرفا وحدث الآن في السقف خلفه ربة عظيمة بذهب وغيره فينبغي عدم الصلاة تحتها ويلي في الفضل داخل الكعبة فتحت الميزاب فبقية الحجر فالحطيم فوجه الكعبة فيبين اليمانيين بقية المسجد فاردخيدجة رضى الله عنها فأكف فالحرم كما ينبت في الحاشية وغيرها وتوقف الاسنوى في داخل الكعبة زدوه بأن فعلهما خلفه هو الثابت عنه صلى الله عليه وسلم وبأنه لا خلاف بين الامة في أفضلية ذلك بل قال الثوري لا يجوز فعلهما لانه خلفه ومالك ان ادعاءهما يختص به ويرد أيضا بغير مجهم بأن النافلة في البيت أفضل منها بالكعبة للاتباع يقرأن في الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية بعدها أيضا الاخلاص للاتباع رواه مسلم (ويجهر) ولو بحضرة الناس (للا) وبعد الفجر الى طلوع الشمس ولا يعارضه خلافا لمن ظنه قولهم بسن التوسط في نافلة الليل بين الجهر والاسرار لان محله في النافلة المطلقة ولو نواها مع ما سن الاسرار فيه كراتية العشاء احتل نذب الجهر مراعاة لها لتهربها بالخلاف الشهير في وجوبها والامر مراعاة للرابية لأنها أفضل منها كما مر جوابه وهذا أقرب ثم رأيت بعضهم يحتج انه يتوسط بين الاسرار والجهر مراعاة للصلاة وفيه نظر لان التوسط بينهما يفرض تصوره وانه واسطة بينهما ليس فيه مراعاة لواحدة منهما على أنهم يقولوا به الا في النافلة المطلقة كما تقرر (وفي قول تجب الموالاة) بين أشواطه وبعضها (والصلاة) عقب الطواف الفرض وكذا النفل عند جمع لانه صلى الله عليه وسلم أقيهما وقال خذوا عني مناسككم وجوابه ان ذلك لا يكتفي في الوجوب والواجب جميع السنن بل لابد من عدم دال على التنب وقد دل عليه في الموالاة ما مر وفي الصلاة الخبر المشهور هل على غيرها قال لا الان تطوع ومحل الخلاف في تفريق كثير بأن يغلب على الظن انه اضرب عن الطواف بلا عذر ومنه اقامة جماعة مكتوبة وفوت رابطة لا فعل جنازة ومكتوبة اتسع وقتها وهو فرض فيصكره قطعه وعلى الاول تسقط بغيرها أي ثم ان نويت ائيب عليها والاستقط الطيب فقط نظير ما مر في تحية المسجد ونحوها واستشكل هذا بقولهم لا يسقط طلبها مادام حيا واجب بأن محله اذا انفاها عند فعل غيرها وبأنهم من جوابه ان الاحتياط انه يصلح ما بعد فعل الفريضة والافضل ان طاف اسابيع فعلها عقب كل ويليها ما أخرها الى ما بعد الكل ثم صلى لكل ركعتين ويليها ما ولو اقتصر على ركعتين لكل وعلى الثاني يجب تعددها بعد الدال اسابيع والقيام فيها وتوقف التحلل عليها على وجه الاصح خلافه ويصح السعي قبلها اتفاقا * فرع * من سنن الطواف السكينة والودع وعدم الكلام الا في خير كنعلم جاهل برفق ان قل وسجدة التلاوة لا الشكر على الوجه لانه صلاة وهي تحرم فيها ولا تطالب فيها يشمها ورفع اليدين في الدعاء كما في الخصال ومنه مع تشبيههم الطواف بالصلاة في كثير من واجباته وسننه الظاهر في انه ليس وبكره فيه كل ما مر من سنن الصلاة * كروها * تأخذ ان السنة في يدي الطائف ان دعاء فعهما والا فخلعهما تحت صدره بكنيتهما ثم أقي بعضهم بأن الطواف بعد الصبح أفضل من الجلوس ذكرا الى طلوع الشمس

(قوله) ويلي في الفضل الى قوله كما ينبت في النهاية الا قوله فيبين اليمانيين (قوله) بين أشواطه وبعضها الانسب وانما الخ (قوله) وبأنهم من جوابه ان لا يشك لان محل تأمل فقد يقال انه مقول الصلاة تلك الطلب اذا سقط فاني تعقد الصلاة والله التيه فضلا عن ان تكون لا حياط والله أعلم وقد يجاب على بعد بأن قوله وبأنهم معطوف على قوله يقولهم وسكت عن جوابه للعلم به من الجواب المذکور (قوله) على كل ركعتين لكل يظهر أن يقال انه لا يحتاج الى قصد كونها من الجميع بالنسبة لحصول الثواب فاعل الاقرب اشتراطه والله أعلم (قوله) لا الشكر على الوجه الخ قد يتوقف فيما ذكر وما يدفع قوله لانه صلاة الخ قولهم يست تعلم الجاهل الخ مع ان التعليم في الصلاة حرام فليتأمل

صلاة ركعتين وفيه نظر ظاهر بل الصواب ان هذا الثاني أفضل لانه صحيح في الاخبار ان اغناها ثواب
 حجة وعمرة تامة ولم يرد في الطواف في الاحاديث الصحيحة ما يقارب ذلك ولان بعض الائمة كره الطواف
 بعد الصبح ولم يكره احد تلك الجلسة بل اجمعوا على نذرها وعظيم فضلها والاستتغال بالعمرة أفضل منه
 بالطواف على المعتمد اذا استوى زمانها كما مر والوقوف أفضل منه على الوجه لخبر الحج عرفة أى
 معظمه كما قاله ولتوقف صحة الحج عليه ولا نهجاء فيه من حقائق القرب وعموم المغفرة وسعة الاحسان
 ما لم يرد في الطواف واعتقار الصارف فيه مما يدل على أفضليته لانه لعظيم العناية بحصوله رفقا بالناس
 لصعوبة قضاء الحج لا لكونه قربة غير مستقلة بل لعدم استقلاله مما يدل لذلك أيضا لانه عزته لا يوجد
 الا مقوما للحج الذي هو من أفضل العبادات بل هو أفضلها عند جماعة فاندفع ادعاء أفضلية الطواف
 مطلقا أو من حيث توقفه على شروط الصلاة وشروط التطوع فتأمل (ولو حل الحلال) واحدا كان
 أو أكثر ولو محدثا (محرم) لم يطف عن نفسه ولو صغيرا لم يبر لكن ان كان حاملا الولي أو مأذونه المنتظر
 أيضا لتوقف صحة طوافه على مباشرة الولي أو مأذونه واحدا أو أكثر (وطاف به حسب المحمول)
 ان دخل وقت طوافه ووجدت الشروط السابقة فيه ونواه الحامل له أو أطلق ولم يصرفه المحمول عن
 نفسه لانه حينئذ كرا كبرهمة بخلاف ما اذا قصد شرط من ذلك كما لو نواه لنفسه أو لهما فلا يقع له وقد
 يقع للحامل ان وجد فيه شرطه (وكذا الوجه) أى الحرم الواحد أو المتعدد (محرم) كذلك
 (قد طاف عن نفسه) ما تضمنه احرامه من طواف قدوم أو ركن أو لم يدخل وقت طوافه لانه حينئذ
 كالجلال فيأتى فيه جميع ما مر في الحلال (والا) يكن الحرم الحامل قد طاف عن نفسه وقد دخل
 وقت طوافه (فالاصح أنه) أى الشأن والحامل (ان قصد)ه (للمحمول فله) أى المحمول يكون الطواف
 خاصة حيث لم يصرفه عن نفسه ويكون الحامل كالذات لأن شرط الطواف ان لا يصرفه لغرض آخر
 (وان قصد) جميعه (لنفسه أو لهما) أو أطلق أو قصد كل لنفسه أو تعدد الحامل وقصد احدهما
 نفسه والآخر المحمول على الوجه (فالحاصل) يكون (فقط) لانه لم يصرفه عن نفسه وطوافه
 لا يحتاج لتبعية ونزع الاستنوى في قولهما أو لهما بما بالغ الاذرى في توجيهه فيه حتى قال انه مع كونه ثقة
 كثير الوهم في النقل والفهم وان الحامل له على نحو ذلك التراجع التساهل حب التغلط انتهى
 والاستنوى أجل من ان يطلق فيه ذلك لكن الجزاء من جنس العمل كما تدن يدان ويأتى ذلك التفصيل
 في السعي بناء على المعتمد انه يشترط فيه فقد الصارف كالطواف وخرج يحمل ما لو حذب ما هو
 عليه كخشبة أو سفينة فانه لا يتعلق لكل بطواف الاخر لكن بحث جريان تلك الاحكام هنا أيضا وله
 وجه نعم ان قصد الجاذب المشي لاجل الجذب بطل طوافه لانه صرفه وحامل محدث أو نحوه كالهبة
 فلا أثر لتبئته * (فصل) * في واجبات السعي وكثير من سننه (يسن) له بعد ركعتي
 الطواف (ان) بأقصر من فشرب منها وصب على رأسه للاتباع كما حرمته في الحاشية ثم (يستلم)
 نذبا القناديل أو غيره بشرطه (الحجر بعد الطواف وصلاته) وذهابه لزعم ويقبله ويضع جهته
 عليه على الكيفية السابقة لتعود عليه بركة استلامه في بقية نسكه فان عجز فعل ما مر وأفهم كلامه
 انه لا يأتى بالماتزم ولا الميزاب قبل صلاة الركعتين ولا بعدهما وهو كذلك مبادرة للسعي لعدم وروده
 ومخالفه الماوردى وغيره في ذلك شاذة كما في المجموع قال لمخالفته للاحاديث الصحيحة ثم صوب ما هو
 المذهب انه لا يستعمل عقب الركعتين بالا بالاستلام ثم انخرج الى الصفا لكن يعكز عليه ما صرح به
 صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجر ووضع يده عليه ومسح بها وجهه وانه لما فرغ من صلاته
 عاد الى الحجر ثم ذهب الى زمزم فشرب منها أو صب منها على رأسه ثم رجع فاستلم الركن ثم رجع

(قوله) ونواه الحامل له أو أطلق يظهر
 ان المراد بالاطلاق هنا عدم التبعية وكذا في
 الصورة الآتية وان المراد بتبعية النفس فقط
 فيها ما يطلق التبع لا بتبعية المراتبية النفس فان
 قصد فهو محض وتأكيده والله أعلم ثم
 رأيت ابن شهاب نقل هنا عن الكتابة
 مانصة ومحل ما ذكره اذا لم ينو الحامل شيئا
 أو نواه للمحمول الخ فعبر عن صورة
 الالفاظ بقوله لم ينو الحامل شيئا وهو
 عين ما استظهرناه ولم يصرفه المحمول من
 نفسه سبب الشارح في ذلك ابن شهاب
 ولا حاجة اليه لغناء قوله ووجدت
 الشروط الخ عنه اذ من جملة ما سبق فقد
 الصارف (قوله) وقد يقع للحامل ان
 وجده شرطه فهم أنه قد لا يقع مع توفر
 الشروط وهو محل تأمل فان أراد الاحتراز
 عن ما لو صرفه مع توفرها فهو خلاف
 الفرض كما يعلم عامرة والذي يتحصل
 في مسألة الحامل ان يقال ان قصد نفسه
 فقط أو مع محموله وقع له مطلقا وان قصد
 المحمول فقط وقع للمحمول مطلقا وان
 أطلق فان كان حلالا أو محررا لم ينفذ
 نفسه أو لم يدخل وقت طوافه وقع للمحمول
 والابن كان لم يطف عن نفسه ودخل
 وقت طوافه وقع له والله أعلم
 * (فصل في واجبات السعي) *

(قول المتن) وان تسعى سعيا في النهاية ولو منكم وسا أو كان عشي القهقري فيما يظهر اذا قصد قطع المسافة ولابد ان يكون قطعا ما بينهما من بطن الوادي وهو المسعى المعروف الآن وان كان في كلام الازرق ما يؤيدهم خلافه فقد اجمع العلماء وغيرهم من زمن الازرق الى الآن على ذلك ولم أرفى كلامهم ضبط عرض السعي وسكوته عن عدم الاحتياج اليه فان الواجب (٤٥٨)* استيعاب المسافة التي بين الصفا والمروة في كل مرة

الى الصفا فقال ابدأ بحاجد الله فان الزركشي فينبغي فعل ذلك كله انتهى وفي حديث ضعيف ما يدل على نذب التيان المترجم وهو يعمل به في الفضائل خلافا لمن رده بأنه ضعيف وعليه فينبغي حمله على ما دالم يكن لشناك سعي لكن ينبغي أن يكون بعد الركعتين لصريحهم بأن الاكل فيه مان يكونا عقب الطواف (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) للتابع رواه مسلم وهو أغنى السعي عن الركعتين (وشرطه) ليقع عن الركن الخبر الحسن بأنهم الناس اسعوا فان الله سبحانه كتب عليكم السعي (وشرطه) ليقع عن الركن (ان يبدأ) في الاولى وما بعدها من الازتار (بالصفا) وهو بالقصر طرف جبل أبي قبيس وشهرته تغني عن تحديده وهو أفضل من المروة كما بيته في الحاشية ويبدأ في الثانية وما بعدها من الاشفاق بالمروة والآن عليها عقد واسع علامة على اولها فلورثه خامسة مثلاً جعل الساعة خامسة وأتى سادسة وسابعة وذلك لما صرح انه صلى الله عليه وسلم بدأه أي وختم بالمروة كما يأتي وقال ابدأ بحاجد الله (وان يسعي سبعاً) يقصافان شرفاً فيكم في الطواف (ذهاباً من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه) مرة (اخرى) لانه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا وختم بالمروة رواه مسلم فاندفع قول جمع انهم ما مرة اذ يلزمهم الختم بالصفا ومن ثم ليس رعاية خلافهم لشذوذه ويجب استيعاب المسافة في كل بأن يلقى عقبه أو عقب أوحافر مرقوبه باصل ما يذهب منه ورأس اصبع رجله أو رجل أوحافر مرقوبه بما يذهب اليه وبعض درج الصفا يتحدث فيلحظ فيه بارقي حتى يثيق وصوله للدرج القديم كما قاله المصنف وغيره ويحمل على ان هذا باعتبار زمهم واما الآن فليس فيه شيء يحدث لعلو الارض حتى غطت درجات كثيرة (وان يسعي بعد طواف ركن أو قدوم) لانه الوارد دعاء صلى الله عليه وسلم بل حتى فيه الاجماع فلا يجوز بعد طواف نفل كأن أحر من بمكة حجج منها ثم تنفل بطواف وأراد السعي بعده كما في المجموع وقول جمع يجوزاه حينئذ ضعيف كقول الأذري في توسطه الذي تبين بعد التقيب ان الرابع مذهبا حصته بعد كل طواف صحيح بأي وصف كان لا بعد طواف وداع بل لا يتصور كما قاله وقوعه بعده لانه لا يسمى طواف وداع الا ان كان بعد التيان بجميع المناسك ومن ثم لو بقي عليه شيء منها جاز له الخروج من مكة بلا وداع لعدم تصوره في حقه حينئذ وتصوره فمن أحر من مكة ثم أراد خروجاً قبل الوقوف فانه يسأل له طواف الوداع لا نظراً اليه لان كلاهما كما قاله الأذري في طواف الوداع المشروع بعد فراغ المناسك لا في كل وداع وقول جمع في هذه الصورة ان الله السعي بعده اذا عاذه ضعيف كما في المجموع واذا أراد السعي بعد طواف القدوم كما هو الأفضل لانه الذي صح عنه صلى الله عليه وسلم تلزمه الموالاة بينهما بل له تأخير عنه وان طال لكن (بحيث لا يتخلل بينهما) أي السعي وطواف القدوم (الوقوف معرفة) لانه يقطع بعينه لا قدوم قبله فيلزمه تأخيرها الى ما بعد طواف الافاضة * نبيه * أحر من مكة ثم خرج ثم عاد لها قبل الوقوف فهل يسأل له طواف القدوم نظر الدخوله أولا نظراً لعدم انقطاع نسبه عنها

ولوا تنوى في سعيه عن محل السعي
يسيرا لم يضر كائن على الشافعي
رضي الله عنه انتهى ورأيت كلمة منسوبة
لمولانا السيد عمر البصري على عبارة
الها متهذولة كانت هذه الأوراق في
جميع تعلقاته على هوامش تحفته وكان
هذا منها حيث نقله ولم يتعلق بعبارة
التحفة قال قدس الله روحه (قوله) لعدم
الاحتياج اليه محل تأمل وكذا تعليله
بقوله فإن الواجب الخ وقوله ولوا تنوى
الخ ان كان ذلك مع الخروج عن عرض
السعي فغريب بل كلامهم مصرح
بخطا فلا وجه التقييد بالسير وبالجملة
فهذا النص يحتاج الى التأمل والمراجعة
والله أعلم وفي تاريخ القطب الحنفى
المكى ناقلا عن تاريخ الفاكهى ان
عرضه خمسة وثلاثون ذراعا انتهى
ثم رأيت المحشى قال في العباب ويجب
ان يسرى في عرض الوادى ولوا تنوى
يسيرا لم يضر قال شارحه بخلافه كثيرا
بحيث يخرج عنه وضبطه في الحاشية
بحيث يخرج عن سمت العقد المشرف
على المروة اذ هو مقارب لعرض السعي
مما بين الميادين الذى ذكره الفاسي انه
عرضه ثم ما ذكره هو في المجموع حيث
قال قال الشافعي والاصحاب لا يجوز
السعى في غير موضع السعى فلو مر وراء
موضعه في رفاق العطارين أو غيره لم يصح
سعيه لان السعى مختص به فلا يجوز فعله
في غيره كالطواف الى أن قال ولذا قال

الدارحي ان التوى يسير جاز وان دخل المسجد أو زقاق العطارين فلا انتهى وبه يعلم ان قول العباب ولو التوى يسير المراد باليسير فيه مالا يخرج عنه فاما انتهى كلام الحشى ولك ان تقول الظاهر ان التقدير لعرضه بخمسة وثلاثين أو نحوها على التقريب اذ لا نص فيه يحفظ عن السنة فلا يضر الاتواء اليسير لذلك بخلاف الاتواء الكثير فانه يخرج به عن تقدير العرض ولو على التقريب فليأمل ويحتمل أن يراد باليسير ما يكون ببعض البدن لكنه بحيث لا يعتار خارجا في العرف لقلة ذلك البعض انتهى (قوله) أو حافر ممر كونه باهل ما ذهب منه الخ قد يقال الاكتفاء بذلك بقوى الى عدم استيعاب الساعي للمسافة لان حافر المركوب مؤخر عن جلة الراكب قطعاً شئ موقفاً فليأمل ثم رأيت الحشى قال قوله أو حافر ممر كونه انظر لك في راسك الحفة وبنيني أن يكفي لان كلام من الدارين ممر كونه انتهى فهذا منه زيادة تقرير لربا أفاده الشارح ويلزم عليه أن تختلف مسافة المعنى بالنسبة للمأثري والراكب (قوله) بأى وصف كان لا بعد طواف وداع الظاهر ان لا بعد عطف على بعد طواف نقل لا يقال انه مستثنى بما قبله فيكون من تمة كلام الادرعى لانه خلاف الواقع فكلام الادرعى على العموم وانما استثنى طواف الوداع فقط في كلام ابن الرفعة هذا ومن تأمل السياق لم يشك فيما ذكره ثم رأيت نسخة المصنف وقد ضرب على الواو فها فاعلم انه من تصرف بعض القاسرين والله أعلم

(قوله) لم يندب له اعادته بعد طواف الافاضة بل تكبره هذا ما جزم به في الروض وأقره شيخ الاسلام ومشي عليه في النهاية قال في المغني هي خلاف الاولى وقيل مكروهة وتبع في ذلك ابن شبة هذا ولو قيل بجرمها بناء على عدم سنها لم يعد لما فيه من التلبس بعبادة فاسدة والله أعلم (قوله) ومروجوها على من كمل الخ المراد بوجودها * (٤٥٩) * في الصورة كونها شرطاً في الاجزاء عن نسل الاسلام لانه مخا طيبها على

سبيل الوجوب بحيث يأثم بتركها اللهم الا أن تتوفر فيه شروط الاستطاعة وتختشى عروض نحو الغضب ولا يعد القول بوجودها عليه بالمعنى الثاني فيما يظهر في جميع ما ذكره والله اعلم نعم محل ما ذكره فيما قبل الوقوف أما بعد التلبس به فاطلاق الوجوب واضح بناء على ما صرح به كلامهم من أنه يعود للوقوف وتلبسه به ينصرف نسكه لفريضة الاسلام ثم رأيت المحشي قال قوله وجوه الخ أى اذا أعاد الوقوف انتهى (قوله) خلافاً للاسنوي أى في بحثه التفصيل بين الخلوة عن الاجانب وعدمها * (فصل في الوقوف) * (قوله) ويبحث الأذرى أن الدعاء بأمر الدنيا مباح قطع كذا نقله في المغني عن الأذرى وأقره (قوله) وكونها عند الكعبة أو سواها كذا في أصل المنصف رحمه الله ومرواه التساوى عند عدم المنبر بين الكون عندها والكون بيها ويشعني أن يكون الثاني أولى لمزيد شرفه وكونه أبلغ في التبعية فلو أتى بالواو بدل أول كان أولى نعم على تقدير الاتيان بها يحتمل الكلام بمعين لكل منهما وجه وجه الاول على تقدير كون حيث تهلته بالكونين فيكون محمله أن الكون عندها حيث لا منبر أفضل وأفضله الكون بيها لانه مما صدقات الاولى في الجملة الثاني على تقدير كونها متعلقة بالثاني ومحمله أن يصح كون عندها أفضل مطلقاً وعليه فالكون بيها حيث لا منبر عندها أفضل والله أعلم (قوله) ويبحث الحب الطبرى أن من توجهوا الخ في بحث الحب الطبرى رحمه الله من غرابته من حيث الثقل بعد من حيث المعنى اذ المقصود مطلقاً

أو يفرق بين أن ينوي العود إليها قبل الوقوف أولاً كل محتمل ولو قيل بالثالث لم يعد الآن اطلاقهم مذبه للعدال الشامل لما اذا فارق عازماً على العود ثم عاد بوقد الاول ثم رأيت في كلام الحب الطبرى ما يصرح بالاول ويفرق بينهما وبين عدم وجوب طواف الوداع على الخارج المذكور بأن طوافها الوداع انما يكون بعد فراغ المناسك كلها ولا كذلك طواف القدوم وعليه فيجزي السعي بعده ويفرق بينه وبين من عاد لمكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فإنه يسئل له القدوم ولا يجزئه السعي حينئذ بأن السعي متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد طواف الافاضة (ومن سعى بعد طواف قدومه لم يعد) أى لم يندب له اعادته بعد طواف الافاضة بل يكبره لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يسعوا الا بعد طواف القدوم رواه مسلم ومن ثم لم يسئل للقارن رعاية خلاف موجب امر وجوبها على من كل قبل فوات الوقوف (ويستحب) للذكر (أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) للاتباع فهما رواه مسلم والرقى الآن بالمروة متعذر لكن بآخرها ذكره فينبغي رقم اعتماده بالوارد ما أمكن أما المترأة والخشي فلا يسأل لهما رقى ولو في خلوة على الوجه الذي اقتضاه اطلاقهم خلافاً للاسنوي ومن تبعه اللهم الا اذا كانا يقعا في شئ لولا الرقى فيسئل لهما حينئذ على الوجه احتياطاً (فاذا رقى) بكسر القاف المذكور وغيره واشترط الرقى ليس قديماً في ذنب ما بعده لئلا يغير الرقى أيضاً بل في حيازة الفضل لا غير استتيل ثم (قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر) وكبر على ما هداؤنا والحمد لله على ما أوتانا لا اله الا الله وحده لا شريك له لله الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده أى قدرته وقوته (الخبر وهو على كل شئ قدير) للاتباع رواه مسلم الا يحيي ويميت فالناس في بسند صحيح والا يده الخبر فذكره الشافعي قيل ولم يزد زاد مسلم بعد قد رآه الا الله وحده أنجز وعده ونصر عيده وهزم الأخراب وحده (ثم يدعو بمشاة دنيا ودنيا قلت ويعيد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم) لما في خبر مسلم بعد ما ذكر ثم دعابن ذلك قال هذا الثلاث مرات ويبحث الأذرى أن الدعاء بأمر الدنيا مباح قطع كذا في الصلاة (وأن يكون ماشياً وحافياً أن تجس رجله وسهل عليه ومطهر أو مستورا والفضل تحرى خلوا السعى أى الان قامت الموالاة بينه وبين الطواف كما هو ظاهر للخلاف في وجوبه أو قياسه مذنب تحرى خلوا المطاف حيث لم يؤمر بالمبادرة ولا يكبره الركوب اتفاقاً على ما في المجموع لكن روى الترمذي عن الشافعي كراهته الا لعذر ويؤيده أن جماعته يدين فائون بامتناعه لغير عذر الا أن يحجب بأنهم خالفوا ما صرح أنه صلى الله عليه وسلم ركب فيه وأن نوالى بن مرثد يكبره الوقوف فيه لحديث أو غيره وبينه وبين الطواف ومرواه أنه يصر صرفة كالطواف لكن لا يشترط له كيفية مثله لان القصد هنا قطع المسافة وأن (يسعى أول السعي وآخره) على هيئته (و) أن (يعود الذكر) لا ضره مطلقاً عاوداً وشديداً طاقته حيث لا تأذى ولا إيلاء فاصداً السنة لا نحو المسابقة (في الوسط) للاتباع فهما رواه مسلم ويحرك الركب دأته والمراد بالوسط هنا الأمر التقرى اذ دخل العدو أقرب الى الصفاته الى المروية وكثير (وموضع التزعين) أى المشى والعدو (معروف) فوضع العدو قبل الميل الا خضر بركن المسجد وحدث مقابله آخر بسنة أذرع الى أن توسط الميدين الا خضرين أحدهما جدار دار العباس رضى الله عنه وهي الآن رباط منسوب اليه والآخر جدار المسجد وما عدا ذلك محل المشى

* (فصل في الوقوف بعرفة) * وبعض مقدماته وتوابعه (يستحب للامام) اذا حضر الحج (أو منصوبه) لاقامة الحج ونصبه واجب على الامام (أن يتخطب بمكة) وكونها عند الكعبة أو سواها حيث لا منبر أفضل قال الماوردي محرراً واستغفره في المجموع ومع ذلك قال انه محتمل أى ومن ثم كان العمل عليه ويقتضها الحرم بالتلبية وغيره بالتكبير ويبحث الحب الطبرى أن من توجهوا لعرفة قبل دخول مكة أو الاولى من هذا الخطبة معرفة ما بعده الى الخطبة الثانية وقد فات بدخولهم معرفة اللهم الا أن يفرض بدخولهم مع اتساع الوقت بحيث يمكنهم الذهاب الى مكة والعود منها الى عرفة على الوجه المطلوب حينئذ لحصول المقصود المذكور على هذا التقدير بلاش والله أعلم

يسن لهم ذلك غريب (في سابع ذي الحجة) ويسمى يوم الزينة لانهم كانوا يزنون فيه هوادجهم
(بعد صلاة الظهر) أو الجمعة ويظهر شهيدهم بأداء فعل الظهر فنفوت نفوات أداها لان المدار في
العبادات على الاتباع ما أمكن وهو صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا بعد أداء الظهر فلا تفعل فيما بعد ذلك
(خطبة فردة يأمر فيها) المتبعين والمكيين بطواف الوداع بعد احرامهم وقبل خروجهم لانه مندوب لهم
لتوجههم لابتداء التسلق دون المفردين والقارنين لتوجههم لاتباعهم وجميع الحاج (بالغدو)
أى السير بعد صبح الثامن ويسمى يوم التروية لانهم كانوا يترقون الماء فيه لقلته اذا ذلك
الاماكن (الى منى) بحيث يكونون بها أول الزوال وما وقع لهما في موضع آخر أن السير بعد الزوال
ضعيف وعلى الأول يستغنى من تلمذه الجمعة كحاج انقطع سفره اذا كان الثامن الجمعة فلا يجوز له
الخروج بعد الفجر الا ان عذر أو أقيمت صحبة بغيره * تبيته * وجوب صوم الاستسقاء بأمر الامام
أو منضوبه وقياسه وجوب ما يأمر به أحد هما هنا يحتاج معه سنون أمر به فهم ما وقد يفرق بأن
في الصوم ثم عود مصلحة عامة على المسلمين لانه قد يكون السبب في الغث بخلافه هنا ثم ما يعلم منه
أن ما فيه مصلحة عامة يصير بأمره واجبا بالهنا أيضا بخلاف ما ليس فيه تلك المصلحة لا يجب الاظهارا
قط فكذا قال هنا لا يجب الاظهارا ومرت ثم أيضا ما يعلم منه أن ولاية القضاء تشمل ذلك وحينئذ
فهو الخطيب الذى ولاه الامام الخطابة لا غير كذلك أو يفرق بأن من شأن القضاء النظر في المصالح
العامة بخلاف الخطابة ويعلم في هذه الخطبة (ما أمامهم من المناسك) كلها كما أفاده كلامه بغيره
ونص عليه في الاملاء وهو الاكمل لترسخ في اذهانهم باعادتها في الخطب الآتية ولان كثير منهم
قد لا يحضر فيما بعدهم الكثرة أشغالهم أو الى الخطبة الاخرى كما صرح به الراغب وغيره قيل وهذا
هو الاكمل لان المسائل العلية كلما قلت حفظت وضبطت ورتبه خبرا يهتق بسند جيد كان صلى الله
عليه وسلم اذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الناس وأخبرهم بما سكتهم فالجمع المضاف فيه دليل
لما قلناه وأفهم قوله ما أمامهم أنه لا يتعرض لما قبل الخطبة التى هو فيها ولوقيل ينبغي التعرض له أيضا
لغيره أو يتركه من أمخل لم يعد (و) أن يخرجهم في غير يوم الجمعة وفيه ان لم تزلهم والاقبل
الفجر ما لم تعط الجمعة بمكة (من) بعد صلاة صبح (غ) والا فضل ضحى للاتباع الى منى ويستحب
للحاج كلهم أن يبيتوا بها وأن يصلوا بها العصرين والعشاءين والصبح للاتباع ورواه مسلم والاولى
صلاتها بمسجد الخيف والنزول بمنزلة صلى الله عليه وسلم أو قريب منه وهو بين منجرة وقبله مسجد
الخيف وهو النبا أقرب (فاذا طلعت الشمس) أى أشرفت على نبر وهو المطل على مسجد الخيف قاله
المصنف وغيره وان اعترضه الحب الطبرى وقال بل هو مقابله الذى على يسار الذاهب لعرفة وجميع
بأن كذا يسمى بذلك ومع تسلمه المراد الاول أيضا (قصودا عرفات) من طريق ضب وكأنه الذى
يغطف عن العين قرب المشعر الحرام مكثرين للتلبية والذكر وما حدث الآن من ميت أكثر الناس
هذه الليلة لعرفة بدعة فبيحة اللهم الامن بحاف زحمة أو على محترم لو بات على أو وقع شك في الهلال
يقضى فوات الحج بفرض الميت فلا بدعة في حقه ومن أطلق نذب الميت بها عند التسلق قد تساهل
اذ كيف ترك السنة ووجهه مجزئ تقدير الغلط اجما قالوا لوجه التقييد بما ذكره (قلت) واذا ساروا
من منى بعد الصبح الى عرفة فالسنة لهم انهم (لا يدخلون بابل يقيمون بكرة) وهى بفتح فكسروا بفتح
أو كسروا فكون محل معروف ثم (يقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم) للاتباع ورواه مسلم ويسن
الغسل بها للوقوف كما مر مع بيان وقته (ثم) عقب الزوال يذهب الى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم
خلاف ما نازع في هذه النسبة وزعم أنه منسوب لابراهيم أحد أمراء بني العباس المنسوب اليه باب

(قوله) فلا تفعل فيما بعد ذلك
الا قرب فيما يظهر بذهبها ولو قيل
الشروع في السير للحصول المقصود بها
من اخبارها بما أمامهم من المناسك
نعم الاكمل فعلمنا ذكر والله أعلم ثم
رأيت المحشى قال لو قيل تفعل فيما بعد
ذلك كان متجها للحصول المقصود (قوله)
المتبعين والمكيين الظاهر أن مثلهم
من أكرم الحج من مكة ولو متعبا
بجائزة الميقات والله أعلم (قوله)
لتوجههم لابتداء التسلق محل تأمل ثم
رأيت المحشى قال يتأمل معنى ذلك انتهى
(قوله) الا ان عذر لم يظهر وجه استثناء
المعذور بعد فرض الكلام فمن
تلمذه الجمعة والله أعلم (قوله) ولو
هو الاكمل القائل ابن شهاب عن الاسنى
قيل ينبغي الحج يعلم مما سئل عنه عن الاسنى
في خطبة العشر ما يؤيده فراجعه
والظاهر أنه مأخذه والله أعلم (قوله)
لم يعد ويؤيده الحديث المذكور
(قوله) يذهب الى مسجد ابراهيم كذا في
الاسنى والمغنى والنهاية (قوله) وزعم
أنه منسوب لابراهيم خبره ابن شهاب

إبراهيم بالتسجد الحرام وصدره من عرفة يضم أوله بالنون وآخره من عرفة وينمو بين الحرم نحو ألف ذراع و (يخطب الإمام بعد الزوال) الناس (خطبتين) قبل الصلاة ويعلمهم في أولهما ما أمامهم كله أو إلى الخطبة الأخرى نظير ما مر ويجرحهم على أكثر ما يأتي في عرفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص فإذا قام للخطبة الثانية أخذ المؤذن في الاذان لا الإقامة على المقعد ويخففها بحيث يفرغها مع فراغ الاذان ولم ينظر لنعمة سماها لان التصديح بآية الدعاء واللبادة إلى اتساع وقت الوقوف (ثم يقيم ويصلي بالناس) الذين يجوز لهم القصر وهم الآن قليلون جداً اذا كثرا لم يجز دخولهم مكة قبل الوقوف بدون أربعة أيام كوامل نية إقامة فوق أربعة أيام ما بعده وقد مر في باب صلاة المسافر بيان ان سفرهم هل ينقطع بذلك أولاً (الظهر والعصر) قصر او جعلا للاتباع رواه مسلم ويسر بالتقراء وهذا الجمع بسبب السفر لا النسك على الاصح فلا يجوز لمن لا يجوز له القصر ويسن للإمام اعلامهم بقوله بعد سلامه أتموا ولا تجتمعوا فان قوم سفروا بقي خطبتان مشروعتان احداهما يوم النحر والاخرى ثالثه مبنى والاربعة فرادى وبعد صلاة الظهر لا التي بكرة واذا فرغوا من الصلاة سن لهم ان يبادروا إلى عرفة (و) ان (يقفوا) بها (إلى) تكامل (الغروب) للاتباع وخروجهم خلاف من أوجب الجمع بين الليل والنهار وسيأتي أن أصل الوقوف ركن قيل في تركه نظراً لتقديره يستحب للإمام أو منضوبه أن يقفوا فلو أفرد فقال ويقف وكذا ما بعده لكان أولى انتهى ويرد بأنه خص الإمام أو نائبه بما يختص به بنحو يخطب ويخرجهم وعمره وغيره بما لا يختص به بنحو يبيتوا وتصعدوا وذلك التقدير يدفعه ما تقرر بالمعروف من صنعه فلا اعتراض عليه (ويذكروا الله تعالى ويدعووه ويكثروا التهليل) والوارد من ذلك أولى ومن ثم اقتص الاكثر بالتهليل لخبر الترمذي وحسنه أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وروى المستغفرى خبر من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة يوم عرفة أعطى ما سأل ويقرأ سورة الحشر ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات لما صحت لهم اغفر الحاج ولن استغفر له الحاج ويستغفر جده فيما يمكنه من ذلك ومن الخوض والذلة وتقرىغ الباطن والظاهر من كل مذموم فانه في موقف تسكب فيه العبرات وتقال فيه العثرات وروى البيهقي عن ابن عباس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو بعرفة يده إلى صدره كاستعظام المسكين كلف وهو أعظم مجامع الدنيا وفيه من الاولياء والخواص ما لا يحصى وصح أن الله يباهى بالواقفين الملائكة ويسن للذكر كاهراً في هودج أن يقف راكباً ومتطهراً ومستقبل القبلة وموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قريب منه وهو معروف وأن يكثّر الصدقة وأفضلها العتق وأن يحسن ظنه بربه تعالى ومن ثم لما رأى الفضيل رضي الله عنه بكاء الناس بعرفة ضرب لهم مثلاً ليرشدهم إلى ذلك بأنهم مع كثرتهم لو ذهبوا الرجل فسألوه انما ما خيهم فكيف بأكرم الكرماء والمغفرة عنده دون دائق عندنا وضع خبر ما من يوم أكثر أن يعق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة ويجوز من صعود جبل الرحمة بوسط عرفة فانه بدعة خلافاً للجمع زعموا أنه سنة وأنه موقف الانبياء (فاذا غربت الشمس) جميعها (تصدوا فزدلفة) على طريق المازن أي الجبلين وعليهم السكنة والوقار أكثر من التلبية قال القفال والتكبير وكذا في الذهاب من مزدلفة لمي وعلى خلاف كلام القفال الذي أطبق عليه الاصحاب فيما مر ان احياء ليلة العيد بالتكبير إلى خروج الامام لصلاته مسجدة محله في غير الحاج مادام لم يتخلل كاهراً ثم ومن وجد فرجة أسرع وأما ما اعتيد من التراحم بين العليين ثم الخارجين بين غمرة وعرفة وبين الحل والحرم ومن ايقاد الشعوع ليلة التاسع بعرفة فبدعتان فيجئان مذمومتان تولد منهما مفساد لا تحصى (وأخروا) أي المسافرون الذين يجوز

(قوله) وقد مر في باب صلاة المسافر الذي استوجبه في صلاة المسافر أن يسفرهم لا يقطع الا بالعود إلى مكة وحينئذ فلا يحمل لقوله وهم الآن الخ ثم رأيت المحشي به عليه ويخرج بهم في كون الخروج بهم مختصاً به أو لا يقال الخروج لهم الخاص به أو لا من مطلق الخروج التامل لهم لانا نقول يمكن اعتبار أخذهم بصالحه وأن قوله فاجبه التحصيص والخلق من شئت القمائر وان كان المراد منها واخصافاً لا ولوية ليس في محله والله أعلم (قوله) كاهراً في هودج ومثلها الخنثى فيما يظهر (قوله) أن يقف راكباً ومتطهراً أي من الحدثين والتطهير وما بعده هو لما هو واقف خلافاً لما يوهمه شامل لكل واقف صنيعة رحمة الله

أى غاطين أو لأجل الغلط سواء أبان بعد الوقوف أم في أثناءه أم قبله بأن غم هلال الحجة فأكلوا
 القعدة ثلاثين ثم ثبت رؤيته ليلة الثلاثين وهم بمكة ليلة العاشر ولم يشكروا من المضى لعرفة قبل
 الفجر ودخول هذا في تقدير غاطين باعتبار وقوع الغلط الماضي منهم مجاز شائع بل قال جمع
 أصوليون أن ذلك حقيقة فزعم تعين المفعول لأجله منوع (أجزأهم) إجماع المشقة القضاء عليهم
 مع كثرتهم مشقة عظيمة ولا نهم لأبامنون وقوع مثله في القضاء وخرج بالغلط بالمعنى المذكور ما لو وقع
 ذلك بسبب الحساب فلا يجوزهم لتقصيرهم وإذا وقفوا في ذلك كان أداء القضاء فتحسب أيام التثريب
 لهم على حساب وقوفهم كما ينته في الحاشية مع وقوع غربة لا يستقنى عن مراجعتها (الأن يقولوا
 على خلاف العادة) في الحجج (فيخصون) جههم هذا (في الأصح) لعدم المشقة العامة (وان وقفوا
 في اليوم (الثامن غلطاً) بأن شهدا ثمان برؤية الهلال ليلة ثلاثي القعدة ثم بانافاسقين (وعلموا) بذلك
 (قبل فوت الوقت وجب الوقوف في الوقت) تداركاه (وان علموا بعده وجب القضاء) لهذه الحجة
 في عام آخر (في الأصح) وان كثروا وفارقوا ما روي بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب
 من تقديمها عليه وبأن الغلط بالتقديم انما نشأ عن غلط حساب أو غلط شهود وهو يمكن الاحتراز
 عنه * (فصل) في الميت بمزدلفة وتوابعه ولكون ما فيه أعمالاً رتبة على ما قبلها عطفها عليه
 فقال (ويستون) وجوباً أى الدافعون من عرفة بعد الوقوف (بمزدلفة) للاتباع فيجبر بهم وقيل سنة
 ورجحه الرافعي وقيل ركن وعليه كثيرون واختاره السبكي ويحصل لحظة من النصف الثاني
 ولو بالبرور كما صرح به جمع أخذ من الأتم والأملاء وعليه يحمل تعبير شارح وغيره بمكة لحظة
 وقيل يشترط معظم الليل ورجحه الرافعي في موضع ثم استشكله بأنهم لا يصلونها الا قرياً من ربيع
 الليل مع جواز الدفع منها عقب نصفه وعلى الأول فارق هذا ما يأتي في ميت حتى بأنه ثم ورد لفظ الميت
 وهو انما يصرف للعظم ولم يرد هنا من ان يجعله صلى الله عليه وسلم للضعفة بعد النصف صريح في عدم
 وجوب العظم على انهم ثم استفتون وهما عليهم أعمال كثيرة شاقة تخفف عليهم لأجلها ويسن إحياء
 هذه الليلة بالذكور والدعاء للاتباع ولأن على الحاج في صبيحتها أعمالاً مشقة فأرجح ليل ليس تعين عليها
 ومن ثم لم يسن له التنفل المطلق فيها (ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله) بعذر أو غيره (وعاد قبل
 الفجر فلا شيء عليه) لحصوله بها في جزء من النصف الثاني (ومن لم يكن بها في النصف الثاني أراق دماً
 وفي وجوبه القولان) السابقان فمن فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد لكن الأصح هنا الوجوب
 حيث لا عذر مما يأتي في ميت منى وأخذ منه البلقينى ان من شرط ميته بمكة لو نام خارجها لخوف
 على محترم لم تنقص من جامدته شيء كالأدم هنا على العذور ولكل رده لوضوح الفرق باختلاف ملحق
 البابين لأن ذلك كالجلاء فلا يستحق إلا أن يبال بالمشروط عذراً لا وهذا تقويت وحيث عذر
 فلا تقويت وسباق آخر أخرج لعله ما يعلم منه الراجح في ذلك ومن العذر هنا اشتغاله بالوقوف أو بطواف
 الأفاضة بأن وقف ثم ذهب إليه قبل النصف أو بعده ولم يثر بمزدلفة وان لم يضطر إليه ووجهه بأن قصده
 تحصيل الركن حتى يتصرفه تظهر ما مر في تعدد المأموم ترك الجلوس مع الإمام للتشهد الأول نفي بنفى
 انه لو فرغ منه وأمكنه العود لمزدلفة قبل الفجر لم يزد ذلك (ويسن تقديم النساء والضعفة) وتقديمهم
 وان لم يؤمر وعلى الوجه (بعد نصف الليل إلى منى) للاتباع واه الشجان ولم يوافق الزحمة أى
 ان أرادوا تجنب الريح والافاسنة لهم تأخيرها إلى طلوع الشمس كغيرهم لما صرح أنه صلى الله عليه وسلم
 أمرهم أن لا يرموا إلا بعد طلوع الشمس (ويبقى) نذامو كذا (غيرهم حتى يصلوا الصبح مغلبين)
 فالتغلب هنا أشد استحباباً منه في سائر الأيام كدل عليه خبر الشيخين ليسع الوقت (ثم يدعون إلى

*) (فصل في الميت بمزدلفة) *
 (قوله) وأخذ منه البلقينى نقله عنه
 في النهاية وأقره (قوله) أو بطواف
 الأفاضة نظيره الإمام بأنه غير مضطر
 إليه كذا في النهاية قين أنه المشار إلى
 رده بقول شارح وان لم يضطر الخ
 (قوله) أو بعده ولم يثر بمزدلفة قد يقال
 ان كان عدم مسوره بها مع عدم تمكنه
 الخ وخوفه هو العذر أو مع التمكن فهو
 محل تأمل لان إيجاب المروور بها حينئذ
 أولى من إيجاب العود إليها مع التمكن
 منه وقد يجاب بخيار الأول وفرض
 أن الخوف زال بعد المروور في أثناء
 الليل فليتأمل

(منى) لا تتابع متفق عليه قيل وتثا كد صلاة الصبح بمنزلة مع الامام لجران قول توقف صحة الحج على ذلك (وبأخذون من مزدلفة) لئلا يقبل بعد الصبح واختير لدلالة الخبر الاتي عليه والمتن لانه معطوف على يدفعون ورد بانه يلزم عليه ان النساء والضعة لا يسكن لهم ذلك والمنقول لافرق فالصواب عطفه على يتنون (حصى الرمي) اليوم النحر وهو سبع حصيات للغير الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال للفصل بن عباس غدا يوم النحر التقط لى حصى قال فلقطت له حصيات مثل حصى الخذف ويريد قليلا لا يقطع منه شئ واستشكل بخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم يأخذ من مزدلفة اذا الظاهر المرمى وما احتل اختلاطه به أو على انه ذكرهم بذلك لتداركهم لم يأخذ من مزدلفة اذا الظاهر انهم يعلم بأخذه منها الا القريون منه فان قلت قياس كراهة التيمم بتراب الارض التي وقع بها عذاب كراهة الرمي بأحجار محسر بناء على وقوع العذاب به قلت يمكن ذلك ويمكن الفرق بأن التراب آلة لطهر البدن المجوز للصلاة فاخطئ له أكثر فان قلت أى فرق بينه وبين كراهة الرمي بماء يرمى به قلت الفرق ان هذا اقاربه الردف كان أقبح بخلاف ذلك ويجوز أخذه من غير مزدلفة ومحسر لكن بكره من مسجد يملكه أو يوقف عليه والأحرم ووضح ان محل كراهية المملوك للغيران علم رضا مالكة أو عرض عنه والأحرم أيضا ومن حش وكذا كل محل نخس مالم يغسله وانما تزل كراهة الاكل في الماء والرمي بحجر حش غسلا لبقاء استقذارهما بعد غسلهما ويسن غسل الحصى حيث قرب احتمال تجسه احتياطا وكراهة غسل نحو ثوب جديد قبل لبسه محله فيالم يقرب احتمال نجسه ومن المرمى لماءورد بل صحن ما يقبل رفع والالسد ما بين الجبلين ومن الحبل (فأدبلوا المشعر) مأخوذ من الشعيرة وهي العلامة (الحرام) أى الحرم فيه الصد وغيره وأذا الحرمه الا كدوة وهو الماء الموجود الآن بمزدلفة خلافا لمن أسكره (وقفوا) مستقبلين القبلة ذا كبر والاولى ان يكون الوقوف عليه حيث لا تأذى ولا ايداء للزحمة ثم والافقته (ودعوا) وتصدقوا واعتقوا (الى الاسفار) لا تتابع رواه مسلم ويحصل أصل السنة بالوقوف بغيره من مزدلفة بل والبرور (ثم) عقب الاسفار لكراهة التأخير الى الطلوع (يسرون) الى منى بسكينة ووقار ذا كبر مليون ومن وجد منهم فرجة أسرع فاذا بلغوا طن محسر وهو أغنى محسر ما بين مزدلفة ومنى ويطن مسيل فيه أسرع الماشى جهده وحرك الراسكب دابته كذلك حيث لا تمرر حتى يقطع عرض ذلك المسيل وهو قدر رمية بجحر لا تتابع وحكمته ان أصحاب القبيل أهل كواثم على قول الامع خلافه وانهم لم يدخلوا الحرم وانما أهل كوا قرب أوله أو ان رجلا اصطاد ثم قتل نار أحرقتة ومن ثم سمى أهل مكة وادى النار فهو ولكونه محل نزول عذاب كد بار غود التي مع أمره صلى الله عليه وسلم للثاين بها أن يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم ينبغي الاسراع فيه لغير الحاج أيضا أو ان النصارى كانت تقف ثم فأمرنا بالمبالغة في مخالفتهم (فيصلون منى بعد طلوع الشمس) وارتقاها كرمح (فيرمى كل شخص منهم) (حينئذ) أى حين اذ وصلها را كذا أو ماشيا من غير تعريض على غير الرمي لانه تخية منى وهذا أعنى كونه عقب ارتقاها كرمح أفضل أوقات الرمي لا تتابع فمن وصل قبله هل يغلب كونه تخية فيرمى أو راعى الوقت الفاضل فيؤخر الى كل محتمل وقضية ما مر في الضعة الثانية (سبع حصيات الى حجرة العقبه) لا تتابع رواه مسلم ويجب رميها من بطن الوادى ولا يجوز من أهل الجبل خلفها وكثير من العامة يفعلونه فبرجعون بلارمى مالم يقدروا القائل به ويسن ان يجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويستقبلها حالة الرمي لا تتابع ويختص هذا يوم النحر لتمييزها فيه بخلاف بقية أيام التشريق فان السنة استقبلها للقبلة

(قوله) فالصواب عطفه على يتنون محل نظر بل الصواب عطفه على يدفعون لتتابع السباق والسباق وأما حكم الضعة فعلم من المبسوطات (قوله) فان قلت قياس الحج قد يقال المفهوم من كلامه السابق ومن الحديث تسليم دلالة على انه قد غلب التحال الحصى من محسر ومحل العذاب على ما فهم كلامه الاتي بطنه فليجمل كلامهم والحديث على ما عاده جمع بين الادلة بسبب الامكان على ان ذلك متعمم للدلالة اذ ليس في الحديث تعريض لبان المحل المأخوذ منه وبالجمله فالقلب أميل الى ما نقله السبكي عن نص صاحب المذهب لانه لم يثبت أخذه صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه من غير منى والاخذ منها وان لم يرد التصريح به فهو الظاهر والله أعلم (قوله) ووضح أن محل كراهة المملوك الحج محل ناقل الحزم بالكراهة مع العلم بالرضا أو مع الاعراض فليراجع (قوله) لغير الحاج أيضا والتعاج في حال الذهاب وهو متجه من حيث المعنى وان صعد نزول النار به على الصائد نعم قد يعده أنه لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم الاسراع في حال الذهاب اللهم الا أن يقال تركه بنا للعوار والله أعلم (قوله) أو ان النصارى كانت تقف الحج قد يؤيد هذا الثالث ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يقول في هذا المحل وهو البك تعدوا الايات والله أعلم

في رمي السكك * تنفع * هذه الجمرة ليست من منى بل ولا عقبها كما قاله الشافعي والاصحاب خلافا للجمع كما ثبت في الحاشية (ويقطع التلبية عند اداء الرمي) فلا يعود اليها للاتباع ولا ناسها شعار الاحرام والرمي أخذ في التحلل ومن ثم نزلت الاصل بأن قدم الطواف وألحق قطع التلبية عنده وقطعها المعتمر عند اداء طوافه (ويكره مع كل حصة) للاتباع رواه مسلم وقضية الاحاديث وكلامهم أنه يقتصر على تكبيرة واحدة قاله المنصف رآه نقل الماوردي عن الشافعي تكبيرة ثنتين أو ثلاثا ثم قال في كلمات بينهما (ثم يذبح من معه هدى) نذر أو تطوع هديه ومن معه ذلك ومن لا هدى معه أضحيته (ثم يحلق أو يقصر) لثبوت هذا الترتيب في مسلم (والحلق) للذكر الواضح (أفضل) غالبا (من التقصير) اتباعا واحكاما ولا نهى صلى الله عليه وسلم دعا للحلقين مرة بالرحمة ثلاثا ثم للقصيرين رواه الشيخان ويسن الا ابتداء بشقة الايمن واستيعابه ثم استيعاب البقية حتى يبلغ عظمى الصدغين وأن يستقبل الحلق ويكره معه وعقبه اقتداء بالسلف وان استغفره في المجموع ويدفن شعره وما يصلح للوصل آكد وأن لا يشارط الحلاق كذا أطلقوه وينبغي حمله على أن مرادهم أنه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فان رضى والازادة لا نهى يسكت الى فراغه لان ذلك مما يتولد منه نزاع اذا لم يرض الحلاق بما يعطيه له وأن يأخذ شيئا من نحو شاربه وظفره عند فراغه وأن تطيب ويلبس وخرج غالبا المتفق فيسن له أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج لانه لا اكل ومحملة كافي الملاءة ان لم يسود رأسه أي يكن به شعر زال والا فالحلق وكذا لو قدم الحج وآخر العمرة فان كان لا يسود رأسه عندها قصر في الحج ليحصل له ثواب التقصير فيه والحلق فيها اذ لو عكس فانه الركن فيها من أصله وان كان يسود حلق فيها لم يحلق بعض الرأس الواحد في أحدهما وباقية في الآخر لانه من القرع المكروه (وتقصر المرأة) ولو صغيرة واستاء الاسنوى لها غلطه فيه الاذرى اذ لا يشرع الحلق لانه مطلقا اليوم سابع ولادتها للتصدق بوزنه والالتسداو او استخفاف من فاسق يريد سوابها ومثلها الخنثى ويكره لهما الحلق بل يبحث الاذرى الجزم بحرمته على زوجة أو أمة بغير اذن زوج أو سيد وينبذ لها أن تم الرأس بالتقصير وأن يكون بقدر أتملة قاله الماوردي الا الذوائب لان قطع بعضها يثنيها (والحلق) أي ازالة الشعر المشتمل عليه الاحرام بأن وجد قبل دخول وقت التحلل في حج أو عمره (نسك) لاستباحة محظور كلبس الخيط (على المشهور) فيتاب عليه لانتفاضل بينهما في الخبر وهو انما يكون في العبادات وصح خبر لكل من حلق رأسه بكل شعرة سقطت نور يوم القيامة (وأفله) أي الحلق بالمعنى المذكور (ثلاث شعرات) أوجز من كل من ثلاثة لا أقل من شعر الرأس وان استرسل وخرج عن حدة ولو على دفعات كافي المجموع وغيره وإمام الروضة خلافا لغيره اذا وثنتان أو واحدة ان لم يكن غيرهما أو غيرها وذلك لقوله تعالى محلقين رؤسكم أي شعرا فها اذهي لا تحلق وهو جمع أفله ثلاث وبهذا اندفع ما يقال الآية تنجى على التعميم لان التقدير شعرو رؤسكم وهو مضاف فيم ودفعه بقول المجموع قام الاجماع على عدم التعميم غير صحيح لان كلام المجموع مؤول كما بسط القول عليه مع بيان أن مالكاً وأحمد وغيرهما قالوا بوجوب التعميم في افتاء طويل (حلقاً أو تقصيراً) فسر في القاموس بأنه كف الشعر والقص بأنه الاخذ منه بالمقص أي المقراض فعطفه عليه الآتي من عطف الاخص تأكيذاً وبهذا يدل أن التقصير حيث أطلق في كلامهم أي بريد المعنى الأول وهو الاخذ من الشعر بمقص أو غيره (أو تنقاً أو حرقاً أو قصاً) أو غيرها من سائر وجوه الازالة لانها المقصود نعم ان نذر الذكرا الحلق تعين وهو استئصال الشعر بالموسى أي بحيث لا يظهر منه شيء هو في مجلس الخياط فيما يظهر ثم ان قال حلق رأسه فاكل وألحق وأن أحلق كفي ثلاث شعرات ويجري ذلك في نذر غير الذكرا التقصير المطلوب وظاهر كلامهم هناك أن

(قوله) على أن مرادهم أنه يعطيه لعل محله ان لم يوطن نفسه على تطيب نفس الحلاق بما يرضيه والا فواضح أنه أكل (قوله) فيسن أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج قول شرح الروض لو خلى له رأساً لم يكره حلق أحد ههما في العمرة والآخرة في الحج ظاهر وانما يسترد النظر في أنه هل الأفضل في حقه ذلك أو تقصير الاثنين جميعهما في النسك الأول ثم حلقهما جميعهما في الثاني محل تأمل ولعل الثاني أقرب (قوله) بقدر أتملة قال الماوردي كذا في أصله رحمه الله والمناسب لما سنده كره عن ابن شهاب قال الماوردي الخ فان ابن شهاب نقل التعميم من سائر الجواب عن الشافعي والاصحاب وعن الماوردي تخصيصها بغير الذوائب وذكر أن الامام النووي نقله عنه في شرح المهذب وأقره ثم رأيت بعض النسخ تصرف فيها باسقاط الهاء وهو حسن بل متعين (قوله) التقصير المطلوب وهو كونه بقدر أتملة من جميع الجواب أو ما عدا الذوائب على ما مضى

الرجل لا يصح نذره للتعصير وعليه فهو مشكل لان الدعاء للقصرين يقتضى أنه مطلوب منه فهو كسائر
 المشي وقد يجب بانه انضم لكونه مفصولا كونه شعار النساء عرا فاختلاف نحو المشي (ومن لا شعر
 برأسه) خلقته أو خلقه واعتباره عقبه (استحب) له (امرار الموسى عليه) اجماعا تشبها بالخالقين
 وبحث الأذرى اختصاص ذلك بالذكر لان الخلق ليس مشروعا لغيره والاسنوى أنه لو كان ببعض
 رأسه شعر ستن امرار الموسى على الباقي أى سواء أخلق ذلك البعض أم قصره على الأوجه فلتشبه
 المذكور رأى اذهو كما يكون فى الكل يكون فى البعض وليس فيه جميع بين أصل ويدل خلافا لما زعمه
 لاختلاف محلهما على أن هذا الامر ليس بدلا والواجب فى البعض حيث لا شعر بالكمية ولا يلزمه
 خلافا لما زعمه أيضا أنه لو اقتصر على التقصير أن يمر الموسى على بقية رأسه (فاذا خلق أو قصر دخل
 مكة) أثر ذلك نهي (وطواف طواف الركن) ويسمى أيضا طواف الافانسة وطواف الزيارة وقد يسمى
 طواف الصدر بفتح الدال ويسمى عقبه أن يشرب من سقاية العباس من زمزم للاتباع (وسمى)
 بعد الطواف لوجوب الترتيب بينهما كما يأتى فوراندا (ان لم يكن سعى) بعد طواف القدوم كما هو الأفضل
 (ثم يعود الى منى) بحيث يترك أول وقت الظهر بمنى حتى يصلها بالاتباع رواه الشيخان فهمى بها
 أفضل منها بالمسجد الحرام وان فاتته مضاعفته على الأصح لان فى فضيلة الاتباع ما يروى على المضاعفة
 ورواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة محمولة على ما فى المجموع وفيه اشكال منه
 فى الحاشية على أنه صلاها بأول وقتها ثم ثانيا بمنى اما ما لا يعتد به كما صلى بهم فى بطن نخل مرتين
 وأنى دودو الترمذى أنه أخر طواف يوم النحر الى الليل محمولة على أنه أخر طواف نسائه وذهب معهم
 (وهذا الرمي والذبح والخلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا) فى الوقت الذى ذكرنا للاتباع فان خالف
 صح لانه صلى الله عليه وسلم فى ذلك رواه الشيخان (ويدخل وقتها) أى الاعمال المذكورة الا الذبح
 لمن وقف بعرفة (بنصف ليلة النحر) لجهة الخبره فى الرمي وقس به غيره (ويبقى وقت الرمي) الذى هو
 وقت فضيلة الى الزوال واختيار (الى آخر يوم النحر) لخبر البخاري به وجواز الى آخر أيام التشريق
 هذا هو المعتاد من اضطراب طويل فى ذلك (ولا يختص الذبح) لاهدايا (بمن) كما وقع فى المحررنا
 وان اخص بمكان هو الحرم بخلاف النجايا تختص بيوم النحر والثلاثة بعده (قلت الصحيح اختصاصه
 بوقت الاضحية وسأبقى) أن المحرر ذكره كذلك (فى آخرباب محرمات الأحرام على الصواب والله أعلم)
 وتجمل جمع للمحرر كالعزيز فعملوا ما هنا من عدم الاختصاص على الدماء الواجبة لغيره أو حظر فانه قد
 تسمى هديا نعم ما عصى منها بسببه يجب فعله فورا خروجا من المعصية وما يأتى من الاختصاص على
 ما سبق بقرى ياولو من ذورا وهذا هو المسمى هديا حقيقة ومن ثم طعن فى الجمع بانه خلاف ظاهر عبارته
 والمتبادر منها (والخلق والطواف والرمي لا آخرونها) لان الأصل عدم التأقيت نعم بكرة تأخيرها
 عن يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام التشريق ثم من خروجه من مكة ولا ينافيه خلافا للاسنوى
 أن طواف الوداع يقع عن الركن لان هذا ابقاء بعض نسكه ليلزمه طواف وداع كما مر ويحتاب
 الرفعة حرمة تأخير التحلل الاول الى قابل لانه يصير محرما للحج غير أشهره وكما أن من فاتة الحج يلزمه
 التحلل أى فورا ويحرم عليه تأخيرها الى قابل لان استدأته كآدائه وابتدأه ولا يصح وردة السبكي
 وفرق بان وقوف عرفة معظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه منه كل وقت فكانه غير محرم بخلاف
 من فاتة فان معظم الحج باق فيلزم من بقائه على احراره بقاءه حيا فى غير أشهر الحج ويؤيده أنه لو أحصر
 بعد الوقوف لا يلزمه التحلل والاسنوى بان وقت الحج يخرج بغير يوم النحر والتحلل قبله لا يجب اتفاقا
 بل الأفضل تأخيرها عنه وبأنه يجوز الأحرام بالنافلة المطلقة فى غير وقت التكراهة وبمعتها اليه

(قوله) هذا هو المعتاد كذا فى المغنى
 والنهاية

(قوله) فقد حل لكم كل شيء إلا النساء قال في الاستي ويستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الأيام أي أيام الرمي وهي التشرىق لينزول عنه أثر الأحرام كذا جزمه الشيخان ونقله ابن الرفعة عن الجمهور وقال المحب الطبري ولا معنى له وبشكل عليه خبره في أيام أكل وشرب ويقال وخبر أنه صلى الله عليه وسلم بعث أم سلمة لتطوف قبل الفجر وكان يومها (٤٦٧) فأحب أن توافيه ليواقعها فيه وعليه توب سعيد بن منصور في سننه باب

الرجل يزور البيت ثم يواقع أهله قبل أن يرجع إلى منى انتهى وأجاب في المغنى والنهاية عن الحديث الأول بأنه ليسان الجواز انتهى وأنت خير بيده هذا التأويل جيد مع ذكر الأكل والشرب معه فذكرهما مع قرينة واضحة على أن المراد مشروعيتهما لهما الامتناع الصوم فله والله أعلم (قوله) وزاد البلقيني تحللاً تأنيلاً الخ أن أول الحلقهم أنه يسق له أن يأخذ من نخساربه بعد الحلق مع قولهم إن له تقديم الحلق على بشية الأسباب يؤيد كلامه قائله والله أعلم (قوله) والأوجه الأول وفق لكلامهم اعتماد تليذه في شرح مختصر الأيضاح جواز إزالة شعور البدن بدخول وقت الحلق مطلقاً سواء أقدمها عليه أو لا الكلام أولاً تبعاً لكلامه بنقله الزركشي عن الأصحاب وهو وجهه فراجعه * (فصل في صيت لبالي التشرىق) * (قوله) أو سقوطه كذا في أصله رحمه الله والتعبير بالواو أولى كاهو ظاهر (قوله) وشروط الرمي مطلقاً فلا يعدل عن الضمير (قوله) لكن هذا الحد غير معروف الآن للجهل بأول محسرة يقال عند الاستنباط يجتهد كالمقات ولا يتأني هذا الاحتمال المار في عرفة لوضوح الفرق والله أعلم (قوله) ويجب فيه جمعه أي في يوم واحد أو فترة أي أنى بكل رمي في يومه (قوله) كما يعلم مما يأتي من جواز تأخير رمي كل يوم إلى آخر أيام التشرىق (قوله) لأنه لا يكون ليل بخلاف نحو السقاية أي من شأن كل منهم ما ذلك فلو فرض الاحتياج لبالي إلى الرمي دونها انعكس الحكم كما يؤخذ من كلامهم في حاشية الأيضاح وقد يصور الاحتياج إلى الخروج إليه بعد الرمي

وهو نظير مستلثنا* (ولذا قلنا الحلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي) لجمرة العقبة (والحلق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالسعي إلى مكة (حصل التحلل الأول) من تحلل الحج فان لم يكن برأسه شعر حصل واحد من الباقيين (وحل به اللبس) ونحوه (والحلق والقلم) والطيب بل يسق التطيب واللبس للاتباع كحمر* (وكذا الصيد وعقد النكاح) والتمتع بمجادون الفرج ولو شهوة (في الأظهر) كالحلق يتجامعهم أفساد كل الحج (قلت الأظهر لاحتلال عقد النكاح) ولا التمتع كالنظر بشهوة (والله أعلم) للخبير المحيي إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء (وإذا فعل الثالث) الباقي من أسباب التحلل (حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) إجماعاً وإن بقي عليه الميت وبسبب الرمي ولو فاته الرمي توقف التحلل على الاتيان ببذله ولو صوماً كقوله وأن أطال جمع في اعتراضه تنزيلاً للبدل منزلة البدل وانما لم يتوقف تحلل المحصر عليه لأنه واحد فيبقى بقاؤه محرماً من سائر الوجوه ولا كذلك هنا ما العزلة فليس لها التحلل واحد لأن الحج بطول زمنه وتكثر أعماله فابح بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر تخفيفاً للثقة بتحللها ونظير ذلك الحوض لما طال زمنه جعل لارتفاع محظوراته محلان انقطاع الدم والغسل بخلاف الجنابة وزاد البلقيني تحللاً ثالثاً وهو حلق شعر بقية البدن لحله بتحلق الركن أو سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل إلا بفعل اثنين من ثلاثة كغيره وهو الوجه الأول وفق لكلامهم وإن ملت إلى الأول في الحاشية * (فصل) في صيت لبالي أيام التشرىق الثلاثة بمعنى أو سقوطه ورميها وشروط الرمي وتوابع ذلك (إذا عاد إلى منى) من مكة أو لم يعد بان لم يذهب لمكة (بات) وجواباً على الأصح (ها) فلا يجوز خارجها ومنها ما قبل من الجبال المحيطة بها واحدوها وأولها من جهة مكة أول العقبة التي بلسفها الجمرة ومن جهة عرفة محسرة لكن هذا الحد غير معروف الآن للجهل بأول محسرة ليكنهم قالوا طول مني سبعة آلاف ذراع ومائتا ذراع فليقس من العقبة ويحذبه ثم الظاهر من هذا التحديد أنه يعتبر ماسات أول العقبة المذكورين إلى الجبل ويساراً إلى الجبل وحينئذ يخرج من منى كثير يظنه أكثر الناس منها (ليلى) يومى (التشرىق) الأولين أى معظمهما وكذا الثالثة إن لم يغفر نفاً صحيحاً كما يعلم من كلامه (ورمى) وجوبه لا بخلاف ويجب فيه جمعه أو فترته أن يرمى (كل يوم إلى الجمرات الثلاث) والأصل في الرمي لا الواجب فيه كما يعلم مما يأتي أن يكون (كل جمرة سبع حصيات) للاتباع ومحل ذلك حيث لا هذر ومنه قصد سقي الحاج بمكة أو بطريقها ورعى دابة أو دواب ولو أغفر الحاج نعم يمنع بعد الغروب للفرار الرمي لأنه لا يكون ليل بخلاف نحو السقاية ويلزم الرعاء بكسر الراء والمد العود للرمي في وقته وممر أن وقت أداء رمي النحر من نصف ليلة النحر إلى آخر أيام التشرىق وبأنى أن رمي كل يوم من أيام التشرىق يدخل بزواله ويسقط إلى آخرها فلهم كغيرهم ترك رمي النحر وما بعده إلى آخرها ليرموا الصل قبل غروب شمسهم وبهذا يعلم أن معنى كونه الرمي عذراً على المتعذر عدم الكراهة في تأخيرها لاجلها والأفهم مساو لغيره في الجواز فإن فرض خوفه على دابة لعوده للرمي الذي يذكره كان معنى كون الرمي عذراً لعدم الاتم كاهو ظاهر وأما جواب بعضهم عن قول الاستوى من التناقض المحجب قولهم ما يجوز لذوى الأعداء تأخير رمي يوم لا يومين مع تعجزهم ما أن لغبرهم تأخير رمي يومين فأكثروا غير عذر لأن أيام منى كل وقت الواحد بان هذا عين بات لبالي منى وذلك في ذى هذا لم يفتا فامتناع التأخير عليه تركه شعار الميت والرمي فيه رذائل لا عذر بمزلة المتأني به في عدم الاتم فلم يناسب التصديق بذلك مع العذر على أن هذا الجمع مخالف لاطلاقهم في الموضعين من غير معنى يشبهه فلا يلتفت إليه وانما الوجه ما ذكرته من أن يجوز معناه من غير كراهة ولا يجوز

(قوله) من أن يجوز معناه من غير كراهة أى في قولهم يجوز تأخير رمي يوم (قوله) ولا يجوز معناه في الحل الخ أى في قولهم لا يجوز تأخير رمي يومين

معناه في الحل المستوي الطرفين قنأمله وبأق قريبا ما يؤيده ومنه أيضا خوف على محترم ولو لغيره في
 يظهر أخذ الماسر في التيم ومريض تشق معه الإقامة حتى وتريض منقطع وطلب نحو أتق وغير ذلك
 مما ينشأ في الحاشية ومنه ماسر في مزدلته من الاشتغال بنحو طواف الركن بقيدته وسيعلم عما يأتي
 ان العذر في المبيت يسقط دمه وأثمته وفي الرمي يسقط اثمه لادامه * تنبيه * وقد جوسم سنة ثمان وخمسين
 نفي يوم البحر قسنة عظيمة بين أمراء الحاج وأمر مكة ثم تزايدت واشتد الخوف حتى رحل أكثر الحاج
 والمكيين ليلة القرو صبحته ووقع النهب القطنيع ولم يزل الخوف يشتد حتى نفر من بقي مع الأمراء من
 الحج قبل زوال يوم النفر الأول وأراد بعض أكابر الحاج أن يعود لتي قبل فوات وقت الرمي مع جند
 من صاحب مكة فتعذر عليه ذلك لتعدد الأعراب وانتشارهم كالجراد وحينئذ اختلف المفتون في لزوم
 الدم وظاهر كلامهم لزومه كما ينشأ مع الميل الى عدمه ويان مستنده في اقتناء مبسوط مسطر في
 الفتاوى ومن ذلك المستند أن ما ذكره من الاعتذار بعرضه لا يمنع فعله بالنفس وبعضه لا يمنع الاستئانة
 فلم يزل الدم لا مكان الفعل وأما هذا العذر فمانع للفعل بالنفس والنائب لان كل واحد حتى الفقراء
 المتجربين صار خافعا على نفسه فلم يكن فيه قصير السنة وان كلام شارح شديد ذلك وان ما ذكره
 في الأحصا لا ينافي ذلك لان المبيت ثم يجب فيه دم مع العذر كما يأتي فالرأي أولى قيل وقع نظير ذلك
 وان علماء مصر ومكة اختلفوا في الدم فاقى بعدهم المصريون كشحننا ومعاصره وبوجوبه المكثرون
 (فاذرى اليوم الثاني فاراد النفر) أى التفرك للذهاب اذ حقيقة النفر الانزعاج فيشمل من أخذ
 في شغل الارتحال ويوافق الاصح في أصل الروضة ان غروبها وهو في شغل الارتحال لا يلزمه المبيت
 وان اعترضه كثيرون (قبل غروب الشمس) يؤخذ من قوله أراد انه لا بد من نية النفر مقارنة له
 والام بعد تجزؤ وجهه فيلزمه العود لان الأصل وجوب مبيت ورعى الكل ما لم يتجمل عنه ولا يسمى متجلا
 الامن أراد ذلك ثم رأيت الزركشي قال لا بد من نية النفر انتهى ويوجه بما ذكرته (جاز) ان كان
 بات المبيتين قبله أو تركهما للعذر (وسقط مبيت الليلة الثالثة ورعى يومها) ولادم عليه قوله تعالى
 فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه والأصل فيما لا اثم فيه عدم الدم لكن التأخير أفضل لاسيما
 للامام الاعذر تكوف أو غلاء وذلك للاتباع بل في المجموع عن الماوردي ما يقتضى حرمة عليه
 أما اذا لم يتهما ولا عذله أو نفر قبل الزوال أو بعده وقبل الرمي فلا يجوز له النفر ولا يسقط عنه مبيت
 الثالثة ولا رى يومها على المعتد نهم بفعه في غير الأولى العود قبل الغروب فرمى ونفر حينئذ ويبحث
 الاسنوى لمراد ما ذكر في الأولى وفى الرمي فمن تركه العذر امتنع عليه النفر أو لعذر يمكن معه تداركه
 ولو بالنائب فكذلك أو لا يمكن جاز (فان لم ينفر) بضم فائه وكسر ها (حتى غربت الشمس) وجب
 مبيتها ورعى الغد) كما صرح عن ابن عمر رضى الله عنهما ولو نفر لعذر أو غيره بعد الرمي قبل الغروب
 وليس في عزمه العود للمبيت ثم عاد لها قبله أو بعده لم يلزمه المبيت ولا الرمي ان بات ووقع في كلام الغزى
 هذا ما لا يصح فاحذره أما اذا كان في عزمه ذلك فيلزمه العود ولم تنفعه نية النفر لانه مع عزمه العود
 لا يسمى نفرا (ويدخل رعى) كل يوم من أيام (التشريق) وهى ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك
 لاشراق نهارها بنور الشمس وليها بنور القمر وحكمة التسمية لا يلزم الطرادها أو لانهم يشرقون النعم
 فيها أى يقددونه وهى المعدودات فى الآية لقائتها والمعلومات عشرين الحجة (بزوال الشمس) من ذلك
 اليوم للاتباع ويستحب فعله عقبه وقبل صلاة الظهر ما لم يضي الوقت ولم يرد جمع التأخير (ويخرج)
 وقت اختياره (بغروبها) من كل يوم كما هو المتبادر من العبارة لعدم وروده ليلا (وقيل ببق) وقت
 الجواز وحينئذ في حل المتن على وقت الاختيار الذى اعتمده ابن الرفعة وغيره نظرا لان الوجه

(قوله) بنحو طواف الركن بقيدته وهو عدم
 امكان العود للمبيت بعد فعله والا فيجب
 جماعين الواجبين نعم لو علم تحصيل مادون
 المعظم جمعين فهل يلزمه لان الميسور
 لا يسقط بالمعذور أو لانه لا يحصل به
 واجب المبيت لم أر فيه شيئا ولعل الاول
 اقرب والله أعلم (قوله) لا بد من نية
 النفر مقارنة مأخذ المقارنة من كلام
 المصنف (قوله) أو لا يمكن جاز ظاهره
 الجواز مع امكان التدارك وهو محل نظر
 بناء على ان المعتد ان الأثم كيوم واحد
 من حيث التدارك فلجئنا الى ان
 يراد بامكان التدارك في طرف الانبات
 امكانه ولو في بقية الأيام وحينئذ فلا
 محذور والله أعلم (قوله) ولم يرد جمع
 التأخير جملة حاله مقيدة لفرض الوقت
 لا معطوفة على لم يضي

أثاني لا يكون مقابله حينئذ فالأولى حله على وقت الجواز ويكون جريا على الضعيف الذي تناقض فيه كلامه في غير هذا الكتاب ولك أن تتأمل الغروب على غروب آخر أيام التشريق ليكون الضعيف مقابله مع جريانه على الاصح والمراد حينئذ لازم ويخرج والمعنى يبقى أي وقت الجواز إلى غروبها آخر أيام التشريق وقبل يبقى وقت الجواز إلى فجر الليلة التي كل يوم لا غير (إلى الفجر) كوقوف عرفة ومجئها في غير ألتاخر وج وقت الجواز وغيره بغروب شمس قطعا * فرع * بسن كما لم يأت على أمر الحج خطبة بعد صلاة ظهر يوم النحر بتني وهذا مشكل لان الاحاديث الصحيحة مصرحة بأنه صلى الله عليه وسلم إنما فعلها حتى يوم النحر وأجبت عنه في غير هذا الكتاب بما فيه نظر وتكلف يعلم فيها الرمي والمبيت خطبة بها أيضا بعد صلاة ظهر يوم النضر الأول يعلمهم فيها جواز النضر فيه وغيره ويودعهم وتركها من أزمته عديده فمن ثم لا ينبغي فعلهما الآن إلا بأمر الامام أو نائبه لما يخشى من الفتنة (ويشترط) في رمي يوم النحر وما بعده (رمي السبع واحدة واحدة) يعني مرة ثم مرة وان اشتملت كل مرة على سبع أو أكثر واتحدت الحصة في المرات السبع أو وقعت المرات او المرات معا في الرمي وذلك للاتباع واه مسلم فلورمي ثنتين أو أكثر دفعة واحدة ولو واحدة بيمينه وأخرى بيساره حسب رمية واحدة وان وجد الترتيب في الوقوع وانما حسبت في الحد الضربة الواحدة تعشكال عليه مانه بعدد هال ان معني على الدرء ولوجود أصل الايلام المقصود فيه والغالب هنا التعبد أو مرتين فوقتعا فثنتان (و) فيما بعده (ترتيب الجرات) بان يبدأ بالأولى من جهة عرفة ثم بالوسطى ثم بحجرة العقبة للاتباع واه البخاري فلو عكس حسب الأولى فقط فلورك حصة عمدا أو غيره ونسب لمجملها جعلها من الأولى فيصكلها ثم بعيد الاخيرتين مرتبتين (و) في الكل (كون المرمي حجرا) للاتباع ولوجرح حديد وتقدو فبروز وياقوت وعقيق وبلور وفسه في القاموس بانه جوهر وقضيه ان المصطغ المشبه له ليس منه وهو ظاهر وزرجد وزمردوان جعلت فصوصا مثلا وان ألصقت بنحو خاتم فرما به فاما يظهر وكذا بالهجمة وبرام ومرمر وهو الرخام كافي القاموس فقول شارح لا يجوز الرخام سهو الا ان ثبت أن منه نوعا مصنوعا وان المرمي به منه وذلك لانها من طبقات الارض بخلاف ما ليس من طبقاتها كالثمل ولؤلؤ ومنطبع بخون قدأ وحديد ومرمر مجت المشس ان الانطباع المدتحت المطرقة لكنه ثم يكفي بالقوة لاهنا لاختلاف المخطين ونورة طخت واضع حرمة الرمي بنفيس كاقوت انقص به قيمته حرمة اضاعة المال واقفاء بعضهم بان المرجان من القسم الأول معترض لان المعروف انه ينبت في بحر الاندلس كالشجر وتقل ان له خيزرة ينبت فيها كالشجر هذا كانه بناء على ما هو المتعارف في المرجان الآن أما المرجان لغة فهو صغار اللؤلؤ كما في القاموس وغيره (وان يسمى رميا) وان يكون باليد ان قدر لانه الوارد (فلا يكتفى الوضع) في الرمي لانه خلاف الوارد و يفرق بينه وبين اخزاء وضع اليد على الرأس مع انه لا يسمى مسكبا ان التصد ثم وصول البلل وهو حاصل بذلك وهما مجاهدة الشيطان بالاشارة اليه بالرمي الذي يجاهده العدو وكما دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما أخرجه سعيد بن منصور لماسئل عن الحمار الله ربكم تكبرون وله أيبكم ابراهيم تبكون ووجه الشيطان ترمون ولا رمية بخور جله أو قوسه أي مع القدرة باليد وبه يجمع بين قول الجمهور عن اصحاب لا يجزئ بالقوس وقول آخرين يجزئ وكذا الرجل فن قل لا يجزئ أراد اذا عجز باليد وجعل الحصة بين أصابع رجله ورمي بها ومن قال لا يجزئ أراد ما اذا نذر باليد أو زخر بها رجله الى الرمي ولو عجز عن اليد وقدر على الرمي بقوس فيها وضم ورجل تعين الأول كما هو ظاهر أو قدر على الاخيرين فقط فهل يتخير أو يتعين الفم لانه أقرب الى اليد والتعظيم

(قوله) فلورك حصة عمدا أو غيره ان أراد به السهو فقط فالعبر به أو وضع أو ما شمل الجول أيضا ففيه ان الجول لا يغير العبدل بجماعه وجماع السهو وحيد فالأولى التعيين اراد التعميم بقوله عمدا أو ناسيا جاهلا أو عالما ويكون كل من الاخيرين صادقا بكل من الاولين فتنصل أربع صور والله أعلم (قوله) وان المرمي به منه يقتضى انه لو شئت فيه هل هو من المصنوع أولا اجزاء الرمي وفيه نظروا ان أمكن توجيهه بان غير المصنوع هو الغالب فالأقرب انه لا بد أن يغلب على ثمنه أنه من غير المصنوع والله أعلم ويؤيد ما ذكرته ماسأني في اشتراط ثنتين اصابة الرمي فهل يتخير لعله أقرب لحصول المقصود بـ كل مع تعارض المعاني الآتية والله أعلم ثم رأيت ما الى التخيير في شرح العباب

(قوله) وظاهر انه لو لم يقدر الخ في أصله بخطه رحمه الله وهو مستدرك بقي عنه ماسبق من قوله ولو يحجز عن اليد وقدر على الرمي بقوس الخ والله أعلم (قوله) وان يكون الوقوع الظاهر انه معطوف على وقوعه ليكون التيقن منسجبا عليه ويؤيد قوله ولو احتملا لا الاتي نعم بغتفر الريح لما أشار إليه رحمه الله تعالى (قوله) لا عند جرة العقبة أي لا يسن الوقوف عندها للدعاء عقب الرمي (٤٧٠) لعدم ورود الاتباع فيه لانه لا يدعي عندنا من

غيره وقوف أو مع وقوف في غير وقت الرمي فلا ينافي ما نقل عن الحسن البصري ان الدعاء يستجاب عندها أيضا ثم نقل قدس سره عن التطب المبني في تاريخ مكة واليكبرى في شرحه مختصر الاباح والجزري في الحصن الحصين ما يؤيد ما ذكره في وجه عدم المناقاة فراجع (قوله) لان قصد غير صارف يؤخذ منه ان الصارف الضار في الرمي قصد وقوع المرمي به في غير المرمى لا مطلق قصده وعليه فلورمي بقصاة رجلا وقصد وقوعها في المرمى ووقعت فيه أجزأه اذلا فارق بينه وبين الشاخص وكلاهم في بحث طواف المحمول يؤيد ذلك فان الضار هنالك قصد الغير فقط (قول المتن) ومن يحجز عن الرمي استناب اعلم انه يؤخذ بما تجتبه الشارح من وجوب حضور غير المميز الغير القادر على الرمي بالرمي ان العاجز لو تمكن من الحضور دون الرمي وجب عليه الحضور بالاولى (قوله) بان يحبس في قود لصغير ضيعه يوم حصره في هذه الصورة وفيه نظر (قوله) لكن ان رمي عن نفسه الجمرات الثلاث ليس قيدا لعمدة الانابة بل لوقوع رمي النائب عن النائب كما يصرح به السياق (قوله) والواقع له وان نوى مستنيبه الخ وقع السؤال عما لو رمي ثالثا ونوى به نفسه بظن ان الاول وقع عن المستنيب فهل يقع هذا الثاني عن المستنيب أولا يقع أو يفصل بين أن يكون أجيرا فيقع لان الاتيان به واجب عليه ولا يضرك الصارف فانه ليس صرفا عن الحقيقة الشرعية أو مستتر عافلا بعمل محل تأمل (قوله) عقب رمي النائب على خلاف ظنه فلا تجب الاعادة لكنها تنس كاصرح به غيره

للعباداة أو الرجل لان الرمي بهامه وفي الحرب ولان فيه زيادة تقصير للشيطان للتقصود من الرمي تخميره كل محتمل ولعل الثالث أقرب ولو قدر على القوس بالتم والرجل فهو كحله فيباد كروظا هرايه لو لم يقدر باليد بل بقوس فيها وبالرجل تعين الاول وصرح بهذا مع قوله رمي السبع لثلاثتهم ان ذال لبيان التعدد لا الكيفية وان قصد المرمى وان لم ينو السلك وان يتيقن وقوعه فيه وهو ثلاثة أذرع من سائر الجوانب الاجرة العقبة فليس لها الاجهة واحدة من بطن الوادي كما مر وان يكون الوقوع فيه لا بفعل غيره فلو وقع الحجر على ماله تأثير في وقوعه في المرمى ولو احتملا كأن وقع على محمل لا تخوارض ثم تخرج للمرمى لغايتي خلاف ما لورده الريح اليه لتعذر الاحتراز عنها (والسنة أن يرمي بقدر حصي الخلف) بمحجتي خبر مسلم عليهم بقدر حصي الخلف وحصانه دون الائمة طولاه وقرضا قدر حجة الباقلاء المعتدلة وقيل كقدر النواة وبكرها كبروا صغر منه وبهية الخلف للهوى الصحيح عنها الشامل للحج وغيره كما يشتهر مع ردها اعتراضه بالاسنوى في الحاشية مع بيان انه يحجز بحجر قدر مء الكف كما مر حواه بل وبكبر منه حيث سمي حصاة أو حجر يرمي به في العادة وصح الرافي ذهبوا وانها وضع الحجر على بطن الابهام ورميه بالسبابة وأن يرمي يده اليمنى وأن يرفع المذكر يده حتى يرى ما تحت يده وان يستقبل القبلة في الكل أيام التشرى وان يرمي الجمرتين الاولتين من علو ويقف عندهما بقدر سورة البقرة داعيا اذا كان فوق رخشوعه والافادى وقوف كما هو ظاهر لا عند جرة العقبة تفاؤلا بالقبول وان يكون راجلا في اليومين الاولين وراكبا في الاخير ويغفر عنه ثم ينزل بالمحصب ويصلي به العصرين وصلاته ما به ثم يغبره أفضل منها بجنى والعشاءين ويرقد ردة ثم يذهب الى طواف الدواعي للاتباع (ولا يشترط بقاء الحجر في المرمى) فلا يضرك حرجه بعد وقوعه فيه لحصول اسم الرمي (ولا كون الرامي خارجا عن الجرة) فصع رمي الواقف فيها الى بعضها لذلك وعلم من عبارته ان الجمرة اسم للمرمى حول الشاخص ومن ثم لو قطع لم يجز الرمي الى محله ولو قصد له يحجز كما اقتضاه كلامهم ورحمهم المحب الطبري وغيره وخالفهم الزركشي كالادري نعم لورمي اليه بقصد الوقوع في المرمى وقدره وقع فيه انتبه الاجزاء لان قصده غير صارف حينئذ ثم رأيت المحب الطبري صرح بهذا بل قال لا يبعد الجزم به (ومن يحجز) ولو أجبر عن على الوجه (عن الرمي) لئلا يمرض وينجبه ضبطه هنا بما مر في اسقاطه للقيام في الفرض أو جنون أو اغما بان أيس من القدرة عليه وقته ولو طنا ولا ينزل النائب بطرق اغما المنيب أو جنونه بعد اذ لم يرمي عنه وهو عاجز آيس بخلاف قادر عاده لا اغما قال لا خراذا أغنى على فارم غنى فانه لا يصح فاذا أغنى عليه لزمه الدم لانه لم يأت بالرمي هو ولا نائبه أي مع تقصيره بترك الرمي بنفسه اذا كانت عادته طرق الاغما اثناء وقت الرمي بخلاف اعتياده طرقه أول وقته وبقاءه الى آخره فانه حينئذ لا تقصيره منه البتة اذ لا يمكنه بنفسه ولا نائبه فلزوم الدم له مشكل الا أن يجاب بان هذا نادري هذا الجنس فالحقوه بالغاب والحس ولو بحق اتفاقا كما في المجموع بان يحبس في قود لصغير حتى يبلغ بخلاف محبوس بدن بقدر على وفاته لعدم يحجزه عن الرمي حينئذ (استناب) وقت الرمي لا قبله وجوبا ولو باجرة مثل وجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر ولو محر ما لم يكن ان رمي عن نفسه الجمرات الثلاث والواقع له وان نوى مستنيبه أو لغا فاما اذ ارى الاول مثلا أربع عشرة سباعته ثم سباعا من موكله وذلك كاستنابة في الحج ثم لا يشترط هنا جزيتهى للأسس لانه يتعفى في البعض ما لا يتعفى في الكل بل يكفي الحجز حالا اذا لم يرج زواله قبل خروج وقت الرمي كما مر ولا يضرك زوال الحجز عقب رمي النائب على خلاف ظنه * فرع * لو أنه جماعة في الرمي عنهم جاز كما هو ظاهر لكن هل يلزمه الترتيب بينهم بأن لا يرمي عن الثاني مثلا لا بعد استكمال رمي الاول

أولاً يلزمه أنه يرى إلى الأولى عن الكل ثم الوسطى كذلك ثم الأخيرة كذلك كل محتمل والأول أقرب قياساً على ما لو استندب عن آخر وغيره مما لا يجوز له أن يرى عن مستنبه الأبعد كالرابع عن نفسه كما تقر فإن قلت ما عليه لازم له فوجب الترتيب فيه بخلاف ما على الأول في مستثاقك فقد هارمى له صيره كأنه ملزم به فلزمه الترتيب رعاية لذلك (وإذا ترك روى) أو بعض روى (يوم) للبحر أو ما بعده محمداً أو غيره (تدارك في باقي الأيام) ويكون أداء (في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم جاوز ذلك للرءاء فلو لم يصلح بقية الأيام لرمى لتساوى فيها المعذور وغيره كوقوف عرفة ومبيت مزدلفة وقد علم أنه صلى الله عليه وسلم جاوز التدارك للمعذور فلزم تجوز غيره أيضاً وأفهم كلامه أنه تدارك قبل الزوال لا ليلاً والمقدم اضطراب في ذلك جواز فيه ما بخلاف تقديم روى يوم عزي زاله فانه متنع كما صوبه المصنف وخزم الرافعي بجوازه قبل الزوال كالأمام ضعيف وان اعتمدته الأسنوى وزعم أنه المعروف مذهباً وعليه فيبني جواز من البحر نظير ما روى في غسله وبما تقر روى أن أيام منى كلها كالوقت الواحد بالنسبة إلى التأخير دون التقديم ويجب الترتيب بين الرمي المتروك وبين يوم التدارك حتى يحزى روى يومه من يومه ولهذا روى عنه قبل التدارك انصرف للمتروك لا ليومه لأنه لم يقصد غير التسلك وكذا ما روى في النائب وبذلك فارق ما لو قصد الرمي لشخص في الجرة فانه يلغو لأنه لم يقصد تسكاً أصلاً ولوروى لكل جرة أربع عشرة حصاة عن يومه وأمسه لغاً أيضاً لأنه لم يعنه عن واحد منهما كذا قاله شارح والقياس حسان سبعة منها في كل جرة عن أمسه لفقد المصارف والتعيين ليس شرطاً وانما لم يقع شيء عن يومه لفقد الترتيب (ولادم) مع الترتيب وان قلنا قضاء الجبر بالاتباع به (والا) تداركه (فعليه دم) لتركه تسكاً وقد قال ابن عباس من ترك تسكاً فعليه دم (والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات) فأكثر حتى لو ترك الرمي من أصله كفاه دم واحد لا اتحاد الجنس كحكي الرأس كما مع اتحاد الزمان والمكان فلا نساق في ذلك أن روى كل يوم عبادة رأسها وفي الحصاة من جرة العقبة من آخر أيام رميه أو الليلة مذكور في الحصاتين من ذلك أو الليلتين لمن بات الثالثة مدان فان عجز فففيه بخط طويل بين المتأخرين بيته مع ما فيه ومع بيان العمد في الحاشية فراجعوه وحاصله أنه يجب في الواحدة يومان ويجب كونهما عقب أيام التشريق ان تعدي بالترك وثلاثة اذ ارجع وفي الاثنين ثلاثة قبل رجوعه كذلك وخمسة بعده أما ترك حصاة من غير ما ذكر ولم تقع عنه تدارك من يوم بعده سواء في ذلك يوم البحر وغيره فلزمه به دم لا لغاء ما بعده لما مر من وجوب الترتيب (وإذا أراد) الحاج أو المعتمر وغيره المبكى وغيره (الخروج من مكة) أو منى عقب نفره منها وان كان طواف للوداع عقب طواف الأفاضة عند عودها إليها كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الأصحاب ومن اختلف بخلافه فقد وهم إذ لا يعتد به ولا يسمى طواف وداع الأبعد فراغ جميع التسك إلى مسافة قصر مطلقاً أردونها وهو وطنه أو ليوطنه والأفلام عليه كما بيته ثم لا فرق في القسمين بين من نوى العود وغيره خلافاً لما يوهمه بعض العبارات (طواف) وجوباً كما يأتي (للوداع) طوافاً كاملاً لثبوت عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا وليكن آخر عهده ببيت ربه كما أنه أول مقصوده عند قدمه عليه وبما تقر من عمومته لدى التسك وغيره علم أنه ليس من المناسك وهو ما صححه وان أطال جمع في رده على أن من قال أنه منها كالمجموع في موضع أراد أنه من توابعها كالسجدة الثانية من توابع الصلاة وليست منها ومن ثم لم يجز الجبر فعله واتجه أنه حيث وقع أثر تسكه لم يجب له نظر التبعية والواجب لا تنافها ولا يلزم من طلبه في التسك عدم طلبه في غيره الأثرى ان السواك سنة في نحو الوضوء وهو سنة مطلقاً فأفهم المتن أنه لو خرج من عمران مكة لحاجة فطره له

(قوله) محمداً أو غيره يأتي فيه نظير ما مر فتذكر (قوله) ولادم مع الترتيب كذا في أصله رحمه الله وعبارة ابن شهابه وكثير من الشراح مع التدارك وهي واضحة ولعل مراد الشارح رحمه الله مع الترتيب بين الرمي المتروك وروى يوم فترجع إلى ما ذكره ولكن تعبيرهم أوضح مع التساوى بحسب المال فتدبر لا يقال أشار بذلك إلى أن الدم على المقابل دم ترتيب وتقدير لا ناقول لأمعنى للاقتصار على الترتيب (قوله) أو منى عقب نفره أى وقبل مفارقتها أخذ ما يأتي فيمن فارق مكة لحاجة ثم طهره السفر والله أعلم (قول المتن) طواف للوداع يتردد النظر في الصغير هل يلزم وليه أن يطوف به للوداع أولاً الذي يظهر أنه ان قلنا أنه من المناسك أو ليس منها ولكنه خرج به أثر تسك وجب أماف الأول فواضع واما في الثاني فلما أشار إليه الشارح هنا بأنه وان لم يكن منها فهو من توابعها ويحتمل في الثانية أن لا يجب نظراً لكونه ليس منها وان لم يخرج به اثر التسك فلا وجوب هذا ما ظهر الآن ولم أر في ذلك نصاً قال العزبن جماعة لم نرفقه نقلاً وعندى أنه يجب ان قلنا ان طواف الوداع من جملة المناسك والا فلا انتهى (قوله) واتجه أنه الخ سبق له في محبة الطواف من هذا الشرح ما يقتضى اشتراط التية اذ وقع أثر تسك بناء على أنه ليس من المناسك واستوجه في الحاشية اشتراطها ان قلنا أنه من المناسك لوقوعه بعد التحلل التام فتحرر من ذلك أنه رحمه الله في المسئلة ثلاثة آراء (قوله) أثر تسكه الخ طاهره أنه اذا وقع بعد تسكاً لا يحتاج لية ولو طال الفصل جداً

(قوله) لاجل طواف الوداع جزم به نكيدته
 في شرح المختصر (قوله) كسائر الواجبات
 أي قياسا على سائر الواجبات في طواف
 وداع اثر نسك ولشبهه بها صورة في غيره
 وهذا على الصحيح الشيخين السابق ولا يخفى
 ضعف التعديل الثاني اذ لو تم لزوم الدم في ترك
 المنذور ولو قال لشبهه بأي بالواقع اثر
 نسك لكن أنسب في الجملة فتأمل
 (قوله) نعم التجربة لادم عليها الان واقع
 الترتل في مردها المحكوم بأنه طهر فرفع
 الجواد ووجهه ظاهر ويقضى قصر بجه
 هنا في الدم وعدم تعرضه لنفي الوجوب
 وقوله في فتح الجواد وتجبره فعله أنه لا يجب
 عليها فعل الطواف وهو محل تأمل اذ تقوم
 قولهم هي كطاهر في العبادات يشمله
 وعدم لزوم الدم لانه من قسم الاموال
 والاصل براءة الذمة فلا يلزم مع الثلث ثم
 رأته في الحاشية قال وقول الرواني
 تطوف طاهره الوجوب سواء قلنا
 يوجب الدم أم بعدهم وله وجه اذهي
 في العبادات كطاهر ولا ينافيه سقوط
 الدم على القول به لانه يعني آخر لا يقال
 يمنع عليها المكث فكيف تؤمر به لانه انقول
 استثنى القرض وهذا منه انتهى (قوله)
 لم يجزئه عنه كلام الشارح في مختصر
 الايضاح يقتضي أيضا أنه لا بد في سقوطه
 من العود والطواف وهل هو على اللاحقة
 أو يعيد بما اذ لم يمكن العود بقصد
 الاعراض عن السفر لتين ان سفره
 لم يكن وجوبا بحسب نفس الامر كل محتمل
 (قوله) مسافة القصر أو نحو وطنه
 ولم يظهر وجه اسقاطه هنا (قوله) في نوبة
 حبسهما هي حينئذ حائض فالأولى
 كحاشية

السفر لم يلزمه دخولها لاجل طواف الوداع لانه لم يتخاطب به حال خروجه وهو محتمل (ولا يمكن
 بعده) كركعته والدعاء المندوب عقهما ثم عند الترتل وان أطال فيه بغير الوارد وانسان زمزم لشرب
 من مائها فان مكث لذلك وحده أو مع فعل جماعة أقيمت عقبه وفعل شيء يتعلق بالسفر كشرائه زاد وشد
 رحل وان طال لم يلزمه اعادته والا كعبادة وان قالت وقفا من وصلة جنازة فعل ما اقتضاه اطلاقهم
 لكن الاوجه بل المنصوص اغتفر ما بقدر صلاة الجنازة أي أقل مما يمكن منها فيما يظهر من سائر
 الاغراض اذ لم يعرج لها الزمة ولو ناسيا أو جاهلا بخلاف من مكث بالا كراه أو نحو اغتناء على الوجه
 (وهو واجب) على كل من ذكرنا لما مر (يجب تركه) أو ترك خطوة منه (بدم) كسائر
 الواجبات فيما هو تابع للنسك ولشبهه بها صورة في غيره فاندفع ما قيل يلزم من كونه من غير المناسك
 ان لادم فيه على مفارق مكة في غير النسك نعم التجربة لادم عليها الاشك في وجوبه عليها باحتمال كل زمن
 يمر عليها للغيض (وفي قول سنة لا يجبر) أي لا يجب جبرها كطواف القدوم ووفق الاول بان هذا
 تخية غير مقصود في نفسه ومن ثم دخل تحت غيره بخلاف ذلك اذ لو طواف الافاضة فقصه
 عند خروجه لم يجزئه عنه (فان أوجنا فخرج بلا وداع) عمدا أو غيره (وعاد قبل) بلوغ نحو
 وطنه أو (مسافة القصر) من مكة لان الوداع للبيت تناسب اعتبار مكة لانها أقرب نسبة اليه
 من الحرم وقيل من الحرم نظير ما يأتي ويرده ما تقرر من الفرق (سقط الدم) أي بان انه لم يجب لانه
 لم يعد عن مكة بعد انقطع نسبه عنها وعوده هنادون ما يأتي واجب ان أممته (أو) عاد
 وقد بلغ مسافة القصر سواء أعاد منها أو (بعدا) وان فعله (فلا) يسقط الدم (على الصحيح)
 لاستقراره بما ذكر (والحائض) والنساء ومثلهما مستحاضة تفرقت في نوبتها فيها وذو جرح
 نضاح يحشى منه تلويث المسجد (النفرا) طواف (وداع) تخفيفا عنها كما في الصعيين
 نعم ان طهرت أو انقطع ما يخرج من الجرح قبل مفارقتها لا يجوز القصر فيه مما مر لزومها العود
 لتطوف أو بعد ذلك لم يلزمها الاذن لها في الانصراف وبه فارتقت ما مر من خروج بلا وداع والحق بها
 المحب الطبري من خاف نحو طالم أو غريم وهو معسر وفوت رقة ونظر فيه الاذعري ثم بحث وجوب
 الدم ووفق بأن منه عازية بخلاف هؤلاء (ويست) لكل أحد (شرب ماء زمزم) لما في خبر
 مسلم انها مباركة وانما اطعام طعم أي فيها قوة الاعتناء الايام الكثيرة لكن مع الصدق كما وقع لاني ذر
 رضى الله عنه بل غي لحمه وزاد منه زاد أبو داود والطحاوي وشقاء سقم أي حسي أو معنوي ومن
 ثم سن لكل أحد شربه وان قصد به نيل مطلوباته الدنيوية والاخرى وتلجج به زمزم لما شرب له سند
 حسن بل صحيح كما قاله أئمة به يرذ على من طعم فيه بما لا يحسد ويسن عند اذاعة شربه بالاستقبال
 والجلوس وقامه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز ثم اللهم انه بلغني ان رسولك محمد اصاب الله عليه وسلم
 قال ماء زمزم لما شرب له اللهم اني أشربه لكذا اللهم فاعل في ذلك بفضل ثم يسمي الله تعالى ويشربه
 ويتنفس ثلاثا وان تضلع منه أي يتلى ويكره نفسه عليه لخبر ابن ماجه ما بينا وبين المناقنين انهم
 لا تضلعون من ماء زمزم وأن ينقله الى وطنه واستشفوا وتبركوا ولغيره ويسن تحوي دخول الكعبة
 والاكثر منه فان لم يتيسر فاني الحرم منها وأن يكثر الدعاء والصلاة في جوانبها غايه من الخضوع
 والخشوع وغض البصر وأن يكثر من الصلاة والطواف وهي أفضل منه ولو للغرباء كما مر وأن يختم
 القرآن بمكة لانها نزل أكثره ومن الاعتبار وهو أفضل من الطواف كما مر (و) يسن بل قيل
 يجب واتصركه والمنازع في طلبها زال مصل (زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) لكل أحد
 كما ثبت ذلك مع أدلتها وأدائها وجميع ما يتعلق بها في كتاب حافل لم اسبق الى مثله سميت الجوهر المنظم

في زيارة القبر المذكور وقد سمع خبر من زارني وجبت له شفاعتي ثم اختلف العلماء أئمة الاول في حق
مرید الحج تقديمها على الحج أو عكسه والذي يتجه في ذلك ان الاول لمن مر بالمدينة المشرفة ولمن وصل مكة
والوقت متسع والاسباب متوفرة بتقديمها فان اتفق شرط من ذلك سن كونها (بعد فراغ الحج)
وما أهدمته عبارته من قصر ذب الزيارة أو هي وما قبلها على الحاج غير مراد وانما المراد ان الحج
آكد لان تركهم لها وقد أتوا من أقطار بعيدة وقربوا من المدينة فبيع جدا كما يدل له خبر من حج ولم يزرني
فقد حقا وان كان في سنده مقال ١* (فصل) * في أركان التوسك وبان وجوه اداها وما يتعلق
به (أركان الحج خمسة الاحرام) به أي نية الدخول فيه أو مطلقا مع صرفه اليه (والوقوف والطواف)
اجباعا في الثلاثة (والسعي) للغير الحج كما بينه الأئمة اسعوا فان الله كتب عليكم السعي (والحلق)
أو التقصير (اذا جعلنا نسكا) كما هو المشهور كما لتوقف التحلل عليه مع انه لا بد له وله ركن
سادس هو الترتيب في معظم ذلك اذ يجب تأخير التكلى عن الاحرام وما عدا الوقوف عنه والسعي عن
طواف الافاضة ان لم يكن سعي بعد القدوم وجري في المجموع على انه شرط واليه يحيل كلامه هنا وصر
في ترتيب نحو الوضوء والصلاة ما يؤيد الاول (ولا تجبر) الاركان ولا بعضها بدم ولا غيره لانعدام
المساهية بانعدام بعضها وما عداها ان جبر بدم كالرعي سعي بعضا والاسمي هيبة (وماسوى الوقوف
أركان في العمرة أيضا) لذلك لكن الترتيب هنا في كلاهما وبأن في الهبة الكلام عليه أيضا بما يغني
مراجعته (ويؤدى التوسك على أوجه) ثلاثا تأتي وللتسك من حيث هو الحج وحده وبالعمرة وحدها
وعنهما احتراز بالثنية (أحدها الافراد بان حج) من الميقات أو دونه (ثم يحرم بالعمرة) ولومن أدنى
الحل (كاحرام المكي) وكذا لو أحرم من الحرم لان الاتم والدم لا دخل لهما في التسمية كما هو واضح
نعم قد يؤثران في الافضلية الآتية (وبأنى بعلمها) وقد يطلق على الاتيان بالحج وحده وعلى ما اذا
اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج فخصره فيما في المتن باعتبار الاشهر أو الاصل وواضح ان تسمية الاول افرادا
المترتبة بمجرد التسمية المجازية لا غير اذ لا دخل له في الافضلية وأما الثاني فسميته افرادا حقيقة شرعية
فهو من صور افراد افضل قال جمع متقدمون بلا خلاف وأقرهم محققو التأخيرين ولا ينافيه تقييد
المجموع وغيره أفضليته بأن حج ثم يعتمر لان ذلك انما هو بيان انه افضل على الاطلاق خلافا لمن زعم
ان الاول هو افضل على الاطلاق ولا ينافي ذلك أيضا ما بأن الشروط الآتية انما هي شروط
لوجوب الدم لا لتسميته بمتعاوم ثم اطلق غير واحد كالشيخين على ذلك انه متنع لان المراد انه يسمى بمتعا
لغويا وأشرعا لكن مجازا لا حقيقة لاستحالة اجتماع الافراد الحقيقي والتمتع الحقيقي على شئ واحد
فتأمله (الثاني القران بأن يحرم بهما) معا (من الميقات) أو دونه لكن بدم (ويجوز عمل
الحج) فيه اشارة الى اتحاد ميقاتيهما في المكي وان الغلب حكم الحج فيجزئه الاحرام بهما من مكة
لا العمرة فلا يلزمه الخروج لادنى الحل (فيعصيان) اندراجا للاصغر في الاكبر للغير الحج من أحرم
بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي عنهما حتى يحل منهما جميعا وفي الصحيحين فهو وهذا أصل
صورة القران فاحصرهما لذلك أيضا (ولو أحرم بعمرة في أشهر الحج) أو قبلها ثم حج في أشهره
في الثانية (قبل) الشرع في (الطواف كان قارنا) اجباعا بخلاف ما اذا شرع في الطواف
ولو بخطوة فانه لا يصح ادخاله حينئذ لا خذ في أسباب التحلل ولا يؤثر نحو استلامه الحجر نية الطواف
لانه مقدمته وليس منه ذكره في المجموع ونقل شارح عنه خلافا سهو وقد شغل المتن ما لو افسد العمرة
ثم أدخل عليها الحج فيعتقد احرامه بفساد ويلزمه المضى وقضاء التوسك (ولا يجوز عكسه) وهو
الحال العمرة على الحج (في الجديد) اذ لا يستفاد به شيئا آخر (الثالث التمتع بأن) حصر باعتبار

* (فصل في أركان التوسك) *
(قوله) في كلاهما في المستقلة كما هو
ظاهر أما جملة القارن فلا (قوله)
والتسك من حيث هو الخ ظاهر كلامه
بل صريحه ان تأدية التوسك من حيث هي
متحصرة في الصورتين وهو محيل تأمل
فالاولى ما ذكره صاحب الفنى والهاية
كغيرهما من أنها تحقق بالثلاثة الاول
أيضا فيكون لها خمسة أوجه (قوله)
ولومن أدنى الحل لا حقيقة محيل تأمل
(قوله) لكن مجازا لا حقيقة ذلك ان للتمتع
والاستحالة ممنوعة اذ حاصل ذلك ان للتمتع
معنيين أحدهما بيان الافراد والآخر
بجماعه في صورة ولا يجوز فيه كالوزر
والتمتع ولعلهم رحمه الله تعالى لم يح
يؤدى الى تفضيل الشئ على نفسه وواضح
أنه ليس يلزم بمآذ كره فتأمله (قوله)
في أشهره في الثانية هي ما لو أحرم بالعمرة
قبل أشهر الحج فالمراد الاشعار بأنه لو أحرم
فهم بالحج قبل أشهر لغا ولم يكن قارنا ولا
أن تقول كما أنها محتاجة الى هذا التعبد
فكذا الا ولي يخرج ما لو استمر على
احرامه بالعمرة حتى خرجت أشهر الحج فان
احرامه به حينئذ لا يحل كما هو ظاهر ثم رأيت
الحشى قال قوله في الثانية هلا قال فيها

(قوله) بما يخالف ذلك ضعيف الأول
 بأن يقول بأنه محمول على ماذا نوى
 الاستيطان بذلك المحل ثم أحرم بالحجرة
 كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام وغيره (قوله)
 وقوله من مكة هو كما بعده شرط للدم ولك
 أن تقول ان كان المراد بيان مطلق التمتع
 فلا وجه لقوله رحمه الله من مكة أو الموجب
 للدم فهو مع بعده من صنعهم رد على أن
 اللائق حينئذ استيفاء الشروط ويتجلب
 باختيار الأول وقوله من مكة خرج
 مخرج الغالب فلا مفهوم له (قوله) لانه
 صلى الله عليه وسلم اختار الأفراد أولئك
 أن تقول بناء على قول بعض المحققين أنه
 لم يثبت عن رواية نسكه صلى الله عليه
 وسلم أنه تلفظ بالنسك أي وانما كان يسمى
 نسكه في تلبسته بحتم أن يكون صلى الله
 عليه وسلم أحرمهما معا وأولاهم كان
 صلى الله عليه وسلم بينهما معا في تلبسته
 ناره و يقتصر على أحدهما أخرى فروى
 القرآن من سمع ذكرهما معا دون
 ماعده و روى الأفراد من سمع تسميته
 الحج فقط فها دون ماعده وان من سمع
 تسمية العمرة فقط سمها متمتعاً أي مريدا
 للتمتع الشرعي بحسب فهمه اذ اللائق
 بكاله صلى الله عليه وسلم عدم الاختلال
 بأحد النسكين فأمل (قوله) وعكسه
 يعني وعدم الهدى يمنع الحج (قوله) أي
 الاعلينا كرم الله وجهه الظاهر انه
 استدل بالمنه على الدارقطني ولك
 أن تقول لا حاجة بالنسك لان مقصود
 الدارقطني ان كلامهم رضى الله عنهم
 حيث أتى بالنسكين بعده صلى الله عليه
 وسلم أفرد سواء كان تلبسه به في زمن
 خلافه أو قبل والله أعلم (قوله) لسكراته
 تأخيرها هل هو على الخلافه فيكره لكل
 من حج ان لا يعتبر في سنته أو هو محمول
 على فريضة الاسلام محل تأمل ونيل
 الثاني أقرب

ما مر أيضا (يحرم بالحجرة من ميقات بلده) يعني طريقه (ويفرغ منها شئى حجام من مكة) في
 أشهر الحج سمي بذلك لتمتع بسقوط عوده للأحرام بالحج من ميقات طريقه وقبل لتمتع به بين النسكين بما
 كان محظورا عليه وقوله من ميقات بلده غير شرط بل لو أحرم دونه كان متمتعاً و يلزمه مع عدم المجاوزة
 ان أساء به ادم التمتع وان كان بين محل احرامه ومكة دون مرحلتين وما في الروضة مما يخالف ذلك ضعيف
 وقوله من مكة هو كما بعده شرط للدم لا لتسميته متمتعاً (وأفضلها) أى الثلاثة بل الخمسة (الأفراد)
 لان روايته أكثر ولان بقية الروايات يمكن ردّها اليه بحمل التمتع على معناه اللغوي وهو الارتفاع
 والقران على انه باعتبار الآخر لانه صلى الله عليه وسلم اختار الأفراد أولاً ثم أدخل عليه الحجرة
 خصوصية له لما حقه على بيان جوازها في هذا المجموع العظيم وان سبق بيانها من قبل متعديدا وانما
 أمر من لا هدى معهم أن يحجوا وقد أحرموا بالحج ثم خروا على احرامهم به مع عدم الهدى فسخه الى
 العمرة خصوصية لهم ليكون الفضول وهو عدم الهدى للفضول وهو الحجرة لان الهدى يمنع الاعتقاد
 أو عكسه لانه خلاف الاجماع ولا جماعهم على عدم كراهته واختلافهم في كراهة الآخرين ولعدم دم
 فيه بخلافهما والجبر دليل للنقص ولو اظلم الخلفاء الراشدين عليه بعده صلى الله عليه وسلم كما رواه
 الدارقطني أى الاعلينا كرم الله وجهه فانه لم يحج زمن خلافه لاستغفاله بقتال الخارجين عليه وانما
 كان نيب ابن عباس رضى الله عنهم نعم شرط أفضليته أن يعتزم سنته بأن لا يؤخرها عن ذى الحجة
 والا كان كل منهما أفضل منه لسكراته تأخيرها عن سنته وان أطال السبكي في خلافه وبحث
 الاسنوى أفضلية قران أو تمتع اتبعه بحجته لا شتماله على المقصود مع زيادة عمرة أخرى وتبعه عليه جمع
 وقد رددته في الحاشية ثم رأيت شارحاً رده لكن بما فيه نظر ظاهر وبأنى من أتى بعمرة أو بأحرامها
 فقط قبل أشهر الحج متمتع أى بالمعنى السابق آ نفا لكن لادم عليه ومع ذلك لا ينبغي لمن بسكه يريد
 الأفراد الا فضل ترك الاعتزام في رمضان مثلاً لا لثبوتها لان الفضل الخاص لا يترك لمترقب ونظيره
 ما يأتي انه ليس مرادهم بنسك تحرى مكان أو زمان فاضل للصدقة تأخيرها اليه لانه لا يدري أذكره
 أولاً بل الأكثر منها اذا أدركه (وبعده التمتع) لان التمتع يأتي بعلمين كعلمين وانما يرجع أحد
 الميقاتين فقط بخلاف القارن فانه يأتي بعلم واحد من ميقات واحد وفي نسخ ثم القرآن ولا اشكال فيها
 لان بعده مرتبتين آخرين كل منهما من بعض تلك الأوجه (وفي قول) أفضلها (التمتع) وهو مذهب
 الحنابلة وأطالوا في الانتصار له وفي قول القرآن أفضل وهو مذهب الحنفية واختاره جمع من اكابر
 الاصحاب (وعلى المتمتع دم) اجماعاً لوجه الميقات اذ لو أحرم بالحج أولاً من ميقات بلده لا يحتاج بعده
 الى أن يحرم بالعمرة من أدنى المحل والتمتع لا يخرج من مكة بل يحرم بالحج منها وهذا يعلم الوجه
 فحين كثر العمرة في أشهر الحج انه لا يتكرر عليه وان أخرج الدم قبل التكرار لان رجحه الميقات
 بالمعنى الذي تقرر لم يتكرر والدم هنا وحيث أطلق شاة أو سبع بدنه أو بقرة بما يجزئ اخية
 (شرط) أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك أى ما ذكر من الهدى والصوم
 عند تقديمه أى على من لم يكن أهله أى وطنه حاضري المسجد الحرام وقبل الإشارة لحل الاعتزام في
 أشهر الحج فيتمتع على حاضريه في أشهره وهو بعيد من سياق الآية كما هو ظاهر (وحاضر وهن)
 استوطنوا بالفعل لا بالنسك حاله الاحرام لا بعده سواء أكان الاحرام بقرب مكة أم لا جاوز الميقات مريدا
 للنسك أم لا على العتد من اضطراب طويل في ذلك بقية في الحاشية وغيرها محلا (دون مرحلتين)
 بخلاف من بمرحلتين أو أكثر لان من على دون مسافة القصر من موضع كالحاضر فيه لم يسمى حاضراً
 قال تعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر رأى آية وهى ليست في البحر بل قرية منه

(قوله) أقل تحوزا من حمله على جميع الحرم قد يقال القلة والكثرة لا تعقل الامم التعدد ولا تعدد هساب التوزع على كل تقدير واحد وهو التعبير باسم الجزء من الكل فلو عبر بنحو الاقرب لكان أعذب (قوله) ومحاجيره أطلق المحاجير هنا عبارة الحاشية الاولاد لمحاجير وهي أحسن فتأمل (قوله) على المنقول من اعتبار الاستيطان (٤٧٥) (قوله) خلافا لجمع قائلين بعدم التعدد مع القول بالاعتدال من اعتبار الاستيطان مع إيمان عدم التعدد

بالتدخل للنحاس وهو ما أشار الشارع رحمه الله تعالى الى الرده بمنع النحاس (قوله) ان الحائض بدل من الضعيف (قوله) حالة الاحرام بالعمرة في التمتع (قوله) أو بهما في القران (قوله) ملحق بالحاضرين بل حاضر فلو عبر به كان أولى (قوله) ومن ثم لو نوى التفرغ على ما تقرر من ان المراد بالعمرة جميع أعمالها (قوله) على المشهور من أنه تمتع (قوله) لان المراد بالمقات ميقات الافاق اراد بميقات الافاق فيما يظهر المواقيت المعينة شرعا وبما أحق بها الموضع الذي عرض له فيه الاحرام ومسكن من مسكنه بين مكة والمقات (قوله) فان عاد ولو بعد دخوله مكة ولو احدث من ذلك محرم بالحلج قبل الوقوف يتنقض نفع العود قبله ولو بعد طواف القدوم فيما لو أحرم بالحلج خارج مكة ثم دخلها وأطواف الوداع للمسنون عند الذهاب الى عرفة وقد خيم في فنع الجواد بان العود حينئذ لا ينفع المتع ولا القارن وهو مقتضى ما في شرح الروض وخص في الحاشية تعميم النسك الذي يمنع التلبس بنفع العود بالمتع وما القارن بعمرة العود قبل الوقوف وان سبقه نحو طواف القدوم وفرق بينهما بما لا تخلو عن تكاف وهو مقتضى متن الروض فانه عبر في المتع بقيل النسك وفي القارن بقيل الوقوف لكن زاد شارحه رحمه الله في هذا المحل قوله أو نسك آخر كما أشرت

وتعتبر المسافة (من مكة) لان المسجد الحرام في الآية غير مراد به حقيقة اتفاقا وحمله على مكة أقل تحوزا من حمله على جميع الحرم (قلت الاصح) اعتبارها (مع الحرم والله أعلم) لان الاغلب في القران استعمال المسجد الحرام في الحرم ومن له مسكن قريب من الحرم ويعيد منه اعتبر ما مقامه أكثر ثم ما به أهله وماله وانما أكثر ثم ما به أهله كذلك ثم ما به ماله كذلك ثم ما قصد الرجوع اليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه وأهله حليلته ومحاجيره دون نجواب واخ ولو تمتع ثم قرن من عامه لمزمه دنان على المنقول المعتد خلافا لجمع موحي الدمين فلم يمكن التدخل وعلى الضعف الذي انتصر له كثير من وطا لوافيه نقلا ومعنى الحاضر من الحرم أو قرب به حالة الاحرام بالعمرة أو بهما لا يلزمه الا لانه حال القران ملحق بالحاضرين (وان شفع عمرته) أي نسبة الاحرام بها وابعدها من الاعمال (في أشهر الحلج) لان الجاهلية كانوا يعدونها فيها من الجفر النجور فرخض الشارع في وقوعها فيها دفعا للشبهة عن نجو غرب قدم قبل عرفة بمن طوي لم يعد استدامته احرامه بل يتحلل بعمل عمرة مع الدم ومن ثم لو نوى الاحرام بالعمرة مع آخر جزء من رمضان وافي بأعمالها كلها في شوال لم يلزمه دم مع انه تمتع كن أي بها كما قبل أشهر الحلج على المشهور كما قاله الرافعي ومما يعلم منه ان هذا لا ينافي كونه من صور الافراد الفاضل وان يكون وقوعها في أشهر الحلج (من سنته) أي الحلج فلو اتفق في سنة ووج في اخرى فلا دم كما جاء عن العصاة برضى الله عنهم بسند حسن (وان لا يعود لاحرام الحلج الى الميقات) الذي أحرم منه بالعمرة احراما جزاءا كان لم يخطر له الا قبل دخول الحرم كما يشمله كلامهم والحق بعضهم به أفا قيا بمكة خرج منها لادنى الحل وأحرم بالعمرة ثم فرغ منها وأحرم بالحلج من مكة وخرج لادنى الحل فلا دم عليه ليس في محله لان المراد بالمقات ميقات الافاق وما أحق به لا المسكن كما صرح حوايه وبسنة في شرح الغياب أو مثل مسافته أو ميقات آخر غيره أو مر حلتين من مكة واما ما في الروضة فيما لو عاد لميقات أقرب ينفعه العود لانه أحرم من موضع ليس ساكنه من حاضري الحرم المقتضى انه لا يجزئ العود لذات عرق أو قرن أو يلزم على مرجعه ان المسافة في الحاضر من الحرم فغير مراد فيما يظهر لان هذا التعليل جرى على طريقه الرافعي ولا يلزم من ضعفه ضعف الجعل فتأمل ويفرق بين اعتبارهما هنا من مكة ثم من الحرم برعاية التخفيف فهما المناسب لكون التمتع مأذونا فيه فان عاد ولو بعد دخول مكة ولو احدث من ذلك محرم بالحلج قبل الوقوف أو أحرم منه فلا دم للتمتع لان وجبه ربح الميقات ولا ربح حينئذ وانما لم يكف المسمى بالجواز العود لا قرب تغليظا عليه لتعديده وخرج بقول للتمتع ما لو عاد قبل اعمال العمرة ثم أحرم بالحلج فان الذي عليه حينئذ هو دم القران لا التمتع * تنبيهان * احدهما كما تعتبر هذه الشروط للدم تعتبر في وجه لتسميته متمعا فان شرط كان افراد والاصح انها لا تعتبر لتسميته ومن ثم قال أصحابنا يصح التمتع والقران من المكي خلافا لابي حنيفة رضى الله عنه فانهم ما الموجب للدم حقيقة هو ما ذكر في الشرط الثاني واما ما خرج ببقية الشروط فهو

اليه آتقا واما صاحب الغنى والنهاية في تعذر ضال هذا القيد في التمتع وقيداه في القارن بالوقوف تعالظا ههنا من الروض (قوله) ثم أحرم بالحلج ظاهرا بل صريح في ان احرامه بالحلج بعد عودته الى الميقات وحينئذ فلزم دم القران واضع وان العود لم يفده الاسقاط دم التمتع لان وجود العود قبل التلبس بالقران فاني يفيد في اسقاط دمه فلو فرض أنه أحرم بالحلج من مكة ثم عاد الى الميقات فقتضى تصويره هنا سقوطه ما هو الظاهر وان أهرم قوله السابق فلا دم للتمتع خلافا فتأمل ولغير مرتين عدم الخطأ بدم التمتع بالكيفية لان شرطه أن يفرغ من أعمال العمرة ثم يحرم بالحلج ولم يوجد ذلك هذا وان ان تقول في الصورة الاولى ينبغي ان لا يجب دم القران لان المخطط فيه ربح الميقات ولم يربح ميقاتا فلما قطع المسافة مرتين والله أعلم ثم رأيت في الحاشية مانصه بوله بعد دخول مكة بفهم أنه لو عاد قبل دخوله لم يسقط الدم وهو كذلك على الوجه لو وجب قطع كل المسافة بين مكة والميقات لكل من التمسك وان لو أحرم بالعمرة من الميقات ودخل مكة ثم رجع اليه قبل الطواف فاحرم بالحلج لم يلزمه دم وان كان قارنا وظاهرا وقضاء كلام الدارمي وأقره السبكي انتهى بقوله والله هو عين ما بحثه فله الحمد ثم رأيت تليذه في شرح المختصر قال مانصه لو أحرم بالعمرة من الميقات ولما دخل مكة عاد اليه وأحرم منه بالحلج لادم للقران لانه قطعها الكل منها خلافا لشرح المنهاج انتهى

(قوله) تأتي هنا ما يأتي الخ يقتضي وجوب الاقتراض لكن في فتح الجوادوان وجد من يقرضه فيما كالتميم انتهى ويظهر ان هذا أوجه مما في النسخة ويؤيده نصريحهم هنا بأنه يقدم الدين ولو مؤجلاً على الدم (قوله) عقب أيام التشريق (٤٧٦) محله كما يؤخذ من الحاشية في غير طواف

الوداع اما هو فيصوم فيه عند استقرار
الدم بالوصول الى مسافة العصر مطلقاً
أو الى دونها وهو وطنه أو لوطنه كالمسبق
سأناه (قوله) فلا يراد من الآية تقديم
المخذور وقصر المراد على الفرد النادر
واتاكونه من جملة ما يفحذ ورفع
والحاصل ان الحلقى الآية صادق
بالصورة المذكورة فان كان ثم تقدم من
الخارج فهو العدة في الجواب لا ما افاده
والافاد الاشكال باقي بحاله (قول المتن)
قبل يوم عرفة بل وقبل الثامن لاستغاله
بجرته السفر كذا افاده تليذه في شرح
المختصر (قوله) ولا يوطئه الخ كان
الاحسن أن يقيد الرجوع في كلام
المصنف بكونه بعد الفراغ للحسن
تقرير ما ذكره من مسبق (قوله) ثم خلق
فيه جاز له جزئه بلذته (قوله) ومدة سيره
على العادة كذا أطلقوه وقد يقال لم لا
يستثنى منها ثلاثة أيام لأنه لا يتعين عليه
فعل الثلاثة عقب أيام التشريق بمكة
قبل سفره بل أنه يفعلها في أول سفره
كما هو ظاهر والقضاء لا يتعدى على الاداء
فليجزى وكتب أيضاً قدس سره ظاهر
كلامهم أنه لا عبرة بما اعتد من الافاقة
الطولية بمكة عقب أيام التشريق وهو
واضح لأنه لا ضرورة اليه بخلاف مدة
السير وهذا وقوله على العادة الغالبة
يقتضي أنه لا عبرة بسيره بالفعل اذا خالف
العادة والغالب حتى لو وصل الى
في لحظة من مكة الى مصر فلا بد له من
التفريق بمدة السير المعتاد وهو محل
تأمل اذ لو فرض ذلك بعد اداء الثلاثة
بمكة فواضح ان فعل السبعة عقب
وصوله فليتأمل (قوله) التفريق بخمسة
أيام كذا في أصله رحمه الله وهو محل تأمل
والموجود في سائر كتبه ما ربه أيام وهو
واضح ثم رأيت المحشى قال قوله بخمسة الظاهر بأربعة انتهى

كل استثنى منه (وقت وجوب الدم) على التمتع (أحرامه بالحي) لأنه انما يصير متمتعاً بالعمرة قال الخ حينئذ
ومع ذلك يجوز تقديم غير الصوم عليه لكن بعد فراغ العمرة لا قبله (والأفضل ذبحه يوم النحر) لأنه
الاتباع فمن ثم أخذ منه الأئمة الثلاثة امتناع ذبحه قبله (فان عجز عنه في موضعه) وهو الحرم ولو شرعاً
بأن وحده بأكثر من ثمن مثله ولو بما يتقارب به نظير ما مر في التيمم أو هو محتاج إلى ثمنه ويظهر ان يأتي
هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار منه أو العرا الغالب واعتبار وقت الاداء
لا الوجوب وقياس ما تقرران من على دون مرحلتين من محل يسمى حاضر افيه وما يأتي في الذيات انه
يجب تعلمه من دون مسافة القصر ان يلحق بموضعه هنا كل ما كان على دون مرحلتين منه ولم أر من
تعرض له ولو أمكنه الاقتراض قبل حضور ماله الغائب تأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيما يظهر
(صام) ان قد روان علم انه يقدر على الهدى قبل فراغ الصوم فان عجز عنهم تأتي فيه ما مر في رمضان
كالمومات هنا وعليه هذا الصوم مثلاً يصوم عنه وليه أو يطعم (عشرة أيام ثلاثة) منها في نحو التمتع والقران
وترك الميقات في الحج بخلاف نحو الرمي مما يجب بعد الحج فيصوم الثلاثة عقب أيام التشريق اما تركه
في العمرة فوقت اداء الصوم فيه قبل فراقها أو عقبه لأن وجوبه حينئذ لا يتوقف على الحج فلم ينظر اليه
فيه (في الحج) قبل يوم النحر ولو لمساfer الآية أي أن أحرم به زمن يسعها قبل يوم النحر فان لم يسع
الأعضاء واجب ولا يلزمه تقديم الاحرام حتى يلزمه صومها على المنقول الذي اعتمده لأن تحصيل سبب
الوجوب لا يجب فن جعل هذه امن باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب قد وهم وانما لم يجز صومها
قبل الاحرام لأنه عبادة بدنية وهي لا يجوز تقديمها على وقتها وبه فارق ما مر في الدم املوا خرعا عن يوم
النحر بأن أحرم قبله زمن يسعها ثم آخر التحلل عن أيام التشريق ثم صامها فانه يأثم ويكون قضاء وأن
صدق انه صامها في الحج لندرة فلا يراد من الآية ويلزمه في هذا القضاء فوراً كما هو قياس نظامه
لتعديه بالتأخير (تستحب) تلك الثلاثة أي صومها (قبل يوم عرفة) لأن فطره للساجسنة ومحرمة
صومها يوم النحر وأيام التشريق (وسبعة اذ رجع) للآية (الى أهله) أي وطنه أو ماريديوطنه
ولو أمكن أن لم يكن له وطن أو أعرض عن وطنه (في الظاهر) للغير المتفق عليه بذلك وقال الأئمة
الثلاثة كما يقال المراد بالرجوع الفراغ من الحج فعلى الأولى لا يعتد بصومها قبل وطنه أو ماريديوطنه
وطنه ولا يوطئه وعليه طواف افاضة أو سعي أو حلق لأنه الى الآن لم يفرغ من الحج نعم لو وصل لوطنه قبل
الحلق ثم خلق فيه جاز له كما هو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يحتج لاستئناف مدة الرجوع (ويستحب
تسابع الثلاثة) اذا أحرم قبل يوم النحر زمن يسع أكثر منها والاوجب تسابعها كما علم مما مر من
حرمة تأخيرها عنه (و) تسابع (السبعة) مبادرة لبراءة الذمة وخرجان من خلاف من أوجب
التسابع (ولو فاته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام التشريق بعذر أو غيره (فلا يظهر انه يلزمه ان يفرق
في قضائها بينها وبين السبعة) بقدر ما كان يفرق به في الاداء وهو أربعة أيام العيد والتشريق
في الأولى ومدة سيره على العادة الغالبة الى وطنه وما لحق به فهما وذلك لأن الأصل في القضاء انه يحكى
الاداء وانما لم يلزمه التفريق في قضاء الصلوات لأن تفرقها لمجرد الوقت وفدقات وهذا يتعلق بفعل
هو الحج والرجوع ولم يغوتا فوجب حكماتهما في القضاء ومن وطن مكة يلزمه في الأولى التفريق بخمسة
أيام وفي الثانية يوم (وعلى القارئ دم) لما صبحه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر
قالت عائشة رضي الله عنها وكن قارئاً وهو (كدم التمتع) في جميع ما مر فيه ومنه ان لا يعود لما مر
قبل الوقوف وما زاد بقوله ايضاحاً (قلت بشرط ان لا يكون من حاضر المسجد الحرام والله أعلم)
لأن دم القارئ مقيس على دم التمتع فاعطى حكمه فيما

(باب محرمات الاحرام)

وهو هناية الدخول في النسك أو نفس الدخول فيه بالنسك كما مر أي ما حرم بسببه ولو مطلقا قبل لم يف
بما دلت عليه عبارته من استيعاب جميعها لحدفه عقد النكاح ومقدّمات الوطء والاستئناء انتهى
ويجاب بأن الأول معلوم من كلامه السابق أنه لا يحل إلا بالتحلل الثاني ومن كلامه في ولاية النكاح
والثاني من كلامه في الحيض والصوم الدال على أنه يلزم من حرمة الجماع حرمة مقدّماته والثالث
ملحق بالثاني في ذلك وحكمة تحريره ذلك أن فيه تارة وهو أشعث أغبر كما في الحديث فلم يناسبه الترفه
وأيضا لما قصد ذكره ذهابه إلى الموقف متجردا متشعّلا ليقبل على الله بكنيته ولا يشتغل بغيره والحاصل
أن القصد من الحج تحجّر النظاهر لتوصل به لتجرّد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فتأمل
(أحد هاستر) ومنه استدامة السائر وفارق استدامة الطبيب بنسب ابتداءه قبل الاحرام بخلاف
ذلك ومن ثم كان التلبس بما له جرم كالطيب في حل استدامة لانه مندوب مثله (بعض رأس الرجل)
وان قل ومنه الباض المخاذي لا على الأذن كما مر (عما بعد) هنا (سائر) عرفا وان حكى البشرية
كثوب رقيق لا نه بعد سائرنا بخلاف الصلاة ولو غير محيط كعصا بغيره وطن أو حناء تحين للنهي
الصحيح عن تعطية رأس المحرم الميت ورواية مسلم الناهية عن ستر وجهه أيضا قال البهقي وهم من
بعض الرواة وغيره أنها محمولة على ما لا بد من كشفه من الوجه ليتحقق كشف جميع الرأس أما لا يعد
سائرا فلا يضّر تحيط رقيق وتوسد نحو عمامة ووضع يده لم يقصد بها الستر بخلاف ما إذا قصد على نزاع
فيه وانغمس بماء ولو كبر أو حمل خوز نيل لم يقصد به ذلك أيضا واستقلال بعمل وان مس رأسه بل
وان قصد به الستر ونظيره في شعر خرج عن حد الرأس أنه لا شيء يستره كالأجزاء مسحه في الوضوء بجماع
أن البشرة في كل هي المقصودة بالحكم وانما جزأ تصغيره لانه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن
فيه (اللاحقة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وان لم تنع التيمم كثر
أو برد فيحوز مع القدية قياسا على وجوبها في الخلق مع العذر بالنس وذ كرهذا في الرأس لغلبة فيه
والأفوه لا يختص به بل باقي في نحو ستر الدين وغيره كالطبيب (وليس) المحيط بالمهمة نحو (المحيط)
كالتميص (أو المنسوج) كالزرد (أو الملقود) أو الملق أو المنظف للنهي الصحيح عن لبس
المحرم للقميص والعمامة والبرنس والسراويل والخف وتعتبر العادة الغالبة في الملبوس اذ هو الذي
يحصل به الترفه فيجل الارتداء والاتحاق بالقميص والبقاء بأن يضع أسفله على عاتقيه لانه اذا قام
لا يستسك فلا يعد لاساله أو يلتحف به كالمحفة والارتداء بالسراويل كالارتداء برداء ملفق من رفاق
طافين فأكثر بخلاف ما لو وضع طوق القباء أو الفرجية على رقبته فانه وان لم يدخل يديه في كفيه يستسك
اذا قام فيعد لاساله وعقد الأزار وسد محيط عليه ليثبت وان يجعله مثل الحجرة ويدخل فيها التسكة
احكاما له وشذاز راره في عري ان تساعت ولا يتقدم الرداء بذلك لان العقد فيه متع بخلاف الأزار
وغرز طرف الرداء فيه لا عقد الرداء ولا دخل طرفيه بخلاف ولا ربطهما أو شد هما ولو رز في عروة
ولبس الخاتم وتقلد الخفيف وشذ الهيمان والمنطقة في وسطه ثم تحرير ما ذكر من المحيط بالخاء المهمة
لا يختص بجزء من بدن المحرم بل يجري (في سائر بدنه) أي كل جزء منه ككيس اللحية
أو الأصبع بخلاف تعطية الوجه لان سائر لا يحيط به ومن ثم لو احاط به بأن جعل له كيس على قدره
ان تصوّر حرم كما هو ظاهر * تبييه * سائر ما من السور أي البقية فيكون بمعنى باقي أو من سور البلد
أي المحيط بها فيكون بمعنى جميع خلافا لمن أنكر هذا وان تبعه شارح فاعترض المتن بأنه لم يتقدم حكم
شيء من البدن حتى يكون هذا حكم باقيه فان الرأس هنا قسم له لا بعضه (الاذا لم يجد غيره) أي المحيط

(باب محرمات الاحرام)

(قوله) ولو مطلقا أي ولو كان الاحرام
مطلقا (قوله) ويجاب بأن الأول معلوم
بالتأمل فيه يعلم خلوّه عن مقصود الجواب
وكذا في الثاني والثالث مع ما فهمنا من
مزيد التكلف والتعسف ثم رأيت
الحشى أشار إلى شيء مما يرد على كلام
الشارح بتفصيل فليراجع (قوله)
وحكمة تحريره ذلك أي ما حرم ولذا ذكر
اسم الإشارة والتأنيث في فهمنا المعنى
ما (قوله) والحاصل أن القصد الح تأمل
ما الباعث وما حاصله فان كان الغرض
تحرير الحكمة فيها فلا ولي أن يقال
الاصل فيهما كغيرهما من العبادات
الخارجية على الجوارح الظاهرة أو الباطنة
تكميل الباطن أي الحقيقة الانسانية
وتبنيها للتوجه لحضرة الاحدية (قوله)
ومنه الباض كذا في النهاية أيضا (قوله)
لا شيء يستره أي لا على وجه الإباحة ولا
فهو حينئذ ككيس اللحية (قوله) وأن
يجعله مثل الحجرة كذا في أصله رحمه الله
ولو قال له أو منه أو فيه لكان أولى ولعله
من باب الحذف والابتنال وان كان فيه
ضعف في السعة (قوله) ان تساعت كذا
في النهاية أيضا لان تساعت بحيث
أشبهت الحياطة كما نقله في الاسنى عن
الغزالي ومحلى وأقرهما (قوله) خلافا
لمن أنكر هذا الظاهر لمن أنكر ذلك
لان تعليله انما يلائم أنكار الأول ويجاب
بأن مراده أنكر وجود المعنى الثاني لغة
وحينئذ يحسن تقرير اعتراض
الشارح التاسع لانه بناء على أنه لا معنى
للسائر الا الباقي

(قوله) أو نقص بشفقة كذا في أصله رحمه الله وهو مقتضى أن كلامه ومما قبله ومما بعده كف في العدول إلى لبسها على هيئتها وليس كذلك بل لابد من تحقق هيئته أو نقص بشفقة أو لم يجد ساتر العورة مدة فقه فيما يظهر أخذ بما يأتي والألزمة الاتزابه على هيئته أو فقه بشرطه ولو قدر على بيعه وشراء الزرافان كان مع ذلك بدو عورتها أي بحضرة من يحرم عليه نظرها كما هو ظاهر لم يجب والأوجب وإن له لبس الخف لفقدا النعل لكن بشرط قطعه أسفل من الكعبين وإن نقصت به قيمته للامر بمقطعه كذلك في حديث الشيخين وبه فرق عدم وجوب قطع ما زاد من السراويل على العورة قالوا لما فيه من إضاعة المال وكان وجه ذلك تعاهة نقص الخف غالبا بخلاف غيره والمراد بالنعل هنا ما يجوز لبسه للمحرم من غير المحيط كالمداس المعروف اليوم والتاسومة والقباب بشرط أن لا يستر جميع أصابع الرجل والأحرما كالع بالاولى مما حرم من تخريمهم كيس الأصبع بخلاف نحو السرموزة فإنه محيط بالرجل جميعها والزبول المصري وإن لم يكن له كعب واليهما في لاحاطتهما بالأصابع فامتنع لبسهما مع وجود ما لا احاطة فيه ومن ثم قال شارح وحكم المداس وهو السرموزة حكم الخف المقطوع ولا يجوز لبسهما مع وجود النعلين على الصحيح المتخصص انتهى وظاهر اطلاق الاكتفاء بقطعه الخف أسفل من الكعبين أنه لا يحرم وإن بقي منه ما يحيط بالعقب والأصابع وظاهر القدمين وعليه فلا ينافيه تخريمهم السرموزة لأنه مع وجود غيرها ومع ذلك لو قيل أنه لا بد من قطع ما يحيط بالعقبين والأصابع ولا يضر استئثار طهر القدمين لأن الاستمسك بتوقف على الاحاطة بذلك دون الآخرين لكان متجها ثم رأيت المصنف كالاحصاء صرحا بأنه لا يلزمه قطع شيء مما يستر طهر القدمين وعلوه بأنه لحاجة الاستمسك فهو كاستئثار بشرائط النعل وإن العادة قال لا يجوز لبس الزبول المقور الذي لا يحيط بعقب الرجل الاعتد فقد النعلين لأنه ساتر لظاهر القدم ومحيط بهما من الجوانب بخلاف القبب لأن سيره كسر النعل انتهى وصريحه وجوب قطع ما يستر العقبين بالاولى ويفرق بين ما يستر طهر القدمين وما يستر العقب بتوقف الاستمسك في الخفاف غالبا على الاول دون الثاني كاعلم محامير وما تقتضيه علم ما في قول الزركشي كابن العماد والمراد بقطعه أسفل من الكعب أن يصير كالنعلين لا التقوير بأن يصير كالزبول من الإيهام بل والمحالف لصريح قول الروضة وغيرها لو وجد لبس الخف المقطوع نعلين لزمه زعنه فوراً والألزمة الدم اذ لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا الزوم بخلاف ما لو كان يستر عقه أو أصابعه فإن فيه ستر أكثر مما في النعلين فوجب زعنه عند وجودهما فالخالص أن ما ظهر منه العقب ورؤس الأصابع يحل مطلقا لأنه كالنعلين سواء وما يستر الأصابع فقط أو العقب فقط لا يحل إلا مع فقد الأولين وإذ لبس تمتع بالحاجة ثم وجد جاز الزعنه فوراً والاثم وفدى والصبي كالبالغ في جميع ما ذكر وبأنى لكن الاثم على الولي والفدية في ماله لأنه المورط له نعم إن فعل به ذلك أجنبى كان طيه فالفدية على الاجنبى فقط (ووجه المرأة) ولوأتمه (كرأسه) أى الرجل فيما مرفه لهما عن الانتقار واه البخارى وحكمة ذلك أنها تستره غالبا فامرت بكشفه نقضا للعادة لتذكر نظير ما مر في تجرد الرجل نعم لها بل عليها أن كانت حرة على ما بحث لأن رأس غيرها ليس بعورة لكن الذى في المجموع أنه لا فرق وبوجه بأن الاعتناء بستر الرأس ولو من الامة أكثر لقول جمع أنه عورة ولم يقل احداً وجهها عورة أن تستر منه مالا يتأتى ستر رأسها لانه ولم يلزمها أن تكشف منه مالا يتأتى كشف الوجه لانه لا ستر أحوط لها ولها أن تسدل على وجهها شيئاً متجافياً عنه بنحو أعود ولو لغير حاجة فلو سقط فسد الثوب الوجه بلا اختيارها فإن والله أعلم

حساباً أن لم يملكه ولا قدر على تحصيله ولو بنحو استعارة بخلاف الهبة لعظم المنفعة أو شرعاً كان وحده بأكثر من ثمن أو أجرة مثله وإن قل فله حينئذ ستر العورة بالمحيط بلا فدية ولبسه في بقية بدنه لحاجة نحو حراً أو برد فدية فعلم أن له لبس السراويل لفقدا الأزار وفيه خبر صحيح ومجمله أن لم يتأتى الاتزابه على هيئته أو نقص بشفقة أو لم يجد ساتر العورة مدة فقه فيما يظهر أخذ بما يأتي والألزمة الاتزابه على هيئته أو فقه بشرطه ولو قدر على بيعه وشراء الزرافان كان مع ذلك بدو عورتها أي بحضرة من يحرم عليه نظرها كما هو ظاهر لم يجب والأوجب وإن له لبس الخف لفقدا النعل لكن بشرط قطعه أسفل من الكعبين وإن نقصت به قيمته للامر بمقطعه كذلك في حديث الشيخين وبه فرق عدم وجوب قطع ما زاد من السراويل على العورة قالوا لما فيه من إضاعة المال وكان وجه ذلك تعاهة نقص الخف غالبا بخلاف غيره والمراد بالنعل هنا ما يجوز لبسه للمحرم من غير المحيط كالمداس المعروف اليوم والتاسومة والقباب بشرط أن لا يستر جميع أصابع الرجل والأحرما كالع بالاولى مما حرم من تخريمهم كيس الأصبع بخلاف نحو السرموزة فإنه محيط بالرجل جميعها والزبول المصري وإن لم يكن له كعب واليهما في لاحاطتهما بالأصابع فامتنع لبسهما مع وجود ما لا احاطة فيه ومن ثم قال شارح وحكم المداس وهو السرموزة حكم الخف المقطوع ولا يجوز لبسهما مع وجود النعلين على الصحيح المتخصص انتهى وظاهر اطلاق الاكتفاء بقطعه الخف أسفل من الكعبين أنه لا يحرم وإن بقي منه ما يحيط بالعقب والأصابع وظاهر القدمين وعليه فلا ينافيه تخريمهم السرموزة لأنه مع وجود غيرها ومع ذلك لو قيل أنه لا بد من قطع ما يحيط بالعقبين والأصابع ولا يضر استئثار طهر القدمين لأن الاستمسك بتوقف على الاحاطة بذلك دون الآخرين لكان متجها ثم رأيت المصنف كالاحصاء صرحا بأنه لا يلزمه قطع شيء مما يستر طهر القدمين وعلوه بأنه لحاجة الاستمسك فهو كاستئثار بشرائط النعل وإن العادة قال لا يجوز لبس الزبول المقور الذي لا يحيط بعقب الرجل الاعتد فقد النعلين لأنه ساتر لظاهر القدم ومحيط بهما من الجوانب بخلاف القبب لأن سيره كسر النعل انتهى وصريحه وجوب قطع ما يستر العقبين بالاولى ويفرق بين ما يستر طهر القدمين وما يستر العقب بتوقف الاستمسك في الخفاف غالبا على الاول دون الثاني كاعلم محامير وما تقتضيه علم ما في قول الزركشي كابن العماد والمراد بقطعه أسفل من الكعب أن يصير كالنعلين لا التقوير بأن يصير كالزبول من الإيهام بل والمحالف لصريح قول الروضة وغيرها لو وجد لبس الخف المقطوع نعلين لزمه زعنه فوراً والألزمة الدم اذ لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا الزوم بخلاف ما لو كان يستر عقه أو أصابعه فإن فيه ستر أكثر مما في النعلين فوجب زعنه عند وجودهما فالخالص أن ما ظهر منه العقب ورؤس الأصابع يحل مطلقا لأنه كالنعلين سواء وما يستر الأصابع فقط أو العقب فقط لا يحل إلا مع فقد الأولين وإذ لبس تمتع بالحاجة ثم وجد جاز الزعنه فوراً والاثم وفدى والصبي كالبالغ في جميع ما ذكر وبأنى لكن الاثم على الولي والفدية في ماله لأنه المورط له نعم إن فعل به ذلك أجنبى كان طيه فالفدية على الاجنبى فقط (ووجه المرأة) ولوأتمه (كرأسه) أى الرجل فيما مرفه لهما عن الانتقار واه البخارى وحكمة ذلك أنها تستره غالبا فامرت بكشفه نقضا للعادة لتذكر نظير ما مر في تجرد الرجل نعم لها بل عليها أن كانت حرة على ما بحث لأن رأس غيرها ليس بعورة لكن الذى في المجموع أنه لا فرق وبوجه بأن الاعتناء بستر الرأس ولو من الامة أكثر لقول جمع أنه عورة ولم يقل احداً وجهها عورة أن تستر منه مالا يتأتى ستر رأسها لانه ولم يلزمها أن تكشف منه مالا يتأتى كشف الوجه لانه لا ستر أحوط لها ولها أن تسدل على وجهها شيئاً متجافياً عنه بنحو أعود ولو لغير حاجة فلو سقط فسد الثوب الوجه بلا اختيارها فإن والله أعلم

رفعه فوراً فلاشئ والأفان تجمته أو أدامته اثنت وفدت ويسن لها كشف كفها (ولها البس الخيط)
 اجماعاً (الألفان) في الدين أو أحدهما فيحرم عليها كالحمل لبسهما أولسه وتلزمهما
 الفدية (في الأظهر) للنهي عنهما في الحديث الصحيح لكن أهل بآئمن قول الزاوي ومن ثم انتمى للقابل
 بأن عليه أكثر أهل العلم والقانئى يعمل للبدن حتى يقطن وزير بارز على الساعد ليقها من البرد
 والمراد هنا المحشو والمزور وغيرهما وله ألف خرقه بشد أو غيره على يديها ولو لغير حاجة إذ لا يشبه
 القفاز بل لولها الرجل على تحويده أو رجله لم يأثم إلا أن يعقدها أو يبددها أو يخطه وليس للخنثى
 ستروجه بمحيط ولا بغيره مع رأسه في أحرام واحد لتقن سبب التحريم والفدية حيث لا خلاف كما يشبه
 مع فروع أخرى في الحاشية ويؤخذ من التعليل بالتقن المذكور أنه لو ستروجه ولبس الخيط
 في أحرام واحد لزمته الفدية لتحقيق موجبها هنا أيضاً ولو سترو رأسه ثم اتضع بالذكورة أو وجهه ثم اتضع
 بالأنوثة فهل يلزمه الفدية عملاً بما في نفس الأمر أولاً لأن شرط الحرمة والفدية العلم بتحريمه عليه حالة
 فعله ولم يوجد ككل محتمل والأقرب الثاني ويفرق بينه وبين سترو في الصلاة كرجل ثم بان
 رجلا فانه يلزمه القضاء على ما في الروضة بأنه ثم شال الثمال النية في حصول السترو واجب فائز والشك هنا
 لا يؤثر (الثاني) من المحرمات (استعمال الطبيب) للرجل وغيره (في ثوبه) كان يشد نحو مسك وعنبر
 بطرفة أو يجعله في جيبه أو يلبس حلياً محشواً به لم يصمت وكثوبه ساتر ملبوسه حتى أسفل نعله ان علق به
 شئ من عين الطبيب للنهي الصحيح عن لبس مامسه ورس أو زعفران وهما طيب فهو مظهر فيه غرض
 التطيب وقصد منه غالباً كسك وكافور حتى أوميت كما تمهله كلامهم وعنبر وعود وورد وباسمين
 ولبنوفر وزرجس وريحان فارسي وغيره وآس وبغسج وغمام ودهن نخو أخرج بأن أغلى فيه وإن
 كان الأترج غير طيب إذ لا تلازم بينهما بخلاف ما ليس كذلك نحو شمع وقيصوم وأترج وتقاخ وعصفر
 وحناء وقرنفل وسنبل ومصطكي خلافاً لمن وهم فيه وسائر الأبارير الطبية الرائحة لأن القصد منها
 الدواء وإصلاح الأظحية غالباً (أو بدنه) كالثوب بل أولى وسواء الأخشتم وغيره لحصول رفقه بشم
 غيره ليجه الطبيب وطاهر البدن وباطنه كان أكل مظهر فيه طعم الطبيب المختلط به أو ربحه لونه أو
 احتمن أو استعط به ثم استعماله المؤثر هنا هو أن يلمصه بيده أو نحو ثوبه على الوجه المعتاد فيه لا بالنسبة
 لمحل فلا ربحو الاحتقان بخلاف ما نازع فيه وأن يتحوى على عجرة أو يقرب منها وعلق بيده أو ثوبه
 عين الجور لا أثره لأن التبخر الصاق بعين الطبيب ادخاره ودخان عن أجزائه وانما لم يؤثر في الماء كما
 مر لأنه لا يعتد ثم عناء غيره وانما الحاصل منه ترويح محض لاجل نحو مسك في نحو خرقه مشدودة بخلاف
 حمل نحو فارة مسك مشقوقة الرأس أو قارورة ممتلئة الرأس ويفرق بأن الشد صارف عن قصد
 التطيب به والفتح مع الحلى يصير بمنزلة اللصق بيده ولا أثر لعق ربح من غير عين وفارق ما مر في أكل
 مظهر ربحه فقط بأن ذالفية استعمال عين الطبيب ولو خفيت رائحته كالسكاذي والفاغية وهي غمر
 الحناء فإن كان بحيث لو أصابه المساء فاحت حرم والأفلا وشرط ابن كج في الرياحين أن يأخذها حده
 ويشمها أو يوضع أنفه عليها للشم وشرط الأثم في المحرمات كلها العقل إلا السكران المتعدي بسكره
 وعلم الأحرام والتحريم أو التقيصير في التعلم والتعود والأخبار وكذا في الفدية لا نحو الحلق أو الصيد
 كما يأتي لأنهما اتلاف محض بخلاف غيرهما يلزم ناسياً تذكر وجاهلاً علم ومكرها زال إكراهه أزالته
 فوراً والالزمية الفدية والأولى أمر غير الحلال بها ان تعينت الفورية ولو جعل كون الممسوس طيباً
 أو علم وطنه يابساً لا يعلق فلعقل فلا فدية فاشترط هنا زيادة على ما مر العلم بأن الممسوس طيب يعلق
 (و) يحرم على الرجل وغيره أيضاً (دهن) يشق أوله (شعر الرأس أو اللحية) من نفسه ولو أصوله إذ

(قوله) ولو كفر كذا في أصله رحمه الله
 بتقديم اللام والذي في الحاشية بـ
 بنون فحجية وبسمي بنوفر بينهما تحية
 انتهى وهذا هو الموافق لذكر الأطباء في
 حرف النون (قوله) وإصلاح الأظحية بالواو
 كذا في أصله رحمه الله ولعل أو أنسب
 لأن تحقق كل من المذكورين في كل
 واحد مما مر محل تأمل والله أعلم (قوله)
 كان أكل مظهر فيه طعم الطبيب الخ
 في المغنى وإن بقي الربح فيما استهلك
 ظاهراً أو خفياً يظهر ربح الماء عليه
 فدى انتهى وهذا هو المناسب لما ذكره
 الشارح كغيره فيما سأتى فتعبيره هنا
 بالظهور نظر الغالب والله أعلم

محلوقهما كغيره بأى دهن كان كثرت وزيد ولو غير مطيب فادراجته في قسمه لان فيه ولومن المرأة تقطاما
وترفها كتره الطيب المتأني لكون المحرم أشعث أغبر أى شأنه المأمور به ذلك بخلاف رأس أفرع وأصلع
وذن أمر د وبقية شعور البدن فلا يحرم دهنها بما لا طيب فيه لانه لا يقصد به تزيينها وفارق مأمور
في المحلوق لانه يقصد به تحسين ما يثبت بعد نعم الاوجه أن شعور الوجه كالجمجمة الأشعر الخ والجمجمة اذ
لا يقصد تجميلها بحال وحينئذ فليست لما يغفل عنه كثيرا وهو تلوث الشارب والعنفقة بالدهن عند أكل
اللحم فانه مع العلم والتجدي حرام فيه الفدية كما علم مما تقرر فليحترز عن ذلك ما أمكن وظاهر قوله شعر أنه
لا بد من ثلاثة بقية الاكتفاء دونها ان كان مما يقصد به التزيين لان هذا هو مناط التحريم كما علم
مما تقرر ويجوز عليه بل وعلى الحلال دهن نخور رأس المحرم كحلقة فلا يرعى المتن (ولا يكره) للمحرم
(غسل رأسه وبدنه بخرق) ونحو سدر لانه لازالة الوسخ بخلاف الدهن فانه للتغطية المشابهة للطيب
كما مر نعم الاولى ترك ذلك حتى في ملبوسه أى مالم يغش وسمه كما هو ظاهر وليتفرق عند غسل رأسه
لثلاث بقية شئ من شعره وبكره الا كتحال بنحو اعتدلا طيب فيه لغير عذر لان فيه زينة لا بنحو توتيا
(الثالث) من المحرمات على الذكر وغيره (ازالة الشعر) ولومن غير رأسه (أو الظفر) أى شئ
من أخذها من نفسه وان قل بشف أو أحرأق أو غيرهما من سائر وجوه الازالة حتى بنحو شرب دواء
مزيل مع العلم والتجدي فيما يظهر وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أى شيئا من شعرها وألحق به شعر
بقية البدن والظفر بجامع ان في ازالة كل رتفها ينافي كون المحرم أشعث أغبر نعم له قطع شعره بغير
حقيقته وتأذى به ولو أدى تأذ فيما يظهر وقطع ما غطى عينه مما طال من شعر حاجبيه أو رأسه كدفع
الصائل وما انكسر من ظفره وتأذى به كذلك ولا فدية كالموقع اصبعه وعلمها شعرا وأظفر أو كشط
جلدة رأسه وعلمها شعر التبعية ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين قطع وكشط ذلك بعذر أو غيره لان التعدي
بذلك لا يمنع التبعية خلافا لمن بحث الفرق وخرج عن نفسه ازالته من غيره فان كان حلالا فلا شئ لكن
ان كان بغير اذنه أثم وعزراً أو محرم مالم يدخل وقت تحلقه باذنه حرم عليه ما وافدية على المحلوق لانه الترفه به
اذنه ولم يقدم المباشرة هنا لان محل تقديمه حيث لم يعد النفع على الأمر الا ترى أن من غضب شاة
وأمر آخر بدفعها لم يضعها المأمور بل لو سكت مع قدرته على الامتناع فالحكم كذلك لان الشعر في يد
المحرم كالودعة فيلزمه دفع متلفاته حتى أطاق دفع بعضها فقصر ضمنه بخلاف مالو كان نائما أو مكرها
أو غير مكاف فعلى الخالق والمحلوق مطالبة باخراجها لان نسكه يتم باذنها وله اخراجها عن الخالق
لكن ياذنه كالكفارة ولو أمر غيره بمحلق رأسه محرم فالفدية على الأمر الحلال أو المحرم ان عذر المأمور
الحلال أو المحرم والافهسى على المأمور وهل الأمر طريق هنا كالمأمور في الاول محل نظر والا قرب لا
لان محذور الامر لمن لا يعتقد وجوب الطاعة لا يقتضى سوى الاثم ولو عذر افهسى على الخالق فيما يظهر
لا به المباشر * تنبيه * قد يشكل تعليلهم وجوب الفدية في الخلق بالترقبه بأنهم جعلوه من أنواع التعزير
وجعلوا في ازالته من الغير بغير اذنه التعزير وذلك مستلزم لكونه ضررا أو مناف لكونه ترفها اذ هو
الملائم للنفس ويلزم من ملائحته لها عدم ازاره لها وقد يجاب بمنع اطلاق كونه ترفها بل فيه ترفه من
حيث أنه يوفر كافة الشعر ونعده وجناتيه من حيث أن الشعر جمال وزيينة عرف العرب المتقدم على
غيره ولكونه جناتية ساوى بنحو الناسى غيره وقائه مما لا يحلق صلى الله عليه وسلم الا في نسل فان
قلت لم يجعل ركنا وكان له دخل في التحلل الاول قلت أما الاول فلان فيه وضع زينة لله تعالى فاشبهه
الطواف من حيث انه اعمال النفس في المثى لله تعالى وأما الثاني فلان التحلل من العبادة اما بالاعلام
بغائها كالسلام من الصلاة المعلم بحصوله من الآفات للصلى واما بتعطى ضدتها كاعتطى المقطر

(قوله) مزيل مع العلم أى بكونه مزيل لا فدية
يظهر (قوله) وتأذى به كذلك ولو أدى
تأذ (قوله) لكن ان كان بغير اذنه ينبغى
أن يكون عليه برضا كاذنه بالنسبة لعدم
الاثم مطلقا وعدم التعزير ان صادقه
عليه والا فالقول قوله بيمينه فيما يظهر في
جميع ذلك (قوله) مالم يدخل وقت تحلقه
فان دخل وقت تحلقه فهو كالحلال فيما
سبق فيما يظهر ثم رأيت مصرحاً بالحد
لله على ذلك (قوله) اذ هو أى الترفه به
(قوله) ولكونه جناتية ساوى بنحو
الناسى غيره ويقاؤه بما لا يخ
معطوف على اسم الكون والتأني على
غيره فهو من العطف على معطوف عامل
واحد في الاول والعطف على الضمير
المحذور بلاعادة الجارية فيه ما فيه
(قوله) المعلم بملاحظة الاستخدام فالاول
لقطى والثاني معنوى

في الصوم أو دخول وقته والخلق من حيث ما فيه من الترفه ضد الاحرام الموجد لكون المحرم أشعث
 أغبر فكان له دخل في تحمله (وتكمل القدية في ثلاث شعرات أو ثلاثة أطمار) أو بعض من كل
 منها فكثر ان اتخذ محل الازالة ومنها عرفا وان كان المزال جميع شعر الرأس والبدن وأطفار البدن
 والرجلين فلا تعدد القدية مع الاتحاد المذكور لأنه حينئذ يعد فعلا واحدا وذلك لقوله تعالى قدية أي
 خلق شعره القدية وأقل الشعر ثلاث والاستيعاب غير معتبر هنا إجماعا وإذا وجبت مع العذر فغيره
 أولى ومن ثم زمت هنا كالصيد نحو ناس وجاهل وولي صبي بمن يتخلف نحو مجنون ومغني عليه وغيره بمن
 كما في المحصور لأن هؤلاء لا ينسبون انقصير بوجه يتخلف أولئك وكان قضية كون هذا كالصيد من باب
 الالتفات أنه لا فرق لكن لما كان فيه حق لله تعالى سوغ فيه حيث لا يتصور تقصير وبهذا يدفع
 استحسكال الأذرى وجواب الغزى عنه بما لا يتضح على أنه هوهم أن المميز لا يغير المميز وليس كذلك
 كما قرر أما إذا اختلف محل الازالة أو زمنها عرفا فيجب في كل شعرة أو بعضها أو ظفر كذلك كما يأتي
 (والأظهر أن في الشعرة) أو الظفر أو بعض كل (مطعمام وفي الشعرتين) أو الظفرين أو بعضهما
 (مدين) لعسر تبعض الدم والشارع قد عدل الحيوان بالطعام في جزاء الصيد وغيره والشعرة أو بعضها
 النهائية في القلة والمد أقل ماوجب في الكثرات فتوالت به وألحقها بالظفر لما مر هذا ان اختار الدم
 فان اختار الصوم في يوم في الشعرة أو الظفر أو بعض أحدهما يومان في اثنين وهكذا أو أوالطعام
 فصاع في الواحد وصاعان في الاثنين وهكذا كذا قاله جمع وقال الأسنوي انه متعين لا يجيدهه وخالفه
 آخرون منهم البلقيني وابن العباد فاعتمد ما أطلقه الشيخان كالأصحاب من أنه لا يجوز غير المدة
 في الأولى والمدة في الثانية وما ألزم به الأولون من التخيير بين الشيء وهو الصاع وبعضه وهو المدة
 مردود بأن له نظائر كالمسافر يتخير بين القصر والانتقام (وللمعذور) بأن أذاه الشعرا إذا لم يحتل
 عادة لنحو قل فيه أو مرض أو حر أو وسخ ولا ينافي هذا ما مر في نحو المنكسر وشعر العين لأن من شأنه
 أن لا يبصر عليه فاكفي فيه بأذى تأخذ بخلاف هذا ومن ثم لم تجب هناك قدية (أن يحتل) أو يزيل
 ما يحتاج لازالة من رأسه وغيره وكذلك قل ظفر احتاج اليه (وبقدي) لقوله تعالى فمن كان منك
 مريضا أو يترك فبين أذاه هو رأسه فأمره صلى الله عليه وسلم بالخلق ثم بالقدية الآية * تنبيه *
 كل محظور أبيع للعاجلة فيه القدية الازالة نحو شعر العين كما قرر ولا يحتل السراويل والخف
 المنقطع فيسافر احتياطا لستر العورة ووقاية الرجل من نحو النجاسة وكل محظور بالاحرام فيه القدية
 الاعتدال النكاح (الرابع) من المحرمات على الذكر وغيره (الجماع) ولو في دبر هيمة ولو بتحال إجماعا
 ويحرم على الحليلة الحلال تمكثه لأن فيه غائبة على معصية وعلى الزوج الحلال مباشرة محرمة تمتع
 عليه تحليلها ونحوه أيضا مقدمة كقبلة ونظر ولعن شهوة ولو مع عدم انزال أو تحال لكن لادم
 مع استقاء المباشرة وان أنزل ويجب بها وان لم ينزل نعم ان جامع بعدها وان طال الفصل دخلت فديتها
 في واجب الجماع سواء المتسد وغيره والاستثناء بنحوه لكن انما تجب به القدية ان أنزل
 ويستتر نحو ريم ذلك كاه إلى التحلل الثاني (وتسديه) أي الجماع من عامدا لم يختار وهما واختار
 (العجرة) المفردة ما بقي شيء منها ولو شعرة من الثلاث التي يتحلل بها منها (وكذا) يسديه (الحج)
 إذا وقع فيه (قبل التحلل الأول) إجماعا قبل الوقوف ولكال احرامه مادام لم يتحلل التحلل الأول بخلاف
 ما إذا تحلله كما أفتى به ابن عباس رضي الله عنهما ولا يعرف له مخالف وان كان قارنا ولم يأت شيء من أعمال
 العجرة لانتهاق تبعه وقبل تقسده قبل والمثني به ويرتبان العجرة إذا أطلقت لا تصرف الالتمسقة
 دون التابعة المنهجرة في غيرهما هي عجرة القارن (وتجبه) أي بالجماع المتسد واليقور هنا واجب

(قوله) جميع شعر الرأس ظاهرة
 أنه لا تعدد القدية في ازالة جميع
 الشعور مع جميع الاظفار وليس
 مراد لتقصيرهم بأن الحلق والعلم
 نوعان متغايران وبأن القدية تعدد
 بتعدد ههما وحينئذ فيجمل قوله فلا
 تعدد القدية على أنه بالنسبة إلى كل
 من القسمين على انفرادهم وهذا واضح
 لا غبار عليه وانما نسبنا عليه لثلاث بغفل
 عنه وتحمل عبارة على ما يتبادر منها
 (قوله) نعم ان جامع بعدها تقيد به
 بالبعدية مع التنظير بمسئلة الحدث
 يقتضي أن التأخر عن الجماع لا يدرج
 وان قصر الزمن ونسب إلى ذلك الجماع
 عرفا وان طال الفصل كذلك في النهاية
 أيضا وصريحه أن الحكم كذلك وان
 فحش كعام مشلا وهو قياس قواهم
 كاندراج الأصغر في الأكبر ونقل عن
 بعض المتأخرين أن محل اعتبار الطول
 حيث نسب اليه عرفا وهو تقيد حسن
 (قوله) ولم يأت شيء من أعمال العجرة
 في تصوره نظر فان التحلل الأول لا يخلو
 عن الطواف أو الحلق وكل منهما من
 أعمالها وقد يقال بتصور ذلك من دخل
 وقت التحلل وليس رأسه شعرا فاقدم
 ان ركن الحلق يسقط عنه ثم رأيت
 المحشى أشار إلى ما ذكره من النظر
 والجواب

كل فدية تعدى بسببها (بدنة) لقضاء جمع من الهبات رضى الله عنهم بها ولا يعرف لهم مخالف وهي
بعذر كرام أو أنى يجزئ في الاضحية وقد تطلق على البقرة قال المصنف رحمه الله تعالى عن الأزهري وعلى
النساء واعترض فان عجز بقرة فان عجز فبيع شياءه فطعم ما يجزئ فطرة بقية البدنة بسعر مكة في غالب
الأحوال على ما نقله ابن الرفعة عن النص وغيره وأوجن الوجوب على ما قاله جمع متأخرون وأوجه
منهما اعتبار حالة الاداء لما يأتي في الكفارة ان فان عجز شام عن كل مذنب وما يكمل المنكسر وخرج
بالمفسد الجماع بين التملين والجماع الثاني بعد الجماع المفسد فيجب بكل منهما مائة لانه تمتع غير
مفسد فكان كاللبس ومنه يؤخذ أن الأوجه تكرر ها تكرر أحد هذين كما تكرر شكر اللبس
ونحوه ولم يبين من تلزمه الفدية وهو الرجل خاصة ومجمله كما بسطة في الحاشية ان كان زواجا محرم
مكافا ولا فعلها حيث لم يكرهها كما لو زنت أو مكنت غير مكلف (والنصف في فاسده) لا قناعت جمع من
الهبات رضى الله عنهم به ولا يعرف لهم مخالفتا في ما كان يأتي به قبل الجماع ويحجب ما كان
يحبته قبله فلو فعل فيه محذور الزمة فديته (والقضاء) لذلك فان أفسده لم يقضه بل الأول اذ المقتضى
واحد ووصف ذلك بالقضاء مع أن التمسك لا آخر لوقته لتضييق وقته بالأحرام بناء على نظيره في الصلاة
لكونه ضعف كما مر فالأولى الجواب بأن المراد بالقضاء القوي (وان كان نسكه تطوعا) ككونه من
صبي حيا ووقن لانه يلزم بالشروع فيه ومن عبر بأنه يصير بالشروع فيه فرضا مراده أنه يتعين اتصافه
كالفرض ويتأدى بالقضاء ما كان يتأدى بالاداء لولا الفساد من فرض أو غيره ويلزمه أن يحرم فيه مما
أحرم منه بالاداء من ميقات أو قبله وكذا من ميقات جاوز ذوقه غير مبدل للفساد والمراد مثل مساقفة ذلك
ولا يلزمه رعاية زمن الاداء قليل وكان الفرق بينهما وبين قول القاضى يلزم الاجبر رعاية زمن الاداء ان
هذا حق آدمى ورد بأن هذا مبني على وقوع القضاء للميت والمعتد أنه لا جبر لا نفساخ العينية بالفساد
وبقاء الذميمة في الذممة وإذا كان القضاء عن نفسه لم يلزمه رعاية زمن الاداء كما في الروضة خلافا لجمع
لكن في المجموع ما وافقهم (والاصح أنه) أى القضاء على الفور) اتعده بسببه وهو في العرة ظاهر
وفي الحج تصور في سنة الفساد بأن يتحصر قبل الجماع أو بعده ويتعذر المضي فيتحلل ثم يزول والوقت
باق فان لم يمكن في سنة الفساد تعين في التي تليها وهكذا ولو جامع مجزأ ووقن أجزاء القضاء في الصبا والرق
(الخامس) من المحرمات على الذكور وغيره (اصطيا دكل) حيوان (ما أكل برئى) متوحش جنسه
وان استأنس هو كدجاج الحبشة كما استفيد ذلك من ذكر الاصطيا اذا المصد حقيقة كل متوحش
طبعه لا يمكن أخذه لا بجملة طرا كان أو دابة مباحا أو مملوكا قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرما أى التعرض له ولجميع أجزائه كذنبه وريشه ويضغ غير المذنب ولو باحضانه لاجل حاجته ما لم يخرج
الفرخ منه ويتبع بطيرانه أو سعيه ممن يعد عليه الايض النعام والمذنب فضمنه وان ضمن فرخه أيضا
لان الاتفاق لا يدخل فيه بوجه من وجوه التلف أو الايداء ولو بالاعانة أو الدلالة للحلال كالتفريق لا
لفسورة كما هو ظاهر كان كان يأكل طعامه أو ينحس متاعه بما تنقص قيمته لو لم ينقره لان هذا نوع من
الصبايل وقد صرحوا بجواز قتله لصالبه عليه اذ لم يندفع الا به ولا يضمنه وشرط الاثم العلم والتعمد
والاختيار كما مر وخرج بالما كقول غيره اذ منه مؤذنب قتله كفر ونسر وكالقتل نعم بكره التعرض لقتل
شعرا الحية والرأس خوف الاثشاف ويسن فداء الواحدة ولو بلبقة وكامل الصغير بخلاف الكبير
والنخل لحرمه قتلها ما كالمطافى والهدد والعرد وكالفواسق الجنس بل يجب على المعتد قتل العقور
تختبر بعدد ويحتمل ذلك في حية تعدوا أيضا ويحرم اقتناء شئ منها لانه اضرار به بطبعها ومنه ما فيه نفع
وضرر بقدر وضفر وفهد فلا يندب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسر لسان

(قوله) ومجمله كما بسطة في الحاشية
ان كان زواجا قال ابن قاسم الخ
قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتد انه
لا يبنى على المرأة مطلقا وان كان الواطئ
غير محرم زواجا أو أخيبا كالصوم مر وقد
في المغنى بالرجل ثم قال وخرج به المرأة
وان حملها عابرة فانها على الخلاف
الماتر في الصوم فلا فدية علم اعلى
الصحيح سواء كان الواطئ زواجا أو غيره
محرم أم حلالا وان كانت عبارة بالجموع
تدل على أنها اذا كانت محرمة دونه أن
عليها الفدية ولنا هنا طريقة طائفة
بالزوم بخلاف الصوم وان كان الواطئ
لا يتحمل عنها فعلها الفدية انتهى وقال
في النهاية والواجب في الجميع على
الرجل دونها وان فسد نسكها بأن كانت
محرمة غير مختارة عامدة عامة بالتصريم
كما في كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء
كان الواطئ زواجا أم سيدا أم واطئا
نسبة أم زانيا وما ذكره في المجموع من
حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها لطريقه
من وجوه والمعلول عليه مامر (قوله)
وربته ويضغ أى التصل كما يؤخذ من
المتقى للشافعى حيث تسئل عن الامام
جواز التعرض لعض النعام المنزلة وقال
كل رأس المنفصل فان القياس انما
يكون بالتعلق عليه

ورحمته فيكره قتله نعم مر في كلب كذلك تناقض وبالبرى الجرى وهو ما لا يعيش الا في البحر وان كان
الجرى في الحرم لانه لا عز في صيده قال تعالى لساكنين يهلون في البحر بخلاف ما يعيش فهما تغلبا للحرمة
وبالتوحش الانسى وان توحش واذا احرم وعلمه صيد أى أو نحو بيضه فيما يظهر اعطاه التابع
حكم التبوع لم يتعلق به حق لازم زال ملكه عنه وزمه ارساله ولو بعد التحلل اذ لا يعود به الملك (قلت
وكذا) يحرم (التولد منه) أى مما يحرم اصطباؤه (ومن غيره) أى مما يحل اصطباؤه (والله اعلم)
بأن يكون أحد أصليه وان غلبا ربا وحشيا ما كولا والاخر ليس فيه هذه الثلاثة جميعها أو مجموعها
فلا بد من وجود الثلاثة جميعها فى واحد من الاصول كضبع مع ضفدع أو شاة أو جمار أو ذئب تغلبا
للتحريم بخلاف ذئب مع شاة وجمار أهلى مع زرافة بناء على ما فى المجموع أنها غير مأكولة وفرس مع بقرة لأن
تلك الثلاثة لم توجد فى طرف واحد من هذه المثل (ويحرم ذلك) أى اصطباؤ كل ما كولى برى وحشى
أو ما فى أحد أصوله ذلك أى التعرض له بوجه نظير ما مر حال كون ذلك الاصطباؤا صادقا بكون الصائد
وحده أو المصيد وحده أو الآلة كشبكة وحدها أى ما اعتمد عليه الصائد أو المصيد القائم من
الرجلين أو أحدهما وان اعتمد على الأخرى إضافي الحل تغلبا للتحريم أو مستقر غير القائم وان كان
ماعداه فى هواه الحل كما اقتضاء كلام الاسنوى وغيره لكن الذى اعتمد الاذرى والزر كشيء ممانه ان
أصيب ما بالحرم مطلقا ويشكل عليه ما بآنى في الشجر أن العبرة بالثبوت دون الاغصان التى في الحرم الا
أن يفرق بأن التبعية للثبوت أقوى منها للمستقر (في الحرم) المكى ولو (على الحلال) اجماعا ولاهسى عن
عن تنغيره فغيره أو لى فعل انه لورمى من فى الحل سيد بالحل فز السهم بالحرم حرم بخلاف نحو الكلب
وان قتله فى الحرم الا أن تعين الحرم طريقا أو مقرا له ولو سعى من الحرم الى الحل قتله لم يضمنه بخلاف
ما لورمى من الحرم والفرق ان ابتداء الاصطباؤ من حين الرمى ولذا سئلت التسمية عنده لاهن حين
العدو فى الاولى ولو أخرجه من الحرم ونصب شبكة بالحل فقتله لم يضمنه على
ما فى المجموع من البغوى والكفاية عن القاضى وأخذ منه ومن الفرق السابق انه لو أخرج من الحرم
يده الى الحل ثم رمى صيده لم يضمنه وفيه نظر ظاهر أسلا وفرعا قول البغوى نفسه لو نصب ما محرما
ثم حل ضمن ونفرض امكان الفرق بين هذين الذى دل عليه كلام البغوى فالفرق بين نصب الشبكة
والرمى يمكن فان النصب لم يصل به أثره بخلاف الرمى واذا أثر وجود بعض المعتمد عليه فى الحرم فأولى
فى صورته لان كل ما اعتمد عليه فيه فان قلت لعل البغوى لا يرى هذا الاعتماد بل الآلة التى هى اليدان
ففى كفى خبر وجه ما عن الحرم قلت لعل ذلك لكنه يخالف لما قرره وفى الاعتماد ولو كان محرما
أو بالحرم عند ابتداء الرمى دون الاصابة أو عكسه ضمن تغلبا للتحريم نظير ما مر ومثله ما لو نصب
شبكة محرما للاصطباؤا دهم ثم تحلل فوقع الصيد بها لتعدي به بخلاف عكسه ولو أدخل معه الحرم صيدا
مملوكا ضربه فيه بما شاء لانه صيد حل (فان أتلف) أو أزم من الحرم أو من الحرم أو الحل (صيدا)
فى الحرم فى الثالثة أو فيه أو فى الحل فى الثانية كالأولى أو تلف تحت يده كإبائى (ضمنه) وان كان
جاهلا أو ناسيا أو مخطئا كإمرة بالجزاء الآتى مع قيمته لساكنه ان كان مملوكا لقوله تعالى ومن قتله منكم
متعمدا الآية ومنكم ومتعمدا جرى على الغالب اذ لا فرق بين كافر بالحرم وناس ومخطئ وضد هسم نعم
ان قتله دفع الصيلة عليه أو ليعوم الجراد للطريق ولم يجذب من وطئه أو باض أو فرخ بنحو فرسه
ولم يمكنه دفعه بالابتحائه عنه ففسد بها أو كسر بيضة فيها فرخ له روح فطار وسلم أو أخذ من فم مؤذ
لبدا وبه فأت فى يده لم يضمنه كما لو قلب عليه فى يومه أو أتلفه غير عيز كإمرة وبما تقرر علم ان جهات
ضمان الصيد مباشرة وان أكره لكنه يرجع على أمره وتسبب وهو هنا يشمل الشرط الآتى بيانه

(قوله) بعض المعتمد عليه فى الحرم أى
فى صورة ما لو اعتمد على رجله معها وكانت
أحدهما فى الحرم فقط (قوله) ولم يمكن
دفعه بالابتحائه فضيته انه لو أمكن دفعه
بدون تفتيته امتعت مع ان فيه شغلا
للسكة وقد يحتاج استعمال محله لكن
التجسس حيث توقف استعمال محله على
تفتيته جوارها كذا أفاده المحشى
ونبغى أن يلحق به اذا كان يتأذى به
لكثرة حركته عند طيرانه وهديره
المشغل له عما هو بصدده بل لو قيل
يجوز تنغيره من ملكه مطلقا لكان
وجها لان حرمة لا تزيد على حرمة المالك
وله منعه عن ملكه

في الجراح ومن مثله هنا أن نصب حلال شبكة أو يحفر بئر أو يملكه بالحرم أو ينصبها محرم حيث
كان فتعقل بها صيد وموت أو يحفر تعدياً أو يرسل كلباً ولو غير معلم أو يتحل رباطه أو يتحل بقصيره
وان لم يرسله فيلف صيداً أو يفره فيعثر وموت أو يأخذه سبع أو يصدمه بنحو شجرة وان لم يقصد
تفريه ولا يخرج عن عهدة تفريه حتى يسكن أو يزلق بنحو بول مركوبه في الطريق كما أطبقوا عليه
وفارق ما يأتي قبل السير بأن الضمان هنا ضيق وفارق المحرم من بالحرم في الحفر بأن حرمة الحرم
لغات الحفل فلم يفرق الحال بين المعتدي بالحفر فيه وغيره بخلاف الاحرام فانها لوصفه فافترق المعتدي
من غيره ويفرق بين ضمانه بنصب الشبكة مطلقاً وعدمه بالحفر المباح بأن تلك المعدة للاصطياد بها
فهو المقصود من نصبها مالم يصر فيه بنحو قصد اصلاحها بخلاف الحفر وبما اقرر على انه لا اشكال
في عدم ضمان نخو الثأتم هنا بخلافه في غيره ولا في الحاقهم الحفر في ملكه في الحرم بالحفر في غيره هنا
بخلافه الآتي في الجراح وذلك لان الاول فيه حق لله فموسع فيه أكثر والثاني فيه اعتبار حرمة الحرم
الذاتية فاختط له أكثر ما حرمة عرضية ويدكان يضعها عليه بعد قد أو غيره كوديفة فثأتم ويضمنه
كالغاصب ويلزمه ردّه لملكه نعم لا أثر لوضعها التخليصه من مؤذ أو لدوائه كأمير ولو ألتفقه دابة
معها راكب وسائق وقائدهم الزاكب وحده لان اليد له ونحوها ومذبح الحرم مطلقاً ومن بالحرم
لصيده لم يضطر أحدهما للبيعه كما يته في شرح الارشاد الصغرى عليه وعلى غيره وكذا المحلوه وبض
كسره وحرقه كما قاله جمع لكن الذي في المجموع على ما يأتي أوائل الصيد الحلال لغيريه ومفهوم
لم يضطر المذكور انه لو بذحه للاضطرار حل له ولغيره ويترك يمينه وبين نخو اللين بأنه متعدي هنا فغلاظ
عليه بتحريره عليه وأحق به غيره طرد الباب وله كل لحم صيده لم يصد له ولا دل ولو بطريق حتى
كان ضحك فتنه أصانده أو أعان عليه ثم الصيد ما له مثل من التهم صورة وخلقة على التقريب
بأن حكمه بذات النبي صلى الله عليه وسلم أو عدلان بعده أو لامل له وفيه نقل وأما لامل له ولا نقل فيه
فالاول يصح به ضمن بئله أو بما نقل فيه (ففي النعامة) الذر والاثني (بدنه) أي واحد من الأبل
(وفي بقرا الوحش وحماره بقرة) أي في الذر كذا وفي الأثني أثني ويجوز عكسه (و) في (الغزال)
يعني الغنسة (عنز) وهي أثني العزالي تم لها سنة وأما الظني ففيه يسر ويجوز عكسه وقد يصدق به
المتن وأما الغزال وهو ولد الظني الى طلوع قرنيه ثم هو ظني أو ظنية في أنشاء عناق وفي ذكره جدي أو
جفر (و) في (الارب) أي أنشاء (عناق) وفي ذكره جفر ويجوز عكسه فلا اعتراض على المتن في إياه
جواز فداء الذكر بالاثني وعكسه لان الأصح جوازه والبر باسكان الباء كالربوع وذلك لان جمعا
من الصحابة رضي الله عنهم حكموا بذلك كما قال في الروضة كأصلها والعناق أثني المعز من حين تولد
الى أن ترعى والحفرة أثني المعز تظم وتفصل عن أمها فتأخذ في الرعي وذلك بعد أربعة أشهر والذي ذكر
جفر لانه جفر جنباه أي عظمها معناه لغة لكن يجب أن يكون المراد بالحفرة هنا ما دون العناق
فان الارنب خبير من الربوع انتهى وخالفه في عدة من كنهه فنقل عن أهل اللغة ان العناق تطلق
على مامر مالم تبلغ سنة وعليه لا يحتاج لقولهم ما لكن يجب الى آخره لانه مبني على ما نقله أولا
من اتحاد العناق والحفرة فإذا ثبت أن العناق أكبر من الجفرة اتضح ما قلوه من إيجابها في الارنب
الذي هو خير من الربوع وصح في الخبر ان الضبيع فيه كبش والضبيع للذكر والاثني عند جمع وللانثي
فقط عند الأكثرين وأما الذر فبضعان بكسر فسكون وعلى كل في الخبر جواز فداء الأثني بالذر
اذا كبش ذكر الضأن (وما) أي والصيد الذي (لا نقل فيه) عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد

(قوله) بعد أربعة أشهر لم يثبت حدا
يستهزله الأطلاق والظاهر انه الى ستة
فانه حينئذ عنز والله أعلم (قوله) لكن
يجب أن يكون المراد الخ قد يقال على
ظاهر ما يقرر ليس دون سن العناق
من حتى يكون مراداً بالحفرة (قوله)
وعليه لا يحتاج الخ لتحل تأمل لان محصل
هذا الثاني ان العناق من حين الولادة
الى استكمال سنة وان الجفرة من أربعة
أشهر كما صرح به في الاول ولم يوجد
مخالفة فيه الى ستة بناء على
ما استظهرناه فكيف لا يحتاج الجفرة
على انا وان نقل بامتداد الخ (قوله) من
سنة لا يتم قوله لا يحتاج الخ (قوله) من
اتحاد العناق والجفرة قد يقال المعلوم
من ذلك تمام الغاية الى أن ترعى
ثم جفرة من حين ترعى هذا ما اقتضاه
علامها لا ما فاده رحمه الله

من العجالة فمن بعدهم من سائر الاعصار اذ يكفي حكم مجتهد واحد مع سكوت الباقي (بحكم بمثله)
 من النعم (عدلان) للآية ويجب كونهما فطينين فحينئذ يبالا بدنه في الشبه ويندب زيادة فيهما
 غيره حتى يرتدأ لهما الحكم ويؤخذ من اطلاقهم العدا لانه لا بد من حرتهما وذكورتهما وانه
 لا يؤثر كون أحدهما أو كل منهما قائلة ان لم يفتق بقوله لتجده له اذ هو قتل حيوان محترم تعدا فلم يعد
 صدق حذ الكبيرة عليه أو تاب اذ الظاهر انه لا يشترط هنا استبراء كما يأتي في ان الولي اذا تاب يزوج
 حالا ولو حكم اثنان بمثل وآخرا بنفسه كان مثليا أو عمل آخر تخير وقيل بتعين العلم وأفهم قوله
 في النعامة بدنه ان العبرة في المماثلة بالخلقة والصورة تقريبا لا تحقيقا بل حكم العجالة في الحمام ونحوه
 من كل ما عيب وهدر بالشاة لتوقيف بلغهم وقيل لان بينهما شبا اذ كل بألف البيوت وبأنس بالناس
 وانه لا نظر للقيمة نعم تجب رعاية الاوصاف الا الذكورة والانوثة فيجزئ أحدهما عن الآخر كما مر
 والا لنقص فيجزئ الاعلى عن الادنى وهو أفضل ولا عكس ولا يجزئ معيب عن معيب كأعور
 عن أجرب بخلاف ما اذا اتحد عساوان اختلف محله كأعور عمن بأعور يسارقا في المجموع وسواء
 عور العين في الصيد أو المثل ثم ما ذكر في فداء الذكر بالانثى وعكسه من الوجه ما مر حبان المعقد انه
 لا فرق بين الاستواء في القيمة أو السن وعدمه ولا بين كون الانثى ولدت أو لا ولا نظر لسكون قيمة الانثى
 أكثر ولحم الذكر أطيب ثم قال عن الامام الخلاف فيما اذا لم ينقص اللحم في القيمة ولا في الطيب فان كان
 واحدا من هذين النقصين لم يجز بلا خلاف ثم عقبه بقوله هذا كلامه فهو تبرم منه لانه ينافي
 ما قدمه أولا من حيث الخلاف ومن حيث الحكم وبوجه بأن النظر هنا للمماثلة الصورية
 وهي موجودة مع ذلك فلماذا أعرضوا عن تلك الواجهة التي نظرت الى التفاوت في المعنى فتأمل
 ذلك فانه مهم والثاني بضمه يبدله كما قال (وفيما لا يمثل له) مما لا نقل فيه كالجراود والعصافير
 (القيمة) محل الاتفاق أو التالف بقول عدلين كما حكمت العجالة رضي الله عنهم في الجراد
 أما ما لا يمثل له مما فيه ينقل كالحمام فيقتب كحمر * تنبيه * جزمنا بأن في الوطواط القيمة وهو مبني
 على الضعيف كما بيناه في الطبعة أنه محل أكله ولم يبناه هذا العلم به مما هنا أنه لا جزء الا في ما كول
 ولو بالنسبة لاحد أصليه كحمر * ثم أنه غير ما كول وبفرض عدم البناء فهو متافض والراجح منه أنه غير
 ما كول فلا قيمة فيه والحاق الجراحي الهدد بالحمام هذا مبني على حل أكله والاصح تعريمه وعلى
 بأنه نهى عن قتله (ويحرم) ولو على الحلال (قطع نبات) أي نابت (الحرم) وان نقل الى الحل أو كان
 ما بالحل من نوى ما بالحرم (الذي لا يستنبت) أي لا يستنبته الناس بأن نبت بنفسه شجرا كان
 وان كان بعض مغرسه في الحل أو حشيشا رطبا اجماعا للهني عنه ومثله بالاولى قلعه نعم يجوز أخذ
 ورق من غير خيط بضر الشجر وقطع غصن يخاف مثله في سنة القطع أي قبل مضي سنة كاملة منه
 كما هو ظاهر وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذا التفصيل بين عود السوال وغيره لكن قضية قول
 المجموع اتفقوا على أنه يجوز أخذ ثمر الشجر وعود السوال ونحوه خلافا وبوجه بأن هذا اعم احتاج
 لاخذة على العموم فسوحيه ما لم يسامح في الأعصان التي ليست كذلك وظاهر قولهم مثله أنه لا بد
 في العائد قبل السنة أن يكون في محل المقطوع لا في محل آخر من الشجرة وأنه لا بد أن يساوى العائد
 الزائل غلظا وطولا وفي كل منهما وقفة ولو قيل يكفي العود ولو من محل آخر قرب منه بحيث يعرف
 أنه خلف له ويكتفي في المثلية بالعرف المبني على تشارك الشبه دون تحديده لم يعد أمثال الياس فيجوز
 قطعه وكذا قلع الشجر لا الجشيش لانه نبت اذا أصابه ماء ومن ثم لو علم فساد مثنته من أصله جاز قطعه
 وهكذا هم انما يجوزوا هذا التفصيل في الشجر لندرتة فيه بفرض تصوره وأما ما يستنبت فسيأتي

(قوله) أمثال الياس شجرا كان
 أم حشيشا

(والاظهر تعلق الضمان به) أي بقطع وقلع النبات وأراد به هنا الحشيش بدليل قوله ايضا (و) بقطع
 أشجاره { كصيده يتباع حرمة التعرض لكل حرمة الحرم وممن حل أخذ غصن بشرطه فلا يضمن
 ان أخلف قبل السنة والاوجب قيمته ويسقط ضمان شجرة بردها اليه اذا نبت ولو بغير منبتها
 (ففي) الحشيش القيمة ما لم يقطع فيخلف ولو بعد سنين كما اقتضاه إطلاقهم فلا يضمن كمن غير المغفور
 ولكن الفرق بينه وبين غصن الشجر حيث فصلوا فيه وبين الشجر اذا أخذ من أصله يضمن وان أخلف
 في سنته كما اقتضاه إطلاقهم أيضا أن الشجر يحتاج له أكثر اذا فرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن
 بالحيوان بخلاف الحشيش فهما وفي قلع أو قطع (الشجرة الكبيرة) عرفا وان لم يشاهنوها خلافا
 لمن اشترطه وهو أولى من ضبطها بأنها ذات الأغصان إلا أن يريد الاخصان ~~الكثيرة~~ المنتشرة
 (بقرة) تجزئ في الاضحية كما اقتضاه قولهما كغيرهما وحيث أطلقنا في المناسل الدم فالمراد
 كدم الاضحية في سننها وسلامتها وصرح بذلك شارح التجميع وتجزئ البقرة هنا أيضا بخلافه في جزاء
 الصيد لان المدار فيه على المائلة (وفي) (الصغيرة) وهي ما يقرب من سبعين الكبيرة اذ السابعة سبع
 البقرة فان صغرت جدا ففيها القيمة (شاة) تجزئ في الاضحية وزعم الاستقصاء عن المذهب اجزاء
 التسبع وتوجيهه بأنه عهد ايجابه في الثلاثين ولم يحد ايجاب شاة دون سن الاضحية مر دود نقلا وتوجيهها
 والاصل في ذلك أن ابن الزبير رضي الله عنهما الذي رواه الشافعي عنه ومثله لا يقال من قبل الرأي
 وبحث الزركشي فيما جاوزت سبعين الكبيرة ولم تنته الى حد الكبر أنه يجب فيها شاة أعظم من الواجبة
 في سبعين الكبيرة وفيه نظر ظاهر على أنه لم يبين ما ضبط ذلك العظيم هل هو من حيث السن أو السمن
 وفي كل منهما بعد لا يخفى فالوجه ما اقتضاه إطلاقهم من اجزاء الشاة في كل ما لم يسم كبيرة وان ساوت
 ستة أسابيع ~~الكبيرة~~ مثلا وضبطهم للصغيرة بما مر إنما هو لبيان انتفاء الشاة في عبادون السبع
 لا تعدها فيما فوقه خلافا لمن زعمه وليس ما هنا كالصيدان المائلة معتبرة ثم لا هنا (قلت والمستنبت)
 من الشجر الحريم بأن يأخذ غصنا من حرمة ويغرسه في محل آخر من الحرم أو غيره ولو لم يسمه
 (كغيره) المعلوم من كلامه أولا وهو ما نبت بنفسه في الحرمة والضمان (على المذهب) ففيه الاتم
 ان تعذر بقرة أو شاة سواء كان له ثمرا أم لا أما ما استنبت في الحرم مما أصله في الحل فلا شيء فيه وخرج
 بالشجر غيره فلا يحرم مستنبت كسروير وسائر القطاني والخضراوات كالنبق والرحلة فيجوز
 قطعها وقلعها اتفاقا (ويحل الأذخر) بكسر الهمزة وبالجمجمة قطعها وقلعها ولو لنحو البيع كما اقتضاه كلامهم
 لاستثناء الشارع له في الخبر الصحيح (وكذا) قطع وقلع المؤذي ومنه غصن اشترى وأذى المارة
 (و) (الشوك) أي شجره (كالوسج وغيره) وان لم يكن نباتا في الطريق (عند الجمهور) لانه مؤذ كصيد
 يصول وانصرفوا لمقابلته بجملة النهي عن قطع شوك بخصوصه فلا يصح الجواب عنه بأنه مخصوص
 بالقياس على الفواسق الخمس على أن الفرق أن ذلك نوع اختيار بخلاف الشوك وزعم أن الشوك منه
 مؤذ وغيره والخبر مخصوص بالمؤذي برده قولهم لا فرق بين ما في الطريق وغيرها الصريح في أن المراد
 المؤذي بالفعل أو القوة (والاصح حل أخذ نباته) أي نباته الحشيش لا الشجر قلعا أو قطعاً (لعلف)
 يسكن اللام بخطه (الهائم) التي عنده ولوللستقبل الا ان كان تيسر أخذه كما أراد فيما يظهر وذلك
 كما يحل تسريحها في شجرة وحشيشه (والدواء) بعد وجود المرض ولوللستقبل على الوجه لا قبله
 ولو بنية الاستعداد له على المعتمد (والله أعلم) للحاجة اليه كهي الى الأذخر ومن ثم جاز طعنه لنحو
 التسفيه به كالأخذ ذكره الغزالي وغيره وأخذ منه حل قطع لمطلق الحاجة وأفهم كلامه هدم
 حل أخذه ليعيه من يعلف به وبه صرح في المجموع وقول القفال يجوز قطع الفروع لسؤاله أو دواء

(قوله) وقلع المؤذي يدخل في الهلافة
 النابت بين الزرع مما يضرب ابتعاؤه
 بالزرع لانه مؤذله بالآلاف ماله أو يعيه
 (قوله) وزعم أن الشوك الخ جابه
 شيخ الاسلام في عامة كتبه وقول
 الشارح برده قولهم المحمل تأمل
 اذ التجميع المفهوم مما ذكره باعتبار المحل
 وهو لا يتأفي التخصيص باعتار النوع
 فخالصه ان المؤذي وهو ما من شأنه ذلك
 غالباً لا يحرم مطلقاً ومقابلته يعزم
 مطلقاً والله أعلم ثم رأيت الحشيش أشار
 الى تحذورك (قوله) ولوللستقبل يتأفي فيه
 نظير الاستثناء السابق فلا تغفل

ويجوز به حينئذ قال في الرخصة فيه نظر وينبغي أن لا يجوز كالأطعام الذي أبيع له أكله لا يجوز له بيعه
 * فرع * يحرم أيضا إخراج شيء من تراب الحرم الموجود فيه ما لم يعلم أنه من الحل كما هو ظاهر قال غير
 واحد من معتبري المسكين المدرة التي يؤخذ منها لبن فخر مكة الآن من الحل كحجره جماعة من
 العلماء أو ما عمل منه أو من أبحاره إلى الحل أو حرم آخر ولو نبهت ردة إليه كما شمله كلامهم فيلزم ردة
 إليه وإن انكسر الأناء كما هو ظاهر وبالرغم قطع الطرمة كدفن بصاق المسجد بخلاف عكسه بكره
 فقط وكان الفرق أن أهانة الشريف أرفع من اجلال الوضيع (وصيد) حرم (المدينة) وبناته
 ونحو ترابه على التفصيل السابق (حرام) للاخبار العجيبة التي لا تقبل تأويل بل ذلك وحده هو ضام بين
 اللاتين وهما حران بهما بحجارة سود شرف في المدينة وغير بها وطولاً من غير دفع أوله إلى ثور كما صح به
 الخبر وهو وحل صغير وراء أحد خلافاً لمن أنكره ومع كون ذلك حراماً (لا يضمن) بشئ في الخلد
 لانه يحل دخوله بغير إحرام فكان كوج الطائف في حرمة ذلك من غير ضمان للنص الصحيح فيه أيضاً
 وهو بفتح الواو وتشديد الجيم وادبجاء الطائف واختير التقديم السائل بضمان ذلك لكل من وجد
 الصائد بما عليه غير سائر عورته لجهة الخبره واعلم أن دماء النسل أربعة لا غير دم ترتب وتقدير أي قدر
 الشارع عدله صوماً لا يزيد ولا ينقص ودم ترتب وتعديل أي أمر الشارع بتوقيعه والعدول لغيره بحسب
 القيمة فهو مقابل التقدير ودم تخيير وهو ضد الترتيب وتقدير ودم تخيير وتعديل (و) هو دم الصيد
 والنبات لأن الله تعالى سماه تدبلاً بقوله أو عدل ذلك صيماً ما خيئ (تخيير في الصيد المثلث بين ذبح
 مثله) في الحرم لا خارجاً ما لم يكن الصيد حاملاً فلا يذبح مثله بل يتصدق بقيمة المثل حاملاً وفي حكم
 المثل ما فيه نقل وإن لم يكن مثلياً كالحمام كمر (والتصدق به) أي المذبح جميعه (على) ثلاثة بقره
 عليهم أو على كهم حمله ولو قبل سلخه كما هو ظاهر أخذ من كلامهم في تفرقة الزكاة منسأياً ومتفاوتاً
 (مسكين الحرم) الشاملين لفقرائه أنحصروا أولاً والمراد بهم حيث أطلقوا الموجودون
 فيه حالة الإعطاء لكن المستوطن أولى ما لم يكن غيره أحوج وأفهم كلامه أنه لا يجوز إخراج المثل
 حياً (وبين أن يتقوا المثل) لا الصيد خلافاً لما لك رضي الله عنه ويعتبر في التقويم عدلان عارفان
 وإن كان أحدهما قاتله حيث لم يفسق نظير مامر (دراهم) منصوب برفع الخافض شذوذاً وذكرت
 لأنها الغالبة في التقويم والألف العبرة بقيمة بالتد الغالب بمكة يوم الإخراج لأنها محل الذبح فإذا عدل عنه
 للقيمة اعتبر بمكانه ذلك الوقت ويظهر أن المراد بمكة جميع الحرم وإنما واختلفت باختلاف بشاعه
 جازله اعتبار أقلها لأنه لو ذبح بذلك الحل أجزأه (ويشترى بها) يعني يخرج بماعنده أو بما يحصله بشراء
 أو غيره ما يساويها (طعاماً) يجزئ في الفطرة بسعر مكة على الوجه وبأى هنأ ما ذكره أيضاً (لهم)
 أي لأجلهم بأن يتصدق به عليهم وحيث وجب صرف الطعام لهم في غير دم التخيير والتقدير
 لا يتعين لكل منهم مد بل يجوز زونه وفوقه فان قلت هل يتصور جريان ذلك في دم نحو التمتع قلت نعم
 بأن يموت وعليه صومه فيقطع الولي عنه فان قلت الذي يقبه في هذه أجزاء الطعام بغير الحرم لانه بدل
 الصوم الذي لا يقبه به قلت نعم وحينئذ يتعين عند التمتع بما يتعين في طعامه المذلل لكل مسكين لأن كل مد
 بدل عن يوم وهو لا يتصور فيه نقص ولا زيادة بعض مد آخر بخلاف زيادة مد آخر وفارق التمتع ودم
 التخيير والتقدير ما عداهما بأن المد فيه أصل لأبد فإزاء نقصه وزيادة مطلقاً فإن أحرم بعضهم غرم له
 أقل ما يصدق عليه الاسم (أو يصوم) المسلم ولو بغير الحرم إذا غرض لساكنه في كونه به لكنه
 الأولى لشرفه (عن كل ميتاً) ومن المنكسر يوماً أيضاً لأن الصوم لا يتبع (وغير المثل) بما لا يقل
 فيه (يتصدق) عليهم (بقيته) بموضع الاتلاف أو التلف وزمنه (طعاماً أو يصوم) كما ذكر

(قوله) من تراب الحرم الموجود فيه
 أقول يؤخذ منه أن نحو الشجر كذلك
 فكل شجرة وجدت في الحرم حرم
 التعرض لها بما في مالم يعلم أنها من الحل
 وهو واضح نظراً للغالب والله أعلم
 (قوله) أو ما عمل منه أو أخره عن
 الإبحار كان أولى وكان تدبراً إلى الغالب
 من أن ترابه هو الذي يعمل منه لا غير
 والله أعلم (قوله) بخلاف عكسه وهو
 ادخال تراب الحل إليه أي الموجود بالحل
 ما لم يعلم أنه من الحرم أخذ من نظيره
 السابق (قوله) وفي حكم المثل كذا
 في أصله رحمه الله ومراعاة ذي المثل
 فلو عبر بالمثل لكن أولى أي المذبح
 جميعه من لحم وجلد وشعر وغيرها
 (قوله) بأن يتصدق به عليهم بأن يفرقه
 عليهم أو على كهم حمله نظير مامر كما هو
 ظاهر

بقعة) من الحرم كدال عليه السياق فرغم ان الاولى جعله بالهاء غير محتاج اليه (لذبح المعتمر)
 حجرة منفردة عن حج قبلها أو بعدها (المروقة) لذبح (الحاج) افراداً أو عتمة ولوعن تمتعه أو قرأنا
 (منى) لانهما محل تخللهما (وكذا حكم ماساها) أى المعتمر والحاج المذكوران (من هدى) نذر
 أو تطوع (مكاناً) فى الاختصاص والافضلية فأفضل مكان لذبح هدى الأول المروقة والثانى منى للاتباع
 (ووقته) أى ذبح هذا الهدى بقسميه حيث لم يعين فى نذره وقتاً (وقت الاضحية على الصحيح) قياساً عليها
 فلآخره حتى مضت أيام التشريق وجب ذبحه قضاءً ان كان واجباً ووجب صرفه الى مساكين الحرم
 والا فلا لقواته ونازع الاسنوى فى اختصاص ماساها المعتمر بوقت الاضحية بأننا لانشكل أنه صلى الله عليه
 وسلم لما أحرم بعرة الحديبية وساق الهدى انما قصد ذبحه عقب تخلله وانه لا يتركه بمكة حياً ويرجع
 للدينة انتهى وفيه ما فيه وخرج بساقا ماساها الحلال فلا يختص بمن كهدى الجبران كالمزاة اذا عين
 فى نذره غير وقت الاضحية فتعين * فرع * بتأكد على قاصد الحج أو العمرة أن يعجب معه هدياً وهو
 للحاج كدومر ان هذا يحمل أمره صلى الله عليه وسلم من لا هدى معه أن يجعل احرامه عمرة ومن معه
 هدى أن يجعله حجاً نظراً الى انه أكل التسكين ومن ساق الهدى يقر بأفضل من لم يسقه فناسب
 أن يكون له أكل التسكين

(باب الاحصار)

وهو لغة المنع واصطلاحاً المنع عن اتمام أركان الحج أو العمرة أو ههما فلو منع من الرمي أو المبيت لم يجزله
 التحلل لانه متمكن منه بالطواف والخلق ويقع حجه بمنزاع حجة الاسلام ويجبر كل من الرمي والمبيت
 بدم ووزاع ابن الرفعة فيه بجامر ان المبيت يقطع بأذى عذر يرد بأن الدم هنا وقفاً باعوا ومشاهها
 لوجوبه فى أصل الاحصار فلم يظفر والى كونه ترك المبيت لعذر كالم يظفر وذلك فى أصل دم الاحصار
 فان قلت من الاعذار المسقط للمبيت ثم الخوف على المال والاحصار يحصل بالمنع بالذبح مال وان قل
 فمال الفرق قلت الفرق أن ذات المبيت ثم تعرض لها الخوف منه فمع لان الفرض أنه أحصرهم عن
 الحج لا غير بخلافه هنا أغنى فى منعه من المبيت فان العدو متعرض للمنع عنه مثلاً لا يبذل مال وهذا
 هو الذى توجد فيه المشابهة للاحصار دون الاقول اذ لا تعرض من الخوف منه لمنع نحو المبيت أصلاً
 فتأمله (والقوات) أى الحج اذا العمرة لا تقوت اتباع الحج القارن (من أحصر) أى منع عن المضى
 فى نسكه دون الرجوع أو معه وهم فرق مختلفة وأفرقة واحدة سواء كافر ومسلم وان أمكنه قتاله
 أو بذل مال له ولم يجد طريقاً آخر يكتسبه سلوكه (تخلل) جواز احاجا كان أو معقراً أو قارناً لزول
 قوله تعالى حين أحصر وبالحدية بهم حرم فخر صلى الله عليه وسلم وحلق وأمرهم بذلك
 فان أحصر ثم فى الاستيسار من الهدى أى وأردتم التحلل اذ الاحصار بمجرد ذله لا يوجب هداً والاوى
 للمعتمر وحاج التبع زعم احرامه الصبر ان رجاء والاحصار نعم ان غلب على ظنه انكشاف العدو
 وامكان الحج أو قبل ثلاثة أيام فى العمرة امتنع تخلله لثقة الشقة حينئذ ما اذا أمكنه سلوك طريق آخر
 ولو جحراً غلبت فيه السلامة ووجدت شروط الاستطاعة فيه فيلزمه سلوكه وان علم القوات وتخلل
 بعمل عمرة وأما اذا خشي فوات الحج لوصرفه فالاولى التحلل لثلا يدخل فى ورطة لزوم القضاء واستعماله
 أحصر فى منع العدو خلاف الاشهر اذ هو استعماله فى نحو المرض وحصر فى العدو كذا قيل ورد بالآية
 الموافقة لما هنا فالاشهر أن الاحصار النعم من المقصود بعد أو نحو مرض والحصر الضيق وشمل
 كلامه الحصر عن الوقوف دون البيت وعكسه لكن يلزمه فى الاول أن يدخل مكة ويحلل بحمل حجرة

(قوله) غير وقت الاضحية فتعين كذا
 فى أصله بخطه
 * (باب الاحصار) *
 (قوله) ويجبر كل من الرمي والمبيت كذا
 فى النهاية والاسنى (قوله) بأن الدم هنا
 وقع تابعاً أى تبعية مع اتفاق عدم الاحصار
 فلا اكتفى بالمشابهة لكان أنسبه (قوله)
 لان الفرض أنه أحصرهم محل تشمل
 اذ لا يظهر ارتباطه بساقه ولا حقه
 فليشتمل

وفي الثاني أن يقف ثم يتخلل أي ما لم يغلب على ظنه انكشاف العدو قبل ثلاثة أيام فيما يظهر أخته
 عما تقرر في العمرة ولا قضاء فيه ما على تفصيل فيه وفي لزوم دم الاحصار ذكرته في شرح العباب عن
 المجموع وغيره واستنبط البلقيني من الاحصار عن الطواف أن من حاض أو نفست قبل الطواف
 ولم يمكنها الإقامة للظهور أنها تأسر فإذا وصلت محل بتعذر وصولها منه لمكة لعدم نفقة أو نحو خوف
 تخلفت بالنسبة والذبح والخلق وأيده بقول المجموع عن كثير من صدعن طريق وجوده بطريق أطول
 ولم يكن معه نفقة ~~تفصيل~~ كفيه جازله التحلل وسبقه البارزى الى نحوه كما بسط ذلك في الحاشية
 وقد ينظر في قوله لعدم نفقة بما يأتي أن نخوفه ما إذا نفقة لا يجوز التحلل من غير شرط وما في المجموع
 لا يؤيده لأن الذي فيه محصور لانه صدعن طريقه وتعدر عليه سلوك الطريق الأخرى فجازله التحلل
 ابتغاء احصاءه فتأمل (وقيل لا يتحلل الشردمة) القليلة التي اختص بها الحصر من بين الرفقة والأصح
 أن الحصر الخاص ولو لواحد كان حبس ظملا ولو بدى بنجر عنه كالعام لأن مشقة كل أحد لا تختلف
 بفصل غيره مثلها وعدمه وفارق نحو المحبوس المريض بأن الحبس يتبعه اتمام نسكه حاسا بخلاف
 المرض (ولا يتحلل) جائز (بالمريض) إذا لم بشرطه بل يصح حتى يرأف أن كان محرما بعمره أو بجوعه وفاته
 يتحلل بعمره لأن المرض لا يمنع الاتمام كما تقرر ولا يزيله التحلل (فان شرطه) أي التحلل بالمرض وقد فارت
 نسمة شرطه الذي تلفظه عقب نية الاحرام نية الاحرام بأن وجدت قبل تمامها فيما يظهر نظير ما يأتي
 في الاستثناء في نحو اطلاق (تخلل به) أي بسبب المرض (على المشهور) لقوله صلى الله عليه وسلم
 في الخبر الصحيح لوجه عجي واسترطى وقول الله لم يحل حبستى وألحق بالحج العمرة بالمرض
 في ذلك غيره من الاعذار كضلال طريق ونفاذ نفقة فلا يجوز شرطه بلا عذر وأحيث أراد ونحوه
 نظير ما مر أو آخر الاعتكاف ويظهر أن المراد بالعذر هنا ما يشق معه مصابة الاحرام مشقة لا تختمل
 غالباً ثم إن شرط التحلل يهدى لزمه أو بلاهدى أو أطلق فلا وله شرط انقلاب حجه عمرة عند نحو المرض
 ونحوه حينئذ عن عمرة الاسلام وخرج بشرطه أي التحلل شرط صبر ورته حلالا بنفس المرض
 فانه يصبر به حلالا من غير تحلل ولاهدى ويظهر ضبط المرض هنا بما يبيح ترك الجمعة (ومن يتحلل) أي
 أراد التحلل بالاحصار أو نحو وهو حر أو بعض وقع في نوبه فيما يظهر أخذان أنه لو أحرم في نوبته
 وارتكب المحذور في نوبته سيده أو عكسه اعتبر وقت ارتكابه المحذور فإرادة التحلل هنا كارتكابه
 المحذور فمأذرك (ذبح) وجوبا (شاة) تجزئ في الأضحية أو سبع بدنة أو بقرة كذلك للأية السابقة
 ولو شرط التحلل بالحصر بلا دم وفارق ما مر في نحو المرض بأن هذا لا يتوقف على شرط فلم يؤثر فيه
 الشرط بخلاف ذلك ويتعين الذبح لذلك كمثل ما معه من دم وهدى (حيث أحصر) أو مرض مثلا
 ولو في الحل وان تمكن من طرف الحرم ومنازعة البلقيني فيه بالنص ردها تليده أبو زرعة كما بينتهما
 في الحاشية ولو لم يكن ارسله لمكة لم يلزمه لكن يسر له بعنه لما يقدر عليه من الحرم أو مكة
 وواضح أنه لا يحل حينئذ حتى يغلب على ظنه ذبحه ثم يحرم من وقع بقلبه صدقة لا بمجرد طول الزمن وذلك
 لانه صلى الله عليه وسلم ذبح هو وأصحابه بالحسد بينه وهى من الحل ويفرق على مساكين ذلك المحل
 ثم مساكين أقرب محل اليه لانه صار في حقه كالحرم ومن ثم حرم النقل عنه إذا كان من الحل الى غيره
 من الحل بخلاف ما إذا كان من الحرم لا يتعين بالنسبة لبقية الحرم لانه كاه كبقرة واحدة فان قلت
 لمجازها النفل كاذرك بخلافه إذا قدم مساكين الحرم قلت لأن استحراقه هو لا بالنص بخلاف
 مساكين محل الحصر وهذا هو الفرق بين ما هنا ونقل الزكاة كما يأتي قلت مأوهمه كلام المحرر من أن
 من أحصر له التحلل بالذبح وحده غير مراد بل (انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) مقارنة للذبح

(قوله) ويظهر أن المراد بالعذر هنا الحج
 يصح اشتراطه مرده وقت الدخول فيه
 التحلل منه بما يطرق من كل عذر مباح
 كما اقتضاه المذهب في باب الحج وصرح
 به الأذرى وكلامهم في الاعتكاف
 صحيح فيه ومن العذر المباح وجود من
 يستأجره كما هو ظاهر كذلك في القناوى
 للشارح ولا بلائعه فتسببه هنا العذر
 بما يحتمل فليأتمل وقد أفاد الشارح في
 رسالته في الوصية بالسهم المقدّر أن لفظ
 ظاهر يعنى بالنسبة انما يقال كالأجني
 على من مارس عباراتهم في بحث يفهم
 من كلام الاحصاف فهموا وأخذا لا فيما هو
 منصوص لهم انتهى فتصفيه كلامه
 المذكور ونحو البحث المذكور وقد
 علمت سابقه (قوله) وفارق ما مر في نحو
 المرض فحصر الفرق أن يقال ذلك
 واجب بالسر فشرط استقامته
 لا يمتطيه وهذا واجب بالشرط فقيده

لأنه يكون لغبر التحلل فأحتاج لما يخصه به وفارقت به الخروج من الصلاة وقوعه في محله فهي
 كالتحلل هنا يوم التمر بخلافه هنا فإن التحلل وقع في غير محله وهو قبل الصلوة فوجب التيمم (وكذا
 الحلق إن جعلناه نسكاً) وهو المشهور كما مر لأنه ركن أمكنه فعله فلا وجه لاسقاطه ويجب قرن التيمم
 وتقديم الذبح عليه فإن قلت ما شرط الترتيب هنا بخلافه في تحلل الحج قلت لأن الحج يطول زمنه فوسع
 فيه بأن جعل له تحللاً وبعدهم اشتراط الترتيب بخلاف ما هنا فإنه لم يكن إلا واحداً اشتراط فيه
 الترتيب لعدم المشقة فيه ونظير ذلك العمرة فإنها لما كانت كذلك اشتراط الترتيب في تحللها (فإن فقد
 الدم) حساً أو شرعاً نظير ما مر في دم التمتع (فالأظهر أنه بدلاً) كغيره (و) الأظهر (أنه) أي البدل
 (طعام) مع الحلق والتيمم حيث عذر لانه أقرب للعيوان لكونهما مالا من الصوم (بقية الشاة) بالنقد
 الغالب ثم فإن لم يكن بذلك فأقرب البلاد إليه (فإن عجز عنه صام عن كل مديوم) حيث شاء وبصوم
 عن المشكرك يوماً أيضاً (وله) حينئذ (التحلل) بالحل مع التيمم (في الحال) من غير توقف على الصوم
 (في الأظهر والله أعلم) لتضرره ببقاء احرامه إلى فراغ الصوم وبه فارق توقف تحلل نارك الرمي على بدله
 ولو صوم لكان هذا تحللاً فلا كبير مشقة عليه لو صبر بخلاف المحصر (وإذا أحرم العبد) أي القن
 ولو مكاتباً (بلاذن) من سيده في الاحرام ولا في المضى أو بعد الاذن لكن قبل دخول وقته الذي عنه له
 لا بعده وكذا المنكح أو بعد رجوعه عن الاذن قبل احرامه وإن لم يعلم القن الرجوع لكن لا يقبل قوله
 فيه بل لابد من بينته (فلسيده) يعني مالكاً منقطة وان كان ملك الرقبة لغيره (تحليله) أي أمره
 بالحل مع التيمم صيانة تحقه اذ قد يرد منه ما يجتمع على المحرم كاصطباذ واصلاح طيب وقربان
 الامة ومن ثم حرم على القن الاحرام بغير اذنه وزمنه المبادر للتحلل بعد أمره به والاولى للسيد
 أن يأذن له في اتمام التسليم ولو لم يعتل أمره فله أن يفعل به المحذور والاعم على القن قطع لبقاء احرامه
 اذ لا يزول الا باماره من الحل مع التيمم ومن ثم قال الامام قولهم له تحليله مجاز عن المنع في المضى
 واستخدامه فيما يحرم على المحرم فإن قلت قياس ما مر في المتعة عن الغسل من نحو الخيض من انه
 يغسلها مع التيمم أو عدمها على ما مر انه هنا اذا امتنع بتلقير رأسه مع التيمم أو عدمها فلا يجوز له فعل
 المحذور به قبل ذلك قلت يفرق بأن الحلق هنا صورة محرم فلم يؤمر بمباشرة بخلاف الغسل ثم وافهم
 كلامه ان له أمره بالذبح وان دون وجهه حلال بالنسبة لغبر القن وهو ظاهر ولا نظر لبقاء احرامه
 لانهم نزلوا امتناعه منزلة لتحلله حتى أوجب للسيد اجباره على فعل المحرمات وأفهم المتن ان القن ليس له
 التحلل الا بعد أمر سيده له به وهو ما اعتده الاسنوى وأول عبارة الروضة والمجموع المفهومة بخلافه
 وليس كما قال بل الذي دل عليه كلامهم ان له التحلل مطلقاً بل كان القياس وجوبه عليه لما فيه من
 الخروج عن المعصية لكن لما كان له شبهة التمسك بالنسبة مع شدّة لزومه واحتمال ان السيد يأذن له
 في اتمامه أوجب له البقاء الى أن يأمره به السيد لوجوبه حينئذ وليس له تحليل مبعض بينهما ما يأتى
 وامتنعت فوته إلى فراغ نسكه ولان أذن له في حج فاعتذر أو قرن لانه لم يزد على المأذون له فيه بخلاف
 من أذن له في عمرة فحج (ولازج تحليلها) أعز وجهه ولو أمة أذن لها سيدها (من حج) أو عمرة
 (نطق لم يأذن) لها (فيه) للتأبوت تمتعه ومن ثم اعتد بذلك بخلاف ما اذا اذن لرضاء بالضرر
 والتحليل هنا الامر بالتحلل كما مر في السيد لكنه في الحرّة يكون بالذبح مع ما مر في المحصر فإن أبت
 وطها والاعم عليها ويفرق بين هذا وحرمة وطء المرتدة بأن حرمة المرتدة أقوى لان الردة ترزّل
 العصمة وتؤول بها إلى الفراق ولا كذلك الاحرام فاندفع ما للترافعي كالأمام هنا وليس لها أن تحلل
 حتى يأمرها به لان الاحرام شديد التشبّه والتعلق مع صلاحيتها للحفاط به يفرضه فلم تقتض حرمة

(قوله) بخلاف من أذن له في عمرة فحج
 قد يقال ينبغي أن يكون محل ما ذكره حيث
 بقي عليه شيء من الاعمال الخاصة
 والا كان لم يبق عليه الا نحو الطواف
 فلا منع أخذ ما لم يبق من الاحرام على
 الوقت المأذون فيه فلم يأمره بالتحلل
 الا بعد دخوله فليأتم ثم رأيت المحشى
 نعل عن مر هذا الفرع الذي أثبت
 اليه واستوجه ان له تحليله أيضاً وقرئ
 به وبين ما قسناه عليه بأن أصل
 الاحرام هنا ما دون فيه بخلافه هنا
 انتهى

استدانه جواز الخروج منه وليس له تحليل رجعية نعم له حبسها كالباين لانقضاء عقبة (وكذا له)
تحليلها بشرطه ومنعها (من) الحج والعمرة (الفرض) وان كان محرمًا وان طال زمن احرامه على
احرامها أو كانت صغيرة على ما اقتضاء اطلاقهم وان لم تأثم بذلك اذ ينسب للعمرة استدانه وان أطال
جميع في وجوبه (في الاظهر) لان حقه فوري والحج على التراخي أي باعتبار الاصل فهما فلانظر
تنصيصه عليهما بنحو خوف غضب على ما اقتضاء اطلاقهم أيضا ولا امتناع تنصيصه لاحرامه أو صغرهما
وشغل الفرض النذر مالم يكن قبل النسك أو بعده ما ذنبه والقضاء الذي لزمها لا يسبب من جهة
وفي مسائل الزوجة هذه بسط ذكره أوائل الحاشية فراجعها فانه مهم * تنبيه * قضية كلامهم
في تنصيصهم التحليل بما ذكرناه ليس له وطء الامة ولا الزوجة قبل الامر بالتحليل في الفرض والنفل
ويوجه بأن له قدرة على اخراجها من أصل الاحرام بالامر بالتحليل فلم يميز له الوطء قبله حتى تمتع
ومع ذلك لو قيل بجواز حيث حرم الاحرام بغير اذنه لم يعد لانها عاسية ابتدءوا وما فليس فعلها
محرم وان انعقد صحيحا حتى تمتعه من حقه الثابت له قبل ذلك (ولا اقتضاء على المحصر المتطوع) بحصر
خاص أو عام وان اقترن به ذوات الحج اذ لم يرد الامر به وقد أحصر معه صلى الله عليه وسلم في المدينة
ألف وأربعمائة ولم يعقر منهم معه في عمرة القضية في العام القابل الابعضهم أكثر ما قبل انهم سبع مائة
فصل ان تلك العمرة لم تكن قضاء ومعنى القضية المقاضاة أي الصلح الذي وقع في المدينة ولا يرد عليه
ان المحصر يلزمه القضاء في صور بأن أخر التحلل من الحج مع امكانه من غير رجاء من حتى فاته أو فاته
ثم أحصر أو زال الحصر والوقت باق ولم يتحلل ومضى في النسك ففاته أو سلك طريقا آخر مساويا
للاول ففاته الوقوف وذلك لان القضاء في هذه كلها للفوات للعصر (فان كان) مأحصر عن اتمامه
حصر عاتيا أو خاصا كما أطلقوه (فرضا مستقر) عليه كحجة الاسلام بعد أولى سني الامكان وكذلك
قد رد عليه قبل عام الحصر ومثلهما قضاء ويندر من في عام الحصر (بقي في ذمته) كالموت في صلاة
مفر وضوء ولم يتها (أو) فرضا (غير مستقر) كحجة الاسلام في أولى سني الامكان (اعتبرت)
في استفرار عليه (الاستطاعة بعد) أي بعد زوال الاحصار نعم الاولى له ان بقي من الوقت ما يسع
الحج أن يحرم ولا يجب وان استقر الوجوب بمضيه لكن بحث الاذرى في بعيد الدار اذا غلب على
خطه انه لو أخر محجز عن الحج فيما بعد انه يلزمه الاحرام به في هذا العام (ومن فاته الوقوف) بعذر أو غيره
(تحلل) فوراً وجوباً بالثلاثين محجزاً بالحج في غير أثمره مع كونه لم يتحصل منه على المقصود اذا الحج عرفة
كأمر فلو استتر على اتمه بقاء احرامه الى العام القابل لم يميزه لان احرام سنة لا يصلح لاحرام سنة
أخرى قال الاذرى لا نعلم أحدا قال بالجواز الا رواية عن مالك رضي الله عنه ثم ان لم يمسكه عمل
عمرة تحلل بما مر في الحصر وان أمسكه وجب وله تحللان أو لهما يحصل الواحد من الحلق
والطواف السبع بالسي ان لم يقدمه وسقط الرمي بغوات الوقوف وثاني ما يحصل (بطواف وسعي)
بعده ان لم يكن سعي بعد القدوم كافي المجموع (وحلق) معنية التحلل بالمصاع عن عمر رضي الله
عنه انه أفتى بذلك فأمر من فاتهم الحج أن يطوفوا ويسعوا ويحزوا ان كان معهم هدى ثم تحلقوا
أو ينصرفوا ثم يجتمعوا من قابل ويهدوا فن لم يجد صام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الاحرام بالقضاء كأمر
وسبعة اذ رجع الى أهله واشتهر ذلك ولم يسكره أحد فكان اجماعاً وأقسم المتن والاثارة لا يلزمه
مثبت عن ولا رمى وما أتى به لا ينقلب عمرة لان احرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لغيره وقيل ينقلب
ويجزئ عن عمرة الاسلام (وفيهما) أي السعي والحلق (قوله) انه لا يحتاج اليه مالا ان السعي يجوز
تقدمه عقب طواف القدوم فلا يدخله في التحلل والحلق استحبابه محظور (وعليه دم) ومرة الكلام

فيه (و) عليه ان لم ينشأ الفوات من الحصر (القضاء) للتطوق فوراً لا ترعى الله عنه
 المذكور بهما ولانه لا يتخلو عن تقصير ومن ثم لم يفرقوا في وجوب الفورية بين المعذور وغيره
 بخلاف الاحصار اما الفرض فهو باق في ذمته كما كان من توسع وتضييق كما في الزوجة وأصلها وان
 نوزع فيه * تنبيه * هل يلزمه الاحرام بالقضاء من مكان الاحرام بالاداء على التفصيل السابق في قضاء
 الفاسد أو يفرق بأن التقصير في الافساد أظهر منه في الفوات أو يفرق بين التفويت فيكون
 كالافساد لتساويهما في تمام التعدي والفوات فلا يلزمه الامن بمقتات طريقه ولا يراعى
 الفات كل محتمل والاقرب الى كلامهم الاول باطلاقة ثم رأيت المجموع قال عن الاحصاء
 وعلى القارن القضاء قارنا ويلزمه ثلاثة دماء دم الفوات ودم القران الفات ودم
 ثالث للقران المأني في القضاء ولا يسقط هذا عنه بالافراد في القضاء لانه توجه
 عليه القران ودمه فلا يسقط بتبرعه بالافراد انتهى فأفهم ذلك انه سبعين
 مراعاة ما كان عليه احرامه في الاداء فلو أحرم به من الخليفة فقات ثم أتى
 على قرن لزمه أن يحرم من مثل مسافة الخليفة ويؤيده توجيههم رعاية
 ذلك في الافساد بأن الاصل في القضاء أن يحكي الاداء وهذا بعينه
 موجود في صورة الفوات ولا نظير للفرق السابق بمزيد
 التعدي بالافساد لما امران الفوات لا يتخلو عن تقصير
 وأما اذا نشأ الفوات عن الحصر فكان أحصر فسلكت
 طريقا آخر فقاته لصعوبة الطريق أو طوله وقد
 ألجأه نحو العدو الى سلوكها أو صابر الاحرام
 متوقعا زال الحصر فلم يزل حتى فأت
 الحج فتحلل بعل عمره لم يتقض لانه بذل
 ما في وسعه كالحصر مطلنا والله
 أعلم وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه
 وسلم

(قوله) وقد ألجأه أى بان لم يجد طريقا
 دونها فيما ذكر ويأمن معها الغوات
 فيما يظهر وان تبادر من الجاء العدو
 بخلافه انتهى الربع الاول مما وجد
 على هوامش التحفة من تعليقاته ولانا
 السيد عمر البصري قدس سره

تم الجزء الاول من تحفة المحتاج وبلية الجزء الثاني منه بحمد وحسن توفيقه

